

# حاشيتا بن عابد

رد المحتار على الدر المختار

لمحمد أمين بن عيسى الشيرازي عابد

المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ

حَقَّقَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ مِائَةِ بَابٍ بِإِشْرَافِ

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد جمعية الفقه الإسلامي

فَتَدَوَّلَهُ

فقيه الأوساط الدكتور  
محمد سعيد رمضان البوطي

فقيه البصرة الشيخ  
عبد الرزاق عجلي

طُبِعَتْ مَقَالَةٌ عَلَى ثَلَاثِ نَسَخٍ خَطِيئَةٍ مَسْقُولَةٍ عَنْ أَصْلِ الْمَوْلَفِ  
مَعَ تَوْثِيقِ النُّصُوصِ فِي مَصَادِرِهَا الْخَطُوطِ وَالطَّبْعَةِ

معهد جمعية الفقه الإسلامي دمشق

شعبة البحوث والدراسات

الجزء الثالث

قسم العبادات

الصَّلَاةُ

دار الشافعية والفتوى  
دمشق - سورية



خاشية ابن عابد

رد المحتار على الدر المختار





الموضوع: الفقه الحنفي  
العنوان: حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"  
التأليف: محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين  
التحقيق: الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور  
الإخراج: خلدون موفق النشة  
الإشراف الطباعي: مطبع اللحام  
التنفيذ: مطبعة الرازي  
عدد الصفحات: ٦٩٨ صفحة  
قياس الصفحة: ٢٨ x ٢١  
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الدكتور حسام الدين فرفور  
يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير  
والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني  
أو الحاسوبي إلا بإذن خطي من:  
دار الثقافة والتراث

الطبعة الأولى  
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

ص. ب. ٨٢٣٥ - دمشق - سورية  
هاتف: ٢٢٤٠٧٣٩  
فاكس: ٣٧٣٧٣٨٩

يطلب من :



الشركة المتكاملة للتوزيع

للطباعة والنشر والتوزيع

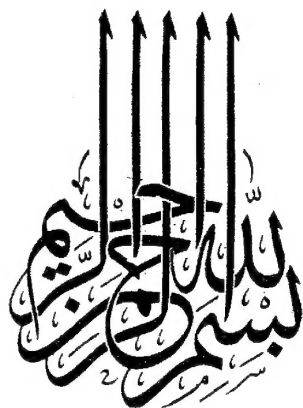
دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع  
رئيس مجلس إدارته: د. محمد صالح فرفور

دمشق - ص. ب. ٢٢٢٥ - هاتف: ٢٢٢٢٧٧٢ - ٢٢٢٨٩١٠ - فاكس: ٢٢٢٢٠٠٥  
e-mail: mzd@net.sy  
بيروت - ص. ب. ١١٧٤٠ - هاتف: ٨١٥١١٢ - ٣٩٩٠٢٩ - فاكس: ٨١٨٦٦٥  
web: www.resalah.com - e-mail: resalah@resalah.com  
عمان - ص. ب. ١٨٢٠٧٧ - هاتف: ٤٦٥٩٨٩١ - ٤٦٥٩٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٨٩٣  
القاهرة - ص. ب. ٦٣٢٠٢ - رقم: ١١٥١١ - هاتف: ٣٩٠١٧٢٧ - فاكس: ٣٩٠٦٨٠٤  
الرياض - ص. ب. ٥٦٥٧٩ - رقم: ١١٦٥٤ - هاتف: ٤٠٢٥١٩٧ - فاكس: ٤٠٢٢٦١٥  
العين - صنعاء - ص. ب. ٥٤٤ - هاتف: ٢٧٥٣٢٢٢ - فاكس: ٢٧٥٣٢٢٢

دمشق - حلبوني - ص. ب. ٣٥٥٣٩ - ٢٢٣٣٦٩١  
Damascus - Halbouni - P.O.Box 35539 - Tel.2233991







المشرف على التحقيق

الدكتور حسام الدين بن محمد صالح فرفور

رئيس قسم الدراسات التخصصية في معهد الفتح الإسلامي بدمشق

شارك في التحقيق

أحمد سامر القباني	أمين شعباني	خضر شحرور	برهان الدين السقرق
أحمد السيد أحمد	رامز القباني	أحمد الطرشان	محمد عماد قلب اللوز
عبد القادر بلمو	عبد الرحمن ناصر	عبد الهادي محمد منصور	بشار محمد بكور
عمر نشوقاتي	محمد شحرور		







## ﴿باب شروط الصلاة﴾

هي ثلاثة أنواع: شرط انعقاد كنيّة وتحريم وقت وخطبة، وشرط دوام كطهارة وستر عورة واستقبال قبلّة، وشرط بقاء، فلا يشترط فيه تقدّم ولا مقارنة بابتداء الصلاة، وهو القراءة.....

## ﴿باب شروط الصلّة﴾

أي: شروط جوازها وصحتها، لا شروط الوجوب كالتكليف والقدرة والوقت، ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل، والمراد أيضاً الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعلم، ولا الجعلية كدخول الدار المعلق به الطلاق.

[٣٥٣٤] (قوله: هي ثلاثة أنواع إلخ) كذا قرّره في "السراج" (١).

وبيان ذلك: أنّ شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدّماً عليها أو مقارناً لها، سواء استمرّ إلى آخرها أم لا، فالوقت والخطبة متقدّمان عليها، والنية والتحريمه مقارنان لها، وأمّا شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمراً إلى آخرها، وأمّا شرط البقاء فقد فسّره في "السراج" (٢): ((بما يشترط وجوده حالة البقاء، ولا يشترط فيه التقدّم ولا المقارنة)) اهـ. أي: فقد يوجد فيه التقدّم والمقارنة، وقد لا يوجد.

ولا يخفى أنّ هذه الأقسام متداخلة، وبينها عموم وخصوص مطلق، فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال، فإنّها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد، ومن حيث اشتراط دوامها أيضاً شرط دوام، ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء، وتجمع أيضاً في الوقت بالنسبة إلى صلاة الصبح والجمعة والعيد، فإنّه يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء، حتى لو خرج قبل تمامها بطلت.

٢٦٨/١

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ١٣٦/أ.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ١٣٦/أ.



فإنه ركنٌ في نفسه شرطٌ في غيره لوجوده في كلِّ الأركان تقديرًا، ولذا لم يحجز استخلاف الأُمِّيِّ.....

وينفرد شرطُ الاعتقاد عن شرطِ الدُّوامِ وعن شرطِ البقاء في الوقت بالنسبة إلى بقية الصلوات، فإنه شرطٌ اعتقادي فقط؛ إذ لا يشترطُ دوامُهُ ولا وجودُهُ حالةَ البقاء. وينفرد شرطُ البقاء في القراءة، فإنه يحدثُ في أثنائها، ويستمرُّ إلى انتهائها، ومثلها رعاية الترتيب في فعلٍ غيرٍ مكرَّرٍ كالقعدة الأخيرة، حتى لو تذكَّرَ سجدةً صليبةً أو تلاوتَهُ، فأتى بها بعد القعدة لزِمَهُ إعادتها.

[٣٥٣٥] (قوله: فإنه ركنٌ في نفسه إلخ) كذا في [١/٣١٠ ق/أ] "المُهَسَّناني"<sup>(١)</sup>، واعتُرضَ بأنَّ الركنَ ما كان داخلَ الماهية، والشرطَ ما كان خارجاً عنها، وبينهما تنافٍ، ولا وجهَ لتخصيص كونه شرطاً في غيره بسبب وجوده في كلِّ الأركان تقديرًا؛ لأنَّ كلَّ ركنٍ كذلك، نعم قسِّموا الركنَ إلى أصليٍّ وزائدٍ، وهو ما قد يسقطُ بلا ضرورةٍ، ومثلاً له بالقراءة، فإنها تسقطُ عن المقتدي، فسُمِّيَتْ ركنًا في حالةٍ، وزائدًا في حالةٍ أخرى؛ لأنَّ الصلاةَ ماهيةً اعتباريةً، فيحوز أن يعتبرها الشارعُ تارةً بأركانٍ وأخرى بأقلِّ منها.

[٣٥٣٦] (قوله: لوجوده أي: القراءة، وذكرَ باعتبار الشرط، وهو علةٌ لكونه شرطاً، "ط"<sup>(٢)</sup>).

[٣٥٣٧] (قوله: لم يحجز استخلاف الأُمِّيِّ) أي: ولو في التشهُّد لعدم وجود الشرط فيه،

### ﴿بابُ شروط الصلاة﴾

(قوله: واعتُرضَ بأنَّ الركنَ ما كان داخلَ الماهية والشرطُ إلخ) قد يقال: إنها ركنٌ بالنسبة لماهية الصلاة شرطٌ لكلِّ من أجزاء الماهية لأنفسها، ولا تنافي في ذلك، وتخصيصُها بكونها شرطاً في غيره بسبب وجودها في كلِّ الأركان تقديرًا، ولا كذلك غيرها، فإنه ركنٌ قائمٌ بنفسه غيرٌ موجودٍ تقديرًا في غيره وإن توقَّفَ صحتهُ كلٌّ على وجود غيره.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٧٩/١.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٨٩/١.



ثم الشرط لغة: العلامة اللازمة، وشرعاً: ما يتوقف عليه الشيء، ولا يدخل فيه (هي) سته: (طهارة بدنه) أي: جسده.....

ولا يقال: إنه مفقود في المأموم؛ لأنه موجودٌ حكماً؛ لأنَّ قراءة الإمام له قراءة، "ط"<sup>(١)</sup>.  
[٣٥٣٨] (قوله: ثم الشرط الخ) أي: بالسكون، وجمعه شروطٌ، وأمَّا بالفتح فجمعه أشرط، ومنه: ﴿فَعَدَّجَةً أَشْرَاطَهُمَا﴾ [محمد - ١٨]، وقد فسر الأول في "القاموس"<sup>(٢)</sup> بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والثاني بالعلامة.

ومقتضاه: أنَّ الأول لا يُفسر لغة بالعلامة، وهو ظاهر "الصحيح"<sup>(٣)</sup> أيضاً، والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه، ولعلَّ الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك، وبعضهم عبّر بالشرائط، واعترض بأنه جمع شريطة، وهي مشقوقة الأذن، ووقع في "النهر"<sup>(٤)</sup> هنا وهمٌ، فاجتنبه.

[٣٥٣٩] (قوله: ولا يدخل فيه) اعلم أنَّ المتعلق بالشيء إما أن يكون داخلاً في ماهيته، فيسمى ركناً كالركوع في الصلاة، أو خارجاً عنه، فإمَّا أن يؤثر فيه كعقد النكاح للحل فيسمى علةً، أو لا يؤثر، فإمَّا أن يكون موصلاً إليه في الجملة كالوقت فيسمى سبباً، أو لا يوصل إليه، فإمَّا أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطاً، أو لا يتوقف كالأذان فيسمى علامةً كما بسطه "البرجندي"، فكان عليه أن يزيد: ولا يؤثر فيه، ولا يوصل إليه في الجملة، "إسماعيل"<sup>(٥)</sup>.  
[٣٥٤٠] (قوله: هي سته) ذكر "الفهستاني"<sup>(٦)</sup>: ((أنها أكثر من عشرة، فإنَّ منها القراءة

(قوله: فيسمى سبباً الخ) أي: لوجوب الصلاة كما هو عبارة "البرجندي".

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٨٩/١ بتصرف.

(٢) "القاموس": مادة ((شرط)).

(٣) "الصحيح": مادة ((شرط)).

(٤) "انظر" "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق/٣٨.

✽ قوله: ((ووقع في "النهر" الخ)) أي: حيث قال: الشروط جمع شرطٍ محرّكاً بمعنى العلامة لغة. اهـ منه.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق/٢٥٩.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٧٩/١ بتصرف.



لدخول الأطراف في الجسد دون البدن، فليحفظ (من حَدَثٍ) <sup>(١)</sup> بنوعيه، وقَدَمُهُ  
لأنه أغلظُ (وَحَبَّتْ) مانع كذلك.....

على ما مر، وتقديهما على الركوع، والركوع على السجود، ومراعاة مقام الإمام والمقتدي،  
[١/٣١٠ ب] وعدم تذكر الغائبة لذي ترتيب، وعدم محاذاة امرأة) اهـ.

قلت: وكذا منها الوقت كما مر <sup>(٢)</sup>، قال في "الإمداد" <sup>(٣)</sup>: ((وقد ترك ذكره في عدّة  
من المعتبرات كـ "القدوري" و "المختار" و "الهداية" و "الكنز" مع ذكرهم له أوّل كتاب  
الصلاة، وكان ينبغي لهم ذكره هنا ليتنبّه المتعلّم، على أنه من الشروط كما في "مقدمة أبي  
الليث" <sup>(٤)</sup> و "منية المصلّي" <sup>(٥)</sup>، وكذا يشترط اعتقاد دخوله، فلو شك لم تصحّ صلاته وإن  
ظهر أنه قد دخل)) اهـ.

[٣٥٤١] (قوله: لدخول الأطراف إلخ) علّة لتفسير البدن بالجسد، تفسير مراد؛ لأنّ البدن اسم  
لما سوى الرأس والأطراف كاليدين والرجلين.

[٣٥٤٢] (قوله: لأنه أغلظ) لأنه ليس له قليل يُعفى عنه بخلاف الخبث، قال "ط" <sup>(٦)</sup>: ((وإنما  
صُرف الماء الكافي لأحدهما للخبث لأجل تحصيل الطهارة في المائّة في الخبث، والتراتبة في الحدث)).  
[٣٥٤٣] (قوله: كذلك) أي: بنوعيه، وهما الغليظة والخفيفة، "ح" <sup>(٧)</sup>.

(١) "في د" زيادة: ((قوله: من حدث. قال في "البحر": وقدّم الحدث لقوته؛ لأنّ قليله مانع بخلاف الخبث، وفي "غاية  
البيان": وفيه نظر؛ لأنّ القطرة من الخمر والدم والبول إذا وقعت في البئر ينحس، والجنب والمحدث إذا أدخل يده  
في الإناء لا ينحس، والأوّل أن يقال: ليس فيه تقديم؛ لأنّ الواو لمطلق الجمع. انتهى، فليتأمل)).

(٢) الموقلة [٣٢٧٠] قوله: ((فیراعی الحكم الأول)).

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ١٠٧/ب يتصرف.

(٤) "مقدمة الصلاة": ق ٣/ب.

(٥) "انظر" شرح المنية الكبير: "شروط الصلاة - الخامس: الوقت ص ٢٢-.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٨٩/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/أ.



(وثوبه) وكذا ما يتحرك بحركته، أو يُعَدُّ حاملاً له كصبيٍّ عليه نجسٌ، إن لم يستمسك بنفسه منع، وإلا لا كجنِّبٍ وكلبٍ إن شُدَّ فمُهُ.....

[٣٥٤٤] (قوله: وثوبه) أراد ما لا يسَّ البدن، فدخل القلنسوة والخفُّ والنعل، "ط" (١) عن الحموي.

[٣٥٤٥] (قوله: وكذا ما) أي: شيء متصل به يتحرك بحركته كمنديلٍ طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة مانعة، إن تحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع، وإلا لا بخلاف ما لم يتصل كبساطٍ طرفه نجسٌ وموضع الوقوف والجبهة طاهرٌ، فلا يمنع مطلقاً، أفاده "ح" (٢) عن الشرنبلالي (٣).

[٣٥٤٦] (قوله: كصبيٍّ) أي: وكسقفٍ وظلٍّ وخيمةٍ نجسة تصيب رأسه إذا وقف.

[٣٥٤٧] (قوله: إن لم يستمسك) الأولى حذف ((إن)) وجوابها؛ لأنه تمثيلٌ للمحمول، فحق التعبير أن يقول: كصبيٍّ عليه نجسٌ لا يستمسك بنفسه، "ط" (٤).

[٣٥٤٨] (قوله: وإلا لا) أي: وإن كان يستمسك بنفسه لا يمنع؛ لأنَّ حمل النجاسة حيثئذٍ ينسب إليه لا إلى المصلي.

[٣٥٤٩] (قوله: كجنبي) تنظيرٌ لا تمثيل، أي: فإنَّ الجنابة أيضاً تُنسب إلى المحمول لا إلى المصلي، ولو كان تمثيلاً للزم اشتراط أن يكون جنب مستمسكاً بنفسه، بأن لا يكون زمناً مثلاً مع أنه غير نجس حقيقة، فلو حمل المصلي جنباً لا يمنع صلاته مطلقاً؛ لأنَّ نجاسته حكمية، فافهم.

[٣٥٥٠] (قوله: وكلبٍ إن شُدَّ فمُهُ) لو قال: وكلبٍ إن لم يسبل منه ما يمنع الصلاة لكان

أولاً؛ لأنه لو عُلِمَ عدم [١/٣١١] السيلان، أو سال منه دون القدر المانع لا يُبطل الصلاة ٢٦٩/١

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٨٩/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/أ.

(٣) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ص ٢٤٤.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٠/١.



في الأصحَّ (ومكانه).....

وإن لم يشدَّ فمُء، أفاده "ح" <sup>(١)</sup>، وقدَّمنا <sup>(٢)</sup> نحوه قيل فصل البئر عن "الحلبة"، ويؤيده ما في "البحر" <sup>(٣)</sup> عن "الظهريَّة" <sup>(٤)</sup>: ((لو جلسَ على المصلِّي صبيٌّ ثوبُهُ نجسٌ وهو يستمسكُ بنفسه، أو حمامٌ نجسٌ جازتْ صلاته؛ لأنَّ الذي على المصلِّي مستعملٌ للنجس، فلم يصِرْ المصلِّي حاملاً للنجاسة)) اهـ.  
أقول: والظاهر أنَّ مسألة الكلب مبنيةٌ على أرجحِ التصحيحين من أنَّه ليس بنجسٍ العين، بل هو طاهرُ الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير، فلا يتنجسُ إلا بالموت، ونجاسة باطنه في معدنها، فلا يظهرُ حكمُها كنجاسة باطنِ المصلِّي، كما لو صلى حاملاً بيضةً ملرَّةً صار مُحْتَمًّا دماً جازاً؛ لأنَّه في معدنه، والشَّيءُ ما دام في معدنه لا يُعطى له حكمُ النجاسة، بخلاف ما لو حمل قارورةً مضمومةً <sup>(٥)</sup> فيها بولٌ، فلا يجوزُ صلاته؛ لأنَّه في غيرِ معدنه كما في "البحر" <sup>(٦)</sup> عن "المحيط".  
[٣٥٥١] (قوله: في الأصحَّ) ردُّ لمن يقولُ: يمنع الصلاة مطلقاً كما في "البحر" <sup>(٧)</sup>، وكأنَّه مبنيٌّ على نجاسة عينه. اهـ "ح" <sup>(٨)</sup>.

[٣٥٥٢] (قوله: ومكانه) فلا تمتنع النجاسة في طرف البساط ولو صغيراً في الأصحَّ، ولو كان رقيقاً

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/١.

(٢) للمقولة [١٨٢٠] قوله: ((ولا صلاة حامله إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨١/١ بتصرف.

(٤) "الظهريَّة": كتاب الطهارة - الباب الثالث - الفصل الأول فيما يمنع جواز الصلاة وفيما لا يمنع ق ٦/١ بتصرف.

\* قوله: ((مُحْتَمًّا)) المُنْعُ بالضم وبالحاء المهملة: خالص كل شيء، وصفرة البيض كاللحمة، أو ما في البيض كله. اهـ "قاموس". اهـ منه

(٥) قوله: ((مضمومة)) هكذا بخطه بالضاد المعجمة، وصوابه بالصاد المهملة، أي: مسدودة بالصمام بالكسر، كما يؤخذ من "القاموس". اهـ مصححه.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١ بتصرف.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨١/١، والقول بالمنع هو مذهب الشافعي، كما صرح به في "البحر".

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/١.



أي: موضع قدميه أو إحداهما إن رَفَعَ الأخرى، وموضع سجوده اتفاقاً في الأصح، لا موضع يديه وركبتيه.....

وَبَسَطَهُ عَلَى مَوْضِعِ نَجَسٍ إِنْ صَلَحَ سَاتِراً لِلْعَوْرَةِ تَحَوُّزُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي "الْبَحْرِ"<sup>(١)</sup> عَنْ "الْخِلَاصَةِ"<sup>(٢)</sup>، وَفِي "الْقَنِية"<sup>(٣)</sup>: ((لَوْ صَلَّى عَلَى زَجَاجٍ يَصِفُ مَا تَحْتَهُ قَالُوا جَمِيعاً: يَجُوزُ)) اهـ. وَأَمَّا لَوْ صَلَّى عَلَى لَبْنَةٍ، أَوْ آجِرَةٍ، أَوْ خَشْيَةٍ غَلِيظَةٍ، أَوْ ثَوْبٍ خِيطٍ مُضْرَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُضْرَبٍ فِسْيَأْتِي<sup>(٤)</sup> الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ مَفْسَدَاتِ الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٣٥٥٣] (قَوْلُهُ: أَي: مَوْضِعُ قَدَمَيْهِ) هَذَا بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ، "بِحَرْ"<sup>(٥)</sup>. وَأَفَادَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ تَقَعُ ثِيَابُهُ عَلَى أَرْضٍ نَجَسَةٍ عِنْدَ السُّجُودِ لَا يَضُرُّ.

[٣٥٥٤] (قَوْلُهُ: إِنْ رَفَعَ الْأُخْرَى) أَي: الَّتِي تَحْتَهَا نَجَاسَةٌ مَانِعَةٌ.

[٣٥٥٥] (قَوْلُهُ: اتِّفَاقاً فِي الْأَصَحِّ) وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ "الإِمَامِ": لَا يَشْتَرِطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِ السُّجُودِ. اهـ "ح"<sup>(٦)</sup>. أَي: بِنَاءً عَلَى رِوَايَةِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَنْفِ فِي السُّجُودِ، فَلَا يَشْتَرِطُ طَهَارَةُ مَوْضِعِ الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مِنَ الدَّرْهِمِ كَمَا فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ"<sup>(٧)</sup>، لَكِنْ لَوْ سَجَدَ عَلَى نَجَسٍ فَعِنْدَهُمَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ، وَعِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ" [١/٣١١ ق/ب] تَفْسُدُ السَّجْدَةُ، فَإِذَا أَعَادَهَا عَلَى طَاهِرٍ صَحَّتْ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ كَمَا فِي "الْحَلِيَةِ"<sup>(٨)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١ بتصرف.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع في طهارة الثوب والمكان ق ٢٤/ب.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بمكان المصلي ق ١٠/ب.

(٤) المقولة [٥٣٠٢] قوله: ((وصلاته على مصلي مضرب)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/أ.

(٧) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٠ - بتصرف يسير.

(٨) "الحلية": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٥٥/ب.



على الظاهر، إلا إذا سجدَ على كفه كما سيحيُّ (من الثاني) أي: الحبث؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المائدة - ٤]، فبدنُه ومكانُه أولى؛ .....

[٣٥٥٦] (قوله: على الظاهر) أي: ظاهر الرواية كما في "البحر"<sup>(١)</sup>، لكن قال في "منية المصلي"<sup>(٢)</sup>: ((قال في "العيون": هذه رواية شاذة)) اهـ.

وفي "البحر"<sup>(٣)</sup>: ((واختار أبو الليث أن صلاحه تفسد، وصحَّحه في "العيون")) اهـ.  
وفي "النهر"<sup>(٤)</sup>: ((وهو المناسب لإطلاق عامة المتون))، وأيدته بكلام "الحائية"<sup>(٥)</sup>.

قلت: وصحَّحه في "متن المواهب" و"نور الإيضاح"<sup>(٦)</sup> و"المنية"<sup>(٧)</sup> وغيرها، فكان عليه المعول، وقال في "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>: ((وهو الصحيح؛ لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس بضرٍ)).

[٣٥٥٧] (قوله: إلا إذا سجدَ على كفه) فيشرطُ طهارة ما تحته، لا لأنه موضعُ يده، بل لأنه موضعُ السجود، "ط"<sup>(٩)</sup>، أي: كما إذا سجدَ على كفه وتحت نجاسة.

[٣٥٥٨] (قوله: كما سيحيُّ)<sup>(١٠)</sup> أي: في سنن الصلاة، "ح"<sup>(١١)</sup>.

[٣٥٥٩] (قوله: من الثاني) زيادةً توضيح، قال في "النهر"<sup>(١٢)</sup>: ((ولم يذكره في "الكنز"؛

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٠.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٨/ب.

(٥) "الحائية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ص ١٠٣.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٠.

(٨) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ٢٠١.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٠/١.

(١٠) ص ٢٤٦ - "در".

(١١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٤/أ.

(١٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٨/أ.



لأنَّهما أُلزِمَ.

(و) الرابعُ (سترُ عورتِه) ووجوبُه عامٌّ ولو في الخلوة.....

لأنَّ طهارة الثوب والمكان من حدثٍ لا يخطرُ ببالٍ، ولذا قدَّمَ قوله: من حدثٍ وخبثٍ؛ إذ لو أُخِّرَتْ لاقضى أنَّ يكونَ قيناً في الكلِّ) اهـ.

[٣٥٦٠] (قوله: لأنَّهما أُلزِمَ) أي: أشدُّ ملازمةً للمصلِّي من الثوب؛ لأنَّه يمكن أن يصلِّي

بدونه.

### مطلبٌ في سترِ العورة

[٣٥٦١] (قوله: والرابعُ سترُ عورتِه) أي: ولو بما لا يحلُّ لبسهُ كثوبٍ حريرٍ وإنَّ أئمَّ بلا عذرٍ

كالصلاة في الأرض المغصوبة، وسيدُكُر<sup>(١)</sup> شروطُ السَّترِ والساترِ.

[٣٥٦٢] (قوله: ووجوبُه عامٌّ) أي: في الصلاة وخارجها.

[٣٥٦٣] (قوله: ولو في الخلوة) أي: إذا كان خارجَ الصلاة يجبُ السَّترُ بحضرةِ الناسِ إجماعاً،

وفي الخلوة على الصحيح، وأمَّا لو صلَّى في الخلوة عرياناً - ولو في بيتٍ مظلمٍ وله ثوبٌ طاهرٌ - لا يجوزُ إجماعاً كما في "البحر"<sup>(٢)</sup>.

ثمَّ إنَّ الظاهر أنَّ المراد بما يجبُ ستره في الخلوة خارجَ الصلاة هو ما بين السُرَّة والرُّكبة فقط، حتى إنَّ المرأة لا يجبُ عليها سترُ ما عدا ذلك وإنَّ كان عورةً، يدلُّ عليه ما في باب الكراهية من "القنية"<sup>(٣)</sup>، حيث قال: ((وفي "غريب الرواية"<sup>(٤)</sup>: يُرخَّصُ للمرأة كشفُ الرأسِ في منزلها وحدها، فأولى لها لبسُ ثَمَارٍ رقيقٍ يَصِفُ ما تحته عند محارمها)) اهـ.

(١) ص ٣١-٣٢ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٢٨٣/١ تصرف.

(٣) "القنية": باب الكراهية في اللبس ونحوه ق ٧١/أ.

(٤) هو - والله أعلم - للفقهاء أبي جعفر محمد بن عبدالله بن محمد الهُنْدَوَانِي البَلْخِي (ت ٣٦٢هـ، وقيل: ٣٩٢هـ).

("الجواهر المضية" ١٩٢/٣، "الفوائد البهية" ص ١٧٩). وقد نقل عنه صاحب "الحلية" في عدة مواضع.



على الصحيح إلا لغرض صحيح، وله لبس ثوب نجس في غير صلاة (وهي.....)

لكن هذا ظاهر فيما محل نظره للمحارم، [١/٣١٢ ق/١] أما غيره كبطنها وظهرها هل يجب ستره في الخلوة؟ محل نظر، وظاهر الإطلاق نعم، فتأمل.

[٣٥٦٤] (قوله: على الصحيح) لأنه تعالى - وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف - لكنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور متأدباً، وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه.

هنا، وما ذكره "الزيلعي"<sup>(١)</sup>: ((من أن عامتهم لم يشترطوا الستر عن نفسه)) فذاك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر "المصنف" له، فليس فيه تصحيح لخلاف ما هنا، فافهم.

[٣٥٦٥] (قوله: إلا لغرض صحيح) كغوط واستنحاء، وحكى في "القنية"<sup>(٢)</sup> أقوالاً في تجرّده للاغتسال منفرداً، منها أنه يكره، ومنها أنه يُعذر إن شاء الله تعالى، ومنها لا بأس به، ومنها يجوز في المدة السيرة، ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير.

[٣٥٦٦] (قوله: وله لبس ثوب نجس إلخ) نقله في "البحر"<sup>(٣)</sup> عن "المبسوط"<sup>(٤)</sup>، ثم ذكر: ((أنه في "البغية" تلخيص "القنية" ذكر فيه خلافاً))، قال "ط"<sup>(٥)</sup>: ((ولم يتعرض لحكم تلويثه بالنجاسة، والظاهر أنه مكروه؛ لأنه اشتغال بما لا يفيد، وإذا كان مُفسِداً للثوب حرماً، وما في "ح"<sup>(٦)</sup> لا يُعول عليه)) اهـ.

وقد مر<sup>(٨)</sup> في الاستنحاء كراهته بحرقه متقومة، فبالثوب أولى، فتلويثه بلا حاجة أشد في الأولوية.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٥/١.

(٢) ص ٣٢ - "در".

(٣) "القنية": كتاب الكراهية - باب فيما محل له النظر ومسه وكشف العورة ق ١/٧٢.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٢/١.

(٥) "المبسوط": كتاب التحري ٢٠٠/١٠.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٠/١ باختصار.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ١/٤٤ حيث جعل حكم التلويث بالنجس محصوراً بالبدن.

(٨) المقولة [٣٠٣١] قوله: ((وشيء محترم)).



للرجل ما تحت سُرَّتِهِ إلى ما تحت ركبته) وشرط "أحمد" سترَ أحد منكبيه أيضاً، وعن "مالك": هي القُبْلُ والدُّبُرُ فقط.  
(وما هو عورةٌ منه عورةٌ من الأمة).....

- [٣٥٦٧] (قوله: للرجل) احتراز عن المرأة الأمة والحرة، وعن الصبي كما سيأتي<sup>(١)</sup>.  
[٣٥٦٨] (قوله: ما تحت سُرَّتِهِ) هو ما تحت الخط الذي يمرُّ بالسُرَّة، ويدور على مُحيطِ بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على السواء، كذا في "البرجندي". اهـ "إسماعيل"<sup>(٢)</sup>. فالسُرَّة ليست من العورة، "درر"<sup>(٣)</sup>.  
[٣٥٦٩] (قوله: إلى ما تحت رُكْبَتِهِ) زاد ((ما)) إما قيل: إنَّ ((تحت)) من الظروف التي لا تنصرف، "حموي". فالرُكْبَةُ من العورة لرواية "الدارقطني"<sup>(٤)</sup>: «ما تحت السُرَّة إلى الرُكْبَةِ من العورة»، لكنه محتمل، والاحتياط في دخول الرُكْبَةِ، ولحديث "علي" عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «(الرُكْبَةُ من العورة)»<sup>(٥)</sup>، وتأمَّه في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>.  
[٣٥٧٠] (قوله: وشرط "أحمد" إلخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض لرواية "الصحيحين"<sup>(٧)</sup>: «لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء»، وعندنا سترُ المنكبين مستحب.

(١) في هذه الصحيفة وما بعدها من "الدر".  
(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٦٢ ب.  
(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٥٩.  
(٤) في "السنن" ٢٣٠/١ كتاب الصلاة - باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحَدُّ العورة التي يجب سترها، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.  
(٥) أخرجه الدارقطني في "السنن" ٢٣١/١ كتاب الصلاة - باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها، وحَدُّ العورة التي يجب سترها.  
(٦) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢٠٩.  
(٧) أخرجه أحمد ٢/٢٤٣ و ٤٦٤، والبخاري (٣٥٩) كتاب الصلاة - باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل =



ولو خنثى أو مدبرة أو مكاتب أو أم ولد (مع ظهرها وبطنها و).....

[٣٥٧١] (قوله: ولو خنثى) قال في "النهر"<sup>(١)</sup>: ((الخنثى [١/ق ٣١٢/ب] المشكل الرقيق كالأمه، والحُرُّ كالحرة)).

[٣٥٧٢] (قوله: أو مكاتب) ومثلها المستعانة التي أُعْتِقَ بعضها عند "الإمام"، "ح"<sup>(٢)</sup>.  
[٣٥٧٣] (قوله: مع ظهرها وبطنها) البطن: ما لأنَّ من المقدَّم، والظَّهر: ما يقابله من المؤخَّر، كذا في "الخرائن"<sup>(٣)</sup>، وقال "الرحمتي": ((الظَّهر: ما قَابِلُ البطن من تحت الصُّدر إلى السُّرة، "جوهره"<sup>(٤)</sup>. أي: فما حاذَى الصدر ليس من الظهر الذي هو عورة)). اهـ.

ومقتضى هذا أنَّ الصدر وما قَابَلَه من الخلف ليسا من العورة، وأنَّ القدي أيضاً غيرُ عورة<sup>(٥)</sup>، وسيأتي<sup>(٦)</sup> في الحظر والإباحة أنَّه يجوزُ أَنْ ينظرَ مَنْ أمةٍ غيره ما ينظرُ من محرمِهِ، ولا شبهةً أنَّه يجوزُ النظرُ إلى صدر محرمِهِ ونديها، فلا يكونُ عورةً منها ولا من الأمة.

ومقتضى ذلك أنَّه لا يكونُ عورةً في الصلاة أيضاً، لكنَّ في "التاترخانية"<sup>(٧)</sup>: ((لو صلَّتْ

= على عاتقه، ومسلم (٥١٦) كتاب الصلاة في ثوب واحد وصفه ليسه، وأبو داود (٦٢٦) بنحوه كتاب الصلاة - باب جماع أثواب ما يُصَلَّى فيه، والنسائي ٧١/٢ كتاب الصلاة - باب صلاة الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، والدارمي (١٣٤٤) كتاب الصلاة - باب الصلاة في الثوب الواحد، والشافعي في "مسنده" ٦٣/١ كتاب الصلاة - الباب الثالث في شروط الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٢٢٤ كتاب الصلاة - باب وجوب ستر العورة للصلاة وغيرها، وابن خزيمة (٧٦٥) كتاب الصلاة - باب الرَّجُلُ عن الصلاة في الثوب الواحد الواسع ليس على عاتق المصلي منه شيء، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٩/أ.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/ب.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٩٦/ب.

(٤) "الجوهره النيرة": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٥٥/١.

(٥) "من" (ومقتضى): إلى ((عورة)) ساقط من "أ".

(٦) انظر المقالة [٣٣٠١٨] قوله: ((فينظر إليها كحرمه)).

(٧) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤١٥/١ عن "الحجة".



أَمَّا (جنبها) فتبّع لهما، ولو أعتقها مصليةً إن استترت كما قدرت صحّت،.....

الأمة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق، ولو صلت وصدرها وثديها مكشوف لا يجوز عند أكثر مشايخنا)) اهـ.

وقد يقال: إن صدر الأمة عورة في الصلاة لا خارجها، لكنه مخالف للمذكور في عامة الكتب من الاختصار على ذكر البطن والظهر، وقد مر<sup>(١)</sup> تفسيرهما، ولا يخفى أن الصدر غيرهما، فينبغي أن يكون المعتمد أنه ليس بعورة مطلقاً.

[٣٥٧٤] (قوله: وأما جنبها) مجرور في المتن، فجعله "الشارح" يادخال ((أما)) مرفوعاً على أنه مبتدأ، وحينئذ فهو مفرد لا مثني كما في بعض النسخ، وإلا لقال "الشارح": ((وأما جنبها)). اهـ "ح" (٢).

[٣٥٧٥] (قوله: فتبّع لهما) قال في "القنية"<sup>(٣)</sup>: ((الجنب تبّع البطن))، ثم رمز وقال: ((الأوجه أن ما يلي البطن تبّع له، وما يلي الظهر تبّع له)) اهـ.

وقصد "الشارح" إصلاح عبارة المتن، فإن ظاهرها يُشعر بأن الجنب عضو مستقل مع أنه تبّع لغيره، وتظهر ثمره ذلك فيما يأتي<sup>(٤)</sup>، لكن ذكر في "القنية"<sup>(٥)</sup> أيضاً قبل ما مر: ((لو رفعت يديها للشروع في الصلاة، فانكشف من كمها ربع بطنها أو جنبها لا يصح شروعه)) اهـ.

ومقتضاه: أن الجنب عضو مستقل، فهو قول آخر، إلا أن تكون ((أو)). بمعنى الواو، تأمل.

[٣٥٧٦] (قوله: كما قدرت أي: فوراً قبل إداء ركنٍ بعملٍ قليل، وقيد بالقدرة إذ لو عجزت

(قول "الشارح": كما قدرت صحّت وإلا لا) أي: بخلاف العاري إذا وجد الكسوة في خلال صلته

(١) في هذه المقولة.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/ب.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في ستر العورة ق ١٠/أ.

(٤) المقولة [٣٦١١] قوله: ((ما عدا ذلك)).

(٥) "القنية": كتاب الصلاة - باب في ستر العورة ق ١٠/أ.



وإِلَّا لَا عَلِمَتْ بَعْتَهُ أَوْ لَا عَلَى الْمَذْهَبِ، قَالَ: إِنْ صَلَّيْتَ صَلَاةً صَحِيحَةً فَأَنْتَ حُرٌّ قَبْلَهَا فَصَلِّتْ بِلَا قَنَاعٍ يَنْبَغِي إِلْغَاءُ الْقَبْلِيَّةِ وَوُقُوعُ الْعَتَقِ كَمَا رَجَّحُوهُ فِي الطَّلَاقِ الدَّوْرِيِّ (وَالْحُرَّةِ) وَلَوْ خَشِيَ (جَمِيعَ بَدْنِهَا).....

عن السَّيِّدِ لَمْ يُطْلَقْ صَلَاتُهَا [١/٣١٣ق] كَمَا فِي "الْبَحْرِ"<sup>(١)</sup>.

[٣٥٧٧] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا) بِأَنْ سَتَرْتَ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ أَوْ بَعْدَ رُكْنٍ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهَا، "بِحَرْ"<sup>(٢)</sup>.

[٣٥٧٨] (قَوْلُهُ: عَلَى الْمَذْهَبِ) رُدُّ عَلَى "الزَّيْلَعِيِّ"<sup>(٣)</sup> تَبَعًا لِ"الظَّاهِرِيَّةِ"<sup>(٤)</sup>، حَيْثُ قَبِلَ الْفَسَادَ

بِأَدَاءِ رُكْنٍ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْعَتَقِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ فُرُوعِ الْمَذْهَبِ مِنْ نَظَائِرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ كَمَا بَسَّطَهُ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٥)</sup>.

[٣٥٧٩] (قَوْلُهُ: يَنْبَغِي الْإِخ) أَصْلُ الْبَحْثِ لِصَاحِبِ "الْبَحْرِ"<sup>(٦)</sup>، وَأَقْرَبُهُ عَلَيْهِ أَخُوهُ صَاحِبُ

"النَّهْر"<sup>(٧)</sup>.

[٣٥٨٠] (قَوْلُهُ: كَمَا رَجَّحُوهُ فِي الطَّلَاقِ الدَّوْرِيِّ) وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِأَمْرَاتِهِ: إِنْ طَلَّقْتُكِ فَأَنْتِ

فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِسْتِنَافُ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ السَّيِّدُ سَابِقَ عَلَى الشَّرْعِ وَهُوَ كَشْفُ الْعَوْرَةِ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخُطَابُ بِالسَّيْرِ فِي الصَّلَاةِ اسْتَنْدَ إِلَى سَبِيهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَقَدْ تَرَكَ مَجَالَفَهَا؛ إِذِ الْعَتَقُ سَبَبٌ خُطَابُهَا بِالسَّيْرِ وَقَدْ وَجَدَ حَالَةَ الصَّلَاةِ وَقَدْ اسْتَتَرَتْ كَمَا قَدَّرَتْ كَمَا فِي "الْمَحِيطِ"، "سِنْدِي".

(قَوْلُ "الشَّارِحِ": كَمَا رَجَّحُوهُ فِي الطَّلَاقِ الدَّوْرِيِّ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِيقَاعَ فِي الْمَاضِي إِيقَاعٌ فِي الْحَالِ،

(١) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٨٧/١ - ٢٨٨.

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٨٧/١ بِتَصْرِفٍ.

(٣) "تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٩٧/١.

(٤) "الظَّاهِرِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْبَابُ الثَّانِي فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَنِيَةِ الصَّلَاةِ وَافْتَاتِحِهَا ق ١٥/ب.

(٥) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٨٨/١.

(٦) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٨٨/١.

(٧) "النَّهْر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ق ٣٩/ب.



حَتَّى شَعْرُهَا النَّازِلُ فِي الْأَصْحَى (خلا الوجه والكفين).....

طالِقُ قَبْلَهُ ثَلَاثًا، فَإِذَا أُنْجَزَ<sup>(١)</sup> عَلَيْهَا طَلَاَقًا فَقَدْ وَجِدَ الشَّرْطُ، فَيَقَعُ الثَّلَاثُ قَبْلَهُ، وَوُقُوعُهَا قَبْلَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ وَقُوعِهِ، فَالْقَوْلُ بِوُقُوعِهِ بَاطِلٌ، فَإِذَا أُلْغِيْنَا الْقَبْلِيَّةَ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَإِذَا طَلَّقَ وَقَعَ عَلَيْهَا وَاحِدَةٌ بِتَنْجِيزِهِ، وَثَنَانٍ مِنَ الثَّلَاثِ بِتَعْلِيْقِهِ، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٣٥٨١] (قوله: حَتَّى شَعْرُهَا) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى ((جَمِيعُ))، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٣٥٨٢] (قوله: النَّازِلُ) أَي: عَنِ الرَّأْسِ بِأَنْ جَاوَزَ الْأُذُنَ، وَقِيْدَ بِهِ إِذْ لَا خِلَافَ فِيمَا عَلَى

الرَّأْسِ.

[٣٥٨٣] (قوله: فِي الْأَصْحَى) صَحَّحَهُ فِي "الْهَدَايَةِ"<sup>(٤)</sup> وَ"الْمَحِيطُ" وَ"الْكَافِي"<sup>(٥)</sup> وَغَيْرَهَا، وَصَحَّحَ

فِي "الْحَانِيَّةِ"<sup>(٦)</sup> خِلَافَهُ مَعَ تَصْحِيْحِهِ حَرَمَةَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَهُوَ رَوَايَةُ "الْمُنْتَقَى"، وَاخْتَارَهُ "الْصَدْرُ الشَّهِيدُ"، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَحْوَطُ كَمَا فِي "الْحَلْبَةِ"<sup>(٧)</sup> عَنْ "شَرْحِ الْجَامِعِ" لـ "فَخْرِ الْإِسْلَامِ"، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي "الْمَعْرَاجِ".

وَالْمَعْلُوقُ عِنْدَ وَجُودِ شَرْطِهِ كَالْمُنْجَزِ حِينَئِذٍ، فَإِذَا صَلَّتْ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ صَحِيْحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ بِدُونِ قِنَاعٍ لِرِقِّهَا صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ: أَنْتِ حُرَّةٌ قَبْلَ هَذِهِ الصَّلَاةِ، أَوْ أَنْتِ حُرَّةٌ إِذَا صَحَّتْ صَلَاتُكِ فَتَعْتِقُ. اهـ "سَنَدِي".

(١) فِي "ب" وَ"م": ((نُجَزَ)).

(٢) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ق ٤٤/أب.

(٣) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ق ٤٤/أب.

(٤) "الْهَدَايَةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٤٤/١.

(٥) "كَافِي النَّسْفِي": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ١/ق ٢٣/أب.

(٦) "الْحَانِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِيمَا يَفْسِدُ الصَّلَاةَ ١٣٤/١ (هَامِشُ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ").

(٧) "الْحَلْبَةُ": شُرُوطُ الصَّلَاةِ - الثَّلَاثُ: سِتْرُ الْعَوْرَةِ ١/ق ٣١٥/أب.



فظهر الكف عورةً على المذهب (والقديمين) على المعتمد،.....

[٣٥٨٤] (قوله: فظهر الكف عورةً) قال في "معراج الدراية" ما نصّه: ((اعترض بأن استثناء الكف لا يدل على أن ظهر الكف عورة؛ لأن الكف لغة يتناول الظاهر والباطن، ولهذا يقال: ظهر الكف<sup>١</sup>، وأجيب بأن الكف عرفاً واستعمالاً لا يتناول ظهره)) اهـ.  
فظهر أن التفريع مبني على الاستعمال العربي لا اللغوي، فافهم.

[٣٥٨٥] (قوله: على المذهب) أي: ظاهر الرواية، وفي "مختلقات قاضي خان"<sup>(١)</sup> وغيرها: ((أنه ليس بعورة))، وأيده في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup> بثلاثة أوجه، وقال: ((فكان هو الأصح وإن كان غير ظاهر الرواية))، وكذا أيدته في "الحلية"<sup>(٣)</sup> وقال: ((مشى عليه في "المحيط" و"شرح الجامع" لـ "قاضي خان"<sup>(٤)</sup>) اهـ. واعتمده "الشرنبللي"<sup>(٥)</sup> في "الإمداد"<sup>(٥)</sup>.

[٣٥٨٦] (قوله: على المعتمد) أي: من أقوال ثلاثة مصححة، ثانيها: عورة مطلقاً، ثالثها: عورة خارج الصلاة لا فيها.

أقول: ولم يتعرض لظهر القدم، وفي "القهستاني"<sup>(٦)</sup> عن "الخلاصة"<sup>(٧)</sup>: [١/١٣٣/ب]

- ❖ قوله: ((ولهذا يقال: ظهر الكف)) أي: بالإضافة إلى الكف، وجعل بعضهم الإضافة دليلاً على أنه ليس من الكف؛ إذ لو كان من الكف لزم إضافة الجزء إلى كله، وفيه نظر؛ لأنه يقال: رأس زيد ويد زيد. اهـ منه
- (١) لم نجد نسبة هذا الكتاب لقاضيخان فيما بين أيدينا من المصادر.
- (٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١١-.
- (٣) "الحلية": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ١/٣١٤ أ.
- (٤) "شرح الجامع الصغير": كتاب الطهارة - باب انكشاف العورة ١/١٣ أ.
- (٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في متعلقات الشرط ١/٢٦ ب.
- (٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٨١/١.
- (٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس في ستر العورة ٢/٢٤ أ.



وصوتها على الراجح،.....

((اختلفت الروايات في بطن القدم)) اهـ.

وظاهره: أنه لا خلاف في ظاهره، ثم رأيت في مقدمة المحقق "ابن الهمام" المسمّاة بـ "زاد الفقير" <sup>(١)</sup> قال بعد تصحيح أن انكشاف ريع القدم مانع: ((ولو انكشف ظهر قدمها لم تفسد))، وعراه المصنف "التمرتاشي" في شرحها المسمّى "إعانة الحقير" إلى "الخلاصة"، ثم نقل عن "الخلاصة" <sup>(٢)</sup> عن "المحيط": ((أن في باطن القدم روايتين، وأن الأصح أنه عورة))، ثم قال: ((أقول: فاستفيد من كلام "الخلاصة" أن الخلاف إنما هو في باطن القدم، وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف، ولهذا جرم "المصنف" بعدم الفساد بانكشافه، لكن في كلام العلامة "قاسم" إشارة إلى أن الخلاف ثابت فيه أيضاً، فإنه قال بعد نقله أن الصحيح أن انكشاف ريع القدم يمنع الصلاة قال: لأن ظهر القدم محل الزينة المنهي عن إبدائها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَصْرِيحُ بِأَرْجُلَيْهِ لِيَعْلَمَ مَا يَحْتَثِفُونَ مِنْ زِينَتِهِمْ﴾ [النور - ٣١]]. اهـ كلام "المصنف".

### [ مطلب في حكم صوت المرأة ]

[٣٥٨٧] (قوله: وصوتها) معطوف على المستثنى، يعني: أنه ليس بعورة، "ح" <sup>(٣)</sup>.  
[٣٥٨٨] (قوله: على الراجح) عبارة "البحر" <sup>(٤)</sup> عن "الحلية" <sup>(٥)</sup>: ((أنه الأشبه))، وفي "النهر" <sup>(٦)</sup>: ((وهو الذي ينبغي اعتماده))، ومقابل ما في "النوازل": ((نعمة المرأة عورة، وتعلمها القرآن من المرأة أحب، قال عليه الصلاة والسلام: «التسييح لرجال، والتصفيق للنساء» <sup>(٧)</sup>، فلا يحسن

(١) هو مختصر في مسائل الصلاة. انظر "كشف الظنون" ٩٤٥/٢، و"الفوائد البهية" ص ١٨٠-.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس في ستر العورة ق ٢٤/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٤/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٥/أ.

(٥) "الحلية": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ١/ق ٣٢١/أ.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٩/أ.

(٧) أخرجه أحمد ٢٦١/٢ و ٣١٧ و ٣٧٦ و ٤٣٢ و ٤٤٠ و ٤٧٩ و ٤٩٢، والبخاري (١٢٠٣) كتاب العمل في الصلاة =



أَنْ يَسْمَعَهَا الرَّجُلُ)) اهـ.

وفي "الكافي"<sup>(١)</sup>: ((ولا تَلَيَّ جَهراً؛ لأنَّ صوتها عورةٌ))، ومشى عليه في "المحيط" في باب الأذان، "بحر"<sup>(٢)</sup>. قال في "الفتح"<sup>(٣)</sup>: ((وعلى هذا لو قيل: إذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متَّجهاً، ولهذا منعها عليه الصلاة والسلام من التسييح بالصَّوت لإعلام الإمام بسهوه إلى التصفيق)) اهـ.

وأقره البرهان الحلبيُّ في "شرح المنية الكبير"<sup>(٤)</sup>، وكذا في "الإمداد"<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ نَقَلَ عن خطِّ العلامة "المقدسِي": ((ذَكَرَ الإمام "أبو العباس" القرطبيُّ في كتابه في السماع<sup>(٦)</sup>: ولا يَظُنُّ مَنْ لَا فَطَنَةً عنده أَنَا إِذَا قلنا: صوتُ المرأةِ عورةٌ أَنَا نريدُ بذلك كلامها؛ لأنَّ ذلك ليس بصحيح، فَإِنَّا نَحْيِزُ الكلامَ مع النساءِ للأجانب ومحاورتهنَّ عند الحاجة إلى ذلك، ولا نَحْيِزُ لهنَّ رفعَ أصواتهنَّ

- باب التصفيق للنساء، ومسلم (٤٢٢) كتاب الصلاة - باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة، وأبو داود (٩٣٩) كتاب الصلاة - باب التصفيق في الصلاة، والترمذي (٣٦٩) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء أَنَّ التسييح للرجال والتصفيق للنساء، وقال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح، والنسائي ١٢/٣-١١ كتاب السهو - باب التصفيق في الصلاة، وابن ماجه (١٠٣٤) كتاب الإقامة - باب التسييح للرجال في الصلاة والتصفيق للنساء، كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن علي، وسهل بن سعد، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر رضي الله عنهما.

(١) "كافي النسفي": كتاب الحج - الإحرام ١/٨٦/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٥/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٢٧/١ يتصرف بيسر.

(٤) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١٧.

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في متعلقات الشروط ق ١٢٨/أ.

(٦) المسمى "كشف القناع عن الوجد والسماع": لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، جمال الدين المعروف بابن

الزرين القرطبي المالكي (ت ٦٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٤٩٣/٢، "هدية العارفين" ٩٦/١، "الأعلام" ١٨٦/١).



وذراعيها على المرحوح.

(وَتُمْنَعُ) المرأةُ الشَّابَّةُ (من كشف الوجه بين رجالٍ) لا لأنَّه عورةٌ، بل (لخوفِ الفتنة) كَمَسِّهِ وإنَّ أَمِنَ الشهوةَ؟.....

[١/٤٣١] ولا تغطّيها ولا تلبّسها وتقطيعها لما في ذلك من استمالة الرجال إليهن وتحرير الشهوات منهم، ومن هذا لم يَجُزْ أَنْ تُوَدَّنَ المرأةُ) اهـ.

قلت: ويشيرُ إلى هذا تعبيرُ "النوازل" بالنَّعْمَةِ.

[٣٥٨٩] (قوله: وذراعيها) معطوفٌ على المستثنى، "ح" <sup>(١)</sup>.

[٣٥٩٠] (قوله: على المرحوح) قال في "المعراج" عن "المبسوط": ((وفي الذراع روايتان، والأصحُّ أنَّها عورةٌ)) اهـ.

قال في "البحر" <sup>(٢)</sup>: ((وصحَّ بعضهم أنَّه عورةٌ في الصلاة لا خارجها، والمذهبُ ما في المتن؛ لأنَّه ظاهرُ الرواية)).

[٣٥٩١] (قوله: وتُمْنَعُ المرأةُ إلخ) أي: تُنْهَى عنه وإنَّ لم يكن عورةً.

[٣٥٩٢] (قوله: بل لخوفِ الفتنة) أي: الفجورِ بها، "قاموس" <sup>(٣)</sup>. أو الشهوة، والمعنى:

تُمْنَعُ من الكشفِ لخوفِ أن يَرى الرجالُ وجهها فتقعَ الفتنة؛ لأنَّه مع الكشفِ قد يقعُ النظرُ إليها بشهوةٍ.

[٣٥٩٣] (قوله: كَمَسِّهِ) أي: كما يُمنَعُ الرَّجُلُ من مسِّ وجهها وكفِّها وإنَّ أَمِنَ الشهوةَ إلخ،

قال "الشارح" في الحظر والإباحة <sup>(٤)</sup>: ((وهذا في الشَّابَّةِ، أمَّا العجوزُ التي لا تُشْتَهَى فلا بأسَ بمصافحتها ومسِّ يدها إنَّ أَمِنَ)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٤/١.

(٣) "القاموس": مادة ((فتن)).

(٤) انظر المقولة [٣٣٠ ٢٣] قوله: ((أما العجوز إلخ)).



لأنَّه أغلظُ، ولذا ثَبَّتَ به حرمةُ المصاهرة كما يأتي في الحظر (ولا يجوزُ النظرُ إليه بشهوةٍ.....

ثمَّ كان المناسبُ في التعبيرِ ذِكْرُ مسألةِ المسِّ بعد مسألةِ النظر، بأنَّ يقول: ولا يجوزُ النظرُ إليه بشهوةٍ كمسِّه وإنَّ أَمِنَ الشهوةَ إلخ؛ لأنَّ كلاً من النظر والمسِّ مما يُمنَعُ الرَّجُلُ عنه، والكلامُ فيما تُمنَعُ هي عنه.

[٣٥٩٤] (قوله: لأنَّه أغلظُ) أي: من النظر، وهو علَّةٌ لمنعِ المسِّ عند أَمَنِ الشهوة، أي: بخلاف النظر، فإنَّه عند الأَمَنِ لا يُمنَعُ، "ط"<sup>(١)</sup>.

[٣٥٩٥] (قوله: ثَبَّتَ به) أي: بالمسِّ المقارِنِ للشهوة بخلافِ النظرِ لغيرِ الفرجِ الداخل، فلا تثبُّتُ به حرمةُ المصاهرة مطلقاً، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٣٥٩٦] (قوله: ولا يجوزُ النظرُ إليه بشهوةٍ) أي: إلَّا لحاجةٍ كقاضٍ أو شاهدٍ يحكُمُ أو يشهدُ عليها لا لتحملِ الشهادة، وكخاطبٍ يريدُ نكاحها، فينظرُ ولو عن شهوةٍ بِنِيَّةِ السُّنَّةِ لا قضاءِ الشَّهوة، وكذا يريدُ شرائها أو مداواتها إلى موضعِ المرضِ بقدرِ الضَّرورة كما سيأتي في الحظر<sup>(٣)</sup>، والتقييدُ بالشَّهوة يفيدُ جوازَه بدونها، لكنَّ سيأتي في الحظر<sup>(٤)</sup> تقييدُه بالضَّرورة، وظاهرُه الكراهةُ بلا حاجةٍ داعيةٍ، قال في "التاترخانية"<sup>(٥)</sup>: ((وفي "شرح الكرخي"<sup>(٥)</sup>: النظرُ إلى وجهِ الأجنبية الحرَّة ليس بحرام، ولكنَّه يكره لغيرِ حاجةٍ)) اهـ.

[٣٥٩٧] (قوله: بشهوةٍ) [١/ق/٣١٤ب] لم أر تفسيرها هنا، والمذكورُ في المصاهرة أنَّه فيمنَّ

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩١/١.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩١/١.

(٣) انظر المقولة [٣٣٠٤٩] قوله: ((بِنِيَّةِ السُّنَّة)).

(٤) لعل هذه المسألة في "الحظر والإباحة" من "التاترخانية"، وهو غير مطبوع.

(٥) لعله شرح أبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي (ت ٣٤٠هـ) على "الجامع الصغير" للإمام محمد ("كشف

الظنون" ٥٦٣/١، "الفوائد البهية" ص ١٠٨-).



كوجهٍ أُمردٍ).....

ينتشرُ بالانتشار أو زيادته إن كان موجوداً، وفي المرأة والفاني بميل القلب، والذي تقيدهُ عبارة "مسكين" في الحظر: ((أنها مِئْلُ القلب مطلقاً))، ولعله الأنسب هنا. اهـ "ط" (١).  
قلت: يؤيده ما في "القول المعتبر في بيان النظر" (٢) لسيدي "عبد الغني": ((بيان الشهوة التي هي مناطُ الحرمة: أن يتحرك قلب الإنسان، ويميل بطبعه إلى اللذة، وربما انتشرت ألتة إن كثر ذلك الميلاق، وعدم الشهوة: أن لا يتحرك قلبه إلى شيء من ذلك بمنزلة مَنْ نَظَرَ إلى ابنه الصبيح الوجه وابنته الحسناء)) اهـ. وسيأتي تمام الكلام على ذلك (٣) في كتاب الحظر والإباحة. ٢٧٢/١

### مطلب في النظر إلى وجه الأُمرد

[٣٥٩٨] (قوله: كوجه أُمردٍ) هو الشاب الذي طرَّ شاربه، ولم تنبت لحيتُهُ، "قاموس" (٤). قال في "الملتقط": ((الغلام إذا بلغ مبلغ الرجال، ولم يكن صبيحاً فحكمه حكم الرجال، وإن كان صبيحاً فحكمه حكم النساء، وهو عورة من فرقه إلى قدمه، قال السيّد الإمام "أبو القاسم" (٥): يعني: لا يحلُّ النظر إليه عن شهوة، وأمّا الخلوة والنظر إليه لا عن شهوة لا بأس به، ولهذا لم يؤمر بالنعاب)) اهـ.

أقول: وهذا شامل لمن نبت عذارُهُ، بل بعضُ الفسقة يفضلُهُ على الأُمرد نخالي العذارِ والطاهر: أن طُرورَ الشارب وبلوغه مبلغ الرجال غير قيدٍ، بل هو بيان لغايته، وأن ابتداءه

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٩١.

(٢) انظر "إيضاح المكنون" ٢/٢٥٤، و"سلك الدرر" ٣/٣٠.

(٣) انظر المقالة [٣٢٩٩٧] قوله: ((ولو أُمرد صبيح الوجه)).

(٤) "القاموس": مادة ((مرد)).

(٥) السيد الإمام أبو القاسم محمد بن يوسف بن محمد المعروف بابن القطن العلوي المدني السمرقندي (ت ٥٥٦هـ).

("الجواهر المضية" ٣/٤٠٩، "هدية العارفين" ٢/٩٤، "الأعلام" ٧/١٤٩٧).



فإنه يجرّم النظر إلى وجهها ووجه الأُمرد إذا شكّ في الشهوة، أمّا بدونها فيباح ولو جميلاً كما اعتمدّه "الكمال"، قال: ((فحلّ النظر منوطٌ بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة))، وفي "السراج"<sup>(١)</sup>: ((لا عورة للصغير جدّاً، ثم ما دام لم يُشْتَهَ فقبلٌ ودُبُرٌ.....

من حين بلوغه سنّاً تشبهه النساء، أو لو كانت صغيرةً لاشتُهِتَ فيه للرّجال، والمراد من كونه صحيحاً أن يكون جميلاً بحسب طبع الناظر ولو كان أسوداً؛ لأنّ الحُسن يختلف باختلاف الطبائع. ويستفاد من تشبيه وجه المرأة بوجه الأُمرد أنّ حرمة النظر إليه بشهوةٍ أعظمُ إثماً؛ لأنّ خشية الفتنة به أعظمُ منها، ولأنّه لا يحلّ بحالٍ بخلاف المرأة كما قالوا في الزّنا واللّواط، ولذا بالغ السلف في التنفير منهم، وسمّوهم الأتّانَ لاستقذارهم شرعاً، قال بعضهم: قال "ابن القُطّان"<sup>(٢)</sup>: أجمعوا على أنّه يجرّم النظرُ إلى غير الملتحي بقصد التلذّذ بالنظر وتمتّع البصر. محاسنه، وأجمعوا على جوازه بغير قصد اللذّة والناظر مع [١/٣١٥ق] ذلك آمِنُ الفتنة.

[٣٥٩٩ق] (قوله: فإنه يجرّم الخ) أتى بالفاء لأنّه دليلٌ على المنع؛ لأنّه إذا حرّم مع الشكّ في وجودها ففي وجودها بالفعل أولى، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٣٦٠٠ق] (قوله: كما اعتمدّه "الكمال")<sup>(٤)</sup> أي: بناءً على ما يظهر من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله: ((قال الخ))، وكان المناسبُ أن يقول: حيث قال.

[٣٦٠١ق] (قوله: لا عورة للصغير جدّاً) وكذا الصغيرة كما في "السراج"<sup>(٥)</sup>، فيباح النظر والمسّ

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٣٨ ب.

(٢) هر - والله أعلم - أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القُطّان القاسمي (ت ٦٢٨هـ)، فقيه أصولي محدث له كتاب "النظر في أحكام النظر". ( "إيضاح المكنون" ٢/٦٥٧، "شذرات الذهب" ٧/٢٢٥، "الأعلام" ٤/٣٣١).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/١ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٢٦.

(٥) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ١/١٤٠.



ثُمَّ تَغْلُظُ إِلَى عَشْرِ سَنِينَ، ثُمَّ كِبَالِغٍ)).

وفي "الأشباه" <sup>(١)</sup>: ((يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ.....

كما في "المعراج"، قاله "ح" <sup>(٢)</sup>: ((وَفَسَّرَهُ "شَيْخُنَا" بِأَنْ أَرَبَعَ فَمَا دُونَهَا، وَلَمْ أَدْرِ لِمَنْ عِزَاهُ)) اهـ.  
أقول: وقد يُؤخَذُ مِمَّا فِي جَنَائِزِ "الشَّرَنْبِلَالِيَّةِ" <sup>(٣)</sup>، وَنَصَّهُ: ((وَإِذَا لَمْ يَلِغِ الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ حَدَّ الشَّهْوَةِ يَغْسِلُهُمَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، وَقَدَّرَهُ فِي "الأَصْلِ" <sup>(٤)</sup> بِأَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ)) اهـ.  
[٣٦٠٢] (قَوْلُهُ: ثُمَّ تَغْلُظُ) قِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْتَبَرُ الذُّبُرُ وَمَا حَوْلَهُ مِنَ الْإِكْتِيَنِ، وَالْقَبْلُ وَمَا حَوْلَهُ، يَعْنِي: أَنَّهُ يَعْتَبَرُ فِي عَوْرَتِهِ مَا غَلِظَ مِنَ الْكَبِيرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْفَفِ، فَالْنَّظَرُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ عَدَمِ الْإِشْتِهَاءِ أَخَفُّ إِلَيْهِمَا مِنَ النَّظَرِ بَعْدَهُ، وَلِيَحْرَرَ، "ط" <sup>(٥)</sup>.  
[٣٦٠٣] (قَوْلُهُ: ثُمَّ كِبَالِغٍ) أَي: عَوْرَتُهُ تَكُونُ بَعْدَ الْعَشْرِ كَعَوْرَةِ الْبَالِغِينَ، وَفِي "النَّهْرِ" <sup>(٦)</sup>: ((كَانَ يَنْبَغِي اعْتِبَارُ السَّبْعِ لِأَمْرِهِمَا بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَا هَذَا السَّنَّ)) اهـ "ط" <sup>(٧)</sup>.

(قَوْلُهُ: أقول: قد يُؤخَذُ مِمَّا فِي جَنَائِزِ "الشَّرَنْبِلَالِيَّةِ" (إِلخ) أَي: حَيْثُ نَقَلَ عَنِ "الأَصْلِ" تَقْدِيرُهُ مِمَّا قَبْلَ التَّكَلُّمِ، وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعِ سَنِينَ. ثُمَّ إِنَّ مَا فِي "الأَصْلِ" مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ اعْتِبَارِ عَدَمِ بُلُوغِ حَدِّ الشَّهْوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ "الْمُشَارِحُ" فِي الْجَنَائِزِ بِقَوْلِهِ: ((وَيُمَيِّزُ الْخَنَثَى الْمَشْكَلَ لَوْ مَرَاهِقًا، وَإِلَّا فَكَعْبَرَهُ، فَيُغْسَلُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ)) اهـ. وَالْمُرَادُ بِالْمَرَاهِقِ هُنَا مَنْ يَنْبَغُ حَدَّ الشَّهْوَةِ كَمَا يَأْتِي لِلْمَحْشِيِّ.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام الصبيان ص ٣٦٦-٣٦٧..

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/٤.

(٣) "الشَّرَنْبِلَالِيَّة": كتاب الصلاة - باب الجنائز ١٦١/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب غسل الميت من الرجال والنساء ٣٩٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩١/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٨/ب.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩١/١ نقلاً عن أبي السعرد.



إلى خمسة عشر سنة حَسْبُ<sup>(١)</sup>)).

(وَيَمْنَعُ).....

أقول: سيأتي<sup>(٢)</sup> في الحظر أنَّ الأُمَّة إذا بلغت حدَّ الشهوة لا تُعَرَّضُ على البيع في إزارٍ واحدٍ يسترُّ ما بين السُرَّة والركبة؛ لأنَّ ظهرها وبطنها عورة<sup>(٣)</sup>) اهـ.

فقد أعطوها حكمَ البالغة من حين بلوغ حدَّ الشهوة، واختلفوا في تقدير حدَّ الشهوة، فقيل: سبع، وقيل: تسع، وسيأتي<sup>(٤)</sup> في باب الإمامة تصحيح عدم اعتباره بالسنِّ، بل المعتبر أنَّ تصلح للجماع، بأن تكون عيلة ضخمة، وهذا هو المناسبُ اعتبارُهُ هنا، فتدبر.

[٣٦٠٤] (قوله: إلى خمسة عشر) صوابه: خمس عشرة؛ لأنَّ المعداد مؤنثٌ مذكور. اهـ

"ح"<sup>(٥)</sup>.

ولا يخفى أنَّ الغاية غيرُ داخلية، وإلَّا فهو بالغ بالسنِّ، فلا يحلُّ له النظرُ والدخول؛ لأنَّه مكلفٌ كما لو بلغ بالاحتلام ولو فيما قيل ذلك.

(تَمَّة)

سيأتي<sup>(٥)</sup> في الحظر أنَّ الذمَّة كالرجل الأجنبيِّ في الأصحَّ، فلا تنظرُ إلى بدنِ المسلمة، وأنَّ كلَّ عضو لا يجوزُ النظرُ إليه قبل الانفصال لا يجوزُ بعده كشعرِ عاتته، وشعرِ رأسها، وعظمِ ذراع حرِّ مِيتة، وساقها، وقلامة ظفرِ رجلها [١/ق ٣١٥ ب] دون يدها، وأنَّ النظر إلى ملأة الأجنبية بشهوة حرامٌ، وسيأتي تمامُ الفوائد المتعلقة بذلك هناك<sup>(٦)</sup>.

[٣٦٠٥] (قوله: وَيَمْنَعُ إلخ) هذا تفصيلٌ ما أجمله بقوله: ((وسترُ عورتها))، "ح"<sup>(٧)</sup>.

(١) ((حسب)) ليست في "د".

(٢) المقولة [٣٣٠٣٦] قوله: ((وامة بلغت حدَّ الشهوة)).

(٣) المقولة [٤٨١٨] قوله: ((كُتبت تسع مطلقاً)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/أ.

(٥) المقولة [٣٣٠٥٥] قوله: ((والذممة)).

(٦) المقولة [٣٣٠٦٠] قوله: ((النظر إلى ملأة الأجنبية بشهوة حرام)).

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/أ.



حتى انعقادها (كشف رُبعِ عضوٍ) قدرَ أداءِ ركنٍ بلا صنعه (من) عورةٍ (غليظةٍ أو خفيفةٍ).....

[٣٦٠٦] (قوله: حتى انعقادها) منصوبٌ عطفاً على محذوفٍ، أي: ويمنعُ صحَّةُ الصلاة حتى انعقادها.

والحاصل: أنه يمنعُ الصلاةَ في الابتداء، ويرفعُها في البقاء، "ح" <sup>(١)</sup>.

[٣٦٠٧] (قوله: قدرَ أداءِ ركنٍ) أي: بسنَّته، "منية". قال "شارحها" <sup>(٢)</sup>: ((وذلك قدرَ ثلاثِ

تسيحات)) اهـ.

وكانه قيدٌ بذلك حملاً للركن على القصير منه للاحتياط، وإلاً فالعودُ الأخيرُ والقيامُ المشتملُ على القراءةِ المسنونةِ أكثرُ من ذلك.

ثم ما ذكره "الشارح" قولُ "أبي يوسف"، واعتبرَ "محمدٌ" أداءَ الركن حقيقَةً، والأوَّلُ المختارُ للاحتياط كما في "شرح المنية" <sup>(٣)</sup>، واحتَرَزَ عمَّا إذا انكشفَ رُبعُ عضوٍ أقلَّ من قدرِ أداءِ ركنٍ فلا يُفسدُ اتفاقاً؛ لأنَّ الانكشافَ الكثيرَ في الزَّمانِ القليلِ عفوٌ كالانكشافِ القليلِ في الزمنِ الكثيرِ، وعمَّا إذا أدَّى مع الانكشافِ ركناً فإنَّها تفسدُ اتفاقاً، قال "ح" <sup>(٤)</sup>: ((واعلم أنَّ هذا التفصيلَ في الانكشافِ الحادثِ في أثناءِ الصلاة. أمَّا المقارنُ لابتدائها فإنه يَمنعُ انعقادها مطلقاً اتفاقاً بعد أن يكونَ المكشوفُ رُبعَ العضو، وكلامُ "الشارح" يوهمُ أنَّ قوله: قدرَ أداءِ ركنٍ قيدٌ في منعِ الانعقاد أيضاً)) اهـ.

[٣٦٠٨] (قوله: بلا صنعه) فلو به فسدتُ في الحالِ عندهم، "فنية" <sup>(٥)</sup>. قال "ح" <sup>(٦)</sup>: ((أي:

وإن كان أقلَّ من أداءِ ركنٍ)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١.

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/أ.

(٥) "الفنية": كتاب الصلاة - باب في ستر العورة ق ١٠/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/أ.



على المعتمد.....

وفي "الخاتية"<sup>(١)</sup>: ((إذا طَرِحَ المَقْتَدِي فِي الرَّحْمَةِ أَمَامَ الإِمَامِ، أَوْ فِي صَفِّ النِّسَاءِ، أَوْ مَكَانٍ نَجَسٍ، أَوْ حَوْلَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَوْ طَرَحُوا إِزَارَهُ، أَوْ سَقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ، أَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ فَيَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ قَلَّ، فَإِنْ أَدَّى رَكْعًا فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَإِنْ مَكَثَ بَعْدَ لَا تَفْسُدُ فِي قَوْلِهِمْ، وَإِلَّا فَفِي "ظاهر الرواية" عن "محمد": "تفسد") اهـ.

لكن في "الخاتية"<sup>(٢)</sup> أيضاً ما يدلُّ على عدم اشتراط قوله بلا صنع، فإنه قال: ((لو تحوَّلَ إلى مكان نجس، إن لم يمكث على النجاسة قدر أدنى ركنٍ جازتْ صَلَاتُهُ، وإلا فلا))، وكذا في "منية المصلي"<sup>(٣)</sup>، قال: ((وكذا إن رَفَعَ نعليه وعليهما قنرٌ مانعٌ إن أدَّى معهما رَكْعًا فَسَدَتْ))، [١/٣١٦ق/١] وذكر نحو ذلك في "الحلبة"<sup>(٤)</sup> عن "الذخيرة" و"البدائع"<sup>(٥)</sup> وغيرهما، ثم قال: ((والأشبهُ الفسادُ مع التعمُّدِ إلَّا لحاجةٍ كرفع نعله لخوف الضياع ما لم يؤدِّ رَكْعًا كما في "الخلاصة"<sup>(٦)</sup>، وعامَّةُ فيما علَّقناه على "البحر"<sup>(٧)</sup>).

[٣٦٠٩] (قوله: على المعتمد) ردُّ على "الكرخي"، حيث قال: ((المانع في الغليظة ما زاد

(قوله: وإلا ففي ظاهر الرواية عن "محمد" تفسد إلخ) وعلى هذه الرواية يكون مكثه بلا عذر بمنزلة تعمُّدِهِ الفعلَ ابتداءً، ثم إذا حُجِّلَ ما في "الخاتية" ثانياً على ما إذا تحوَّلَ بلا صنع منه بدليل ما ذكره فيها أولاً لتدفع المخالفة بين عبارتيها وبين ما ذكره في الشرح من التقييد بعدم الصنع، ويُعَيِّدُ ذلك بعدم الحاجة بدليل مسألة "المنية"، تأمل.

(قوله: ردُّ على "الكرخي" حيث قال: المانع في الغليظة إلخ) وقال "قاضيخان" في "شرح الزيادات":

(١) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١٣١/١ بتصرف يسير (هامش الفتاوى الهندية).

(٢) "الخاتية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٣/١ بتصرف (هامش الفتاوى الهندية).

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأجناس ص ٢٠١.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأجناس ١/ق ٣٥٧ ب - ق ٣٥٨.

(٥) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحل نجساً ٨٢/١.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع في طهارة الثوب والمكان ق ٢٤ ب.

(٧) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٧/١.



(والغليظة قبلُ ودبرٌ وما حولهما، والخفيفةُ ما عدا ذلك) من الرَّجُلِ والمرأة،  
وَتُجَمَعُ.....

على الدرهم قياساً على النجاسة المغلظة)، كذا في "البحر" (١)، "ح" (٢).

[٣٦١٠] (قوله: والغليظة إلخ) لا يظهر فرق بينها وبين الخفيفة إلا من حيث إن حرمة النظر إليها أشدُّ، وفي "الظهيرية" (٣): ((حكمُ العورة في الركبة أخفُّ منه في الفخذ، فلو رأى غيره مكشوفَ الركبة ينكرُ عليه برقي، ولا ينازعُه إن لَجَّ، وفي الفخذ بعنفٍ ولا يضربه إن لَجَّ، وفي السوءة يؤدِّبه على ذلك إن لَجَّ)) اهـ.

قال في "البحر" (٤): ((وهو يفيد أنَّ لكلِّ مسلمٍ التعزيرَ بالضرب، فإنه لم يقيده بالقاضي)).

[٣٦١١] (قوله: ما عدا ذلك) أقرَدَ اسمُ الإشارة وإن تعلَّدَ المشارُ إليه بتأويلِ المذكور.

(تَمَّة)

أعضاءُ عورة الرجل ثمانية:

الأول: الذَّكْرُ وما حوله.

الثاني: الأُتْيَان وما حولهما.

الثالث: الدُّبُر وما حوله.

((هذا - أي: ما قاله "الكرخي" - غلط؛ لأنه يؤدِّي إلى أنَّ انكشافَ جميع العورة الغليظة أو أكثرها لا يمنع، وانكشافَ بعض الخفيفة بمنع)) اهـ. وقال في "معراج الدراية": ((وأجيب بأنَّ هذا لا يلزم على اعتبار أنَّ الدُّبُر مع الأُتْيَيْن عضوٌ واحدٌ، وهو قولُ بعض أصحابنا، فلا يمنعُ انكشافُ الدُّبُر وحده، نعم الأصحُّ أنَّ كلاً من القبل والخصيتين والدُّبُر والأُتْيَيْن على حدة، والأذن عضوٌ على حدة)) اهـ "سندي".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٥/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/ب.

(٣) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الثاني في ستر العورة ونية الصلاة وافتتاحها ق ١٦/أ دون قوله: ((وفي السوءة إلخ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٤/١.



بالأجزاء لو في عضوٍ واحدٍ،.....

الرابع والخامس: الأليتان.

السادس والسابع: الفخذان مع الركبتين.

الثامن: ما بين السرة إلى العانة مع ما يجاذي ذلك من الجنين والظهر والبطن.

وفي الأمانة ثمانية أيضاً: الفخذان مع الركبتين، والأليتان، والقُبلُ مع ما حوله، والدُّبر كذلك، والبطن، والظهر مع ما يليهما من الجنين.

وفي الحرّة هذه الثمانية، ويأخذ فيها ستة عشر: الساقان مع الكعبين، والتّديان المنكسيران، والأذنان، والعُضدان مع المرفقين، والذراعان مع الرُسغين، والصّدر، والرأس، والشعر، والعنق، وظهراً الكفّين.

وينبغي أن يراعى فيها أيضاً الكتفان، ولا يُجعلان مع الظّهر عضواً واحداً بليل أنهما جعلوا ظهر الأمانة عورة دون كتفيها، وكذلك بطن القدمين عورة في رواية، أي: وهي الأصحُّ كما قلّمناه<sup>(١)</sup> عن "إعانة الحقير" لـ "المصنّف"، فتصير ثمانية وعشرين، كذا حرّره "ح"<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقدّمنا<sup>(٣)</sup> عن "التاترخانية": ((أن صدر الأمانة وتديها عورة))، وقدّمنا<sup>(٤)</sup> أيضاً عن "القنية": ((أن جنبها عورة مستقلة على أحد قولين))، وعليه فتأخذ الأمانة خمسة على الثمانية [١/٣١٦ ب/ المارّة، فتصير أعضاؤها ثلاثة عشر، والله تعالى أعلم.

[٣١٦٢] (قوله: بالأجزاء) المراد بها الكسور المصطلح عليها في الحساب، وهي النصف والرّبع والثلث إلخ، مثاله: انكشف ثمن فخذ من موضع، وثمن ذلك الفخذ من موضع آخر، يجمع الثمن إلى الثمن حساباً فيكون ربعاً فيمنع، ولو انكشف ثمن من موضع من فخذ، ونصف ثمن

(١) المقولة [٣٥٨٦] قوله: ((على المعتمد)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥٥ ب.

(٣) المقولة [٣٥٧٣] قوله: ((مع ظهرها وبطنها)).

(٤) المقولة [٣٥٧٥] قوله: ((فتبّع لهما)).



وإلا فبالقدر، فإن بلغ ربع أدناها كأذن منع (والشرط سترها.....)

ذلك الفخذ من موضع آخر لا يمنع، "ح" (١).

[٣٦١٣] (قوله): وإلا فبالقدر أي: المساحة، فإن بلغ المجموع بالمساحة ربع أدناها، أي: أدنى الأعضاء المنكشفة بعضها، كما لو انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الأذن من المرأة، فإن مجموعهما بالمساحة أكثر من ربع الأذن التي هي أدنى العضوين المنكشفين، وهذا التفصيل ذكره "ابن ملك" في "شرح المجمع" موافقاً لما في "الزيادات"، وقوله في "البحر" (٢): ((إنه تفصيل لا دليل عليه)) ممنوع كما حققه في "النهر" (٣)، "ح" (٤).

قلت: وعلى هذا التفصيل - أعني: اعتبار ربع أدنى الأعضاء المنكشفة لا ربع مجموعها - مشى في "القنية" (٥) و"الحلية" (٦) و"شرح الوهبائية" (٧) و"الإمداد" (٨) و"شرح زاد الفقير" لـ "المصنف" خلافاً لـ "الزليعي" (٩) وإن تبعه في "الفتح" (١٠) و"البحر" (١١)، فتدبر، وقد أوضحنا ذلك فيما علّقناه على "البحر" (١٢).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/ب. وفي "د" زيادة: ((فرغ: كل عضو هو عورة إذا انفصل، ففي حال النظر إليه وجهان: أصحهما لا يجوز، وكذا الذكر المقطوع وشعر العانة إذا حلق، "ناترخانية").

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٧/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٩/أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٥/ب.

(٥) "القنية": كتاب الصلاة - باب في ستر العورة ق ١٠/أ.

(٦) "الحلية": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ق ١/٣٦٩/أ.

(٧) "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الصلاة ق ٢٦/أ.

(٨) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ١٢٨/ب.

(٩) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٧/١.

(١٠) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٢٨/١.

(١١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٦/١.

(١٢) انظر "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٦/١.



عن غيره) ولو حكماً كمكانٍ مظلمٍ (لا سترها (عن نفسه) به يُفتَى، فلو رآها من زيقه لم تفسد وإن كره.  
(وعادمٌ ساتر).....

[٣٦١٤] (قوله: عن غيره) أي: عن رؤية غيره من الجوانب لا من الأسفل.

وقوله: ((ولو حكماً)) أي: ولو كانت الرؤية حكماً كما في المكان المظلم أو المكان الخالي، فإن العورة فيها مريئةً حكماً، فيسترط سترها فيه، ولا يصح كون المعنى: ولو كان الستر حكماً؛ لأنه يصير المعنى: يُسترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكماً، وإذا ستر العورة في الظلمة بثوب كان ذلك سترًا حقيقةً وحكماً، لا في حكم الشرع فقط، فافهم.

[٣٦١٥] (قوله: به يُفتَى) لأنه روي عن "أبي حنيفة" و"أبي يوسف" نصاً أنه لا تفسد صلاته كما في "المنية"<sup>(١)</sup> وغيرها.

[٣٦١٦] (قوله: فلو رآها من زيقه) أي: ولو حكماً، بأن كان بحيث لو نظر رآها كما في "البحر"<sup>(٢)</sup>، وزيقُ القميص بالكسر: ما أحاط بالعنق منه، "قاموس"<sup>(٣)</sup>.

[٣٦١٧] (قوله: وإن كره) لقوله في "السراج"<sup>(٤)</sup>: ((فعليه أن يزرها؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ "سلمة

(قوله: ولا يصح كون المعنى: ولو كان الستر حكماً إلخ) يقال: المنفرد مستور عن الغير حقيقةً غير مستور حكماً، فإن الشرع أوجب عليه الستر، كذا في "السندي"، وعليه يصح إرجاعه للستر، تأمل. لكن عليه يلزم صحة الاكتفاء بالستر الحقيقي الشامل للظلمة مع أنه غير كافٍ فيها، إلا أن يُراد بالحقيقي ما كان حكماً أيضاً، ولا يسلم أنه إذا سترها في الظلمة بثوب كان ساتراً به حقيقةً وحكماً؛ إذ الحقيقي - أي: الحسي - حاصل بالظلمة، وإنما تحقق به الحكمي فقط لأنه غير مستور بها في حكم الشرع وإن كان مستوراً بها حقيقةً، أي: حساً، تأمل.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢٠٩.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٣/١.

(٣) "القاموس": مادة (زيق).

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٣٧.



لا يصف ما تحته، ولا يضر التصافه وتشكله.....

ابن الأكوغ قال: قلت: يا رسول الله، أصلي في قميصٍ واحدٍ؟ فقال: «زُرَّه عليك ولو بشوكة»<sup>(١)</sup>، "بحر"<sup>(٢)</sup>.

ومُفاده الوجوب المستلزم تركه للكرهية، ولا ينفيه ما مر<sup>(٣)</sup> من نصهما على أنها [١٧/٣١٧] لا تفسد، فكان هذا هو المختار كما في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>، وتأمه فيما علّقناه على "البحر"<sup>(٥)</sup>.

[٣٦١٨] (قوله: لا يصف ما تحته) بأن لا يرى منه لون البشرة احترازاً عن الرقيق ونحو الزجاج.

[٣٦١٩] (قوله: ولا يضر التصافه) أي: بالآلية مثلاً، وقوله: «(وتشكله)» من عطف المسبب على السبب، وعبارة "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>: «(أما لو كان غليظاً لا يرى منه لون البشرة، إلا أنه التصق بالعضو وتشكل بشكليه، فصار شكل العضو مرئياً فينبغي أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول الستر)» اهـ.

٢٧٤/١

(١) أخرجه البخاري تعليقاً ٤٦٥/١ كتاب الصلاة - باب وجوب الصلاة في الثياب، وقال: في إسناده نظر، وأحمد ٤٩٩/٤، وأبو داود (٦٣٢) كتاب الصلاة - باب الرجل يصلي في قميص واحد، والنسائي ٧٠/٢ كتاب القبلة - باب الصلاة في الثوب الواحد، والشافعي في "مسنده" ٦٤-٦٣/١ كتاب الصلاة - الباب الثالث في شروط الصلاة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣٨٠/١ كتاب الصلاة - باب الصلاة في الثوب الواحد، وابن خزيمة (٧٧٧) (٧٧٨) كتاب الصلاة - باب الأمر بزرّ القميص والجبّة إذا صلى المصلي في أحدهما لا ثوب عليه غيره، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٩٤)، والحاكم في "المستدرک" ٢٥٠/١ كتاب الصلاة، وقال: هذا حديث مدينني صحيح، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "شرح السنة" (٥١٧) كلهم من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٣/١.

(٣) المقولة [٣٦١٥] قوله: «(به يفتي)».

(٤) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١٠.

(٥) انظر "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٣/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١٠.



ولو حريراً، أو طيناً يبقى إلى تمام صلاته، أو ماءً كدرًا لا صافياً إنَّ وُجِدَ غَيْرُهُ....

قال "ط"<sup>(١)</sup>: ((وانظر هل يحرمُ النظرُ إلى ذلك المشكّلِ مطلقاً، أو حيث وُجِدَت الشهوةُ؟)) اهـ.

قلت: ستتكلّم على ذلك في كتاب الخطر<sup>(٢)</sup>، والذي يظهر من كلامهم هناك هو الأول.  
[٣٦٢٠] (قوله: ولو حريراً)<sup>(٣)</sup> تعميمٌ للسّاتر، قال في "الإمداد"<sup>(٤)</sup>: ((لأنَّ فرض السّتر أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة)).

[٣٦٢١] (قوله: أو ماءً كدرًا) أي: بحيث لا تُرى منه العورة.  
[٣٦٢٢] (قوله: إنَّ وُجِدَ غَيْرُهُ) قيدٌ في عدم إجزاء السّتر بالصّافي، ومفهومه: أنه إن لم يجدْ غَيْرُهُ وَجَبَ السّترُ به، وكأنّه لأنَّ فيه تَقْلِيلَ الانكشاف. اهـ "ح"<sup>(٥)</sup>.

قلت: ومفهومه أيضاً - كما اقتضاه سياقُ الكلام في عَادِمِ السّاتر - أنه لا يجوزُ في الماء الكدِر إذا وَجَدَ ساتراً، مع أنَّ كلام "السّراج" و"البحر" يفيدُ الجوازَ مطلقاً، ثم رأيتُ صاحب "النهر"<sup>(٦)</sup>

(قوله: والذي يظهر من كلامهم إلخ) سياًتي في كتاب الخطر ما يدلُّ على خلافه فانظره.  
(قوله: ومفهومه أيضاً) كما اقتضاه سياقُ الكلام في عَادِمِ السّاتر أنّه لا يجوزُ في الماء الكدِرِ غَيْرُ مسلمٍ، فإنَّ غاية ما يفيدُهُ كلامُهُ تعميمُ السّاتر للماء الكدر، تأمّل. فإنَّ سياقَ كلامه في عَادِمِ السّاتر الشّامِلُ للماء الكدر ونحوه.

(قوله: مع أنَّ كلام "السّراج" و"البحر" يفيدُ الجوازَ مطلقاً) عبارة "البحر" عند قول "الكنز": وسرُّ

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٢/١.

(٢) المقولة [٣٣٠٠١] قوله: ((وهي غير بادية)). والمقولة [٣٣٠٦٠] قوله: ((النظر إلى ملاء الأجنبية بشهوة حرام)).

(٣) في "د" زيادة: ((قال في "التنية": عُريَان معه ثوبٌ دياج وثوبٌ كرباسٍ فيه أكثرُ من قدر الدرهم دَمٌ يفترض عليه أن يصلي في ثوب الدياج انتهى. يعني لأنَّ الصلاة في الحرير مكروهةٌ للرجال بخلاف الصلاة في الثوب النجس فإنّها غير صحيحة، لكن الظاهر أنَّ الكراهة هنا ترتفع لكونه مضطراً إلى الصلاة فيه، حموي)).

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في متعلقات الشروط ١٢٥/أ.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٦ق/أ.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٨ق/ب.



صرَّحَ بذلك حيث قال: ((إنَّ الفرقَ بين الصَّافي وغيره يُؤذُنُ بأنَّ له ثوباً؛ إذ العادِمُ له يستوي في حقِّه الصَّافي وغيره)) اهـ.

لكنَّ قوله: ((يستوي فيه الصَّافي وغيره)) فيه نظر؛ لأنَّه إذا جازَ السَّترُ بالماء الكبرِ مع القدرة على ساترٍ غيره صار ساتراً حقيقةً، فيتعيَّن عند العجز عن ساترٍ غيره؛ لأنَّ الماء الصَّافي غيرُ ساترٍ، وإلَّا لجازَ عند عدمِ العجز.

هذا، وذكرَ في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((أنَّه لا يصحُّ تصوُّرُ الصلاةِ في الماءِ إلَّا في صلاةِ الجنابة))، وعُلِّلَ في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّه إذا كان له ثوبٌ وصلَّى في الماءِ الكبرِ لا يجوزُ له الإيماءُ للفرض))، أي: لقدرته على أن يصلِّي خارجَ الماءِ بالثوبِ برُكوعٍ وسجودٍ، لكنَّ قال الشيخ "إسماعيل"<sup>(٣)</sup>: ((ولي في الكلامين نظر؛ لإمكان تصوُّرِ ركوعه وسجوده في الماءِ الكبرِ، بحيث لا يظهرُ من بدنه شيءٌ إذا سدَّ منافذَه، بل ما يفعلُه الغطَّاسُ في استخراجِ الغريقِ أبلغُ [١/٣١٧ق/ب] من ذلك)) اهـ.

أقول: إنَّ فرضَ إمكانِ ذلك فقد يقال: لا يبقى ذلك ساتراً؛ لأنَّه حين سجوده وارتفاعِ الماءِ

العورة: ((ولو صلَّى في الماءِ غريباً إنَّ كان كثيراً صحَّتْ صلاته، وإن كان صافياً يمكنُ رؤية عورته منه لا تصحُّ، كذا في "السَّراج"، وصورة الصلاة في الماء الصلاة في الجنابة، وإلَّا فلا يصحُّ التصوُّر)) اهـ. وقال في "النهر": ((أقول: وإنما لم يصحَّ في غيرها لأنَّ الفرقَ بين الصَّافي وغيره يُؤذُنُ بأنَّ له ثوباً؛ إذ العادِمُ له يستوي في حقِّه الصَّافي وغيره، وحينئذٍ فلا يجوزُ له الإيماءُ بالفرض)) اهـ، وبهذا تصحُّ عبارته. (قوله: ولي في الكلامين نظر) أي: في كلامِ "البحر" وتعليلِ "النهر" له.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٣/١.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق٣٨/ب.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٦٢ق/ب.



وهل تكفيه الظلمة؟.....

فوقه لا يصير مستوراً، ويصير كما لو صلى عرياناً تحت خيمة مستورة الجوانب كلها، أو في مكان مظلم، أو كما لو دخل في كيس مثلاً وصلى فيه فإن الظاهر أنه لا تصح صلاته، بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصلى؛ لأنه يصير مستوراً كما لو وقف في الماء الكدر ورأسه خارج وصلى على الجنائز، ثم رأيت في "الحاوي الزاهدي"<sup>(١)</sup> من كتاب الكراهية والاستحسان ما نصه: ((والمريض إذا لم يخرج رأسه من اللحف لا تجوز صلاته؛ لأنه كالعاري)) اهـ. أي: إذا صلى تحت اللحف وهو مكشوف العورة بالإعلاء لا تصح؛ لأنه غير مستور العورة، وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس، ولله الحمد.

والخاصل: أن الشرط هو ستر عورة المصلي لا ستر ذات المصلي، فمن اختفى في خلوة أو ظلمة أو خيمة وهو عريان فذاته مستورة، وعورته مكشوفة، وذلك لا يسمى ساتراً، ومثله لو غطس في ماء كدر، فتأمل.

(٣٦٢٣) (قوله: وهل تكفيه الظلمة إلخ) لا يظهر لهذا الكلام ثمرة؛ لأنه حيث فقد الساتر صلى كيف كان، أي: في ظلمة أو في ضوء، ولعل مراده ما ذكره في "البحر"<sup>(٢)</sup>، وعبارته: ((والأفضل<sup>(٣)</sup> أن يصلي قاعداً بيتاً أو صحراء في ليل أو نهار))، قال: ((ومن المشايخ من خصه بالنهار، أمّا بالليل فيصلي قائماً؛ لأن ظلمة الليل تستر عورته، ورد بأنه لا عبرة بها، ورد<sup>(٤)</sup> بالفرق بين حالة الاختيار والاضطرار)). اهـ "ط"<sup>(٥)</sup>.

(١) "الحاوي": لأبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد، نجم الدين الزاهدي الغزني الحوازمي (ت ٦٥٨هـ). ("كشف الظنون" ٦٢٨/١، "الفوائد البهية" ص ٢١٢، "هدية العارفين" ٤٢٣/٢).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٩/١ بتصرف.

(٣) عبارة "البحر": ((هو الصحيح)) بدل ((والأفضل)).

(٤) الرد الأول لـ "الذخيرة"، والرد الثاني لصاحب "شرح المنية"، كما في "البحر".

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٢/١.



في "مجمع الأنهر" بحثاً: ((نعم في الاضطرار لا الاختيار)) (يُصَلِّي قاعداً) كما في الصلاة، وقيل: ماداً رجله (مومياً بركوع وسجود وهو أفضل من صلاته) قاعداً يركع ويسجد.....

[٣١٢٤] (قوله: في "مجمع الأنهر")<sup>(١)</sup> هو "شرح الملتقى" لـ "شيخه زاده"، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٣١٢٥] (قوله: كما في الصلاة) كذا قاله في "منية المصلي"<sup>(٣)</sup>، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((فعليه يختلف في الرجل والمرأة، فهو يفترش، وهي تتورك)).

[٣١٢٦] (قوله: وقيل: ماداً رجله) أي: ويضع يديه على عورته الغليظة، والأول أولى؛ لأنه أكثر سترًا مع ما في هذا من مد الرجلين إلى القبلة، "بحر"<sup>(٥)</sup> و"حلبة"<sup>(٦)</sup>. لكن في "شرح المنية الكبير"<sup>(٧)</sup>: ((أن الثاني أولى لزيادة الستر فيه، وهو المذكور في شروح "الهداية"<sup>(٨)</sup> وغيرها)) اهـ. قلت: وهو الصواب؛ لأن من جعل [١/٣١٨ ق] مقعدته على رجله كما في تشهد

(قوله: أي: ويضع يديه على عورته الخ) أي: في الصورتين.

(قوله: قلت: وهو الصواب؛ لأن من جعل مقعدته الخ) فيه تأمل؛ إذ لو قعد كالصلاة يستر أطراف فخذه بساقه أكثر مما لو مد رجله، فإن المستتر في المد شيء قليل مع تباعد بعض أطرافهما عن الأرض

(١) "مجمع الأنهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٨٣/١ بتصرف، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده، ويقال له: الداماد الكليني (ت ١٠٧٨ هـ) شرح "ملتقى الأبحر" لإبراهيم بن محمد الحلبي القسطنطيني (ت ٩٥٦ هـ). ("كشف الظنون" ١٨١٤-١٨١٥، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، "الشفائق النعمانية" ص ٢٩٥، "هدية العارفين" ٥٤٩/١، "الأعلام" ٣٣٢/٣)

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٦/أ.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ١٩٩.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١ نقلاً عن "الذخيرة".

(٦) "الحلبة": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ق ١/٣٥٢.

(٧) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ١٩٩ باختصار يسير.

(٨) انظر "الفتح" و"الكفاية" و"العناية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة التي تقدمها ٢٣١/١-٢٣٢، و"البنية" ١٥٤/٢، ونقله في "الفتح" عن "المحتج"، وفي "الكفاية" عن "البحر المحيط"، وفي "البنية" عن ركن الإسلام على السعدي.



و(قائماً) بإيماءٍ أو (بركوعٍ وسجودٍ).....

الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الإيماء للركوع والسُّجود أكثرَ من جعل مقعده على الأرض كما هو محسوسٌ مشاهدٌ، ولو جلسَ متربّعاً يظهرُ منه القُبْلُ، فلذا اغتفروا مدَّ رجله نحو القبلة، فلا جرَمَ أنَّه مثى عليه شرّاحُ "الهداية" وغيرُهم كصاحب "الذخيرة" و"السراج" <sup>(١)</sup> و"الدرر" <sup>(٢)</sup> و"التبيين" <sup>(٣)</sup> و"نور الإيضاح" <sup>(٤)</sup>، والخلافُ في الأولوية كما لا يخفى، وثبَّ عليه في "النهر" <sup>(٥)</sup>.  
(٣٢٢٧) (قولُه: وقائماً بإيماء) كذا في "القُهْستاني" <sup>(٦)</sup> عن "الزاهدي"، ونقلَه في "البحر" <sup>(٧)</sup> عن "ملتقى البحار" <sup>(٨)</sup> وقال: ((وظاهرُ "الهداية" <sup>(٩)</sup> أنَّه لا يجوزُ))، ثم ذكرَ <sup>(١٠)</sup> بعد نحو ورقةٍ بحثاً رجَّحَ

لتقوسيهما، بخلاف ما لو جلسَ كالصلاة فإنه يستترُ أغلبُ فخذه مما يلي الأرضَ بساقيه، ولا تظهرُ عورته الغليظة حالة الإيماء إلا إذا بالغَ فيه ولا داعي للمبالغة، وإذا جلسَ متربّعاً ما ظهرَ من قُبْلِهِ يستترُهُ بوضع يديه عليه، فينبغي أن يكونَ أفضلَ من مدَّ رجله لِمَا فيه من مذهبٍ للقبلة بلا داعٍ، تأمل.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٤١.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٥٨/١.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٩/١.

(٤) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في متعلقات الشروط ص ١١٠.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٠/١.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ٨٢/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٨/١.

(٨) اسم لكتابين من كتب المذهب أحدهما "ملتقى البحار": لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن إلياس، شمس الدين الفُونُزِيّ الدمشقي (٧٨٨هـ)، والثاني: "ملتقى البحار من منتقى الأخبار" لأبي المفاتيح محمد بن محمود بن محمد، تاج الدين السديدي الزوزني (كان حياً سنة ٦٩٩هـ) شرح "منظومة النسفي" في الخلاف، ولم يبين لنا المراد منهما عند الإطلاق. ("كشف الظنون" ١٨١٦/٢، ١٨٦٨، "تاج التراجم" ص ٢٣٧، "هذية العارفين" ١٤٠/٢، ١٧٢، "معجم المؤلفين" ٧٠٦/٣).

(٩) "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة التي تتقدمها ٤٤/١.

(١٠) أي: صاحب "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١.



لأنَّ السَّترَ أهمُّ من أداء الأركان.....

به ما في "الهداية"، والبحث مأخوذ من "الحلبة"<sup>(١)</sup> فراجع، وقال في "البحر"<sup>(٢)</sup> أيضاً: ((وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل - أي: دون القيام بركوع وسجود - للاختلاف في صحته وإن كان ستر العورة في الرابع أكثر)) اهـ.

قلت: فكان الأولى لـ "الشارح" تأخيرُه عن الرابع ليكون الذكرُ في الأربعة على وفقِ الترتيب في الأفضلية.

[٣٦٢٨] (قوله: لأنَّ السَّترَ أهمُّ إلخ) أي: لأنَّه فرضٌ في الصلاة وخارجها، والأركان فرائضُ الصلاة لا غير، وقد أتى ببدليها، وإنما جاز القيامُ لأنَّه وإن تركَ فرضَ السَّتر فقد كَمَّلَ الأركانَ الثلاثة، "بدائع"<sup>(٣)</sup>. وأراد بالأركان الثلاثة القيامَ والركوعَ والسجود.

٢٧٥/١

(قوله: وقال في "البحر" أيضاً: وينبغي أن يكون هذا إلخ) عبارته عند قول "الكنز": "وخير إن طهر أقل من ربه: ((يعني: بين أن يصلي فيه، وهو الأفضل لما فيه من الإتيان بالركوع والسجود وستر العورة، وبين أن يصلي غريباً قاعداً يومئ بالركوع والسجود، وهو يلي الأول في الفضل لما فيه من ستر العورة الغليظة، وبين أن يصلي قائماً غريباً بركع وسجد وهو دونهما في الفضل، وفي "ملتقى البحار": إن شاء صلى غريباً بالركوع والسجود أو مؤمياً بهما إمماً قاعداً وإمماً قائماً، فهذا نصٌّ على جواز الإمء قائماً، وظاهر "الهداية" أنه لا يجوز، وعلى الأول المحيّر فيه أربعة أشياء، وينبغي أن يكون الرابع دون الثالث في الفضل وإن كان ستر العورة فيه أكثر للاختلاف في صحته، وهذا كله عندهما، وعند "محمد" ليس بمحيّر، ولا يجوز صلاته إلا في الثوب؛ لأنَّ خطاب التطهير سقط عنه لعجزه، ولم يسقط عنه خطابُ السَّتر لقدرته عليه، فصار كالطاهر في حقه، ولهما أن المأمور به هو السَّتر بالطاهر، فإذا لم يقدر عليه سقطَ فيمِلُّ إلى أيِّهما شاء)) اهـ.

(١) "الحلبة": شروط الصلاة - الثاني: شروط الصلاة ١/٣٥١ ب - ق ٣٥٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٨٨ بتصرف.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١/١٤١ بتصرف.



(ولو أُبَيِّحَ له ثوبٌ) ولو بإعارةٍ (ثَبَّتْ قَدْرَتُهُ) هو الأصحُّ، ولو وُعِدَ به يَنْتَظِرُ ما لم يَخَفْ فَوَتْ الوقت، هو الأظهرُ.....

وظاهره: أَنَّهُ لا يجوزُ الإِمَاءُ قائماً؛ لأنَّ فيه تركَ فرضِ السَّترِ بلا تكميلٍ للثلاثة، ومن هنا نشأ ترجيحُ صاحب "البحر" و"الحلبة" لظاهرِ ما مرَّ<sup>(١)</sup> عن "الهداية".

[٣٦٢٩] (قوله: ولو أُبَيِّحَ له ثوبٌ إلخ) في "التارخانية"<sup>(٢)</sup>: ((ولو كان بحضرتِه مَنْ له ثوبٌ يسأله، فإن لم يعطِهِ صَلَّى غُرِياناً، ولو وجدَ في خلالِ صلاتِه ثوباً استقبلَ)) اهـ.

وظاهره لزومُ السؤال، لكن ينبغي تقييدهُ بما إذا غَلَبَ على ظَنِّهِ عدمُ المنعِ كما في التيممِ.

[٣٦٣٠] (قوله: هو الأظهرُ) كذا في "شرح المنية الصغير"<sup>(٣)</sup>، وقَدَّمنا<sup>(٤)</sup> في التيممِ عن "الفتح" وغيره: ((أَنَّهُ لو وُعِدَ بدلُ أو ثوبٌ يستحبُّ له التأخيرُ ما لم يخفَ فَوَتْ الوقت عنده، وعندهما يجبُ وإن خاف فَوَتْه كما لو وُعِدَ بالماءِ فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ اتِّفَاقاً))، وقَدَّمنا<sup>(٥)</sup> أَنَّ ظاهرَ كلامهم ترجيحُ قول "الإمام"، وبه جزمَ في "النية"<sup>(٥)</sup>، وتقدَّم<sup>(٦)</sup> أيضاً أَنَّهُ يُنَدَّبُ لِرَاجِي المَاءِ أَنْ يُوَحِّرَ إلى آخرِ [١/٣١٨ ب] الوقت المستحبُّ.

(قوله: فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ اتِّفَاقاً) أي: فَإِنَّهُ يَنْتَظِرُ وإن خَرَجَ الوقتُ كما تقدَّم في التيممِ، والذي تقدَّم في التيممِ أَنَّ عندهما يجبُ الانتظار لو أَمَرَهُ به في الدُّلُو والرِّشَاءِ والثوبِ والماءِ وإن خاف فَوَتْ الوقت، وعنده لا يجبُ، بل يُسْتَحَبُّ في الكلِّ إلَّا في الماءِ فيجبُ وإن خرج الوقت.

(١) في المقالة السابقة.

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤١٦/١ نقلًا عن "السراجية".

(٣) "شرح المنية الصغير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ١٢٢..

(٤) المقالة [٢٢٢٨] قوله: ((وكذا الانتظار)).

(٥) "انظر" شرح المنية الكبير: كتاب الطهارة - فصل في التيمم ص ٧٠..

(٦) ١٣٠/٢ "در".



كراجي ماء وثوبٍ وطهارة مكان، وهل يلزمه الشراء بثمنٍ مثله؟ ينبغي ذلك (ولو وجد ما) أي: ساتراً (كله نجس) ليس بأصليٍّ كجلد ميتة لم يدبغ.....

[٣٦٣١] (قوله: كراجي ماء) أي: كمن رجع حصول الماء، فإنه يندب له أن يؤخر إلى آخر الوقت المستحب كما مر<sup>(١)</sup> في التيمم، وهذا تنظيرٌ لا قياسٌ حتى يرد أن الظاهر قياسُ مسألة الثوب على الماء الموعود، فيجب الانتظار وإن فات الوقت، فافهم.

[٣٦٣٢] (قوله: وثوب ومكان)<sup>(٢)</sup> فإنه إذا رجا وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان، "فنية"<sup>(٣)</sup>. أي: كما إذا كان محبوساً مثلاً في مكان نجس، ويرجو رجاء قوياً الخروج منه، فإنه يؤخر ما لم يخف الفوت. والظاهر: أن هذا التأخير مستحب أيضاً كظواهره المارة.

[٣٦٣٣] (قوله: ينبغي ذلك) أي: قياساً على الماء، والبحث لـ "البحر"<sup>(٤)</sup>، وبعده في "النهر"<sup>(٥)</sup> وقال: ((ولم يذكره)).

وأقول: قدسنا<sup>(٦)</sup> المسألة منقولةً عن "السراج"، وأن فيها قولين، وفي تيمم "مواهب الرحمن": ((ويجب أن يشتري الماء والثوب بمثل الثمن إن فضل عن نفقته، لا بزيادة غبنٍ فاحشٍ))، ولله الحمد.

[٣٦٣٤] (قوله: ليس بأصليٍّ) (الخ) أي: ليس بأصليٍّ النجاسة، وإنما المراد ما نجاسته عارضة كالبول والدم كما في "النهر"<sup>(٧)</sup>، لكن في كون جلد الميتة نجس الأصل نظر؛ لأن نجاسته

(قوله: لكن في كون جلد الميتة نجس الأصل نظر) قد يقال: هو تمثيل للنفي لا للمضي، وتمثيل النفي

(١) ١٣٠/٢ "در".

(٢) قوله: ((ومكان)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((وطهارة مكان)) وهو أظهر، تأمل. اهـ مصححه.

(٣) "الفنية": كتاب الصلاة - باب ستر العورة ق ١٠/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٩/ب.

(٦) للمقولة [٢٢٢١] قوله: ((في ذلك المكان)).

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٩/ب.



(فإنه لا يستر به فيها) اتفاقاً، بل خارجها، ذكره "الواني" (أو أقل من ربعه طاهر ندب صلاته فيه) وجاز الإيماء كما مر، وحتم "محمد" لبسه، واستحسنه في "الأسرار"، وبه قالت "الثلاثة" (ولو) كان (ربعه طاهراً صلى فيه حتماً) إذ الربع كالكل،.....

عارضة بالموت، تأمل.

[٣٦٣٥] (قوله: فإنه لا يستر به فيها) لأن نجاسته أغلظ لعدم زوالها بالماء، "بحر"<sup>(١)</sup>.

[٣٦٣٦] (قوله: بل خارجها) ظاهره وجوب الستر به حيث لم يجذ غيره، وقد مر أول

الباب<sup>(٢)</sup> أن له لبس ثوب نجس في غير صلاة.

[٣٦٣٧] (قوله: ندب صلاته فيه) أي: بالقيام والركوع والسجود، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٣٦٣٨] (قوله: وجاز الإيماء كما مر)<sup>(٤)</sup> أي: عارياً، بأن فعل إحدى الصور الأربع السابقة،

ولو قال: وجاز أن يفعل كما مر لكان أولى، "ط"<sup>(٥)</sup>. أي: لأن بعض تلك الصور لا إيماء فيها.

[٣٦٣٩] (قوله: واستحسنه في "الأسرار") لكن نازعه في "الفتح"<sup>(٦)</sup>.

[٣٦٤٠] (قوله: إذ الربع كالكل) أي: يقوم مقامه في مواضع كما في حلق المحرم ربع رأسه،

وكما في كشف العورة.

إنما هو مجلد الخنزير، ثم رأيت "السندي" ذكر ما نصه: ((فإن نجاسته ليست بأصلية بل عارضة بالموت)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٩/١ بتصرف.

(٢) ص ١٢ - "در".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٦/١.

(٤) ص ٣٧-٣٨ - "در".

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٢/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٠/١.



وهذا إذا لم يَجِدْ ما يزيلُ به النجاسة أو يقلِّلُها، فيتَحَتَّمُ لبسُ أَقْلٍ ثوبيه نجاسةً، والضابطُ أنَّ مَنْ ابْتُلِيَ بِلَبَّيْنِ فَإِنْ تساويا خَيْرٌ، وَإِنْ اختلفا.....

[٣٦٤١] (قوله: وهذا إذا لم يجد إلخ) فإنَّ وَجَدَ في صورتين وَجَبَ استعماله كما في "البحر"<sup>(١)</sup>.

[٣٦٤٢] (قوله: فيتَحَتَّمُ لبسُ أَقْلٍ ثوبيه نجاسةً) تبع فيه صاحب "النهر"<sup>(٢)</sup>، وليس على إطلاقه لما في "الحلية"<sup>(٣)</sup>: ((إنَّ كانت النجاسة في كُلِّ منهما غليظةً فقالوا: إنَّ لم تبلغ في كُلِّ منهما الربعَ تخيَّرَ، والمستحبُّ الصلاةُ في أَقْلَهما نجاسةً، وإنَّ بلغتِ الربعَ [١/ق ٣١٩] في أحدهما فقط تعيَّنَ الآخرُ، وإنَّ زاد عليه في كُلِّ منهما ولم تبلغ ثلاثة أرباع تخيَّرَ، وإنَّ بلغتْها في أحدهما واستوعبت الآخرَ تعيَّنَ ما ربُّعه طاهرٌ، وإنَّ كانت النجاسة خفيفةً لم أره، ومقتضى التخيُّر على ما مرَّ أنَّ يتخيَّرَ ما لم تزد في أحدهما على ثلاثة أرباعه أو تستوعبه، وإلَّا تعيَّنَ ما ربُّعه فصاعداً طاهرٌ) اهـ. وذكر نحوه "ح"<sup>(٤)</sup> عن "الهندية"<sup>(٥)</sup> و"الزليعي"<sup>(٦)</sup> و"الخلاصة"<sup>(٧)</sup>.

[٣٦٤٣] (قوله: بِلَبَّيْنِ) أي: بفعلٍ إحداهما غيرَ عينٍ، لا بفعلِهما معاً.

[٣٦٤٤] (قوله: فإنَّ تساويا) أي: من حيث المنع من الصلاة بلا مرجحٍ معتبرٍ وإنَّ لم يستويا في قدرِ النجاسة، وقوله: ((أو اختلفا)) أي: بأنَّ كان ما في أحدهما مانعاً دونَ ما في الآخرِ، أو كان ما في كُلِّ منهما مانعاً، لكنَّ وَجَدَ في أحدهما مرجحٌ يقيمه مُقامُ الكلِّ كطهارة الربع أو نجاسته.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٨٨/١.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٩ق/ب.

(٣) "الحلية": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٤٩أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٦ق/أ.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - طهارة ما يستر به العورة ٦٠/١ نقلاً عن "النين" و"الخلاصة".

(٦) "نين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٨/١.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع في طهارة الثوب والمكان ٢٥ق/ب.



اختارَ الأخفَّ.

(ولو وجدت) الحرّة البالغة (ساتراً يسترُ بدنَها مع ربع رأسها يجبُ سترُهما)، فلو تركتُ سترَ رأسها أعادتُ بخلاف المراهقة؛ لأنّه لمّا سقطَ بعذرِ الرّقِّ فبعذرِ الصِّبا أولى (ولو) كان يسترُ (أقلَّ من ربع الرأس.....

وبهذا التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع<sup>(١)</sup>، فإذا كانت النجاسة في كلٍّ منهما أكثر من قدر الدرهم، لكن لم تبلغ الربع تحيّر وإن كانت في أحدهما أكثر من الآخر لتساويهما في المنع بلا مرجح، بخلاف ما إذا بلغت ربع أحدهما لترجّحه بإقامتهم الربع مقام الكلّ، وتقرير الباقي ظاهرٌ مما قلنا، فافهم.

[٣٦٤٥] (قوله: اختارَ الأخفَّ) نظيره: جريح لو سجدَ سالَ جرحه وإلاّ لا فإنّه يصلي قاعداً مؤمياً؛ لأنّ ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختياراً في التنفل على الدأبة، "زيلعي"<sup>(٢)</sup>.

[٣٦٤٦] (قوله: لأنّه لمّا سقطَ إلخ) الأولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تصلي حائضٌ بغيرِ قناع»<sup>(٣)</sup>، لأنّ تعليله يفهم أنّ كلّ ما سقطَ ستره بعذرِ الرّقِّ كالكتفين والساقين

(١) المقولة [٣٦٤٢] قوله: ((فيحتّم لبس أقلّ ثوبه نجاسة)).

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٨/١ بتصرف.

(٣) أخرجه أحمد ١٥٠/٦ و٢١٨ و٢٥٩، وأبو داود (٦٤١) كتاب الصلاة - باب: المرأة تصلي بغير حمار، والترمذي (٣٧٧) كتاب الصلاة - باب ما جاء: لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار، وقال: حديث عائشة حديث حسن، وابن ماجه (٦٥٥) كتاب الطهارة - باب إذا حاضت الحائض لم تصلّ إلا بخمار، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٣٣/٢ كتاب الصلاة - باب ما تصلي فيه المرأة من الثياب، وابن خزيمة (٧٧٥) كتاب الصلاة - باب نفي قبول صلاة الحرّة المدركة بغير حمار، وابن حبان (١٧١١) (١٧١٢) كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة، والبيهقي في "شرح السنة" (٥٢٧)، والحاكم في "المستدرک" ٢٥١/١ كتاب الصلاة - باب لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، كلّهم روه من حديث عائشة رضي الله عنها أنّ رسول الله ﷺ قال: ((لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخمار))، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، والحسن رضي الله عنهما.



(لا) يجب، بل يُندَب، لكنَّ قوله (ولو وَجَدَ) المكلَّفُ (ما يسترُ به بعضَ العورة وجَبَ استعماله) ذكره "الكمال"، زاد "الحليُّ": ((وإنَّ قَلَّ)) يقتضي وجوبه مطلقاً،.....

يسقط بالصَّبا، وليس كذلك، أفاده "ح" <sup>(١)</sup>، تأمل.

وفي "أحكام الصغار" <sup>(٢)</sup> ل"الأستروشنى": ((وجاوز صلاة الصغيرة بغير قناع استحساناً؛ لأنَّه لا خطاب مع الصَّبا، والأحسن أنْ تصلي بقناع؛ لأنَّها إنما تؤمرُ بالصلاة للتعوُّد، فتؤمرُ على وجهٍ يجوز أدائها بعد البلوغ))، ثم قال: ((المراهقة إذا صلت بغير قناع لا تؤمرُ بالإعادة استحساناً، وإن صلت بغير وضوء تؤمر، ولو صلت عريانة تعيد، وفي كلِّ موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتقاد)) اهـ.

[٣٦٤٧] (قوله: لا يجب) لأنَّ ما دون الربع لا يُعطى له حكم الكلِّ، والسترُ أفضلُ قليلاً للاتكشاف، "زيلعي" <sup>(٣)</sup>. ومثله [١/٣١٩ق/ب] في "الحلبة" <sup>(٤)</sup> عن "المحيط" و"الخلاصة" <sup>(٥)</sup> و"الكافي" <sup>(٦)</sup>.

[٣٦٤٨] (قوله: زاد "الحليُّ") أي: في "شرح الصغیر" <sup>(٧)</sup>، "ح" <sup>(٨)</sup>.

[٣٦٤٩] (قوله: مطلقاً) أي: سواء كان يسترُ الربع أو الأقل، "ط" <sup>(٩)</sup>.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤/٤٦.

(٢) "جامع أحكام الصغار": مسائل الصلاة - المسألة ١٨/ ٣٨/ بتصرف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٨/١.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٥٣/ب.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس: في ستر العورة ١/ق ٢٤/أ.

(٦) "كافي النسفي": كتاب الطهارة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٤/أ.

(٧) "شرح المنية الصغیر": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ١٢١-.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤/٤٦/ب.

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٩٣.



فتأمل.

(ويسترُ القبلَ والدُّبرَ) أولاً - (فإنَّ وَجَدَ ما يسترُ أحدهما).....

[٣٦٥٠] (قوله: فتأمل) أشار إلى إمكانِ الجواب بحملِ كلام "الكمال" على غيرِ الرأس؛ لأنه أخفُّ بدليلِ صحَّةِ صلاةِ المراهقة مع كشفِ الرأس دون غيره، أفاده "ح" (١).

أقول: والأحسنُ الجوابُ بحملِ ((أل)) في ((العورة)) على جنسِ الأفراد لا جنسِ الأجزاء، أي: إذا وَجَدَ ما يسترُ بعضَ أفرادِ العورة - بأنَّ كان يسترُ أصغرَها كالقبلِ أو الدُّبرِ دونَ أكبرَها - وَجَبَ استعمالُهُ بدليلِ قوله بعده: ((ويسترُ القبلَ والدُّبرَ إلخ))، وقوله في "المعراج": ((ولو وَجَدَ ما يسترُ به بعضُ العورة سترَ القبلَ والدُّبرَ بالاتِّفاق)) اهـ.

وهو معنى ما في "البحر" (٢) عن "المبتغي": ((إنَّ كان عنده قطعةٌ يسترُ بها أصغرَ العورات فسدت، وإلا فلا)) اهـ.

وحديثٌ فلا منافاةَ بين كلامهم؛ إذ ليس فيه على هذا الحملِ ما يقتضي وجوبَ سترِ ما دون ربعِ عضوٍ من العورة حتى يخالفَ ما قدَّمناه (٣) عن "الزيلعي" و"المحيط" و"الخلاصة" و"الكافي":

(قوله: والأحسنُ الجوابُ بحملِ أل في العورة إلخ) وقال "الفتال": ((يمكنُ حملُ كلام "الكمال" على العورة الغليظة، فإنه يجبُ سترها بالقدرِ الممكن لا سيَّما ما كان أفحشَ الكدِّ، فسترُ بعضها وإنَّ قَلَّ واجبٌ في الصلاة وغيرها بخلافِ سترِ الرأس، فإنَّ وجوبه في حقِّها فقط حيث بلغَ الربعُ القائمُ مقامَ الكلِّ، فإنَّ لم يبلغ لا يجبُ استعماله لعدمِ قيامه مقامَ الكلِّ)) اهـ. وقال "الشرنبللي": ((يمكنُ الجمعُ بحملِ الواجب في كلامه أولاً على اللازم، فلا يفوتُ الجوازُ بتركِ أقلِّ من ربعِ الرأسِ مكشوفاً مع القدرة على ستره لما أنَّ دونَ الربع لا يمنعُ كشفه صحَّةَ الصلاة، وبحملِ الواجب في كلامه ثانياً على الاصطلاح، ولا يمنعهُ قوله: ويسترُ القبلَ والدُّبرَ لإمكانِ حملِهِ على تقديرِ مضافٍ، أي: يسترُ بعضُ القبل والدبر)) اهـ من "السندي".

(١) "ح" كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٦/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١.

(٣) المقلدة [٣٦٤٧] قوله: ((لا يجب)).



قيل: (يُسْتَرُ الدُّبْرُ) لَأَنَّهُ أَفْحَشُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَقِيلَ: الْقُبْلُ حَكَاهُمَا فِي "الْبَحْرِ" بِلَا تَرْجِيحٍ، وَفِي "النَّهْرِ": ((الظَّاهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ))، وَالتَّعْلِيلُ يَفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِالْإِمَاءِ تَعَيَّنَ سِتْرُ الْقُبْلِ - ثُمَّ فَخَذَهُ، ثُمَّ بَطِنَ الْمَرْأَةُ وَظَهَرِهَا، ثُمَّ الرُّكْبَةُ، ثُمَّ الْبَاقِي عَلَى السَّوَاءِ (وَإِذَا لَمْ يَجِدِ) الْمَكْلُفُ الْمَسَافِرُ (مَا يَزِيلُ بِهِ نَجَاسَتَهُ).....

((مَنْ أَنْ مَا دُونَ الرَّبِيعِ لَا يُعْطَى لَهُ حُكْمُ الْكُلِّ))، وَأَمَّا قَوْلُ "الْحَلِيِّ": ((وَإِنْ قُلَّ)) فَيَحْتَاجُ لِنَقْلِ، وَإِلَّا فَلَا يِعَارِضُ كَلَامَ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرَادَ: مَا يَسْتَرُ عَضْوًا كَامِلًا كَالدُّبْرِ مَثَلًا، وَإِلَّا فَلَوْ وَجَدَتِ الْمَرْأَةُ مَا يَسْتَرُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَعِنْدَهَا خَرْقَةٌ قَدَرِ الظُّفْرِ مَثَلًا يَعُدُّ كُلَّ الْبَعْدِ إِزْمَامُهَا بِالسَّتْرِ بِهَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي مِنْ فَيْضِ الْفَتْاحِ الْعَلِيمِ.

(٣٦٥١) (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: الْقُبْلُ) لَأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ، وَلَأَنَّهُ لَا يُسْتَرُ بغيره، وَالدُّبْرُ يُسْتَرُ بِالْأَلْيَتَيْنِ، "بِجَرٍّ"<sup>(١)</sup> عَنْ "السَّرَاحِ"<sup>(٢)</sup>.

(٣٦٥٢) (قَوْلُهُ: وَالتَّعْلِيلُ) أَيُ: لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ أَفْحَشُ إِلَخَ، وَهُوَ مَرَادُ صَاحِبِ "النَّهْرِ"<sup>(٣)</sup> بِقَوْلِهِ: ((وَالْتَّعْلِيلُ الثَّانِي))، لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ "الْشَّارَحُ" أَوَّلًا ذِكْرَهُ فِي "النَّهْرِ" ثَانِيًا، فَافْهَمْ.

(٣٦٥٣) (قَوْلُهُ: بِالْإِمَاءِ) عِبَارَةٌ "النَّهْرِ"<sup>(٤)</sup>: ((قَاعِدًا بِالْإِمَاءِ)).

(٣٦٥٤) (قَوْلُهُ: تَعَيَّنَ سِتْرُ الْقُبْلِ) لِعَدَمِ الْعِلَّةِ، وَهِيَ زِيَادَةُ الْفَحْشِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

أَقُولُ: وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ قَعَدَ مَرْتَبَعًا، أَمَّا لَوْ قَعَدَ مَا دَا وَرَجَلَيْهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، أَوْ قَعَدَ كَالْمَشْهَدِ - كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِيمَا مَرَّ<sup>(٥)</sup> - يَتَعَيَّنُ سِتْرُ الدُّبْرِ؛ لَأَنَّهُ [١/٣٢٠ ق] يُمْكِنُهُ جَعْلُ الذِّكْرِ وَالْخِصْيَتَيْنِ تَحْتَ الْفَخَذَيْنِ، وَأَمَّا الدُّبْرُ فَإِنَّهُ يَنْكَشِفُ حَالَةَ الْإِمَاءِ، فَيَتَعَيَّنُ سِتْرُهُ، تَأَمَّلْ.

(٣٦٥٥) (قَوْلُهُ: ثُمَّ فَخَذَهُ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِ الْمَنْ: ((الْقُبْلُ وَالدُّبْرُ))، وَعِبَارَةٌ

(١) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٩٠/١.

(٢) "السَّرَاحُ الْوَهَاجُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ١/١٤١ ق/ب.

(٣) "النَّهْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٣٩ ق/ب.

(٤) "النَّهْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٣٩ ق/ب.

(٥) ص ٣٧ - "دَرْ".



أَوْ يَقْلِّلُهَا لُبْعِدِهِ مِثْلًا أَوْ لِعَطْشٍ (صَلَّى مَعَهَا) أَوْ عَارِيًّا.....

"شرح المنية"<sup>(١)</sup>: ((وَيَقْدُمُ فِي السَّتْرِ مَا هُوَ أَغْلَظُ كَالسَّوْعَتَيْنِ، ثُمَّ الْفَحْذُ، ثُمَّ الرُّكْبَةُ، وَفِي الْمِرَاءِ بَعْدَ الْفَحْذِ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ، ثُمَّ الرُّكْبَةَ، ثُمَّ الْبَاقِيَ عَلَى السَّوَاءِ)) اهـ.

وأفاد بقوله: ((كَالسَّوْعَتَيْنِ)) أَنَّ سِتْرَ نَحْوِ الْأَلْيَةِ وَالْعَانَةِ مِثْلَهُمَا، فَيَقْدُمُ عَلَى الْفَحْذِ، فَافْهَم.

[٣٦٥٦] (قَوْلُهُ: أَوْ يُقَلِّلُهَا) كَذَا فِي "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>، وَالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِمَا يَقْلِّلُهَا عَنِ الدَّرْهِمِ أَوْ عَنِ رِبْعِ الثَّوْبِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَتْ أَكْثَرُ مِنَ الدَّرْهِمِ وَدُونَ الرِّبْعِ، وَإِذَا قَلَّلَهَا تَبَقَّى أَكْثَرُ مِنَ الدَّرْهِمِ لَا يَجِبُ التَّقْلِيلُ لِمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup> عَنْ "الحلبي" وَغَيْرِهَا: ((مَنْ أَنَّهُ لَوْ لَهُ ثَوْبَانِ لَمْ تَبْلُغْ نِجَاسَةُ كُلِّ الرِّبْعِ يَتَخَيَّرُ))، فَتَدَبَّرْ.

[٣٦٥٧] (قَوْلُهُ: لُبْعِدِهِ مِثْلًا) صَرَّحَ بِهِ فِي "السَّراج"<sup>(٤)</sup>، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ عَدَمَ الْوُجُودِ يَكُونُ حَقِيقَةً وَحُكْمًا.

[٣٦٥٨] (قَوْلُهُ: أَوْ لِعَطْشٍ) أَي: خَوْفِهِ حَالًا أَوْ مَالًا، عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزُمُهُ مَوْنَتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ إِزَالَةُ تِلْكَ النِّجَاسَةِ، "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>. وَمِثْلُهُ خَوْفُ الْعَدُوِّ وَعَدَمُ وَجُودِ ثَمَنِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا فِي "الإِحْكَام"<sup>(٦)</sup> عَنْ "الْبَرْجَنْدِيِّ".

[٣٦٥٩] (قَوْلُهُ: صَلَّى مَعَهَا أَوْ عَارِيًّا) أَي: إِنْ كَانَ الطَّاهِرُ أَقْلَّ مِنَ رِبْعِ الثَّوْبِ، وَإِلَّا تَعَيَّنَتْ صَلَاتُهُ بِهِ كَمَا مَرَّ<sup>(٧)</sup>.

(١) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثالث: ستر العورة ص ٢١٦..

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ١٩٧..

(٣) المقولة [٣٦٤٢] قوله: ((فَيَتَحْتَمُّ لَيْسَ أَقْلُ ثَوْبِهِ نِجَاسَةً)).

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ١٤٠/ب.

(٥) في "م": ((شرح "المنية")). انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ١٩٧..

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٦٢/أ.

(٧) ص ٤٢ - "در".



(ولا إعادةً عليه) وينبغي لزومها لو العجزُ عن مزيلٍ وساترٍ<sup>(١)</sup> بفعل العباد كما مرَّ في التيمُّم، ثمَّ هذا للمسافر؛ لأنَّ للمقيم يُشترطُ طهارةُ الساتر وإنَّ لم يملكه، "فَهُسْتَانِي".

(و) الخامسُ (النِّيةُ).....

[٣٦٦٠] (قوله: ولا إعادةً عليه) أي: إذا وجدَ المزِيلَ وإنَّ بقيَ الوقت، "فَهُسْتَانِي"<sup>(٢)</sup>.

[٣٦٦١] (قوله: وينبغي) البحثُ لصاحب "الحلبة"<sup>(٣)</sup>، وقال: ((ولعلَّهم لم يذكروه هنا للعلم به مما مرَّ في التيمُّم))، وتبعه في "البحر"<sup>(٤)</sup> وغيره، فافهم.

[٣٦٦٢] (قوله: عن مزيلٍ) أي: للنجاسة في مسألتنا، وقوله: ((وعن ساترٍ)) أي: للعورة في المسألة التي قبلها.

[٣٦٦٣] (قوله: كما مرَّ) أي: نظير ما مرَّ في باب التيمُّم<sup>(٥)</sup> مما ذكروه من التفصيل في عدم القدرة على الماء، فافهم.

[٣٦٦٤] (قوله: ثمَّ هذا للمسافر) الأولى أن يقول: وقيدنا بالمسافر، وكأنَّه يشيرُ بهذا إلى ردِّ ما في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>: ((من أنَّ التقيدَ بالمسافر باعتبارِ الغالب؛ إذ لا فرقَ بينه وبين غيره)).

[٣٦٦٥] (قوله: لأنَّ للمقيم إلخ) اسمُ ((أنَّ)) ضميرُ الشأن محذوفٌ، و((للمقيم)) يتعلَّقُ بـ ((يُشترطُ))، والجملةُ خبرُ ((أنَّ))، وضميرُ ((يُمكنه)) للسَّاتر، وعبارة "فَهُسْتَانِي"<sup>(٧)</sup> هكذا:

(١) في "ب": ((وعن ساتر)).

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ٨٢/١.

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٤٩/ب بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٠/١.

(٥) ٧٦/٢ "در" فما بعد.

(٦) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ١٩٧-.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ٨٢/١.



بالإجماع.....

((والتقييدُ بالمسافر لأنَّ للمقيم اشتراطَ طهارةٍ ما يسترُّ العورةَ وإنَّ لم يملكهُ كما في [١/ق/٣٢٠/ب] "النظم" وغيره)). اهـ "ح" (١).

قلت: فأسقطُ "الشارح" لفظ ((طهارة)).

وحاصلُ المعنى: أنَّه لا تصحُّ صلاةُ المقيم بساترٍ نجسٍ وإنَّ لم يملكِ الطَّاهرَ، بناءً على أنَّ المقيم لا يتحقَّقُ عجزُهُ عن الماء أو غيره (٢) من المائعات المزيلَّة؛ لأنَّ المصْرَ ونحوَهُ مظنةٌ وجودِ ذلك، ولذا لم يُجزَّ له التيمُّمُ في المصْرِ، لكنَّ هذا قولُهما، والمفتي به قوله حيثُ تحقَّقَ العجزُ كما مرَّ (٣)، ومقتضاهُ أنَّ يكونَ هنا كذلك، فافهم.

[٣٦٦٦] (قوله: بالإجماع) أي: لا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة - ٥]، فإنَّ المراد بالعبادة هنا التوحيدُ، ولا بقوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمالُ بالنيَّات» (٤)؛ لأنَّ المراد ثوابُها، ولا تعرَّضَ فيه للصحة، وتأمُّه في "ح" (٥).

(قوله: فأسقطُ "الشارح" إلخ) على ما في بعض النسخ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٦/ب.

(٢) "من" ((قلت: فأسقط)) إلى ((أو غيره)) ساقط من "الأصل".

(٣) المنقولة [٢٠٥٧] قوله: ((ولو في المصْر)).

(٤) أخرجه مالك (٩٨٣) برواية عماد بن الحسن، فصل: باب النوادر، والبخاري (١) كتاب بدء الوحي - باب كيف

كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟، ومسلم (٩٠٧) كتاب الإمارة - باب قوله ﷺ: ((إنما الأعمال بالنية))،

وأحمد ٤٣-٢٥/١، وأبو داود (٢٢٠١) كتاب الطلاق - باب فيما عُني به الطلاق والنيات، والترمذي (١٦٤٧)

كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً وللدنيا، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي

٦٠٥٩-٥٨/١ كتاب الطهارة - باب النية في الوضوء، وابن ماجه (٤٢٢٧) كتاب الزهد - باب النية، كلُّهم من

حديث عمر رضي الله عنه.

(٥) انظر "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٨/ب.



(وهي الإرادة) المرجحة لأحد المتساويين، أي: إرادة الصلاة لله تعالى على الخلوّص

### مبحث النية

٢٧٧/١

[٣٦٦٧] (قوله: وهي الإرادة) النية لغة: العزم، والعزم: هو الإرادة الجازمة القاطعة.

والإرادة: صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما، أي: ترجح أحد المستويين وتخصّصه بوقت وحال، أي: كيفية وحالة مخصوصة، وبه عليم أنّ النية ليست مطلقاً الإرادة، بل هي الإرادة الجازمة.

[٣٦٦٨] (قوله: المرجحة) نعت للإرادة قصد به تفسيرها، "ح" (١).

[٣٦٦٩] (قوله: أي: إرادة الصلاة إلخ) لمّا عرف مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذي هو من شروط الصلاة، وإلا فالنية غير خاصة بالصلاة، قال "ط" (٢): ((والمراد بقوله: على الخلوّص الإخلاص لله تعالى على معنى أنّه لا يُشرك معه غيره في العبادة)) اهـ.

أقول: هذا يوهّم أنّها لا تصحّ مع الرياء مع أنّ الإخلاص شرط للتّوابع لا للصحة كما سيأتي (٣) في الفروع أنّه لو قيل لشخص: صلّ الظهر ولك دينار، فصلّى بهذه النية ينبغي أنّ يجزيه، وأنّه لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب، فهذا يقتضي صحة الشّروع مع عدم الإخلاص، فليتمّ.

(قوله: على معنى أنّه لا يُشرك معه غيره في العبادة) قال في "شرح الأشباه" عند الاستدلال بآية ﴿وَمَا أَرِئْكُمْ أَلاَّ يَعْزُدُوا اللَّهَ عِزّاً لِّمَنْ خُلِفُوا لَهُ الَّذِينَ﴾ [البينة - ٥] على اشتراط النية في العبادات المقصودة: ((إنّ الإخلاص فيها مجاز عن النية، وعدلّ عن الحقيقة إليه باعتبار أنّ المعبر في النية كمال الإخلاص لا أنّه شرط في النية)) اهـ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٦/ب.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٣/١.

(٣) ص ١٣١ - "در".



(لا) مطلقُ (العِلْمِ) في الأصَحِّ، ألا ترى أنَّ مَنْ عَلِمَ الكُفْرَ لا يُكْفَرُ، ولو نواه يُكْفَرُ

ثم رأيتُ "الحموي" في "حواشي الأشباه" <sup>(١)</sup> اعترضه بقوله: ((فيه أنَّ هذا إنما يستقيم في عبادةٍ يترتبُ عليها ثوابٌ، لا المنهيَّات <sup>(٢)</sup> المترتبُ عليها عقابٌ)) اهـ.

[٣٦٧٠] (قوله: لا مطلقُ العِلْمِ إلخ) أي: ليست النيةُ مطلقُ العلمِ بالمنوي، أي: سواءً كان مع قصدٍ وإرادةٍ جازمةً أو لا، وهذا ردُّ على ما عن "محمد بن سلمة" <sup>(٣)</sup>: ((من أنه إذا عَلِمَ عند الشروعِ أي صلاةً يصلي فهذا القدرُ نيةٌ))، وكذا في الصَّوم كما أوضحه في "الدرر" <sup>(٤)</sup>، قال في "الإحكام" <sup>(٥)</sup>: ((لكن في "المفتاح" <sup>(٦)</sup>) و"شرح ابن ملك" <sup>(٧)</sup>) أنَّ مراد ذلك القائلِ أنَّ مَنْ قَصَدَ صلاةً، فعَلِمَ أنها ظهرُ أو عصرُ أو نفلُ أو قضاءٌ [١/٣٢١ ق] يكون ذلك نيةً، فلا يحتاجُ إلى نيةٍ أخرى للتعين إذا وصلها بالتحركة، وفيما أوردته لم يوجِّد قصدًا إلى الكفر، وهذا القائلُ لم يدَّع أنَّ مطلقَ العلمِ بشيءٍ يكون نيةً، فلا يردُّ عليه الاعتراضُ)) اهـ.

قلت: وحاصله أنَّ النيةَ التي هي الإرادةُ الجازمةُ لما كانت لا تتحققُ إلا بتصورِ المراد وعلميه، وكان ذلك شرطاً لصحتها شرعاً ولازماً لها لغةً اقتصرَ عليه.

(قوله: اعترضه بقوله: فيه أنَّ هذا إلخ) أي: أنَّ "الحموي" اعترضَ قولهم: النيةُ اصطلاحاً قصدُ الطاعةِ والتقربِ إلى الله تعالى في إيجادِ فعلٍ ((بأنَّ هذا إنما يستقيمُ إلخ))، فأنت ترى أنَّ هذا الاعتراضُ غيرُ واردٍ على ما هنا، على أنه قَدَمٌ في سننِ الوضوءِ أنه يدخلُ في إيجادِ الفعلِ المنهيَّات، فإنَّ المكلفَ به الفعلُ الذي هو كَفُّ النفسِ عن المنهيَّات، فاعتراضُ "الحموي" حينئذٍ ساقطٌ بالكليَّةِ.

(١) "عمر عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ٥١/١.

(٢) في "حاشية الحموي" التي بين أيدينا: ((والمنهيَّات)) وهو تحريف، والصواب ما نقله ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٣) أبو عبدالله محمد بن سلمة البلخي (ت ٢٧٨ هـ). "الجواهر المضية" ١٦٢/٣، "الفوائد البهية" ص ٦٨-١٦٨.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٢/١.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٧٣ ب.

(٦) "مفتاح السعادة": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة - فصل: وتشرطُ النيةُ ١/٨٠.

(٧) أي: شرحه على "جمع البحرين وملئقي الثرين": كتاب الصلاة - فصل في الشروط التي تقدمها ق ٢٢/٦.



(والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للإرادة) فلا عبرة للذكر باللسان إن<sup>(١)</sup> خالف القلب؛ لأنه كلام لا نية، إلا إذا عجز عن إحضاره لعموم أصابته فيكفيه اللسان، "مجتبي" (وهو) أي: عمل القلب.....

[٣٦٧١] (قوله: والمعتبر فيها عمل القلب)<sup>(٢)</sup> أي: أن الشرط الذي تتحقق به النية، ويُعتبر فيها شرعاً العلم بالشيء بدهاء الناشئ ذلك العلم عن الإرادة الجازمة، لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان.

والحاصل: أن معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم المذكور، وهذا معنى ما نُقل عن "ابن سلمة" كما قدمناه<sup>(٣)</sup>، وأما قولهم: لا يصح تفسير النية بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالي عن القصد بقرينة الاعتراض المار<sup>(٤)</sup>، فافهم. لكن في جعله العلم من أعمال القلب مسامحة؛ لأن العلم من الكيفيات النفسانية كما حُقّق في موضعه<sup>(٥)</sup>.

[٣٦٧٢] (قوله: إن خالف القلب) فلو قصّد الظاهر، وتلقّط بالعصر سهواً أجزأه كما في "الزاهدي"، "فَهْستاني"<sup>(٦)</sup>.

[٣٦٧٣] (قوله: فيكفيه اللسان) أي: بدلاً عن النية، واعترضه في "الحلية"<sup>(٧)</sup>: ((بأنه يلزم عليه

(١) في "و": ((وإن))، وهو خطأ.

(٢) في "د" زيادة: ((أي: فلا يشترط مع نية القلب التلفّظ في جميع العبادات، ولذا قال في "المجموع": ولا معتبر باللسان، واستثنى من هذا مسائل منها النذر الذي لا يكفي في إيجابه بالنية، بل لا يُدّ من التلفّظ به كما صرّحوا به في باب الاعتكاف، ومنها الوقوف كما في "الأشباه". قلت: ومنها لو باع بالف وفي البلد تقوّد لا غالب فيها فقبل ونوبا نوعاً لم يصحّ حتى يبيّناه لفظاً، كذا في "فتح المدير"، ومنها ما في "شرح الجامع الصغير" للتمرتاشي: لو ملك شاة بالهبة أو غيرها فبنيها للأضحية، تكون للأضحية عندهما، وعنده لا ما لم يتلفّظ. انتهى)).

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) أي: في مؤلفات علم الكلام.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ٨٢/١.

(٧) "الحلية": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٤١ ب.



(أَنْ يَعْلَمَ) عند الإرادة (بداهةً) بلا تأمُّلٍ (أي صلاةً يصلي) فلو لم يَعْلَمَ إِلَّا بتأمُّلٍ لم يَحْزُرْ.  
(والتلفُّظُ بها<sup>(١)</sup> مستحبٌ) هو المختارُ،.....

نصبُ الأبدال بالرأي؛ لأنَّه إذا سقطَ الشرطُ للعجزُ فقد يسقطُ إلى بدلٍ كما في التيمُّمِ، أو بلا بدلٍ كسُتْرِ العورة، وقد يسقطُ المشروطُ كما في العاجز عن الطهورين، فإثباتُ أحدِ هذه الاحتمالاتِ لا بدَّ له من دليلٍ، وأين هو هنا؟ فلا يجوز)). اهـ موضحاً، وأقرَّه في "البحر"<sup>(٢)</sup>.  
ويؤيدهُ ما سيأتي في الفصل الآتي<sup>(٣)</sup> من أنَّ العاجز عن النطق لا يلزمُه تحريكُ لسانه للتكبير أو القراءة في الصحيح لتعذرِ الأصل؛ فلا يلزمُ غيره إلاً بدليلٍ اهـ.  
وأجاب "الحموي"<sup>(٤)</sup>: ((بأنَّه صار أصلاً لا بدلاً)).

وأقول: نصبُ الأصل أبلغُ من البدل، فلا يجوزُ بالرأي بالأولى، ولا يعُدُّ القولُ بسقوطِ الأداء عَمَن وصلَّ إلى هذه الحالة، فإنَّ مَنْ لا يمكنه معرفةُ أيِّ صلاةٍ يصلي بمنزلة المجنون، وسيدكرُ "المصنّف" في باب صلاة المريض<sup>(٥)</sup>: ((أنَّه لو اشتبَّه على المريض أعدادُ الركعات أو السجّادات لنعاسٍ يلحقُه [١/٣٢١ق/ب] لا يلزمُه الأداء)).

[٣٦٧٤] (قوله: أَنْ يَعْلَمَ عند الإرادة إلخ)<sup>(٦)</sup> قال "الزيلعي"<sup>(٧)</sup>: ((وأدناه أَنْ يصيرَ بحيث لو

(١) في "ب" و"و": ((والتلفظ عند الإرادة بها)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٣/١.

(٣) ص ٢٦٤-٢٦٣ - "در".

(٤) "غمر عيون البصائر": الفن الأول ١٦٢/١.

(٥) ٥٤٤/٤ - "در".

(٦) في "د" زيادة: ((فيجب حضور القلب عند التحريمة، فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الأركان فلا تستحب الإعادة، وقال البقالي: لم ينقص أجره إلا إذا قصر، وقيل: يلزمه في كلِّ ركن ولا يؤاخذ بالسهو؛ لأنَّه معفو عنه لكنه لم يستحق ثواباً كما في "النية"، ولم يعتبر قول من قال: لا قيمة لصلاة مَنْ لم يكن قلبه فيها معه كما في "الملتقط" و"الخزانة" و"السراجية" وغيرها، واعلم أن حضور القلب فراغٌ عن غير ما هو ملابس له، وهو ها هنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن المصلي، وهو غير التفهم فإنَّ العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ. كذا في "شرح المقدمة الكيدانية" للقهستاني)).

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٩/١.



وتكون بلفظ الماضي ولو فارسياً؛ لأنه الأغلب في الإنشاءات، وتصحُّ بالحال،  
 "فهْستاني" (١).....

سُئل عنها أمكنه أن يجيبَ من غير فكري)) اهـ.

واعترضه في "البحر" (٢): ((بأنَّ هذا قول "ابن سلمة"، ومقتضاه لزومُ الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع، والمذهب جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وإن لم يقدر على الجواب بلا تفكير)) اهـ.

أقول: أنت خير مما قلتمناه (٣) بأنَّ قول "ابن سلمة" هو لزومُ الاستحضار عند الشروع، وليس في كلام "الزيلعي" اشتراطُ ذلك، بل هو بيانُ لأدنى العلمِ المعْتَبَرِ في النيةِ اللازمِ لها، سواءً تقدّمت أو قارنت الشروع، ولدفع هذا التوهم قال "الشارح": ((عند الإرادة))، أي: النية، ثم رأيتُ "ط" (٤) نَبّهَ على ذلك.

[٣٦٧٥] (قوله: وتكون بلفظ الماضي) (٥) مثل: نويتُ صلاةَ كذا.

[٣٦٧٦] (قوله: لأنه) أي: الماضي.

[٣٦٧٧] (قوله: في الإنشاءات) كالعقود والفسوخ، "ط" (٦).

[٣٦٧٨] (قوله: وتصحُّ بالحال) أي: المضارع المنوي به الحال مثل: أصلي صلاةَ كذا.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٨٥/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٩/١. ونقل قول ابن سلمة عن "البدائع" و"الخانه" و"الخلاصة".

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٣/١.

(٥) في "د" زيادة: ((قال في "الأنشاه": وهل يستحبُّ التلَفُّظُ أو ليس أو يكره؟ أقوال: اختار في "الهداية" الأول لمن لم يجمع عزيمته، وفي "المفيد" كره بعض مشايخنا النطق باللسان ورآه الآخرون سنة، وفي "المحيط" الذكر باللسان سنة. انتهى. وبعضهم يوجب التلَفُّظَ بها وهو محجوج بالإجماع. انتهى)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٣/١.



(وقيل: سنة) يعني: أحبه السلف، أو سنّه علماؤنا؛ إذ لم يُنقل عن المصطفى ولا الصحابة ولا التابعين، .....

[٣٦٧٩] (قوله: وقيل: سنة) عزاه في "التحفة" <sup>(١)</sup> و"الاختيار" <sup>(٢)</sup> إلى "محمد"، وصرّح في "البدائع" <sup>(٣)</sup>: ((بأنه لم يذكره "محمد" في الصلاة بل في الحج))، فحملوا الصلاة على الحج، واعترضهم في "الحلبة" <sup>(٤)</sup> بما ذكره جماعة من مشايخنا: ((أن الحج لما كان مما يمتدُّ وتقع فيه العوارض والموانع، ويحصل بأفعال شاقّة استجب فيه طلبُ التيسير والتسهيل، ولم يُسرّع مثله في الصلاة؛ لأن وقتها يسيرٌ هــ. فهذا صريحٌ في نفي قياس الصلاة على الحج)) هــ. وأقره في "البحر" <sup>(٥)</sup> وغيره.

[٣٦٨٠] (قوله: يعني إلخ) أشار به للاعتراض على "المصنّف" بأن معنى القولين واحد، سُمي مستحباً باعتبار أنه أحبه علماؤنا، وسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي ﷺ كما حرره في "البحر" <sup>(٦)</sup>، "ح" <sup>(٧)</sup>.

[٣٦٨١] (قوله: إذ لم يُنقل إلخ) في "الفتح" <sup>(٨)</sup> عن بعض الحفاظ: ((لم يثبت عنه ﷺ من

(قوله: واعترضهم في "الحلبة" بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الحج لما كان إلخ) فيه تأمل؛ إذ طلبُ التيسير والتسهيل شيء آخر غير النية، والقصد قياس الصلاة على الحج في التلفّظ بها لا في طلبها، ولا شك أنه قد تلفّظ بها فيه بقوله: اللهم إني أريد، وقد تقدّم أنّ النية هي الإرادة المجازمة، فتمّ حمل الصلاة عليه، تأمل.

(١) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١/١٢٥.

(٢) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب ما يفعل قبل الصلاة ١/٤٨.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ١/١٩٩ يتصرف.

(٤) لم نجد الاعتراض المذكور في "الحلبة" ولعله وهم، بل هو كلام "البحر"، وانظر العزو الآتي.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٩٣.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٩٣.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٤٧.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٢.



بل قيل: بدعة، وفي "المحيط": ((أنه<sup>(١)</sup>) يقول: اللهم إني أريد أن أصلي صلاة كذا، فيسرها لي وتقبلها مني)) كما سيجيء<sup>(٢)</sup> في الحج (وجازَ تقديمها على التكبيرة)....

طريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح: أصلي كذا، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين))، زاد في "الحلبة"<sup>(٣)</sup>: ((ولا عن الأئمة الأربعة، بل المنقول أنه ﷺ «كان إذا قام إلى الصلاة كبر»))<sup>(٤)</sup>.

[٣٦٨٢] قوله: بل قيل: بدعة نقله في "الفتح"<sup>(٥)</sup>، وقال في "الحلبة"<sup>(٦)</sup>: ((ولعل الأشبّه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لأن الإنسان قد يغلب عليه تفرُّق خاطره، وقد استفاض ظهور [١/٣٢٢/أ] العمل به في كثير من الأعصار في عامة الأمصار، فلا جرم أنه ذهب في "المبسوط"<sup>(٧)</sup> و"الهداية"<sup>(٨)</sup> و"الكافي"<sup>(٩)</sup> إلى أنه إن فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن، فيندفع ما قيل: إنه يكره) اهـ. [٣٦٨٣] قوله: وفي "المحيط": يقول (الخ) هذا مقابل قوله: ((يكون بلفظ الماضي (الخ))،

قوله: هذا مقابل قوله: ويكون بلفظ الماضي) لا يصح أن يكون مقابلاً لما تقدّم؛ لأنه ذكر فيه أنها تكون بلفظ الحال، فليس مُغايراً لما في "المحيط" حتى يتم المقابلة، بل هذا بيان أنه يأتي بلفظ

(١) ((أنه)) ليست في "ب".

(٢) انظر المقالة [٩٨٢٨] قوله: ((بلسانه مطابقاً لجنانه)) وما بعده.

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/ق ٤١/أ.

(٤) أخرجه أحمد ٢/٢٧٠، والبخاري (٧٨٩) كتاب الأذان - باب التكبير إذا قام إلى السجود، ومسلم (٣٩٢) كتاب الصلاة - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده، والنسائي ٢/٢٣٣ كتاب التطبيق - باب التكبير للسجود، وأخرجه أبو داود (٨٣٦) كتاب الصلاة - باب تمام التكبير بنحوه موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٢/١.

(٦) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/ق ٤١/أ بتصرف.

(٧) "المبسوط": كتاب الصلاة - كيفية الدخول في الصلاة ١٠/١-١١.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٥/١.

(٩) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٤/أ.



ولو قبل الوقت، وفي "البدائع":<sup>(١)</sup> ((خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ يَرِيدُ الْجَمَاعَةَ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْإِمَامِ كَبَّرَ وَلَمْ تَحْضُرْهُ النِّيَّةُ.....

وأشار بقوله: ((كما سيحيي في الحج)) - أي: من أنه يقول فيه: اللهم إني أريد الحج، فيسره لي وتقبله مني - إلى أن ذلك مقيس عليه، وفيه ما علمت، وقال في "الحلية"<sup>(٢)</sup>: ((ولو سَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ يَفِيدُ اسْتِنَائَهَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَفِيدُ كَوْنَهَا بِهَذَا اللَّفْظِ، لَا بِتَحْوِ: نَوَيْتُ أَوْ أَنْوِي كَمَا عَلَيْهِ عَامَّةُ الْمُتَلَفِّظِينَ بِهَا مَا بَيْنَ عَامِّي وَغَيْرِهِ)) اهـ<sup>(٣)</sup>. وحاصله: أنه خلاف المستفيض، فلا يُقبل.

[٣٦٨٤] (قوله: ولو قبل الوقت) ذكر في "الحلية"<sup>(٤)</sup> عن ابن هبيرة: ((أنه قال "أبو حنيفة" و "أحمد": يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت، وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اهـ))، ثم قال: ((ولم أفق على التصريح باشتراط الوقت<sup>(٥)</sup>، وهو إن صحَّ مشكل، فإنَّ المذهب أنَّ النية شرط لا يشترط مقارنتها، فلا يضُرُّ إيجابها قبل الوقت واستصحابها إلى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط)) اهـ. وتبعه في "البحر"<sup>(٦)</sup> و"النهر"<sup>(٧)</sup>.

المضارع مقروناً بالدعاء المذكور، وما تقدَّم إنما يفيد أنها تكون بلفظ الحال بدون تعرُّض لإتيانه بهذا الدعاء، لكنَّ كما كان ما تقدَّم دالاً على أنها تكون بلفظ الماضي والحال بدون تعيين صيغة له كان ما في "المحيط" مقابلاً له باعتبار اشتراطه هذه الصيغة الخاصة، تأمل.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط الأركان ١٢٩/١ يتصرف معزياً إلى أبي يوسف.

(٢) لم نجد هذا النقل في "الحلية"، ولعله وهم من ابن عابدين رحمه الله، وإنما هو من كلام "البحر" ٢٩٣/١.

(٣) في "د" زيادة: ((قال في "الدراية": لا يقول: نويت كذا لأنه يكون كذباً إن لم يكن نوى، ويقع إيجاباً عن المحقق إن كان نوى من غير حاجة، ولكن يقول اللهم إلخ انتهى. ومثله في "اليسوط" و"المحيط". قال في "البحر" بعد كلام: وهذا كله يفيد أن التلفظ بها يكون بهذه العبارة اللهم إلخ لا نحو نويت أو أنوي كما عليه عامة المتلفظين بالنية من عامي وغيره. انتهى)).

(٤) "الحلية": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٤٢ أ.

(٥) هنا انتهى كلام "الحلية" وما بعده كلام "البحر".

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٩١.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٠/أ.



جاء ((،.....

أقول: إن كان المراد باستصحابها عدم عزوبها عن قلبه إلى وقت الشروع كما اقتضاه قوله: ((واستصحابها إلى وقت الشروع)) ففيه أن هذه نية مقارنة، والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها إلى وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله "الشارح" عن "البدائع"، وهذه لا تصح إذا عزبت عنه قبل الوقت؛ لأن النية - وإن لم تشرط مقارنتها للشروع - يشرط عدم المنافي لها، ولا يخفى أن عدم دخول الوقت منافٍ لنية فرض الوقت؛ لأنه لا يفرض قبل دخول وقته، فليتأمل.

[٣٦٨٥] (قوله: جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير فللمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في "التاترخانية"<sup>(١)</sup>، وفي "البحر"<sup>(٢)</sup>: ((المراد به الفاصل الأجني، وهو ما لا يليق

(قوله: أقول: إن كان المراد باستصحابها عدم عزوبها عن قلبه إلخ) ليس مراد صاحب "الحلبة" باستصحابها إلى وقت الشروع عدم عزوبها عن قلبه إلى وقت الشروع، بل إن النية السابقة على الوقت مستصحة إلى وقته حكماً كما في مسألة "البدائع" بدليل تغريع قوله: ((فلا يضر إيجادها قبل الوقت واستصحابها)) على ما قبله وهو قوله: ((فإن المذهب أن النية لا يشرط مقارنتها)). ثم إن قول المحسني: ((ولا يخفى أن عدم دخول الوقت منافٍ لنية فرض الوقت؛ لأنه لا يفرض قبل دخول وقته)) غير مسلم؛ إذ من نوى الصلاة قبل وقته لم يتو فرض الوقت حتى تتحقق المنافاة، بل نوى فرض الوقت الآتي فلا منافاة.

واعلم أن صاحب "الحلبة" ذكر: ((أن في ثبوت ما قاله "ابن هبيرة" تردداً لا يخفى لعدم وجوده في كتب المذهب))، وقال الشيخ "إسماعيل" على ما نقله عنه في "حاشية البحر": ((قد وجدت المسألة في مجموع النوازل، وهو من كتب المذهب، واختلفوا في النية هل يجوز تقديمها على التكبير أو تكون مقارنة له؟ فقال "أبو حنيفة" و"أحمد": يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت قبل التكبير ما لم يقطع بعمل)) اهـ. وعلى هذا انقطع النزاع في هذه المسألة، ولا يجوز تقديمها قبل الوقت.

(١) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٣٤/١ نقلاً عن "شرح الطحاوي".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩١/١ بتصرف.



ومُفَادُهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ أَيْضًا، فليحفظ (ما لم يوجد) بينهما (قاطعُهما من عملٍ غيرٍ لائقٍ بصلاةٍ) وهو كلُّ ما يَمْنَعُ البناءَ، وشرطُ "الشافعي" قِرَانُهَا، فَيُنْدَبُ عندنا.....

بالصلاة كالأكَلِ والشرب والكلام؛ لأنَّ هذه الأفعال تُبْطِلُ الصلاةَ، فَيُبْطِلُ النِّيَّةَ، وأَمَّا المشي والوضوءُ فليس بأجنبيٍّ، ألا ترى أنَّ مَنْ أَحْدَثَ في صلاته له أن يفعل ذلك، ولا يَمْنَعُهُ من البناءِ)) اهـ.  
[٣٦٨٦] (قوله: ومُفَادُهُ) أي: مُفَادُ [١/٣٢٢ ب/ ما في "البدائع" جوازُ تقديمِ نِيَّةِ الاقتداءِ على الوقتِ كَثْبَةِ الصلاةِ، أو المرادُ تقديمها على شروع الإمام، ويأتي<sup>(١)</sup> تمامُ الكلامِ على ذلك.  
ثم إنَّ هذا المُفَادَ ذَكَرَهُ في "النهر"<sup>(٢)</sup> بحثًا وقال: ((ولم أرَ فيه غيرَ ما علمتُ))، أي: لم يرَ فيه نقلاً صريحاً غيرَ ما يفيدُ كلامُ "البدائع".

[٣٦٨٧] (قوله: بينهما) أي: بين النِّيَّةِ والتكبيرِ.

[٣٦٨٨] (قوله: وهو كلُّ ما يَمْنَعُ البناءَ) أي: يَمْنَعُ الذي سَبَقَهُ الحَدُثُ من البناءِ على ما صَلَّى احترازاً عن المشي والوضوءِ، لكنَّ في هذه الكِلْيَةِ نظرٌ؛ لأنَّ القراءةَ تمنعُ البناءَ أيضاً.  
والظاهرُ: أنَّها لا تفصلُ بين النِّيَّةِ والتكبيرِ، فالأولى ذكرُ منعِ البناءِ على سبيلِ الاستيضاح كما نقلناه<sup>(٣)</sup> عن "البحر" أنفاً.

### مطلبٌ في حضور القلبِ واخشوع

[٣٦٨٩] (قوله: وشرطُ "الشافعي" قِرَانُهَا) أي: جمعُها مع التكبيرِ، وبه قال "الطحاوي" و"حمَّد بن سلمة"، وفي "شرح المَقْدَمَةِ الكِدَائِيَّةِ" للعلامة "القَهْطَانِي": ((يجبُ حضورُ القلبِ عند التحريمة، فلو اشتغل قلبُه بتفكيرٍ مسألةٍ مثلاً في أثناء الأركان فلا تستحبُّ الإعادة، وقال "البَقَالِي": لم ينقص أجرُهُ إلا إذا قَصَرَ، وقيل: يلزمُهُ في كلِّ ركنٍ، ولا يؤاخذُ بالسَّهْوِ لأنَّه معفوٌّ عنه، لكنَّه

(١) المقولة [٤٦٤٠] قوله: ((نِيَّةُ الْمُؤْتَمِّ)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٠/أ.

(٣) المقولة [٣٦٨٥] قوله: ((جاز)).



(ولا عبرةً بنيةً متأخرةً عنها) على المذهب، وجوزَهُ "الكرخي" إلى الركوع (وكفى مطلق نية الصلاة) وإن لم يقل: لله (لنفل).....

لم يستحق ثواباً كما في "النية"<sup>(١)</sup>، ولم يُعتبر قول مَنْ قال: لا قيمةً لصلاة مَنْ لم يكن قلبه فيها معه كما في "الملقط" و"الخرانة" و"السراجية"<sup>(٢)</sup> وغيرها. واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له، وهو هاهنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصابرين عن المصلي، وهو غير التفهيم، فإن العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ) اهـ.

[٣٦٩٠] (قوله: ولا عبرةً بنيةً متأخرةً) لأن الجزء الخالي عن النية لا يقع عبادةً، فلا ينبي الباقي عليه، وفي الصوم جُوزَتْ للضرورة، "بهنسي". حتى لو نوى عند قوله: ((الله)) قبل ((أكبر)) لا يجوز؛ لأن الشروع يصح بقوله: ((الله))، فكأنه نوى بعد التكبير، "حلبة"<sup>(٣)</sup> عن "البدائع"<sup>(٤)</sup>.

[٣٦٩١] (قوله: إلى الركوع) فيه أن "الكرخي" لم ينص على الركوع ولا غيره، وإنما اختلفوا في التخريج على قوله في أنه ينتهي إلى الثناء أو الركوع أو الرفع منه أو القعود، أفاده "ح"<sup>(٥)</sup>. [٣٦٩٢] (قوله: وكفى إلخ) أي: بأن يقصد الصلاة بلا قيد نفل أو سنة أو عدد. [٣٦٩٣] (قوله: لنفل) هذا بالاتفاق.

(قوله: حتى لو نوى عند قوله إلخ) عبارة "البدائع" على ما في "السندي": ((بعد قوله)).

(١) العبارة ليست في "النية" ولا في شرحها - وهي في "الفنية": كتاب الصلاة - باب النية والدخول في الصلاة ق ١١/أ، ولعله تحريف، والله أعلم.

(٢) "السراجية": كتاب الصلاة - باب ما يكره في الصلاة ٥٦/١ (هامش "فناوى قاضي خان").

❖ قوله: ((عند)) لعله ((عقب)). اهـ منه

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٢ ق ٤٢/أ - ب.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١٢٩/١ بتصرف يسير.

(٥) "ح" - كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٧/أ نقلاً عن "البحر".



وسنة راتبة (وتراويع) على المعتمد؛ إذ تعيينها بوقوعها وقت الشروع،.....

٢٧٩.

[٣٦٩٤] (قوله: وسنة<sup>(١)</sup>) ولو سنة فجر، حتى لو تهجد بركتين، ثم تبين أنها بعد الفجر نابتا عن السنة، [١/٣٢٣] وكذا لو صلى أربعاً، ووقعت الأخرى بعد الفجر، وبه يفتى، "خلاصة"<sup>(٢)</sup>. وكذا الأربع الموي بها آخر ظهر أدركته عند الشك في صحة الجمعة، فإذا تبين صحتها ولا ظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول الجمهور؛ لأنه يلغو الوصف ويبقى الأصل، وبه تأدى السنة كما بسطه في "الفتح"<sup>(٣)</sup>، وأقره في "البحر"<sup>(٤)</sup> و"النهر"<sup>(٥)</sup>، وهذا بخلاف ما لو قام في الظهر للخمسة فضعف سادسة لا توبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصوداً.

[٣٦٩٥] (قوله: على المعتمد) أي: من قولين مصححين، وإنما اعتمد هذا لما في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((من أنه ظاهر الرواية، وجعله في "المحيط" قول عامة المشايخ، ورجحه في "الفتح"<sup>(٧)</sup>، ونسبه إلى المحققين)).

[٣٦٩٦] (قوله: أو تعيينها<sup>(٨)</sup>) (إلخ) لأن السنة ما واطب عليها النبي ﷺ في محل مخصوص، فإذا أوقعها المصلي فيه فقد فعل الفعل المسمى سنة، والنبي ﷺ لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى، وتام تحقيقه في "الفتح"<sup>(٩)</sup>.

(١) في "د" زيادة: ((قال الزبلي: وهو الصحيح، وقيل: لا بد في السنة من نية السنة؛ لأن السنة صفة زائدة بخلاف النفل، وعليه لو صلى ركعتين على ظن الليل فإذا بعد الفجر فإنهما لا يتوبان عن سنته، ويتوبان على الصحيح. انتهى)).

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وواجباتها وسننها ق ٢٠/ب ٢١/أ. معزياً إلى "متفرقات شمس الأئمة الحلواني" رحمه الله تعالى.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٤/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٠/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٣/١ بتصرف.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١.

(٨) قوله: ((أو تعيينها)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((إذ تعيينها)) وهو الصواب، تأمل. اهـ مصححه.

(٩) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١.



والتعيين أحوط (ولا بد من التعيين عند النية) فلو جهل الفرضية لم يجز،.....

[٣٦٩٧] (قوله: والتعيين أي: بالنية ((أحوط)) أي: لاختلاف التصحيح، "بحر"<sup>(١)</sup>).

[٣٦٩٨] (قوله: ولا بد من التعيين إلخ) فلو فاتته عصر، فصلّى أربع ركعات عمّا عليه وهو يرى أنّ عليه الظهر لم يجز، كما لو صلاها قضاء عمّا عليه وقد جهله، ولذا قال "أبو حنيفة" فيمن فاتته صلاة واشتبهت عليه: إنه يصلي الخمس ليتيقن. اهـ "فتح"<sup>(٢)</sup>. أي: لأنه لا يمكنه تعيين هذه الفائتة إلا بذلك، وفي "الأشباه"<sup>(٣)</sup>: ((ولا يسقط التعيين بضيق الوقت؛ لأنه لو شرع فيه متفلاً صح وإن كان حراماً)) اهـ.

[٣٦٩٩] (قوله: عند النية) أي: سواء تقدّمت على الشروع أو قارنته، فلو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه، ثم نسي فظنّه تطوعاً، فاتمه على ظنه فهو على ما نوى كما في "البحر"<sup>(٤)</sup>.

[٣٧٠٠] (قوله: فلو جهل الفرضية) أي: فرضية الخمس، إلا أنه كان يصليها في مواقيتها لم يجز، وعليه قضاؤها؛ لأنه لم ينو الفرض، إلا إذا صلى مع الإمام ونوى صلاة الإمام، "بحر"<sup>(٥)</sup>.

(قوله: لأنه لم ينو الفرض إلخ) قال "السندي"<sup>(٦)</sup>: ((في قوله: لأنه لم ينو الفرض إيماء إلى أنّ المصلي يحتاج إلى نية كون الذي يشرع فيه فرضاً، ونية تعيينه ككونه عصرًا، وظاهر قولهم في الوتر والعيد: إنه ينوي أصل الوتر والعيد بغير قيد الوجوب يقتضي اختصاص التعيين بالفرضية بالفرائض، فمن جهل الفرضية لو شرع في صلاة الفجر يظنّها غير لازمة له تقع نفلاً؛ لما علّل به في "المنح" أنّ مطلق الصلاة ينصرف إلى النفل، قال "الرحماني": لكن يشكّل عليه أنّ الجهل بالفرضية يقتضي كفره؛ لأنها معلومة من الذين بالضرورة، فلم يكن مصلحاً مع الكفر؛ لأنّ الفرض يجب اعتقاده كما يجب العمل به، فلا يحلّ له

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٤/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٤/١.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص٢٦ - ملخصاً.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٧/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٧/١ باختصار.



ولو عَلِمَ ولم يُمَيِّزَ الفرضَ من غيره إن نوى الفرضَ في الكلِّ جاز، وكذا لو أمَّ غيره فيما لا سَنَةَ قبلها (لفرض).....

عن "الظهيرية"<sup>(١)</sup>.

[٣٧٠١] (قوله: ولو عَلِمَ (الخ) أي: عَلِمَ فرضيةَ الخمس، لكنه لا يُمَيِّزُ الفرضَ من السنة والواجب.

[٣٧٠٢] (قوله: جاز) أي: صحَّ فعلُهُ.

[٣٧٠٣] (قوله: وكذا لو أمَّ غيره (الخ) يعني: أن مَنْ لا يُمَيِّزُ الفرضَ من غيره إذا نوى الفرضَ في الكلِّ جاز كونه إماماً أيضاً، فيصحُّ الاقتداءُ به، لكنَّ في صلاةٍ لا سَنَةَ قبلها، أي: في صلاةٍ لم يصلَّ قبلها [١/ق/٣٢٣/ب] مثلاً في عددِ الركعات؛ لأنَّه لو صَلَّى قبلها مثلاً سقطَ عنه الفرضُ، وصار ما بعده نفلاً، فلا يصحُّ اقتداءُ للمفتري به<sup>(٢)</sup>.

[٣٧٠٤] (قوله: لفرض) متعلِّقٌ بالتعيين، قال في "الأشباه"<sup>(٣)</sup>: ((ولم أرَ حكماً نيةً الفرضِ العينِ

الجهلُ بفرضيةِ الفرضِ القطعيِّ، لكنَّ ظاهرَ كلامهم هنا ينفي الجوازَ عن الفرض، وحصولُهُ نفلاً يقتضي أنَّه لا يُكْفَرُ بجهلِهِ بفرضيته، يُحرَّرُ، والتعليلُ لكونها نفلاً يقتضي أنَّه لو لم يُعَيِّنِ الواجبَ في الوتر والعيد لا يُجزيه عند مَنْ يقولُ بوجوبهما؛ لأنَّ الواجب لا يتأدَّى بنية النفل. انتهى)) اهـ. لكنَّ مقتضى قول "الشارح" كغيره: ((أنَّه ظهرَ أو عصرٌ (الخ)) أنَّه لا يحتاجُ المصلِّي إلى نيةٍ كونِ الذي يَنسَرُغُ فيه فرضاً، بل يكفيهِ نيةٌ تعيينه بكونه طهراً مثلاً، وحينئذٍ لا فرق بين الوتر والعيد والفرائض في الاكتفاء بالتعيين بما ذكر، ويكونُ معنى قوله: ((لأنَّه لم يَنوِ (الفرض)) أي: الظَّهْرُ مثلاً أو الظَّهْرُ الفرض. ثمَّ إنَّ المعلوم أنَّ الكفرَ يثبتُ بإنكارِ ما عَلِمَ من الدِّين لا بجهله فقط وإنَّ كان لا يحلُّ، تأمَّل.

(قوله: ولم أرَ حكماً نيةً الفرضِ العينِ (الخ) على ما علمت لا يلزمُ تعيينِ الفرضية، بل يكفيهِ نيةُ الظَّهرِ مثلاً، فلا يلزمُ أيضاً نيةُ فرضِ العينِ أو الكفاية بعدما عيَّنَ بما ذكر.

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الثاني في ستر العورة ونية الصلاة وافتتاحها ق ١٧/١ باختصار.

(٢) هذا كلام "الظهيرية" انظر العزو السابق.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣٥ - بتصرف.



أَنَّ ظَهَرَ أَوْ عَصَرَ، قَرَنَهُ بِالْيَوْمِ أَوْ الْوَقْتِ أَوْ لَا،.....

في فرض العين، وفرض الكفاية في فرض الكفاية، وأما المعادة لترك واجب فلا شك أنها جارية لا فرض، فعليه: ينوي كونها جارية، وأما على القول بأن الفرض لا يسقط إلا بها فلا خفاء في اشتراط نيّة الفرضية)) اهـ.

ونقل "البيري" عن الإمام "السرخسي": ((أَنَّ الْأَصَحَّ الْقَوْلُ الثَّانِي)).

[٣٧٠٥] (قوله: أَنَّهُ ظَهَرَ) يفتح الهمزة، مفعول ((التعين))، أو على حذف الجار، أي: بأنه.

[٣٧٠٦] (قوله: قَرَنَهُ بِالْيَوْمِ أَوْ الْوَقْتِ أَوْ لَا) أي: لم يقرنه بشيءٍ منهما، وشمل إطلاقه في هذه الثلاثة ما إذا كان ذلك في الوقت، أو خارجه مع علمه بخروجه، أو مع الجهل، فالمسائل تسع من ضرب ثلاث في ثلاثة، أما إن قرّنه باليوم - بأن نوى ظَهَرَ اليوم - فيصح في الصور الثلاثة كما سيذكره<sup>(١)</sup> "الشارح"، وأما إن قرّنه بالوقت - بأن نوى ظَهَرَ الوقت - فإن كان في الوقت صحّ قولاً واحداً، وإن كان خارجه مع العلم بخروجه فيصح أيضاً على ما فهمه "الشرنبللي" من عبارة "الدرر" في "حاشيته"<sup>(٢)</sup> عليها؛ لأن وقت العصر ليس له ظَهْرٌ، فيراد به الظهْر الذي يُقضى في هذا الوقت، وإن كان خارجه مع الجهل فلا يصحّ كما في "الفتح"<sup>(٣)</sup> و"الحانية"<sup>(٤)</sup> و"الخلاصة"<sup>(٥)</sup> وغيرها، وبه جزمَ "المصنّف" و"الشارح" فيما سيأتي<sup>(٦)</sup>، وهو الذي فهمه في "النهر"<sup>(٧)</sup> من عبارة "الزيلعي"<sup>(٨)</sup> خلافاً لما فهمه منها في "البحر"<sup>(٩)</sup>، وهو ما اقتضاه إطلاق "الشارح" هنا: ((من أَنَّهُ يَصَحُّ))،

(١) ص ٧٨ - "در".

(٢) "الشرنبللي": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٣/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١.

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨١/١ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن: في النية ق ٢٦/أ معرباً إلى "الجامع الكبير".

(٦) ص ٧٦ - وما بعدها "در".

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٠/ب.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٩/١.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٤/١.



ونَقَلَ في "المنية" <sup>(١)</sup> عن "المحيط" <sup>(٢)</sup>: ((أنه المختار))، لكن رَدَّه في "شرح المنية" <sup>(٣)</sup>، بل قال في "الحلبي" <sup>(٤)</sup>: ((إنه غلط، والصواب ما في المشاهير <sup>(٥)</sup> من أنه لا يصح))، وأما إذا لم يقرَّنه بشيء - بأن نوى الظَّهْر وأطلق - فإنَّ كان في الوقت ففيه قولان مصحَّحان، قيل: لا يصحُّ لقبول الوقت ظهرَ يومٍ آخر، وقيل: يصحُّ لتعيين الوقت له، ومشى عليه في "الفتح" <sup>(٦)</sup> و"المعراج" و"الأشباه" <sup>(٧)</sup>، واستظهره في "العناية" <sup>(٨)</sup>، ثم قال: ((وأقول: الشرط المتقدم - وهو أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي - يحسمُ مادةَ هذه المقالاتِ وغيرها، فإنَّ العمدَةَ عليه لحصول التمييز به، وهو المقصود)) اهـ.

[١/٣٢٤ق]

وإنَّ كان خارجَه مع الجهل بخروجه ففي "النهر" <sup>(٩)</sup>: ((أنَّ ظاهر ما في "الظهيرية" <sup>(١٠)</sup>: أنه يجوزُ على الأرجح))، وإنَّ كان مع العلم به فيحْتَ "ح" <sup>(١١)</sup>: ((أنه لا يصحُّ))، وخالفه "ط" <sup>(١٢)</sup>. قلت: وهو الأظهر لما مرَّ <sup>(١٣)</sup> عن "العناية"، وأما إذا نوى فرضَ اليوم أو فرضَ الوقت

(١) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٣.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ١/ق ٤٥/ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٣.

(٤) "الحلبي": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/ق ٣٩/ب بتصرف.

(٥) قوله: ((المشاهير)) هكذا في النسخة المجموع منها، والذي بخطه كلمة أخرى عم سواد المداد معظم حروفها فانظمت. اهـ مصححه.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٣.

(٧) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٢٥٥.

(٨) "العناية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٣ هامش "فتح القدير".

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٠/ب.

(١٠) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في ستر العورة ونية الصلاة وافتتاحها ١/ق ١٦/ب.

(١١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٨/أ.

(١٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٩٤.

(١٣) في هذه المقالة.



هو الأصح (ولو) الفرض (قضاءً) لكنه يُعَيَّنُ ظهرَ يومٍ كذا على المعتمد، والأسهل نية أولِ ظهرٍ عليه أو آخرِ ظهرٍ، وفي "القَهْستاني"<sup>(١)</sup> عن "المنية"<sup>(٢)</sup>: ((لا يشترطُ ذلك في الأصحَّ))،

فسيأتي<sup>(٣)</sup> بأقساميه التسع، فافهم.

[٣٧٠٧] (قوله: هو الأصحُّ) قيد لقوله: ((أو لا))، أي: إذا نوى الظهرَ ولم يقرنه باليوم أو الوقت، وكان في الوقت فالأصحُّ الصَّحَّةُ كما في "الظهيرية"<sup>(٤)</sup>، وكذا في "الفتح" وغيره كما قدَّمناه<sup>(٥)</sup>، وهو ردُّ على ما في "الخلاصة"<sup>(٦)</sup>: ((من أنه لا يصحُّ)) كما نقله في "البحر"<sup>(٧)</sup> و"النهر"<sup>(٨)</sup>، لا على ما في "الظهيرية"، فافهم.

٢٨٠/١

[٣٧٠٨] (قوله: لكنه يُعَيَّنُ إلخ) أي: يُعَيَّنُ الصَّلَاةُ ويومها، "أشباه"<sup>(٩)</sup>. وهذا عند وجود المزايم، أمَّا عند عدمه فلا، كما لو كان في ذمته ظهرٌ واحدٌ فأثت، فإنه يكفيهِ أن ينوي ما في ذمته من الظُّهر وإن لم يعلم أنه من أيِّ يومٍ، "حنية"<sup>(١٠)</sup>، فافهم.

[٣٧٠٩] (قوله: على المعتمد) مقابلُهُ ما في "المحيط": ((من أنه إذا سقطَ الترتيبُ بكثرة الفواتت تكفيه نيةُ الظُّهر لا غير)) اهـ. أي: لا يلزمُ تعيينُ اليوم قياساً على الصَّوم.

[٣٧١٠] (قوله: والأسهلُ إلخ) أي: فيما إذا وُجدَ المزايمُ كظُهرين من يومين جهلَ تعيينهما.

[٣٧١١] (قوله: لا يشترطُ ذلك) أي: نيةُ أولِ ظهرٍ أو آخره، بل تكفيه نيةُ الظُّهر لا غيرُ

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل شروط الصلاة ٨٤/١ بنصرف نقلاً عن "المنية" وغيرها.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": الشرط السادس: النية ص ٢٤٩.

(٣) المقولة [٣٧٢٨] قوله: ((ولو نوى فرض الوقت)).

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في ستر العورة ونية الصلاة وافتتاحها ١/١٦ ب.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن في النية ق ٢٦/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٥/١.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٠/ب.

(٩) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القواعد الثانية ص ٢٦٦.

(١٠) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ق ٢/٤٠.



وسيجيء آخر الكتاب (وواجب).....

كما مر<sup>(١)</sup> عن "المحيط".

[٣٧١٢] (قوله: وسيجيء<sup>(٢)</sup> أي: ما صحَّحه "الفهستاني" في آخر الكتاب في مسائل شتى متناً تبعاً لمتن "الكنز"، ونقلَ "الشارح" هناك عن "الأشباه": ((أنه مشكلٌ ومخالفٌ لما ذكره أصحابنا كـ "قاضي خان" وغيره، والأصحُّ الاشتراط)).

قلت: وكذا صحَّحه في متن "الملتنقى"<sup>(٣)</sup> هناك، فقد اختلفَ التصحيح، والاشتراطُ أحوطُ، وبه حرَّم في "الفتح"<sup>(٤)</sup> هنا.

[٣٧١٣] (قوله: وواجب) بالجرِّ عطفاً على قوله: ((لفرضي))، وقد عدَّ منه في "البحر"<sup>(٥)</sup> قضاءً ما أفسده من النفل والعديد وركعتي الطواف، وزاد في "الدرر"<sup>(٦)</sup> الجنازة، لكنَّ في "الأشباه"<sup>(٧)</sup>: ((والخطبة لا يشترطُ لها نيَّةُ الفرضية وإن شرطنا لها النيَّة؛ لأنه لا يُتَنَفَّلُ بها، وينبغي أن تكون صلاة الجنازة كذلك؛ لأنها لا تكون إلا فرضاً كما صرحوا به، ولذا لا تعاد نفلًا)) اهـ.

(قوله: وتقلَّ "الشارح" هناك عن "الأشباه" أنه مشكلٌ) وجه الإشكال أنه يهدم قاعدتهم التي تواطؤوا عليها، وهي أنَّ التعيين يكونُ لتمييز الأجناس، والصلواتُ كُلُّها من قبيل مختلف الجنس لاختلاف أسبابها، "حموي".

(قوله: فقد اختلفَ التصحيح، والاشتراطُ أحوطُ) وقال "الرحمحي": ((وكلا القولين صحيحان، فينبغي أن يُعاملَ نفسه بالأشدَّ، ويفتي الناس بالأخفَّ؛ لأنه أوسعُ، وهذا أحوطُ)).

(١) المقولة [٣٧٠٩] قوله: ((على المعتمد)).

(٢) انظر المقولة [٣٦٩٠٩] قوله: ((وهذا مشكل)).

(٣) "ملتنقى الأبحر": مسائل شتى ٣٣٧/٢.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١-٢٣٤.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٧/١.

(٦) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٣/١.

(٧) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣٤-٣٥.



أَنَّهُ وَتَرٌ أَوْ نَذْرٌ.....

وَيُؤَيِّدُهُ نَصُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَنْوِي فِيهَا الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَالِدَعَاءَ لِلْمَيِّتِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا تَعْيِينَ الْفَرْضِيَّةِ.

[٣٧١٤] (قوله: أَنَّهُ وَتَرٌ) أشار إلى أَنَّهُ لَا يَنْوِي فِيهِ أَنَّهُ وَاجِبٌ لِلِاخْتِلَافِ فِيهِ، "زَيْلَعِي"<sup>(١)</sup>، أَي: لَا يَلِزُمُهُ تَعْيِينُ الْوُجُوبِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ [١/٣٢٤ب] مِنْ أَنْ يَنْوِي وَجُوبَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَقِيقًا يَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَهُ لِيَطَائِقَ اعْتِقَادَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ لَا تَضُرُّهُ تِلْكَ، ذَكَرَهُ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٢)</sup> فِي بَابِ الْوَتَرِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَا فِي "شرح العيني"<sup>(٣)</sup> مِنْ قَوْلِهِ: ((وَأَمَّا الْوَتَرُ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْفِيهِ مَطْلُوقُ النِّيَّةِ)) مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ نِيَّةُ مَطْلُوقِ الصَّلَاةِ كَالنَّفْلِ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>(٤)</sup> عَنْ "الزَيْلَعِيِّ" مِنْ إِطْلَاقِ نِيَّةِ الْوَتَرِ، وَلِذَا قَالَ: ((يَكْفِيهِ مَطْلُوقُ النِّيَّةِ))، وَلَمْ يَقُلْ: مَطْلُوقُ نِيَّةِ الصَّلَاةِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ دَقِيقٌ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ خَفِيَّةٌ إِلَى مَا قُلْنَا، فَتَدَبَّرْ.

[٣٧١٥] (قوله: أَوْ نَذْرٌ) هُوَ قَدْ يَكُونُ مُنْجَزًا أَوْ مَعْلَقًا عَلَى نَحْوِ شِفَاءِ مَرِيضٍ أَوْ قُدُومِ غَائِبٍ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ تَعْيِينِهِ بِذَلِكَ لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِهِ وَاخْتِلَافِ أَنْوَاعِ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ، بِدَلِيلِ عَدَمِ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْفَرْضِ بِدُونِ تَحْصِيصِهِ بِنَحْوِ الظُّهْرِ، أَفَادَهُ "ح"<sup>(٥)</sup>.

قُلْتُ: هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ وَجُودِ الْمَرَاهِمِ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ مُنْجَزٌ وَمَعْلَقٌ، أَوْ نَذْرَانِ عُلِّقَا عَلَى أَمْرَيْنِ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا قَدَّمْنَاهُ<sup>(٦)</sup> أَنْفَاءً عَنْ "الحَلَبَةِ" فِي قِضَاءِ الْفَائِتَةِ، فَافْهَمْ.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٠٠، نقلًا عن "العناية".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة ٤٣/٢.

(٣) المسمى "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٣٥.

(٤) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٨ق/ب.

(٦) لِلْمَقُولَةِ [٣٧٠٨] قَوْلُهُ: ((لَكِنَّهُ يُعَيَّنُ بِالْخ)).



أو سجود تلاوة، وكذا شكرٍ بخلاف سهوٍ (دون) تعيينٍ (عدد ركعاته) لحصولها  
ضمناً،.....

[٣٧١٦] (قوله: أو سجود تلاوة) إلا إذا تلاها في الصلاة وسجدتها فوراً، ولا يجب تعيين  
السجّات التلاوية لو تكررت التلاوة كما سيأتي<sup>(١)</sup> في بابه إن شاء الله تعالى.

[٣٧١٧] (قوله: وكذا شكرٍ بخلاف سهوٍ) الذي رأته في "النهر"<sup>(٢)</sup> بحثاً عكس ما ذكره  
"الشارح"، ولعل الأوجه ما هنا بالنسبة إلى سجود الشكر فقط؛ لأن السجود قد يكون لسبب  
كالتلاوة والشكر، وقد يكون بدونه كما يفعل العوام بعد الصلاة، وهو مكروه كما نص عليه  
"الزاهد"، فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين لبيان السبب، وإلا كان مكروهاً اتفاقاً.  
ويستتي على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لأجله، فإن كان سجوداً مشروعاً

(قوله: ولا يجب تعيين السجّات التلاوية إلخ) هذا ظاهر على ما مشى عليه "القهستاني" عن  
"المنية" لا على مقابله، فإن الأسباب مختلفة، ومقتضاه لزوم تعيين السجدة لأي آية.

(قوله: ويستتي على ذلك ما لو نام في ذلك السجود إلخ) ذكر في "البحر" من نواقض الوضوء عند قول  
"المصنف": ((وبنقض نوم مضطجع ومتورك)) ما نصّه: ((وقد بنوم المضطجع والمتورك لأنه لا يقض نوم  
القائم ولا القاعدي ولو في المحمل أو السرج كما في "الخلاصة"، ولا الرأكع ولا الساجد مطلقاً إن كان في  
الصلاة، وإن كان خارجاً فكذا في السجود فإنه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له، بأن يكون  
رافعاً بطنه عن فخذه مجافياً عضديه عن جنبه، وإن سجد على غير هذه الهيئة انتقض؛ لأن في الوجه الأول  
الاستمساك باق والاستطلاق منعدم بخلافه في الوجه الثاني، وهذا هو القياس في الصلاة، إلا أنا تركناه فيها  
بالنص، كذا في "البدائع"، وصرح "الزيلعي" بأنه الأصح، وسجدة التلاوة كالصليبة، وكذا سجدة الشكر عند  
"محمد" خلافاً لـ "أبي حنيفة"، كذا في "الفتح" اهـ. وبهذا يعلم أن لفظ ((لا)) ساقط من قلمه عند قوله:  
((تنقض طهارته))، أو أن الكلام فيما لو سجد لا على هيئة السنة، وقد قدم المحشي في نواقض الوضوء  
الخلاف في نقض الوضوء بالسجود على غير الهيئة المسنونة في الصلاة.

(١) المقولة [٦٣٩٢] قوله: ((ونية التعيين)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٠/ب.



[لا] <sup>(١)</sup> تنتقض طهارتُهُ، وتصحُّ صلاته بذلك التيمُّم، وإلا فلا كما ذكروه في ثمرة الاختلاف بين "الإمام" وصاحبيه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها، فظهر أنه لا بد من تعيينها لتمييز المشروع عن غيره.

لا يقال: إنَّ النقل لا يشترط فيه التعيين كما مرَّ <sup>(٢)</sup>، وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نقل، فلا يشترط تعيينها أيضاً؛ لأننا نقول: هذا خارج عن هذا الحكم، بدليل أن [١/٣٢٥/ق] الصلاة عبادة في ذاتها، ولا تنفي عنها المشروعية إلا بسبب عارض بخلاف السجود خارج الصلاة، فإنه ليس عبادة في نفسه، بل يعارض شكر أو تلاوة مثلاً، فمطلق الصلاة ينصرف إلى النقل المشروع، فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود، فإنه ينصرف إلى غير المشروع؛ لأنه لم يُشرع إلا بسبب، فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعاً، ولتمييز عن غيره من الزاحجات له في المشروعية من تلاوة وسهو، فافهم، هذا ما ظهر لفهمي القاصر.

وأما سجود السهو فأفاد "ح" <sup>(٣)</sup>: ((أنه لما كان جابراً لنقص واجب في الصلاة كان بذلك، ولا يشترط نية أبعاض الصلاة، فكذلك بذلك)) اهـ.

ثم رأيت في "الأشباه" <sup>(٤)</sup> قال: ((ولا تصح صلاة مطلقاً إلا بنية))، ثم قال: ((وسجود التلاوة كالصلاة، وكذا سجدة الشكر وسجود السهو)) اهـ. ولعل هذا هو الأظهر.

(تمت)

لم يذكر السجدة الصليبية، وحكمها: أنه يجب نيتها إذا فصل بينها وبين محلها بركة،

(قوله: ثم رأيت في "الأشباه" قال: ولا تصح صلاة إلخ) لكن ما في "الأشباه" ليس فيه تعرض إلا لأصل نية الصلاة وما بعدها، ولم يتعرض لنية التعيين حتى يرد به ما في الشرح، تأمل.

(١) ما بين منكسرين من تقارير الرافعي، انظر التقرير المتقدم ص ٧٠.

(٢) ص ٦١ - "در".

(٣) "ح" كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٨/ب.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ص ١٠ - باختصار.



فلا يضرُّ الخطأ في عددها.

(وينوي المقتدي المتابعة) لم يقل: أيضاً لأنه لو نوى الاقتداء بالإمام أو الشروع في صلاة الإمام، ولم يُعَيِّن الصلاة صحَّ في الأصحَّ.....

فلو بأقلَّ فلا كما في "الفتاوى الهندية"<sup>(١)</sup>، فتأمل.

[٣٧١٨] (قوله: فلا يضرُّ الخطأ في عددها) الظاهر أنَّ الخطأ غيرُ قيدٍ، وفي "الأشباه"<sup>(٢)</sup>: ((الخطأ فيما لا يُشترطُ له التعيُّن لا يضرُّ كعَيِّن مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات، ومنه إذا عَيَّن الأداء فبان أنَّ الوقت قد حَرَجَ، أو القضاء فبانَّ أنه باقٍ)) اهـ.

٢٨١/١

ونقلَ في "جامع الفتاوى"<sup>(٣)</sup> عن "الحائث"<sup>(٤)</sup>: ((أنَّ الأفضل أن ينوي أعداد الركعات))، ثم قال: ((وقيل: يكره التلَفُظُ بالعدد؛ لأنَّه عبثٌ لا حاجة إليه)) اهـ. ولا يخلو القولُ الثاني عن تأمُّلٍ.

[٣٧١٩] (قوله: وينوي المقتدي) أمَّا الإمام فلا يحتاجُ إلى نيَّة الإمامة كما سيأتي<sup>(٥)</sup>.

[٣٧٢٠] (قوله: لم يقلَّ أيضاً) أي: كما قال في "الكنز"<sup>(٦)</sup> و"الملتقى"<sup>(٧)</sup> وغيرهما.

[٣٧٢١] (قوله: صحَّ في الأصحَّ) كذا نقله "الزيلعي"<sup>(٨)</sup> وغيره، "بحر"<sup>(٩)</sup>.

قلت: لكنَّ ذَكَرَ المسألة الأولى في "الحائث"<sup>(١٠)</sup> وقال: ((لا يجوز؛ لأنَّ الاقتداء بالإمام

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - باب السجدة ١/١٦٩.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٢٩ - بتصرف.

(٣) "جامع الفتاوى": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ق ١٠/١أ باختصار.

(٤) "الحائث": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٨٥ - "در".

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٥/١.

(٧) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٧/١.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٠٠/١.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٨/١.

(١٠) "الحائث": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٢/١ (هامش "الفتاوى الهندية").



وإن لم يَعْلَمْ بها؛ لجعلِهِ نفسَهُ تبعاً لصلاة الإمام، بخلاف ما لو نَوَى صلاة الإمام وإن انتظر تكبيرَهُ في الأصح؛ لعدم نية الاقتداء،.....

كما يكون في الفرض يكون في النفل، وقال بعضهم: يجوز)) اهـ.

قال في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>: ((فظهر أنَّ الجواز قولُ البعض، وعدمُهُ هو المختار)).

أقول: يؤيدُهُ قولُ المتون: ((ينوي المتابعة أيضاً))، وكذا قولُ [١/٣٢٥ق/ب] "الهداية"<sup>(٢)</sup>: ((ينوي الصلاةَ ومتابعةَ الإمام))، ومثله في "المجمع" وكثير من الكتب، بل قال في "المنيع": ((إنَّه بالإجماع))، وأمَّا المسألةُ الثانية فلا تخالف ما في المتون؛ لأنَّ فيها التَّعيينَ مع المتابعة، ولهذا قال في "الحانية"<sup>(٣)</sup>: ((لأنَّه لَمَّا نوى الشُّرُوعَ في صلاةِ الإمام صار كأنَّه نوى فرضَ الإمام مقتدياً به)) اهـ، فتدبرُّ.

ومقتضاه: أنَّه صحَّ شروعه، وصار مقتدياً وإن لم يصرِّح بنية الاقتداء، لكنَّ في "الفتح"<sup>(٤)</sup>: ((إذا نوى الشُّرُوعَ في صلاةِ الإمام قال "ظهير الدين": ينبغي أن يزيدَ على هذا: واقتديتُ به)).

(٣٧٢٢) قوله: وإن لم يَعْلَمْ بها أي: بصلاة الإمام.

(٣٧٢٣) قوله: تبعاً لصلاة "الإمام" الأولى: تبعاً للإمام كما عيَّر "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>.

(٣٧٢٤) قوله: لعدم نية الاقتداء علة لقوله: ((بخلاف إلخ))، أمَّا في الأوَّل فلأنَّه إنما عيَّن الصلاةَ فقط، ولا يلزم منه نية الاقتداء، وأمَّا الثاني فلأنَّ الانتظارَ قد يكون للاقتداء، وقد يكون بحكم العادة، فلا يصير مقتدياً بالشكِّ كما في "البدائع"<sup>(٦)</sup>، وقيل: إذا انتظر ثم كبر صحَّ، واستحسنهُ في "شرح المنية"<sup>(٧)</sup> لقيامِهِ مقامِ النية.

(١) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥١.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٥/١.

(٣) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٣/١ (هامش "الفتاوى الهدية").

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٤/١.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٠٠/١.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١٢٨/١ بتصرف.

(٧) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥١.



إلا في جمعة وجنازة وعيدٍ على المختار لاختصاصها بالجماعة.

(ولو نوى فرضَ الوقت) مع بقاءه (جائزٌ إلا في الجمعة).....

قلت: لا يخفى أنَّ الكلام عند عدمِ خطوِّرِ الاقتداء في قلبه وقصدِهِ له، وإلاَّ كانت النيةُ موجودةً حقيقةً.

[٣٧٢٥] (قوله: إلا في جمعةٍ) استثناءٌ من المتن، أي: فيكفيه التعيينُ عن نيةِ الاقتداء، أو من قوله: ((بمخلافٍ ما لو نوى صلاةَ الإمام)).

[٣٧٢٦] (قوله: وجنازة وعيدٍ) نقلهما في "الإحكام" <sup>(١)</sup> عن "عمدة المفتي".

[٣٧٢٧] (قوله: لاختصاصها) أي: الثلاثة المذكورة بالجماعة، فتكونُ نيتها متضمنةً لنيةِ الاقتداء، قال في "الإحكام" <sup>(٢)</sup>: ((لكن في صلاةِ الجنازة بحثٌ، إلا أنَّ يقال: لَمَّا كانت لا تتكررُ، وكان الحقُّ للولي في الإمامة لم تكن إلا مع الإمام)) اهـ.

فعلى هذا يقيَّدُ ذلك بغيرِ الولي، فلو أمَّ بها مَنْ لا ولايةَ له، ثم حضرَ الولي لا بدَّ له مع التعيين من نيةِ الاقتداء بذلك الإمام، وإلاَّ كان شارعاً في صلاةٍ نفسه؛ لأنَّ له الإعادة ولو منفرداً، فلا اختصاصٌ في حقِّه.

[٣٧٢٨] (قوله: ولو نوى فرضَ الوقت إلخ) اعلم أنَّه يتأتَّى هنا تسعُ مسائل أيضاً

(قول "الشارح": وجنازة) قال "الفتا": ((لم أرَ مَنْ ذكَّرها - أي: صلاةَ الجنازة - غيرَ "الشارح"، لكنَّ تعليقه لا يناسبُ ذكَّرها لعدم اختصاصها بالجماعة، قال بعضُ الفضلاء: لكنَّ الكلام في شخص ينوي صلاةَ الإمام، وحينئذٍ تعيَّن في حقِّه هذه الصلاةُ مع الجماعة؛ إذ لا يتأتَّى له في خصوصِ هذه الصُّورة الصلاةُ منفرداً، وإلاَّ لزم تكرارُ الجنازة وهي لا تتكررُ، لكن يُخصَّصُ هذا بغيرِ الولي؛ لأنَّ له الإعادة)) اهـ. وقال "الرحمتي": ((الجنازة وإن صحتْ منفرداً لكنها تفسدُ بإتمام البعض دون البعض، والعاقل لا يشرعُ في فعلٍ لا يقدرُ على إتمامه، ولا يسعى في إفسادِ صلاةٍ غيره، ولا فرق بين الولي وغيره؛ لأنَّ هذا فيما إذا لم يعلم من نفسه أنه قصدَ الانفراد، فإنَّ عِلْمَهُ لم يكن مقتدياً في الكلِّ بكلِّ حال)) اهـ.

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٧٩/ب.

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٧٩/ب.



كما ذكرناه<sup>(١)</sup> سابقاً؛ لأنه إما أن يقرنَ الفرض بالوقت، أو باليوم، أو يُطلقَ، وفي كلِّ إمَّا أن يكونَ في الوقتِ، [١/٣٢٦ق/أ] أو خارجهُ مع العلم بخروجه، أو مع عديمه، فإنَّ قرَنَه باليوم - بأنَّ نوى فرضَ اليوم - لا يصحُّ بأقسامه الثلاث؛ لأنَّ فرضَ اليوم متنوِّعٌ، ومثله ما لو أطلقَ، وإنَّ قرَنَه بالوقت فإنَّ في الوقت جازَ، وهو ما ذكره "المصنّف"، وإنَّ خارجهُ مع العلم بخروجه فقال "ح"<sup>(٢)</sup>: ((لا يجوزُ)).

قلت: وهو المتبادرُ من قول "الأشباه"<sup>(٣)</sup> عن "البنية"<sup>(٤)</sup> ❖: ((لو نوى فرضَ الوقت بعدما خرَّجَ الوقت لا يجوزُ، وإنَّ شكَّ في خروجه جازَ)) اهـ. لكنَّه خلافُ ما يُفهمُ من قول "الزيلعي" الآتي: ((وهو لا يعلمُ))، فليتأمل.

وإنَّ كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوزُ لقول "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>: ((يكفيه أن ينويَ ظهرَ الوقت

(قوله: فقال "ح": لا يجوزُ إلخ) فيه تأمُّلٌ؛ إذ موضوعُ المسألة ما لو نوى فرضَ الوقت ومرادُه به الظُّهرُ مثلاً، فإذا كان عالِماً بخروج الوقت لا وجهَ للقول بعدم الجواز؛ لأنَّ وقتَ العصر لا ظهرَ له، فيراد الظُّهرُ الذي يُقضى في هذا الوقت نظيرَ ما تقدَّم فيما لو نوى ظهرَ الوقت وقد خرَّجَ عالِماً بخروجه، ولا فرق بينهما، وتُقيَّدُ عبارةُ "الأشباه" بما في "الزيلعي" و"التتارخانية"، أي: بما إذا لم يعلم خروجه، تدبَّر.

(١) المَقُولَةُ [٣٧٠ ٦] قَوْلُهُ: ((قرنه باليوم أو الوقت أو لا)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٩ق/أ.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣٥ - وما بعدها.

(٤) "البنية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٦١/٢ باختصار. و"البنية" - رَقِيل: "النهاية" - لأبي محمد وأبي النشاء

محمود بن أحمد، بدر الدين الحلبي العيني ثم القاهري (ت ٨٥٥هـ) شرح "هداية المرغباني". ("كشف الظنون"

٢/٣٠٥، "الضوء اللامع" ١٣١/١٠، "الفوائد البهية" ص ٢٠٧ -، بروكلمان ٦٨٥/٣).

❖ قَوْلُهُ: ((عن "البنية")) هو شرح "الهداية" لشيخ الإسلام العيني رحمه الله. اهـ منه.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٩/١.



لأنَّها بدلٌ (إلا أن يكون عنده) في اعتقاده (أنَّها فرضُ الوقت) كما هو رأيُ البعضِ فتصحُّ (ولو نوى ظهرَ الوقت فلو مع بقاءه) أي: الوقتِ (حان).....

مثلاً أو فرضَ الوقت والوقتُ باقٍ لوجودِ التعيين، ولو كان الوقتُ قد خَرَجَ وهو لا يعلمُه لا يجوز؛ لأنَّ فرضَ الوقتِ في هذه الحالةِ غيرُ الظُّهرِ) اهـ.

وفي "التاترخانية"<sup>(١)</sup>: ((وإنَّ صلَّى بعد خروجِ الوقت وهو لا يعلمُه، فنوى فرضَ الوقت لا يجوزُ، وهو الصحيح<sup>(٢)</sup>))، لكنَّ يخالفُه قول "الأشباه" المارُ<sup>(٣)</sup> أنفأ: ((وإنَّ شكَّ في خروجه حان)).

وقد يجابُ بأنَّه مبنيٌّ على خلافِ الصحيح، وأمَّا الجوابُ بالتَّفَرُّقِ بين الشكِّ وعدمِ العلمِ ففيه نظرٌ؛ لأنَّ مَنْ لم يعلمْ خروجَ وقتِ الظُّهرِ مثلاً، ونوى فرضَ الوقت يكونُ مرادُه وقتَ الظُّهرِ؛ لأنَّه يظُنُّ بقاءه، ومع هذا قلنا: الصحيحُ أنَّه لا يجوزُ، فمَنْ شكَّ في بقاءه وخروجِه يكونُ أولى بعدمِ الجوازِ، فافهم.

٣٧٢٩، (قوله: لأنَّها بدلٌ) أي: لأنَّ فرضَ الوقتِ عندنا الظُّهرُ لا الجمعة، ولكنَّ قد أُمِرَ بالجمعة لإسقاطِ الظُّهرِ، ولذا لو صلَّى الظُّهرَ قبل أنْ تقوَّتْ الجمعةُ صحَّتْ عندنا خلافاً لـ "زفر" والثلاثة وإن حُرِّمَ الإقتصارُ عليها، "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>. لكنَّ سيأتي<sup>(٥)</sup> في الجمعة اعتمادُ أنَّها أصلٌ لا بدلٌ، وهو ضعيفٌ كما سنوضحُه هناك إن شاء الله تعالى.

٣٧٣٠، (قوله: في اعتقاده) تفسيرٌ لقوله: ((عنده))، فهو على حذفِ أي، "ط"<sup>(٦)</sup>.

(١) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٢٩/١ يتصرف.

(٢) قوله: ((وهو الصحيح)) نقله في "التاترخانية" عن "العتابية".

(٣) في هذه المقالة.

(٤) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص٢٤٩..

(٥) المقالة [٦٦٨٥] قوله: ((وليس بدلاً عنه إلخ)).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٥/١.



ولو في الجمعة (ولو مع عدمه) بأن كان قد خرَجَ.....

[٣٧٣١] (قوله: ولو في الجمعة<sup>(١)</sup>) كذا في "الشرنبلالية"<sup>(٢)</sup>، ولم يظهر لي وجهه. اهـ "ح" (٣).  
أقول: لعل المراد أنه لو نوى المعذورُ ظهرَ الوقت يومَ الجمعة جاز، أي: بلا فرق بين أن يكون اعتقاده أنها فرض الوقت أو لا، فتظهرُ فائدة ذكره هنا، وأما نية الظهر في صلاة الجمعة فلا تصحُّ كما في "الإحكام"<sup>(٤)</sup> [١/٣٢٦ب] عن "النافع"<sup>(٥)</sup>، وفيه<sup>(٦)</sup> عن "فيض الغفار شرح المختار"<sup>(٧)</sup>: ((لو نوى ظهرَ الوقت في غيرِ الجمعة إن في الوقتِ جازَ على الصحيح))، فقوله:

(قوله: أنه لو نوى المعذورُ (الخ) هو غيرُ قيدٍ، إنما العذرُ مسقطٌ للإثم، وهذا بالنسبة للحواز، وبالنسبة للتعميم الذي ذكره بعده لا بدُّ منه.

(قوله: لو نوى ظهرَ الوقت في غيرِ الجمعة يُحمَلُ هذا التقييدُ على غيرِ المعذور إذا كان عنده أنَّ فرض الوقت الجمعة، فإذا نوى غيرَ المعذور الذي يعتقِد أنَّ فرض الوقت هو الجمعة ظهرَ الوقت في يوم الجمعة لا تصحُّ نيتهُ له، ولا يكونُ شارعاً فيه؛ إذ لا ظهر لهذا الوقت عنده حتى تصحُّ نيتهُ.  
(قوله: إن في الوقت جازَ على الصحيح) تقدَّم له إن نوى ظهرَ الوقت في الوقت صحَّ قولاً واحداً.

(١) في "د" زيادة: ((يعني لو نوى ظهرَ الوقت في وقت الجمعة وقع عن الظهر؛ لأنه أصل الجمعة بدل، فلا تصحُّ بنية الأصل، ولذا قال المصنف قبله: لو نوى فرض الوقت مع بقائه جاز إلا في الجمعة لأنها بدل الخ، لكن في "البحر": أو نوى الظهر والجمعة جميعاً، وبعضهم حرَّز ذلك ورجَّحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء كما في "الظهيرية").

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٩/أ.

(٤) أي: في "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٧٧ب.

(٥) الذي في "الإحكام": ((النافع)) وهو لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) شرح "النافع" لأبي القاسم محمد بن يوسف، ناصر الدين السمرقندي (ت ٥٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٦٢١/٢ -

١٩٢٢، "الجواهر المضية" ٤٠٩/٣، ٢٩٤/٢، "الأعلام" ١٤٩/٧).

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٧٧أ.

(٧) "فيض الغفار": لمحمد بن إبراهيم بن أحمد الإمام، شمس الدين السَّعْدِي (ت ٩٣٢هـ)، شرح "المختار" لأبي الفضل عبد الله بن محمود بن مودود، مجد الدين المؤصلي (ت ٦٨٣هـ). ("كشف الظنون" ١٦٢٢/٢، "الكواكب السائرة" ٩٨/١، "شذرات الذهب" ٢٦٦/١٠، "الأعلام" ٣٠٢/٥).



(وهو لا يعلمه) (لا) يصح في الأصح، ومثله فرض الوقت، فالأولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقاً؛.....

((في غير الجمعة)) احتراز عن الجمعة.

[٣٧٣٢] (قوله: وهو لا يعلمه) أي: لا يعلم خروجه، ومفهومه أنه لو علمه يصح كما قدمناه<sup>(١)</sup> عن "الشرنبلية".

[٣٧٣٣] (قوله: لا يصح في الأصح) بل قدمنا<sup>(٢)</sup> عن "الحلبة": ((أنه هو الصواب)) خلافاً لما فهمه في "البحر" وإن رجحه المحشي<sup>(٣)</sup>.

[٣٧٣٤] (قوله: ومثله فرض الوقت) أي: مثل ظهر الوقت في أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه لا يصح في الأصح كما قدمناه<sup>(٤)</sup> أنفاً عن "التاترخائية" و"الزيلي" خلافاً لما في "الأشباه"، فإنه خلاف الأصح كما علمت، فافهم.

[٣٧٣٥] (قوله: لجوازه مطلقاً) أي: وإن كان الوقت قد خرج؛ لأنه نوى ما عليه، وهو مخلص لمن يشك في خروج الوقت. اهـ "زيلي"<sup>(٥)</sup>، أي: بخلاف ظهر الوقت؛ لأن الظاهر لا يخرج عن كونه ظهر اليوم بخروج الوقت، ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت؛ لأن الوقت ليس له؛ إذ اللام للعهد لا للجنس، فلا يضاف إليه. اهـ "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>.

(١) المقولة [٣٧٠٦] قوله: ((قرنه باليوم أو الوقت أو لا)).

(٢) المقولة [٣٧٠٦] قوله: ((قرنه باليوم أو الوقت أو لا)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٨/أ.

(٤) المقولة [٣٧٢٨] قوله: ((ولو نوى فرض الوقت إلخ)).

(٥) "مبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٩٩/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٣.



لصحة القضاء بنية الأداء كعكسه، هو المختار.....

### مطلب: يصح القضاء بنية الأداء وعكسه

[٣٧٣٦] (قوله: لصحة القضاء بنية الأداء إلخ) هذا التعليل إنما يظهر إذا نوى الأداء، أما إذا تجردت نيته فلا. اهـ "ط" (١).

والمناسب ما في "الأشباه" (٢) عن "الفتح" (٣): ((لو نوى الأداء على ظن بقاء الوقت، فتبين خروجه أجزاء، وكذا عكسه))، ثم مثل (٤) له ناقلاً عن "كشف الأسرار" (٥) بقوله: ((كثيرة من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق، وكثيرة الأسير الذي اشتبه عليه رمضان، فتحرى شهراً وصامه بنية الأداء، فوقع صومه بعد رمضان، وعكسه كثيرة من نوى قضاء الظهر على ظن أن الوقت قد خرج ولم يخرج بعد، وكثيرة الأسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى، والصحة فيه باعتبار أنه أتى بأصل النية، ولكن أخطأ في الظن، والخطأ في مثله معفو عنه)) اهـ.

أقول: ومعنى كونه أتى بأصل النية أنه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته، فلا يضر

(قوله: هذا التعليل إنما يظهر إذا نوى الأداء إلخ) يعني: أنه إذا نوى ظهر اليوم ليس في جميع صوره أداء بنية قضاء أو عكسه؛ إذ لو تجردت نيته لم توجد النية، فالتعليل قاصر.

(قوله: والمناسب ما في "الأشباه" عن "الفتح" إلخ) أي: إن إطلاق "الشارح" غير مناسب؛ إذ ليس في جميع الصور يصح القضاء بنية الأداء وعكسه، والمناسب عبارة "الأشباه"، فإنها تفيد تقييد ذلك بما عدا صورتين اللتين ذكرهما المخوذتين مما في "الأشباه"، فإن فيهما لا يصح الأداء بنية القضاء وعكسه.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٩٥.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٣.

(٤) أي: صاحب "الأشباه": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣٦.

(٥) "كشف الأسرار": باب يلقب ببيان صفة حكم الأمر ١/٣١٢-٣١٣ بتصرف يسير.



وصفه له بكونه أداءً أو قضاءً، بخلاف ما إذا نوى صلاة الظهر قضاءً وهو في [١/٣٢٧ق/أ] وقت الظهر، ولم ينو صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية؛ لأنه بنى القضاء صرقه عن هذا اليوم، ولم توجد منه ثبوت الوقتية حتى يلغو وصفه بالقضاء، فلم يوجد التعيين، وكذا لو نواه أداءً وكانت عليه ظهر فائتة لا يصح عنها وإن كان قد صلى الوقتية لما قلنا.

### مطلب: مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها

وبهذا ظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية، وهي: لو مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها، فهل عليه قضاء ظهر واحد أو الكل؟ فأجاب بعضهم بالأول بناءً على أنه لا تشترط ثبوت القضاء، فتكون صلاة كل يوم قضاءً لما قبله، وحالفه غيره، ووفق بعض المحققين منهم: ((بأنه إن نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتي ظن دخول وقتها الآن تعين ما قاله الأول، وإن نواه عن التي ظن دخول وقتها الآن، وعبر عنها بالأداء أو لا تعين الثاني لصرفه لها عن الفائتة بقصده الوقتية)) اهـ.

ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعد مذهبنا، أمّا الأول فلما قدمناه<sup>(١)</sup> عن "الزيلعي" فيمن نوى ظهر اليوم بعد خروجه: ((من أنه يصح))؛ لأنه نوى ما عليه، ولم يوجد المراحم هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفائتة، فيكفيه ثبوت ما في ذمته كما مر<sup>(٢)</sup> عن "الحلية"، وأمّا الثاني فلما قررناه آنفاً<sup>(٣)</sup>، ثم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم، وهو: ما لو صام الأسير بالتحري سنين، ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان، فقيل: يجوز صومه في كل سنة عما قبلها، وقيل: لا، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وصحح في "المحيط": أنه إن نوى صوم رمضان مبهماً يجوز عن القضاء، وإن نوى عن السنة الثانية مفسراً فلا)) اهـ.

(١) المقولة [٣٧٣٥] قوله: ((لجوازه مطلقاً)).

(٢) المقولة [٣٧٠٨] قوله: ((لكنه يعين إلخ)).

(٣) في هذه المقولة.

(٤) "البحر": كتاب الصوم ٢/٢٨٣.



(ومصلي الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى و) ينوي أيضاً (الدعاء للميت).....

قال في "البدائع"<sup>(١)</sup>: ((ومثّل له "أبو جعفر" عن اقتدى بالإمام على ظنّ أنّه زيدٌ فإذا هو عمروٌ صحَّ، ولو اقتدى بزيدٍ فإذا هو عمروٌ لم يصحَّ؛ لأنّه في الأوّل اقتدى بالإمام، إلّا أنّه أخطأ في ظنّه فلا يقدحُ، وفي الثاني اقتدى بزيدٍ، فإذا لم يكن زيداً تبيّن أنّه لم يقتدِ بأحدٍ، فكذا هنا إذا نوى صومَ كلّ سنةٍ عن الواجبِ عليه تعلّقَتْ نيّةُ الواجبِ بما عليه [١/٣٢٧ق/ب] لا بالأولى والثانية، إلّا أنّه ظنّ أنّه للثانية، فأخطأ في ظنّه، فيقعُ عن الواجبِ عليه لا عمّا ظنَّ)) انتهى.

وحاصلُهُ: أنّه إذا نوى الصومَ الواجبَ عليه لا بقيدِ كونه عن سنّةٍ مخصوصةٍ صحَّ عن السنّةِ الماضية وإن كان يظنُّ أنّه لما بعدها، فاغتنم هذا التحرير.

[٣٧٣٧] (قوله: ومصلي الجنازة) شروعٌ في بيان التعيين في صلاة الجنازة، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٣٧٣٨] (قوله: ينوي الصلاة لله الخ) كذا في "النية"<sup>(٣)</sup>، قال في "الحلبة"<sup>(٤)</sup>: ((وفي "المحيط الرضوي" و"تحفة"<sup>(٥)</sup> و"البدائع"<sup>(٦)</sup>: ينبغي أن ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر؛ لأنّ التعيين يحصلُ بهذا أهـ. وأمّا ما ذكره "المصنّف"<sup>(٧)</sup> فليس بضربةٍ لازمةٍ، ويمكن أن يكون إشارةً إلى أنّه لا ينوي الدعاء للميت فقط نظراً إلى أنّه لا ركوعٌ فيها ولا سجودٌ ولا قراءةٌ ولا تشهدٌ)) أهـ<sup>(٨)</sup>.

(قوله: فليس بضربةٍ لازمةٍ) من التّرويب، وهو الثبوتُ واللصوق، وصار ضربةً لازمةً أي: لازماً ثابتاً. أهـ من "القاموس".

(١) "البدائع": كتاب الصوم - فصل في شرائط الصوم ٨٧/٢ بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٦/١.

(٣) انظر "شرح النية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص٢٤٩.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٣٥ ب باختصار.

(٥) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - افتتاح الصلاة ٢٥/١ باختصار يسير.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١٢٨/١.

(٧) أي: صاحب "النية".

(٨) في "٢": ((أهـ "حلبة")).



لأنَّه الواجبُ عليه،.....

أقول: وهذا أظهرُ مما في "جامع الفتاوى"<sup>(١)</sup>: ((من أنه لا بدُّ مما ذكره "المصنّف"، وأنَّه لو كان الميتُ ذكراً فلا بد من نيَّته في الصلاة، وكذلك الأنثى والصبيُّ والصبيَّة، ومن لم يَعْرِفْ أنه ذكرٌ أو أنثى يقول: نويتُ أنْ أصليَّ الصلاةَ على الميت الذي يصليُّ عليه الإمامُ)) اهـ، فليتأمل. ويأتي<sup>(٢)</sup> قريباً ما يؤيِّدُ الأوَّل.

هذا، وذكر "ح"<sup>(٣)</sup> مجتاً: ((أنَّه لا بدُّ من تعيينِ السَّبب، وهو الميتُ أو الأكثرُ، فإنَّ أراد الصلاةَ على جنازتين نواهما معاً، أو على إحداهما فلا بدُّ من تعيينها))، ويؤيِّدُه ما يذكرُه<sup>(٤)</sup> "الشارح" عن "الأشباه".

[٣٧٩] قوله: لأنَّه الواجبُ عليه) كذا قال "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>، وتبعه في "البحر"<sup>(٦)</sup> و"النهر"<sup>(٧)</sup>، ووجهه ما ذهب إليه المحقِّق "ابن الهمام"<sup>(٨)</sup> حيث قال: ((المفهومُ من كلامهم أنَّ أركانها الدعاءُ والقيامُ والتكبيرُ لقولهم: إنَّ حقيقتها هي الدعاءُ، وهو المقصودُ منها)) اهـ.

وفي "التنف"<sup>(٩)</sup>: ((هي في قول "أبي حنيفة" وأصحابه دعاءٌ على الحقيقة، وليست بصلاة؛ لأنَّه لا قراءةَ فيها ولا ركوعَ ولا سجودَ)) اهـ.

فحيث كان حقيقتها الدعاءُ كان وجوبُها باعتبار الدعاء فيها وإن قلنا: إنَّه ليس بركنٍ فيها

(١) "جامع الفتاوى": كتاب الصلاة - فصل في شروط الصلاة ق ١٠/١.

(٢) المقولة [٣٧٤٠] قوله: ((فيقول إلخ)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤٩/ب.

(٤) ص ٨٣ - "در".

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٠٠/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٩/١.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤١/أ.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الجنائز - فصل في الصلاة على الميت ٨١/٢.

(٩) "التنف": كتاب الجنائز ١٢٨/١.



فيقول: أصلي لله داعياً للميت (وإن اشتبه عليه الميت) ذكرٌ أم أنثى (يقول: نويتُ أصلي مع الإمام على مَنْ يصلي عليه) الإمام، وأفاد في "الأشباه"<sup>(١)</sup> بحثاً: ((أنه لو نوى الميت الذكر، فبان أنه أنثى أو عكسه لم يحز)).....

على ما اختاره في "البحر" وغيره كما سيأتي<sup>(٢)</sup> في الجنائز، وحيثُذِ فالضميرُ في قوله: ((لأنه الواجب)) يعودُ على الدعاء، أمّا على القولِ بالركنية فظاهر - وإنما خُصَّ [١/٣٢٨ق] من بين سائر أركانها لأنه المقصودُ منها - وأمّا على القولِ بالسنية فلأنَّ المراد بالدعاء ماهية الصلاة لا نفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من أنَّ حقيقتها الدعاء؛ لأنَّ للمصلي شافع للميت، فهو داعٍ له بنفسِ هذه الصلاة وإن لم يتلفظ بالدعاء، فكأنه قيل: لأنَّ الصلاة هي الواجبةُ عليه، هكذا ينبغي حلُّ هذا المحلِّ، فافهم.

[٣٧٤٠] (قوله: فيقول إلخ) بيانٌ للنية الكاملة. اهـ "ح"<sup>(٣)</sup>.

قلت: وفي جنائز "الفتاوى الهندية"<sup>(٤)</sup> عن "المضمرات": ((أنَّ الإمام والقوم ينوون ويقولون: نويتُ أداءَ هذه الفريضة عباداً لله تعالى متوجّهاً إلى الكعبة مقتدياً بالإمام، ولو تفكّر الإمام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائز يصح، ولو قال المقتدي: اقتديتُ بالإمام يجوز)) اهـ.

وبه ظهر أنَّ الصيغة التي ذكرها "المصنّف" غيرُ لازمةٍ في نيتها، بل يكفي مجردُ نيةٍ في قلبه أداءَ صلاة الجنائز كما قدّمناه<sup>(٥)</sup> عن "الحلبة"، وأنه لا يلزمه تعيين الميت أنه ذكرٌ أو أنثى خلافاً لما مرَّ<sup>(٦)</sup> عن "جامع الفتاوى".

[٣٧٤١] (قوله: لم يحز) لأنَّ الميت كالإمام، فالخطأ في تعيينه كالخطأ في تعيين الإمام. اهـ

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - بيان تعيين المنوي وعدم تعيينه ص - ٣٠.

(٢) المقالة [٧٤١٥] قوله: ((رده في "البحر" بتصريحهم بخلافه)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٩ق/ب.

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - الباب الحادي والعشرون - الفصل الخامس في الصلاة على الميت ١/١٦٤.

(٥) المقالة [٣٧٣٨] قوله: ((ينوي الصلاة لله إلخ)).

(٦) المقالة [٣٧٣٨] قوله: ((ينوي الصلاة لله إلخ)).



وأنه لا يضر تعيين عدد الموتى إلا إذا بان أنهم أكثر<sup>(١)</sup> لعدم نية الزائد)).....

"ح" (٢)، أي: لأنه لما عيّن لزم ما عيّنه وإن كان أصل التعيين غير لازم على ما عرفت آنفاً<sup>(٣)</sup>.

وفي "ط" (٤) عن "البحر" (٥): ((ولو نوى الصلاة عليه يظنّه فلاناً فإذا هو غيره يصح، ولو نوى الصلاة على فلان فإذا هو غيره لا يصح، ولو على هذا الميت الذي هو فلان فإذا هو غيره جاز؛ لأنه عرفه بالإشارة، فلغت التسمية)) اهـ. وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مسألتنا بما إذا لم يشر إليه، تأمل.

[٣٧٤٢] (قوله): وأنه لا يضر الخ) أي: إذا عيّن عددهم لا يضره التعيين المذكور في حالة من الأحوال، سواء وافق ما عيّن أو خالفه، إلا إذا كانوا أكثر مما عيّن، وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لا شيء فيه سوى التغير<sup>(٦)</sup> في وجوه الحسان، فافهم.

[٣٧٤٣] (قوله): إلا إذا بان الخ) هذا ظاهر إذا كان إماماً، فلو مقتدياً وقال: أصلي على ما صلى عليه الإمام وهم عشرة، فظهر أنهم أكثر لا يضر، وينبغي أن يُقيد عدم الإجزاء بما إذا قال - أي: الإمام -: أصلي على العشرة الموتى مثلاً، أمّا إذا قال: أصلي على هؤلاء [٣٢٨ق/ب/ العشرة، فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الإشارة. اهـ "يري".

[٣٧٤٤] (قوله): لعدم نية الزائد) لا يقال: مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عيّنه عدداً؛ لأننا نقول: لما كان كلُّ يوصفُ بكونه زائداً على المعين بطلت، "ط" (٧).

(١) ((أكثر)) ساقطة من "و".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤٩ق/ب.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٦/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٨/١.

(٦) في "الأصل" و"٣" و"م": ((التغير)).

\* قوله: ((ولو مقتدياً الخ)) أي: لو كان الذي عيّن وأخطأ في التعيين هو المقتدي دون الإمام فحكمه ما ذكر، فاعتراض بعض المحشين - بأن نيته تابعة لنية إمامه وقد عين إمامه عشرة فصلاته غير صحيحة لعدم صحة صلاة إمامه، كما هو ظاهر - ناشئ من عدم التأمل. اهـ منه.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٦/١.



(والإمام ينوي صلاته فقط) و (لا) يُشترط لصحة الاقتداء نية (إمامة المقتدي) بل لنيل الثواب عند اقتداء أحد به لا قبله كما بحثه في "الأشباه".....

[٣٧٤٥] (قوله: والإمام ينوي صلاته فقط إلخ) لأنه منفرد في حق نفسه، "بحر" (١)، أي: فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المارّ بلا شيء زائد بخلاف المقتدي، فالمقصود دفع ما قد يوتهم من أنه كالمقتدي يشترط له نية الإمامة كما يشترط للمقتدي نية الاقتداء لاشتراكهما في الصلاة الواحدة، والفرق: أن المقتدي يلزمه الفساد من جهة إمامه، فلا بد من التزامه كما يشترط للإمام نية إمامة النساء لذلك كما يأتي (٢).  
والحاصل ما قاله في "الأشباه" (٣): ((من أنه لا يصح الاقتداء إلا بنية، وتصح الإمامة بدون نيتها خلافاً لـ "الكرخي" و "أبي حفص الكبير") اهـ.

لكن يستثنى من كانت إمامته بطريق الاستخلاف، فإنه لا يصير إماماً ما لم ينو الإمامة بالاتفاق كما نص عليه في "المعراج" في باب الاستخلاف، وسيأتي (٤) هناك.

[٣٧٤٦] (قوله: بل لنيل الثواب) معطوف على قوله: ((لصحة الاقتداء))، أي: بل يشترط نية إمامة المقتدي لنيل الإمام ثواب الجماعة.  
وقوله: ((عند اقتداء أحد به)) (٥) متعلق بـ ((نيته)) التي هي نائب فاعل ((يشترط)) للمقتدر بعد ((بل)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٩/١.

(٢) ص ٨٧ - "در".

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ص ١-.

(٤) المقولة [٥٠٦٢] قوله: ((نواياً الإمامة)).

(٥) في "د" زيادة: ((فيل: ينبغي أن ينوي من الاقتداء أن يكون إماماً لكل من يقتدي به، بل قد يقتدي من لا يراه من الجن والملائكة كما ورد في الآثار انتهى. وهذه النية ليست للصحة؛ لأنها ليست شرطاً لصحة الاقتداء في غير النساء، فنتيهاً تمحض لنيل الثواب، أما في النساء فشرط النية لصحة صلاتهن خلافاً لفرق، فإن عدله لا تشترط نية الإمام إمامتهن كما في الرجل، ولنا أن اقتداءهن إن صح بلا نية يلزمه فساد صلاته إذا حاذته واحدة منهن فيكون إلزاماً عليه بلا التزام منه، بخلاف الرجل لأنه لا يلزم الإمام باقتدائه شيء إلا في الجمعة والعيد، فإن اقتداءهن بلا نية الإمام فيهما وفي الجمعة صحيح؛ لأنها لا تمكن من الوقوف بحجب الإمام للازدحام، ولا تقدر أن تؤذيها وحدها. حموي)).



(لو أمَّ رجالاً) فلا يحنثُ في لا يؤمُّ أحداً ما لم ينوِ الإمامة (وإنَّ أمَّ نساءً فإنَّ اقتَدَّتْ به) المرأةُ (محاذيةً لرجلٍ).....

وقوله: ((لا قبله)) معطوف<sup>(١)</sup> عليه، أي: لا يشترطُ لنيلِ الثوابِ نيَّةُ الإمامة قبل الاقتداء، بل يحصلُ بالنيَّةِ عنده أو قبله، فقوله: ((لا قبله)) نفى لاشرطاً نيلِ الثواب بوجود النيَّة قبله لا نفى للجواز، ولا يخفى أنَّ نفى الاشتراط لا ينافي الجواز، فافهم.

[٣٧٤٧] (قوله: لو أمَّ رجالاً) قيد لقوله: ((ولا يشترطُ إلخ)).

[٣٧٤٨] (قوله: فلا يحنثُ إلخ) تفرُّع على قوله: ((ولا يشترطُ))، قال في "البحر"<sup>(٢)</sup>: ((لأنَّ شرط الحنث أن يقصد الإمامة، ولم يوجد ما لم ينوِها)) اهـ.

لكن قال في "الأشياء"<sup>(٣)</sup>: ((ولو حلف أن لا يؤمُّ أحداً، فاقتدى به إنسانٌ صحَّ الاقتداء، وهل يحنث؟ قال في "الحائنة"<sup>(٤)</sup>: يحنث قضاءً لا ديانةً، إلَّا إذا شهدَ قبل الشروع، فلا حنث قضاءً، وكذا لو أمَّ الناسَ هذا الحالفُ في صلاة الجمعة صحَّت وحنث قضاءً، ولا يحنث أصلاً إذا أمَّهم في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة، ولو حلف أن لا يؤمُّ فلاناً، فأَمَّ الناسَ نائياً أن لا يؤمَّهُ ويؤمَّ غيره، فاقتدى به فلانٌ حنث وإن لم يعلم به)) اهـ. أي: لأنَّه إذا كان إماماً لغيره كان إماماً له أيضاً، إلَّا إذا نوى أن يؤمَّ الرجال دون النساء، فلا يُجزيهنَّ كما في "التنف"<sup>(٥)</sup>.

بقي وجهُ حنثه قضاءً في الصورة الأولى أنَّ الإمامة تصحُّ بدون نيَّة [١/٣٢٩ق] كما قدَّمناه<sup>(٦)</sup>، ولذا صحَّت منه الجمعة مع أنَّ شرطها الجماعة، لكنَّ لمَّا كان لا يلزمه الحنث بدون التزامه لم يحنث ديانةً إلَّا بنية الإمامة، كذا ظهرَ لي، فتأمَّل.

(١) من ((على قوله)) إلى ((معطوف)) ساقط من "الأصل".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٩/١ بتوضيح من ابن عابدين.

(٣) "الأشياء والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ص ١٠١.

(٤) "الحائنة": كتاب الأيمان - فصل في مسائل الصلاة ١٠٧/٢ بتصرف.

(٥) "التنف": كتاب الصلاة - مواطن لا حكم للنية فيها ٥٨-٥٧.

(٦) المقلوبة [٣٧٤٥] قوله: ((والإمام ينوي صلاته فقط إلخ)).



في غير صلاة جنازة فلا بدَّ لصحَّةِ صلاتها (من نيَّةِ إماميَّتها) لئلاَّ يلزَمَ الفسادُ بالمحاذاة بلا التزامٍ (وإنَّ لم تقتدِ محاذيةً اختلفَ فيه) فقليل: يُشترطُ، وقيل: لا كجنازةٍ إجماعاً، وكجمعةٍ وعيدٍ على الأصحَّ، "خلاصة" (١) و"أشباه" (٢). وعليه إنَّ لم تُحاذَ أحدًا تَمَّتْ صلاتها، وإلاَّ لا.

(وَنِيَّةُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ.....)

[٣٧٤٩] (قوله: في غير صلاة جنازة) أمَّا فيها فلا يشترطُ نيَّةُ إماميَّتها إجماعاً كما يذكُرُه.

[٣٧٥٠] (قوله: لصحَّةِ صلاتها) الأنسبُ بالمقام: لصحَّةِ اقتدائها.

[٣٧٥١] (قوله: من نيَّةِ إماميَّتها) أي: وقتَ الشُّروع لا بعده كما سيذكُرُه (٣) في باب الإمامة، ويشترطُ حضورُها عند النِّيَّةِ في روايةٍ، وفي أخرى: لا، واستظهرها في "البحر" (٤).

[٣٧٥٢] (قوله: لئلاَّ يلزم إلخ) حاصله: أنَّه لو صحَّ اقتداؤها بلا نيَّةٍ لزمَ عليه إفسادُ صلاته إذا حاذتْ بدون التزامٍ، وذلك لا يجوزُ، والتزامُه إنما هو بِنِيَّةِ إماميَّتها.

[٣٧٥٣] (قوله: بالمحاذاة) أي: عند وجودِ شرائطِها الآتية (٥) في باب الإمامة.

[٣٧٥٤] (قوله: كجنازةٍ) فإنَّه لا يشترطُ لصحَّةِ اقتداء المرأةِ فيها نيَّةُ إماميَّتها إجماعاً؛ لأنَّ المحاذاةَ فيها لا تُفسدُها.

[٣٧٥٥] (قوله: على الأصحَّ) حكوا مقابله عن الجمهور.

[٣٧٥٦] (قوله: وعليه) أي: على القولِ بأنَّه لا يشترطُ لصحَّةِ اقتدائها نيَّةُ إماميَّتها، فيصحُّ اقتداؤها، لكنَّ إنَّ لم تتقدَّمْ بعدُ، ولم تحاذِ أحدًا من إمامٍ أو مأمومٍ بقيَ اقتداؤها وتَمَّتْ صلاتها،

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر: فيما يفسد الصلاة وما لا يفسد ق ٣٤/ب باختصار.

(٢) "الأشياء والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى: لا ثواب إلا بالنِّيَّةِ ص ١٥١.

(٣) ص ٥٨١-٥٨٢ "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١.

(٥) ص ٥٧٢-٥٧٥ "در".



مطلقاً) على الراجح، فما قيل: لو نَوَى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجده لم يَحْزُرْ مَفْرَعٌ على المرحوح (كَنِيَّةُ تعيين الإمام في صحَّة الاقتداء) فإنَّها ليست بشرطٍ، فلو اتَّمَّ به يَظُنُّه زيْدًا، فإذا هو بكرٌ.....

والأ - أي: وإنْ تَقَدَّمتْ وحاذتْ أحداً - لا يبقى اقتداؤها، ولا تتمُّ صلاتُها كما في "الحلبة" (١)، فليس ذلك شرطاً في الجمعة والعيد فقط، فافهم.

[٣٧٥٧] (قوله: مطلقاً) أي: للقريب المشاهد وغيره؛ لأنَّ إصابة الجهة تحصلُ بلا نية العين، وهي شرطٌ فلا يشترطُ لها النيةُ كباقي الشرائط (٢).

[٣٧٥٨] (قوله: على الرَّاجح) مقابلة ما قيل: إنَّ الفرض إصابة العين للقريب والبعيد، ولا يمكن ذلك للبعيد إلا من حيث النية، فانتقل ذلك إليها.

[٣٧٥٩] (قوله: لم يَحْزُرْ) لأنَّ المراد بالكعبة العَرَصَةُ لا البناء، والمحرابُ علامةٌ عليها، والمقامُ: هو الحجرُ الذي كان يقومُ عليه الخليلُ عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت.

[٣٧٦٠] (قوله: مَفْرَعٌ على المرحوح) كذا في "البحر" (٣) عن "الحلبة" (٤)، وهو ظاهر؛ لأنَّ مَنْ اشترَطَ نيةَ الكعبة لا يُحْزِرُ الصلاةَ بدونها، فإذا نوى غيرها لا تجوزُ الصلاةُ عنده بالأولى، وقد علمتُ أنَّ الكعبة اسمٌ للعَرَصَةِ، فإذا نوى البناء أو المحراب أو المقام فقد نوى غيرَ الكعبة، أمَّا على القولِ الرَّاجح من أنَّه لا تشترطُ نيتها فلا [١/٣٢٩ق/ب] يضرُّه نيةٌ غيرها بعد وجود الاستقبال

(١) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٣٧ ب بتصرف.

(٢) في "د" زيادة: (وقال في "البحر": وشرط عبد الكريم الجرجاني نية استقبال الكعبة بناءً على أنَّ الفرض إصابة العين للقريب والبعيد، ولا يمكن إصابة البعيد إلا من حيث النية، فانتقل ذلك إليها، وذهب العامة إلى عدم اشتراط إصابة العين، فلا يشترط نيتها لعدم الحاجة إلى ذلك، فإنَّ إصابة الجهة تحصل من غير نية العين. انتهى. وقال قاضي خان: أمَّا اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه، قال بعضهم: إنَّ كان يصلي إلى المحراب لا يشترط، وإنَّ كان يصلي في الصحراء يشترط، فإذا نوى القبلة والكعبة أو الجهة حاز. انتهى. شرنبلالي)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠١/١ بتصرف.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/١٢ ب.



صَحَّ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَّهُ بِاسْمِهِ فَبَانَ غَيْرُهُ،.....

الذي هو الشرط، لكن اعترضه الشيخ "إسماعيل"<sup>(١)</sup>: ((بأنه غير مسلم لما في "البدائع"<sup>(٢)</sup>: من أن الأفضل أن لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا تحاذي هذه الجهة الكعبة، فلا تجوز صلاته)) اهـ. فإن مفهومه أنه إذا استقبل غير ما نوى لا تجوز صلاته، لكن لا يخفى أنه ليس فيه دلالة على أنه إذا نوى البناء ونحوه لا تجوز صلاته، بل يدل على أن الأفضل عدم ذلك، فما ذكره "الشارح" تبعاً لـ "البحر" و"الحلبة" صحيح، فافهم.

نعم ذكر في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((أن نية القبلة - وإن لم تُشترط - لكن عدم نية الإعراض عنها شرط)) اهـ. وعليه فهو مفرغ على الراجح.

[٣٧٦١] (قوله: صحَّ) لأنه نوى الاقتداء بالإمام الموجود، فلا يضره ظنه بخلاف اسمه، قال في "الحلبة"<sup>(٤)</sup>: ((لأن العبرة لما نوى، لا لما يرى)) اهـ.

ويظهر منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد؛ لأنه جازم بالاقتداء بهذا الإمام، فافهم.

[٣٧٦٢] (قوله: إلا إذا عَيَّنَّهُ باسمه) أي: لم ينو الاقتداء بالإمام الموجود، وإنما نوى الاقتداء

(قوله: بل يدل على أن الأفضل عدم ذلك) أي: وأنه إذا استقبل غير ما نوى لا تجوز صلاته.

(قوله: لكن نية عدم الإعراض عنها شرط) لأنه إذا نوى الإعراض لم ينو صلاة شرعية، إذ هي لا تصح بدون الاستقبال، فكان غير ناوٍ، "رحمتي".

(قوله: وعليه فهو مفرغ على الراجح) فيه أنه بنيت المحراب مثلاً لا يكون ناوياً للإعراض عنها، بل هو إنما عيَّنه لوضعه في العادة جهتها، فقصده في الحقيقة استقبالها، فليس ما ذكره من المسائل مفرعاً على الراجح.

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٢٦٧/١.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١/١١٨.

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٣.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/ق ٣٨/ب.



إِلَّا إِذَا عَرَفَهُ. مِمَّا كَانَ كَالْقَائِمِ فِي الْمَحْرَابِ، أَوْ إِشَارَةٍ كَهَذَا الْإِمَامِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ، إِلَّا إِذَا أَشَارَ بِصِفَةٍ مَخْتَصَّةٍ كَهَذَا الشَّابِّ فَإِذَا هُوَ شَيْخٌ فَلَا يَصِحُّ، وَبِعَكْسِهِ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الشَّابَّ يُدْعَى شَيْخًا لِعِلْمِهِ.....

بزيده، سواءً تَلَفَّظَ بِاسْمِهِ أَوْ لَا لِمَا فِي "المنية" <sup>(١)</sup>: ((إِلَّا إِذَا قَالَ: اقْدَيْتُ بَزِيدَ، أَوْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ)) اهـ.

فَإِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ عَمَرُو لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ لِمَا نَوَى، "حلبة" <sup>(٢)</sup>، أَي: وَهُوَ قَدْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِغَيْرِ هَذَا الْإِمَامِ الْحَاضِرِ.

[٣٧٦٣] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا عَرَفَهُ) اسْتِنَاءٌ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْاِسْتِنَاءُ الْأَوَّلُ.

[٣٧٦٤] (قَوْلُهُ: كَالْقَائِمِ فِي الْمَحْرَابِ) أَي: نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ الْقَائِمِ بِالْمَحْرَابِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ، فَإِذَا هُوَ غَيْرُهُ جَازٌ، "أَشْبَاه" <sup>(٣)</sup>. لِأَنَّ ((أَل)) يَشَارُ بِهَا إِلَى الْمَوْجُودِ فِي الْخَارِجِ أَوْ الذَّهْنِ، وَعَلَى كُلِّ قَدْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ الْمَوْجُودِ، فَلَعَنَتِ التَّسْمِيَةَ.

[٣٧٦٥] (قَوْلُهُ: أَوْ إِشَارَةً) أَي: بِاسْمِهَا الْمَوْضُوعِ لَهَا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهُ عَرَفَهُ بِالْإِشَارَةِ، فَلَعَنَتِ التَّسْمِيَةَ كَمَا فِي "الْحَانِيَّة" <sup>(٤)</sup> وَغَيْرَهَا.

[٣٧٦٦] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا أَشَارَ إِلَى الْخ) اسْتِنَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: ((أَوْ إِشَارَةً)).

**مَطْلَبٌ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ**

[٣٧٦٧] (قَوْلُهُ: فَلَا يَصِحُّ) أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ مَعَ التَّسْمِيَةِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُلْغُو التَّسْمِيَةَ كَمَا لَعَنَتْ فِي هَذَا الْإِمَامِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ وَفِي هَذَا الشَّيْخِ.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٢-.

(٢) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٣٨ ب.

(٣) "الأشباه النظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٣٠٥ - بتصرف يسير.

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٤/١ (هامش الفتاوى الهندية).



والجواب: أنَّ إلغَاء التسمية ليس مطلقاً، قال في "الهداية"<sup>(١)</sup> من باب المهر: ((الأصل أنَّ [١/ق/٣٣٠] المسمَّى إذا كان من جنسِ المِشارِ إليه يتعلَّقُ العقدُ بالمِشارِ إليه؛ لأنَّ المسمَّى موجودٌ في المِشارِ ذاتاً، والوصفُ يتبعُهُ، وإنَّ كان من خلافِ جنسِهِ يتعلَّقُ بالمسمَّى؛ لأنَّ المسمَّى مثلُ المِشارِ إليه، وليس يتابعُ له، والتسميةُ أبلغُ في التعريفِ من حيثِ إنَّها تُعرِّفُ الماهيةَ، والإشارةُ تُعرِّفُ الذاتَ)) اهـ\*.

قال الشارحون<sup>(٢)</sup>: ((هذا الأصلُ متفقٌ عليه في النكاحِ والبيعِ والإجارةِ وسائرِ العقودِ)) اهـ.

إذا عرفتَ ذلك فاعلم أنَّ زيداً أو عمراً جنسٌ واحدٌ من حيثِ الذاتِ وإنِ اختلفا من حيثِ الأوصافِ والمُشخصَّاتِ؛ لأنَّ الملحوظَ إليه في العَلَمِ هو الذاتُ، ففي قوله: هذا الإمامُ الذي

(قوله: والجوابُ أنَّ إلغَاء التسميةِ ليس مطلقاً إلخ) قال في "حاشية البحر": ((أجاب بعضُ الفضلاءِ بأنَّ تلكَ القاعدةِ فيما إذا كان المِشارُ إليه مما يَقْبَلُ التسميةَ بالاسمِ المقارنَ لاسمِ الإشارةِ إمَّا في الحالِ كما في هذا الإمامِ الذي هو زيدٌ فإذا هو بكرٌ، فإنَّ الذي عَلِمَهُ بكرٌ يُمْكِنُ أن يجعلَ علمه زيداً في الحالِ، أو في المستقبلِ كما في هذا الشيخِ فإذا هو شابٌ عالِمٌ، فإنَّ الشابَّ يصيرُ شيخاً في المستقبلِ سواءَ كان عالماً أو جاهلاً)) اهـ. واعلم أنَّ ما قرَّرَهُ فيما يأتي بقوله: ((وأما الشيخُ والشابُّ إلخ)) مقتضاهُ إبقاءُ القاعدةِ على عمومِها، وعلى ما أجاب به بعضُ الفضلاءِ تكونُ غيرَ باقيةٍ على عمومِها، فإنَّ إلغَاء التسميةِ ليس مطلقاً بل مقيداً به، وكلامُهُ يُوهِمُ أنَّها على ما يذكُرُهُ ليست باقيةً على العمومِ مع أنَّه ليس كذلك، تأمل.

(١) "الهداية": كتاب النكاح - باب المهر ٢١٠/١.

(٢) "عبارة الهداية": ((المِشارُ إليه)).

\* قوله: ((انتهى)) تمام عبارة "الهداية" بعد قوله: ((والإشارة تعرف الذات)): ألا ترى أنَّ من اشترى فصّاً على أنَّه ياقوت فإذا هو زجاج لا يتعقد العقد لاختلاف الجنس، ولو اشترى على أنَّه ياقوت أحمر فإذا هو أخضر يتعقد العقد لاتحاد الجنس. اهـ منه.

(٣) انظر "الفتح": كتاب النكاح - باب المهر ٢٣٨/٣، و"الكفاية": ٢٤٠/٣. (ذيل "فتح القدير").



هو زيد، فظهر أنَّ المشار إليه عمرو يكون قد اختلفَ المسمَّى والمشارُ إليه، فَلَعَتِ التسميةُ وبقيت الإشارةُ معتبرةً لكونهما من جنسٍ واحدٍ، فصَحَّ الاقتداء. وأمَّا الشيخُ والشابُّ فهما من الأوصاف الملحوظِ فيها الصفاتُ دون الذات، ومعلومٌ أنَّ صفة الشيخوخة تباينُ صفةَ الشباب، فكانا جنسين، فإذا قال: هذا الشابُّ، فظهرَ أنَّه شيخٌ لا يصحُّ الاقتداء؛ لأنَّه وصَفَهُ بصفةٍ خاصَّةٍ لا يوصفُ بها مَنْ بَلَغَ سنَّ الشيخوخة، فقد خالفتِ الإشارةُ التسميةَ مع اختلافِ الجنس، فَلَعَتِ الإشارةُ واعتبرتِ التسميةُ بالشابِّ، فيكونُ قد اقتدى بغيرِ موجودٍ كَمَن اقتدى بزيدٍ فإنَّ غيره.

وأما إذا قال: هذا الشيخُ، فظهرَ أنَّه شابٌّ فإنَّه يصحُّ؛ لأنَّ الشيخَ صفةٌ مشتركةٌ في الاستعمال بين الكبيرِ في السنِّ والكبيرِ في القدرِ كالعالم، وبالنظرِ إلى المعنى الثاني يصحُّ أنَّ يسمَّى الشابُّ شيخاً، فقد اجتمعت الصفتان في المشارِ إليه لعدمِ تخالفهما، فلم يُلغَ أحدهما، فصَحَّ الاقتداء، ونظيره لو قال: هذه الكلبة طالق، أو هذا الحمارُ حرٌّ، تطلَّقَ المرأةُ ويعتقُ العبدُ كما صرَّحوا به مع أنَّ المشارِ إليه - وهو المرأةُ والعبدُ - من غيرِ جنسِ المسمَّى، وهو الكلبةُ والحمارُ، لكنَّ لَمَّا كان في مقامِ التثمُّ يُطلَقُ الكلبُ والحمارُ على الإنسان [١/ق ٣٣٠ ب] مجازاً لم يحصلِ اختلافُ الجنس، فلم تلغِ الإشارةُ، هذا ما ظهرَ لفهمي السقيم من فيضِ الفتح العليم.

(قوله: وأمَّا إذا قال: هذا الشيخ فظهرَ أنَّه شابٌّ فإنَّه يصحُّ إلخ) إثنا يستقيمُ هذا فيما إذا كان الإمام الشابُّ المشار إليه المسمَّى شيخاً عظيمَ القدرِ حتَّى يصحَّ أنَّ يُسمَّى شيخاً مع أنَّ صحَّةَ الاقتداء غيرُ مقيدةٍ بكونه عظيمَ القدرِ.

(قوله: هذا ما ظهرَ لفهمي السقيم) مقتضى ما ظهرَ له أنَّه لو باعَهُ هذا الفَصُّ الياقوتَ الأحمرَ فبانَ أخضرٌ أنَّ لا يصحُّ البيعُ لاختلافِ الجنس لتباينِ الصفتين المذكورتين كتباينِ الشيخوخة والشباب مع أنَّ المنقول أنَّه ينعقد، ولا يظهرُ فرقٌ بين المسألين، فتأمل. والذي قاله "العلوي" في "شرح الأشباه" أنَّ عدم الصحة في مسألة العكس؛ لأنَّ الصفة لم تُذكرْ على وجه التعريف بل على وجه الشرط، فكأنَّه قال: أقتدي به إن كان شاباً وليس كذلك، فلا يصحُّ.



وفي "المحتبى": (( نَوَى أَنْ لَا يَصَلِّيَ إِلَّا خَلْفَ مَنْ هُوَ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَإِذَا هُوَ عَلَى<sup>(١)</sup> غَيْرِهِ لَمْ يَعْزُ )) (فائدة) لَمَّا كَانَ الْاِعْتِبَارُ لِلتَّسْمِيَةِ عِنْدَنَا لَمْ يَخْتَصَّ ثَوَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَا كَانَ فِي زَمَانِهِ، فليُحْفَظ.....

[٣٧٦٨] (قوله: وفي "المحتبى" إلخ) وجهه: أَنَّهُ لَمَّا نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِإِمَامٍ مَذْهَبِهِ فَإِذَا هُوَ غَيْرُهُ فَقَدْ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِمَعْلُومٍ كَمَا قُلْتُمَا عَنْ "المنية"<sup>(٢)</sup> فِيمَا إِذَا نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ فَإِذَا هُوَ غَيْرُهُ<sup>(٣)</sup>.  
[٣٧٦٩] (قوله: فائدة: لَمَّا كَانَ إلخ) اسْتَنْبَطَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ مِنْ مَسْأَلَةِ الْاِقْتِدَاءِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ

(قوله: اسْتَنْبَطَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ مِنْ مَسْأَلَةِ إلخ) أَيْ: إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ فَالْعَبْرَةُ لِلتَّسْمِيَةِ أَهـ "بِعَلِي". قَالَ "الرَّحْمَتِيُّ": (( مَا ذَكَرَهُ فِي الْقَاعِدَةِ مِنْ أَنَّهُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْإِشَارَةِ وَالتَّسْمِيَةِ الْعَبْرَةُ لِلتَّسْمِيَةِ يَنَاقِضُ مَا ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ الْعَبْرَةَ لِلْإِشَارَةِ )) أَهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مَا قَرَّرَهُ لَيْسَ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْإِشَارَةِ وَالتَّسْمِيَةِ كَمَا هُوَ مَوْضُوعُهَا، بَلْ اتَّفَقَا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَمْ تَوْجَدْ مَخَالَفَةً بَيْنَهُمَا حَتَّى يُنْظَرَ لِلْقَاعِدَةِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ "الْعَيْنِيِّ" مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفَائِدَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ الْاِقْتِدَاءِ كَمَا يَفِيدُهُ كَلَامُ "الْأَشْبَاهِ"، وَعِبَارَتُهُ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ: ((قوله: (( في مسجدي هذا )) بالإشارة يدلُّ على أَنَّ تَضْعِيفَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يَخْتَصُّ بِالَّذِي كَانَ فِي زَمَانِهِ دُونَ مَا أُحْدِثَ بَعْدَهُ تَغْلِيْبًا لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَبِهِ صَرَّحَ "النَّوَوِيُّ" ))).

قُلْتُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ هَلْ تُرْجَّحُ الْإِشَارَةُ أَوِ الْاسْمُ؟ فِيهِ خِلَافٌ، فَمَالَ "النَّوَوِيُّ" إِلَى تَغْلِيْبِ الْإِشَارَةِ، فَإِذَا قَالَ الْمَأْمُومُ: نَوَيْتُ الْاِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ فَإِذَا هُوَ عَمْرُو يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ تَغْلِيْبًا لِلْإِشَارَةِ، وَجَزَمَ "ابْنُ الرَّفْعَةِ" بِعَدَمِ الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ مَا يَجِبُ تَعْيْنُهُ إِذَا عَيَّنَّه وَأَخْطَأَ فِي التَّعْيِينِ أَفْسَدَ الْعِبَادَةَ، وَأَمَّا مَذْهَبُ الْفَالْذِيِّ يَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِذَا اقْتَدَى بِفُلَانٍ بِعَيْنِهِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُهُ لَا يُجْزِيهِ أَنَّ الْاسْمَ يَغْلِبُ الْإِشَارَةَ.  
(قوله: مِنْ مَسْأَلَةِ الْاِقْتِدَاءِ) وَقَالَ "الْحَمَوِيُّ": (( أَيْ: مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ اقْتَدَى بِهَذَا الْإِمَامِ زَيْدٍ فَإِنَّهُ

(١) ((على)) لَيْسَتْ فِي "ب".

(٢) الْمَقُولَةُ [٣٧٦٢] قَوْلُهُ: ((إِلَّا إِذَا عَيَّنَّ بِاسْمِهِ)).

(٣) ((فقد نوى)) إِلَى ((غیره)) سَاقِطٌ مِنْ "ت".



"العيني" في "شرح البخاري"<sup>(١)</sup> كما في أحكام الإشارة من "الأشباه"<sup>(٢)</sup>.

### مطلب: ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه؟

وأصل ذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»<sup>(٣)</sup>، ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي، فقد زاد فيه "عمر" ثم "عثمان"، ثم "الوليد"، ثم "المهدي"، والإشارة بـ ((هذا)) إلى المسجد المضاف المنسوب إليه ﷺ، ولا شك أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده ﷺ، فقد اتفقت الإشارة والتسمية

عمرؤ لم يصح الاقتداء)) اهـ. وعدم صحة الاقتداء في هذه الصورة محل نظر ومناقض لما ذكره "الشارح".

(١) "عمدة القاري": كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ٢٥٦/٧.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث ص ٤١٠.

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٩٦/١ كتاب القبلة - باب ما جاء في مسجد النبي ﷺ، وأحمد ٢٣٩/٢، ٢٥١، ٢٥٦ و ٢٧٧، ٢٧٨ و ٣٨٦، ٣٩٧ و ٤٨٥، ٤٩٩، والبخاري (١١٩٠) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، ومسلم (١٣٩٤) كتاب الحج - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة - والترمذي (٣٢٥) كتاب الصلاة - باب ما جاء في أي المساجد أفضل، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٢١٤/٥ كتاب المناسك - باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، وابن ماجه (١٤٠٤) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، والدارمي (١٣٩٠) و (١٣٩٢) كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ، وابن حبان (١٦٢٥) كتاب الصلاة - باب المساجد، كلهم من حديث أبي هريرة ؓ، وفي الباب: عن عليّ، وميمونة، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن مطعم، وابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبي ذر ؓ.

❖ قوله: ((ومعلوم إلخ)) لبعضهم في ذلك:

تحقيق ذا المسجد زادة عمر	وبعد عثمان حينما استمر
وبعد الوليد ثم المهدي	ودام هكذا إلى ذا العهد



على شيءٍ واحدٍ، فلم تُلغ التسميةُ، فتحصلُ المضاعفةُ المذكورةُ في الحديث فيما زيدَ فيه، وخصَّها الإمام "النووي"<sup>(١)</sup> بما كان في زمنه ﷺ عملاً بالإشارة، وأمَّا حديث: «لو مُدَّ مسجدي هذا إلى صنعاءَ كان مسجدي» فقد اشتدَّ ضعفُ طريقه، فلا يُعملُ به في فضائل الأعمال كما ذكره "السخاوي" في "المقاصد الحسنة"<sup>(٢)</sup>، وكأنَّ وجهه أنه جعلَ الإشارةَ لخصوصِ البقعة الموجودةِ يومئذٍ، فلم تدخلْ فيها الزيادةُ، ولا بدَّ في دخولها من دليلٍ.

قلت: ويؤيِّدهُ ما سيأتي<sup>(٣)</sup> في الأيمان من بابِ اليمين بالدُّخولِ عن "البدائع": ((لو قال: لا أدخلُ هذا المسجدَ، فزيدَ فيه حصَّةً فدخلها لم يحنثَ ما لم يقل: مسجدُ بني فلان، فيحنثُ))، وكذا الدَّار؛ لأنَّه عقدٌ يمينه على الإضافة، وذلك موجودٌ في الزيادة، وقد يجابُ بأنَّ ما نحن فيه من قبيلِ الثاني.

ويؤيِّدهُ: أنَّ في بعضِ طرقِ الحديث<sup>(٤)</sup> بدونِ اسمِ الإشارة، وعلى ذكرها فهي لا لتخصيصِ البقعة، بل لدفعِ أن يُتوهَّم دخولُ غيرِ المسجدِ المدنيِّ من بقيةِ المساجد التي تُنسبُ إليه ﷺ [١/٣٣١ أ] التي ذكرها أصحابُ السير، والله تعالى أعلم.

(١) في "شرح صحيح مسلم": ١٦٦/٩ الحديث رقم (٣٣٦١).

(٢) "المقاصد الحسنة": ص ٤٢٥.

(٣) انظر المقولة [١٧٤٦٢] قوله: ((لم يحنث)).

(٤) أخرجه أحمد ٢٧٨/٢ من حديث أبي هريرة وعائشة، وأبو يعلى (٤٦٩١)، والبيهقي (١١٩٣) وذكره الهيثمي في "المجمع" ٥/٤ وقال: حديث أبي هريرة ﷺ في الصحيح خلا قوله: إلا المسجد الأقصى وأعاده بعد هذا بسنده فقال: إلا المسجد الحرام، ورواه بسند آخر عن أبي هريرة ﷺ وعن عائشة رضي الله عنها ولم يشك، ورجال الأول رجال الصحيح، ورجال الأخير ثقات، ورواه أبو يعلى عن عائشة رضي الله عنها وحدها. ومن حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه أبو يعلى (١١٦٥)، والبيهقي (٤٢٨) و(٤٢٩) وذكره الهيثمي في "المجمع" ٦/٤ وقال: رواه أبو يعلى والبيهقي بنحوه، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح.



(و) السادسُ (استقبالُ القبلة) حقيقةً أو حكماً كعاجزٍ، والشرطُ حصولُهُ لا طلبُهُ، وهو شرطٌ زائدٌ.....

### مبحثٌ في استقبال القبلة

[٣٧٧٠] (قوله: واستقبالُ القبلة)<sup>(١)</sup> أي: الكعبةُ المشرفةُ، وليس منها الحجرُ - بالكسر - والشاذروانُ؛ لأنَّ ثبوتَهما منها ظنيٌّ، وهو لا يُكتفى به في القبلة احتياطاً وإنَّ صحَّ الطوافُ فيه مع الحرمة كما سيأتي<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى في الحجِّ.

[٣٧٧١] (قوله: كعاجزٍ) أي: كاستقبالٍ عاجزٍ عنها لمرضٍ أو خوفٍ عديمٍ أو اشتباهٍ، فجهةُ قدرته أو تحريره قبلةٌ له حكماً.

[٣٧٧٢] (قوله: والشرطُ حصولُهُ لا تحصيلُهُ)<sup>(٣)</sup> أشارَ إلى أنَّ السَّيْنَ والتاء فيه ليست للطلب؛ لأنَّ الشرط هو المقابلة لا طلبُها، إلّا إذا توقَّفت حصولُها عليه كما في "الحلبة"<sup>(٤)</sup>.

[٣٧٧٣] (قوله: وهو شرطٌ زائدٌ) أي: ليس مقصوداً؛ لأنَّ المسجودَ له هو الله تعالى، "ط"<sup>(٥)</sup>. أو المرادُ أنَّه يسقطُ بلا ضرورةٍ كما في الصلاة على الدابة خارج المصمر.

ونظيره ما مرَّ<sup>(٦)</sup> في تفسير الرُّكن الزائد كالقراءة، فكان المناسبُ له "الشارح" أن يقول:

(١) في "د" زيادة: ((يعني من شروطها استقبال القبلة عند القدرة وهو استعمال من قَبِلْتُ الوادي بمعنى قابله، وليس السين فيه للطلب؛ لأنَّ طلب المقابلة ليس هو الشرط بل الشرط المقصود بالذات المقابلة، فهو بمعنى فَعَلَ كاستمرَّ واستقرَّ، والقبلة في الأصل الحالة التي يقابل الشيء عليها غيره كالجلسة للحالة التي يجلس عليها، والآن قد صارت كالعلم للجهة التي يستقبلها في الصلاة، وسُميت بذلك لأنَّ الناس يقابلونها في صلاتهم وتقابلهم، وهو شرطٌ بالكسب لقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ لِشَطْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة - ١٤٤] وبالحديث المشهور. انتهى "بحر").

(٢) المقولة [٩٩٩١] قوله: ((وبه قبر إسماعيل وهاجر)).

(٣) قوله: ((لا تحصيله)) لعلها نسخته، وإلا فالذي في نسخ الشارح التي يدي ((لا طلبه))، والمراد واحد. اهـ مصححه.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/٢ ق ٢/٢.

(٥) "ط" كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٩٧.

(٦) المقولة [٣٥٣٥] قوله: ((فإنه ركن في نفسه)).



للابتلاء يسقط للعجز، حتى لو سجد للكعبة نفسها كغير (فللمكي) وكذا المدني لثبوت قبلتها بالوحي (إصابة عينها).....

قد يسقط بلا عجز بدل قوله: ((يسقط للعجز))، وإلا فكل الشروط كذلك.

[٣٧٧٤] (قوله: للابتلاء) علة لمحذوف، أي: شرطه الله تعالى لاختبار المكلفين؛ لأن فطرة المكلف المعتقل استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة إلى جهة مخصوصة، فأمره على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختياراً لهم، هل يطعون أو لا كما في "البحر" (١)، "ح" (٢).

قلت: وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم، حيث جعله قبله لسجودهم.

[٣٧٧٥] (قوله: حتى لو سجد إلخ) تفرغ على كون الاستقبال شرطاً زائداً، يعني: لمّا كان

المسجود له هو الله تعالى، والتوجه إلى الكعبة مأموراً به - كما تقدّم - كان السجود لنفس الكعبة كُفراً، "ح" (٣).

[٣٧٧٦] (قوله: فللمكي) أي: فالشرط له، أي: لصلاته، وكذا قوله: ((ولغيره))، أو اللام

فيهما بمعنى على، أي: فالواجب عليه.

[٣٧٧٧] (قوله: لثبوت قبلتها) أي: قبله المدينة المنورة المفهومة من قوله: ((وكذا المدني))،

وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحي أن تكون على عين الكعبة لاحتمال كونها على الجهة.

(قوله: كان السجود لنفس الكعبة كفراً) أي: إذا نوى العبادة كما ذكره في الردّة، وقال

"السندي": ((لجعله شريكاً لله في العبادة، ولم يأذن بالعبادة لسواه)) اهـ.

(قوله: أو اللام فيهما بمعنى على) أو اللام للاختصاص، أي: شرط المختص به، "رحمتي".

(قوله: وأورد أنه لا يلزم من ثبوتها بالوحي إلخ) يجاب بأن الجهة معلومة له وغيره من الصحابة، لا

يتوقف علمها على وحي، فالثابت حينئذ كونها على عين الكعبة، وقال "السندي" نقلاً عن "الرحماني":

((هذا - أي: حكم المدني - إذا كان يصلي إلى المحراب النبوي أو حائط القبلة أو ما سامتة؛ لأنه عليه

السلام بناه مشاهد للبيت، وكلما بعد المقابل اتسعت المقابلة)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٢/١ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥٠/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥٠/أ.



يَعْمُ الْمَعَايِنَ وَغَيْرُهُ، لَكِنْ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(١)</sup>: ((أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ كَالْغَائِبِ))، وَأَقْرَبُهُ "الْمَصْنَفُ" قَائِلًا: ((فَالْمُرَادُ<sup>(٢)</sup> بِقَوْلِي: فَلِلْمَكِيِّ مَكِيٌّ يَعَايِنُ الْكُعْبَةَ)) (وَلِغَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ مُعَايِنِهَا (إِصَابَةُ جِهَتِهَا).....

[٣٧٧٨] (قَوْلُهُ: يَعْمُ الْمَعَايِنَ وَغَيْرُهُ) أَي: الْمَكِيُّ الْمَشَاهِدَ لِلْكُعْبَةِ، وَالَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ كَجِدَارٍ وَنَحْوِهِ، فَيَشْتَرُطُ إِصَابَةُ الْعَيْنِ بِحَيْثُ لَوْ رُفِعَ الْحَائِلُ وَقَعَ اسْتِقْبَالُهُ عَلَى عَيْنِ الْكُعْبَةِ. [٣٧٧٩] (قَوْلُهُ: وَأَقْرَبُهُ "الْمَصْنَفُ") أَي: فِي "الْمَنْعِ"<sup>(٣)</sup>، لَكِنْ قَالَ فِي "شَرْحِهِ" عَلَى "زَادِ الْفَقِيرِ": [١/٣٣١ ب] ((إِطْلَاقُ الْمَتُونِ وَالشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ الرَّاجِحَ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ أَوْ لَا)) اهـ.

وَفِي "الْفَتْحِ"<sup>(٤)</sup>: ((وَعِنْدِي فِي جَوَازِ التَّحَرِّيِّ مَعَ إِمْكَانِ صُعُودِهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ، وَتَرَكَ الْقَاطِعَ مَعَ إِمْكَانِهِ لَا يَجُوزُ، وَقَدْ قَالَ فِي "الْهِدَايَةِ"<sup>(٥)</sup>: وَالِاسْتِخْبَارُ فَوْقَ التَّحَرِّيِّ، فَإِذَا امْتَنَعَ الْمَصِيرُ إِلَى ظَنِّيِّ<sup>(٦)</sup> إِمْكَانِ ظَنِّيِّ أَقْوَى مِنْهُ فَكَيْفُ يُتَرَكَ الْيَقِينُ مَعَ الظَّنِّ<sup>(٧)</sup>؟!)) اهـ.

(قَوْلُهُ: وَعِنْدِي فِي جَوَازِ التَّحَرِّيِّ إِلَاحٌ) لَيْسَ فِي عِبَارَتِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبْصَرُ إِلَى الْجِهَةِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَيْنِ، وَاسْتِقْبَالُ الْجِهَةِ فِيهِ إِصَابَةُ جُزْءٍ مِنَ الْعَيْنِ كَمَا يَأْتِي عَنْ "الْمَعْرَاجِ"، وَالتَّصْحِيحُ الصَّرِيحُ أَقْوَى.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٠/١ يتصرف ناقلاً الأصح عن "الدراية".

(٢) في "ب": ((والمراء)).

(٣) "المنع": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ١/٣٣ ب.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٥.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة التي تقدمها ١/٤٥.

(٦) من ((وترك القاطع)) إلى ((إلى ظني)) ساقط من "الأصل".

(٧) عبارة "الفتح": ((فكيف يترك اليقين مع إمكانه بالظن)).



بأن يبقى شيء من سطح الوجه مُسَامِتاً للكعبة أو لهوائها، بأن يُفَرَضَ من تلقاء وجه مُستقبلها حقيقة في بعض البلاد خطٌّ على زاوية قائمة إلى الأفق ماراً على الكعبة، وخطٌ آخر يقطعُه إلى<sup>(١)</sup> زاويتين قائمتين يَمَنَةً ويسَرَةً.....

[٣٧٨٠] (قوله: بأن يبقى إلخ) في كلامه إيجاز لا يفهم منه المراد، فاعلم أولاً أن السطح في اصطلاح علماء الهندسة: ما له طول وعرض لا عمق، والزاوية القائمة: هي إحدى الزاويتين المتساويتين الحادثتين عن جنبي خطٍ مستقيم قام على خطٍ مستقيم هكذا:

قائمة	قائمة
-------	-------

وكلتاها قائمتان، ويسمى الخط القائم على الآخر عموداً، فإن لم تتساويا فما كانت أصغر من القائمة تسمى زاوية حادة، وما كانت أكبر تسمى منفرجة هكذا:

حادّة	منفرجة
-------	--------

(قول "الشارح": بأن يبقى شيء إلخ) لا شك أنه شامل للمسامة بقسميها اللذين ذكرهما في "المعراج"، فإنه إذا سامت الوجه بتمامه الكعبة صدق أنه بقي شيء منه مُسَامِتاً لها، وكذا إذا سامت البعض وخرج الآخر عنها، وكذا قوله: ((بأن يفرض إلخ)) الذي جعله بياناً لكلامي الأول، ولا ينافي ذلك قوله: ((حقيقة))، فإن المساماة بقسميها لا بد فيها من المقابلة حقيقة، لكن تارة مع الانحراف وتارة مع عدمه، وهذا لا ينافي التقسيم الذي ذكره في "المعراج"، فإنه في المساماة التي هي بمعنى المقابلة على الحذاء، فإنها هي التي يصبح التقسيم فيها إلى تحقيقية وتقريبية بخلاف مساماة شيء من سطح الوجه لها أو استقبالها، فإن كلا منهما صادق تحقيقاً بالبعض والكل، وبه يعلم أن كلامه في غاية الحسن، ويندفع ما اعترض به عليه، تأمل.

(قول "الشارح": على زاوية قائمة) القصد الاحتراز عما لو كان واصلاً إلى الكعبة على حادة ومنفرجة، وليس المراد أن يكون الخط على زاوية فقط حتى يقال: إنه على زاويتين يَمَنَةً ويسَرَةً، تأمل. وقال "الرحماني": ((إن كان ذلك الخط على أحد طرفي وجهه فهو على زاوية قائمة، وإن على خلافه فهو على زاويتين)) اهـ.

(١) في "ب" و "و": ((على)).



ثم أعلم أنه ذكر في "المعراج" عن "شيخه"<sup>(١)</sup>: ((أنَّ جهة الكعبة هي الجانب الذي إذا توجَّه إليه الإنسان يكون مُسَامِتاً للكعبة أو هوائها تحقيقاً أو تقريباً، ومعنى التحقيق: أنه لو فرضَ خطٌّ من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها، ومعنى التقريب: أن يكون منحرفاً عنها أو عن هوائها بما لا تزولُ به المقابلة بالكلية، بأن يبقى شيءٌ من سطح الوجه مُسَامِتاً لها أو لهوائها.

وبيانه: أنَّ المقابلة في مسافة قريبة تزولُ بانتقال قليلٍ من اليمين أو الشمال مناسبٍ لها، وفي البعيدة لا تزولُ إلا بانتقال كثيرٍ مناسبٍ لها، فإنه لو قابلَ إنسانٌ آخرَ في مسافة ذراعٍ مثلاً تزولُ تلك المقابلةُ بانتقال أحدهما ميئاً بذراعٍ، وإذا وقعتْ بقدر ميلٍ أو فرسخٍ لا تزولُ إلا بمائة ذراعٍ أو نحوها، ولَمَّا بَعُدَتْ مَكَّةُ عن دارنا بُعداً مفرطاً تتحقَّقُ المقابلةُ إليها في مواضع كثيرة في مسافة بعيدة، فلو فرضنا خطاً من تلقاء وجه مستقبلِ الكعبة على التحقيق في هذه البلاد، ثم فرضنا خطاً آخرَ يقطعُه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبلِ وشماله لا تزولُ تلك المقابلةُ والتوجهُ بالانتقال إلى اليمين والشمال على ذلك الخطِّ بفراسخ كثيرة، فلذا وضع العلماء القبلة في بلادٍ قريبة على سَمْتٍ واحدٍ)) اهـ.

ونقله في "الفتح"<sup>(٢)</sup> و"البحر"<sup>(٣)</sup> [١/٣٣٢ق] وغيرهما وشروح "المنية"<sup>(٤)</sup> وغيرها، وذكره "ابن الهمام" في "زاد الفقير"، وعبارة "الدرر"<sup>(٥)</sup> هكذا: ((وجهتها: أن يصلَ الخطُّ الخارجَ

(١) في "الفوائد البهية" ص ١٨٦- في ترجمة صاحب "المعراج": ((أخذ عن علاء الدين عبدالعزيز البخاري، وعن حسام الدين حسن السغناق)). اهـ ولم تبيين المراد من شيخ صاحب "المعراج" عند الإطلاق.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٥/١ يتصرف يسير.

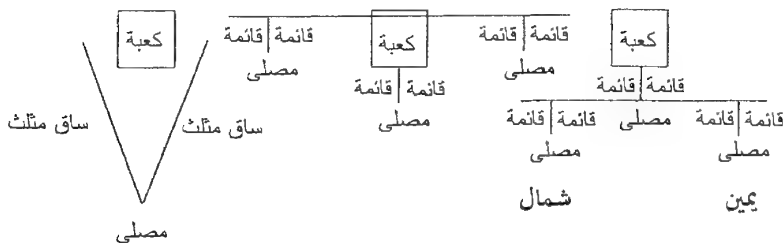
(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٠/١.

(٤) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢١٨-٢١٩، و"الحلية": ٢/٢ - ٢/٣.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٠/١.



ثم إنَّ الطريقة التي في "المعراج" هي الطريقة الأولى التي في "الدرر"، إلاَّ أنَّه في "المعراج" جعل الخطَّ الثاني مَرَأً على المصلي على ما هو المتبادر من عبارته، وفي "الدرر" جعله مَرَأً على الكعبة، وتصورُ الكيفيات الثلاث علم الترتيب هكذا<sup>(٣)</sup>:



(قوله: أو نقول: هو أن تقع الكعبةُ الخ) قال العلامة "نوح أفندي": (( أصلُ هذا الكلام لـ "الغزالي"

(٣) تصوير الكيفيات الثلاث ساقط من "الأصل".



"منح".

قلت: فهذا معنى التيامن والتياسر في عبارة "الدرر"، .....

[٣٧٨١] (قوله: "منح") فيه أنَّ عبارة "المنح"<sup>(١)</sup> هي حاصل ما قدَّمناه<sup>(٢)</sup> عن "المعراج"، وليس فيها قوله: ((ماراً على الكعبة))، بل هو المذكور في صورة "الدرر"، ويمكن أن يراد أنه ماراً عليها طولاً لا عرضاً، فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلِّي، والخط الآخر الذي يقطعُه هو المارَّ عرضاً على المصلِّي أو على الكعبة، فيصْدُقُ بما صورناه أولاً وثانياً.

ثم إنَّ إقتصاره على بعض عبارة "المنح" أدَّى إلى قصرِ بيانِه على المسامَّة تحقيقاً - وهي استقبال العين - دون المسامَّة تقديرًا، وهي استقبال الجهة مع أنَّ المقصود الثانية، فكان عليه أن يحذف قوله: ((من تلقاء وجهه مُستقبلها حقيقة في بعض البلاد)).

[٣٧٨٢] (قوله: قلت: إلخ) قد علمت أنه لو فرضَ شخصٌ مستقبلًا من بلدِه لعينِ الكعبة حقيقة - بأنَّ يفرضَ الخطَّ الخارجَ من جبينه واقعاً على عينِ الكعبة - فهذا مُسامتٌ لها تحقيقاً،

في "الإحياء"، فإنه قال: ومعنى التوجُّه لجهة الكعبة أنَّ تقعَ بين خطَّين يخرُجان من العينين يلتقي طرفاهما داخلَ الرأسِ بين العينين على زاوية قائمة، قال بعضُ الفضلاء: فعلى هذا لو وصلَ الخطَّ الخارجَ بين العينين إلى جندارِ الكعبة على حادَّةٍ ومنفرجةٍ لم يكن مقابلاً للكعبة، وهو لا يخلو عن بُعدٍ)) اهـ.

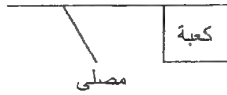
(قولُ "الشارح": فهذا معنى التيامنِ إلخ) قال "الفتال": ((ليس كما فهمه، فإنَّ قول "المنح": بمنةٍ ويسرةٍ متعلِّقٌ بقوله: خطَّ آخر يقطعُه، فهما صفتا الخطَّ القاطع، وعبارة "الدرر": المرادُ به الشخصُ، فهما صفتُ المصلِّي، فيبينهما تباينٌ)) اهـ. وقال "الرحمتي": ((ظاهرُ عبارة "الدرر" أنَّ العبرةَ لميمنةٍ نفسه وميسرته، حتَّى لو جعلَ ميمنه أو يساره إلى القبلة أجزأةً في بقاء شيءٍ من سطح الوجه مُستقبلَ القبلة، ولمَّا لم يرتضوه "الشارح" أرجعه لما تقدَّم)).

(١) "المنح": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ١/ ٣٣ ب باختصار.

(٢) المقولة [٣٧٨٠] قوله: ((بأن يقي إلخ)).



ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بفراسخ كثيرة، وفرضنا خطأ [١/ق/٣٣٢/ب] ماراً على الكعبة من المشرق إلى المغرب، وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة إلى هذا الخط المار على الكعبة فإنه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكعبة؛ لأن وجه الإنسان مقوس، فمهما تأخر يميناً أو يساراً عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابل لها، ولا شك أن هذا عند زيادة البعد، أمّا عند القرب فلا يعتبر كما مر<sup>(١)</sup>، فقول "الشارح": ((هذا معنى التيامن والتياسر))، أي: أن ما ذكره من قوله: ((بأن يبقى شيء من سطح الوجه إلخ)) مع فرض الخط على الوجه الذي قرّره هو المراد بما في "الدرر" عن "الظهيرية" من التيامن والتياسر، أي: ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره؛ إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكعبة، بل المفهوم مما قدّمناه<sup>(٢)</sup> عن "المعراج" و"الدرر" من التقييد بمحصول زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يميناً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت إحداها حادّة والأخرى منفرجة بهذه الصورة:



والحاصل: أن المراد بالتيامن والتياسر الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة اليمين أو اليسار لا الانحراف، لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضّر، ففي "القُهْستاني"<sup>(٣)</sup>: ((ولا بأس بالانحراف انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكعبة، بأن يبقى شيء من سطح الوجه مُسَامَتاً للكعبة)) اهـ.

وقال في "شرح زاد الفقير": ((وفي بعض الكتب المعتمدة: في استقبال القبلة إلى الجهة أقولُ

(١) المقولة [٣٧٧٨] قوله: ((بعم المعائن وغيره)).

(٢) المقولة [٣٧٨٠] قوله: ((بأن يبقى إلخ)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٨٠/١.



كثيرة، وأقربها إلى الصواب قولان، الأول: أن ينظرَ في مغربِ الصيف في أطول أيامه ومغربِ الشتاء في أقصر أيامه، فليدعِ الثلثين في الجانبِ الأيمن والثلثَ في الأيسر، والقبلة عند ذلك، ولو لم يفعلْ هكذا وصلىَ فيما بين المغربين يجوزُ، وإذا وَقَعَ خارجاً منها لا يجوزُ بالاتفاق)). اهـ ملخصاً.

وفي "منية المصلي" <sup>(١)</sup> عن "أمالي الفتاوى" <sup>(٢)</sup>: ((حدُّ القبلة في بلادنا - يعني: سمرقند - ما بين المغربين: مغربِ الشتاء ومغربِ الصيف، فإنَّ صلى إلى جهةٍ خرجتْ من المغربين فسدتْ صلاته)) اهـ.

وسياي <sup>(٣)</sup> في المتن [١/ق/٣٣٣] في مفسدات الصلاة: ((أنها تفسدُ بتحويلِ صدره عن القبلة بغيرِ عذر))، فليعلم أنَّ الانحرافَ اليسيرَ لا يضرُّ، وهو الذي يبقى معه الوجهُ أو شيءٌ من جوانبه مُسماً لعينِ الكعبة أو لهوائها، بأنَّ يخرُجَ الخطُّ من الوجهِ أو من بعض جوانبه، ويعرَّ على الكعبة أو هوائها مستقيماً، ولا يلزمُ أن يكون الخطُّ الخارجُ على استقامةٍ خارجاً من جهةِ المصلي، بل منها أو من جوانبها كما دلَّ عليه قولُ "الدرر": ((من جبينِ المصلي))، فإنَّ الجبينَ طرفُ الجبهة، وهما جبينان.

وعلى ما قرَّرناه يُحمَلُ ما في "الفتح" <sup>(٤)</sup> و"البحر" <sup>(٥)</sup> عن "الفتاوى": ((من أنَّ الانحرافَ

(١) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢١٨..

(٢) كذا في النسخ، وهو تحريف، والصواب: "مآل الفتاوى" المسمى بـ"الملقط"، قال ابن أمير حاج في "الحلبة" ٢/ق/١٦ عند قول صاحب "منية": وذكر في "أمال الفتاوى": ((لم أفد على هذا الكتاب، ووقفت على هذه العبارة في "الملقط" و"تجنيسه" مع زيادة)).

نقول: و"مآل الفتاوى" المسمى بـ"الملقط" لأبي القاسم محمد بن يوسف، ناصر الدين الحسيني المدني السمرقندي (ت ٥٥٦هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٥٧٤، ١٨١٣، "الجواهر المضية" ٣/٤٠٩). هذا وقد طالعا العبارة في "مآل الفتاوى" المحفوظ في مكتبة الأسد تحت رقم: (٧٧٧٧) فوجدناها بحرفيتها في كتاب الصلاة ق ١٠/ب، والله الموفق للصواب.

(٣) ٩٣/٤ "در".

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٥/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠١/١.



فتبصّر.

وتُعرَفُ بالدليل، وهو في القرى والأمصار محاربُ الصحابة والتابعين، وفي المفاوز والبحار النجوم كالقطب،.....

المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغارب<sup>(١)</sup>) اهـ. فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المحلّ، والله تعالى أعلم.

[٣٧٨٣] (قوله: فتبصّر) أشار إلى دقة ملحظِهِ الذي قرّره، وإلى عدم الاستعجال بالاعتراض،

ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم، فافهم.

[٣٧٨٤] (قوله: محاربُ الصحابة والتابعين) فلا يجوز التحريّ معها، "زيلي" <sup>(٢)</sup>. بل علينا

اتباعهم، "خاتية" <sup>(٣)</sup>. ولا يُعتمدُ على قولِ الفلكيّ العالمِ البصيرِ الثقة: إنّ فيها انحرافاً، خلافاً للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في "الفتاوى الخيرية" <sup>(٤)</sup>، فإنّك أن تنظرَ إلى ما يقال: إنّ قبله أمويّ دمشقيّ وأكثرِ مساجدها المبنية على سَمْتِ قبلته فيها بعضُ انحرافٍ، وإنّ أصحَّ قبله فيها قبله جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل؛ إذ لا شكّ أنّ قبله الأمويّ من حينِ فتحِ الصحابة، ومن صلّى منهم إليها - وكذا من بعدهم - أعلمُ وأوثقُ وأدرى من فلكيّ لا ندري هل أصاب أم أخطأ، بل ذلك يرجحُ خطأه، وكلُّ خيرٍ في اتباعٍ من سلف.

[٣٧٨٥] (قوله: كالقطب) هو أقوى الأدلّة، وهو نجمٌ صغيرٌ في نباتِ نعشِ الصغرى بين

الفرّدين والجدّي، إذا جعلته الواقفُ خلفَ أذنه اليمنى كان مستقبلاً القبلة إن كان بناحية الكوفة وبغداد وهمدان، ويجعله من مصبّر على عاتقه الأيسر، ومن بالعراق على كتفه الأيمن، ومن باليمن

(١) ظاهر هذه العبارة يحصر الفساد بمجاوزة المشارق إلى المغارب، وهو مشكل؛ إذ الانحراف المفسد حاصل بتحويل الصدر عن القبلة، فيصدق بما دون ذلك، أي: بأن ينحرف بصدرة بحيث لا يصل إلى استقبال المشرق أو المغرب،

كما أشار إلى ذلك ابن عابدين رحمه الله في حاشيته "منحة الخالق على البحر الرائق" ١/٣٠١.

(٢) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٠١.

(٣) "الخاتية": كتاب الصلاة ١/٧٠ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتاوى الخيرية": كتاب الصلاة ١/٨-٧.



قُبالته مما يلي جانبَيْه الأيسرَ، وَمَنْ بالشَّام وراءه، "بحر"<sup>(١)</sup>. قال "ابن حجر"<sup>(٢)</sup>: ((وقيل: ينحرفُ بدمشقَ وما قاربَها إلى الشرقِ قليلاً)) اهـ.

٢٨٨١

وذكرَ الشُّرَاحُ للقبلةِ علاماتٍ أُخرَ، غالبُها مبنيةٌ على سَمَتِ بلادهم، [١/٣٣٣ب] منها ما قلَّعناه<sup>(٣)</sup> عن "شرح زاد الفقير" و"المنية"، فإنَّها علامةٌ لقبلةٍ سمرقند وما كان على سَمَتِها، وفي "حاشية الفُتَالِ": ((قال "البرجنديُّ": ولا يخفى أنَّ القبلةَ تختلفُ باختلافِ البقاع، وما ذكروه يصحُّ بالنسبةِ إلى بقعةٍ معيَّنة، وأمرُ القبلةِ إنما يتحقَّقُ بقواعدِ الهندسةِ والحسابِ، بأنَّ يُعرَفَ بُعدُ مكةَ عن خطِّ الاستواء وعن طرفِ المغرب، ثمَّ يُعَدُّ البلدُ المفروضُ كذلك، ثمَّ يقاسَ بتلك القواعدِ ليتحقَّقَ سَمَتُ القبلةِ)) اهـ.

لكنَّ قال "الْفُهَسْتَانِي"<sup>(٤)</sup>: ((ومنهم مَن بناه على بعضِ العلومِ الحكيميةِ، إلَّا أنَّ العلامةَ "البخاري" قال في "الكشف"<sup>(٥)</sup>: إِنْ أَصْحَابُنَا لم يعتبروه)) اهـ. وأفادَ في "النهر"<sup>(٦)</sup>: ((أنَّ دلائلَ النجومِ معتبرةٌ عند قومٍ، وعند آخريْن ليستْ بمعتبرةٍ))، قال: ((وعليه إطلاقُ عامَّةِ المتون)) اهـ.

أقول: لم أرَ في المتون ما يدلُّ على عدمِ اعتبارها، ولنا تعلُّمٌ ما نهتدي به على القبلةِ من النجوم، وقال تعالى: ﴿الْنُجُومُ لِلْهَيْدُوا بِهَا﴾ [الأنعام-٩٧]، على أنَّ محاريبَ الدنيا كلُّها نُصِبَتْ بالتحريِّ حتى مَنى كما نقلَه في "البحر"<sup>(٧)</sup>، ولا يخفى أنَّ أقوى الأدلَّةِ النجومِ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠١/١ باختصار.

(٢) "تحفة المحتاج بشرح المنهاج": كتاب الصلاة - فصل في استقبال القبلة ٥٠٠/١.

(٣) المَقُولَةُ [٣٧٨٢] قوله: ((قلت إلخ)).

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٨٠/١ باختصار يسير.

(٥) "كشف الأسرار": باب معرفة أحوال المجتهدين ومنازلهم في الاجتهاد ٤٧/٤.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٤١/ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٣/١ نقلًا عن أبي جعفر عن سلام بن حكيم.



والظاهر: أنَّ الخلاف في عدم اعتبارها إنما هو عند وجود المحارِبِ القديمة؛ إذ لا يجوز التحريُّ معها كما قدَّمناه<sup>(١)</sup> لئلاَّ يلزم تخطئة السلف الصالح وجماهير المسلمين، بخلاف ما إذا كان في المفازة فينبغي وجوب اعتبار النجوم ونحوها في المفازة لتصريح علمائنا وغيرهم بكونها علامة معتبرة، فينبغي الاعتمادُ في أوقات الصلاة وفي القبلة على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت، وعلى ما وضعوه لها من الآلات كالربع والإصطلاب<sup>(٢)</sup>، فإنَّها إنَّ لم تُقدِّم اليقين تُقدِّم غلبة الظنِّ للعالم بها، وغلبة الظنِّ كافية في ذلك، ولا يردُّ على ذلك ما صرَّح به علمائنا من عدم الاعتماد على قول أهل النجوم في دخول رمضان؛ لأنَّ ذاك مبنيٌّ على أنَّ وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث: «صوموا لرؤيته»<sup>(٣)</sup>، وتوليدُ الهلال ليس مبنياً على الرؤية، [١/ق/٣٣٤] بل على قواعد فلكية، وهي - وإنَّ كانت صحيحة في نفسها - لكنَّ إذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد يُرى فيها الهلال وقد لا يُرى، والشارعُ علَّقَ الوجوبَ على الرؤية لا على الولادة، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

(١) المقلوبة [٣٧٨٤] قوله: ((حارِبِ الصحابة والتابعين)).

(٢) «الإصطلاب»: آلة لرصد النجوم يوضح بها الحكماء والمنجمون أسرار الفلك ومعناه ميزان الشمس. «الصحاح»

٢٦/١، «كشاف اصطلاحات الفنون» ١٧٦/١.

والربع: آلة بصرية ذات مقياس مدرج، على شكل قوس، دائرية طولها ربع محيط الدائرة، تستعمل لقياس الأبعاد الزاوية. «الصحاح» ٤٦٠/١ مادة (ربع).

(٣) أخرجه أحمد ٤١٥/٢ و٤٢٢ و٤٣٨ و٤٥٤ و٤٦٩ و٤٦٩، والبخاري (١٩٠٩) كتاب الصوم - باب قول

النبي ﷺ: ((إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا))، ومسلم (١٨٠١)(١٨)(١٩) كتاب الصيام - باب

وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والقطر لرؤية الهلال، والترمذي بنحوه (٦٨٤) كتاب الصوم - باب ما جاء ((لا

تَقْدُمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ)) وقال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح، والنسائي ١٣٣/٤ كتاب الصيام - باب

إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم، وابن ماجه بنحوه (١٦٥٥) كتاب الصيام - باب ما جاء في ((صُومُوا لرؤيته

وأفطروا لرؤيته))، وابن حبان (٣٤٤٢) و(٣٤٤٣) و(٣٤٥٧) و(٣٤٥٩) كتاب الصوم - باب رؤية الهلال.



وإلا فحين الأهل العالم بها ممن لو صاح به سمعته.....

[٣٧٨٦] (قوله: وإلا فحين الأهل) أي: وإن لم يكن ثمة محارب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة ممن تقبل شهادته من أهل ذلك المكان ممن يكون بحضرته، بأن يكون بحيث لو صاح به سمعته، أمّا غير العالم بها فلا فائدة في سؤاله، وأمّا غير مقبول الشهادة كالكافر والفاسق والصبي فلعدم الاعتداد بإخباره فيما هو من أمور الديانات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في "القهُستاني" (١)، ويُقبل فيها قول الواحد العدل كما في "النهاية"، وأمّا إذا لم يكن من أهل ذلك المكان فلائنه يُخير عن اجتهد، فلا يترك اجتهداَ بجهاد غيره، وأمّا إذا لم يكن بحضرته من أهل المسجد أحد فإنه يتحرى، ولا يجب عليه قرع الأبواب كما سيأتي (٢).

وظاهر التقييد بالأهل أنّ وجوب السؤال خاص بالحضر، فلو في مفازة لا يجب، وفي "البدائع" (٣) ما يخالفه، حيث قال: ((فإن كان عاجزا بالاشتباه - وهو أن يكون في المفازة في ليلة مظلمة، [أو] (٤) لا علم له بالآمارات الدالة على القبلة - فإن كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن يتحرى، بل يجب أن يسأل لما قلنا، أي: من أن السؤال أقوى من التحري)) اهـ.

وشرط في "الذخيرة" كون المخبر في المفازة عالما، حيث نقل عن الفقيه "أبي بكر" (٥): ((أنه سئل عمن في المفازة، فأخبره رجلان أن القبلة في جانب، ووقع تحريه إلى جانب آخر، فقال: إن كان في رأيه أنهما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لا بحالة، وإلا فلا)) اهـ.

وشرط في "الخانئة" (٦) و"التجنيس" كونهما من أهل ذلك الموضع، حيث قال:

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة - ٨٠/١.

(٢) المقولة [٣٨٠٣] قوله: ((ولا يلزمه قرع أبواب)).

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١١٨/١.

(٤) الذي في النسخ جميعها: ((ولا))، وما أثبتناه من "البدائع" هو الصواب.

(٥) لعله أبو بكر بن أحمد بن علي بن عبد العزيز، الظهير البلخي الأصل السمرقندي (ت ٥٥٣هـ) ("الجواهر المضية"

١٠٤/١، "تاج التراجم" ص ٣٠١، "الفوائد البهية" ص ٢٧ - واسمه فيه: أحمد بن علي، أبو بكر).

(٦) "الخانئة": كتاب الصلاة ٧١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").



((فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت إلى قولهما؛ لأنهما يقولان بالاجتهاد، فلا يترك اجتهادهما بجتهاد غيره)) اهـ.

والظاهر: أنَّ المراد من اشتراط كونهما من أهل ذلك الموضع كونهما عالمين بالقبلة؛ لأنَّ الكلام في المفازة ولا أهل لها، إلا أنَّ يراد كونهما من أهل الأحيية فهما من أهله، [١/ق/٣٣٤ب] والأهل له علم أكثر من غيره، فلا ينافي ما مرَّ<sup>(١)</sup> عن "الذخيرة"، حتى لو كانا من أهله ولا علم لهما لا يلتفت إلى قولهما، فالمناط إنما هو العلم، فقد يكونان مسافرين مثله، ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان بكثرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم مما يفوق على تحرِّي المتحرِّي.

ثمَّ اعلم أنَّ ما نقلناه آنفاً<sup>(٢)</sup> عن "البدائع" من قوله: ((في ليلة مظلمة إلخ)) يقتضي أنَّ الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدَّم على السؤال المقدَّم على التحرِّي.

فصار الحاصل: أنَّ الاستدلال على القبلة في الحضر إنما يكون بالمحارب القديمة، فإنَّ لم توجد فبالسؤال من أهل ذلك المكان، وفي المفازة بالنجوم، فإنَّ لم يمكن لوجود غيم أو لعدم معرفته بها فبالسؤال من العالم بها، فإنَّ لم يكن فيتحرَّى، وكذا يتحرَّى لو سأله عنها فلم يخبره، حتى لو أخبره بعلمه صلى لا يعيد كما في "المنية"<sup>(٣)</sup>، وفيها: ((لو لم يسأله وتحرَّى إنَّ أصاب جاز، وإلا فلا))<sup>(٤)</sup>، وكذا الأعمى)) اهـ. ومساائل التحرِّي ستأتي<sup>(٥)</sup>.

ورجَّح في "البحر"<sup>(٦)</sup> ما في "الظهيرية"<sup>(٧)</sup>: ((من أنه لو صلى في المفازة بالتحرِّي والسماء

(١) في هذه المقولة.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٢..

(٤) في "الأصل" و"ب" و"م": ((ولا لا)).

(٥) المقولة [٣٨١٦] قوله: ((فلو لم تشبه إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٣/١ باختصار.

(٧) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الأول في استقبال القبلة ق ١٤/ب باختصار.



(والمعتبرُ) في القبلة (العُرْصَةُ لا البناء).....

٢٨٩/

مصحية، لكنه لا يعرف النجوم، فتبين أنه أخطأ لا يجوز؛ لأنه لا عذر لأحد بالجهل بالأدلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما، أمّا دقائق علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها)) اهـ.

[٣٧٨٧] (قوله: والمعتبر في القبلة إلخ) أي: أن الذي يجب استقباله أو استقبال جهته هو العُرْصَةُ، وهي لغة: كلُّ بقعة بين الدُورِ واسعة لا بناء فيها كما في "الصحيح"<sup>(١)</sup> وغيره، والمراد بها هنا تلك البقعة الشريفة.

[٣٧٨٨] (قوله: لا البناء) أي: ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض، ولذا لو نُقِلَ البناء إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز، بل تجب الصلاة إلى أرضها كما في "الفتاوى الصوفية" عن "الجامع الصغير".

### مطلب: كرامات الأولياء ثابتة

وفي "البحر"<sup>(٢)</sup> عن "عدة الفتاوى"<sup>(٣)</sup>: ((الكعبة إذا رُفعت عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة ففي تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها)) اهـ.

وفي "المجتبى": ((وقد رُفِعَ البناء في عهد "ابن الزبير" على قواعد الخليل، وفي عهد الحجاج ليعيدها على الحالة الأولى والناس يصلون)). اهـ "فقال".

وما ذكره في "البحر" نقله في "التاريخانية"<sup>(٤)</sup> عن [١/ق/٣٣٥ أ] "الفتاوى العنابية"، قال

(قوله: على قواعد الخليل) عبارة "المجتبى" بعد لفظ "الزبير": ((وأعيد على قواعد الخليل)) اهـ.

(١) "الصحيح": مادة ((عرض)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٠/١.

(٣) في "كشف الظنون" ١٢٩/٢: ((عدة الفتاوى والمفتين: مجلدان، أوله: الحمد لله المنفرد بالعلاء إلخ... ذكر أنه جمع الفتاوى والنوازل ليكون عدة لمن يتحلى بهذا العلم وعملة إلخ...)).

(٤) "التاريخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٢٦/١، وفيها (("الغياية") بدل (("العنابية"))).



فهي من الأرض السابعة إلى العرش (وقبله العاجز عنها) لمرض - وإن وجد - موجهاً  
عند "الإمام" - .....

"الخَيْرُ الْمَلِيُّ": ((وهذا صريح في كرامات الأولياء، فَيُرَدُّ به على مَنْ نَسَبَ إِمَامَنَا إِلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِهَا))، وسيأتى <sup>(١)</sup> تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب <sup>(٢)</sup>.

[٣٧٨٩] (قوله: فهي من الأرض السَّابعة إلى العرش) صرَّح بذلك في "الفتاوى الصوفية" معزياً لـ "الحجة"، ثم قال: ((فلو صُلِّي في الجبالِ العاليةِ والآبارِ العميقةِ السَّافِلَةِ جازَ كما جازَ على سطحها وفي جوفها))، "قتال". فلو كان الاعتبارُ البناءَ لا العرصةَ لم يجرُ ذلك، فالتفريغُ صحيحٌ، فافهم.

[٣٧٩١] (قوله: عند "الإمام") لأنَّ القادر بقدره الغير عاجز عنده؛ لأنَّ العبد يكلفُ بقدره نفسه لا بقدره غيره خلافاً لهما، فيلزمُ عندهما التوجُّهُ إنَّ وَحْدَ مَوْجِهًا، وبقولهما جَزَمَ في "المنية" <sup>(٣)</sup> و"المنح" <sup>(٤)</sup> و"الدرر" <sup>(٥)</sup> و"الفتح" <sup>(٦)</sup> بلا حكايةٍ خلافاً، وهذا بخلافِ ما لو عَجَزَ عن الموضوع، ووجدَ مَنْ يوضِّئُه، حيث يلزمُ ولا يجوزُ له التيمُّمُ اتفاقاً في ظاهرِ المذهب، وقيل: على الخلافِ أيضاً، وقدَّمنا <sup>(٧)</sup> الفرقَ في باب التيمُّم، فراجعهُ.

(قوله): فالتفريع صحيح) الذي يظهر أن تفريع تحديد القبلية بما ذكره على أن الاعتبار العرصة لا البقعة غير صحيح لعدم تفرعِهِ عليه، تأمل. وفي "نهاية ابن الأثير": ((العرصة الموضع الذي لا بناء فيه)) اهـ. وهذا دالٌّ على عدم شمولها للهواء.

(١) انظر المقولة [١٥٦٦٠] قوله: ((لكن في عقائد التفتازاني)) وما بعدها.

(٢) من ((وسياتي)) إلى ((النسب)) ساقط من "آ".

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢١٩..

(٤) "المنع": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق ٣٤/١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦٠/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٦/١.

(٧) المقولة [٢٠٥٢] قوله: ((كما في "البحر")).



أو خوف مالٍ، وكذا كلُّ مَنْ سَقَطَ عنه الأركانُ (جهةٌ قدرته).....

وإذا كان له مالٌ، ووجدَ أجيراً بأجرةٍ مثله هل يلزمُهُ أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم أم لا ؟ لم أر مَنْ ذكره، وينبغي اللزوم، ثم رأيتُهُ في "شرح الشيخ إسماعيل" <sup>(١)</sup> عن "الروضة" <sup>(٢)</sup>، لكن بتقييد كون الأجرة دون نصف درهم، فلو طلبَ نصفَ درهمٍ أو أكثرَ لا يلزمُهُ.

والظاهر: أنَّ المراد به أجرُ المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قدمناه <sup>(٣)</sup> هناك.

[٣٧٩١] (قوله: أو خوف مالٍ) أي: خوف ذهابه بسرقةٍ أو غيرها إن استقبل، وسواء كان المالُ ملكاً له أو أمانةً، قليلاً أو كثيراً، "ط" <sup>(٤)</sup>. ولم يعزّه إلى أحدٍ، فليراجع، نعم سيأتي <sup>(٥)</sup> في مفسدات الصلاة أنه يجوز قطع الصلاة لضياغ ما قيمته درهمٌ له أو لغيره.

[٣٧٩٢] (قوله: وكذا كلُّ مَنْ سَقَطَ عنه الأركانُ) أي: تكون قيلته جهةً قدرته أيضاً، قال في "البحر" <sup>(٦)</sup>: ((ويشملُ - أي: العذر - ما إذا كان على لوحٍ في السفينة يخافُ الغرقُ إذا انحرفَ إليها، وما إذا كان في طينٍ ورَدَعَةٍ لا يجدُ على الأرض مكاناً يابساً، أو كانت الدابةُ جموحاً لو نزلَ لا يمكنه الركوبُ إلا بمعينٍ، أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركبَ إلا بمعينٍ ولا يجده، فكما يجوزُ له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضاً، وتسقطُ عنه الأركانُ كذلك يسقطُ عنه التوجُّه إلى القبلة إذا لم [١/٣٣٥ ب] يمكنه، ولا إعادةً عليه إذا قدر)) اهـ.

(قوله: ورَدَعَةٍ في "القاموس": ((الرَدَعَةُ محرَّكةٌ ويُسكنُ: الماء، والطين، والوَحْل الشديد)).

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢١٩ أ.

(٢) لمعها "روضة الزندريسي": فالشيخ إسماعيل كثيراً ما ينقل عنها في كتابه "الإحكام".

(٣) المقولة [٢٠٥٢] قوله: ((كما في "البحر")).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/١٩٨.

(٥) ١٨٩/٤ "در".

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٣٠٢.



ولو مضطجعاً بإيماءٍ لخوفٍ رؤية عدوٍّ، ولم يُعدِّ؛ لأنَّ الطاعة بحسبِ الطاقة.....

فيشترطُ في جميع ذلك عدمُ إمكانِ الاستقبال، ويشترطُ في الصلاة على الدابة إيقافها إنَّ قدرَ، وإلاَّ - بأنَّ خافَ الضررَ كأنَّ تذهبَ القافلةُ وينقطعَ - فلا يلزمُه إيقافُها ولا استقبالُ القبلة كما في "الخلاصة"<sup>(١)</sup>، وأوضحه في "شرح المنية الكبير"<sup>(٢)</sup> و"الحلبة"<sup>(٣)</sup>، وقيدَ في "الحلبة"<sup>(٤)</sup> مسألة الصلاة على الدابة للطين بما إذا عجزَ عن النزول، فإنَّ قدرَ نزلَ وصلى واقفاً بالإيماء، زاد "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>: ((وإنَّ قدرَ على القعود دون السجود أو مأقاعداً، وأنَّه لو كانت الأرضُ نديَّةً مبتلةً بحيث لا يغيبُ وجهُه في الطين صلي على الأرض وسجدَ))، وسيأتي<sup>(٦)</sup> تمامُ الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوترِ والنوافل إنَّ شاء الله تعالى.

[٣٧٩٣] (قوله: ولو مضطجعاً (الخ) تعميمٌ للقدرة، أي: يتوجَّه العاجزُ إلى أيِّ جهةٍ قدرَ ولو كان مضطجعاً، قال "الزيلعي"<sup>(٧)</sup>: ((ويستوي فيه - أي: في العجز - الخوفُ من عدوٍّ أو سبعٍ أو لصٍّ، حتى إذا خاف أن يراه إنَّ توجهَ إلى القبلة جاز له أن يتوجَّه إلى أيِّ جهةٍ قدرَ، ولو خاف أن يراه العدوُّ إنَّ قعدَ صلي مضطجعاً بالإيماء، وكذا الهاربُ من العدوِّ راكباً يصلي على دابَّته)) اهـ.

[٣٧٩٤] (قوله: ولم يُعدِّ)<sup>(٨)</sup> لأنَّ هذه الأعذارَ سماويَّةً حتى الخوفُ من عدوٍّ؛ لأنَّ الخوفَ

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل العشرون: في الصلاة على الدابة ق ٤٨/ب معزياً إلى "النوازل".

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢١٩.

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/ق ٦/ب.

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/ق ٦/ب.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٠١/١.

(٦) المقولة [٥٨٤٣] قوله: ((ويتنفل المقيم راكباً)).

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٠١/١.

(٨) في "د" زيادة: ((قوله: ولم يعد، ينظر: هل هو منقول أو أخذه من إطلاق كلامهم؟ وإلا ففي "شرح الشيخ إسماعيل" على "الدرر والغرر": أقول: لو قيل بما سبق في التيمُّم من أنَّ العذر إن كان من جهته تعالى فلا إعادة، أو من جهة المخلوق لإعادة أمكن، لكن لم أجد من تعرَّضَ له هنا، ولعلها أخلص، والله تعالى الموفق. انتهى، تأمل. وفي "منية =



(ويتحرى) هو بذلُ المجهود لنيلِ المقصود (عاجزٌ عن معرفة القبلة) بما مرَّ.....

لم يحصلْ مباشرةً أحدٌ بخلاف المقيّد إذا صلى قاعداً، فإنه يعيدُ عندهما لا عند "أبي يوسف" كما في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>، ومرَّ<sup>(٢)</sup> تحقيقُ ذلك في التيمُّم، فينبغي أن يعيدَ هنا أيضاً؛ إذ لا فرقَ بين صلاته قاعداً أو إلى غير القبلة؛ لأنَّ القيدَ عذرٌ من جهة العبد؛ لأنَّه مباشرة المخلوق، تأملْ.

### مطلب: مسائل التحري في القبلة

[٣٧٩٥] (قوله: هو) أي: التحريُّ المفهومُ من فعله.

[٣٧٩٦] (قوله: بما مرَّ<sup>(٣)</sup>) متعلّقٌ بـ ((معرفة))، والذي مرَّ هو الاستدلالُ بالمحاريب والنجوم، والسؤالُ من العالم بها، فأفادَ أنه لا يتحرى مع القدرة على أحدٍ هذه، حتى لو كان بحضرته مَنْ يسأله، فتحريُّ ولم يسأله إن أصاب القبلة. جاز للحصولِ المقصود، وإلا فلا؛ لأنَّ قبلة التحريِّ مبنيةٌ على مجرد شهادة القلب من غير أمارَةٍ، وأهلُ البلد لهم علمٌ بجهة القبلة المبنية على الأماراتِ الدالة عليها من النجوم وغيرها، فكان فوقَ الثابت [١/ق/٣٣٦ أ] بالتحريِّ، وكذا إذا وجدَ المحاريب المنصوبة في البلدة، أو كان في المفازة والسماء مصحّةً وله علمٌ بالاستدلال بالنجوم لا يجوزُ له

٢٩٠/١

(قوله: فينبغي أن يعيدَ هنا أيضاً إلخ) أي: المقيّد إذا صلى إلى غير القبلة، والذي مرَّ تحقيقه في التيمُّم أنَّ الخوف إذا حصلَ بوعيدٍ أعاد، وإلا لا.

- المصلي "من باب التيمم: المحبوس في السجن يصلي بالتيمم ويعيد، وقال أبو يوسف: لا يعيد، والأسير في دار الحرب إذا منع من الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالإيماء ثم يعيد، ولو صلى بالإيماء لخوفٍ عدوٍّ أو سبيٍّ أو مرضٍ أو طينٍ لا يعيد بالإجماع، قال شارحها: لأنَّ هذه العوارض سماوية. انتهى وفيها: والمقيّد إذا صلى قاعداً يعيد عندهما، وعند أبي يوسف لا يعيد. انتهى. فقد فرق بين العذرين كما ترى في الصلاة موماً في الفرق بينه وبين تركه.

(١) "شرح المنية الكبير": كتاب الطهارة - فصل في التيمم ص ٧٦.

(٢) المقولة [٢٠٦٧] قوله: ((ثم إن نشأ الخوف)).

(٣) ص ١٠٥ - وما بعدها.



(فَإِنْ ظَهَرَ خَطْوُهُ لَمْ يُعِدْ) لِمَا مَرَّ (وَإِنْ عَلِمَ بِهِ فِي صَلَاتِهِ أَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ) وَلَوْ فِي سَجُودٍ سَهْوٍ (اسْتِدَارَ وَبَنَى) حَتَّى لَوْ صَلَّى كُلَّ رَكْعَةٍ لِحَقِّهِ جَازٌ.....

التحرِّي؛ لأنَّ ذلك فوقه، وتمامه في "الحلبة"<sup>(١)</sup> وغيرها.

واستفيد مما ذُكِرَ أَنَّهُ بعد العجزِ عن الأدلَّةِ المارَّةِ عليه أَن يتحرَّى، ولا يقلد مثله؛ لأنَّ المجتهد لا يقلد مجتهداً، وإذا لم يقع تحرُّيه على شيءٍ فهل له أن يقلد؟ لم أره.

[٣٧٩٧] (قوله: فَإِنْ ظَهَرَ خَطْوُهُ) أي: بعدما صلى.

[٣٧٩٨] (قوله: لِمَا مَرَّ<sup>(٢)</sup>) وهو كونُ الطاعة بحسبِ الطاقة.

[٣٧٩٩] (قوله: وَإِنْ عَلِمَ بِهِ) أي: بخطئه، فانهم.

[٣٨٠٠] (قوله: أَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ) أي: بأنْ غَلَبَ على ظَنِّه أنَّ الصواب في جهةٍ أخرى، فلا بد

أن يكون اجتهادهُ الثاني أرجح؛ إذ الأضعفُ كالعدم، وكذا المساوي فيما يظهرُ ترجيحاً للأوَّلِ بالعمل عليه، تأمَّل.

[٣٨٠١] (قوله: اسْتِدَارَ وَبَنَى) أي: على ما بقي<sup>(٣)</sup> من صلاته؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ أَهْلَ قِبَاءَ كانوا

متوجِّهين إلى بيت المقدس في صلاة الفجر، فأُخْبِرُوا بتحويلِ القبلة، فاستداروا إلى القبلة، وأقرَّهم النبي ﷺ على ذلك<sup>(٤)</sup>، وأما إذا تَحَوَّلَ رَأْيُهُ فَلَاَنَّ الاجتهاد المتجدد لا ينسخُ حكمَ ما قبله في حقِّ

(١) انظر "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/ق ١٢/أ.

(٢) ص ١١٣ - "در".

(٣) قوله: ((أي: على ما بقي)) هكذا بخطه، ولعلَّ صوابه: ((أي على ما مضى))، تأمل. اهـ مصححه.

(٤) أخرجه مالك ١٩٥/١ كتاب القبلة - باب ما جاء في القبلة، والبخاري (٤٠٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في القبلة، ومسلم (٥٢٦) كتاب المساجد - باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، والترمذي (٣٤١) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في ابتداء القبلة، وقال: وحديث ابن عمر رضي الله عنهما حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٤٤/١ - ٢٤٥ كتاب الصلاة - باب استنباط الخطأ بعد الاجتهاد، و١١/٢ - ١٢ كتاب القبلة - باب استنباط الخطأ بعد الاجتهاد، والدارمي ٢٩٨/١ كتاب الصلاة - باب في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، كلُّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن ابن عباس، وعُمارة بن أنس، وعمرو بن غوث، المزني، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب رضي الله عنهم.



ولو بمكة أو مسجد مظلم، ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدران،.....

ما مضى، "شرح المنية"<sup>(١)</sup>. وينبغي لزوم الاستدارة على الفور، حتى لو مكث قُدْر ركن فسدت. [٣٨٠٢] (قوله: ولو بمكة) بأن كان محبوساً ولم يكن بحضرته مَنْ يسأله، فصلّى بالتحري، ثم

تبيّن أنه أخطأ، "بجر"<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الأوجه، وعليه اقتصر في "الحائية"<sup>(٣)</sup>، "حلبة"<sup>(٤)</sup>.

[٣٨٠٣] (قوله: ولا يلزمه قرع أبواب) في "الخلاصة"<sup>(٥)</sup>: ((إذا لم يكن في المسجد قوم،

والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الإمام "النسفي" في "فتاواه"<sup>(٦)</sup>: (جاز)) اهـ.

وفي "الكافي"<sup>(٧)</sup>: ((ولا يستخرجهم من منازلهم))، قال "ابن الهمام"<sup>(٨)</sup>: ((والأوجه أنه إذا علم أن للمسجد قوماً من أهله مقيمين، غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري؛ لأن التحري معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره)) اهـ.

ولا منافاة بين هذا وبين ما مر<sup>(٩)</sup> عن "الخلاصة" و"الكافي"؛ لأن المراد: إذا لم يكونوا داخل

المنازل، ولم يلزم الحرج من طلبهم بتعسف الظلمة والمطر ونحوه، "شرح المنية"<sup>(١٠)</sup>.

[٣٨٠٤] (قوله: ومس جدران) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه [١/٣٣٦ق/ب] تمييز

المحراب من غيره، وعسى أن يكون ثم هامة مؤذية، فجاز له التحري، "بجر"<sup>(١١)</sup> عن "الحائية"<sup>(١٢)</sup>.

(١) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢١ و ٢٢٣ - تصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٣/١.

(٣) "الحائية": كتاب الصلاة - مسائل اشباه القبلة ٧٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/٩ق/ب.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس في استقبال القبلة ٢٢ق/١.

(٦) "الفتاوى النسفية" لأبي حفص عمر بن محمد، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ) (كشف الظنون ٢/١٢٣٠، تاج

التراجم ص ١٦٣).

(٧) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ١/٢٤ق/ب.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٣٦.

(٩) في هذه المقالة.

(١٠) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢١.

(١١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٣/١.

(١٢) "الحائية": كتاب الصلاة - ١/٧٢ (هامش "الفتاوى الهندية").



ولو أعمى فسَوَّاهُ رجلٌ بَنَى ولم يَقْتَدِ الرجلُ به ولا يَمْتَحَرُّ تحَوُّلًا، ولو ائْتَمَّ.....

وهذا إنما يصحُّ في بعض المساجد، فأما في الأكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا إيذاء، فلا يجوز التحري، "إسماعيل" <sup>(١)</sup> عن "الفتاح".

[٣٨٠٥] (قوله: ولو أعمى إلخ) قال في "شرح المنية" <sup>(٢)</sup>: ((ولو صلى الأعمى ركعةً إلى غير القبلة، فجاء رجلٌ فسَوَّاهُ إلى القبلة واقتدى به إن وجدَ الأعمى وقتَ الشروع مَنْ يسأله، فلم يسأله لم تجز صلاتهما، وإلا جازت صلاةُ الأعمى دون المقتدي؛ لأنَّ عنده أنَّ إمامه بأنَّ صلاته على الفاسد، وهو الركعة الأولى)) اهـ. ومثله في "الفيض" و"السراج" <sup>(٣)</sup>.

ومفاده: أنَّ الأعمى لا يلزمه إمساكُ المحراب إذا لم يجدْ مَنْ يسأله، وأنه لو تركَ السؤالَ مع إمكانه، وأصاب القبلة جازت صلاته، وإلا فلا كما قدَّمناه <sup>(٤)</sup> عن "المنية".

[٣٨٠٦] (قوله: ولا يمتحَرُّ تحَوُّلًا) أي: إلى القبلة مع علم المقتدي بحالته الأولى، وعبارته في "الخرائز" <sup>(٥)</sup>: ((كَمَنْ تحرَّى فأخطأ، ثم علم فتحَوَّلَ لم يقتد به مَنْ علم بحاله)) اهـ، أي: لعلمه بأنَّ الإمام كان على الخطأ في أوَّل الصلاة، "بجر" <sup>(٦)</sup>.

ومفاده: أنه لو تحَوَّلَ بالتحريِّ أيضاً إلى جهة ظنَّها القبلة جاز للآخر الاقتداء به إن تحرَّى مثله، وإلا فهي المسألة الآتية، تأمل.

(قوله: بأنَّ صلاته على الفاسد وهو الركعة الأولى) فيه تأمل؛ إذ الركعة الأولى صحيحة لوقوعها بالتحريِّ، إلا أن يقال: صحَّتْها بالنظر للمصلِّي لا بالنظر للمقتدي.

(١) "الإحكام" - كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٧٠ ب/ بتصرف يسير.

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة - فروع ص ٢٢٠.

(٣) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٤٦ أ/١.

(٤) المقولة [٣٧٨٦] قوله: ((ولا فمن الأهل)).

(٥) "الخرائز": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٨١/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٣٠٣ نقلاً عن "التجنيس".



بِمُتَحَرٍّ بِلَا تَحَرٍّ لَمْ يَجْزُ أَنْ أَخْطَأَ الْإِمَامُ، وَلَوْ سَلَّمَ فَتَحَوَّلَ رَأْيُ مَسْبُوقٍ وَلَا حَقَّ  
اِسْتِدَارَ الْمَسْبُوقِ وَاسْتَأْنَفَ الْلاحِقَ،.....

[٣٨٠٧] (قوله: بمُتَحَرٍّ متعلق بـ ((اتَّمَّ)))، وقوله: ((بلا تَحَرٍّ)) متعلق بمحذوف حال من فاعل  
((اتَّمَّ))).

[٣٨٠٨] (قوله: لم يَجْزُ أي: اقتدأه إنْ ظهرَ أنَّ الإمامَ مخطئٌ؛ لأنَّ الصلاةَ عند الاشتباهِ من  
غيرِ تَحَرٍّ إنما تجوزُ عند ظهورِ الإصابةِ كما مرَّ<sup>(١)</sup>) ويأتي<sup>(٢)</sup>، وأمَّا صلاةُ الإمامِ فهي صحيحةٌ لتحرُّيه،  
وإنْ أصابَ الإمامُ جازتْ صلاتهما كما في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>.

[٣٨٠٩] (قوله: استدارَ المسبوقُ إلخ) لأنَّه منفردٌ فيما يقضيه بخلافِ اللاحقِ؛ لأنَّه مقتدٍ فيما  
يقضيه، والمقتدي إذا ظهرَ له وهو وراءَ الإمامِ أنَّ القبلةَ غيرُ الجهةِ التي يصلي إليها الإمامُ لا يمكنه  
إصلاحَ صلاته؛ لأنَّه إنْ استدارَ خالفَ إمامَه في الجهةِ قصدًا، وهو مُفسِدٌ، وإلَّا كانَ متممًا صلاته  
إلى ما هو غيرُ القبلةِ عنده، وهو مُفسِدٌ أيضًا، فكذاكَ اللاحقُ، "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>.

بقي ما إذا كانَ لاحقًا ومسبقًا، وحكمه: أنَّه إنْ قضى ما لَحِقَ به أولاً، ثم ما سَبَقَ به فإنَّ  
تحوُّلَ رأيه في قضاءِ ما لَحِقَ به استأنفَ، وإنْ تحوَّلَ في قضاءِ ما سَبَقَ به استدارَ<sup>(٥)</sup>، وأمَّا إنْ قضى ما  
سَبَقَ به أولاً، ثم ما لَحِقَ [١/٣٣٧ق/أ] به فإنَّ تحوُّلَ رأيه فيما لَحِقَ به استأنفَ، وإنْ تحوَّلَ في ما  
سَبَقَ به فإنَّ استمرَّ على رأيه إلى شروعه فيما لَحِقَ به استأنفَ - وهذا كُلُّه ظاهرٌ - وأمَّا إنْ لم  
يستمرَّ إلى شروعه فيما لَحِقَ به - بأنْ تحوَّلَ رأيه قبلَ قضاءِ ما لَحِقَ به إلى جهةِ إمامه - ففيه تردُّدٌ،  
والظاهرُ أنَّه يستديرُ، تأملْ، "ح"<sup>(٦)</sup>. وأقره "ط"<sup>(٧)</sup> و"الرحمتي".

(١) المقولة [٣٧٩٦] قوله: ((بما مرَّ)).

(٢) المقولة [٣٨١٣] قوله: ((وإنْ شرع)).

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٥ - بتصرف يسير.

(٤) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة - فروع ص ٢٢٥.

(٥) من ((فإنْ تحوَّلَ رأيه)) إلى ((استدار)) ساقط من الأصل.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٥١/أ.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١٩٩/١.



وَمَنْ لَمْ يَقَعْ تَحْرِيهَ عَلَى شَيْءٍ صَلَّى لِكُلِّ جِهَةٍ مَرَّةً احتياطاً، وَمَنْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ لَجِهَتِهِ الْأُولَى

[٣٨١٠] (قوله: وَمَنْ لَمْ يَقَعْ تَحْرِيهَ (الخ) فِي "البحر" <sup>(١)</sup> و"الحلبة" <sup>(٢)</sup> وغيرهما عن "فتاوى العتائبي": ((تَحَرَّى فَلَمْ يَقَعْ تَحْرِيهَ عَلَى شَيْءٍ قِيلَ: يُؤَخَّرُ، وَقِيلَ: يَصَلِّي إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ، وَقِيلَ: يُخَيَّرُ)) اهـ.

وَرَجَّحَ فِي "زَادَ الْفَقِيرَ" الْأَوَّلَ حَيْثُ جَزَمَ بِهِ، وَعَبَّرَ عَنِ الْأَخِيرِينَ بِـ ((قِيلَ))، وَاخْتَارَ فِي "شرح المنية" <sup>(٣)</sup> الْوَسْطَ وَقَالَ: ((إِنَّهُ الْأَحْوَطُ))، وَنَقَلَ "ح" <sup>(٤)</sup> عَنِ "الهندي" <sup>(٥)</sup> عَنِ "المضمرات": ((أَنَّهُ الْأَصُوبُ))، فَلِهَذَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ، وَظَاهَرُ كَلَامِ "الْفُهُسْتَانِي" <sup>(٦)</sup> تَرْجِيحُ الْأَخِيرِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ لِي، فَإِنَّهُ قَالَ: ((لَوْ تَحَرَّى وَلَمْ يَتَقَنَّ بِشَيْءٍ، فَصَلَّى إِلَى أَيِّ جِهَةٍ شَاءَ كَانَتْ جَائِزَةً وَلَوْ أَخْطَأَ فِيهِ، وَقِيلَ: إِنَّ لَمْ يَقَعْ تَحْرِيهَ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ الصَّلَاةَ، وَقِيلَ: يَصَلِّي إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ كَمَا فِي "الظهيرية" <sup>(٧)</sup>)) اهـ.

وَمُعَادَهُ: أَنَّ مَعْنَى التَّخْيِيرِ أَنَّهُ يَصَلِّي مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى أَيِّ جِهَةٍ أَرَادَ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، وَبِهِ صَرَحَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ، وَأَمَّا مَا فِي "شرح المنية الكبير" <sup>(٨)</sup> مِنْ تَفْسِيرِهِ بِقَوْلِهِ: ((وَقِيلَ: يُخَيَّرُ: إِنَّ شَاءَ آخَرَ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الصَّلَاةَ أَرْبَعَ مَرَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ)) فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ "فتاوى العتائبي" السَّابِقَةَ لَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

(قوله: فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ (الخ) وَلَوْ فُسِّرَ "الحلي" التَّخْيِيرَ بِأَنَّهُ يَصَلِّي مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى أَيِّ جِهَةٍ شَاءَ أَوْ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ لَوَافَقَ التَّوْفِيقَ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٤/١.

(٢) "الحلبة": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ١٢/٢ ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٢.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٥١/ب.

(٥) "الفتاوى الهندية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث في استقبال القبلة ٦٤/١.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٨٢/١.

(٧) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الأول في استقبال القبلة والتحرير ١٤/ب.

(٨) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٢.



وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ يَقِينًا، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ، وَتَرَكْتُ الْمَنْهِيَ مَقْلَمًا عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ، وَلِذَا يَصَلِّيُ بِالتَّجَاسَةِ إِذَا لَزِمَ مِنْ غَسْلِهَا كَشَفُ الْعُورَةِ عِنْدَ الْأَجَانِبِ، عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ هُنَا سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّعَ إِلَى الْقِبْلَةِ إِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَقَبْلَةُ الْمُتَحَرِّجِ هِيَ جِهَةٌ تَحَرُّبٌ، وَلَمَّا لَمْ يَقَعْ تَحَرُّبُهُ عَلَى شَيْءٍ اسْتَوَتْ فِي حَقِّ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ، فَيَخْتَارُ وَاحِدَةً مِنْهَا وَيَصَلِّيُ إِلَيْهَا، وَتَصَحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ ظَهَرَ خَطْوُهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا فِي وَسْعِهِ، وَهَذَا الْوَجْهُ يَقْوِي الْقَوْلَ الْأَخِيرَ - وَهُوَ التَّخْيِيرُ - عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَاهُ <sup>(١)</sup> [١/٣٣٧ق/ب] عَنْ "الْقَهْطَانِي"، وَيُضَعِّفُ مَا اخْتَارَهُ "الْشَارِحُ" وَادَّعَى أَنَّهُ الْإِحْتِيَاظُ، فَتَدْبُرُ ذَلِكَ بِإِنْصَافٍ.

(قَوْلُهُ: وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ (الخ) قَدَّمَ فِي مَسَائِلِ الْأَسَارِ عِنْدَ ذِكْرِ حُكْمِ مَا لَوْ فَقَدَ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ وَوَجَدَ سُورَ الْحِمَارِ مِنْ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ لَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مَا نَصَّهُ: ((فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ مِنْ هَذَا آدَاءُ الصَّلَاةِ بِلا طَهَارَةٍ فِي إِحْدَى الْمَرَّتَيْنِ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلْكَفْرِ، فَيَنْبَغِي الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي آدَاءِ وَاحِدَةٍ قُلْنَا: كُلُّ مِنْهُمَا مَطْهُرٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، فَلَا يَكُونُ الْآدَاءُ بِلا طَهَارَةٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْكَفْرُ كَمَا لَوْ صَلَّى حَنْفِيًّا بَعْدَ نَحْوِ حِجَامَةٍ لَا تَجُوزُ صَلَاتُهُ وَلَا يُكْفَرُ لِلِاخْتِلَافِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى بَعْدَ الْبَوْلِ، "بِحَرٍّ" عَنْ "الْمَعْرَاجِ") اهـ. فَيَقَالُ هُنَا أَيْضًا: إِنَّهُ بِصَلَاتِهِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ لَمْ يَصِلْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِلِإِحْتِيَاظِ فِي إِسْقَاطِ الْفَرْضِ عَنْهُ يَقِينًا، فَيَسْقُطُ الْإِيرَادُ الَّذِي أوردَهُ عَلَى هَذَا الْقِيلِ، تَأَمَّلْ. وَقَالَ "السَّنَدِيُّ" أَيْضًا: ((وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ أَوْ تَلَسَّسَ بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَقَيَّنٍ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَنَّهُ مُسْتَقْبِلٌ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ)) اهـ. عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي لِلْعَمَلِ بِهَذَا الْقِيلِ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ "الْشَارِحُ" مَا نَقَلَهُ فِي "الْهِنْدِيَّةِ" عَنْ "الْمُضْمَرَاتِ": ((أَنَّهُ الْأَصْرُبُ؛ إِذْ عَلَيْنَا اتِّبَاعُ مَا صَحَّحُوا))، تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: وَيُضَعِّفُ مَا اخْتَارَهُ "الْشَارِحُ" (الخ) فِيهِ أَنَّ كَلَامَ "الْشَارِحِ" دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَكَرُّرَ الصَّلَاةِ لِكُلِّ جِهَةٍ إِحْتِيَاظٌ لَا لَزُومًا، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ فِي "الْقَهْطَانِي" إِنَّمَا هُوَ فِي الْلُزُومِ لَا الْإِحْتِيَاظِ، وَمَا قَالَهُ "الْشَارِحُ" يَصْلُحُ تَوْفِيقًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ بِالتَّخْيِيرِ وَالصَّلَاةِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ.



استدار، ومن تذكر ترك سجدة من الأولى.....

وللقول الأول الذي اختاره "الكمال" في "زاد الفقير" وجه ظاهر أيضاً، وهو أنه لما كانت القبلة عند عدم الدليل عليها هي جهة التحري، ولم يقع تحريه على شيء صار فاقداً لشرط صحة الصلاة، فيؤخرها كفاقد الطهورين، لكن القول الأخير - وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التخيير إلى أي جهة شاء - أحوط كما لو وجد ثوباً أقل من ربعه طاهر، ولعموم قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَمِنْ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة - ١١٥]، فإنه قيل: نزل في مسألة اشتباه القبلة، وظاهر ما قدمناه<sup>(١)</sup> عن "القهستاني" اختياره، وبه يشعر كلام "البحر"<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر<sup>(٣)</sup>.

**مطلب:** إذا ذكر في المسألة ثلاثة أقوال فالأرجح الأول أو الثالث لا الوسط

وقدّمنا<sup>(٤)</sup> أول الكتاب عن "المستصفى": ((أنه إذا ذكر في مسألة ثلاثة أقوال فالأرجح الأول أو الثالث لا الوسط))، والله أعلم.

[٣٨١١] قوله: استدار قال في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>: ((واختلف المتأخرون فيما إذا تحول رأيه في الثالثة أو الرابعة إلى الجهة الأولى، قيل: يتم الصلاة، وقيل: يستقبل، كذا في "الخلاصة"<sup>(٦)</sup>، والأول أوجه)) اهـ. ولذا قدمه في "الخانية"<sup>(٧)</sup>؛ لأنه يقدم الأشهر، وجرّم به "القهستاني"<sup>(٨)</sup>، وتبعه "الشارح".

(١) في هذه المقولة.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٣٠٤/١.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) المقولة [٤٧٢] قوله: ((وصحح في "الحاوي القدسي" قوة ألدرك)).

(٥) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٣ - بتصرف يسير.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس: في استقبال القبلة ق ٢٣/ب معزياً إلى "مجموع التوازل".

(٧) "الخانية": كتاب الصلاة - مسائل اشتباه القبلة ٧٧/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - شروط الصلاة ٨٣/١.



استأنَفَ (وإنَّ شرَعَ بلا تحرٍّ لم يَجْزُ وإنَّ أصابَ) لتركه فرضَ التحري، إلا إذا عَلِمَ إصابته بعد فراغه فلا يعيدُ اتفاقاً، بخلاف مخالف جهة تحريه، فإنه يستأنَفُ مطلقاً، كمُصَلٍّ على أنه مُحَدِّثٌ، .....

[٣٨١٢] (قوله: استأنَفَ) لأنه إنَّ سجَّتها إلى الجهة الثانية فقد سجَّتها إلى غير قبلة؛ لأنها جزء من الركعة الأولى، والجهة الثانية ليست قبله للركعة الأولى بجميع أجزائها، وإنَّ سجَّتها إلى الجهة الأولى فقد انحرفَ عما هو قبله الآن. اهـ "ح" (١).

[٣٨١٣] (قوله: وإنَّ شرَعَ) الضميرُ راجعٌ إلى العاجز، أي: إذا اشتبهت عليه القبلة، وعجزَ عن معرفتها بالأدلة المارة (٢) فقبلته جهة تحريه، فلو شرَعَ بلا تحرٍّ لم تجز صلاته ما لم يتيقن بعد فراغه أنه أصاب القبلة؛ لأنَّ الأصل (٣) عدم الاستقبال استصحاباً للحال، فإذا تبين يقيناً أنه أصاب ثبتَ الجواز من الابتداء وبطلَ الاستصحاب، حتى لو كان أكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كما في "الحلية" (٤) عن "الحائثية" (٥)، ولو يتيقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافاً لـ "أبي يوسف"؛ لأنَّ حاله بعد العلم أقوى، وبناءً القوي على الضعيف لا يجوز.

[٣٨١٤] (قوله: بخلاف إلخ) أي: لو وقَّع تحريه على جهة، وصلى إلى غيرها فإنه يستأنَفُ مطلقاً، أي: سواء عَلِمَ أنه أصاب أو أخطأ، في الصلاة أو بعدها، أو لم يظهر شيء، وعن "أبي حنيفة": أنه يُخشى عليه الكفر، وعن "الثاني": يُجزيه [١/٣٣٨ أ] إنَّ أصاب، وبالأول يُفتى، "فيض".

والفرق لهما: أنَّ ما فُرِضَ لغيره يشترط حصوله لا تحصيله، لكن مع عدم اعتقاد الفساد

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥١/أ.

(٢) ص ١٠٥ - "در".

(٣) من ((قبلته جهة)) إلى ((لأن الأصل)) ساقط من "الأصل".

(٤) "الحلية": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ٢/ق ١١/ب.

(٥) "الحائثية": كتاب الصلاة - مسائل اشتباه القبلة ٧٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").



أو ثوبه نجس، أو الوقت لم يدخل فبان بخلافه لم يجز.

(صلّى جماعة<sup>(١)</sup>) عند اشتباه القبلة) فلو لم تشتهب إن أصاب جازَ (بالتحري). ....

وعدم الدليل عليه، ومخالفة جهة تحرّيه اقتضت اعتقاد فساد صلاته، فصار كما لو صلّى وعنده أنه محدث، أو أن ثوبه نجس، أو أن الوقت لم يدخل، فبان بخلاف ذلك لا يجزيه في ذلك كله؛ لأنّ عنده أن ما فعله غير جائز بخلاف صورة عدم التحري، فإنّه لم يعتقد الفساد، بل هو شاك فيه وفي عدمه، فإذا ظهرت إصابته بعد التمام زال أحد الاحتمالين، وتقرّر الآخر بلا لزوم بناء القوي على الضعيف، بخلاف ما إذا علم الإصابة قبل التمام كما في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>.

[٣٨١٥] (قوله: أو ثوبه) بالنصب عطفًا على اسم أن، ومثله الوقت، "ح" <sup>(٣)</sup>.

[٣٨١٦] (قوله: فلو لم تشتهب إلخ) ذكره هنا استطرادًا، وكان ينبغي ذكره عند قول "المصنّف": ((وإن شرع بلا تحرّ))؛ لأنّه مفروض فيما إذا اشتبهت عليه القبلة كما قدّمناه<sup>(٤)</sup>، فيكون قوله: ((فلو لم تشتهب)) بياناً لمفهومه.

ثم إن مسائل التحري تنقسم باعتبار القسمة العقلية إلى عشرين قسمًا؛ لأنّه إما أن لا يشكّ

(قوله: وكان ينبغي ذكره عند قول "المصنّف" إلخ) الأنسب ما قاله "ط" و"الرحمّتي" من أن هذه المسألة ليست خاصّة بالجماعة، بل المنفرد كذلك، وقال "الرحمّتي": ((تفريع على قوله بالتحري، يعني: أن التحريّ إنما يكون شرطاً لصحة الصلاة عند الاشتباه، وإذا صلّى إلى جهة جازماً أنّها القبلة جازت صلاته إلا إذا تيقّن الخطأ فيها أو بعدها، وهذا في مطلق الصلاة لا بخصوص الجماعة)) اهـ. فعلى هذا يكون قوله: ((فلو اشتبه)) مفهوم قوله: ((وإن شرع بلا تحرّ)) وما بعده، فيكون قد ذكره في محله؛ إذ لو ذكره أولاً لثوهم أنّه خاصّ بالمنفرد، تأمل.

(١) في "د" زيادة عند قوله: صلى جماعة: ((قال في "البحر": هذه المسألة من مسائل "الجامع الصغير"، وهي مشروطة بالمفاضة، فيدلّ على أن التحري لا يجوز في القرية والمصر من غير سؤال، فليحفظ)).

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الرابع: استقبال القبلة ص ٢٢٢ - باختصار.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ص ١٥١/أ.

(٤) المقولة [٣٨١٣] قوله: ((وإن شرع)).



مع إمامٍ (وتبيّن أنهم صلّوا إلى جهاتٍ مختلفةٍ فمَن تيقّن) منهم (مخالفةً لإمامه في الجهة) أو تقدّمه عليه.....

ولا يتحرّى، أو شكٌّ وتحرّى، أو لم يتحرّى، أو تحرّى بلا شكٍّ، وكلُّ وجهٍ على حمسةٍ؛ لأنّه إمّا أن يظهر صوابه، أو خطؤه، في الصلّة، أو خارجها، أو لا يظهر.

أمّا الأوّل فإنّ ظهر خطؤه فسدت مطلقاً، أو صوابه قبل الفراغ قيل: هو كذلك؛ لأنّه قويّ حاله، والأصحّ لا، ولو بعده، أو لم يظهر، أو كان أكبر رأيه الإصابة فكذاك لا تفسد.

وحكمُ الثاني الصّحّة في الوجوه كلّها.

وحكمُ الثالث الفساد في الوجوه كلّها، أو لو أكبر رأيه أنّه أصاب على الأصحّ، إلّا إذا علِمَ يقيناً بالإصابة بعد الفراغ.

والرابع لا وجود له خارجاً، كذا في "النهر"<sup>(١)</sup>. وقد ذكر "المصنّف" الثاني بقوله: ((ويتحرّى عاجز))، والثالث بقوله: ((وإنّ شرّع بلا تحرّ))، وذكر "الشارح" الأوّل بقوله: ((فلو لم تشبّه إلخ))، لكن كان عليه أن يقول: إنّ ظهر خطؤه فسدت، وإلّا فلا، وقد حذف الرابع لعدم وجوده، هذا هو الصواب في تقرير هذا المحلّ، فافهم.

[٣٨١٧] (قوله: مع إمام) أمّا لو صلّوا منفردين صحّت صلاة الكلّ، ولا يتأتّى فيه التفصيل.

[٣٨١٨] (قوله: فمَن تيقّن [١/٣٣٨ ب] منهم) التيقّن غير قيد، بل غلبة الظنّ كافية، يدلّ عليه ما في "الفيض" حيث قال: ((وإن صلّوا بجماعة تُجزّيهم إلّا صلاةً من تقدّم على إمامه، أو علّم بمخالفة إمامه في صلاته، وكذا لو كان عنده أنّه تقدّم على الإمام، أو صلّى إلى جانبٍ آخر غير ما صلّى إليه إمامه)) اهـ.

(قوله: أو لو أكبر رأيه) الظاهر الواو بدل ((أو))، ثم رأيت عبارة "النهر" بالواو.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ ق ٤١/ب.



(حالة الأداء) أمّا بعده فلا يضرُّ (لم تجزُ صلاتُهُ) لاعتقاده خطأً إمامه، ولتركه فرضَ المقام (ومن لم يعلم ذلك فصلاهُ صحيحة) كما لو لم يتعيّن الإمام، بأن رأى رجلين يصلّيان فائتمَّ بواحدٍ لا بعينه.....

[٣٨١٩] (قوله: حالة الأداء) ظرفٌ لقوله: ((تيقن مخالفة إمامه في الجهة)) مع قطع النظر عن قوله: ((أو تقدّمه عليه))؛ لأنّه إذا تقدّم على إمامه لم يجزِ سواء علم بذلك حالة الأداء أو بعده، بخلاف مخالفته لإمامه في الجهة، فإنّه لا يضرُّ إلّا إذا علم بها حالة الأداء كما دلّت عليه عبارة "الفيض" التي ذكرناها آنفاً<sup>(١)</sup>، ومثلها قوله في "الملتقى"<sup>(٢)</sup>: ((جازت صلاة مَنْ لم يتقدّمه بخلاف مَنْ تقدّمه، أو علم حاله وخالفه)) اهـ.

وفي متن "الغرر"<sup>(٣)</sup>: ((إن لم يعلم مخالفة إمامه ولم يتقدّمه جاز، وإلّا فلا)).

[٣٨٢٠] (قوله: لاعتقاده إلخ) نشرٌ مرتّبٌ، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٣٨٢١] (قوله: كما لو لم يتعيّن الإمام إلخ) تبعٌ في ذلك "النهر"<sup>(٥)</sup> عن "المعراج"، ونصُّ عبارة "المعراج": ((وقال بعضُ أصحابه - أي: "الشافعي" - : عليهم الإعادة؛ لأنّ فعلَ الإمام في اعتقادهم متردّدٌ بين الخطأ والصواب، ولو لم يتعيّن الإمام - بأن رأى رجلين يصلّيان، فتوى الاقتداء بواحدٍ لا بعينه - لا يجوز، فكذا إذا لم يتعيّن فعلُ الإمام)) اهـ.

وبه ظهر أنّ المناسب حذفُ هذه المسألة بالكلية؛ إذ لا مدخلَ لها هنا إلّا على قولٍ بعض

(قوله: وبه ظهر أنّ المناسب حذفُ هذه المسألة إلخ) فيه أنّ القصد تشبيهُ هذه المسألة بالسابقة في عدم الجواز، وهو متفقٌ عليه في المذهبين، نعم المناسب ذكرُها عقب السابقة.

(١) في المقولة السابقة.

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب شروط صحة الصلاة ٦٦/١.

(٣) انظر "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٦١/١-٦٢.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٥١/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٤١/١ ب.



## فروع في النية

(فروع) النية عندنا شرطٌ مطلقاً، ولو عقبها عشيئة فلو مما يتعلّق بأقوالٍ كطلاقٍ وعِتاقٍ بطلَ، .....

الشافعية القائِلين بأنّه لا تصحُّ صلاةٌ من جهلٍ حالٍ إمامه قياساً على ما لو جهلَ عينه، فافهم.

[٣٨٢٢] (قوله: فروع) كان المناسبُ ذكرُ هذه الفروع عند الكلام على النية قبيل استقبال القبلة كما فعلَ في "الخرائز" <sup>(١)</sup>.

[٣٨٢٣] (قوله: النية عندنا شرطٌ مطلقاً) أي: في كلّ العبادات باتّفاق الأصحاب لا ركن، وإنما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الإحرام، والمعتمد أنها شرطٌ كالنية، وقيل بركنيتها، "أشباه" <sup>(٢)</sup>. وإنما قال: ((مطلقاً)) ليشمل صلاة الجنابة بخلاف تكبيرة الإحرام، فإنها ركنٌ فيها اتفاقاً كما سيأتي في بابها، "ح" <sup>(٣)</sup>.

واستثنى في "الأشباه" <sup>(٤)</sup> من العبادات الأيمان والتلاوة والأذكار والأذان، فإنها لا تحتاجُ إلى نيةٍ [١/ق ٣٣٩] كما في "شرح البخاري" لـ "العيني" <sup>(٥)</sup>، وكلُّ ما لا يكونُ إلاّ عبادةً لا يحتاجُ إلى النية كما في "شرح ابن وهبان"، قال <sup>(٦)</sup>: ((وكذا النية لا تحتاجُ إلى نية)) اهـ.

ويُستثنى أيضاً ما كان شرطاً للعبادة إلاّ التيمم، وإلاّ استقبال القبلة على قول "الكرخي" المشترك نيةً، والمعتمد خلافه، وكذا ما كان جزء عبادة كمسح الخف والرأس وغير ذلك.

[٣٨٢٤] (قوله: فلو مما يتعلّق) أي: فلو كان هو - أي: المتوحيّ المدلول عليه بالنية - مما يتعلّق بالأقوال كقوله: أنت طالق، وأنت حرٌّ إن شاء الله بطلَ؛ لأنّ الطلاق أو العق لا يتعلّق بالنية بل

(١) "الخرائز": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٨٠/١.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٥٥.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥١/ب.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٥٥ - بتصرف.

(٥) "عمدة القاري": الحديث الأول ٣١/١.

(٦) أي: في شرحه على منظومته، كما صرح به في "الأشباه".



وإلا لا. ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدّي.....

بالقول، حتى لو نوى طلاقها أو عتقه لا يصح بدون لفظ، قال "ح" <sup>(١)</sup>: ((فإن قلت: وقوع الطلاق متعلق بلفظ: أنت طالق، ولا عبرة بالنية لأنه صريح.

قلت: هذا مسلم في القضاء، وأما في الديانة فهي معتبرة، حتى إذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة)) اهـ.

أقول: وكذا صرح بذلك في "البحر" <sup>(٢)</sup> و"الأشباه" <sup>(٣)</sup>، وعليه فالفرق بين الصريح والكنائية أن الأول لا يحتاج إلى النية في القضاء فقط، ويحتاج إليها ديانة، والثاني يحتاج إليها فيهما، لكن احتياج الأول إلى النية ديانة معناه أن لا ينوي به غير معناه العرفي، فلو نوى الطلاق من الوثاق - أي: القيد - لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه، أما إذا قصد التلفظ بأنت طالق مخاطباً به زوجته، ولم يقصد به الطلاق ولا غيره فالظاهر الوقوع قضاءً وديانة؛ لأن اللفظ حقيقة فيه، وبديل أنه لو صرح بالعدد لا يدين كما لو نوى الطلاق عن العمل، فيقع قضاءً وديانة.

[٣٨٢٥] (قوله: وإلا لا) أي: وإلا يكن المنوي مما يتعلق بالأقوال كالصوم لا يبطل بالمشيئة؛ لأنه يتعلق بمجرد النية التلقية بدون قول، فلو نوى الصوم وقال: إن شاء الله لا يبطل، قال في "الأشباه" <sup>(٤)</sup>: ((ولو علّقها - أي: نية الصوم - بالمشيئة صحّت؛ لأنها إنما تبطل الأقوال، والنية ليست منها)) اهـ.

(قوله: فإن قلت: وقوع الطلاق متعلق بالنية) لم يظهر ورود هذا الإيراد، فإن عبارة "الشارح" ليس فيها ما يدل على اشتراطها فيما يتعلق بالأقوال، وكان المعارض فهم من قول "الشارح": ((النية شرط مطلقاً)) أنها شرط في كل شيء حتى الطلاق، وبني إيراده على ذلك.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥١/ب.

(٢) "البحر": كتاب الطلاق - باب الطلاق الصريح ٢٧٦/٣.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ص ١٩.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الأولى ص ١٦.



إِلَّا عَلَى قَوْل "مَحْمَدٍ" فِي الْجُمُعَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، الْمُعْتَمَدُ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْعِبَادَةَ ذَاتَ الْأَفْعَالِ تَنْسَحِبُ نَيْتُهَا عَلَى كُلِّهَا. افْتَتَحَ خَالِصاً، ثُمَّ خَالَطَهُ الرِّبَاءُ.....

[٣٨٢٦] (قَوْلُهُ: إِلَّا عَلَى قَوْل "مَحْمَدٍ" فِي الْجُمُعَةِ) فَعِنْدَهُ لَا يَدْرِكُ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ، فَلَوْ اقْتَدَى بَعْدَمَا رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ يَنْوِي جُمُعَةً وَيَتِمُّهَا ظَهراً عَنْده، فَقَدْ نَوَى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يُؤَدِّهَا، [١/٣٣٩ق/ب] وَأَدَّى الظُّهَرَ وَلَمْ يَنْوِ، وَهُوَ مَذْهَبُ "الشَّافِعِيِّ"، وَعِنْدَنَا يَتِمُّهَا جُمُعَةً مَتَى صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِالْإِمَامِ وَلَوْ فِي سَجُودِ السَّهْوِ عَلَى الْقَوْلِ بِفَعْلِهِ فِيهَا.

وَنَقَضَ "الْحَمَوِيُّ"<sup>(٢)</sup> الْحَصْرَ. مَسَائِلُ يَنْوِي فِيهَا خِلَافَ مَا يُؤَدِّي، مِنْهَا: ((مَا لَوْ طَافَ بَنِيَّةَ التَّطَوُّعِ فِي أَيَّامِ النَّحْرِ وَقَعَ عَنِ الْفَرَضِ، وَمَا لَوْ صَامَ يَوْمَ الشُّكْرِ تَطَوُّعاً فَظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ مِنْهُ، وَمَا لَوْ تَهَجَّدَ بِرَكْعَتَيْنِ فَظَهَرَ أَنَّ الْفَجْرَ طَالَعَ يَنْبَازُ عَنْ سَنَةِ الْفَجْرِ، وَمَا لَوْ صَامَ عَنْ كَفَّارَةِ ظَهَارٍ أَوْ إِفْطَارٍ فَقَدَّرَ عَلَى الْعَتَقِ عَمَضِي فِي صَوْمِ النِّفْلِ، وَمَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنَهُ فَصَامَهُ بَنِيَّةَ النِّفْلِ يَقَعُ عَنِ النَّذْرِ كَمَا فِي "جَامِعِ التَّمْرَتَاشِيِّ"<sup>(٣)</sup>) اهـ.

أَقُولُ: قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ النَّيَّةَ الَّتِي هِيَ شَرْطُ الصَّحَّةِ، فَلَمَعْنَى: لَيْسَ لَنَا مَنْ يُلْزِمُهُ أَنْ يَنْوِيَ خِلَافَ مَا يُؤَدِّي إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ، عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَيْسَ فِيهَا الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ الْمُنَوِيِّ وَالْمُؤَدِّي إِلَّا مِنْ حَيْثُ الصِّفَةُ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلظُّهْرِ ذَاتاً وَصِفَةً، فَتَدْبَرُ.

[٣٨٢٧] (قَوْلُهُ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعِبَادَةَ (إِلَخ) مُقَابِلُهُ مَا فِي "الْأَشْيَاءِ"<sup>(٤)</sup>) عَنْ "الْمُجْتَبَى": ((مَنْ أَنَّهُ لَا بَدَأَ

(قَوْلُهُ: قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ النَّيَّةَ الَّتِي هِيَ شَرْطُ الصَّحَّةِ (إِلَخ) الْأَظْهَرُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ الْمُرَادَ: لَيْسَ لَنَا مَنْ يَنْوِي شَيْئاً عَالِماً أَنَّهُ يُؤَدِّي خِلَافَهُ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهُ يَنْوِيهَا وَيَعْلَمُ عِنْدَ نَيْتِهَا أَنَّهُ لَا يُؤَدِّيهَا بِلِ الظُّهْرِ، بِخِلَافِ مَا نَقَضَ بِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ نَوَى شَيْئاً وَوَقَعَ مَا نَوَاهُ عَنْ شَيْءٍ آخَرَ، وَهَذَا لَا يَنْحَصِرُ فِي عَدَدٍ.

(١) فِي "و": ((وَالْمُعْتَمَدُ)).

(٢) "عَمَرُ عِيُونِ الْبَصَائِرِ": الْفَنُ الْأَوَّلُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ ١٣٠-١٣١ بِتَصْرِفٍ.

(٣) أَي: "شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" لِلتَّمْرَتَاشِيِّ، وَتَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ ٥١٦/١.

(٤) "الْأَشْيَاءُ وَالنِّظَالُ": الْفَنُ الْأَوَّلُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ ص ٤٥.



اعتبر السابق، .....

من نية العبادة في كل ركن<sup>(١)</sup>، فافهم.

واحتزرت بذات الأفعال عما هي فعل واحد كالصوم، فإنه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله، ويرد عليه الحج، فإنه ذو أفعال منها طواف الإفاضة، لا بد فيه من أصل نية الطواف وإن لم يعينه عن القرض، حتى لو طاف نفلًا في أيامه وقَعَ عنه، والجواب: أن الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركن للحج، فباعتبار ركنيته يندرج في نية الحج، فلا يشترط تعيينه، وباعتبار استقلاله اشترط فيه أصل نية الطواف، حتى لو طاف هاربًا أو طالبًا لغريم لا يصح بخلاف الوقوف بعرفة، فإنه ليس بعبادة إلا في ضمن الحج، فيدخل في نيته، وعلى هذا الرمي والخلق والسعي، وأيضًا فإن طواف الإفاضة يقع بعد التحلل بالخلق، حتى إنه يحل له سوى النساء، وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه، فاعتبر فيه الشبهان.

(٣٨٢٨) (قوله: اعتبر السابق) لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة، فالنظر فيها إلى [١/٣٤٠ ق/١] ابتدائها، فإذا شرع فيها خالصًا، ثم عرض عليه الرياء فهي باقية لله تعالى على الخلو، وإلا لزم أن يكون بعضها له وبعضها لغيره مع أنها واحدة، نعم لو حسن بعضها رياء

(قوله: لعل وجهه أن الصلاة عبادة واحدة إلخ) وذكر "الحموي" وجهه: ((بأن التحرز عما يعترض في أثناء الصلاة غير ممكن))، قال "الرحمتي": ((ولم يذكر عكسه، وهو ما إذا افتتح مرائيًا ثم أتاه الإخلاص لئلا يكون تحجيرًا على فضل الله تعالى، بل رعا يقال: إن الأعمال بخواتيمها، إلا إن قلنا: إن الإخلاص شرط صحة النية كما تقدم، فلا يكون شارعًا بدونه)) اهـ "سندي".

(١) "في د" زيادة: ((في "القنية": وفي "صلاة قاضي القضاة": المصلّي لا يلزمه نية العبادة في كل جزء، وإنما يلزمه في جملة ما يفعله في كل حال، أي: القيام أو القراءة أو الركوع أو السجود ونحوها، فإن تحقق الفعل والذكر [أي: القرآن] معًا ونرى بهما التعبد كفاء، وإن أفرد كل واحد منهما بنية فهو أفضل، ولا يؤاخذ بالنية حال سهوه؛ لأن ما يفعله من الصلاة فيما يسهر مغفوره، وصلاته بجزية وإن لم يستحق فيها ثوابًا، وإن تعمّد أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب، ثم إن كان ذلك فعلًا لا تتم الصلاة بدونه فسدت صلاته، وإلا فلا وقد أساء. انتهى. حموي)).



والرياء: أنه لو خلا عن الناس لا يصلي، فلو معهم يُحسِنُها، ووحده لا، فله ثواب أصل الصلاة، ولا يترك الخوف دخول الرياء؛ لأنه أمرٌ موهومٌ.....

فالتحسينُ وصفٌ زائدٌ لا يثابُّ به.

ويؤخذُ مما ذكرنا أنه لو افتتحها مُرائياً، ثم أخلصَ اعتبرَ السابق، وهذا بخلاف ما لو كانت عبادةً يمكنَ تجزئتها كقراءةٍ واعتكافٍ فإنَّ الجزءَ الذي دخله الرياءُ له حكمه، والخالصُ له حكمه. [٣٨٢٩] (قوله: والرياءُ أنه إلخ) أي: الرياءُ الكاملُ المحيطُ للثوابِ عن أصلِ العبادة أو لتضعيفه، وإلا فالتحسينُ لأجلِ الناسِ رياءٌ أيضاً بدليلِ أنه لا يثابُّ عليه، وإنما يثابُّ على أصلِ العبادة، وسيأتي<sup>(١)</sup> في فصل إذا أرادَ الشُّروعَ في الصلاة: أنه لو أطالَ الركوعَ لإدراكِ الحائِثي قال "أبو حنيفة": أخافُ عليه أمراً عظيماً، يعني: الشُّركَ الخفي، وهو الرياءُ كما سيأتي تحقيقه.

[٣٨٣٠] (قوله: ولا يتركُ إلخ) أي: لو أرادَ أنْ يصليَ أو يقرأَ فخافَ أنْ يدخلَ عليه الرياءُ فلا ينبغي أنْ يتركَ؛ لأنه أمرٌ موهومٌ، "أشباه"<sup>(٢)</sup> عن "الولوالجِية"<sup>(٣)</sup>. وقد سئل العارفُ المُحقِّقُ "شهاب الدين بن السُّهروردي"<sup>(٤)</sup> "عَمَّا نَصَّهُ"<sup>(٥)</sup>: ((با سيِّدي، إنْ تركتُ العملَ أخذتُ إلى البطالة، وإنْ عملتُ داخلني العجبُ، فأيهما أُولَى؟ فكتب جوابه: اعملْ واستغفرِ الله من العُجب)). اهـ "فقال".

(قوله: أو لتضعيفه) لا يظهرُ ذكرُه هنا؛ إذ لو دخلَ الرياءُ في أصلِ العبادة كيف ينال ثوابَ الأصلِ لا لتضعيف! والظاهرُ في التوفيقِ في الخلافِ الآتي أنْ يقال: مَنْ قال: لا يستحقُّ الثوابَ أرادَ ما إذا حصلَ الرياءُ في أصلِ العبادة، ومَنْ قال: إنه يَقُوْتُ تضاعفُ الثوابَ أرادَ ما إذا حصلَ في تحسينها.

(١) المتولة [٤٢٣٤] قوله: ((وكره تحريماً)).

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص-٣٧.

(٣) "الولوالجِية": كتاب الطهارة - الفصل الثامن في الأذان وقراءة القرآن ق ٩/ب.

(٤) أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله، شهاب الدين السُّهروردي الشافعي (ت ٦٣٢هـ). ("وفيات الأعيان" ٤٤٦/٣، "طبقات السبكي" ٣٣٨/٨).

(٥) انظر الخبر في "وفيات الأعيان" ٤٤٧/٣، "شذرات الذهب" ٢٧٠/٧.



لا<sup>(١)</sup> رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ. قِيلَ لِشَخْصٍ: صَلِّ الظَّهَرَ وَلَكَ دِينَارًا، فَصَلَّى بِهَذِهِ النِّيَّةِ يَنْبَغِي أَنْ تُجْزِيَهُ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الدِّينَارَ.....

[٣٨٣١] (قوله: لا رِيَاءَ فِي الْفَرَائِضِ فِي حَقِّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ)<sup>(١)</sup> أي: إِنَّ الرِّيَاءَ لَا يُطِيلُ الْفَرْضَ وَإِنْ كَانَ الْإِحْلَاصُ مِنْ جَهْلَةِ الْفَرَائِضِ، قَالَ فِي "مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ"<sup>(٢)</sup>: ((وَإِذَا صَلَّى رِيَاءً وَسَمِعَهُ تَجَوَّزَ صَلَاتِهِ فِي الْحُكْمِ لَوْجُودَ شَرَائِطِهِ وَأَرْكَانِهِ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ))، وَالَّذِي فِي "الذَّخِيرَةِ" خِلَافُهُ، قَالَ الْفَقِيه "أَبُو اللَّيْثِ" فِي "النِّوَازِلِ": ((قَالَ بَعْضُ مُشَاجِنَا: الرِّيَاءُ لَا يَدْخُلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُسْتَقِيمُ: أَنَّ الرِّيَاءَ لَا يَفُوتُ أَصْلَ الثَّوَابِ، وَإِنَّمَا يَفُوتُ تَضَاعُفَ الثَّوَابِ)). اهـ "بِيرِي" عَلَى "الْأَشْبَاهِ"، وَسَيَأْتِي<sup>(٤)</sup> تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ.

[٣٨٣٢] (قوله: قِيلَ لِشَخْصٍ إلخ) قَالَ فِي "الْأَشْبَاهِ"<sup>(٥)</sup>: ((وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مَنْصُوصَةً [١/ق/٣٤٠ب] فِي مَذْهَبِنَا، وَصَرَّحَ بِهَا "النَّوَوِيُّ"<sup>(٦)</sup>)، وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهَا، أَمَّا الْإِجْرَاءُ فَلَأَنَّهُ لَا رِيَاءَ

(قوله: وَالَّذِي فِي "الذَّخِيرَةِ" خِلَافُهُ) أَي: أَنَّهُ لَا يَفُوتُ أَصْلُ الثَّوَابِ، بَلْ يَطْلُ تَضَاعُفُ الْأَجْرِ. (قوله: أَنَّ الرِّيَاءَ لَا يَفُوتُ إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْوَاقِعَ قَبْلَ قَوْلِهِ: ((أَنَّ الرِّيَاءَ)) سَاقِطَةٌ، إِذْ لَا دَخَلَ لَتَفْوِيتِ الثَّوَابِ وَعَدَمِهِ فِي عَدَمِ دُخُولِ الرِّيَاءِ فِي الْفَرَائِضِ، تَأَمَّلْ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((وَلَا)).

(٢) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((أَقُولُ): مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي "الْوَاقِعَاتِ" مِنْ أَنَّ الرِّيَاءَ لَا يَدْخُلُ فِي صَوْمِ الْفَرِيضَةِ وَفِي سَائِرِ الطَّاعَاتِ يَدْخُلُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» نَفَى شَرَكَةَ الْغَيْرِ، وَهَذَا لَمْ يَذْكَرْ فِي حَقِّ سَائِرِ الطَّاعَاتِ وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ الْكَسْبِ مِنْ "الْمُبْتَنَى". انْتَهَى أَقُولُ: التَّقْيِيدُ بِالْفَرِيضَةِ يَقْتَضِي دُخُولَ الرِّيَاءِ فِي صَوْمِ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، وَالتَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ يَقْتَضِي عَدَمَ الدُّخُولِ مُطْلَقًا. فَلْيَتَأَمَّلْ)).

(٣) "مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ": مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ ق/٣٧ب بِتَصْرِفٍ.

(٤) انْظُرِ الْمَقُولَةَ [٣٣٥٥] قَوْلُهُ: ((مَنْ صَلَّى أَوْ تَصَدَّقَ إلخ)).

(٥) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الْأَوَّلُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ ص-٣٨.

(٦) "الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَذْهَبِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ ٣/٢٥٠.



الصلاة لإرضاء الخصوم لا تفيد، بل يصلي لله، فإن لم يعف خصمه أخذ من حسناته،

في الفرائض في حق سقوط الواجب، وأما عدم استحقاق الدينار فلائه استنحار على واجب، ولا يستحق به الأجرة كالأب إذا استأجر ابنه للخدمة لا يستحق عليه الأجرة؛ لأن خدمته واجبة عليه)). اهـ "ح" (١).

[٣٨٣] قوله: الصلاة لإرضاء الخصوم لا تفيد إلخ لم يتعرض لكون ذلك جائزاً، وظاهر "مختارات النوازل" (٢) أن ذلك لا يجوز، حيث قال: ((ينبغي أن لا يفعل ذلك، ولعل ذلك من إلقاء المبتلين)) اهـ.

وفي "الولولجية" (٣): ((إذا صلى لوجه الله تعالى فإن كان له خصم لم يجر بينه وبينه عفو أخذ من حسناته، ودفع إليه في الآخرة نوى أو لم ينو، وإن لم يكن له خصم، أو كان وجرى

(قوله: أخذ من حسناته ودفع إليه إلخ) في تفسير "روح البيان" عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [٢٤٥] الآية ما نصه: ((وحكمة تضعيف الحسنات لتلاي فليس العبد إذا اجتمع الخصماء، فمظالم العباد توفى من التضعيفات لا من أصل حسناته؛ لأن التضعيف فضل من الله، وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة بواحدة))، وفيه أيضاً في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَسْلَمُونَ بَقِيَّةً﴾ [١٢٤] ما نصه: ((قال "النيسابوري": حكمة تضعيف الحسنات في طاعته لتلاي فليس العبد إذا اجتمع الخصماء، فبدفع إليهم واحدة ويبقى له تسع، فمظالم العباد توفى من التضعيفات لا من أصل حسناته؛ لأن التضعيف فضل من الله تعالى، وأصل الحسنة الواحدة عدل منه واحدة بواحدة، وقد ذكر الإمام "البيهقي" في "كتاب البعث" فقال: إن التضعيفات فضل من الله تعالى لا تتعلق بها العباد كما لا تتعلق بالصوم، بل يؤخرها الحق للبعد فضلاً منه سبحانه، فإذا دخل الجنة أتاه بها)) اهـ، والله سبحانه أعلم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٥١/ب.

(٢) "مختارات النوازل": مسائل متفرقة ق ٣٨/أ، تنصرف.

(٣) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع عشر في مسائل متفرقة ق ٢٤/أ.



جاء: (( أَنَّهُ يُؤْخَذُ لِدَانِقِ ثَوَابُ سَبْعِمِائَةِ صَلَاةٍ بِالْجَمَاعَةِ ))، ولو أَدْرَكَ الْقَوْمَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَدْرِ: أَفَرَضُ أَمْ تَرَاوِجُ؟ يَنْوِي الْفَرَضَ، فَإِنَّ هُمْ فِيهِ صَحَّ: .....

بينهما عفو لم يُدْفَعْ إِلَيْهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ شَيْءٌ نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ)). اهـ "ييري".

وعلى هذا فالمرادُ بالصلاة المذكورة أَنْ يَنْوِيَ الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى لِأَجْلِ أَنْ يَرْضَى عَنْهُ أَحْصَاءُهَا، وَعَدَمُ جَوَازِهِ لِكَوْنِهِ بَدْعٌ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لِتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الْمُنُوبَاتِ، وَأَمَّا لَوْ صَلَّى وَوَهَبَ ثَوَابَهَا لِلْخَصْمِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لغيره عِنْدَنَا كَمَا سَيَأْتِي <sup>(١)</sup> فِي بَابِ الْحَجِّ عَنِ الْغَيْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٣٨٣٤] (قوله: جاء: أي: في بعض الكتب، "أشبهه" <sup>(٢)</sup> عن "اليزازية" <sup>(٣)</sup>). ولعل المرادُ بها

الكتب السماوية، أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم. ٢٩٤/١

وَالدَّانِقُ يَفْتَحُ الثَّنُونَ وَكَسْرُهَا: سَدَسُ الدَّرْهِمِ، وَهُوَ قِيرَاطَانٌ، وَالْقِيرَاطُ: خَمْسُ شَعِيرَاتٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى دَوَائِقٍ وَدَوَانِقٍ، كَذَا فِي "الْأَخْطَرِيِّ" <sup>(٤)</sup>، "حُمَوِي" <sup>(٥)</sup>.

[٣٨٣٥] (قوله: ثَوَابُ سَبْعِمِائَةِ صَلَاةٍ بِالْجَمَاعَةِ) أي: مِنَ الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا،

وَالَّذِي فِي "الْمَوَاهِبِ" عَنِ "الْقَشِيرِيِّ" <sup>(٦)</sup>: ((سَبْعِمِائَةِ صَلَاةٍ مَقْبُولَةٍ))، وَلَمْ يَقَيِّدْ بِالْجَمَاعَةِ، قَالَ شَارِحُ "الْمَوَاهِبِ" مَا حَاصِلُهُ: ((هَذَا لَا يَنَافِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْفُو عَنِ الظَّالِمِ، وَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ))، "ط" <sup>(٧)</sup> مَلْخَصًا.

(١) انظر المَقُولَةُ [١٠٨٨٥] قَوْلُهُ: ((عِبَادَةُ مَا)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُّ الْأَوَّلُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ ص ٣٦.

(٣) "اليزازية": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِيْمَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ ٢٨/٤ (هَامِشُ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ).

(٤) "الْأَخْطَرِيُّ" فِي الْلُغَةِ: لِمَصْطَفَى بْنِ أَحْمَدَ الشَّهْرِ بِالْأَخْطَرِيِّ الْقُرَّةِ جِصَّارِيِّ الرَّسْمِيِّ الْخَفْضِيِّ (ت ٩٦٨ هـ). ("كَشْفُ

الظُّلُونِ" ٣١/١، "هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ" ٤٣٤/٢، الْأَعْلَامُ ٢٢٨/٧).

(٥) "غَمَزَ عَيُونُ الْبَصَائِرِ": الْفَنُّ الْأَوَّلُ - الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ ١٤٠/١ بِتَصْرِفٍ.

(٦) فِي "التَّحْبِيرِ"، كَمَا فِي "ط"، وَلَمْ نَعثرْ عَلَى النِّقْلِ فِي "التَّحْبِيرِ فِي عِلْمِ التَّذْكِيرِ"، لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ النَّيْسَابُورِيِّ الْقَشِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٤٦٥ هـ). ("كَشْفُ الظُّلُونِ" ٣٥٤/١، "وَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ" ٢٠٥/٣، "طَبَقَاتُ

السَّبْكِ" ١٥٣/٥) وَتَقَدَّمتْ تَرْجَمَةُ ابْنِ عَابِدِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَشِيرِيِّ فِي الْمَقُولَةِ [٤٠٤] قَوْلُهُ: ((أَبُو الْقَاسِمِ)).

(٧) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ٢٠١/١.



وإلا تَقَعُ نَفْلًا، ولو نوى فرضين كمكتوبةٍ وجنازةٍ فللمكتوبةِ، ولو مكتوبتين فللوقتيةِ، ولو فائتين فلأولى لو من أهل الترتيب، وإلا لغا، فليحفظ، ولو فائتةٌ ووقتيةٌ.....

[٣٨٣٦] (قوله: وإلا تَقَعُ نَفْلًا) أي: غير نائبٍ في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء، [١/ق ٣٤١] ووقت التراويح بعد صلاة العشاء على المعتمد، "ط" (١).  
[٣٨٣٧] (قوله: فللمكتوبة) أي: لقوتها لفرضيتها عيناً، ولكنها صلاةٌ حقيقيةٌ، والجنازةُ كفايةٌ، وليست بصلاةٍ مطلقةٍ.

[٣٨٣٨] (قوله: ولو مكتوبتين) أي: إحداهما وقتيةٌ، والأخرى لم يدخل وقتها كما لو نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره، كذا في "شرح المنية" (٢) و"شرح الأشباه" لـ "البيري"، ويدل عليه قوله الآتي (٣): ((ولو فائتةٌ ووقتيةٌ إلخ)).

[٣٨٣٩] (قوله: فللوقتية) علّل له في "المحيط": ((بأن الوقتية واجبةٌ للحال، وغيرها لا)) اهـ. وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيبٍ، وإلا فالفائتةُ أولى كما لا يخفى، "بحر" (٤).

أقول: هذه الإفادة إنما تتم لو أريدَ بالمكتوبتين ما يشمل الوقتية مع الفائتة، وليس كذلك، بل المراد بهما الوقتية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت.

[٣٨٤٠] (قوله: ولو فائتين فلأولى) وكذا لو وقتيتين كالظهر والعصر في عرفة كما بحثه "البيري"، وقال "ح" (٥): ((لأنَّ العصر وإن صحّت في وقت الظهر في ذلك اليوم إلا أنَّ الظهر واجبةٌ التقديم عليها للترتيب، فكانتا بمنزلة فائتين لم يسقط الترتيب بينهما كما هو ظاهر)).

[٣٨٤١] (قوله: لو من أهل الترتيب إلخ) تبع فيه "البحر" (٦) أخذاً من تعليل "المحيط"

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٠٠.

(٢) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٠ - بتصرف يسير.

(٣) في هذه الصحيفة "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٩٦.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٥٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/٢٩٦-٢٩٧.



فللفائتة لو الوقت متسعاً، ولو فرضاً ونفلاً.....

للمسألة: ((بأنَّ الثانية لا تجوزُ إلَّا بعد قضاءِ الأولى))، قال في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((وهو إنَّما يتمُّ فيما إذا كان الترتيبُ بينهما واجباً)) اهـ.

أقول: ما ذكره في "البحر" مأخوذاً من "الحلبة"<sup>(٢)</sup>، لكنَّه في "الحلبة" قال بعده: ((بقي ما لو لم يكن الترتيبُ بينهما واجباً، ويمكنُ أيضاً أنْ يقال: إنَّها للأولى؛ لأنَّ تقدُّمها أولى)) اهـ.

وجزَمَ بذلك "الحلي" في "شرحه الصغير"<sup>(٣)</sup> حيث قال: ((فلأولى منهما لترجُّحها بالسَّبق وإنَّ لم يكن صاحبَ ترتيبي)) اهـ، فافهم.

[٣٨٤٢] (قوله: فللفائتة لو الوقت متسعاً) وأمَّا إذا خافَ ذهابَ وقتِ الحاضرة فإنَّه يُجزّيه عنها، حتَّى يكونَ عليه قضاءُ الفائتة كما في "الأجناس"<sup>(٤)</sup>، "يري".

هذا، وقال "ح"<sup>(٥)</sup> بعد قوله: ((لو الوقت متسعاً)): ((أي: وكان بينهما ترتيب؛ إذ لو كان متسعاً ولم يكن بينهما ترتيبٌ لغتْ نيَّته كما صرَّحَ به في "البحر")) اهـ.

وأقول: لم يصرِّحْ بذلك في "البحر" في هذه المسألة<sup>(٦)</sup>، نعم صرَّحَ به في "شرح المنية"<sup>(٧)</sup> بحثاً، وبحثَ في "الحلبة"<sup>(٨)</sup> خلافاً، فافهم.

ثمَّ اعلم أنَّ ما ذكره "الشارح" من قوله: ((فللفائتة إلخ)) عزاه في "الفتح"<sup>(٩)</sup> إلى "المنتقى"،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٦-٢٩٧/١.

(٢) "الحلبة": شروط الصلاة - السادس: النية ٢/٣٧ أ.

(٣) "شرح المنية الصغير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ١٣٧.

(٤) لعله "الأجناس والفروق": لأبي العباس الناطقي، وتقدّمت ترجمته ٥٥٣/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢/٥٢ أ.

(٦) ذكر في "البحر" هذه المسائل في ٢٩٦-٢٩٧/١، وما ذكره ابن عابدين صحيح؛ إذ لم نرَ تصريح صاحب البحر بهذه المسألة، والله تعالى أعلم.

(٧) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٠-٢٥١.

(٨) "الحلبة": شروط الصلاة - باب شروط الصلاة ٢/٣٧ أ.

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٣٣/١.



ومثله في "السراج" <sup>(١)</sup>، وعزاه في "البحر" <sup>(٢)</sup> إلى "المنية" <sup>(٣)</sup>، وذكر <sup>(٤)</sup> قبله: [١/ق/٣٤١/ب] ((أنه لا يصيرُ شارعاً في واحدةٍ منهما))، ثم قال: ((وأفادَ في "الظهيرية" <sup>(٥)</sup> أن فيها روايتين)) اهـ.  
أقول: وكذا ذكرَ أولاً في "الخلاصة" <sup>(٦)</sup> عن "الجامع الكبير": ((أنه لا يصيرُ شارعاً في واحدةٍ منهما))، ثم قال: ((وفي "المنتقى": يصيرُ شارعاً في الأولى)) اهـ. فتكونُ روايةً.  
وقال الإمام "الفارسي" في "شرحه" <sup>(٧)</sup> على "تلخيص الجامع الكبير" لـ "الخلاطي" <sup>(٨)</sup>، حيث قال في شرح قوله: ((ناوي الفرضين معاً لا غ في الصلاة إلحاقاً للدفع للرفع في الثاني، متفلاً في غيرها إلخ)): ((أي: ثبوتُ الفرضين معاً إن كانت في الصلاة = كانت لغواً عندهما، وهو رواية "الحسن" عن "الإمام"، وصورته: لو كبرَ ينوي ظهراً وعصراً عليه من يومٍ أو يومين عالماً بأولهما أو لا فلا يصيرُ شارعاً في واحدٍ منهما للتأني، بليل أنه لو طرأ أحدهما على الآخر رفعه وأبطله أصلاً، حتى لو شرعَ في الظهر ينوي عصراً عليه بطلت الظهر وصحَّ شروعه في العصر، فإذا كان لكلٍ منهما قوة رفع الأخرى بعد ثبوتها يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالأولى؛ لأنَّ الدفع أسهل من الرفع، وهذا على أصل "حمّد"، وكذا على أصل "أبي يوسف"؛ لأنَّ الترجيح عنده إمّا بالحاجة إلى التعيين وإمّا بالقوة، وقد استويا في الأمرين.

(١) "السراج الرواج": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ١/ق/١٤٣/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٦/١.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - السادس: النية ص ٢٥٠.

(٤) أي: صاحب "البحر": ٢٩٦/١.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في ستر العورة ونية الصلاة وافتتاحها ق/١٧/أ.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن في النية ق/٢٦/أ.

(٧) المسمى "تحفة الحريص": لأبي الحسن علي بن بكّان بن عبد الله الفارسي (ت ٧٣١هـ، وقيل: ٧٣٩هـ). ("كشف

الظنون" ٤٧٢/١، "الدرر الكامنة" ٣٢٢/٣، "حسن المحاضرة" ٤٦٨/١، "الفوائد البهية" ص ١١٨).

(٨) أبو عبد الله محمد بن عبّاد بن مَلِك داد بن حسن، صدر الدين الخَلّاطي (ت ٦٥٢هـ). ("الجواهر المضنية" ٣/١٨٠،

"الفوائد البهية" ص ١٧٢).



فللفرض، ولو نافلتين كسنة فجرٍ ونجية مسجدٍ فعنهما، ولو نافلةً وجنزةً.....

ثم إطلاقُ الفرضين يتناولُ ما وجبَ بإيجابِ الله تعالى كالمكتوبة، أو بإيجابِ العبد كالمندور أداءً وقضاءً، وما ألحقَ به كفاسدُ النفل، سواءً كانا من جنسٍ واحدٍ كالظُّهْرَيْنِ والجنَازَتَيْنِ والمندورتَيْنِ، أو من جنسين كالظُّهْرِ مع العصر، أو مع النذر، أو مع الجنَازَةِ، وقيل: إنَّ ناويَ الفرضين في الصلاة متنفِّلٌ عندهما خلافاً لـ "محمدٍ" = وإن كانت نيَّةُ الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحجِّ والكفارة كانت معتبرةً، ويكون متنفِّلاً إلا في كفارتين من جنسٍ واحدٍ، فيكون مفترضاً) اهـ ملخصاً. وتماؤه فيما علَّقناه على "البحر" (١).

فعلِمَ أنَّ رواية "الجامع الكبير" مخالفةٌ لرواية "المنتقى"، فلا يصيرُ شارعاً في الصلاة أصلاً إذا جَمَعَ في النيَّةِ بين فرضين كلٍّ منهما قضاءً، أو أحدهما أداءً والآخرُ قضاءً، أو لم يدخلْ وقته، أو جنَازَةً، أو مندورٌ، أو غيره من الواجبات، وقيل: [١/٣٤٢ ق/أ] يصيرُ متنفِّلاً، فلم تعتبر القوةُ على رواية "الجامع" إلا فيما إذا جَمَعَ بين فرضٍ وتطوُّعٍ، فإنه يكون مفترضاً عندهما لقوته، وقال "محمدٌ": إنَّ كانت في الصلاة تلغو، فلا يصيرُ شارعاً فيهما، وإنَّ كانت في صوم، أو زكاةٍ، أو حجٍّ نذرٍ مع تطوُّعٍ يكون متنفِّلاً بخلاف حجَّةِ الإسلام والتطوُّع، فإنه مفترضٌ اتفاقاً كما أوضحه "الفارسي" في "شرحه"، والله أعلم.

٢٩٥/١

[٣٨٤٣] (قوله: للفرض) أي: خلافاً لـ "محمدٍ" كما علمته آتفاً (٢).

[٣٨٤٤] (قوله: ولو نافلتين) قد تُطلقُ النافلةُ على ما يشملُ السنة، وهو المراد هنا.

[٣٨٤٥] (قوله: فعنهما) ذكره في "الأشباه" (٣)، ثم قال: ((ولم أرَ حكماً ما إذا نوى سنتين كما إذا نوى في يومٍ الإثنين صومه عنه وعن يومٍ عرفة إذا وافقه، فإنَّ مسألةَ التحيةِ إنما كانت ضمناً للسنةِ لحصولِ المقصودِ)) اهـ، أي: فكذا الصومُ عن اليومين.

(١) انظر "حاشية منحة الخائف على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٩٦/١.

(٢) في المقالة السابقة.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثانية ص ٤١..



فنافلة، ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغايرة، ولو نوى في صلاته الصوم صح.....

وأبداه العلامة "البيري": ((بأنه يحزبه الصوم في الواجبين، ففي غيرهما أولى؛ إما في "خزانة الأكمل": لو قال: لله علي أن أصوم رجب، ثم صام عن كفارة ظهار شهرين متتابعين أحدهما رجب أجره بخلاف ما لو كان أحدهما رمضان، ولو نذر صوم جميع عمره، ثم وجب صوم شهرين عن ظهار، أو أوجب صوم شهر بعينه، ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء)) اهـ.

لكن ليس في هذا جمع بين نيتين، بل هو نية واحدة أجزأت عن صومين، ولم يذكر "الشارح" هذه المسألة؛ لأن كلامه في الصلاة، ولا تنأى فيها، ويمكن تصويره فيما لو نوى سنة العشاء والتهجّد بناءً على ما رجّحه "ابن الهمام"<sup>(١)</sup>: ((من أن التهجد في حق سنة لا مستحب)).

[٣٨٤٦] (قوله: فنافلة) لأنها صلاة مطلقة، وتلك دعاء.

[٣٨٤٧] (قوله: ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال إلى غيرها، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٣٨٤٨] (قوله: مالم يكبر بنية مغايرة) بأن يكبر ناوياً النفل بعد شروع الفرض وعكسه، أو الفاتية بعد الوقتية وعكسه، أو الاقضاء بعد الانفراد وعكسه، وأما إذا كبر بنية موافقة - كأن نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية - فإن النية الأولى لا تبطل، وينى عليها، ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة، "ط"<sup>(٣)</sup>.

[٣٨٤٩] (قوله: الصوم) ونحوه الاعتكاف، ولكن الأولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه،

"ط"<sup>(٤)</sup>. والله أعلم. [١/٣٤٢/ب]

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب النوافل ٣٩١/١.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٠٠/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٠٠/١.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ٢٠٠/١.



## ﴿بابُ صفة الصلاة﴾

شروع في المشروط بعد بيان الشروط<sup>(١)</sup>. هي لغة: مصدرٌ.....

## ﴿بابُ صفة الصلاة﴾

[٣٨٥٠] (قوله: شروع في المشروط) هذا يفيد أنَّ المراد بالصفة الأوصاف النفسية للصلاة، وهي الأجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود؛ لأنَّ ذلك هو المشروط، وسيأتي أنَّ الأولى خلافه، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٣٨٥١] (قوله: هي لغة: مصدرٌ) يقال: وصَفَ الشيءَ وصفاً وصفةً: نعتُهُ، والصفة كالعلم والسَّواد، "قاموس"<sup>(٣)</sup>. وفي "تعريفات السيد"<sup>(٤)</sup>: ((الوصف: عبارةٌ عما دلَّ على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه، ويدلُّ على الذات بصيغته<sup>(٥)</sup> كأحمر، فإنه بجوهر حروفه يدلُّ على معنى مقصود وهو الحمر، فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة، والمتكلمون فرَّقوا بينهما فقالوا: الوصف يقوم بالواصف، والصفة تقوم بالموصوف)) اهـ.

لكنَّ كلام "القاموس" يدلُّ على إطلاق الصفة على ما قامَ بالموصوف لغةً أيضاً، فالصفة تكون مصدرًا واسماً، والوصف مصدرٌ فقط، قال في "الفتح"<sup>(٦)</sup> و"البحر"<sup>(٧)</sup>: ((ولا يُنكرُ أنه قد

## ﴿بابُ صفة الصلاة﴾

(قوله: فالوصف والصفة إلخ) لا يظهر التفرع، ولعلَّ الأصل الواو، ثم راجعتُ نسخة "التعريفات" المطبوعة فوجدتها بالفاء.

(١) في "ب": ((الشرط)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة العبادة ١/ ٢٠٠.

(٣) "القاموس": مادة ((وصف)).

(٤) "التعريفات": ص ٢٥٥.

(٥) عبارة "التعريفات": ((أي: يدل على الذات بصفة)).

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ ٢٣٨.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ ٣٠٦.



وعُرفاً: كَيْفِيَّةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى فَرْضٍ وَوَاجِبٍ وَسُنَّةٍ وَمَنْدُوبٍ.....

يُطْلَقُ الْوَصْفُ وَيُرَادُ الصِّفَةُ، وَبِهَذَا لَا يَلْزَمُ الْإِتِّحَادُ لَعَلَّ؛ إِذْ لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْوَصْفَ مُضَدٌّ (أهـ).  
وظَاهِرُهُ: أَنَّ الْوَصْفَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْمًا بِمَعْنَى الصِّفَةِ بِجَارًا لَا لَعَلَّ، فَلَا يَلْزَمُ اتِّحَادُهُمَا خِلَافًا  
لِمَا قِيلَ: إِنَّهُمَا فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(٣٨٥٢) (قَوْلُهُ: وَعُرفاً: كَيْفِيَّةٌ إِيخ) مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الصِّفَةَ  
تَكُونُ فِي اللُّغَةِ مُصَدِّراً وَاسِماً، وَهَذَا تَعْرِيفٌ لَصِفَةِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ خَاصَّةً لَا لِطَلْقِ الصِّفَةِ، قَالَ  
"ح" (١): ((فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: صِفَةُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، فَبَعْضُ الْأَجْزَاءِ صِفَتُهُ الْفَرْضِيَّةُ  
كَالْقِيَامِ، وَبَعْضُهَا الْوَجُوبُ كَالْتَشَهُدِ، وَبَعْضُهَا السُّنَّةُ كَالْتَنَاءِ، وَبَعْضُهَا النَّدْبُ كَنْظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ  
سُجُودِهِ فِي الْقِيَامِ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا لِلْمُضَافِ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ بَيَانِ صِفَةِ الْأَجْزَاءِ لَا صِفَةِ نَفْسِ الصَّلَاةِ)) (أهـ).

(قَوْلُهُ: مَبْنِيٌّ عَلَى عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ إِيخ) فِيهِ أَنَّ عُرْفَهُمْ إِطْلَاقَ الصِّفَةِ عَلَى مَا يَقْرَأُ بِالْمُوصُوفِ، وَهَذَا  
أُطْلِقَتْ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي تَكْتَفِي بِهَا الْمُصَلِّيُ الْمَشَاهِدَةُ الْمَوْجُودَ فِيهَا الْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ وَالسُّنَّةُ وَالْمَنْدُوبُ،  
فَقَدْ أُطْلِقَتْ فِي الْعُرْفِ عَلَى الْأَجْزَاءِ الْمَادِّيَّةِ لِلصَّلَاةِ، وَبِجَابِئِ بَأَنَّ بِنَاءَهُ عَلَى عُرْفِهِمْ بِالنَّظَرِ لَكُونِ الْكَيْفِيَّةِ  
الْمَذْكُورَةِ صِفَةً الْمُصَلِّيِ لَا بِالنَّظَرِ لِمَاهِيَةِ الصَّلَاةِ نَظِيرَ قَوْلِهِ: ((وَقَدْ بِجَابِئِ بَأَنَّ الْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءُ إِيخ)).  
ثُمَّ إِنَّ تَعْرِيفَهَا بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي "الْفَتْحِ": ((مَنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالصِّفَةِ الْأَوْصَافُ النَّفْسِيَّةُ إِيخ))،  
وَزِيَادَةُ "الْشَارِحِ" الْوَاجِبُ وَالسُّنَّةُ وَالْمَنْدُوبُ مُوَافِقٌ لِمَا فَهَمَهُ الْمُحَشِّسِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْأَجْزَاءِ مَا  
يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحَّتُهَا، بَلْ مَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُصَلِّيِ فَعْلُهُ الْأَعْمُ مِنَ الْفَرْضِ. ثُمَّ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ "الْشَارِحُ" مِنْ  
تَفْسِيرِهَا بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي "النَّهْرِ"، وَقَالَ: ((وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي "الْفَتْحِ" مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ  
بِالصِّفَةِ الْأَوْصَافُ النَّفْسِيَّةُ إِيخ))، لَكِنَّ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ حَتَّى يُدْعَى الْأَوَّلِيَّةُ، فَإِنَّ كَيْفِيَّةَ  
الْمُصَلِّيِ الْمُشْتَمِلَةَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ هِيَ الْأَوْصَافُ النَّفْسِيَّةُ لَا شَيْءَ آخَرَ، وَلَا يَسْتَقِيمُ حِينَئِذٍ مَا نَقَلَهُ الْمُحَشِّسِيُّ  
عَنْ "الْحَلِيِّ" مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: صِفَةُ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، فَبَعْضُ الْأَجْزَاءِ إِيخ؛ إِذْ مَا سَلَكَهُ طَرِيقَةُ  
أُخْرَى غَيْرَ طَرِيقَةِ "الْشَارِحِ".



وهذا أولى مما في "الفتح"<sup>(١)</sup>: ((من أن المراد بالصفة هنا الأوصاف النفسية لها، وهي الأجزاء العقائية التي هي أجزاء الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود))، كذا في "النهر"<sup>(٢)</sup>. قال "ط"<sup>(٣)</sup>: ((وجه الأولوية أنه لا يشمل الواجبات والسنن والمندوبات)) اهـ. وفيه نظر، فإن الواجبات [١/ق ٣٤٣/أ] وغيرها مما يطلب من المصلي فعلة أجزاء الصلاة؛ إذ ليس المراد بالأجزاء ما يتوقف عليه صحتها، ولعل وجه الأولوية أن الصفة ما قام بالموصوف، والأجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما، فليست هي الصفة بل الموصوف. وقد يجاب بأن المراد أن هذه الأجزاء هي أوصاف المصلي، وتنسب إلى الصلاة لكونها أجزاء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي، وعليه فالإضافة في صفة الصلاة بيانية، أو المراد بالصفة الجزء مجازاً لقيامه بالكل، ويدل عليه قوله في "الكفاية"<sup>(٤)</sup> و"المعراج": ((إن الإضافة فيه من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأن كل صفة مما يأتي جزء الصلاة إلخ))، فهذا مؤيد لما قاله في "الفتح"<sup>(٥)</sup>، ويدل عليه أيضاً أن المراد من هذا الباب بيان هذه الأجزاء المتنوعة إلى فرض وواجب وسنة، لا بيان نفس الفرضية والوجوب والسنة التي هي صفات هذه الأجزاء؛ إذ يبانها في كتب الأصول لا الفروع، تأمل.

(قوله: أو المراد بالصفة الجزء إلخ) توجية آخر للإضافة، وعبرة "السراج" على ما ذكره "السندي": ((هذا من إضافة الجزء إلى الكل؛ لأن كل صفة من هذه الصفات جزء ذاتي للصلاة لما أن عند تمام هذه الأوصاف تتم الصلاة، أو يقال: من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن هذه الأوصاف هي الصلاة بعينها)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٣٨/١ بصرف يسير.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤١/ب.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠١/١.

(٤) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٣٨/١ (هامش "فتح القدير").

(٥) في هذه المقولة.



(مِنْ فَرَائِضِهَا) الَّتِي لَا تَصَحُّ بِدُونِهَا (التَّحْرِيمَةُ).....

[٣٨٥٣] (قَوْلُهُ: مِنْ فَرَائِضِهَا) جَمْعُ فَرِيضَةٍ، أَعْمٌ مِنَ الرُّكْنِ الدَّاخِلِ الْمَاهِيَةِ وَالشَّرْطِ الْخَارِجِ عَنْهَا، فَيَصْدُقُ عَلَى التَّحْرِيمَةِ وَالْقَعْدَةِ الْأَخِيرَةِ وَالْخُرُوجِ بِصْنَعِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي<sup>(١)</sup>.

**مَطْلَبٌ:** قَدْ يُطْلَقُ الْفَرَضُ عَلَى مَا يُقَابِلُ الرُّكْنَ، وَعَلَى مَا لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ

وَكَثِيرًا مَا يُطْلَقُونَ الْفَرَضَ عَلَى مَا يُقَابِلُ الرُّكْنَ كَالْتَّحْرِيمَةِ وَالْقَعْدَةِ، وَقَدَّمْنَا<sup>(٢)</sup> فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ عَنْ "شرح المنية": ((أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ الْفَرَضُ عَلَى مَا لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ كَتَرْتِيبِ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقَعْدَةِ)).

وَأَشَارَ بـ ((مِنْ)) التَّبْعِيَّةَ إِلَى أَنَّ لَهَا فَرَائِضَ أُخَرَ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ "الشارح": ((وَبَقِيَ مِنَ الْفُرُوضِ الْإِلَاحُ))، أَفَادَهُ "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٣٨٥٤] (قَوْلُهُ: الَّتِي لَا تَصَحُّ بِدُونِهَا) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ؛ إِذَا لَا شَيْءَ مِنَ الْفُرُوضِ مَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ بِلَا عَدَرٍ.

[٣٨٥٥] (قَوْلُهُ: التَّحْرِيمَةُ) الْمُرَادُ بِهَا جُمْلَةُ ذِكْرِ خَالِصٍ مِثْلٍ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٤)</sup> مَعَ بَيَانِ

(قَوْلُهُ: كَتَرْتِيبِ الْقِيَامِ الْإِلَاحُ) إِذَا لَوْ فَاتَ التَّرْتِيبُ لَزِمَ إِعَادَتُهُ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَفُسَدَتِ الصَّلَاةُ لِفَوَاتِ شَرْطِهَا، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا شَرْطٌ، وَعَدَمُ الْفُسَادِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَدَارَكَ مَا فَعَلَهُ مِنْ عَكْسِ التَّرْتِيبِ، فَلَمْ يَتَرَكَ بِالْكُلِّيَّةِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الْفُسَادُ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ زَادَ مَا دُونَ الرُّكْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ مَفْسُودٍ كَمَنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ تَدَارَكَهَا لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ مَعَ تَرْكِ رُكْنٍ، فَبِالْأُولَى مَا إِذَا تَرَكَ شَرْطًا ثُمَّ تَدَارَكَهُ، تَأَمَّلْ.

(قَوْلُهُ: صِفَةٌ كَاشِفَةٌ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا لِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْإِخْلَاصِ، فَإِنَّهُ فَرَضٌ فِي الصَّلَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ مَعَ أَنَّهَا تَصَحُّ بِدُونِهِ.

(١) ص ١٦٥ - "در".

(٢) المَقُولَةُ [٧٣١] قَوْلُهُ: ((فَالْفَرَضُ أَعْمُ مِنْهَا)).

(٣) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ق ٥٢/أ.

(٤) المَقُولَةُ [٣٩٢٣] قَوْلُهُ: ((شُرُوط)).



قائماً (وهي شرط) في غير جنازة على القادر، به يُفتَى، .....

شروطها العشرين نظماً. والتحريم: جعل الشيء محرماً، سُمِّيتَ بها لتحريمها الأشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات، والتاء فيها للمبالغة، "فُهْستاني" <sup>(١)</sup>. وهو الأظهر، "برجندي". وقيل: للوحدة، وقيل: للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

[٣٨٥٦] (قوله: قائماً) هو أحد شروطها العشرين الآتية <sup>(٢)</sup>، وسيدكره <sup>(٣)</sup> "المصنف" في الفصل

الآتي. [١/٣٤٣/ب]

[٣٨٥٧] (قوله: وهي شرط) وإنما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بها بمنزلة الباب للدار، أفاده في "السراج" <sup>(٤)</sup>.

[٣٨٥٨] (قوله: في غير جنازة) أمّا فيها فهي ركن اتفاقاً كبقية تكبيراتها كما سيأتي في بابها،

"ح" <sup>(٥)</sup>.

[٣٨٥٩] (قوله: على القادر) متعلق بـ ((شرط)) لتضمنه معنى الفرض، أي: وهي شرط

مفترض عليه، "ح" <sup>(٦)</sup>.

أمّا الأُمِّيُّ والأُخرس لو افتتحا بالنية جاز؛ لأنهما أتيا بأقصى ما في وسعهما، "بحر" <sup>(٧)</sup> عن "المحيط". وسيأتي <sup>(٨)</sup> تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي.

[٣٨٦٠] (قوله: به يُفتَى) الضمير راجع إلى الحكم عليها بالشرطية، وهو مضمون النسبة

(قوله: هو أحد شروطها العشرين إلخ) لم يظهر لي وجه أفراد هذا الشرط بالذكر عن باقي الشرائط.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فروض الصلاة ٨٥/١ بنصرف.

(٢) المقولة [٣٩٢٣] قوله: ((شروط)).

(٣) ص ١٥٠ - وما بعدها "در".

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٤٧.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٢/١.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٢/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٠٧.

(٨) ص ٢٦٣ - "در".



فيجوزُ بناءُ النفل على النفل وعلى الفرض وإنْ كُرِهَ، لا فرضٌ على فرضٍ أو نفلٍ على الظاهر،.....

الإيقاعية في قوله: ((وهي شرط)).

[٣٨٦١] (قوله: فيجوزُ بناءُ النفل على النفل) تفريعٌ على كونِ التحريمِ شرطاً، لكنَّ كونها شرطاً يقتضي صحَّةَ بناءِ أيِّ صلاةٍ على تحريمِ أيِّ صلاةٍ، كما يجوزُ بناءُ أيِّ صلاةٍ على طهارةِ أيِّ صلاةٍ، وكذا بقيةُ الشروط، لكنَّ معنا بناءِ الفرض على غيره لا لأنَّ التحريمَ ركنٌ، بل لأنَّ المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخصٍّ أو صافٍ وجميع أفعاله، وأن يكون عبادةً على حدةٍ، ولو بُني على غيره لكان مع ذلك الغير عبادةً واحدةً كما في بناءِ النفل على النفل، قال في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((فإنَّه يكون صلاةً واحدةً بدليل أنَّ القعود لا يفترضُ إلَّا في آخرها على الصحيح، وقولهم: إنَّ كلَّ ركعتين من النفل صلاةٌ لا يغارضُهُ؛ لأنَّه في أحكامٍ دون أخرى)). اهـ "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٣٨٦٢] (قوله: وعلى الفرض) لأنَّ الفرض أقوى، فيستتبعُ النفل لضعفه، "ط"<sup>(٣)</sup>.

[٣٨٦٣] (قوله: وإنْ كُرِهَ) يعني: أنَّه مع صحَّته مكروهٌ؛ لأنَّ فيه تأخيرَ السَّلام وعدمَ كونِ النفلٍ بتحريمٍ مبتدأةٍ، "ح"<sup>(٤)</sup>. وهذا في العمد؛ إذ لو سها بعد قعدةِ الفرض، فزاد خامسةً يضمُّ سادسةً بلا كراهةٍ.

[٣٨٦٤] (قوله: على الظَّاهر) أي: ظاهر المذهب خلافاً لـ "صدر الإسلام"<sup>(٥)</sup>، حيث قال بالجواز فيهما كما في "البحر"<sup>(٦)</sup>، لكنْ ذَكَرَ في "النهاية" بعد عزوه الجوازَ في بناءِ الفرض

(قوله: حيث قال بالجواز فيهما كما في "البحر") يوافقُ ما في "البحر" ما في "الفتح" حيث قال:

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٧/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٢/١-ب.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠١/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٢/ب.

(٥) هو أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي البخاري (ت ٤٩٣ هـ). ("الجواهر المضية" ٩٨/٤، "الفوائد

البهية" ص ١٨٨).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٧/١.



ولاتّصالها بالأركان رُوعي لها الشروط، وقد منَعه "الزيلعي"، .....

على مثله إلى "صدر الإسلام": ((أنّ بناءَ الفرض على النفل لم نَحْذِ فيه روايةً))، ثم قال: ((ولكنّ يجب أن لا يجوزَ حتى على قول "صدر الإسلام"؛ لأنّه جَوَزَ بناءَ المثل، فلا يجوزُ بناءَ الأقوى على الأدنى، ولأنّ الشيءَ يستصِغُ مثله أو دونه لا ما هو أقوى)) إلى آخرِ ما أطال به، وتبعه [١/٣٤٤ق/أ] في "المعراج" و"العناية"<sup>(١)</sup>.

وبهذا ظهرَ عدمُ صحّةِ قول "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((ولا خلافَ في جوازِ بناءِ النفلِ على النفلِ والفرضِ عليه))، فتنبّه.

[٣٨٦٥] (قوله: ولاتّصالها إلخ) علّةٌ مقدّمةٌ على المعلول، وهو قوله: ((رُوعي لها الشروط))، وهذا حاصلُ عبارة "البرهان" الآتية<sup>(٣)</sup>، وهو جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ، وهو: أنها إذا كانت شرطاً فيم رُوعي لها الشروط، والشروطُ تراعى للأركان؟ والجوابُ: إنّما رُوعيَت الشروطُ لها من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا لكونها ركناً للصلاة، بل لاتّصالها بالقيام الذي هو ركنُ الصلاة. [٣٨٦٦] (قوله: وقد منَعه "الزيلعي"<sup>(٤)</sup>) أي: منَع ما ذُكِرَ من قوله: ((رُوعي لها الشروط))،

((ومقتضى كونِ هذا ثمرةً كونه شرطاً أنْ يجوزَ بناءُ الفرض على الفرض وعلى النفل، وقد رُوي إجازةً ذلك عن "أبي اليسر"، والجمهور على منْعهِ إلخ)) اهـ.

(قوله: وبهذا ظهرَ عدمُ صحّةِ قول "النهر": ولا خلافَ إلخ) قد يقال: معنى قول "النهر": ((لا خلافَ في جوازِ بناءِ الفرض على النفل)) أنّه اتَّفَقَ الكلُّ على عدمِ بناءه؛ إذ حيث حصلَ الاتِّفاقُ على عدمِ صحّةِ هذا البناء لم يوجد قولٌ به، فلم يوجد خلافٌ بينهم فيه، لا بمعنى أنّهم اتَّفَقُوا على الجواز كما في الشقِّ الأوّل. (قوله: في جوازِ بناءِ النفل على النفل) أي: اتِّفاقاً؛ لِمَا أنّ الكلَّ صلاةٌ بدليل أنّ القعود لا يُفترَضُ إلّا في آخرِها، "بحر".

(١) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٤٣. (هامش "فتح القدير").

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٢/أ.

(٣) ص ١٤٧ - "در".

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٠٣-١٠٤ وما بعده.



ثم رَجَعَ إليه بقوله: ((وَلَيْنَ سَلَّمَ)).....

حيث قال في الردِّ على الشافعيِّ القائل بركنية التحريم: ((وقوله: يشترطُ لها ما يشترطُ للصلاة ممنوعٌ، فإنه لو أحرَمَ حاملاً للنجاسة فألقاها عند فراغه منها، أو مكشوفَ العورة فسترَها عند فراغه من التكبير بعملٍ يسير، أو شرَعَ في التكبير قبل ظهورِ الزَّوالِ مثلاً، ثم ظهرَ عند فراغه منها، أو منحرفاً عن القبلة فاستقبلَها عند الفراغ منها جاز، وَلَيْنَ سَلَّمَ فإنما يشترطُ لِمَا يَتَّصِلُ به من الأداء، لا لأنَّ التحريمَ من الصلاة)) اهـ.

(٣٨٦٧) (قوله: ثم رَجَعَ إليه) أي: إلى القولِ بمراعاةِ الشروط لها بقوله: ((وَلَيْنَ سَلَّمَ إلخ))، فإنه وإن كان على سبيل التنزُّلِ مع الخصم لكنَّ قوله: ((فإنما يشترطُ لِمَا يَتَّصِلُ به من الأداء إلخ)) صريحٌ في لزوم مراعاةِ الشروط وقتها لا لها، بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركنٌ اتفاقاً، ونظيرُ ذلك قولك: لا نسلمُ أنَّ الحركةَ تجتمعُ مع السكون، وَلَيْنَ سَلَّمَ يلزمُ اجتماعُ الضدين، فقولك: وَلَيْنَ سَلَّمَ كلامٌ فرضيُّ قَصِدَ به ما بعده، فعِلِمَ أنَّ "الزيلعي" أراد بهذا الكلامَ لزومَ مراعاةِ الشروط وقتَ التحريمِ لاتصالها بالقيام الذي هو ركنُ الصلاة، وعليه فلو أحرَمَ حاملاً للنجاسة، فألقاها عند فراغه من التحريمِ لا تصحَّ صلاته لاتصالِ النجاسة بجزءٍ من القيام، وكذا بقيَّةُ المسائلِ المارَّةِ في عبارة "الزيلعي"، ولو لم يكن مرادُه ذلك لم يصحَّ تقريبُه على فرضِ التسليم المذكور، فَبِتَّ أنَّ ما منَعَهُ أولاً رَجَعَ إليه ثانياً، فافهم.

٢٩٧/١

(قوله: فإنه وإن كان على سبيل التنزُّلِ مع الخصم إلخ) فيه أنَّ ما سَلَكَهُ هنا غيرُ المتبادر من كلام "الزيلعي"، إذ المتبادرُ منه أنَّ تسليمَ الاشتراطِ كلامٌ تنزُّليٌّ لم يُقَصَّدَ به إلاَّ مجاراةُ الخصمِ على دعواه مع عدم الجرمِ بها، ثم فرَّغَ على هذا التسليمِ أنَّ الاشتراطَ ليس لها حتى تتحقَّقَ الرُّكنيةُ، بل لكذا، فيكونُ قد سَلَّمَ الاشتراطَ، وكَرَّرَ عليه بِنَقْضِ دعواه بأنَّه ليس لها بل لشيءٍ آخر، ففي الحقيقة لم يرجع "الزيلعي" للقول باشتراطِ الشروط لها كما قال الخصمُ، بل إلى القولِ به لشيءٍ آخر، وكان "ط" فهمَ أنَّه رَجَعَ لِمَا قاله الخصمُ فاعترضه بأنَّه لم يرجع إليه مع أنَّه في الواقع رَجَعَ للقول به لكن لشيءٍ آخر، فلا يُسَلَّمُ حينئذٍ ما قاله المحشي: إنَّ ما منَعَهُ أولاً رَجَعَ إليه ثانياً، إذ ما منَعَهُ أولاً الاشتراطَ لها، وما رَجَعَ إليه ثانياً الاشتراطَ لشيءٍ آخر، تأمل هذا مع ما يأتي له في تقريرِ كلام "الفتح".



نعم في "التلويع": (( تقديمُ المنع على التسليم أولى ))، لكن نقول: الاحتياطُ خلافُهُ، وعبارَةُ "البرهان": (( وإنما اشترطَ لها ما اشترطَ للصلاة لا باعتبارِ ركنيَّتها، بل باعتبارِ اتِّصالِها بالقيام الذي هو ركنُها )).....

[٣٨٦٨] (قوله: نعم) تصديقٌ لما فعَلَهُ "الزيلعي" من تقديم المنع على التسليم جُزْئاً على قواعد علماء [١/٤٤٣٤ ب/ المناظرة، وقوله: (( في "التلويع" <sup>(١)</sup> إلخ )) تأييدٌ له، وقصدٌ بذلك الردَّ على مَنْ قدَّمَ التسليمَ على المنع عكسَ ما فعَلَهُ "الزيلعي" كما يُعلِّمُ من كلام "البحر" <sup>(٢)</sup>، فراجعهُ، فافهم. [٣٨٦٩] (قوله: لكن نقولُ إلخ) استدراكٌ على المنع وتأيدٌ لما رجَّعَ إليه "الزيلعي" بأنَّه الاحتياطُ.

وقوله: (( وعبارَةُ "البرهان" إلخ )) تقويةٌ للاستدراك؛ لأنَّ قول "البرهان": (( وإنما اشترطَ لها إلخ )) صريحٌ في مراعاةِ الشروط لها وإن لم تكن ركناً لاتِّصالِها بالقيام الذي هو ركنُ الصلاة، وقال "الشارح" في "خزانة الأسرار" <sup>(٣)</sup>: (( ظاهرُ كلام "الهداية" <sup>(٤)</sup> و "الكافي" <sup>(٥)</sup> وشروح "المجمع"

(قوله: تصديقٌ لما فعَلَهُ "الزيلعي" إلخ) يظهرُ أنَّه استدراكٌ على قوله: (( ثمَّ رجَّعَ إلخ )) المفيدُ اعتمادهُ، وقوله: (( في "التلويع" )) من تمامه، وقوله: (( لكن نقولُ )) استدراكٌ على ما في "التلويع"، وبالجملة ما سلكَهُ المحشِّي في هذه المسألة غير متبادرٍ منها، تأمل. وكذلك ما صنعَهُ في قوله: (( ثمَّ رجَّعَ إلخ )).

(قوله: كما يُعلِّمُ من كلام "البحر" عبارتهُ: (( ومراعاةُ الشرائط المذكورة ليس لها، بل للقيام المتَّصل بها، وهو ركنٌ إن سلَّمنا مراعاتها، وإلاَّ فهو ممنوعٌ، فتقديمُ المنع على التسليم أولى، كذا في "التلويع"، فالأولى أن يقال: لا نُسَلِّمُ مراعاتها، فإنَّه لو أحرَمَ إلخ، ولئن سلَّمنا فهي ليس لها بل إلخ )) اهـ.

(١) "التلويع على التوضيح": البحث الثالث: تعرف العلة بأمر ٦٩/٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣٠٧/١.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٢/ب.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٦/١.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٥/أ.



وغيرها صريحٌ في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التحريمة، لا لكونها ركناً، بل لاتصالها بالأركان، وقد منع "الزيلعي" الاشتراط أولاً (إلخ)).

وحاصلُ كلام "الشارح" اختيارُ مراعاة الشروط وقت التحريمة وإن لم تكن ركناً؛ لقولهم في الجواب عن استدلال "الشافعي" على ركنيتها بمراعاة الشروط لها: إنَّ هذه الشروط لم تُراعَ لأجلها، بل لما اتَّصلَ بها من القيام، فإنَّ ظاهره أنَّهم سلَّموا لزوم المراعاة وقتها، لكنَّ منعوا أنَّ تكون المراعاة لأجلها، وعليه فلا يصحُّ الشروع في الصلاة لو شرَّعَ بالتحريمة حاملاً لنجاسةٍ فألقاها قبل الفراغ منها، وكذا في بقية الفروع المارة.

وأقول: هذا خلاف ما دلَّ عليه كلامُ الشارحين من تصريحهم بصحة الشروع في هذه الفروع، حتى إنَّ العلامة "الكاكي" <sup>(١)</sup> صرَّحَ في "معراج الدراية": ((بأنَّ ثمرَةَ الخلاف بيننا وبين "الشافعي" في التحريمة تظهرُ في جواز بناء الثقل على الفرض، وتظهرُ أيضاً فيما إذا كَبُرَ وفي يده نجاسة، فألقاها عند فراغها منها)) إلخ الفروع المارة، وقال في آخرها: ((لا تقسُدُ صلاته عندنا))، ونحوه في "السراج" <sup>(٢)</sup>، لكنَّه جعلَ الخلافَ بين الإمامين و"محمد"، ولعلَّه رواية عن "محمد"، فإنَّ المشهور أنَّ القائل بركنية التحريمة هو "الشافعي" وبعضُ أصحابنا، وعبارة "فتح القدير" <sup>(٣)</sup> هكذا: ((قوله: ومراعاة الشرائط إلخ يتضمَّنُ منع قوله: يشترطُ لها، فيقال: لا نسلمُ أنَّه يشترطُ لها، بل هو لما يتصلُّ بها من الأركان لا لنفسها، ولذا قلنا: لو تحرَّم حاملٌ نجاسةً، أو مكشوفُ العورة، أو قبل [١/٣٤٥ق] ظهور الزوال، أو منحرفاً، فألقاها، واستترَ بعملٍ يسيرٍ، وظهرَ الزوال، واستقبلَ مع آخر جزءٍ من التحريمة جاز، وذكرَ في "الكافي" <sup>(٤)</sup>: أنَّها عند بعضِ أصحابنا ركنٌ اهـ. وهو ظاهرُ كلام "الطحاوي"، فيجبُ على قولٍ هؤلاء أنَّ لا تصحَّ هذه الفروع)). اهـ كلام "الفتح".

(١) في "م": ((السكاكي)) وهو خطأ.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٤٧ - ١/٤٨ ب.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٤٤.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٤ ب.



فانظر كيف فهم أن مراد صاحب "الهداية" تسليم صحة هذه الفروع، وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التحريم، وأن عدم صحتها إنما هو على القول بركنيتها ونحن لا نقول به، وهذا خلافاً ما فهمه "الشارح" من كلام "الهداية" و"الكافي" وغيرهما كما قلّمناه<sup>(١)</sup> عن "الخزائن"، وكذا كلام "البحر" و"النهر" صريح في صحة هذه الفروع، فحيث كان هذا هو المنقول فليس لنا عنه عدول، وحينئذ فمعنى قولهم في الجواب: إن مراعاة الشروط ليست لها، بل لما اتصل بها من القيام أن شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب للتحريم أصلاً، وإنما تجب للقيام المتصل بها - أي: المتصل بآخرها عند انتهاء التلفظ بها - لا للقيام المتصل بابتدائها إلى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور كما فهمه "الشارح" من قول "البرهان": ((وإنما اشترط لها))، فإن قوله: ((لها)) يفيد ما ذكره "الشارح"، لكنه غير مرادٍ بدليل صحة الفروع المذكورة عندنا، أويقال: معناه أن الشروط التي يراعيها المصلي وقت التحريم ليست لها، بل لما اتصل بها من الأركان.

وحاصله: أنه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشأ تنوهم أن ذلك للتحريم، فبينوا أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها، ثم حققوا ذلك بأن ذكروا صوراً يمكن فيها عدم اقتران التحريم بالشروط، وعبارة "الهداية"<sup>(٢)</sup>: ((ومراعاة الشرائط لما يتصل بها من القيام))، قال في "الكفاية"<sup>(٣)</sup>: ((والدليل أن من وقع في البحر ولم يصل الماء إلى أعضاء وضوئه، فكبر وعمس في الماء، ورفع وصلى بالإيماء تجاوز صلاته وإن كان حال التكبير غير متوضئ)) اهـ.

فهذا أيضاً صريح في أن الشروط إنما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام المتصل بآخر التحريم، فالشروط تراعى له في وقته لا لها [١/٤٥٥ ق/ب] تبعاً له، ويمكن حمل

(١) في هذه المقالة.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٦/١.

(٣) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٤/١ نقلًا عن الإمام بدر الدين. (هامش "فتح القدير").



(ومنها القيام) بحيث لو مدَّ يديه لا ينالُ ركبتيه، ومفروضه وواجبه ومسنونه ومندوبه

كلام "الزيلي" المار<sup>(١)</sup> على هذا أيضاً، بأنَّ يُجْعَلَ قوله: ((لما يتصل)) متعلقاً بقوله: ((يشرط)) صلة له لا علة حتى يكون المعنى: يشرط في التحريم لأجل ما يتصل بالخ، وحينئذ فيتوافق كلامهم، ويتضح مرامهم، هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام، والسلام.

### بحث القيام

٢٩٨/١ (قوله: ومنها القيام) يشمل التام منه - وهو الانتصاب مع الاعتدال - وغير التام، وهو الانحناء القليل بحيث لا تنال يده ركبتيه، وقوله: ((بحيث إلخ)) صادق بالصورتين، أفاده "ط"<sup>(٢)</sup>.

ويكره القيام على إحدى<sup>(٣)</sup> القدمين في الصلاة بلا عذر، وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع اليد؛ لأنه أقرب إلى الخشوع، هكذا روي عن "أبي نصر" الدبوسي<sup>(٤)</sup> أنه كان يفعلُه، كذا في "الكبرى"<sup>(٥)</sup>، وما روي: ((أنهم ألصقوا الكعب بالكعب)) أريد به الجماعة، أي: قام كل واحد بجانب الآخر، كذا في "فتاوى سمرقند"<sup>(٦)</sup>. ولو قام على أصابع رجله أو عقبه بلا عذر يجوز، وقيل: لا، حكى القولين في "الفتية"<sup>(٧)</sup>، وتامه في "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٨)</sup>.

(١) المقولة [٣٨٦٦] قوله: ((وقد منعه الزيلي)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٢/١.

(٣) في النسخ: ((أحد)) وما أثبتناه أولى.

(٤) ذكره القرشي صاحب "الجواهر المضية" في "الكنى" ٩٤/٤، وقال: أبو نصر الدبوسي إمام كبير من أئمة الشروط. اهـ وكذلك ذكره اللكوي في "الفوائد البهية" ص ٢٢١. وذكر محقق "الجواهر المضية" أن ترجمته في "كاتب أعلام الأعيان" برقم (٢٣٠) و"الطبقات السنية" برقم (٢٩٣٣).

(٥) أي: "الفتاوى الكبرى"، لحسام الدين الصدر الشهيد، وتقدمت ترجمتها ٤١٥/٢.

(٦) هي فتاوى أبي علي محمد بن الوليد المعروف بالزاهد السمرقندي (توفي بعد سنة ٤٥٠ هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٤/٢، "الجواهر المضية" ٣/٣٩٠، "الفوائد البهية" ص ٢٠٢، "هدية العارفين" ٧١/٢).

(٧) "الفتية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والأذكار ق ١/٤١.

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٨٦ ب.



بقدَّر القراءة فيه، فلو كَبَّرَ قائماً، فركَعَ ولم يقف صحَّ؛ لأنَّ ما أتى به من القيام إلى أن يبلِّغ الركوع يكفيه، "قنية" (في فرض) وملحق به.....

[٣٨٧١] (قوله: بقدَّر القراءة فيه) ذكره في "الشرنبلالية" <sup>(١)</sup> بحثاً، لكن عزاه في "الخرائن" <sup>(٢)</sup> إلى "الحاوي" <sup>(٣)</sup>، وحينئذٍ فهو بقدَّر آية فرض، وبقدَّر الفاتحة وسورة واجب، وبطوالِ الفصلِ وأوساطه وقصاره في محالها مسنون، والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب، لكن في أواخر الفن الثالث من "الأشباه" <sup>(٤)</sup>: ((قال أصحابنا: لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقَعَ فرضاً، ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضاً)) اهـ.

ومقتضاه: أنه لو أطال القيام يقع فرضاً أيضاً، فينافي هذا التقدير، وقد يجاب بأن هذا قبل إيقاعه، أمّا بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل إيقاعها نُوعتْ إلى فرضٍ وواجبٍ وسنةٍ، وبعده يكون الكل فرضاً.

وتظهر ثمرة ذلك في الثواب والعقاب، فإذا قرأ أكثر من آية يثاب ثواب الفرض، وإذا ترك القراءة لا يُعاقب على ترك الرائد على الآية، هذا ما ظهر لي، فتأمله.

[٣٨٧٢] (قوله: فركَعَ أي: وقرأ في هُوَيْهِ قدرَ الفرض، أو كان أخرسَ أو مقتدياً، أو آخر القراءة.

[٣٨٧٣] (قوله: إلى أن يبلِّغ الركوع) أي: يبلِّغ أقلَّ الركوع، بحيث تنال يده ركبتيه، وعبارته [١/٣٤٦ ق] في "الخرائن" <sup>(٥)</sup> عن "القنية" <sup>(٦)</sup>: ((إلى أن يصير أقرب إلى الركوع)).

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٧/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٢/ب.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٥/أ.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - الجمع والفرق ص ٤٩-٤٤.

(٥) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٢/ب.

(٦) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود والأذكار ق ١٣/ب.



كَنْدَرِ وَسَنَةِ فَجْرِ فِي الْأَصَحِّ.....

[٣٨٧٤] (قوله: كَنْدَرِ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ النَّذَرَ الْمَطْلُقَ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَعْينْ فِيهِ الْقِيَامُ وَلَا الْقَعُودَ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ، وَالثَّانِي التَّخْيِيرُ، "ط" <sup>(١)</sup>). وَأَبْدَلَ النَّذَرَ فِي "الْخَزَائِنِ" <sup>(٢)</sup> بِالْوَاجِبِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ قَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ مِنَ النِّوَافِلِ، فَهَلْ يَفْتَرَضُ فِيهِ الْقِيَامُ لَوْ جُوبِهِ أَمْ لَا لِإِحْقَاقِ لَهُ بِأَصْلِهِ؟ تَوَقَّفَ فِيهِ "ط" <sup>(٣)</sup> / و"الرحمتي".

[٣٨٧٥] (قوله: وَسَنَةِ فَجْرِ فِي الْأَصَحِّ) أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِوَجُوبِهَا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِسَنَتَيْهَا فَمِرَاعَاةٌ لِلْقَوْلِ بِالْوَجُوبِ، وَنَقَلَ فِي "مِرَاقِي الْفَلَاحِ" <sup>(٤)</sup>: ((أَنَّ الْأَصَحَّ جَوَازُهَا مِنْ قَعُودٍ))، "ط" <sup>(٥)</sup>.

أَقُولُ: لَكِنْ فِي "الْحَلِبَةِ" <sup>(٦)</sup> عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ: ((لَوْ صَلَّيَ التَّرَاوِيحَ قَاعِدًا بَلَا عَدْرِ قِيلَ: لَا تَجُوزُ قِيَاسًا عَلَى سَنَةِ الْفَجْرِ، فَإِنَّ كِلَا مِنْهُمَا سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَسَنَةُ الْفَجْرِ لَا تَجُوزُ قَاعِدًا مِنْ غَيْرِ عَدْرِ بِاجْتِمَاعِهِمْ كَمَا هُوَ رَوَايَةُ "الْحَسَنِ" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ" كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي "الْخُلَاصَةِ" <sup>(٧)</sup>، فَكَذَا التَّرَاوِيحُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَالْقِيَاسُ عَلَى سَنَةِ الْفَجْرِ غَيْرُ تَامٍ، فَإِنَّ التَّرَاوِيحَ دُونَهَا فِي التَّأَكِيدِ، فَلَا تَجُوزُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، قَالَ "قَاضِي خَانَ" <sup>(٨)</sup>: (وَهُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٢/١.

(٢) "الْخَزَائِنِ": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٢/ب.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٢/١.

(٤) "مِرَاقِي الْفَلَاحِ": كتاب الصلاة - فصل في صلاة النفل والصلاة على الدابة ص ٣٩١ - لأبي الإخلاص الحسن بن عمار الشرنبلالي المصري (ت ١٠٩٦ هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٦٤/٢، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "التعليقات السننية على الفوائد البهية" ص ٥٨ -).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٢/١.

(٦) "الْحَلِبَةِ": صلاة التراويح ق ٢/٢٠٥.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/ب.

(٨) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل في أداء التراويح قاعداً ٢٤٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").



(لقادرٍ عليه) وعلى السجود، فلو قَدَرَ عليه دون السجود نُدِبَ لِمَاؤُهُ قَاعِداً، وكذا مَنْ يَسِيلُ جُرْحُهُ لو سَجَدَ.....

[٣٨٧٦] (قوله: لقادرٍ عليه) فلو عَجَزَ عنه حَقِيقَةً - وهو ظاهرٌ - أو حكماً - كما لو حصلَ له به أَلَمٌ شَدِيدٌ، أو خَافَ زِيَادَةَ المَرَضِ، والمسائلُ الآتية<sup>(١)</sup> في قوله: ((وقد يتَحَتَّمُ القَعُودُ إلخ)) - فإنه يَسْقُطُ، وقد يَسْقُطُ مع القَدْرَةِ عليه فيما لو عَجَزَ عن السجود كما اقتصَرَ عليه "الشارح" تبعاً لـ "البحر"<sup>(٢)</sup>، ويزادُ مسألةً أُخرى، وهي الصلاةُ في السفينة الجارية، فإنه يَصَلِّي فيها قاعداً مع القَدْرَةِ على القيام عند "الإمام".

[٣٨٧٧] (قوله: فلو قَدَرَ عليه) أي: على القيام وحده أو مع الرُّكُوع كما في "المنية"<sup>(٣)</sup>. [٣٨٧٨] (قوله: نُدِبَ لِمَاؤُهُ قاعداً) أي: لقربه من السُّجُود، وحازَ لِمَاؤُهُ قائماً كما في "البحر"<sup>(٤)</sup>، وأوجِبَ الثاني "زفر" والأئمّة الثلاثة؛ لأنَّ القيام ركنٌ، فلا يُتْرَكُ مع القَدْرَةِ عليه، ولنا: أنَّ القيام وسيلةٌ إلى السُّجُود للخروج، والسجود أصلٌ؛ لأنَّه شَرَعُ عِبَادَةٍ بِلا قيامٍ كسجدةِ التلاوة، والقيام لم يُشَرَعْ عِبَادَةً وحده، حتى لو سَجَدَ لغير الله تعالى يُكْفَرُ بخلاف القيام، وإذا عَجَزَ عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسَّعْي مع الجمعة، وما أوردَهُ "ابن الهمام"<sup>(٥)</sup> أجاب عنه في [١/٣٤٦ق/ب] "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>، ثم قال: ((ولو قيل: إنَّ الإيماء أفضلُ للخروج من الخلاف لكان موجهاً، ولكن لم أر مَنْ ذَكَرَهُ)).

[٣٨٧٩] (قوله: وكذا) أي: يُنْدَبُ لِمَاؤُهُ قاعداً مع جوازِ إيمائه قائماً لعجزه عن السجود

(١) انظر المقولة [٣٨٨٠] قوله: ((وقد يتَحَتَّمُ القَعُودُ إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣٠٨/١.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٦-.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/١٢٦.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ١/٤٦٠.

(٦) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧- وبعبارة: ((إنَّ الإيماء قائماً أفضل...)).



وقد يتحتم القعودُ كمن يسيلُ جرحُهُ إذا قام، أو يسلسُ بولُهُ، أو يبدو رُبْعُ عورته، أو يضعفُ عن القراءة أصلاً، أو عن صوم رمضان، ولو أضعفَهُ عن القيام الخروجُ لجماعةٍ صَلَّى في بيته قائماً،.....

حكماً؛ لأنه لو سجدَ لزمَ فواتُ الطهارة بلا خلفٍ، ولو أوماً كان الإمامُ خلفاً عن السجود. [٣٨٨٠] (قوله: وقد يتحتم القعودُ إلخ) أي: يلزمُ الإمامُ قاعداً خلفيته عن القيام الذي عجزَ عنه حكماً؛ إذ لو قامَ لزمَ فواتُ الطهارة أو السترُ أو الصوم بلا خلفٍ، حتى لو لم يقدرْ على الإمامِ قاعداً - كما لو كان بحالٍ لو صَلَّى قاعداً يسيلُ بولُهُ أو جرحُهُ، ولو صَلَّى مستلقياً لا يسيلُ منه شيءٌ - فإنه يصلي قائماً بركوعٍ وسجودٍ كما نصرَّ عليه في "المنية" <sup>(١)</sup>، قال "شارحها" <sup>(٢)</sup>: ((لأنَّ الصلاة بالاستلقاء لا تجوزُ بلا عذرٍ كالصلاة مع الحدث، فيترجَّح ما فيه الإتيانُ بالأركان، وعن "محمدٍ": أنه يصلي مضطجعا، ولا إعادةً في شيءٍ مما تقدّم إجماعاً)) اهـ.

[٣٨٨١] (قوله: أو يسلسُ) من باب تعب، "ط" <sup>(٣)</sup>.

[٣٨٨٢] (قوله: أصلاً) أمّا لو قدرَ على بعضِ القراءة إذا قام فإنه يلزمُهُ أنْ يقرأ مقدارَ قدرته والباقي قاعداً، "شرح المنية" <sup>(٤)</sup>.

[٣٨٨٣] (قوله: الخروجُ لجماعةٍ) أي: في المسجد، وهو محمولٌ على ما إذا لم تيسرْ له الجماعةُ في بيته، أفاده "أبو السعود" <sup>(٥)</sup>، "ط" <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧.

(٢) في "ط": كتاب الصلاة - باب صلاة المريض ٣١٨/١ ((من باب فرح)) وهما سيان.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧ - بتصرف يسير.

(٤) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٦٨/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٢/١ - ٢٠٣.



به يُفتَى خلافاً لـ "الأشباه"<sup>(١)</sup>.

(ومنها القراءة) لقادرٍ عليها.....

[٣٨٨٤] (قوله: به يُفتَى) وجهه أنَّ القيام فرضٌ بخلاف الجماعة، وبه قال "مالك" و"الشافعي" خلافاً لـ "أحمد" بناءً على أنَّ الجماعة فرضٌ عنده، وقيل: يصلي مع الإمام قاعداً عندنا؛ لأنه عاجز؛ إذ ذاك ذكره في "المحيط"، وصحَّحه "الزاهدي"، "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>. ونَمَّ قولُ ثالثٍ مشى عليه في "المنية"<sup>(٣)</sup>، وهو: ((أنَّه يشرعُ مع الإمام قائماً ثم يقعد، فإذا جاء وقتُ الرُّكُوع يقومُ ويركعُ))، أي: إنَّ قدرَ.

وما مشى عليه "الشارح" تبعاً لـ "النهر"<sup>(٤)</sup> جعله في "الخلاصة"<sup>(٥)</sup> أصحَّ، وبه يفتى، قال في "الحلية"<sup>(٦)</sup>: ((ولعله أشبه؛ لأنَّ القيام فرضٌ، فلا يجوزُ تركه للجماعة التي هي سنةٌ، بل يُعدُّ هذا عذراً في تركها)) اهـ. وتبعه في "البحر"<sup>(٧)</sup>.

### بحثُ القراءة

[٣٨٨٥] (قوله: ومنها القراءة) أي: قراءةُ آيةٍ من القرآن، وهي فرضٌ عمليٌّ في جميع ركعاتِ النفل والوتر، وفي ركعتين من الفرض كما سيأتي<sup>(٨)</sup> متناً في باب الوتر والنوافل، وأمَّا تعيينُ القراءة [١/٣٤٧ق/أ] في الأوليين من الفرض فهو واجبٌ، وقيل: سنةٌ لا فرضٌ كما سنحقِّقه<sup>(٩)</sup>

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الخامسة: الضرر يزال ص ٩٨ - نقلاً عن "الخلاصة".

(٢) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القيام ص ٢٦٧.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٢/أ.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي والعشرون في صلاة المريض ق ٤٩/ب معزياً إلى شمس الأئمة الأوزنجندي.

(٦) "الحلية": فرائض الصلاة - القيام ق ٥٦/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٨/١.

(٨) ٣١١/٤ "در".

(٩) المقولة [٦٢٩٤] قوله: ((على المذهب)).



كما سيحيي، وهي ركن زائد عند الأكثر لسقوطه بالافتداء بلا خلف.....

في الواجبات، وأما قراءة الفاتحة والسورة أو ثلاث آيات فهي واجبة أيضاً كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

### (فرع)

قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي، كما لو استخلف مسبقاً بركتين، وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين كما سيأتي<sup>(٢)</sup> في باب الاستخلاف.

٣٨٨٦ (قوله: كما سيحيي)<sup>(٣)</sup> أي: في الفصل الآتي مع بيان حكم القراءة بغير العريئة أو بالشواذ أو بالتوراة والإنجيل.

### مبحث في الركن الأصلي والركن الزائد

٣٨٨٧ (قوله: لسقوطه بالافتداء بلا خلف) في هذا التعليل إشارة إلى ما ذكره في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((من أن الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة، والركن الأصلي ما لا يسقط إلا لضرورة، وأورد على تسمية الركن زائداً أن الركن ما كان داخل الماهية، فكيف يوصف بالزيادة؟! وأجيب<sup>(٥)</sup>: بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء به في حالة وانتفاؤه بانتفائه، وزائد من حيث قيامه بدونه في حالة أخرى، فالصلاة ماهية اعتبارية، فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان، وأخرى بأقل منها.

وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركناً زائداً في الوضوء، وأجيب: بأن الزائد ما إذا سقط لا يخلفه بدل، والمسح بدل الغسل، ومثله بقية أركان الصلاة، فإنها تسقط إلى خلف، فليست بزوائد)) بخلاف القراءة، وأورد أن قراءة الإمام خلف الصلاة،

(١) ص ١٩٠ - وما بعدها "در".

(٢) ٣٩/٤ "در".

(٣) ص ٢٧ - وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٩/١ بتصريف.

(٥) الجواب هو للأكمل في "شرح البرودي" كما في "البحر".



(ومنها الركوع) بحيث لو مدَّ يديه نالَ ركبتيه.....

عن قراءة المقتدي لقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً»<sup>(١)</sup>، وأجاب "ح"<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّ المراد بالخَلْفِ خَلْفٌ يَأْتِي بِهِ مَنْ فَاتَهُ الْأَصْلُ، وَهَذَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ)) اهـ.

وهو أحسنُ مما في "ط"<sup>(٣)</sup>: ((مَنْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ فِي الْحَدِيثِ الْخَلْفِيَّةَ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الشَّارِعَ مَنَعَهُ عَنِ الْقِرَاءَةِ، وَكَفَى بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ عَنْهُ)) اهـ.

قال في "النهر"<sup>(٤)</sup>: ((وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: لَا نَسْلُمُ سَقُوطَ الْقِرَاءَةِ بِلا ضَرُورَةٍ لِيُزِمَ كَوْنُهَا زَائِدًا؛ إِذْ سَقُوطُهَا لِمُضَرَّةِ الْاِقْتِدَاءِ، وَمِنْ هُنَا ادَّعَى "ابْنُ مَلِكٍ" أَنَّهُ رَكْنٌ أَصْلِيٌّ)) اهـ.

أقول: وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: [١/٣٤٧ق/ب] لَا نَسْلُمُ أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ ضَرُورَةٌ؛ إِذْ الضَّرُورَةُ: الْعِجْزُ الْمُبِیْحُ لِتَرْكِ أَدَاءِ الرُّكْنِ، وَالْمُقْتَدِي قَادِرٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ غَيْرَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهَا شَرْعًا، وَالْمَنْعُ لَا يَسْمَى عِجْزًا إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، وَقَدْ خَالَفَ "ابْنُ مَلِكٍ" الْجَمْعَ الْغَفِيرَ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٥)</sup>، فَلَا تُعْتَبَرُ مُخَالَفَتُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### بَحْثُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

[٣٨٨٨] (قَوْلُهُ: بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ يَدَيْهِ إِنْخَ) كَذَا فِي "السَّرَاجِ"<sup>(٦)</sup>، وَفِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ"<sup>(٧)</sup>: ((هُوَ طَاطَأَةٌ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣/٣٣٩، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٥٠) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابُ إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصَتُوا، وَالدَّارِقُطْنِي ٤/٣٢٤-٣٢٥، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي "الْسِّنَنِ الْكَبِيرِ" ٢/١٦٠، وَطَهَّاحُ فِي "شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ" ١/٢١٧، وَقَالَ الْإِمَامُ اللَّكْثَوِيُّ: وَلِلْحَدِيثِ طَرُقٌ أُخْرَى، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ قَطْلُوبَغَا فِي "التَّعْرِيفِ وَالْإِنْخَارِ" ١/١٢٩: رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي "مُسْنَدِهِ". وَذَكَرَهُ الزُّبَلِيُّ فِي "نَصَبِ الرَّايَةِ" ٢/٧ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ق ٥٣/أ.

(٣) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٢٠٣.

(٤) "النهر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ق ٤٢/أ.

(٥) "البحر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٣٠٩.

(٦) "السراج الوهاج": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ق ١/١٥٧.

(٧) "شرح المنية الكبير": فَرَائِضُ الصَّلَاةِ - الرُّكُوعُ ص ٢٧٩-٢٨٠.



الرأس - أي: خفضه - لكن مع انحناء الظهر؛ لأنه هو المفهوم من موضوع اللغة، فيصدق عليه قوله تعالى: ﴿أَرْكَعُوا﴾ [الحج- ٧٧]، وأما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز، وهو حدُّ الاعتدال فيه)) اهـ. لكن ضعفه في "شرح المختار"<sup>(١)</sup> حيث قال: ((الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم؛ لأنه عبارة عن الانحناء، وقيل: إن كان إلى حال القيام أقرب لا يجوز، وإن كان إلى حال الركوع أقرب جاز)) اهـ. وعامته في "الإمداد"<sup>(٢)</sup>.

وما اختاره في "شرح المختار" هو الموافق لما قرره علماءنا في كتب الأصول، وفي "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٣)</sup> عن "المحيط"<sup>(٤)</sup>: ((وإن طأطأ رأسه في الركوع قليلاً ولم يعتدل فظاهر الجواب عن "أبي حنيفة" أنه يجوز، وروى "الحسن" أنه إن كان إلى الركوع أقرب يجوز، وإن كان إلى القيام أقرب لا يجوز)) اهـ.

وفي "حاشية الفتاوى" عن "البرجندي": ((ولو كان يصلي قاعداً ينبغي أن يحاذي جبهته قدماً ركبته<sup>(٥)</sup> ليحصل الركوع)) اهـ.

قلت: ولعله محمول على تمام الركوع، وإلا فقد علمت حصوله بأصل طأطأة الرأس، أي: مع انحناء الظهر، تأمل.

(قوله: لكن ضعفه في "شرح المختار" إلخ) أي: ما ذكر في "شرح المنية"، لكن المحشّي قد اختصر ما فيه اختصاراً مجزئاً، ولذا كان ما نقله عنهما هو عين ما في "شرح المختار" على حسب نقله لا مقابله، مع أن عبارة "شرح المنية" على ما نقله في "الإمداد": ((الركوع خفض الرأس مع الانحناء بالظهر، وبه يحصل المفروض، وأما كماله فبانحناء الصلب حتى يستوي الرأس بالعجز، فإن طأطأ رأسه قليلاً ولم يصل إلى حد الاعتدال إن كان إلى الركوع الكامل أقرب منه إلى القيام جاز ركوعه، وإن كان إلى القيام أقرب

(١) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة ٥١/١.

(٢) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١١٨/ب.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٩٦/ب.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ١/ق ٥٣/أ.

(٥) ((قدام ركبته)) ساقط من "٣".



(ومنها السجود) بجبهته وقدميه، ووضع أصبع واحدة منهما شرطاً،.....

[٣٨٨٩] (قوله: ومنها السجود) هو لغة: الخضوع، "قاموس" (١). وفسره في "المغرب" (٢) بوضع الجبهة في الأرض، وفي "البحر" (٣): ((وحقيقة السجود: وضع بعض الوجه على الأرض مما لا سُخْرِيَة فيه، فدخل الأنف، وخرج الخدُّ والذقن، وأما إذا رفع قدميه في السجود فإنه مع رفع القدمين بالتلاعب أشبهه بالتعظيم والإجلال)) اهـ. وتماهه فيما علّقناه عليه (٤).  
[٣٨٩٠] (قوله: بجبهته) أي: حيث لا عذر بها، وأما جواز الاقتصار على الأنف فشرطه العذر على الراجح كما سيأتي (٥)، [١٦/٤٨٨ق/٣/أ] قال "ح" (٦): ((ثم إن اقتصر على الجبهة فوضع جزء منها - وإن قل - فرض، ووضع أكثرها واجب)).  
[٣٨٩١] (قوله: وقدميه) يجب إسقاطه؛ لأن وضع أصبع واحدة (٧) منهما يكفي كما ذكره

لم يحسن ظهره بل طأطأ رأسه مع ميلان منكبيه - لا يجوز ركوعه، لكن ضعّفه في "الاختيار"، حيث قال في "شرح المختار": (الركوع يتحقق إلخ))، فأنت ترى أنّ ما في "المختار" من التضعيف ليس لما اقتصر عليه المحشّي من عبارة "شرح المنية" التي ذكرها؛ إذ هي عين ما صدّر به في "الاختيار"، بل لما ذكره ثانياً بقوله: ((فإن طأطأ رأسه قليلاً إلخ))، وهو ما عبّر عنه في "الاختيار" بقيل، تأمل. ومع هذا ففي كون ما في "الاختيار" تضييفاً لما في "شرح المنية" مع تقييده بقوله: ((بأن لم يحسن ظهراً بل إلخ)) نظر ظاهر؛ إذ لا شك أنّه مع هذا التقييد لا يكون راكماءً، وعبارة "الاختيار" لا تدلّ على الضعف في هذه الصّورة.  
(قوله: يجب إسقاطه؛ لأن وضع إلخ) يقال: ذكر قوله: ((وضع أصبع إلخ)) بيانا للقدر المفروض

(١) "القاموس": مادة ((سجد)).

(٢) "المغرب": مادة ((سجد)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٩/١.

(٤) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٩/١.

(٥) ص ٣٢ - "در".

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٣/١.

(٧) في "د" زيادة: ((المراد بوضع أصبع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها؛ لقوله ﷺ: «إذا سجد العبد سجد كل عضو منته فليوجه من أعضائه للقبلة ما استطاع»). وهذا يجب التنبيه له، وأكثر الناس عنه غافلون، "شرح المنية".



## وتكرارُهُ تَعْبُدُ.....

بعد، "ح" <sup>(١)</sup>. وأفاد أنه لو لم يضع شيئاً من القدمين لم يصحَّ السجود، وهو مقتضى ما قدّمناه <sup>(٢)</sup> آنفاً عن "البحر"، وفيه خلافٌ سنذكره <sup>(٣)</sup> في الفصل الآتي.

[٣٨٩٢] (قوله: وتكرارُهُ تَعْبُدُ) <sup>(٤)</sup> أي: تكرارُ السجود أمرٌ تَعْبُدِي، أي: لم يُعَلَّ معناه على قول أكثر المشايخ تحقيقاً للإبلاء، وقيل: بُني ترغيماً للشيطان، حيث لم يسجد مرةً، فحنّ نسجد مرتين، وتأمّمهُ في "البحر" <sup>(٥)</sup>.

٣٠٠/

### مطلب: هل الأمرُ التَعْبُدِي أفضلُ أو المعقولُ المعنى (فائدة)

سُئل "المصنّف" في آخر "فتاواه التمرّاشيّة" <sup>(٦)</sup>: ((هل التَعْبُدِي أفضلُ أو معقولُ المعنى؟ أجاب: لم أقف عليه لعلمائنا سوى قولهم في الأصول: الأصلُ في النصوصِ التعليلُ))، فإنه يشيرُ إلى أفضليّةِ المعقول، ووقفتُ على ذلك في "فتاوى ابن حجر" <sup>(٧)</sup>، قال: ((قضيةٌ كلام

من وضع القدمين، وليس في ذكر القدمين ما يدلُّ على اشتراطِ وضعيهما، بل إنَّ السجود يكونُ بهما، وهذا لا يدلُّ على اشتراطِ وضعهما كما أنَّ ذكر الجبهة لا يدلُّ على اشتراطِ استيعابها، بل يكفي وضعُ جزءٍ منها.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة في ٥٣/أ.

(٢) المقالة [٣٨٨٩] قوله: ((ومنها السجود)).

(٣) المقالة [٤٢٧١] قوله: ((وفيه إلخ)).

(٤) في "د" زيادة: ((قال في "البحر": الحكمة من كون السجود مثنى ترغيماً للشيطان، فإنه أمر بسجدة فلم يفعل، فحنّ نسجد مرتين ترغيماً له، وقيل: الأولى لامتنال الأمر، والثانية ترغيماً له حيث لم يسجد استكباراً، وقيل: الأولى لشكر الإيمان، والثانية لبقائه، وقيل: في الأولى إشارة إلى أنه خلق من الأرض، وفي الثانية إلى أنه يعاد إليها، وقيل: لما أخذ الميثاق على ذرية آدم أمرهم بالسجود تصديقاً لما قالوا، فسجد المسلمون كلّهم وبقي الكفار، فلما رفع المسلمون رؤوسهم رأوا الكفار لم يسجدوا فسجدوا ثانياً شكراً للتوفيق كما ذكره شيخ الإسلام. انتهى ملخصاً. وذكر في "السراج" حكماً آخر فارجع إليه من آخر كتاب الصلاة)).

(٥) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٠/١.

(٦) منه نسخٌ خطية في مكتبة الأسد، انظر فهرس "مخطوطات المكتبة الظاهرية" - الفقه الحنفي ١٣/٢.

(٧) "الفتاوى الحديثة": مطلب: هل التَعْبُدِي أفضلُ، أو معقولُ المعنى؟ ص ٥٠.



ثابتٌ بالسنة كعدد الركعات

(ومنها القعود الأخير).....

"ابن عبد السلام"<sup>(١)</sup> أن التبدي أفضل؛ لأنه يحضز الانتقاد بخلاف ما ظهرت علته، فإن ملابسه قد يفعله لتحصيل فائدته، وخالفه "البليّني"<sup>(٢)</sup> فقال: لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة أفضل؛ لأن أكثر الشريعة كذلك، وبالنظر لنجسّيات قد يكون التبدي أفضل كالوضوء وغسل الجنابة<sup>(٣)</sup>، فإن الوضوء أفضل، وقد يكون المعقول أفضل كالطواف والرمي، فإن الطواف أفضل)) اهـ.

وفي "الحلية"<sup>(٤)</sup> عند الكلام على فرائض الوضوء: ((وقد اختلف العلماء في أن الأمور التبديّة هل شرّعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا أو لا؟ والأكثر على الأول، وهو المتجه لدلالة استقراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالباً للمصالح دارئاً للمفاسد، فما شرّعه إن ظهرت حكمته لنا قلنا: إنه معقول، وإلا قلنا: إنه تبدي، والله سبحانه العليم الحكيم)).

[٣٨٩٣] (قوله: ثابت بالسنة) أي: وبالإجماع، "بجر"<sup>(٥)</sup>. وهذا لأن الأمر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره.

### بحث القعود الأخير

[٣٨٩٤] (قوله: ومنها القعود الأخير) عبر بالأخير دون الثاني ليشمل قعدة الفجر وقعدة

(قوله: قد يكون التبدي أفضل كالوضوء إلخ) وذلك أن الحدث بنوعه بمعنى المناعة القائمة بالشخص إما عُرِفَ من جهة الشرع كإزائه لا دخل للعقل فيه؛ ثم بعد قيامها به الذي هو عبارة عن جميع الأعضاء لم تعقل

(١) في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام": فصل فيما عرفت حكمته من المشروعات وما لم تعرف حكمته منها ١٨/١. وهو أبو محمد عبدالعزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السُلَميِّ الدمشقي الشافعي (ت ٦٦٠هـ). ("فوات الوفيات" ٣٥٠/٢، "طبقات السبكي" ٢٠٩/٨).

(٢) أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير، سراج الدين الكِنَانيّ العسقلانيّ ثم البليّنيّ المصريّ الشافعيّ (ت ٨٠٥هـ). ("الضوء اللامع" ٨٥/١٠، "شذرات الذهب" ٨٠/٩، "الأعلام" ٤٦/٥).

(٣) عبارة ابن حجر: ((وغسل النجاسة)) وهو الصواب؛ لأن غسل النجاسة معقول المعنى خلافاً للجنابة، ومراده أن يوازن بين تبديّ كالوضوء ومعقول المعنى كغسل النجاسة، والله أعلم

(٤) "الحلية": كتاب الطهارة - فرائض الوضوء ١/٣١ أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٠/١.



والذي يظهر أنه شرط؛.....

المسافر؛ لأنها أخيرة وليست ثانية، كذا في "الدراية"، والمراد وصفه بأنه واقع آخر الصلاة، وإلا فالأخير يقتضي سبق غيره، وعليه: لو قال: آخر عبد أملكه [١/ق ٣٤٨/ب] فهو حر، فملك عبداً لم يعتق، فليتأمل، "إمداد"<sup>(١)</sup>.

(٣٨٩٥) (قوله): والذي يظهر (الخ) اختلف في القعدة الأخيرة، قال بعضهم: هي ركن أصلي، وفي "كشف البزدوي"<sup>(٢)</sup>: ((أنها واجبة لا فرض، لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر))، وفي "الخرزانه": ((أنها فرض، وليست بركن أصلي، بل هي شرط للتحليل))، وحزم بأنها فرض في "الفتح"<sup>(٣)</sup> و"التيين"<sup>(٤)</sup>، وفي "النيايح": ((أنه الصحيح))، وأشار إلى الفرضية الإمام "المجوي" في مناسك "الجامع الصغير"، ولذلك من حلف لا يصلي بحث بالرفع من السجود دون توقف على القعدة، فهي فرض لا ركن؛ إذ الركن هو الداخل في الماهية، وماهية الصلاة تتم بدون القعدة، ثم قال: ((فعلهم أنه إنما شرعت لأجل الاستراحة، والفرض أدنى حالاً من الركن؛ لأن الركن يتكرر، فعدم التكرار دليل على عدم الركنية، والفقه فيه أن الصلاة أفعال موضوعة للتعظيم، وأصل التعظيم بالقيام، ويزداد بالكوع، وينتهي بالسجود، فكانت القعدة مرادة لخروج من الصلاة، فكانت لغيرها لا لعينها، فلم تكن من الركن))، وتامه في "شرح الدرر" للشيخ "إسماعيل"<sup>(٥)</sup>.

قال في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((ولم أر من تعرض لثمرة الخلاف))، أي: في أنها ركن أو لا،

وجه تخصيص أعضاء الوضوء بقيام المانعة بها مع تعقلنا وجه قيامها بجميع أعضاء الغسل؛ إذ هي قائمة به، وهو عبارة عن جميع أعضائه.

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في متعلقات الشروط ق ١٢٢/ب.

(٢) "كشف الأسرار": فصل الواجب ٥٥٨/٢ بتصرف.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤١/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٠٤/١.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٣١٥/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١١/١.



لأنه شرع للخروج كالترجمة للشروع، وصحح في "البدائع"<sup>(١)</sup>: ((أنه ركن زائد؛ لحديث من حلف لا يصلي بالرفع من السجود))، وفي "السراجية"<sup>(٢)</sup>: .....

وبين في "الإمداد"<sup>(٣)</sup> الثمرة: ((بأنه لو أتى بالقعدة نائماً تعتبر على القول بشرطيتها لا ركنيتها))، وعزاه إلى "التحقيق"<sup>(٤)</sup>، والأصح عدم اعتبارها كما في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>. قلت: وهذا يؤيد القول بأنها ركن زائد لا شرط خلافاً لما مشى عليه "الشارح" تبعاً لـ "النهر"<sup>(٦)</sup>.

[٣٨٩٦] (قوله: لأنه شرع للخروج) فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً كالقيام، فإنه شرع وسيلة للرُكوع والسجود، حتى لو عجزَ عنهما يومئ قاعداً وإن قَرَّ على القيام.

[٣٨٩٧] (قوله: لحديث من حلف إلخ) فيه أن القراءة ركن زائد مع أنه لو حلف لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يحنث، فلا دلالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد، بل يدل على أنها شرط، فالمناسب لـ "الشارح" أن يعكس، بأن يذكر هذا دليلاً للشرطية، ويذكر ما قبله هنا

(قوله: وهذا يؤيد إلخ) أي: أصح عدم اعتبارها، لكنه إنما ثبت أنها ركن لا كونه زائداً. (قوله: فيه أن ما شرع لغيره قد يكون ركناً إلخ) قد يقال: إن الشأن فيما شرع لغيره أن يكون شرطاً لا ركناً ما لم يوجد الدليل على الركنية، وقد وجد بالنسبة إلى القيام، فإنه قام الدليل القطعي على أنه منها ولم يوجد بالنسبة للقعود الأخير.

(قوله: فالمناسب لـ "الشارح" أن يعكس) بأن يذكر هذا دليلاً للشرطية، ويذكر ما قبله هنا إلخ) فيما قاله تأمل؛ لأن غاية ما يفيدُه التنظير في التعليل الأول أنه لا يلزم من كون الشيء مشروفاً لغيره أن يكون ركناً

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١١٣/١ بتصرف.

(٢) "السراجية": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة ٥٣/١ بتصرف يسير (هامش "فتاوى قاضيخان").

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ١٢٣/ب.

(٤) "التحقيق": لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ) شرح به "المنتخب في أصول المذهب" لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عمر، حسام الدين الأحمسي (ت ٦٤٤هـ). ("كشف الظنون" ١٨٤٨/٢ -

١٨٤٩، "الجواهر المحضية" ٤٢٨/٢، ٣٣٤/٣، "الفوائد البهية" ص ٩٤٤-١٨٨٨).

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السادس: القعود الأخير ص ٢٩١-.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٢/ب.



((لا يُكْفَرُ منكْرُهُ)) (قدَر) أدنى قراءة (التشهد) إلى: عبْدُهُ ورسولُهُ بلا شرط مِوالاةٍ وعدمِ فاصلٍ؛ لما في "الولوالجِية" <sup>(١)</sup>: ((صَلَّى أَرْبَعًا، وَجَلَسَ لِحِظَةٍ، فَظَنَّهَا ثَلَاثًا فَقَامَ، ثُمَّ تَذَكَّرَ فَجَلَسَ، ثُمَّ تَكَلَّمَ فَإِنْ كِلَا الْجَلِيسَتَيْنِ قَدَرَ التَّشَهُدَ صَحَّتْ، وَإِلَّا لَا)).

دليلاً للرُّكنِيَّة، تأمَّل.

(٣٨٩٨) (قوله: لا يُكْفَرُ منكْرُهُ) الظاهر أنَّ المراد منكْرُ فرضِيَّتِهِ؛ لأنَّه [١/ق ٣٤٩] قِيلَ بوجوده كما في "القَهْستاني" <sup>(٢)</sup>، وأمَّا منكْرُ أصلِ مشروعيَّتِهِ فينبغي أنْ يُكْفَرَ لثبوتِه بالإجماع، بل معلومٌ من الدِّين بالضرورة، أفاده "ح" <sup>(٣)</sup>. ويؤيِّدُهُ ما قالوا في السنن الرواتب: مَنْ لَمْ يَرَهَا حَقًّا كَفَرَ.

(٣٨٩٩) (قوله: قدَر أدنى قراءة التشهد) أي: أدنى زمنٍ يُقرأ فيه، بأن يكون قدَرٌ أسرع ما يكون من التلفُّظ به مع تصحيح الألفاظ، وليس المراد أنَّ له في نفسه أدنى وأعلى، "ط" <sup>(٤)</sup>.

(٣٩٠٠) (قوله: إلى: عبْدُهُ ورسولُهُ) أشار به إلى أنَّ المراد به التشهد الواجبُ بتمامه، قال في "شرح المنية" <sup>(٥)</sup>: ((والمراد من التشهد: التحياتُ إلى عبْدُهُ ورسولُهُ، هو الصحيح، لا ما زعمَ البعضُ أنَّه لفظُ الشَّهادتين فقط)) اهـ.

(٣٩٠١) (قوله: وعدمِ فاصلٍ) عطفتُ تفسيرٍ على ما قبله.

أو شرطًا، بل تارةً يكونُ ركنًا كالقيام، وتارةً شرطًا كالترجيعة، فلا يصلحُ دليلاً للرُّكنِيَّة، تأمَّل. ويجابُ عن "الشارح" بأنَّ الركنَ الرائدَ ما يسقطُ اعتبارُ الشارعِ له من الأركان في بعض الأحيان بلا ضرورةٍ، وحيث سقطَ اعتبارُ القعود منها في مسألة الحلف كان زائدًا، ولا يلزمُ من ذلك اعتبارُ الشارعِ القراءةَ ركنًا زائدًا في هذه المسألة، بل اعتبرها ركنًا أصليًّا وزائدًا في الاقتداء، فتمَّ لـ "الشارح" تعليلاه للرُّكنِيَّة والشرطيَّة.

(١) لم نعرِ على المسألة في مخطوطة "الولوالجِية" التي بين أيدينا.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فروض الصلاة ٨٧/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٣/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٤/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السادس: القعود الأخير ص ٢٩٠.



(ومنها الخروجُ بصنعه) كفعله المنافي لها بعد تمامها وإن كُرِهَ تحريمًا، والصحيحُ أنه ليس بفرضٍ اتفاقًا، قاله "الزيلعي"<sup>(١)</sup> وغيره، وأقره "المصنف"، وفي "المحتبى": .....

### بَحْثُ الْخُرُوجِ بِصَنْعِهِ

[٣٩٠٢] (قوله): ومنها الخروجُ بصنعه (إلخ) أي: يصنع المصلي، أي: فعله الاختياري بأي وجهٍ كان من قولٍ أو فعلٍ ينافي الصلاةَ بعد تمامها كما في "البحر"<sup>(٢)</sup>، وذلك بأن يني على صلاته صلاةً ما فرضاً أو نفلاً، أو يضحك قهقهةً، أو يحدثَ عمداً، أو يتكلمَ أو يذهبَ أو يُسلمَ، "تاترخائية"<sup>(٣)</sup>. ومنه ما لو حادثته امرأة؛ لأنَّ للمحادثة مفاعلةً، فكان الفعلُ موجوداً من الرجلُ بصنعه كوجوده من المرأة وإن لم يكن للرجل فيه اختيارٌ، وتماه في "النهاية"، واحتَرَزَ بصنعه عما لو كان سماًوياً، كأن سبَّه الحدث.

[٣٩٠٣] (قوله): كفعله المنافي لها) الأولى التعبيرُ بالباء بدلَ الكاف ليكون تفسيراً لقوله: ((بصنعه))، إلا أن يقال: أرادَ بالخروج بصنعه الخروجَ بلفظِ السَّلامِ حملاً للمطلق على الكمال لأنَّه الواجبُ، وبقوله: ((كفعله إلخ)) ما عداه، ويدلُّ عليه قوله: ((وإن كُرِهَ تحريمًا))، فإنه لا يكره إلا فيما عدا السَّلامَ، فافهم. واحتَرَزَ بالمنافي عن نحوِ قراءةٍ وتسييحٍ.

[٣٩٠٤] (قوله): بعدَ تمامها) أي: بعدَ قعودِهِ الأخيرِ قدرَ الشَّهْدِ، وقَدِّ به لأنَّ إتيانه بالمنافي قبلَه يُبْطِلُهَا اتفاقاً، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٣٩٠٥] (قوله): والصحيحُ (إلخ) اعلمُ أنَّ كونَ الخروجِ بصنعه فرضاً غيرُ منصوصٍ

(قوله): الخروجُ بلفظِ السَّلامِ حملاً للمطلق (إلخ) لا يصحُّ إرادةُ الكمالِ هنا؛ إذ لو كان مرادُه ذلك لاقتضى كلامُه أنَّ هذا الفرد هو الفرضُ مخصوصه مع أنه يصحُّ بغيره ويكونُ آتياً بفرضِ الخروجِ بالصنع.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٠٤.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣١١.

(٣) "تاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في الفرائض - فصل في الخروج عن الصلاة بفعل المصلي ١/٥٠٩.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥/٣.



عن "الإمام"، وإنما استنبطه "البردعي"<sup>(١)</sup> من المسائل الاثني عشرية الآتية<sup>(٢)</sup> قبيل باب مفسدات الصلاة، فإنَّ "الإمام" لمَّا قال فيها بالبطان مع أنَّ أركان الصلاة تُمْت، ولم يبقَ إلاَّ الخروجُ دلَّ على [١/٣٤٩ق/ب] أنَّه فرض، وصاحبه لمَّا قالها بالصحة كان الخروجُ بالصنع ليس فرضاً عندهما، وردَّه "الكرخي": ((بأنَّه لا خلافَ بينهم في أنَّه ليس بفرض، وأنَّ هذا الاستنباطُ غلطٌ من "البردعي"؛ لأنَّه لو كان فرضاً - كما زعمه - لاخصَّ بما هو قربةٌ وهو السلام)). وإنما حكَمَ "الإمام" بالبطان في الاثني عشرية لمعنى آخر، وهو أنَّ العوارض فيها مغيرةٌ للفرض، فاستوى في حدوثها أوَّل الصلاة وآخرها، فإنَّ رؤية المتيَمِّم بعد القعدة الماء مغيرةٌ للفرض؛ لأنَّه كان فرضه التيمُّم فتغيَّر فرضه إلى الوضوء، وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام، فإنَّه قاطع لا مغير، والحدثُ العمدُ والقهقهة ونحوهما مبطلَةٌ لا مغيرة، وتأمَّه في "ح"<sup>(٣)</sup>.

هذا، وقد انتصر العلامة "الشرنبلالي" لـ "البردعي" في رسالته "المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية"<sup>(٤)</sup>: ((بأنَّه قد مشى على افتراض الخروج بصنعه صاحب "الهداية"<sup>(٥)</sup>)، وتبعه الشراح

(١) أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي (ت ٣١٧هـ). (الجواهر المضية ١/١٦٣، "الطبقات السنية" ١/٣٤١).

(٢) المقولة [٥١١٠] قوله: ((عنده)).

(٣) انظر "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٣/ب.

(٤) انظر "إيضاح المكنون" ٢/٤٧٤، و"هدية العارفين" ١/٢٩٣.

(٥) ما نقله الشرنبلالي عن صاحب "الهداية" و"شراح الهداية" وشروح "الكنز" من ترجيحهم لقول البردعي فيه مقال؛ إذ المصوص في الكتب المذكورة يبيد قول الكرخي ويرجح. انظر "الهداية" باب الحدث في الصلاة ص ٦٠، و"الكفاية" و"الغاية" باب الحدث في الصلاة ١/٣٣٦ (هامش "فتح القدير") و"البنية" ٢/٤٧١، و"الكافي" باب صفة الصلاة ١/٢٥٠ق/أ، والزليعي في "تبين الحقائق" باب صفة الصلاة ١/١٠٤، وباب الحدث في الصلاة ١/١٥١، و"البحر" باب صفة الصلاة ١/٣١١، وباب الحدث في الصلاة ١/٣٩٩، و"النهر" باب صفة الصلاة ق ٤٢/ب، وباب الحدث في الصلاة ق ٥٩/ب، والعيني في "رمز الحقائق" ١/٣٦. والغريب أنَّ ابن عابدين رحمه الله صرح بذلك في المقولة [٥٠٤] قوله: ((لباتي بالسلام)) حيث قال: ((وفي كلام صاحب "الهداية" إشارة إلى أنَّ المحتار قول الكرخي)). ثم عاد لينقل ترجيح الشرنبلالي وكلامه ثانية في المقولة [٥١١٠] قوله: ((عنده)) فتأمل.



((وعليه المحققون)).

وبقي من الفروض تمييز المفروض،.....

وعامةُ المشايخ وأكثرُ المحققين، والإمامُ "النسفي" في "الروافي" و"الكافي" <sup>(١)</sup> و"الكنز" <sup>(٢)</sup> وشروحه، وإمامُ أهلِ السنةِ الشيخُ "أبو منصور" الماتريدي)).

[٣٩٠٦] (قوله: وعليه) أي: على الصحيح الذي هو قولُ "الكرخي" المقابلُ لقول "البردعي".  
وفائدةُ الخلافِ بينهما تظهَرُ فيما إذا سَبَقَهُ حدثٌ بعدَ قعوده قَدَرَ التَّشَهُّدَ، إذا لم يتوضَّأَ وَبَيَّنْ  
ويخرجُ بصنعه بطلتْ على تخريج "البردعي"، وصحَّتْ على تخريج "الكرخي"، "ط" <sup>(٣)</sup>.

[٣٩٠٧] (قوله: تمييزُ المفروضِ) فسره "ط" <sup>(٤)</sup>: ((بأنَّ يُمَيِّزُ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْأُولَى - بأنَّ  
يرفعَ ولو قليلاً - أو يكونَ إلى القعودِ أقربَ، قولانِ مصحَّحانِ))، ونقلَ "الشرنبلالي" أَصْحَابَةَ  
الثَّانِي، وفسره "ح" <sup>(٥)</sup>: ((بأنَّ المرادَ بالتمييزِ تمييزُ ما فُرِضَ عليه من الصَّلَواتِ عَمَّا لم يُفَرِّضْ  
عليه، حتَّى لو لم يعلمْ فَرَضِيَّةُ الخَمْسِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَصَلِّيْهَا فِي وَقْتِهَا لَا يُحْزِيهِ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ  
البعضَ فرضٌ والبعضَ سنَّةٌ، ونوى الفرضَ في الكلِّ، أو لم يعلمْ ونوى صلاةَ الإمامِ عند اقتدائه  
في الفرضِ جاز، ولو عَلِمَ الفرضَ دونَ ما فيه من فرائضَ وسننٍ جازتْ صَلَاتُهُ أَيْضاً، كَذَا فِي  
"البحر" <sup>(٦)</sup>، فليس المرادُ المفروضُ من أجزاءِ كُلِّ صَلَاةٍ، أي: بأنَّ يَعْلَمَ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِيهَا فَرَضٌ،  
وَأَنَّ التَّسْبِيحَ سَنَّةٌ وَهَكَذَا)) خلافاً لِمَا يُوْهَمُهُ مَا فِي مَتْنِ "نور الإيضاح" [١/ق/٣٥٠] وإنَّ  
كَانَ فِي شَرْحِهِ <sup>(٧)</sup> فَسَرَهُ بِمَا يَرْفَعُ الْإِيهَامَ.

(١) "الكافي شرح الوافي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق/٢٥.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٦/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٤/١.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٤/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق/٥٤.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٩٧/١ نفلاً عن "الظهري".

(٧) انظر "مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ٢٤٣-.



وترتيبُ القيام على الركوع، والركوع على السجود، والقعود الأخير على ما قبله،

أقول: كان ينبغي لـ "الشارح" عدم ذكره ذلك كما فعل في "الخرائن"<sup>(١)</sup>؛ لأنه على التفسير الأول يكون بمعنى افتراض السجدة الثانية؛ لأنها لا تتحقق بدون رفع، وقد مرَّ<sup>(٢)</sup> ذكرُ السجود، وعلى التفسير الثاني يرجعُ إلى اشتراط التعيين في النية، وقد صرَّح به<sup>(٣)</sup> في بحث النية.

[٣٩٠٨] (قوله: وترتيبُ القيام على الركوع إلخ) أي: تقديمه عليه، حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع، فإن ركع ثانياً صحَّتْ صلاته لوجود الترتيب المفروض، ولزِمَهُ سجودُ السهو لتقلبه الركوع المفروض، وكذا تقديم الركوع على السجود، حتى لو سجدَ ثم ركع فإنَّ سجدَ ثانياً صحَّتْ لِمَا قلنا.

وقوله: ((والقعود الأخير إلخ)) أي: يفترض إيقاعه بعد جميع الأركان، حتى لو تذكَّر بعده سجدةً ضليئةً سجدَها، وأعاد القعود وسجدَ للسهو، ولو ركوعاً قضاه مع ما بعده من السجود، أو قياماً أو قراءةً صلى ركعةً كما حرَّره في "البحر"<sup>(٤)</sup>، وكان الأولى أن يقول: وترتيبُ القعود إلخ كما فعل في "الخرائن"<sup>(٥)</sup> ليعلم أنه فرض آخر، ولأنَّ الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله.

(قوله: أقول: كان ينبغي لـ "الشارح" عدم ذكره ذلك إلخ) ليس كذلك، فإنَّ تمييز المفروض بالمعنى الأول أمرٌ زائد على السجدة الثانية مغاير لها، فصَحَّ عدُّه فرضاً وإن توفَّقَ تحقُّقها عليه، وغو ذلك يقال في إتمام الصلاة والانتقال من ركن إلى آخر، فيسقطُ قوله الآتي: ((ثم إنَّ عدَّ الإتمام والانتقال إلخ))، تأمل.

(قوله: ليعلم أنه فرض آخر) ولهذه العلَّة الأولى أن يقول أيضاً: وترتيبُ الركوع على السجود؛ لأنه فرض آخر.

(١) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٣/ب.

(٢) ١٥٩٠ - "در".

(٣) ٦٣ - "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٥/١.

(٥) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٣/ب.



وإتمام الصلاة، والانتقال من ركنٍ إلى آخر<sup>(١)</sup>.....

ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع لأنه سيذكر<sup>(٢)</sup> في الواجبات، وسيأتي هناك تمام الكلام على ذلك كله.

(٣٩٠٩) (قوله: وإتمام الصلاة والانتقال إلخ) قال في "الفتح"<sup>(٣)</sup>: ((وقد عُدَّ من الفرائض إتمامها والانتقال من ركنٍ إلى ركنٍ، قيل: لأنَّ النصَّ الموجب للصلاة يوجب ذلك، إذ لا وجود للصلاة بدون إتمامها، وذلك يستدعي الأمرين)) اهـ.

والظاهر: أنَّ المراد بالإتمام عدم القطع، وبالانتقال المذكور الانتقال عن الركن للإتيان بركنٍ بعده؛ إذ لا يتحقق ما بعده إلَّا بذلك، وأمَّا الانتقال من ركنٍ إلى آخرَ بلا فاصلٍ بينهما فواجب، حتى لو ركعَ ثم ركعَ يجبُ عليه سجودُ السهو؛ لأنه لم ينتقل من الفرض - وهو الركوع - إلى السجود، بل أدخلَ بينهما أجنبيًّا، وهو الركوع الثاني كما في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>.

وينبغي إبدالَ الركن بالفرض كما عبَّرَ في "المنية"<sup>(٤)</sup> ليشمل الانتقال [١/ق/٣٥٠/ب] من السُّجود إلى القعدة بناءً على ما استظهره: ((من أنَّها شرط لا ركن زائد))، لكن قدَّمنا<sup>(٥)</sup> ترجيحَ خلافه، فافهم.

ثم إنَّ عَدَّ الإتمام والانتقال المذكورين من الفروض يُعني عنه ما ذكره "المصنّف" من الفروض.

(قوله: ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع أي: في الفرض الغير الثنائي، حتى لو ركعَ قبل القراءة صحَّ ركوعُ هذه الرُّكعة كما يأتي.

(قوله: ثم إنَّ عَدَّ الإتمام والانتقال إلخ) فيه أنَّ إتمام الصلاة بمعنى عدم قطعها فرضٌ مغايرٌ للفروض التي ذكرها "المصنّف"، ولذا لو شرعَ فيها ثم قطعها كان تاركاً لفرض الإتمام، ويستحقُّ ما يستحقُّه

(١) في "و": ((إلى ركنٍ آخر)).

(٢) ص ١٩٩ - "در".

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٠/١.

(٤) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - الثامن تعديل الأركان ص ٢٩٧.

(٥) المقولة [٣٨٩٥] قوله: ((والذي يظهر إلخ)).



ومتابعته لإمامه في الفروض، وصحة صلاة إمامه في رأيه، وعدم تقدمه عليه، وعدم مخالفته في الجهة، وعدم تذكّر فائتة، وعدم محاذاة امرأة.....

[٣٩١٠] (قوله: ومتابعته لإمامه في الفروض) أي: بأن يأتي بها معه أو بعده، حتى لو ركع إمامه ورفع، فركع هو بعده صحّ بخلاف ما لو ركع قبل إمامه ورفع، ثم ركع إمامه، ولم يركع ثانياً مع إمامه أو بعده بطلت صلاته، فالمراد بالمتابعة عدم المسابقة، نعم متابعته لإمامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لا قبله ولا بعده واجبة كما سيذكره<sup>(١)</sup> في الفصل الآتي عند قوله: ((واعلم أنّ مما يُستثنى على لزوم المتابعة إلخ)). واحترز بالفروض عن الواجبات والسُنن، فإن المتابعة فيها ليست بفرض، فلا تفسد الصلاة بتركها.

[٣٩١١] (قوله: وصحة صلاة إمامه في رأيه) لأن العبرة لرأي المأموم صحةً وفساداً على المعتمد، فلو اقتدى بشافعيّ مس ذكره أو امرأة صحّت، لا لو خرّج منه دم، "ط"<sup>(٢)</sup>. وسيأتي<sup>(٣)</sup> بيانه في باب الوتر.

[٣٩١٢] (قوله: وعدم تقدمه عليه) أي: بالعقب، فيصدّق بما لو حاذاه، أو تأخّر عنه، وإلاّ فسد.

[٣٩١٣] (قوله: وعدم مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف، أي: عدم علمه بخلافه إمامه في الجهة حالة التحري، والشرط عدم العلم في وقت الاقتداء، حتى لو لم يعلم إلاّ بعد تمام الصلاة

تارك الفرض وإن أتى بها تامّة بعد ذلك، وافترضة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد - ٣٣]، والانتقال المذكور فرض؛ لأنّه لا يمكن الإتيان بالثاني إلاّ به، وما لا يتوصّل إلى الفرض إلاّ به فرض، ولا شك أنّ هذا الانتقال غير الفرض الثاني، وحينئذٍ فهو فرض مغاير لما ذكره "المصنّف" من الفروض.

(١) ص٣١٣ - "در".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٤/١ بتصرف يسير.

(٣) المقرلة [٥٦٣٢] قوله: ((كما بسطه في "البحر")).



بشرطهما، وتعديلُ الأركان عند "الثاني" و"الأئمة الثلاثة"، قال "العيني"<sup>(١)</sup>: ((وهو المختار))، وأقره "المصنّف"، وبسطناه في "الخزائن".....

صَحَّتْ كما مرَّ<sup>(٢)</sup> في محلّه، وقيدنا بحالَةِ التحريّ لأنّه يجوزُ مخالفتُهُ لجهة إمامه قصدًا في داخلِ الكعبة أو خارجها كما لو حلّقوا حولها، قال "الرّحمتي": ((وأطلقَ اعتماداً على ما تقدّم ويأتي كما هو عادتهم في الإطلاق اعتماداً على التقييد في محلّه)).

**مطلب:** قصدهم بإطلاق العبارات أن لا يدّعي علمهم إلا مَنْ زاحمهم عليه

قال في "البحر"<sup>(٣)</sup>: ((وقصدهم بذلك أن لا يدّعي علمهم إلا مَنْ زاحمهم عليه بالرُّكْب، ولعلَّهم أنّه لا يحصلُ إلاّ بكثرة المراجعة وتتبّع عباراتهم والأخذ عن الأُشياخ)) اهـ فافهم.

[٣٩١٤] (قوله: بشرطهما) أمّا الأوّل فهو أن يكون صاحبَ ترتيبٍ وفي الوقتِ سعةً، وأمّا الثاني فهو أن تكون المحاذاة في صلاةٍ، مطلقةً، مشتركةً تحريمَةً وأداءً، ونوى الإمامُ [١/ق ٣٥١] إمامتها على ما سيأتي، "ح"<sup>(٤)</sup>. والشرطُ وإن وَقَعَ في كلامه مفرداً إلاّ أنّه مضافٌ فيعمُّ، "أبو السعود"<sup>(٥)</sup>.

[٣٩١٥] (قوله: وتعديلُ الأركان) سيأتي تفسيرُهُ عند ذكره له في واجباتِ الصلاة.

[٣٩١٦] (قوله: وبسطناه في "الخزائن")<sup>(٦)</sup> حيث قال بعد قوله: ((وهو المختار)): ((قلت: لكنّه غريبٌ لم أرْ مَنْ عرّجَ عليه، والذي رجّحهُ الجُمّ الوجوبُ، وحملَ في "الفتح"<sup>(٨)</sup> - وتبعهُ

(١) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٧/١.

(٢) ص ١٢ - "در".

(٣) لم نعثَر على هذا النقل في "البحر".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٤/ب.

(٥) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٧١/١.

(٦) ص ٢٠٧ - "در".

(٧) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٣/ب.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٢/١.



في "البحر" <sup>(١)</sup> - قول "الثاني" على الفرض العملي، فيرتفع الخلاف، قلت: أني يرتفع وقد صرح <sup>(٢)</sup> في السهو بفساد الصلاة بتركه عنده خلافاً لهما؟! فتنبه!! اهـ. وهو مأخوذ من "النهر" <sup>(٣)</sup>.  
أقول: والذي دعا صاحب "البحر" إلى هذا الحمل هو التفصي <sup>(٤)</sup> عن إشكال قوي، وهو أن "أبا يوسف" أثبت الفرضية بحديث المسيء صلاته <sup>(٥)</sup>، وهو خبر آحاد، والدليل القطعي أمر بمطلي الركوع والسجود، فيلزم الزيادة على النص الخاص بخبر الواحد، و"أبو يوسف" لا يقول به، وإذا حمل قوله بفرضية تعديل الأركان على الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب اندفع الإشكال وارتفع الخلاف.

ويرد عليه ما علمته، ويأنه: أن الفرض العملي هو الذي يفوت الجواز بقوته كتقدير مسح الرأس بالربع، فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند "أبي يوسف"، وهما لا يقولان به، فالخلاف باق، ويلزم الزيادة على النص أيضاً؛ لأن مقتضى النص الاكتفاء بمسمى ركوع وسجود، فالإشكال باق أيضاً، لكن أحاب بعض المحققين عن الإشكال بجواب حسن ذكرته فيما

(قوله: لكن أحاب بعض المحققين عن الإشكال إلخ) المراد به العلامة "نوح أفندي"، وقال بعدما قرره في دفع الإشكال: ((ثم رأيت "ابن الهمام" أشار إلى ما سنح لي، ثم رأيت صاحب "البرهان" أوضح هذا المقام طيباً ما ظهر للبعد)) اهـ من "حاشية البحر".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٧/١.

(٢) أي: صاحب "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٨/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٣/أ.

(٤) قال في "القاموس": ((وأقصى: تخلص من خير أو شر كقصي، وفصيته تفصية: خلصته)) اهـ مادة ((فصي)) باختصار.

(٥) أخرجه أحمد ٤٣٧/٢، والبخاري (٧٥٧) كتاب الأذان - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، ومسلم (٣٩٧) كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأبو داود (٨٥٦) كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يقيم صله في الركوع والسجود، والترمذي (٣٠٣) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في وصف الصلاة، وقال هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٢٤/٢ كتاب الافتتاح - باب فرض التكبيرة الأولى، وابن ماجه (١٠٦٠) كتاب الإقامة - باب إتمام الصلاة. كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن رفاعه بن رافع، وعمار بن ياسر رضي الله عنهما.



(وشرطاً في أدائها) أي: هذه الفرائض، قلت: وبه بلغت.....

عَلَّقْتُهُ عَلَى "البحر"<sup>(١)</sup>، وهو: أَنَّ المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناهما اللغوي، وهو معلوم لا يحتاج إلى البيان، فلو قلنا بافتراض التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد، وعند "أبي يوسف" معناهما الشرعي، وهو غير معلوم، فيحتاج إلى البيان.

### مطلب: مجمل الكتاب إذا بُيِّنَ بالظنيِّ فالحكمُ بعده مضافٌ إلى الكتاب

وقد صرَّح في "العناية"<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّ المجملَ من الكتاب إذا لحِقَه البيانُ بالظنيِّ كان الحكمُ بعده مضافاً إلى الكتاب لا إلى البيان في الصحيح، ولذا قلنا بفرضية القعدة الأخيرة المبينة بخبر الواحد، ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر الواحد أيضاً؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَهُوْا مَا يَتَسَّرُ﴾ [الزمل - ٢٠] خاصٌّ لا بمجمل)). اهـ [١/ق ٣٥١ ب] ملخصاً.

والحاصل: أَنَّ الركوع والسجود خاصَّان عندهما بمحملان عنده، وبهذا يندفع الإشكال من أصله، لكن يبقى الخلاف على حاله، والله أعلم.

[٣٩١٧] (قوله: أي: هذه الفرائض) أي: المذكورة في المتن؛ لأنَّ الضمير في كلام "المصنف" راجع إليها، ويشمل القعدة الأخيرة على القول بركنيتها كما قدمناه<sup>(٣)</sup> من ثمة الخلاف.

[٣٩١٨] (قوله: قلت: وبه) أي: وبذكر هذا الفرض، وهو الاختيار الآتي<sup>(٤)</sup> في المتن، وكان عليه أن يذكر هذا قبيل قوله: ((ولها واجبات)) فيسلم من عود الضمير على التأخر الموجب

(قوله: أي: المذكورة في المتن) أفاد أن هذا ليس شرطاً في الواجبات والسنن، بل ولا في الشرائط كما في القعدة الأخيرة كما أفاده "الشرنبللي"<sup>(٥)</sup>، وحينئذ فيراد بالفرائض في كلامه الأركان. اهـ "سندي".

(١) انظر "منحة الخالق على البحر الرائق": ٣١٧/١ عند قوله: ((فيرتفع الخلاف)).

(٢) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٠/١. (هامش "فتح القدير").

(٣) المقولة [٣٨٩٥] قوله: ((والذي يظهر إلخ)).

(٤) ١٨٢-١٨٣ "در".



نَيْفًا وعشرين، وقد نَظَّمَ "الشرنبلالي" في "شرحه" لـ "الوهبانية" للتحريم عشرين شرطاً، ولغيرها ثلاثة عشر فقال: [ طويل ]  
شروطٌ لتحريمِ خُطِيئَتِ بِمَجْمَعِهَا مَهْدَبَةٌ حَسَنًا مَدَى الدَّهْرِ تَزْهَرُ

لركاكة التركيب، "ح" (١).

[٣٩١٩] (قوله: نَيْفًا وعشرين) النَيْفُ بالتشديد كهين، ويخفف: ما زادَ على العقدِ إلى أنْ يُلَغَ العقدَ الثاني، وأراد هنا أحداً وعشرين، ثمانية تقدّمتْ في المتن، وهذا تاسعها، واثنى عشر في "الشرح" يجعل ترتيب القعود فرضاً مستقلاً كما قلّمناه (٢)، فافهم.  
[٣٩٢٠] (قوله: في شرحه لـ "الوهبانية") وكذا في رسالته المسماة "دُرُّ الكنوز" (٣)، فإنه ذكرَ فيها هذا النظم، وزادَ عليه نظمَ الواجباتِ والسُّننِ والمندوباتِ ومسائلَ أخرى، وشرحَ الجميع.

### بَحْثُ: شروطِ التحريمِ

[٣٩٢١] (قوله: للتحريم عشرين شرطاً) بعضها فيما يعلّقُ بلفظها، وبقايا شروطاً للصلاة اشترطتْ لها على ما اختاره "الشارح" لاتصالها بالأركان، وقدّمنا (٤) الكلامَ عليه.  
[٣٩٢٢] (قوله: ولغيرها أي: غير التحريم، وهو الصلاة، والكلُّ في الحقيقة شروطٌ لصحة الصلاة، إلّا أنّ هذه الثلاثة عشر لا مدخلَ فيها للتحريم، فلذا فصلناها عمّا قبلها.  
[٣٩٢٣] (قوله: شروطٌ مبتدأ سوَّغَ الابتداء به وصفه بقوله: ((للتحريم)))، ويقول: ٣٠٣، ((خُطِيئَتِ)) بالبناء للمجهول (٥) وتاء الخطاب أو التكلم، أي: أُعْطِيَتْ خُطْوَةٌ بِالضَّمِّ أو الكسر،

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٤/ب.

(٢) المقولة [٣٩٠٨] قوله: ((وترتيب القيام على الركوع إلخ)).

(٣) "در الكنوز للعبد الراجي أن يفوز": منظومة لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ) تشتمل على شروط التحريم وباقي فروض الصلاة. ("كشف الظنون" ٧٣٢/١، "خلاصة الأثر" ٣٨/٢، "نهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١/١٥٩).

(٤) المقولة [٣٨٦٥] قوله: ((ولاتصالها إلخ)) وما بعده.

(٥) قوله: ((خُطِيئَتِ بالبناء للمجهول إلخ)) مقتضاه أنه متعدّ، وهو مخالف لما في "المصباح" و"القاموس". ونصُّ الأول: -



دخول لوقتٍ واعتقاد دخوله  
و نيّة إتياع الإمام ونطقه  
بجملة ذكرٍ خالصٍ عن مراده  
وعن تركها أو لهاء جلاله  
وعن فاصلٍ فعلٍ كلامٍ مبينٍ  
فدونك هذي مستقيماً لقبليه  
فجملتها العشرون بل زيد غيرها  
وأحقتها من بعد ذلك لغيرها  
قيامك في المفروض مقدار آية  
وفي ركعات النفل والوتر فرضها  
وشرط سجود فالقراءة بجملة  
وبعد قيام فالركوع فسجدة  
على ظهر كفي أو على فخذٍ ثوبه  
سجودك في حالٍ فظهر مشارك  
أداؤك أفعال الصلاة بيقظة  
ويحتّم أفعال الصلاة قعوده

وسترٌ وطهرٌ والقيام المحرّر  
وتعيين فرضٍ أو وجوبٍ فيذكر  
وبسمة عرباء إن هو يقدر  
وعن مدّ همزاتٍ وباءٍ بأكبر  
وعن سبق تكبيرٍ ومثلك يعذر  
لعلك تحظى بالقبول وتُشكر  
وناظمها يرجو الجواد فيغفر<sup>(١)</sup>  
ثلاثة عشر للمصلين تطهر  
وتقرأ في ثنتين منه تحيّر  
ومن كان مؤتماً فعن تلك يحظر  
وقرب فعودٍ حدٌ فصل محرّر  
وثانية قد صح عنها تؤخر<sup>(٢)</sup>  
إذا تطهر الأرض الجواز مقرر  
لسجودها عند ازدحامك يغفر  
وتميز مفروض عليك مقرر  
وفي صنعها الخروج محرّر

- ((خطي عند الناس يحظى - من باب تعب - حطة وزان عذّة وحطوة بضم الحاء وكسرهما إذا أحبوه ورفعوا منبرته فهو خطي على وزن فيعل إلخ)) وفي الثاني: ((خطي كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضي، واحتضى إلخ))، فليحذر. اهـ مصححه.

(١) في "ب" بعد هذا البيت:

وأزكى صلاة مع سلام لمصطفى  
ذخيرة خلق الله للدين ينصر

(٢) هذا البيت في "و" مقدّم على الذي قبله.



أي: مكانة أو حظاً، ((بجميعها مَهْذَبَةٌ)) منقاة مصلحة، منصوبٌ على الحال من الهاء ((حَسَنًا)) بفتح أوله ممدوداً قُصِرَ للضرورة، حال أيضاً أو مرفوعٌ على الوصفية أيضاً، أو بالضم والقصر منصوبٌ على التمييز، ((مَدَى الدَّهْرِ)) ظرفٌ لقوله: ((تَزْهَرُ)) من باب منع، أي: تتلألاً وتضيء.

((دخول)) خبرُ المبتدأ ((لوقت)) أي: وقتِ المكتوبة إن كانت التحريمُ لها ((واعتقاد دخول)) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن، فلو شرعَ شاكَأ فيه [١/٣٥٢/أ] لا تُحْزِيهِ وإن تَبَيَّنَ دخوله ((وسر)) لعورة ((وطهر)) من حدثٍ ونجاسةٍ مانعةٍ في بدنٍ وثوبٍ ومكانٍ، وكذا يُشترطُ اعتقادُ ذلك، فلو صلى على أنه مُحْدِثٌ، أو أنَّ ثوبه مثلاً نجسٌ، فإنَّ خلافه لم يَجْزُ كما مرَّ<sup>(١)</sup> عند قوله: ((وإنَّ شرعَ بلا تحرٍّ إلخ))، قال "ح"<sup>(٢)</sup>: ((وينبغي أن يكون السَّتر كذلك)). ((والقيام)) لقادر في غير نفلٍ وفي سنةٍ فجرٍ ((المحرر)) بأن لا تنالَ يده ركبته كما مرَّ<sup>(٣)</sup>، فلو أدركَ الإمامَ راکعاً، فكَبَّرَ منعياً لم تصحَّ تحرُّمته.

((وَيُتَّبَعُ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ)) أنت خبيرٌ بأنَّ هذا شرطٌ لصحة الاقتداء لا لصحة التحريم؛ لأنه إذا لم ينوِ المتابعة صحَّ شروعه منفرداً، لكنَّه إذا تركَ القراءة أصلاً تبطل صلاته، نعم يشترطُ لصحة التحريمِ نيةٌ مطلقُ الصلاة ولم يذكره، فكان ينبغي أن يقول: ويُنْتَهَى أَصْلُ الصَّلَاةِ، إلَّا أنْ يُقَالَ: ((اتِّبَاعُ)) بالرفعِ بِاسْقَاطِ العاطفِ، فيكون بياناً؛ لأنَّه يشترطُ أن يكون بتحريمته تابعاً لإمامه لا سابقاً عليه ((ونطقه)) اعترَضَ بأنَّ النطق ركنُ التحريمِ، فكيف يكون شرطاً؟! وأجيب: بأنَّ المراد نطقه على وجهٍ خاصٍّ، وهو أن يُسْمِعَ بها نفسه، فَمَنْ هَمَسَ بها أو أجزأها علم قلبه

(قوله: أو بالضم إلخ) أي: بضمِّ الحاء وسكون السين مصدرٌ.

(١) المَقُولَةُ [٣٨١٣] قوله: ((وإنَّ شرعَ)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٥٥/أ بتصرف.

(٣) ص ١٥٠ - "د".



لا تُجزّيه، وكذا جميع أقوال الصلاة من نداء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسبيح وصلاة على النبي ﷺ، وكعتاق وطلاق وعين كما أفاده "الناظم"، "ط"<sup>(١)</sup>. ((وتعين فرض)) أي: أنه ظهر أو عصر مثلاً ((أو وجوب)) كركعتي الطواف والعدين والوتر والمنذور وقضاء نفل أفسدته واحتزرت به عن النفل، فإنه يصح بمطلق النية حتى التراخي على المعتد كما مر في بحث النية<sup>(٢)</sup> ((فيذكر)) أي: ينطبق، وأعادته ليعلق به قوله:

((بجملة ذكر)) كالله أكبر، فلا يصير شارعاً بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سيأتي في أول الفصل الآتي<sup>(٣)</sup> ((خالص عن مراده)) أي: غير مشوب بحاجته، فلا يصح باستغفار نحو: اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط، فإنه يصح في الأصح كما الله كما سيأتي<sup>(٤)</sup> ((وبسملة)) بالجر عطفاً على مراده، أي: وخالص عن بسملة، فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما نقله "الناظم" عن "الغاية"<sup>(٥)</sup>، وكذا بتعوذ وحوقة كما سيأتي<sup>(٦)</sup> ((عرباء)) نعت لجملة، أي: بجملة عربية ((إن هو يقرر)) على الجملة العربية، فلا يصح شروعه [١/ق ٣٥٢/ب] بغيرها إلا إذا عجز، فيصح بالفارسية كالقراءة، لكن سيأتي<sup>(٧)</sup> أنه يصح الشروع بغير العربية وإن قدر عليها اتفاقاً بخلاف القراءة، وأن هذا مما اشتبه على كثيرين حتى "الشرنبلالي" في كل كتبه.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٥/١.

(٢) ٦١-٦٢- "در".

(٣) ٢٥٨- "در".

(٤) "ص" ٢٨٠-٢٨١- "در".

(٥) في الأصل "و" ب"م": ((العناية)) وهو تحريف، وما أثبتناه من "أ" هو الموافق لما ذكره الناظم الشرنبلالي في "الشرنبلالية"، ونصه فيها: ((وأما بسم الله الرحمن الرحيم لو افتتح بها قيل: يصح، وقيل: لا يصح الشروع بها وهو الصحيح كما في "الغاية" و"السراج")) اهـ "الشرنبلالية" ٦٦/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٦) ٢٧٩-٢٨٠- "در".

(٧) "ص" ٢٦٩-٢٧٣-٢٧٤- "در".



((وعن تركها)) عطف على قوله: ((عن مراد)) وكذا المجرورات بـ ((عن)) الآتية ((أو لها)) جلالة)) قال "الناظم": ((المراد بالهاوي الألف الناشئ بالمد الذي في اللام الثانية من الجلالة، فإذا حذف الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة، أو حذف الهاء من الجلالة اختلَفَ في انعقاد يمينه وحلَّ ذبيحته وصحة تحريمته، فلا يترك احتياطاً)). ((وعن مد همزات)) أي: همزة الله وهمزة أكبر إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد؛ لأنه يصير استفهاماً، وتعمده كفر، فلا يكون ذكراً، فلا يصحُّ الشروع به، وتبطل الصلاة به لو حصل في أثنائها في تكبيرات الانتقالات ((وباءً بأكبر)) أي: وخالص عن مدِّ باء أكبر؛ لأنه يكون جمع كبر وهو الطبل، فيخرج عن معنى التكبير، أو هو اسم للحيض أو للشيطان، فتثبت الشكَّة فتعدُّ التحريم، قاله "الناظم".

((وعن فاصلي)) بين النية والتحريم ((فعلي كلام)) بدلان من ((فاصلي)) على حذف العاطف من الثاني ((مُباين)) نعت لـ ((فاصلي))، فإذا نوى ثم عبث بشيابه أو بدنه كثيراً، أو أكل ما بين أسنانه وهو قدر الحمصة، أو تناول من خارج ولو قليلاً، أو شرب أو تكلم وإن لم يفهم، أو تتحنَّ بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه لم يصحَّ شروعه، واحترز عن غير المباين كما لو توضأ ومشى إلى المسجد بعد النية كما مر<sup>(١)</sup> في محله ((وعن سبق تكبير)) على النية خلافاً لـ "الكرخي"<sup>(٢)</sup> كما مر<sup>(٢)</sup>، أو سبق المقتدي الإمام به، فلو فرغ منه قبل فراغ إمامه لم يصحَّ شروعه، والأوَّل أولى لما مر<sup>(٣)</sup> في توجيه قوله: ((اتباع الإمام))<sup>(٤)</sup>. ((ومثلك يعذر)) بفتح أوَّله وضمَّ ثالثه مبيئاً للفاعل، يعني: أنت تعذر إذا رأيت معنى بعيد المأخذ من اللفظ، فإنك من خيار الناس، وخير الناس من يعذر، فالمراد التماس العذر من المطَّلِع على نظمه، "ط"<sup>(٥)</sup>. أي: لأنَّ ضيق النظم يلجئ

(١) ص ٥٨ - وما بعدها "در".

(٢) ص ٦١ - "در".

(٣) المقولة [٣٩٢٣] قوله: ((شروط)).

(٤) في "الأصل" و"ب" و"ج" ((اتباع إمام))، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لما في "التر".

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٦/١.



[١/٣٥٣] إلى التعبير ببعيد المعنى.

((فدونك)) أي: خذْ ((هذي)) المذكورات ((مستقيماً لقبله)) إلا لعذرٍ أو لتنفّلٍ راكبٍ خارجٍ مصرٍ ((لعلّك تحظى بالقبول وتُشكر)) بالبناء للفاعل أو المفعول.

((فحملتها العشرون بل زِيدَ غيرها)) كنيّة مطلق الصلاة، وتمييز المفروض كما مرّ<sup>(١)</sup>، واعتقاد طهارته من حدثٍ أو خبثٍ ((وناظّمها يرحو الجواد)) كجرادٍ، كثير الجود ((فيغفر)) أي: فهو يغفر لراجيه.

((والحققتها من بعد ذلك)) المذكور من البيان ((لغيرها)) أي: غير التحريم، وهو الصلاة ((ثلاثة عشر)) بإسكان الشين لغة في فتحها، وبالثنوين للضرورة، "ط"<sup>(٢)</sup>. ((للمصلين)) متعلّق بقوله: ((تظهر)).

وهي: ((قيامك)) عند عدم عذرٍ ((في المفروض)) أي: في الصلاة المفروضة، وكذا ما ألحق بها من الواجب سنة الفجر، وذكر الضمير باعتبار كون الصلاة فعلاً ((مقدار آية)) على قول "الإمام" للمعتد، "ط"<sup>(٣)</sup>. ((وتقرأ في ثنتين منه)) أي: من المفروض، أي: ركعته ((تخير)) أي: متخييراً في إيقاع القراءة في أيّ ركعتين منه، والمقام لبيان الفرائض، فلا يرّد أنّ تعيين القراءة في الأولين واجب.

((وفي ركعات النفل والوتر فرضها)) أي: فرض القراءة كائن في جميع ركعات النفل؛ لأنّ كلّ ركعتين منه صلاة على حدة، والوتر لأنّه شأبه السنن من حيث أنّه لا يؤدّن له ولا يقام. واعلم أنّ حكم المنذور حكم النفل، حتى لو نذر أربع ركعات بتسليمه واحدة لزمه القراءة في أربعها؛ لأنّه نفل في نفسه، ووجوبه عارض، "ح"<sup>(٤)</sup>. ((ومن كان مؤتماً فعن تلك)) القراءة

(١) ص ٦١، ص ١٦٧ - "در".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٦/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٦/١ بتصرف.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة في ٥٦/أ.



التي قلنا: إنها فرضٌ ((يُحْظَرُ)) أي: يُمنَعُ، فتركه له تحريماً؛ لأنَّ قراءة الإمام له قراءة، فالقراءة فرضٌ على غير المؤتم، فهذا في موقع الاستثناء مما قبله.

((وشرطُ سجود)) مبتدأ ومضافٌ إليه ((فالقراء)) خبرٌ بزيادة الفاء ((لجبهة)) أي: يفترض أن يسجدَ على ما يجدُ حجمه، بحيث إنَّ الساجد لو بالغَ لا يتسفلُ رأسه أبلغَ مما كان عليه حال الوضع، فلا يصحُّ على نحو الأرز والذرة إلا أن يكون في نحو جوالق، ولا على نحو القطن والثلج والفرش إلا إنَّ وُجدَ حجمُ الأرض بكبسه ((وقربُ قعودٍ حدُّ فصلٍ محرَّر)) يعني: [١/٣٥٣ق/ب] الحدُّ الفاصلُ بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب، وهو الرابعُ من الثلاثة عشر، وهذا البيتُ ساقطٌ من بعض النسخ، وذكره "الناظم" في "درِّ الكوز" مؤخراً عن الذي بعده، وهو الأنسب.

((وبعد قيام فالركوعُ فسجدة)) أي: يفترضُ بعد القيام الركوعُ، وكذا السجودُ، وكذا الترتيبُ المفادُ بالبعدية وبالفاء، أي: يفترضُ ترتيبُ القيام على الركوع، والركوع على السجود كما مرَّ<sup>(١)</sup> ((وثانية)) مبتدأ ((قد صحَّ)) جملةٌ معترضةٌ ((عنها)) متعلِّقٌ بقوله: ((تؤخَّرُ)) والجملةُ خبرُ المبتدأ، يعني: والسجدةُ الثانيةُ يصحُّ أن تؤخَّرَ عن السجدة الأولى إلى آخر الصلاة؛ لأنَّ مراعاةَ الترتيبِ بينهما واجبةٌ كما سيأتي<sup>(٢)</sup>، والأوضحُ في إفادة هذا المعنى أن يقال: وثانيةٌ قد صحَّ فيها التأخُّرُ.

وحاصلُ كلامه: أنَّ مراعاةَ الترتيبِ بين المتكرِّرِ في كلِّ صلاةٍ فرضٌ كالقيام والركوع والسجود، بخلاف المتكرِّرِ في كلِّ ركعةٍ كالسجدين.

((على ظَهْرٍ))<sup>(٣)</sup> متعلِّقٌ بقوله: ((فسجدة)) كذا قاله "الناظم"، والأولى تعلُّقه بقوله الآتي:

(١) ص ١٦٨ - "در".

(٢) القولة [٣٩٦٥] قوله: ((كالسجدة)).

(٣) ((على ظَهْرٍ)) ساقط من "أ".



((الجواز)) ((كفٍ)) أي: كف نفسه ((أو على فضل ثوبه)) أو على كَوْرِ عمامته ((إذا تطهر الأرض)) التي تحت الكف أو فاضل الثوب ((الجواز مقرر)) لكن يكره إن كان بلا عذر كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

وحاصل البيت: أنَّ الفرض الثامن طهارة موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمصلي ككفه وثوبه؛ لأنه باتصاله لا يُعدُّ حائلاً بينه وبين النجاسة.

((سجودك)) مبتدأ ((في)) أي: على مكان ((عالٍ)) أي: مرتفع عن حدِّ الجواز المقدَّر بنصف ذراع الذي لا يغفر بلا ضرورة السجود على أرفع منه ((فظهر)) الأولى الإتيان بالواو وتكون بمعنى أو، أي: وسجودك على ظهر مصلِّ صلاتك ((مشارك)) لك ((لسجديتها)) اللام بمعنى في، أي: بشرط أن يكون ساجداً مثلك، لكن سجوده على الأرض ((عند ازدحامك)) متعلِّق بقوله: ((سجودك)) أو بقوله: ((يغفر)) والجملة خبرُ المبتدأ.

وحاصل البيت بيانُ الفرض التاسع، وهو أن لا يكون سجوده على مرتفعٍ عن نصف ذراع [١/ق ٣٥٤/أ] إلا لضرورة زحمة.

((أداؤك)) مبتدأ وخبره محذوف دلَّ عليه خبرُ المبتدأ الآتي ((أفعال الصلاة)) أي: أركانها ((بيقظة)) وسيأتي الكلام عليه قريباً<sup>(٢)</sup> ((وتمييز مفروض)) مبتدأ، أي: تمييز الخمس المفروضة عن غيرها، وتقسمُ بيانه<sup>(٣)</sup>، وكان ينبغي ذكره في شروط التحريم ((عليك)) متعلِّق بمحذوف خبرِ المبتدأ، أو بقوله: ((مقرر)) وهو الخبر.

((ويُحْتَمُّ أفعال الصلاة قعوده)) فاعلٌ يُحْتَمُّ ((وفي صنعته)) في بمعنى الباء، وهو متعلِّق بالخروج، وكذا قوله: ((عنها)) أي: عن الصلاة ((الخروج)) مبتدأ خبره قوله: ((محَرَّر)) قال

(١) ص-٣٣٧- "در".

(٢) ص-١٨٢- "در".

(٣) المقولة [٣٩٠٧] قوله: ((تمييز المفروض)).



(الاختيار<sup>(١)</sup>) أي: الاستيقاظ، أمّا لو ركع أو سجّد ذاهلاً كلّ الذّهل أجزاءه (فيإن أتى بها) أو بأحدها، بأن قام، أو قرأ، أو ركع، أو سجّد، أو قعد الأخير (نائماً لا يُعتدُّ) بما أتى (به).....

"الناظم": ((والخروجُ بصنع المصلّي فرضٌ عند "الإمام الأعظم"، وهو المحرّر عند المحققين من أئمّتنا، وقد بسطنا الكلامَ عليه في رسالة سَمَّيْناها "المسائلُ البهيةُ الرّكيّةُ على الاثني عشرية") اهـ. وتقدّم<sup>(٢)</sup> بعضُ الكلام على ذلك، والله الموفق.

[٣٩٢٤] (قوله: الاختيارُ) بالرفع على أنّه نائبُ فاعلٍ ((شُرطَ)) السابق<sup>(٣)</sup> في كلام "المصنّف".  
[٣٩٢٥] (قوله: أي: الاستيقاظُ) تفسيرٌ باللازم؛ لأنّه يلزمُ من الاستيقاظِ الاختيارُ، "ح"<sup>(٤)</sup>.  
وإنما فسّرَ به ليشيرَ إلى أنّ ما يحصلُ مع الغفلةِ والسّهوِ لا ينافي الاختيارَ، فلذا قال: ((أمّا لو ركع إلخ))، "رحمته".

[٣٩٢٦] (قوله: ذاهلاً كلّ الذّهلِ) بأن كان قلبُه مشغولاً بشيءٍ، فإنّه لا شكّ أنّه أتى بالركوع والسجود باختياره، ولكنّه غافلٌ عنهما، ونظيره الماشي، فإنّ رجله كثيراً من أعضائه يتحرّكُ بحسبه المختارٍ له ولا شعورَ له بذلك، قال "ح"<sup>(٥)</sup>: ((والظاهرُ أنّ النّاعسَ كالذاهلِ، فليراجع)).

[٣٩٢٧] (قوله: أو قعد الأخير) صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ، أي: أو قعد القعود الأخير،

"ح"<sup>(٦)</sup>.

(١) في "و" زيادة: ((وشرط في أدائها (الاختيار)).

(٢) المقولة [٣٩٠٥] قوله: ((والصحيح إلخ)).

(٣) صد١٧٣- "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق٥٦/ب.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق٥٦/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق٥٦/ب.



بل يعيده ولو القراءة أو القعدة على الأصح، وإن لم يُعِدْ.....

[٣٩٢٨] (قوله: بل يعيده) وهل يسجد للسهو لتأخير الركن؟ الظاهر نعم، فراجعته، "رحمتي".  
[٣٩٢٩] (قوله: على الأصح) أمّا في القراءة فهو ما اختاره "فخر الإسلام" وصاحب "الهداية"<sup>(١)</sup> وغيرهما، ونصّ في "المحيط" و"المبتغى" على: ((أنّه الأصح؛ لأنّ الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم))، وقال الفقيه "أبو الليث": ((يُعَدُّ بها؛ لأنّ الشرع جعل النائم كالمتيقظ في حقّ الصلاة، والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال، فجاز أن يُعَدَّ بها في حالة النوم))، واستوجهه في "الفتح"<sup>(٢)</sup>، وأجاب عن تعليل [١/٣٥٤ب] القول الأوّل بقوله: ((والاختيار المشروط قد وجّد في ابتداء الصلاة، وهو كافٍ، ألا يرى أنّه لو ركع وسجد ذاهلاً عن فعله كلّ الذهول أنّه تجزيه؟)) اهـ.

قال في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((والجواب أنّا نمنع كون الاختيار في الابتداء كافياً، ولا نسلم أنّ الداهل غير مختار)) اهـ.

على أنّه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء أنّه لو ركع وسجد حالة النوم يُجزّيه، وقد قال في "المبتغى": ((ركع وهو نائم لا يجوز إجماعاً))، وصريح كلام "ابن أمير حاج" في "الحلية"<sup>(٤)</sup> ترجيح كلام "الفقيه" للجواب الذي ذكره شيخه في "الفتح"، حتّى ردّه به ما في "المبتغى"، ثمّ قال:

(قوله: والقراءة ركن زائد إلخ) هذا محطّ علّة القول بالاعتداد، أي: أنّ الشارع جعل النائم في الصلاة كالمتيقظ في كثير من الأحكام، والقراءة ركن زائد، فيكفّ منه بالإتيان بها نائماً، فلا يردّ عليه باقي الأركان لعدم زيادتها، والقعدة يجري حكم الخلاف السابق في أنّها ركن أو شرط، وبهذا يزول الاشتباه الواقع هنا، تأمّل.

(١) في "التجنيس" - كما بيّن ذلك في "الفتح" - : كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٢٨١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الأوّل في القراءة ١/٢٨١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السادس: القعود الأخير ص ٢٩١-.

(٤) "الحلية": شروط الصلاة ٢/١٧٦.



تفسدُ لصدوره لا عن اختيار، فكان وجودُهُ كعدمه، والناسُ عنه غافلون، فلو أتى بركعة<sup>(١)</sup> تامةً تفسدُ صلاته؛ لأنَّه زاد ركعةً، وهي لا تقبلُ الرِّفْضَ، ولو ركعَ أو سجَدَ فنام فيه أجزأه.....

((وقد عُرِفَ من هذا أيضاً جوازُ القيام في حالةِ النوم أيضاً وإنْ نصَّ بعضهم على عدمِ جوازه)) اهـ. وتبعهُ في "البحر"<sup>(٢)</sup>.

لكنْ قد علمتَ ما في كلام "الفتح". بما نقلناه عن "شرح المنية"، فالأولى اتباعُ المنقول، والله أعلم. وأما في القعدة فقد ذَكَرَ في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> عن "التحقيق" للشيخ "عبد العزيز البخاري": ((أنَّه لا نصٌّ فيها عن "محمدٍ"، وأنَّه قيل: إنها يُعتَدُّ بها، وقيل: لا))، ورجَّحَ في "الحلبة" الأولَ بناءً على ما قدَّمهُ من جوابِ شيخه، وقال: ((إنَّه اقتصرَ عليه في "جامع الفتاوى"))<sup>(٤)</sup> اهـ.

واقصرَ على الثاني في "المنية"، وقال شارحها الشيخُ "إبراهيم"<sup>(٥)</sup>: ((إنَّه الأصحُّ))، وفي "المنح"<sup>(٦)</sup>: ((أنَّه المشهورُ))، وبه جَزَمَ "الشرنبلالي" في نظمه المارَّ<sup>(٧)</sup> وفي "نور الإيضاح"<sup>(٨)</sup>.

[٣٩٣٠] (قوله: تفسدُ أي: الصلاةُ.

[٣٩٣١] (قوله: لصدوره) أي: ما أتى به.

[٣٩٣٢] (قوله: فلو أتى) أي: في حالةِ النوم.

[٣٩٣٣] (قوله: ولو ركعَ إلخ) تفرِيعٌ على مفهومِ قوله: ((فإنْ أتى بها نائماً لا يُعتَدُّ به))،

(١) في "ب" و "و": ((فلو أتى النائم بركعة)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣١٢/١.

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة ٢/٢ ق ٧٦ - ب.

(٤) لم نثر على هذه المسألة في مخطوطة "جامع الفتاوى" التي بين أيدينا.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السادس: القعود الأخير ص ٢٩١..

(٦) "المنح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٣٥/١.

(٧) ص ١٧٤ - "در".

(٨) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ص ١٠٧..



لحصول الرفع<sup>(١)</sup> والوضع بالاختيار.

((ولها واجبات)) لا تفسد بتركها،.....

فإنه يفيد أنه لو نام بعدما ركع أو سجد اعتد به.

[٣٩٣٤] (قوله: لحصول الرفع<sup>(٢)</sup> والوضع) كذا في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> و"البحر"<sup>(٤)</sup> عن "المحيط"، والأظهر ذكر الانحناء بدل الرفع، وقال "ط"<sup>(٥)</sup>: ((هذا بناء على اشتراط الرفع في الركوع، أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر))<sup>(٦)</sup>.

### مطلب: واجبات الصلاة

[٣٩٣٥] (قوله: ولها واجبات) قدمنا<sup>(٧)</sup> في أوائل كتاب الطهارة الفرق بين الفرض والواجب، وتقسيم الواجب إلى قسمين: أحدهما - وهو أعلاهما - يسمى فرضاً عملياً، وهو ما يفوت الجواز بفوته كالوتر، والآخر ما لا يفوت بفوته، وهو المراد هنا، وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم إكفار جاحده والثواب بفعله، وحكمه في الصلاة ما ذكره "الشارح"، [١/٣٥٥] والواجب قد يُطلق على الفرض القطعي ك: صوم رمضان واجب.

[٣٩٣٦] (قوله: لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على "القُهستاني"<sup>(٨)</sup> حيث قال: ((تفسد

ولا تبطل)). اهـ.

قال "الحموي"<sup>(٩)</sup> في "شرح الكنز": ((والفرق بينهما: أنَّ الفاسد ما فات عنه وصف مرغوب،

(١) في "ب": ((الرفع منه)).

(٢) من قوله: ((فإن أتى)) إلى قوله ((الرفع)) ساقط من "٣".

(٣) "الحلبة": شروط الصلاة ٢/٧٦ ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٠٧/١.

(٦) من ((وقال "ط" )) إلى ((يظهر)) ساقط من "الأصل".

(٧) المقولة [٧٣٥] قوله: ((وقد يطلق (الخ)).

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - واجبات الصلاة ٨٧/١ يتصرف.



وتعادُ وجوباً في العمدة والسهو إن لم يسجدْ له، وإن لم يُعِدْها.....

والباطل ما فات عنه شرط أو ركن، وقد يُطلقُ الفاسدُ بمعنى الباطل مجازاً) اهـ. ووجه الرد أنْ أئمتنا لم يفرّقوا في العبادات بينهما، وإنما فرّقوا في المعاملات، "ح" (١).

[٣٩٣٧] (قوله: وتعادُ وجوباً) أي: بترك هذه الواجبات أو واحدٍ منها، وما في "الزيلي" (٢) و"الدرر" (٣) و"المجتبى": ((من أنه لو ترك الفاتحة يؤمّر بالإعادة، لا لو ترك السورة)) ردّه في "البحر" (٤): ((بأن الفاتحة وإن كانت آكد في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الإعادة حكم ترك الواجب مطلقاً لا الواجب المؤكّد، وإنما تظهر الأكديّة في الإثم؛ لأنّه مقولٌ بالتشكيك)) اهـ.

قلت: وينبغي تقييد وجوب الإعادة بما إذا لم يكن الترك لعذر كالأمي أو من أسلم في آخر الوقت، فصلّى قبل أن يتعلّم الفاتحة فلا تلزمه الإعادة، تأمل.

[٣٩٣٨] (قوله: إن لم يسجدْ له) أي: للسهو، وهذا قيد لقوله: ((والسهو))؛ إذ لا سجود في العمدة، قيل: إلا في أربعة: لو ترك القعدة الأولى عمداً، أو شكك في بعض الأفعال، فتفكّر عمداً حتى شغله ذلك عن ركن، أو آخر إحدى سجدي الركعة الأولى إلى آخر الصلاة عمداً، أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عمداً، وزاد بعضهم خامساً، وهو ترك الفاتحة عمداً، فيسجد في ذلك كله، ويسمى سجود عذر، ولم يستثن "الشارح" ذلك لما سيأتي (٥) تضيفه في باب سجود السهو، وردّه العلامة "قاسم" أيضاً: ((بأن لا نعلم له أصلاً في الرواية ولا وجهاً في الدراية))، وهل تجب الإعادة بترك سجود السهو لعذر كما لو نسيه، أو طلعت الشمس

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧/١.

(٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ١١٣/١.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٩/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣١/١ بتصرف.

(٥) المقولة [٦١٥١] قوله: ((قيل إلا في أربع)).



يكون فاسقاً آثماً، وكذا كل صلاة أُدِّيتْ مع كراهة التحريم تجبُ إعادتها،.....

في الفجر؟ لم أره، فليراجع، والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق "الشارح"؛ لأنَّ النقصان لم ينجرَّ بجابر وإنَّ لم يَأْتَمْ بتركه، فليَتَأَمَّلْ.

### مطلب: المكروه تحريماً من الصَّغائر، ولا تسقط به العدالة إلا بالإدمان

[٣٩٣٩] (قوله: يكون فاسقاً) أقول: صرَّح العلامة "ابن نجيم" [١/ق ٣٥٥/ب] في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي<sup>(١)</sup>: ((بأنَّ كلَّ مكروهٍ تحريماً من الصَّغائر))، وصرَّح أيضاً<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّهم شرطوا لإسقاطِ العدالة بالصَّغيرة الإدمان عليها، ولم يشرطوه في فعلٍ ما يُخِلُّ بالمرءة وإنَّ كان مباحاً))، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: ((إنَّهم أسقطوها بالأكْلِ فوق الشَّبع مع أنَّه صغيرة، فينبغي اشتراطُ الإصرارِ عليه))، قال: ((وجوابه: أنَّ المسقطَ لها به بناء على أنَّ كلَّ ذنبٍ يُسقطها ولو صغيرةً بلا إدمان كما أفاده في "المحيط البرهاني"<sup>(٤)</sup>، وليس بمعتدلٍ)) اهـ. وبه ظهر أنَّ كلام "الشارح" هنا مبنيٌّ على خلافٍ المعتمد.

### مطلب: كل صلاة أُدِّيتْ مع كراهة التحريم تجبُ إعادتها

[٣٩٤٠] (قوله: وكذا كل صلاةٍ أُدِّيتْ) الظاهر أنَّه يشملُ نحوَ مدافعةِ الأخيثنِ مما لم يوجبْ

(قوله: والذي يظهر الوجوبُ إلخ) مقتضى ما ذكره أولاً بقوله: ((وينبغي تقييدُ إلخ)) علمُ وجوب الإعادة بترك سجود السَّهو بعذرٍ، إذ كلُّ من النسيان وخوف طلوع الشمس عذرٌ لترك واجبِ السُّجود، فكما أنَّ العذر مسقطٌ للإعادة فيما لو تركَ الواجب عمداً كذلك لو تركه سهواً.

(١) الرسالة الرابعة والثلاثون في بيان الكبائر والصغائر من الذنوب ص ٢٦٢- (ضمن مجموعة "رسائل ابن نجيم").

(٢) في رسالته السابقة ص ٢٦١-.

(٣) في رسالته السابقة ص ٢٦٠- بتصرف يسير.

(٤) لم نثر عليها في "المحيط البرهاني".

(٥) في "د" زيادة: ((أقول: يرد على عكس هذه القضية ما إذا صلى المغرب في يوم عرفة وفيها في الطريق، أو بعرفات

تجب عليه الإعادة عندهما خلافاً لأبي يوسف كما في "التفقيح" للمجبري، مع أنَّه لم يفعل مكروهاً تحريماً ولم -



سجوداً أصلاً، وأنَّ النقص إذا دخلَ في صلاة الإمام ولم يُجَبَرْ وجبت الإعادةُ على المقتدي أيضاً، وأنه يُستثنى منه الجمعةُ والعيدُ إذا أُدِّيَتْ مع كراهة التحريم، إلّا إذا أعادها الإمام والقوم جميعاً، فليراجع، "ح" (١).

أقول: وقد ذَكَرَ في "الإمداد" (٢) بحثاً: ((أنَّ كون الإعادة بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الإعادة مندوبة بترك سنة)) اهـ. ونحوه في "الهُستاني" (٣).

بل قال في "فتح القدير" (٤): ((والحق التفصيلُ بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الإعادة، أو تنزيه فتستحب)) اهـ.

بقي هنا شيء، وهو أنَّ صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب، أو سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في "البحر" (٥)، وصرّحوا بفسق تاركها وتعزيره وأنه يائمه. ومقتضى هذا أنه لو صلّى منفرداً يؤمّر بإعادتها بالجماعة، وهو مخالف لما صرّحوا به

= يترك واجباً، والجواب أنه إذا صلّاها في وقتها المهدود فقد صلّاها قبل الوقت في هذه الليلة خصوصية لتلك الليلة بدليل أن النبي ﷺ قال للمستعجل: ((الصلاة أمانك)). على أنَّ القضايا الشرعية يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، ثم لا فرق بين واجب وواجب، فما في "الدرر والغرر" - من أنه يؤمّر بالإعادة في ترك الفاتحة لا في ترك صَمِّ السُورَة إلى الفاتحة، وما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة - ضعيف كما في "البحر"، ولم يذكر الشارح ما إذا أُدِّيَتْ مع ترك سنة أو مُسْتَحَبٍّ، والحكم أنها تُعَادُ استحياباً، وإذا أُدِّيَتْ مع فعلٍ مكروه تنزيهاً فالأولى إعادتها كما في بعض المحاشي، وفي "القنية": صَبَّه صَلَّتْ مكشوفة الرأس لا تُؤمّر بالإعادة، ولو صلّت مكشوفة العورة تؤمر بالإعادة، وكذا بغير وضوء وإذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالإعادة في الوقت لا بعده. بت - من رموز صاحب "القنية"، أي: قال برهان الدين الترمذاني -: القضاء في الحالتين أولى، انتهى. (حموي)).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧/أ.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في المكروهات ق ١٨٤/أ.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - واجبات الصلاة ٨٩/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل ما يكره للمصلي ٣٦٤/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٥/١.



في باب إدراك الفريضة: من أنه لو صَلَّى ثلاثَ ركعاتٍ من الظهر، ثم أُقيمت الجماعةُ يُتِمُّ ويقتدي متطوعاً، فإنه كالصريح في أنه ليس له إعادةُ الظهر بالجماعة مع أنَّ صلاته منفرداً مكروهةً تحرماً أو قربةً من التحريم، فيخالف تلك القاعدة، إلا أن يدعى تخصيصها بأنَّ مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركه ما كان من ماهية الصلاة وأجزائها، فلا يشمل الجماعة؛ لأنها وصفٌ لها خارجٌ عن ماهيتها، أو يدعى [١/٣٥٦ ق] تقييد قولهم: يُتِمُّ ويقتدي متطوعاً بما إذا كانت صلاته منفرداً لعذرٍ كعدم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته منفرداً مكروهةً، والأقرب الأول، ولذا لم يذكروا الجماعة من جملة واجبات الصلاة؛ لأنها واجبٌ مستقلٌ بنفسه خارجٌ عن ماهية الصلاة.

ويؤيده أيضاً أنهم قالوا: يجب الترتيب في سور القرآن، فلو قرأ منكوساً أثم، لكن لا يلزمه سجود السهو؛ لأنَّ ذلك من واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في "البحر"<sup>(١)</sup> في باب السهو، لكن قولهم: كلُّ صلاةٍ أدِّيت مع كراهة التحريم يشمل ترك الواجب وغيره، ويؤيده ما صرحوا به من وجوب الإعادة بالصلاة في ثوبٍ فيه صورةٌ بمنزلة من يصلي وهو حامل الصنم.

### (تنبيه)

قيد في "البحر"<sup>(٢)</sup> في باب قضاء الفوائت وجوب الإعادة في أداء الصلاة مع كراهة التحريم بما قبل خروج الوقت، أمَّا بعده فتستحب، وسيأتي الكلام فيه هناك إن شاء الله تعالى مع بيان

(قوله: ويؤيده ما صرحوا به إلخ) قد يقال: إنَّ ذلك ليس من واجبات اللباس، بل يقال: خلُّو المصلي عن ثوبٍ فيه صورة أو عن حمله صنماً من واجبات الصلاة. اهـ من "السندي".

(١) "البحر": كتاب الصلاة ١٠٢/٢ نقلاً عن "التحسيس".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة ٨٧/٢.

(٣) المقولة [٦٠٣٩] قوله: ((أي: وجوباً في الوقت إلخ)).



والمختار أنه جابر للأوّل؛ لأنّ الفرض لا يتكرّر.

(وهي) على ما ذكره أربعة عشر: (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد للسهو.....

الاختلاف في وجوب الإعادة وعدمه، وترجيح القول بالوجوب في الوقت وبعده.

[٣٩٤١] (قوله: والمختار أنه) أي: الفعل الثاني جابر للأوّل بمنزلة الجبر بسجود السهو، وبالأوّل يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح، كذا في "شرح الأكمّل" على "أصول البزدوي"، ومقابل ما نقلوه عن "أبي اليسر": ((من أنّ الفرض هو الثاني))، واختار ابن الهمام<sup>(١)</sup> الأوّل، قال: ((لأنّ الفرض لا يتكرّر، وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأوّل؛ إذ هو لازم ترك الركن لا الواجب، إلا أن يقال: المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى؛ إذ يحسب الكامل وإن تأخر عن الفرض لما علّم سبحانه أنه سيوقعه)) اهـ.

يعني: أنّ القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض؛ لأنّ كون الفرض هو الثاني دون الأوّل يلزم منه عدم سقوطه بالأوّل، وليس كذلك؛ لأنّ عدم سقوطه بالأوّل إنما يكون بترك فرض لا بترك واجب، وحيث استكمل الأوّل فرائضه لا شك في كونه مجزئاً في الحكم وسقوط الفرض [١/٣٥٦ ب] به وإن كان ناقصاً بترك الواجب، فإذا كان الثاني فرضاً يلزم منه تكرار الفرض، إلا أن يقال إلخ، فافهم.

[٣٩٤٢] (قوله: على ما ذكره) وإلا فهي أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه<sup>(٢)</sup>.

[٣٩٤٣] (قوله: قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يخف فوت الوقت، وإلا اكتفى بآية واحدة

(قوله: إلا أن يقال: المراد أن ذلك امتنان إلخ) وحاصله توقّف الحكم بفرضية الأولى على عدم الإعادة، وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يُخرجهُ خروجاً موقوفاً، وكفساد الوقتية وهي المغرب في طريق مزدلفة على عدم إعادتها قبل الفجر، وبهذا ظهر التوفيق، وأنّ الخلاف لفظي؛ لأنّ من قال: إنّ الثانية هي الفرض أراد بعد الوقوع، ولو كان الثاني نفلاً لزم أن تجب القراءة في ركعاتها وأن لا تُشرع الجماعة فيها، ولم يذكره. اهـ من "السندي".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٢/١.

(٢) المقولة [٤٠٢٩] قوله: ((قلت: نلت أصلاً إلخ)).



بترك أكثرها لا أقلها، لكن في "المجتبى": (( يسجد بترك آية منها ))، وهو أولى.  
قلت: وعليه فكل آية واجبة ككل تكبيرة عيد، وتعديل ركن، .....

في جميع الصلوات، وخص "البردوي" الفجر به كما في "القنية"<sup>(١)</sup>، "إسماعيل"<sup>(٢)</sup>.

[٣٩٤٤] (قوله: بترك أكثرها) يفيد أن الواجب الأكثر، ولا يعرَى عن تأمل، "بحر"<sup>(٣)</sup>. وفي "الفهستاني"<sup>(٤)</sup>: (( أنها بتمامها واجبة عنده، وأما عندهما فأكثرها، ولذا لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في "الراهدي" ))، فكلام "الشارح" جارٍ على قولهما، "ط"<sup>(٥)</sup>.

[٣٩٤٥] (قوله: وهو أولى) لعله للمواظبة المفيدة للوجوب، "ط"<sup>(٦)</sup>.

[٣٩٤٦] (قوله: وعليه أي: وبناءً على ما في "المجتبى" فكل آية واجبة، وفيه نظر؛ لأن الظاهر أن ما في "المجتبى" مبني على قول "الإمام" بأنها بتمامها واجبة، وذكر الآية تمثيلاً لا تقييداً؛ إذ بترك شيء منها آية أو أقل ولو حرفاً لا يكون آتياً بأكملها الذي هو الواجب، كما أن الواجب ضم ثلاث آيات، فلو قرأ دونها كان تاركاً للواجب، أفاده "الرحمتي".

[٣٩٤٧] (قوله: ككل تكبيرة عيد) وهي ست تكبيرات كما سيأتي في محله، "ح"<sup>(٧)</sup>.

[٣٩٤٨] (قوله: وتعديل ركن) عطفت على ((تكبيرة))، أي: وككل تعديل ركن، ومثله تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قريباً، "ح"<sup>(٨)</sup>.

(١) القنية: كتاب الصلاة - باب في القراءة والسكوت ق ١٢/أ.

(٢) الإحكام: كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٩٢/أ.

(٣) البحر: كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣١٢.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - واجبات الصلاة ١/٨٧ بتصرف يسير.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٠٨.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٠٨.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧/أ.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧/أ.



وإتيان كلٍّ، وترك تكرير كلٍّ كما يأتي<sup>(١)</sup>، فليحفظ.

(وضمُّ) أقصر (سورة) كالكوثر أو ما قام مقامها، وهو ثلاثُ آياتٍ قصارٍ نحو:  
﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [١] ثُمَّ عَبَسَ وَسَبَّ [٢] ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ [٣] [المدرّ - ٢١، ٢٢، ٢٣]، وكذا لو  
كانت الآية أو الآيتان تعدلُ ثلاثاً قصاراً.....

[٣٩٤٩] قوله: وإتيان كلٍّ إلخ) بالرفع عطفاً على ((كلُّ)) الأوّل، أو بالجرّ عطفاً على  
((كلِّ)) الثاني، والمراد أنّ من الواجبات إتيان كلِّ فرضٍ أو واجبٍ في محله، وترك تكرير كلِّ  
منهما، وأفاد هذا المراد بقوله: ((كما يأتي))، أي: في آخر الواجبات.

[٣٩٥٠] قوله: وترك تكرير كلٍّ) هكذا في بعض النسخ، وعلمت المراد منه، والذي في عامّة  
النسخ: ((وترك كلِّ)) بإسقاط ((تكرير))، وتوجيهه بأنَّ يُجَعَّلَ قوله: ((كلُّ)) تكبيرةً)) تنظير الآية  
في قوله: ((يسجدُ بركِ آيةٍ))، والمعنى: كما يسجدُ بترك كلِّ تكبيرةٍ عيده بمفردها، وترك كلِّ  
تعديلٍ ركنٍ بمفرده، وترك إتيان كلٍّ من التكبيرات أو التعديلات جملةً، وكذا بترك كلِّ هذه  
المذكورة جملةً، ولا يخفى ما فيه.

[٣٩٥١] قوله: تعدلُ ثلاثاً قصاراً) أي: مثل: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدرّ - ٢١] إلخ، وهي  
ثلاثون حرفاً، فلو قرأ آيةً طويلةً [١/١٠٧٣] قدر ثلاثين حرفاً يكون قد أتى بقدر ثلاث  
آياتٍ، لكن سيأتي<sup>(٢)</sup> في فصلٍ يجهر الإمام: أنّ فرض القراءة آيةً، وأنَّ الآيةَ عرفاً طائفةٌ من  
القرآن مترجمةً، أقلها ستة أحرفٍ ولو تقديرًا ك: ﴿لَمْ يَكِدْ﴾ [الإخلاص - ٣]، إلّا إذا  
كانت كلمةً فالأصحُّ عدمُ الصحّة اهـ.

قوله: عطفاً على ((كلِّ)) الأوّل) لا يظهر صحّة العطف على ((كلِّ)) الأوّل؛ لأنّه يفيد أنّه  
مبنيٌّ على ما في "المحتبى" مع أنّه لا ينبغي عليه.

(١) ص ٢٢٢-٢٢٤ - "در".

(٢) ص ٤٤٨-٤٥٠ - "در".



## ذِكْرُهُ "الْحَلْبِيُّ"

ومقتضاه: أنه لو قرأ آيةً طويلةً قَدَّرَ ثمانيةَ عشرَ حرفاً يكون قد أتى بقدرِ ثلاثِ آياتٍ، وقد يقال: إنَّ المشروع ثلاثُ آياتٍ متواليةٍ على النظمِ القرآنيِّ مثل: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدر- ٢١] إلخ، ولا يوجد ثلاثُ متواليةٍ أقصرُ منها، فالواجبُ إمَّا هي أو ما يعادلها من غيرها، لا ما يعادلُ ثلاثةَ أمثالٍ أقصرَ آيةٍ وُجِدَتْ في القرآن، ولذا قال: ((تعديلُ ثلاثاً قصاراً))، ولم يقل: تعديلُ ثلاثةَ أمثالٍ أقصرَ آيةٍ، على أنَّ في بعضِ العبارات: تعديلُ أقصرَ سورةٍ، فليتأمل، وسنذكر<sup>(١)</sup> في فصل الجهر زيادةً في هذا البحث.

[٣٩٥٢] (قوله: ذِكْرُهُ "الْحَلْبِيُّ") أي: في "شرحه الكبير" على "المنية"<sup>(٢)</sup>، وعبارته: ((وإنَّ قرأ ثلاثَ آياتٍ قصاراً، أو كانت الآيةُ أو الآيتان تعديلُ ثلاثِ آياتٍ قصارٍ خرَجَ عن حدِّ الكراهة المذكورة))، يعني كراهةَ التحريم، قال "الشارح" في "شرحه" على "المنتقى"<sup>(٣)</sup>: ((ولم أره لغيره، وهو مهمٌّ فيه يسرُّ عظيمٌ لدفعِ كراهةِ التحريم)) اهـ.

قلت: قد صرَّحَ به في "الدُّرر"<sup>(٤)</sup> أيضاً حيث قال: ((وثلاثُ آياتٍ قصارٍ تقومُ مقامُ السُّورةِ،

قوله: وقد يقال: إنَّ المشروع ثلاثُ آياتٍ إلخ) المتبادرُ من قوله: ((ثلاثاً قصاراً)) الاكتفاءُ بقدرِ الثلاثِ من الآيةِ أو الآيتين وإنَّ لم تكن الثلاثُ على ترتيبِ النظمِ القرآنيِّ، واشتراطُ ذلك لا تدلُّ عليه عبارة "الْحَلْبِيُّ"؛ إذ قوله: ((تعديلُ ثلاثِ آياتٍ قصارٍ)) شاملٌ لما إذا كانت على الوجهِ المشروع، بأن تكون متواليةً أو لا، وإبائته لا بدُّ له من دليل، فمع عدم وجوده يُعمَلُ بإطلاقِ عبارة "الْحَلْبِيُّ" من الاكتفاء بالآية التي بلغت ثمانيةَ عشرَ حرفاً لإقامة واجبِ القراءة.

## مطلبٌ في أنَّ تاركَ السنَّةِ المؤكَّدةِ يستوجبُ التضييلَ والوُومَ

(قوله: قلت: قد صرَّحَ به في "الدُّرر" أيضاً) قد يقال: ليس مرادُ "الشارح" أنه لم يرَ أنَّ الآيةَ أو الآيتين تقومُ مقامَ الثلاث، بل مرادهُ أنه لم يرَ القولَ بالخروجِ عن كراهةِ التحريمِ بذلك مع تركِ سنَّةِ

(١) الموقلة [٤٥٥١] قوله: ((لأنه يزيد على ثلاث آيات)).

(٢) "شرح المنية الكبير": صفة الصلاة - ص ٣٠٩.

(٣) "الدُّرر المنتقى": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٨٨/١. (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "الدُّرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٩/١ - ٧٠. بتصرف.



(في الأوليين من الفرض) وهل يكره في الآخرين؟ المختار لا (و) في (جميع) ركعات (النفل).....

وكذا الآية الطويلة)) اهـ. ومثله في "الفيض" وغيره.

وفي "التارخانية"<sup>(١)</sup>: ((لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي أو المداينة، البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلوا فيه على قول "أبي حنيفة"، قيل: لا يجوز؛ لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة، وعامتهم على أنه يجوز؛ لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار أو يعدلها، فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات)) اهـ. وهذا يفيد أن بعض الآية كالأية في أنه إذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يكفي.

[٣٩٥٣] (قوله: في الأوليين) تنازع فيه ((قراءة)) و ((ضم)) في قول "المصنف": ((قراءة فاتحة الكتاب، وضم سورة))؛ لأن الواجب في الأولين كل منهما، فافهم.

[٣٩٥٤] (قوله: وهل يكره) أي: ضم السورة.

[٣٩٥٥] (قوله: المختار لا) أي: لا يكره تحريماً بل تنزيهاً؛ لأنه خلاف السنة، قال في "المنية" و"شرحها"<sup>(٢)</sup>: ((فإن ضم السورة إلى [١/ق ٣٥٧/ب] الفاتحة ساهياً يجب عليه سجدة

القراءة، وقد تقدم له في سنن الوضوء أن ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام، وأن تاركها يستوجب التضليل واللوم، ومقتضى هذا أنه لا يخرج عن الكراهة التحريمية بواجب القراءة، لكن تقدم أيضاً تقسيم السنة إلى سنة هدى وتركها يوجب ما ذكر، وسنة الزوائد وتركها لا يوجب، ومثلوا لها بتطويله عليه السلام القراءة والركوع والسجود، فمراده في "شرح المتنقي" أن في كلام "الخلبي" إشارة إلى أنها بطوال المفصل مثلاً من سنن الزوائد، وأن تاركها لم يرتكب كراهة التحريم بخلاف ترك الجماعة مثلاً، وهذا لا يعلم من عبارة "الدرر" و"الفيض" وغيرهما، وذكر الشارح في الفصل الآتي: ((أن الآية أو الآيتين لو كانت تعدل ثلاث آيات قصاراً انتفت كراهة التحريم، ولا تنتفي التنزيهية إلا بالمسنون)) اهـ، تأمل.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٤٦/١ نقلاً عن "المحيط" باختصار.

(٢) "شرح المنية الكبير": صفة الصلاة ص ٣٣١..



لأنَّ كلَّ شفعٍ منه صلاةٌ (و) كلُّ (الوتر) احتياطاً.....

السَّهْوُ في قول "أبي يوسف" لتأخير الركوع عن محلِّه، وفي أظهر الروايات لا يجب؛ لأنَّ القراءة فيهما مشروعةٌ من غيرِ تقديرٍ، والافتصارُ على الفائحةِ مسنونٌ لا واجبٌ)) اهـ.  
وفي "البحر"<sup>(١)</sup> عن "فخر الإسلام": ((أنَّ السَّورةَ مشروعةٌ في الأخيرين نفلاً، وفي "الذخيرة": أنَّه المختار، وفي "المحيط": وهو الأصحُّ)) اهـ. والظاهر: أنَّ المراد بقوله: ((نفلاً)) الجوازُ والمشروعيةُ بمعنى عدم الحرمة، فلا ينافي كونهُ خلافَ الأولى كما أفاده في "الحلبة"<sup>(٢)</sup>.

### مطلب: كلُّ شفعٍ من النفل صلاةٌ

[٣٩٥٦] (قوله: لأنَّ كلَّ شفعٍ منه صلاةٌ) كأنَّه - والله أعلم - لتمكُّبه من الخروج على رأسِ الركعتين، فإذا قامَ إلى شفعٍ آخرَ كان بانياً صلاةً على تحريمِ صلاةٍ، ومن ثَمَّةَ صرَّحوا بأنَّه لو نوى أربعاً لا يجبُ عليه بتحريمها سوى الركعتين في المشهور عن أصحابنا، وأنَّ القيامَ إلى الثالثة بمنزلةِ تحريمٍ مبتدئةٍ، حتى إنَّ فساد الشفع الثاني لا يوجبُ فسادَ الشفع الأول، وقالوا: يستحبُّ الاستفتاحُ في الثالثة والتعوُّدُ، وتأمُّه في "الحلبة"<sup>(٣)</sup>، وسيأتي<sup>(٤)</sup> أيضاً في باب الوتر والنوافل، قال "ح"<sup>(٥)</sup>: ((ولا ينافيه عدمُ افتراضِ القعدة الأولى فيه الذي هو الصحيح؛ لأنَّ الكلَّ صلاةٌ واحدةٌ بالنسبة إلى القعدة كما في "البحر"<sup>(٦)</sup> عند قول "الكنز": فرضُها التحريمُ)).

[٣٩٥٧] (قوله: احتياطاً) أي: لمَّا ظهرت آثارُ السَّنَةِ فيه من أنه لا يؤذَنُ له ولا يقامُ أعطيناهُ حكمَ السَّنَةِ في حقِّ القراءة احتياطاً، "ح"<sup>(٧)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٥/١ بتصرف يسير.

(٢) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٢١ ب وق ١٢٢ أ.

(٣) انظر "الحلبة": فرائض الصلاة ٢/ق ٦٣ ب.

(٤) المقولة [٥٧١٣] قوله: ((وقيل: لا إلخ)).

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧ ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٧/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٧ ب.



(وتعيينُ القراءةِ في الأوليين) من الفرضِ على المذهب (وتقديمُ الفاتحة.....)

[٣٩٥٨] (قوله: وتعيينُ القراءةِ في الأوليين) لا يتكرَّرُ هذا مع قوله قبله: ((في الأوليين))؛ لأنَّ المراد هنا القراءةُ ولو آيةً، فتعينُ القراءةُ مطلقاً فيهما واجبٌ، وضمُّ السورةِ مع الفاتحة واجبٌ آخرٌ، "ط"<sup>(١)</sup>.

[٣٩٥٩] (قوله: من الفرضِ) أي: الرباعيُّ أو الثلاثيُّ، وكذا في جميعِ الفرضِ الثنائيِّ كالفجر والجمعة ومقصورة السفر.

[٣٩٦٠] (قوله: على المذهب) اعلم أنَّ في محلِّ القراءة المفروضةِ في الفرضِ ثلاثة أقوالٍ:  
الأوَّلُ: أنَّ محلَّها الركعتانِ الأوليانِ عينا، وصحَّحَهُ في "البدائع"<sup>(٢)</sup>.  
الثاني: أنَّ محلَّها ركعتانِ منها: غيرَ عينٍ، أي: فيكونُ تعيينُها في الأوليين واجباً، [١/٣٥٨ق/أ] وهو المشهورُ في المذهب.

الثالثُ: أنَّ تعيينها فيهما أفضلٌ، وعليه مشى في "غاية البيان"، وهو ضعيفٌ، والقولانِ الأوَّلانِ اتَّفقا على أنَّه لو قرأ في الآخرين فقط يصحُّ ويلزمُه سجودُ السهو لو ساهياً، لكنَّ سببه على الأوَّلِ تغييرُ الفرضِ عن محلِّه، وتكونُ قراءته قضاءً عن قراءته في الأوليين، وسببه على الثاني تركُّ الواجب، وتكونُ قراءته في الآخرين أداءً، كذا في نوافل "البحر"<sup>(٣)</sup>، وفيه<sup>(٤)</sup> من سجود السهو: ((واختلفوا في قراءته في الآخرين، هل هي قضاءٌ أو أداءٌ؟ فذكرَ "القدوري": "أنَّها أداءٌ؛ لأنَّ الفرضِ القراءةُ في ركعتينِ غيرِ عينٍ، وقال غيره: "إنَّها قضاءٌ في الآخرين استدلالاً بعدمِ

(قوله: وكذا في جميعِ الفرضِ الثنائيِّ إلخ) فيه أنَّ القراءة في جميعِ الفرضِ الثنائيِّ، والمقصودُ فرضٌ لا

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٢٠٨/١.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة - ١١١/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل - ٥٩/٢ بتصرف.

(٤) أي: "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو - ١٠٢/٢ بتصرف.



صحة اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وإن لم يكن قرأ الإمام في الشفع الأول، ولو كانت في الآخرين أداءً لحاز؛ لأنه يكون اقتداءً المفترض بالمفترض في حق القراءة، فلمَّا لم يجزْ عُلِمَ أنَّها قضاء، وأنَّ الآخرين خلَّتْ عن القراءة، وبوجوب القراءة على مسبوق أدرك إمامه في الآخرين ولم يكن قرأ في الأولين، كذا في "البدائع" (١) اهـ.

أقول: لي ههنا إشكال، وهو أنَّه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة، وإنما الكلام في تعيين محلها، وحاصل الأقوال الثلاثة أنَّ تعيينها في الأولين فرضٌ أو واجبٌ أو سنةٌ، وقد علمت تصحيح القول الأول، وحينئذٍ فلا يخلو: إمَّا أن يرادَّ أنه فرضٌ قطعيٌّ أو فرضٌ عمليٌّ، وهو ما يفوت الجواز بفوته، وعلى كلٍّ يلزم من عدم القراءة في الأولين فساد الصلاة، كما لو أخرَّ الركوع عن السجود، ولا قائل بذلك عندنا، فيتعيَّن المصيرُ إلى القول بالوجوب الذي عليه المتوُّ. والذي يظهرُ لي أنَّ في المسألة قولين فقط، وأنَّ القولَ الأوَّل والثاني واحدٌ، فقولهم: محلُّها الركعتان الأوليان عيناً معناه أنَّ التعيين فيهما واجبٌ، وهو المرادُّ بالقول الثاني، فيكون تأخير القراءة إلى الآخرين قضاءً مثلَّ تأخير السجدة من الركعة الأولى إلى آخر الصلاة، ويقابل ذلك القول بأنَّ تعيين الأولين أفضلٌ، وعليه فالقراءة في الآخرين أداءٌ لا قضاءً، وهما القولان [١/٣٥٨ ب] اللذان ذكَّرهما صاحب "البحر" في سجود السهو عن "البدائع"، ويدلُّ لذلك أنَّ صاحب "المنية" (٢) ذكَّر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الأولين، فقال في "الحلية" (٣): ((وهذا عند القائلين بأنَّ محلَّها الركعتان الأوليان عيناً، وقد عرفت أنَّه الصحيحُ، وعليه مشى في "الخلاصة" (٤) و"الكافي" (٥)، وأمَّا عند القائلين بأنَّ محلَّها ركعتان منها بغير أعيانها فظاهر قولهم:

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل بيان المتروك سهواً هل يُقضى أو لا ١/١٧١.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": واجبات الصلاة ص ٢٩٠.

(٣) "الحلية": واجبات الصلاة ٢/٧٩ أ.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني: في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ١٨/١.

(٥) "كافي النسخي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٥ أ.



.....(على) كلَّ (السُّورة).....

إنَّ القراءة في الأولين أفضلُ أنه ليس بواجبٍ، بل الظاهرُ أنه سنَّةٌ، وغيرُ خافٍ أنَّ ثمرة الخلاف تظهرُ في وجوب سجود السهو إذا تركها في الأولين أو في إحداهما سهواً لتأخير الواجب سهواً عن محلِّه، وعلى السنَّة لا يجبُ)). اهـ ملخصاً.

وهو صريحٌ في أنَّ الأقوال اثنان لا ثلاثة، وفي أنَّ المراد بالقول بأنَّ محلَّ القراءة الأوليان عيناً هو الوجوب لا الافتراضُ.

وظهر بهذا أنَّ صاحب "البحر" لم يُصب في بيان الأقوال ولا في التفرع عليها، كما لم يُصب من نقل عبارته على غير وجهها، وبما قرَّرناه ارتفع الإشكالُ وأتضح الحالُ.

والحاصل: أنه قيل: إنَّ محلَّ القراءة ركعتان من الفرض غير عَيْنٍ، وكونها في الأولين أفضلُ، وقيل: إنَّ محلَّها الأوليان منه عيناً، فيجبُ كونها فيهما، وهو المشهورُ في المذهب الذي عليه المتون، وهو المصنَّحُ، وعلمت تأييده بما مرَّ<sup>(١)</sup> في عبارة "البحر" عن "البدائع" من مسألة المسافر والمسبوق، وقال "القُهستاني"<sup>(٢)</sup>: ((إنَّه الصحيحُ من مذهب أصحابنا))، فلا جرم قال "الشارح": ((على المذهب))، فافهم، الحمدُ لله على التوفيق والهداية إلى أقوم طريق.

[٣٩٦١] (قوله: على كلَّ السُّورة) حتى قالوا: لو قرأ حرفاً من السورة ساهياً، ثم تذكَّر يقرأ الفاتحة ثم السورة، ويلزمه سجود السهو، "بجر"<sup>(٣)</sup>. وهل المراد بالحرف حقيقته أو الكلمة؟ يُراجع، ثم رأيتُ في سهو "البحر" قال بعد ما مرَّ: ((وقيدهُ في "فتح القدير"<sup>(٤)</sup> بأنَّ يكون مقدار ما يتأدَّى به ركن)) اهـ. أي: لأنَّ الظاهر أنَّ العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة، والتأخيرُ اليسيرُ - وهو ما دون ركن - معفو عنه، تأمل.

(١) في هذه المقالة.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فرائض الصلاة ٨٦/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠١/٢ يتصرف نقلاً عن "المحتج".

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٣٨/١.



وكذا ترك تكريرها قبل سورة الأوليين (ورعاية الترتيب) بين القراءة والركوع  
(وفيما يتكرر<sup>(١)</sup>).....

ثم رأيتُ صاحب "الحلبة"<sup>(٢)</sup> أَيْدَ ما بحثه شيخه في "الفتح" من القيد المذكور بما ذكره من  
الزيادة على التشهُد في القعدة الأولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام [١/ق ٣٥٩] عن محله،  
وأنَّ غير واحدٍ من المشايخ قدَّرَها بمقدارِ أداءِ ركنٍ.

[٣٩٦٢] (قوله: وكذا ترك تكريرها إلخ) فلو قرأها في ركعة من الأوليين مرتين وجب سجودُ  
السهو لتأخير الواجب، وهو السُّورة كما في "الذخيرة" وغيرها، وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها  
كما في "الظهيرية"<sup>(٣)</sup>، أمَّا لو قرأها قبل السُّورة مرَّةً وبعدها مرَّةً فلا يجبُ كما في "الخانية"<sup>(٤)</sup>،  
واختاره في "المحيط" و"الظهيرية"<sup>(٥)</sup> و"الخلاصة"<sup>(٦)</sup>، وصحَّحَ "الزاهدی" لعدم لزوم التأخير؛ لأنَّ  
الركوع ليس واجباً بإثر السُّورة، فإنَّه لو جمَعَ بين سورٍ بعد الفاتحة لا يجبُ عليه شيءٌ، كذا في  
"البحر"<sup>(٧)</sup> هنا، وفي سجودِ السهو: ((قال في "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>): وقيدَ بالأولين لأنَّ الاقتصار على  
مرَّةٍ في الآخرين ليس بواجبٍ، حتى لا يلزمه سجودُ السهو بتكرارِ الفاتحة فيهما سهوًا، ولو تعمَّده  
لا يكره ما لم يؤدِّ إلى التطويل على الجماعة أو إطالة الركعة على ما قبلها)) اهـ.

[٣٩٦٣] (قوله: بين القراءة أو الركوع) يعني: في الفرض الغير الثنائي، ومعنى كونه واجباً أنَّه  
لو ركع قبل القراءة صحَّ ركوعُ هذه الركعة؛ لأنَّه لا يشترطُ في الركوع أن يكون مترتباً

(١) في "د" و "و": ((تكرر)).

(٢) "الحلبة": واجبات الصلاة ٢/ق ٧٩ ب.

(٣) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الثاني في الوتر والسهو ق ٣١ ب.

(٤) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب ١٢١/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الثاني في الوتر والسهو ق ٣١ ب.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو ق ٤٣ ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٣/١، وباب سجود السهو ١٠٢-١٠١/٢.

(٨) "شرح المنية الكبير": واجبات الصلاة ص ٢٩٥-٢٩٦.



أَمَّا فِيمَا لَا يَتَكَرَّرُ ففَرْضٌ كَمَا مَرَّ (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.....)

على قراءة في كل ركعة، بخلاف الترتيب بين الركوع والسجود مثلاً، فإنه فرض، حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة؛ لأن أصل السجود يشترط ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب الركوع على القيام كذلك؛ لأن القراءة لم تُفرض في جميع ركعات الفرض، بل في ركعتين منه بلا تعيين، أما القيام والركوع والسجود فإنها معينة في كل ركعة، نعم القراءة فرض، ومحلها القيام من حيث هو، فإذا ضاق وقتها - بأن لم يقرأ في الأولين - صار الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً لعدم إمكان تداركها، ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير، فلذا لم ينظروا إليه، واقتصروا على أن الترتيب بينها واجب؛ لأن إيقاع القراءة في الأولين واجب، هذا توضيح ما حققه في "الدرر"<sup>(١)</sup>.

والحاصل: أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الأولين، وثمرته فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين، وركع في كل من الأولين بلا قراءة أصلاً، أما لو قرأ في الأولين صار الترتيب فرضاً، حتى لو تذكر السورة ركعاً، فعاد وقرأها [١٦/ق ٣٥٩ ب] لزم إعادة الركوع؛ لأن السورة التحقت بما قبلها، وصارت القراءة كلها فرضاً، فيلزم تأخير الركوع عنها.

ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعدها، نظيره قراءة السورة، فإنها قبل قراءتها تسمى واجباً، وبعدها تسمى فرضاً، وحينئذ فيكون الأصل في هذا الترتيب الوجوب، وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين، لكن قد يقال: إن هذا الترتيب يُغني عنه وجوب تعيين القراءة في الأولين، إلا أن يقال: لمَّا كان هذا التعيين لا يحصل إلا بهذا الترتيب جعلوه واجباً آخر، فتدبر.

[٣٩٦٤] (قوله: أَمَّا فِيمَا لَا يَتَكَرَّرُ أَي: فِي كُلِّ الصَّلَاةِ أَوْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ففرض، وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود والقعود الأخير كما علمته آنفاً، ومر<sup>(٢)</sup> أيضاً عند قوله: ((وبقي

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٧/١.

(٢) ص ١٦٧ - "در".



من الفروض))، وبيناه هناك<sup>(١)</sup>، ولا يرد على إطلاقه أنَّ القراءة مما لا يتكرر في كلِّ ركعة مع أنَّ ترتيبها على الركوع غير فرض؛ لأنَّ مراده بما لا يتكرر ما عداها بقرينة تصريحه بقبيله بوجوب ترتيبها، فلا مناقضة في كلامه، فافهم.

فإن قلت: ذكر في "الكافي النسفي"<sup>(٢)</sup> من باب سجود السهو: ((أنَّه يجبُ بأشياء<sup>(٣)</sup>)، منها تقديم ركن، بأنَّ ركع قبل أن يقرأ، أو سجّد قبل أن يركع؛ لأنَّ مراعاة الترتيب واجبة عندنا خلافاً لـ "زفر"، فإذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب)) اهـ. ووقع نظيره في "الذخيرة" مع أنَّه في "الكافي"<sup>(٤)</sup> ذكر هنا: ((أنَّ ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض؛ لأنَّ الصلاة لا توجد إلَّا بذلك)) اهـ.

قلت: أجاب في "البحر"<sup>(٥)</sup>: ((بأنَّ قولهم هنا: إنَّ الترتيب شرطٌ معناه أنَّ الرُّكن الذي قدَّمه يلغو، ويلزمه إعادته مرتباً، حتى إذا سجّد قبل الركوع لا يُعدُّ بهذا السجود بالإجماع كما صرَّح به في "النهاية"، فيشترطُ إعادته، وقولهم في سجود السهو: إنَّ الترتيب واجبٌ معناه أنَّ الصلاة بعد إعادة ما قدَّمه لا تفسدُ بترك الترتيب صورةً الحاصل بزيادة ما قدَّمه)).

والحاصل: أنَّ افتراض الترتيب بمعنى افتراض إعادة ما قدَّمه، ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة؛ لأنَّ زيادة [١/٣٦٠ق] ما دون ركعة لا تُفسدُ الصلاة، فكان واجباً لا فرضاً بخلاف الأوَّل، وقد خفي هذا على "صدر الشريعة"<sup>(٦)</sup> حتى ظنَّ أنَّ الترتيب واجبٌ مطلقاً إلَّا في تكبيرة الافتتاح والقعدة الأخيرة، وهو عجيبٌ لما علمت من كلام "النهاية".

(١) المقولة [٣٩٠٨] قوله: ((وترتيب القيام على الركوع إلخ)).

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٤٤ق/أ باختصار.

(٣) ((بأشياء)) ساقطة من "٣".

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٥ق/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣١٥-٣١٤ بتصرف.

(٦) "شرح الرقاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٤٣ (هامش "كشف الحقائق").



كالسجدة).....

(٣٩٦٥١: قوله: كالسجدة) الكافُ استقصائيةٌ؛ إذ لم يتكررَ في الركعة سواها، ومثله الكافُ في قوله: ((كعدد))، "ح" <sup>(١)</sup>. والمرادُ بها السجدةُ الثانية من كلِّ ركعة، فالترتيبُ بينها وبين ما بعدها واجبٌ، قال في "شرح المنية" <sup>(٢)</sup>: ((حتى لو تركَ سجدةً من ركعة، ثم تذكَّرها فيما بعدها من قيامٍ أو ركوعٍ أو سجودٍ فإنه يقضيها، ولا يقضي ما فعله قبل فضاهاها مما هو بعد ركعتها من قيامٍ أو ركوعٍ أو سجودٍ، بل يلزمه سجودُ السهو فقط، لكن اختلفَ في لزوم قضاء ما تذكَّرها فضاهاها فيه، كما لو تذكَّرَ وهو راکعٌ أو ساجدٌ أنه لم يسجدَ في الركعة التي قبلها فإنه يسجدُها، وهل يعيدُ الركوعَ أو السجودَ المتذكَّرَ فيه؟ ففي "الهداية" <sup>(٣)</sup>: أنه لا تجبُ إعادته بل تستحبُّ معللاً بأنَّ الترتيبَ ليس بفرضٍ بين ما يتكررُ من الأفعال، وفي "الخانية" <sup>(٤)</sup>: أنه يعيده، وإلاَّ فسدتْ صلاته معللاً بأنه ارتفضَّ بالعودِ إلى ما قبله من الأركان؛ لأنه قبل الرفع منه يُقبَلُ الرفضُ بخلاف ما لو تذكَّرَ السجدة بعدما رَفَعَ من الركوع؛ لأنه بعدما تَمَّ بالرفع لا يُقبَلُ الرفض <sup>(٥)</sup>) اهـ. ومثله في "الفتح" <sup>(٦)</sup>.

قال في "البحر" <sup>(٧)</sup>: ((فعلم أن الاختلاف في الإعادة ليس بناءً على اشتراطِ الترتيب وعدمه، بل على أن الركن المتذكَّرَ فيه هل يرتفضُّ بالعودِ إلى ما قبله من الأركان أو لا؟)) اهـ، تأملْ \*.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٠/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": واجبات الصلاة ص ٢٩٧-.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٦١/١.

(٤) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجه ١٢٩/١ (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) من (( بخلاف )) إلى (( الرفض )) ساقط من "الأصل".

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤١/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٦/١.

\* ((قوله: تأمل)) وجه التأمل: أن كلام "الهداية" صريحٌ في أن الإعادة مبنية على أن الترتيب ليس بفرض، وقد يجاب بأنَّ الخلاف من الطرفين ليس مبنياً على ما ذكره؛ لأنَّ الخلاف من طرف "الهداية" مَبْنِيٌّ على أن الترتيب ليس بركن، والخلاف من طرف "الخانية" ليس مبنياً على أنه ركن، بل على الارتفاض. اهـ منه.



أو في كلِّ الصلاة كعددِ ركعاتها،.....

والمعتمدُ ما في "الهداية"، فقد جزمَ به في "الكنز"<sup>(١)</sup> وغيره في آخرِ باب الاستخلاف، وصرَّحَ في "البحر"<sup>(٢)</sup> بضعفِ ما في "الخاتمة".

هذا، والتقييدُ بالترتيب بينها وبين ما بعدها للاحترازَ عمَّا قبلها من ركعاتها، فإنَّ الترتيبَ بين الرُّكُوع والسجود من ركعةٍ واحدةٍ شرطٌ كما مرَّ<sup>(٣)</sup>، وثبَّه عليه في "الفتح"<sup>(٤)</sup>.

[٣٩٦٦] (قوله: أو في كلِّ الصلاة كعددِ ركعاتها) أي: أنَّ الترتيبَ بين الركعات واجبٌ، قال "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>: ((فإنَّ ما يقضيه [١/٣٦٠ ق/ب] بعد فراغ الإمام أوَّلُ صلاته عندنا، ولو كان الترتيبُ فرضاً لكان آخراً)) اهـ.

وردهُ في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((بأنَّه لا يصحُّ أنْ يدخل تحت الترتيبِ الواجب؛ إذ لا شيءٌ على المسبوق، ولا نقصٌ في صلاته أصلاً، فلذا اقتصرَ في "الكافي" على المتكرِّر في كلِّ ركعة)) اهـ.

وكانه فهمَ أنَّ مراد "الزيلعي" أنَّ الترتيبَ المذكورَ واجبٌ على المسبوق، وليس كذلك، بل مرادُه أنَّه واجبٌ على غيره بدليل مسألة المسبوق<sup>(٧)</sup>، ويبيِّن ذلك: أنَّه لو اقتضى في ثلثةِ الرابعيةِ مثلاً لا يجوزُ له أنْ يصلِّي أوَّلَ صلاةٍ إمامه الذي فاتَه، ولو فعَلَ فسدت صلاتُه لانفرادَه في موضع

(قوله: قال "الزيلعي": فإنَّ ما يقضيه إلخ) عبارتهُ: ((أي: مكرَّر في كلِّ ركعةٍ أو في جميع الصلاة كعددِ ركعاتها، حتَّى لو نسي سجدةً من الركعة الأولى وقضاها في آخرِ صلاته جازَ، وكذا ما يقضيه المسبوقُ بعد فراغ إلخ)).

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة ٥٠/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٥/١.

(٣) المقولة [٣٩٦٣] قوله: ((بين القراءة والركوع)).

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤١/١.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٠٦/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٣/١.

(٧) من ((وليس كذلك)) إلى ((المسبوق)) ساقط من الأصل.



الافتداء، بل يجب عليه متابعتُهُ فيما أدرَكه، ثم إذا سَلِمَ يَقْضِي ما فاتَهُ، وهو أوَّلُ صَلَاتِهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْقَعْدَاتُ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَى الْمُسْبِقِ عَكْسُ التَّرْتِيبِ، وَلَوْ كَانَ التَّرْتِيبُ فَرْضًا لَكَانَ مَا يَقْضِيهِ آخِرَ صَلَاتِهِ حَقِيقَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَلَا يَقْرَأُ السُّورَةَ وَلَا يَجْهَرُ.

والدليلُ على ما قلنا من أنَّ مراد "الزليعي" وجوبُ الترتيب على غيرِ المسبوق ما في "الفتح" <sup>(١)</sup> حيث قال: ((أو في كُلِّ الصَّلَاةِ كَالرَّكَعَاتِ إِلَّا لِمُضْرُورَةِ الْاِقْتِدَاءِ، حَيْثُ يَسْقُطُ بِهِ التَّرْتِيبُ، فَإِنَّ الْمُسْبِقَ يَصَلِّي آخِرَ الرَّكَعَاتِ قَبْلَ أَوَّلِهَا)) اهـ. فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ كَلَامَ "الْفَتْحِ" مُخَالِفٌ لِكَلَامِ "الزَّيْلَعِيِّ" فَقَدْ وَهَمَ، نَعَمْ كَلَامُ "الْفَتْحِ" أَظْهَرَ فِي الْمُرَادِ، فَافْهَمُ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَجوبُ الشَّيْءِ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا امْتَكَنَ ضِدُّهُ، وَعَدَمُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الرَّكَعَاتِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، فَإِنَّ الْمُصَلِّيَّ كُلَّ رَكْعَةٍ أَتَى بِهَا أَوَّلًا فَهِيَ الْأُولَى، وَثَانِيًا فَهِيَ الثَّانِيَّةُ وَهَكَذَا. قُلْتَ: يُمْكِنُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ الَّتِي تَبْتَنِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ إِذَا وُجِدَ مَعَهَا مَا يَقْتَضِيهَا، فَإِذَا صَلَّيَ مِنَ الْفَرْضِ الرَّبَاعِيَّ رَكْعَتَيْنِ، وَقَصَدَ أَنْ يَجْعَلَهُمَا الْآخِرَتَيْنِ فَهُوَ لَعَوٌ إِلَّا إِذَا حَقَّقَ قَصْدَهُ، بِأَنْ تَرَكَ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ وَقَرَأَ فِيمَا بَعْدَهُمَا، فَحِينَئِذٍ يَبْتَنِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ، وَهِيَ وَجوبُ الْإِعَادَةِ وَالْإِنْتِمَاءِ لَوْجُودِ مَا يَقْتَضِي تِلْكَ الْأَحْكَامَ، وَلِهَذَا اعْتَبَرَ الشَّارِعُ صَلَاةَ الْمُسْبِقِ غَيْرَ مُرْتَبَةٍ مِنْ حَيْثُ الْأَقْوَالُ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ عَكْسَ التَّرْتِيبِ مَعَ أَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ أَتَى بِهَا أَوَّلًا فَهِيَ الْأُولَى صُورَةً، لَكِنَّا فِي الْحُكْمِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَكَمَا أَوْجَبَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ عَكْسَ [١/٣٦١/أ] التَّرْتِيبِ - بِأَنْ أَمَرَهُ بِأَنْ يَفْعَلَ مَا يَبْتَنِي عَلَى ذَلِكَ مِنْ قِرَاءَةٍ وَجْهٍ - كَذَلِكَ أَمَرَ غَيْرُهُ بِالتَّرْتِيبِ، بِأَنْ يَفْعَلَ مَا يَقْتَضِيهِ، بِأَنْ يَقْرَأَ أَوَّلًا وَيَجْهَرُ أَوْ يُسِرَّ، وَإِذَا خَالَفَ يَكُونُ قَدْ عَكَسَ التَّرْتِيبَ حُكْمًا، وَلِهَذَا عُبِّرَ "الْمُصَنِّفُ" كَ "الْكُتْر" <sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِ: ((وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ))، أَي: مِلَاظِمَتُهُ بِاعْتِبَارِ الْإِثْنَيْنِ بِمَا يَجِبُ

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤١/١.

(٢) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٦١/١.



أَوَّلًا فِي الْأَوَّلِ أَوْ آخِرًا فِي الْآخِرِ.

والحاصل: أَنَّ الْمُصَلِّيَّ إِذَا مَفْرَدٌ أَوْ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ، فَالْأَوَّلَانِ يَظْهَرُ فِيهِمَا ثَمَرَةٌ التَّرْتِيبِ، بِمَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ سَلَّمْنَا عَدَمَ ظَهْوَرِ الثَّمَرَةِ فِيهِمَا تَظْهَرُ فِي الْمَأْمُومِ، فَإِنَّهُ إِذَا مُدْرِكٌ، أَوْ مُسَبِّقٌ فَقَطْ، أَوْ لَاحِقٌ فَقَطْ، أَوْ مُرَكَّبٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي <sup>(١)</sup> بَيَانُهُ فِي مَحَلِّهِ.

أَمَّا الْمُدْرِكُ فَهُوَ تَابِعٌ لِإِمَامِهِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ.

وَأَمَّا الْمُسَبِّقُ فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّازِمَ عَلَيْهِ عَكْسُ التَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا الْلاحِقُ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ التَّرْتِيبُ بِعَكْسِ الْمُسَبِّقِ، وَعِنْدَ "زَفَرٍ": التَّرْتِيبُ فَرَضٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَدْرَكَ بَعْضَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَنَامَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ أَوَّلًا مَا نَامَ فِيهِ بِلَا قِرَاءَةٍ ثُمَّ يَتَابِعَ الْإِمَامَ، فَلَوْ تَابَعَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ صَلَّى مَا نَامَ فِيهِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ جَازَ عِنْدَنَا، وَأَنْتُمْ لَتَرْكِيهِ الْوَاجِبَ، وَعِنْدَ "زَفَرٍ" لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، قَالَ فِي "السَّرَاجِ" <sup>(٢)</sup> عَنْ "الْفَتَاوَى": ((الْمُسَبِّقُ إِنْ بَدَأَ بِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ فَإِنَّهُ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَالْلاحِقُ إِذَا تَابَعَ الْإِمَامَ قَبْلَ قَضَاءِ مَا فَاتَهُ لَا تَفْسُدُ خِلَافًا لـ "زَفَرٍ")) أَهـ.

وَأَمَّا الْمُرَكَّبُ = كَمَا لَوْ اقْتَدَى فِي ثَانِيَةِ الْفَجْرِ، فَنَامَ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ، فَهَذَا لَاحِقٌ وَمُسَبِّقٌ وَلَمْ يَصَلِّ شَيْئًا = فَيَصَلِّي أَوَّلًا الرُّكْعَةَ الَّتِي نَامَ فِيهَا بِلَا قِرَاءَةٍ، ثُمَّ الَّتِي سَبَقَ بِهَا بِقِرَاءَةٍ، وَإِنْ عَكَسَ صَحَّ وَأَنْتُمْ لَتَرْكِيهِ التَّرْتِيبَ الْوَاجِبَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ سِوَاءَ كَانَتْ عَامِدًا لِأَدَائِهَا مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، أَوْ سَاهِيًا لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْجَبْرِ بِسُجُودِ السَّهْوِ؛ لِأَنَّ خَتَامَ صَلَاتِهِ وَقَعَ بِمَا لَحِقَ فِيهِ، وَالْلاحِقُ مُنْتَوِعٌ عَنْ سُجُودِ السَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ خَلَفَ الْإِمَامَ حُكْمًا، فَنَبَتْ بِهَذَا أَنَّ الْلاحِقَ يَنْوِيهِ قَدْ أَوجِبُوا عَلَيْهِ التَّرْتِيبَ كَمَا أَلْزَمُوا الْمُسَبِّقَ بِعَكْسِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ وَالْحُكْمُ لَا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، فَافْهَمْ.

(١) الْمُقُولَةُ [٤٩٧٥] قَوْلُهُ: ((وَعَلِمَ أَنَّ الْمُدْرِكَ الْإِمَامَ)).

(٢) "السَّرَاجُ الْوَهَّاجُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قَضَاءِ الْغَوَاثِ ١/ ٢٣٨/ ١ بِإِخْتِصَارٍ



حَتَّى لو نَسِيَ سَجْدَةً مِنَ الْأَوَّلَى قضاها ولو بعدَ السلام قبلَ الكلام، لكنَّه يتشَهَّدُ ثمَّ يسجدُ للسُّهو ثمَّ يتشَهَّدُ؛ لأنَّه يَطلُّ بالعوْدِ إلى الصَّلِيَّةِ والتَّلاوِيَةِ، أمَّا السُّهُوِيَّةُ..

[٣٩٦٧] (قوله: حَتَّى لو نَسِيَ إلخ) تفرِيعٌ على قوله: [١/ق ٣٦١/ب] ((كالسَّجْدَةِ)).

[٣٩٦٨] (قوله: مِنَ الْأَوَّلَى) ليس بَقِيْدٍ، وَخصَّها بِلُبعِها مِنَ الْآخِرِ، "ط" (١).

[٣٩٦٩] (قوله: قَبْلَ الْكَلَامِ) المرادُ: قَبْلَ إِيْتائِهِ بِمَفْسِدٍ، "ط" (٢).

[٣٩٧٠] (قوله: لَكِنَّه يَتَشَهَّدُ أَي: يقرأُ التَّشَهَّدَ إلى عِبدِهِ ورسولُهُ فقط، وَثُمَّه بالصَّلواتِ

وَالدَّعَوَاتِ فِي تَشَهُّدِ السُّهُوِ عَلَى الْأَصَحِّ، "ط" (٣).

[٣٩٧١] (قوله: ثُمَّ يَتَشَهَّدُ أَي: وَجوباً، وَسَكَتَ عَنِ الْقَعْدَةِ لِأَنَّ التَّشَهَّدَ يَسْتَلْزِمُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا

يُوجَدُ إِلَّا فِيهَا، تَأَمَّلْ).

[٣٩٧٢] (قوله: لِأَنَّهُ يَطلُّ إلخ) أَي: لِأَنَّ التَّشَهَّدَ (٤)، يَعْنِي: مَعَ الْقَعْدَةِ بِقَرِينَةٍ قَوْلِهِ: ((أَمَّا

السُّهُوِيَّةُ فَتَرْفَعُ التَّشَهُّدَ لَا الْقَعْدَةَ))، "ح" (٥). أَمَّا بَطْلَانُ الْقَعْدَةِ بِالْعَوْدِ إِلَى الصَّلِيَّةِ - أَي: السَّجْدَةِ

الَّتِي هِيَ مِنْ صُلْبِ الصَّلَاةِ، أَي: جِزْءٍ مِنْهَا - فَلَا شَرَاطِئَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْقَعْدَةِ وَمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهَا

لَا تَكُونُ آخِرَةً إِلَّا بِإِغْمَاقِ سَائِرِ الْأَرْكَانِ، وَأَمَّا بَطْلَانُهَا بِالْعَوْدِ إِلَى التَّلاوِيَةِ فَقَالَ "ط" (٦): ((لَأَنَّ

التَّلاوِيَةَ لَمَّا وَقَعَتْ فِي الصَّلَاةِ أُعْطِيَتْ حُكْمَ الصَّلِيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَكَهَا أَصْلًا))، وَقَالَ

"الرَّحْمَتِيُّ": ((لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْقِرَاءَةِ الَّتِي هِيَ رَكْنٌ، فَأُخِذَتْ حُكْمُ الْقِرَاءَةِ، فَلِزِمَ تَأْخِيرُ الْقَعْدَةِ عَنْهَا)).

[٣٩٧٣] (قوله: أَمَّا السُّهُوِيَّةُ) أَي: السَّجْدَةُ السُّهُوِيَّةُ، وَالْمُرَادُ الْجِنْسُ لِأَنَّهَا سَجْدَتَانِ، "ط" (٧).

(١) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٢٠٩/١.

(٢) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٢٠٩/١.

(٣) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٢٠٩/١.

(٤) مِنْ ((يَسْتَلْزِمُهَا)) إِلَى ((التَّشَهَّدُ)) سَاقِطٌ مِنَ "الْأَصْلِ".

(٥) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٥٨/ب.

(٦) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٢٠٩/١.

(٧) "ط": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ٢٠٩/١.



فترفعُ التشهُدَ لا القعدة، حتَّى لو سلَّمَ بحجرٍ رفعه منها لم تفسدُ بخلاف تلك السجدين.  
(وتعديلُ الأركان) أي: تسكينُ الجوارح قدرَ تسبيحةٍ في الركوع والسجود،.....

[٣٩٧٤] (قوله: فترفعُ التشهُدَ) أي: تُبطلُهُ؛ لأنَّه واجبٌ مثلها فتجبُ إعادته، وإنَّما لا ترفعُ القعدةَ لأنَّها ركنٌ، فهي أقوى منها.

[٣٩٧٥] (قوله: بحجرٍ رفعه منها) أي: من السهوِّية بلا قعودٍ ولا تشهُدٍ لم تفسدُ صلاته؛ لأنَّ القعدةَ الرُّكنَ لم ترتفع، فلا تفسدُ صلاته بترك التشهُدِ الواجب.

[٣٩٧٦] (قوله: بخلاف تلك السجدين) أي: الصليَّةِ والتلاويَّة، فإنَّه لو سلَّمَ بحجرٍ رفعه منهما تفسدُ صلاته لرفعهما القعدة.

مطلب: قد يشارُ إلى المثنى باسم الإشارة الموضوع للمفرد  
(تنبيه)

٣١١/١ قد يشارُ إلى المثنى باسم الإشارة الموضوع للمفرد كما هنا، ومثله قوله تعالى:  
﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة - ٦٨]، أي: بين الفارضِ والبكر، وقولُ الشاعر<sup>(١)</sup>:  
إنَّ للخيرِ وللشرِّ مدىً      وكلا ذلك وجهٌ وقَبْلُ  
فافهم.

[٣٩٧٧] (قوله: وتعديلُ الأركان) هو سنةٌ عندهما [١/٣٦٢ق] في تخريجِ "الجرحاني"،

(قوله: قد يشارُ إلى المثنى باسم الإشارة إلخ) لا يظهرُ صحَّةُ الإشارة باسم الإشارة الموضوع للمفرد لذكرِ المشار إليه المثنى بعده بخلاف الآية والنظم لتقدُّم المشار إليه، فيؤوَّلُ بالمذكور.  
(قوله: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾) أي: بين الفارضِ والبكرِ الفارضُ المسنَّة، والبكرُ الفتية، والعوانُ التي نتجت بعد بطنها البكر، "قاموس".

(١) القائل عبد الله بن الرُّبَيْري، قال ذلك يوم أُخذ وهو مشرك، ثم أسلم. ديوانه ص ٤١، "البداية والنهاية" ٥٧/٤،

"شرح ابن عقيل" ٦٢/٣، "شرح الأشموني" ٢/٢٦٠.



وكذا في الرفع منهما على ما اختاره "الكمال"، .....

وفي تخريج<sup>(١)</sup> "الكرخي" واجب، حتى تجب سجدة السهو بتركه، كذا في "الهداية"<sup>(٢)</sup>، وجزم بالثاني في "الكنز"<sup>(٣)</sup> و"الوقاية" و"الملتقى"<sup>(٤)</sup>، وهو مقتضى الأدلة كما يأتي<sup>(٥)</sup>، قال في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((وبهذا يضعف قول "الجرجاني")).

[٣٩٧٨] (قوله: وكذا في الرفع منهما) أي: يجب التعديل أيضاً في القومة من الركوع والجلسة بين السجدين، وتضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلسة أيضاً؛ لأنه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما.

[٣٩٧٩] (قوله: على ما اختاره "الكمال")<sup>(٧)</sup> قال في "البحر"<sup>(٨)</sup>: ((ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة - أي: في الركوع والسجود، وفي القومة والجلسة - وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله، وللأمر في حديث المسيء صلاته<sup>(٩)</sup>، ولما ذكره "قاضي خان"<sup>(١٠)</sup> من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهياً، وكذا في "المحيط"، فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك؛ لأن الكلام فيهما واحد، والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق "ابن الهمام"<sup>(١١)</sup> وتلميذه "ابن أمير حاج"<sup>(١٢)</sup>، حتى قال: إنه الصواب، والله الموفق للصواب)) اهـ.

(١) (( تخريج )) ساقطة من "٣".

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٥٠/١.

(٣) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣٦/١.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٧٠/١.

(٥) المقولة [٣٩٧٩] قوله: ((على ما اختاره الكمال)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣١٦/١.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٢٦٣/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٣١٧/١.

(٩) تقدم تخريجه ص ١٧٢..

(١٠) "الخاتية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجه ١٢٣/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(١١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - ٢٦٣/١.

(١٢) "الحلية": مقدمة - فرائض الصلاة ٢/٤٤ أ.



### مطلب: لا ينبغي أن يُعَدَلَ عن الدَّرایة إذا وافقَتْها روايةٌ

وقال في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>: ((ولا ينبغي أن يُعَدَلَ عن الدَّرایة\* - أي: الدليل - إذا وافقَتْها روايةٌ على ما تقدّم عن "فتاوى قاضي خان")، ومثله ما ذَكَرَ في "القنية"<sup>(٢)</sup> من قوله: ((وقد شدّد "القاضي الصّدُر"<sup>(٣)</sup> في "شرحه" في تعديل الأركان جميعها تشديداً بليغاً فقال: وإكمال كل ركن واجب عند "أبي حنيفة" و"محمد"، وعند "أبي يوسف" و"الشافعي" فريضة، فيمكّن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه، هذا هو الواجب عند "أبي حنيفة" و"محمد"، حتى لو تركها أو شيئاً منها ساهياً يلزمه السُّهُو، ولو عمداً بكرة أشد الكراهة، ويلزمه أن يعيد الصلاة، وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً تلزمه الإعادة، والمعتبر الأول، كذا هذا) اهـ.

والحاصل: أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل الأركان، وأمّا القومة والجلسة وتعديلهما فالمشهور في المذهب السنيّة، ورؤي وجوبها، وهو الموافق للأدلة، وعليه "الكمال" ومن بعده من المتأخرين، وقد علمت قول تلميذه: ((أنه الصواب))، وقال "أبو يوسف" بفرضية الكل، واختاره في "المجمع" و"العيني"<sup>(٤)</sup>، ورواه "الطحاوي"<sup>(٥)</sup> عن أئمتنا الثلاثة، وقال في [١/٣٦٢ ق/ب]

(١) "شرح المنية الكبير": أركان الصلاة - الثامن: تعديل الأركان ص ٢٩٠.

\* قوله: «الدراية» المراد بالدراية بالدال المهملة في أولها: العلم الحاصل من أحد النصوص الشرعية الصحيحة. اهـ منه.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالقيام والركوع والسجود ق ١٣/ب.

(٣) لم نعر له على ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر، اللهم إلا ما ذكره في "الجواهر المضية" ٤/٤٠٧ من قوله: ((صدر القضاء الإمام العالم، قال أصحابنا: تفقه وطلب العلم على الأب، ذكره في "القنية"، له شرح "الجامع الصغير"، قلت: لا أدري أهو الصدر العالم المذكور قبله أم لا؟)). نقول: المذكور قبله هو: الصّدُرُ جهان محمد بن عبد العزيز بن محمد الملقب بالصدر العالم، وفي "كشف الظنون" ١/٥٦٢ عند الكلام على "الجامع الصغير": ((وشرحه صدر القضاء الإمام العالم)).

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٧.

(٥) لم نعر على هذه الرواية في كتب الطحاوي التي بين أيدينا.



لكنَّ المشهور أنَّ مكملَّ الفرض واجبٌ، ومكملَّ الواجب سنةٌ.....

"الفيض": ((إنَّه الأحوط)) اهـ.

وهو مذهبُ "مالكٍ" و"الشافعيِّ" و"أحمد"، وللعلامة "البركليِّ" رسالةٌ سمَّاها "معدلُ الصلاة"<sup>(١)</sup>، أوضَحَ المسألةَ فيها غايةَ الإيضاح، وبسَطَ فيها أدلَّةَ الوجوب، وذكرَ ما يترتَّبُ على تركِ ذلك من الآفات، وأوصلَها إلى ثلاثين آفةً، ومن المكروهاتِ الحاصلة في صلاة يومٍ وليلةٍ، وأوصلَها إلى أكثرَ من ثلثمائةٍ وخمسين مكروهاً، فينبغي مراجعتها ومطالعُها.

[٣٩٨٠] (قوله: لكنَّ المشهورُ الخ) استدراكٌ على قوله: ((وكذا في الرَّفعِ منهما)).

وحاصلُ: أنَّ وجوبَ تعديلِ الركوع والسجود ظاهرٌ موافقٌ للقاعدة المشهورة؛ لأنَّ التعديلَ مكملٌّ لهما، أمَّا وجوبُ تعديلِ القومة والجلسة فغيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ القومة والجلسة إذا كانتا واجبتين - على ما اختاره "الكمال" - يلزمُ أنَّ يكونَ التعديلُ فيهما سنةً؛ لأنَّ مكملَّ الواجب يكون سنةً، فهذه القاعدة لا توافق مختارَ "الكمال"؛ لأنَّه الوجوبُ في الكلِّ، ولا ما رواه "الطحاويُّ" عنهم؛ لأنَّه الفرضُ في الكلِّ، ولا ما هو المشهورُ عن "أبي حنيفة" و"محمدٍ"؛ لأنَّه إمَّا السنيَّةُ في الكلِّ على تخريج "الجرجانيِّ"، أو الوجوبُ في تعديلِ الأركان والسنيَّةُ في الباقي على تخريج "الكرخي"؛ لأنَّه فصلٌ - كما في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup> وغيره - بين الطُّمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة: ((بأنَّ الأولى مكملَّة للركن المقصود لذاته وهو الركوعُ والسجود، والأخيراتين مكملَّتان للركن المقصود<sup>(٣)</sup> لغيره وهو الانتقال<sup>(٤)</sup>، فكانتا ستَّين إظهاراً للتفاوت بين المكملَّتين)) اهـ، فافهم.

(١) "معدل الصلاة": للمولوي محمد بن بير علي، نسقِي الدين المعروف بالبركليِّ أو البركويِّ (ت ٩٨١هـ). ("كشف الظنون" ١٧٣٧/٢، "العقد المنظوم" ص ٤٣٦، (ذيل الشقائق النعمانية)، "الأعلام" ٦١/٦).

(٢) "شرح المنية الكبير": أركان الصلاة - الفامن: تعديل الأركان ص ٢٩٥.

(٣) من ((لذاته)) إلى ((المقصود)) ساقط من "الأصل".

❖ قوله: ((هو الانتقال)) أي: الانتقال من ركن إلى ركن، الذي مرَّ عدُّه في الفرائض، وهو ركن مقصود لغيره؛ لأنَّ افتراض الانتقال من الركوع مثلاً لأجل الإتيان بالسجود؛ إذ لو دام ركعاً لم يتحقَّق السجود كما قدَّمناه هناك، وهو دون الفرض المقصود لذاته فيكون مكملَّة سنةً، ومكملَّ الأول واجباً إظهاراً للتفاوت بينهما. اهـ منه



وعند "الثاني": الأربعة فرضٌ.

(والقعودُ الأولُ) ولو في نفلٍ في الأصح،.....

وأجاب "ح" <sup>(١)</sup>: ((بأنه لا يضرُّ مخالفةُ القاعدة حيث اقتضاها الدليل)).

أقول: على أنَّ ما ذكره "الشارح" من القاعدة مأخوذٌ من "الدرر" <sup>(٢)</sup>، واعترضه في "العزيمة" <sup>(٣)</sup>: ((بأنه ليس له وجهٌ صحَّةً))، قال: ((ولعلَّ منشأه ما في "الخلاصة" <sup>(٤)</sup>: من أنَّ الواجبَ إكمالٌ للفرائض، والسُّننُ إكمالٌ للواجبات، والآدابُ إكمالٌ للسُّنن، ولا يذهبُ عليك أنه ليس معناه ذلك، فليتدبَّرْ)) اهـ. أي: لأنَّ معناه أنَّ الواجبَ شُرْعَ لإكمالِ الفرائض إلخ، لا أنَّ كلَّ ما يُكملُ الفرضَ يكون واجباً وهكذا.

[٣٩٨١] (قوله: وعند "الثاني": الأربعة فرضٌ) أي: عمليُّ فَيُوتُ الجوازُ بفوته كما قدَّمنا <sup>(٥)</sup>

بيانه في آخر بحثِ الفرائض.

[٣٩٨٢] (قوله: ولو في نفلٍ) لأنَّه وإن كان كلُّ شفعٍ منه صلاةً [١/٣٦٣] على حدةٍ، حتى افترضت القراءةُ في جميعه لكنَّ القعدةَ إنما فُرِضَتْ للخروج من الصلاة، فإذا قام إلى الثالثة تبيَّن أنَّ ما قبلها لم يكن أوَّانَ الخروج من الصلاة، فلم تبقِ القعدةُ فريضةً، وتماؤه في "ح" <sup>(٦)</sup> عن وتر "البحر" <sup>(٧)</sup>.

[٣٩٨٣] (قوله: في الأصح) خلافاً لـ "محمدٍ" في افتراضه قعدةً كلَّ شفعٍ نفلٍ، ولـ "الطحاوي"

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٨/ب.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧١/١.

(٣) لعلها حاشية مصطفى بن بئر محمد المعروف بعزمي زاده الرومي (ت ١٠٤٠هـ) على "الدرر والغرر"

لِمَلَّا خُسْرُو (ت ٨٨٥هـ). ("كشف الظنون" ١١٩٩/٢، "خلاصة الأثر" ٣٩٠/٤، "هدية العارفين" ٤٤٠/٢).

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٨/أ.

(٥) المقولة [٣٩١٦] قوله: ((وبسطناه في الخزان)).

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٨/ب وما بعدها.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة ٦١/٢.



وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد، وأراد بالأوّل غير الأخير، لكن يردّ عليه لو استخلف مسافرٌ سبقه الحدثُ مقيماً فإنّ القعود الأوّل فرضٌ عليه،

و"الكرخي" في قولهما: ((إنّها في غير النفل سنّة))، لكن في "النهر"<sup>(١)</sup>: ((قال في "البدائع"<sup>(٢)</sup>): وأكثرُ مشايخنا يطلّعون عليه اسمُ السنّة، إمّا لأنّ وجوبه عُرفَ بها، أو لأنّ المؤكدة في معنى الواجب، وهذا يقتضي رفع الخلاف)).

٣١٢/١

(٣٩٨٤) (قوله: وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد ضميرٌ ((فيه)) لا يصح إرجاعه للتشهد خلافاً لمن وهم وإن كان ترك الزيادة فيه - أي: في أثناء كلماته - واجباً أيضاً كترك الزيادة عليه، أي: بعد تمامه كما سيأتي<sup>(٣)</sup>)، فيتعين ما قاله "ح"<sup>(٤)</sup> من إرجاعه للقعود الأوّل، أي: في الفرض والسنّة المؤكدة؛ لأنّها في النفل مطلوبة، وأقلُّ الزيادة المقتوبة للواجب مقدار: اللهم صلّ على محمدٍ فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي<sup>(٥)</sup>).

(٣٩٨٥) (قوله: وأراد بالأوّل غير الأخير) ليشمل ما إذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمية واحدة، فإنّ ما عدا القعود الأخير واجبٌ، ومفهومُهُ فرضية كلِّ قعودٍ أخيرٍ في أيِّ صلاةٍ كانت، ويستثنى منه القعود الذي بعد سجود السهو، فإنّه واجبٌ لا فرضٌ؛ لما سيأتي من أنّه يرفع التشهد

(قوله: وهذا يقتضي رفع الخلاف) هذا ظاهرٌ على الأوّل لا الثاني، فإنّ من قال بالوجوب أراد حقيقته حتّى أوجب بالترك سجود السهو، ومن قال بالسنّة لا يقول بالسجود وإن كانت المؤكدة في معنى الواجب، نعم يتمّ ذلك إذا قال بوجوبه.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٣/١.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الواجبات الأصلية في الصلاة ١٦٣/١ بتصرف.

(٣) ص ٣٦٦ - "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٩/١.

(٥) ص ٣٦٧ - "در".



وقد يجابُ بأنه عارضٌ.....

لا القعدة، ومعلومٌ أنَّ التشهُدَ يستلزمُ القعدة، فهي واجبة، "ح" (١).

[٣٩٨٦] (قوله): وقد يجابُ بأنه عارضٌ) أي: بسبب الاستخلاف، فإنَّ المسافر يُفترضُ قعوده على رأس الركعتين؛ لأنَّه آخرُ صلاته، والمقيمُ بالاستخلافِ قام مقامه، ففرضُ عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية، قيل: ويجابُ بهذا أيضاً عن المسبوق كما لو اقتدى بالإمام في ثانية المغرب، فإنَّ القعود الثاني مما عدا الأخير فرضٌ عليه (٢). بمتابعة الإمام.

وحاصله: أنَّ قعود الإمام الأخير يفترضُ على المسبوق بمتابعته لإمامه، فهو عارضٌ بالاعتداء. وأقول: هذا مخالفٌ لما في "البحر" (٣) و"النهر" (٤) من قولهما: ((أراد بالأوَّل ما ليس بآخر؛ إذ المسبوق بثلاث في الرابعة يُعَدُّ [١/٣٦٣/ب] ثلاثَ قعداتٍ، والواجبُ منها ما عدا الأخيرة)) اهـ.

(قوله: أي: بسبب الاستخلاف إلخ) قال "الرحماني": ((بجرّد الاعتداء بالمسافر يصيرُ القعود فرضاً عليه استخلفاً أو لا)).

(قوله: وأقول: هذا مخالفٌ لما في "البحر" و"النهر" من قولهما إلخ) قد يقال: ما ذكره هذا القائل لا يخالف ما في "البحر" و"النهر"؛ لأنَّ موضوع كلامه فيما إذا تابع المسبوق إمامه فيه بدليل قوله: ((بمتابعته الإمام))، وقوله في "البحر" و"النهر": ((يقعدُ ثلاثَ قعداتٍ، والواجبُ منها ما عدا الأخيرة)) معناه إذا لم يتابعه في الثانية، وإلا كانت فرضاً أيضاً بدليل ما ذكره في الإمامة، وسيأتي له في الإمامة عن "الفتح": ((لو قام قبل قدر التشهُد إن قرأ بعد فراغ الإمام من التشهُد ما تجوزُ به الصلاة جازاً، وإلا فلا إلخ)).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/أ.

(٢) (( عليه )) ساقطة من "و" و"م".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٧/١-٣١٨.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٣/أ.



(والتشهدان) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله، وكذا في كل قعدة في الأصح؛ إذ قد يتكرر عشرًا، كمن أدرك الإمام .....

ويدل عليه ما سيأتي<sup>(١)</sup> في الإمامة من أن<sup>(٢)</sup> المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود إمامه قنرَ التشهد، فإن قرأ في قيامه قنرَ ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الإمام من التشهد جازت صلاته، وإلا فلا، وسيأتي<sup>(٣)</sup> تمام بيانه، فلو كان القعود فرضاً عليه لما صح هذا التفصيل، ولَبطلت صلاته مطلقاً، فافهم.

[٣٩٨٧] (قوله: والتشهدان) أي: تشهد القعدة الأولى وتشهد الأخيرة، والتشهد المروي عن "ابن مسعود" لا يجب، بل هو أفضل من المروي عن "ابن عباس" وغيره خلافاً لما بحثه في "البحر" كما سيأتي<sup>(٤)</sup> في الفصل الآتي.

[٣٩٨٨] (قوله: بترك بعضه ككله) قال في "البحر"<sup>(٥)</sup> من باب سجود السهو: ((فإنه يجب سجود السهو بتركه ولو قليلاً في ظاهر الرواية؛ لأنه ذكر واحد منظوم، فترك بعضه ترك كله)) اهـ.

[٣٩٨٩] (قوله: وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التورك على المتن في تعبيره بالسنية؛ إذ لو أفرّد لكان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار إليه في "البحر"<sup>(٦)</sup>، "ح"<sup>(٧)</sup>. [٣٩٩٠] (قوله: في الأصح) مقابله ما قيل: إنه فيما عدا الأخيرة سنة.

(١) ص-٦٤٧-٦٤٨.

(٢) (( أن )) ساقطة من "أ".

(٣) المقولة [٥٠٠٧] قوله: ((لا)).

(٤) المقولة [٤٣٥٩] قوله: ((كما بحثه في "البحر")).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة ١٠٢/٢.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٨/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة في ٥٩/أ.



في تشهدِي المغربِ وعليه سهوٌ، فسجدَ معه وتشهدَ، ثم تذكَّرَ سجودَ تلاوةٍ فسجدَ معه وتشهدَ، ثم سجدَ للسهو وتشهدَ معه، ثم قضَى الركعتين بتشهدين ووقعَ له كذلك. قلتُ: ومثلُ التلاويَّةِ تذكُّرُ الصلبيَّةِ، فلو فرضنا تذكُّرها أيضاً.....

[٣٩٩١] (قوله: في تشهدِي المغرب) أي: اقتدى به في التشهدِ الأوَّل من تشهدِي المغرب، فيكونُ قد أدركه في التشهدين.

وقوله: ((وعليه)) أي: على الإمام ((سهوٌ فسجدَ)) أي: المأموم ((معه)) أي: مع الإمام لوجوب المتابعة عليه ((وتشهدَ)) أي: المأموم مع الإمام؛ لأنَّ سجود السهو يرفعُ التشهدَ ((ثم تذكَّرَ)) أي: الإمام ((سجودَ تلاوةٍ، فسجدَ)) أي: المأموم مع الإمام؛ لأنَّ سجود التلاوة يرفعُ القعدة ((ثم سجدَ)) أي: المأموم مع الإمام ((للسهو)) لأنَّ سجود السهو لا يُعتدُّ به إلا إذا وقعَ خاتماً لأفعال الصلاة ((وتشهدَ)) أي: المأموم مع الإمام؛ لأنَّ سجود السهو يرفعُ التشهدَ ((ثم قضى)) أي: المأموم ((الركعتين بتشهدين)) لما قدَّمنا من أنَّ المسبوق يقضي آخرَ صلاته من حيث الأفعال، فمنَ هذه الحيثية ما صلاَّه مع الإمام آخرُ صلاته، فإذا أتى بركعةٍ مما عليه كانت ثانيةً صلاته، فيقعدُ ثم يأتي بركعةٍ ويقعدُ. اهـ "ح" (١).

[٣٩٩٢] (قوله: ووقعَ له) (٢) أي: للمأموم، [١/٣٦٤ ق/١] ((كذلك)) أي: مثلُ ما وقعَ للإمام، بأنَّ سها فيما يقضيه، فسجدَ له وتشهدَ، ثم تذكَّرَ سجودَ تلاوةٍ فسجدَ وتشهدَ، ثم سجدَ للسهو وتشهدَ لما ذكرنا، "ح" (٣).

[٣٩٩٣] (قوله: ومثلُ التلاويَّةِ تذكُّرُ الصلبيَّةِ) أي: في إبطالِ القعدة قبلها وإعادةِ سجود السهو، "ط" (٤).

(قوله: آخِرُ صلاته) حقه: أوَّل كما هو ظاهر.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/أ.

(٢) ((له)) ساقطة من "أ".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/أ.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢١٠.



لهما زيدٌ أربعٌ آخرُ لِمَا مرَّ، ولو فرضنا تعدُّ التلاويَّة والصليَّة لهما أيضاً زيدٌ ستٌّ أيضاً،

[٣٩٩٤] (قوله: لهما) أي: للإمام والمأموم.

[٣٩٩٥] (قوله: زيدٌ أربعٌ) وذلك بأن تذكَّر الإمام الصليَّة بعد القعدة الخامسة، فسجدَها المأمومُ معه وتشهَّدَ لارتفاع القعدة، ثم سجَّدَ معه للسَّهْو وتشهَّدَ لِمَا قَدَّمنا، ووقعَ مثلُ ذلك للمأموم، فتصيرُ أربعٌ عشرةً قعدةً، لكنَّ هذا إنَّما يكون إذا تراخى تذكُّر الصليَّة عن التلاويَّة كما هو المفروضُ أو بالعكس، بأن تراخى تذكُّر التلاويَّة عن الصليَّة، وأمَّا إذا تذكَّرهما معاً فإمَّا أن يتذكَّر قبل القعدة الأخيرة، أو بعدها قبل تشهُّد سجود السَّهْو أو بعده، فإن تذكَّرهما قبل القعدة الأخيرة فليس هناك إلا ثلاثُ قعداتٍ، وإن تذكَّرهما بعدها قبل تشهُّد سجود السَّهْو فأربعٌ، وإن بعده فخمسٌ، ومثله في المأموم، فتكون عشرةً.

ثمَّ اعلم أنَّه إذا تذكَّرهما معاً يجبُ الترتيبُ بينهما، فإن كانت التلاويَّة من ركعةٍ والصليَّة من تلك الركعة أو مما بعدها وجبَ تقديمُ التلاويَّة، وإن كانت من ركعةٍ قبلها قدَّم الصليَّة كما في "البحر" <sup>(١)</sup> من باب سجود السَّهْو، "ح" <sup>(٢)</sup>.

[٣٩٩٦] (قوله: لِمَا مرَّ) <sup>(٣)</sup> أي: من أنَّه يسجدُ للسَّهْو بعد التلاويَّة، "ح" <sup>(٤)</sup>.

[٣٩٩٧] (قوله: تعدُّ التلاويَّة والصليَّة) يعني: مرَّتين فقط، المرَّة المتقدِّمة وهذه، "ح" <sup>(٥)</sup>.

٣١٣/١

[٣٩٩٨] (قوله: زيدٌ ستٌّ أيضاً) صورته: تذكَّر بعد القعدة السابعة صليَّةً أخرى، فسجدَها وتشهَّد، ثم قيلَ أن يسجدَ للسَّهْو تذكُّر تلاويَّةٍ أخرى أيضاً، فسجدَها وتشهَّد، ثم سجَّدَ للسَّهْو وتشهَّد، فهذه ثلاثٌ، ومثله المأموم، فهذه ستٌّ، وأمَّا إذا لم يتذكَّر التلاويَّة إلا بعد تشهُّد سجود

(١) "البحر": كتاب الصلاة ١٠٦/٢-١٠٧.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/أ وما بعدها بتصرف.

(٣) ص ٢١- "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/ب.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/ب.



ولو فرضنا إدراكه للإمام ساجداً ولم يسجدْهما معه فمقتضى القواعد أنه يقضيها،..

السهو فإنها تصير ثمانين صور. اهـ "ح" (١).

أقول: والذي في غالب النسخ: ((زَيْدٌ سَتُونَ))، وصورته: أن يتذكر بعد القعدة السابعة صليتين أُخْرَيْنِ (٢) على التعاقب، ويسجد بعد كلٍّ منهما، فهذه أربع، ثم يتذكر بقية آيات السجدة واحدة بعد [١/٣٦٤ ب] واحدة - وهي ثلاث عشرة (٣) آية - ويسجد بعد كلٍّ منها (٤)، فهذه ست وعشرون، فالمجموع ثلاثون، وإذا وقع مثله للمأموم تصير ستين، ثم إذا ضُمَّ إليها الأربع عشرة التي قَدَّمَهَا (٥) "الشارح" والأربع الآتية في قوله عَقِيْبِهِ: ((ولو فرضنا)) تبلغ ثمانية وسبعين، وهي المشار إليها في قوله الآتي (٦): ((في ثمانية وسبعين كما مرَّ))، فالصواب ما في غالب النسخ.

[٣٩٩٩] (قوله: ولو فرضنا إدراكه إلخ) صورته: أدرك الإمام وهو في السجدة الأولى من الرُّكْعَةِ الثانية، وقَعَدَ من غير سجودٍ معه، "ح" (٧).

[٤٠٠٠] (قوله: فمقتضى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناءً على أن ((أَلْ)) الجنسية تُبْطِلُ الجمعية، وتلك القاعدة هي: أن مَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ بعد اقتدائه أعاده كاللاحق، وهذا في حكمه.

أقول: عمومُ هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر مَنْ ذَكَرَهُ، نعم وجوبُ فعلٍ هاتين السجدتين مع الإمام مسلّمٌ لوجوب المتابعة وإن لم تحسب له من الركعة التي يقضيها، وأمَّا (٨) لزومُ

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/ب.

(٢) في "ب" و"ب": ((آخر)).

(٣) في "م" و"م": ((عشر))، وهو تحريف.

(٤) في "م" و"م": ((منهما)).

(٥) ٤١٦-٢١٦ - "در".

(٦) ٢٣٣-٢٣٣ - "در".

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/ب.

(٨) من ((مع الإمام)) إلى ((وأما)) ساقط من "الأصل".



فِيَزَادُ أَرْبَعُ أُخْرُ، فَتَدْبِرُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

قضائهما فإن أراد به أنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها فمسلّم أيضاً، وأمّا إن أراد أنه يأتي بهما زيادةً على الركعة المذكورة - كما هو المتبادرُ من كلامه - فيحتاجُ إلى نقلٍ، والمنقولُ وجوبُ المتابعة، وأنه يقضي ركعةً تامةً فقط، قال في "البحر"<sup>(٢)</sup> قبيل باب قضاء الفوائت: ((وَصَرَّحَ في "الذخيرة": بأنَّ المتابعةَ بينهما واجبةٌ، ومقتضاهُ أنه لو تَرَكَهُمَا لا تفسدُ صلاته، وقد توقّفنا في ذلك مدّةً حتى رأيتُ في "التحنيص"<sup>(٣)</sup>، وعبارتُهُ: رجلٌ انتهى إلى الإمام وقد سجّد سجدةً، فكثّرَ ونوى الاقتداءَ به، ومكثَ قائماً حتى قام الإمامُ ولم يتابعهُ في السجدة، ثم تابعهُ في بقية الصلاة، فلما فرغ الإمامُ قام وقضى ما سبقَ به تجوزُ الصلاة، إلا أنه يصلي تلك الركعةَ الفائتةَ بسجديتها بعد فراغ الإمام وإن كانت المتابعةُ حين يشرعُ واجبةً في تلك السجدة، انتهى)). اهـ كلام "البحر".

فقد صرّحوا بوجوب المتابعة، ولم يذكروا أنه يصلي ركعةً تامةً، ويسجدُ فيها ثلاثَ سجّاتٍ أو أربعاً قضاءً عما لم يتابع فيه، على أن الواجب هو المتابعة، [١/٣٦٥ق/أ] وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها؛ لأنَّ السجود لم يجب عليه لذاته؛ لأنَّه غيرُ محسوبٍ من صلاته، وإنما وجبَ عليه لئلا يخالفَ إمامه، نعم صرّحوا بوجوب سجّتي السهو فيما لو اقتدى بإمامٍ عليه سهوٌ قبل أن يسجدَ، ولم يتابعَ إمامه فيه فإنه يأتي بالسجّتين بعد فراغه استحساناً؛ لأنَّ في تحرّجه نقصاناً لا ينجبرُ إلاّ بسجّتين، وبقيَ النقصانُ لانعدام الجابر، كذا قالوا، وهذه العلةُ لا توجد هنا؛ إذ لا نقصانٌ في تحرّجه هنا؛ لأنَّ النقصانَ جاءه هناك من قبل إمامه، هذا ما ظهرَ لي، فافهم.

[٤٠١] (قوله: فيزادُ أربعُ أُخرُ) وهذا أيضاً مفروضٌ فيما إذا تذكّرَ إحداهما بعد تشهدٍ السهو، فسجّدَها وتشهّدَ، ثم سجّدَ للسهو وتشهّدَ، ثم تذكّرَ الأخرى فسجّدَها وتشهّدَ،

(١) في "ب" و "و": ((على ذلك)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب إدراك الفريضة ٨٣/٢.

(٣) معزياً فيه إلى "فتاوى أئمة سمرقند". كذا في "البحر".



(ولفظ السلام) مرتين، فالثاني واجبٌ على الأصحّ، "برهان".....

ثم سجّد للسهر وتشهّد، وأمّا إذا تذكّرهما معاً فعلى التفصيل المتقدم في التلاويّة والصليّة، فصار مجموع القعدات على ما ذكره أربعاً وعشرين، وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدّد التلاويّة والصليّة ستاً وعشرين، "ح"<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا على نسخة: ((زَيْدُ سَتِّ))، أمّا على نسخة: ((زَيْدُ سَتُون)) فهي ثمانية وسبعون كما قرّرناه<sup>(٢)</sup> على وَفْق كلامه الآتي<sup>(٣)</sup>، لكن قد علمت أنّ زيادة الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضائ السجّدين ما لم يوجد نقلٌ صريحٌ، فالباقي أربع وسبعون، نعم على ما قرّره "ح" من الثمان في تعدّد التلاويّة والصليّة يزداد سجّدتان على ما ذكره "الشارح"، فيكون الحاصل ستاً وسبعين.

[٤٠٠٢] (قوله: ولفظ السلام) فيه إشارة إلى أنّ لفظاً آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعناه حيث كان قادراً عليه بخلاف التشهّد في الصلاة، حيث لا يختصُّ بلفظ العربيّ، بل يجوز بأيّ لسان كان مع قدرته على العربيّ، ولذا لم يقل: ولفظ التشهّد، وقال: ((ولفظ السلام))، لكن هذه الإشارة يخالفها صريحُ المنقول، فإنّه سيأتي أنّ "الزيلعي"<sup>(٤)</sup> نقل الإجماع أنّ السلام لا يختصُّ بلفظ العربيّ، كذا في بعض نسخ "البحر"<sup>(٥)</sup>.

[٤٠٠٣] (قوله: على الأصحّ) وقيل: سنّة، "فتح"<sup>(٦)</sup>.

\* ((قوله: فعلى التفصيل المتقدم)) أي: بين أن تذكّرهما قبل القعدة الأخيرة أو بعدها قبل تشهّد سجود السهر أو بعده. اهـ منه.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥٩/ب.

(٢) المقولة [٣٩٩٨] قوله: ((زيد ست أيضاً)).

(٣) ص ٢٣٣ - "در".

(٤) لم نعر على هذه المسألة في مظانّها، والذي رأيناه هو قوله: ((فلو آمن بغير العربية جاز إجماعاً لحصول المقصود، وكذا التلبية في الحج والتسمية عند الذبح يجوز بها بالإجماع.....)) وليس فيه ذكر ((السلام)) انظر "تبيين

الحقائق" كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١١٠/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٨/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٩/١.



دُونَ عَلَيْكُمْ<sup>(١)</sup>، وتنقضي قدوةً بالأوَّل قبل عليكم على المشهور عندنا، وعليه الشافعيةُ خلافاً لـ "التكملة" (و) قراءةُ (قنوتِ الوتر).....

[٤٠٠٤] (قوله: دُونَ عَلَيْكُمْ) فليس بواجبٍ عندنا.

[٤٠٠٥] (قوله: فلو ائتمَّ به إلى [١/٣٦٥ق/ب] قوله: ذَكَرَهُ "الرمليُّ" الشافعيُّ) وَجِدَ في بعض النسخ، وليس في نسخة "الشارح" التي رُجِعَ إليها، "فَتَالَ".

[٤٠٠٦] (قوله: وتنقضي قدوةً بالأوَّل) أي: بالسَّلام الأوَّل، قال في "التجسس": ((الإمام إذا فرَغَ من صلاته، فلمَّا قال: السَّلامُ جاء رجلٌ واقتدى به قبل أن يقول: عليكم لا يصيرُ داخلًا في صلاته؛ لأنَّ هذا سلامٌ، ألا ترى أنَّه لو أراد أن يُسَلِّمَ على أحدٍ في صلاته ساهياً، فقال: السَّلامُ، ثم علِمَ فسكتَ فتفسدُ صلاته؟)). اهـ "رحمته". ٣١٤

[٤٠٠٧] (قوله: خلافاً لـ "التكملة") أي: لشارح "التكملة"<sup>(٢)</sup>، حيث صحَّح أنَّ التَّحريمَةَ إنما تنقطعُ بالسَّلام الثاني كما وَجَدَ قبله في بعض النسخ.

[٤٠٠٨] (قوله: وقراءةُ قنوتِ الوتر) أَقْحَمَ لفظُ ((قراءة)) إشارةً إلى أنَّ المراد بالقنوت الدعاء لا طولُ القيام كما قيل، وحكاها في "المجتبى"، وسيجيءُ في محلِّه، "ابن عبد الرزَّاق". ثمَّ وجوبُ القنوت مبنًى على قول "الإمام"، وأمَّا عندهما فسنةٌ، فالخلافُ فيه كالخلاف في الوتر كما سيأتي<sup>(٣)</sup> في بابه.

(١) في "د" زيادة: ((فلو ائتمَّ به بعده قبل قوله: عليكم لم يجز، وهل تنقطع التحريمَةُ بالأوَّل أم بالثاني؟ حزم في "الجمهرة" و"البرهان" وغيرهما بالأوَّل، وصحَّح شارح "التكملة" الثاني، وعليه فيصح الاقتداء قبله. والمعتمد عند الشافعية: أنَّه لو اقتدى به بعد شروعه في السَّلام وقبل عليكم لم تصح القدوة، ذكره الرمليُّ الشافعي في باب سجود السَّهو)). قال ابن عابدين معلقاً على هذه المقولة في "د": ((قوله: فلو ائتمَّ به.... إلى قوله: وتنقضي قدوة هذه الجملة ساقطة من بعض النسخ، وهو الأوَّل)).

(٢) "التكملة وشرحها": لأبي الحسن علي بن أحمد بن مكِّي، حسام الدِّين المَكِّي الرَّازِي (ت ٥٩٨هـ)، وهي جمع ما شذَّ من نظمٍ مختصر القدوري من المسائل المنثورة في المختصرات، كـ "الجامع الصغير" و"مختصر الطَّحاوي" و"الإرشاد" و"موجز الفرغاني". "كشف الظنون" ١٦٣٣/٢، "الخواهر المضية" ٥٤٣/٢، "هدية العارفين" ٧٠٣/١.

(٣) المقولة [٥٦٢١] قوله: ((وقنت فيه)).



وهو مطلقُ الدعاء، وكذا تكبيرُ قنوته، وتكبيرُ ركوع الثالثة، "زيلعي".

((وتكبيراتُ العيدين) وكذا أحدها، وتكبيرُ ركوع ركعته الثانية.....

[٤٠٠٩] (قوله: وهو مطلقُ الدعاء) أي: القنوتُ الواجبُ يحصلُ بأيِّ دعاءٍ كان، قال في "النهر"<sup>(١)</sup>: ((وأما خصوصُ: اللهمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ فَسَنَّةٌ فقط، حتى لو أتى بغيره جاز إجماعاً)).

[٤٠١٠] (قوله: وكذا تكبيرُ قنوته) أي: الوتر، قال في "البحر"<sup>(٢)</sup> في باب سجود السهو: ((ومما أُلْحِقَ به - أي: بالقنوت - تكبيرُهُ، وجزَمَ "الزيلعي"<sup>(٣)</sup> بوجوب السجود بتركه، وذكرَ في "الظهيرية"<sup>(٤)</sup>: أَنَّهُ لو تركه لا روايةَ فيه، وقيل: يجبُ السجود اعتباراً بتكبيرات العيد، وقيل: لا اهـ. وينبغي ترجيحُ عدمِ الوجوب؛ لأنَّه الأصلُ ولا دليلَ عليه بخلافِ تكبيرات العيد)) اهـ.

[٤٠١١] (قوله: وتكبيرُ ركوع الثالثة، "زيلعي") كذا عزاه إلى "الزيلعي"<sup>(٥)</sup> في "النهر"<sup>(٥)</sup>، وتبعَهُ "الشارح"، قال السيّد "أبو السُّعود" في "حواشي مسكين"<sup>(٦)</sup> في باب سجود السهو: ((قال شيخنا: هذا سهوٌ لعلم وجوده في "الزيلي"<sup>(٧)</sup> لا في الصلاة ولا في السهو<sup>(٧)</sup>، ولعلَّه سبقَ نظره إلى ما ذكرَهُ "الزيلعي"<sup>(٨)</sup> بقوله: ولو تركَ التَّكْبِيرَةَ التي بعد القراءة قبل القنوت سجدةً للسهو، فتوهمُ أَنَّ هذه تكبيرَةُ الثالثة من الوتر، وليس كذلك، وإنما هي تكبيرَةُ القنوت)) اهـ. وكذا نبّه "الرحمتي"<sup>(٩)</sup> على أَنَّهُ لم يجد فيه.

[٤٠١٢] (قوله: وتكبيراتُ العيدين) هي ستُ تكبيراتٍ، في كلِّ ركعةٍ ثلاثة. [١/٣٦٦ق]

[٤٠١٣] (قوله: وكذا أحلُّها) أفاد أَنَّ كلَّ تكبيرَةٍ واجبٌ مستقلٌّ، "ط"<sup>(٨)</sup>.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٣/٤.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٠٣/٢.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١٩٤/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الرابع - الفصل الثاني في الوتر والسهو ٣٢/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٣/٤ ب.

(٦) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٢٨٢/١.

(٧) ونحن كذلك لم نعر على النقل في الموضعين المذكورين.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١٠/١.



كلفظ التكبير في افتتاحه، لكنَّ الأُشبَه وجوبُهُ في كلِّ صلاةٍ، "بحر"<sup>(١)</sup>، فليحفظ (والجهرُ) للإمام (والإسراءُ) للكلِّ (فيما يُجهرُ) فيه (ويُسَرُّ).  
وبقيَ من الواجبات إتيانُ كلِّ واجبٍ أو فرضٍ في محلِّه،.....

[٤٠١٤] (قوله: كلفظُ التكبيرِ في افتتاحِهِ) أي: افتتاحِ العيد دون بقيةِ الصلوات كما في "المستصفى" و"نور الإيضاح"<sup>(٢)</sup>.

[٤٠١٥] (قوله: لكنَّ الأُشبَه وجوبُهُ) أي: وجوبُ لفظِ التكبيرِ في كلِّ صلاةٍ، حتى يكره تحريماً الشروعُ بغيرِ الله أكبر، كذا في "شرحه" على "الملتقى"<sup>(٣)</sup>.

[٤٠١٦] (قوله: والجهرُ للإمامِ) اللامُ، بمعنى على مثل: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء-٧]، واحترَزَ به عن المنفرد، فإنَّه يخيَّرُ بين الجهرِ والإسراءِ.

وقوله: ((والإسراءُ للكلِّ)) أي: الإمامُ والمنفرد، وقوله: ((فيما يُجهرُ ويُسَرُّ)) لفٌّ ونشرٌ، يعني: أنَّ الجهرَ يجبُ على الإمامِ فيما يُجهرُ فيه، وهو صلاةُ الصبح، والأوليان من المغرب والعشاء، وصلاةُ العيدين، والجمعة، والترابيح، والوترِ في رمضان، والإسراءُ يجبُ على الإمامِ والمنفرد فيما يُسَرُّ فيه، وهو صلاةُ الظهر، والعصر، والثالثةُ من المغرب، والأخريان من العشاء، وصلاةُ الكسوف، والاستسقاءِ كما في "البحر"<sup>(٤)</sup>، لكنَّ وجوبَ الإسراءِ على الإمامِ بالاتفاق،

(قوله: اللامُ، بمعنى على) يصحُّ إبقاءُ اللامِ على حالها بدون جعلها، بمعنى على متعلِّقةٌ بمحذوفٍ صفةٌ للجهر، وكونُهُ واجباً مأخوذاً من تعداد الواجبات.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الشروع في الصلاة ٣٢٣/١.

(٢) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في واجبات الصلاة ص ١١٦-.

(٣) "الدر الملتقى": كتاب الصلاة - باب صفة الواجبات ٨٩/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٩/١، وقوله: ((الجمعة)) قبل سطرين، لم نعر عليه في نسخة

"البحر" التي بين أيدينا.



فلو أتمَّ القراءةَ فمكثَ متفكراً سهواً، ثمَّ ركعَ أو تذكَّرَ السورةَ راعياً، فضمَّها قائماً  
أعادَ الركوعَ وسجدَ للسهو،.....

وأما على المنفرد فقال في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((إنَّه الأصحُّ))، وذكر<sup>(٢)</sup> في الفصل الآتي: ((أنَّه الظاهرُ من المذهب))، وفيه كلامٌ ستعرفُهُ هناك<sup>(٣)</sup>.

[٤٠١٧] (قوله: فلو أتمَّ القراءةَ) في بعض النسخ: ((فلو أتمَّ الفاتحةَ))، وهذا مثالٌ لتأخير الفرض - وهو الركوعُ هنا - عن محلِّه.

[٤٠١٨] (قوله: أو تذكَّرَ السورةَ إلخ) مثالٌ لتأخير الواجب - وهو السُورَةُ - عن محلِّه لفصلِهِ بين الفاتحة والسورة بأجنبيٍّ، وهو الركوعُ المفروضُ لوقوعه في أثناءِ القراءة؛ لأنَّه لمَّا قرأ السورة التحقَّتْ بالفرض، وبعد وجودِ القراءة بصيرُ الترتيبِ بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها، فإنَّه يكون واجباً كما قدَّمنا<sup>(٤)</sup> تحقيقُهُ في بحث القيام، وسيأتي<sup>(٥)</sup> له زيادةُ تحقُّقٍ آخر في فصل القراءة والفرق بين القراءة وبين القنوت، حيث لا يعودُ له. وقيدَ بتذكُّر السورة لأنَّه لو قرأها، ثم عادَ فقرأ سورةً أخرى لا يَنْتَقِضُ ركوعُهُ كما في سهو "الحلبة"<sup>(٦)</sup> عن "الزاهدي" وغيره.

[٤٠١٩] (قوله: أعادَ الرُّكُوعَ) مختصٌّ بالمسألة الثانية، وقوله: ((وسجدَ للسهو)) راجعٌ للمسألتين، وفي التركيب حازةٌ، ولو قال: فضمَّها قائماً وأعادَ الركوعَ سجدَ للسهو لَسَلِمَ من هذا، "ح"<sup>(٧)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٩/١.

(٢) أي: في "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع بالصلاة ٣٥٥/١.

(٣) المقولة [٤٥٢١] قوله: ((على المذهب)).

(٤) المقولة [٣٨٧١] قوله: ((يُقَدَّرُ القراءةَ فيه)).

(٥) المقولة [٤٥٤٠] قوله: ((وَأَعَادَ الركوعَ)).

(٦) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/٢٣٥ أ/٢٣٥.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦٠/أ.



وترك تكرير ركوع وتثليث سجود، وترك قعود قبل ثانية أو رابعة، وكل زيادة تتحلل بين الفرضين،.....

[٤٠٢٠] (قوله: وترك تكرير ركوع إلخ) بالرفع عطفاً على ((إتيان))؛ [١/ق/٣٦٦ب] لأن في زيادة ركوع أو سجود تغيير المشروع؛ لأن الواجب في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط، فإذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب، ويلزم منه ترك واجب آخر، وهو ما مر<sup>(١)</sup>، أعني إتيان الفرض في محله؛ لأن تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله، وتثليث السجود فيه تأخير القيام أو القعدة، وكذا القعدة في آخر الركعة الأولى أو الثالثة، فيجب تركها، ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام إلى الثانية أو الرابعة عن محله، وهذا إذا كانت القعدة طويلة، أما الجلسة الخفيفة التي استحبها "الشافعي" فتركها غير واجب عندنا، بل هو الأفضل كما سيأتي<sup>(٢)</sup>، وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة، ويلزم منها ترك واجب آخر، وهو تأخير الفرض الثاني عن محله.

والحاصل: أن ترك هذه المذكورات في كلام "الشارح" واجب لغيره، وهو إتيان كل واجب أو فرض في محله الذي ذكره أولاً، فإن ذلك الواجب لا يتحقق إلا بترك هذه المذكورات، فكان تركها واجباً لغيره؛ لأنه يلزم من الإخلال بهذا الواجب الإخلال بذلك الواجب، فهو نظير عددهم من الفرائض الانتقال من ركن إلى ركن، فإنه فرض لغيره كما قدمنا<sup>(٣)</sup> بيانه، فلا تكرار في كلامه، فافهم. ٣١٥/

[٤٠٢١] (قوله: وكل زيادة إلخ) بجر ((كل)) عطفاً على ((تكرير)) من عطف العام على الخاص، ويدخل في الزيادة السكوت، حتى لو شك فتفكر سجدة للسهو كما مر<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ٢٢٢ - "در".

(٢) المقولة [٤٣٢٧] قوله: ((بلا اعتماد إلخ)).

(٣) المقولة [٣٩٠٩] قوله: ((وإتمام الصلاة والانتقال إلخ)).

(٤) ص ٢٢٣ - "در".



وقوله: ((بين الفرضين)) غير قيد، فتدخل الزيادة بين فرضٍ وواجبٍ كالزيادة بين التشهد الأول والقيام إلى الركعة الثالثة كما مر<sup>(١)</sup>.

والظاهر: أنَّ منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بلا تأخير، حتى لو رفع من السجدة وقعد ساكتاً يلزمه السهو، ومنه يُعَمَّ ما يفعله كثير من الناس حين يمدُّ المبلِّغ تكبير القعدة، فلا يشرعون بقراءة التشهد إلا بعد سكوتهم، فليتنبه، قال "ط"<sup>(٢)</sup>: ((استفيد منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجدين أكثر من تسييحَةٍ بقليلٍ تسييحَةٍ ساهياً يلزمه سجود السهو، فليتنبه له)) اهـ. ولم يعزه إلى أحدٍ.

نعم ذكر نحوه "ابن عبد الرزاق" في "شرحه" على هذا [١/٣٦٧ق/١] الشرح فقال: ((كإطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع)) اهـ. ولم يعزه أيضاً، ولم أر ذلك لغيرهما، ويحتاج إلى نقلٍ صريحٍ، نعم رأيتُ في سجود السهو من "الحلبة"<sup>(٣)</sup> عن "الذخيرة" و"التنمية" نقلاً عن "غريب الرواية": ((أنه ذكر "البليخي"<sup>(٤)</sup>) في "نواذره" عن "أبي حنيفة": مَنْ شكَّ في صلاته، فأطال تفكُّره في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجوده أو قعدته لا سهوٍ عليه، وإنَّ في جلوسه بين السجدين

قوله: ويحتاج إلى نقلٍ صريحٍ ما ذكره "ط" ظاهرهما ذكره "الشارح" يجعل قوله: ((بين فرضين)) غير قيد كما فعل المحشي، ولا حاجة لنقلٍ في المسألة بخصوصها.

(١) ص ٢٢٤ - "در".

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١١/١.

(٣) "الحلبة": ٢/٢٤٣ أ/ بتصرف يسير.

(٤) كذا في النسخ، ولعله تحريف صوابه التلحي؛ إذ كتاب "النواذر" له، قال في "الجواهر المضية": ((وصحَّفه بعضهم بالباء والخاء، وهو غلط، التلحي بالفاء والجيم))، وهو أبو عبد الله محمد بن شجاع التلحي، ويقال: ابن التلحي (٢٦٦هـ) نسبة إلى تلح بن عمرو بن مالك. ("كشف الظنون" ١٩٨١/٢، "الجواهر المضية" ١٧٣/٣، ١٦٧/٤، "توضيح المشتبه" ٥٨٨/١، "الفوائد البهية" ص ١٧١-).



وإنصأتُ المقتدي، ومتابعةُ الإمام،.....

فعلية السهو؛ لأنَّ له أنْ يطيل الثُّبْتَ في جميع ما وصفنا إلَّا فيما بين السجَّتين وفي القعودِ في وسط الصلاة)) اهـ.

وقوله: ((لا سهوَ عليه)) مخالفٌ للمشهور في كتب المذهب، ولكنَّ هذه رواية غريبة نادرة، فليُتأمل.

ورأيتُ في "البحر"<sup>(١)</sup> في باب الوتر عند قول "الكنز": ((ويتبعُ المؤتمُّ قانتَ الوتر لا الفجر)):  
((أنَّ طول القيام في الرفع من الركوع ليس بمشروع)).

[٤٠٢٢] (قوله: وإنصأتُ المقتدي) فلو قرأ خلفَ إمامه كُرهَ تحريماً، ولا تقسُدُ في الأصحِّ كما سيأتي<sup>(٢)</sup> قبيل باب الإمامة، ولا يلزمُه سجودُ سهوٍ لو قرأ سهواً؛ لأنَّه لا سهوَ على المقتدي، وهل يلزمُ المتمعَّدُ الإعادة؟ جرَّم "ح"<sup>(٣)</sup> - وتبعه "ط"<sup>(٤)</sup> - بوجوبها، وانظر ما قدَّمناه<sup>(٥)</sup> أوَّلَ الواجبات.

### مطلبٌ مهمٌّ في تحقيقِ متابعة الإمام

[٤٠٢٣] (قوله: ومتابعةُ الإمام) قال في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>: ((لا خلافٌ في لزومِ المتابعة في الأركان الفعلية؛ إذ هي موضوعُ الاقتداء، واختلِفَ في المتابعة في الركنِ القوليِّ - وهو القراءة - فعندنا لا يتابعُ فيها، بل يَستمعُ ويُنصِتُ، وفيما عدا القراءة من الأذكار يتابعُ. والحاصلُ: أنَّ متابعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخيرٍ واجبة، فإنَّ عارضَها واجبٌ لا ينبغي أنْ يفوتَه، بل يأتي به ثم يتابعُ، كما لو قام الإمام قبل أنْ يُتمَّ المقتدي التشهُدَ فإنَّه يتمُّه ثم يقومُ؛ لأنَّ الإتيانَ به لا يفوتُ المتابعة بالكلية، وإنَّما يؤخِّرُها، والمتابعة مع قطعِهِ تفوتُه بالكلية، فكان تأخيرُ أحدٍ

(١) "البحر": كتاب الصلاة ٤٨/٢ بتصريف يسير.

(٢) ص ٤٧٥ - "در".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦٠/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١١/١.

(٥) المقولة [٣٩٤٠] قوله: ((وكلُّا كل صلاة إلخ)).

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل الإمامة ص ٥٢٠ وما بعدها.



الواجبين مع الإتيانِ بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية، بخلاف ما إذا عارضها سنة - كما لو رفع الإمام قبل تسبيح المقتدي ثلاثاً - فالأصحُّ [١/ق ٣٦٧/ب] أنه يتابعه؛ لأنَّ ترك السنة أولى من تأخير الواجب)). اهـ ملخصاً.

ثم ذَكَرَ ما حاصله: ((أنَّه تجبُ متابعتُهُ للإمام في الواجباتِ فعلاً، وكذا تركاً إنْ لَزِمَ من فعله مخالفةُ الإمام في الفعل كتركه القنوت، أو تكبيراتِ العيد، أو القعدة الأولى، أو سجود السهو، أو التلاوة، فيتركهُ المؤتَمُّ أيضاً، وأنَّه ليس له أنْ يتابعهُ في البدعة والمنسوخ وما لا تعلقُ له بالصلاة، فلا يتابعهُ لو زاد سجدةً، أو زاد على أقوالِ الصحابة في تكبيراتِ العيدين<sup>(١)</sup>، أو على أربع في تكبير الجنائزة، أو قام إلى الخامسة ساهياً، وأنَّه لا تجبُ المتابعةُ في السنن فعلاً وكذا تركاً، فلا يتابعهُ في ترك رفع اليدين في التحريمة، والنشاء، وتكبير الركوع والسجود، والتسبيح فيهما، والتسميع، وكذا لا يتابعهُ في ترك الواجبِ القوليِّ الذي لا يلزمُ من فعله المخالفةُ في واجبٍ فعليٍّ كالتشهد والسلام وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيراتِ العيدين؛ إذ يلزمُ من فعلهما المخالفةُ في الفعل، وهو القيام مع ركوع الإمام)). اهـ.

فعلِمَ من هذا أنَّ المتابعة ليست فرضاً، بل تكون واجبةً في الفرائض والواجباتِ الفعلية، وتكون سنةً في السنن، وكذا في غيرها عند معارضة سنة، وتكون خلاف الأولى إذا عارضها واجب آخر، أو كانت في تركٍ لا يلزمُ من فعله مخالفةُ الإمام في واجبٍ فعليٍّ كرفع اليدين للتحريمة ونظائره، وتكون غير جائزة إذا كانت في فعلٍ بدعة أو منسوخ أو ما لا تعلقُ له بالصلاة، أو في تركٍ ما يلزمُ من فعله مخالفةُ الإمام في واجبٍ فعليٍّ، ويُشكَلُ على هذا ما في "شرح

(قوله): وكذا لا يتابعهُ في ترك الواجبِ (الخ) أي: بأنَّ تركَهُ الإمام بالكلية.

(قوله): أو في تركٍ ما يلزمُ من فعله يظهرُ زيادةً لا قبل (( يلزم ))، تأمل.

(١) من (( الصلاة )) إلى (( العيدين )) ساقط من "٣".



الفُهْستانيّ" على "المقدّمة الكيدانيّة" من قوله: ((إنّ المتابعة فرضٌ كما في "الكافي" <sup>(١)</sup> وغيره، وإنّها شرطٌ في الأفعال دون الأذكار كما في "المنية") اهـ.

وكذا ما في "الفتح" <sup>(٢)</sup> و"البحر" <sup>(٣)</sup> وغيرهما من باب سجود السهو: ((من أنّ المؤتمّ لو قام ساهياً في القعدة الأولى يعودُ ويقعدُ؛ لأنّ القعود فرضٌ عليه بحكم المتابعة))، حتى قال في "البحر" <sup>(٤)</sup>: ((ظاهرة أنّه لو لم يُعدّ تبطلُ صلاته لتركُ الفرض))، وقال في "النهر" <sup>(٥)</sup>: ((والذي ينبغي أن يقال: إنّها واجبة في الواجب، فرضٌ في الفرض)) اهـ.

أقول: [١/٣٦٨ق/أ] الذي يظهر أنّهم أرادوا بالفرض الواجب، وكونُ المتابعة فرضاً في الفرض لا يصحُّ على إطلاقه؛ لما صرّحوا به من أنّ المسبوق لو قام قبل قعود إمامه قدر التشهّد في آخر الصلاة تصحُّ صلاته إن قرأ ما تجوزُ به الصلاة بعد قعود الإمام قدر التشهّد، وإلاّ لا مع أنّه لم يتابع في القعدة الأخيرة، فلو كانت المتابعة فرضاً في الفرض مطلقاً لبطلت صلاته مطلقاً، نعم تكونُ المتابعة فرضاً بمعنى أنّ يأتي بالفرض مع إمامه أو بعده، كما لو ركع إمامه فركع معه مقارناً أو معاقياً وشاركه فيه أو بعدما رفعَ منه، فلو لم يركع أصلاً، أو ركع ورفعَ قبل أن يركع إمامه ولم يُعده معه أو بعده بطلت صلاته.

والحاصل: أنّ المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع:

مقارنةً لفعل الإمام مثل أن يقارن إحرامه لإحرام إمامه، وركوعه لركوعه، وسلامه لسلامه، ويدخلُ فيها ما لو ركع قبل إمامه ودام حتّى أدركه إمامه فيه.

(١) "كافي النّسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٢ق/ب.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة ١١٠/٢ نقلًا عن "السراج الوهاج".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ١١٠/٢.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٧٧ق/أ.



يعني: في المجتهد فيه،.....

ومعاقبة لا ابتداء فعل إمامه مع المشاركة في باقيه.

ومتراخية عنه، فمطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضاً في الفرض، وواجباً في الواجب، وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قدّمناه<sup>(١)</sup>، ولا يشكل مسألة المسبوق المذكورة؛ لأن القاعدة وإن كانت فرضاً لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يقضيها بعد سلام إمامه، فقد وجدت المتابعة المتراخية، فلذا صحّت صلاته، والمتابعة المقيّدة بعدم التأخير والتراخي الشاملة للمقارنة والمعاقبة لا تكون فرضاً، بل تكون واجبة في الواجب، وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضاً، والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخ سنة عنده لا عندهما، وهذا معنى ما في "المقدمة الكيدانية"<sup>(٢)</sup>، حيث ذكر المتابعة من واجبات الصلاة، ثم ذكرها في السنن، ومراؤه بالثانية للمقارنة كما ذكره "الفهستاني" في "شرحها".

إذا علمت ذلك ظهر لك أنّ مَنْ قال: [١/ق/٣٦٨/ب] إنّ المتابعة فرض أو شرط كما في "الكافي"<sup>(٣)</sup> وغيره أراد به مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه<sup>(٤)</sup>، ومن قال: إنّها واجبة كما في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> وغيره أراد به المقيّدة بعدم التأخير، ومن قال: إنّها سنة أراد به المقارنة، الحمّلة على توفيقه، وأسأله هداية طريقة.

### مطلب: المراء بالمجتهد فيه

[٤٠٢٤] (قوله: يعني: في المجتهد فيه) المراء بالمجتهد فيه ما كان مبنياً على دليل معتبر شرعاً، بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره، حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكم به حاكم

(١) في هذه المقالة.

(٢) هي رسالة "مقدمة الصلاة" المسماة "عمدة المصلي" المنسوبة للطف الله النسفي المعروف بالفاضل الكيداني. وانظر تعليقنا المتقدّم ٣٦/١.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ق/٣٢/ب.

(٤) في هذه المقالة.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل الإمامة ص ٢٧٥.



يراه نقدَ حكمه، وإذا رُفِعَ حكمه إلى حاكمٍ آخرَ لا يراه وَجِبَ عليه إمضاؤه، بخلاف ما إذا كان قولاً مخالفاً للكتاب كحلِّ متروكِ التسمية عمداً، أو السنة المشهورة كالإكفاء بشاهدٍ وعينٍ وغوٍ ذلك مما سيحییءُ في كتاب القضاء<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى فإنه لا یسمی بجهتدٍ فيه، حتى إذا رُفِعَ حكمه إلى مَنْ لا يراه ينقضه ولا یمضیه، وأفادَ وجوبَ المتابعة في المتفقِ عليه بالأولی، وعدمَ جوازها فيما كان بدعةً أو لا تعلّق له بالصلاة كما لو زادَ سجدةً، أو قام إلى الخامسة ساهياً كما مرَّ<sup>(٢)</sup> عن "شرح المنية".

ومثال ما تجب فيه المتابعة مما یسوغُ فيه الاجتهاد ما ذكره "القهُستاني" في "شرح الكيدانية" عن "الجلّاني" بقوله: ((تكبيراتِ العيد، وسجّدتي السهو قبل السلام، والقنوت بعد الركوع في الوتر)) اهـ.

والمراد بتكبيراتِ العيد ما زاد على الثلاث في كلّ ركعة مما لم یخرج عن أقوالِ الصحابة كما لو اقتدى بمن يراها خمساً مثلاً كشافعي<sup>٣</sup>، ومثّل لما لا یسوغُ الاجتهاد فيه في "شرح الكيدانية" عن "الجلّاني" أيضاً بقوله: ((القنوت في الفجر، والتكبير الخامس في الجنّزة، ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيراتِ الجنّزة))، قال: ((فالمتابعة فيها غير جائزة)) اهـ.

لكن رفع اليدين في تكبيراتِ الجنّزة قال به كثير من علمائنا كأئمة بلخ، فكونه مما لا یسوغُ الاجتهاد فيه محلّ نظر، ولهذا قال "الخیر الرملي" في "حاشية البحر" في باب الجنّزة: ((إنه يستفاد من هذا - أي: مما قاله أئمة بلخ - أنَّ الأولى [١/٣٦٩ق/أ] متابعة الحنفي للشافعي بالرفع إذا اقتدى به، ولم أره)) اهـ. أي: فإنَّ اختلاف أئمّتنا فيه دليل على أنه بجهتدٍ فيه، فتأمل.

وقال: ((الأولى)) ولم يقل: يجب لأنَّ المتابعة إنما تجب في الواجب أو الفرض، وهذا الرُّفْع غير واجب عند "الشافعي".

(١) انظر المقالة [٢٦٢٩٦] قوله: ((أو سنة مشهورة)).

(٢) المقالة [٤٠٢٣] قوله: ((ومتابعة الإمام)).



لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنّيته كقنوت فجرٍ، وإنما تفسدُ بمخالفته في الفروض كما بسطناه في "الخرائن".....

[٤٠٢٥] (قوله: لا في المقطوع بنسخه) كما لو كبر في الجنابة خمساً، فإن الآثار اختلفت في فعله ﷺ، فروي الخمسُ والسبعُ والتسعُ وأكثر من ذلك<sup>(١)</sup>، إلا أن آخرَ فعله كان أربعاً، فكان ناسخاً لما قبله كما في "الإمداد"<sup>(٢)</sup>.

[٤٠٢٦] (قوله: كقنوت فجرٍ) فإنه إما مقطوعٌ بنسخه على تقدير أنه كان سنةً، أو بعدم سنّيته على تقدير أنه كان دعاءً على قومٍ شهراً كما في "الفتح"<sup>(٣)</sup> من النوافل، فهو مثالٌ للمقطوع بنسخه أو بعدم سنّيته على سبيل البدل، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٠٢٧] (قوله: وإنما تفسدُ) أي: الصلاة ((بمخالفته في الفروض)) المرادُ بالمخالفة هنا عدمُ المتابعة أصلاً بأنواعها الثلاثة المارة<sup>(٥)</sup>، والفسادُ في الحقيقة إنما هو بتركِ الفرض لا بتركِ المتابعة، لكن أُسندَ إليها لأنه يلزمُ منها تركُهُ، وخُصَّ الفرضُ لأنه لا فسادَ بتركِ الواجب أو السنة.

[٤٠٢٨] (قوله: في "الخرائن")<sup>(٦)</sup> ونصّه: ((وجوبُ المتابعة ليس على إطلاقه، بل هي تارة

(١) أمّا رواية ((الخمسة والسبع)) فقد أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١٣٦٢)، وأوردها الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٣/٣٥ وقال: رواه الطبراني في "الكبير"، وإسناده فيه نافع أبو هرزم وهو ضعيف.

وأورده الزيلعي في "نصب الراية" ٢/٢٦٧ - ٢٦٨ وعزاه لأبي نعيم الأصبهاني في "تاريخ أصبهان". كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

وأمّا رواية ((التسعة)) فقد أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١٤٠٣)، وفي "الأوسط" (١٦٢٢).

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٣/١٤٢ وقال: إسناده الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" حسن. كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٢) "الإمداد": باب الجنابة - فصل في أحكام الصلاة عليه ق ٣١٧/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة ١/٣٧٩، المسألة في باب الوتر، لا النوافل.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦٠/ب.

(٥) المقولة [٤٠٢٣] قوله: ((ومتابعة الإمام)).

(٦) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٨٥/١.



قلتُ: فَبَلَغَتْ أَصُولُهَا نِيْفًا وَأَرْبَعِينَ،.....

تَفَرَّضُ، وَتَارَةً تَحِبُّ، وَتَارَةً لَا تَحِبُّ، فَفِي وَتَرِ "الفتح"<sup>(١)</sup>: إِنَّمَا تَحِبُّ الْمُنَابَعَةَ فِي الْفَصْلِ الْمُحْتَمَدِ فِيهِ، لَا فِي الْمَقْطُوعِ بِنَسْخِهِ أَوْ بَعْدِهِ كَوْنَهُ سَنَةً مِنَ الْأَصْلِ كَقُنُوتِ الْفَجْرِ، وَفِي "العناية"<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا يَتَّبِعُهُ فِي الْمَشْرُوعِ دُونَ غَيْرِهِ، وَفِي "البحر"<sup>(٣)</sup>: الْمَخَالَفَةُ فِيمَا هُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ أَوْ الشَّرَائِطِ مُفْسِدَةٌ لَا فِي غَيْرِهَا)) اهـ.

[٤٠٢٩] (قوله: قلتُ: فَبَلَغَتْ أَصُولُهَا إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا زَادَهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْفَاتِحَةِ سِتَّ<sup>(٤)</sup> آيَاتٍ، وَقَدْ عَدَّهَا فِي الْمَتْنِ وَاجِبًا وَاحِدًا، وَكَذَا تَكْبِيرَاتُ الْعِيدِ سِتٌّ، وَعَدَّهَا وَاحِدًا، فِيزَادُ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ، وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ عَدَّةً وَاحِدًا، وَهُوَ وَاجِبٌ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، فِيزَادُ ثَلَاثَةٌ، فَهِيَ ثَلَاثَةٌ<sup>(٥)</sup> عَشْرَ.

وَالرَّابِعَ عَشْرَ: تَرَكُّ تَكْرِيرِ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ سُورَةِ الْأَوَّلِينَ. [١/٣٦٩ق/ب]

وَالْخَامِسَ عَشْرَ وَالسَّادِسَ عَشْرَ: رِعَايَةُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ، وَفِيمَا تَكَرَّرَ فِي كُلِّ الصَّلَاةِ.

وَالسَّابِعَ عَشْرَ: تَرَكُّ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّشْهِيدِ.

وَالثَّامَنَ عَشْرَ وَالتَّاسِعَ عَشْرَ: تَكْبِيرَةُ الْقُنُوتِ، وَتَكْبِيرَةُ رُكُوعِهِ.

وَالْعِشْرُونَ وَالْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: تَكْبِيرَةُ رُكُوعِ ثَانِيَةِ الْعِيدِ، وَلَفْظُ التَّكْبِيرِ فِي الْإِفْتِتَاحِ، ثُمَّ ذَكَرَ سَبْعَةً تَحْتَ قَوْلِهِ: ((وَبَقِيَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ إلخ))، فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ، كُلُّهَا صَرِيحَةٌ فِي كَلَامِهِ زِيَادَةُ عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَشْرَ، فَتَبْلُغُ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَاجِبًا بِدُونِ ضَرْبٍ وَبَسْطٍ، فَلِذَا سَمَّاهَا أَصُولًا.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٧٩/١.

(٢) "العناية": كتاب الصلاة - باب صلاة الوتر ٣٨٠/١ (هامش "فتح القدير").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر والنوافل ٤٨/٢.

(٤) في "١" و"ب": (( ستة )) وهو خطأ.

(٥) (( فهي ثلاثة )) ساقط من "٣".



وبالبسط أكثر من مائة ألف؛ إذ أحدها يُنتج (٣٩٠) من ضرب خمسة: قعدة المغرب بتشهُدِها، وترك نقص منه، وزيادة<sup>(١)</sup> فيه، أو عليه في (٧٨) كما مر، والتتبع ينفي الحصر فتبصر، فبلغ: أي واجب يستوجب (٣٩٠) واجبا؟.....

[٤٠٣٠] (قوله: وبالبسط أكثر من مائة ألف) أقول: أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه<sup>(٢)</sup>.

[٤٠٣١] (قوله: إذ أحدها) المراد به التشهُد، وهو واحد من جهة النوع، أي أنه واحد من نوع الواجبات الثيف زارعين، وإلا فهو في الحقيقة متعدّد؛ لأن هذا الواحد هو المضروب فيه، وهو ثمانية وسبعون تشهُداً.

[٤٠٣٢] (قوله: من ضرب خمسة) أي: خمسة واجبات هي قعدة المغرب الأولى مع تشهُدِها، وترك نقص من كلماته، وترك زيادة فيه، أي: في أثناء كلماته؛ لأنه ذكر منظوم لا يجوز أن يزداد فيه أجنبي عنه، وترك زيادة عليه، أي: بعد تمامه، وهذا لا يكون واجبا إلا في القعدة الأولى من غير النوافل.

[٤٠٣٣] (قوله: في ثمانية وسبعين) متعلق بـ ((ضرب))، وقوله: ((كما مر))<sup>(٣)</sup> أي: في كلامه، حيث ذكر: ((أن التشهُد قد يتكرر عشراً))، ثم زاد أربعاً ثم ستين ثم أربعاً، فبلغت ثمانية وسبعين تشهُداً كما أوضحناه فيما مر<sup>(٤)</sup>، وإذا ضربتها في الخمسة الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثلثمائة وتسعين.

وبيان ذلك: أن التشهُد في نفسه واجب، ويجب له القعدة، وأن يترك نقصاً منه، وزيادة فيه، أو عليه، فهذه خمس واجبات تحب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين المارة، فتبلغ

(١) في "ب": ((أو زيادة)).

(٢) المقولة [٤٠٣٣] قوله: ((في ثمانية وسبعين)).

(٣) ص ٢١٤ - "در".

(٤) المقولة [٣٩٩٨] قوله: ((زيد ست أيضاً)).



ما ذكر، وأراد بالواجب ما يشمل الفرض؛ لأن هذه الصور ليست كل قعاتها واجبة، بل الواجب منها ما كان قعدة [١/٣٧٠ ق] أولى أو بعد سجود سهو، أمّا ما كان قعدة أخيرة أو بعد سجدة صليّة أو تلاوة فإنها فرض، والفرض قد يطلق عليه لفظ الواجب، فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين المارة<sup>(١)</sup> - وهو التشهد - استلزم ثلثمائة وتسعين واجباً، فيصلح لغزاً.

ثم هذه الواجبات تشمل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهويّة وصليّة وتلاويّة، كل سجدة منها يجب فيها ثلاثة واجبات: الطمأنينة، ووضع اليدين، ووضع الركبتين على ما اختاره "الكمال"<sup>(٢)</sup>، ورجحه في "البحر"<sup>(٣)</sup> وغيره، وإذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثلثمائة، وكذا يجب بين كلّ سجدتي سهو الرفع والطمأنينة فيه، فتبلغ أكثر من ثلثمائة، وإذا ضمّ ذلك إلى ما مرّ تبلغ أكثر من سبعمائة، وإذا ضربتها في بقية النيف وأربعين المارة تبلغ أكثر من ثمانية<sup>(٤)</sup> وعشرين ألفاً وسبعمائة، وكل واحد منها يستلزم تركه سجدتي سهو وتشهداً وقعدة، وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه، والتشهد للسهو يجب فيه ترك نقص منه وزيادة فيه، أمّا الزيادة عليه فتجوز، فهذه عشر واجبات، فإذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفاً وسبعمائة بلغت مائتي ألف وسبعة وثمانين ألفاً، وإذا نظرت إلى أنّ متابعة المقتدي لإمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين، وفي الواجبات النيف وأربعين - وجملة ذلك نيف وستون - فإذا ضربتها فيما مرّ بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف ومائتي ألف<sup>(٥)</sup> وعشرين ألفاً.

وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الأنف، وعدم القراءة في الركوع، وعدم القيام قبل التشهد، أو قبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جملة بال ضرب عدداً كثيراً أكثرها صور عقليّة

(١) المقولة [٤٠٢٩] قوله: ((قلت فبلغت أصولها إلخ)).

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٤) في "ب" و"م": ((ثمانمائة)) وهو خطأ.

(٥) في النسخ جميعها: ((مائتي ألف ألف)) والحساب يقتضي ما أثبتناه.



(وَسُنُّهَا) تَرَكُ السَّنَةَ لَا يُوجِبُ فُسَادًا وَلَا سَهْوًا، بَلْ إِسَاءَةٌ لَوْ عَامِدًا غَيْرَ مُسْتَحْفٍ،  
وَقَالُوا: الْإِسَاءَةُ أَدُونُ مِنَ الْكَرَاهَةِ.....

كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته، ولولا ضرورة بيان كلام "الشارح" لكان الإعراض عن ذلك أولى.

### مطلب: سنن الصلاة

[٤٠٣٤] (قوله: (وسننها) تقدم<sup>(١)</sup> الكلام في الوضوء على [١/ق/٣٧٠ب] السنة وتعريفها وتقسيمها إلى سنة هدى وسنة زوائد، والفرق بين الثانية وبين المستحب والمنسحب، وما في ذلك من الأسئلة وغير ذلك، فراجعه.

[٤٠٣٥] (قوله: لَا يُوجِبُ فُسَادًا وَلَا سَهْوًا) أي: بخلاف ترك الفرض فإنه يوجب الفساد، وترك الواجب فإنه يوجب سجود السهو.

[٤٠٣٦] (قوله: لَوْ عَامِدًا غَيْرَ مُسْتَحْفٍ) فلو غير عامد فلا إساءة أيضاً، بل تندب إعادة الصلاة كما قدسناه<sup>(٢)</sup> في أول بحث الواجبات، ولو مستحفاً كغير لما في "النهر"<sup>(٣)</sup> عن "البرازية"<sup>(٤)</sup>: ((لَوْ لَمْ يَرِ السَّنَةُ حَقًّا كُفِّرَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحْفًا)) اهـ.

ووجهه: أنَّ السَّنَةَ أَحَدُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا عِنْدَ عُلَمَاءِ الدِّينِ، فَإِذَا أَنْكَرَ ذَلِكَ وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا ثَابِتًا وَمُعْتَبَرًا فِي الدِّينِ يَكُونُ قَدْ اسْتَحْفَ بِهَا وَاسْتَهَانَهَا، وَذَلِكَ كُفْرٌ، تَأَمَّلْ.

### مطلب في قولهم: الإساءة دون الكراهة

[٤٠٣٧] (قوله: وَقَالُوا الْإِخ) نص على ذلك في "التحقيق" وفي "التقرير الأكمل" من كتب الأصول، لكن صرح "ابن نجيم" في "شرح المنار"<sup>(٥)</sup>: ((بَأَنَّ الْإِسَاءَةَ أَفْحَشُ مِنَ الْكَرَاهَةِ))،

(١) المقولة [٨٢٩] قوله: ((وسننه إلخ)).

(٢) المقولة [٣٩٤٠] قوله: ((وكذا كل صلاة إلخ)).

(٣) "النهر" - كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٣/ب.

(٤) "البرازية" - كتاب الصلاة - فصل في السنن ٢٨/٤ بتصرف يسير. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "فتح الغفار بشرح المنار"، فصل في بيان الحكم وأقسامه ٦٥/٢.



٣١٨/

وهو المناسب هنا لقول "التحرير" <sup>(١)</sup>: ((وتاركها يستوجب إساءة))، أي: التضييل واللوم، وفي "التلويح" <sup>(٢)</sup>: ((ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام))، وقد يُوقَفُ بأن مرادهم بالكراهة التحريمية، والمراد بها في "شرح المنار" التنزيهية، فهي دون المكروه تحريماً وفوق المكروه تنزيهاً، ويدلُّ على ذلك ما في "النهر" <sup>(٣)</sup> عن "الكشف الكبير" <sup>(٤)</sup> معزياً إلى "أصول أبي اليسر": ((حكم السنة أن يُندَبَ إلى تحصيلها، ويُلامَ على تركها مع لحوق إثم يسير)) اهـ.

وعن هذا قال في "البحر" <sup>(٥)</sup>: ((إن الظاهر من كلامهم أن الإثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة لتصريحهم بإثم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح، وتصريحهم بإثم من ترك الجماعة مع أنها سنة على الصحيح، ولا شك أن الإثم بعضه أشد من بعض، فالإثم لتارك السنة المؤكدة أخف منه لتارك الواجب)) اهـ ملخصاً.

وظاهره حصول الإثم بالترك مرةً، ويخالفه ما في "شرح التحرير" <sup>(٦)</sup>: ((أن المراد الترك بلا عذر على سبيل الإصرار))، وكذا ما [١/٣٧١ أ] يأتي قرأاً عن "الخلاصة"، وكذا ما مر <sup>(٨)</sup> في سنن الوضوء من أنه لو اكتفى بالغسل مرةً إن اعتاده إثم، وإلا لا، وكذا ما في "شرح الكيدانية" عن "الكشف" <sup>(٩)</sup>: ((وقال "محمد" في المصيرين على ترك السنة بالقتال، و"أبو يوسف" بالتأديب)) اهـ.

(١) "التحرير": بحث الرخصة والعزيمة ٢٥٩.

(٢) "التلويح": باب في الحكم - القسم الثاني: الحرام لعبه والحرام لغيره ١٢٦/٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٣/ب.

(٤) "كشف الأسرار": باب العزيمة والرخصة - حكم السنة ٥٦٣/٢.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٩/١.

(٦) "التقرير والتجوير": بحث الرخصة والعزيمة ١٤٩/٢.

(٧) للمقولة [٤٠٤١] قوله: ((في "الخلاصة" إلخ)).

(٨) ص ٣٩ - وما بعدها "در".

(٩) "كشف الأسرار": باب العزيمة والرخصة - حكم السنة ٥٦٨/٢.



ثم هي على ما ذكرته ثلاثة وعشرون: (رفعُ اليدين للتحريم) في "الخلاصة": ((إن اعتاد تركه أثم)) (ونشر الأصابع).....

فيتعين حملُ الترك فيما مر<sup>(١)</sup> عن "البحر" على الترك على سبيل الإصرار توفيقاً بين كلامهم. (٤٠٣٨) [قوله: على ما ذكرته] وإلا فهي أكثرُ كما سيأتي، وقد عدَّ منها "الشربلالي" في مقدّمته "نور الإيضاح"<sup>(٢)</sup> إحدى وخمسين.

(٤٠٣٩) [قوله: ثلاثة وعشرون] أنتَ لفظُ العددِ لحذفِ المعلوم، "ح"<sup>(٣)</sup>.

(٤٠٤٠) [قوله: للتحريم] أي: قبلها، وقيل: معها كما سيذكره<sup>(٤)</sup> "الشارح" في الفصل الآتي.

(٤٠٤١) [قوله: في "الخلاصة" إلخ] حكى في "الخلاصة"<sup>(٥)</sup> أولاً خلافاً: ((قيل: يَأْتُم، وقيل:

لا))، ثم قال: ((والمختار: إن اعتاده أثم، لا إن كان أحياناً)) اهـ.

وحزمَ به في "الفيض"، وكذا في "المنية"، قال "شارحها"<sup>(٦)</sup>: ((يَأْتُم لا لنفسِ الترك، بل لأنَّه استخفافٌ وعدمٌ بمبالاةٍ بسنةٍ واطِّبَ عليها النَّبيُّ ﷺ مدَّةَ عمره، وهذا مطَّردٌ في جميع السنن المؤكَّدة)) اهـ.

والتعليلُ المذكورُ مأخوذٌ من "الفتح"<sup>(٧)</sup>، وردَّه في "البحر"<sup>(٨)</sup> بقوله بعدما قدَّمناه<sup>(٩)</sup> عنه: ((فالحاصل: أنَّ القائلَ بالإثمِ في تركِ الرفعِ بناءً على أنَّه من سننِ الهدى، فهو سنةٌ مؤكَّدةٌ، والقائلُ

(١) في هذه المقولة.

(٢) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ص ١١٧.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦٠/ب.

(٤) ص ٢٦ - "در".

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٨/ب بتصرف معزياً إلى "المناسك".

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٤/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣١٩/١.

(٩) المقولة [٤٠٣٧] قوله: ((وقالوا إلخ)).



أي: تركها بحالها (وأن لا يطأطى رأسه عند التكبير) فإنه بدعة (وجهر الإمام بالتكبير) بقدر حاجته للإعلام بالدخول والانتقال، وكذا بالتسميع والسلام، وأما المؤتم والمفرد فيسمع نفسه.....

بعده بناءً على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب (الخ)).

قلت: لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الإثم بتركه مرة واحدة بلا عذر، فيعين تقييد الترك بالاعتقاد والإصرار توفيقاً بين كلامهم كما قدمناه، فإن الظاهر أن الحامل على الإصرار على الترك الاستخفاف بمعنى التهاون وعدم المبالاة، لا بمعنى الاستهانة والاحتقار، وإلا<sup>(١)</sup> كان كفراً كما مر<sup>(٢)</sup> خلافاً لما فهمه في "النهر"<sup>(٣)</sup>، فندبر.

[٤٠٤٢] (قوله: أي: تركها بحالها) قال في "الحلية"<sup>(٤)</sup>: ((ظن بعضهم أنه أراد بالنشر تفريج الأصابع، وهو غلط، بل أراد به النشر عن الطي، يعني: يرفعهما منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقبلة للقبلة، ثم لا يخفى أنه لا تتوقف السنة على ضم الأصابع أولاً، بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفريج ولا مضمومة كل الضم، [١/٣٧١/ب] ثم رفعهما كذلك مستقبلاً بهما القبلة فقد أتى بالسنة)) اهـ.

[٤٠٤٣] (قوله: وأن لا يطأطى رأسه) أي: لا يخفضه، والمسألة في "البحر"<sup>(٥)</sup> عن

"المبسوط"<sup>(٦)</sup>.

[٤٠٤٤] (قوله: بقدر حاجته للإعلام بالخ) وإن زاد كره، "ط"<sup>(٧)</sup>.

(١) ((وإلا)) ساقطة من "آ".

(٢) المقولة [٤٠٣٦] قوله: ((لو عامداً غير مستخف)).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٣/ب.

(٤) "الحلية": باب صفة الصلاة ق ٢/٨٤/أ - ب بتصريف.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٢٠/١.

(٦) "المبسوط": كتاب الصلاة - كيفية الدخول في الصلاة ١٢/١.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١٣/١.



قلت: هذا إذا لم يفحش كما سيأتي<sup>(١)</sup> بيأنه إن شاء الله تعالى في آخر باب الإمامة عند قوله: ((وقائم بقاعد))، وأشار بقوله: ((والانتقال)) إلى أن المراد بالتكبير هنا ما يشمل تكبير الإحرام وغيره، وبه صرح في "الضياء".

ثم أعلم أن الإمام إذا كبر للافتتاح فلا بد لصحة صلاته من قصده بالتكبير الإحرام، وإلا فلا صلاة له إذا قصد الإعلام فقط، فإن جمع بين الأمرين - بأن قصد الإحرام والإعلان للإعلام - فذلك هو المطلوب منه شرعاً.

### مطلب في التبليغ خلف الإمام

وكذلك المبلغ إذا قصد التبليغ فقط خالياً عن قصد الإحرام فلا صلاة له ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة؛ لأنه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة، فإن قصد بتكبيره الإحرام مع التبليغ للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً، كذا في "فتاوى"<sup>(٢)</sup> الشيخ محمد بن محمد "الغزي" الملقب بشيخ الشيوخ.

وجهه: أن تكبيرة الافتتاح شرط أو ركن، فلا بد في تحققها من قصد الإحرام، أي: الدخول في الصلاة، وأما التسميع من الإمام، والتحميد من المبلغ، وتكبيرات الانتقالات منهما إذا قصد بما ذكر الإعلام فقط فلا فساد للصلاة، كذا في "القول البليغ في حكم التبليغ"<sup>(٣)</sup> للسيد

(قوله: لأنه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فيه أنه إذا اعتمد على غير المبلغ الذي لم يدخل في الصلاة يكون قد اعتمد على غير العدل في أمر ديني، وهو مما يصح العمل بخبره في الدنانات، فما ذكره من العلة المذكورة غير ظاهر لإثبات الحكم المذكور.

(١) المقالة [٤٩٣٦] قوله: ((وقائم بقاعد)).

(٢) لم نهت إلى معرفته بعد طول بحث، والظاهر أنه لم يكن معروفاً عند ابن عابدين رحمه الله كما يظهر في المنهية الآتية.

❖ (قوله: الغزي) أقول: ليس هذا صاحب المتن فإنه محمد بن عبد الله الغزي التمرناشي. اهـ منه.

(٣) "القول البليغ في حكم التبليغ": رسالة للسيد أبي العباس أحمد بن محمد مكّي، شهاب الدين الحسيني الحموي المصري (ت ١٠٩٨ هـ). ("إيضاح المكنون" ٢/٢٤٧، "هدية العارفين" ١/١٦٤، "الأعلام" ١/٢٣٩).



"أحمد الحموي"، وأقره السيد "محمد أبو السعود" في "حواشي مسكين" (١).

والفرق: أن قصد الإعلام غير مفسد كما لو سبَّح ليعلم غيره أنه في الصلاة، ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر والإعلام فإذا مُحَضَّص قصد الإعلام فكأنه لم يذكر، وعدم الذكر في غير التحريمة غير مفسد، وقد أشبعنا الكلام على هذه المسألة في رسالتنا المسماة "تنبيه ذوي الأفهام على حكم التبليغ خلف الإمام" (٢).

هذا، وسيأتي (٣) في أوّل الفصل أنه لو نوى بتكبير الإحرام تكبيرة الركوع لغت نيته وصحَّ شروعه؛ لأنَّ المحلَّ له.

ومقتضاه: أنه لو نوى بها الإعلام صحَّ أيضاً، على أنَّ الصحيح أنها شرط [١/٣٧٢/أ] لا ركن، والشرط يلزم حصوله لا تحصيله، لكن سيأتي (٤) جوابه. ثمَّ هذا كله إذا قصد الإعلام بنفس التكبيرة، أمّا إذا قصد بها التحريمة، وقصد بالجمهور بها الإعلام — بأن كان لولا الإعلام لم يجهز، وأنه يأتي بها ولو لم يجهز — فهو المطلوب كما مرَّ (٥)، والزائد على قدر الحاجة كما هو

٣١٩/

(قوله: ومقتضاه أنه لو نوى بها الإعلام صحَّ أيضاً إلخ) فيه أنَّ صحَّة الصلاة في المسألة الآتية لوجود قصده الدخول فيها؛ إذ بنيت تكبير الركوع يكون قاصداً للصلاة، والذي لغا كونها للركوع، ولم يوجد — فيما إذا قصد مجرد الإعلام — قصد الدخول في الصلاة الذي هو شرط لصحة الشروع كنفس التكبير، فلا بدَّ من وجودهما، ولا يكفي لصحة الشروع وجود أحدهما، تأمل. وذكر فيما يأتي أنه إذا قصد به الإعلام لا يكون قاصداً للذكر، فصار كلاماً أجنبياً، فلا يصحُّ شروعه.

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - سنن الصلاة - ١/١٧٦.

(٢) الرسالة السادسة ١/١٤١ (ضمن مجموعة "رسائل ابن عابدين" رحمه الله).

(٣) ص-٢٦١ - "در".

(٤) المقولة [٤١٠] قوله: ((ولغت نية تكبيرة الركوع)).

(٥) في هذه المقولة.



(وَالشَّاءُ وَالْعَوْذُ وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّأْمِينُ) وَكَوْنُهُنَّ (سَرًّا وَوَضِعُ يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ<sup>(١)</sup>).....

مكروه للإمام يكره للمبلغ، وفي "حاشية أبي السعود"<sup>(١)</sup>: ((واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه - بأن بلغهم صوت الإمام- مكروه، وفي "السيرة الحلبية"<sup>(٢)</sup>): اتَّفَقَ الأئمَّةُ الأربعة على أن التبليغ حثيذٌ بدعةٌ منكورة، أي: مكروهة، وأمَّا عند الاحتياج إليه فمستحبٌّ، وما يُقَالُ عن "الطحاوي": إذا بلغ القومُ صوتُ الإمام، فبلغَ المؤذِّنُ فسدت صلواته لعدم الاحتياج إليه فلا وجه له، إذ غايتهُ أَنه رَفَعَ صوته، بما هو ذِكرٌ بصيغته، وقال "الحموي": وأظنُّ أَنَّ هذا النقلُ مَكْنُوبٌ على "الطحاوي"، فإنه مُخَالِفٌ للقواعد)) اهـ.

[٤٠٤٥] [قوله: والتسمية] وقيل: إنها واجبة، وسيأتي<sup>(٤)</sup> تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن

المذكورة في الفصل الآتي.

[٤٠:٤٦] (قَوْلُهُ: وَالتَّائِمِينَ) أَي: عَقِبَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، قَالَ فِي "الْمَنِيَّة" <sup>(٥)</sup>: ((وَإِذَا قَالَ

الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة - ٧] قال: آمين)) اهـ.

ولا يخفى أنَّ هذا هو المفهوم لكلِّ أحدٍ، فما قيل: لو ترك الفاتحة، وقرأ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة- ٢٨٦] الآية هل يسنُّ التعوُّذُ والتسميةُ والتأمينُ؟ اهـ. ففيه نظرٌ بالنسبة إلى توقُّفه في التأمين، فإنَّ الوارد في التأمينِ عقبَ القراءةِ خاصٌّ بقراءةِ الفاتحة، وأمَّا التعوُّذُ والتسميةُ فغيرُ خاصَّينَ بها، فالظاهر<sup>(١)</sup> أنَّه يأتي بهما، تأمَّلْ.

[٤٠:٤٧] (قوله: وَكُونُوهُنَّ سَرًّا) جَعَلَ ((سَرًّا)) خَبَرَ الْكُونِ الْمَحْذُوفِ لِيُقَيِّدَ أَنَّ الْإِسْرَارَ بِهَا

(١) في "د" زيادة قوله: ((وضع يمينه على يساره، هذا هو المنقول عن الإمام، وعن الثاني يقبض باليمين رُسْعَ اليسرى، واختاره الهندلوثي، واستحسن كثير من المشايخ أخذ الرُسْعَ بالإبهام والخنصر والباقى، ليكون جامعاً بين الأخذ والوضع المُرَوِّين في السنة، وهو المختار، كذا في "النهر")).

(٢) "فتح المعين": كتاب الصلاة - سنن الصلاة ١/١٧٥.

(٣) المسماة "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون": ٣١٣/٢، تصدّرف، وهي لأبي الفرج علي بن إبراهيم، نوز الدين الحلبي القاهري الشافعي (ت ١٠٤٤هـ). ("كشف الظنون" ١٨٠/١، "خلاصة الأثر" ١٢٢/٣، "الأعلام" ٢٥٠/٤).

(٤) المقولة [٤٢٠٠] قوله: ((وما صححه الزاهدي من وجوبها)).

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": شرائط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأجاس ص ٢٠٠-٢٠١.

(٦) في "م": ((والظاهر)).



وكونه (تحت السرة) للرجال؛ لقول "علي" <sup>(١)</sup> عليه السلام: (( مِنْ السَّنةِ وَضَعُهُمَا تَحْتَ السَّرةِ ))، ولخوف اجتماع الدَّمِ في رؤوس الأصابع (وتكبير الركوع و) كذا (الرفع منه) بحيث يستوي قائماً.....

سنة أخرى، فعلى هذا سنة الإتيان بها تحصيل ولو مع الجهر بها، "ط" <sup>(٢)</sup> عن "أبي السعود" <sup>(٣)</sup>.

[٤٠٤٨] (قوله: وكونه إلخ) قدر الكون لما ذكرنا قبله.

[٤٠٤٩] (قوله: للرجال) سيأتي <sup>(٤)</sup> في الفصل بيان مختزله وكيفيته.

[٤٠٥٠] (قوله: ولخوف إلخ) بيان لحكمة عدم الإرسال.

[٤٠٥١] (قوله: وكذا الرفع منه) أشار إلى أن ((الرفع)) مرفوع بالعطف على ((تكبير))، قال

في "البحر" <sup>(٥)</sup>: ((ولا يجوز جرّه؛ لأنه لا يكبر فيه، وإنما يأتي بالسمع)) اهـ.

لكن سنذكر <sup>(٦)</sup> في الفصل الآتي القول بأنه سنة فيه أيضاً؛ لحديث [١/٣٧٢ ب] أنه عليه

الصلاة والسلام: ((كان يكبر عند كل رفع وخفض)) <sup>(٧)</sup>، وعلى تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير

(١) أخرجه أحمد ١١٠/١، وأبو داود (٧٥٦) كتاب الصلاة - باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، والدارقطني

٢٨٦/١ كتاب الصلاة - باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣١/٢ كتاب

الصلاة - باب: وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة.

وفي إسناده عبد الرحمن بن إسحاق وهو ضعيف، وزيد بن زيد السوائي مجهول. وفي الباب عن أبي هريرة وابن مسعود.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١٣/١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الصلاة - سنن الصلاة ١٧٦/١.

(٤) ص ٢٨١ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٢٠/١ باختصار يميز.

(٦) المقولة [٤١٧٦] قوله: ((له قرار إلخ)).

(٧) أخرجه أحمد ٤١٨/١، وابن أبي شيبة ٢٧٠/١ كتاب الصلاة - باب من كان يتم التكبير ولا ينقصه في كل رفع

وخفض، والترمذي (٢٥٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود، وقال: حديث حسن

صحيح، والنسائي ٢٠٥/٢-٢٣٣ كتاب التطبيق - باب التكبير للسجود، والبطحاوي في "شرح معاني الآثار"

٢٢٠/١ كتاب الصلاة - باب الخفض في الصلاة هل فيه تكبير؟ كلهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، -



(والتسبيح فيه ثلاثاً) والصاقُ كعبيه (وأخذُ ركبتيه يديه) في الركوع (وتفريجُ أصابعه) للرجُل، ولا يُندَبُ التفريجُ إلا هنا، ولا الضمُّ إلا في السجود (وتكبيرُ السجود).....

ذَكَرَ فِيهِ تَعْظِيمٌ يُقَالُ مِثْلُهُ هُنَا، فَيَجُوزُ الْجُرُّ لِأَنَّ يَفُوتَ "المُصَنَّفَ" ذَكَرَ التَّسْمِيعَ فِي السَّنَنِ، لَكِنَّ يَفُوتُهُ ذَكَرُ نَفْسِ الرَّفْعِ، فَالتَّأْوِيلُ فِي عِبَارَةِ "الْكَنْزِ"<sup>(١)</sup> أَظْهَرَ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي "حَوَاشِينَا"<sup>(٢)</sup> عَلَى "الْبَحْرِ".

هَذَا، وَتَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup> أَنَّ مَخْتَارَ "الْكَمَالِ" وَغَيْرِهِ رَوَايَةُ وَجُوبِ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِمَا، وَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْأَدِلَّةِ وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ رَوَايَةَ السَّنَةِ.

[٤٠٥٢] (قَوْلُهُ: وَالتَّسْبِيحُ فِيهِ) الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ((وَتَكْبِيرُ الرُّكُوعِ)) كَمَا لَا يَخْفَى، وَنَظِيرُهُ مَا يَأْتِي فِي السَّجُودِ، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٠٥٣] (قَوْلُهُ: ثَلَاثًا) فَلَوْ تَرَكَهُ أَوْ نَقَصَهُ كَرِهَ تَنْزِيهًا كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٥)</sup>.

[٤٠٥٤] (قَوْلُهُ: وَالصَّاقُ كَعْبِيهِ) أَي: حَيْثُ لَا عَذْرَ.

[٤٠٥٥] (قَوْلُهُ: لِلرَّجُلِ) أَي: سَنَةً لِلرَّجُلِ فَقَطْ، وَهَذَا قَيْدٌ لِلْأَخْذِ وَالتَّفْرِيجِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَضَعُ

(قَوْلُهُ: فَالتَّأْوِيلُ فِي عِبَارَةِ "الْكَنْزِ" أَظْهَرَ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ أَظْهَرُهُ التَّأْوِيلُ فِي عِبَارَةِ "الْكَنْزِ"، تَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي "حَاشِيَةِ الْبَحْرِ" ذَكَرَ الرَّجْعَ بِقَوْلِهِ: ((لَعَلَّ يَلْزَمُ التَّكَرَّارُ فِي قَوْلِهِ: وَالْقَوْمَةُ وَالْجُلُوسَةُ)).

= وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَأَبِي مُوسَى، وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

(١) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٧/١.

(٢) انظر "حاشية منحة الخالق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٢٠/١.

(٣) المقولة [٣٩٧٩] قوله: ((على ما اختاره الكمال)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦٠/ب.

(٥) المقولة [٤٢٣٣] قوله: ((كره تنزيها)).



وكذا نفسُ (الرفع منه) بحيث يستوي جالساً (و) كذا (تكبيرُهُ والتسبيحُ فيه ثلاثاً ووضعُ يديه ورُكبتيه) في السجود،.....

يديها على رُكبتيهما وضعاً، ولا تفرَّجُ أصابعها كما في "المعراج"، فافهم. وسيأتي<sup>(١)</sup> في الفصل أنَّها تخالفُ الرَّجُلَ في خمسةٍ وعشرين.

[٤٠٥٦] (قوله: وكذا نفسُ الرفع منه) زاد لفظة ((نفس)) لئلاً يُتوهمَّ أنه على تقدير مضافٍ - أي: تكبير الرفع - فيتكرَّر مع قوله: ((وكذا تكبيرُهُ))، أو للإشارة إلى أنَّ أصل الرفع سنةٌ كما في "الزيلعي"<sup>(٢)</sup>، حتى إنه لو سجَدَ على شيءٍ، ثم نزعَ من تحت جبهته وسجَدَ ثانياً على الأرض جاز وإن لم يرفع، لكنَّه خلافُ ما صحَّحَه في "الهداية"<sup>(٣)</sup> بقوله: ((والأصحُّ أنَّه إذا كان إلى السجود أقربَ لا يجوز؛ لأنه يُعدُّ ساجداً، وإذا كان إلى الجلوس أقربَ جاز؛ لأنه يُعدُّ جالساً)) اهـ.

وإذا كان الرفعُ المذكورُ فرضاً فلمسَنونَ منه أن يكون بحيث يستوي جالساً، فلذا قيَّدهُ "الشارح" بذلك، لكنَّه يكرَّرُ مع قوله الآتي<sup>(٤)</sup>: ((والجلسةُ))، فالأصوبُ إسقاطُ قوله: ((بحيث يستوي جالساً))، ويكون مرادُ "المصنِّف" بالرفع أصلُهُ بدونِ استواءٍ جرياً على القول بسنَّيته، وبالجلسةِ الآتية الاستواء، فلا تكرر، وقد مرَّ<sup>(٥)</sup> تصحيحُ وجوبها، وسيأتي<sup>(٦)</sup> تمامُ الكلام عليه في الفصل الآتي.

[٤٠٥٧] (قوله: ووضعُ يديه ورُكبتيه) هو ما صرَّحَ به كثيرٌ من المشايخ، واختار الفقهاءُ "أبو الليث" الافتراضَ، ومنشئ عليه "الشرنبلالي"<sup>(٧)</sup>، والفتوى على عدمه كما في "التجنيس"

(١) المقولة [٤٣١٥] قوله: ((وحررنا في "الخرائن" إلخ)).

(٢) "تبيين الحقائق": باب صفة الصلاة - فصل: إذا أراد الشروع في الصلاة ١١٨/١.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥١/١.

(٤) ٢٤٧-٢ - "در".

(٥) للمقولة [٣٩٧٩] قوله: ((على ما اختاره الكمال)).

(٦) المقولة [٤٣٢٧] قوله: ((بلا اعتماد إلخ)).

(٧) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها - أحكام السجود ٢٣٢/١.



فلا تلزم طهارة مكانيهما عندنا، "مجمع".....

و"الخلاصة"<sup>(١)</sup>، [١٦/٣٧٣ أ] واختار في "الفتح"<sup>(٢)</sup> الوجوب؛ لأنه مقتضى الحديث<sup>(٣)</sup> مع المواظبة، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وهو - إن شاء الله تعالى - أعدل الأقوال لموافقتيه الأصول)) اهـ. وقال في "الحلبة"<sup>(٥)</sup>: ((وهو حسن ما شئ على القواعد المذهبية))، ثم ذكر ما يؤيده.

(٤٠٥٨) (قوله: فلا تلزم) لأن وضعهما ليس بفرض، فإذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع أصلاً، فلا يضر، وهذا هو المشهور، لكن قدّمنا<sup>(٦)</sup> في شروط الصلاة عن "المنية": ((أن عدم اشتراط طهارة مكانيهما رواية شاذة))، وأن الصحيح أنه تفسد الصلاة كما في "متن المواهب" و"نور الإيضاح"<sup>(٧)</sup> و"المنية"<sup>(٨)</sup>، وفي "النهر"<sup>(٩)</sup>: ((وهو المناسب لإطلاق عامة المتون))، وأيده

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السابع: في طهارة الثوب والمكان ق ٢٤/١ معزياً إلى "الأصل".

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١.

(٣) أخرجه أحمد ٢٧٩/١ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٩٢ و٣٠٥، والبخاري<sup>(٨٠٩)</sup> و(٨١٠) كتاب الأذان - باب السجود على سبعة أعظم، و(٨١٢) باب السجود على الألف، و(٨١٥) باب لا يكف شعراً، و(٨١٦) باب لا يكف ثوبه في الصلاة، ومسلم (٤٩٠) كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة، وأبو دود (٨٨٩) و(٨٩٠) كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود، والترمذي (٢٧٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٢٠٨٢٠٧/٢ كتاب التطبيق - باب على كم السجود؟، ٢١٥/٢ باب النهي عن كف الشعر في السجود، ٢١٦/٢ باب النهي عن كف الثياب في السجود، وابن ماجه (٨٨٣) و(٨٨٤) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب السجود. كلهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: ((أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء)). وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب، وأبي هريرة، وجابر، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٣٦/١.

(٥) "الحلبة": فرائض الصلاة - السجدة ٢/٧١ أ.

(٦) المقولة [٣٥٥٦] قوله: ((على الظاهر)).

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة وأركانها ص ١٠٣.

(٨) انظر "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأنجاس ص ٢٠٠-٢٠١.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ٣٨/ب.



إِلَّا إِذَا سَجَدَ عَلَى كَفِّهِ كَمَا مَرَّ<sup>(١)</sup>.

(وافتراشُ رجلِهِ اليسرى).....

بكلام "الحانية"<sup>(٢)</sup>، وفي "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((وهو الصحيح؛ لأنَّ اتِّصالَ العضوِ بالنجاسة بمنزلة حملها

وإن كان وضع ذلك العضو ليس بفرض)) اهـ. ٣٢٠/١

[٤٠٥٩] (قوله: إِلَّا إِذَا سَجَدَ عَلَى كَفِّهِ) أي: على ما هو متصل به ككفِّه وفاضل ثوبه،

لا لاشتراط طهارة ما تحت الكف أو الثوب، بل لاشتراط طهارة محل السجود، وما اتصل به لا يصلح فاصلاً، فكانه سجّد على النجاسة.

[٤٠٦٠] (قوله: وافتراشُ رجلِهِ اليسرى) أي: مع نصيب اليمنى سواء كان في القعدة الأولى أو

الأخرى؛ لأنه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك<sup>(٤)</sup>، وما ورد<sup>(٥)</sup> من تورُّكه عليه الصلاة والسلام

(١) ص ١ - "در".

(٢) "الحانية": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "شرح المنية الكبير": شروط الصلاة - الثاني: الطهارة من الأجاس ص ٣٠.

(٤) أخرجه مسلم (٤٩٨) كتاب الصلاة - باب ما يجمع صفة الصلاة، وابن ماجه (٨٩٣) كتاب إقامة الصلاة - باب الجلوس

بين السجدين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٩/٣ كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد من حديث عائشة

رضي الله عنها قالت: ((كان رسول الله ﷺ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى)). في حديث طويل.

ومن حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخرجه مالك في "الموطأ" ٩٥/١ كتاب الصلاة - باب العمل في

الجلوس في الصلاة، والبخاري (٨٢٧) كتاب الأذان - باب سنة الجلوس في التشهد، وأبو داود (٩٥٨) و (٩٥٩)

كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٥٨/١ كتاب الصلاة - باب

صفة الجلوس في الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٩/٢ كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد.

ومن حديث وائل بن حجر رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٩٥٧) كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد، والنسائي

٢٣٦/٢ كتاب التطبيق - باب موضع اليدين عند الجلوس للتشهد، والترمذي (٢٩٢) كتاب الصلاة - باب ما جاء

كيف الجلوس في التشهد؟ وقال: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، والطحاوي في "شرح

معاني الآثار" ٢٥٨/١ كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد.

ومن حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أخرجه البخاري (٨٢٨) كتاب الأذان - باب سنة الجلوس في التشهد،

وأبو داود (٩٦٣) كتاب الصلاة - باب من ذكر التورك في الرابعة، والترمذي (٢٩٣) كتاب الصلاة - باب كيف

الجلوس في التشهد؟ وقال: هذا حديث حسن صحيح، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٨/٢ - ١٢٩ كتاب

الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد.

(٥) أخرجه أحمد ٤٢٤/٥، والبخاري (٨٢٨) كتاب الأذان - باب سنة الجلوس في التشهد، وأبو داود (٩٦٣) و (٩٦٦) =



في تشهيد الرجل (والجلسة) بين السجدين، ووضع يده فيها على فخذه كالتشهد للتوارث.

وهذا ما أغفله أهل المتون والشروح كما في "إمداد الفتاح"<sup>(١)</sup> لـ "الشرنبلالي".....

محمولٌ على حال كبره وضعفه، وكذا يفترض بين السجدين كما في "فتاوى الشيخ قاسم"، "أبو السعود"<sup>(٢)</sup>. ومثله في "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٣)</sup> عن "البرجندي".

[٤٠٦١] (قوله: في تشهيد الرجل) أي: هو سنة فيه بخلاف المرأة، فإنها تترك كما سيأتي<sup>(٤)</sup>.

[٤٠٦٢] (قوله: ووضع يديه فيها) أي: في الجلسة.

(قول "الشارح": كما في "إمداد الفتاح" لـ "الشرنبلالي") عبارته على ما نقله "السندي": ((ويُسَنُّ وضعهما على الفخذين وقت الجلوس فيما بين السجدين، فيكونُ صفةً وضعهما كحالة التشهد، وهذا مما أغفله أصحاب المتون والشروح التي اطلعتُ عليها، ودليل ذلك ما ذكره "السيوطي" في "النبوغ" بقوله: والثابت في الحديث أنه ((كان إذا سجد ورفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على فخذه))، وقال عليه السلام: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) اهـ. وقال "الرحمتي": السنة حكمٌ من الأحكام الشرعية، وحيث لم تذكر في المتون ولا في الشروح كيف تُعدُّ من السنن لعدِّ

- كتاب الصلاة - باب من ذكر التورك في الرابعة، والترمذي (٣٠٤) كتاب الصلاة - باب ما جاء في وصف الصلاة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ٣٤/٣ كتاب السهو - باب صفة الجلوس في الركعة التي يقضى فيها الصلاة، وابن ماجه (٨٦٢) و (٨٦٣) كتاب الصلاة - باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، والدارمي ٣٣٣/١ كتاب الصلاة - باب صفة صلاة رسول الله ﷺ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٥٨/١ كتاب الصلاة باب صفة الجلوس في الصلاة، وقد ضعفه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٢٨/٢ - ١٢٩ كتاب الصلاة - باب كيفية الجلوس في التشهد. كلهم من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، من حديث طويل وفيه ((حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه الأيسر)) وهذا اللفظ لأبي داود.

(١) "إمداد الفتاح": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ق ١٤٢/ب.

(٢) "فتح المعين": كتاب الصلاة - سنن الصلاة ١٧٨/١.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٠٨ ب.

(٤) المقولة [٤٣٥٣] قوله: ((متوركة)).



قلت: ويأتي معزياً لـ "المنية"، فافهم.

(والصلاة على النبي) في القعدة الأخيرة، وفرض "الشافعي" قول: اللهم صل على محمد، ونسبوه إلى الشذوذ ومخالفة الإجماع.....

[٤٠٦٣] (قوله: فافهم) لعله يشير به إلى أنه يؤخذ من كلامهم أيضاً؛ لأن هذه الجلسة مثل جلسة التشهد، ولو كان فيها مخالفة لها لبيّنوا ذلك كما بيّنوا أن الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التورك، فلما أطلقوها علم أنها مثلها، ولهذا قال "القهستاني" (٢) هنا: ((ويجلس، أي: المجلس المعهود)).

[٤٠٦٤] (قوله: ونسبوه) أي: نسبوه قوم من الأعيان، منهم "الطحاوي" (٣) و"أبو بكر الرازي" (٤) و"ابن المنذر" و"الخطابي" و"البغوي" (٥) و"ابن جرير الطبري" (٦)، لكن نقل عن بعض

الشافعية لها؟! بل لم يذكر "السيوطي" أن هذه الهيئة سنة، وليس في الحديث ما يدل على وضعهما على الفخذين كما في التشهد، ولا يتم الاستدلال بقوله: ((صلوا كما رأيتموني))، فإنه يقتضي افتراضه؛ لأن دليل الصلاة في القرآن يحمل بيته السنة، والحكم يستند للمحمل القطعي، وبهذا تثبت أركان الصلاة، فلو تم الاستدلال بهذا الحديث لكان هذا الوضع ركناً اهـ "سندي".

(قول "الشارح": ويأتي معزياً لـ "المنية") حيث قال: ((يضع يديه على فخذه كالتشهد))، قال "الرحمتي": ((صاحب "المنية" لم يذكر أنه سنة، وحين عدّ السن لم يعدّها فيها، بل عقب ما ذكره من السنن بقوله: وما سوى ما ذكرناه فأدب، فظاهره أن هذا الوضع أدب لا سنة)) اهـ. (قوله: أن الجلسة الأخيرة تخالف الأولى في التورك) مخالفة الجلسة الأخيرة للأولى في التورك مذهب

(١) ص ٣٤٩ - "در".

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - كيفية أفعال الصلاة ٩٧/١.

(٣) "شرح مشكل الآثار": باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في كيفية الصلاة عليه ١٥/٦.

(٤) "أحكام القرآن" ٢٤٣/٥، لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخصائص الرازي (ت ٣٧٠هـ). ("الجواهر المنية"

٢٢٠/١، "الفوائد البهية" ص ٢٧).

(٥) في "شرح السنة": كتاب الصلاة - باب قراءة التشهد ١٨٥/٣، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد، ظهير

الدين المعروف بالبخاري الشافعي (ت ٥١٠هـ). ("وفيات الأعيان" ١٣٦/٢، "طبقات السبكي" ٧٥/٧).

(٦) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٢٦٧/١٤، "طبقات السبكي" ١٢٠/٣).



(والدُّعاء) بما يستحيل سؤاله من العباد. وبقيَ بَقِيَّةُ تكبيراتِ الانتقالاتِ حتَّى تكبيرةِ القنوتِ على قولٍ، والتسميعُ للإمام، والتحميدُ لغيره، وتحويلُ الوجهِ يَمَنَةً وَيَسْرَةً للسلام.....

الصحابة والتابعين [١/٣٧٣/ب] ما يوافق "الشافعي"، "بجر" (١).

[٤٠٦٥] (قوله: والدُّعاء إلخ) أي: قبل السلام، وسيأتي (٢) في آخرِ الفصل الآتي الكلامُ عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءةٍ وتسييحٍ وغيرهما.

[٤٠٦٦] (قوله: لغيره) أي: لمؤتمِّمٍ ومنفردٍ، لكن سيأتي (٣) أنَّ المعتمد أنَّ المنفرد يجمع بين التسميع والتحميد، وكذا الإمامُ عندهما، وهو روايةٌ عن "الإمام" حَزَمَ بها "الشرنبللي" في "مقدمته" (٤).

[٤٠٦٧] (قوله: وتحويلُ الوجهِ يَمَنَةً وَيَسْرَةً للسلام) ويسنُّ البداءةُ باليمين، وثبُّةُ الإمامِ الرَّجَالَ وَالْحَفِظَةَ وصاحلي الجنبِ إلخ ما سيأتي (٥) في الفصل، وخفضُ الثانيةِ عن الأولى (٦)، ومقارنتُهُ لسلامِ الإمام، وانتظارُ المسبوقِ لسلامِ الإمام، كذا في "نور الإيضاح" (٧).

وقدَّمنا (٨) أَنَّهُ أَوْصَلَ السَّنَنَ إِلَى إِحْدَى وَحَمْسِينَ، لَكِنْ عَدَّ بَعْضُهَا فِي "الضِيَاءِ" مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ.

"الشافعي"، وليس مذهباً لنا.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٢١/١ باختصار.

(٢) المقولة [٤٤٢٣] قوله: ((لنفسه وأبويه وأستاذه المؤمنين)) وما بعدها.

(٣) المقولة [٤٢٥٣] قوله: ((على المعتد)).

(٤) انظر "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب الصلاة ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٥) ص ٤١٤ - "در".

(٦) ((عن الأولى)) ليست في "أ" و "ب" و "م".

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ص ١٢٣.

(٨) المقولة [٤٠٣٨] قوله: ((على ما ذكره)).



(ولها آداب) تركه لا يُوجبُ إساءةً ولا عتاباً كتركِ سنةِ الزوائد، لكنَّ فعله أفضلُ (نظره إلى موضع سجوده حال قيامه، وإلى ظهر قدميه حال ركوعه، وإلى أرنبة أنفه حال سجوده،.....)

### آداب الصلاة

[٤٠٦٨] (قوله: ولها آداب) جمعُ أدب، وهو في الصلاة: ما فعله رسول الله ﷺ مرةً أو مرتين، ولم يواظب عليه كالزيادة على الثلاث في تسيبحات الركوع والسجود، كذا في "غاية البيان" و"العناية"<sup>(١)</sup> وغيرهما، وعرفه في أوّل "الحلبة"<sup>(٢)</sup> بتعاريف متعدّدة وقال: ((والظاهر مساواته للمنلوب)).

[٤٠٦٩] (قوله: تركه) أي: ترك الأدب الذي تضمّنه لفظُ جمعه.

[٤٠٧٠] (قوله: كتركِ سنةِ الزوائد) هي السننُ الغيرُ المؤكّدة كسيره عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده وترجله وتعلّعه، ويقابلها سننُ الهدى التي هي من أعلام الدّين كالأذان والجماعة، ويقابلُ النوعين النفلُ، ومنه المندوبُ والمستحبُّ والأدبُ، وقدّمنا<sup>(٣)</sup> تحقيق ذلك في سنن الوضوء.

[٤٠٧١] (قوله: وإلى أرنبة أنفه) أي: طرفه، "قاموس"<sup>(٤)</sup>.

(قوله: هي السننُ الغيرُ المؤكّدة) لا حاجة لهذا التقييد، فإنَّ سنن الزوائد تركها لا يُوجبُ ما ذكر ولو مؤكّدة كما تقدّم فيما لو اقتصرَ على واجبِ القراءة عن "شرح الملتقى".  
(قوله: وترجله) في "المغرب": ((رجلٌ شعرةٌ أرسله بالمشط، وترجل: فعَلَ بشعر نفسه ذلك)) اهـ.

(١) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤١/١ (هامش "الفتح").

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة ١/٢١/ب.

(٣) المقولة [٨٢٩] قوله: ((وسننه إلخ)).

(٤) "القاموس": مادة ((رنب)).



وإلى حِجْرِهِ حَالاً قَعُودَهُ، وَإِلَى مَنَكِبَيْهِ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ عِنْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) لتَحْصِيلِ الْخُشُوعِ.....

[٤٠٧٢] (قَوْلُهُ: وَإِلَى حِجْرِهِ) بِكسر الحاءِ والجيمِ والراءِ المهملة: ما بين يديك من ثوبك، "قاموس" (١). وقال أيضاً: ((الحجرُ مثلثة: المنعُ وحِضْنُ الإنسانِ))، والمناسبُ هنا الأولُ؛ لأنَّه فسَّرَ الحِضْنَ (٢) بـ ((ما دون الإبط إلى الكشح، أو الصدرُ والعُضدان))، وفسَّرَ الكشحَ (٣) بـ ((ما بين الخاصرة إلى الضِّلَعِ الجنبِ)) (٤)، واستظهرَ في "العزيمة" ضبطُهُ بضمِّ ففتحٍ فزايٍ معجمةٍ: جمعُ حُجْرَةٍ، وهي معقِدُ الإزار، ولا يخفى بعده.

[٤٠٧٣] (قَوْلُهُ: لتَحْصِيلِ الْخُشُوعِ) عِلَّةٌ للجميع؛ لأنَّ المقصودَ الخُشُوعُ وتركُ التكليف، [١/ق/٣٧٤] فإذا تَرَكَّهُ صارَ ناظرًا إلى هذه المواضعِ قَصْدًا أو لا، وفي ذلك حفظٌ له عن النظرِ إلى ما يَشْغَلُهُ، وفي إطلاقِهِ شمولَ المشاهدِ للكبَّة؛ لأنَّه لا يأمنُ ما يُلهِيهِ، وإذا كان في الظلام أو كان بصيرًا يحافظُ على عظمةِ الله تعالى؛ لأنَّ المدارَ عليها، وتأمُّهُ في "الإمداد" (٥)، وإذا كان المقصودُ الخُشُوعُ فإذا كان في هذه المواضعِ ما ينافيه يَعدِّلُ إلى ما يحصِّلُهُ فيه.

### (تنبيه)

المنقولُ في ظاهرِ الرواية أن يكونَ منتهى بصرِهِ في صلاتِهِ إلى محلِّ سجوده كما في "المضمرات"، وعليه اقتصرَ في "الكنز" (٦) وغيره، وهذا التفصيلُ من تصرفاتِ المشايخ كـ "الطحاوي" (٧) و"الكرخي" وغيرهما كما يُعلَّمُ من المطبوعات.

(١) "القاموس": مادة ((حجر)) وضبطها في "القاموس" بكسر الحاء وسكون الجيم، بالشكل لا بالكلمات، وقوله: ((بكسر الحاء والجيم والراء المهملة)) غير موجود في "القاموس". ولعله من كلام ابن عابدين فليظفر.

(٢) "القاموس": مادة ((حِضْن)).

(٣) "القاموس": مادة ((كشح)) يتصرف يسير.

(٤) قوله: الضلع الجنب، هكذا بخطه والذي رأيته في عدة نسخ من "القاموس": الضلع الخلف، فليحذر. اهـ مصححه.

(٥) انظر "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في آدابها ق ١٤٧/١.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٨/١.

(٧) "مختصر الطحاوي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ص ٢٧.



(وإمساكُ فيه عند التثاؤب) ولو بأخذ شفتيه بسنّه (فإن لم يَقْدِرْ غَطَّاهُ بِ) ظهر  
(يده) اليسرى<sup>(١)</sup>.....

[٤٠٧٤] (قوله: وإمساكُ فيه عند التثاؤب) بالهمز، وأمّا الواو فغلط كما في "المغرب"<sup>(٢)</sup>  
وغيره، وسيأتي<sup>(٣)</sup> في باب ما يفسد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو خارجها؛ لأنّه من الشيطان  
والأنبياء محفوظون منه.

[٤٠٧٥] (قوله: ولو بأخذ شفتيه بسنّه في بعض النسخ: ((شفتيه)) بصيغة المفرد، وهي أحسن؛  
لأنّ المتيسّر لدفع التثاؤب هو أخذ السنّة السفلى وحدها، ثم رأيت التقيّد بها في "الضياء".  
[٤٠٧٦] (قوله: يظهر يده اليسرى) كذا في "الضياء المعنوي"، ومثله في "الحلبة"<sup>(٤)</sup> في باب  
السنن، و"الشارح" عزا المسألة إلى "المجتبى" مع أنّ المنقول في "البحر"<sup>(٥)</sup> و"النهر"<sup>(٦)</sup> و"المنح"<sup>(٧)</sup>  
عن "المجتبى": ((أنّه يغطّي فاه يمينه، وقيل: يمينه في القيام، وفي غيره يساره)) اهـ. وهكذا في  
"شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٨)</sup>.

وعبارة "الشارح" في "الخرائن"<sup>(٩)</sup>: ((أي: يظهر يده اليمنى إلخ))، فللمناسِبُ إبدالُ

(قوله: فللمناسِبُ إبدالُ اليسرى باليمنى) الذي رأيتُه في عدّة نسخ من الشرح: ((يظهر يده اليمنى)).

(١) في "و": ((اليمنى)).

(٢) "المغرب": مادة ((ثأب)).

(٣) المقولة [٥٤٤٤] قوله: ((والتثاؤب))، والمقولة [٥٤٤٥] قوله: ((ولو خارجها)).

(٤) "الحلبة": ٢/١٩٠ ق/١ غير مثبّد يظهر اليسرى، وقد نصّ على التقيّد في فصل ما يكره فعله في الصلاة وما لا يكره  
٢/١٤٦ ق/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ٢/٢٧.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما لا يكره فيها ق/٦٤ ب.

(٧) "المنح": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ق/٥١ ب.

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٢٩ ق/١.

(٩) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق/٨٦ أ.



وقيل: باليمنى لو قائماً، وإلا فيسراه، "يجتنبى" (أو كمّه) لأنّ التغطية بلا ضرورة مكروهة (وإخراج كفيه من كمّه عند التكبير) للرّجل إلا للضرورة كبر.....

اليسرى باليمنى.

[٤٠٧٧] (قوله: وقيل إلخ) كأنه لأنّ التغطية ينبغي أن تكون باليسرى كالامتخاط، فإذا كان قاعداً يسهل ذلك عليه، ولم يلزم منه حركة اليدين، بخلاف ما إذا كان قائماً فإنه يلزم من التغطية باليسرى حركة اليمين أيضاً؛ لأنها تحتها. اهـ "ح" (١).

[٤٠٧٨] (قوله: لأنّ التغطية إلخ) علّة لكونه لا يغطّي يده أو كمّه إلا عند عدم إمكان كظم فيه، ولذا قال في "الخلاصة" (٢): ((أمّا إذا أمكنه بأخذ شفتيه بسنّه، فلم يفعل وغطّى فاه بيده أو ثوبه يكره، هكذا روي عن أبي حنيفة)) اهـ.

### فائدة لدفع التأوّب مجربة

(فائدة)

رأيتُ في شرح "تحفة الملوك" المسمّى بـ "هدية الصلوك" (٣) ما نصّه: ((قال "الزاهد": الطريق في دفع [١/٣٧٤ ب] التأوّب أن يُخطَر بباليه أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ماتوا قطاً، قال "القدوري": جرّبناه مراراً فوجدناه كذلك)) اهـ. قلت: وقد جرّبته أيضاً فوجدته كذلك. [٤٠٧٩] (قوله: عند التكبير) أي: تكبير الإحرام.

(قول "المصنّف": وإخراج كفيه من كمّه إلخ) علّة "الزيلعي": ((بأنّه أقرب للتواضع، وأبعد من التشبّه بالجباية، وأمكن لنشر الأصابع)) اهـ. وما ذكره في التعليل يدلّ على طلبه إخراجهما في غير حالة التكبير أيضاً، تأمل.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٦١/أ.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وإيجاباتها ق ١٩/ب.

(٣) "هدية الصلوك": لأبي الليث مُحَرَّم بن محمد الزَّيْلِيّ - وقيل: الزَّيْلَعِيّ - السَّيَّاسِيّ القسطنطينيّ الحنفِيّ (توفي بعد ١٠١٠هـ)، شرح "تحفة الملوك" لمحمد بن أبي بكر حسن، زين الدين الرَّاكِزِيّ الحنفِيّ. كان حياً سنة ٦٦٦هـ. ("إيضاح المكون" ٢/٢٧٧، "الأعلام" ٥/٢٨٤، ٥٥/٦، "فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفِيّ ٢/٢٨٧).



(ودفعُ السُّعال ما استطاعَ) لأنَّه بلا عذرٍ مُفسِدٍ، فيجتنبُهُ.

(والقيامُ) لإمامٍ ومؤتمٍّ (حين قيل: حيَّ على الفلاح).....

٤٠٨٠١ (قوله: ودفعُ السُّعال ما استطاعَ) فيه أنه لا يخلو: إمَّا أن يكون المرادُ السعالُ المضطَّرُّ إليه فلا يمكنُ دفعُهُ، أو غيرُهُ فدفعُهُ واجبٌ؛ لأنَّه مُفسِدٌ، وقد يقال: المرادُ به ما تدعو إليه الطَّبيعةُ مما يُظنُّ إمكانُ دفعه، فهذا يُستحبُّ أن يدفعَهُ ما أمكَنَ إلى أن يخرجَ منه بلا صنْعِه أو يندفعَ عنه، فليتأملْ.

ثم رأيتُهُ في "الحلبيَّة" <sup>(١)</sup> أجاب بـ ((حمله على غير المضطَّرِّ إليه إذا كان عذرٌ يدعو إليه في الجملة، ولا سيَّما إذا كان ذا حروفٍ لِمَا فيه من الخروجِ عن الخلاف)) اهـ.

والمرادُ بالعذر تحسينُ الصوت أو إعلامُ أنه في الصلاة، فسيأتي <sup>(٢)</sup> في مفسدات الصلاة أنَّ التَّنَحُّجَ لأجل ذلك لا يُفسِدُ في الصحيح، وعلى هذا فالمرادُ بالسُّعال التَّنَحُّجُ، تأملْ.

٤٠٨١١ (قوله: حين قيل: حيَّ على الفلاح) كذا في "الكنز" <sup>(٣)</sup> و"نور الإيضاح" <sup>(٤)</sup> و"الإصلاح" و"الظهيرية" <sup>(٥)</sup> و"البدائع" <sup>(٦)</sup> وغيرها، والذي في "الدرر" <sup>(٧)</sup> متنًا وشرحًا: ((عند الحيلة الأولى، يعني: حين يقال: حيَّ على الصلاة)) اهـ.

وعزاه الشيخ "إسماعيل" في "شرحه" <sup>(٨)</sup> إلى "عيون المذاهب" <sup>(٩)</sup> و"الفيض" و"الوقاية"

(١) "الحلبيَّة": فصل ما يكره فعله في الصلاة وما لا يكره ٢/١٥٧ أ.

(٢) المقولة [٥٢٢٨] قوله: ((والتَّنَحُّج)).

(٣) انظر "شرح العيني": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٨.

(٤) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل آداب الصلاة ص ١٢٤-.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث فيما يكره في الصلاة وما يستحبُّ فيها من الآداب والسنن ٢٦/ب.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ١/٢٠٠.

(٧) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٨٠.

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٢٩ ب.

(٩) "عيون المذاهب": كتاب الصلاة - فصل في الأذان ١/٥.



خلفاً لـ "زفر"، فعنده عند: حيَّ على الصلاة، "ابن كمال" (إن كان الإمام بقُرب المحراب، وإلاَّ فيقومُ كلُّ صفٍّ ينتهي إليه الإمامُ على الأطهر) وإنْ دَخَلَ مِنْ قُدَّامٍ قاموا حين يقعُ بصرهم عليه، إلاَّ إذا أقامَ الإمامُ بنفسه في مسجدٍ.....

و"النقاية"<sup>(١)</sup> و"الحاوي"<sup>(٢)</sup> و"المختار"<sup>(٣)</sup> اهـ.

قلت: واعتمدته في متن "الملتقى"<sup>(٤)</sup>، وحكى الأولى بـ ((قيل))، لكن نقل "ابن الكمال" تصحيح الأول، ونصُّ عبارته: ((قال في "الذخيرة": يقومُ الإمامُ والقوم إذا قال المؤذِّن: حيَّ على الفلاح عند علمائنا الثلاثة، وقال "الحسن بن زياد" و"زفر": إذا قال المؤذِّن: قد قامت الصلاة قاموا إلى الصفِّ، وإذا قال مرةً ثانية كبروا، والصحيح قولُ علمائنا الثلاثة)) اهـ.

[٤٠٨٢] (قوله: خلفاً لـ "زفر" (الخ) هذا النقلُ غيرُ صحيحٍ وغيرُ موافقٍ لعبارة "ابن كمال" التي ذكرناها<sup>(٥)</sup>)، وقد راجعتُ "الذخيرة" فرأيتُ حكي الخلاف كما نقله "ابن كمال" عنها، ومثله في "البدائع"<sup>(٦)</sup> وغيره.

[٤٠٨٣] (قوله: وإلاَّ (الخ) أي: وإن لم يكن الإمام بقُرب المحراب، بأن كان في موضعٍ آخر من المسجد، أو خارجةً ودخلَ مِنْ خَلْفٍ، "ح"<sup>(٧)</sup>).

[٤٠٨٤] (قوله: في مسجدٍ) الأولى تعريفُهُ باللام.

(قوله: هذا النقلُ غيرُ صحيحٍ وغيرُ موافقٍ (الخ) الذي في نسخةٍ قديمةٍ كُتبت في سنة ١٢٩٩هـ في غايةٍ من الصحةِ الاختصارُ على قوله: ((خلفاً لـ "زفر")) بدونِ زيادةٍ، فلعلَّ قوله: ((فعنده (خ)) من زيادةِ الكتاب.

(١) انظر "شرح النقاية": للقاري - كتاب الصلاة - باب الإقامة ١/١٣٧.

(٢) لم نجدُها في "الحاوي القدسي" ولعلها في "حاوي الزاهدي".

(٣) انظر "الاختيار لتعليل المختار": كتاب الصلاة - باب الأذان ١/٤٤.

(٤) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٧٦.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ١/٢٠٠.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة في ١/٦١.



فلا يقفوا حتى يُتِمَّ إقامته، "ظهيرية"<sup>(١)</sup> وإنَّ خارجَهُ قامَ كُلُّ صفٍّ ينتهي إليه، "بحر".

(وشروع الإمام) في الصلاة (مُذْقِل: قد قامت الصلاة) ولو أُخِّرَ حَتَّى أتمَّها لا بأس به إجماعاً، وهو قولُ "الثاني" و"الثلاثة"، وهو أعدلُ المذاهب كما في "شرح المجموع" لـ "مصنِّفه"، وفي "القَهْستاني"<sup>(٢)</sup> معزياً لـ "الخلاصة"<sup>(٣)</sup>: ((أَنَّهُ الْأَصَحُّ)).....

[٤٠٨٥] (قوله: فلا يَقِفُوا) الأنسب: فلا يَقِفُونَ يَأْتِيَاتِ النون على أَنَّ ((لا)) نافية [١/٣٧٥ق] لا ناهية.

[٤٠٨٦] (قوله: وإنَّ خارجَهُ) محترزُ قوله: ((في مسجد)).

[٤٠٨٧] (قوله: "بحر") لم أره فيه بل في "النهر"<sup>(٤)</sup>.

[٤٠٨٨] (قوله: وشروع الإمام) وكذا ألقوم؛ لأنَّ الأفضل عند "أبي حنيفة" مقارنتهم له كما سيأتي<sup>(٥)</sup>.

[٤٠٨٩] (قوله: لا بأس به إجماعاً) أي: لأنَّ الخلاف في الأفضلية، فنفيُ البأس - أي: الشدة - ثابتٌ في كلا القولين وإنَّ كان الفعلُ أَوَّلِي في أحدهما<sup>(٦)</sup>.

[٤٠٩٠] (قوله: وهو) أي: التأخيرُ المفهومُ من قوله: ((أخَّرَ)).

[٤٠٩١] (قوله: أَنَّهُ الْأَصَحُّ) لأنَّ فيه محافظةً على فضيلة متابعة المؤذن، وإعانة له على الشروع مع الإمام.

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث فيما يكره في الصلاة وما يستحب فيها إلخ ق ٢٦/ب.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب الأذان ٧٩/١.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في الإمامة والافتداء ق ٣٨/ب.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤٤/أ.

(٥) المقولة [٤٤٥٢] قوله: ((وقال: الأفضل فيهما بعده)).

(٦) في "د" زيادة: ((أما على قولهما فظاهر؛ لأنَّ عدم التأخير أدب، وأما على قول الثاني فلأنَّه يندب التأخير كما

يفيده قول "البحر": وقال أبو يوسف: يشرع إذا فرغ من الإقامة محافظةً على فضيلة متابعة المؤذن، وإعانة للمؤذن على الشروع معه. اهـ فقد استعمل قوله: ((لا بأس)) فيما تركه أولى وفيما فعله أولى؛ لأنَّه يستعمل فيهما، واستعمال المشترك في كلا معنييه في سياق النفي جائز على ما اختاره صاحب "الهداية" وغيره، وعلى هذا فقوله: ((وهو قول الثاني)) راجع إلى قوله: ((لا بأس به)) بمعنى أَنَّهُ أولى، فتدبر ((.



(فرغ) لو لم يَعْلَمْ ما في الصلاة من فرائض وسننٍ أجزأه، "قنية"<sup>(١)</sup>.

### ﴿فصل﴾

(وإذا أرادَ الشُّروعَ في الصلاة كَبَّرَ لو قادراً (للافتتاح).....

[٤٠٩٢] (قوله: فرغ إلخ) تقدّم<sup>(٢)</sup> بيانه في بحث النية، وكذا في هذا الباب<sup>(٣)</sup> عند قوله:

((ويُتَيَّ من الفروض إلخ)).

[٤٠٩٣] (قوله: "قنية") يعني: ذكره الإمام "الزاهدي" في "قنية الفتاوى"<sup>(٤)</sup>، ونقل "ط"<sup>(٥)</sup>

عبارته، فافهم. والله تعالى أعلم.

### ﴿فصل﴾

أي: في بيان تأليف الصلاة إلى انتهائها على الوجه المتوارث من غير تعرضٍ غالباً لوصفٍ أفعالها بفريضةٍ أو غيرها للعلم به مما مر<sup>(٦)</sup>.

[٤٠٩٤] (قوله: لو قادراً) سيأتي<sup>(٧)</sup> محترزه في قوله: ((ولا<sup>(٨)</sup> يلزم العاجز إلخ)).

[٤٠٩٥] (قوله: للافتتاح) فلو قصد الإعلام فقط لم يصير شارعاً كما قلّمناه<sup>(٩)</sup>، ويأتي ثامته<sup>(١٠)</sup>.

(١) في "و": ((فتنه)) بدل ((قنية))، ونقل "ط" عن "ح": أن "قنية" تحريف، ثم قال: ((لا تحريف، بل هو في "القنية" )).

(٢) ص٦٣- وما بعدها "در".

(٣) المقولة [٣٩٠٧] قوله: ((يُمَيِّز المفروض)).

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب مسائل متفرقة ٢٧/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢١٥/١.

(٦) من باب شروط الصلاة.

(٧) ص٢٦٣- "در".

(٨) ((ولا)) ساقطة من الأصل "و" ب" و" م، وما أثبتناه من "آ" هو الموافق لمن "الدر"، انظر ص٢٦٣- "در".

(٩) المقولة [٤٠٤٤] قوله: ((بقدر حاجته للإعلام)).

(١٠) ص٢٦٢- "در".



أي: قال وجوباً: ((اللَّهُ أَكْبَرُ))، ولا يصيرُ شارِعاً بالمبتدأ فقط كالألله ولا بأكبر فقط، هو المختار، فلو قال: اللَّهُ مع الإمام، وأكبرُ قبله، أو أدركَ الإمام راعماً فقال: ((الله)) قائماً، و((أكبر)) راعماً لم يصح.....

[٤٠٩٦] (قوله: أي: قال وجوباً: الله أكبر) قال في "الحلبة" (١) عند قول "النية": ((ولا دخولَ في الصلاة إلا بتكبيره الافتتاح)): ((وهي قوله: الله أكبر، أو الله الأكبر، أو الله الكبير، أو الله كبير إلخ، وعين "مالك" الأول؛ لأنه المتوارث، وأجيب: بأنه يفيدُ السنية أو الوجوب ونحن نقولُ به، فإنَّ الأصحَّ أنه يكره الافتتاح بغير الله أكبر عند "أبي حنيفة" كما في "التحفة" و"الذخيرة" و"النهاية" وغيرها))، ونمامه في "الحلبة"، وعليه فلو افتتحَ بأحدِ الألفاظ الأخيرة لا يحصلُ الواجب، فافهم.

[٤٠٩٧] (قوله: ولا يصيرُ شارِعاً بالابتدأ) لأنَّ الشرط الإتيانُ بجملةٍ تامَّةٍ كما مرَّ (٢) في "النظم"، ولا يخفى أنَّ الإتيان بالواو أحسنُ من الفاء التفرعية؛ لأنَّ ما قبله بيانٌ للواجب، وهذا بيانٌ للشرط، فلا يصحُّ التفریع، فافهم.

[٤٠٩٨] (قوله: هو المختار) وهو قول "محمد"، وظاهرُ الرواية عن "أبي حنيفة"، وكذا قولُ "أبي يوسف" لما سيأتي من اختصاصِ الصلحةِ عنده بالألفاظ الخمسة، "ح" (٣).

[٤٠٩٩] (قوله: فلو قال إلخ) بيانٌ لثمره الخلاف، وتقرُّعٌ على ((المختار)).

[٤١٠٠] (قوله: قبله) أي: قبل فراغه، "ح" (٤).

[٤١٠١] (قوله: قائماً) أي: حقيقةً وهو الانتصاب، [١/٣٧٥ ب] أو حكماً وهو الانحناء ٣٢٢/١

القليل، بأن لا تنال يده ركبته، "ح" (٥).

(١) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبير الافتتاح ٢/٤٥ ب. بتصرف.

(٢) ص ١٧٥ - "در".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/أ.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/أ.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/ب.



في الأصح، كما لو فرغ من الله قبل الإمام خلافاً لـ "محمد" (بالحذف) إذ مدَّ إحدى الهمزتين مفسدًا.....

[٤١٠٢] (قوله: في الأصح) أي: بناءً على ظاهر الرواية، وأفاد أنه كما لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعاً في صلاة نفسه أيضاً، وهو الأصح كما في "النهر"<sup>(١)</sup> عن "السراج"<sup>(٢)</sup>.

[٤١٠٣] (قوله: قبل الإمام) أي: قبل شروعه.

[٤١٠٤] (قوله: ولو ذكر الاسم) مكرراً بما قبله، فإن المراد بالصفة الخبر، ومع ذلك هو ضعيف مبني على غير ظاهر الرواية، أفاده "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤١٠٥] (قوله: إذ مدَّ إحدى الهمزتين مُفسدٌ إلخ) اعلم أن المدَّ إن كان في الله فإنما في أوله أو وسطه أو آخره، فإن كان في أوله لم يصير به شارعاً، وأفسد الصلاة لو في أثنائها، ولا يُكفر إن كان جاهلاً؛ لأنه جازم، والإكفار للشك في مضمون الجملة، وإن كان في وسطه فإن بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء كره، قيل: والمختار أنها لا تفسد، وليس بعيده، وإن كان في آخره فهو خطأ، ولا يُفسد أيضاً، وقياس عدم الفساد فيهما صحة الشروع بهما.

وإن كان المدُّ في أكبر فإن في أوله فهو خطأ مُفسدٌ، وإن تعمده قيل: يُكفر للشك، وقيل: لا، ولا ينبغي أن يختلف في أنه لا يصح الشروع به، وإن في وسطه أفسد، ولا يصح الشروع به، وقال "الصدر الشهيد": ((يصح))، وينبغي تقييده بما إذا لم يقصد به المخالفة كما نبه عليه "محمد

### ﴿فصل﴾

(قوله: أي: قبل شروعه) أي: وقال: أكبر مع قول الإمام: الله.

(قوله: بما إذا لم يقصد به المخالفة) أي: في اللفظ لأكثر، بأن كان لا يُميز بين المدَّ وعدمه.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٤/ب.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٤٩/ب.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/ب.



وتعمّده كفر<sup>(١)</sup>.....

ابن مقاتل<sup>(٢)</sup>، وفي "المبتغى": ((لا يُفسد؛ لأنه إشباع، وهو لغة قوم، وقيل: يُفسد؛ لأنّ أكابر اسم ولد إبليس)) اهـ. فإن ثبت أنه لغة فالوجه الصحة، وإن في آخره فقد قيل: يُفسد الصلاة، وقياسه أن لا يصحّ الشروع به أيضاً، كذا في "الحلية"<sup>(٣)</sup> ملخصاً، وتأمّل أبحاث هذه المسألة في "البحر"<sup>(٤)</sup> و"النهر"<sup>(٥)</sup> عند قوله: ((وكبر بلا مدّ وركع)).

أقول: وينبغي الفساد بمدّ الهاء؛ لأنه يصير جمع لا ه كما صرح به بعض الشافعية، تأمل. [٤١٠٦] قوله: وتعمّده أي: تعمّد مدّ الهمزة من لفظ الجلالة أو أكبر كفر<sup>(٦)</sup>؛ لكونه استفهاماً يقتضي أن لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته، كذا في "الكفاية"<sup>(٧)</sup>، والأحسن قول "المبسوط"<sup>(٨)</sup>: ((خيف عليه الكفر إن كان قاصداً))، على أنّ "الأكمل" اعترضهم في "العناية"<sup>(٩)</sup>: ((بأنّه يجوز أن تكون للتقرير، فلا كفر ولا فساد))، لكن يجاب بأنّ قصد التقرير لا يدفع الفساد؛ [١/٣٧٦ق/١] لما في "شرح المنية"<sup>(١٠)</sup>: ((من أن الإنسان لا يصلح أن يقرّر نفسه، وإن قرّر غيره لزّم الفساد؛ لأنّه خطاب)) اهـ.

وعلى هذا فينبغي أن يقال: إن تعمّد المدّ لا يكفر إلا إذا قصد به الشكّ لانتفاء احتمال

(قوله: وينبغي الفساد بمدّ الهاء إلخ) ظاهره إذا قصد أنه جمع لا ه، وإلا فالنقل أنه خطأ ولا يفسد.

(١) "الحلية": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٧ أ.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٣٢.

(٣) انظر "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤٦ ب.

(٤) ((كفر)) ساقطة من "أ".

(٥) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٥٨ (هامش "فتح القدير").

(٦) لم نعر على المسألة في "مبسوط السرخسي".

(٧) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٥٨ (هامش "فتح القدير").

(٨) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ص ٢٦٠..



وكذا الباء في الأصح، ويشترط كونه (قائماً) فلو وجد الإمام راعياً فكبر منحنياً  
 إن إلى القيام أقرب صح ولغت نية تكبيرة الركوع.  
 (فرغ) <sup>(١)</sup> كبر غير عالم بتكبير إمامه إن أكبر رأيهِ أنه كبر قبله لم يحز،.....

التقرير، وأما الفساد وعدم صحة الشروع فثابتان وإن لم يتعمد المد أو الشك؛ لأنه تلفظ  
 بمحتمل للكفر، فصار خطأ شرعاً، ولهذا قال في "الحلبة" <sup>(٢)</sup>: ((إن مناط الفساد ذكر الصورة  
 الاستفهامية، فلا يفترق الحال بين كونه عالماً بمعناها أو لا بليل الفساد بكلام النائم)).

[٤١٠٧] (قوله: وكذا الباء في الأصح) صححه في "شرح المنية" <sup>(٣)</sup>.

[٤١٠٨] (قوله: قائماً أي: في الفرض مع القدرة على القيام، "ح" <sup>(٤)</sup>).

[٤١٠٩] (قوله: إن إلى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبته كما مر <sup>(٥)</sup>، وفي "شرح الشيخ  
 إسماعيل" <sup>(٦)</sup> عن "الحجة": ((إذا كبر في التطوع حالة الركوع للافتتاح لا يجوز وإن كان التطوع  
 يجوز قاعدة)) اهـ.

قلت: والفرق بينه وبين ما لو كبر للتطوع قاعدة أن القعود الجائز خلف عن القيام من كل  
 وجه، أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه، ولذا لو قرأ فيه لم يحز، تأمل.

[٤١١٠] (قوله: ولغت نية تكبيرة الركوع) أي: لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع، ولم  
 ينو تكبيرة الافتتاح لغت نيته، وانصرفت إلى تكبيرة الافتتاح؛ لأنه لما قصد بها الذكر الخاص  
 دون شيء خارج عن الصلاة، وكانت التحريم هي المفروضة عليه لكونها شرطاً انصرفت

(١) في "ب": ((فروع)).

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٨ق/أ بتصرف.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ص ٢٦٠.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/ب.

(٥) لقوله [٤١٠١] (قائماً).

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٨٦ق/أ.



والأجاز، "محيط"<sup>(١)</sup>. ولو أراد بتكبيره التعجب أو متابعة المؤذن لم يصِرْ شارعاً، ويجزِمُ الرأى؛ لقوله ﷺ: ((الأذانُ جزمٌ، والإقامةُ جزمٌ، والتكبيرُ جزمٌ))<sup>(٢)</sup>، "منح"<sup>(٣)</sup>،

إلى الفرض؛ لأنَّ المحلَّ له، وهو أقوى من النفل؛ كما لو نوى بقراءة الفاتحة الذكرَ والثناء، وكما لو طاف للرُكن جنباً وللمصدّر طاهراً انصرفَ الثاني إلى الرُكن بخلاف ما إذا قصدَ بالتكبير الإعلامَ فقط فإنه لا يكون قاصداً للذكر، فصار كلاماً أجنبياً عن الصلاة، فلا يصحُّ شروعه كما مرَّ<sup>(٤)</sup>.

[٤١١١] (قوله: وإلا جاز) أي: بأن كان أكبرُ رأيه أنه مع الإمام أو بعده، أو لم يكن له رأيٌ أصلاً، والجوازُ في الثالثة لحمل أمره على الصواب، ولكنَّ الأحوط - كما في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> -: ((أنَّ يكبرُ ثانياً ليقطعَ الشكَّ باليقين))، ووقعَ في "الفتح"<sup>(٦)</sup> هنا سهوٌ بَنه عليه في "النهر"<sup>(٧)</sup>.

[٤١١٢] (قوله: ولو أراد إلخ) ذكرَ المسألة الأولى في إلغازِ "الأشباه"<sup>(٨)</sup>، والثانية ذكرَها<sup>(٩)</sup> [١/٣٧٦ ب] "المصنف" متناً في الذبائح.

[٤١١٣] (قوله: لم يصِرْ شارعاً) لأنَّ التعجبَ والإجابة أجنبيَّان عن الصلاة مُفسدانَ لها، ففي "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(١٠)</sup> في مفسدات الصلاة: ((لو قال: اللهم صلِّ على محمدٍ أو الله أكبرُ، وأراد به الجوابَ تفسدُ صلاته بالإجماع، ولو أجاب المؤذن تفسدُ أيضاً، وإنَّ أذنَ في صلاته تفسدُ إذا أرادَ الأذانَ)) اهـ.

### مطلبٌ في حديث: ((الأذانُ جزمٌ))

[٤١١٤] (قوله: ويجزِمُ الرأى إلخ) أي: يُسكِّنها، قال في "الحلية"<sup>(١١)</sup>: ((ثمَّ اعلم أنَّ المستون

(١) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ١/ق ٤٦ ب.

(٢) تقدَّم ترجمه ٥٨١/٢.

(٣) "المنح": كتاب الصلاة - صفة الصلاة ١/ق ٣٦ ب باختصار نقلاً عن "الأكمليّة".

(٤) المقولة [٤٠٤] قوله: ((بقدر حاجته للإعلام)).

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ص ٢٦١-.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٤٣.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٤/أ.

(٨) "الأشباه": الفن الرابع - كتاب الصلاة ص ٤٦٧-.

(٩) انظر المقولة [٣٢٤٠٤] قوله: ((كما لو قال إلخ)).

(١٠) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة ١/ق ٣٨٥/أ باختصار.

(١١) "الحلية": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/ق ٤٨/أ بتصرف.



ومرّ في الأذان.

(و) إنما يصيرُ شارعاً بالنية عند التكبير لا به) وحده، ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزمُ العاجزُ عن النطق) كأخرسَ وأُمِّيَّ (تحريكُ لسانِهِ) وكذا في حقِّ القراءة، هو الصحيح..

حذفُ التكبيرِ سواءً كان للافتتاح أو في أثناء الصلاة، قالوا: لحديث: "إبراهيمُ النخعيُّ" موقوفاً عليه ومرفوعاً: «الأذانُ جزمٌ، والإقامةُ جزمٌ، والتكبيرُ جزمٌ»، قال في "الكافي" (١): والمرادُ الإمساكُ عن إشباعِ الحركة والتعمُّقِ فيها، والإضرابُ عن الهمزِ المفرطِ والمدِّ الفاحش، ثم الهاءُ تُرفعُ بلا خلافٍ، وأمّا الراءُ ففي "المضمرات" عن "المحيط": "إنَّ شاء بالرفع أو بالجزم، وفي "المبغى": الأصلُ فيه الجزمُ لقوله ﷺ: «(التكبيرُ جزمٌ والتسميعُ جزمٌ)» (( اهـ. ٣٢٣/١ [٤١١٥] (قوله: ومرّ في الأذان) وقدّمنا (٢) بقيةَ الكلامِ عليه هناك، فراجعه.

[٤١١٦] (قوله: وإنما يصيرُ شارعاً بالنية عند التكبير) كذا في "البحر" (٣) عن حجّ "الزبيعي" (٤)، والمرادُ بالتكبير مطلقُ الذِّكْرِ، والمعنى: أنَّ النيةَ لمّا كانت شرطاً لصحة الصلاة، وكانت التحريمُ شرطاً أيضاً على الصحيح، وكانت النيةُ سابقةً على التحريمِ مُدَامَةً إلى وجودها حقيقةً أو حكماً - بأنَّ عزبتْ عن قلبه، ولم يوجَدْ بعدها فاصلٌ أجنبيٌّ - رعا تَوْهَمُ أنَّ الشُّروعَ يكونُ بها وحدها، فَيَبْنَ أُنَّ الشُّروعَ إنما يكونُ بها عند وجودِ التحريمِ.

[٤١١٧] (قوله: بل بهما) أي: أنَّه لمّا لم تستقلَّ النيةُ بكونِ الشُّروعِ بها وحدها، بل تَوَقَّفَ على التحريمِ صارَ الشُّروعُ بهما لا بأحدهما، كما أنَّ المحرّمَ بالحجِّ إذا نوى الحجَّ لا يصيرُ شارعاً به ما لم يَلْبَ، فلو نوى ولم يَلْبَ، أو لَبَّى ولم يَنْوِ لم يصِرْ مُحَرِّماً، فافهم.

(قولُ "الشارح": بل بهما) قال "الرحمني": ((لعلَّ "الشارح" زاد قوله: بل بهما اختياراً منه إلى أنَّ السببَ مركَّبٌ من الشيئين لا أنَّه بالنية والذِّكْرِ شرطٌ كما تقتضيه عبارة المتن، يُحرَّرُ)) اهـ.

(١) "الكافي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٧/١ بتصرف.

(٢) المقولة [٣٣٩٢] قوله: ((ويفتح راء أكبر إلى قوله: ولا ترجع)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٨/١ بتصرف.

(٤) "تبيين الحقائق": كتاب الحج - باب الإحرام ١١/٢.



لتعذر الواجب، فلا يلزم غيره إلا بدليل، فتكفي<sup>(١)</sup> النية، لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم، ولم أره ثم في "الأشباه" في قاعدة: التابع تابع، فالفقهي به لزومه في تكبيره وتلبية لا قراءة.....

[٤١١٨] (قوله: تعذر الواجب) وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة.

[٤١١٩] (قوله: لكن ينبغي إلخ) بيانه: أن النية إذا كانت تكفي عن التحريم اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريم، وإذا قامت مقامها لزم مراعاة شروط التحريم في النية، فيشترط في النية حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم [١/٣٧٧ق] لا لذاتها؛ لأن غير العاجز عن النطق لو نوى الصلاة قاعداً، ثم قام وأحرم صبحاً، وكذا لو قدم النية كما قالوا: لو توضأ في بيته قاصداً الصلاة مع الجماعة، ثم خرج ولم تحضره النية<sup>(٢)</sup> وقت الدخول مع الإمام صحت ما لم يوجد فاصل أجنبي من كلام ونحوه، ويغفر ذلك المشي، هذا تقرير كلامه، وهو متابع في هذا البحث لصاحب "النهر"<sup>(٣)</sup>، وقد أقره المحثون، ولا يخفى ما فيه، فإن النية شرط مستقل، والتحريم شرط آخر كبقية الشروط، وإذا سقط شرط لعذر، واكتفي بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد أقيم شرط آخر مقامه؛ لأن الشروط لا تنصب بالرأي، ولذا قال تبعاً لغيره: ((فلا يلزم غيره إلا بدليل))، وذلك كما إذا عجز عن القيام أو عن استعمال الماء أقيم القعود والتراب مقامهما للدليل، بخلاف العجز عن ستر العورة، فإنه لا دليل على إقامة شيء مقامه، فسقط بالكلية واكتفي بما سواه، وإذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تقام النية مقامه بلا دليل مع أن التحريك أقرب إلى النطق من النية؟

[٤١٢٠] (قوله: ثم في "الأشباه")<sup>(٤)</sup> أقول: عبارة "الأشباه" على ما رأيته في عدة نسخ: ((ومما

(١) في "ب": ((فكفي)).

(٢) من ((كما قالوا)) إلى ((تحضره النية)) ساقط من "الأصل".

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٢/١.

(٤) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الرابعة ص ١٣٤..



(ورفعُ يديه) قبلَ التكبير، وقيل: معه (ماساً بإبهاميه شحمتي أذنيه).....

خَرَجَ - أي: عن القاعدة - الأُخرسُ، يلزمُه تحريكُ اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به، وأماً بالقراءة فلا على المختار)) اهـ.

وفي بعض النسخ: ((على المفتي به)) بدلَ قوله: ((على القول به))، والأولى أحسنُ لموافقتها لما ذكره صاحب "الأشباه" في "بحره"<sup>(١)</sup> عند قوله: ((فرضها التحريم))، حيث نقلَ تصحيحَ عدمِ الوجوب في التحريم، وحزم به في "المحيط"، ولكن يحتاجُ إلى الفرق بين التحريم والتلبية، فإنه نصَّ "محمدٌ" على أنه شرطٌ في التلبية، وقال في "المحيط": ((يستحبُّ كما في الصلاة))، كذا في "شرح لباب المناسك"<sup>(٢)</sup>، ثم قال: ((قلت: فينبغي أن لا يلزمُ في الحجِّ بالأولى؛ لأنَّ القراءة فرضٌ قطعيٌّ، والتلبية أمرٌ ظنيٌّ)).

[٤١٢١] (قوله: قبلَ التكبير، وقيل: معه) الأَرُولُ نسبُه في "المجمع" إلى "أبي حنيفة" و"محمدٍ"، وفي "غاية البيان" إلى عامَّة علمائنا، وفي "المبسوط"<sup>(٣)</sup> إلى أكثر مشايخنا، وصحَّحَه في "الهداية"<sup>(٤)</sup>، والثاني اختاره في "الحانية"<sup>(٥)</sup> و"الخلاصة"<sup>(٦)</sup> و"التحفة"<sup>(٧)</sup> و"البدائع"<sup>(٨)</sup> و"المحيط"، بأنَّ يبدأ بالرفع

(قوله: ولكن يحتاجُ إلى الفرق بين التحريم والتلبية إلخ) يظهرُ أنه على القول بلزوم التحريك في التحريم يلزمُ في التلبية والقراءة أيضاً، ومقابلُهُ عدمُ اللزوم في الكلِّ، وهو المختار.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٢) انظر "إرشاد الساري": فصل: شرط التلبية كونها باللسان ص ٧٠.

(٣) "المبسوط": كتاب الصلاة - كيفية الدخول في الصلاة ١١/١.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٦/١.

(٥) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٥/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٨/ب.

(٧) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١٢٥/١.

(٨) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٠/١.



هو المراد بالمحاذاة؛ لأنها لا تُتَقَنَّ إِلَّا بِذَلِكَ.....

[١/٣٧٧ق/ب] عند بداءته التكبير، ويَحْتَمُّ به عند ختمه، وعزاه "البقالي" إلى أصحابنا جميعاً، ورجَّحه في "الحلبي" (١)، وثَمَّةٌ قولٌ ثالثٌ، وهو أَنَّهُ بعدَ التكبير، والكلُّ مروِيٌّ عنه عليه الصلاة والسلام، وما في "الهداية" أولُ كما في "البحر" (٢) و"النهر" (٣)، ولذا اعتمدَهُ "الشارح"، فافهم.

[٤١٢٢] (قوله: هو المراد بالمحاذاة) أي: الواقعة في كتب ظاهر الرواية وبعض روايات الأحاديث كما بسطَهُ في "الحلبي" (٤)، ووفَّقَ بينها وبين روايات الرِّفْعِ إلى المنكبين: ((بأنَّ الثاني إذا كانت اليدين في الثياب للبرد كما قاله "الطحاوي" (٥) أخذاً من بعض الروايات، وتبعَهُ صاحب "الهداية" (٦) وغيره))، واعتمد "ابن الهمام" (٧) التوفيق: ((بأنَّهُ عند محاذاة اليدين للمنكبين من الرُّسُغِ تحسُّلُ المحاذاة للأذنين بالإبهامين، وهو صريحٌ رواية "أبي داود" (٨))، قال في "الحلبي" (٩): ((وهو قولُ "الشافعي"، ومشى عليه "النووي"، وقال في "شرح مسلم" (١٠):

(قوله: بأنَّ الثاني إذا كانت اليدين في الثياب للبرد إلخ) قال في "البحر": ((وما رَوَدَ في حديث "ابن عمر": ((كان يرفعُ يديه إلى منكبيه)) فمحمولٌ على حالة العذر حين كانت الأكسية عليهم والبرانسُ في زمن الشتاء كما أخبرَ به "وائلُ بن حجرٍ" على ما رواه "الطحاوي" عنه)) اهـ.

(١) "الحلبي": صفة الصلاة ٢/٨٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٢٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤/٤٤ق/ب.

(٤) انظر "الحلبي": صفة الصلاة ٢/٨٥/أ.

(٥) "شرح معاني الآثار": كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في افتتاح الصلاة إلى أين يبلغ بهما ؟ ١/٩٧٧.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٤٦.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٤٥.

(٨) رواه أبو داود (٧٢٤) كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الصلاة.

(٩) "الحلبي": صفة الصلاة ٢/٨٥ق/أ بتصرف.

(١٠) "شرح صحيح مسلم": كتاب الصلاة - باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام ٤/٩٤.



وَيَسْتَقْبِلُ بِكَفْيِهِ الْقِبْلَةَ، وَقِيلَ: خَذِيهِ (وَالْمَرْأَةُ) وَلَوْ أُمَةً كَمَا فِي "البحر"، لَكُنْ فِي "النهر"<sup>(١)</sup> عَنْ "السَّراج"<sup>(٢)</sup>: ((أَنَّهَا هُنَا كَالرَّجُلِ، وَفِي غَيْرِهِ كَالْحَرَّةِ)) (تَرْفَعُ) بِحَيْثُ يَكُونُ رُؤُوسُ أَصَابِعِهَا (حِذَاءَ مَنْكِبَيْهَا) وَقِيلَ: كَالرَّجُلِ.  
(وَصَحَّ شُرُوعُهُ) أَيْضاً مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ (بِتَسْبِيحٍ وَتَهْلِيلٍ) وَتَحْمِيدٍ.....

إِنَّهُ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الْجَمَاهِيرِ)).

[٤١٢٣] (قَوْلُهُ: وَيَسْتَقْبِلُ الْخ) ذَكَرَهُ فِي "النية" و"شرحها"<sup>(٣)</sup>.

[٤١٢٤] (قَوْلُهُ: أَنَّهَا) أَي: الْأُمَةُ، ((هِنَا)) أَي: فِي الرَّفْعِ، وَهَذَا حِكَايَةُ فِي "القنية"<sup>(٤)</sup> بـ ((قِيلَ))، فَالْمَعْتَمَدُ مَا فِي "البحر"<sup>(٥)</sup> تَبَعاً لـ "الحلية"<sup>(٦)</sup>.

[٤١٢٥] (قَوْلُهُ: وَفِي غَيْرِهِ) كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُعُودِ.

[٤١٢٦] (قَوْلُهُ: وَقِيلَ: كَالرَّجُلِ) رَوَى "الحسن" عَنْ "أَبِي حَنِيفَةَ": أَنَّهَا - أَي: الْمَرْأَةُ - تَرْفَعُ يَدَيْهَا حَذْوً أَذْنَيْهَا كَالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ كَفْيَهَا لَيْسَتْا بِعَوْرَةٍ، "حلية"<sup>(٧)</sup>. وَمَا فِي الْمَتْنِ صَحَّحَهُ فِي "الهداية"<sup>(٨)</sup> وَقَالَ: ((وَعَلَى هَذَا تَكْبِيرُ الْقَنُوتِ وَالْعِيدِينَ وَالْجَنَازَةِ)).

[٤١٢٧] (قَوْلُهُ: أَيْضاً الْخ) أَي: كَمَا صَحَّ شُرُوعُهُ بِالتَّكْبِيرِ السَّابِقِ صَحَّ أَيْضاً بِالتَّسْبِيحِ وَنَحْوِهِ، لَكُنْ مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ بِالتَّكْبِيرِ وَاجِبٌ، وَقَدْ مَنَّا<sup>(٩)</sup> أَنَّ الْوَاجِبَ لَفْظُ ((اللَّهُ أَكْبَرُ))

(١) "النهر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْل: إِذَا أَرَادَ الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ ق ٤٤/ب.

(٢) "السراج الوهاج": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/ق ١٥٠/ب.

(٣) "شرح النية الكبير": صِفَةُ الصَّلَاةِ ص ٣٠٠-.

(٤) "القنية": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ النِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَالدُّخُولِ فِيهَا ق ١١/أ.

(٥) انظر "البحر": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْل إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ ١/٣٢٢.

(٦) "الحلية": صِفَةُ الصَّلَاةِ ٢/ق ٨٥/أ.

(٧) "الحلية": صِفَةُ الصَّلَاةِ ٢/ق ٨٥/أ.

(٨) "الهداية": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٤٦.

(٩) الْمُقُولَةُ [٤٠٩٦] قَوْلُهُ: ((أَي: قَالَ وَجوباً: اللَّهُ أَكْبَرُ)).



(وسائر كَلِمِ التعظيم) الخالصة لله تعالى ولو مشتركة كرحيم وكريم في الأصح، ..

من بين ألفاظ التكبير الآتية<sup>(١)</sup>، وقال في "الخرائن"<sup>(٢)</sup> هنا: ((وهل يكره الشروع بغير الله أكبر؟ تصحيحان، والراجح أنه مكروه تحريراً، وأن وجوبه عام لا خاص بالعيد كما حرره في "البحر"<sup>(٣)</sup> للمواظبة التي لم تقرن بترك)) اهـ.

[٤١٢٨] (قوله: وسائر كَلِمِ التعظيم) كالله أجل أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو تبارك الله؛ لأن التكبير الوارد في الأدلة مثل: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدرثر - ٣] معناه التعظيم، ولا إجمال فيه، وغمامه في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>.

[٤١٢٩] (قوله: الخالصة) أي: عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كما سيأتي<sup>(٥)</sup>.

[٤١٣٠] (قوله: له تعالى متعلق بـ ((التعظيم)) [١/٣٧٨ أ] لا بـ ((الخالصة))، وإلا ناقض قوله: ((ولو مشتركة))، والأولى حذفه بالكليّة، تأمل.

[٤١٣١] (قوله: في الأصح) خلافاً لما في "الذخيرة" و"الحانية"<sup>(٦)</sup> من تخصيصه بالخاص، والخلاف مقيد بما إذا لم يقرنه بما يزيل الاشتراك، أمّا إذا قرنه به كالرحيم بعباده صح اتفاقاً كما إذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفاقاً كالعالم بالموجود والمعلوم أو بأحوال الخلق كما

(قوله: لا بالخالصة، وإلا ناقض قوله: ولو مشتركة إلخ) فيه أنه يصح أيضاً تعلقه بخالصة بعد تفسيره بما ذكره من قوله: ((أي: عن شائبة إلخ)).

(١) في المقولة الآتية.

(٢) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع ق ٨٧/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٣/١.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ص ٢٥٨-٢٥٩..

(٥) ص ٢٧٩ - "در".

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٥/١. (هامش "الفتاوى الهندية").



وخصَّه "الثاني" بأكبرٍ وكبيرٍ منكرًا ومعرفًا، زاد في "الخلاصة"<sup>(١)</sup>: ((وَالْكِبَارُ مَخْفَفًا وَمَثَلًا)) (كما) صحَّ (لو شُرِعَ بغير عريَّة) أيَّ لسانٍ كان، وخصَّه "البردعيُّ" بالفارسيَّة لمزنيَّتْها بحديث<sup>(٢)</sup>: ((لِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْعَرِيَّةُ.....))

في "الحلبة"<sup>(٣)</sup>، وأشار إليه في "البرزانيَّة"<sup>(٤)</sup>، أفاده في "البحر"<sup>(٥)</sup> و"النهر"<sup>(٦)</sup>.  
[٤١٣٢] (قوله: وخصَّه "الثاني") فلا يصحُّ الشروعُ عنده إلا بهذه الألفاظ المشتقة من التكبير، والصحيح قولُهما كما في "النهر"<sup>(٧)</sup> و"الحلبة"<sup>(٨)</sup> عن "التحفة"<sup>(٩)</sup> و"الزَّاد".  
[٤١٣٣] (قوله: وَالْكِبَارُ) أي: بضمِّ الكاف بمعنى الكبير كما في "القاموس"<sup>(١٠)</sup>.  
والظاهر: أنَّه يجوزُ تنكيرُهُ عند "أبي يوسف" كما جاز في الأكبر والكبير، فليراجع، "ح"<sup>(١١)</sup>.  
[٤١٣٤] (قوله: وخصَّه "البردعيُّ" إلخ) ضعيفٌ. والبردعيُّ بالدال المهملة على الأكثر: "أحمد ابن الحسين"، وفارس: اسمٌ قلعةٍ نسبَ إليها قومٌ، والمرادُ بها لغتهم، وهي أشرفُ اللغات وأشهرُها بعد العربية وأقربُها إليها، "أبو السَّعود"<sup>(١٢)</sup>، "ط"<sup>(١٣)</sup>.  
[٤١٣٥] (قوله: بحديث) متعلِّقٌ بـ ((مزنيَّتْها)).

- (١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثامن في النية ق ٢٥/ب.
- (٢) لم نثر عليه بهذا اللفظ سوى ما ذكره الطحطاوي في "حاشيته" على "مراقي الفلاح" ص ١٨٧: أنَّ الإمام القاري حكَّم عليه بالوضع في "موضوعاته"، ولم نثر عليه في "المصنوع"، وللحديث شاهدٌ عند الحاكم في "المستدرک" ٨٧/٤، وقال الذهبي: أظنُّ الحديث موضوعاً، ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" ١٨٥/١١، ولفظ الشاهد: ((أَجِبُوا الْعَرَبَ ثَلَاثًا: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ))، وفي إسناده العلاء بن عمرو الخنفي، وهو مُجمَعٌ على ضعفه.
- (٣) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٦٦/أ.
- (٤) "البرزانيَّة": كتاب الصلاة - فصل في التكبير ٣٨/٤. (هامش "الفتاوى الهندية").
- (٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٣/١-٣٢٤.
- (٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٤/ب.
- (٧) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٤/ب.
- (٨) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٦٦/ب.
- (٩) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١٢٣/١ بتصرف.
- (١٠) "القاموس": مادة ((كبر)).
- (١١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/ب.
- (١٢) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٨٢/١.
- (١٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل الشروع في الصلاة ٢١٦/١.



والفارسيَّة الدَّرِّيَّة)) بتشديد الراء، "قُهُسْتَانِي".....

٤١٣٦١ (قوله: والفارسيَّة الدَّرِّيَّة) قال في "المغرب"<sup>(١)</sup>: ((الفارسيَّة الدَّرِّيَّة: الفصيحة، نُسِبَتْ إلى دَر، وهو الباب بالفارسيَّة)) اهـ. وهو يفتح الدال المهملة والراء الساكنة.

وإذا نُسِبَتْ إلى ثنائيٍّ وضِعاً إِنَّ كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيفُ وعدمه، فتقولُ في كَمْ: كَمْيٌّ وكَمْيٌّ بالتخفيف أو التشديد، وإن كان حرفَ لينٍ لَزِمَ تَضْعِيفُهُ كما أَوْضَحَهُ "الأشْمُونِي" في "شرح الألفية"<sup>(٢)</sup>، فافهم.

فالظاهر أنَّ ضبط "القُهُسْتَانِي"<sup>(٣)</sup>: ((الدَّرِّيَّة)) بالتشديد غير لازم.

مطلب: الفارسيَّة خمس لغات

وأفاد "ح"<sup>(٤)</sup> عن "ابن كمال": ((أَنَّ الفارسية خمس لغات: فهُلَوِيَّة: كان يتكلَّمُ بها الملوكُ في مَحالِّهم.

ودَرِّيَّة: يتكلَّمُ بها مَنْ بِيابِ المَلِك.

وفارسيَّة: يتكلَّمُ بها الموابِذَةُ وَمَنْ كان مناسباً لهم.

وخُوَزْسِيَّة<sup>(٥)</sup>: وهي لغةُ خُوَزْسْتان، يتكلَّمُ بها الملوكُ والأشرافُ في الخلاءِ وموضع الاستفراغ،

(قوله: يتكلَّمُ بها الموابِذَةُ) في "القاموس": ((المُوبَذان بضم الميم وفتح الباء: فقيهُ الفرسِ وحاكِمُ

المجوس، وجمعه الموابِذَةُ، والهَاءُ للعجمة)) اهـ.

(١) "المغرب": مادة ((در)).

(٢) "شرح ألفية ابن مالك": باب النسب ١٩٦/٤ يتصرف. لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشْمُونِي الشافعي (ت نحو ٩٠٠هـ). ("كشف الظنون" ١٥٣/١، "الضوء اللامع" ٥/٦، "الكواكب السائرة" ٢٨٤/١).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩١/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦١/ب يتصرف.

(٥) في النسخ جميعها: ((خورسية)) و((خورستان)) بالراء المهملة، والصواب بالزاي كما أثبتناه. و((خوزستان)) بضم أوله، وبعد الواو الساكنة زاي وسين مهملة وتاء مثناة من فوق، وآخره نون: اسم لجميع بلاد الخُوز، والخُوز هم أهل خُوَزْسْتان ونواحي الأهواز بين فارس والبصرة. وواسط وجبال اللور المجاورة لأصبهان، أمّا لسانهم فإنَّ عامتهم يتكلمون الفارسيَّة والعربيَّة، غير أنَّ لهم لساناً آخر خُوَزِيّاً ليس بعبراني ولا سُرياني ولا عربي ولا فارسي. انظر "معجم البلدان" ٤٦٢/٢ - ٤٦٣.



وشرطاً عجزه، وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة، وأما ما ذكره بقوله: (أو آمن، أو لبى، أو سلم، أو سمى عند ذبح) أو شهد عند حاكم، أو ردّ سلاماً...

وعند التعرّي للحمام.

وسُرْيَانِيَّةٌ: منسوبةٌ إلى سُورِيَان، وهو العراق)) اهـ.

[٤١٣٧] (قوله: وشرطاً عجزه) أي: عن التكبير بالعريّة، والمعتمدُ قوله، "ط"<sup>(١)</sup>.

[١/٣٧٨ب] بل سيأتي<sup>(٢)</sup> ما يفيد الاتفاق على أنّ العجز غير شرطٍ على ما فيه.

[٤١٣٨] (قوله: وجميع أذكار الصلاة) في "التارخانية"<sup>(٣)</sup> عن "المحيط"<sup>(٤)</sup>: ((وعلى هذا الخلاف

لو سبّح بالفارسيّة في الصلاة، أو دعا أو أثنى على الله تعالى، أو تعوّد أو هلّل أو تشهّد، أو صلى على النبي ﷺ بالفارسيّة في الصلاة))، أي: يصحُّ عنده، لكن سيأتي<sup>(٥)</sup> كراهة الدعاء بالأعجميّة<sup>(٦)</sup>.

[٤١٣٩] (قوله: وأما ما ذكره (الخ) أي: مما هو خارج عن أذكار الصلاة، وجواب ((أما))

قوله الآتي: ((فجائز إجماعاً)).

[٤١٤٠] (قوله: أو آمن) بمدّ الهمزة من الإيمان كما في "البحر"<sup>(٧)</sup>، "ح"<sup>(٨)</sup>. وقوله: ((أو سلم))

أي: سلم على غيره، وفي بعض النسخ: ((أسلم)) من الإسلام، وعليه يكون ((أمن)) بالتشديد من التأمين، والنسخة الأولى أولى؛ لأنها الموافقة لما رأيتُه بخط "الشارح" في "الخرائن"<sup>(٩)</sup>،

(١) "ط": كتاب الصلاة - فصل الشروع في الصلاة ٢١٧/١.

(٢) المقولة [٤١٥٠] قوله: ((رجوعهما إليه إلخ)).

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٤٠/١.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ٤٦ق/١ب بتصرف يسير.

(٥) المقولة [٤٤٢٢] قوله: ((وحرّم بغيرها)).

(٦) من ((بالفارسية)) إلى ((بالأعجمية)) ساقط من "الأصل".

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٤/١.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق٦٢/١.

(٩) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع في الصلاة ق٨٧ب.



ولم أر لو شَمَّتَ عاطساً (أو قرأ بها عاجزاً) فجائزٌ إجماعاً، فَيَدَّ القراءةَ بالعجز لأنَّ الأصحَّ رجوعُهُ إلى قولهما، وعليه الفتوى.  
قلتُ: وجعلُ "العيني"<sup>(١)</sup> الشروعَ كالقراءة لا سلفَ له فيه،.....

ولأنَّ التأمينَ<sup>(٢)</sup> من أذكار الصلاة إلا أنَّ يكون من أمان الكفار، فإنه سيأتي<sup>(٣)</sup> في كتاب الجهاد متناً أنه يصحُّ بأيِّ لغةٍ كان.

١٤١٦ (قوله: ولم أر إلخ) لا يظهرُ فرقٌ بينه وبين ردِّ السلام، "ح"<sup>(٤)</sup>.

١٤١٦ (قوله: فَيَدَّ القراءةَ بالعجز) أشار إلى أنَّ قوله: ((عاجزاً)) حالٌّ من فاعل ((قرأ)) فقط دون ما قبله.

١٤١٣ (قوله: وعليه الفتوى) وفي "الهداية"<sup>(٥)</sup> و"شرح المجمع"<sup>(٦)</sup> لمصنفه: ((وعليه الاعتماد)).

١٤١٤ (قوله: وجعلُ) بالرفع مبتدأ، خبرُهُ قوله: ((لا سلفَ له فيه إلخ)).

١٤١٥ (قوله: كالقراءة) أي: في اشتراطِ العجز فيه أيضاً، وفي أنَّ "الإمام" رجَعَ بذلك إلى قولهما؛ لأنَّ العجز عندهما شرطٌ في جميعِ أذكار الصلاة كما مرَّ<sup>(٧)</sup>.

١٤١٦ (قوله: لا سلفَ له فيه) أي: لم يقلْ به أحدٌ قبله، وإنما المنقولُ أنه رجَعَ إلى قولهما

(١) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الشروع في الصلاة ٣٩/١.

(٢) من ((والنسخة)) إلى ((التأمين)) ساقط من "٣".

(٣) انظر المقولة [١٩٦٠١] قوله: ((بعد معرفة المسلمين ذلك)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٦٢/١.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٧/١.

(٦) "مجمع البحرين وملتقى التَّوَّين" وشرحه: لابن الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ). وتقدمت ترجمته ١٣٦/٢.

❖ قوله: ((وفي أنَّ الإمام إلخ))، قال القتال في حاشيته: ورأيت بخطَّ الشارح على هامش نسخة العيني في هذا المحل: اعلم أيها الواقف على هذا الكلام أنَّ رجوع الإمام إنما ثبت في القراءة بالفارسية فقط، ولم يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح، بل هي كثيرها من أذكار الصلاة على الخلاف كما حرَّره شُرَّاح "المجمع" وكتب الأصول وعامة الكتب المعتمدة، وصريح هذا المتن يعني "الكنز" - يفيدُه كعامة المتن فلا عليك من العيني وإن تبعه الشرنبلالي في عامة كتبه فتبَّه، محرَّره علاء الدين عُفِّي عنه. اهـ منه.

(٧) ص ٢٧١ - "در".



ولا سَدَّ له يَقْوِيه، بل جَعَلَهُ في "التارخانيَّة" كالتلبية يجوزُ اتِّفَاقاً، فظاهِرُهُ كالمُتن رجوعُهُما إليه، لا هو إليهما، فاحفظه، فقد اشْتَبَه على كثيرٍ من القاصرين.....

في اشتراطِ القراءة بالعربية إلا عند العجز، وأمَّا مسألةُ الشُّروع فللمذكورُ في عامَّةِ الكتبِ حكايةُ الخلافِ فيها بلا ذكرِ رجوعٍ أصلاً، وعبارةُ المتن كـ "الكثر"<sup>(١)</sup> وغيره كالصريحة في ذلك، حيث اعتَبَرَ العجزُ قيداً في القراءة فقط.

[٤١٤٧] (قوله: ولا سَدَّ له يَقْوِيه) أي: ليس له دليلٌ يَقْوِي مُدْعَاه؛ لأنَّ "الإمام" رَجَعَ إلى قولهما في اشتراطِ القراءة بالعربية؛ لأنَّ المأمور به قراءة القرآن، وهو اسمٌ للمنزَّل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاصُّ المكتوبُ في المصاحف المنقولُ إلينا نقلاً متواتراً، والأعجميُّ إنما يُسمَّى قرآناً مجازاً، ولذا يصحُّ نفيُ اسم القرآن عنه، فلقوَّة [١٦/ق/٣٧٩] دليلٌ قولهما رَجَعَ إليه، أمَّا الشُّروع بالفارسيَّة فالدليلُ فيه لـ "الإمام" أقوى، وهو كونُ المطلوب في الشُّروع الذِكرُ والتعظيم، وذلك حاصلٌ بأيِّ لفظٍ كان وأيِّ لسانٍ كان، نعم لفظُ الله أكبر واجبٌ للمواظبة عليه لا فرضٌ.

[٤١٤٨] (قوله: بل جَعَلَهُ في "التارخانيَّة")<sup>(٢)</sup> كالتلبية نصُّ عبارتها: ((وفي "شرح الطحاوي": ولو كَبَّرَ بالفارسيَّة أو سَمَّى بالفارسيَّة<sup>(٣)</sup> عند الذبح، أو لَبَّى عند الإحرام بالفارسيَّة، أو بأيِّ لسانٍ سواءً كان يُحسِنُ العربيَّة أو لا جازَ بالاتِّفاق)) اهـ.

[٤١٤٩] (قوله: كالمُتن) حيث لم يَقْيِدِ الشُّروع بالعجز كما قَيَّدَ به القراءة.

[٤١٥٠] (قوله: رجوعُهُما إليه إلخ) أي: أنَّهما رَجَعَا إلى قوله بصحَّةِ الشُّروع بالفارسيَّة بلا عجز، كما رَجَعَ هو إلى قولهما بعدمِ الصحَّةِ في القراءة فقط لا في الشُّروع أيضاً كما توهمَهُ "العيني"<sup>(٤)</sup>، لكنَّ كونَهُما رَجَعَا إلى قوله في الشُّروع لم ينقلْه أحدٌ، وإنما المنقولُ حكايةُ الخلافِ

(١) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشُّروع في الصلاة ٣٨/١.

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٤٠/١.

(٣) قوله: ((أو سَمَّى بالفارسيَّة)) ليس في "أ" و"ب" و"م".

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشُّروع في الصلاة ٣٩/١.



حَتَّى "الشربلالي" في كلِّ كتبه، فتنبّه (لا) يصحُّ (إنَّ أذَنَ بها على الأصحِّ) وإنَّ عُلِمَ أَنَّهُ أذَانٌ، ذَكَرَهُ "الحَدَّادِي"<sup>(١)</sup>، واعتَبَرَ "الزِيلَعِي" التعارفَ.....

كما قَدَّمناه<sup>(٢)</sup>، وأما ما في "التاترخانية"<sup>(٣)</sup> فغيرُ صريحٍ في تكبيرِ الشروع، بل هو محتَمِلٌ لتكبيرِ التشريق أو الذبح، بل هذا أولى؛ لأنَّه قرَّنه مع الأذكارِ الخارجة عن الصلاة، وأما عبارةُ المتن فهي مبنيةٌ على قول "الإمام".

فالحاصل: أنَّ ما أوردَهُ على "العيني" في دعوى رجوعه إلى قولهما يردُّ عليه في دَعَوَاهُ رجوعهما إلى قوله.

[٤١٥١] (قوله: حتى "الشربلالي"<sup>(٤)</sup>) أي: اشْتَبَهَ عليه ذلك أيضاً، فـ((حَتَّى)) ابتدائيةٌ والخبرُ محذوفٌ، لا عاطفةٌ؛ لأنَّا لم نعهدهُ من هذا "الشارح" الفاضل قَلَّةُ الأدب مع العلماء حتى يجعلَ "الشربلالي" من القاصرين.

واعلم أنَّ "الشارح" نفسَهُ خفيَ عليه ذلك، فتبعَ "العيني" في "شرحه"<sup>(٥)</sup> على "الملتقى" وفي "الخزائن"<sup>(٦)</sup>، بل خفيَ أيضاً على "البرهان الطرابلسي" في متنه "مواهب الرحمن"، حيث قال: ((وَالأَصَحُّ رجوعُهُ إليهما في عَدَمِ جَوَازِ الشروع والقراءة بالفارسية لغيرِ العاجز عن العربية)).

[٤١٥٢] (قوله: واعتَبَرَ "الزِيلَعِي" التعارفَ) وبه جَزَمَ في "الهداية"<sup>(٧)</sup>، وأقرَّهُ الشَّرَاحُ<sup>(٨)</sup>،

(قوله: وأما ما في "التاترخانية" فغيرُ صريحٍ إلخ) هو كذلك، لكنَّ "الشارح" لم يدَّعِ الصراحةَ في ذلك بل الظُّهورَ فقط.

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب الأذان ١/ق ١٣٢/أ.

(٢) المقولة [٤١٤٦] قوله: ((لا سلف له فيه)).

(٣) تقدَّم نصُّ عبارتها في المقولة [٤١٤٨] قوله: ((بل جعله في "التاترخانية" كالتالية)).

(٤) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب الصلاة ص ٢٧٩.

(٥) "الدر المنلقى": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة، فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٩٣/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٦) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع في الصلاة ق ١٧/ب.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٠/١.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٧/١.

(٩) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية": كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٢٤٩/١، و"البنية" ٢٠٦/٢.



(فروع) قرأ بالفارسيّة أو التوراة أو الإنجيل إن قصّة تفسد، وإن ذكر لا،.....

وفي "الكفاية"<sup>(١)</sup> عن "المبسوط"<sup>(٢)</sup>: ((روى "الحسن" عن "أبي حنيفة": أنه لو أذن بالفارسيّة والناس يعلمون أنه أذن جاز، وإلا لم يجز؛ لأن المقصود - وهو الإعلام - لم يحصل)).

### مطلب في حكم القراءة بالفارسيّة أو التوراة أو الإنجيل

[٤١٥٣] (قوله: قرأ بالفارسيّة) أي: مع القدرة على العربيّة.

[٤١٥٤] (قوله: أو التوراة إلخ) بالنصب عطفاً على مفعول [١/٣٧٩ق/ب] ((قرأ)).

المحذوف، وهو القرآن، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤١٥٥] (قوله: إن قصّة إلخ) اختار هذا التفصيل في "الفتح"<sup>(٥)</sup> توفيقاً بين القولين،

وهما ما قاله في "الهداية"<sup>(٦)</sup>: ((من أنه لا خلاف في عدم الفساد إذا قرأ معه بالعربيّة ما تجوز

به الصلاة))، وما قاله "النجم النسفي"<sup>(٧)</sup> و"قاضي خان"<sup>(٨)</sup>: ((من أنها تفسد عندهما))،

فقال في "الفتح"<sup>(٩)</sup>: ((والوجه إذا كان المقروء من مكان القصص والأمر والنهي أن تفسد

محجّر قراءته؛ لأنه حينئذ متكلّم بكلام غير قرآن، بخلاف ما إذا كان ذكر أو تنزيهاً فإنها

تفسد إذا اقتصر على ذلك بسبب إخلاء الصلاة عن القراءة)) اهـ. وتبعه في "البحر"<sup>(١٠)</sup>،

وقواه في "النهر"<sup>(١١)</sup>، فلذا جزم به "الشارح".

(١) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٩/١ (هامش "فتح القدير").

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٣٧/١ بتصرف يسير.

(٣) في "ب" و"م" و"ن": ((و)) بدل ((أو)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/أ.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٨/١.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٧/١.

(٧) أبو حفص عمر بن محمد، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ) صاحب "المنظومة". ("الجواهر المضية" ٦٥٧/٢، "الفوائد

البيهة" ص ١٤٩).

(٨) "الحنانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٦/١ نقلاً عن شمس الأئمة الحلواني (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٨/١.

(١٠) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٥/١.

(١١) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/أ.



وَأَلْحَقَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ" الشَّاذَّ، لَكُنْ فِي "النَّهْرِ": ((الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ وَلَا يُحْزِرُ....

### مطلب في حكم القراءة بالشَّاذَّ

[٤١٥٦] (قوله: وألحق به في "البحر" <sup>(١)</sup> الشَّاذَّ) <sup>(٢)</sup> أي: فجعله على هذا التفصيل توفيقاً بين القول بالفساد به والقول بعدمه.

[٤١٥٧] (قوله: لكن في "النهر" <sup>(٣)</sup> إلخ) حيث قال: ((عندي بينهما فرق، وذلك أنَّ الفارسيَّ ليس قرآنً أصلاً لانصرافه في عُرْف الشرع إلى العربيِّ، فإذا قرأ قصَّةً صار متكلماً بكلام الناس بخلاف الشَّاذَّ، فإنه قرآنٌ إلَّا أنَّ في قرآنَيْهِ شكاً، فلا تفسدُ به ولو قصَّةً، وحكوا الاتفاق فيه على عدمه، فالأوجه ما في "المحيط" من تأويله قول "شمس الأئمة" بالفساد بما إذا اقتصرَ عليه)) اهـ. أي: فيكونُ الفساد لتركه القراءةَ بالتواتر لا للقراءةِ بالشَّاذَّ، لكن يردُّ عليه أنَّ القرآن هو ما لا شكَّ فيه، وأنَّ الصلاة يُمنَعُ فيها عن غيرِ القراءة والذكرِ قطعاً، وما كان قصَّةً ولم تثبتْ قرآنَيْته

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٥/١.

(٢) في "د" زيادة: ((أقول: الشَّاذُّ هو ما فوق العشرة في الصحيح، كما نقله العلامة قاسم، وحقق أنَّ مقروء الأئمة متواتر. وأمَّا قراءتهم فإنها مشهورة؛ لأن شرط التواتر تعدُّ المخبرين إلى أن يمنع تواطؤهم على الكذب عادة، واستواء الطرفين والوسط في ذلك، وهذا ثابت في مقروء الأئمة؛ لأنه قد حفظ في جميع أجزائه مئون لا يُحْصَوْنَ، وليس من شرط كونه متواتراً أن يحفظه الكل، بل الشيء الكثير إذا روى كلُّ جزء منه خلق كثيرٌ حصل تواتره. ولَمَّا اتصل هذا المتواتر إلى الأئمة بالآحاد كانت قراءاتهم مشهورة من هذه الحشية، بأنَّ المشهور ما اشتهر في القرن الثاني والثالث إلى حدٍّ تنقله نقات لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، وتماه في "فتاواه" فراجعها. هذا ما مشى عليه العلامة قاسم في "فتاواه" تبعاً لـ "جامع الفتاوى"، قال: وما في مصحف أبي وابن مسعود إن لم يكن معناه في مصحف الإمام، ولا هو ذكر ولا تسييح فسدت، وإن كان معناه فيه لا تفسد على قياس قولهما. والصحيح أنه لا يجزئ عن القراءة في الصلاة، أما الفساد فلا؛ لأنَّ القراءة الشَّاذَّة لا توجب فساد الصلاة، وتأويل قول القائل بالفساد هو الفساد عند إخلاء الصلاة عما بلغ بالتواتر اهـ. وظاهره عدم الفساد وإن لم يكن معناه في مصحف الإمام عثمان ولا ذكراً ولا تسبيحاً)).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤٥٥/١ بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله.



كالتَهَجِّيَّي))،.....

لم يكن قراءةً ولا ذِكْرًا فَيُفْسِدُ، بخلاف ما إذا كان ذِكْرًا فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ تَتَبَثْ قَرَأْتَهُ<sup>(١)</sup> لم يكن كلاماً لكونه ذِكْرًا، لكنْ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ تَفْسُدُ، وَإِنْ قَرَأَ مَعَهُ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ مَا تَجَوَّزُ بِهِ الصَّلَاةُ فلا، فهذا ما وَفَّقَ بِهِ فِي "البحر"، وَتَعَيَّنَ حَمْلُ كَلَامِ "المحيط" عَلَيْهِ، فَتَأَمَّلْ.

وفي "منظومة ابن وهبان"<sup>(٢)</sup>:

وإن قرأ المكتوب في الصحف الأولى إذا كان كالتسبيح ليس يغير

والصحف الأولى جمعُ صحيفةٍ المرادُ بها التوراةُ والإنجيلُ والزبورُ، وتَمَامُ الكلامِ في شروح "الوهبانية"<sup>(٣)</sup>.

### مطلب في بيان المتواتر والشاذ (تتمّة)

القرآنُ الذي تجوزُ بِهِ الصَّلَاةُ بِالاتِّفَاقِ هُوَ الْمَضْبُوطُ فِي الْمَصَاحِفِ الْأَثْمَةِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا "عثمان" رضي الله عنه إلى الأمصار، وهو الذي أجمع عليه الأئمة العشرة، وهذا هو المتواترُ جملةً وتفصيلاً، [١/٣٨٠ ق/أ] فما فوق السبعة إلى العشرة غيرُ شاذٍّ، وإنما الشاذُّ ما وراء العشرة، وهو الصحيح، وتَمَامُ تَحْقِيقِ ذَلِكَ فِي "فتاوى العلامة قاسم".

[٤١٥٨] (قوله: كالتَهَجِّيَّي) قال في "الوهبانية"<sup>(٤)</sup>:

وليس التَهَجِّيُّ فِي الصَّلَاةِ بِمُفْسِدٍ وَلَا مُجَرِّئٍ عَنْ وَاجِبِ الذِّكْرِ فَادْكُرُوا

(قوله: لم يكن قراءةً ولا ذِكْرًا فَيُفْسِدُ إلخ) يقال بعدم الفساد للشك في كونه غيرَ قرآنٍ وبعدم الإجزاء عن القراءة للشك في قرآنِيته، وبهذا يسقطُ الإيرادُ على "النهر"، تَأَمَّلْ.

(١) من ((لم يكن قراءة)) إلى ((لم تثبت قرآنته)) ساقط من "الأصل".

(٢) "الوهبانية": فصل من كتاب الصلاة ص٩٠. (هامش "المنظومة المحبية"). وفيها: ((ولو قرأ)) بدل ((وإن قرأ)).

(٣) انظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الصلاة ق ٣٠/١.

(٤) "الوهبانية": فصل من كتاب الصلاة ص٩٠. (هامش "المنظومة المحبية").



وتجوزُ كتابة آيةٍ أو آيتين بالفارسيَّة لا أكثر،.....

والمسألةُ في "القنية"<sup>(١)</sup>، قال "الشرنبلالي" في شرحها: ((صورتها: شخصٌ قال في صلاته: س ب ح ا ن ا ل ل ه د ب ا ل ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسدُ، لكنْ في "البرازية"<sup>(٢)</sup> خلافه، حيث قال: تفسدُ بتهجيِّ قدرِ القراءة؛ لأنَّه من كلامِ الناس)) اهـ. وهذا ذكره "البرازي" في كتاب الطلاق.

قال "ابن الشُّنَّة"<sup>(٣)</sup>: ((ووجهه ظاهرٌ، لكنَّه ذكرَ في كتاب الصلاة<sup>(٤)</sup> نحو ما في "القنية") اهـ.

ونصَّ في "الإمداد"<sup>(٥)</sup> في باب سجود التلاوة عن "التجنيس" و"الخانية"<sup>(٦)</sup>: ((أنَّه لا يجبُ به السجودُ، ولا يُجزئُ عن القراءة في الصلاة؛ لأنَّه لم يقرأ القرآنَ، ولا يُفسدُ؛ لأنَّه الحروفُ التي في القرآن)) اهـ.

وظاهرُ الرسم المذكور أنَّ المراد قراءة مسمَّياتِ الحروف لا أسمائها مثل: سين باء حاء أَلِف نون، وهل حكمُها كذلك؟ لم أره.

٣٢٦/١ [٤١٥٩] (قوله: وتجوزُ إلخ) في "الفتح"<sup>(٧)</sup> عن "الكافي"<sup>(٨)</sup>: ((إنَّ اعتادَ القراءة بالفارسيَّة، أو أرادَ أن يكتبَ مصحفاً بها يُمنعُ، وإنَّ فعَلَ في آيةٍ أو آيتين لا، فإنَّ كَتَبَ القرآنَ وتفسيرَ كلِّ حرفٍ وترجمتهُ جاز)) اهـ.

(١) القنية: كتاب الصلاة - باب في الأقوال المفسدة ق ١٦/أ.

(٢) "البرازية": كتاب الطلاق - فصل في ألفاظ الطلاق ١٧٥/٤ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) تفصيل عقد الفرائد: فصل من كتاب الصلاة ق ٣١/ب.

(٤) أي: صاحب "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في التلاوة ٦٧/٤ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ق ٢٦٦/ب.

(٦) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥٦/١ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٨/١.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٦/أ بتصرف يسير.



ويكره كتب تفسيره تحته بها.

(ولو شرع بـ) مشوب بحاجته كتعوذ وبسمله.....

[٤١٦٠] (قوله: ويكره إلخ) مخالف لما نقلناه<sup>(١)</sup> عن "الفتح" أنفاً، لكن رأيت بخط "الشارح"

في هامش "الخزائن"<sup>(٢)</sup> عن حظر "المحتبى": ((ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصحف كما يعتاده البعض، ورخص فيه "الهندواني")، والظاهر أن الفارسية غير فية.

[٤١٦١] (قوله: بمشوب) أي: مخلوط.

[٤١٦٢] (قوله: وبسمله) علله في "الذخيرة": ((بأن البسمله للتبرك، فكأنه قال: بارك لي

في هذا الأمر))، وظاهر كلام "الزيلعي"<sup>(٣)</sup> ترجيحه، وفي "الحلية"<sup>(٤)</sup>: ((أنه الأشبه))، ونقل في "النهر"<sup>(٥)</sup> تصحيحه عن "السراج"<sup>(٦)</sup> و"فتاوى المرغناني"<sup>(٧)</sup>، ونقل في "البحر"<sup>(٨)</sup> عن "المحتبى" و"المبتغى" الجواز، ورجحه: ((بأنها ذكر خالص بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها الذكر الخالص)) اهـ.

(قوله: بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها الذكر إلخ) قد يقال: جوازها على الذبيحة لعدم طلب البركة في هذا الفعل؛ لأنه غير مقصود حتى تطلب له بخلاف غيره من الأفعال المقصودة، تأمل. أي: أن التبرك ليس معناها وضعا بل استعمالاً، فاستعملت فيه في الشروع دون الذبيحة.

(١) في المقرلة السابقة.

(٢) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٨٨/أ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/١١٠.

(٤) "الحلية": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٧/أ.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/أ.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٥٠/ب.

(٧) هي "فتاوى ظهير الدين المرغناني"، كما في "تفصيل عقد الفرائد" ق ٢٧/أ.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٢٥.



وحوقلة<sup>(١)</sup> و (اللهم اغفر لي، أو ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم) فقط، فإنه يجوز فيهما في الأصح.....

وجزّم به في "المنظومة [١/ق/٣٨٠/ب] الوهبائية"<sup>(١)</sup>، وعزاه إلى "الإمام"، ونقله في "شرحها"<sup>(٢)</sup> عن الإمام "الخلواني"، و"ظهر الدين" المرغيناني، والقاضي "عبد الجبار"<sup>(٣)</sup>، و"شهاب الإمامي"<sup>(٤)</sup>، وجعل الأول قول الصحاحين توفيقاً بين الروايات، فافهم.

[٤١٦٣] (قوله: وحوقلة) أي: لأنها دعاء في المعنى، فكأنه قال: اللهم حولني عن معصيتك، وقوّني على طاعتك، لأنه لا حول ولا قوة إلا بك يا الله.

[٤١٦٤] (قوله: أو ذكرها) أي: ذكر: اللهم اغفر لي.

[٤١٦٥] (قوله: في الأصح) كذا في "الحلبة"<sup>(٥)</sup> عن "المحيط" و"الذخيرة" وغيرهما خلافاً لما صحّحه في "الجوهرة"<sup>(٦)</sup>، وهذا بناءً على مذهب "سيبويه"<sup>(٧)</sup> من أن أصله: يا الله، فحذفت يا، وعوّض عنها الميم، وعن الكوفيين: أصله يا الله أمنا بخير، فحذفت الجملة إلا الميم، فيكون دعاء لا ثناء.

(١) "الوهبانية": فصل من كتاب الصلاة ص ٨ - (هامش "المنظومة المحية"). ولعله عزاه إلى الإمام في "شرحه" على "منظومته".

(٢) أي: "شرح ابن وهبان"، وانظر "تفصيل عقد الفرائد": فصل من كتاب الصلاة ق/٢٧/أ - ب، ناقلاً عنه.

(٣) لم نعث له على ترجمة سوى ما ذكره صاحب "الجواهر المضية" ٦٣٢/٢ إذ قال: ((عبد الجبار: أحد من عزاه إليه صاحب "الفتية". لا أدري أهو أحد المذكورين قبله أم غيرهم؟)).

(٤) في "الجواهر المضية" ٤٠٢/٤ - ٤٠٣: ((شهاب الأئمة: ذكره في "الفتية"، وذكر أيضاً الشهاب الإمامي، فلا أدري أهو هذا أم غيره؟)) اهـ. وذكره الكفوي في "كتائب أعلام الأخيار"، في الكتيبة التاسعة في المنفرقات - فصل الشيوخ العظام والأئمة الفخام من الأصحاب الحنفية المعاصرين الذين كانوا في عصر زين الأئمة حمير البصري، فقال: ((شهاب الأئمة الإمامي)).

(٥) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبير الافتتاح ٤٦/ق/٢/ب.

(٦) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٠/١.

(٧) "الكتاب" ٢٥/١، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي البصري (ت ١٨٠هـ) إمام النحاة. ("وفيات الأعيان"



كيا أَلَّهُ (ووضَعَ) الرجلُ (يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ سِرَّتِهِ أَخِذًا رُسْغَهَا بِخَنْصَرِهِ وَإِبْهَامِهِ).....

وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ هَوَ الْحَقِّ﴾ [الأَنْفَال- ٣٢] الْآيَةُ، وَتَمَامُهُ فِي "ح" <sup>(١)</sup>.

[٤١٦٦] (قَوْلُهُ: كَيَا اللَّهُ) فَإِنَّ بِهِ يَصْحُ الشُّرُوعُ اتِّفَاقًا، "خَزَائِن" <sup>(٢)</sup>.

[٤١٦٧] (قَوْلُهُ: أَخِذًا رُسْغَهَا) أَي: مَفْصِلُهَا، وَهُوَ بَضْمٌ فَسْكَوْنٌ أَوْ بَضْمَتَيْنِ كَمَا فِي "الْقَامُوس" <sup>(٣)</sup>.

[٤١٦٨] (قَوْلُهُ: بِخَنْصَرِهِ وَإِبْهَامِهِ) أَي: يُخَلِّقُ الْخَنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ عَلَى الرَّسْغِ، وَيَسْطُ الْأَصَابِعَ الثَّلَاثَ كَمَا فِي "شَرْحِ الْمَنِيَّة" <sup>(٤)</sup>، وَخَوْهُ فِي "الْبَحْر" <sup>(٥)</sup>، وَ"النَّهْر" <sup>(٦)</sup>، وَ"المَعْرَاج"، وَ"الْكَفَايَةُ" <sup>(٧)</sup>، وَ"الْفَتْح" <sup>(٨)</sup>، وَ"السَّرَاج" <sup>(٩)</sup> وَغَيْرَهَا، وَقَالَ فِي "الْبِدَائِع" <sup>(١٠)</sup>: ((وَيُخَلِّقُ إِبْهَامَهُ وَخَنْصَرَهُ وَيَنْصَرَهُ، وَيَضَعُ الْوَسْطَى وَالْمَسْبُوحَةَ عَلَى مَعْصَمِهِ))، وَتَبِعَهُ فِي "الْحَلِيَّة" <sup>(١١)</sup>، وَمِثْلُهُ فِي "شَرْحِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيل" <sup>(١٢)</sup> عَنْ "الْمَحْتَجِي".

(١) انظر "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/أ.

(٢) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٨٨/أ.

(٣) "القاموس": مادة ((رسغ)).

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٠.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٥/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/أ.

(٧) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٥٠/١، (هامش "فتح القدير").

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٤٩/١.

(٩) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ١٥٢/أ.

(١٠) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠١/١.

(١١) "الحلية": صفة الصلاة ٨٦/٢ ب.

(١٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٢٨٧/أ.



هو المختار، وتضع المرأة والمختار.....

[٤١٦٩] (قوله: هو المختار) تبدأ في "الفتح" <sup>(١)</sup> و"التيين" <sup>(٢)</sup>، وهذا استحسنة كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الأخذ والوضع المرويين في الأحاديث، وعملاً بالمذهب احتياطاً كما في "المحتبى" وغيره، قال سيدي "عبد الغني" في "شرح هذبة ابن العماد" <sup>(٣)</sup>: ((وفي هذا نظراً؛ لأنَّ القائل بالوضع يريد وضع الجميع، والقائل بالأخذ يريد أخذ الجميع، فأخذ البعض ووضع البعض ليس أخذاً ولا وضعاً، بل المختار عندي واحد منهما موافقة للسنة)) اهـ.

قلت: وهذا البحث منقول، ففي "المعراج" بعد نقله ما مر <sup>(٤)</sup> عن "المحتبى" و"الميسوط" <sup>(٥)</sup> و"الظهيرية" <sup>(٦)</sup>: ((وقيل: هذا خارج عن المذهب والأحاديث، فلا يكون العمل به احتياطاً)) اهـ.

ثم رأيت "الشربلالي" ذكر في "الإمداد" <sup>(٧)</sup> هذا الاعتراض، [١٦/ق ٣٨١/أ] ثم قال: ((قلت: فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة أحد الحدين في وقت، وبصفة الآخر في غيره ليكون جامعاً بين المرويين حقيقة)) اهـ.

أقول: يرّد عليه أنه في كل وقت عمل بأحدهما يكون تاركاً فيه العمل بالآخر، والوارد في الأحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الأخذ بلا بيان الكيفية، والذي استحسنته المشايخ فيه العمل بهما جميعاً إذ لا شك أن في الأخذ وضعاً وزيادة، والقاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع بين المتعارضين ظاهراً لا يعدل عن أحدهما، فتأمل.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٥٠/١.

(٢) "التيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١١/١.

(٣) "نهاية المراد": سنن الصلاة ٥١٥.

(٤) في هذه المقولة.

(٥) "الميسوط": كتاب الصلاة - باب كيفية الدخول في الصلاة ٢٤/١.

(٦) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث فيما يكره في الصلاة وما يستحب فيها من الآداب

والسنن ق ٢٦/ب.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في سنتها ق ١٣٥/ب.



الكفَّ على الكفِّ تحت ثديها (كما فرَغَ من التكبير) بلا إرسالٍ في الأصحَّ (وهو سنة قيامٍ ظاهرة أنَّ القاعد لا يضعُّ، ولم أره، ثم رأيتُ في "مجمع الأنهر": ((المرادُ من القيام

[٤١٧٠] (قوله: الكفُّ على الكفِّ) عزاه في هامش "الخرائن" <sup>(١)</sup> إلى "الغزنوية".

[٤١٧١] (قوله: تحت ثديها) كذا في بعض نسخ "المنية" <sup>(٢)</sup>، وفي بعضها: ((على ثديها))، قال في "الحلبة" <sup>(٣)</sup>: ((وكان الأولى أن يقول: على صدرها - كما قاله الجُم الغفيرُ - لا على ثديها وإن كان الوضعُ على الصدر قد يستلزم ذلك، بأن يقع بعضُ ساعدٍ كلٍّ يدٍ على الثدي، لكنَّ هذا ليس هو المقصودُ بالإفادة)).

[٤١٧٢] (قوله: كما فرَغَ) هذه كافُ المبادرة تتصلُ بـ ((ما)) نحو: سلَّم كما تدخلُ، نقلها في "مغني اللبيب" <sup>(٤)</sup>.

[٤١٧٣] (قوله: بلا إرسالٍ) هو ظاهرُ الرواية، ورُوِيَ عن "محمدٍ" في "النوادر": ((أنه يرسلُهما حالةَ الثناء، فإذا فرَغَ منه يضعُّ بناءً على أنَّ الوضع سنةُ القيام الذي له قرارٌ في ظاهر المذهب وسنةُ القراءة عند "محمدٍ")، "حلبة" <sup>(٥)</sup>.

[٤١٧٤] (قوله: في "مجمع الأنهر") <sup>(٦)</sup> ومثلهُ في "شرح النقاية" لـ "منلا علي القاري" <sup>(٧)</sup> كما نقله في "حاشية المدني" <sup>(٨)</sup> في باب الوتر والنوافل.

(١) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع في الصلاة ق ٨٨/أ.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠١.

(٣) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ٨٧/أ بتصرف يسير.

(٤) "مغني اللبيب": الباب الأول - الكاف المفردة ص ٢٣٧.

(٥) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ٨٧/أ.

(٦) "مجمع الأنهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٤/١.

(٧) "شرح النقاية": كتاب الصلاة - سنن الصلاة وآدابها ١٦٢/١.

(٨) المسماة "نخبة الأفكار على الدر المختار"، لمحمد بن عبد القادر بن أحمد بن محمد زاده الأنصاري المدني (كان حيًّا



ما هو الأعم؛ لأنَّ القاعد يفعلُ كذلك)) (له قرارٌ.....

[٤١٧٥] (قوله: ما هو الأعم) أي: من القيام الحقيقي والحكمي، فإنَّ القعود في النافلة وفي الفريضة وما ألحقَ بها لعنبر كالقيام، "ط"<sup>(١)</sup>.

والظاهر: أنَّ الاضطجاع كذلك؛ لأنَّه خلفٌ عن القيام، "رحمتي".

[٤١٧٦] (قوله: له قرارٌ إلخ) اعلم أنه جعل في "البدايع"<sup>(٢)</sup> الأصل على قولهما الذي هو ظاهرُ المذهب: ((أنَّ الوضع سنةٌ قيامٌ له قرارٌ)) كما مرَّ<sup>(٣)</sup>، وبعضهم جعل الأصل على قولهما: إنه سنةٌ قيامٌ فيه ذكرٌ مسنونٌ، وإليه ذهب "الحلواني"<sup>(٤)</sup> و"السرخسي"<sup>(٥)</sup> وغيرهما، وفي "الهداية"<sup>(٦)</sup>: ((أنَّه الصحيح))، ومشى عليه في "المجمع" وغيره، وقد جمع في "البحر"<sup>(٧)</sup> بين الأصلين، فجعلهما أصلاً واحداً، وتبعه تلميذه "المصنف"، مع أنَّ صاحب "الحلبة"<sup>(٨)</sup> نقل عن "شيخ الإسلام": ((أنَّه ذكرٌ في موضع أنه على قولهما يرسل في قومة الركوع، [١/٣٨١ ب] وفي موضع آخر أنه يضع، ثم وفق بأنَّ منشأ ذلك اختلافُ الأصلين؛ لأنَّ في هذه القومية ذكرًا مسنونًا، وهو التسميع أو التحميد كما مشى عليه في "الملتقط") (إهـ. فهذا - كما ترى - يقتضي تغايرهما.

٣٢٧.

(قوله: والظاهر أنَّ الاضطجاع كذلك؛ لأنَّه خلفٌ إلخ) الظاهر أنَّ الاضطجاع لا وضع فيه؛ لأنَّه ليس بقيامٍ لا حقيقةً ولا حكمًا، وإنما هو خلفٌ عنه، والمذكور أنه سنةٌ القيام، فلا يدخل تحته بخلاف القعود، فإنه قيامٌ حكمًا، ولذا صحَّ اقتداء قائمٍ بقاعدٍ، تأمل.

(١) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢١٧/١.

(٢) "البدايع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠١/١.

(٣) الموقلة [٤١٧٣] قوله: ((بلا إرسال)).

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٨/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٦/١.

(٦) "الحلبة": صفة الصلاة ٨٧/٢ ب.



فيه ذكرٌ مسنونٌ، فيضغُ حالةَ الثناء وفي القنوتِ وتكبيراتِ الجنازة، لا يُسنُّ (في قيامٍ بين ركوعٍ وسجودٍ) لعدم القرار (و) لا بين (تكبيراتِ العيد) لعدم الذكر....

ويؤيده كلامُ "السراج" الآتي<sup>(١)</sup> كما سنذكره<sup>(٢)</sup>، ولهذا أيضاً لما قال في "الهداية"<sup>(٣)</sup>: ((ويرسلُ في القومة)) اعترضه في "الفتح"<sup>(٤)</sup>: ((بأنه إنما يتمُّ إذا قيل بأنَّ التحميد والتسميع ليس سنَّةً فيها، بل في الانتقالِ إليها خلافُ ظاهرِ النصوص إلخ))، نعم قيَّدَ "مئلاً مسكيناً" الذكرُ بالطويل، وبه يندفعُ الاعتراضُ عن "الهداية"، لكن إذا كان الذكرُ طويلاً يلزمُ منه كونُ القيامِ له قرأً، فيرجعُ إلى ما قاله في "البحر"، فليتأمل.

[٤١٧٧] قوله: فيه ذكرٌ مسنونٌ أي: مشروعٌ فرضاً كان أو واجباً أو سنَّةً، "إسماعيل"<sup>(٥)</sup> عن "البرجندي"<sup>(٦)</sup>.

[٤١٧٨] قوله: لعدم القرار ليس على إطلاقه لقولهم: إنَّ مصلِّي النافلة - ولو سنَّة - يسنُّ له أن يأتيَ بعد التحميد بالأدعية الواردة نحو: ملء السموات والأرض إلخ، واللهم اغفر لي وارحمني بين السجدين، "نهر"<sup>(٧)</sup>.

ومقتضاه: أنه يعتمدُ بيديه في النافلة، ولم أرَ من صرحَ به، تأمل. لكنَّ مقتضى إطلاق الأصيلين المارئين<sup>(٨)</sup>، ومقتضاه أنه يعتمدُ أيضاً في صلاة التسابيح، ثم رأيتُه ذكره "ط"<sup>(٩)</sup>

(١) ص ٢٨٦ - "در".

(٢) المقولة [٤١٧٩] قوله: ((ما لم يطل القيام فيضغ)).

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٨/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٥٠/١.

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٨٧ ب.

(٦) في "د" زيادة: ((الذي يظهر من "معراج الدراية" وكذا في كلام "السراج" الآتي أن قوله: فيه ذكر مسنون غير قيد، بل المناط هو طول القيام، فافهم)).

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/ب.

(٨) المقولة [٤١٧٦] قوله: ((له قرار إلخ)).

(٩) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢١٨/١.



ما لم يُطَلِّ القيامُ فيضُعُ، "سراج" <sup>(١)</sup> (وقرأ) كما كَبُرَ.....

و"الرَّحْمَتِي" و"السَّامِيَانِي" مجتاً.

[٤١٧٩] (قوله: ما لم يُطَلِّ القيامُ فيضُعُ) <sup>(٢)</sup> أي: فإنَّ أطالَهُ لكثرةُ القومِ فإنه يضعُ، وهذا مبنيٌّ

(قوله: و"الرَّحْمَتِي") وقال "الرَّحْمَتِي" أيضاً: (( لا نَسْلُمُ أَنَّهُ - أي: القيامَ - بعد الركوع ليس له قرار؛ لأنَّ المفروض في القيام الذي هو محلُّ القراءة قدرُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرُ﴾ [المذثر - ٢١]، مع أَنَّهُ يُسَنُّ أَنْ يَأْتِيَ بالتسميع في حال رفعه، فإذا استوى قائماً يقول: اللهم ربنا ولك الحمد، وهو أطولُ مِنْ ﴿ثُمَّ نَظَرُ﴾، إلا أن يقال: لم يَرِدْ عن الشارع الوضع فيه، فهو صحيحٌ حينئذٍ، لكن ينخرم قولهم: سنَّة قيامٍ إلخ؛ إذ هذا قيامٌ له قرارٌ وفيه ذكرٌ مسنونٌ، فقولُ = مَنْ قال: إِنَّ التَّحْمِيدَ والتَّسْمِيعَ ليس بسنَّةٍ فيها بل في نفس الانتقال لِمَا في "الغنية": لو تركَ التَّسْمِيعَ حتَّى استوى قائماً لا يَأْتِي به كما لو لم يَكْبُرْ حالة الانخطاط حتَّى رَكَعَ أو سجد تركه، قال: ويجب أن يُحْفَظَ هذا ويُراعَى كُلُّ شَيْءٍ في علِّه اهـ = مغالطٌ لظاهر النصوص، والواقع أَنَّهُ قلَّما يقعُ التَّسْمِيعُ إلَّا في القيام، ولو قلنا: إِنَّهُ يَكُونُ في حالة القيام فقط فما نقولُ فيما وردَ من الإتيان بالتحميد بعد التسميع جمعاً بينهما، خصوصاً ما قلنا من قوله: لَكَ الحمدُ ملءُ السموات إلخ؟! وذكر في "شرح منية المصلِّي": أَنَّ "شيخ الإسلام" ذَكَرَ أَنَّهُ يرسلُ في القومة على قولهما كما هو قولُ "محمد"، وذكر في موضع آخر: أَنَّهُ يعتمدُ، فَإِنَّ في هذا القيام ذكراً مسنوناً وهو التَّسْمِيعُ والتَّحْمِيدُ، وعلى هذا مشى صاحب "الملتقط" اهـ. وهذا مساعدٌ لِمَا قلنا، وقولُ صاحب "النهر": اللهم اغفر لي وارحمني بين السجدين كأنه يريدُ إيرادَ القعدة، والظاهر أَنَّهُ غيرُ واردٍ؛ لأنَّها ليست بقيام حقيقةً ولا حكماً بخلاف مَنْ صَلَّى قاعداً، فَإِنَّ عودَهُ لَمَّا كان خلفاً عن القيام كان قياماً حكماً، فَيُسَنُّ فيه الوضع )) اهـ "سندي".

(١) في "ب" و"ط": (( "سراجية" ))، وهو تحريف، وما أثبتناه من "د" و"و" هو الصواب. والعبارة بنصّها في "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٥٢ ب، وقد نقلها ابن عابدين عن "السراج الوهاج" كذلك في "حاشيته" على "البحر" ١/٣٢٦، والشارح في "الخرائز" ١/٨٨، وبذلك تتضح إحالة ابن عابدين بقوله: ((ويؤيده كلام "السراج" الآتي)) في الصحيفة السابقة.

(٢) في "د" زيادة: ((مقتضى هذا أَنَّهُ مشروع في كُلِّ قيام طويل وإن لم يكن فيه ذكرٌ مسنونٌ، وهو منافٍ لقوله: له قرار فيه ذكرٌ مسنونٌ، وإنَّما يظهر هذا لو قالوا: أو فيه ذكرٌ مسنونٌ بالمعطف بأو، حتَّى لا يكون قيداً للقيام الطويل، وعليه فيدخل القيام الذي فيه ذكر وإن لم يكن له قرار، أي: طويل، كالرفع من الركوع وهو مؤيدٌ لما تحته كما بحثه)).



(سبحانَكَ اللَّهُمَّ) تاركاً: وجلَّ ثناؤك إلا في الجنازة.....

على أنَّ الأصل أنَّه سنَّة قيام له قرار، لا على أنَّه سنَّة قيام فيه ذكرٌ مسنونٌ، وهذا أيضاً يدلُّ على أنَّهما أصلاً لا أصلٌ واحدٌ كما ذكرنا<sup>(١)</sup>.

[٤١٨٠] (قوله: سبحانَكَ اللَّهُمَّ) شرح ألفاظه في "البحر"<sup>(٢)</sup> و"الإمداد"<sup>(٣)</sup> وغيرهما.

[٤١٨١] (قوله: تاركاً إلخ) هو ظاهرُ الرواية، "بدائع"<sup>(٤)</sup>. لأنَّه لم يُنقل في المشاهير، "كافي"<sup>(٥)</sup>. فالأولى تركُّه في كلِّ صلاةٍ محافظةً على المرويِّ بلا زيادة وإنَّ كان ثناءً على الله تعالى، "مجر"<sup>(٦)</sup> و"حلبة"<sup>(٧)</sup>. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ قوله في "الهداية"<sup>(٨)</sup>: ((لا يأتي به في الفرائض)) لا مفهوم له، لكنَّ قال صاحب "الهداية" في كتابه "مختارات النوازل"<sup>(٩)</sup>: ((وقوله: وجلَّ ثناؤك لم يُنقل في الفرائض في المشاهير، وما روي فيه فهو في صلاة التهجد<sup>(١٠)</sup>)) اهـ.

[٤١٨٢] (قوله: إلا في الجنازة) [١/٣٨٢ق/أ] ذكره في "شرح المنية الصغير"<sup>(١١)</sup>، ولم يعزه إلى أحدٍ، ولم أره لغيره سوى ما قدَّمناه<sup>(١٢)</sup> عن "الهداية" و"مختارات النوازل".

(قوله: وهذا يدلُّ على أنَّهما أصلاً إلخ) كذلك يدلُّ على أنَّهما أصلاً ما نقله عن "شيخ الإسلام" سابقاً، ولا يستقيم ما قيَّد به "مسكين".

(١) المقولة [٤١٧٦] قوله: ((له قرار إلخ)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٢٧.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة ق ١/١٥١.

(٤) "بدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ١/٢٠٢.

(٥) "الكافي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٦ق/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٢٨.

(٧) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/٨٩ق/ب.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٤٨.

(٩) "مختارات النوازل": كتاب الصلاة - فصل في تكبيرة الافتتاح ق ١/١٨.

(١٠) في "الأصل" زيادة: ((والأولى تركه)) بعد كلمة ((التهجد)) ولم نجد هذه الزيادة في "مختارات النوازل"، فليتمل.

(١١) "شرح المنية الصغير": فصل في صفة الصلاة ص ١٦٣-.

(١٢) في المقولة السابقة.



(مقتصرًا عليه) فلا يضمُّ: وَجَّهْتُ وجهي إلَّا في النافلة، ولا تفسدُ بقوله: وأنا أولُّ المسلمين في الأصحَّ (إلَّا إذا) شرَعَ الإمامُ في القراءة سواء (كان مسبقًا) أو مدركًا (و) سواء كان (إمامه يجهرُ بالقراءة) أو لا (ف) إنَّه (لا يأتي به).....

[٤١٨٣] (قوله: مقتصرًا) اسمُ فاعلٍ حالٍّ من فاعلٍ ((قرأ))، أو اسمُ مفعولٍ حالٍّ من مفعوله، وهو ((سبحانك الخ))، "ح" <sup>(١)</sup>.

[٤١٨٤] (قوله: إلَّا في النافلة) حمل ما وردَ في الأخبار عليها، فيقرؤه فيها إجماعًا، واختيارُ المتأخرين أنَّه يقولُه قبل الافتتاح، "معراج". وفي "المنية" <sup>(٢)</sup>: ((وعندهما يقوله قبل الافتتاح - يعني: قبل النية - ولا يقوله بعد النية بالإجماع)) اهـ.

لكنَّ في "الحلبة" <sup>(٣)</sup>: ((الحقُّ أنَّ قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم تثبتْ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه)) اهـ.

وفي "الخزائن" <sup>(٤)</sup>: ((وما وردَ محمولٌ على النافلة بعد الثناء في الأصحَّ)) اهـ. وقال في هامشه: ((صحَّه "الزاهدي" وغيره)).

[٤١٨٥] (قوله: في الأصحَّ) وقيل: تفسدُ لأنَّه كذبٌ، وردَّه في "البحر" <sup>(٥)</sup> تبعًا لـ "الحلبة" <sup>(٦)</sup> بما ثبتَ في "صحيح مسلم" من الروایتين <sup>(٧)</sup> بكلٍّ منهما، وبأنَّه إنما يكون كذبًا إذا كان مُخبرًا

(قوله: من الروایتين بكلٍّ منهما) أي: من رواية: ((وأنا من المسلمين))، ورواية: ((وأنا أولُّ المسلمين)).

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٢. بتصرف يسير.

(٣) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ٩١/أ.

(٤) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٨٨/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٨/١.

(٦) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ٩٠/ب.

(٧) أخرجه أحمد في "مسنده" ٩٤/١ - ٩٥ - ١٠٢، ومسلم (٧٧١) (٢٠٢) كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء =



لِما في "النهر" عن "الصغرى": (( أدركَ الإمامَ في القيام يُثنِّي ما لم يبدأ بالقراءة، وقيل: في المخافة يُثنِّي، ولو أدركه راعياً.....

عن نفسه لا تالياً، فلو مُحبراً فالفسادُ عند الكلِّ اهـ.

[٤١٨٦] (قوله: لِما في "النهر" <sup>(١)</sup>) إلخ) تعليلٌ لتحويل "الشارح" عبارة "المصنف"؛ لأنَّ قضية المتن الإتيانُ بالثناء في المخافة وإنْ بدأ الإمامُ بالقراءة، وهو ضعيفٌ لتعبير "الصغرى" عنه بـ ((قيل))، ووجهه: أَنَّهُ إذا امتنع عن القراءة فبالأولى أنْ يتمتع عن الثناء. وأقول: ما ذكره "المصنف" جرّماً به في "الدرر" <sup>(٢)</sup>، وقال في "المنح" <sup>(٣)</sup>: ((وصحَّه في "الذخيرة"، وفي "المضمرات"؛ وعليه الفتوى)) اهـ.

(قوله: لا تالياً) استشكله "الرحمتي": (( بأنَّ لو جعلناه تالياً لَرِمَ قراءةُ شيءٍ من القرآن قبل الفاتحة، وتقدّم وجوبُ عدمه )).

قلت: وعلى ذلك يتنفي الفسادُ ويترتبُ سجودُ السَّهْو لو قرأه سهواً، والكرهية التحريمية لو عمداً اهـ. "سندي". وقد يقال: إنَّ القصد أَنه تلا هذه الجملة تبرُّكاً بالوارد، أي: أتى بها على قصدِ أنَّها الوارد، لا أَنه أتى بها على قصدِ أنَّها من القرآن، تأمل.

= في صلاة الليل وقيامه، وأبو داود (٧٦٠) كتاب الصلاة - باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، والنسائي ١٣١/١ كتاب الافتتاح - باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة، عن عليٍّ عليه السلام بلفظ: (( وأنا أول المسلمين)). وأما رواية: (( وأنا من المسلمين )) فقد أخرجها مسلم (٧٧١) (٢٠١) كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، والترمذي (٣٤٢١) و(٣٤٢٢) و(٣٤٢٣) كتاب الدعوات - باب رقم (٣٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٢٩/٢ - ١٣٠ كتاب الافتتاح - باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة، وابن ماجه بنحوه مختصراً (٨٦٤) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، كلُّهم من حديث سيِّدنا عليٍّ كرم الله وجهه وعليه السلام، وفي الباب: عن ابن عمر، وابن عباس، وابن أبي أوفى، وأبي حنيفة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/ب.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٨/١.

(٣) "المنح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٧/أ بتصرف.



أو ساجداً إن أكبر رأيه أنه يُدرِكُه أُنَى به )).....

ومشى عليه في "منية المصلي" <sup>(١)</sup>، و"الشرح" في "الخرائن" <sup>(٢)</sup> و"شرح المتقى" <sup>(٣)</sup>، واختاره "قاضي بخان" <sup>(٤)</sup> حيث قال: ((ولو أدرك الإمام بعدما اشتغل بالقراءة قال "ابن الفضل": لا يُشني، وقال غيره: يُشني، وينبغي التفصيل: إن كان الإمام يجهر لا يُشني، وإن كان يسر يُشني)) اهـ. وهو مختار شيخ الإسلام "خواهر زاده".

وعَلَّله في "الذخيرة" بما حاصله: ((أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض، بل يُسنُّ تعظيماً للقراءة، فكان سنة غير مقصودة لذاتها، وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا لوجوب الإنصات، بل لأن قراءة الإمام له قراءة، وأما الثناء فهو سنة مقصودة لذاتها، وليس ثناء الإمام ثناء للمؤتم، فإذا تركه يلزم ترك سنة مقصودة لذاتها للإنصات <sup>(٥)</sup> الذي هو سنة تبعاً بخلاف تركه حالة الجهر)) اهـ. فكان المعتمد ما مشى عليه "المصنف"، فافهم.

[٤١٨٧] (قوله: أو ساجداً) أي: [١/٣٨٢ ب] السجدة الأولى كما في "منية" <sup>(٦)</sup>، وأشار بالتقييد بـ ((راكعاً أو ساجداً)) إلى أنه لو أدركه في إحدى القعدتين فالأولى أن لا يُشني لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود، وكذا لو أدركه في السجدة الثانية، وتماؤه في "شرح المنية" <sup>(٧)</sup>.

(قوله: وعَلَّله في "الذخيرة" بما حاصله إلخ) خلاف المشهور، فإن المشهور أن السكوت في السرية والجهرية واجب لا سنة.

(قوله: وتماؤه في "شرح المنية") قال فيه في الفرق بين السجدين: ((لأنه لما لم يبق إلا سجدة فالأولى المشاركة فيها لقلتها بخلاف إدراكه في الأولى، فإنه يدركه في الثانية بكمالها، فأدنى المشاركة

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٤.

(٢) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٨٨/ب.

(٣) "الدر المتقى": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٤/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٨٨/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) من ((بل لأن قراءة الإمام)) إلى ((لذاتها للإنصات)) ساقط من "الأصل".

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٤.

(٧) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٤.



(و) كما استفتحَ (تعوذَ) بلفظِ أَعُوذُ على المذهب (سراً) قيدٌ للاستفتاح أيضاً، فهو كالتنازع (لقراءة) فلو تذكَّره بعد الفاتحة تركَّه، ولو قبل إكمالها تعوَّذَ، وينبغي أن يستأنفها، .....

[٤١٨٨] (قوله: بلفظِ أَعُوذُ) أي: لا بلفظِ أَسْتَعِيذُ وإنْ مشى عليه في "الهداية" <sup>(١)</sup>، وعمامه في "البحر" <sup>(٢)</sup>، و"الزيلعي" <sup>(٣)</sup>.

[٤١٨٩] (قوله: فهو كالتنازع) لأنَّ ((سراً)) حالٌ من الشاء والتعوذ، فكانا متعلّقين به، فأشبهه التنازع الذي هو تعلّق عاملين فأكثر باسمٍ، وعدلَ عن قول "النهر" <sup>(٤)</sup>: ((فهو من التنازع)) لما في "همع الهوامع" <sup>(٥)</sup>: ((من أنه يقع في كلّ معمولٍ إلا المفعول له والتميز، وكذا الحال خلافاً لابن معطي" <sup>(٦)</sup>))، أفاده "ح" <sup>(٧)</sup>.

في الأولى مع إحراز فضلِ الشاء أيضاً حيثيأُولى، وإنْ أدركَ في القعدة الأولى أو الأخيرة قال بعضهم: يُكَبَّرُ من غيرِ شاء، وقال بعضهم: يأتي بالشاء ثم يقعدُ، والأولى أولى لتحصيلِ فضيلة زيادة المشاركة في القعود)) اهـ، تأمّل. فإنه لم يتمّ الفرق بما ذكره.

(قوله: وإنْ مشى عليه في "الهداية") لكنّ ما في "الهداية" اختارهُ "الهندواني"، وقال "شيخ الإسلام": ((إنّه المختار))، وفي "المحتبى": ((وبه يُفتى)) اهـ. من "السندي".

(قوله: لأنَّ سراً حالٌ من الشاء) أي: حالٌ من فاعلي الشاء والتعوذ المأخوذ من قرأ وتعوذَ، ويجوز أن يكون صفةً لمصدرٍ مخوفٍ، بل هو أولى؛ لأنَّ جمعي الحال مصدرٌ - وإنْ كُثِرَ - سماعي كما في "النهر".

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٨/١.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٨/١.

(٣) انظر "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٢/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٥/ب.

(٥) "همع الهوامع على جمع الجوامع": التنازع في العمل ١١/٢، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ٥٩٨/١، "النور السافر" ص ٥٤).

(٦) أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي، زين الدين الزواوي المغربي (ت ٦٢٨هـ). ("وفيات الأعيان" ١٩٧/٦، "الجواهر المضية" ٥٩٢/٣، "بغية الوعاة" ٣٤٤/٢).

(٧) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.



ذَكَرَهُ "الحلي"، ولا يتعوذُ التلميذُ إذا قرأ على أستاذه، "ذخيرة". أي: لا يُسنُّ، فليحفظ

٣٢٨/١

[٤١٩٠] (قوله: ذكره "الحلي") أي: في "شرح المنية"<sup>(١)</sup> بقوله: ((والتعوذُ إنما هو عند افتتاح الصلاة، فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذُ بعد ذلك، كذا في "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>، ويُفهم منه أنه لو تذكر قبل إكمالها يتعوذُ، وحينئذ ينبغي أن يستأنفها)) اهـ.

وهذا الفهم في غير محله؛ لأن قول "الخلاصة": ((حتى قرأ الفاتحة)) معناه: شرع في قراءتها؛ إذ بالشروع فات محلُّ التعوذ، وإلا لزم رفضُ الفرض للسنَّة، ولزم أيضاً تركُ الواجب، فإنَّ قراءة الفاتحة أو أكثرها مرةً ثانية<sup>(٣)</sup> موجبةٌ للسهو، على أنه في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup> أيضاً بعد ما مرَّ بنحو ورقة ونصف قال: ((وذكرَ الفقيه "أبو جعفر" في "النوادر"<sup>(٥)</sup>: إنَّ كبرَ وتعوذَ ونسيَ الشاء لا يعيدُ، وكذا إنَّ كبرَ وبداً بالقراءة ونسيَ الشاء والتعوذَ والتسمية لفوات محلِّها، ولا سهوٌ عليه، ذكره "الزاهدي")) اهـ. فقوله: ((وبداً بالقراءة إلخ)) مؤيدٌ لما قلنا، فافهم.

[٤١٩١] (قوله: ولا يتعوذُ إلخ) محترزٌ بقوله: ((لقراءة))، قال في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((وقيدَ بقراءة القرآن للإشارة إلى أنَّ التلميذ لا يتعوذُ إذا قرأ على أستاذه كما نقله في "الذخيرة"، وظاهره أنَّ الاستعاذة لم تُشرعْ إلا عند قراءة القرآن أو في الصلاة، وفيه نظرٌ ظاهرٌ)) اهـ.

(قوله: وهذا الفهم في غير محله؛ لأنَّ قول "الخلاصة" إلخ) وأيضاً إنَّ عبارة "الخلاصة" نصَّت على أنَّ التعوذُ إنما هو عند الافتتاح، فهي صريحةٌ بأنَّه لو شرعَ في الفاتحة فات محلُّه، فلا يأتي به ولو أبقينا قوله: ((حتى قرأ الفاتحة)) على ظاهره من أنه فرغَ منها؛ إذ تفرُّعٌ صريحٌ على شيء لا يقتضي تخصيصه بها، تأمل.

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٣.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني - في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٨/ب.

(٣) ((ثانية)) ليست في "م" و"م".

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٦.

(٥) "النوادر الفقهية": لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ). ("كشف الظنون" ١٩٨٠/٢، "الجواهر المضية" ٢٧١/١).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٩/١.



(فيأتي به المسبوقُ عند قيامه لقضاء ما فاتَه) لقراءته (لا المقتدي<sup>(١)</sup>) لعدمها (ويؤخرُ) الإمامُ التَعَوُّدَ (عن تكبيراتِ العيد) لقراءته بعدها.....

قال في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((وأقول: ليس ما في "الذخيرة" في المشروعية وعدمها، بل في الاستئذان وعدمه)) اهـ، أي: فُتْسِنُ لقراءة القرآن فقط وإن كانت تُسْرَعُ في غيرها في جميع ما يخشى فيه الوسوسة، وإلى هذا أشار "الشارح" بقوله: ((أي: لا يُسْنُّ))، لكن في هذا الجواب نظر، فإنها تسنُّ أيضاً قبل دخول الخلاء، [١/٣٨٣ ق] لكن بلفظ أعوذ بالله من الخبث والخبائث، تأمل.

ثم إنَّ عبارة "الذخيرة" هكذا: ((إذا قال الرجل: بسم الله الرحمن الرحيم فإن أراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله لآية، وإن أراد افتتاح الكلام كما يقرأ التلميذ على الأستاذ لا يتعوذ قبله؛ لأنه لا يريد به قراءة القرآن، ألا يرى لو أنَّ رجلاً أراد أن يشكر فيقول: الحمد لله رب العالمين لا يحتاج إلى التعوذ قبله؟ وعلى هذا الجنب إنَّ أراد بذلك القراءة لم يحز، أو افتتاح الكلام جاز)) اهـ ملخصاً.

وحاصله: أنه إذا أراد أن يأتي بشيء من القرآن كالبسملة والحمدلة فإن قصده به القراءة تعوُّذ قبله، وإلا فلا كما لو أتى بالبسملة في افتتاح الكلام كالتلميذ حين ييسمل في أوَّل درسه للعلم فلا يتعوذ، وكما لو قصد بالحمدلة الشكر، وكذا إذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسنُّ التعوذ بالأوَّل، فكلام "الذخيرة" في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الأفعال، فلا يناقض استثناءه قبل الخلاء، فافهم.

[٤١٩٢] (قوله: فيأتي به المسبوق إلخ) ذكرَ "المصنف" ثلاث مسائلَ تفرعاً على قوله: ((للقراءة)) بناءً على قول "أبي حنيفة" و"محمد": إنَّ التعوذ تبعٌ للقراءة، أمَّا عند "أبي يوسف"

(قوله: أمَّا عند "أبي يوسف" فهو تبعٌ للثناء) وعلى أنه تبعٌ للثناء عنده لا يأتي به المسبوقُ عند قيامه لقضاء ما فاتَه؛ لأنه قد أتى به في الأوَّل عقب الثناء كما في "السراج"، فلو أدرك الإمام في وقت لا يمكنه الإتيان بالثناء - كأن أدركه في الركوع أو في الجهر - فيسقط الثناء يسقط التعوذ؛ لأنه تابع، وما ذكره

(١) في "ب": ((إلا المقتدي))، وهو تحريف.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٠ ب.



## (و) كما تَعَوَّذَ (سَمَّى).....

فهو تبعٌ للثناء، فعنده يأتي به المسبوق بعد الثناء مرتين: حال اقتدائه، وعند قيامه للقضاء، ويأتي به المقتدي المدرك لأنه يُثنى كما يأتي به الإمام والمنفرد، ويأتي به الإمام والمقتدي في العيد بعد الثناء قبل التكبيرات، ومشى عليه في "المنية"<sup>(١)</sup>، وفي "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>: ((أنه الأصح))، لكن مختار "قاضي خان"<sup>(٣)</sup> و"الهداية"<sup>(٤)</sup> و"شروحها"<sup>(٥)</sup> و"الكافي"<sup>(٦)</sup> و"الاختيار"<sup>(٧)</sup> وأكثر الكتب هو قولهما: إنه تبعٌ للقراءة، وبه نأخذ، "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>.

[٤١٩٣] (قوله: وكما تَعَوَّذَ سَمَّى) فلو سَمَّى قبل التَعَوَّذَ أعادَهُ بعده لعدم وقوعها في محلها، ولو نسيها حتى فرَغَ من الفاتحة لا يسمَّى لأجلها لقوات محلها، "حلبة"<sup>(٩)</sup> و"بجر"<sup>(١٠)</sup>. ولا مفهوم لقوله: ((حتى فرَغَ)) كما تقدَّم<sup>(١١)</sup>، فافهم.

المحشَّى من أنه عند "أبي يوسف" يأتي به مرتين ذكره في "البحر" تبعاً لـ "شرح المنية"، ومثله في "الدر المنقي" و"الخرائز" لـ "الشارح"، زاد في "الخلاصة": ((وهذا استحبابٌ عنده)) اهـ "سندي". فعلى هذا يكونُ عدمُ إثباته به عند قيامه هو المفرغُ على أنه تبعٌ للثناء، وإثباته به عند القيام على قوله مجردُ استحبابٍ لا دخلٌ للتفريع فيه، تأمل.

(١) انظر 'شرح المنية الكبير': فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٣.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني - في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٨/ب.

(٣) "الخانية": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة - فصل في المسبوق ١٠٤/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٨/١.

(٥) انظر "الفتح" و"العناية" و"الكفاية" ٢٥٣/١ و"البنية" ٢١٨/٢.

(٦) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٦/أ.

(٧) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة ٤٩/١.

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٤ باختصار يسير.

(٩) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/٩٦/أ.

(١٠) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٠/١، وعبارة "البحر": ((فلو سَمَّى قبل التَعَوَّذَ أعادها بعده)) وهذا يُفهمُ أنَّ المَعَادَ التسمية لا التَعَوَّذَ.

(١١) المقولة [٤١٩٠] قوله: ((ذكره الحلبي)).



غيرُ الْمُؤْتَمِّ بلفظِ البسْملة لا مطلقَ الذِّكْرِ كما في ذبيحةٍ ووضوءٍ (سراً<sup>(١)</sup>) (في) أوَّلِ (كلِّ ركعةٍ) ولو جهريةً (لا) تُسَنُّ (بين الفاتحة والسُّورة مطلقاً) ولو سرِّيةً، .....

[٤١٩٤] (قوله: غيرُ الْمُؤْتَمِّ هو الإمامُ والمنفرد؛ إذ لا دخلُ للمقتدي؛ لأنَّه لا يقرأُ بدليلٍ أنَّه قدَّمَ أنَّه لا يتعوَّذُ، "بحر"<sup>(٢)</sup>).

[٤١٩٥] (قوله: كما في ذبيحةٍ ووضوءٍ) فإنَّ المراد بالتسمية فيهما مطلقُ الذِّكر، فهو تمثيلٌ للمنفى.

[٤١٩٦] (قوله: سراً في أوَّلِ كلِّ ركعةٍ) كذا في بعض النسخ، وسقطَ ((سراً)) من بعضها، ولا بدَّ منه، قال [١/٣٨٣ ق/ب] في "الكفاية"<sup>(٣)</sup> عن "المجتبى": ((والثالثُ: أنَّه لا يجهرُ بها في الصلاة عندنا خلافاً لـ "الشافعي"، وفي خارج الصلاة اختلافُ الرواياتِ والمشايخِ في التَّعوَّذُ والتسمية، قيل: يُخْفِي التَّعوَّذُ دونَ التسمية، والصَّحيحُ أنَّه يَتَخَيَّرُ فيهما، ولكنَّ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ من القُرَّاءِ، وهم يجهرون بهما إلَّا "خمزةً" فإنَّه يخفيهما)) اهـ.

[٤١٩٧] (قوله: ولو جهريةً) ردُّ على ما في "المنية"<sup>(٤)</sup>: ((من أنَّ الإمام لا يأتي بها إذا جهرَ، بل إذا خافتَ))، فإنَّه غلطٌ فاحشٌ، "بحر"<sup>(٥)</sup>. وأوَّلُهُ في "شرحها"<sup>(٦)</sup>: ((بأنَّه لا يأتي بها جهراً)).

[٤١٩٨] (قوله: لا تُسَنُّ) مقتضى كلام المتن أن يقال: لا يسنُّ، لكنَّه عدلَ عنه لإيهامه الكراهة بخلاف نفي السنية، ثم إنَّ هذا قولُهُما، وصحَّحَهُ في "البدائع"<sup>(٧)</sup>، وقال "محمَّد": تسنُّ إنَّ

(١) ((سراً)) ليست في "ذ" و "و".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٢٩/١ يتصرف.

(٣) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٥٣/١. (هامش "فتح القدير").

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٨.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٠/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٨.

(٧) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٤/١.



خَافَتْ لَا إِنْ جَهَرَ، "بحر"<sup>(١)</sup>. وَنَسَبَ "ابن الضياء" في "شرح الغزنوية" الأول إلى "أبي يوسف" فقط فقال: ((وهذا قول "أبي يوسف"، وذكر في "المصنف"<sup>(٢)</sup>: أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِ "أَبِي يُوسُفَ": إِنَّهُ يَسْمَى فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكْعَةٍ وَيُخْفِيهَا، وَذَكَرَ فِي "المحيط": المختار قول "محمّد"، وهو أَنَّ يَسْمَى قَبْلَ الْفَاتِحَةِ وَقَبْلَ كُلِّ سُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَفِي رَوَايَةٍ "الحسن بن زياد": أَنَّهُ يَسْمَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ.

### مطلب: لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار

وإنما اختير قول "أبي يوسف" لأن لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار، ولأن قول "أبي يوسف" وسط، وخير الأمور أوسطها، كذا في "شرح عمدة المصلي"<sup>(٣)</sup>)) اهـ ما في "شرح الغزنوية".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٠/١ بتصرف.

(٢) "المصنف" مختصر "المستصفي": كلاهما لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) وهو شرح "المنظومة النسفية" في الخلاف لأبي حفص عمر بن محمد، نجم الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ). ("كشف الظنون" ١٨١٧/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/٢، ٦٥٧).

(٣) "عمدة المصلي": هي الرسالة المسماة "مقدمة الصلاة"، قال في "كشف الظنون" ١٨٠٢/٢: ((اختلف في مؤلفها، قيل: إنها لشمس الدين محمد بن حمزة الفناري، وهو الصحيح كما صرح به شارحها المولى أحمد المعروف بطائش كبري زاده.

وشرحها أيضاً إبراهيم بن أمير درويش البخاري، ونسبها إلى لطف الله النسفي المشتهر بالفاضل الكيداني. وشرحها مولانا شمس الدين محمد القهستاني، ونسبها إلى لطف الله النسفي.

ومن شروحها شرح حسن الكافي الأقحاصي، ذكر فيها أنها لابن كمال.)) اهـ بتصرف  
نقول: وشرحها أيضاً الشيخ عبد الغني النابلسي، وقال في مقدمة شرحه المسمى بـ"الجواهر الكلي": هذا شرح وضعه على المقدمة المشهورة بـ"الكيدانية" المسماة بـ"عمدة المصلي" المنسوبة إلى الإمام لطف الله النسفي المشهور بالكيداني. انظر "فهرس الظاهرية" - الفقه الحنفي ٢٧٣/١. ولم نثر على النقل في هذا الشرح، ولم يتبين لنا المراد من "شرح عمدة المصلي" عند الإطلاق.



ولا تكره اتفاقاً، وما صححه "الزاهدي" من وجوبها.....

ووقع في "النهر"<sup>(١)</sup> هنا خطأ وخلل في النقل أيضاً عن "شرح الغزنوية" فاجتنبه، فافهم.

### مطلب: قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة حسن

(٤١٩٩) (قوله: ولا تكره اتفاقاً) ولهذا صرح في "الذخيرة" و"المجتبى": ((بأنه إن سمى بين

الفاتحة والسورة المقررة سراً أو جهرأ كان حسناً عند "أبي حنيفة")، ورجحه المحقق ٣٢٩/١  
"ابن الهمام"<sup>(٢)</sup> وتلميذه "الحلي"<sup>(٣)</sup> لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة، "بجر"<sup>(٤)</sup>.

[٤٢٠٠] (قوله: وما صححه "الزاهدي" من وجوبها) يعني: في أوّل الفاتحة، وقد صححه

"الزيلعي"<sup>(٥)</sup> أيضاً في سجود السهو، ونقل في "الكفاية"<sup>(٦)</sup> عبارة "الزاهدي" وأقرها، وقال في

"شرح المنية"<sup>(٧)</sup>: ((إنه الأحوط؛ لأن الأحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام

عليها<sup>(٨)</sup>))، وجعله في "الوهبانية"<sup>(٩)</sup> قول الأكثرين، أي: بناء على قول "الخلواني": ((إن أكثر

(١) انظر "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٦/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٥٥/١.

(٣) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ٩٧/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٠/١.

(٥) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة ١٩٤/١.

(٦) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٥٣/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٦.

(٨) فقد أخرج النسائي ١٣٤/٢ كتاب الإفتاح - باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، وابن خزيمة (٤٩٩) كتاب الصلاة - باب

ذكر الدليل على أن الجهر يسم الله الرحمن الرحيم والمخافة به جميعاً مباح، وابن حبان (١٧٩٧) و(١٨٠١) كتاب

الصلاة - باب صفة الصلاة، والحاكم في "المستدرک" ٢٣٢/١ كتاب الصلاة - باب أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة بسم

الله الرحمن الرحيم فعلاً آيةً، والدارقطني ٣٠٦٣٠٥/١ كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في

الصلاة، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٨/٢ كتاب الصلاة - باب جهر الإمام بالتأمين.

وأخرجه أحمد ٤٩٧/٢ مختصراً. كلهم من حديث نعيم بن المحمّر رضي الله عنه قال: صليت خلف أبي هريرة فقراً

((بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم الكتاب... وقال: والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ))،

ونظر أحاديث هذا الباب في "نصب الراية" للزيلعي ٣٢٧-٣٢٤/١.

(٩) "الوهبانية": فصل من كتاب الصلاة ص ٩ - (هامش "المنظومة المحببة").



ضَعَّفَهُ في "البحر" وهي (آية) واحدة (من القرآن) كُلُّهُ (أُنْزِلَتْ للفصل بين السُّور) فما في النمل بعضُ آيةٍ إجماعاً (وليست من الفاتحة).....

المشايخ على أنها من الفاتحة، فإذا كانت منها تجبُ مثلها)، لكن لم يسلم كونه قول الأكثر. [١/٣٨٤ ق]

[٤٢٠١٦] (قوله: ضَعَّفَهُ في "البحر")<sup>(١)</sup> حيث قال في سجود السهو: ((إنَّ هذا كُلُّهُ مخالفٌ لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من أنها سنة لا واجب، فلا يجبُ بتركها شيء))، قال في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((والحقُّ أنهما قولان مرجحان، إلَّا أنَّ المتون على الأول)) اهـ. أقول: أي: أنَّ الأول مرجحٌ من حيث الرواية، والثاني من حيث الدراية، والله أعلم.

[٤٢٠٢١] (قوله: وهي آية) أي: خلافاً لقول "مالك" وبعض أصحابنا: إنها ليست من القرآن أصلاً، قال "الفهستاني"<sup>(٣)</sup>: ((ولم يوجد ما في حواشي "الكشاف" و"التلويح": أنها ليست من القرآن<sup>(٤)</sup>) في المشهور من مذهب "أبي حنيفة") اهـ. أي: بل هو قولٌ ضعيفٌ عندنا.

[٤٢٠٣] (قوله: أُنْزِلَتْ للفصل) ودُكرت في أوَّلِ الفاتحة للتبرُّك.

[٤٢٠٤] (قوله: فما في النمل بعضُ آيةٍ) وأولها: ﴿إِنَّهُ مِنْ شَيْئِنَ﴾، وآخرها: ﴿وَأَتَوْنِي مُسْلِمِينَ﴾ [النمل - ٣٠، ٣١] وهو تفرُّعٌ على قوله: ((أُنْزِلَتْ للفصل))، "ط"<sup>(٥)</sup>.

[٤٢٠٥] (قوله: وليست من الفاتحة) قال في "النهر"<sup>(٦)</sup>: ((فيه ردُّ لقول "الحلواني": أكثرُ المشايخ على أنها من الفاتحة، ومن ثمَّ قيل بوجوبها، وجعلها في "الذخيرة" رواية "الثاني" عن "الإمام"، وبه أخذ، وهو أحوط)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة ١٠٦/٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ١/٤٦.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٣/١.

(٤) من (أصلاً قال) إلى ((ليست من القرآن)) ساقط من "الأصل".

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٢١٩/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ١/٤٦.



ولا من كلِّ سورة) في الأصحَّ، فتحرُّمٌ على الجنبِ (ولم تَجْزِ الصلاةُ بها) احتياطاً (ولم يُكْفَرْ جاحِظُها لشبهة) اختلافِ "مالكٍ" (فيها).  
(و) كما سَمَّى (قرأ المصلِّي لو إماماً أو منفرداً الفاتحة.....)

وما نقلَهُ عن "الحلواني" ذكرَهُ "القُهْستاني" <sup>(١)</sup> عن "المحيط" <sup>(٢)</sup> و"الذخيرة" و"الخلاصة" <sup>(٣)</sup>

وغيرها.

[٤٢٠٦] (قوله: ولا من كلِّ سورة) أي: خلافاً لقول "الشافعي": "إنَّها آيةٌ من كلِّ سورةٍ

ماعداء براءة.

[٤٢٠٧] (قوله: في الأصحَّ) قيَّدَ لقوله: ((وليس من الفاتحة))، وكان ينبغي ذكرُهُ عقبه ليكون إشارةً إلى قول "الحلواني" المتقدم <sup>(٤)</sup> لا إلى قول "الشافعي"؛ إذ لم تَجْزِ عادتُهُم بذكر التصحيح للإشارة إلى مذهب الغير، بل إلى المرجوح في المذهب، ولم أرَ لأحدٍ من مشايخنا القول بأنَّها آيةٌ من كلِّ سورةٍ، وإنما عزاه في "البحر" <sup>(٥)</sup> وغيره إلى "الشافعي" فقط، فافهم.

[٤٢٠٨] (قوله: فتحرُّمٌ على الجنب) أي: وما في معناه كالحائض والنفساء، وهذا لو على

قصدِ التلاوة.

[٤٢٠٩] (قوله: احتياطاً) عَنَّا للمسألتين، وذلك أنَّ مذهب الجمهور أنَّها من القرآن لتواترها في محلِّها، وخالفَ في ذلك "مالك"، فكان الاحتياطُ حرمتها على الجنب نظراً إلى مذهب الجمهور، وعدم جوازِ الاختصار عليها في الصلاة نظراً إلى شبهة الخلاف؛ لأنَّ فرض القراءة ثابتٌ يتيقن، فلا يسقط بما فيه شبهة.

[٤٢١٠] (قوله: ولم يُكْفَرْ جاحِظُها إلخ) جوابُ [١/ق ٣٨٤ب] عما قيل من الإشكال

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٣/١.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - بيان ما يفعله المصلِّي في صلاته ١/ق ٥٦ب.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني - في المقدمة وآداب الصلاة ورفرائها وستنها وواجباتها ق ١٨/ب.

(٤) المقولة [٤٢٠٠] قوله: ((وما صحَّحه الزاهدني من وجوبها)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٠/١.



(و) قرأ بعدها وجوباً.....

في التسمية: إنها إن كانت متواترة لزم تكفير منكرها، وإلا فليست قرآناً، والجواب - كما في "التحرير"<sup>(١)</sup> - : ((أن القطعي إنما يكفر منكره إذا لم تثبت فيه شبهة قوية كإنكار ركن، وهنا قد وجبت، وذلك لأن من أنكرها كـ "مالك" ادعى عدم تواتر كونها قرآناً في الأوائل، وأن كتابتها فيها لشهرة استئناس الافتتاح بها في الشرع، والمثبت يقول: إجماعهم على كتابتها مع أمرهم بتجريد المصاحف يوجب كونها قرآناً، والاستئناس لا يسوغ الإجماع لتحقيقه في الاستعاذة، والحق<sup>(٢)</sup> أنها من القرآن لتواترها في المصحف، وهو دليل كونها قرآناً، ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الأخبار بكونها قرآناً، بل الشرط فيما هو قرآن تواتره في محله فقط وإن لم يتواتر كونه في محله من القرآن)) اهـ.

وقوله: ((ولا نسلم الخ)) رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محله لا يستلزم كونها قرآناً، بل لا بد من تواتر الأخبار بقرآنتها.

والحاصل: أن تواترها في محله أثبت أصل قرآنتها، وأما كونها قرآناً متواتراً فهو متوقف على تواتر الأخبار به، ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الأخبار بقرآنته، ووقع في "البحر" هنا اضطراب وخلل بينه فيما علقته عليه<sup>(٣)</sup>.

وبما قررناه يعلم أنه كان على "الشارح" أن يقي المتن على حاله، ويسقط قوله: ((اختلاف "مالك")) ليكون جواباً عن إنكار "مالك" أيضاً قرآنتها؛ لأن الشبهة لم تثبت بإنكاره، بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى، فتدبر.

[٤٢١١] (قوله: وقرأ بعدها وجوباً) الوجوب يرجع إلى القراءة والبعديّة، وأشار إلى أنه يلزم

بتركها الإعادة لو عامداً كالفاحة خلافاً لما في "التبيين"<sup>(٤)</sup> و"الدرر"<sup>(٥)</sup>؛ لأن الفاتحة وإن كانت

(١) "التحرير": المقالة الثانية - الباب الثاني - أدلة الأحكام ص ٢٩٨.

(٢) في "م": ((والحق)).

(٣) انظر حاشية "منحة الخالق على البحر الرائق": عند قول صاحب "البحر": ((إنما لم يحكم)) ٣٣٠/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٣/١.

(٥) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٩/١.



(سورة أو ثلاث آيات) ولو كانت الآية أو الآيتان تعدل ثلاث آيات قصاراً انتفت كراهة التحريم، ذكره "الحلي"<sup>(١)</sup>، ولا تنتفي التنزيهية إلا بالمسنون (وأمن). عمد وقصر وإمالة، .....

أكد للاختلاف في ركنيتها إلا أنه يظهر في الإثم لا في وجوب الإعادة كما قدّمناه<sup>(٢)</sup> أول بحث الواجبات.

[٤٢١٢] (قوله: سورة) أشار إلى أن الأفضل قراءة سورة واحدة، ففي "جامع الفتاوى"<sup>(٣)</sup>: ((روى "الحسن" عن "أبي حنيفة" أنه قال: لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات، ولو فعل لا يكره، [١/٣٨٥ق/أ] وفي النوافل لا بأس به)).

[٤٢١٣] (قوله: إلا بالمسنون) وهو القراءة من طوال المفضل في الفجر والظهر، وأوساطه في العصر والعشاء، وقصاره في المغرب، "ط"<sup>(٤)</sup>.

[٤٢١٤] (قوله: وأمن) هو سنة للحديث الآتي<sup>(٥)</sup> المتفق عليه كما في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup> وغيره، واتفقوا على أنه ليس من القرآن كما في "البحر"<sup>(٧)</sup>.

[٤٢١٥] (قوله: عمد) هي أشهرها وأفضحها، ((وقصر)) وهي مشهورة، ومعناه استجب، "ط"<sup>(٨)</sup>.

[٤٢١٦] (قوله: وإمالة) أي: في المدّ لعدم تأنيها في القصر، "ح"<sup>(٩)</sup>. وحقيقة الإمالة: أن يُنحى

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٩.

(٢) المقلوبة [٣٩٣٧] قوله: ((وتعاد وجوباً)).

(٣) "جامع الفتاوى": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ١٢/أ باختصار.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٢١٩/١.

(٥) المقلوبة [٤٢٢٥] قوله: ((وأما حديث إلخ)).

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٠٩.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٢٣١/١.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٢١٩/١ نقلاً عن أبي السعود.

(٩) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٣/أ بصرف.



ولا تفسد مع تشديدٍ أو حذفٍ ياءٍ.....

بالتفتحة نحو الكسرة، فتميلُ الألفُ إن كان بعدها ألفٌ نحوَ الياء، "أُسموني"<sup>(١)</sup>.

[٤٢١٧] (قوله: ولا تفسدُ إلخ) أشارَ به إلى أنَّ الكلامَ في نفي الفساد لا في تحصيلِ السنة، فإنَّ السنةَ لا تحصلُ إلَّا بالثلاثةِ الأوَّلِ كما أفاده "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٢١٨] (قوله: بتد مع تشديدٍ أو حذفٍ ياءٍ) أي: حالة كون المدِّ مصاحباً لأحدهما لا لكلِّ منهما، ففيه صورتان:

الأولى: المدُّ مع التشديد بلا حذفٍ، فلا يُفسدُ على المفتي به عندنا؛ لأنَّ لغةً فيها حكاها "الواحدِي"<sup>(٣)</sup>، ولأنَّه موحودٌ في القرآن، ولأنَّ له وجهاً كما قال "الخلوَانِي": "إنَّ معناه: ندعوك قاصدين لإجابتك؛ لأنَّ معنى آمين: قاصدين، وأنكرَ جماعةٌ من مشايخنا كونها لغةً، وحكَمَ بفساد الصلاة،" بحر"<sup>(٤)</sup>.

والصورة الثانية: المدُّ مع حذفِ الياء بلا تشديدٍ لوجوده في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ أَكْبَرُ﴾ [الأحقاف- ١٧] كما في "الإمداد"<sup>(٥)</sup>، فـ ((أو)) في كلامه لمنع الجمع فقط؛ لأنَّه لو أتى بالمدِّ جامعاً بين التشديد والحذف تفسدُ كما ثبت عليه بعد<sup>(٦)</sup>، ولو كانت لمنع الخلو أيضاً - بأنَّ أتى بالمدِّ خالياً عن التشديد والحذف - لزمَ التكرارُ؛ لأنَّه اللغةُ الفصحى المتقدِّمة، فافهم.

(قوله: بأنَّ أتى بالمدِّ خالياً عن التشديد إلخ) لا يصلحُ تفسيراً لمنع الخلو، بل هو تفسيرٌ للخلو، ولزومُ التكرار إنما هو إذا خلى المدُّ عن التشديد وحذفِ الياء، وهذا ليس معنى منع الخلو؛ إذ المرادُ به أن يوجد أحدُ القيدَين مع المُقَيِّد بدون خلوه وتجاوزِه إلى غيره، نعم على جعلها مانعةً خلويً يكونُ المفهومُ غيرَ صحيحٍ، تأمَّل.

(١) "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": الإمالة ٢٢٠/٤.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٢١٩/١.

(٣) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨ هـ). ("مير أعلام النبلاء" ٣٣٩/١٨).

(٤) "طبقات السبكي" ٢٤٠/٥.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٢/١ بتصرف.

(٥) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في سنتها ق ١٣٧/ب.

(٦) المقولة [٤٢٢٠] قوله: ((أو بعد معهما)).



بل بقصرٍ مع أحدهما، أو بمدٍّ معهما، وهذا مما تفرَّدتْ بتحريره (الإمام سرّاً كما مومٍ ومنفردٍ) ولو في السريّة إذا سمّعه.....

[٤٢١٩] (قوله: بل بقصرٍ مع أحدهما) أي: مع التشديد بلا حذفِ الياء، وهو أمّين لعدم وجوده في القرآن، أو مع حذفِ الياء بلا تشديدٍ وهو أمّين، وفيه نظرٌ لوجوده في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ﴾ [البقرة- ٢٨٣]، "ح" <sup>(١)</sup>. أي: ولذلك لم يذكره في "البحر" و"النهر". هذا، وذكرَ في "الحلبة" <sup>(٢)</sup> الأوّلَ لغةً ضعيفاً فقال: ((وقصرُها وتشديدُ الميمِ حكاهما بعضُهم عن "ابن الأبناري" واستضعفتُ، ويظهرُ أنّ الأشبه فسادُ الصلاة بها)).

[٤٢٢٠] (قوله: أو بمدٍّ معهما) أي: مع التشديد وحذفِ الياء، وهو آمّن، فإنّه مُفسدٌ [١/٣٨٥ق/ب] لعدم وجوده في القرآن.

وحاصلُ ما ذكره ثمانية أوجهٍ: خمسةٌ صحيحةٌ، وثلاثةٌ مُفسدةٌ، وبقيَ تاسعٌ، وهو أمّن بالقصر مع التشديد والحذف، وهو مُفسدٌ لعدم وجوده في القرآن، ولو قال "الشارح": ومدٍّ أو قصرٍ معهما لاستوفى، "ح" <sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد ذكرَ هذا التاسعُ مع الثامن في "البحر" <sup>(٤)</sup> وقال: ((ولا يبعدُ فسادُ الصلاة فيهما)). [٤٢٢١] (قوله: الإمام سرّاً) أشار بالأوّلِ إلى خلاف "مالك" في تخصيصِ المؤتمِّ بالتأمين دون الإمام، وهو روايةُ "الحسن" عن "الإمام"، وبالتالي إلى خلاف "الشافعي" أنّه يأتي بها كلّ منهما جهراً، وقوله: ((كما مومٍ ومنفردٍ)) محلُّ اتفاقٍ، فلذا أتى بالكاف.

[٤٢٢٢] (قوله: ولو في السريّة) أي: لإطلاقِ الأمر في الحديث الآتي <sup>(٥)</sup>، وهذا راجعٌ إلى المأموم، وكان ينبغي ذكره عقبه، وقيل: لا يؤمّن المأموم في السريّة ولو سمع الإمام؛ لأنّ ذلك الجهر لا عبرة به.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/أ - ب بتصرف يسير.

(٢) "الحلبة": فصل في صفة الصلاة ٢/٧٨ق/ب.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب بتصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٣٢.

(٥) المقولة [٤٢٢٥] قوله: ((وأما حديث إلخ)).



ولو من مثله في نحو جمعة وعيدٍ، وأمّا حديث: ((إذا أَمَّنَ الإمامُ فأَمَّنُوا)) فمن التعليق بمعلوم الوجود، فلا يتوقَّفُ على سماعه منه، بل يحصلُ بتمام الفاتحة بدليل: ((إذا قال الإمامُ: ولا الضَّالِّينَ.....

[٤٢٢٣] (قوله: ولو من مثله) أي: من مقتدٍ مثله، بأن كان مثله قريباً من الإمام يسمعُ قراءته، فأَمَّنَ فسمع<sup>(١)</sup> ذلك المقتدي تأمّنَ مثله القريب من الإمام، فيؤمّنُ لأنَّ المناط العلمُ بتأمين الإمام. [٤٢٢٤] (قوله: في نحو جمعة وعيدٍ) أشار به ((نحو)) إلى أنَّ التقييد بالجمعة والعيد - كما وقَعَ في "الجوهرة"<sup>(٢)</sup> - غيرُ قيدٍ كما بحثه في "الشرنبلالية"<sup>(٣)</sup> بقوله: ((ينبغي أن لا يختصَّ بهما، بل الحكمُ في الجماعة الكثيرة كذلك)).

[٤٢٢٥] (قوله: وأمّا حديثُ (الخ) هو ما رواه "الشيخان"<sup>(٤)</sup>): ((إذا أَمَّنَ الإمامُ فأَمَّنُوا، فإنه مَنْ وافقَ تأمّنه تأمّنَ الملائكةَ غُفِرَ له ما تقدّمَ من ذنبه))، وهو مفيدٌ تأمينهما، لكن في حقِّ الإمام بالإشارة؛ لأنَّ النصَّ لم يُسَقَّ له، وفي حقِّ المأموم بالعبارة؛ لأنّه سيَقَّ لأجله، "بحر"<sup>(٥)</sup>. ثم مرادُ "الشارح" الجوابُ عن قول "الشافعي": إنَّ الحديثَ دليلٌ على جهرِ الإمام بالتأمين؛ لأنّه علّقَ تأمينهم بتأمينه، والجوابُ: أنَّ موضعَ التأمين معلومٌ، فإذا سمعَ لفظةَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ كفى؛

(١) (فسمع) ساقطة من "م".

(٢) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦١/١.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٦٩/١. (هامش "الدور والغرر").

(٤) أخرجه مالك ٨٧/١ كتاب الصلاة - باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، وأحمد ٢٣٨/٢، وعبد الرزاق (٢٦٤٤)، والبخاري (٧٨٠) كتاب الأذان - باب جهر الإمام بالتأمين، ومسلم (٤١٠) كتاب الصلاة - باب التسميع والتحميد والتأمين، وأبو داود (٩٣٦) كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام، والترمذي (٢٥٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل التأمين وقال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح، والنسائي ١٤٤/٢ كتاب الافتتاح - باب جهر الإمام بآمين، وابن ماجه (٨٥٢) كتاب إقامة الصلاة - باب الجهر بآمين، وابن حبان (١٨٠٤) كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة. كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣١/١.



فقولوا: آمين)).

(ثم) كما فرغَ (يُكَبِّرُ) مع الانحطاط (للكوع).....

لأنَّ الشارعَ طلبَ من الإمامِ التأمينَ بعده، فصار من التعليق، معلومُ الوجود، وتأمُّمُ الأدلَّةِ في المطوَّلات. ويظهرُ من هذا أنَّ مَنْ كان بعيداً عن الإمامِ لا يسمعُ قراءته أصلاً لا يؤمِّنُ كما في "البحر"<sup>(١)</sup>، أي: لعدم سماعه موضع التأمين، [١/٣٨٦ق/أ] اللهمَّ إلا أن يسمعَ من مثله كما مرَّ<sup>(٢)</sup> في السَّريَّة.

[٤٢٢٦] (قوله: فقولوا آمين) غمَّ الحديث: «فإنَّ الملائكةَ تقولُ آمين، فمن وافقَ تأمينه تأمَّنَ الملائكةَ غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه»، رواه "عبدُ الرزاق" و"النسائيُّ" و"ابن حَبَّان" <sup>(٣)</sup>، "حلبه"<sup>(٤)</sup>. وفي "شرح مسلم" لـ "النووي"<sup>(٥)</sup>: ((الصحيحُ الصوابُ أنَّ المراد الموافقةُ للملائكةِ في وقت التأمين، وقيل: في الصفة والخشوع والإخلاص، ثم قيل: هم الحفظةُ، وقيل: غيرُهم لقوله ﷺ في الحديث الآخر: «فوافقَ قوله قولُ أهل السماء»<sup>(٦)</sup>)).

[٤٢٢٧] (قوله: مع الانحطاط) أفاد أنَّ السَّنةَ كونُ ابتداء التكبير عند الخُرور وانتهائه

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٣١-٣٣٢.

(٢) المقولة [٤٢٢٣] قوله: ((ولو من مثله)).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٦٤٤)، وابن حبان (١٨٠٤)، والنسائي ١٤٤/٢ كتاب الافتتاح - باب الأمر بالتأمين خلف الإمام، وأخرجه مالك ٨٧/١ كتاب الصلاة - باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، وأحمد ٢٣٣/٢ - ٢٧٠، والبخاري (٧٨٢) كتاب الأذان - باب جهر المأموم بالتأمين، و(٤٤٧٥) كتاب التفسير - باب ((غير المغضوب عليهم ولا الضالين))، ومسلم (٤١٠) (٧٦) كتاب الصلاة - باب التسميع والتحميد والتأمين، وأبو داود (٩٣٥) كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام، والترمذي (٢٥٠) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في فضل التأمين، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٨٥٢) كتاب إقامة الصلاة - باب الجهر بـ ((آمين))، كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٤) "حلبه": فصل في صفة الصلاة ٢/٩٧ ب.

(٥) "شرح صحيح مسلم": كتاب الصلاة - باب التسميع والتحميد والتأمين ٤/١٣٠.

(٦) أخرجه البخاري (٧٨١) كتاب الأذان - باب فضل التأمين، ومسلم (٤١٠) (٧٦) (٧٥) كتاب الصلاة - باب التسميع والتحميد والتأمين، والنسائي ١٤٥/٢ كتاب الافتتاح - باب الأمر بالتأمين خلف الإمام، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٥/٢ كتاب الصلاة - باب التأمين.



ولا يكره وصلُّ القراءة بتكبيره، ولو بقيَ حرفٌ أو كلمةٌ فأنتمه حالة الخرور لا بأس به عند البعض، "منية المصلِّي" (ويضعُ يديه) معتمداً بهما (على رُكبتيه ويُفرِّجُ أصابعه) للتمكُّن،.....

عند استواء الظهر، وقيل: إنَّه يكبرُ قائماً، والأوَّلُ هو الصحيح كما في "المضمرات"، وتأمَّه في "القُهْستاني"<sup>(١)</sup>.

[٢٢٢٨] (قوله: ولا يكره إلخ) مثله أن يقول: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى - ١١] الله أكبرُ بكسر التاء المثلثة لالتقاء الساكنين، "ح"<sup>(٢)</sup>. وفي "القُهْستاني"<sup>(٣)</sup>: ((وفي قوله: ثمَّ يكبرُ دلالةً على أنه لا يصلُّ التكبيرَ بالقراءة، وهذا رخصةٌ، والأفضلُ الوصلُ))، وفي "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>: ((وعن "أبي يوسف" أنه قال: ربما وصلتُ وربما تركتُ)) اهـ.

وذكرَ في "التاترخانية"<sup>(٥)</sup> تفصيلاً حسناً، وهو: ((أنَّه إذا كان آخرُ السورة نثاءً مثل: ﴿وَكَبِيرَةً كَثِيرًا﴾ [الإسراء - ١١١] فالوصلُّ أوَّل، وإلاَّ فالفصلُ أوَّل مثل: ﴿إِن شِئْتُمْ لَنُرْسِلَنَّ فِيكُمْ سَفِينًا مِّنَ النَّارِ﴾ [الكوثر - ٣] فيفصلُ ويفصلُ، ثمَّ يكبرُ للركوع)).

[٢٢٢٩] (قوله: لا بأس به عند البعض) أشار بهذا إلى أنَّ هذا القولَ خلافُ المعتمد المشارِ إليه بقوله أوَّلاً: ((ثمَّ كما فرغ يكبرُ مع الانحطاط))، فإنَّه ظاهرٌ في أنَّه يتمُّ القراءةَ جميعها، وبعد الفراغ منها ينحطُّ للركوع مكبراً، والأوَّلُ أصحُّ كما في "المنية"<sup>(٦)</sup>، فيكون "الشارح" قد نبَّه على القولين، وأنَّ الأوَّل هو المعتمد والثاني ضعيفٌ بأوجزِ عبارةٍ ولطفٍ إشارةٍ، فليس في كلامه إهمالٌ كما لا يخفى على ذوي الكمال، فافهم.

(١) انظر "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة - ٩٤/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة أفعال الصلاة - ٩٤/١.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص- ٣٠٩.

(٥) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٩٢/١ بتصرف نقلاً عن القاضي أبي بكر العقوبي.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص- ٣١.



وَيُسَنُّ أَنْ يُلْصِقَ كَعْبِيهِ.....

[٤٢٣٠] (قوله: ويسنُّ أن يُلصِقَ كَعْبِيهِ) قال السيّد "أبو السُّعود"<sup>(١)</sup>: ((وكذا في السجود أيضاً، وسَبَقَ في السنن أيضاً)) اهـ. والذي سَبَقَ هو قوله<sup>(٢)</sup>: ((والصاقُ كَعْبِيهِ في السجود سنّةٌ، "در") اهـ.

ولا يخفى أنَّ هذا سبقٌ نظر، فإنَّ شارحنا لم يذكر ذلك لا في "الدرِّ المختار" ولا في "الدرِّ المتقى"، ولم أره لغيره أيضاً، فافهم. نعم ربما يُفهم ذلك من أنَّه إذا كان السنّة في الركوع إلصاقَ الكعبين، ولم يذكرُوا تفريقَهُما بعده [١/٣٨٦ ق/ب] فالأصلُ بقاؤُهُما ملصقين في حالة السجود أيضاً، تأمّل.

هذا، وكان ينبغي أن يذكر لفظاً ((يُسَنُّ))<sup>(٣)</sup> عند قوله: ((ويضعُ يديه)) ليُعلم أنَّ الوضع، والاعتماد، والتفريق، والإلصاق، والنَّصَب، والبسط، والتسوية كلها سننٌ كما في "الْقَهْطَسْتَانِي"<sup>(٤)</sup>، قال: ((وينبغي أن يُزاد: مجافياً عَضُدَيْهِ مستقبلاً أصابعه، فإنَّهُما سنّةٌ كما في "الزاهدي") اهـ.

قال في "المعراج": ((وفي "المحتبى": هذا كُلُّهُ في حقِّ الرجل، أمّا المرأةُ فتتحنى في الركوع

(قولُ "الشارح": وَيُسَنُّ أَنْ يُلْصِقَ كَعْبِيهِ) قال الشيخ "أبو الحسن" السنديُّ الصغير في تعليقه على "الدرِّ": ((هذه السنّةُ إنما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعاً لـ "المحتبى"، وليس لها ذكرٌ في الكتب المتقدّمة كـ "الهداية" وشروحها، وكان بعضُ مشايخنا يرى أنَّها من أوهامِ صاحب "المحتبى"، ولم ترِدْ في السنّة على ما وقفنا عليه، وكأنَّهُم توهّموا ذلك مما وردَ أنَّ الصحابة كانوا يهتمون بسدِّ الخلل في الصفوف حتّى يضمّون الكعاب والمناكب، ولا يخفى أنَّ المراد هنا إلصاقُ كَعْبِيهِ بكَعْبِيهِ صاحبه لا كَعْبِيهِ مع كَعْبِيهِ الآخر)) اهـ.

قلت: ولعلَّ الشيخ "أبا الحسن" لحظَّ إلى الآثار الواردة في أنَّ التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقاً أفضلٌ من إلصاقِهِما اهـ "سندي". وقد ذكّر الآثار الواردة في التراوح فانظره.

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/١٨٩.

(٢) أي: قول صاحب "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب في صفة الصلاة ١/١٧٧.

(٣) ((يسن)) ساقط من "أ".

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/٩٤.



وَيَنْصَبُ سَاقِيَهُ (وَيَسْطُ ظَهْرَهُ) وَيَسْوِي ظَهْرَهُ بِعَجْزِهِ (غَيْرَ رَافِعٍ وَلَا مَنْكَسٍ رَأْسَهُ، وَيَسْبِخُ فِيهِ) وَأَقْلُهُ (ثَلَاثًا) فَلَوْ تَرَكَهُ أَوْ نَقَصَهُ كُرَّةً تَنْزِيهَاً،.....

يسيراً ولا تفرّج، ولكنّ تَضُمُّ وتضعُ يديها على ركبتيها ضعاً، وتحني ركبتيها ولا تجافي عضديها؛ لأنّ ذلك أَسْتَرُّ لها، وفي "شرح الوجيز"<sup>(١)</sup>: الخنثى كالمراة)) اهـ.  
[٤٢٣١] (قوله: وَيَنْصَبُ سَاقِيَهُ) فجعلهما شبه القوس - كما يفعله كثير من العوام - مكروء، "بحر"<sup>(٢)</sup>.

[٤٢٣٢] (قوله: وَأَقْلُهُ ثَلَاثًا) أي: أَقْلُهُ يكون ثلاثاً، أو أَقْلُهُ تسيبُحُهُ ثلاثاً، وهذا أولى من جعل ((ثلاثاً)) خبراً عن ((أَقْلُهُ)) بنزع الحافض، أي: في ثلاث؛ لأنّ نزع الحافض سماعي، ومع هذا فهو بعيد جداً، فافهم. ويحتمل أن يكون ((أَقْلُهُ)) خبراً لمبتدأ محذوف والواو للحال، والتقدير: وَيَسْبِخُ فِيهِ ثَلَاثًا، وهو أَقْلُهُ، أي: والحال أنّ الثلاث أَقْلُهُ، وسوّغ بحجيء الحال من النكرة تقديمها على صاحبها، وهذا الوجه أفاده "شيخنا" حفظه الله تعالى.

[٤٢٣٣] (قوله: كُرَّةً تَنْزِيهَاً) أي: بناءً على أنّ الأمر بالتسيبيح للاستحباب، "بحر"<sup>(٣)</sup>. وفي "المعراج": ((وقال "أبو مطيع البلخي"<sup>(٤)</sup> تلميذ "أبي حنيفة": إنّ الثلاث فرض، وعند "أحمد" يجب مرّةً كتسيب السجود والتكبيرات والسمع والدعاء بين السجدين، فلو تَرَكَهُ عمداً بطلت، ولو سهواً لا))، وفي "القهُستاني"<sup>(٥)</sup>: ((وقيل يجب)) اهـ.

(١) لم يتبين لنا المراد من "شرح الوجيز"، وانظر تعليقنا على "الوجيز" المتقدم ٤٥٧/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٣/١ بتصرف، نقلاً عن "روضة العلماء".

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٣/١ بتصرف يسير.

(٤) أبو مطيع الحكم بن عبد الله بن مسلمة بن عبد الرحمن البلخي الخراساني (ت ١٩٩ هـ). ("المجواهر المضبية" ٨٤/٤، "الفتاوى البهية" ص ٦٨-).

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٤/١.



وهذا قول ثالث عندنا، وذكر في "الحلية"<sup>(١)</sup>: ((أن الأمر به والمواظبة عليه متظافران على الوجوب، فينبغي لزوم سجود السهو أو الإعادة<sup>(٢)</sup> لو تركه ساهياً أو عامداً))، ووافق على هذا البحث العلامة "إبراهيم الحلبي" في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup> أيضاً، وأجاب في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للأعرابي حين علمه<sup>(٥)</sup>)، فهذا صارف للأمر عن الوجوب))، لكن استشعر في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup> ورود هذا فأجاب عنه بقوله: ((ولقائل أن يقول: إنما يلزم ذلك أن لو لم يكن [١/٣٨٧ق] في الصلاة واجباً خارجاً عما علمه الأعرابي، وليس كذلك، بل تعيين الفاتحة وضُم السورة أو ثلاث آيات ليس مما علمه للأعرابي، بل ثبت بدليل آخر، فلم لا يكون هذا كذلك؟)) اهـ.

والحاصل: أن في تثليث التسييح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا، أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجاً على القواعد المذهبية، فينبغي اعتماده كما اعتمد "ابن الهمام" ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلسة والطمأنينة فيهما كما مر<sup>(٧)</sup>، وأما من حيث الرواية فالأرجح السنة؛ لأنها المصرح بها في مشاهير الكتب، وصرحوا بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث، وأن الزيادة مستحبة بعد أن يحتكم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن إماماً فلا يطول، وقدّمنا<sup>(٨)</sup> في سنن الصلاة عن "أصول أبي اليسر": ((أن حكم السنة أن يُندب إلى تحصيلها، ويُلام على تركها

(١) "الحلية": فصل في صفة الصلاة ٢/١٠٨ ب/ بتصرف.

(٢) من ((الأمر به)) إلى ((أو الإعادة)) ساقط من "الأصل".

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - الركوع ص ٢٨٢..

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٣٣ بتصرف.

(٥) هو حديث النبي صلاته، وقد تقدم ترجمته ص ١٧٢..

(٦) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - الركوع ص ٢٨٢..

(٧) المقولة [٣٩٧٩] قوله: ((على ما اختاره الكمال)).

(٨) المقولة [٤٠٣٧] قوله: ((وقالوا إلخ)).



## وَكُرْهٌ تَحْرِيمًا.....

مع حصول إثم يسير))، وهذا يفيد أنَّ كراهة تركها فوق التنزيه وتحت المكروه تحريماً، وبهذا يضعف قول "البحر"<sup>(١)</sup>: ((إنَّ الكراهة هنا للتنزيه؛ لأنَّه مستحبٌ)) وإنَّ تبعه "الشارح" وغيره، فتدبر.

## (تنبيه)

السنة في تسبيح الركوع: سبحانه ربِّي العظيم<sup>(٢)</sup>، إلَّا إنَّ كان لا يُحسِنُ الظاء فيبدلُ به الكريم لئلاَّ يجري على لسانه العزيم فتفسد به الصلاة، كذا في "شرح درر البحار"<sup>(٣)</sup> فليُحفظ، فإنَّ العامة عنه غافلون، حيث يأتون بدل الظاء بزاوي مفخمة.

## مطلب في إطالة الركوع للجاني

[٤٢٣٤] (قوله: وَكُرْهٌ تَحْرِيمًا) لما في "البدائع"<sup>(٤)</sup> و"الذخيرة": ((عن "أبي يوسف" قال: سألتُ "أبا حنيفة" و"ابن أبي ليلى"<sup>(٥)</sup> عن ذلك فكرهاه، وقال "أبو حنيفة"<sup>(٦)</sup>: أحسنى عليه أمراً عظيماً، يعني الشرك، وروى "هشام" عن "حماد" أنه كره ذلك أيضاً، وكذا روي عن "مالك" و"الشافعي" في الجديد، وتوهم بعضهم من كلام "الإمام" أنه يصيرُ مشركاً، فأفتى بإباحة دمه وليس كذلك، وإنما أراد الشرك في العمل؛ لأنَّ أولَّ الركوع كان لله تعالى وآخره للجاني، ولا يُكفر؛ لأنَّه ما أراد التخلُّل والعبادة له))، وغامته في "الحلبة"<sup>(٧)</sup> و"البحر"<sup>(٨)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٣/١.

(٢) في "د" زيادة: ((فرع: تكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والشهد بإجماع الأئمة الأربعة لقوله ﷺ: «نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً وساجداً» رواه مسلم "معراج").

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ق ٣/٣٤.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٩/١.

(٥) أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي (ت ١٤٨هـ). (تذكرة الحفاظ ١٧١ ص، وفيات الأعيان ٧٩/٢).

(٦) الذي في "الحلبة": ((أبو يوسف))، والصواب ما أثبتته ابن عابدين كما في "البدائع" و"البحر".

(٧) انظر "الحلبة": فصل في صفة الصلاة ٢/١٠٨ ب.

(٨) انظر "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٤/١.



إطالة ركوع أو قراءة لإدراك الجائي، أي: إن عَرَفَهُ، وإلا فلا بأس به،.....

٣٣٢/١

[٤٢٣٥] (قوله: إطالة ركوع أو قراءة<sup>(١)</sup>) وكذا [١/٣٨٧ ب] القعود الأخير قبل السلام، وذكر في "السراج"<sup>(٢)</sup>: ((أن فيه خلافاً))، وأشار إلى أن الكلام في المصلي، فلو انتظر قبل الصلاة ففي أذان "البرازية"<sup>(٣)</sup>: ((لو) انتظر الإقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز، ولو اُحِد<sup>(٤)</sup> بعد الاجتماع لا، إلا إذا كان داعراً<sup>(٥)</sup> شريراً)) اهـ.

[٤٢٣٦] (قوله: أي: إن عَرَفَهُ) عزاه في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup> إلى أكثر العلماء، أي: لأن انتظاره حينئذ يكون للتودد إليه، لا للتقرب والإعانة على الخير.

[٤٢٣٧] (قوله: وإلا فلا بأس) أي: وإن لم يعرفه فلا بأس به؛ لأنه إعانة على الطاعة، لكن يطول مقدار ما لا يتحمل على القوم، بأن يزيد تسييحاً أو تسييحين على المعتاد.

ولفظ لا بأس تنفيدي في الغالب أن تركه أفضل، وينبغي أن يكون هنا كذلك، فإن فعل العبادة لأمر فيه شبهة عدم إخلاصها لله تعالى لا شك أن تركه أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»<sup>(٧)</sup>، ولأنه وإن كان إعانة على إدراك الركعة ففيه إعانة

(١) وفي "د" زيادة: ((الظاهر أن منه ما لو أطال حتى أتمَّ المقتدي تكبيره خشية أن يعتد بترك الركعة إذا رفع قبل إقامه، كما يقع لكثير من العوام، ثم رأيت "ط" استظهر ذلك أيضاً، ثم رأيت في "معراج الدّابة" قال: وقيل: إن طولّه للإدراك دون التقرب يكره، وهذا معنى قول أبي حنيفة: وإن طولّه تقريباً ويدرك به لا بأس به، كتطويل الركعة الأولى من الفجر على الثانية، وفي "الجامع الصغير" لا يكره، وهو مأمور لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾. وعن أبي الليث: هو حسن ((لأنه ﷺ كان يُخَفِّفُ القراءة لُبْكَاءِ الصَّيِّ لِكَيْلَا تُفْتَنَ أُمَّهُ)).

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤/ ١٥٨ ب.

(٣) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في الأذان ٤/ ٢٥. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) عبارة "البرازية": ((ولو آخر)) وما في الحاشية هو الموافق للسياق.

(٥) الذي في "البرازية": ((ذا عداء شريراً)).

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص-٣١٧..

(٧) تقدم تخريجه ٥٨٥/١.



ولو أراد التقرب إلى الله تعالى لم يكره اتفاقاً، لكنه نادرٌ، وتُسمَّى مسألة الرياء، فينبغي التحرز عنها.....

على التكاليف<sup>(١)</sup> وترك المبادرة والتهيؤ للصلاة قبل حضور وقتها، فالأولى تركه، "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>.  
[٤٢٣٨] (قوله: ولو أراد التقرب إلى الله تعالى) أي: خاصةً من غير أن يتخلَّج قلبه شيء سوى التقرب، حتى ولا الإعانة على إدراك الركعة، فيكون حينئذٍ هو الأفضل، لكنه في غاية الندرة، ويمكن أن يراد بالتقرب الإعانة على إدراك الركعة؛ إما فيه من إعانة عباد الله على طاعته، فيكون الأفضل تركه إما فيه من الشبهة التي ذكرناها، "شرح المنية"<sup>(٣)</sup> ملخصاً.

أقول: قصد الإعانة على إدراك الركعة مطلوب، فقد شرعت إطالة الركعة الأولى في الفجر اتفاقاً - وكذا في غيره على الخلاف - إعانة للناس على إدراكها؛ لأنه وقت نوم وغفلة كما فهم الصحابة ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام<sup>(٤)</sup>، وفي "المنية"<sup>(٥)</sup>: ((ويكره للإمام أن يعجلهم عن إكمال السنة))، ونقل في "الحلبة"<sup>(٦)</sup> عن "عبد الله بن المبارك" و"إسحاق"<sup>(٧)</sup> و"إبراهيم"

(قوله: على ترك التكاسل) الصواب حذف لفظ ((ترك)) الأولى كما هو ظاهر، تأمل.  
(قوله: ويمكن أن يراد بالتقرب الإعانة على إدراك الركعة إلخ) يُبعد إرادة هذا الاحتمال ما ذكره "الشارح" بقوله: ((لكنه نادر؛ إذ إرادة الإعانة على إدراك الركعة لا تدور فيها))، تأمل.

(١) في "الأصل" و"أ" و"ب": ((ترك التكاسل)) وهو خطأ، وما أثبتناه من "م" هو الموافق لما في "شرح المنية" وانظر "تقريرات الرافعي".

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٧.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٧.

(٤) فقد أخرج البخاري (٧٧٦) كتاب الأذان - باب: يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب، (٧٧٩) باب يطول في الركعة الأولى، ومسلم (٤٥١) كتاب الصلاة - باب القراءة في الظهر والعصر، عن أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ: ((كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر، ويُقصّر في الثانية، ويُفعل ذلك في صلاة الصبح)).

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": كراهية الصلاة ص ٣٦٤.

(٦) "الحلبة": فرائض الصلاة - الركوع ٢/٦٨ أ - ب، عن "جامع الترمذي".

(٧) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المعروف بابن راهويه الحنظلي التميمي المروزي (ت ٢٣٨هـ). ("تاريخ بغداد" ٣٤٥/١، "وفيات الأعيان" ١٩٩/١، "طبقات السبكي" ٨٣/٢).



(و) اعلم أنه مما يبتني على لزوم المتابعة في الأركان أنه (لو رفع الإمام رأسه) من الركوع أو السجود (قبل أن يتم المأموم التسبيحات) الثلاث.....

و"الثوري": ((أنه يستحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحاتٍ ليدرك من خلفه الثلاث)) اهـ.  
فعلى هذا [١/٣٨٨/أ] إذا قصد إعانة الجائي فهو أفضل بعد أن لا يخطر بباله التودد إليه ولا الحياء منه ونحوه، ولهذا نقل في "العراج" عن "الجامع الأصغر"<sup>(١)</sup>: ((أنه مأجور لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة - ٢])، وفي أذان "التارخانية"<sup>(٢)</sup> قال: ((وفي "المتقى": أن تأخير المؤذن وتطويل القراءة لإدراك بعض الناس حرام، هذا إذا مال لأهل الدنيا تطويلاً وتأخيراً يشق على الناس، فالخاصل أن التأخير القليل لإعانة أهل الخير غير مكروه)) اهـ.

قال "ط"<sup>(٣)</sup>: ((ويظهر أن من التقرب إطالة الإمام الركوع لإدراك مكبر لو رفع الإمام رأسه قبل إدراكه يظن أنه أدرك الركعة كما يقع لكثير من العوام، فيسلم مع الإمام بناءً على ظنه، ولا يتمكن الإمام من أمره بالإعادة أو الإمام)).

(٤٢٩٩) (قوله: واعلم إلخ) قدّمنا<sup>(٤)</sup> في بحث الواجبات الكلام على المتابعة بما لا مزيد عليه، وحققتنا هناك أن المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة في السنن، فالتقيّد بالأركان هنا فيه نظر، على أن الرفع من الركوع أو السجود واجب أو سنة، وأيضاً فإن المتابعة لم تعرّض لها "المصنف" هنا حتى يكون كلامه مبنياً عليها، بل كان ينبغي بناءً قوله: ((وجب

(قوله: لم تعرّض لها "المصنف" هنا حتى يكون كلامه إلخ) عدم تعرّض "المصنف" للمتابعة لا ينافي بناء الفرع الذي ذكره عليها، تأمل.

(١) "الجامع الأصغر": لأبي علي محمد بن الوليد المعروف بالزاهد السمرقندي، كان حياً سنة ٤٥٠هـ. ("كشف

الظنون" ٥٣٥/١، "الجواهر المضية" ٣/٣٩٠).

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٥٢٠/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٠/١ بتصرف.

(٤) المقولة [٤٠٢٣] قوله: ((ومتابعة الإمام)).



(وَجَبَ متابَعتهُ) وكذا عكسُهُ فيعودُ، ولا يصيرُ ذلك ركوعين (بمخلافِ سلامه) أو قيامه لثالثَةٍ (قبل إتمام المؤتمّ التشهُّد) فإنّه لا يتابعُهُ، بل يُتمُّه.....

(متابعتهُ)) على قوله: ((ويستُخ فيه ثلاثاً))، فإنّه سنّة على المعتمد المشهور في المذهب، لا فرضٌ ولا واجبٌ كما مرّ<sup>(١)</sup>، فلا يترك المتابعة الواجبة لأجلها، تأمل.

[٤٢٤١] (قوله: وَجَبَ متابَعته) أي: في الأصحّ من الروايتين كما في "البحر"<sup>(٢)</sup>.

[٤٢٤١] (قوله: وكذا عكسُهُ) وهو أن يرفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يُتمّ الإمام التّسبيحات، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٢٤٢] (قوله: فيعودُ) أي: المقتدي لوجوب متابَعته لإمامه في إكمال الركوع وكراهية مسابقته له، فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم.

[٤٢٤٣] (قوله: ولا يصيرُ ذلك ركوعين) لأنّ عودته تسمّى للركوع الأوّل لا ركوع مستقلّ، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٢٤٤] (قوله: فإنّه لا يتابعُهُ إلخ) أي: ولو خاف أن تفوته الركعة الثالثة مع الإمام كما صرّح به في "الظهيرية"<sup>(٥)</sup>، وشمل بإطلاقه ما لو اقتدى به في أثناء التشهُّد الأوّل أو الأخير فحين قعد قام إمامه أو سلّم.

ومقتضاه: أنّه يُتمّ التشهد [١/٣٨٨ب] ثم يقوم، ولم أره صريحاً، ثم رأيتُه في "الدّخيرة" ناقلاً عن أبي الليث: ((المختارُ عندي أنّه يُتمّ التشهُّد، وإن لم يفعل أجزاءه)) اه، ولله الحمد.

(قوله: لا ركوعٌ مستقلّ) ولم يصِرْ شارِعاً فيما انتقلَ إليه؛ إذ عملُهُ قبل إمامه كلا عملٍ.

(١) المقولة [٤٢٣٣] قوله: ((كره تنزيهاً)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٤/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع فيما يصحّ الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ق ٢١/أ.



لوجوبه، ولو لم يُتمَّ جاز، ولو سلَّم والمؤتَّم في.....

[٤٢٤٥] (قوله: لوجوبه) أي: لوجوب التشهد كما في "الحائية"<sup>(١)</sup> وغيرها، ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سذكره<sup>(٢)</sup>، وإلا لم يتج المطلوب، فافهم.

[٤٢٤٦] (قوله: ولو لم يُتمَّ جاز) أي: صحَّ مع كراهة التحريم كما أفاده "ح"<sup>(٣)</sup>، ونازعه "ط"<sup>(٤)</sup> و"الرحمتي"، وهو مُفاد ما في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> حيث قال: ((والحاصل أنَّ متابعة الإمام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة، فإنَّ عارضها واجب لا ينبغي أن يفوت، بل يأتي به ثم يتابعه؛ لأنَّ الإتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وإنما يؤخرها، والمتابعة مع قطعه تفوت بالكلية، فكان تأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضها سنة؛ لأنَّ ترك السنة أولى من تأخير الواجب)) اهـ.

أقول: ظاهره أنَّ إتمام التشهد أولى لا واجب، لكنَّ لقائل أن يقول: إنَّ المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير، فيلزم من إتمام التشهد تركها بالكلية، فينبغي التعليل بأنَّ المتابعة المذكورة إنما تجب إذا لم يعارضها واجب، كما أنَّ ردَّ السلام واجب ويسقط إذا عارضه وجوب استماع الخطبة.

ومقتضى هذا أنَّه يجب إتمام التشهد، لكنَّ قد يدعى عكس التعليل فيقال: إتمام التشهد واجب إذا لم يعارضه وجوب المتابعة، نعم قولهم: لا يتابعه يدلُّ على بقاء وجوب الإتمام وسقوط المتابعة لتأكُّد ما شرع فيه على ما يعرض بعده، وكذا ما قدَّمناه<sup>(٦)</sup> عن "الظهريَّة"، وحينئذٍ فقولهم: ولو لم يُتمَّ جاز معناه: صحَّ مع الكراهة التحريمية، ويدلُّ عليه أيضاً تعليلهم بوجوب التشهد؛

(١) "الحائية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصحُّ الاقتداء به وفيمن لا يصحُّ ٩٦/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) في المقالة التالية.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٢/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٠/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٧-٥٢٨.

(٦) المقالة [٤٢٤٤] قوله: ((فإنه لا يتابعه إلخ)).



أدعية التشهد تابعه؛ لأنها سنة، والناس عنه غافلون.  
ثم يرفع رأسه من ركوعه مسمعاً في "الولوالجية"<sup>(١)</sup>: ((لو أبدل النون لأمّا تفسد))،  
وهل يقف بجزم أو تحريك؟.....

إذ لو كانت المتابعة واجبة أيضاً لم يصحّ التعليل كما قدّمناه<sup>(٢)</sup>، فتدبر.

[٤٢٤٧] (قوله: في أدعية التشهد) يشمل الصلاة على النبي ﷺ، وبه صرح في "شرح  
المنية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٢٤٨] (قوله: مسمعاً أي: قائلاً سمع الله لمن حمده، وأفاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافاً  
لما في "المحيط": ((من أنه سنة)) وإن ادّعى "الطحاوي"<sup>(٤)</sup> تواتر العمل [١/٣٨٩ق] به - لما  
رؤي أن النبي ﷺ و"أبا بكر" و"عمر" و"علياً" و"أبا هريرة" رضي الله تعالى عنهم: «كانوا  
يكبرون عند كل خفض ورفع»<sup>(٥)</sup> - فقد أجاب في "المعراج": ((بأن المراد بالتكبير الذكر الذي فيه  
تعظيم لله تعالى جمعاً بين الروايات والآثار والأخبار)) اهـ.

[٤٢٤٩] (قوله: لو أبدل النون لأمّا) بأن قال: لِمَلْ حمده تفسد، لكن في "منية المصلي"<sup>(٦)</sup> في  
بحث زلة القارئ: ((يرجى أن لا تفسد))، قال "الحلي"<sup>(٧)</sup> في "شرحها"<sup>(٨)</sup>: ((لِقَرَبِ المَخْرَجِ،  
والظاهر أن حكمه حكم الألتغ)) اهـ.

واستحسنه صاحب "القنية"<sup>(٩)</sup>، بل قال في "الحلبة"<sup>(١٠)</sup>: ((وقد ذكرَ الحَلَوَانِي<sup>(١١)</sup>: أنَّ

(١) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الثامن: الأذان وقراءة القرآن ق ٩/أ.

(٢) المقولة [٤٢٤٥] قوله: ((لوجوبه)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٧.

(٤) "شرح معاني الآثار": كتاب الصلاة - باب الخفض هل فيه تكبير؟ ٢٢٢/١.

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٤٢.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في بيان أحكام زلة القارئ ص ٤٨٧.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في بيان أحكام زلة القارئ ص ٤٨٧.

(٨) "القنية": كتاب الصلاة - باب زلة القارئ ق ٢٨/أ.

(٩) "الحلبة": فصل في زلة القارئ ٢/ق ٢٥٨/ب.



قولان (ويكتفي به الإمام).....

من الصحابة مَنْ رواه عن النبي ﷺ، وهي لغة بعض العرب<sup>(١)</sup>، ثم نَقَلَ عن "الحدادي"<sup>(٢)</sup> اختلاف المشايخ في الفساد بإبدال النون لأمًا في ﴿أَنعَمْتَ﴾، وفي ﴿دِينَكُمْ﴾ [البقرة- ٢١٧]، وفي ﴿الْمَنفُوثِ﴾ [القارعة- ٥].

[٢٥٠هـ] (قوله: قولان) فمن قال: إِنَّ الهاء في حمِّه للسكرت يقفُ بالجزم، أو إنها كناية - أي: ضميرٌ - يقولها بالتحريك والإشباع، وفي "الفتاوى الصوفيَّة": ((المستحبُّ الثاني)) - اهـ - "خزائن"<sup>(٣)</sup>.

وذكرَ "الشارح" في "مختصر الفتاوى الصوفيَّة"<sup>(٤)</sup>: ((أَنَّ ظاهر "المحيط" التخيير))، ثمَّ قان: ((أو هي اسمٌ لا ضميرٌ، فلا تسكُن بحال، وهذا الوجه أبلغ؛ لأنَّ الإظهار في أسماء الله تعالى أفخم من الإضممار، كذا في "تفسير البستي"<sup>(٥)</sup>، زاد في "المحيط": ولأنَّ تحريك الهاء أنقلُّ وأشقُّ، وأفضلُ العبادة أشقُّها)) اهـ ملخصاً.

والحاصل: أَنَّ القواعد تقتضي إسكانها إذا كانت للسكرت، وإنَّ كانت ضميراً فلا تحرُّك إلاَّ في الدَّرج، فيحتملُ أن يكون مرادُ القائل بتحريكها في الوقف الروم المشهور عند القراء، (قوله: فيحتملُ أن يكون مرادُ القائل بتحريكها إلخ) هذا خلافُ الظاهر من أَنه يأتي بالتحريك والإشباع؛ إذ الروم لا إشباع فيه، بل هو إشارةٌ للحركة.

(١) هي لغة زيد وبني خثعم من قبائل اليمن قال شاعرهم:

لقد ظفر الزوار أفضية العدا بما جاوز الآمال ملَّ أسر والقتل

وبلَّ أسر أصله: من الأسر فحذفت النون، انظر "التصريح على التوضيح" ٢٩٢/٢، والبياني في "فرائد القلائد" ص ٢٢٩.

(٢) لم نعرف على النقل في "السراج الوهاج" ومختصره "الجوهرة النيرة" للحدادي.

(٣) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٠/ب.

(٤) مختصر الشارح الحصكفي لـ "الفتاوى الصوفية في طريق البهائية" لمحمد بن أيوب الملقب بفضل الله الماجوري (ت ٥٦٦هـ). ("كشف الظنون" ١٢٢٥/٢، "الأعلام" ٤٧/٦).

(٥) المسمَّى "تفسير أسامي الربِّ ﷻ": لأبي سليمان حمَّد بن محمد بن إبراهيم البُستِي الخطَّابي الشافعي (ت ٣٨٨هـ). ("معجم الأدباء" ٤٨٧/٢، "سير أعلام النبلاء" ٢٣/١٧).



وإذا ثبتَ أنَّه هو من أسمائه تعالى - كما ذكره بعضُ الصوفيَّة - لا يصحُّ إسكانُ الهاءِ بحالٍ، بل لا بدَّ من ضمِّها وإشباعِها لتظهرَ الواو الساكنة، وليُبدِّي "عبدُ الغني" رسالة<sup>(١)</sup> حقَّق فيها مذهبَ السادة الصوفيَّة في: ((أنَّ هوَ علَمٌ بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى، وأنَّه اسمٌ ظاهرٌ لا ضميرٌ))، ونقلَهُ عن جماعةٍ منهم "العصام" في "حاشية البيضاوي"<sup>(٢)</sup>، و"الفاسي" في "شرح الدلائل"<sup>(٣)</sup>، والإمام "الغزالي"، والعارف "الجليلي"<sup>(٤)</sup> وغيرهم، لكنَّ كونه المرادَ هنا خلافُ الظاهر، ولهذا قال في "المعراج" عن "الفوائد الحميدية"<sup>(٥)</sup>: [١/ق/٣٨٩ب] ((الهاءُ في حمْدِه للسكْت والابتِراحَة لا للكتّانية، كذا نُقلَ عن الثّقات))، وفي "المستصفى": ((أنَّها للكتّانية))، وقال في "التاترخانية"<sup>(٦)</sup>:

(قوله: لكنَّ كونه المرادَ هنا خلافُ الظاهر) إذ المتبادرُ أنَّها ضميرٌ، والفقهاء لا يرون أنَّها اسمٌ ظاهرٌ حتَّى يُحمَلَ عليه قولهم بالتحريك والإشباع.

(١) سمّاها "تنبيه من يلهو على صحة الذكر بالاسم هو". ("سلك الدرر" ٣/٣٥، "هدية العارفين" ١/٥٩١).

(٢) حاشية لإبراهيم بن محمد بن غرّيشاه، عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٥هـ، وقيل: ٩٤٣هـ، وقيل: حدود ٩٥١هـ) على التفسير المسمى بـ"أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لأبي سعيد - وقيل: أبو الخير - عبد الله بن عمر، ناصر الدين المعروف بالبيضاوي الشيرازي الشافعي (ت ٦٨٥هـ، وقيل غير ذلك). ("كشف الظنون" ١/١٩٠، "طبقات السبكي" ٨/١٥٧، "الأعلام" ١/٦٦).

(٣) "مطالع المسرات بجلاء دلّائل الخيرات": ص ٢٦٢، لأبي عيسى محمد المهدي بن أحمد بن عليّ القصريّ الفاسيّ الفهرّي المالكيّ (ت ١١٠٩هـ) وهو شرح "دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبيّ المختار" لأبي عبد الله محمد بن سليمان الجزوليّ السّمّالّيّ المغربيّ، ثمّ المكيّ المالكيّ الحسنيّ (ت ٨٧٠هـ). ("كشف الظنون" ١/٧٥٩، "الضوء اللامع" ٧/٢٥٨، "هدية العارفين" ٢/٤٨٤، "الأعلام" ٦/١٥١، ٧/١١٢).

(٤) هو العارف بالله عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم، قطب الدين الجليليّ القادريّ (ت ٨٣٣هـ) ابن سبط الشيخ عبد القادر الجيلانيّ. ("هدية العارفين" ١/٦١٠، "الأعلام" ٤/٥٠).

(٥) هي شرح عليّ بن محمد بن عليّ، حميد الدين المعروف بالضير الرّأسميّ البعاريّ (ت ٦٦٦هـ، وقيل: ٦٦٧هـ) على "هداية" المرغينانيّ. ("كشف الظنون" ٢/٢٠٣٢، ٢٠٣٣، "الجواهر المضية" ٢/٥٩٨، "الفوائد البهية" ص ١٢٠).

(٦) "التاترخانية": كتاب الطهارة - الفصل الثالث - كيفية الصلاة ١/٥٣٩.



وقالا: يضمُّ التحميدُ سرّاً (و) يكتفي (بالتحميدِ المؤتمُّ) وأفضلهُ: اللهم ربَّنَا ولك الحمد، ثم حذفُ الواو، ثم حذفُ اللهم فقط (ويجمعُ بينهما لو منفرداً) على المعتمد، .....

((وفي "الأنفع"<sup>(١)</sup>: الهاءُ للسكت والاستراحة<sup>(٢)</sup>، وفي "الحجة": أنه يقولها بالجزم، ولا يبينُ الحركة، ولا يقول<sup>(٣)</sup> هو)) اهـ.

[٤٢٥١] قوله: وقالوا يضمُّ التحميدُ هو رواية عن الإمام أيضاً، وإليه مالَ "الفضلي" و"الطحاوي" وجماعة من المتأخرين، "معراج" عن "الظهيرية"<sup>(٤)</sup>. واختاره في "الحاوي القدسي"<sup>(٥)</sup>، ومشى عليه في "نور الإيضاح"<sup>(٦)</sup>، لكنَّ المتون على قول "الإمام".

[٤٢٥٢] قوله: ثم حذفُ اللهم أي: مع إثبات الواو، وبقي رابعة وهي حذفُهما، والأربعة في الأفضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بـ ((ثم)).

[٤٢٥٣] قوله: على المعتمد أي: من أقوال ثلاثة مصححة، قال في "الخرائن"<sup>(٧)</sup>: ((وهو الأصحُّ كما في "الهداية"<sup>(٨)</sup>) و"المجمع" و"الملتقى"<sup>(٩)</sup>، وصحَّح في "المبسوط"<sup>(١٠)</sup> أنه كالمؤتم، وصحَّح في "السراج"<sup>(١١)</sup> - معزياً لـ "شيخ الإسلام" - أنه كالإمام، قال "الباقاني": والمعتمد الأول)) اهـ.

(١) "أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل": تقدمت ترجمته ٤٦٩/٢.

(٢) عبارة "الأنفع" كما نقلها في "التاترخانية": ((والهاء للكناية لا للاستراحة)).

(٣) عبارة "الحجة" نقلها في "التاترخانية": ((ولا يقول: «ه»))، ولا يخفى الفرق بين هاء الكناية - الضمير - وهاء السكت، فليتبه.

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث ق ٢٧/ب.

(٥) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب ما يكره في الصلاة وما لا يكره ق ٤٤/ب.

(٦) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب الصلاة ص ١٢٦-.

(٧) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٠/ب.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٩/١.

(٩) "ملتقى الأئمة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٨٠/١.

(١٠) "المبسوط": كيفية الدخول في الصلاة ٢١/١.

(١١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٥٩.



يُسَمَّعُ رَافِعًا وَيَحْمَدُ مُسْتَوِيًا (ويقومُ مستويًا) لِمَا مرَّ مِنْ أَنَّهُ سَنَةٌ أَوْ وَاجِبٌ أَوْ فَرَضٌ.

(ثم يُكَبِّرُ) مع الخُرُورِ.....

[٤٢٥٤] (قوله: يُسَمَّعُ) بتشديد الميم كما في ((يُحَمَّدُ))، "ح" <sup>(١)</sup>. أي: لكونهما من التسميع والتحميد، قال "ط" <sup>(٢)</sup>: ((ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الأول؛ إذ لو خُفِّفَ لأفاد خلاف المراد)).

[٤٢٥٥] (قوله: مستويًا) هو للتأكيد - فإنَّ مطلق القيام إنما يكون باستواء الشَّقَّين، وإنما أكد لغلة الأكثرين عنه، فليس بمستدرك كما ظنَّ، "فُهْستاني" <sup>(٣)</sup> - أو للتأسيس والمراد منه التعديل كما أفاده في "العناية" <sup>(٤)</sup>.

[٤٢٥٦] (قوله: لِمَا مرَّ مِنْ أَنَّهُ سَنَةٌ) أي: على قولهما، ((أو واجب)) أي: على ما اختاره "الكمال" <sup>(٦)</sup> وتلميذه <sup>(٧)</sup>، ((أو فرض)) أي: على ما قاله "أبو يوسف"، ونقله "الطحاوي" عن "الثلاثة"، "ط" <sup>(٨)</sup>.

[٤٢٥٧] (قوله: ثم يُكَبِّرُ) أتى بـ ((ثم)) للإشعار بالاطمئنان، فإنه سنة أو واجب على ما اختاره "الكمال" <sup>(٩)</sup>.

[٤٢٥٨] (قوله: مع الخُرُورِ) بأن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخُرُورِ وانتهائه عند انتهائه، "شرح المنية" <sup>(١٠)</sup>. ويجزئ للسجود قائماً مستويًا لا منحنيًا لثلاً يزيد ركوعاً آخر.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٤/١.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢١/١.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٥/١.

(٤) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦١/١ (هامش "فتح القدير").

(٥) ص ٢٠٧ - وما بعدها "در".

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٣/١.

(٧) "الحلبة": فرائض الصلاة ٢/٤٤.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢١/١.

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٣/١.

(١٠) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٠.



(ويسجدُ واضعاً ركبتيه) أولاً لقربهما من الأرض (ثم يديه) إلا لعذرٍ (ثم وجهه)..  
 يدلُّ عليه ما في "التاترخائية"<sup>(١)</sup>: ((لو صَلَّى فلماً تكلمَ تذكَّرَ أنه ترك ركوعاً فإن كان صَلَّى صلاة العلماء الأتقياء أعاد، وإن صَلَّى صلاة العوام فلا؛ لأنَّ العالم التقىَّ ينحطُّ للسجود قائماً مستوياً، والعاميَّ ينحطُّ منحنياً وذلك ركوع؛ لأنَّ قليل الانحناء محسوبٌ [١/ق/٣٩٠] من الركوع)) اهـ، تأمل.

[٤٢٥٩] (قوله: واضعاً ركبتيه ثم يديه) فلَمَّا<sup>(٢)</sup> الخلاف في أنه سنة أو فرض أو واجب، وأنَّ الأخير أعدل الأقوال، وهو اختيار "الكمال"، ويضع اليمنى منهما أولاً ثم اليسرى كما في "الفهستاني"<sup>(٣)</sup>، لكنَّ الذي في "الخزان" <sup>(٤)</sup>: ((واضعاً ركبتيه ثم يديه، إلا أن يعسرَ عليه لأجل خفيٍّ أو غيره فيبدأ باليدين ويقدم اليمنى)) اهـ. ومثله في "البدائع"<sup>(٥)</sup> و"التاترخائية"<sup>(٦)</sup> و"المعراج" و"البحر"<sup>(٧)</sup> وغيرها.

ومقتضاه: أن تقديم اليمنى إنما هو عند العذر الداعي إلى وضع اليدين أولاً، وأنه لا تيامن في وضع الركبتين، وهو الذي يظهر لعسر ذلك.

(قوله: كما في "الفهستاني" إلخ) عبارته: ((ويسجدُ ويضعُ ركبتيه، أي: ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في "الرؤضة")).

(قوله: لكنَّ الذي في "الخزان" إلخ) نقله عن "الرؤضة" على ما في "السندي"، ثم إنَّ ما نقله عن "الخزان" يفيد أنه مع عدم العذر يضعها أولاً بالأولى، وعلى تقدير عدم إفادته واعتبار مفهوم العذر الواجب الرجوع إلى عبارة "الرؤضة" تقديماً للمنطوق على المفهوم في العمل.

(١) "التاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث - كيفية الصلاة ٥٤٣/١ بتصرف.

(٢) المقولة [٤٠٥٧] قوله: ((ووضع يديه وركبتيه)).

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٥/١.

(٤) "الخزان": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٠/ب.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢١٠/١.

(٦) "التاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث - كيفية الصلاة ٥٤١/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٥/١.



مَقْدَمًا أَنْفَهُ لِمَا مَرَّ (بين كَفْيِهِ).....

[٤٢٦٠] (قَوْلُهُ: مَقْدَمًا أَنْفَهُ) أَي: عَلَى جِهَتِهِ، وَقَوْلُهُ: ((لِمَا مَرَّ<sup>(١)</sup>)) أَي: لِقَرَبِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا ذَكَرَهُ مَأْخُذٌ مِنَ "الْبَحْرِ"<sup>(٢)</sup>، لَكِنْ فِي "الْبَدَائِعِ"<sup>(٣)</sup>: ((وَمِنْهَا - أَي: مِنَ السَّنَنِ - أَنْ يَضَعَ جِهَتَهُ ثُمَّ أَنْفَهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَنْفَهُ ثُمَّ جِهَتَهُ)) اهـ. وَمِثْلُهُ فِي "النَّاتِرْخَانِيَّةِ"<sup>(٤)</sup> وَ"الْمَعْرَاجِ" عَنْ "شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ".

وَمَقْتَضَاهُ: اعْتِمَادُ تَقْدِيمِ الْجِهَةِ، وَأَنَّ الْعَكْسَ قَوْلُ الْبَعْضِ، تَأْمُلْ.

[٤٢٦١] (قَوْلُهُ: بَيْنَ كَفْيِهِ) أَي: بِحَيْثُ يَكُونُ إِبْهَامَاهُ حَذَاءً أَذْنِيهِ كَمَا فِي "الْقَهْطَسَانِيِّ"<sup>(٥)</sup>، وَعِنْدَ "الشَّافِعِيِّ"<sup>(٦)</sup>: يَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوً مَنْكِبِيهِ، وَالْأَوَّلُ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"<sup>(٧)</sup>، وَالثَّانِي فِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ"<sup>(٨)</sup>،

(١) ص ٣٢١ - "در".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٥/١.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢١٠/١.

(٤) "الناترخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث - كيفية الصلاة ٥٤١/١.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٥/١.

(٦) أخرجه مسلم (٤٠١) (٥٤) كتاب الصلاة - باب وضع يده اليمنى على اليسرى، وأبو داود (٧٢٦) كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الصلاة، والنسائي ١٢٦/٢ كتاب الافتتاح - باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة، و٢١١/٢ كتاب التطبيق - باب مكان اليدين من السجود، وابن ماجه (٨٦٧) كتاب إقامة الصلاة، وابن خزيمة (٦٤١) كتاب الصلاة - باب إباحة وضع اليدين في السجود حذاء الأذنين، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٢/٢ كتاب الصلاة - باب أين يضع يديه في السجود؟، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٥٧/١ كتاب الصلاة - باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون؟، كلهم من حديث وائل بن حذرة رضي الله عنه، وفي الباب: عن أبي سعيد الخدري، وابن عباس، والبراء بن عازب، وأبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٧) أخرجه البخاري في "فرد العينين في رفع اليدين في الصلاة" ص ٥٥، وذكره ابن حجر في "فتح الباري" ٣٠٨/٢ من رواية فنيح بن سليمان، وأبو داود (٧٣٤) كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة، والترمذي (٢٧٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في السجود على الجبهة والأنف، وقال: حديث أبي حميد حديث حسن صحيح، والدارمي ٢٩٩/١ كتاب الصلاة - باب في رفع اليدين في الركوع والسجود، وابن خزيمة (٦٤٠) كتاب الصلاة - باب وضع اليدين حذو المنكبين في السجود، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٢٥٧/١ كتاب الصلاة - باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون؟، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٢/٢ كتاب الصلاة - باب أين يضع يديه في السجود؟، كلهم من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، وفي الباب: عن ابن عباس، ووائل بن حذرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



اعتباراً لآخر الركعة بأولها ضاماً أصابع يديه لتوجه للقبلة (ويعكس نهوضه، وسجد بأنفيه)

واختار المحقق "ابن الهمام" <sup>(١)</sup> سنّة كليّ منهما بناءً على أنه عليه الصلاة والسلام فعل كلاً أحياناً، قال: ((إلا أنّ الأول أفضل؛ لأنّ فيه زيادة المحافاة المسنونة)) اهـ. وأقره شراح "المنية" <sup>(٢)</sup> و"الشرنبلالي" <sup>(٣)</sup>.

[٤٢٦٢] (قوله: اعتباراً لآخر الركعة بأولها) فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريمة فكذا عند السجود، "سراج" <sup>(٤)</sup> عن "المبسوط" <sup>(٥)</sup>. وباقي الركعات ملحقة بأولها التي فيها التحريمة. [٤٢٦٣] (قوله: ضاماً أصابع يديه) أي: مُصِيقاً جَنَبَاتِ بعضها ببعض، "فَهُستاني" <sup>(٦)</sup> وغيره. ولا يُندَب الضمّ إلّا هنا، ولا التفريق إلّا في الركوع كما في "الزليعي" <sup>(٧)</sup> وغيره.

[٤٢٦٤] (قوله: لتوجه للقبلة) فإنّه لو فرّجها يلقى الإبهام والخنصر غير متوجّهين، وهذا التعليل عزاه في هامش "الخرائن" <sup>(٨)</sup> إلى "الشمسي" وغيره، قال: ((وعلمه في "البحر" <sup>(٩)</sup>: بأنّ في السجود تنزل الرحمة، وبالضمّ ينال أكثر)).

[٤٢٦٥] (قوله: ويعكس نهوضه) أي: يرفع في النهوض من السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه، وهل يرفع الأنف قبل الجبهة؟ أي: على القول بأنّه يضعه قبلها، قال في "الحلبة" <sup>(١٠)</sup>: ((لم أقف على صريح [١/٣٩٠ ب] فيه)).

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٣/١.

(٢) انظر "شرح النية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢١، و"الحلبة": ٢/١١١ ب.

(٣) "مراقي الفلاح": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب الصلاة ص ٢٨٣.

(٤) "الستراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٦٠ ب معزياً إلى "النهاية" لا إلى "المبسوط".

(٥) "المبسوط": كيفية افتتاح الصلاة ٢٢/١.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٥/١ بتصرف.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٤/١.

(٨) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ٩٠/٩ ب.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٩/١.

(١٠) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١١٢ أ.



وفيه: (( يُفترضُ وضعُ أصابعِ القدم.....

((أنَّ الدليل يقتضي وجوبَ السجود على الأنف أيضاً كما هو ظاهرُ "الكنز" و"المصنّف"، فإنَّ الكراهة عند الإطلاق للتحريم، وبه صرَّحَ في "المفيد والمزيد"<sup>(١)</sup>، فما في "البدايع"<sup>(٢)</sup> و"التحفة"<sup>(٣)</sup> و"الاختيار"<sup>(٤)</sup> من عدم كراهة تركِ السجود على الأنف ضعيفٌ)) اهـ.

وهذا الذي حطَّ عليه كلامُ صاحب "الحلية"<sup>(٥)</sup>، فقال بعدما أطالَ في الاستدلال: ((فالأشبهُ [١/٣٩١/ق] وجوبُ وضعيهما معاً، وكراهةُ تركِ وضعِ كلِّ تحريماً، وإذا كان الدليل ناهضاً به فلا بأس بالقول به)) اهـ. والله سبحانه أعلم.

[٤٢٧١] (قوله: وفيه إلخ) أي: في "شرح الملتقى"<sup>(٦)</sup>، وكذا قال في "الهداية"<sup>(٧)</sup>، وأما وضعُ القدمين فقد ذكَّرَ "القدوري": ((أنَّهُ فرضٌ في السجود)) اهـ.

فإذا سجدَ ورفعَ أصابعَ رجلَيْه لا يجوزُ، كذا ذكره "الكرخي" و"الخصاص"، ولو وضعَ إحداهما جاز، قال "قاضي بخان"<sup>(٨)</sup>: ((ويكرهُ))، وذكرَ الإمام "التمرتاشي": ((أنَّ اليدين والقدمين سواءٌ في عدم الفرضية))، وهو الذي يدلُّ عليه كلامُ "شيخ الإسلام" في "مبسوطه"، وكذا في "النهاية" و"العناية"<sup>(٩)</sup>، قال في "المجتبى": ((قلت: ظاهرُ ما في مختصر الكرخي "والمحيط" و"القدوري": أَنَّهُ إذا رَفَعَ إحداهما دون الأخرى لا يجوز، وقد رأيتُ في بعض النسخ: فيه روايتان)) اهـ.

(١) تقدمت ترجمة "المفيد والمزيد" ٣١٠/٢.

(٢) "البدايع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٥/١.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - افتتاح الصلاة ١٣٥/١.

(٤) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة ٥١/١.

(٥) "الحلية": فرائض الصلاة - السجود ٢/٧٠ ب.

(٦) "الدر المنقبي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٨/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٠/١.

(٨) "الخانبة": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة وما يكره وما لا يكره ١٢٠/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١. (هامش "فتح القدير").



ومشى على رواية الجواز برفع إحداهما في "الفيض" و"الخلاصة"<sup>(١)</sup> وغيرهما، فصار في المسألة ثلاث روايات: الأولى فرضية وضعهما، الثانية فرضية إحداهما، الثالثة عدم الفرضية، وظاهره: أنه سنة، قال في "البحر"<sup>(٢)</sup>: ((وذهب "شيخ الإسلام" إلى أن وضعهما سنة، فتكون الكراهة تنزيهية)) اهـ.

وقد اختار في "العناية"<sup>(٣)</sup> هذه الرواية الثالثة وقال: ((إنها الحق))، وأقره في "الدرر"<sup>(٤)</sup>، ووجهه: أن السجود لا يتوقفُ تحققه على وضع القدمين، فيكون افتراض وضعهما زيادةً على الكتاب بخبر الواحد، لكن رده في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> وقال: ((إن قوله: هو الحق بعيدٌ عن الحق، وبضدّه أحق؛ إذ لا روايةٌ تساعدُ، والدراية تنفيه؛ لأن ما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فهو فرض، وحيث تضافرت الروايات عن أئمتنا بأن وضع اليدين والركبتين سنة، ولم ترد رواية بأنه فرض تعين وضع القدمين أو إحداهما للفرضية ضرورة التوصل إلى وضع الجبهة، وهذا لو لم ترد به عنهم رواية، كيف والروايات فيه متوافرة؟)) اهـ.

ويؤيده ما في "شرح المجمع" لمصنفه، حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين سنة: ((بأن ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الأرض إلخ))، وكذا ما في "الكفاية"<sup>(٦)</sup> عن [١/ق/٣٩١/ب] "الزاهدي": ((من أن ظاهر الرواية ما ذكر في "مختصر الكرخي")، وبه جزم في "السراج"<sup>(٧)</sup> فقال: ((لو رفعهما في حال سجوده لا يُجزيه، ولو رفع إحداهما جاز))، وقال في "الفيض": ((وبه يفتى)).

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٩/أ، معزياً إلى "التحريد".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١. (هامش "فتح القدير").

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٥/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٥ - بتصرف يسير.

(٦) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٦١/١ بتصرف يسير.



وفيه: (( يُفْتَرَضُ وَضْعُ أَصَابِعِ الْقَدَمِ..... ))

((أَنَّ الدَّلِيلَ يَقْتَضِي وَجُوبَ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ أَيْضاً كَمَا هُوَ ظَاهِرُ "الْكَنْزِ" وَ"الْمَصْنَفِ"، فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلتَّحْرِيمِ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي "الْمَقِيدِ وَالْمَزِيدِ"<sup>(١)</sup>، فَمَا فِي "الْبَدَائِعِ"<sup>(٢)</sup> وَ"التَّحْفَةِ"<sup>(٣)</sup> وَ"الْإِخْتِيَارِ"<sup>(٤)</sup> مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ تَرْكِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ ضَعِيفٌ)) اهـ.

وهذا الذي حُطَّ عَلَيْهِ كَلَامُ صَاحِبِ "الْحَلَبَةِ"<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ بَعْدَ مَا أَطَالَ فِي الِاسْتِدْلَالِ: ((فَالْأَشْبَهُ [١/٣٩١ق/أ] وَجُوبُ وَضْعِهِمَا مَعاً، وَكَرَاهَةُ تَرْكِ وَضْعِ كُلِّ تَحْرِيماً، وَإِذَا كَانَ الدَّلِيلُ نَاهِضاً بِهِ فَلَا بَأْسَ بِالْقَوْلِ بِهِ)) اهـ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

[٤٢٧١] (قَوْلُهُ: وَفِيهِ الْإِخ) أَي: فِي "شرح الملتقى"<sup>(٦)</sup>، وَكَذَا قَالَ فِي "الْهُدَايَةِ"<sup>(٧)</sup>، وَأَمَّا وَضْعُ الْقَدَمَيْنِ فَقَدْ ذَكَرَ "الْقُدُورِيُّ": ((أَنَّهُ فَرَضُ فِي السُّجُودِ)) اهـ.

فَإِذَا سَجَدَ وَرَفَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ لَا يَجُوزُ، كَذَا ذَكَرَهُ "الْكُرْخِيُّ" وَ"الْحَصَّاصُ"، وَلَوْ وَضَعَ إِحْدَاهُمَا جَازَ، قَالَ "قَاضِي خِيَان"<sup>(٨)</sup>: ((وَيَكْرَهُ))، وَذَكَرَ الْإِمَامُ "التَّمْرَتَاشِيُّ": ((أَنَّ الْيَدَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ سَوَاءٌ فِي عَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ))، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ "شَيْخِ الْإِسْلَامِ" فِي "مَبْسُوطِهِ"، وَكَذَا فِي "النِّهَايَةِ" وَ"الْعِنَايَةِ"<sup>(٩)</sup>، قَالَ فِي "الْمَحْتَبَى": ((قُلْتُ: ظَاهِرُ مَا فِي "مَخْتَصَرِ الْكُرْخِيِّ" وَ"الْمَحِيطِ" وَ"الْقُدُورِيِّ": أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى لَا يَجُوزُ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي بَعْضِ

٣٣٥/١

النسخ: فِيهِ رَوَايَتَانِ)) اهـ.

(١) تقدمت ترجمة "المفيد والمزيد" ٣١٠/٢.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١٠٥/١.

(٣) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - افتتاح الصلاة ١٣٥/١.

(٤) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة ٥٠/١.

(٥) "الحلبة": فرائض الصلاة - السجود ٢/٧٠ ق/ب.

(٦) "الدر المنثور": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٨/١ (هامش "مجمع الأنهر").

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٠/١.

(٨) "الخانبة": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة وما يكره وما لا يكره ١٢٠/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١. (هامش "فتح القدير").



ومشى على رواية الجواز برفع إحداهما في "الفيض" و"الخلاصة"<sup>(١)</sup> وغيرهما، فصار في المسألة ثلاث روايات: الأولى فرضية وضعهما، الثانية فرضية إحداهما، الثالثة عدم الفرضية، وظاهره: أنه سنة، قال في "البحر"<sup>(٢)</sup>: ((وذهب "شيخ الإسلام" إلى أن وضعهما سنة، فتكون الكراهة تنزيهية)) اهـ.

وقد اختار في "العناية"<sup>(٣)</sup> هذه الرواية الثالثة وقال: ((إنها الحق))، وأقره في "الدرر"<sup>(٤)</sup>، ووجهه: أن السجود لا يتوقفُ تحققه على وضع القدمين، فيكون افتراض وضعهما زيادةً على الكتاب بخبر الواحد، لكن ردّه في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> وقال: ((إن قوله: هو الحق بعيدٌ عن الحق، وبطله أحقُّ؛ إذ لا رواية تساعده، والدراية تنفيه؛ لأن ما لا يتوصل إلى الفرض إلا به فهو فرض، وحيث تظافرت الروايات عن أئمتنا بأن وضع اليدين والركبتين سنة، ولم ترد رواية بأنه فرض تعيين وضع القدمين أو إحداهما للفرضية ضرورة التوصل إلى وضع الجبهة، وهذا لو لم ترد به عنهم رواية، كيف والروايات فيه متوافرة؟)) اهـ.

ويؤيده ما في "شرح المجمع" لمصنّفه، حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين سنة: ((بأن ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الأرض إلخ))، وكذا ما في "الكفاية"<sup>(٦)</sup> عن [١/ق ٣٩١/ب] "الزاهدي": ((من أن ظاهر الرواية ما ذكر في "مختصر الكرخي")، وبه حزم في "السراج"<sup>(٧)</sup> فقال: ((لو رفعهما في حال سجوده لا يُجزيه، ولو رفع إحداهما جاز))، وقال في "الفيض": ((وبه يفتى)).

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٩/أ، معزياً إلى "التحريد".

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٣) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١. (هامش "فتح القدير").

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٥/١.

(٥) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٥. بتصرف يسير.

(٦) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١ (هامش "فتح القدير").

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٦١/أ بتصرف يسير.



هذا، وقال في "الحلبة"<sup>(١)</sup>: ((والأوجهُ على منوال ما سبقَ هو الوجوبُ لما سبقَ من الحديث)) اهـ. أي: على منوال ما حَقَّقَهُ شيخُه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين والركبتين، وتقدّم<sup>(٢)</sup> أنه أعدلُ الأقوال فكذا هنا، فيكونُ وضع القدمين كذلك، واختاره أيضاً في "البحر"<sup>(٣)</sup> و"الشرنبلالية"<sup>(٤)</sup>.

قلت: ويمكنُ حملُ كلٍّ من الروايتين السابقتين عليه بحمل ما ذكره "الكرخي"<sup>(٥)</sup> وغيره من عدم الجواز برفعهما على عدم الحلّ لا لعدم الصحة، وكذا نفى "التمرناشي"<sup>(٦)</sup> و"شيخ الإسلام" فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب، وتصريحُ "القدوري"<sup>(٧)</sup> بالفرضية يمكنُ تأويله، فإنَّ الفرض قد يُطلقُ على الواجب، تأمل.

وما مرَّ<sup>(٨)</sup> عن "شرح المنية" للبحث فيه مجال؛ لأنَّ وضع الجبهة لا يتوقَّفُ تحقُّقه على وضع القدمين، بل توقُّفه على الركبتين واليدين أبلغُ، فدعوى فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيحٌ بلا مرجح، والروايات المتظافرة إنما هي في عدم الجواز كما يظهرُ من كلامهم لا في الفرضية، وعدمُ الجواز صادقٌ بالوجوب كما ذكرنا<sup>(٩)</sup>، ولم يُنقل التعبيرُ بالفرضية إلاَّ عن "القدوري"،

(قوله): وما مرَّ عن "شرح المنية" للبحث فيه مجالٌ إلخ) لا مجالٌ للبحث فيما ذكره في "شرح المنية"؛ لأنَّه مع ثبوت الرواية بأنَّ وضع اليدين والركبتين سنةٌ مع عدم روايةٍ بأنَّه فرضٌ يتوقَّفُ تحقُّقه على وضع القدمين حينئذٍ، ولا يقال: توقُّفه على الركبتين واليدين أبلغُ إلخ لما قاله من تظافر الروايات بالسنية، فلو قلنا بالفرضية نظرًا لما قاله من الأبلغية لزم القولُ بغير ما تظافرت عليه الروايات، فتعين القولُ بفرضية وضع القدمين، تأمل.

(١) "الحلبة": فرائض الصلاة - السجود ٢/ق ٧١/ب.

(٢) المقولة [٤٠٥٧] قوله: ((ووضع يديه وركبتيه)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٤) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧١/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٥) في هذه المقولة.

(٦) في هذه المقولة.



ولو واحدة نحو القبلة، وإلا لم تجزُ))، والناسُ عنه غافلون (كما يُكره).....

ولهذا - والله أعلم - قال في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((وذكرَ "القُدوري": أنَّ وضعهما فرض، وهو ضعيف)) اهـ.

والحاصل: أنَّ المشهور في كتب المذهب اعتمادُ الفرضية، والأرجح من حيث الدليل والقواعد عدمُ الفرضية، ولذا قال في "العناية"<sup>(٢)</sup> و"الدرر"<sup>(٣)</sup>: ((إنَّه الحقُّ))، ثمَّ الأوجه حملُ عدم الفرضية على الوجوب، والله أعلم.

[٤٢٧٢] قوله: ولو واحدة صرَّح به في "الفيض".

[٤٢٧٣] قوله: نحو القبلة قال في "البرازية"<sup>(٤)</sup>: ((والمرادُ بوضع القدم هنا وضعُ الأصابع أو جزء من القدم، وإنَّ وضعَ أصبعاً واحدةً أو ظهرَ القدم بلا أصابعٍ إنَّ وضعَ مع ذلك إحدى قدميه صحَّ، وإلاَّ لا)) اهـ.

قال في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> بعد نقله ذلك: ((وفهم منه أنَّ المراد بوضع [١/٣٩٢/أ] الأصابع

(قوله: أو جزء من القدم) لا وجود لقوله: ((أو جزء من القدم)) في عبارة "البرازي".

(قوله: قال في "شرح المنية" بعد نقله ذلك: وفهم منه إلخ) نصُّ عبارته: ((ثمَّ المرادُ من وضع القدمين وضعُ أصابعهما، قال "الزاهدي": ووضع رؤوس القدمين حالة السجود فرض، وفي مختصر الكرخي: سجَّد ورفعُ أصابع رجليه عن الأرض لا تجوز، وفي "الخلاصة" و"البرازية": وضعُ القدم بوضع أصابعه، وإنَّ وضعَ أصبعاً واحداً أو وضعَ ظهرَ القدم بلا أصابعٍ إنَّ وضعَ مع ذلك إحدى قدميه صحَّ، وإلاَّ فلا، وفهم من ذلك أنَّ المراد من وضع الأصابع توجيهُها نحو إلخ)) اهـ. فأنت ترى أنَّ ما استند إليه في "شرح المنية" وتبعه "الشارح" شاهدٌ لدعواه من افتراض وضع أصابع القدم نحو القبلة ولو واحدة وإنَّ كان ما في "الفيض" وغيره يدلُّ على عدم افتراضه، ويظهرُ اعتمادُهُ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٢) "العناية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٥/١. (هامش "فتح القدير").

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٥/١.

(٤) "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٢٦/٤ دون قوله: ((أو جزء من القدم)) (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "شرح المنية الكبير": كتاب الصلاة - السجود ص ٢٨٥..



تنزيهاً (بَكُورٍ عَمَامَتِهِ) إِلَّا لَعَذِرٍ (وإنَّ صَحَّ) عندنا.....

توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتمادُ عليها، وإلاَّ فهو وضَعُ ظَهْرِ القدم، وقد جعلوه غيرَ معتبرٍ، وهذا مما يجبُ التنبيهُ له، فإنَّ أكثرَ الناسِ عنه غافلون)) اهـ.

أقول: وفيه نظرٌ، فقد قال في "الفيض": ((ولو وضَعَ ظَهْرَ القدم دون الأصابع - بأنَّ كان المكان ضيقاً - أو وضَعَ إحداهما دون الأخرى لضيقه جاز كما لو قام على قدمٍ واحدٍ، وإنَّ لم يكن المكان ضيقاً يكره)) اهـ.

فهذا صريحٌ في اعتبار وضع ظاهر القدم، وإنما الكلامُ في الكراهة بلا عذرٍ، لكن رأيتُ في "الخلاصة":<sup>(١)</sup> ((إنَّ وضَعَ إحداهما)) ب- ((إنَّ)) الشرطيَّة بدلَ ((أو)) العاطفة اهـ.

لكنَّ هذا ليس صريحاً في اشتراط توجيه الأصابع، بل المصرَّحُ به أنَّ توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في "البرجندي" و"الفهستاني"<sup>(٢)</sup>، وسيأتي<sup>(٣)</sup> تمامه عند تعرُّضِ "المصنّف" له قريباً. [٤٢٧٤] (قوله: تنزيهاً) لمَّا كان في المتن اشتباه - فإنَّه جعلَ الكراهة في الاقتصار على أحدهما وفي السجود على الكُور واحدةً وهي في الأولى تحرُّمٌ وفي الثانية تنزيهٌ - أشار إلى توضيحه، وقد أفاده في "البحر"<sup>(٤)</sup>، "ط"<sup>(٥)</sup>.

[٤٢٧٥] (قوله: بَكُورٍ) الباء بمعنى على كما في "أبي السُّعود"<sup>(٦)</sup>، وهو بفتح الكاف كما

(قوله: لكنَّ رأيتُ في "الخلاصة": إنَّ وضَعَ إحداهما إلخ) نصُّها: ((وأما وضَعُ القدم على الأرض في الصلاة حالة السُّجود ففرض في "التحريد"، فلو وضَعَ إحداهما دون الأخرى تجوزُ الصلاة كما لو قام على قدمٍ واحدةٍ وضَعَ القدم بوضع أصابعه، وإنَّ وضَعَ إصبعاً واحدةً فلو وضَعَ ظَهْرَ القدم دون الأصابع - بأنَّ كان المكان ضيقاً - إنَّ وضع أحدهما دون الآخر تجوزُ صلاته كما لو قام على قدمٍ واحدةٍ)) اهـ.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٩/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٦/١.

(٣) المقولة [٤٣١٢] قوله: ((ويكره إن لم يفعل ذلك)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٦/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٢/١.

(٦) "فتح المعين": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١٩١/١.



(بشرط كونه على جبهته) كلها أو بعضها كما مرَّ (أمَّا إذا كان) الكَوْرُ (على رأسه فقط وسجَّدَ عليه مقتصرًا) أي: ولم تُصَبِّ الأرضَ جبهته ولا أنفه.....

في "القاموس"<sup>(١)</sup>، والذي في "الشبرلمسي" على "المواهب" عن "عصام": ((أنَّه بالضمِّ، وبالفتح شاذٌّ، وهو دَوْرُ العمامة))، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٢٧٦] (قوله: بشرط كونه) أي: كون الكور الذي سجَّدَ عليه على الجبهة لا فوقها، ولَمَّا كان الكور مفرداً مضافاً يعمُّ ربما يُتوهَّم أنَّه إذا كانت العمامة ذات أكوار: كور منها على الجبهة، وكورٍ منها أرفع منه على الرأس وهكذا أنه يصحُّ السجود على أيِّ كورٍ منها ثَبَّةً على دفعه بقوله: ((بشرط إلخ))، وهذا معنى قوله في "الشربلالية"<sup>(٣)</sup>: ((أي: دَوْرٌ من أدوارها نَزَلَ على جبهته لا جملتها كما يفعل بعض من لا علم عنده)) اهـ.

فقوله: ((لا جملتها)) معناه ما قلناه، وليس معناه أنه إذا كان على الجبهة أكثر من كورٍ واحدٍ لا يصحُّ السجود عليه حتى يُعترَضَ عليه بأنَّ العلَّةَ وجدائ الحُجْم، فلا يَتَقَيَّدُ بكورٍ واحدٍ، فإنَّ هذا المعنى لا يتوهَّمه أحدٌ، ويدلُّ على أنَّ مراد "الشربلالية" ما قلناه آخرُ عبارته حيث قال: ((وقد ثَبَّهنا بما [١/ق/٣٩٢ب] ذكرنا تنبيهاً حسناً، وهو أنَّ صحَّةَ السجود على الكور إذا كان على الجبهة أو بعضها، أمَّا إذا كان على الرأس فقط وسجَّدَ عليه، ولم تُصَبِّ جبهته الأرض على القول بتعيينها، ولا أنفه على مقابله لا تصحُّ)) اهـ، فافهم.

[٤٢٧٧] (قوله: كما مرَّ)<sup>(٤)</sup> أي: في قوله: ((وقيل: فرض كبعضها وإن قلَّ))، "ح"<sup>(٥)</sup>.

[٤٢٧٨] (قوله: أي: ولم تُصَبِّ) الأولى حذف الواو؛ لأنَّه بيان لقوله: ((مقتصرًا))، "ط"<sup>(٦)</sup>.

(١) "القاموس": مادة (كور).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٢/١.

(٣) "الشربلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٢/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) ص ٣٢٥-٣٢٦ "در".

(٥) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٤/ب.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٢/١.



على القول به (لا) يصح؛ لعدم السجود على محله، وبشرط طهارة المكان، وأن يجد حجم الأرض، والناس عنه غافلون.  
(ولو سجد على كمه أو فاضل ثوبه صح لو المكان) المبسوط عليه ذلك (ظاهراً) وإلا لا ما لم يُعَدَّ سجوده على ظاهر.....

[٤٢٧٩] (قوله: على القول به) أي: يجوز الاقتصار على الأنف.

[٤٢٨٠] (قوله: على محله) أي: محل السجود الذي هو الجهة والأنف.

[٤٢٨١] (قوله: و بشرط) معطوف على قول "المصنف": ((بشرط)).

[٤٢٨٢] (قوله: وأن يجد حجم الأرض) تفسيره: أن الساجد لو بالغ لا يتسفل رأسه أبلغ من ذلك، فصح على طنفسة وحصير وحنطة وشعر وسرير وعجلة إن كانت على الأرض، لا على ظهر حيوان كسائط مشدود بين أشجار، ولا على أرز أو ذرة إلا في جوارق، أو تلج إن لم يلبده وكان يغيب فيه وجهه ولا يجد حجمه، أو حشيش إلا إن وجد حجمه، ومن هنا يعلم الجواز على الطرحة القطن، فإن وجد الحجم جاز، وإلا فلا، "بحر"<sup>(١)</sup>.

[٤٢٨٣] (قوله: والناس عنه غافلون) أي: عن اشتراط وجود الحجم في السجود على نحو

الكور والطرحة، كما يغفلون عن اشتراط السجود على الجهة في كور العمامة.

[٤٢٨٤] (قوله: صح) أي: لأن اعتبار الكم تبعاً للمصلي يقتضي<sup>(٢)</sup> عدم اعتباره حائلاً، فيصير

كأنه سجد بلا حائل، ولا يجوز مس المصحف بكمه كما لا يجوز بكفه.

[٤٢٨٥] (قوله: المبسوط عليه ذلك) الإشارة إلى الكم أو فاضل الثوب.

[٤٢٨٦] (قوله: وإلا لا) أي: وإن لم يكن طاهراً فلا يصح في الأصح وإن كان "المرغيناني"<sup>(٣)</sup>

(قوله: أي: لأن اعتبار الكم تبعاً إلخ) هذا تعليل لاشتراط طهارة المكان، ولم يظهر من عبارته ذلك اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٨/١ بتصرف.

(٢) من ((صح)) إلى ((يقتضي)) ساقط من "٣".

(٣) لم نعر عليها في "الهداية".



فيصح اتفاقاً.....

صَحَّ الحَوازُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، "فتح" (١).

(٤٢٨٧) (قوله: فيصح اتفاقاً أي: إن أعاد سجوده على طاهرٍ صحَّ اتفاقاً، ولم أر نقلَ هذه المسألة بخصوصها، وإنما رأيتُ في "السراج" (٢) ما يدلُّ عليها حيث قال: ((إن كانت النجاسة في موضع سجوده فعن "أبي حنيفة" روايتان:

إحدهما: أنَّ صلاته لا تجوزُ؛ لأنَّ السجود ركنٌ كالقيام، وبه قال "أبو يوسف" و"محمد" و"زفر"؛ لأنَّ وضع الجبهة عندهم فرضٌ، والجبهة أكثرُ من قدر الدرهم، فإذا استعمله في الصلاة لم تجزُ، وإن أعاد تلك [١/٣٩٣ أ] السجدة على موضعٍ طاهرٍ جاز عند أصحابنا الثلاثة، وعند "زفر" لا يجوزُ إلا باستناب الصلاة.

والرواية الثانية عن "أبي حنيفة": أنَّ صلاته جائزة؛ لأنَّ الواجب عنده في السجود أن يسجدَ على طرف أنفه، وذلك أقلُّ من قدر الدرهم)) اهـ.

فقوله: ((وإن أعاد إلخ)) يدلُّ على ما ذكره "الشارح" بالأولى؛ لأنَّ هذا في السجود على النجس بلا حائلٍ، لكنَّ في "المنية" و"شرحها" (٣) ما يخالفه، فإنه قال: ((ولو سجدَ على شيءٍ نجسٍ

(قوله: ولم أر نقلَ هذه المسألة بخصوصها إلخ) قال "السندي" ما نصُّه: ((في "شرح المنية الكبير" ما مفاده: أنه لو بسطَ كمه أو ذبله على نجسٍ وسجدَ عليه ثم أعاد سجوده على مكانٍ طاهرٍ أو على منفصلٍ بسيطٍ على النجاسة صحَّتْ صلاته باتفاق أئمتنا، فهذا يُصرِّحُ بالفرق بين السجود على النجاسة نفسها وبين السجود عليها بمحائلٍ منفصلٍ، فإنَّ الإعادة على مكانٍ طاهرٍ غيرُ مصحِّحةٍ في الأول ومصحِّحةٌ في الثاني، فظهر من هذا أنَّ المحائل المتصل حائلٌ في الجملة لا من كلِّ وجهٍ، وإلا لصحَّت الصلاة بلا شرطٍ للإعادة، وكذا لو قامَ على النجاسة وهو لا يبسُّ خفًا لم تصحَّ صلاته)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٦/١.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/١٠٤ ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٨ - بتصرف. ومن قوله ((وهذا بناء)) إلى آخر النقل، ذكره

في شرائط الصلاة ص ٢٠.



تفسدُ صلاته سواء أعادَ سجودَه على طاهرٍ أو لا عندهما، وقال "أبو يوسف": "إن أعادَه على طاهرٍ لا تفسدُ، وهذا بناءٌ على أنه بالسجود على النجس تفسدُ السجدة لا الصلاة عنده، وعندهما تفسدُ الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تتجزأ)) اهـ ملخصاً.

وفي "إمداد الفتاح"<sup>(١)</sup>: ((لا يصح لو أعادَه على طاهرٍ في ظاهر الرواية، ورؤيَ عن "أبي يوسف" الجواز)) اهـ.

والخلافُ على هذا الوجه هو المذكورُ في "المجمع"، و"المنظومة"، و"الكافي"<sup>(٢)</sup>، و"الدرر"<sup>(٣)</sup>، و"المواهب" وغيرها، وكذا في بحث النهي من كتب الأصول كـ "المنار"<sup>(٤)</sup>، و"التحرير"<sup>(٥)</sup>، و"أصول فخر الإسلام"<sup>(٦)</sup>، ومأ على الوجه الذي ذكرَه في "السراج"<sup>(٧)</sup> فقد عزاه في "شرح التحرير"<sup>(٨)</sup> إلى "شرح القلوري"<sup>(٩)</sup> على "مختصر الكرخي"<sup>(١٠)</sup>، وعزاه في "الحلبة"<sup>(١١)</sup> إلى "الزاهدِي" و"المحيط" عن "النوادر" معللاً: ((بأنَّ الوضع ليس باستعمالٍ للنجاسة حقيقةً، فأنخطتْ

(١) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب شروط الصلاة ق ١٠٥/أ.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - مقدمات الصلاة ١/ق ٣٦/ب.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٠٤/أ.

(٤) "منار الأنوار": مبحث النهي ٦٤-٤ (هامش حاشية "نسمات الأسحار")، وهو لأبي البركات عبد الله بن أحمد، حافظ الدين النَّسْفِي (ت ٧١٠هـ). ("كشف الظنون" ١٨٢٣/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/٢، "الفوائد البهية" ص ١٠١).

(٥) "التحرير": المقالة الأولى - مسألة اختلف القائلون ص ١٥٤-١٥٥.

(٦) انظر "كشف الأسرار": باب حكم الأمر والنهي في أضدادهما ٦١٤/١، وأصول البيهقي هو المسمى: "كنز الوصول إلى معرفة الأصول" لأبي الحسن، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام، المعروف بأبي العسر، البزْدَوِي (ت ٨٢٢هـ). ("كشف الظنون" ١١٢/١، "إيضاح المكنون" ٣٨٨/٢، "الفوائد البهية" ص ٢٤٤-١).

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/ق ١٠٤/ب.

(٨) "التفجير والتحرير": لبحث الرابع - مسألة اختلف القائلون ٣٢٧/١.

(٩) شرح أبي الحسين، أحمد بن محمد، القُدُورِي (ت ٤٢٨هـ) على "مختصر" أبي الحسن، عبيد الله بن الحسين، الكرخي (ت ٣٤٠هـ). ("كشف الظنون" ١٦٣٤/٢، "الجواهر المضية" ١٧٩/١، ٤٩٣/٢).

(١٠) "الحلبة": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/ق ٣٥٥/ب، بتصرف يسير.



وكذا حكم كل متّصل.....

درجته عن الحمل فلم يفسد، لكنّه لم يقع معتدّاً به)) اهـ.

لكن يكفيّا كون ما في "السّراج" رواية "النّوادر"، وما في عامّة الكتب هو ظاهر الرواية كما مرّ<sup>(١)</sup> عن "الإمداد"، وبه صرّح في "الحلبه"<sup>(٢)</sup> و"البدائع"<sup>(٣)</sup>، ويؤيّد ما صرّحوا به بلا نقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن والمكان، فلو وقّف ابتداءً على مكان نجس لا تتعدّد صلاته، وفي "الحانيّة"<sup>(٤)</sup>: ((إذا وقّف المصلّي على مكان طاهر، ثم تحوّل إلى مكان نجس، ثم عاد إلى الأوّل إن لم يمكث على النجاسة مقداراً ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته، وإلا فلا)) اهـ.

وهذا كلّ إذا كان السجود أو القيام على النجاسة [١/ق/٣٩٣/ب] بلا حائل منفصل، وقد علمت مما قدّمناه<sup>(٥)</sup> عن "الفتح" عدم اعتبارهم الحائل المتّصل حائلاً لتبعيته للمصلّي، ولذا لو قام على النجاسة وهو لا يبسّ حقّاً لم تصحّ صلاته، وكذلك السجود، ولو اعتبر حائلاً لصحّت سجّدته بذنوب إعادتها على طاهر، فليُلم أنّ ما ذكره "الشارح" مبنيّ على ما في "السّراج"<sup>(٦)</sup>، وقد علمت أنّه خلاف ما في عامّة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية، والله أعلم.

[٤٢٨٨] (قوله: وكذا حكم كل متّصل) أي: يصحّ السجود عليه بشرط طهارة ما تحته.

(قوله: أي: يصحّ السجود عليه بشرط الطهارة) أي: وإذا كان ما تحته نجساً وسجد عليه ثم أعاده على طاهر صحّ اتفاقاً.

(١) في المقلوبة نفسها.

(٢) "الحلبه": شروط الصلاة - الطهارة من الأنجاس ١/ق/٣٥٥/ب.

(٣) "البدائع": كتاب الطهارة - فصل في بيان المقدار الذي يصير به المحلّ نجساً ٨٢/١ بتصرف.

(٤) "الحانيّة": كتاب الطهارة - فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو البدن ٢٣/١-٢٤. (هامش الفتاوى الهندية).

(٥) المقلوبة [٤٢٨٦] قوله: ((وإلا لا))، وما قبلها.

(٦) "السّراج الوهاج": كتاب الطهارة - باب الأنجاس ١/ق/١٠٤/ب.



ولو بعضه ككفه في الأصح، وفخذه لو بعدر لا ركبته، لكن صحح الحلبي:....

[٤٢٨٩] (قوله: ولو بعضه إلخ) كذا أطلقت الصحة في كثير من الكتب، وزاد في "القنية"<sup>(١)</sup>: ((أنه يكره؛ لما فيه من مخالفة المأثور))، وقال في "الفتح"<sup>(٢)</sup>: ((ينبغي ترجيح الفساد على الكف والفخذ))، قال في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((وما في "القنية" هو الوسط، أي: وخير الأمور أوسطها)).

[٤٢٩٠] (قوله: وفخذه لو بعدر) أي: بزحمة كما في "المنية"<sup>(٤)</sup>، لكن قال في "الحلبة"<sup>(٥)</sup>: ((والذي ينبغي أنه إنما يجوز بالعذر الشرعي المجوز للإملاء به باعتبار ما في ضمنه من الإملاء به كما قلنا فيما لو رفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه وخفض رأسه، ومن المعلوم أن الزحام ليس بعذر مجوز للإملاء بالسجود)) اهـ.

قلت: الظاهر أنه مجوز له، فإن ما يأتي<sup>(٦)</sup> من تجويزه على ظهره مصلّ صلاة يفيد، تأمل. والظاهر: أن هذه المسألة مفروضة على تقدير الإمكان، وإلا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة.

[٤٢٩١] (قوله: لا ركبته) أي: بعدر أو بدونه، لكن يكفيه الإملاء لو بعدر، "زيلعي"<sup>(٧)</sup> وغيره.

(قوله: فإن ما يأتي من تجويزه على ظهره مصلّ صلاة يفيد) فيه أن سجوده على ظهره مصلّ صلاة سجود حقيقة لا إملاء، فما يأتي ليس فيه دلالة على أن الزحام مما يجوز الإملاء، ثم قوله: ((أن هذه المسألة مفروضة إلخ)) بل هي ظاهرة وممكنة في بعض الأشخاص دون بعض كما جرت في أشخاص، تأمل.

(١) لم نعر على هذا النقل في "القنية".

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٦/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٠.

(٤) العزو السابق.

(٥) "الحلبة": فرائض الصلاة - السجود ٢/ق ٧١/ب.

(٦) ص ٣٣٨-٣٣٩ - "در".

(٧) "بين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٧/١.



((أَنَّهُا كَفَحْزِهِ)) (وَكُرْهَ) بَسْطُ ذَلِكَ (إِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّةً تَرَابٌ أَوْ حَصَاةٌ) أَوْ حَرٌّ أَوْ  
 بَرْدٌ؛ لِأَنَّهُ تَرْفَعُ (وَالْإِلاَّ) يَكُنْ تَرْفَعًا فَإِنْ لَمْ يَخَفْ أَذَى (لَا) بِأَسَ بِهِ، فَيَكُرْهُ تَنْزِيهًا، وَإِنْ  
 خَافَهُ كَانَ مَبَاحًا، وَفِي "الزَيْلَعِيِّ"<sup>(١)</sup>: ((إِنْ لَدَفَعَ التَّرَابَ عَنْ وَجْهِهِ كَرِهَ، وَعَنْ عِمَامَتِهِ  
 (لَا))، وَصَحَّحَ "الْحَلْبِيُّ" عَدَمَ كَرَاهَةِ بَسْطِ الْخُرْقَةِ، وَلَوْ بَسَطَ الْقَبَاءَ جَعَلَ كَفَهُ تَحْتَ  
 قَدَمَيْهِ، وَسَجَدَ عَلَى ذَيْلِهِ؛.....

[٤٢٩٢] (قَوْلُهُ: أَنَّهَا كَفَحْزِهِ) أَي: فَيَصْحُحُ بَعْدُ، وَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ فِي  
 السُّجُودِ وَضْعُ أَكْثَرِ الْجِهَةِ أَوْ بَعْضِهَا وَإِنْ قَلَّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرُّكْبَةَ لَا تَسْتَوِجِبُ أَكْثَرَ الْجِهَةِ، وَقَدْ  
 عَلِمْتَ أَنَّ الْأَصَحَّ هُوَ الثَّانِي، فَلِذَا صَحَّحَ "الْحَلْبِيُّ" (٢) الْجَوَازَ، "ح" (٣).  
 [٤٢٩٣] (قَوْلُهُ: وَكَرِهَ بَسْطُ ذَلِكَ) مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَائِلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ، أَمَّا الْمُنْفَصِلُ فَلَا يَكُرْهُ  
 كَمَا يَأْتِي (٤).

[٤٢٩٤] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ تَرْفَعُ) أَي: تَكْثُرُ، فَيَكُرْهُ تَحْرِيمًا إِنْ قَصَدَ ذَلِكَ.  
 [٤٢٩٥] (قَوْلُهُ: وَالْإِلاَّ يَكُنْ تَرْفَعًا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا بِذَلِكَ تَرْفَعًا، وَكَانَ يَنْبَغِي  
 التَّصْرِيحُ فِيمَا قَبْلَهُ بِقَصْدِ التَّرْفَعِ حَتَّى تَظْهَرَ الْمَقَابِلَةُ، ثُمَّ مَرَّادُ "الشَّارِحِ" بِهَذَا وَمَا بَعْدَهُ التَّوْفِيقُ  
 [١/٣٩٤ق/أ] بَيْنَ عِبَارَاتِهِمْ، فَفِي بَعْضِهَا: يَكُرْهُ، وَفِي بَعْضِهَا: لَا بِأَسَ بِهِ، وَفِي بَعْضِهَا:  
 لَا يَكُرْهُ، فَأُشَارُ إِلَى حَمَلِ كُلٍِّ مِنْهَا عَلَى حَالَةٍ كَمَا وَفَّقَ بِهِ فِي "الْبَحْرِ" (٥) تَبَعًا لـ "الْحَلْبِيِّ" (٦).  
 [٤٢٩٦] (قَوْلُهُ: كَرِهَ) أَي: لِأَنَّهُ دَلِيلٌ قَصْدِ التَّرْفَعِ بِخِلَافِهِ عَنِ الْعِمَامَةِ، فَإِنَّهُ لَصَيَانَةُ الْمَالِ.  
 [٤٢٩٧] (قَوْلُهُ: وَصَحَّحَ "الْحَلْبِيُّ" (٧) (إِلَخَ) حَيْثُ قَالَ: ((وَأَمَّا عَلَى الْخُرْقَةِ وَنَحْوِهَا فَالصَّحِيحُ

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الشروع في الصلاة ١١٧/١ بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٦-٢٨٧. نقلًا عن الزاهدني عن الحسن.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٤/ب، ومن بداية النقل إلى قوله ((أكثر الجبهة)) ذكره  
 نقلًا عن "البحر".

(٤) الملقولة [٤٢٩٧] قوله: ((ووصحح الحلبي إلخ)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٧/١.

(٦) "الجلية": فرائض الصلاة - السجود ٢/٧٢/أ.

(٧) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٨-.



لأنه أقرب للتواضع.

(وإن سجدَ للزحام.....)

عدم الكراهة، ففي الحديث الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام: «كان تُحْمَلُ له الحُمْرَة فيسجدُ عليها»<sup>(١)</sup>، وهي حصيرٌ صغيرةٌ من الخوص، ويحكى عن "الإمام" أنه سجدَ في المسجد الحرام على الخرقَة فيها رجلٌ، فقال له "الإمام": من أين أنت؟ فقال: من خوارزم، فقال "الإمام": جاء التكبيرُ من ورائي - أي: تعلّمون منّا ثم تعلّمونا - هل تصلّون على البواري<sup>(٢)</sup> في بلادكم؟ قال: نعم، فقال: تجوّز الصلاة على الحشيش ولا تجوّزها على الخرقَة! والحاصل: أنه لا كراهة في السجود على شيءٍ مما فُرِشَ على الأرض مما لا يتحرّكُ بحركة المصلّي بالإجماع إلخ) اهـ.

ولكنّ الأفضل عندنا السجودُ على الأرض أو على ما تُنبِتُه كما في "نور الإيضاح"<sup>(٣)</sup> و"منية المصلّي"<sup>(٤)</sup>.

١٤٢٩هـ (قوله: لأنه أقرب للتواضع) أي: لقربه من الأرض، وعللَ في "البرازية"<sup>(٥)</sup> أيضاً:

(قوله: فقال "الإمام": جاء التكبيرُ من ورائي إلخ) عبارة "السندي": ((جاء التكبيرُ من وراء الصفِّ الأخير ))، ومرادُه العلمُ يُحمَلُ منّا إليكم لا منكم إلينا.

(١) أخرجه أحمد ٧٠/٢، و٤٥/٦ و١٠١ و١٠٦ و١١٠ و١١٢ و١١٤ و١٧٣ و١٧٩ و٢١٤ و٢٢٩ و٢٤٥، ومسلم (٢٩٨) (١١) (١٢) كتاب الحيض - باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، وطهارة سورها، والانتكاف في حجرها، وقراءة القرآن فيه، وأبو داود (٢٦١) كتاب الطهارة - باب في الحائض تناول من المسجد، والترمذي (١٣٤) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الحائض تناول الشيء من المسجد، وقال: حديث عائشة حديث حسن صحيح، والنسائي ١٤٦/١ كتاب الطهارة - باب استخدام الحائض، و١٩٢/١ كتاب الحيض - باب استخدام الحائض، وابن ماجه (٦٣٢) كتاب الطهارة وسننها - باب الحائض تتناول الشيء من المسجد، كلّهم من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي الباب: عن ابن عمر، وأبي هريرة، وميمونة، وأم سلمة رضي الله عنهن.

(٢) في "شرح المنية الكبير" ص ٢٨٨، ((البردي)) بدل ((البواري))، وهو نبات يعمل منه الحصر، وهو الصواب. والله أعلم.

(٣) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل فيما يفعله المصلّي ص ٦٩ -.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢١ -.

(٥) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره ٢٧/٤. (هاشم "الفتاوى الهندية").



على ظهر) هل هو قيد احترازي؟ لم أره (مُصَلِّ صَلَاتُهُ) التي هو فيها (جَازَ) للضرورة ( وإن لم يُصلِّها) بل صَلَّى غيرها، أو لم يُصَلِّ أصلاً، أو كان فرجةً (لا) يصحُّ، وشرطَ في "الكفاية" كونَ ركبتَي الساجدِ على الأرض،.....

((بأنَّ الذَّيْلَ في مَسَاقِطِ الزَّيْلِ، وطهارة موضع القدمين في القيام شرطٌ وفاقاً، وموضع السجدة مختلفٌ؛ لأنها تتأثّر بالأنف، وهو أقلُّ من الدرهم)) اهـ.

[٤٢٩٩] (قوله: لم أره) أصلُ التوقُّفِ لـ "الشرنبلالي" <sup>(١)</sup>، وهذا بناءٌ على القول الشرطي أن يكون السجود على ظهرٍ مُصَلِّ صَلَاتِهِ، وهو الذي مشى عليه في المتن كـ "الوقاية"، و"الملتقى" <sup>(٢)</sup>، و"الكمال" <sup>(٣)</sup>، و"ابن الكمال"، و"الخلاصة" <sup>(٤)</sup>، و"الواقعات" وغيرها، ولا يخفى أنَّ مفاهيم الكتب معتبرة، وأمّا ما سيأتي <sup>(٥)</sup> عن "القَهْستاني" من عدم اشتراطِ الظَّهر وعدم اشتراطِ المشاركة في الصلاة فهو قولٌ آخرٌ يخالفُ لما في عامَّةِ الكتب، على أنَّه ليس في "القَهْستاني" <sup>(٦)</sup> عدمُ اشتراطِ الظَّهر، فافهم.

(قولُ "المصنّف": على ظَهرٍ مُصَلِّ صَلَاتِهِ) بأنَّ يكون مقتدياً به أو مقتدين بإمامٍ واحدٍ، "سندي". وهذا أولى مما قاله "ط": ((ولا يُشترطُ الاتِّحادُ في التحريمِ والأداءِ، فيشملُ المنفردين)) اهـ؛ إذ لا تتحقَّقُ الضرورةُ غالباً.

(قوله: على أنَّه ليس في "القَهْستاني" إلخ) بل هو فيه كما يظهر من عبارته.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٢/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٨٣/١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - صفة الصلاة ٢٦٤/١.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١٩/١.

(٥) ص ٣٤٠ - وما بعد "در".

(٦) نقول: بل ذكر القَهْستاني عدم اشتراط الظهر بقوله: ((لكن في الزاهدي: يجوز على الفخذين والركبتين بعذر على المختار)) انظر "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٦/١. وقد أشار إلى ذلك الرافعي في "تقريراته" فيما سيأتي ص ٣٤٠-٣٤١.



وشرطَ في "المجتبى" سجودَ المسجود عليه على الأرض، فالشروطُ خمسةٌ، لكنْ نقلَ "القُهْستاني" الجوازَ ولو الثاني على ظهرِ الثالث، وعلى ظهرِ غيرِ المصلِّي، ....

[٤٣٠٠] (قوله: وشرطَ في "المجتبى" إلخ) عبَّرَ عنه في "المعراج" بـ ((قيل)).

[٤٣٠١] (قوله: لكنْ إلخ) استدرأكَ على "المجتبى"، وعبارة "القُهْستاني"<sup>(١)</sup>: ((هذا إذا كان

ركبته على الأرض، وإلا فلا يُجزيه، وقيل: لا يُجزيه وإن [١/٣٩٤ ب] كان سجودُ الثاني على ظهرِ الثالث كما في جمعة "الكفاية"<sup>(٢)</sup>، وفي الكلام إشارةٌ إلى أنَّ المستحبَّ التأخيرُ إلى أن يزول الرَّحَامُ كما في "الجلاني"، وإلى أنَّه لا يجوزُ غيرُ الظَّهر، لكنْ في "الزاهدي": يجوزُ على الفخذين والركبتين<sup>(٣)</sup> بعذرٍ على المحتار، وعلى اليدين والكُمَيْنِ مطلقاً، وإلى أنَّه لا يجوزُ على ظهرِ غيرِ المصلِّي كما قال "الحسن"، لكنْ في "الأصل": أنَّه يجوزُ كما في "المحيط"، وفي تيمُّم "الزاهدي": يجوزُ على ظهرِ كلِّ ما كَوَّلَ اهـ.

[٤٣٠٢] (قوله: وعلى غيرِ ظهرِ المصلِّي)<sup>(٤)</sup> أي: بأنَّ سجَدَ على أَلْيَتَيْهِ أو على عَقَبِ رِجْلِهِ،

لكنْ ليس هذا موجوداً في عبارة "القُهْستاني"<sup>(٥)</sup>.....

(قوله: وعبارة "القُهْستاني": هذا إذا كان ركبته على الأرض إلخ) عبارة "القُهْستاني" عقب

قوله: ((وإلا فلا يُجزيه)) ((وقيل: لا يُجزيه إلا إذا سجَدَ الثاني على الأرض، وقال "صدر القضاة": يُجزيه وإن كان سجودُ الثاني على ظهرِ الثالث كما في جمعة "الكفاية"، وفي الكلام إشارةٌ إلخ)) اهـ، تأمَّل.

(قوله: لكنْ ليس هذا موجوداً في عبارة "القُهْستاني") فيه أنَّ "القُهْستاني" ذكره بقوله: ((لكنْ في

"الزاهدي": يجوزُ على الفخذين أو الركبتين))، فإنَّ المراد فخذاً أو ركبتي المصلِّي معه، لا فخذاً أو ركبتي نفسه كما قال المحشِّي، وإلا لا يستقيم الاستدراكُ بما ذكره "الزاهدي" على قول "القُهْستاني"، وإلى أنَّه لا يجوزُ على غيرِ الظَّهر، تأمَّل.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٦/١.

(٢) "الكفاية": كتاب الصلاة ٣٩/٢. هامش "فتح القدير".

(٣) الذي في "جامع الرموز": ((الكمين)) وهو تحريف كما يدل عليه السياق.

(٤) ليتنبه إلى أنَّ في العبارة هنا تقديمَ لفظ ((غير))، خلافاً لما هي عليه في "الدر"، وانظر التعليق الآتي.

(٥) نذكر ههنا تقريراً لبعض الأفاضل المذكوراً في هامش نسخة "م" ونصه: ((هذا ما ذكره ابن عابدين أولاً بقوله: -



بل على ظهر كلِّ مأْكولٍ، بل على غير الظهر كالفخذين للعدر.  
(ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع القدمين بمقدار لَبَتَيْنِ منصوبتين جازَ)  
سجوده (وإنْ أَكْثَرَ لَا) إِلَّا لَزِيحَةٍ كما مرَّ، والمرادُ لَبْنَةُ بُخَارَى، وهي رُبْعُ ذراعٍ، ...

كما علمته<sup>(١)</sup>.

- [٤٣٠٣] (قوله: بل على غير الظهر كالفخذين) أي: فخذَي نفسه كما مرَّ<sup>(٢)</sup>.  
[٤٣٠٤] (قوله: ولو كان إلخ) المسألة مذكورة في عامَّةِ المُدَوَّلَاتِ كما في "القَهْستاني"<sup>(٣)</sup>  
و"الحلبه"<sup>(٤)</sup>، وعزاها في "المعراج" إلى "مبسوط شيخ الإسلام"، وكان ينبغي لـ "المصنّف" تقدُّمُها  
على المسألة التي قبلها؛ لأنَّ تلكَ مستنْتاةٌ من هذه كما أشار إليه "الشارح".  
[٤٣٠٥] (قوله: منصوبتين) أي: موضوعةٌ أحدهما فوق الأخرى.  
[٤٣٠٦] (قوله: جازَ سجوده) الظاهرُ أنه مع الكراهة لمخالفته للمأثور من فعله ﷺ.  
[٤٣٠٧] (قوله: كما مرَّ)<sup>(٥)</sup> أي: في السجود على الظهر، فإنه أرفعُ من نصفِ ذراعٍ، "ح"<sup>(٦)</sup>.

- على أنه ليس في "القَهْستاني" عدم اشتراط الظهر، وفيه نظر فإنَّ القَهْستانيَّ ذكر المسألة بقوله: لكن في "الزاهدي" يجوز على الفخذين والركبتين بعدد.. إلخ، وهذا على نسخة "الدر" التي كتب عليها المحشي ابن عابدين، وأما نسخة الشارح التي بين أيدينا فليس فيها تقديم لفظ ((غير)) كما ترى. وقد ذكر القَهْستانيَّ المسألة على هذه النسخة بقوله: ((لكن في الأصل إلخ)) اهـ موضحاً. وانظر ما في "تقريرات الرافعي" حول هذه المسألة.  
(١) في "د" زيادة: ((يشمل ما لو كان على شيء عال من الأرض وغيرها، وهذا مقابل لما مشى عليه المصنّف وصاحب "البحر" وغيرهما. وفي "المعراج" و"المحتسب": وعلى ظهر غير المصلي لا يجوز. اهـ، وفي "البدائع": ولو زاحمه الناس فلم يجد موضعاً للسجود فسجد على ظهر رجل أجزأه؛ لقول عمر: استُخِذَ على ظَهْرِ أَحْيَك؛ فإنه مُسَجَّدٌ لك، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إن سجد على ظهر شريكه في الصلاة يجوز، وإلا لا؛ لأنَّ الجواز للضرورة، وذلك عند المشاركة بالصلاة)).

(٢) ص ٣٣٦ - "در".

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٦/١.

(٤) "الحلبه": فرائض الصلاة - السجود ٢/٧٢ أ.

(٥) ص ٣٣٨-٣٣٩ - "در".

(٦) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٥/١.



عرضُ ستَّةِ أصابعٍ، فمقدارُ ارتفاعهما نصفُ ذراعٍ، ثنتا عشرةَ أصبعاً، ذكرَهُ "الحليُّ".  
(ويُظهِرُ عَضُدِيهِ) في غيرِ زَحْمَةٍ (ويُباعِدُ بطنَهُ عن فخذيهِ) ليظهرَ كُلُّ عَضُوِّهِ بنفسه  
بِخلافِ الصفوفِ، فإنَّ المقصودَ اتِّحَادَهُمْ حتَّى كأنَّهُم جسدٌ واحدٌ (ويستقبلُ  
بأطرافِ أصابعِ رجليهِ القبلةَ.....)

[٤٣٠٨] (قوله: عَرَضُ ستَّةِ أصابعٍ) أي: مقدَّرُ بَعَرَضِ ستَّةِ أصابعٍ مضمومٍ بعضُها إلى  
بعضٍ لا بطولها.

[٤٣٠٩] (قوله: ثنتا عشرةَ أصبعاً) بدلٌ من ((نصفُ ذراعٍ))، "ح" <sup>(١)</sup>. فالمرادُ بالذراعِ ذراعُ  
الكرباس، وهو ذراعُ اليد، شبران تقريباً كما قرَّناه <sup>(٢)</sup> في بحث المياه.

[٤٣١٠] (قوله: ذكرَهُ "الحليُّ" <sup>(٣)</sup>) أي: ذكرَ تحديدَ نصفِ الذراعِ بذلك، وقد توقَّفَ في  
"الحلبة" <sup>(٤)</sup> في مقداره وفي وجهِ التحديدِ به فقال: ((الله أعلم بذلك)).

[٤٣١١] (قوله: في غيرِ زَحْمَةٍ) جعلَهُ قيداً لإظهارِ العضدينِ فقط تبعاً لـ "المجتبى"، قال في  
"البحر" <sup>(٥)</sup> أخذاً من "الحلبة" <sup>(٦)</sup>: ((وهذا أولى مما في "الهداية" <sup>(٧)</sup> و"الكافي" <sup>(٨)</sup> و"الزليعي" <sup>(٩)</sup>):

(قوله: وهذا أولى مما في "الهداية" إلخ) بل الأولى ما في "الهداية"، فإنَّه يباعِدُ بطنه عن فخذيهِ  
يحصلُ الإيذاء لمن يصلِّي معه عند الزَّحْمَةِ بسببِ أخذه في سجوده زيادةً من الفراغِ أمامَهُ بخلافِ ما إذا لم  
يُباعِد، نعم يحصلُ من إظهارِ العضدينِ الإضرارُ بجارِهِ، ومن الإبعادِ الإضرارُ بضيقِ المكانِ، تأمَّل.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٥/أ.

(٢) المقولة [١٧٠١] قوله: ((والاعتار ذراع الكرباس)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٦.

(٤) "الحلبة": فرائض الصلاة - السجود ٢/ق ٧٢/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٣٨/١ بتصرف.

(٦) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١١٢/أ - ب بتصرف.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٠/١ بتصرف.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٨/أ بتصرف.

(٩) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٨/١ بتصرف. وقد عبَّرَ عنه الزليعي بلفظ ((قبل)).



ويكرهُ إن لم يفعل ذلك كما يكرهُ لو وضعَ قدماً، ورفعَ أخرى بلا عذرٍ (ويُسبِّحُ ثلاثاً<sup>(١)</sup>).....

٣٣٨/١ من أنه إذا كان في الصف لا يجافي بطئه عن فخذيه؛ لأنَّ الإيذاء لا يحصلُ من مجردِ المحاذاة، وإنما يحصلُ من إظهار العضدين)) اهـ.

[٣١٢] (قوله: ويكرهُ إن لم يفعل ذلك) كذا في "التجنيس" لصاحب "الهداية"، وقال "الرملي" في "حاشية البحر": ((ظاهره أنه سنة، وبه صرحَ في "زاد الفقير")) اهـ.  
قلت: ونقلَ الشيخ "إسماعيل"<sup>(٢)</sup> التصريحَ بأنه سنة عن "السرخندي" و"الحاوي"<sup>(٣)</sup>، [١/٣٩٥ ق] ومثله في "الضياء المعنوي" و"القُهستاني"<sup>(٤)</sup> عن "الجلابي"، وقال في "الحلبة"<sup>(٥)</sup>: ((ومن سنن السجود أن يوجَّه أصابعه نحو القبلة؛ لما في "صحيح البخاري" و"سنن أبي داود" عن "أبي حميد" رضي الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ: «فإذا سجدَ وضعَ يديه غيرَ مفترشٍ ولا قابضهما، واستقبلَ بأطراف أصابع رجليه إلى القبلة»<sup>(٦)</sup>)) اهـ.

وقدعنا<sup>(٧)</sup> أن في وضع القدم ثلاثَ رواياتٍ: الفرضية، والوجوب، والسنية، وأن المراد بوضع القدم وضعُ أصابعها ولو واحدة، وأنَّ المشهور في كتب المذهب الرواية الأولى، وأنَّ "ابن أمير حاج"

(قوله: من مجردِ المحاذاة) عبارة "البحر": ((المحافاة)).

(١) في "ب" و "و": ((ويسبح فيه ثلاثاً)).

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٢٣/أ.

(٣) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - فصل في الركوع والسجود ق ٢٩/ب.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٦/١.

(٥) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١١٢/ب.

(٦) أخرجه البخاري (٨٢٨) كتاب الأذان - باب سنة الجلوس في التشهد، وأبو داود (٧٣٤) كتاب الصلاة - باب

افتتاح الصلاة، وتقدم تخريجُه ص ٣٢٢.

(٧) المقولة [٤٢٧١] قوله: ((وفيه إلخ)) وما بعده.



كما مرَّ ( والمرأة تنخفِضُ ).....

رَجَّحَ فِي "الحلبة" الثانية، وصرَّحَ هنا<sup>(١)</sup>: ((بأنَّ توجية الأصابع نحو القبلة سنة))، فثبتَ ما قدَّمناه<sup>(٢)</sup> من أنَّ الخلاف السابق في أصل الوضع لا في التوجيه، وأنَّ التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً خلافاً لما مشى عليه "الشارح" تبعاً لـ "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>، ويؤيد ما قلناه أنَّ المحقِّق "ابن الهمام" قال في "زاد الفقير": ((ومنها - أي: من سنن الصلاة - توجيه أصابع رجله إلى القبلة، ووضع الركبتين، واختلَفَ في القدمين)) اهـ.

فهذا صريحٌ فيما قلناه، حيث جزمَ بأنَّ توجيه الأصابع سنة، وذكرَ الخلافَ في أصل وضع القدمين، أي: هل هو سنة أو فرض أو واجب، فاغتنم هذا التحرير، فإني لم أرَ مَنْ نبَّه عليه، والحمد لله ربَّ العالمين.

### (تنبيه)

تقدَّم<sup>(٤)</sup> في الركوع أنه يُسنُّ إصافُ الكعيين، ولم يذكروا ذلك في السجود، وقدَّمنا<sup>(٥)</sup> أنه ربما يُفهم منه أنَّ السجود كذلك؛ إذ لم يذكروا تقرُّبهما بعد الركوع، فالأصلُ بقاءهما هنا كذلك، تأمَّل.

[٤٣١٣] (قوله: كما مرَّ)<sup>(٦)</sup> أي: نظير ما مرَّ في تسييح الركوع من أنَّ أقلَّه ثلاث، وأنَّه لو تركه

(قوله: خلافاً لما مشى عليه "الشارح" تبعاً لـ "شرح المنية") تقدَّم أنَّ ما استدللَّ به يفيدُ مدَّعاه، فليس التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً.

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١١٢/ب.

(٢) المقولة [٤٢٧٣] قوله: ((نحو القبلة)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - السجود ص ٢٨٥..

(٤) المقولة [٤٢٣٠] قوله: ((ويسن أن يلمص كعبيه)).

(٥) المقولة [٤٢٣٠] قوله: ((ويسن أن يلمص كعبيه)).

(٦) ص ٣٠٨ - "در".



فلا تبدي عَضْدِيهَا (وتَلْصِقُ بطنَهَا بفخذِيهَا) لَأَنَّهُ أَسْتَرُ، وَحَرَّرْنَا فِي "الْخَزَائِنِ":  
 ((أَنَّهَا تَخَالَفُ الرَّجُلَ فِي خَمْسَةٍ وَعَشْرِينَ)).  
 (ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مَكْبَرًا وَيَكْفِي فِيهِ).....

أَوْ نَقَصَهُ كَرِهَ تَنْزِيهَا، وَقَلَّمْنَا<sup>(١)</sup> الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ.

[٤٣١٤] (قَوْلُهُ: فَلَا تَبْدِي عَضْدِيهَا) كُتِبَ فِي هَامِشِ "الْخَزَائِنِ"<sup>(٢)</sup>: ((أَنَّ هَذَا رَدٌّ عَلَى  
 "الْحَلِيِّ"<sup>(٣)</sup>، حَيْثُ جَعَلَ الثَّانِي تَفْسِيرًا لِلْأَوَّلِ لِمَا نَخْفِضُ مَعَهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَطْفِ الْمَغَايِرَةُ، تَنْبَهُ)) اهـ.  
 [٤٣١٥] (قَوْلُهُ: وَحَرَّرْنَا فِي "الْخَزَائِنِ"<sup>(٤)</sup> إِيخ) وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: ((تَنْبِيهُ: ذَكَرَ "الزَيْلَعِيُّ"<sup>(٥)</sup> أَنَّهَا  
 تَخَالَفُ الرَّجُلَ فِي عَشْرِ، وَقَدْ زِدْتُ أَكْثَرَ مِنْ ضِعْفِهَا:

تَرْفَعُ يَدِيهَا حَذَاءَ مَنْكِبَيْهَا، [١/٣٩٥ ق/ب] وَلَا تُخْرِجُ يَدِيهَا مِنْ كَمِيهَا، وَتَضَعُ الْكَفَّ  
 عَلَى الْكَفِّ تَحْتَ ثَدْيَيْهَا، وَتَحْنِي فِي الرُّكُوعِ قَلِيلًا، وَلَا تَعْتَمِدُ، وَلَا تَفَرِّجُ فِيهِ أَصَابِعَهَا بَلْ  
 تَضُمُّهَا، وَتَضَعُ يَدِيهَا عَلَى رَكْبَتَيْهَا، وَلَا تَحْنِي رَكْبَتَيْهَا، وَتَضُمُّ فِي رُكُوعِهَا وَسُجُودِهَا،  
 وَتَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهَا، وَتَوَرِّكُ فِي التَّسْبِيحِ، وَتَضَعُ فِيهِ يَدِيهَا تَبْلُغُ رُؤُوسَ أَصَابِعِهَا رَكْبَتَيْهَا، وَتَضُمُّ  
 فِيهِ أَصَابِعَهَا، وَإِذَا نَابَهَا شَيْءٌ فِي صَلَاتِهَا تَصْفَقُ وَلَا تَسْبِخُ، وَلَا تُؤَمُّ الرَّجُلَ، وَتَكْرَهُ جَمَاعَتَهُنَّ،  
 وَيَقِفُ الْإِمَامُ وَسَطَهُنَّ، وَيَكْرَهُ حُضُورَهُمَا الْجَمَاعَةَ، وَتُؤَخَّرُ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَا جَمْعَةٌ عَلَيْهَا لَكِنْ  
 تَتَعَقَّدُ بَهَا، وَلَا عَيْدٌ وَلَا تَكْبِيرٌ تَشْرِيقٌ، وَلَا يَسْتَحَبُّ أَنْ تُسْفِرَ بِالْفَجْرِ، وَلَا تَجْهُرَ فِي الْجُمُعَةِ،  
 بَلْ لَوْ قِيلَ بِالْفَسَادِ بِجَهْرٍهَا لَأَمْكَنَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ صَوْتَهَا عَوْرَةٌ، وَأَفَادَ "الْحَدَّادِيُّ"<sup>(٦)</sup> أَنَّ الْأَمَةَ  
 كَالْحَرَّةِ إِلَّا فِي الرِّفْعِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا كَالرَّجُلِ)) اهـ.

(١) المَقُولَةُ [٤٢٣٣] قَوْلُهُ: ((كَرِهَ تَنْزِيهَا)).

(٢) لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فِي هَامِشِ "الْخَزَائِنِ".

(٣) "شَرْحُ الْمُنْيَةِ الْكَبِيرِ": فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ص ٣٢٢.

(٤) "الْخَزَائِنِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ صِفَةِ الشُّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ ق ٩٢/أ.

(٥) "بَيِّنُ الْحَقَائِقِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ ١/١١٨.

(٦) "الْجَوْهَرَةُ النُّورِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٦٣ نَقْلًا عَنْ "الْفَتَاوَى".



مع الكراهة (أدنى ما يُطْلَقُ عليه اسمُ الرفع) كما صحَّحَهُ في "المحيط"؛ لتعلق الركبة بالأدنى كسائر الأركان، بل لو سجَّدَ على لوحٍ فزِعَ، فسجَّدَ بلا رفع أصلاً صحَّ، وصحَّحَ في "الهداية": ((أنَّهُ إِنْ كَانَ إِلَى الْقَعْدِ أَقْرَبَ.....))

أقول: وقوله: ((ولا تخني ركبتها)) صوابه: وتخني بدون لا كما قدَّمناه<sup>(١)</sup> عن "المعراج" عند قول "الشارح" في الركوع: ((ويسنُّ أَنْ يَلْصُقَ كَعْبَهُ))، وقوله: ((تَبْلُغُ رُؤُوسَ أَصَابِعِهَا رَكْبَتَهَا)) مبني على القول بأنَّ الرَّجُلَ يَضَعُ يَدَيْهِ فِي الشَّهْدِ عَلَى رَكْبَتِهِ، والصَّحِيحُ أَنَّهَا سَوَاءٌ كَمَا سَنَذَكُرُهُ<sup>(٢)</sup>، وقوله: ((لَكِنْ تَتَعَقَّدُ بِهَا)) صوابه لكن تصحُّ منها؛ إذ لا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة، والشرط فيهم ثلاثة رجال، وقدَّمنا<sup>(٣)</sup> أيضاً عن "المعراج" عن "شرح الوجيز": ((أَنَّ الْخَشْيَ كَالْمَرَّةِ)). وحاصل ما ذكره: أَنَّ الْمَخَالَفَةَ فِي سِتٍّ وَعَشْرِينَ، وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ<sup>(٤)</sup>: ((أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ أَصَابِعَ الْقَدَمَيْنِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي "الْمَحْتَبَى")).

ثمَّ هذا كُلُّهُ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِلَّا فَلَمَّا رَأَتْ تَخَالَفَ الرَّجُلَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي أَحْكَامَاتِ "الْأَشْبَاه"<sup>(٥)</sup>، فراجعها.

[٤٣١٦] (قوله: مع الكراهة) أي: أشدُّ الكراهة كما في "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>.

[٤٣١٧] (قوله: بل لو سجَّدَ إلخ) المناسب هنا التفرُّع؛ لأنَّ هذا مفرَّعٌ على القول بأنَّ

(قوله: المناسب هنا التفرُّع إلخ) تفرُّعه لا يظهر على ما قبله بل على مقابله، ويظهر صحَّةُ الإضراب عنه بأنَّ يكون قد وافق "المصنَّف" أولاً في أنَّ الرفع ركنٌ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ مَثِلاً إِلَى عَدَمِ الرُّكْنِيَّةِ بِالْفِرْعِ الَّذِي ذَكَرَهُ، تَأَمَّلْ. وفي "النهاية": ((هذا الرفع ليس بركنٍ، إمَّا الرُّكْنُ الْإِنْتِقَالُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ آدَاءُ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ، حَتَّىٰ لَوْ أَمَكُنَا الْإِنْتِقَالَ مِنْ غَيْرِ رَفْعِ الرَّأْسِ - بِأَنْ سَجَدَ عَلَى وَسَادَةٍ فَأُزِيلَتْ فَوْقَ تَجْهَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ - أَجْزَأَهُ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الرَّفْعُ، كَذَا ذَكَرَ "الْقُدُورِيُّ" فِي "التَّحْرِيدِ" )) اهـ "سندي"، تَأَمَّلْ.

(١) المقولة [٤٢٣٠] قوله: ((ويسنُّ أَنْ يَلْصُقَ كَعْبَهُ)).

(٢) المقولة [٤٣٥٢] قوله: ((ولا يأخذ الركبة)).

(٣) المقولة [٤٢٣٠] قوله: ((ويسنُّ أَنْ يَلْصُقَ كَعْبَهُ)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٣٩.

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام الأئني ص ٣٨.

(٦) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - تعديل الأركان ص ٢٩.



صحَّ، وإلاَّ لا))، ورجَّحَهُ في "النهر" و"الشرنبلالية". ثُمَّ السجدةُ الصَّلاتِيَّةُ تَتِمُّ بالرفع عند "محمَّد"، وعليه الفتوى.....

الرفع سنة وإن كانت السجدةُ الثانية فرضاً لتحقيقها بدونه في هذه الصورة، وكذا يتفرَّعُ على القول بالوجوب الذي رجَّحَهُ في "الفتح"<sup>(١)</sup> و"الحلية"<sup>(٢)</sup> بخلاف القول بالفرضية الذي صحَّحَهُ في "الهداية"<sup>(٣)</sup>، [١/٣٩٦ق/١] فافهم.

[٤٣١٨] (قوله: صحَّ وإلاَّ لا) علَّله في "الهداية"<sup>(٤)</sup>: ((بأنَّ ما قُرِبَ من الشيء يُعطى حكمه)).  
[٤٣١٩] (قوله: ورجَّحَهُ في "النهر"<sup>(٥)</sup>) (إلخ) قال في "الخرائن"<sup>(٦)</sup>: ((وفي "الشرنبلالية"<sup>(٧)</sup>) عن "البرهان": أنَّه الأصحُّ عن "الإمام"، وفي "النهر"<sup>(٨)</sup>: أنَّه الذي ينبغي التعويلُ عليه، وعليه اقتصر "الباقاني"))). اهـ.

[٤٣٢٠] (قوله: تَتِمُّ بالرفع عند "محمَّد") وعند "أبي يوسف" بالوضع، وثمرَةُ الخلاف فيما لو أَدَّيْتَهُ وهو ساجدٌ، فذهبَ وتوضَّأَ بعدُ السجدة عند "محمَّد" لا عند "أبي يوسف"، وفيما إذا لم يقعدْ على الرابعة، وأحدثَ في السجدة الأولى من الخامسة توضَّأَ وقعد عند "محمَّد"، وبطلت

(قوله: لا عند "أبي يوسف") يُنظرُ هذا مع قوله بفرضيةُ الرفع على ما يأتِي، فإنَّ مقتضاه لزومُ إعادة السجدة ليأتي بالرفع، ولو اكتفى بالسجدة الأولى فَاتَهُ الرفعُ، وكذا الجلسةُ، ويظهرُ سقوطهما على قوله وإن قال بفرضيتهما؛ لأنَّهما ليستا مقصودتين، فيسقطان بعذرٍ سبقَ الحدثُ، تأمَّلْ. ولعلَّ هذا أحسنُّ مما أفادَهُ شيخه.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٣/١.

(٢) "الحلية": مقدمة فرائض الصلاة ٢/٤٢، أ، وصفة الصلاة ٢/١١٣.

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥١/١ بتصرف.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥١/١ بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٧/ب.

(٦) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٢/ب.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٣/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٧/ب.



كالتلاوية اتفاقاً، "بجمع".

(ويجلسُ بين السجدين مطمئناً).....

عند "أبي يوسف"، "ح" (١).

أقول: وانظر قول "أبي يوسف" المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدين والطمأنينة فيها، فإنه يستلزم فرضية الرفع فتأمل، ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنده لا متمم للسجدة، كذا أفاده "شيخنا" حفظه الله تعالى.

٣٣٩/

(٤٣٢١) (قوله: كالتلاوية) حتى لو تكلم فيها أو أحدث فعلية إعادتها، "ابن ملك" عن

"الحائية" (٢).

(٤٣٢٢) (قوله: مطمئناً) أي: بقدر تسبيحة كما في متن "الدرر" (٣) و"السراج" (٤)، وهل هذا بيان لأكثره أو لأقله؟ الظاهر الأول بدليل قول "المصنف": ((وليس بينهما ذكر مسنون))، وقدمنا (٥) في الواجبات عن "ط": ((أنه لو أطال هذه الجلسة أو قومة الركوع أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهياً يلزمه سجود السهو)) اهـ. وقدمنا (٥) ما فيه، تأمل.

(قول "الشارح": كالتلاوية) قال "الحلي" و"الرحمتي": ((يطلب الفرق بين التلاوية والصليبة، حيث كانت الثانية خلافة لا الأولى)).

(قوله: بدليل قول "المصنف": وليس بينهما ذكر مسنون) ليس فيه دلالة على شيء، فإنه إنما نفى سنية الذكر بينهما، ولم يتعرض لمقدار الاطمئنان.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٥/أ.

(٢) "الحائية": كتاب الصلاة - فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ١٥٧/١ بتصرف.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٣/١.

(٤) "السراج الوقاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٦٣/ب.

(٥) المقولة [٤٠٢١] قوله: ((وكل زيادة إلخ)).



لما مرَّ، ويضعُ يديه على فخذه كالشَّهْد، "نية المصلِّي" <sup>(١)</sup> (وليس بينهما ذكرٌ مسنونٌ وكذا) ليس (بعدَ رفعِهِ من الركوع) دعاءٌ، وكذا لا يأتي في ركوعِهِ وسجودِهِ بغير التسبيح (على المذهب) وما وردَ.....

[٤٣٢٣] (قوله <sup>(٢)</sup>): لما مرَّ <sup>(٣)</sup> أي: من أنه سنة، أو واجب، أو فرض، "ح" <sup>(٤)</sup>.

[٤٣٢٤] (قوله: وليس بينهما ذكرٌ مسنونٌ) قال "أبو يوسف": سألت "الإمام": أيقولُ الرجلُ إذا رفع رأسَهُ من الركوع والسجود: اللهم اغفر لي؟ قال: يقول ربنا لك الحمد وسكتَ، ولقد أحسنَ في الجواب؛ إذ لم يَنه عن الاستغفار، "نهر" <sup>(٥)</sup> وغيره.

أقول: بل فيه إشارة إلى أنه غيرُ مكروه؛ إذ لو كان مكروهاً لَنَهَى عنه كما ينهى عن القراءة في الركوع والسجود، وعدمُ كونه مسنوناً لا ينافي الجوازَ كالترسمية بين الفاتحة والسورة، بل ينبغي أن يُندَبَ الدعاءُ بالمغفرة بين السجدتين خروجاً من خلاف الإمام "أحمد" لإبطاله الصلاة بتركه عامداً، ولم أرَ مَنْ <sup>(٦)</sup> صرحَ بذلك عندنا، لكن [١/٣٩٦ق/ب] صرَّحُوا باستحباب مراعاة الخلاف، والله أعلم.

[٤٣٢٥] (قوله: وما وردَ إلخ) فمنَ الواردِ في الركوع والسجود ما في "صحيح مسلم" <sup>(٧)</sup>:

(١) انظر "شرح النية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٤ - وما بعدها.

(٢) في "الأصل" و"ب" و"ج" قدمت هذه المقولة على قوله ((مطمئن)) وما أثبتناه من "م" هو الموافق لترتيب المتن.

(٣) ص ٢٠٨-٢٠٧ - وما بعدهما "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أَرَادَ الشروع في الصلاة ق ٦٥/أ.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أَرَادَ الدخول في الصلاة ق ٤٧/ب.

(٦) من ((بين السجدتين)) إلى ((ولم أرَ من)) ساقط من "الأصل".

(٧) أخرجه مسلم (٧٧١) كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، وأبو داود (٧٦٠) كتاب الصلاة -

باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، والترمذي (٣٤٢١) كتاب الدعوات - باب (٣٢) وقال: حديث حسن

صحيح، والنسائي ١٣٠/٢ كتاب الافتتاح - باب: نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة، ١٩٢/٢

كتاب التطبيق - باب نوع آخر منه، وابن خزيمة (٦٠٧) كتاب الصلاة - باب (١٥٥)، والطحاوي في "شرح معاني

الآثار" ٢٣٣/١ كتاب الصلاة - باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود، كلهم من حديث علي عليه السلام، وفي

الباب: عن جابر، وعبد بن مسلمة، وعوف بن مالك.



محمولٌ على النفل (وَيُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ) ثانيةً (مطمئنًا، وَيُكَبِّرُ لِلنَّهْوضِ) على صُدُورِ قدميه

أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، بَخَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُنْحَى وَعَظْمِي وَعَصِيي»، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصُورَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، وَالْوَارِدُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ: «مَلَأَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ، أَهْلِ النَّاءِ وَالْمَحْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» رواه "مسلم" و"أبو داود" <sup>(١)</sup> وغيرهما، وبين السجدين: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي» رواه "أبو داود" <sup>(٢)</sup>، وحسنه "النووي" <sup>(٣)</sup>، وصحَّحه "الحاكم" <sup>(٤)</sup>، كذا في "الحلية" <sup>(٥)</sup>.

[٤٣٢٦] (قوله: محمولٌ على النفل) أي: تهجدًا أو غيره، "خزائن" <sup>(٦)</sup>. وكُيِّبَ في هامشه: ((فيه ردٌّ على "الزَّيْلَعِيِّ" <sup>(٧)</sup> حيث خصَّه بالتهجد)) اهـ.

ثمَّ الحملُ المذكور صرَّحَ به المشايخ في الوارد في الركوع والسجود، وصرَّحَ به

(قوله: بَعْدَ أَهْلِ النَّاءِ) ((بعدُ)) ظرفٌ مقطوعٌ عن الإضافة، و((أَهْلُ النَّاءِ)) منصوبٌ على النداء، وجوَّزَ بعضهم رفعه على تقدير أنت كما في "شرح النووي".

(١) أخرجه مسلم (٤٧٧) كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، وأبو داود (٨٤٧) كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، والنسائي ١٩٨/٢ كتاب التطبيق - باب ما يقول في قيامه من الركوع. من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي الباب: عن ابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٨٥٠) كتاب الصلاة - باب الدعاء بين السجدين، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في "الأذكار": كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من السجود، وفي الجلوس بين السجدين ص ٤٧٠.

(٤) في "المستدرک": ٢٦٢/١ كتاب الصلاة - وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) "الحلية": صفة الصلاة من ١/١١١ إلى ٢/١١٣ ب.

(٦) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٢ ب.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١١٨/١.



(بلا اعتمادٍ وقعودٍ) استراحةٍ، ولو فعلَ لا بأسَ، ويكرهُ تقديمُ إحدى رجليه عند النهوض (والركعةُ الثانيةُ كالأولى).....

في "الحلية"<sup>(١)</sup> في الوارد في القومة والجلسة، وقال: ((على أنه إن ثبتَ في المكتوبة فليكنَ في حالة الانفراد أو الجماعة والمأمومون محصورون لا يتقلون بذلك كما نصَّ عليه الشافعية، ولا ضررَ في التزامه وإن لم يصرَّح به مشايخنا، فإنَّ القواعد الشرعية لا تنبو عنه، كيف والصلاة: التسييح<sup>(٢)</sup> والتكبير والقراءة كما ثبتَ في السنة؟)) اهـ.

[٣٧٢] قوله: بلا اعتمادٍ إلخ) أي: على الأرض، قال في "الكفاية"<sup>(٣)</sup>: ((أشار به إلى خلاف "الشافعي" في موضعين:

أحدهما: يعتمدُ يديه على ركبتيه عندنا، وعنده على الأرض.

والثاني: الجلسة الخفيفة، قال شمس الأئمة "الخلواتي": الخلافُ في الأفضل، حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند "الشافعي"، ولو فعل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا، كذا في "المحيط") اهـ.

قال في "الحلية"<sup>(٤)</sup>: ((والأشبه أنه سنةٌ أو مستحبٌ عند عدم العذر، فيكرهُ [١/٣٩٧] فعله تنزيهاً لمن ليس به عذرٌ)) اهـ. وتبعه في "البحر"<sup>(٥)</sup>، وإليه يشير قولهم: لا بأس، فإنه يغلبُ فيما تركه أولى.

أقول: ولا ينافي هذا ما قلَّمه<sup>(٦)</sup> "الشارح" في الواجبات، حيث ذكرَ منها تركَ قعودٍ قبل ثانيةٍ

(قوله: كيف والصلاة إلخ) كذا عبارة "الحلية"، وقوله: ((كما ثبتَ في السنة)) خيرُ المبتدأ قبله.

(١) "الحلية": صفة الصلاة ٢/ق ١١٣/ب - ق ١١٤/أ.

(٢) في النسخ جميعها: ((والتسييح)) بالواو، وما أثبتناه من "الحلية" هو الصواب.

(٣) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٦٨. (هامش "فتح القدير").

(٤) "الحلية": صفة الصلاة ٢/ق ١١٤/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٤٠.

(٦) ص ٢٢٤ - "در".



فيما مرَّ (غير أنَّه لا يأتي بثناء وتعوُّذ<sup>(١)</sup> فيها) إذ لم يُشرعاً إلا مرةً.  
(ولا يُسنُّ) مؤكِّداً (رفعُ يديه إلا في) سبعة مواطن كما وردَ بناءً على أنَّ الصفا  
والمروة واحدٌ نظراً للسَّعي: ثلاثة في الصلاة (تكبيراً افتتاح وقنوت وعيد،.....

ورابعة؛ لأنَّ ذلك محمولٌ على القعود الطويل، ولذا قُيدت الجلسة هنا بالخفيفة، تأمل.

[٤٣٢٨] (قوله: فيما مرَّ أي: من الأركان والواجبات والسنن، "بحر"<sup>(٢)</sup>).

[٤٣٢٩] (قوله: ولا يسنُّ مؤكِّداً) قَيَّدَ به لئلاَّ يردَّ الرفع في الدعاء والاستسقاء؛ لما سيأتي<sup>(٣)</sup>  
أنَّه مستحبٌ.

[٤٣٣٠] (قوله: إلا في سبع)<sup>(٤)</sup> أشار إلى أنَّه لا يرفع عند تكبيرات الانتقالات خلافاً  
لـ "الشافعي" و "أحمد"، ففكره عندنا ولا يُفسد الصلاة إلا في رواية "مكحول"<sup>(٥)</sup> عن "الإمام"، وقد  
أوضح هذه المسألة في "الفتح"<sup>(٦)</sup> و "شرح المنية"<sup>(٧)</sup>.

[٤٣٣١] (قوله: بناءً على أنَّ الصفا والمروة واحدٌ إلخ) ذكرَ ذلك توفيقاً بين كلام "المصنف"  
والنظم الآتي<sup>(٨)</sup> - حيث عدَّها ثمانية - وبين ما وردَ في الحديث من عدَّها سبعة بأنَّ الوارد نُظِرَ فيه

(١) في "ب": ((ولا تعوذ)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤١/١.

(٣) ص ٣٥٥ - "در".

(٤) في "د" زيادة: ((روى أبو داود عن البراء قال: ((رأيت رسول الله ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَمْ يَرْفَعْهُمَا حَتَّى انصَرَفَ)).

ولحديث مسلم عن جابر بن سمرة قال: ((خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ)).

(٥) أبو مطيع مكحول بن الفضل النسفي (ت ٣١٨هـ) ("سير أعلام النبلاء" ٣٣/١٥، "الجواهر المضية" ٤٩٩/٣).

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٩/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٤ وما بعدها.

(٨) المقولة [٤٣٣٣] قوله: ((وبالنظم)).



إلى السَّعي المتضمَّن للصفاء والمروة فعدَّاه فيه واحداً، و"المصَّف" و"الناظم" نظرًا إلى أنهما اثنان فصارت ثمانية، والواردُ هو قوله ﷺ: «لا تُرْفَعُ الأيدي إلا في سبع مواطن: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة القنوت، وتكبيرات العيدين»<sup>(١)</sup>، وذكر الأربعة في الحج، كذا في "الهداية"<sup>(٢)</sup>، والأربع: عند استلام الحجر، وعند الصفا والمروة، وعند الموقفين، وعند الجمرات الأولى والوسطى، كذا في "الكفاية"<sup>(٣)</sup>، قال في "فتح القدير"<sup>(٤)</sup>: ((والحديث غريب بهذا اللفظ، وقد رَوَى الطبراني<sup>(٥)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه ﷺ: «لا تُرْفَعُ الأيدي إلا في سبع مواطن: حين يفتتح الصلاة، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، وحين يقوم على الصفا، وحين يقوم على المروة، وحين يقف مع الناس عشية عرفة، وجميع، والمقامين حين يرمي الجمرة»)) اهـ.

ولا يخفى عليك أنَّ تفسير ما وردَ بما في "الهداية" هو الموافق لكلام "الشارح" بخلاف ما في "الفتح"؛ إذ ليس فيه عدُّ الصفا والمروة واحداً، بل ليس فيه ذكرُ القنوت والعيد، فافهم.

٣٤٠/

(١) أخرجه البخاري (١٧٥١) كتاب الحج - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويُسَّهون، و(١٧٥٢) في الكتاب نفسه - باب رفع اليدين عند حجرة الدنيا والوسطى، و(١٧٥٣) باب الدعاء عند الجمرتين، والنسائي ٢٧٧/٥ كتاب المناسك - باب الدعاء بعد رمي الجمار، وابن ماجه (٣٠٣٢) كتاب المناسك - باب إذا رمى حجرة العقبة لم يقف عندها، وهم الحاكم فرواه في "المستدرک" ٤٧٨/١ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولم يوافقه الذهبي وقال: أخرجه البخاري ومسلم فوهم أيضاً؛ فإن مسلماً لم يخرجه. وأخرجه الدارقطني في "السنن" ٢٧٥/٢ كتاب الحج - باب المواقيت، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٤٨/٥ كتاب الحج - باب الرجوع إلى بيئ أيام التشريق والرَّمي بها. كلُّهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر "نصب الرأية" للزيلعي ١٧٥/٣.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥١/١.

(٣) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧١/١. (هامش "فتح القدير").

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٦٩/١.

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٠٧٢)، وأورده الهيثمي في "جمع الزوائد" ١٠٣/٢ كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الصلاة، وقال: ((وفيه محمد بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ)) وقال فيه أيضاً ٢٣٨/٣: ((وحديثه حسن إن شاء الله تعالى))، وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٧٢/٥ كتاب الحج - باب رفع اليدين إذا رأى البيت، والبيهقي (٥١٩)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٢٨٢) و"الأوسط" (١٧٠٩-١٧٠٨) بلفظ: ((رَفَعَ الأيدي: إذا رَأَيْتَ الْبَيْتَ...))، وقد أورده الهيثمي في "المجمع" ٢٣٨/٣ وفي سنده عطاء بن السائب وقد اختلط. وانظر "نصب الرأية" للزيلعي ٢٨٩/١-٢٨٩٢، والحديث مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما.



(و) خمسة في الحج (استلام) الحجر (والصفا والمروة وعرفات والجمرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالنثر فقَّع صمَّع، وبالنظم لـ "ابن الفصيح": [كامل]  
 فَتَحَ قُنُوتٌ عِيدًا اسْتَلَمَ الصَّفَا مَعَ مَرْوَةٍ عَرَفَاتُ الْجَمْرَاتِ  
 (والرفع بمجذاء أذنيه) كالترجمة (في الثلاثة الأول و) أمَّا (في الاستلام) والرَّمْيُ (عند  
 الجمرتين) الأولى والوسطى فإنه (يرفع حذاء منكبَيْهِ ويجعلُ باطنَهُما نحوَ) الحجر  
 (والكعبة و) أمَّا (عند الصفا والمروة وعرفات) ف(يرفعُهُما).....

[٤٣٣٢] (قوله: وخمسة الحج)<sup>(١)</sup> [١/٣٩٧/ب] أي: بناءً على عدِّ المصنف "و" الناظم، أمَّا  
 بناءً على ما في الحديث المذكور في "الهداية" فهي أربع، فافهم.  
 [٤٣٣٣] (قوله: وبالنظم) أي: من بحر الكامل، ودُكرت فيه على ترتيب حروف فقَّع صمَّع، ولبعضهم:

ارْفَعْ يَدَيْكَ لَدَى التَّكْبِيرِ مَفْتَحًا وَقَانِتًا وَبِهِ الْعِيدَانِ قَدْ وُصِفَا  
 وَفِي الْوُقُوفَيْنِ ثَمَّ الْجَمْرَتَيْنِ مَعًا وَفِي اسْتِلَامٍ كَذَا فِي مَرْوَةٍ وَصَفَا  
 [٤٣٣٤] (قوله: كالترجمة) الأولى إسقاطه؛ لأنها من جملة الثلاثة، ففيه تشبيه الشيء  
 ببعضه، تأمل.

[٤٣٣٥] (قوله: الأولى والوسطى) أمَّا الأخيرة فلا يدعو بعلمها؛ لأنَّ الدعاء بعد كلِّ رمي بعده  
 رمي، ولذا لا يدعو في رمي يوم النحر.  
 [٤٣٣٦] (قوله: نحو الحجر) راجع للاستلام، وقوله: ((والكعبة)) راجع للرمي، وفي رواية<sup>(٢)</sup>:  
 «يرفع يديه في الرَّمْيِ نحوَ السماء».

(قوله: وفي رواية: يرفع يديه في الرَّمْيِ) لعلَّ الأولى في حالة الرَّمْيِ والثانية في حالة الدعاء بعده. اهـ "سندي".

(١) قوله: ((وخمسة الحج)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((وخمسة في الحج))، فلعله سقطَ من قلمه لفظ  
 ((في)) اهـ مصححه.  
 (٢) تقدم ترجمته في الصحيفة السابقة.



كالدعاء) والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحبٌ (فيسطُ يديه) حذاء صدره (نحو السماء)

[٤٣٣٧] (قوله: كالدعاء) أي: كما يرفعهما لمطلق الدعاء في سائر الأمكنة والأزمنة على طريقي ما وردت به السنة، ومنه الرفع في الاستسقاء، فإنه مستحبٌ كما جزم به في "القنية" <sup>(١)</sup>، "خزائن" <sup>(٢)</sup>.

[٤٣٣٨] (قوله: فيسطُ يديه حذاء صدره) كذا رُوِيَ عن "ابن عباس" من فعل النبي ﷺ <sup>(٣)</sup>، "قنية" <sup>(٤)</sup> عن "تفسير السمان" <sup>(٥)</sup>.

ولا ينافيه ما في "المستخلص" للإمام "أبي القاسم السمرقندي" <sup>(٦)</sup>: ((أَنَّ من آداب الدعاء أَنْ يدعوَ مستقبلًا، ويرفعَ يديه بحيث يُرى بياضُ إبطيه))؛ لإمكانِ حمله على حالةِ المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كما في الاستسقاء لعودِ النفع إلى العامة، وهذا على ما عداها، ولذا قال في حديث "الصحيحين" <sup>(٧)</sup>: ((كان لا يرفعُ يديه في شيءٍ من دعائه إلَّا في الاستسقاء، فإنه يرفعُ يديه حتى يُرى

(١) لم نثر على هذا النقل في "القنية".

(٢) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٣/أ.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٣٢٤٧) كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الدعاء، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٣٣/٢ كتاب الصلاة - باب ما ينوي المثير بإشارته في التشهد.

(٤) "القنية": كتاب الكراهية - باب القراءة والدعاء ق ٦٧/أ.

(٥) المسمَّى "السنن" في تفسير القرآن" لأبي سعد، إسماعيل بن علي بن الحسين بن محمد، المعروف بالسنَّان الرُّازي (ت ٤٤٥هـ، وقيل: غير ذلك). (إيضاح المكنون" ١/١٨١، "سير أعلام النبلاء" ١٨/٥٥، "الجواهر المضية" ١/٤٢٤، "الأعلام" ١/٣١٩).

(٦) "مستخلص الحقائق": لأبي القاسم، إبراهيم بن محمد السمرقندي اللبَّيْ (ت بعد ٩٠٧هـ) وهو شرح "كنز الدقائق" لأبي البركات النسفي (٧١٠هـ). ("كشف الظنون" ٢/١٥١٦، "الأعلام" ١/٦٥، "بروكلمان" ٧/١٩٣).

(٧) أخرجه أحمد ١٨١/٣، والبخاري (١٠٣١) كتاب الاستسقاء - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء، ومسلم (٨٩٥) كتاب صلاة الاستسقاء - باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، وأبو داود (١١٧٠) كتاب الصلاة - باب رفع اليدين في الاستسقاء، والنسائي ١٥٨/٣ كتاب الاستسقاء - باب كيف يرفع؟ وابن ماجه (١٨٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب من كان لا يرفع يديه في القنوت، والدارمي ٣٨٤/١ كتاب الصلاة - باب رفع الأيدي في الاستسقاء. كلُّهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



لأنَّها قَبْلَةُ الدَّعَاءِ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فَرَجَةٌ، وَالْإِشَارَةُ بِمَسْبُحَتِهِ لَعِذْرٍ كَبِيرٍ يَكْفِي،  
وَالْمَسْحُ بَعْدَهُ عَلَى وَجْهِهِ سَنَةً فِي الْأَصْحَحِّ، "شَرْنِبَالِيَّةٌ"<sup>(١)</sup>. وَفِي وَتَرِ "الْبَحْرِ":  
(الدَّعَاءُ أَرْبَعَةٌ: دَعَاءُ رَغْبَةٍ يُفْعَلُ كَمَا مَرَّ، وَدَعَاءُ رَهْبَةٍ يُجْعَلُ كَفِّهِ لَوْجِهِهِ  
كَالْمُسْتَغِيثِ مِنَ الشَّيْءِ،.....

يُضَافُ إِيَّاهُ، أَيْ: لَا يَرْفَعُ كُلَّ الرَّفْعِ، كَذَا فِي "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>، وَمِثْلُهُ فِي "شرح الشريعة"<sup>(٣)</sup>.

[٤٣٣٩] (قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا قَبْلَةُ الدَّعَاءِ) أَيْ: كَالْقِبْلَةِ لِلصَّلَاةِ، فَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَدْعُوَّ جَلَّ وَعَلَا فِي  
جِهَةِ الْعُلُوِّ، "ط"<sup>(٤)</sup>.

[٤٣٤٠] (قَوْلُهُ: وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فَرَجَةٌ) أَيْ: وَإِنْ قَلَّتْ، "قَنِيَّةٌ"<sup>(٥)</sup>.

[٤٣٤١] (قَوْلُهُ: الدَّعَاءُ أَرْبَعَةٌ إلخ) هَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ "مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ" كَمَا عَزَاهُ إِلَيْهِ فِي  
"الْبَحْرِ"<sup>(٦)</sup> عَنْ "النَّهَائَةِ"، وَكَذَا فِي "شرح المنية"<sup>(٧)</sup> عَنْ "المبسوط"<sup>(٨)</sup>.

[٤٣٤٢] (قَوْلُهُ: دَعَاءُ رَغْبَةٍ) نَحْوُ طَلْسَبِ الْجَنَّةِ، فَيُفْعَلُ كَمَا مَرَّ، أَيْ: يَسْطُ يَدَيْهِ نَحْوَ  
السَّمَاءِ، "ح"<sup>(٩)</sup>.

[٤٣٤٣] (قَوْلُهُ: وَدَعَاءُ رَهْبَةٍ) نَحْوُ طَلْسَبِ النِّجَاةِ مِنَ النَّارِ، "ح"<sup>(١٠)</sup>.

[٤٣٤٤] (قَوْلُهُ: فَيُجْعَلُ كَفِّهِ [١/٣٩٨ق/١] لَوْجِهِهِ) الَّذِي فِي "الْبَحْرِ"<sup>(١١)</sup>: ((يُجْعَلُ ظَهْرُ كَفِّهِ

(١) لم نعر في "الشرنبلالية" على التصحيح المذكور.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص-٣٢٧.

(٣) "شرح شريعة الإسلام": فصل في سنن الدعاء ص-١٦٨.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ١/٢٢٤.

(٥) "القنية": كتاب الكراهية - باب القراءة والدعاء ق/٦٦ ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر ٢/٤٧.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص-٣٢٧.

(٨) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب القيام في الفريضة ١/١٦٦.

(٩) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق/٦٥ أ.

(١٠) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق/٦٥ أ.

(١١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر ٢/٤٧.



ودعاء تَضَرُّعٍ يَعْقِدُ الْخَنَصَرَ وَالْبَنْصَرَ وَيُحَلِّقُ وَيُشِيرُ بِمَسَبِّحَتِهِ، وَدَعَاءُ الْخُفْيَةِ مَا يَفْعَلُهُ فِي نَفْسِهِ)).

(وبعد فراغه من سجدي الركعة الثانية يَفْتَرِشُ الرجلُ (رِجْلَهُ الْيُسْرَى) فيجعلها بين أَلْيَتَيْهِ (ويجلس عليها وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيُوجِّهُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَنْصُوبَةِ (نَحْوَ الْقِبْلَةِ)....

لوجهه))، ومثله في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>، فكلمة ((ظَهَرُ)) سقطت من قلم "الشارح"، وهذا معنى ما ذَكَرَهُ الشافعية من أنه يَسْنُ لِكُلِّ دَاعٍ رَفْعَ بَطْنِ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ، وَظَهَرَهُمَا إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ.

[٤٣٤٥] (قوله: ودعاء تَضَرُّعٍ أي: إظهار الخضوع والذلة لله تعالى من غير طلب جنة ولا خوف من نار نحو: إلهي، أنا عبدك البائس الفقير المسكين الحقيير، "ح"<sup>(٢)</sup>).

[٤٣٤٦] (قوله: وَيَحَلِّقُ أي: يَحْلِقُ الإبهام والوسطى).

[٤٣٤٧] (قوله: ما يَفْعَلُهُ فِي نَفْسِهِ) قال في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((يعني: ليس فيه رفع؛ لأنَّ في الرفع إعلاناً)).

[٤٣٤٨] (قوله: بين أَلْيَتَيْهِ) الْأُظْهَرُ: تحت أَلْيَتَيْهِ.

[٤٣٤٩] (قوله: فِي الْمَنْصُوبَةِ) أي: الأصابع الكائنة في الرَّجُلِ الْمَنْصُوبَةِ، قال في "السَّراج"<sup>(٤)</sup>: ((يعني: رِجْلَهُ الْيُمْنَى؛ لأنَّ مَا أَمَكَّنَهُ أَنْ يُوَجِّهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَهُوَ أَوَّلُ)) اهـ.

وصرَّحَ بأنَّ الْمُرَادَ الْيُمْنَى فِي "الْمِفْتَاحِ" و"الْخِلَاصَةِ"<sup>(٥)</sup> و"الْخَزَانَةِ"، فَقَوْلُهُ فِي "الدَّرَرِ"<sup>(٦)</sup>: ((رِجْلَيْهِ)) بِالْثَنِيَةِ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ تَوَجُّهَ أَصَابِعِ الْيُسْرَى الْمَفْتَرِشَةِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ تَكَلَّفٌ زَائِدٌ كَمَا فِي شَرْحِ

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٧.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٥/أ.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٧.

(٤) "السَّراج الرَّهَّاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ١/١٦٥/ب.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١/٩/أ.

(٦) "الدَّرَر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٤/١.



هو السنّة في الفرض والنفل (ويضعُ يمينه على فخذه اليمنى ويسراه على اليسرى ويسطُّ أصابعه) مفرّجة قليلاً (جاعلاً أطرافها عند ركبتيه) ولا يأخذُ الركبة، هو الأصحُّ لتوجّه القبلّة (ولا يشيرُ بسبائنه عند الشهادة، وعليه الفتوى) كما في "الولوالجية" <sup>(١)</sup> و"التجنيس" و"عمدة المفتي" وعمامة الفتاوى، لكنّ المعتمد ما صحّحه الشراح ولا سيّما المتأخرون كـ "الكمال" <sup>(٢)</sup> و"الجلبي" <sup>(٣)</sup> و"البهّسي" و"الباقاني" و"شيخ الإسلام" الجدل <sup>(٤)</sup> وغيرهم: ((أنّه يشيرُ؛ لفعله عليه الصلاة والسلام))، .....

الشيخ "إسماعيل" <sup>(٥)</sup>، لكنّ نقلَ "الفهستاني" <sup>(٦)</sup> مثل ما في "الدرر" عن "الكافي" <sup>(٧)</sup> و"التحفة" <sup>(٨)</sup>، ثمّ قال: ((فيوجّه رجله اليسرى إلى اليمنى، وأصابعها نحو القبلّة بقدر الاستطاعة)) اهـ، تأمّل. [٤٣٥٠] (قوله: هو السنّة) <sup>(٩)</sup> فلو ترعّب أو تورّك خالف السنّة، ط" <sup>(١٠)</sup>.

[٤٣٥١] (قوله: في الفرض والنفل) هو المعتمد، وقيل: في النفل يقعد كيف شاء كالمرضى.

[٤٣٥٢] (قوله: ولا يأخذُ الركبة) أي: كما يأخذها في الركوع؛ لأنّ الأصابع تصيرُ موجهةً إلى الأرض خلافاً لـ "الطحاوي"، والنفي للأفضليّة لا لعدم الجواز كما أفاده في "البحر" <sup>(١١)</sup>.

(١) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل الرابع عشر في المسائل المتفرقة ق ٢٤/أ.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٨-.

(٤) أي: جدّ الشارح المحصفي، له: "الفتاوى المشهورة"، و"شرح الوفاة". انظر "الخرائن" ق ٣/ب - ٤/أ، وتقدم ذكره في المقالة [١٣٠] قوله: ((وجدنا المرحوم)).

(٥) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٣٠٩/أ.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٧/١.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٢٨/أ.

(٨) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١٣٦/١.

(٩) في "د" زيادة: ((أي: القعود على الهيئة المذكورة، قال في "البحر": فما في "المجتبى" - ناقلًا عن صلاة الجلّابي: أنّ هذا في الفرض، وفي النفل يقعد كيف شاء كالمرضى - يخالف لإطلاق الكتب المعتمدة المشهورة، نعم النفل مبناء على التخفيف، ولذا يجوز قاعداً مع القدرة على القيام، لكن الكلام إنّما هو في السنّة. انتهى)).

(١٠) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٤/١.

(١١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٢/١.



ونسبوه لـ "محمّد" و"الإمام"، بل في متن "در البحار" وشرحه "غرر الأذكار":  
((المفتى به عندنا أنه يشيرُ باسِطاً أصابعَهُ كُلَّهَا))، وفي "الشرنبلالية" عن "البرهان":

[٤٣٥٣] (قوله: متوركة) <sup>(١)</sup> بأن تُخرجَ رجلها اليسرى من الجانب الأيمن، ولا تجلسَ عليها بل على الأرض.

[٤٣٥٤] (قوله: ونسبوه لـ "محمّد" و"الإمام") وكذا نقلوه عن "أبي يوسف" في "الأُمالي" <sup>(٢)</sup> كما يأتي <sup>(٣)</sup>، فهو منقولٌ عن أئمّتنا الثلاثة.

### مطلبٌ مهمٌّ في عقدِ الأصابع عند التشهُّد

[٤٣٥٥] (قوله: بل في متن "در البحار" و"شرحه" إلخ) إضرابٌ انتقاليٌّ؛ لأنَّ في هذا النقل التصريحُ بأنَّ ما صحَّحه الشُّراح هو المفتى به، لكنَّ الصواب إسقاطُ قوله: ((باسِطاً أصابعَهُ كُلَّهَا))، فإنّه مخالفٌ لما رأيتهُ في "در البحار" و"شرحه"، ونصُّ عبارة "در البحار" <sup>(٤)</sup>: ((ولا تعقّد ثلاثةً وخمسين، ولا نشيرُ والفتوى خلافه))، وعبارةُ شرحه "غرر الأفكار" <sup>(٥)</sup>: ((ولا تعقّد - يا فقيه - ثلاثةً وخمسين كما عقّها "أحمد" موافقاً لـ "الشافعي" [١/٣٩٨ ب] في أحد أقواله، ونحن لا نشيرُ عند التهليل بالسبابة من اليمنى، بل بنسط الأصابع، والفتوى - أي: المفتى به عندنا - خلافه، أي: خلاف عدم الإشارة، وهو الإشارةُ على كَيْفِيَّةِ عقدٍ ثلاثٍ وخمسين كما قال به "الشافعي" و"أحمد" ))، وفي "المحيط": ((أنّها سنةٌ، يرفعُها عند النفي ويضعُها عند الإثبات،

(قوله: لكنَّ الصواب إسقاطُ قوله: باسِطاً إلخ) قد يقال: إنَّ قصد "الشارح" العزُّ لـ "در البحار" الإشارةَ فقط، وقوله: ((باسِطاً أصابعَهُ)) من عنده أخذهُ من كلام "البرهان".

(١) قوله: (متوركة)) هكذا بخطه ولا وجود لذلك فيما بيدي من نسخ الشارح فليحذر. اهـ مصححه.

(٢) تقدّمت ترجمته ٦٧٤/١.

(٣) في المقولة الآتية.

(٤) انظر "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ٣٦ ب باختصار.

\* قوله: ((ولا تعقّد)) مضارعٌ مجزومٌ بلا النافية، وقوله: ((ولا نشيرُ)) مضارعٌ مرفوعٌ ولا نافية، أشار بالأول إلى خلاف الإمام أحمد، والثاني إلى خلاف الشافعي، كما هو اصطلاح مؤلّف هذا الكتاب من الإشارة إلى الاختلافات بصيغ الكلام على طريقة صاحب "المجمع" اهـ منه.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ٣٦ ب باختصار.



وهو قول "أبي حنيفة" و"محمد"، وكثرت به الآثار والأخبار، فالعمل به أولى)) اهـ.

فهو صريح في أن المقتى به هو الإشارة بالمسبحة مع عقد الأصابع على الكيفية المذكورة لا مع بسطها، فإنه لا إشارة مع البسط عندنا، ولذا قال في "منية المصلي"<sup>(١)</sup>: ((فإن أشار يعقد الخنصر والبصر، ويخلق الوسطى بالإبهام ويقيم السبابة))، وقال في "شرحها الصغير"<sup>(٢)</sup>: ((وهل يشير عند الشهادة عندنا؟ فيه اختلاف، صحح في "الخلاصة"<sup>(٣)</sup> و"البرازية"<sup>(٤)</sup> أنه لا يشير، وصحح في "شرح الهداية"<sup>(٥)</sup> أنه يشير، وكذا في "الملتقط" وغيره، وصفتها: أن يخلق من يده اليمنى عند الشهادة بالإبهام والوسطى، ويقض البصر والخنصر ويشير بالمسبحة، أو يعقد ثلاثة وخمسين بأن يقض الوسطى والبصر والخنصر، ويضع رأس إبهامه على حرف مفصل الوسطى الأوسط، ويرفع الإصبع عند النفي ويضعها عند الإثبات)) اهـ.

وقال في "الشرح الكبير"<sup>(٦)</sup>: ((قضى الأصابع عند الإشارة هو المروي عن "محمد" في كيفية الإشارة، وكذا عن "أبي يوسف" في "الأمالي"، وهذا فرع تصحيح الإشارة، وعن كثير من المشايخ: لا يشير أصلاً، وهو خلاف الدراية والرواية، فعن "محمد" أن ما ذكره في كيفية الإشارة قول "أبي حنيفة")) اهـ. ومثله في "فتح القدير"<sup>(٧)</sup>.

وفي "القهستاني"<sup>(٨)</sup>: ((وعن أصحابنا جميعاً أنه سنة، فيخلق إبهام اليمنى ووسطها ملصقاً

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٦.

(٢) انظر "شرح المنية الصغير": فصل في صفة الصلاة ص ١٧٣.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في المقدمة وآداب الصلاة وفرائضها وسننها وواجباتها ق ١/١٩. وعبارته ((والمختار أنه لا يشير بالمسبحة)).

(٤) "البرازية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٢٦/٤. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) عبارة "شرح المنية الصغير": ((صحح شراح "الهداية" انظر "الفتح" و"الغاية" و"الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧١/١ - ٢٧٢، و"النباية" ٣١٥/٢.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٨.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٨/١.



رأسها برأسها، ويشيرُ بالسبابة)) اهـ.

فهذه القولُ كُلُّها صريحةٌ بأنَّ الإشارةَ المسنونة إنما هي على كَيْفِيَّةٍ خاصَّةٍ وهي العَقْدُ أو التحليق، وأمَّا روايةُ بسط الأصابع فليس فيها إشارةٌ أصلاً، ولهذا قال في "الفتح"<sup>(١)</sup> و"شرح المنية"<sup>(٢)</sup>: ((وهذا)) - أي: ما ذَكَرَ من الكَيْفِيَّةِ - ((فرعٌ تصحيح الإِشارة))، أي: مفرعٌ على تصحيح [١/٣٩٩ق] رواية الإِشارة، فليس لنا قولٌ بالإِشارة بدون تحليق، ولهذا فُسِّرَت الإِشارة بهذه الكَيْفِيَّةِ في عَامَّةِ الكتب كـ "البدائع"<sup>(٣)</sup>، و"النهاية"، و"معراج الدراية"، و"الذخيرة"، و"الظهيرية"<sup>(٤)</sup>، و"فتح القدير"<sup>(٥)</sup>، و"شرحي المنية"<sup>(٦)</sup>، و"القهُستاني"<sup>(٧)</sup>، و"الحلبة"<sup>(٨)</sup>، و"النهر"<sup>(٩)</sup>، و"شرح الملتقى" لـ "البهنسي"<sup>(١٠)</sup> معزياً إلى "شرح النقاية"<sup>(١١)</sup>، و"شرحي درر البحار"<sup>(١٢)</sup> وغيرها،

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٨.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢١٤/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثالث - فيما يكره في الصلاة وما يستحبُّ فيها من الآداب والسنن ٢٨/ب.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٢٨، و"الصغير": ص ١٧٣.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٨/١.

(٨) "الحلبة": صفة الصلاة من ٢/١١٦ق - ب إلى ٢/١١٧ق.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤٨ق.

(١٠) شرح محمد بن محمد بن رجب، شمس الدين - وقيل: نجم الدين - البهنسيّ الدمشقيّ (ت ٩٨٦هـ، أو: ٩٨٧هـ) على "متنّي الأبحر" لإبراهيم بن محمد الحلبيّ القسطنطينيّ (ت ٩٥٦هـ). ("كشف الظنون" ١٨١٤/٢، "الكواكب السائرة" ٧٧/٢، ١٣/٣).

(١١) "شرح النقاية" للغاري: كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٨٠/١.

(١٢) انظر "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ٣٦ق/ب. والشرح الثاني للعلامة قاسم بن قطربغا،

وانظر رسالة العلامة ابن عابدين الآتي ذكرها بعد قليل ١٢٩/١.



كما ذكرت عباراتهم في رسالة سميتها "رفع التردّد في عقد الأصابع عند التشهّد" <sup>(١)</sup>، وحرّرت فيها: ((أنّه ليس لنا سوى قولين: الأوّل - وهو المشهور في المذهب - بسط الأصابع بدون إشارة. الثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة، فيعقد عندها، ويرفع السبابة عند النفي، ويضعها عند الإثبات، وهذا ما اعتمده المتأخرون لثبوته عن النبي ﷺ بالأحاديث الصحيحة، ولصحة نقله عن أئمّتنا الثلاثة، فلذا قال في "الفتح" <sup>(٢)</sup>: إنّ الأوّل خلاف الدراية والرواية، وأمّا ما عليه عامة الناس في زماننا مع الإشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال به سوى "الشارح" تبعاً لـ "الشربلاوي" <sup>(٣)</sup> عن "البرهان" للعلامة إبراهيم الطرابلسي صاحب "الإسعاف" من أهل القرن

(قوله: فلم أر أحداً قال به سوى "الشارح" تبعاً لـ "الشربلاوي" عن "البرهان" إلخ) إنّما اختار صاحب "البرهان" بسط الأصابع كلّها بالإشارة بالمسّحة فقط تحصيلاً للمسنون من الإشارة، وعملاً بقوله عليه السلام: ((اسكنوا في الصلاة))، وحديث "أبي حميد الساعدي" خالٍ عن ذكر القبض، ولفظه عند "الترمذي": ((فاقرش رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه))، وحديث بذلك بين عشرة من الصحابة فضدّوه، وقال "منا علي القاري" في رسالة له ألّفها في إثبات سنة الإشارة: ((والصحيح المختار عند جمهور أصحابنا أنّه يضع كفيه على فخذه، ثمّ بوضوله إلى كلمة التوحيد يعقد الخنصر والبنصر ويحلّق الوسطى والإبهام، ويشير بالمسّحة رافعاً لها عند النفي واضعاً لها عند الإثبات، ثمّ يستمرّ على ذلك؛ لأنّه ثبت العقد عند الإشارة بلا خلاف، ولم يوجد أمر بتغيّره، والأصل بقاء الشيء على ما عليه واستصحابه إلى آخر الأمر)) اهـ. والخاص: أنّه اختلف التصحيح في الكيفية، والكلّ وارد عنه عليه السلام. اهـ من "السندي". فما قاله في "البرهان" لم يخرج عن السنة النبوية وإن كان المشهور خلافه،

(١) ضمن مجموعة "رسائل ابن عابدين": ١٢٩/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.

(٣) "الشربلاوي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٥/١ (هامش "الدرر والغرر").



((الصحيحُ أنه يشيرُ بمسبِّحته وحدها، يرفعُها عند النفي، ويضعُها عند الإثبات، واحترزنا بالصحيح عما قيل: لا يشيرُ؛ لأنَّه خلافُ الدَّرايةِ والرَّوايةِ، ويقولنا: بالمسبِّحةِ عما قيل: يَعْقِدُ عند الإشارةِ)) اهـ. وفي "العيني"<sup>(١)</sup> عن "التحفة": .....

العاشر، وإذا عارضَ كَلَامُهُ كَلَامَ جمهورِ الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكرِ القولين فقط فالعملُ على ما عليه جمهورُ العلماء لا جمهورُ العوامِ))، فأخرجَ نفسُك من ظلمة التقليد وحيرة الأوهام، واستضيئ بمصباح التحقيق في هذا المقام، فإنه من منح الملك العلام.

[٤٣٥٦] (قوله: بمسبِّحته وحدها) فيكره أن يشيرَ بالمسبِّحتين كما في "الفتح"<sup>(٢)</sup> وغيره.

[٤٣٥٧] (قوله: وبقولنا إلخ) هذا الاحترازُ إنما يصحُّ لو كان القائل بالعقد قائلًا بأنَّه لا يشيرُ بمسبِّحته، وهو خلافُ الواقع كما هو صريحُ قوله: ((يعقدُ عند الإشارةِ))، والذي تحصلُ من كلام "البرهان" قولُ ملفِّقٍ من القولين، وهو الإشارةُ مع بسط الأصابع بدون عقدٍ، وقد علمتُ أنَّه

على أنَّ "الطحاوي" في "شرح معاني الآثار" رَوَى عن "وائل" قال: ((صَلَّيْتُ خلف رسول الله ﷺ فقلت: لأَحْفَظَنَّ صَلَاةَ رسول الله ﷺ)) قال: ((فَلَمَّا قَعَدَ التَّشَهُّدَ فَرَضَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ قَعَدَ عَلَيْهَا، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى وَوَضَعَ مِرْقَئَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ عَقَدَ أَصَابِعَهُ وَجَعَلَ حَلْقَةً بِالْإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى، ثُمَّ جَعَلَ يَدْعُو بِالْأُخْرَى))، ثُمَّ رَوَى مِنْ حَدِيثِ "عِيسَى": ((أَنَّ مِمَّا حَدَّثَنِي أَيْضًا فِي الْجُلُوسِ فِي التَّشَهُّدِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَيَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَشِيرُ بِأَصْبَعِ وَاحِدَةٍ)) اهـ. وهذا أيضًا خالٍ عن ذكرِ القبض، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي "شرح مشكاة المصابيح" لـ "منلا علي الفاري" في رواية لـ "مسلم" من باب التَّشَهُّدِ أَنَّهُ ﷺ: ((كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ أَصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ يَدْعُو بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ بِأَسْطَافِهَا عَلَيْهَا)) مَا نَصُّهُ: ((ظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَدَمُ عَقْدِ الْأَصَابِعِ مَعَ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ مَخْتَارُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا)) اهـ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٢/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٢/١.



((الأصحُّ أنها مستحبةٌ))، وفي "المحيط": ((سنة)).

(ويقرأ تشهيدُ "ابن مسعودٍ") وجوباً كما بحثه في "البحر"، لكنَّ كلامَ غيره يفيدُ ندبَهُ، وجزمَ "شيخُ الإسلام" الجدُّ: ((بأنَّ الخلافَ في الأفضليَّةِ))، ونحوهُ في "مجمع الأنهر"<sup>(١)</sup> (ويُقصدُ بالفاظِ التشهيدِ) معانيها مرادةً له على وجهِ (الإنشاء) كأنَّه يُحيي الله تعالى، ويُسلِّمُ على نبيِّه وعلى نفسه وأوليائه.....

خلافُ المنقولِ في كتب [١/ق/٣٩٩ب] المذهب، وأنَّ ما نقله "الشارح"<sup>(٢)</sup> عن "درر البحار" و"شرحه" خلافُ الواقع، ولعله قولٌ غريبٌ لم نرْ مَنْ قاله، فتبعهُ في "البرهان"، ومشى عليه الناسُ في عامَّةِ البلدان، وأمَّا المشهورُ المنقولُ في كتبِ المذهب<sup>(٣)</sup> فهو ما سمعته، والله تعالى أعلم.

[٤٣٥٨] (قوله): وفي "المحيط": سنةٌ يمكنُ التوفيقُ بأنَّها غيرُ مؤكَّدةٍ، "ط"<sup>(٤)</sup>.

[٤٣٥٩] (قوله): كما بحثه في "البحر"<sup>(٥)</sup> حيث قال: ((ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال: والأخذُ بتشهِيدِ "ابن مسعودٍ" أولى، فيفيدُ أنَّ الخلافَ في الأولويَّةِ، والظاهرُ خلافه؛ لأنَّهم جعلوا التشهيدَ واجباً، وعيَّنه في تشهِيدِ "ابن مسعودٍ" فكان واجباً، ولهذا قال في "السراج"<sup>(٦)</sup>: ويكرهُ أنْ يزيدَ في التشهدِ حرفاً أو يتبدَّى بحرفٍ قبل حرفٍ، قال "أبو حنيفة": ولو نقصَ من تشهيدِهِ أو زاد فيه كان مكروهاً؛ لأنَّ أذكارَ الصلاةِ محصورةٌ، فلا يزدُ عليها)) اهـ. والكرهه عند الإطلاقِ للتحريمِ.

[٤٣٦٠] (قوله): وجزمَ (إلخ) وكذا جزمَ به في "النهر"<sup>(٧)</sup>، و"الخيرُ الرمليُّ" في حواشي "البحر"

(١) "مجمع الأنهر": كتاب الصلاة - فصل في صفة الشروع ١/١٠٠.

(٢) ٣٥٩هـ - "در".

(٣) من ((وأن ما نقله الشارح)) إلى ((في كتب المذهب)) ساقط من "الأصل".

(٤) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ١/٢٢٤.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٤٤ بتصرف يسير.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق/١٦٨.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤٨ق/ب.



(لا الإخبار) عن ذلك، ذكره في "المحتبى"، وظاهره أن ضمير: علينا للحاضرين، لا حكاية سلام الله تعالى، وكان عليه الصلاة والسلام.....

حيث قال: ((أقول: الظاهر أن الخلاف في الأولوية، ومعنى قولهم: التشهد واجب أي: التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه، وقواعدنا تقتضيه، ثم رأيت في "النهر"<sup>(١)</sup> قريباً مما قلته، وعليه فالكره السابقة تنزيهية)) أهـ.

أقول: ويؤيده ما في "الحلبة"<sup>(٢)</sup>، حيث ذكر ألفاظ التشهد المروية عن "ابن مسعود" ثم قال: ((واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة، وكذا لما ورد من نظائرها، سمي به لاشتماله على الشهادتين إلخ)).

[٤٣٦١] (قوله: لا الإخبار عن ذلك) أي: لا يقصد الإخبار والحكاية عما وقع في المعراج منه ﷺ ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام، وتأم بيان القصة مع شرح ألفاظ التشهد في "الإمداد"<sup>(٣)</sup>، فراجع.

[٤٣٦٢] (قوله: للحاضرين) أي: من الإمام والمأموم والملائكة، قاله "النووي"<sup>(٤)</sup>، واستحسنه "السروجي"<sup>(٥)</sup>، "نهر"<sup>(٥)</sup>.

[٤٣٦٣] (قوله: لا حكاية سلام الله تعالى) الصواب: لا حكاية سلام رسول الله ﷺ، "ط"<sup>(٦)</sup>.

٣٤٢/١

(قوله: الصواب: لا حكاية سلام رسول الله) لمناسبة ما قبله، لكن مراعاة المناسبة إنما تقيّد الأولوية، ولعلّ "الشارح" قصد دفع ما في الشرح: ((بأن قوله: السلام عليك إلخ حكاية سلام الله عليه لا ابتداء سلام من المصلي عليه)) أهـ، فلم يقصد المناسبة.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٨/ب.

(٢) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١١٧/أ.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في كيفية تركيب الصلاة ق ١٥٧/ب وما بعدها.

(٤) "المجموع": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٤٣٨/٣.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٨/ب.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٥/١.



يقولُ فيه: ((أني رسولُ الله)).

(ولا يزيدُ) في الفرض (على التشهُدِ في القعدةِ الأولى).....

[٣٦٤] (قوله: يقولُ فيه: أني رسولُ الله) نقلَ ذلك "الرافعي" من الشافعية، وردّه الحافظ "ابن حجر" في تخريج أحاديثه<sup>(١)</sup>: ((بأنه لا أصلَ لذلك، بل ألفاظُ التشهُدِ متواترةٌ عنه ﷺ أنه كان يقول: أشهدُ أن محمداً رسولُ الله، وعبدُهُ ورسولُهُ)) اهـ "ط"<sup>(٢)</sup> عن "الزرقاني"<sup>(٣)</sup>. قال في "التحفة"<sup>(٤)</sup>: ((نعم إن أرادَ تشهُدُ الأذانِ صحَّ؛ لأنه ﷺ أذنَ مرَّةً في سفرٍ فقال ذلك)) اهـ.

قلت: وكذلك في "البخاري"<sup>(٥)</sup> من حديث "سلمة بن الأكوع" [١/٤٠٠ ق/أ] ﷺ قال: «خَفْتُ أزوادَ القومِ» الحديث، وفيه: فقال ﷺ: «أشهدُ أن لا إلهَ إلا الله، وأشهدُ أني رسولُ الله»، وهذا كان خارجَ الصلاة، قاله لما ظهرت للمعجزة على يديه من البركة في الزاد. [٣٦٥] (قوله: ولا يزيدُ في الفرض) أي: وما ألحقَ به كالوتر والسنن الرواتب وإن نظَرَ صاحب "البحر"<sup>(٦)</sup> فيها، ويُتَظَرَّ حكمُ المنذور وقضاءِ النقل الذي أفسده. والظاهر: أنهما في حكم النقل؛ لأنَّ الوجوبَ فيهما عارضٌ، "ط"<sup>(٧)</sup>.

(١) المسمى "تلخيص الجبير" في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ٢١٢/١ لأبي الفضل أحمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ) وهو اختصار لشرح ابن الملقن المسمى بـ "البدل المنير". ("كشف الظنون" ٢٠٠٢/٢، "الضوء اللامع" ٣٦/٢).  
(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٥/١.  
(٣) "شرح المواهب اللدنية": المقصد التاسع في عبادته ﷺ - النوع الثاني في ذكر صلاته - الفصل الثالث في ذكر كيفية صلاته ٣٢٩/٧.

(٤) لم نعر عليها في "تحفة الفقهاء".

(٥) أخرجه البخاري (٢٤٨٤) كتاب الشركة - باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، و(٢٩٨٢) كتاب الجهاد - باب حمل الزاد في الغزو، وفي الباب عن أبي هريرة ﷺ عند مسلم (٢٧) كتاب الإيمان - باب الدليل على أنَّ مَنْ مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً.

(٦) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٤٦/١.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٥/١ بتصرف.



إجماعاً (فإن زاد عامداً كَرِهَ) فتجبُ الإعادة (أو ساهياً وَجَبَ عليه سجودُ السهو إذا قال: اللهم صلِّ على محمدٍ) فقط.....

[٤٣٦٦] (قوله: إجماعاً) وهو قولُ أصحابنا و"مالكٍ" و"أحمد"، وعند "الشافعي" على الصحيح أنها مستحبةٌ فيها، للجمهور ما رواه "أحمد" و"ابن خزيمة"<sup>(١)</sup> من حديث "ابن مسعود": ((ثم إن كان النبي ﷺ في وسطِ الصلاة نهَضَ حين فرَغَ من تشهدهُ))، قال "الطحاوي": ((مَنْ زاد على هذا فقد خالفَ الإجماعَ))، "بجر"<sup>(٢)</sup>. وعليه فمرادُ "الشارح" أنَّ ما ذهب إليه "الشافعي" مخالفٌ للإجماع، فافهم.

[٤٣٦٧] (قوله: فقط) وقيل: لا يجبُ ما لم يقل: وعلى آلِ محمدٍ، ذكره "القاضي الإمام"، وقيل: ما لم يؤخَّر مقدارُ أداءِ ركن، وقيل: يجبُ ولو زاد حرفاً واحداً، وردَّ الكلُّ في "البحر"<sup>(٣)</sup>، وذكرَ: ((أنَّ ما ذكره "المصنِّف" هنا هو المختارُ كما في "الخلاصة"<sup>(٤)</sup>، واختاره في "الحائِية"<sup>(٥)</sup>) اهـ.

وصرَّحَ "الزيلعي"<sup>(٦)</sup> في السهو: ((بأنَّه الأصحُّ))، وكلامُ "الخلبي" في "شرح النية الكبير"<sup>(٧)</sup> يقتضي ترجيحَه أيضاً، لكنْ ذَكَرَ في "شرحه الصغير"<sup>(٨)</sup>: ((أنَّ ما ذكره "القاضي الإمام" هو الذي

(١) أخرجه أحمد ٤٥٩/١، وابن خزيمة (٧٠٨) كتاب الصلاة - باب الاختصار في الجلسة الأولى على التشهد وترك الدعاء بعد التشهد الأول، وأورده الهيثمي في "المجمع" ١٤٢/٢، وقال: رواه أحمد ورجاله موثِّقون، هو في الصحيح باختصار عن هذا.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٤/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٤/١.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل السادس عشر في السهو في الصلاة ق ٤٤/٤ نقلاً عن "فتاوى النسفي".

(٥) "الحائِية": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو ١٢١/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة ١٩٣/١.

(٧) "شرح النية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٠-٣٣١.

(٨) "شرح النية الصغير": فصل في صفة الصلاة ص ١٧٤..



(على المذهب) المفتى به لا لخصوص الصلاة، بل لتأخير القيام، ولو فرغ المؤتم قبل إمامه سكّت اتفاقاً، وأمّا المسبوق فيترسّل ليفرغ عند سلام إمامه، وقيل: يُتم، ....

عليه الأكثر، وهو الأصح))، قال "الخير الرملي<sup>(١)</sup>": ((فقد اختلف التصحيح كما ترى، وينبغي ترجيح ما ذكره "القاضي الإمام") اه، تأمل.

ثمّ هذا كله على قول "أبي حنيفة"، وإلا ففي "التاترخانية"<sup>(٢)</sup> عن "الحاوي"<sup>(٣)</sup>: ((أنّه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى قوله: حميدٌ مجيدٌ)).

[٤٣٦٨] (قوله: على المذهب المفتى به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى "المصنف" و"الشارح"، وإنّا الذي رأيته ما علمته آنفاً.

[٤٣٦٩] (قوله: بل لتأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكّت كما في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>.

[٤٣٧٠] (قوله: سكّت اتفاقاً) لأنّ الزيادة على التشهد في القعود الأوّل غير مشروعة كما مرّ<sup>(٥)</sup>، فلا يأتي بشيء من الصلوات والدعاء وإن لم يلزم تأخير القيام عن محله، إذ القعود واجب عليه متابعة لإمامه. [١/٤٠٠ ق/ب]

[٤٣٧١] (قوله: فيترسّل) أي: يتملّ، وهذا ما صحّحه في "الخاتبة"<sup>(٦)</sup> و"شرح المنية"<sup>(٧)</sup> في

بحث المسبوق من باب السهو، وباقى الأقوال مصحّحاً أيضاً، قال في "البحر"<sup>(٨)</sup>: ((وينبغي الإفتاء بما في "الخاتبة" كما لا يخفى))، ولعل وجهه - كما في "النهر"<sup>(٩)</sup> - : ((أنّه يقضي آخر صلواته في حقّ

(١) "التاترخانية": كتاب الصلاة - كيفية الصلاة ٥٤٨/١.

(٢) لم نجدها في "الحاوي القدسي".

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣١.

(٤) المقولة [٣٩٨٤] قوله: ((ووكذا ترك الزيادة فيه على التشهد)).

(٥) "الخاتبة": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ١٠٣/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٩.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٩/١.

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٨/ب.



وقيل: يكرّر كلمة الشهادة.

(واكتفى) المفترض (فيما بعد الأولين بالفاتحة) فإنها سنة على الظاهر، ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة) الفاتحة<sup>(١)</sup>، .....

التشهد، ويأتي فيه بالصلاة والدعاء، وهذا ليس آخرًا)، قال "ح"<sup>(٢)</sup>: ((وهذا في قعدة الإمام الأخيرة كما هو صريح قوله: ليفرغ عند سلام إمامه، وأما فيما قبلها من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى)) اهـ. ومثله في "الحلبة"<sup>(٣)</sup>.

[٤٣٧٢] (قوله: وقيل: يكرّر كلمة الشهادة) كذا في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>، والذي في "البحر"<sup>(٥)</sup> و"الحلبة"<sup>(٦)</sup> و"الذخيرة": ((يكرّر التشهد))، تأمل.

[٤٣٧٣] (قوله: واكتفى المفترض) قيد به لأنه في النفل والواجب تجب الفاتحة والسورة أو نحوها.

[٤٣٧٤] (قوله: على الظاهر) أي: ظاهر الرواية، وفيه كلام يأتي قريباً<sup>(٧)</sup>.

[٤٣٧٥] (قوله: ولو زاد لا بأس)<sup>(٨)</sup> أي: لو ضم إليها سورة لا بأس به؛ لأن القراءة

(١) في "د" زيادة عند قول الشارح ((وهو مخير بين الفاتحة)): ((قال القهستاني: ظاهر الكلام يشير إلى أنها مقروءة على وجه القرآن، وقد قال علماؤنا أنها تقرأ بنية النشاء لا القراءة، وعن عائشة رضي الله عنها: أقرأها ولكن على وجه النشاء، وفي "غريب الرواية": لو قرأ بنية القراءة يضم إليها السورة. انتهى. ومثله في "البحر"، وقال بعد كلام "الزاهدي": وكان وجهه القياس على الأولين، ولا يخفى عدم صحته لما عهد في الآخرين من التخفيف)).

(٢) "ح" - كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٥/ب.

(٣) "الحلبة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٩٥/٢/ب.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٦٩-٤.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٩/١.

(٦) "الحلبة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٩٥/٢/ب.

(٧) المقولة [٤٣٧٩] قوله: ((فلا يكون ميسراً بالسكوت على المذهب (الخ))).

(٨) في "د" زيادة: ((كلمة (ولا بأس) تستعمل في الغالب فيما تركه أولى، وكلام "البحر" هنا مضطرب؛ فإنه قال: والظاهر أن الزيادة عليها مباحة لما ثبت في "صحيح مسلم" من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: ((كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية، أو قال: نصف ذلك)). -



وصَحَّحَ "العيني" وجوبها (وتسييح ثلاثاً) وسكوت قدرها،.....

في الآخرين مشروعة من غير تقدير، والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب، فكان الضم خلاف الأولى، وذلك لا ينافي المشروعية والإباحة بمعنى عدم الإثم في الفعل وترك كما قدمناه<sup>(١)</sup> في أوائل بحث الواجبات، وبه اندفع ما أورده في "النهر"<sup>(٢)</sup> هنا على "البحر"<sup>(٣)</sup> من دعوى المنافاة.

[٤٣٧٦] قوله: وصَحَّحَ "العيني"<sup>(٤)</sup> وجوبها هذا مقابل ظاهر الرواية، وهو رواية "الحسن" عن "الإمام"، وصَحَّحَهَا "ابن الهمام"<sup>(٥)</sup> أيضاً من حيث الدليل، ومشى عليها في "المنية"<sup>(٦)</sup>، فأوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والإساءة بتركها عمداً، لكن الأصح عدمه لتعارض الأخبار كما في "المجتبى"، واعتمله في "الجلبة"<sup>(٧)</sup>.

[٤٣٧٧] قوله: وسكوت قدرها أي: قدر ثلاث تسييحات.

- ولهذا قال فخر الإسلام، وتبعه في "غاية البيان": إن السورة مشروعة نفلاً في الآخرين، حتى لو قرأها في الآخرين ساهياً لم يترك سجود. وفي "الذخيرة": وهو المختار، وفي "المحيط": وهو الأصح. وإن كان الأول الاكتفاء بها لحديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ ((كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب)). ويحمل حديث أبي سعيد على تعليم الجواز، ويحمل ما في "السراج الورع" - معزباً إلى "الاختار" من كراهة الزيادة على الفاتحة - على كراهة التنزيه التي مرجعها إلى خلاف الأولى. انتهى. قال في "النهر": لا يخفى ما بين دعوى الإباحة، وأن الترك أولى من التنافي؛ إذ المباح ما استوى طرفاه، والمندوب ما ترجح فعله على تركه. انتهى. ولعل مراده بالإباحة عدم الحظر أي: ما لا إثم في فعله ولا تركه)).

(١) المقولة [٣٩٥٥] قوله: ((المختار لا)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٤٨/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٥/١.

(٤) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ٤٢/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - الفصل الثاني في القراءة ٣٩٤/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٠..

(٧) "الجلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/٦٤ أ.



وفي "النهاية": ((قَدَرَ تَسْبِيحَةً))، فلا يكون مسيئاً بالسكوت (على المذهب) لثبوت التحخير عن "علي" و"ابن مسعود"،.....

[٤٣٧٨] قوله: وفي "النهاية": قَدَرَ تَسْبِيحَةً قال "شيخنا": ((وهو أَلْيَقُ بالأصول))، "حلبة"<sup>(١)</sup>. أي: لأنَّ ركن القيام يحصلُ بها لِمَا مرَّ أنَّ الركنيةَ تَعَلُّقُ بالأدنى.

[٤٣٧٩] قوله: فلا يكون مسيئاً بالسكوت على المذهب (إلخ) اعلم أنَّهم اتَّفَقُوا في ظاهر الرواية على أنَّ قراءة الفاتحة أفضل، وعلى أنَّه لو اقْتَصَرَ على التسييح لا يكون مسيئاً، وأمَّا لو سكت فصرَّحَ في "المحيط" بالإساءة وقال: ((لأنَّ القراءةَ فيهما شُرِعَتْ على سبيل الذِّكْر والثناء، ولهذا تَعَيَّنَتِ الفاتحةُ للقراءة؛ لأنَّ كُلَّهَا ذِكْرٌ وثناء، وإنَّ سكتَ عمداً أساء [١/٤٠١ ق/أ] لتركِ السَّنة، ولو ساهياً لاسهوَ عليه))، وصرَّحَ غيره بالتحخير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدمِ الإساءة بالسكوت، قال في "البدائع"<sup>(٢)</sup>: ((والصَّحِيحُ ظاهرُ الروايةِ لِمَا رَوَيْنَا عن "علي" و"ابن مسعود" رضي الله تعالى عنهما أنَّهما كانا يقولان: «المصلِّي بالخيار في الآخرين، إن شاء قرأ، وإن شاء سكت، وإن شاء سَبَّح»<sup>(٣)</sup>، وهذا بابٌ لا يُدْرِكُ بالقياس، فالمرويُّ عنهما كالمرويِّ عن النبي ﷺ)) اهـ.

وفي "الخانبة"<sup>(٤)</sup>: ((وعليه الاعتمادُ))، وفي "الذخيرة": ((هو الصَّحِيحُ من الرواية))، ورجَّحَ ذلك في "الحلبة"<sup>(٥)</sup> بما لا مزيدَ عليه، فارجع إليه.

(١) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ق ٦٥/أ.

(٢) ص ٣٤ - "در".

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١/١١٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شبة ٤٠٨/١ كتاب الصلاة - باب من كان يقول يسبح في الآخرين ولا يقرأ، عن أبي إسحاق عن عليّ وعبد الله قالوا: ((اقرأ في الأولين وسَبَّح في الآخرين))، وذكره الشيخ التهانوي في "إعلاء السنن" ٣/١٠٩ وقال: رواه ابن أبي شبة، وفيه انقطاع، ورجاله رجال الجماعة إلا شريكاً لم يُخرج له البخاري في "صحيحه" إلا تعليقاً، وأبو إسحاق لم يَسْمَعْ من عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما.

(٥) "الخانبة": كتاب الصلاة - فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو ١/١٢٣ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ق ٦٤/أ.



والحاصل: أنَّ عند صاحب "المحيط" يكره السكوت لترك سنة القراءة، فالقراءة عنده سنة، لكن لما شُرعت على وجه الذكر حصلت السنة بالتسبيح فيُخَيَّر بينهما، وهو ما مشى عليه "المصنّف"، فالقراءة أفضل بالنظر إلى التسبيح، وسنة بالنظر إلى السكوت، حتى لو سَبَّح ترك الأفضل، ولو سكت أساء لترك السنة وما يقوم مقامها، وأمّا عند غير صاحب "المحيط" فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة، فصارت القراءة أفضل بالنظر إلى التسبيح وإلى السكوت، فقد اتَّفَقَ الكلُّ على أفضليّة القراءة، وإنما اختلفوا في سنّيتها بناءً على كراهة السكوت وعدمها، وقد علمت أنَّ الصحيح المعتمد التخيير بين الثلاثة، وبه تعلم ما في عبارة "الشارح" حيث قال أولاً: ((إنَّ الفاتحة سنة على الظاهر))، فإنه مبنيٌّ على ما في "المحيط"، ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة، فزاد على "المصنّف" السكوت وقال: ((إنَّه لا يكون مسيئاً به))، فاغتنم هذا التحرير الفريد.

وما نقلته عن "البدائع" و"الذخيرة" و"الحانية" رأيتُه فيها وفي غيرها، وذكرتُ نصوصها فيما علّقته على "البحر"<sup>(١)</sup>، فلا تعمدُ على ما نُقِلَ عنها مخالفاً لذلك، فافهم. ثم اعلَمْ أنَّ اتِّفاقهم على أفضليّة الفاتحة لا يُنافي التخيير؛ إذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والأفضل كالحلق مع التقصير.

(قوله: وبه تعلم ما في عبارة "الشارح" حيث قال أولاً إلخ) فيه أنَّ قراءة الفاتحة لا يشكُّ أحدٌ أنها سنة على ما في "المحيط" وغيره؛ لإتيانه عليه الصلاة والسلام بها، إلّا أنه على ما في "المحيط" يقوم مقامها التسبيح فقط ويكونُ مسيئاً بالسكوت، وعلى ما في غيره لا يكونُ مسيئاً لأنه أتى بالسنة، بل لأنَّ تركها هنا لا يُوجبُ إساءةً لأثر "علي" و"ابن مسعود" رضي الله تعالى عنهما، فتكونُ من قبيل سنن الزوائد التي تركها لا يُوجبُ إساءةً. ثم اعلَمْ أنَّ ما صنعه "الشارح" من زيادة قوله: ((أو سكوت قدرها)) أصْلَحَ به كلام "المصنّف"، حيث قال: ((على المذهب))، لِمَا أنَّ التخيير بين الثلاث هو المذهب لا بين القراءة والتسبيح.

(١) حاشية "منحة الخائق على البحر الرائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٤/١.



وهو الصارف للمواظبة عن الوجوب (ويفعلُ في القعود الثاني) الافتراشَ (كالأوّل  
وتشهدُ) أيضاً.....

## ( تنبيه )

ظاهرُ كلام المتن وغيرِها أنَّ الفاتحةَ مقروعةٌ على وجه القرآن، وفي "القُهْستاني"<sup>(١)</sup>: ((قال  
علمائنا: إنَّها تُقرأُ بنيةِ الشاء لا القراءة)) اهـ.

ونقل في "المجتبى" عن "شمس الأئمة": ((أنَّه الصحيح))، لكن في "النهاية" قال: ((وعن  
"أبي يوسف": يَسْبُحُ ولا يسكت، وإذا [١/ق ٤٠١/ب] قرأ الفاتحةَ فعلى وجهِ الشاء لا القراءة،  
وبه أخذَ بعض المتأخِّرين)) اهـ.

وفي "الحلية"<sup>(٢)</sup>: ((لكن قَدْماً أنَّ الصوابُ أنَّ الفاتحةَ لا تخرُجُ عن القرآنيةِ بالنِّية)).  
[٤٣٨٠] (قوله: وهو الصارفُ إلخ) حاصلُه أنَّ حديث "الصحيحين"<sup>(٣)</sup>: عن "أبي قتادة"  
أنَّ ﷺ: ((كان يقرأُ في الظهر والعصر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين، وفي الركعتين  
الأخيرتين بفاتحة الكتاب)) يفيدُ المواظبةَ على ذلك، وهي بلا تركٍ دليلُ الوجوب.  
والجوابُ: أنَّ التخيير المرويَّ صارِفٌ لها عن الوجوب؛ لأنَّ له حكمَ المرفوع كما  
قدَّمناه<sup>(٤)</sup>، وبهذا يُردُّ على "العيني" و"ابن الهمام".

[٤٣٨١] (قوله: الافتراشُ) إنما خصَّصَ بالذكر للإشارة إلى نفي القول بالتورُّك كما هو مذهبُ  
"الشافعي"، وإلَّا فأحكامُ القعود لا تختصُّ بذلك كما مرَّ<sup>(٥)</sup>، فافهم.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٩/١.

(٢) "الحلية": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ق ٦٤/أ.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٩) كتاب الأذان - باب القراءة في الظهر، ومسلم (٤٥١) كتاب الصلاة - باب القراءة في  
الظهر والعصر، وأخرجه أحمد ٣٨٣/٥/٣٠ و٣١١، وأبو داود (٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) كتاب الصلاة - باب  
ما جاء في القراءة في الظهر، والنسائي ١٦٤/٢-١٦٥ كتاب الافتتاح - باب إسماع الإمام الآية في الظهر، وابن  
ماجه (٨٢٩) كتاب الإقامة - باب الجهر بالآية أحياناً في صلاة الظهر والعصر.

(٤) القول (٤٣٧٩) [قوله: ((فلا يكون مسيئاً بالسكوت على المذهب إلخ))].

(٥) ص ٣٥٧ - "در".



(وصلَّى على النبي ﷺ) وصحَّ زيادُهُ في العالمين، .....

[٤٣٨٢] (قوله: وصلَّى على النبي ﷺ) قال في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>: ((والمختارُ في صفتها ما في "الكفاية"<sup>(٢)</sup>) و"القنية"<sup>(٣)</sup>) و"المجتبى" قال: سئل "محمدٌ" عن الصلاة على النبي ﷺ فقال: يقول: اللهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، وباركْ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما باركتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ، وهي الموافقةُ لما في "الصحيحين"<sup>(٤)</sup> وغيرهما)).

[٤٣٨٣] (قوله: وصحَّ زيادُهُ في العالمين) أي: مرَّةً واحدةً بعد قوله: ((كما باركتَ إلخ))، وأما بعد قوله: ((كما صليت)) فلم تثبتْ، قال في "الحلبة"<sup>(٥)</sup>: ((وفي "إفصاح ابن هُبيرة"<sup>(٦)</sup>) حكايةُ الصلاة المذكورة عن "محمدٍ" بزيادةٍ في العالمين بعد قوله: كما باركتَ، وهو في رواية "مالكٍ" و"مسلمٍ" و"أبي داودٍ" وغيرهم<sup>(٧)</sup>)، وفي نسخةٍ من "الإفصاح" زيادةٌ في العالمين بعد كما صليت أيضاً، وهي مذكورةٌ في بعض أحاديثِ هذا الباب، لكن لا يحضرُنِي الآن مَنْ رواها

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤ - بتصرف يسير.

(٢) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٧/١ معزياً إلى عيسى بن أبان (هامش "فتح القدير").

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القعدة والذكر فيها ق ١٤/أ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٥٧) كتاب الدعوات - باب الصلاة على النبي ﷺ، ومسلم (٤٠٦) كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، وأبو داود (٩٧٦) و(٩٧٧) كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ، والترمذي (٤٨٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ، والنسائي ٤٨/٣ كتاب السهو - باب كيف الصلاة على النبي ﷺ، وابن ماجه (٩٠٤) كتاب الإقامة - باب الصلاة على النبي ﷺ من حديث كعب بن عجرة ؓ.

(٥) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٢٤/أ باختصار.

(٦) "الإفصاح عن شرح معاني الصحاح": ص ٩٧، لأبي المظفر يحيى بن محمد بن هُبيرة الوزير (ت ٥٦٠هـ). ("كشف الظنون" ١٣٢/١، "سير أعلام النبلاء" ٤٢٦/٢٠).

(٧) أخرجه مالك في "الموطأ" ١٣٦/١ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ، ومسلم (٤٠٥) كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، وأبو داود (٩٨٠) كتاب الصلاة - باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.



وتكرارُ: إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وعدمُ كراهة الترحُّم.....

من الصحابة، ولا مَنْ خَرَّجَهَا من الحفاظ، ولا ثبوتها في نفس الأمر)) اهـ. وأشار "الشارح" إلى هذا حيث عبّرَ بالزيادة لا بالتكرار، فافهم.

[٤٣٨٤] (قوله: وتكرارُ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ) استدراكٌ على ما نقله "الزيلعي"<sup>(١)</sup> وغيره عن "محمد" في كَيْفِيَّة الصلاة المذكورة من الاختصار على إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ مرَّةً في آخرها فقط مع أَنَّهُ في "الذخيرة" نقلها عن "محمد" مكرَّرةً، وتقدَّم [١/٤٠٢ق/أ] أَنَّها في "الصحيحين" كذلك.

[٤٣٨٥] (قوله: وعدمُ كراهة الترحُّم) عطفٌ على فاعلِ ((صَحَّ))، ومُفاده: أَنَّهُ لم يصحَّ ندبه لعدم ثبوته في صلاة التشهُد، ولذا قال في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>: ((والإتيانُ بما في الأحاديثِ الصحيحة أَوْلَى))، وقال في "الفيض": ((والأولى تركُه احتياطاً))، وفي "شرح المنهاج" لـ "الرملي"<sup>(٣)</sup>: ((قال "النووي" في "الأذكار"<sup>(٤)</sup>: وزيادةُ وارجمُ مُحَمَّدًا وآلَ مُحَمَّدٍ كما رحمتَ على إبراهيمَ بدعةً، واعتزُّضُ بورودها في عدَّة أحاديثٍ صحَّحَ "الحاكم"<sup>(٥)</sup> بعضها ((وترحَّم على مُحَمَّدٍ))، وردَّه بعضُ محقِّقِي أهلِ الحديثِ بأنَّ ما وقع لـ "الحاكم" وهم، وبأنَّها وإن كانت ضعيفةً لكنَّها شديدةُ الضعف، فلا يُعملُ بها، ويؤيِّده قولُ "أبي زُرعة"<sup>(٦)</sup> - وهو من أئمَّة الفنِّ بعد أن ساق تلك الأحاديثَ وبينَ ضعفها -: ولعلَّ المنعَ أرجحُ لضعفِ الأحاديثِ في ذلك، أي: لشدَّة ضعفها.

(١) "تبين الحفاظ": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/١٢٣.

(٢) المقولة [٤٣٨٢] قوله: ((وصلى على النبي ﷺ)).

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٦.

(٤) "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب الصلاة - سنن الصلاة ومكروهاتها ١/٥٣١.

(٥) "حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدَّعَوَات والأذكار": باب صفة الصلاة على رسول الله ص ٩٨، لأبي زكريَّا يحيى بن شرف، محيي الدين النُّووي الدَّمَشَقِي (ت ٦٧٦هـ). ("كشف الظنون" ١/٦٨٨، "طبقات السبكي" ٨/٣٩٥).

(٦) في "المستدرک": ١/٢٦٩، ووافقه الذهبي. وتعبه الحفاظ ابن حجر فقال: اغترَّ بتصحُّحه قومٌ فوهوا، فإنه من رواية يحيى بن السباق - وهو مجهول - عن رجلٍ مبهم. انظر "فتح الباري" ١١/١٥٩١.

(٧) أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحُسَيْن، ولَّي الدين، المعروف بابن العراقي الكردي الرَّازِيَّاني ثم المصري الشافعي (ت ٨٢٦هـ). ("الضراء اللامع" ١/٣٣٦، "الأعلام" ١/١٤٨).



ولو ابتداءً، ونُدِبَ السيادة؛ لأنَّ زيادة الإخبارِ بالواقع عينُ سلوكِ الأدب، فهو  
أفضلُ من تركه،.....

وبما تقررَ عِلْمُ أنَّ سببَ الإنكارِ كونُ الدعاءِ بالرحمة لم يثبت هنا من طريقٍ يُعْتَدُّ به، والبابُ  
بابُ اتِّباعٍ، لا ما قاله "ابن عبد البر"<sup>(١)</sup> وغيره: من أنه لا يُدْعَى له ﷺ وسلَّم بلفظ الرحمة، فإنَّ أَرَادَ  
النافي امتناعَ ذلك مطلقاً فالأحاديثُ الصحيحة صريحةٌ في ردِّه، فقد صحَّ في سائرِ رواياتِ التشهُدِ:  
«السلامُ عليك أيُّها النبي ورحمة الله وبركاته»، وصحَّ أنه ﷺ: أقرَّ مَنْ قال: ارحمني وارحمْ  
محمَّداً، ولم ينكر عليه سوى قوله: ولا ترحمُ معنا أحداً، وحصولُها لا يمنعُ طلبُها له كالصلاة  
والوسيلة والمقام المحمود لِمَا فيه من عودِ الفائدة له ﷺ بزيادة ترقِّيه التي لا نهايةَ لها، والداعي  
بزيادة ثوابه على ذلك)) اهـ.  
والحاصلُ: أنَّ الترحُّمَ بعد التشهُدِ لم يثبت وإن كان قد ثَبِتَ في غيره، فكان جائزاً  
في نفسه.

### مطلبٌ في جوازِ الترحُّمِ على النبيِّ ابتداءً

[٤٣٨٦] (قوله: ولو ابتداءً) أي: من غير تبعيته لصلاةٍ أو سلامٍ، وذكرَ في "البحر"<sup>(٢)</sup>  
و"الحلبي"<sup>(٣)</sup>: ((أنَّ الكراهة في الابتداء متفقٌ عليها))، وتعبَّ في "النهر"<sup>(٤)</sup>: ((بأنَّ عبارة "الزليعي"<sup>(٥)</sup>)  
في آخر الكتاب تقتضي أنَّ الخلاف في الكلِّ، فإنَّه قال: اختلفوا في الترحُّمِ على النبيِّ  
[١/٤٠٢ ق/ب] ﷺ بأن يقول: اللهم ارحمْ محمَّداً، قال بعضهم: لا يجوز؛ لأنَّه ليس فيه ما يدلُّ  
على التعظيم كالصلاة، وقال بعضهم: يجوز؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام كان من أشوقِ العباد

(١) "الاستذكار": كتاب قصر الصلاة في السفر - باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ ٢٦٢/٦.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٨/١ بتصرف.

(٣) "الحلبي": صفة الصلاة ٢/١٣٢ ق/ب بتصرف.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق٤٨/ب وما بعدها.

(٥) "تبيين الحقائق": مسائل شتى ٢٢٨/٦.



ذَكَرَهُ "الرملِيُّ" الشافعيُّ وغيرُهُ، وما نُقِلَ: (( لا تسوّدوني في الصلاة )) فكذبٌ، وقولُهُم: تسيّدوني<sup>(١)</sup> بالياء.....

إلى مزيدٍ رحمة الله تعالى، واختاره "السرخسي" لوروده في الأثر، ولا عتبَ على مَنْ اتَّبَعَ، وقال "أبو جعفر": وأنا أقول: وارحَمْ مُحَمَّدًا للتوارث في بلاد المسلمين، واستدلَّ بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاةَ بالرحمة، واللفظان إذا استويا في الدلالة صحَّ قيامُ أحدهما مقامَ الآخر، ولذا أقرَّ عليه الصلاة والسلام الأعرابيُّ على قوله: ((اللهمَّ ارحمني ومحمَّدًا))<sup>(٢)</sup> اهـ، فافهم.

[٤٣٨٧] (قوله: ذَكَرَهُ "الرملِيُّ" الشافعيُّ) أي: في "شرحه" على "منهاج النووي"<sup>(٣)</sup>، ونصُّه: ((والأفضلُ الإتيانُ بلفظ السيادة كما قاله "ابن ظهيرة"<sup>(٤)</sup>، وصرَّح به جمعٌ، وبه أفتى "الشارح"<sup>(٥)</sup>)؛ لأنَّ فيه الإتيانَ بما أمرنا به وزيادة الإخبار بالواقع الذي هو أدبٌ، فهو أفضلُ من تركه وإنْ تردَّدَ في أفضليته "الإسنويُّ"، وأما حديث: (( لا تسيّدوني في الصلاة ))<sup>(٦)</sup> فباطلٌ لا أصلَ له كما قاله بعضُ متأخري الحفاظ، وقولُ "الطوسي"<sup>(٧)</sup>: ((إنَّها مُبْطَلَةٌ غلطٌ)) اهـ.

(١) في "ب": (( لا تسيّدوني )).

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" ٢/٢٣٩، والبحاري (٦٠١٠) كتاب الأدب - باب رحمة الناس والبهائم، وأبو داود (٨) كتاب الطهارة - باب الأرض يصبها البول، و(٨٨٢) كتاب الصلاة - باب الدعاء في الصلاة، والترمذي (١٤٧) كتاب الطهارة - باب ما جاء في البول يصب الأرض، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي ١٤/٣ كتاب الصلاة - باب الكلام في الصلاة - وابن ماجه (٥٢٩) كتاب الطهارة - باب الأرض يصبها البول كيف تغسل؟ ولفظه عند ابن ماجه ((اللهم اغفر لي ومحمدا)). كلُّهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب: عن عبد الله ابن مسعود، وابن عباس، ووائلة بن الأسقع، وجندب رضي الله عنه.

(٣) "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج": كتاب الصلاة - سنن الصلاة ومكروهاها ١/٥٣٠.

(٤) لعله أبو بكر بن علي بن محمد، فخر الدين المعروف بابن ظهيرة القرشي المكي الشافعي (ت ٨٨٩هـ). ("الضوء اللامع" ٥٨/١، "معجم المؤلفين" ١/٤٢٢).

(٥) أي: جلال الدين المحلي، شارح "منهاج الطالبين" للنووي.

(٦) قال السخاوي في "المقاصد الحسنة": ص ٧٢: لا أصل له، ونقل الجراحي في "كشف الخفاء" ٢/٣٥٤-٣٥٥ عن الناجي في أوائل مولده المسمى بـ "كتر الغفلة": (( وأما النقل عن سيد البوري (( لا تسودوني في الصلاة )) مكذب مؤلَّفٌ مفترى، والعوام مع إيرادهم له يلحنون فيه أيضاً فيقولون (( لا تسيّدوني )) بالياء، وإنَّما اللفظ بالواو)).

(٧) نسبة لجمع من العلماء ولم يتبين لنا المراد منه.



لَحْنٌ أَيْضاً، وَالصَّوَابُ بِالْوَاوِ.

وُحْصَ إِبْرَاهِيمُ لِسَلَامِهِ عَلَيْنَا، أَوْ لِأَنَّهُ سَمَّانَا الْمُسْلِمِينَ، أَوْ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ صَلَاةً يَتَّخِذُ بِهَا خَلِيلًا.....

وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ هَذَا خَالَفَ لِمَهْنَبِنَا لِمَا مَرَّ<sup>(١)</sup> مِنْ قَوْلِ "الإمام" مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَادَ فِي تَشْهُدِهِ أَوْ نَقَصَ فِيهِ كَانَ مَكْرُوهًا.

قلت: فيه نظر، فَإِنَّ الصَّلَاةَ زَائِدَةٌ عَلَى التَّشْهُدِ لَيْسَتْ مَتْنًا، نَعَمْ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا عَدَمُ ذِكْرِهَا فِي وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مَعَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
[٤٣٨٨] (قَوْلُهُ: لَحْنٌ أَيْضاً) أَي: مَعَ كَوْنِهِ كَذِبًا.

[٤٣٨٩] (قَوْلُهُ: وَالصَّوَابُ بِالْوَاوِ) لِأَنَّهُ وَائِيٌّ الْعَيْنِ مِنْ سَادَ يَسُوذُ، قَالَ الشَّاعِرُ: [طَوِيل]  
وَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ<sup>(٢)</sup>

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّشْبِيهِ فِي كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

[٤٣٩٠] (قَوْلُهُ: وَحُصَّ إِبْرَاهِيمُ الْخ) جَوَابٌ عَنْ سُؤَالِ تَقْدِيرِهِ: لِمَ حُصَّ التَّشْبِيهُ بِإِبْرَاهِيمَ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرُّسُلِ الْكَرَامِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟ فَأَجَابَ بِثَلَاثَةِ أَجَوِبَةٍ:  
الْأَوَّلُ: أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْنَا لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ حَيْثُ قَالَ: أَلْبِغْ أَمْتُكَ مِنِّي السَّلَامَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ سَمَّانَا الْمُسْلِمِينَ كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج-٧٨]، أَي: بِقَوْلِهِ: ﴿وَرَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة-١٢٨]، [١/٤٠٣ ق/٤٠٣] وَالْعَرَبُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَذُرِّيَّةُ ابْنِهِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَصَدْنَا إِظْهَارَ فَضْلِهِ بِجَزَاءٍ عَلَى هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ مِنْهُ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَطْلُوبَ صَلَاةٌ يَتَّخِذُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا نَبِيًّا ﷺ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَلِيلًا، وَقَدْ اسْتَحَابَ اللَّهُ تَعَالَى دُعَاءَ عِبَادِهِ فَاتَّخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَلِيلًا أَيْضاً، فَفِي حَدِيثِ

(١) الْمَقُولَةُ [٤٣٥٩] قَوْلُهُ: ((كَمَا بَحْثُهُ فِي "الْبَحْرِ")).

(٢) الْقَائِلُ عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ، وَابْنُ فِي "الْخَصَائِصِ" ٣/٢٤٢، "شرح المفصل" ١/١٠٠، "معنى اللبيب" ص ٨٨٧، "خزانة الأدب" ٣/٣٤٣.



وعلى الأخيرِ فالتشبيهُ ظاهرٌ، أو راجعٌ لآلِ مُحَمَّدٍ، أو المشبَّه به قد يكونُ أدنى  
مثل: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْكَوَرٍ﴾ [النور - ٣٥].  
(وهي فرض).....

"الصحيحين": «ولكنَّ صاحبكم خليلُ الرحمن»<sup>(١)</sup>.

وأجيبُ بأجوبةٍ أحرَ، منها أنَّ ذلكَ لأبْوَتِهِ، والتشبيهُ في الفضائلِ بالآباءِ مرغوبٌ فيه،  
ولرفعِ شأنِهِ في الرسل، وكونِهِ أَفْضَلَ بَقِيَّةِ الأنبياءِ على الراجح، ولموافقتنا إيَّاه في معالمِ المِلَّةِ  
المشارِ إليه بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَيْسَكُمُ الرَّهْمُ﴾ [الحج - ٧٨]، ولدوامُ ذكرِهِ الجميلِ المشارِ إليه بقوله  
تعالى: ﴿وَجَعَلْنِي لِسَانَ صِدِّيقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء - ٨٤]، ولأمرِ بالافتداء به في قوله تعالى:  
﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِثْلَهُ لِيُرِيَهُمْ حَقِيقًا﴾ [النحل - ١٢٣].

(٤٣٩١) قوله: وعلى الأخيرِ (الخ) أي: الوجهُ الثالث، وهذا أيضاً جوابٌ عن السؤالِ المشهورِ  
الذي يُورِدُهُ العلماءُ قديماً وحديثاً، وهو أنَّ القاعدة: أنَّ المشبَّه به في الغالب يكونُ أعلى من المشبَّه  
في وجهِ الشبهِ مع أنَّ القدرَ الحاصل من الصلاة والبركة لنبينا ﷺ ولآله أعلى من الحاصل لإبراهيمَ  
عليه السلام وآله بدلالةِ روايةِ "النسائي"<sup>(٢)</sup>: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ،

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٣) كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ، وأخرجه أحمد ٣٧٧/١،  
والترمذي (٣٦٥٥) كتاب المناقب - باب مناقب أبي بكر الصديق ﷺ، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي  
في "فضائل الصحابة" (٤)، وابن ماجه (٩٣) في المقدمة - باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وابن حبان في  
"صحيحه" (٦٨٥٥) كتاب أخبار ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه، وفي الباب: عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وابن الزبير، وابن عباس ﷺ.

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ٢٣/٧: ((وحديث ابن مسعود عند مسلم)) ولم يُجده عند الإمام البخاري. فليتبّه.

(٢) النسائي في "السنن الكبرى" ٥٠/٣ كتاب السهو - باب الفضل في الصلاة على النبي ﷺ، وأخرجه ابن أبي شيبة في  
"المصنف" ٤٤٢/٧ كتاب الفضائل - باب ما أعطى الله تعالى عمداً ﷺ، والطيالسي (٤١٢٢)، وأحمد في "المسند"  
٢/٣-١٠٢٦١، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٤٣) باب الصلاة على النبي ﷺ، والنسائي في "عمل اليوم واليلة"  
(٦٢) و(٦٣) و(٣٦٦) و(٣٦٣)، والحاكم في "المستدرک" ٥٥٠/١ كتاب فضائل القرآن، وقال: هذا حديث صحيح  
الإسناد ولم يُخرِّجْاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٤٩/٣ كتاب الجمعة - باب ما يؤمر به في ليلة  
الجمعة ويومها من كثرة الصلاة على رسول الله ﷺ، وابن حبان (٩٠٤) كتاب الرقائق - باب الأدعية. كلهم -



عملاً بالأمر في شعبان.....

وحطَّ عنه عشرَ سيئاتٍ، ورُفِعَتْ له عشرُ درجاتٍ))، ولم يَرِدْ في حقِّ إبراهيمَ أو غيره مثلُ ذلك. والجواب: أنَّ المراد صلاةَ خاصَّةٍ يَكُونُ بها نِيئاً ﷺ خليلاً كما اتَّخَذَ إبراهيمُ خليلاً، أو التشبيهُ راجعٌ لقولنا: وعلى آلِ محمدٍ، أو أنَّ هذا من غيرِ الغالب، فإنَّ التشبيهَ به قد يكونُ مساوياً للمتشبيه أو أدنى منه، لكنَّهُ يَكُونُ أوضحُ لكونه حسيّاً مشاهداً، أو لكونه مشهوراً في وجهِ الشَّيْءِ، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِ، كَمِثْكَوَرٍ﴾ [النور- ١٣٥]، وأين يَقَعُ نورُ المشكاةِ من نورهِ تعالى، والثاني كما هنا، فإنَّ تعظيمَ إبراهيمَ وآله بالصلاة عليهم واضحٌ [١/٤٠٣ق/ب] يَتَنَ أَهْلَ الْمَلَلِ، فَحَسَنَ التشبيهَ لذلك، ويؤيِّدُهُ حُجْمُ هذا الطلبِ بقوله: في العالمين، وتماهُ في "الحلبة"<sup>(١)</sup>.

وأجيبَ بأجوبةٍ أُخرَ من أحسنها: أنَّ التشبيهَ في أصلِ الصلاة لا في القَدْر كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ [النساء- ١٦٣]، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة- ١٨٣]، و﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص- ٧٧]، وفائدة التشبيه تأكيدُ الطلبِ، أي: كما صليتُ على إبراهيمَ فصلَّ على محمدٍ الذي هو أفضلُ منه، وقيل: الكافُ للتعليل.

[٤٣٩٢] (قوله: عملاً) مفعولٌ لأجله لا تمييزٌ، أي: قلنا بفرضيتها لأجل العملِ بالأمر القطعيِّ الثبوتِ والدلالةِ، فهي فرضٌ علمياً وعملاً لا عملاً فقط كالوتر، وأمَّا ما قاله "ابن جرير" الطبري<sup>(٢)</sup>: ((من أنَّ الأمرَ للاستحبابِ، ودَّعَى القاضي "عبَّاسُ" الإجماعَ عليه)) فهو خلافُ

(قوله: أي: قلنا بفرضيتها لأجل العملِ إلخ) لعلَّ الأولى: فتكونُ فرضاً عملاً لا اعتقاداً مراعاةً لشبهة من قال: الأمرُ للاستحبابِ، وإلَّا لزمَ القولُ بكفر من أنكرَ الفرضيةَ.

- من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي الباب: عن أبي هريرة، وأبي طلحة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الرحمن ابن عوف، وأبي بردة بن نيار، وعامر بن ربيعة، وعُمير بن يار، ﷺ.

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٢٤/ب.

(٢) "تهذيب الآثار": الجزء المفقود ص ٢٢٤..



ثاني الهجرة (مرة واحدة) اتفاقاً (في العمر) فلو بلغ في صلاته نأبت عن الفرض، "نهر" بحثاً. وفي "المحتبى": .....

الإجماع كما ذكره "الفاسي" في "شرح دلائل الخيرات"<sup>(١)</sup>.

[٤٣٩٣] (قوله: ثاني الهجرة) وقيل: ليلة الإسراء، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٣٩٤] (قوله: مرة واحدة اتفاقاً) والخلاف فيما زاد إنما هو في الوجوب كما يأتي، أفاده

"ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٣٩٥] (قوله: فلو بلغ في صلاته إلخ) أي: بلغ بالسن، وإلا بطلت، على أن عبارة "النهر"<sup>(٤)</sup>

هكذا: ((لو صلى في أول بلوغه صلاة أجزأته الصلاة في تشهده عن الفرض، ووقعت فرضاً، ولم أر من نبه على هذا، وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين)) اهـ. أي: حيث ينوب للغسل المستنون عن غسل الجنابة أو الوضوء.

أقول: ورأيت التصريح بذلك في "المنبع شرح المجمع"، حيث قال: ((وقال أصحابنا: هي

فرض العمر، إما في الصلاة أو في خارجها)) اهـ. ومثله في "شرح درر البحار"<sup>(٥)</sup> و"الذخيرة".

قال "ح"<sup>(٦)</sup>: ((بقي ما إذا صلى في القعدة الأولى، أو في أثناء أفعال الصلاة ولم يصل في

القعدة فالذي يظهر أنه يكون مؤدياً للفرض وإن أتم كالصلاة في الأرض المغصوبة)) اهـ.

(١) الذي ادعى الإجماع على أن الأمر للاستحباب إنما هو الظنري لا القاضي عياض، وأما القاضي عياض فادعى

الإجماع على أن الأمر للوجوب. انظر "الشفاء" فصل في حكم الصلاة على النبي ﷺ ٦٢٧/٢. والظاهر أن ابن

عابدين رحمه الله اكتفى بنقل عبارة الفاسي رحمه الله تعالى، ولم يرجع إلى عبارة القاضي عياض في "الشفاء".

وانظر "دلائل الخيرات" ص ١٦٠ - بتصرف.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٧/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٧/ب.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/أ.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ق ٣٦/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٦٧/ب.



(( لا يجبُ على النبي ﷺ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى نَفْسِهِ )) (واختَلَفَ) "الطحاوي" و"الكرخي"

لكنْ ذَكَرَ "الرحمّي" عن العلامة "التحريري"<sup>(١)</sup>: ((أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يُخْرَجُ عَنِ الْفَرْضِ إِلَّا بِنَيْتِهِ، فَلَا يَدُّ أَنْ يَصَلِّيَ بِنَيْتٍ أَدَّاهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا فَرِيضَةٌ كَمَا قَالُوا: مِنْ شُرُوطِ النَّيَّةِ فِي الْفَرْضِ تَعْيِينَ النَّيَّةِ لَهُ، حَتَّى لَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ [١/ق ٤٠٤/أ] لَا يَسْقُطُ بِهَا الْفَرْضُ مَا لَمْ يَنْوِهِ)) اهـ.

أقول: وفيه نظرٌ لما علمتْ أَنَّهَا فَرْضُ الْعَمْرِ، أَي: يُفْتَرَضُ فَعْلُهَا فِي الْعَمَرِ مَرَّةً كَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْشَّرْطُ الْقَصْدُ إِلَى فَعْلِهِ، فَيَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْفَرِيضَةَ لِتَعْيِينِ نَفْسِهِ كَالْحُجِّ الْفَرْضِ، يَصَحُّ وَإِنْ لَمْ يَمَيِّنِ الْفَرِيضَةَ، وَقَدْ صَرَّحُوا أَيْضاً بِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَصَحُّ بِلَا نَيْتَةٍ، أَي: لِأَنَّهُ فَرِيضَةُ الْعَمَرِ، فَالْقِيَاسُ عَلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ، فَتَدْبُرُ.

**مطلب:** لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى نَفْسِهِ ﷺ

[٤٣٩٦] [قوله]: لَا يَجِبُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى نَفْسِهِ (لأنه غيرُ مرادٍ بخطابِ ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب- ٥٦]، وَلَا دَاخِلٌ تَحْتَ ضَمِيرِهِ كَمَا هُوَ الْمُبَادِرُ مِنْ تَرْكِيبِ ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾، وَقَالَ فِي "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((لَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ لَا يَتَنَاوَلُ الرَّسُولَ ﷺ، بِخِلَافِ ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ﴾ [البقرة- ٢١]، ﴿يَعْبَادِي﴾ [العنكبوت- ٥٦] كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ)) اهـ.

والحكمةُ فيه - والله تعالى أعلم - أَنَّهَا دَعَاءٌ، وَكُلُّ شَخْصٍ مُجْبُولٌ عَلَى الدَّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَطَلَبِ الْخَيْرِ لَهَا، فَمِمَّا يَكُنْ فِيهِ كُفَّةٌ، وَإِلِيجَابٌ مِنْ خِطَابِ التَّكْلِيفِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ كُفَّةٌ وَمَشَقَّةٌ عَلَى النَّفْسِ وَمَنَافَرَةٌ لَطَبْعُهَا لِتَحَقُّقِ الْإِبْتِلَاءِ كَمَا قُرِّرَ فِي الْأَصُولِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر- ٦٠] ونحوه فليس المرادُ به الإِيجَابُ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ

(١) عبد الله بن محمد بن عبد القادر، النحراوي - ويقال: التحريي - الحنفِي (ت ١٠٢٦هـ). ("خلاصة الأثر" ٦٦/٣).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/أ.



(في وجوبها) على السامع والذاكر (كلما ذُكرَ) ﷺ (والمختار) عند "الطحاوي" ..

القدسِي: ((مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ فَوْقَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ))<sup>(١)</sup>، "ح"<sup>(٢)</sup> ملخصاً.

### مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذُكرَ عليه الصلاة والسلام

[٣٩٧هـ] (قوله: في وجوبها) أي: وجوب الصلاة عليه ﷺ، ولم يذكر السلام؛ لأن المراد بقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمُوا﴾ [الأحزاب - ٥٦] أي: لقضائه كما في "النهاية" عن "مبسوط شيخ الإسلام"، أي: فالمراد بالسلام الانتفاء، وعزاه "القهستاني"<sup>(٣)</sup> إلى الأكثرين.

[٣٩٨هـ] (قوله: والذاكر) أي: ذاكر اسمه الشريف ﷺ ابتداءً، لا في ضمن الصلاة عليه كما صرح به في "شرح المجمع"، وفيه كلام سيأتي<sup>(٤)</sup>.

[٣٩٩هـ] (قوله: عند "الطحاوي") قيد به لأن المختار في المذهب الاستحباب، وتبع "الطحاوي" جماعة من الحنفية، والخليمي وجماعة من الشافعية، وحكي عن "اللخمي"<sup>(٥)</sup> من المالكية، و"ابن بطة"<sup>(٦)</sup> من الحنابلة، وقال "ابن العربي" من المالكية: ((إنه الأحوط))، كذا في "شرح الفاسي" على "الدلائل"<sup>(٧)</sup>، ويأتي<sup>(٨)</sup> أنه المعتمد.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٢٦) كتاب فضائل القرآن - باب (٢٥) وقال: هذا حديث حسن غريب، والدارمي ٨٩٨/٢

كتاب فضائل القرآن - باب فضل كلام الله على سائر الكلام، وأبو نعيم في "الحلية" ١٠٦/٥، وابن عبد البر في "المهيد" ٤٦/٦. كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٧/ب وما بعدها.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١٠٥/١.

(٤) المقولة [٤٤١٨] قوله: ((بل خصه في "درر البحار" إلخ)).

(٥) أبو الحسن علي بن محمد الربيعي اللخمي المالكي (ت ٤٧٨هـ). "ترتيب المدارك" ٧٩٧/٢، "شجرة النور الزكية" ص ١١٧، "الأعلام" ٣٢٨/٤.

(٦) أبو عبد الله، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان المعروف بابن بطة العنبري الحنبلي (ت ٢٨٧هـ)، "سير أعلام النبلاء" ٥٢٩/١٦، "المنهج الأحمد" ٢/٢٩١.

(٧) "مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات": ص ٦١ - يتصرف.

(٨) ص ٢٨٨ - "در".



(تكراره) أي: الوجوب (كلما ذكر) ولو اتَّحَدَ المجلسُ في الأصحَّ،.....

[٤٤٠٠] (قوله: تكراره) [١/٤٠٤/ب] أي: الوجوب، قيَّدَ "القرماني" في "شرح مقدِّمة أبي الليث" <sup>(١)</sup> وجوب التكرار عند "الطحاوي" بكونه على سبيل الكفاية لا العين، وقال: ((فإذا صلى عليه بعضهم يسقطُ عن الباقي لحصول المقصود، وهو تعظيمه وإظهارُ شرفه عند ذكر اسمه ﷺ)) اهـ. وتأمَّه في "ح" <sup>(٢)</sup>.

[٤٤٠١] (قوله: في الأصحَّ) صحَّحه "الزاهدي" في "المتجني"، لكنَّ صحَّحَ في "الكافي" <sup>(٣)</sup> وجوب الصلاة مرَّةً في كلِّ مجلسٍ كسجود التلاوة، حيث قال في باب التلاوة: ((وهو كمَّن سَمِعَ اسمَه عليه الصلاة والسلام مراراً، لم تلزمه الصلاةُ إلَّا مرَّةً في الصحيح؛ لأنَّ تكرار اسمه ﷺ لحفظ سنَّته التي بها قوائمُ الشريعة، فلو وجبت الصلاةُ بكلِّ مرَّةٍ لأفضى إلى الحرج، غيرَ أنَّه يُندَبُ تكرارُ الصلاة بخلاف السجود، والتشميمُ كالصلاة، وقيل: يجبُ التشميمُ في كلِّ مرَّةٍ إلى الثلاث)) اهـ. وحاصله: أنَّ الوجوب يتداخلُ في المجلس، فيكتفى بمرَّةٍ للحرج كما في السجود، إلَّا أنَّه يُندَبُ تكرارُ الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود، وما ذكره في "الكافي" نقله صاحبُ "المجمع" في "مشرحه" عن "شرح فخر الإسلام" على "الجامع الكبير" <sup>(٤)</sup> جازماً به، لكنَّ بدون لفظِ التصحيح، وأنتَ خيرٌ بأنَّ تصحيح "الزاهدي" لا يعارضُ تصحيح "النسفي" صاحب "الكافي"، على أنَّ "الزاهدي" خالفَ نفسه، حيث قال في كراهية "القنية" <sup>(٥)</sup>: ((وقيل: يكفي في المجلس مرَّةً

(١) المسمى "التوضيح": للشيخ مصطفى بن زكريا بن أي طوعمش، مصلح الدين القرماني (ت ٨٠٩هـ) شرح "مقدمة أبي الليث" نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣هـ). ("كشف الظنون" ١٧٩٥/٢، "الضوء اللامع" ١٠/١٦٠). وانظر تعيننا للمقدم ٤٩٩/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٨/أ.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب سجود التلاوة ١/٤٨ ب.

(٤) هو شرح أبي الحسن علي بن محمد، فخر الإسلام المعروف بأبي اليسر البردوي (ت ٤٨٢هـ) على "الجامع الكبير" للإمام محمد. ("كشف الظنون" ٥٦٨/١، "الجواهر المضية" ٥٩٤/٢، "تاج التراجم" ص ١٤٦-).

(٥) "القنية": كتاب الكراهية - باب فيما يجب من تعظيم اسم الله واسم نبيِّه ق ٦٩/أ.



٣٤٦/١

كسجدة التلاوة، وبه يُفتَى)) اهـ.

وأورد "الشارح" في "الخزائن"<sup>(١)</sup>: ((أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا فِي "الكَافِي" مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْل "الكَرْخِيِّ" )) اهـ.

وهذا غير ظاهر؛ لَأَنَّهُ يَلِزُ مِنْهُ أَنَّ يَكُونُ "الكَرْخِيُّ" قَائِلًا بِوَجُوبِ التَّكْرَارِ كُلَّمَا ذُكِرَ إِلَّا فِي الْمَجْلِسِ الْمُتَّحِدِ، فَيَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَّهُ لَا يَبْقَى الْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "الطَّحَاوِيِّ" إِلَّا فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ، وَالْمَنْقُولُ خِلَافُهُ، وَأُورِدَ "ابن مَلِكٍ" فِي "شرح المجمع": ((أَنَّ التَّدَاخُلَ يَوْجَدُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ حَقُّهُ)) اهـ. وَقَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّ الْوَجُوبَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يَنْوِي امْتِنَالُ الْأَمْرِ.

### مطلب: هل نفع الصلاة عائد للمصلي أم له وللمصلي عليه؟

على ١٦/ق ٤٠٥/أ] أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ "أَبُو الْعَبَّاسِ" الْمَبْرَدُ، وَ"أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ" - أَنَّ نَفْعَ الصَّلَاةِ غَيْرُ عَائِدٍ لَهُ ﷺ، بَلْ لِلْمُصَلِّيِ فَقَطْ، وَكَذَا قَالَ "السَّنُوسِيُّ" فِي "شرح وسطاه"<sup>(٢)</sup>: ((إِنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لَا كَسَائِرِ الْأَدْعِيَةِ الَّتِي يَقْصَدُ بِهَا نَفْعُ الْمَدْعُورِ لَهُ)) اهـ.

وَذَهَبَ "القشيري" و"القرطبي" إِلَى أَنَّ النِّفْعَ لِهُمَا، وَعَلَى كُلِّ مَنْ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ عِبَادَةٌ يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ حَقًّا عَبْدٌ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهَا حَقٌّ عَبْدٌ فَيَسْقُطُ الْوَجُوبُ لِلْحَرَجِ كَمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّ الْحَرَجَ سَاقِطٌ بِالنِّصِّ، وَلَا حَرَجَ فِي إِقْبَاءِ النَّدْبِ، وَقَدْ جَزَمَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا الْمُحَقِّقُ "ابن الهمام" فِي "زاد الفقير" فَقَالَ: ((مَقْتَضَى الدَّلِيلِ افْتِرَاضُهَا فِي الْعُمُرِ مَرَّةً، وَإِجَابُهَا كُلَّمَا

(١) "الخزائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٥/أ.

(٢) "العقيدة الوسطى" وشرحها، كلاهما للسيد الشريف أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني

(ت ٩٥٠هـ). ("كشف الظنون" ١١٥٧/٢، "هدية العارفين" ٢١٦/٢، "الأعلام" ١٥٤/٧).

(٣) فِي هَذِهِ الْمَقْرَأَةِ.



لا لأن الأمر يقتضي النكرار، بل لأنه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر، فيتكرر بتكرره، وتصير ديناً بالترك فتقضى؛ لأنها حقٌ عبدٍ كالشميت.....

ذكر، إلا أن يتجدد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار، فعليك به أتفت الأقال أو اختلفت)) اهـ.  
فقد اتضح لك أن المعتمد ما في "الكافي"، وسمعت قول "القنية": ((إنه به يقتضى))، وأنت خير بأن الفتوى أكد ألفاظ التصحيح.

### (فرغ)

السلام يُجزى عن الصلاة على النبي ﷺ، "هنديّة"<sup>(١)</sup> عن "الغرائب"<sup>(٢)</sup>.  
[٤٤٠٢] (قوله: لا؛ لأن الأمر إلخ) مرتبط بقوله: ((والمختار تكراره إلخ))، وهو جواب عن سؤال تقريره: أن قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب-٥٦] أمر، والأصل أن الأمر عندنا لا يقتضي التكرار ولا يحتمله.

والجواب: أن التكرار لم يجب بالآية، وإلا كان فرضاً، وخالف الأصل المذكور، وإنما وجب بأحاديث الوعيد الآتية<sup>(٣)</sup> الدالة على سببية الذكر للوجوب، والوجوب يتكرر بتكرره سببه.  
[٤٤٠٣] (قوله: لأنها حق عبد) علمت أنفاً ما فيه.

[٤٤٠٤] (قوله: كالشميت) ظاهره أنه يقتضى كالصلاة، وحرره نقلاً، وقدعنا<sup>(٤)</sup> عن "الكافي": ((أنه كالصلاة يجب في المجلس مرة، وقيل: إلى ثلاث))، ومثله في "الفتح"<sup>(٥)</sup>

(١) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع في الصلاة والتسبيح ٣١٥/٥.  
(٢) لعله "غرائب المسائل"، لأحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفى (ت ٥٢٢هـ). ("كشف الظنون" ١١٩٧/٢، "الأعلام" ٢١٥/١).

(٣) المقولة [٤٤٠٩] قوله: ((كرغم وإبعاد وشقاء)).

(٤) المقولة [٤٤٠١] قوله: ((في الأصح)).

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٦/١.



بمخلاف ذكره تعالى (والمذهب استحبابه) أي: التكرار، .....

و"البحر"<sup>(١)</sup>، وفي "شرح تلخيص الجامع"<sup>(٢)</sup>: ((الأصح أنه إن زاد على الثلاث لا يشمته، وإنما يجب التشميت إذا حمد العاطس))، وسيأتي<sup>(٣)</sup> تمام الكلام عليه في باب الخطر والإباحة إن شاء الله تعالى.

[٤٤٥] (قوله: بمخلاف ذكره تعالى) أي: فإنه لا يقضى إذا فات؛ لأنه حق الرب تعالى كما يفهم من تعليل "الشارح" في مقابله، وفيه أنه لا يلزم [١/ق/٤٠٥/ب] من كونه حقه تعالى أنه لا يقضى بدليل الصوم ونحوه، "ح"<sup>(٤)</sup>.

قال "الزاهدي"<sup>(٥)</sup>: ((وفي "النظم": إذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجلس يجب لكل مجلس ثناء على حدة، ولو تركه لا يبقى ديناً عليه، وكذا في الصلاة على النبي ﷺ، لكن لو تركها تبقى ديناً عليه؛ لأنه لا يخلو من تجديد نعم الله تعالى الموجبة للثناء، فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بمخلاف الصلاة على النبي ﷺ)). اهـ "شرح المنية"<sup>(٦)</sup>.

وحاصله: أنه لما كان ثناء الله تعالى واجباً كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله ثانياً قضاءً عما تركه أولاً؛ لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضيّقه غيره عليه، واعترضه في "البحر"<sup>(٧)</sup>: ((بأن جميع الأوقات وإن كان وقتاً للأداء لكن ليس مطالباً بالأداء؛ لأنه رخص له في الترك)) اهـ.

أي: وإذا لم يكن مطالباً بالأداء يجعل ما يأتي به قضاءً لأجل تفرغ ذمته، لكن قد يقال: إذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمة، وإذا أتى بالعزيمة يكون آتياً بالواجب عليه، ويكون أداء؛ لأنه الواجب عليه كالمسافر يُرخص له الإفطار، فإذا صام يكون آتياً بالعزيمة وإن لم ينو الفرض،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٦/١.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٣٦.

(٣) انظر المعلقة [٣٣٤٥٨] قوله: ((وردة السلام وتشميت العاطس على الفور)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٨/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٦/١.



وعليه الفتوى، والمعتمد من المذهب قول "الطحاوي"، كذا ذكره "الباقاني" تبعاً  
لما صححه "الحلي"<sup>(١)</sup> وغيره، ورجحه في "البحر" بأحاديث الوعيد.....

ومثله قراءة الفاتحة في الآخرين من الفرض الرباعي، يُرخص له في تركها، وإذا قرأها لا تقع قضاءً  
عمماً فاتته في الأولين.

[٤٤٠٦] (قوله: وعليه الفتوى) عزاه في "الشرنبلالية"<sup>(٢)</sup> إلى "شرح المجمع"، وفي "الخرائن"<sup>(٣)</sup>:  
((ورجحه "السرخسي" بأنه المختار للفتوى، وجعله "ابن الساعاتي"<sup>(٤)</sup> قول عامة العلماء)) اهـ.  
[٤٤٠٧] (قوله: والمعتمد من المذهب قول "الطحاوي") قال في "الخرائن"<sup>(٥)</sup>: ((وصححه في  
"التحفة"<sup>(٦)</sup>) وغيرها، وجعله في "الحاوي"<sup>(٧)</sup> قول الأكثر، وفي "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>: أنه الأصح المختار،  
وقال "العيني" في "شرح المجمع": وهو مذهبي، وقال "الباقاني": وهو المعتمد من المذهب،  
ورجحه في "البحر" (الخ)).

[٤٤٠٨] (قوله: ورجحه في "البحر")<sup>(٩)</sup> أي: تبعاً لـ "ابن أمير حاج"<sup>(١٠)</sup> عن "التحفة"<sup>(١١)</sup>  
و"المحيط الرضوي"، "ح"<sup>(١٢)</sup>.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤..

(٢) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٦/١. هامش "الدرر والغرر".

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٥/أ.

(٤) أحمد بن علي بن تغلب، مظفر الدين المعروف بابن الساعاتي البعلبكي الأصل البغدادي (ت: ٦٩٤هـ). ("الجواهر  
المضية" ٢٠٨/١، "القوائد البهية" ص ٢٦٤). ووقع في بعض المصادر: ((ابن تغلب)) بالفاء، وهو تحريف.

(٥) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ق ٩٥/ب.

(٦) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - افتتاح الصلاة ١٣٨/١.

(٧) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٤/أ.

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤..

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٦/١.

(١٠) "الحلية": فصل في صفة الصلاة ١٢٣/٢.

(١١) "تحفة الفقهاء": كتاب الصلاة - افتتاح الصلاة ١٣٨/١.

(١٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٨/ب.



كَرَّعِمٍ وَإِبْعَادٍ وَشِقَاءٍ.....

[٤٤٠٩] (قوله: كَرَّعِمٍ وَإِبْعَادٍ وَشِقَاءٍ) أَخْرَجَ كَثِيرُونَ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ - وَمِنْ ثَمَّ قَالَ "الْحَاكِمُ" فِي "المستدرک": ((صحيحُ الإسناد))<sup>(١)</sup> - عَنْ "كعب بن عجرة" رضي الله عنه قال: قال رسول الله [١/٤٠٦/ق] ﷺ: ((احضروا المنبر))، فحَضَرْنَا، فَلَمَّا ارْتَقَى دَرَجَةً قَالَ: ((آمين))، ثُمَّ ارْتَقَى الثَّانِيَةَ وَقَالَ: ((آمين))، ثُمَّ ارْتَقَى الثَّالِثَةَ وَقَالَ: ((آمين))، فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ سَمِعْنَا مِنْكَ شَيْئًا مَا كُنَّا نَسْمَعُهُ، فَقَالَ: ((إِنَّ جَبْرِيلَ عَرَضَ عَلَيَّ فَقَالَ: بَعْدَ مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، فَقُلْتُ: آمِينَ، فَلَمَّا رَقِيتُ - أَي: بِكسر القاف - الثَّانِيَةَ قَالَ: بَعْدَ مَنْ ذُكِرَتْ عَنْدهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: آمِينَ، فَلَمَّا رَقِيتُ الثَّالِثَةَ قَالَ: بَعْدَ مَنْ أَدْرَكَ أَبُوهُ الْكَبِيرُ عَنْدهُ فَلَمْ يُدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: آمِينَ))، وَفِي رِوَايَةٍ: ((فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْكَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ))<sup>(٢)</sup>، وَفِي أُخْرَى صَحَّحَهَا "الْحَاكِمُ"<sup>(٣)</sup>: ((رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ))، وَفِي أُخْرَى سَنَدُهَا حَسَنٌ: ((شَقِيَّ عَبْدٌ ذُكِرَتْ عَنْدهُ فَلَمْ يَصِلْ

(١) "المستدرک": ١٥٣/٤، وَصَحَّحَهُ وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "التاريخ الكبير" ٢٢٠/٧، وَإِسْمَاعِيلُ الْفَاضِي فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (١٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" ٣١٥/١٩، وَفِي سَنَدِهِ إِسْحَاقُ بْنُ كَعْبٍ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي "الثَّقَاتِ"، وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: مَجْهُولُ الْحَالِ، وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي "جمع الزوائد" ١١٦/١٠ وَقَالَ: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ.

(٢) أَخْرَجَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي "الكبير" ٢٩١/١٩، وَابْنُ حِبَّانَ فِي "صحيحه" (٤٠٩) كِتَابُ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ - بَابُ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ، وَابْنُ عَرَبٍ فِي "الصفاء" ٢٣٧٨/٦، وَأَوْرَدَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي "المجمع" ١٦٦/١٠ وَقَالَ: وَفِيهِ عُمَرَانُ بْنُ أَبَانَ، وَثَقَّهُ ابْنُ حِبَّانَ وَضَعْفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَبَقِيَ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ.

(٣) "الْحَاكِمُ" فِي "المستدرک" ٥٤٩/١، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٤/٢، وَالْبُخَارِيُّ فِي "الأدب المفرد" (٦٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٤٥) كِتَابُ الدَّعَوَاتِ بَابُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ((رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ)) وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ، وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٦٩)، وَابْنُ خُرَيْزَةَ (١٨٨٨) كِتَابُ الصِّيَامِ - بَابُ اسْتِحْبَابِ الْاجْتِهَادِ فِي الْعِبَادَةِ فِي رَمَضَانَ، وَابْنُ حِبَّانَ (٩٠٧) كِتَابُ الرَّقَائِقِ - بَابُ الْأَدْعِيَةِ، كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، وَفِي الْبَابِ: عَنْ جَابِرٍ، وَأَنْسَ بِنَ مَالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



وبخلٍ وجفاءٍ، ثم قال: ((فتكونُ فرضاً في العمر، وواجباً كلّما ذُكرَ على الصحيح، وحراماً عند فتح التاجر متاعه ونحوه،.....

عليك<sup>(١)</sup>، من "الدر المنضود" لـ "ابن حجر"<sup>(٢)</sup>.

[٤٤١٠] (قوله: وبخلٍ وجفاءٍ) أي: في قوله عليه الصلاة والسلام: «البخيلُ من ذُكرتُ عنده فلم يصلَّ عليَّ» رواه "الترمذي"<sup>(٣)</sup> وقال: ((حسنٌ صحيحٌ))، "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: «من الجفاء أنْ أذكرَ عند الرجل فلا يصلِّي عليَّ»، رواه "السيوطي" في "الجامع الصغير"<sup>(٥)</sup>.

[٤٤١١] (قوله: وحراماً إلخ) الظاهر أن المراد به كراهة التحريم؛ لما في كراهية "الفتاوى الهندية"<sup>(٦)</sup>: ((إذا فتح التاجرُ الثوبَ فسَبَّحَ اللهَ تعالى، أو صَلَّى على النبي ﷺ يريدُ به إعلامَ المشتري

(١) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٤٤)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٨٣) باب التغليظ في ترك الصلاة على النبي ﷺ إذا ذكر، وذكرها الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١٦٨/١ ونسبه إلى الطبراني.

(٢) "الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب اللواء المعقود": لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين، الشهير بابن حجر الهيثمي ثم المكي الشافعي (ت ٩٧٤هـ). ("إيضاح المكنون" ٤٥٠/١، "الكواكب السائرة" ١١١/٣، "هدية العارفين" ١٤٦/١).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٦) كتاب الدعوات - باب قول رسول الله ﷺ ((رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ)) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وأحمد في "المسند" ٢٠١/١، والنسائي في "فضائل القرآن" (١٢٥)، وفي "عمل اليوم والليلة" (٥٥) و(٥٦)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٨٢)، وأبو يعلى (٦٧٧٦)، وإسماعيل القاضي في "فضل الصلاة على النبي ﷺ" (٣٢) و(٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٨٨٥)، وابن حبان (٩٠٩) كتاب الرقائق - باب الأدعية، والحاكم في "المستدرک" ٥٤٩/١ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" ١٦٨/١ ((لا يقصر عن درجة الحسن)) كلهم من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، وانظر "جمع الزوائد" للهيتمي ٢٥٥/١٠ كتاب الأدعية - باب فيمن ذكر عنده فلم يصل عليه.

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤.

(٥) أورده السيوطي في "الجامع الصغير" ونسبه إلى عبد الرزاق عن قتادة مرسلًا ورمز لضعفه، ونقل العلامة المناوي في "فيض القدير" ٧/٦ عن القسطلاني قوله: ((رواته ثقات)).

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع ٣١/٥ بتصرف نقلًا عن "المحيط" و"الوجيز" للكردي.



وسنة في الصلاة، ومستحبة في كل أوقات الإمكان، ومكروهة في صلاة غير تشهد أخير ((.....

جودة ثوبه فذلك مكروه، وكذا الحارس؛ لأنه يأخذ لذلك ثمنًا، وكذا الفقاعي إذا قال ذلك عند فتح فُقاعه على قصد ترويجه وتحسينه يَأْتُم، وعن هذا يُمنع إذا قَدِمَ واحدٌ من العظماء إلى مجلس، فسَبَّحَ أو صَلَّى على النبي ﷺ إعلامًا بقدمه حتى يفرِّجَ له الناس، أو يقوموا له يَأْتُم (( اهـ.

[٤٤١٢] (قوله: وسنة في الصلاة) أي: في قعود أخير مطلقًا، وكذا في قعود أول في النوافل غير الرواتب، تأمل، وفي صلاة الجنابة.

#### مطلب: نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي ﷺ في مواضع

[٤٤١٣] (قوله: ومستحبة في كل أوقات الإمكان) أي: حيث لا مانع، ونص العلماء على استحبابها في مواضع: يوم الجمعة وليتها، وزيد يوم السبت والأحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة، وعند الصباح والمساء، وعند [١/٤٠٦ ب] دخول المسجد والخروج منه، وعند زيارة قبره الشريف ﷺ، وعند الصفا والمروة، وفي خطبة الجمعة وغيرها، وعقب إجابة المؤذن، وعند الإقامة، وأول الدعاء وأوسطه وآخره، وعقب دعاء القنوت، وعند الفراغ من التلبية، وعند الاجتماع والافتراق، وعند الوضوء، وعند طنين الأذن، وعند نسيان الشيء، وعند الوعظ ونشر العلوم، وعند قراءة الحديث ابتداءً وانتهاءً، وعند كتابة السؤال والفتيا، ولكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخطيب ومزوّج ومزوّج، وفي الرسائل، وبين يدي سائر الأمور المهمة، وعند ذكر أو سماع اسمه ﷺ، أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها، كذا في "شرح الفاسي" على "دلائل الخيرات" (١) ملخصًا، وغالبًا منصوص عليه في كتبنا.

[٤٤١٤] (قوله: ومكروهة في صلاة غير تشهد أخير) أي: وغير قنوت وتر، فإنها مشروعة

(قوله: وكذا الفقاعي) هو من يبيع الفُقاع، وهو نبيذ الشعير ونحوه.



فلذا استثنى في "النهر" من قول "الطحاوي" ما في تشهد أول وضمن صلاة عليه..

في آخره كما في "البحر"<sup>(١)</sup>، فالأولى استناده أيضاً، "ح"<sup>(٢)</sup>. وكذا في غير صلاة الجنائز فُتِنَ فيها.

### مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي ﷺ

#### (تنبيه)

تكره الصلاة عليه ﷺ في سبعة مواضع: الجماع، وحاجة الإنسان، وشهرة المبيع، والعثرة، والتعجب، والذبح، والعطاس على خلاف في الثلاثة الأخيرة، "شرح الدلائل"<sup>(٣)</sup>. ونص على الثلاثة عندنا في "الشريعة"<sup>(٤)</sup> فقال: ((ولا يذكره عند العطاس، ولا عند ذبح الذبيحة، ولا عند التعجب)).

[٤٤١٥] (قوله: فلذا استثنى في "النهر"<sup>(٥)</sup> إلخ) أقول: يُستثنى أيضاً ما لو ذكره أو سمعه في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الإنصات والاستماع فيهما، وفي كراهية "الفتاوى الهندية"<sup>(٦)</sup>: ((ولو سمع اسم النبي ﷺ وهو يقرأ لا يجب أن يصلي، وإن فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فهو حسن، كذا في "الينابيع"، ولو قرأ القرآن فمر على اسم نبي فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي ﷺ في ذلك الوقت، فإن فرغ ففعل فهو أفضل، وإلا فلا شيء عليه، كذا في "الملقط") (١/ق ٤٠٧/أ) اهـ.

[٤٤١٦] (قوله: ما في تشهد أول) أي: في غير النوافل، فإنه وإن ذكر فيه اسمه ﷺ فالصلاة فيه تكره تحريماً فضلاً عن الوجوب.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٨/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٨/ب.

(٣) "مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات": ص ١٦٠.

(٤) انظر "شرح شرعة الإسلام": فصل في الصلاة على سيد الخلق ص ١٦٠.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/أ.

(٦) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع ٣١٥/٥-٣١٦.



لئلاً يتسلسل، بل خَصَّصَهُ في "درر البحار" بغيرِ الذاكر لحديث: ((مَنْ ذَكَّرْتُ عنده))<sup>(١)</sup>، فليحفظ.....

[٤٤١٧] (قوله: لئلاً يتسلسل) علةٌ للثاني، أي: لأنَّ الصلاةَ عليه لا تخلو من ذكره، فلما قلنا بوجودها استدعت صلاةً أخرى وهلمَّ جرأً، وفيه حرجٌ، وأما علةُ الأوَّلِ فهي ما ذَكَرَهُ في قوله: ((ولهذا استثنى))، أي: ولكراهتها في تشهُّدٍ غيرٍ أخيرٍ استثنى إلخ، وبه عِلْمٌ أنَّ قوله: ((وضمن)) بالجرِّ عطفٌ على ((تشهُّد)) مع قطع النظر عن علته بدليل العلة الثانية، فإنها للثاني فقط، وإلَّا لقال: ولئلاً يتسلسل بالعطف على العلة الأولى، وبدليل أنَّ العلة الأولى لا تصلحُ للحكم الثاني.

[٤٤١٨] (قوله: بل خَصَّصَهُ في "درر البحار" <sup>(٢)</sup> إلخ) أي: خصَّ قولَ "الطحاوي" بالوجوب بما عدا الذاكرَ دفعاً لِمَا أورده بعضهم على "الطحاوي" من استلزام التسلسل؛ لأنَّ الصلاةَ عليه لا تخلو عن ذكره.

وحاصلُ الجوابِ تخصيصُ الوجوب على السامع فقط؛ لأنَّ أحاديث الوعيد المارة <sup>(٣)</sup> تنفي ذلك، فإنَّ لفظ: ((البخيلُ مَنْ ذَكَّرْتُ عنده)) لا يشملُ الذاكر؛ لأنَّ ((مَنْ)) الموصولة بمعنى الشخص الذي وقَعَ الذِّكْرُ في حضرته، فيستدعي أن يكون الذاكرُ غيره، وإلَّا لقليل: مَنْ ذَكَّرَنِي، وأجاب "ح" <sup>(٤)</sup>: ((بأنَّ الذاكرَ داخلٌ بدلالة المساواة))، وقد يُدْفَعُ بأنَّ المقصود من الصلاة عليه ﷺ تعظيمه، والذاكرُ له لا يذكره إلَّا في مقام التعظيم، فلا تلزمه الصلاة، بل تلزم السامعُ لئلاً يُخَلَّ بالتعظيم من كلِّ وجهٍ، تأمَّل. لكنَّ هذا يشملُ الذاكرَ ابتداءً أو في ضمنِ الصلاة عليه ﷺ، وبه صرَّحَ في "غرر الأفكار" شرح درر البحار <sup>(٥)</sup>، فهو قولٌ آخرٌ مخالفٌ لِمَا مشى عليه "الشارح"

٣٤٨/١

(١) تقدم تخريجه ص ٣٩٠.

(٢) انظر "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة في ٣٧/أ.

(٣) المقولة [٤٤٠٩] قوله: ((كرهتم وإبعاد وشقاء)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة في ٦٩/أ.

(٥) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة في ٣٧/أ.



وإزعاج الأعضاء برفع الصوت جهلاً، وإنما هي دعاء له، والدعاء يكون بين الجهر والمخافتة، كذا اعتمدته "الباجي" في "كنز العفاة"<sup>(١)</sup>، وحرر: ((أنها قد تُردُّ ككلمة التوحيد مع أنها أعظم منها وأفضل؛ لحديث "الأصبهاني" وغيره عن "أنس" قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فَتُقْبِلَتْ مِنْهُ مَحَا اللَّهُ عَنْهُ ذَنْبٌ ثَمَانِينَ سَنَةً»<sup>(٢)</sup>،....

أولاً من الوجوب على الذكر والسماع، وبه صرح "ابن الساعاتي" في "شرحه" على "جمعه"، ولما مشى عليه "ابن ملك" في "شرح المجموع"، وتبعه "المصنف" في "شرحه" على "زاد الفقير" من تخصيصه الوجوب على الذَّاكِر بالذِّكْر ابتداءً [١/ق ٤٠٧/ب] لا في ضمن الصلاة عليه ﷺ، ويظهر لي أن هذا أقرب، ولا حاجة في دفع التسلسل إلى تعميم الذَّاكِر. ثم هذا كله مبني على تكرار الوجوب في المجلس الواحد، وقدّمنا<sup>(٣)</sup> ترجيح التداخل والاكفاء بمرة، وعليه فايرأذ التسلسل من أصله مدفوع.

[٤٤١٩] (قوله: وإزعاج الأعضاء) قال في "الهندية"<sup>(٤)</sup>: ((رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه، وما يفعله الذين يدعون الوجد والمجبة لا أصل له، ويمنع الصوفيّة من رفع الصوت وتخريق الثياب، كذا في "السراجية"<sup>(٥)</sup>) اهـ.

### مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ هل تُردُّ أم لا ؟

[٤٤٢٠] (قوله: وحرر أنها قد تُردُّ) أي: لا تُقبل، والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء

(قوله: إلى تعميم الذَّاكِر لعله: تخصيص.

(١) هو "كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد للمحمدي والوفاة"، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد، برهان الدين المعروف بالناجي البمشقي القتيبي الشافعي (ت ٦٠٠ هـ)، قال السخاوي في الضوء اللامع ١/١٦٦: ((هو بالنون والجيم، وعمل مولداً في كراريس)). وانظر "كشف الظنون" ١٥١٧/٢.

(٢) ذكره السخاوي في "القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع" ص ١١٦، وقال: ((رواه أبو الشيخ، وأبو سعد في "شرف المصطفى"))).

(٣) المقولة [٤٤٠١] قوله: ((في الأصح)).

(٤) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع ٣١٩/٥.

(٥) "السراجية": كتاب الكراهة والاستحسان - باب الدعاء ٩/٢. (هامش "فتاوى قاضي خان").



على الشيء كترتب الثواب على الطاعة، ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها وأركانها القبول كما صرح به في "اللولو الجية"<sup>(١)</sup>، قال: ((لأنَّ القبول له شرطٌ صعبٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة- ٢٧]، أي: فيتوقَّفُ على صدق العزيمة، وبعد ذلك يتفضَّلُ المولى تعالى بالثواب على مَنْ يشاءُ، محضُ فضله لا بإيجابٍ عليه تعالى؛ لأنَّ العبدَ إِنَّمَا يعملُ لنفسه، والله غنيُّ عن العالمين، نعم حيث وعدَّ سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الألف حتى الشوكة يشتكها، محضُ فضله تعالى لا بدُّ من وجوده لوعده الصادق، قال تعالى: ﴿إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران- ١٩٥])، وعلى هذا فعدمُ القبول لبعض الأعمال إنما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة، أو عدم حفظ الجوارح في الصوم، أو عدم طيب المال في الزكاة والحج، أو عدم الإخلاص مطلقاً ونحو ذلك من العوارض، وعلى هذا فمعنى أنَّ الصلاة على النبي ﷺ قد تردُّ: عدمُ إثابة العبد عليها لعارضٍ كاستعمالها على محرَّم كما مرَّ<sup>(٢)</sup>، أو لإتيانه بها من قلب غافل، أو لرياء وسُوءةٍ، كما أنَّ كلمة التوحيد التي هي أفضلُ منها لو أتى بها نفاقاً أو رياء لا تُقبلُ، وأما إذا خَلَّتْ من هذه العوارض ١٦/٤٠٨ ق/أ ونحوها فالظاهرُ القبولُ حتماً إنجازاً للوعد الصادق كغيرها من الطاعات، وكلُّ ذلك بفضل الله تعالى، لكنَّ وقعَ في كلام كثيرين ما يقتضي القبولَ مطلقاً، ففي "شرح المجمع" لـ "مصنّفه": ((أنَّ تقديم الصلاة عليه ﷺ على الدعاء أقربُ إلى الإجابة لما بعدها من الدعاء، فإنَّ الكريم لا يستجيبُ بعضَ الدعاء ويردُّ بعضه)) اهـ. ومثله في "شرحه" لـ "ابن ملك" وغيره.

وقال "الفاسي" في "شرح الدلائل"<sup>(٣)</sup>: ((قال الشيخ "أبو إسحاق" الشاطبي في "شرح الألفية"<sup>(٤)</sup>): الصلاة على رسول الله ﷺ بحاجبةٍ عنى القطع، فإذا اقترنَ بها السؤالُ شفعتُ

(١) لم نعر عليها في "اللولو الجية".

(٢) المقولة [٤٤١] قوله: ((حراماً بالخ)).

(٣) "مطالع المسرات": فصل في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، الأمر السادس ص ٩٧..

(٤) المسماة: "المقاصد الشافية": لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشننير الشاطبي الغرناطي المالكي (ت ٧٩٠هـ) شرح -



بفضل الله تعالى فيه قبيل، وهذا المعنى مذكور عن بعض السلف الصالح، واستشكل كلامه هذا الشيخ "السنوسي" وغيره، ولم يجدوا له مستنداً، وقالوا: وإن لم يكن له قطع فلا مزية في غلبة الظن وقوة الرجاء)) اهـ.

وذكر في الفصل الأول من "دلائل الخيرات"<sup>(١)</sup>: ((قال "أبو سليمان الداراني"<sup>(٢)</sup>: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ حَاجَتَهُ فَلْيَكْثِرْ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَسْأَلِ اللَّهَ حَاجَتَهُ، وَلِيخْتِمَ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّلَاتَيْنِ، وَهُوَ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يَدْعَ مَا بَيْنَهُمَا)) اهـ.

قال "الفاسي" في "شرحه"<sup>(٣)</sup>: ((ومن تمام كلام "أبي سليمان" عند بعضهم: وكل الأعمال فيها المقبول والمردود إلا الصلاة على النبي ﷺ، فإنها مقبولة غير مردودة، وروى "الباجي" عن "ابن عباس": ((إذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>، فإن الصلاة عليه مقبولة، والله سبحانه أكرم من أن يقبل بعضاً ويرد بعضاً))، ثم ذكر نحوه عن الشيخ "أبي طالب المكي"<sup>(٥)</sup> وحجة الإسلام "الغزالي"<sup>(٦)</sup>، وقال "العراقي": ((لم أجده مرفوعاً، وإنما هو

= "خلاصة الكافية" المعروفة بـ "الألفية" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، جمال الدين المعروف بابن مالك الطائفي الحلي (ت ٦٧٢هـ). ("كشف الظنون" ١٥١/١، "الأعلام" ٦٧٥/١، ٢٣٣/٦).

(١) انظر "دلائل الخيرات": ص ٥٥.

(٢) أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي المذحجي الداراني (ت ٢١٥هـ). ("وفيات الأعيان" ١٣١/٣، "سير أعلام النبلاء" ١٨٢/١٠).

❖ قوله: فليكثر بالصلاة، قال الفاسي: الباء زائدة في المفعول للتوكيد، ويحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف أي: فليكثر اللّهُج بالصلاة، أو يكون (فليكثر) مضمناً معنى (فليلهج) ونحو ذلك. اهـ منه.

(٣) "مطالع المسرات": ص ٢٥.

(٤) ذكره السخاوي في "القول البدیع" ص ٢١٣، وقال: لم أقف على أصله. والفاسي في "مطالع المسرات" بجلاء دلائل الخيرات ص ٢٧.

(٥) "قوت القلوب": ١/٦١ لأبي طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي (ت ٣٨٦هـ). ("وفيات الأعيان" ٣٠٣/٤، "سير أعلام النبلاء" ١٨٢/١٠).

(٦) "الإحياء": كتاب الأذكار والدعوات - الباب الثاني ٤٦١/١.



فَقِيْدَ الْمَأْمُوْلَ بِالْقَبُوْلِ)).

(ودعاء بالعربية،.....)

موقوفٌ على "أبي الدرداء"، وَمَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى "شرح الدلائل").

والذي يظهرُ من ذلك أَنَّ المراد بقبولها قطعاً أَنَّهَا لَا تُرَدُّ أَصْلًا مع أَنَّ كلمة التوحيد -

وهي <sup>(١)</sup> الشهادة - قد تُرَدُّ، فلذا استشكله "السنوسي" [١/٤٠٨ ب] وغيره، والذي ينبغي حملُ

كلام السلف عليه: أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ دَعَاءً، والدعاءُ منه المقبولُ ومنه المردودُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ

يَجِبُ السَّائِلُ بَعِيْنِ مَا دَعَاهُ، وَقَدْ يَجِبُهُ بَغْيُهُ لِمَقْتَضَى حُكْمِهِ خَرَجَتْ الصَّلَاةُ مِنْ عَمُومِ الدَّعَاءِ؛

لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَمَلَكُوتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب - ٥٦] بلفظ المضارع

المفيد للاستمرار التجددي مع الافتتاح بالجملة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بـ ﴿إِنَّا﴾ لزيادة

التوكيد، وهذا دليلٌ على أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ لَا يَزَالُ مُصَلِّيًا عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ أَمَّنْ سَبَّحَانَهُ عَلَى عِبَادِهِ

المؤمنين، حيث أَمَرَهُمُ بالصَّلَاةِ أَيْضًا لِيَحْصَلَ لَهُمْ بِذَلِكَ زِيَادَةُ فَضْلٍ وَشَرَفٍ، وَإِلَّا فَالنَّبِيُّ ﷺ

مُسْتَعْنٍ بِصَلَاةِ رَبِّهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَيْهِ، فَيَكُونُ دَعَاءُ الْمُؤْمِنِ بِطَلْبِ الصَّلَاةِ مِنْ رَبِّهِ تَعَالَى مَقْبُولًا

قطعاً، أَيْ: مُجَابًا لِإِخْبَارِهِ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَنَّهُ يَصَلِّي عَلَيْهِ، بِخِلَافِ سَائِرِ أَنْوَاعِ الدَّعَاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ ٣٤٩/١

العبادات، وليس في هذا ما يَقْتَضِي أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُثَابَرُ عَلَيْهَا أَوْ لَا يُثَابَرُ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا الطَّلَبَ

والدعاء مقبولٌ غيرُ مردودٍ، وَأَمَّا الثَّوَابُ فَهُوَ مُشْرُوطٌ بِعَدَمِ الْعَوَارِضِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ <sup>(٢)</sup>، فَعَلِمَ أَنَّهُ

لَا إِشْكَالَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ، وَأَنَّ لَهُ سَنَدًا قَوِيًّا، وَهُوَ إِخْبَارُهُ تَعَالَى الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ، فَاعْتَمَدَ هَذَا

التحرير العظيم، الذي هو من فيض الفتح العليم، ثُمَّ رَأَيْتُ "الرحمتي" ذَكَرَ نحوه.

[٤٤٢١] (قوله: فَقِيْدَ الْمَأْمُوْلَ) أَيْ: قِيْدَ الثَّوَابِ الَّذِي يَأْتِيهِ الْعَبْدُ وَيَرْجُوهُ - وَهُوَ هُنَا مَحْوُ

الذنوب - بِالْقَبُوْلِ، أَيْ: الْمَتَوَقَّفِ عَلَى صَدَقِ الْعَزْمَةِ وَعَدَمِ الْمَوَانِعِ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذَا لَا يَنَاقِي كَوْنَ

هَذَا الدَّعَاءِ مُجَابًا قَطْعًا.

(١) قوله: ((التوحيد وهي)) ليست في "ب" و"م".

(٢) في هذه المقالة.



وَحَرَّمَ بِغَيْرِهَا، "نهر".....

### مطلب في الدعاء بغير العربية

[٤٤٢٧] (قوله: وَحَرَّمَ بِغَيْرِهَا) أقول: نقله في "النهر" <sup>(١)</sup> عن الإمام "القراي" المالكي معللاً باشماله على ما ينافي التعظيم، ثم رأيت العلامة "اللّقاني" المالكي نقل في "شرحه الكبير" على منظومته المسماة "جوهرة التوحيد" كلام "القراي"، وقد الأعجمية بالمجهولة المدلول أخذاً من تعليقه بجواز [١/ق/٤٠٩ أ] اشمالها على ما ينافي جلال الربوبية، ثم قال: ((واحتزننا بذلك عما إذا علم مدلولها فيحوز استعماله مطلقاً في الصلاة وغيرها؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة - ٣١]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَلْسَنُ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم - ٤] )) اهـ.

لكنّ المنقول عندنا الكراهة، فقد قال في "غرر الأفكار شرح درر البحار" في هذا المحل <sup>(٢)</sup>: ((وكره الدعاء بالعجمية؛ لأنّ "عمر" نهى عن رطانة الأعاجم)) اهـ.

والرطانة - كما في "القاموس" <sup>(٣)</sup> - : ((الكلام بالأعجمية))، ورأيت في "الولولجية" <sup>(٤)</sup> في بحث التكبير بالفارسية: ((أنّ التكبير عبادة لله تعالى، والله تعالى لا يحب غير العربية، ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب إلى الإحابة، فلا يقع غيرها من الألسن في الرضى والمحبة لها موقع كلام العرب)) اهـ. وظاهر التعليل أنّ الدعاء بغير العربية خلاف الأولى، وأنّ الكراهة فيه تنزيهية.

هذا، وقد تقدّم أوّل الفصل: أنّ الإمام رجّع إلى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقراءة بالفارسية إلّا عند العجز عن العربية، وأمّا صحة الشروع بالفارسية - وكذا جميع أذكار الصلاة - فهي على الخلاف، فعنده تصحُّ الصلاة بها مطلقاً خلافاً لهما كما حقّقه الشارح هناك <sup>(٥)</sup>.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.

(٢) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر صفة الصلاة ق ٣٧/أ.

(٣) "القاموس المحيط": مادة ((رطن)).

(٤) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل التاسع في الحدث الطارئ على الصلاة ق ١/ب.

(٥) ص-٢٧٢-٢٧٣- "در".



لنفسه وأبويه وأستاذيه المؤمنين،.....

والظاهر: أنَّ الصحةَ عنده لا تنفي الكراهةَ، وقد صرَّحوا بها في الشُّروع، وأمَّا بقيةُ أذكار الصلاة فلم أرَ مَنْ صرَّحَ فيها بالكراهة سوى ما تقدَّم، ولا يُعَدُّ أنَّ يكون الدعاءُ بالفارسيةَ مكروهاً تحريماً في الصلاة وتزيهاً خارجها، فليأْمَلْ وليراجع.

[٤٤٢٣] (قوله: لنفسي وأبويه وأستاذيه المؤمنين) احتَرَزَ به عمَّا إذا كانوا كفَّاراً فإنَّه لا يجوزُ الدعاءُ لهم بالمغفرة كما يأتي<sup>(١)</sup>، بخلاف ما لو دعا لهم بالهداية والتوفيق لو كانوا أحياءَ، وكان ينبغي أنَّ يزيد: لجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعلَ في "النية"<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ السنةَ التعميمُ لقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد- ١٩]، وللحديث: «مَنْ صَلَّى صلاةً لم يدعُ فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خِداجٌ»<sup>(٣)</sup>، كما في "البحر"<sup>(٤)</sup>، وخبر "المستغفري"<sup>(٥)</sup>: «(ما مِنْ دعاءٍ أَحَبَّ إلى الله من قولِ العبد: اللهم اغفرْ لأمَّةٍ محمَّدٍ مغفرةً عامَّةً»، [١/ق ٤٠٩/ب] وفي رواية: أَنَّهُ ﷺ سمع رجلاً يقول: اللهم اغفر لي، فقال له<sup>(٦)</sup>: «ويحك لو عَمَّمْتَ لاسْتَحِبَّ لَكَ»، وفي أخرى: أَنَّهُ ضَرَبَ مَنْكَبَ مَنْ قال: اغفر لي وارحمني، ثم قال له: «عَمَّمْ في دعائك،

(قوله: والظاهر أنَّ الصحةَ عنده لا تنفي الكراهةَ إلخ) بعدَ وجودِ التصريح بالكراهة في الشُّروع فهو كافٍ، ولا حاجةَ لهذا الاستظهار. ثمَّ إنَّ قوله: ((ولا يُعَدُّ إلخ)) لا يظهرُ بعد ما قلَّدهُ مما يفيدُ أنَّها تنزيهيةٌ. (قوله: فهي خِداجٌ) في "القاموس": ((صلاته خِداجٌ أي: نقصانٌ)) اهـ.

(١) المقولة [٤٤٢٥] قوله: ((والحق إلخ)).

(٢) انظر "شرح النية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٤.

(٣) ذكره ابن عراق في "تنزيه الشريعة" ١/١١٩، والفتني في "تذكرة الموضوعات" ص ٣٩٤، والشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٢٨٩-٢٩٠. وفي إسناده نوح بن ذكوان ليس بشيء، وعنه سويد بن عبد العزيز متروك.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٩/١.

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" ٦/١٥٧، وذكره الهيثمي في "الفتاوى الحديثية" ص ٤٦٤.

(٦) ((له)) ليست في "ب" و"م".



ويحرّم سؤال العافية مدى الدهر، أو خير الدارين ودفع شرّهما، أو المستحيلات العادية كنزول المائدة، قيل: والشرعية،.....

فإنّ بين الدعاء الخاصّ والعامّ كما بين السماء والأرض<sup>(١)</sup>، وفي "البحر"<sup>(٢)</sup> عن "الحاروي القدسي"<sup>(٣)</sup>: ((من سنن القعدة الأخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه وأستأذنه<sup>(٤)</sup> وجميع المؤمنين)) اهـ.

قال<sup>(٥)</sup>: ((وهو يفيد أنّه لو قال: اللهم اغفر لي ولوالدي وأستأذني لا تفسد مع أنّ الأستاذ ليس في القرآن، فيقتضي عدم الفساد في: اللهم اغفر لزيد)).

### مطلب في الدعاء المحرّم

[٤٢٤: قوله] ويحرّم سؤال العافية مدى الدهر إلى قوله: والحقّ هو أيضاً من كلام "القرافي" المالكي، نقله عنه في "النهر"<sup>(١)</sup>، ونقله أيضاً العلامة "اللّقاني" في "شرح جوهره التوحيد" فقال: ((الثاني من المحرّم: أن يسأل المستحيلات العادية وليس نبياً ولا ولياً في الحال، كسؤال الاستغناء عن التنفّس في الهواء ليأمن الاحتراق، أو العافية من المرض أبداً الدهر ليتنفع بقواه وحوائسه أبداً؛ إذ دلّت العادة على استحالة ذلك، أو ولداً من غير جماع، أو ثماراً من غير أشجار، وكذا قوله: اللهم أعطني خير الدنيا والآخرة؛ لأنّه محال، فلا بدّ من أن يراود الخصوص بغير منازل الأنبياء ومراتب الملائكة، ولا بدّ أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر، فكلّه حرام. الثالث: أن يطلب نفي أمرٍ دلّ السمع على نفيه كقوله: ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا

(١) لم نثر على تخريجه فيما بين أيدينا من المصادر.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥١/١.

(٣) "الحاروي القدسي": كتاب الصلاة - فصل في القعدة الأصلية في الصلاة ق ٤٠/١.

(٤) الذي في "البحر": (أستأذنه)، وما أثبتناه هو الموافق لما في "الحاروي القدسي".

(٥) أي: صاحب "البحر".

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.



إلخ، مع أنه عليه الصلاة والسلام قال: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، فهي مرفوعة، فيكون تحصيل<sup>(٢)</sup> الحاصل، وهو سوء أدبٍ مثل: أَوْجِبْ عَلَيْنَا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْخَطَأِ الْعَمْدَ، وَمَا لَا يُطَاقُ الرِّزَايَا وَالْمَنْحَنَ فَيَجُوزُ) اهـ ملخصاً.

قال "اللَّقَانِيُّ": ((وَرَدَّ هَذَا بَعْضُهُمْ بِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ "الْعَزَبِيِّ" مِنْ أَنَّ يَجُوزُ الدَّعَاءُ بِمَا عَلِمَتْ السَّلَامَةُ [١/ق ٤١٠/أ] مِنْهُ)) اهـ.

ولذا قال "الشارح": ((قيل: والشرعية))، أي: لَأَنْ أَحْسَنَ الدَّعَاءُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَمِنْهُ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة- ٢٨٦] الآية، فكيف يُنْهَى عَنْهُ؟! وَلَوْ كَانَ الدَّعَاءُ بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ مِنْهَا لَمَّا سَاغَ الدَّعَاءُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا الدَّعَاءُ لَهُ بِالْوَسِيلَةِ، وَلَا بِقَوْلِ الْمُؤْمِنِ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَلَا بَلْعَنِ الشَّيَاطِينِ وَالْكَافِرِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ إِظْهَارُ الْعِجْزِ وَالْعُبُودِيَّةِ، أَوْ

قوله: ولذا قال "الشارح": قيل: والشرعية إلخ) فيه أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ الشَّرْعِيَّ هُوَ مَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى نَفْيِهِ كَرُؤْيَا الْبَارِي تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْمَغْفَرَةِ لِلْكَافِرِ، وَلَيْسَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْهُ، وَقَالَ "ط": ((طَلِبُ الْمُسْتَحِيلِ الشَّرْعِيِّ أَوَّلَى بِالْتَّحْرِيمِ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ الْعَادِيِّ، فَلْيَنْظُرْ دَلِيلُ الْمُقَابِلِ)) اهـ. ولعلَّ "الشارح" لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ: ((وَقِيلَ)) حِكَايَةَ خِلَافٍ بَلْ بِمَجْرَدِ النِّقْلِ.

(١) قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٣٧٠: ((وقع بهذا اللفظ في كتب كثيرين من الفقهاء والأصوليين))، وقال الزيلعي في "نصب الرأية" ٦٥/٢ كتاب الصلاة - باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها: ((لا يوجد بهذا اللفظ وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ، وأكثر ما يروى بلفظ: إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان))، فقد رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) كتاب الطلاق - باب طلاق المكره والناسي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٩٥/٣ كتاب الطلاق - باب طلاق المكره، والطبراني في "الكبير" (١١٢٧٤)، وفي "المعجم الصغير" ٢٧٠/١، والعقيلي في "الضعفاء" ١٤٥/٤، وابن عدي ١٩٢٠/٥-١٩٢١، وابن حبان (٧٢١٩) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة - باب فضل الأمة، والدارقطني ١٧٠/٤-١٧١، والحاكم ١٩٨/٢، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٥٦/٧ كتاب الخلع والطلاق - باب ما جاء في طلاق المكره، وابن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" ١٤٩/٥، وانظر "جامع العلوم والحكم" لابن رجب ٣٦١/١-٣٦٢ كلهم من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وفي الباب عن: أبي ذرٍّ، وثوبان، وأبي الدرداء، وابن عمر، وأبي بكر، وعقبة بن عامر. ﷺ.

(٢) في "ب": ((تحصل)).



والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر، لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم، "بحر" (١).....

الرغبة بحب النبي ﷺ أو حب الدين، أو النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم، بخلاف قول الرجل: اللهم اجعلني رجلاً ونحوه مما لا فائدة فيه، أو ما فيه تحكّم على الله تعالى كطلب ما ليس أهلاً لنيله أو ما كان مستحيلاً، فإنه من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف- ٥٥]، وروى عن "عبد الله بن معقل" رضي الله تعالى عنه أنه سمع ابنه يقول: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن عین الجنة إذا دخلتها، فقال: يا بني، سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء» (٢).

### مطلب في خلف الوعيد، وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين

[٤٤٢٥]: (قوله: والحق الخ) ردّ على الإمام "القراي" ومن تبعه حيث قال: ((إن الدعاء بالمغفرة للكافر كفر؛ لطلبه تكذيب الله تعالى فيما أخبر به، وإن الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام؛ لأن فيه تكديماً للأحاديث الصحيحة المصرحة بأنه لا بدّ من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم، وخروجهم منها بشفاعة أو غيرها، وليس يكفر للفرق بين تكذيب خبر الآحاد والقطعي)). ووافقه على الأوّل صاحب "الحلية" (٣) المحقّق "ابن أمير حاج"، وخالفه في الثاني، وحقّق ذلك: ((بأنه مبني على مسألة شهيرة، وهي: أنه هل يجوز الخلف في الوعيد؟ فظاهر ما في "المواقف" (٤) و"المقاصد" (٥): أن الأشاعرة قائلون بجوازه؛ لأنه لا يعدّ نقصاً بل جوداً وكرماً،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الشروع في الصلاة ٣٤٩/١.

(٢) أخرجه أحمد في "السنن" ٨٦/٤، وابن أبي شيبة ٦٥/٧ كتاب الدعاء باب من كره الاعتداء في الدعاء، ودون لفظ (الطهور))، وأبو داود (٩٦) كتاب الطهارة - باب الإسراف في الماء، وابن ماجه (٣٨٦٤) كتاب الدعاء - باب كراهية الاعتداء في الدعاء، والطبراني في "الدعاء" (٥٨) و(٥٩)، وابن حبان (٦٧٦٤) كتاب التاريخ باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث، والحاكم ١٦٢/١ و٥٤٠، وفي الباب: عن سعد بن أبي وقاص ﷺ.

(٣) "الحلية": صفة الصلاة ٢/١٢٧ - ب، ٢/١٢٨ أ.

(٤) "المواقف": الموقف السادس في السمعية بالمرصد الثاني في المعاد - المقصد السادس في تقرير مذهب أصحابنا في الثواب والعقاب ص ٣٧٨.

(٥) "المقاصد": المقصد السادس في السمعية - الفصل الثاني في المعاد - المبحث الثاني عشر ١٥٢/٥.



وصرَّحَ "التفتازاني"<sup>(١)</sup> وغيره: بأنَّ المحققين [١/ق ٤١٠/ب] على عدم جوازه، وصرَّحَ "النسفي"<sup>(٢)</sup>: بأنَّه الصحيحُ لاستحالة عليه تعالى لقوله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكَ بِالْوَعِيدِ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ [سورة ق- ٢٨، ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الحج- ٤٧] أي: وعيده، وإنما يمدَّحُ به العبادُ خاصَّةً، فهذا الدعاءُ يجوزُ على الأوَّل لا الثاني، والأشبهُ ترجُّحُ جواز الخلف في الوعيد في حقِّ المسلمين خاصَّةً دون الكفار توفيقاً بين أدلَّة المانعين المتقدِّمة وأدلة المثبتين التي من أنصَحها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء- ٤٨]، وقوله عن إبراهيم: ﴿رَبِّنا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم- ٤١]، وأمر به نبينا ﷺ بقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيَاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد- ١٩]، وفعلهُ عليه الصلاة والسلام كما في "صحيح ابن حبان"<sup>(٣)</sup>: أَنَّهُ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي عَائِشَةً» ما تقدَّم من ذنوبها وما تأخَّر، ما أسَرَّتْ وما علَّنتْ»، ثم قال: «إِنَّهَا لَدُعَائِي لِأَنْفِي فِي كُلِّ صَلَاةٍ»، وحاصلُ هذا القولِ جوازُ التخصيص؛ لِمَا دَلَّ عليه اللفظُ بوضعه اللغويُّ من العموم في نصوص الوعيد، ولا ينافي النصوصُ الصحيحةُ المصرَّحةُ بأنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ وَيُعَاقَبُ فِيهَا عَلَى ذَنْبِهِ؛ لِأَنَّ الغرضَ جوازُ مغفرةِ جميع الذنوب لجميع المؤمنين، لا الجزمُ بوقوعها للجميع، وجوازُ الدعاء بها مبنيٌّ على جوازِ وقوعها لا على الجزم بوقوعها)، هذا خلاصةُ ما أطلَّاهُ به في "الحلبة".

وحاصلُهُ: أَنَّ مَا دَلَّ مِنَ النصوصِ على عدم جوازِ خُلْفِ الوعيدِ مخصوصٌ بغير المؤمنين، أمَّا في حقِّ المؤمنين فهو جائزٌ عقلاً، فيجوزُ الدعاءُ بشمولِ المغفرة لهم وإن كان غيرَ واقعٍ للنصوص

(١) "شرح العقائد النسفية": ص ١٨٠-.

(٢) أي: أبو البركات، حافظ الدين النسفي (ت ٥٣٧هـ). كما في "الحلبة".

(٣) أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧١١١) كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة ذكر مغفرة الله جل وعلا ذنوب عائشة ما تقدَّم منها وما تأخَّر، والزيَّار (٢٦٥٨) وقال: لا نعلم رواه إلا عائشة، والحاكم في "المستدرک" ١١/٤، وذكره الهيثمي في "المجمع" ٢٤٣/٩ - ٢٤٤ وقال: رواه الزيار ورجاله رجال الصحيح، وأورده الحافظ ابن حجر في "معرفة الخصال الكفرة" ص ٣٢- عن ابن حبان وسكت عنه. كلُّهم من حديث عائشة رضي الله عنها.



(بالأدعية المذكورة في القرآن والسنة لا بما يُشبهه كلام الناس) اضطرب فيه كلامهم ولا سيما "المصنف"، والمختار - كما قاله "الحلي"<sup>(١)</sup> - ((أَنَّ ما هو في القرآن أوفى الحديث

الصحيحة المصَّرحَة بأنَّه لا بدُّ من تعذيب طائفة منهم، وجوازُ الدعاء يمتنِّي على الجوازِ عقلاً، لكنَّ يَرِدُ عليه أنَّ ما ثبتَ بالنصوص الصريحة لا يجوزُ عدمه شرعاً، وقد نقلَ "اللَّقَّانيُّ" عن "الأُبَّيِّ"<sup>(٢)</sup> و"النَّووي"<sup>(٣)</sup> انعقادَ الإجماع على أنَّه لا بدُّ من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة، وإذا كان كذلك يكونُ الدعاء به مثلاً قولنا: اللهم لا توجبْ علينا الصومَ والصلاة، وأيضاً يلزَمُ منه جوازُ الدعاء بالمغفرة لِمَنْ مات [١/ق ٤١١ ب] كافراً أيضاً، إلَّا أنَّ يقال: إنما جازَ الدعاء للمؤمنين بذلك إظهاراً لفرطِ الشُّقَّة على إخوانه بخلاف الكافرين، وبخلاف: لا تُوجِبْ علينا الصومَ؛ لفتح الدعاء لأعداء الله تعالى ورسوله ﷺ، وإظهارِ التَّبَضُّع من الطاعة، فيكونُ عاصياً بذلك لا كافراً على ما اختاره في "البحر"<sup>(٤)</sup>، وقال: ((إنَّه الحقُّ))، وتبعه "الشارح"، لكنَّه مبنِيٌّ على جوازِ العفو عن الشرك عقلاً، وعليه يمتنِّي القولُ بجوازِ الخُلُف في الوعيد، وقد علمتُ أنَّ الصحيح خلافه، فالدعاء به كفرٌ لعدم جوازِهِ عقلاً ولا شرعاً، ولتكذيبه النصوصَ القطعيةَ بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمتُ، فالحقُّ ما في "الحلبة" على الوجه الذي نقلناه عنها، لا على ما نقلَهُ "ح"<sup>(٥)</sup>، فافهم.

[٤٤٢٦] (قوله: ودعا بالأدعية المذكورة في القرآن والسنة) عدلَ عن قول "الكنز"<sup>(٦)</sup>: ((بما يُشبهه القرآن))؛ لأنَّ القرآنَ مُعْجَزٌ لا يشبهه شيءٌ، وأجابَ في "البحر"<sup>(٧)</sup>: ((بأنَّه أطلقَ للمشابهة لإرادته نفسَ الدعاء لا قراءة القرآن)) اهـ.

(١) "شرح النية الكبير": فصل فيما يفسد الصلاة ص ٤٤٦ - بتصرف نقلاً عن قاضي خان.

(٢) انظر "إكمال إكمال المُتَلِم": ٣٠/٢.

(٣) انظر "شرح صحيح مسلم" ١٣٥/٣-١٣٦.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٠/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٩ ب.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ٤٢/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٤٩/١.



لا يُفسدُ، وما ليس في أحدهما.....

ومُفاده: أنه لا ينوي القراءة، وفي "المعراج" أول الباب: ((وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد بإجماع الأئمة الأربعة؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا» رواه "مسلم" <sup>(١)</sup>) اهـ، تأمل.

هذا، وقد ذَكَرَ في "الإمداد" <sup>(٢)</sup> في بحث السنن جملةً من الأدعية المأثورة، فتكفي سهولة مراجعتها عن ذكرها هنا.

### (تَمَّةٌ)

ينبغي أن يدعوَ في صلاته بدعاءٍ محفوظٍ، وأما في غيرها فينبغي أن يدعوَ بما يحضره، ولا يستظهر الدعاء؛ لأنَّ حفظَهُ يذهبُ بِرِقَّةِ القلب، "هندية" <sup>(٣)</sup> عن "المحيط" <sup>(٤)</sup>. واستظهاره: حفظُهُ عن ظهر قلب.

[٤٢٧] (قوله: لا يُفسدُ) أي: مطلقاً، سواء استحالَ طُلُبُهُ من العباد كاغفر لي،

(قوله: تأمل) لعله أشار به إلى أن ما في "المعراج" لا ينافي ما في "البحر" لحمل ما في "المعراج" على ما إذا لم يقصد الدعاء، ونحو ما في "البحر" في "شرح المنية الكبير"، حيث قال بعد عدّ الدعاء بالأنفاظ القرآنية: ((فإن هذه الأدعية ليست بقرآن؛ لأنه لم يقصد بها القراءة بل الدعاء، حتى جاز الدعاء بها مع الجَنَابَةِ والْحَيْضِ)) اهـ.

(١) أخرجه أحمد ٢١٩/١، ومسلم (٤٧٩) كتاب الصلاة - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، وأبو داود (٨٧٦) كتاب الصلاة - باب في الدعاء في الركوع والسجود، والنسائي ١٨٩/٢ - ١٩٠ كتاب التطبيق - باب تعظيم الرب في الركوع، وابن ماجه (٣٨٩٩) كتاب تغيير الرؤيا - باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، كلُّهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في سننها ق ١٤٥/أ.

(٣) "الفتاوى الهندية": كتاب الكراهية - الباب الرابع ٣١٨/٥.

(٤) "المحيط البرهاني": كتاب الاستحسان والكراهية، الفصل الرابع ٢/ق ٥٤١/أ.



إِنْ اسْتَحَالَ طَلْبُهُ مِنَ الْخَلْقِ لَا يُفْسِدُ، وَإِلَّا يُفْسِدُ لَوْ قَبِلَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، وَإِلَّا تَيَمَّمْ بِهِ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ سَجْدَةً، فَلَا تَفْسُدُ بِسُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ مُطْلَقًا وَلَوْ لَعَمِيَّ أَوْ لَعَمِرُو،.....

أَوْ لَا كَارِزَقِي مَنْ بَقِيَهَا وَقَتَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسُهَا وَبَصَلُهَا، وَفِيهِ رَدُّ عَلَى "الْفَضْلِيِّ" فِي اخْتِيَارِهِ الْفَسَادَ، بَمَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مُطْلَقًا، وَعَلَى مَا فِي "الْخِلَاصَةِ"<sup>(١)</sup> مِنْ تَقْيِيدِهِ عَدَمَ الْفَسَادِ بِالْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْعِبَادِ، بَمَا إِذَا كَانَ مَأْتُورًا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ "الْفَضْلِيِّ"، قَالَ فِي "النَّهْرِ"<sup>(٢)</sup>: ((وَالْمَذْهَبُ الْإِطْلَاقُ)). [٤٤٢٨] (قَوْلُهُ: إِنْ اسْتَحَالَ طَلْبُهُ مِنَ الْخَلْقِ) كَاغْفَرُ لَعَمِيَّ أَوْ لَعَمِرُو، فَلَا يُفْسِدُ [١/٤١١ ب] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ خِلَافًا لـ "الْفَضْلِيِّ".

[٤٤٢٩] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا يُفْسِدُ) مَثَلُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بَقْلًا وَقَتًا وَعَدَسًا وَبَصَلًا، أَوْ ارْزُقْنِي فَلَانَةً.

[٤٤٣٠] (قَوْلُهُ: وَإِلَّا تَيَمَّمْ بِهِ) أَيُّ: مَعَ كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، "ط"<sup>(٣)</sup>.

[٤٤٣١] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ سَجْدَةً) أَيُّ: صُلْبِيَّةً، فَفُسَدُ الصَّلَاةِ لَوْ جُودَ الْقَاطِعِ الْمَانِعِ مِنْ إِعَادَتِهَا، وَهُوَ الدُّعَاءُ الْمَذْكُورُ بِخِلَافِ التَّلَاوِيَّةِ وَالسَّهْوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى سَجُودِهَا، فَتَيَمَّمُ الصَّلَاةُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا وَاجِبَانِ، وَالصُّلْبِيَّةُ رَكْنٌ، بَلْ لَوْ سَجَدَ هُمَا فَهُوَ لَعَوْ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ قَطْعِ الصَّلَاةِ، كَمَا لَوْ سَلَّمَ وَهُوَ ذَاكِرٌ لِسَجْدَةٍ تِلَاوِيَّةٍ أَوْ سَهْوِيَّةٍ تَمَّتْ صَلَاتُهُ خُرُوجُهُ مِنْهَا بَعْدَ عَمَامِ الْأَرْكَانِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ التَّلَاوِيَّةَ كَالصُّلْبِيَّةِ فِي أَنَّهَا تَرْفَعُ الْقَعْدَةَ وَالتَّشَهُّدَ فَذَاكَ فِيمَا إِذَا فَعَلَهُمَا قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الصَّلَاةِ بِسَلَامٍ أَوْ كَلَامٍ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَذِكْرُ التَّلَاوِيَّةِ هُنَا خَطَأً صَرِيحٌ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ "الرَّحْمَتِيُّ"، فَافْهَم.

[٤٤٣٢] (قَوْلُهُ: فَلَا تَفْسُدُ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُخْتَارِ السَّابِقِ.

[٤٤٣٣] (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَيُّ: سِوَاءَ كَانَ فِي الْقُرْآنِ كَاغْفَرُ لِي أَوْ لَا كَاغْفَرُ لَعَمِيَّ أَوْ لَعَمِرُو؛ لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ يَسْتَحِيلُ طَلْبُهَا مِنَ الْعِبَادِ، وَمَنْ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ؟ وَمَا فِي "الظَهِيرَةِ"<sup>(٤)</sup> مِنَ الْفَسَادِ

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر - فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٢/ب.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٢٣٠/١.

(٤) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الثاني فيما يفسد الصلاة ق ٢٥/أ.



وكذا الرزق ما لم يقيد به حال ونحوه؛ لاستعماله في العباد مجازاً)).

(ثمَّ يَسْلَمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ)<sup>(١)</sup>.....

به اتفاقاً مؤوَّلاً باتِّفاق مَنْ اختارَ قولَ "الفضلي"، أو ممنوعٌ بدليل ما في "المجتبى": ((وفي أقربائي وأعمامي اختلاف المشايخ))، وتمامه في "البحر"<sup>(٢)</sup> و"النهر"<sup>(٣)</sup>.

[٤٤٣٤] (قوله: وكذا الرزق) أي: لا يُفسد إذا قُيِّدَ بما يستحيل من العباد كـارزقني الحَجَّ أو رؤيتك بخلاف فلانة، وجعلَ هذا التفصيلَ في "الخلاصة"<sup>(٤)</sup> هو الأصحَّ، وفي "النهر"<sup>(٥)</sup>: ((وهذا التخريجُ ينبغي اعتماده)) اهـ.

قلت: وكذا لو أطلقه لأنه في القرآن: ﴿وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة- ١١٤]، وجعل في "الهداية"<sup>(٦)</sup> رزقي مُفسداً لقولهم: رَزَقَ الأميرُ الجندَ، قال في "الفتح"<sup>(٧)</sup>: ((ورُجِّحَ عَدَمُ الفساد؛ لأنَّ الرازقَ في الحقيقة هو الله تعالى، ونُسبتهُ إلى الأميرِ مجازٌ))، قال في "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>: ((لأنَّ الرزقَ عند أهل السنة ما يكون غذاءً للحيوان، وليس في وسعِ المخلوق إلا إيصالُ سببه كالمال، ولذا لو قُيِّدَ به فقال: رازقني مالاً تفسد بلا خلافٍ، وعليه فأكرمني [١/٤١٢] أو أنعم عليَّ ينبغي أن يُفسد؛ إذ يقال: أكرمَ فلانٌ فلاناً وأنعمَ عليه، إلَّا أنه في "المحيط"<sup>(٩)</sup> ذَكَرَ عن "الأصل"<sup>(١٠)</sup>:

(١) في "د" زيادة عند قول الشارح: ثم يسلم عن يمينه ويساره: ((قال في "الفتح": قيل الثانية سنة، والأصح أنها واجبة كالأولى، بمجرد لفظ السلام يخرج، ولا يتوقف على عليكم. انتهى)).

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥١/١.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر - فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٢/ب بتصرف.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.

(٦) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٢/١.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٢٧٨/١.

(٨) "شرح المنية الكبير": مفسدات الصلاة ص ٤٦٤-٤.

(٩) المسألة المذكورة في "المحيط البرهاني" بلفظ آخر، ودونما نقل عن "الأصل"، ولعل المراد هنا بالمحيط "محيط

السرخسي"، انظر المسألة في "المحيط البرهاني" ١/٦١/أ.

(١٠) "الأصل": كتاب الصلاة - باب الدعاء في الصلاة ١٩٣/١.



حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ، وَلَوْ عَكَسَ سَلَمٌ عَنْ يَمِينِهِ فَقَطْ، وَلَوْ تَلَقَّاءَ وَجْهِهِ سَلَمٌ عَنْ يَسَارِهِ أُخْرَى، وَلَوْ نَسِيَ الْيَسَارَ أَتَى بِهِ مَا لَمْ يَسْتَدِيرِ الْقِبْلَةَ.....

أَنَّهُ لَا يُفْسِدُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِذَا مَا ابْنَلْتَ رَبَّهٗ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ﴾ [الفجر - ١٥]، وَكَذَا لَوْ قَالَ: اْمُدْذُنِي عَمَّا لَا يُفْسِدُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَصْلَحْ أَمْرِي فَبِالنَّظَرِ إِلَى إِطْلَاقِ الْأَمْرِ يَسْتَحِيلُ طَلْبُهُ مِنَ الْعِبَادَةِ ((اهـ مَخْصَصًا)).

### (نَبِيَّةٌ)

فِي "الْبَحْرِ" <sup>(١)</sup> عَنْ "فَتَاوَى الْحَجَّةِ": ((لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ الْعَنِ الظَّالِمِينَ لَا يَقْطَعُ صَلَاتِهِ، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا - يَعْنِي: ظَالِمَةً - يَقْطَعُ الصَّلَاةَ)) اهـ. أَي: لِأَنَّهُ دَعَاءٌ بِحَرَمٍ وَإِنْ اسْتَحَالَ مِنَ الْعِبَادَةِ فَصَارَ كَلَامًا، أَوْ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ بِدَلِيلِ ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة - ١٦١]، وَأَمَّا اللَّعْنَةُ عَلَى الظَّالِمِينَ فَهِيَ فِي الْقُرْآنِ، فَافْهَمْ.

[٤٤٣٥] (قَوْلُهُ: حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ) أَي: حَتَّى يَرَاهُ مَنْ يَصَلِّي خَلْفَهُ، أَفَادَهُ "ح" <sup>(٢)</sup>، وَفِي "الْبَدَائِعِ" <sup>(٣)</sup>: ((يُسْنُ أَنْ يَبَالِغَ فِي تَحْوِيلِ الْوَجْهِ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَيَسَلِّمَ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ، وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْسَرِ)).

[٤٤٣٦] (قَوْلُهُ: وَلَوْ عَكَسَ) بِأَنْ سَلَّمَ عَنْ يَسَارِهِ أَوَّلًا عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا، "بِحَرْ" <sup>(٤)</sup>.

[٤٤٣٧] (قَوْلُهُ: فَقَطْ) أَي: فَلَا يَعِيدُ التَّسْلِيمَ عَنْ يَسَارِهِ.

[٤٤٣٨] (قَوْلُهُ: مَا لَمْ يَسْتَدِيرِ الْقِبْلَةَ) أَي: أَوْ يَتَكَلَّمُ، "بِحَرْ" <sup>(٥)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥١/١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٦٩/ب وما بعدها.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢١٤/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٢/١ يتصرف يسير.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٢/١.



في الأصح، وتقطع التحريمة بتسليمه واحدة، "برهان"، وقد مر. وفي "التارخانية"<sup>(١)</sup>:  
 ((ما شرع في الصلاة مثنى فلولاحد حكم المثنى))، فيحصل التحليل بسلام واحد  
 كما يحصل بالمثنى، وتقيّد الركعة بسجدة واحدة كما تقيّد بسجدين (مع  
 الإمام).....

[٤٤٣٩] (قوله: في الأصح) مقابله ما في "البحر"<sup>(٢)</sup>: ((من أنه يأتي به ما لم يخرج من  
 المسجد))، أي: وإن استدّر القبلة، وعذّل عنه "الشارح" لما في "القنية"<sup>(٣)</sup>: ((من أن الصحيح  
 الأول))، وغير "الشارح" بالأصح بدل الصحيح، والخطب فيه سهل.

[٤٤٤٠] (قوله: وقد مر<sup>(٤)</sup> أي: في الواجبات، حيث قال: ((وتقضي قلدوة بالأول قبل  
 عليكم على المشهور عندنا خلافاً لـ "التكملة")) اهـ. أي: فلا يصح الاقتداء به بعدها لانقضاء  
 حكم الصلاة، وهذا في غير الساهي، أما هو إذا سجّد له بعد السلام يعود إلى حرمتها، "ط"<sup>(٥)</sup>.

[٤٤٤١] (قوله: مثنى) أي: اثنين وإن لم يتكرّر فإنه يطلّق على هذا كثيراً، ومنه قوله تعالى:  
 ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً﴾ [النساء- ٣]، أو يراؤ التكرار باعتبار تعدّد الصلوات، ثم  
 الذي شرع فيها مثنى مع الموالاة السلام والسجود، "ط"<sup>(٦)</sup>. وأما القيام والركوع فإنه وإن تكرّر  
 في الصلاة إلا أنه مع الفاصل، [١/٤١٢/ب] وليس عماداً هنا.

[٤٤٤٢] (قوله: وتقيّد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض، فقام قبل القعود الأخير يطلّب  
 فرضه إذا قيّد الركعة بسجدة.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - ما يفسد الصلاة وما لا يفسد ٥٩٨/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٢/١.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القعدة والذكر فيها ق ١٤/ب.

(٤) ص ٢٢٠ - "در".

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٣٠/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٣٠/١.



إِنْ أَتَمَّ التَّشَهُّدَ كَمَا مَرَّ، وَلَا يُخْرِجُ الْمُؤْتَمُّ بِنَحْوِ سَلَامِ الْإِمَامِ، بِلِ بَقِيَّةِ تَهْتِهِ وَحَدْنِهِ عَمْدًا لَا نَتَفَاءِ حَرَمَتَهَا، فَلَا يُسَلِّمُ، وَلَوْ أَتَمَّهُ قَبْلَ إِمَامِهِ فَتَكَلَّمَ جَازَ وَكَرِهَ،.....

[٤٤٤٣] (قوله: إِنْ أَتَمَّ) أي: المؤتمُّ؛ لأنَّ متابعة الإمام في السلام وإن كانت واجبة فليست

٣٥٢)

بأولى من إتمام<sup>(١)</sup> الواجب الذي هو فيه، "ح"<sup>(٢)</sup>. وهل إتمام التشهُّد واجبٌ أو أولى؟ قدّمنا<sup>(٣)</sup> الكلام فيه فيما مرَّ عند قول "المُصنّف": ((ولو رَفَعَ الإمامُ رأسه قبل أن يَتِمَّ المأمومُ التَّسْبِيحَاتِ)).

[٤٤٤٤] (قوله: وَلَا يُخْرِجُ الْمُؤْتَمُّ) أي: عن حرمة الصلاة، فعليه أن يُسَلِّمَ، حتى لو قَهَقَه قبله انتَقَضَ وضوءه، وهذا عندهما خلافاً لـ "محمّد".

[٤٤٤٥] (قوله: بِنَحْوِ سَلَامِ الْإِمَامِ إلخ) أي: مما هو مُتَمِّمٌ لها لا مُفْسِدٌ، فإنّه لو سَلَّمَ بعد القعدة أو تكلّم انتهت صلاته ولم تفسد، بخلاف القهقهة أو الحدث العمد؛ لانتفاء حرمة الصلاة به؛ لأنّه مُفْسِدٌ للجزء الملاقي له من صلاة الإمام، فيفسدُ مقابله من صلاة المؤتمِّ، لكنّه إن كان مُدْرِكًا فقد حصل المُفْسِدُ بعد تمام الأركان، فلا يضرُّه كالإمام بخلاف اللاحق أو المسبوق.

[٤٤٤٦] (قوله: عَمْدًا) أمّا لو كان بلا صنعٍ فله أن يني، فيتوضأ ثم يسلم ويتبعه<sup>(٤)</sup> المؤتمُّ.

[٤٤٤٧] (قوله: فَلَا يُسَلِّمُ) أي: الإمام أو المؤتمُّ به لخروجه منها اتفاقاً، حتى لو قَهَقَه المؤتمُّ

لا تنتقض طهارته.

[٤٤٤٨] (قوله: وَلَوْ أَتَمَّهُ إلخ) أي: لو أَتَمَّ المؤتمُّ التشهُّدَ - بأنَّ أَسْرَعَ فيه وفرغ منه قبل إتمام

إمامه، فأتى بما يُخْرِجُهُ من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام - جاز، أي: صحّت صلاته لحصوله بعد تمام الأركان؛ لأنَّ الإمام وإن لم يكن أَتَمَّ التشهُّدَ لكنّه قَدَّ قَدْرَهُ؛ لأنَّ المفروض من القعدة

(١) في "م": ((تمام)).

(٢) "ح": كتاب الصلاة. فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٠/أ.

(٣) المقولة [٤٢٣٩] قوله: ((واعلم إلخ)) وما بعده.

(٤) في "م": ((ويتبع)) وهو تحريف.



فلو عَرَضَ منافٍ تفسُدُ صلاة الإمام فقط (كالتحريم) مع الإمام، وقالوا: الأفضل فيهما بعده (قائلاً: السلامُ عليكم ورحمةُ الله).....

قدّر أسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل، وإنما كُرِهَ للمؤتمِّ ذلك لتركه متابعة الإمام بلا عذر، فلو به كخوف حدث، أو خروج وقتِ جمعة، أو مرور ماريْنِ يديه فلا كراهة كما سيأتي<sup>(١)</sup> قبيل باب الاستخلاف.

[٤٤٤٩] (قوله: فلو عَرَضَ منافٍ) أي: بغير صنعه كالمسائل الاثني عشرية، وإلا - بأن فقهه أو أحدث عمداً - فلا تفسدُ صلاة الإمام أيضاً كما مر<sup>(٢)</sup>.

[٤٤٥٠] (قوله: تفسدُ صلاة الإمام فقط) أي: لا صلاة المأموم؛ لأنه لمَّا تكلم خرجَ عن صلاة الإمام قبل غرُوضِ المنافٍ [١/٤١٣/أ] لها.

[٤٤٥١] (قوله: مع الإمام) متعلّق - ((التحريم))، فإنَّ المراد بها هنا المصدر، أي: كما يُحرّم مع الإمام، وإنما جعلَ التحريمَ مشبهاً بها لأنَّ المعيةَ فيها رواية واحدة عن الإمام بخلاف السلام، فإنَّ فيه روايتين عنه أصحُّهما المعية، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٤٥٢] (قوله: وقالوا: الأفضلُ فيهما بعده) أفادَ أنَّ خلافَ الصالحين في الأفضلية، وهو الصحيح، "نهر"<sup>(٤)</sup>. وقيل: في الجواز، حتى لا يصحَّ الشروع بالمقارنة في إحدى الروايتين عن "أبي يوسف"، ويكونُ مُسبباً عند "محمد" كما في "البدائع"<sup>(٥)</sup>، وفي "الفهستاني"<sup>(٦)</sup>. ((وقال "السرخسي": إنَّ قوله أدقُّ وأحوط، وقولهما أرفق وأحوط، وفي "عون المروزي"<sup>(٧)</sup>: المختار

(١) ص ٦٤٩ - "در".

(٢) المقولة [٤٤٤٤] قوله: ((ولا يخرج للمؤتم)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٠/ب.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٤٩/ب.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٠/١ بتصرف.

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ٩٠/١.

(٧) "العون": لأبي القاسم وأبي المجد محمد بن عبيد الله بن صاعد، شيخ الإسلام، علاء الدين الحارثي المروزي

(ت ٦٠٦هـ). ("كشف الظنون" ١٨٠/٢، "الجواهر لمضية" ٤٤٤/٣، "الفوائد البهية" ص ٢٠٩، "هدية العارفين" ٤٠٢/٢،

"الأعلام" ١٧٧/٧، وفي "تاج التراجم" ص ٢٥٠: ((له كتاب العون على الدين شرح مختلف الرواية)).



هو السنة، وصرَّحَ "الحَدَّادِي" بكَرَاهَةِ عَلَيْكُمْ السَّلَام (و) أَنَّهُ (لا يَقُولُ).....

للتفتوى في صحَّة الشروع قوله، وفي الأفضليَّة قولهما)) اهـ.

### مطلبٌ في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح

وفي "التاترخانية"<sup>(١)</sup> عن "المنتقى": ((المقارنة على قوله كمقارنة حلقة الخاتم والإصبع، والبعديَّة على قولهما أن يُوصَلَ المقتدي همزة الله براء أكبر، وتظهرُ فائدة الخلاف في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح، فعنده بالمقارنة، وعندهما إذا كَبُرَ في وقت الشاء، وقيل: بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدي حاضراً، وقيل: سبع لو غائباً، وقيل: بإدراك الركعة الأولى، وهذا أوسع، وهو الصحيح)) اهـ.

وقيل: بإدراك الفاتحة، وهو المختار، "خلاصة"<sup>(٢)</sup>. واقتصرَ على ذكرِ التحريمِ والسلام، فأفاد أنَّ المقارنة في الأفعال أفضلُ بالإجماع، وقيل: على الخلاف كما في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> وغيرها عن "الحقائق"<sup>(٤)</sup>.

[٤٤٥٣] (قوله: هو السنة) قال في "البحر"<sup>(٥)</sup>: ((وهو على وجه الأكمل أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله مرتين، فإن قال: السلام عليكم، أو السلام، أو سلام عليكم، أو عليكم السلام أجزأه وكان تاركاً للسنة، وصرَّحَ في "السراج"<sup>(٦)</sup> بكَرَاهَةِ الأخير)) اهـ.  
قلت: تصرِّحه بذلك لا ينافي كراهة غيره أيضاً مما خالف السنة.  
[٤٤٥٤] (قوله: وأنه معطوف على قوله: ((بكرَاهة))؛ لأنه صرَّحَ به "الحَدَّادِي"<sup>(٧)</sup> أيضاً.

(١) "التاترخانية": فرائض الصلاة ٤٤٢/١ منقولاً عن "المصنف"، وعن الشيخ أبي نصر الصفار، عن شداد بن الحكيم، وعن "الحصر" لأبي الليث السمرقندي لا عن "المنتقى" فليتنبه.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل التاسع: في التكبير ٢٧/٢.

(٣) "الحلبة": فرائض الصلاة - تكبيرة الافتتاح ٢/٤٩ ب.

(٤) "حقائق المنظومة": باب الذي اختصَّ به أبو حنيفة من المسائل الشريفة ١٣/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٢.

(٦) "السراج الوقاح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٧١ أ.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٦٦.



هنا (وبركاته) وجعلهُ "النووي" بدعةً، وردّه "الخليّ"، وفي "الحاوي": ((أنه حسن)).  
(وسنّ جعلُ الثاني أخفضَ من الأوّل) خصّه في "المنية" بالإمام، وأقرّه "المصنّف"...

[٤٤٥٥] (قوله: هنا) أي: في سلام التحلّل بخلاف الذي في التشهد كما يأتي<sup>(١)</sup>.

[٤٤٥٦] (قوله: وردّه "الخليّ") يعني: المحقّق "ابن أمير حاج"، حيث قال في "الحلبة"<sup>(٢)</sup> شرح  
المنية "بعد نقله قول "النووي": ((إنّها بدعةٌ، ولم يصحّ [١/٤١٣ ب] فيها حديثٌ، بل صحّ في  
تركها غيرُ ما حديثٌ)) ما نصّه: ((لكنّه متعقّبٌ في هذا، فإنّها جاءت في "سنن أبي داود"<sup>(٣)</sup> من  
حديث "وائل بن حجرٍ" بإسنادٍ صحيح، وفي "صحاح ابن حبان"<sup>(٤)</sup> من حديث "عبد الله بن  
مسعودٍ"))، ثم قال: ((اللهم إلّا أنّ يجاب بشذوذها وإن صحّ مخرّجها كما مشى عليه "النووي"  
في "الأذكار"<sup>(٥)</sup>)، وفيه تأمل)). اهـ.

[٤٤٥٧] (قوله: وفي "الحاوي": أنه حسن) أي: "الحاوي القدسي"<sup>(٦)</sup>، وعبارته: ((وزاد  
بعضهم: وبركاته، وهو حسن)) اهـ. وقال أيضاً<sup>(٧)</sup> في محلّ آخر: ((وروي: وبركاته)).

[٤٤٥٨] (قوله: أخفضَ من الأوّل) أفادَ أنه يخفّضُ صوته بالأوّل أيضاً، أي: عن الزائد على  
قدر الحاجة في الإعلام، فهو خفّضَ نسيّاً، وإلّا فهو في الحقيقة جهراً، فلما رادّ أنه يجهرُ بهما، إلّا أنه  
يجهرُ بالثاني دون الأوّل، وقيل: إنه يخفّضُ الثاني، أي: لا يجهرُ به أصلاً، والأصحُّ الأوّلُ لحاجةِ  
المقتدي إلى سماع الثاني أيضاً؛ لأنّه لا يعلمُ أنه بعد الأوّل يأتي به، أو يسجدُ قبله لسهوٍ حصلَ له،

(١) ص ٤١٥-٤١٤ - "در".

(٢) "الحلبة": فصل في صفة الصلاة ٢/ق ١٣٤ ب/١٣٥.

(٣) (٩٩٧) كتاب الصلاة - باب في السلام.

(٤) (١٩٩٣) كتاب الصلاة - فصل في القنوت. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وجابر بن سمرة، وأبي

سعيد، وعمار، ووائل بن حجر، وعدي بن عميرة، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم أجمعين.

(٥) "الأذكار": باب السلام للتحلّل من الصلاة ص ٥٦.

(٦) "الحاوي القدسي": فصل: واختلفوا في الخروج من الصلاة بفعله ق ٤٠/أ.

(٧) "الحاوي القدسي": كتاب الصلاة - باب فيما يكره في الصلاة وما لا يكره ق ٤٧ ب.



(وينوي) الإمام بخطابه (السلام على مَنْ في يمينه ويساره) ممن معه في صلاته ولو جَنَّأ أو نساءً، أمَّا سلامُ التشهُّد.....

أفاده في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>، وفي "البدائع"<sup>(٢)</sup>: ((ومنها - أي: السنن - أن يجهرَ بالتسليم لو إماماً؛ لأنَّه للحروج عن الصلاة، فلا بدَّ من الإعلام)) اهـ، فافهم.

[٤٤٥٩] (قوله: وينوي إلخ) أي: ليكون مقيماً للسنَّة، فينوي ذلك كسائر السنن، ولذا ذَكَرَ "شيخُ الإسلام": ((أنه إذا سلَّم على أحدٍ خارج الصلاة ينوي السنَّة))، وبه اندفع ما أورده "صدرُ الإسلام": ((من أنه لا حاجة للإمام إلى النية؛ لأنَّه يجهرُ ويشيرُ إليهم، فهو فوق النية)). اهـ "بحر"<sup>(٣)</sup> ملخصاً.

وجهُ الدفع: أنه لا يلزم من الإشارة إليهم بالخطاب حصولُ النية بإقامة القربة، فلا بدَّ منها. أقول: وأيضاً فإنَّ التحلُّل من الصلاة لَمَّا وجَبَ بالسلام كان المقصودُ الأصليُّ منه التحلُّل لا خطاب المصلِّين، فلمَّا لم يكن الخطابُ مقصوداً أصالةً لزمتِ النية لإقامة السنَّة الزائدة على التحلُّل الواجب؛ إذ لولاها لبقِيَ السلامُ لمجرَّد التحلُّل دون التحية، فتدبر.

[٤٤٦٠] (قوله: السلام) مفعولٌ ((ينوي))، وهو اسمٌ مصدرٍ بمعنى التسليم.

[٤٤٦١] (قوله: ممن معه في صلاته) هذا قولُ الجمهور، وقيل: مَنْ معه في المسجد، وقيل: إنَّه

يعمُّ كسلام التشهُّد، "حلبة"<sup>(٤)</sup>. [١/٤١٤ق/]

[٤٤٦٢] (قوله: أو نساءً) صرَّحَ به "محمَّد" في "الأصل"<sup>(٥)</sup>، وما في كثيرٍ من الكتب من أنه

لا ينيهنَّ في زماننا مبنيٌّ على عدم حضورهنَّ الجماعة، فلا مخالفة بينهما؛ لأنَّ المدار على الحضور

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٠.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢١٤/١ بتصرف يسير.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٢/١.

(٤) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٣٥ ب باختصار.

(٥) "الأصل": كتاب الصلاة - باب الدخول في الصلاة ٣٥/١.



فيعمُّ لعدم الخطأ (والحفظه فيهما) بلا نية عدد.....

وعدمه، حتى لو حضرَ خَنَائِي أو صِبْيَانٌ نَوَاهِمُ أيضاً، "حلبة"<sup>(١)</sup> و"بحر"<sup>(٢)</sup>. لكن في "النهر"<sup>(٣)</sup>:  
 ((أنَّه لا ينوي النساء وإنَّ حضرْنَ لكرَاهة حضورهنَّ)).

[٤٤٩٣] (قوله: فيعمُّ إلخ) ولذا وردَ: ((إذا قال العبدُ: السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين أصابت كلَّ عبدٍ لله صالحٍ في السماء والأرض))<sup>(٤)</sup>.

[٤٤٩٤] (قوله: والحفظه) بالجرِّ عطفاً على ((مَنْ))، ولم يقل: الكتبة ليشمل مَنْ يحفظُ أعمال المكلف - وهم الكُرامُ الكاتبون - وَمَنْ يحفظُهُ من الجنِّ وهم المعقبات، ويشملُ كلَّ مصلٍّ، فإنَّ المميَّز لا كتبة له كما<sup>(٥)</sup> أفاده في "الحلبة"<sup>(٦)</sup> و"البحر"<sup>(٧)</sup>، وفيه كلامٌ يأتي<sup>(٨)</sup>، على أنَّ الكلام هنا في الإمام، ولا يكونُ صبيّاً.

[٤٤٩٥] (قوله: فيهما) أي: في اليمين واليسار.

[٤٤٩٦] (قوله: بلا نية عدد) أي: للاختلاف فيه، فقل: مع كلِّ مؤمنٍ اثنان، وقيل: أربعة، وقيل: خمسة، وقيل: عشرة، وقيل: مائة وستون، وقيل غير ذلك، وعمامة في شروح "المنية"<sup>(٩)</sup>.

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٣٥ ب بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/١.

(٤) أخرجه أحمد ٢/٣٨٢، والبخاري (٨٣١) كتاب الأذان - باب الشهد في الآخرة، ومسلم (٤٠٢) كتاب الصلاة - باب

الشهد في الصلاة، وأبو داود (٩٦٨) كتاب الصلاة - باب الشهد، والنسائي ٣/٥١٠ - كتاب السهو - باب تغيير الدعاء

في الصلاة على النبي ﷺ، وابن ماجه (٨٩٩) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الشهد، كلُّهم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) ((كما)) ليست في "م".

(٦) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٤٠ ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٤.

(٨) المقولة [٤٤٩٣] قوله: ((إذ لا كتبة معه)).

(٩) انظر "شرح المنية الكبير" - فصل في صفة الصلاة ٣٣٨ - و"الصغير" ص ١٧٧، و"الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٣٥ ب.



كالإيمان بالأنبياء، وقُدِّمَ القَوْمُ لأنَّ المختار أنَّ خواصَّ بني آدم - وهم الأنبياء - أفضلُ من كلِّ الملائكة، وعوامُّ بني آدم - وهم الأتقياء - أفضلُ من عوامِّ الملائكة، والمرادُ بالأتقياء مَنْ اتَّقَى الشُّرْكَ فقط كالفسقة كما في "البحر" عن "الروضة"، وأقرَّه "المصنّف" .....

### مطلبٌ في عددِ الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام

[٤٤٦٧] (قوله: كالإيمان بالأنبياء) لأنَّ عددهم ليس معلوم قطعاً، فينبغي أن يقال: آمنتُ بجميع الأنبياء، أولَّهم آدمُ وآخرهم محمدٌ عليه وعليهم الصلاة والسلام، "معراج". فلا يجبُ اعتقادُ أنَّهم مائة ألفٍ وأربعة وعشرون ألفاً، وأنَّ الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون؛ لأنَّه خيرُ أحادٍ. [٤٤٦٨] (قوله: وقُدِّمَ القَوْمُ) أي: المعبرُّ عنهم - ((مَنْ)) بدليل عطف الحفظة عليهم، والعطفُ للمغايرة، وعبرَ بالقوم لِيُخْرِجَ الجَنَّ، فإنَّهم ليسوا أفضلَ من المَلَكِ، وأشار بذلك إلى ما قاله "فخر الإسلام": ((مَنْ أنَّ للبلاء أثرًا في الاهتمام، ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالنوافل: إنه يُبدأ بما بدأ به الميت)).

[٤٤٦٩] (قوله: مَنْ اتَّقَى الشُّرْكَ فقط) الأولى أنْ يُسْقِطَ لفظُ ((فقط))، فيصيرُ المعنى: مَنْ اتَّقَى الشُّرْكَ سواءَ اتَّقَى المعاصي أيضاً أو لا، "ح" (١).

### مطلبٌ في تفضيل البشر على الملائكة

[٤٤٧٠] (قوله: كما في "البحر" عن "الروضة") أي: "روضة العلماء" لـ "الزندوستي" (٢)، حيث قال: ((اجمعت الأمة على أنَّ الأنبياء أفضلُ الخليقة، وأنَّ نبيَّنا عليه الصلاة والسلام [١/٤١٤ ب] أفضلُهم، وأنَّ أفضلَ الخلائق بعد الأنبياء الملائكةُ الأربعة وحملةُ العرش والرُّوحانيون ورضوانُ ومالِك، وأنَّ الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضلُ من سائر الملائكة، واختلفوا بعد ذلك، فقال "الإمام": سائرُ الناس من المسلمين أفضلُ من سائر الملائكة، وقالوا: سائرُ الملائكة أفضلُ)) اهـ ملخصاً.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧١/أ.

(٢) تقدمت ترجمتها ٥٨٠/٢.



قلتُ: وفي "جمع الأنهر"<sup>(١)</sup> تبعاً لـ "القهستاني": ((خواصُّ البشر وأوساطُهُ أفضلُ من خواصِّ الملك وأوساطِهِ عند أكثر المشايخ))، وهل تتغيَّر الحفظة؟ قولان، .....  


---

وحاصلُهُ: أنَّه قسَّم البشرَ إلى ثلاثة أقسامٍ: خواصُّ كالأنبياء، وأوساطُ كالصالحين من الصحابة وغيرهم، وعوامُّ كباقي الناس، وقسَّم الملائكةَ إلى قسمين: خواصُّ كالملائكة المذكورين، وغيرهم كباقي الملائكة، وجعلَ خواصُّ البشر أفضلَ من الملائكة خاصَّتهم وعامَّتهم، وبعدهم في الفضل خواصُّ الملائكة، فهم أفضلُ من باقي البشر أوساطهم وعوامَّهم، وبعدهم أوساطُ البشر، فهم أفضلُ ممن عدا خواصَّ الملائكة، وكذلك عوامُّ البشر عند الإمام كأوساطهم، فالأفضلُ عنده خواصُّ البشر، ثم خواصُّ الملك، ثم باقي البشر، وعندهما خواصُّ البشر، ثم خواصُّ الملك، ثم أوساطُ البشر، ثم باقي الملك.

[٤٤٧١] (قوله: قلت إلخ) حاصلُهُ: أنَّ "القَهْستاني"<sup>(٢)</sup> جعلَ كلاً من البشر والملك قسمين: خواصَّ وأوساطاً، وجعلَ خواصَّ البشر أفضلَ من خواصِّ الملك، وأوساطُ البشر أفضلَ من أوساطِ الملك، ففي كلامه لفٌ ونشْرٌ مرتَّبٌ، وسكَّتْ عن عوامِّ البشر للخلاف السابق، وبه ظهرَ أنَّ هذا غيرُ مخالفٍ لما مرَّ<sup>(٣)</sup> عن "الروضة"، نعم قوله: ((عند أكثر المشايخ)) مخالفٌ لما في "الروضة" من دعوى الاتفاق، وما هنا أولُ، إذ المسألةُ خلافيةٌ، وهي ظنيةٌ أيضاً كما نصَّ عليه في "شرح النسفية"<sup>(٤)</sup>، بل قال في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>: ((وقد رويَ التوقُّفُ في هذه المسألة - أي: مسألة تفضيل البشر على الملك - عن جماعةٍ منهم "أبو حنيفة" لعدم القاطع، وتقويضُ عِلْمٍ ما لم يحصلْ لنا الجزمُ بعلمه إلى عالمه أسلم، والله أعلم)) اهـ.

### مطلبٌ: هل تتغيَّر الحفظة؟

[٤٤٧٢] (قوله: وهل تتغيَّر الحفظة؟ قولان) فقيل: نعم؛ لحديثِ "الصحيحين"<sup>(٦)</sup>: ((يتعاقبون

(١) "جمع الأنهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٠٢/١.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١٠٠/١.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "شرح العقائد النسفية" للفتنازاني: ص ٢٧٩.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٣٨ - بتصرف.

(٦) أخرجه مالك ١٧٠/١ كتاب قصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة، وأحمد ٢٥٧/٢ و ٣١٢ و ٣٤٤ و ٤٨٦، -



وفارقه كاتبُ السُّمات عند جماعٍ وخلاءٍ.....

فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجمعون في [١/ق ٤١٥/أ] صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعدُ الذين باتوا فيكم، فيسألهم - وهو أعلم بهم - كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلُّون، وتركناهم وهم يصلُّون»، فنقلَ "عياض" وغيره عن الجمهور أنَّهم الحفظة - أي: الكرام - الكاتِبون - واستظهرَ "القرطبي"<sup>(١)</sup> أنَّهم غيرهم، وقيل: لا يتغيَّران ما دام حيًّا؛ لحديث "أنس": أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الله تبارك وتعالى وكلَّ بعبد المؤمن مَلَكَيْنِ يَكْتَبَانِ عَمَلَهُ، فإذا ماتَ قالَا: رَبُّنَا قَدْ مَاتَ فُلَانٌ، فتأذَّنْ لَنَا فنصعدُ إلى السماء؟ فيقول الله عزَّ وجلَّ: سمائي مملوءة من ملائكتي يسبحونني، فيقولان: فَنَقِمْ في الأرض؟ فيقول الله تعالى: أرضي مملوءة من خلقي يسبحونني، فيقولان: فأين نكون؟ فيقول الله تعالى: قُومًا على قبرِ عبيدي، فكبراني وهللاني واذكراني، واكتبَا ذلك لعبيدي إلى يومِ القيامة»<sup>(٢)</sup>، وتأمَّله في "الحلية"<sup>(٣)</sup>.

٣٥٤/١

### مطلب: هل يفارقه المَلَكُ المَلَكُان؟

[٤٤٧٣] (قوله: ويفارقه كاتبُ السُّمات عند جماعٍ وخلاءٍ) تبعَ في ذلك صاحبُ "البحر"<sup>(٤)</sup>،

- والبحاري (٥٥٥) كتاب مواعيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر، ومسلم (٦٣٢) كتاب المساجد - باب فضل صلاتي الصبح

والعصر والمحافظة عليهما، والنسائي ٢٤٠/١ - ٢٤١ كتاب الصلاة - باب فضل الجماعة من حديث أبي هريرة ؓ.

(١) في "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم": كتاب الصلاة - باب المحافظة على الصبح والعصر ٢٦١/٢.

(٢) أخرجه البيهقي في "شُعَبُ الإِيْمَان" (٩٩٣١)، وقال: تفرد به عثمان بن مطر، وليس بالقوي، وأخرجه أحمد بن منيع

كما في "المطالب العالية" (٢٨٦٦)، وذكره الزيلعي في "نصب الراية" ٤٣٤/١، ونسبه إلى إسحاق بن راهويه في

"مسنده"، وفي سنده عثمان بن مطر، وهو ضعيف جداً. وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٢٩/٣ وقال: هذا

حديث لا يصح، وقد اتفقوا على تضعيف عثمان بن مطر، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحمل

الاحتجاج به، وذكره المنقي الهندي في "كنز العمال" رقم (٤٢٩٦٧): ونسبه إلى المروزي في الجناز، وأبي بكر

الشافعي في "الغليانيات" وأبي الشيخ في "العلامة"، والبيهقي في "شُعَبُ الإِيْمَان"، والديلمي، وقال: وأورده ابن

الجوزي في "الموضوعات" فلم يصب.

(٣) انظر "الحلية": صفة الصلاة ٢/ق ١٣٦/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٤/١.



وصلاة، والمختارُ أنَّ كَيْفِيَّةَ الكتابةِ والمكتوب فيه مما استأثَّرَ اللهَ بعلمِهِ، نعم في "حاشية الأشباه": ((تُكْتَبُ فِي رَقٍّ.....

والمصرَّحُ به في "شرح الجوهرة الكبير" لـ "اللقاني": ((أَنَّ الْمَفَارِقَ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَلَكَانَ))، وزاد: ((أَنَّهُمَا يَكْتُبَانِ مَا حَصَلَ مِنْهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ بِعَلَامَةٍ يَجْعَلُهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُمَا))، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَنْدِ فِي ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ، وَذَكَرَ فِي "الحلبة"<sup>(١)</sup>: ((أَنَّ الْجَزْمَ بِهِ يَحْتَاجُ إِلَى ثَبُوتٍ سَمْعِيٍّ يَفِيدُهُ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْخَلَاءِ يَسْطُرُ رِءَاؤُهُ وَيَقُولُ: أَيُّهَا الْمَلَكَانِ الْخَافِضَانِ عَلَيَّ، اجْلِسَا ههنا، فَإِنِّي عَاهَدْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا أَتَكَلَّمَ فِي الْخَلَاءِ»<sup>(٢)</sup>)، فَذَكَرَ شَيْخُنَا الْخَافِظُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ ((أهـ "ح"<sup>(٣)</sup>) مُلَخَّصًا.

[٤٤٧٤] (قَوْلُهُ: وَصَلَاةٍ) يَعْنِي: أَنَّ كَاتِبَ السِّيَّاتِ يَفَارِقُ الْإِنْسَانَ فِي صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا يَكْتُبُهُ، ذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ<sup>(٤)</sup>، وَرَدَّهُ فِي "الحلبة"<sup>(٥)</sup> كَمَا نَقَلَهُ "ح"<sup>(٦)</sup>.

[٤٤٧٥] (قَوْلُهُ: وَالْمَخْتَارُ الْإِخ) مُقَابَلَةٌ مَا يَأْتِي<sup>(٧)</sup> عَنْ "حاشية الأشباه" - وَكَذَا مَا فِي "النهر"<sup>(٨)</sup> - ((مَنْ أَنَّ الْقَلَمَ اللَّسَانَ، وَالْمَدَادَ الرَّقِّ)).

[٤٤٧٦] (قَوْلُهُ: اسْتَأْثَرَ) أَي: اخْتَصَّ.

[٤٤٧٧] (قَوْلُهُ: نَعَمْ الْإِخ) لَا يَحْسُنُ الاسْتِدْرَاكُ بِهِ بَعْدَ تَصْرِيحِهِ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ، تَأَمَّلْ.

[٤٤٧٨] (قَوْلُهُ: تُكْتَبُ فِي رَقٍّ) قَالَ فِي "الحلبة"<sup>(٩)</sup>: ((ثُمَّ قِيلَ: إِنَّ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ الْخَفِظَةُ

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٣٧/أ.

(٢) لم نثر عليه في المصادر التي بين أيدينا.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٧١/ب.

(٤) لم نثر عليه في "المفهم شرح كتاب تلخيص مسلم".

(٥) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٣٧/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧١/ب.

(٧) في هذه الصحيفة "در".

(٨) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/أ.

(٩) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٣٨/أ.



بلا حرفٍ كُتِبَتْها في العقل))، وهو أحدُ ما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٌ فِي رَقٍّ مَنُشُورٍ﴾ [الطور - ٣، ٢]، .....

دواوين [١/٤١٥ ب] من رَقٍّ كما هو المرادُ من قوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٌ﴾ في رَقٍّ مَنُشُورٍ [الطور - ٣، ٢] في أحدِ الأقوال، لكنَّ المأثور عن "علي" ؑ: «أَنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَنْزِلُونَ بِشَيْءٍ يَكْتُبُونَ فِيهِ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ<sup>(١)</sup>»، فلم يَعرَفْ ذلك، والله سبحانه أعلم<sup>(٢)</sup> اهـ.

[٤٤٧٩] قوله: بلا حَرْفٍ كُتِبَتْها في العقل يؤيِّدُهُ ما قاله "الغزالي" في المكتوب في اللوح المحفوظ أيضاً: ((إنَّه ليس حروفاً، وإنَّما هو ثبوتُ المعلومات فيه كُتِبَتْها في العقل))، قال في "الحلبي"<sup>(٣)</sup>: ((لكنَّ صَرْفَ اللفظِ عن ظاهره يحتاجُ إلى وجودٍ صارفٍ مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيِّدُ الظاهرَ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية - ٢٩]، ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف - ٨٠]، وكذا ما ثبت في الإسراء من سماعه عليه الصلاة والسلام صَرِيفَ الأقلام<sup>(٤)</sup>، أي: تصوُّبَها، فيُحْمَلُ على ظاهره، لكنَّ كَيْفِيَّةَ ذلك وصورتَهُ وجنسَهُ مما لا يعلمُهُ إلا اللَّهُ تعالى، أو مَنْ أطلَعَهُ على شيءٍ من ذلك)) اهـ ملخصاً، وعمامُهُ في "ح"<sup>(٥)</sup>.

[٤٤٨٠] قوله: وهو أحدُ ما قيل إلخ) راجعٌ إلى قوله: ((تُكْتَبُ في رَقٍّ)) فقط كما أفاده "ح"<sup>(٥)</sup>، فراجعهُ وتأمل.

(١) لم نجده في المصادر الحديثة التي بين أيدينا.

(٢) "الحلبي": صفة الصلاة ٢/ ١٣٨ ب.

(٣) أخرجه أحمد ١٤٩/ ٣، والبخاري (٣٤٩) كتاب الصلاة - باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟ ومسلم (١٦٣) كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات من حديث أنس ؓ مرفوعاً.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٢ أ.

(٥) انظر "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٢ أ.



وصحَّح "النيسابوري" في "تفسيره"<sup>(١)</sup>: ((أُنْهَمَا يَكْتُبَانِ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَتَيْنَهُ)). قلتُ: وفي "تفسير الديماطي"<sup>(٢)</sup>: ((يَكْتُبُ الْمُبَاحُ كَاتِبُ السَّيِّئَاتِ، وَيُمَحِّى يَوْمَ الْقِيَامَةِ)).

[٤٤٨١] (قوله: وصحَّح "النيسابوري") نقله في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> عن "الحسن" و"مجاهد"<sup>(٤)</sup> و"الضحَّاك"<sup>(٥)</sup> وغيرهم، وذكر قبله<sup>(٦)</sup> عن "الاختيار"<sup>(٧)</sup>: ((أَنَّ مُحَمَّدًا رَوَى عَنْ "هشام" عن "عكرمة" عن "ابن عباس" أَنَّهُ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ لَا تَكْتُبُ إِلَّا مَا فِيهِ أَجْرٌ أَوْ وَزْرٌ»)).<sup>(٨)</sup>

[٤٤٨٢] (قوله: حتى أتته) هو الصورتُ الصادرُ عن طبيعة الشخص في مرضه لعُسرِهِ، أو لضجرِهِ، أو لتأسُّفِهِ على ما فرطَ في جنَبِ<sup>(٩)</sup> الله تعالى، وأشار بهذه الغاية إلى أَنَّهُمَا يَكْتُبَانِ جَمِيعَ الضرورياتِ أيضاً كالتنفُّسِ وحرَكَةِ النبضِ وسائرِ العروقِ والأعضاءِ، أفاده "ح"<sup>(١٠)</sup> عن "اللقاني".

[٤٤٨٣] (قوله: يَكْتُبُ الْمُبَاحُ كَاتِبُ السَّيِّئَاتِ) تفسيرٌ لما أجمَلَ في العبارة السابقة، حيث نسبَ فيها كتابةَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِمَا، فأشارَ هنا إلى تفصيلِهِ وبيانه؛ لأنَّ المكتوبَ ثلاثةُ أقسامٍ: ما فيه أجرٌ، وما فيه وزرٌ، وما لا ولا، فما فيه أجرٌ لكاتبِ الحسناتِ، والباقي لكاتبِ السيِّئاتِ.

[٤٤٨٤] (قوله: وَيُمَحِّى يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وقيل: في آخرِ النهار، وقيل: يومَ الخميس، وهو مأثورٌ عن "ابن عباس" و"الكلبي"، وذكرَ في "الحلبة"<sup>(١١)</sup> عن "الاختيار"<sup>(١٢)</sup>: ((أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى

(١) المسمى "غرائب القرآن ورجائب الفرقان" للحسن بن محمد، نظام الدين المعروف بالأعرج القمي النيسابوري الحسيني (ت بعد ٨٥٠هـ). ("كشف الظنون" ١/٤٦٠، ٢/١١٩٥، "الأعلام" ٢/٢١٦).

(٢) لأبي محمد بكر بن سهل بن إسماعيل الديماطي (ت ٢٨٩هـ). ("كشف الظنون" ١/٤٤٧، "هدية العارفين" ١/٢٣٤).

(٣) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٣٧ ب.

(٤) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي المكي التابعي (ت ١٠٤هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٤/٤٤٩، "الأعلام" ٥/٢٧٨).

(٥) أبو محمد وأبو القاسم الضحَّاك بن مزاحم الهلالي البلخي الخراساني (ت ١٠٥هـ). ("سير أعلام النبلاء" ٤/٥٠٩، "الأعلام" ٣/٢١٥).

(٦) لم نثر على النقل في نسخة "الحلبة" التي بين أيدينا.

(٧) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل تقسيم الكلام ٤/١٨٠.

(٨) لم نجده في المصادر الحديثية التي بين أيدينا.

(٩) في "الأصل" "ب" و"م": ((جانب)).

(١٠) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ٧٢ ب.

(١١) لم نجد النقل في مظانه.

(١٢) "الاختيار": كتاب الكراهية - فصل تقسيم الكلام ٤/١٨٠.



وفي "تفسير الكازروني"<sup>(١)</sup> المعروف بالأخوين: ((الأصحُّ أنَّ الكافر أيضاً تُكْتَبُ أعمالُهُ، إلَّا أنَّ كاتبَ اليمين كالشاهد على كاتب اليسار))، وفي "البرهان": ((أنَّ ملائكة الليل غيرُ ملائكة النهار، وأنَّ إبليس مع ابنِ آدمَ بالنهار، وولدهُ بالليل))، وفي "صحيح مسلم"<sup>(٢)</sup>: ((ما منكم من أحدٍ إلَّا وقد وكلَّ اللهُ به قرينه من الجنِّ وقرينه من الملائكة))، قالوا: وإيَّاكَ يا رسولَ الله؟ قال: ((وإيَّايَ، ولكنَّ اللهَ أعانني عليه فأسلمَ))، رُوِيَ بفتح الميم.....

[١/٤١٦ أ] الأول، وعن بعض المفسرين: أنَّه الصحيحُ عند المحققين، فلذا مشى عليه "الشارح". [٤٤٨٥] (قوله: الأصحُّ أنَّ الكافر أيضاً تُكْتَبُ أعمالُهُ إلخ) أي: السيئة؛ إذ لا حسنة له، وهو مكلفٌ بمحقوق العباد والعقوبات اتفاقاً، وبالعبادات أداءً واعتقاداً، وهو المعتمدُ عندنا، فيُعاقبُ على تركِ الأمرين، وعناهُ في "ح"<sup>(٣)</sup>، ونقلَ عن "اللقاني": ((أنَّ أعمالَ الكافر التي يظُنُّ هو أنَّها حسنة لا تُكْتَبُ له إلَّا إذا أسلمَ، فيُكْتَبُ له ثوابُ ما عَمِلَهُ في الكفر من الحسنات)) اهـ. وفي حفظي أنَّ مذهبنا خلافة، فليراجع.

[٤٤٨٦] (قوله: وفي "البرهان" إلخ) لحديث: ((يتعاقبون)) المتقدم<sup>(٤)</sup>، والمرادُ بهم الحفظة الذين هم المعقبات، لا الحفظة الذين هم الكتبة لِمَا قَدَّمناه، "ح"<sup>(٥)</sup>.

[٤٤٨٧] (قوله: وأنَّ إبليسَ مع ابنِ آدمَ بالنهار) أي: مع جميعهم إلَّا مَنْ حَفِظَهُ الله تعالى منه وأقدره على ذلك، كما أقدَّرَ مَلَكُ الموت على نظير ذلك.

والظاهر: أنَّ هذا غيرُ القرينِ الآتي<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّه لا يفارقُ الآدميَّ، فافهم.

[٤٤٨٨] (قوله: رُوِيَ بفتح الميم). بمعنى: آمنَ القرينُ، فصار لا يأمرُ إلَّا بخيرِ كالقرينِ المَلَكِ،

(١) لعله لأبي البركات وأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، تاج الدين المعروف بحاج هراس الكازروني المدني الشافعي (ت ٨٤٣ هـ). (الضوء اللامع" ٩٦/٧، "هدية العارفين" ١٩٤/٢).

(٢) برقم (٢٨١٤) كتاب صفات المنافقين - باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وأن مع كل إنسان قريناً.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٢/ب.

(٤) المقولة [٤٤٧٢] قوله: ((هل تتغير الحفظة؟ قولان)).

(٥) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٣/أ.

(٦) في هذه الصحيفة "در".



وَضَمَّهَا. (ويزيدُ) المؤتمُّ (السلامَ على إمامِهِ في التسليمة الأولى إن كان) الإمامُ (فيها) وإلا ففي الثانية، ونواه فيهما لو مُحَاذِيًا، وينوي المنفردُ الحفظةَ فقط) لم يقل: الكتبةَ ليُعَمِّ المميِّزُ؛ إذ لا كتبةَ معه،.....

وهذا ظاهرُ الحديث.

[٤٤٨٩] (قوله: وَضَمَّهَا) فيكونُ فعلاً مضارعاً مفيداً للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستمرارِ التجديدي، "ح" <sup>(١)</sup>. وصَحَّ بعضهم هذه الروايةَ وَرَجَّحَهَا، وفي روايةٍ: ((فاستسلم)) كما في "الشفاء" <sup>(٢)</sup>.

٣٥٥/١

[٤٤٩٠] (قوله: ويزيدُ المؤتمُّ إلخ) أي: يزيدُ على ما تقدَّم <sup>(٣)</sup> من نيَّةِ القومِ والحفظةِ نيَّةَ إمامِهِ. [٤٤٩١] (قوله: إن كان الإمامُ فيها) أي: في التسليمة الأولى، أي: في جهتها. [٤٤٩٢] (قوله: وإلاَّ صادقٌ بالمحاذاة، وليست مرادةً لذكرها بعد، "ح" <sup>(٤)</sup>). [٤٤٩٣] (قوله: إذ لا كتبةَ معه) أفادَ أنَّ المراد بالحفظة حفظةَ ذاته من الأسواء لا حفظةُ الأعمال، وهما قولان كما مرَّ <sup>(٥)</sup>، لكنَّ الصحيح أنَّ حسناتِ الصبيِّ له، ولوالديه ثوابُ التعليم، ولذا ذكرَ "اللقائيُّ": ((أنَّه تُكْتَبُ حسناتُهُ))، فمقتضاه أنَّ له كاتبَ حسناتٍ.

(قولُ "المصنِّف": ونواه فيهما) تخصيصُ الإمام بالذكرِ يُشِيرُ بأنَّه لا حاجةَ أن ينوي مَنْ كان في محاذاته من المؤتمِّين في الجانبين، بل تكفي نيَّتهُ في جانبٍ واحدٍ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لم يذكر المؤتمَّ لأنَّه يَعْلَمُ حكمَهُ بالمقايسة على الإمام. اهـ "سندي" عن "البرجندي".

(قوله: فمقتضاه أنَّ له كاتبَ حسناتٍ) بل قال "السندي" نقلاً عن "الرحمني": ((إلاَّ أنَّ كاتبَ السيِّئات مُعْطَلٌ، إلَّا لو وَقَعَ منه ما يؤدي إلى الكفر؛ إذ تصحُّ رَدُّهُ)) اهـ. على أنَّ كاتبَ السيِّئات يكتبُ المباحَ أيضاً، والصبيُّ يفعلُهُ، فيكون كاتبُ سيِّئاتٍ بلا تعطيلٍ.

(١) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٣/أ.

(٢) "الشفاء": القسم الثالث - الباب الأول - فصل في إجماع الأمة على عصمة النبي من الشيطان ٧٣٦/٢.

(٣) ص ٤١ - "در".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الشروع في الصلاة ق ٧٣/أ.

(٥) المقولة [٤٤٦٤] قوله: ((والحفظة)).



وَلَعَمْرِي لَقَدْ صَارَ هَذَا كَالشَّرِيعَةِ الْمَنْسُوخَةِ، لَا يَكَاذُ يَنْوِي أَحَدٌ شَيْئًا إِلَّا الْفَقَهَاءُ، وَفِيهِمْ نَظَرٌ.

وَيَكْرَهُ تَأْخِيرَ السَّنَةِ إِلَّا بِقَدْرِ اللّٰهِ أَنْتَ السَّلَامُ إِلَخَ، وَقَالَ "الْحَلَوَانِيُّ": (( لَا بِأَسْرِ  
بِالْفَصْلِ بِالْأَوْرَادِ ))،.....

[٤٤٩٤] (قَوْلُهُ: وَلَعَمْرِي) قَسَمٌ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ <sup>(١)</sup>.

[٤٤٩٥] (قَوْلُهُ: هَذَا) أَيُّ: مَا ذُكِرَ مِنَ النِّتَةِ، وَفِي "الْحَلْبَةِ" <sup>(٢)</sup> عَنْ "صَلْرِ الْإِسْلَامِ": ((هَذَا شَيْءٌ تَرَكَهُ جَمِيعُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ قَلَّمَا يَنْوِي أَحَدٌ شَيْئًا، قَالَ فِي "غَايَةِ الْبَيَانِ": وَهَذَا حَقٌّ؛ لِأَنَّ [١/١٦٧ق/ب] النِّتَةَ فِي السَّلَامِ صَارَتْ كَالشَّرِيعَةِ الْمَنْسُوخَةِ، وَلِهَذَا لَوْ سَأَلْتُ أَلُوفَ أَلُوفٍ مِنَ النَّاسِ: أَيُّ شَيْءٍ نَوَيْتَ بِسَلَامِكَ لَا يَكَاذُ يَجِيبُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، نَحْمًا فِيهِ طَائِلٌ إِلَّا الْفَقَهَاءُ، وَفِيهِمْ نَظَرٌ) اهـ.

[٤٤٩٦] (قَوْلُهُ: إِلَّا بِقَدْرِ: اللّٰهِ إِلَخَ) لِمَا رَوَاهُ "مُسْلِمٌ" وَ"الترمذي" <sup>(٣)</sup> عَنْ "عَائِشَةَ" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بِعَقْدَارٍ مَا يَقُولُ: اللّٰهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمَنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ))، وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَذْكَارِ عَقِيبَ الصَّلَاةِ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا قَبْلَ السَّنَةِ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ السَّنَةَ مِنْ لَوَاحِقِ الْفَرِيضَةِ وَتَوَابِعِهَا وَمَكْمَلَاتِهَا، فَلَمْ تَكُنْ أَجْنَبِيَّةً عَنْهَا، فَمَا يُفْعَلُ بَعْدَهَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَقِيبُ الْفَرِيضَةِ، وَقَوْلُ "عَائِشَةَ": ((عَقْدَارٍ)) لَا يُفِيدُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ بَعِينَهُ، بَلْ كَانَ يَقْعُدُ بِقَدْرِ

(١) الْمُقُولَةُ [٥٨] قَوْلُهُ: ((وَلَعَمْرِي)).

(٢) "الْحَلْبَةُ": صِفَةُ الصَّلَاةِ ٢/١٣٥ ق/١٣٦ب.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٩٢) كِتَابُ الْمَسَاجِدِ - بَابُ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ - وَبَيَانُ صِفَتِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥١٢) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا سَلَّمَ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩٨) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَقَالَ: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ ٦٩/٣ كِتَابُ السُّهُورِ - بَابُ الذِّكْرِ بَعْدَ الْاسْتِغْفَارِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٩٢٤) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا يَقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَوْبَانَ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ.



## واختارهُ "الكمال"،

ما يسعُهُ ونحوهُ من القول تقريباً، فلا ينافي ما في "الصحيحين"<sup>(١)</sup>: ((من أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مَعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ))، وتَمَامُهُ فِي "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>، وكذا في "الفتح"<sup>(٣)</sup> من باب الوترِ والتوافل.

[٤٤٩٧] (قوله: واختارهُ "الكمال") فيه أَنَّ الذي اختاره "الكمال"<sup>(٤)</sup> هو الأولُّ، وهو قولُ "البِقَالِي"<sup>(٥)</sup>، وَرَدَّ ما في "شرح الشهيد"<sup>(٦)</sup>: ((من أَنَّ القيامَ إِلَى السَّنَةِ مُتَّصِلًا بِالْفَرْضِ مَسْنُونٌ))، ثُمَّ قال: ((وعندي أَنَّ قولَ "الحُلَوَانِي"<sup>(٧)</sup>: لَا بَأْسَ لَا يِعَارِضُ الْقَوْلَيْنِ؛ لأنَّ المشهورَ فِي هذه العبارة كَوْنُ

(قوله: فيه أَنَّ الذي اختارهُ "الكمال" هو الأولُّ) لَا مانعَ من إرجاع الضمير لِمَا قاله "الحُلَوَانِي"<sup>(٨)</sup>، فَإِنَّ مختارَهُ أَيْضاً حيثَ لم يُرَدَّ وأرجعه إِلَى القول قبله بخلاف قول "الشهيد" حيث رَدَّ.

(قوله: وعندي أَنَّ قولَ "الحُلَوَانِي"<sup>(٩)</sup>: لَا بَأْسَ يِعَارِضُ الْقَوْلَيْنِ إلخ) عَدَمُ معارضته لقول "البِقَالِي" غيرُ ظاهرٍ، فَإِنَّ قائلَ بكَراهةِ ما زَادَ عَلَى قدرِ الواردِ لَا ما كانَ قَدَرَهُ، و"الحُلَوَانِي"<sup>(١٠)</sup> يَقُولُ بِالكَراهَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ فِيهِمَا كَمَا هو مُفَادُ قَوْلِهِ: ((لَا بَأْسَ بِالْفَصْلِ بِالْأَوْرَادِ))، و"الحُلَوَانِي"<sup>(١١)</sup> موافقٌ لِمَا فِي "شرح الشهيد"؛ إِذْ مُفَادُ كَلَامِهِ كَرَاهَةُ التَّأخِيرِ وَلَوْ قَدَّرَ الْوَارِدَ، إِلَّا إِذَا حَمَلَ قَوْلَهُ: ((لَا بَأْسَ)) عَلَى الْإِبَاحَةِ فَيَكُونُ مَخَالِفاً لِمَا فِي "شرح الشهيد" وَلِمَا قاله "الحُلَوَانِي"<sup>(١٢)</sup>، وَهَذَا كُلُّهُ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ التَّوْفِيقِ الَّذِي أَشَارَ لَهُ "الشارح" بقوله: ((وَفِي حِفْظِي إلخ)).

(١) أخرجه البخاري (٨٤٤) كتاب الأذان - باب الذكر بعد الصلاة، ومسلم (٥٩٣) (١٣٨) كتاب الساجد - باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، وأبو داود (١٥٠٥) كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل إذا سلم، والنسائي ٧٠/٣ كتاب السهو - باب نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة من حديث المنيرة بن شعبة.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤١-٣٤٢-٣.

(٣) انظر "الفتح": كتاب الصلاة ٣٨٤-٣٨٣/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب التوافل ٣٨٤-٣٨٣/١.

(٥) أي: شرح حسام الدين الصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ) يعرف بالجامع الحسامي على "الجامع الصغير" للإمام

محمد، وتقدمت ترجمته ٥١٠/١.



قال "الحلي": ((إن أُريدَ بالكراهة التنزيهية ارتفع الخلاف)).

قلت: وفي حفظي حملُهُ على القليلة، ويُستحبُّ أن يستغفرَ ثلاثاً، ويقرأ آية الكرسي

خلافه أولى، فكان معناها أنَّ الأولى أن لا يقرأ قبل السنة، ولو فعلَ لا بأس، فأفاد عدم سقوط السنة بذلك، حتى إذا صَلَّى بعد الأوراد تقع سنة لا على وجه السنة، ولذا قالوا: لو تكلم بعد الفرض لا تسقط، لكنَّ ثوابها أقلُّ، فلا أقلُّ من كون قراءة الأوراد لا تسقطها)). اهـ.

وتبعه على ذلك تلميذه في "الحلية"<sup>(١)</sup> وقال: ((فتحمل الكراهة في قول "البقالي" على التنزيهية لعدم دليل التحريمية، حتى لو صلاها بعد [١/٤١٧ق/١] الأوراد تقع سنة مؤداة، لكن لا في وقتها المسنون))، ثم قال: ((وأفاد "شيخنا" أنَّ الكلام فيما إذا صَلَّى السنة في محلِّ الفرض؛ لاتفاق كلمة المشايخ على أنَّ الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل، أي: فلا يكره الفصل بمسافة الطريق)).

[٤٤٩٨] (قوله: قال "الحلي"<sup>(٢)</sup>) إلخ) هو عين ما قاله "الكمال" في كلام "الحلواني" من عدم المعارضة، ط"<sup>(٣)</sup>.

[٤٤٩٩] (قوله: ارتفع الخلاف) لأنه إذا كانت الزيادة مكروهة تنزيهاً كانت خلاف الأولى الذي هو معنى لا بأس.

[٤٥٠٠] (قوله: وفي حفظي إلخ) توفيق آخر بين القولين المذكورين، وذلك بأنَّ المراد في قول "الحلواني": لا بأس بالفصل بالأوراد أي: القليلة التي بمقدار اللهم أنت السلام إلخ؛ لما علمت

(قول "الشارح": ارتفع الخلاف) أي: بين "البقالي" و"الحلواني"، وأمَّا الخلاف بين "الشهيد" و"البقالي" فنابت لم يرتفع؛ لأنَّ "الشهيد" يكره الفصل حتى يقول: اللهم أنت السلام إلخ، و"البقالي" لم يكره بذلك القدر لا كراهة تحريمية ولا تنزيهية. اهـ "سندي".

(قوله: بأنَّ المراد بقول "الحلواني": لا بأس إلخ) أي: مع حمل قوله: ((لا بأس)) على الإباحة، والله أعلم.

(١) "الحلية": صفة الصلاة ٢/١٤٣ ب/ بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ٣٣٣-٣٤٢ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ١/٢٣٣.



والمعوذات، ويسبِّح ويحمد ويكبر ثلاثاً وثلاثين، ويهْلل تمام المائة، ويدعو ويختَم بسبحان ربِّك، وفي "الجوهرة"<sup>(١)</sup>: (( يكره للإمام التنفُّل في مكانه.....

من أنه ليس المرادُ خصوصَ ذلك؛ بل هو أو ما قاربَهُ في المقدار بلا زيادةٍ كثيرةٍ، فتأمَّل. وعليه فالكرهيةُ على الزيادة تنزيهيةٌ؛ لما علمتَ من عدم دليلٍ التحريميةِ، فانهم. وسيأتي<sup>(٢)</sup> في باب الوتر والتوافل ما لو تكلمَ بين السنة والفرض أو أكلَ أو شربَ، وأنه لا يُسنُّ عندنا الفصلُ بين سنة الفجر وفرضه بالضجعة التي يفعلها الشافعية.

[٤٥٠١] (قوله: والمعوذات) فيه تغليب، فإنَّ المراد الإخلاصُ والمعوذتان، "ط"<sup>(٣)</sup>.

[٤٥٠٢] (قوله: ثلاثاً وثلاثين) تنازع فيه كلُّ من الأفعال الثلاثة قبله<sup>(٤)</sup>.

مطلب فيما لو زاد على عدد الوارد في التسبيح عقب الصلاة

(تنبيه)

لو زاد على العدد قيل: يكره؛ لأنه سوء أدب، وأيدَّ بأنه كدواءٍ زيدَ على قانونه، أو مفتاحٍ زيدَ على أسنانه، وقيل: لا، بل يحصلُ له الثوابُ المخصوص مع الزيادة، بل قيل: لا يحلُّ اعتقادُ الكراهة لقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مَثَلٍ﴾ [الأنعام - ١٦٠]، والأوجه: إنَّ زادَ لنحو شكٍّ عُدِّ، أو لتعبُّ فلا لاستدراكه على الشارع، وهو ممنوعٌ. اهد ملخصاً من "تحفة ابن حجر"<sup>(٥)</sup>.

[٤٥٠٣] (قوله: يكره للإمام التنفُّل في مكانه) بل يتحوَّلُ تخيراً كما يأتي<sup>(٦)</sup> عن "المنية"، وكذا

يكرهه مكته قاعداً في مكانه مستقبل القبلة في صلاةٍ لا تطوُّع بعدها كما في "شرح المنية"<sup>(٧)</sup>

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب النوافل ٨٦/١ بتصرف.

(٢) ٢٨٢/٤ "در".

(٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل في الشروع في الصلاة ٢٢٣/١.

(٤) في "م": ((قيل)).

(٥) "تحفة المحتاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١٠٦/٢.

(٦) المقولة [٤٥٠٧] قوله: ((وخيره إلخ)).

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ١٥١-٣٤١.



لا للمؤتمِّم، وقيل: يُسْتَحَبُّ كَسْرُ الصَّفوفِ))، وفي "الخانية": ((يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ التَّحَوُّلُ لِيَمِينِ الْقِبْلَةِ - يعني: يسار المصلِّي - لَتَنْفُلٍ أَوْ وَرْدٍ))، وخَيْرُهُ في "المنية" بين تَحَوُّلِهِ يَمِيناً وَشَمَالاً وَأَمَاماً وَخَلْفاً، وَذَهَابِهِ لِبَيْتِهِ، وَاسْتِقْبَالِهِ النَّاسَ بِوَجْهِهِ.....

[١/٤١٧ ب/ب] عن "الخلاصة"<sup>(١)</sup>، والكراهة تنزيهية كما دلَّت عليه عبارة "الخانية"<sup>(٢)</sup>.

[٤٥٠٤] (قوله: لا للمؤتمِّم) ومثله المنفرد؛ لما في "المنية" و"شرحها"<sup>(٣)</sup>: ((أما المقتدي والمنفرد فإِنَّمَا إِنَّ لَبْثاً أَوْ قَامَا إِلَى التَّطَوُّعِ فِي مَكَانِهِمَا الَّذِي صَلَّيَا فِيهِ الْمَكْتُوبَةَ جَازٍ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَطَوَّعَا فِي مَكَانٍ آخَرَ)) اهـ.

[٤٥٠٥] (قوله: وقيل: يُسْتَحَبُّ كَسْرُ الصَّفوفِ) ليزول الاشتباه عن الداحل المعايين للكلِّ في الصلاة البعيد عن الإمام، وذكره في "البداية"<sup>(٤)</sup> و"الذخيرة" عن "محمد"، ونصَّ في "المحيط" على: ((أَنَّهُ السَّنَةُ كَمَا فِي "الْحَلْبَةِ")<sup>(٥)</sup>، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي "الْمَنِيَّةِ"<sup>(٦)</sup>): ((وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَطَوَّعَا فِي مَكَانٍ آخَرَ))، قَالَ فِي "الْحَلْبَةِ"<sup>(٧)</sup>: ((وَأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يَتَطَوَّعَ فِي مَنْزِلِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ مَانِعاً)). ٣٥٦/١

[٤٥٠٦] (قوله: تَنْفُلُ أَوْ وَرْدٍ) أقول: عبارته في "الخزانة"<sup>(٨)</sup>: ((قُلْتُ: يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لِأَجْلِ التَّنْفُلِ وَالْوَرْدِ)) اهـ. فدلَّ على أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ "الْخَانِيَّةِ"، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْخَانِيَّةِ" صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لِلتَّنْفُلِ.

[٤٥٠٧] (قوله: وَخَيْرُهُ الْإِخ) الضمير المنصوب للإمام، لكنَّ التخيير الذي في "المنية"<sup>(٩)</sup> هو:

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر: في الإمامة والافتاء ٣٩/أ.

(٢) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ١٠٠/أ. (هامش) "الفتاوى الهندية".

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٤.

(٤) "البداية": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب للإمام فعله عقيب الصلاة ١٦٠/١.

(٥) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٤٥ ب.

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٤.

(٧) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٤٤ ب - ١٤٥ أ - ب.

(٨) "الخزانة": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ٩٧/أ.

(٩) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣٤٠ وما بعدها بتصرف يسير.



((أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ لَا تَطَوُّعَ بَعْدَهَا فَإِنْ شَاءَ انْحَرَفَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ، أَوْ ذَهَبَ إِلَى حَوَائِجِهِ، أَوْ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا تَطَوُّعٌ وَقَامَ بِصَلَاتِهِ يَتَقَدَّمُ أَوْ يَتَأَخَّرُ، أَوْ يَنْحَرِفُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا، أَوْ يَنْهَبُ إِلَى بَيْتِهِ فَيَتَطَوُّعُ ثَمَّةً)) اهـ.

وهذا التخيير لا يخالف ما مر<sup>(١)</sup> عن "الخائفة"؛ لأنه لبيان الجواز، وذاك لبيان الأفضل، ولذا علَّله في "الخائفة"<sup>(٢)</sup> وغيرها: ((بأنَّ لليمين فضلاً على اليسار))، لكنَّ هذا لا يخصُّ بحين القبلة، بل يقال مثله في يمين المصلِّي، بل في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((أنَّ انحرافه عن يمينه أولى))، وأيضهً بمحدث في "صحيح مسلم"<sup>(٤)</sup>، وصحَّح في "البدائع"<sup>(٥)</sup> التسوية بينهما وقال: ((لأنَّ المقصود من الانحراف - وهو زوال الاشباہ، أي: اشتباهه أنَّه في الصلاة - يحصل بكلِّ منهما))، وقدَّمنا<sup>(٦)</sup> عن "الحلبة": ((أنَّ الأحسن من ذلك كلِّه تطوُّعه في منزله؛ لما في "سنن أبي داود"<sup>(٧)</sup> بإسنادٍ صحيح: «صلاةُ المرء في بيته أفضلُ من صلاته في مسجدي هذا إلَّا المكتوبة»)).

قلت: وإلَّا التراويح كما سيأتي<sup>(٨)</sup> في باب الوتر والنوافل مع [١/١٨ق/٤/أ] زياداتٍ أخرى،

(١) ص٢٨-٤٢ - "در".

(٢) "الخائفة": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ١/١٠٠. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص٣٤٠..

(٤) أخرجه أحمد ١٧٩/٣، ومسلم (٧٠٨) كتاب صلاة المسافرين - باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين

والشمال، والنسائي ٨١/٣ كتاب السهو - باب الانصراف من الصلاة من حديث أنس رضي الله عنه.

وفي الباب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان ما يستحب للإمام فعله عقب الصلاة ١/١٦٠.

(٦) للمقولة [٤٥٠٥] قوله: ((وقيل: يستحب كسر الصفوف)).

(٧) أخرجه أبو داود (١٠٤٤) كتاب الصلاة - باب صلاة الرجل التطوُّع في بيته، و(١٤٤٧) كتاب الصلاة - باب في

فضل التطوع في البيت، وأخرج بنحوه مالك ١/١٢٦، كتاب صلاة الجماعة - باب فضل صلاة الجماعة على

صلاة الفرد، وأحمد ١٨٦/٥، والترمذي (٤٥٠) كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت، وقال:

حديث زيد بن ثابت حديث حسن.

(٨) للمقولة [٥٩٠٣] قوله: ((والجماعة فيها سنة على الكفاية إلخ)).



ولو دون عشرة ما لم يكن بحذائه مُصَلٍّ.....

ثم إذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه أو يساره، فقد صحَّ الأمران عنه ﷺ؛ وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله "الترمذي"<sup>(١)</sup>، وذكر "النووي"<sup>(٢)</sup>: ((أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المكارم ونحوها)) كما في "الحلبية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٥٠٨] قوله: ولو دون عشرة أي: أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عددٍ وعددٍ على ما ذكره في "الخلاصة"<sup>(٤)</sup>، وغيرها، ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض شراح "المقدمة"<sup>(٥)</sup>: ((من أن الجماعة إن كانوا عشرة يلتفت إليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة، وإلا فلا ترجح حرمة القبلة على الجماعة، فإن هذا الذي ذكره لا أصل له في الفقه، وهو رجل مجهول لا تشبه ألفاظه ألفاظ أهل الفقه فضلاً عن أن يُقلد فيما ليس له أصل، والذي رواه موضوع كذب على النبي ﷺ، بل حرمة المسلم الواحد أرجح من حرمة القبلة، غير أن الواحد لا يكون خلف الإمام حتى يلتفت إليه، بل هو عن يمينه، فلو كانا اثنين كانا خلفه، فليلتفت إليهما للإطلاق المذكور)) اهـ.

ونازعه في "الإمداد"<sup>(٦)</sup>: ((بأنه ذكر ذلك في "مجمع الروايات شرح القُدوري" عن "حاشية البدرية"<sup>(٧)</sup> عن أبي حنيفة))، فليتامل.

- (١) في "السنن" (٣٠١) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الانصراف عن يمينه وشماله عن قيص بن هُلب عن أبيه، قال أبو عيسى: حديث هلب حديث حسن. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأنس، وعبد الله بن عمرو، وأبي هريرة رضي الله عنه.  
(٢) "شرح صحيح مسلم" ٢٢٠/٥ كتاب صلاة للمسافرين - باب جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال.  
(٣) "الحلبية": صفة الصلاة ٢/١٤١ ب.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر: في الإمامة والاعتداء ق ٣٩/أ.

(٥) أي: "مقدمة الصلاة" لأبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ على الراجح). انظر ق ١٢/ب - ١٣/أ من الشرح الذي بين أيدينا، وهو لشارح مجهول.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض ق ١٧٣/ب.

(٧) لعلها لأبي عبد الله وأبي البقاء محمد بن عبد الله، بدر الدين، الشبلي، الدمشقي ثم الطرابلسي (ت ٧٦٩هـ). شرح مختصر القُدوري ("كشف الظنون" ١٦٣٢/٢، "الدور الكامنة" ٤٨٧/٣، "تاج التراجم" ص ٢١٩، التعليقات السننية على الفوائد البهية" ص ١٧-).



ولو بعيداً على المذهب.

### ﴿فصل في القراءة﴾

(فصل: وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ) وجوباً بحسب الجماعة.....

[٤٥٠٩] (قوله: ولو بعيداً على المذهب) صرّح به في "الذخيرة" أخذاً من إطلاق "محمّد" في "الأصل" <sup>(١)</sup> قوله: ((إذا لم يكن بخذائه رجلٌ يصلي))، ثم قال في "الذخيرة": ((وهذا هو ظاهر المذهب؛ لأنّه إذا كان وجهه مقابل وجه الإمام في حالة قيامه يكره وإن كان بينهما صفوف))، واستظهر "ابن أمير حاج" في "الحلبة" <sup>(٢)</sup> خلاف هذا فقال: ((الذي يظهر أنّه إذا كان بين الإمام والمصلي بخذائه رجلٌ جالس ظهره إلى المصلي لا يكره للإمام استقبال القوم؛ لأنّه إذا كان ستره للمصلي لا يكره المرور وراءه، فكذا هنا، وقد صرّحوا بأنّه لو صلى إلى وجه إنسان وبينهما ثالث ظهره إلى وجه المصلي لم يكره، ولعل "محمّداً" لم يقيد بذلك للعلم به)) اهـ ملخصاً، فافهم، والله تعالى أعلم.

### ﴿فصل في القراءة﴾

لَمَّا فَرَّغَ من بيان صفة الصلاة [١/١٨٤/ب] وكيفيتها وفرائضها وواجباتها وسننها ذكر أحكام القراءة في فصل على حدة لزيادة أحكام تعلّقت بها دون سائر الأركان.

[٤٥١٠] (قوله: ويجهر الإمام وجوباً) أي: جهرًا واجبا على أنّه مصدر. بمعنى اسم الفاعل، وقوله: ((بحسب الجماعة)) صفة ثانية للجهر، ولا يخفى أنّه لا يلزم من اتّصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتّصف كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضاً، نعم لو جعل حالاً من ضمير ((وجوباً))

### ﴿فصل في القراءة﴾

(قوله: نعم لو جعل حالاً من ضمير وجوباً المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك) إذ الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها، فيقتضي أنّ الوجوب مقيّد بكونه بحسب الجماعة، تأمل.

(١) "الأصل": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ٤٠/١.

(٢) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٤٢/ب.



فإن زادَ عليه أساءَ، ولو ائتمَّ به بعد الفاتحة أو بعضها سرّاً أعادها جهراً، "بحر".  
لكن في آخر "شرح المنية": (( ائتمَّ به. بعد الفاتحة يجهرُ بالسورة.....

الموولُ باسم الفاعل يلزمُ ذلك، ولا داعيَ إلى حمل الكلام على ما يُفسدُ المعنى مع تبادلٍ  
غيره، فافهم.

[٤٥١١] (قوله: فإن زادَ عليه أساءَ) وفي "الزاهدي" عن "أبي جعفر": ((لو زادَ على الحاجة  
فهو أفضل، إلّا إذا أجهَدَ نفسه أو آذى غيره))، "فُهستاني" <sup>(١)</sup>.

[٤٥١٢] (قوله: أعادها جهراً) لأنَّ الجهرَ فيما بقي صار واجباً بالاقتداء، والجمعُ بين الجهر  
والمخافة في ركعةٍ واحدةٍ شنيعٌ، "بحر" <sup>(٢)</sup>.

ومُفاده: أنه لو ائتمَّ بعد قراءة بعضِ السورة أنه يعيدُ الفاتحةَ والسورة، فليراجع، "ح" <sup>(٣)</sup>.  
[٤٥١٣] (قوله: لكن إلخ) استدراكٌ على قوله: ((ولو ائتمَّ به)) وهذا قولٌ آخر، وقد حكى  
القولين "القُهستاني" <sup>(٤)</sup> حيث قال: ((إنَّ الإمامَ لو خافتَ ببعضِ الفاتحة أو كلّها أو المنفرد، ثمَّ  
اقتدى به رجلٌ أعادها جهراً كما في "الخلاصة" <sup>(٥)</sup>، وقيل: لم يُعَدَّ وجهراً فيما بقي من بعضِ الفاتحة  
أو السورة كلّها أو بعضها كما في "المنية" <sup>(٦)</sup>)) اهـ.

(قوله: ومُفاده أنه لو ائتمَّ إلخ) التعليلُ المذكورُ منظورٌ فيه بأنَّه بإعادةِ الفاتحة جهراً ما زالَ الجمعُ  
المذكورُ موجوداً في ركعةٍ واحدةٍ، إلّا أن يُقال: إنَّه بإعادتها جهراً صار كأنَّ ما وُجِدَ أولاً لم يوجد،  
فكأنَّه لم يوجد إلّا للجهر، فتأمل.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ١/١٠٢.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٦.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٧٤/أ.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ١/١٠١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٣٩/أ معزياً إلى "الأصل".

(٦) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص ٦١٨.



وعزى في "القنية"<sup>(١)</sup> القول الثاني إلى القاضي "عبد الجبار" و"فتاوى السُّغدي"<sup>(٢)</sup>، ولعلَّ وجهه أنَّ فيه التحرُّزَّ عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محلِّه، وهو مُوجبٌ لسجود السهو، فكان مكروهاً، وهو أسهلُّ من لزوم الجمع بين الجهر والإسرار في ركعة، على أنَّ كون ذلك الجمع شيعاً غير مطَّرد؛ لما ذكره في آخر "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((أنَّ الإمام لو سها فحافت بالفاتحة في الجهرية، ثمَّ تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد، ولو حافت بآية أو أكثر يتمُّها جهراً ولا يعيد))، وفي "الفهستاني"<sup>(٤)</sup>: ((ولا خلاف أنَّه إذا جهر بأكثر الفاتحة يتمُّها مخافتة كما في "الزاهدي") اهـ. أي: في الصلاة السريّة.

وكون القول الأوَّل نقله في "الخلاصة"<sup>(٥)</sup> عن "الأصل"<sup>(٦)</sup> كما في "البحر"<sup>(٧)</sup> - و"الأصل" من كتب ظاهر الرواية - لا يلزم منه كون الثاني لم يُذكر في [١/٤١٩ق/أ] كتاب آخر من كتب ظاهر الرواية، فدعوى أنَّه ضعيفٌ روايةً ودرايةً غيرُ مسلمةٍ، فافهم.

(قوله: وهو أسهلُّ من لزوم الجمع) لعلَّ الأوَّل إبدال (( أسهل )) بـ (( أشد )) مثلاً حتَّى يظهر كون ما ذكر وجهاً للقيل الثاني، تأمَّل.

(قوله: على أنَّ كون ذلك الجمع شيعاً غيرُ مطَّرد إلخ) قد يقال: إنَّ ما في "شرح المنية" مبنيٌّ على الرِّواية الثانية، وعلى الرِّواية الأولى يعيد، ويُعلمُ من تعبير "المنية" عن الثانية بـ ((قيل)) ضعفها.

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق١٧/ب.

(٢) لم نجدها في المطبوعة التي بين أيدينا من "فتاوى السُّغدي".

(٣) "شرح المنية الكبير": مسائل شتى ٦١٨-.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: بجهر الإمام ١٠١/١.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والافتداء ق٣٩/أ.

(٦) "الأصل": كتاب الصلاة - باب السهو في الصلاة وما يقطعها ٢١٥-٢١٦.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٦/١.



إِنْ قَصَدَ الْإِمَامَةَ، وَإِلَّا فَلَا يَلْزِمُهُ الْجَهْرُ)) (في الفجرِ وأُولَيِ العشاءِين أداءٌ وقضاءٌ وجمعةٌ وعيدين وتراويحٌ وترٌ بعدها) أي: في رمضان فقط للتوارث.....

[٤٥١٤] (قوله: إِنْ قَصَدَ الْإِمَامَةَ إلخ) عزاه في "القنية"<sup>(١)</sup> إلى "فتاوى الكرمانى"<sup>(٢)</sup>، ووجهه أَنَّ الإمام منفردٌ في حقِّ نفسه، ولذا لَا يَحْتَثُّ فِي: لَا يُؤْمُّ أَحَدًا مَا لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ، وَلَا يَحْصُلُ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَلَا تَقْسُدُ الصَّلَاةُ مَحَاذَةَ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup> فِي بَحْثِ النِّيَّةِ، وَسِذْكَرُ<sup>(٤)</sup> فِي بَابِ الْوَتْرِ عِنْدَ ذِكْرِ كِرَاهَةِ الْجَمَاعَةِ فِي التَّنَطُّوعِ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاعِي: أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ عَلَى الْإِمَامِ لَوْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ تَلْزِمُهُ أَحْكَامُ الْإِمَامَةِ بِلَوْنِ التَّزَامِ؟ فَافْهَمْ.

[٤٥١٥] (قوله: وأُولَيِ العشاءِين) بفتح الياء الأولى وكسر الثانية، "فُهَسْتَانِي"<sup>(٥)</sup>. والعشاءان: المغربُ والعَتَمَةُ.

[٤٥١٦] (قوله: أي: في رمضان فقط) مأخوذٌ من "المصنّف" في "المنح"<sup>(٦)</sup> حيث قال: ((وَقَيَّدْنَا الْوَتْرَ بِكَوْنِهِ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُجْهَرُ فِي الْوَتْرِ إِذَا كَانَ فِي رَمَضَانَ لَا فِي غَيْرِهِ كَمَا أَفَادَهُ "ابْنُ نَجِيمٍ" فِي "بَحْرِ"<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى إِطْلَاقِ "الزَيْلَعِيِّ"<sup>(٨)</sup> الْجَهْرَ فِي الْوَتْرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا)) اهـ. فدلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ فِي مَتْنِهِ بِقَوْلِهِ: ((بَعْدَهَا)) كَوْنُهُ فِي رَمَضَانَ كَمَا هُوَ الْمَسْنُونُ أَعْمٌ مِنْ أَنَّ يَكُونُ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ أَوْ لَا، وَهِيَ سَقَطَ مَا يَأْتِي<sup>(٩)</sup> عَنْ "مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ"، لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمام في ١٧/ب.

(٢) "الفتاوى": لأبي الفضل عبد الرحمن بن محمد، ركن الدين المعروف بابن أميرويه الكرمانى (ت ٥٤٣هـ). ("الفوائد البهية" ص ٩١، "الأعلام" ٣/٣٢٧).

(٣) ص ٨٧ - "در".

(٤) ٣٧٩/٤ - "در".

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ١٠١/١ بتصرف يسير.

(٦) "المنح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/ق ٤١/أ بتصرف يسير.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٥/١.

(٨) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ١٢٧/١.

(٩) ص ٤٣٥ - "در".



قلتُ: في تقييده بـ: بعدها نظرٌ؛ لجهره فيه وإن لم يُصلِّ التراويح على الصحيح كما في "مجمع الأنهر"<sup>(١)</sup>، نعم في "الفُهْستاني"<sup>(٢)</sup> تبعاً لـ "القاعدي"<sup>(٣)</sup>: ((لا سهو بالمخافة في غير الفرائض كعيدٍ ووترٍ، نعم الجهرُ أفضلُ)).

(وُسِرُ في غيرها) وكان عليه الصلاة والسلام يجهرُ في الكلِّ، ثم تركه في الظهر والعصر لدفع أذى الكفار<sup>(٤)</sup>، "كافي"<sup>(٥)</sup> (كمتنفلٍ بالنهار) فإنه يُسرُّ (ويُخيرُ المنفردُ في الجهرِ) وهو أفضلُ، ويكتفي بأدناه (إن أدّى) وفي السريّة يُخافُ حتماً.....

يقضي أنه لو صلى الوترَ جماعةً في غير رمضان أنه لا يجهرُ به وإن لم يكن على سبيل التداعي، ويحتاج إلى نقلٍ صريحٍ، وإطلاقٍ "الزيلي" يخالفه، وكذا ما يأتي<sup>(٦)</sup> من أن المتنفل بالليل لو أمَّ جهرًا، فتأمل. [٤٥١٧] (قوله: قلت إلخ) علمت أنه غيرُ واردٍ.

[٤٥١٨] (قوله: نعم في "الفُهْستاني") فيه أن "الفُهْستاني"<sup>(٧)</sup> صرَّحَ بعده بتصحيح خلافه.

[٤٥١٩] (قوله: وُسِرُ في غيرها) وهو الثالثة من المغرب، والأخريان من العشاء، وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وإن كان بعرفةً خلافاً لـ "مالك" كما في "الهداية"<sup>(٨)</sup>.

[٤٥٢٠] (قوله: وهو أفضلُ) ليكون الأداء على هيئة الجماعة، ولهذا كان أدأؤه بأذانٍ

(قوله: وكذا ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أمَّ جهرًا، فتأمل) المتعبرُ في هذه المسألة أن البعدية ليست ببعيدة، بل ذكرها جرياً على الغالب عملاً بإطلاق "الزيلي"، وما يفيدُه ما يأتي من أن المتنفل بالليل لو أمَّ جهرًا، وفي "السندي" نقلاً عن "البرجندي" بالعزير لـ "القنية": ((الجهرُ في التراويح والوتر واجبٌ، حتى لو تركه ساهياً يلزمه سجود السهو)) اهـ.

(١) "مجمع الأنهر": كتاب الصلاة - فصل في أحكام القراءة ١٠٣/١.

(٢) لم نثر على ترجمة له فيما بين أيدينا من المصادر.

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٢٢) كتاب التفسير - باب: ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها، ومسلم (٤٤٦) كتاب الصلاة - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسراء إذا خاف من الجهر مفسدة، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٠/أ بتصرف.

(٥) ٤٣٦-٤٣٧ - "در".

(٦) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ١٠٢/١.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٥٣/١.



على المذهب (كمتنفلٍ بالليل) منفرداً.....

وإقامة أفضل، ورؤي في الخبر: «أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَى هَيْئَةِ الْجَمَاعَةِ صَلَّتْ بِصَلَاتِهِ صُفُوفٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ»<sup>(١)</sup>، "منح"<sup>(٢)</sup>.

[٤٥٢١] (قوله: على المذهب) كذا في "البحر"<sup>(٣)</sup> راداً على ما في "العناية"<sup>(٤)</sup>: ((مَنْ أَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ مَخِيَّرٌ)).

أقول: ما في "العناية" صرح به أيضاً في "النهاية" [١/٤١٩/ب] و"الكفاية"<sup>(٥)</sup> و"المعراج"، ونقل في "التارخانية"<sup>(٦)</sup> عن "المحيط"<sup>(٧)</sup>: ((أَنَّهُ لَا سَهْوَ عَلَيْهِ إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ وَاجِباً))، وعلله في "الهداية"<sup>(٨)</sup> في باب سجود السهو: ((بِأَنَّ الْجَهْرَ وَالْمَخَافَةَ مِنْ خَصَائِصِ الْجَمَاعَةِ))، وقال الشراح<sup>(٩)</sup>: إِنَّهُ جَوَابُ ظَاهِرِ الزَّوَايَةِ، وَأَمَّا جَوَابُ رَوَايَةِ التَّوَادُرِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ السَّهْوُ، وَفِي "الذخيرة": ((إِذَا جَهَرَ فِيمَا يُخَافُ عَلَيْهِ السَّهْوُ، وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ: لَا سَهْوَ عَلَيْهِ))، نعم صحح في "الدرر"<sup>(١٠)</sup> تبعاً لـ "الفتح"<sup>(١١)</sup> و"التبيين"<sup>(١٢)</sup> وجوب المخافة، ومشى عليه في "شرح

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٠٤)، وأحمد ٥/١٤٠-١٤١، وأبو داود (٥٥٤) كتاب الصلاة - باب في فضل صلاة الجماعة، والسنائي ١٠٤/٢ كتاب الإمامة - باب الجماعة إذا كانوا اثنين، والدارمي ٢٩١/١، والطبرسي (٥٥٤)، وابن خزيمة (١٤٧٦) (١٤٧٧)، وابن حبان (٢٠٥٦) كتاب الصلاة - باب الإمامة والجماعة، والحاكم ٢٤٧/١ - ٢٤٨، والبيهقي في "الكبرى" ٦٧/٣ - ٦٨ و١٠٢ كتاب الصلاة - باب الاثنين فما فوقهما جماعة. كلهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

(٢) "المنح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٤١/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٥/١.

(٤) "العناية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١. (هامش "فتح القدير").

(٥) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١. (هامش "فتح القدير").

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السابع عشر في سجود السهو ٧٢٠/١.

(٧) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ١/٨١/ب.

(٨) "الهداية": كتاب الصلاة ٧٥/١.

(٩) انظر "الكفاية": كتاب الصلاة - باب سجود السهو ٤٤٢/١ نقلاً عن "واقعات الناطقي" (هامش "فتح القدير")

و"البنية" ٧٣٨/٢.

(١٠) "الدرر": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٨١/١.

(١١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٥/١.

(١٢) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ١٢٧/١.



فلو أمَّ جهرَ لتبعيةِ النفل للفرض، "زيليحي".

(ويُخافِتُ) المنفردُ (حتمًا) أي: وجوبًا (إِنْ قَضَى) الجهريةَ في وقتِ المخافة، كأنْ صَلَّى العشاءَ بعدَ طلوعِ الشمس، كذا ذكرهُ "المصنّف" بعدَ عدِّ الواجبات، قلتُ: وهكذا ذكرهُ "ابن الملك" في "شرح المنار"<sup>(١)</sup> من بحثِ القضاء (على الأصحّ) كما في "الهداية"،

المنية<sup>(٢)</sup> و"البحر"<sup>(٣)</sup> و"النهر"<sup>(٤)</sup> و"المنح"<sup>(٥)</sup>، وقال في "الفتح"<sup>(٦)</sup>: ((فحيث كانت المخافةُ واجبةً على المنفرد ينبغي أنْ يجبَ بتركها السجودُ)) اهـ فتأمل.

[٤٥٢٢] (قوله: فلو أمَّ) أي: فلو صَلَّى المتنفلُ بالليل إمامًا جهرَ، ومقتضاه أنْ الوتر في غير رمضان كذلك؛ لأنَّ كلاَ منهما تكررهُ فيه الجماعة على سبيل التداعي، وبدونه لا، وإذا وجبَ الجهرُ في النفل يجبُ في الوتر كما أفهمتهُ عبارة "الزيليحي"<sup>(٧)</sup>، أفاده "الرحمتي".

[٤٥٢٣] (قوله: ويُخافِتُ المنفردُ إلخ) أمّا الإمامُ فقد مرَّ<sup>(٨)</sup> أنه يجهرُ أداءً وقضاءً.

[٤٥٢٤] (قوله: في وقتِ المخافة) قيّدَ به لأنّه إنْ قضى في وقتِ الجهر: خيّرَ كما لا يخفى، "ح"<sup>(٩)</sup>.

[٤٥٢٥] (قوله: بعدَ طلوعِ الشمس) لأنَّ ما قبلها وقتُ جهرٍ، فيُخيّرُ فيه، لكن في بعض نسخ "الهداية"<sup>(١٠)</sup>: ((بعدَ طلوعِ الفجر)).

[٤٥٢٦] (قوله: كما في "الهداية") قال فيها<sup>(١١)</sup>: ((لأنَّ الجهرَ مختصٌّ إمّا بالجماعة حتمًا،

(١) "شرح المنار": حكم الأمر ص ٣٦.

(٢) "شرح المنية الكبير": واجبات الصلاة ص ٢٩٦.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٥/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.

(٥) "المنح": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/٣٦ أ.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٥/١.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١٢٧/١.

(٨) ص ٤٣٢-٤٣٤ "در".

(٩) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ٧٤/ب.

(١٠) الذي في نسختنا (بعد طلوع الشمس). انظر "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٥٣/١.

(١١) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٥٣/١.



لكن تعقبه غير واحد، ورجحوا تحييره.....

أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التحير، ولم يوجد أحدهما).

[٤٥٢٧] (قوله: لكن تعقبه غير واحد) قال في "الخرائن" <sup>(١)</sup>: ((هذا ما صححه في "الهداية"، ولم يوافق عليه، بل تعقبه في "الغاية"، ونظر فيه في "الفتح" <sup>(٢)</sup>، وبث فيه في "النهاية"، وحرر "خسرو" <sup>(٣)</sup>: أنه ليس بصحيح رواية ولا دراية، وقد اختار "شمس الأئمة" و"فخر الإسلام" والإمام "التمرتاشي" وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالأداء، قال "قاضي خان" <sup>(٤)</sup>: هو الصحيح، وفي "الذخيرة" و"الكافي" <sup>(٥)</sup> و"النهر" <sup>(٦)</sup>: هو الأصح، وفي "الشرنبلالية" <sup>(٧)</sup>: أنه الذي ينبغي أن

(قوله: قال في "الخرائن": هذا ما صححه في "الهداية" إلخ) ونحا "الخير الرملي" إلى التحير كـ "الكافي" وقال: ((وبه ثبت مرجوح ما اختاره المصنف في منته)) اهـ. لكن قال "الواني": ((كلامنا في الاستقراء، ولم يوجد الجهر بحسب الاستقراء إلا في هذين الموضعين، وهذا بمنزلة الإجماع على الحصر، وذلول الفحول عن مثل هذا الاستقراء غير بعيد)) اهـ. وقال "نوح أفندي": ((ينبغي ترجيح ما في "الهداية"، لأنه موافق لما ذكره "محمد" في "الجامع الصغير"، ومن القواعد المقررة عند الحنفية أن العبرة في المذهب بظاهر الرواية، وأن الاعتماد على رواية "الجامع"؛ لأنه أحد كتب ظاهر الرواية وآخر شيء صنفه الإمام "محمد بن الحسن"، والعمل عليه إلا فيما قل من المسائل)) اهـ، "سندي".

والظاهر: أن مسألة المسبوق بركعة من الجمعة غير واردة على ما مشى عليه صاحب "الهداية"، فإنه وإن قضى الركعة نهاراً بعد إمامه إلا أن النهار وقت جهر بالنسبة للجمعة فلذا خير المسبوق، وليس وقت مخافة بالنسبة لها، تأمل.

(١) "الخرائن": كتاب الصلاة - فصل: بجهر الإمام ق ٩٧/ب بتصرف يسير.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٥/١.

(٣) "الدرر والغرر": كتاب الصلاة - فصل الإمام يجهر في الفجر ٨١/١.

(٤) "شرح الجامع الصغير": باب القراءة في الصلاة في السفر ق ٢٢/ب.

(٥) "كافي السفي": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/ق ٣٠/أ.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٨١/١. (هامش "الدرر والغرر").



كَمَنْ سَبَقَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الْجُمُعَةِ، فَقَامَ يَقْضِيهَا يُخَيَّرُ.

(و) أدنى (الجهر إسماعُ غيره (و) أدنى (المخافتة إسماعُ نفسه) ومَنْ بِقُرْبِهِ، فلو سَمِعَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ فَلَيْسَ بِجَهْرٍ، وَالْجَهْرُ أَنْ يُسْمَعَ الْكُلُّ، "خلاصة"<sup>(١)</sup>.....

يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَجْهَهُ اهـ. وَأَجِيبَ عَنْ اسْتِدْلَالِ "الهداية" بِمَنْعِ الْحَصْرِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ الْخَيْرُ سَبَبٌ آخَرُ، وَهُوَ مُوَافَقَةُ الْأَدَاءِ)) اهـ.

[٤٥٢٨] (قوله: كَمَنْ سَبَقَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الْجُمُعَةِ [١/٤٢٠ ق/أ] (الخ) أي: أَنَّهُ إِذَا قَامَ لِيَقْضِيهَا لَا يُلْزَمُهُ الْمَخَافَةُ، بَلْ لَهُ أَنْ يَجْهَرَ فِيهَا لِيُوَافِقَ الْقَضَاءُ الْأَدَاءَ مَعَ أَنَّهُ قَضَاهَا فِي وَقْتِ الْمَخَافَةِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْجَهْرَ لَمْ يَخْتَصَّ سَبَبُهُ بِالْجَمَاعَةِ أَوْ بِالْوَقْتِ، بَلْ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ فِي "الهداية"، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ لِمَا رَجَّحَهُ الْجَمَاعَةُ.

وبهذا التقريرِ ظهرَ وجهُ اقتصاره على الجمعة وإن كان الحكم كذلك لو سبقَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الْعِشَاءِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إثْبَاتُ الْجَهْرِ فِي الْقَضَاءِ فِي وَقْتِ الْمَخَافَةِ لَا مُطْلَقًا، فَافْهَمْ.

### مطلب في الكلام على الجهر والمخافتة

[٤٥٢٩] (قوله: وأدنى الجهر إسماعُ غيره (الخ) اعلم أَنَّهُم اختلفوا في حدِّ وجودِ القراءة على ثلاثة أقوالٍ: فشرطُ "الهِنْدَوَانِي" و"الفضلي" لوجودها خروجَ صوتٍ يصلُّ إلى أذنه، وبه قال "الشافعي"، وشرطُ "بشر المريسي" و"أحمد" خروجَ الصوتِ من الفم وإن لم يصلُّ إلى أذنه، لكن بشرطِ كونه مسموعاً في الجملة، حتى لو أدنى أحدَ صِماخَةٍ إلى فيه يسمعُ، ولم يشترط "الكرخي" و"أبو بكر البلخي"<sup>(٢)</sup> السماعُ، واكتفيا بتصحيح الحروف، واختار "شيخ الإسلام" وقاضي خان"<sup>(٣)</sup> وصاحب "المحيط" و"الحلواني" قولَ "الهِنْدَوَانِي"، كذا في "معراج الدراية"، ونقل في "المجتبى" عن "الهِنْدَوَانِي": ((أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ مَا لَمْ تَسْمَعْ أَذْنَاهُ وَمَنْ بِقُرْبِهِ))،

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق/٢٨٠/أ.

(٢) لعله أبو بكر محمد بن أبي سعيد - وقيل بن سعيد - بن محمد المعروف بالأعمش البلخي. ("الجواهر المضية"

٣/١٦٠، ٤/٢٩، "مشايخ بلغ من الحنفية" ١/١٦٥، ٣١٤).

(٣) "شرح الجامع الصغير": باب القراءة في الصلاة في السفر ق/٢٢٢/ب.



وهذا لا يخالف ما مر<sup>(١)</sup> عن "الهِنْدُوَانِي"؛ لأنَّ ما كان مسموعاً له يكون مسموعاً لمن في قربه كما في "الحلبة"<sup>(٢)</sup> و"البحر"<sup>(٣)</sup>.

ثمَّ إنَّه اختارَ في "الفتح"<sup>(٤)</sup>: ((أَنَّ قولَ "الهِنْدُوَانِي" و"بشرٍ" متَّحدانِ بناءً على أَنَّ الظاهرَ سماعُهُ بعدَ وجودِ الصوتِ إذا لم يكن مانعاً))، وذكرَ في "البحر"<sup>(٥)</sup> تبعاً لـ "الحلبة"<sup>(٦)</sup>: ((أَنَّهُ بخلافِ الظاهرِ، بل الأقوالُ ثلاثَةٌ))، وأيدَ العلامةُ "خير الدين الرملي" في "فتاواه"<sup>(٧)</sup> كلامَ "الفتح" بما لا مزيدَ عليه، فارجع إليه، وذكرَ: ((أَنَّ كلاً من قولِي "الهِنْدُوَانِي" و"الكرخي" مصحَّحان، وأنَّ ما قاله "الهِنْدُوَانِي" أصحُّ وأرجحُ لاعتمادِ أكثرِ علمائنا عليه)) اهـ.

وبما قرَّره ظهرَ لك أنَّ ما دُكرَ هنا في تعريفِ الجهرِ والمخافتةِ - ومثلهُ في سهوِ "النية"<sup>(٨)</sup> وغيره - مبنيٌّ على قولِ "الهِنْدُوَانِي"؛ لأنَّ أدنى الحدِّ الذي توجدُ فيه القراءةُ عنده خروجهُ صوتٍ يصلُ إلى أذنه، أي: ولو حكماً، كما لو كان هناك مانعٌ من صَمَمٍ أو جَلْبَةٍ [١/ق/٤٢٠/ب] أصواتٍ أو نحو ذلك، وهذا معنى قوله: ((أدنى المخافتةِ إسماعُ نفسه))، وقوله: ((ومن بقربه)) تصريحٌ باللازم عادةً كما مرَّ<sup>(٩)</sup>، وفي "القَهْستاني"<sup>(١٠)</sup> وغيره: ((أو مَنْ بقربه)) بـ ((أو))،

(قوله: وأيدَ العلامةُ "خير الدين الرملي" في "فتاواه" إلخ) ذكره في أوَّلِ "فتاواه".

(١) في هذه المقولة.

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ق/٦٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٧/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٧/١.

(٦) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ق/٦٣/١.

(٧) "الفتاوى الخيرية": كتاب الصلاة ١٢/١.

(٨) "شرح النية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٥٨ - نقلاً عن "القنية".

(٩) في هذه المقولة.

(١٠) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ١٠٣/١ بتصرف.



وهو أوضح، ويمتني على ذلك أن أدنى الجهر إسماعُ غيره، أي: ممن لم يكن بقربه بقرينة المقابلة، ولذا قال في "الخلاصة"<sup>(١)</sup> و"الحانية"<sup>(٢)</sup> عن "الجامع الصغير"<sup>(٣)</sup>: ((إنَّ الإمام إذا قرأ في صلاة المخافتة بحيث سَمِعَ رجلٌ أو رجلان لا يكونُ جهرًا، والجهرُ أن يُسمَعَ الكلُّ)) اهـ.

أي: كلُّ الصفِّ الأوَّل، لا كلُّ المصلِّين بدليل ما في "القَهْستاني"<sup>(٤)</sup> عن "المسعودي"<sup>(٥)</sup>: ((إنَّ جهرَ الإمام إسماعُ الصفِّ الأوَّل)) اهـ.

وبه علِمَ أنه لا إشكال في كلام "الخلاصة"، وأنه لا ينافي كلام "الهَندائي"، بل هو مفرعٌ عليه بدليل أنه في "المعراج" نقله عن "الفضلي"، وقد علمت أن "الفضلي" قائلٌ بقول "الهَندوائي"، فقد ظهر بهذا أن أدنى المخافتة إسماعُ نفسه أو مَنْ بقربه من رجلٍ أو رجلين مثلاً، وأعلاهها مجردُ تصحيح الحروف كما هو مذهب "الكرخي"، ولا تُعتبر هنا في الأصحَّ، وأدنى الجهر إسماعُ غيره ممن ليس بقربه كأهل الصفِّ الأوَّل، وأعلاه لا حدُّ له، فافهم واغتم تحرير هذا المقام، فقد اضطربَ فيه كثيرٌ من الأفهام.

(قوله: وأعلاهها) أي: أشدّها إخفاءً.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر: في القراءة ق ٢٨/١.

(٢) لم نغثر على النقل في مطبوعة "الحانية" التي بين أيدينا.

(٣) انظر "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب في القراءة في الصلاة ص ٩٧-.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: يجهز الإمام ١٠٢/١.

(٥) لم يبين لنا المراد من "المسعودي"، ولعلها لأبي سعد مسعود بن الحسين بن الحسن، ركن الدين المعروف بالمسعودي الكُشتاني أو الكُشتاني السُغدِي السمرقندي (ت ٥٢٠ هـ) له "شرح الجامع الصغير" و"مختصر المسعودي".

("الجواهر المضية" ٤٦٥/٣، "الفوائد البهية" ص ٢١٣، "هدية العارفين" ٤٢٨/٢) وانظر تعليقاتنا التقدمة ٥٠٩/١.



(ويجري ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق بنطق كسمية على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستثناء وغيرها، فلو طلق أو استثنى ولم يسمع نفسه لم يصح في الأصح، وقيل: في نحو البيع يُشترط سماع المشتري. (ولو ترك سورة أولي العشاء).....

[٤٥٣٠] (قوله: ويجري ذلك المذكور) يعني: كون أدنى ما يتحقق به الكلام إسماع نفسه أو من يقربه.

[٤٥٣١] (قوله: لم يصح في الأصح) أي: الذي هو قول "الهتلواني"، وأما على قول "الكرخي" فيصح وإن لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر<sup>(١)</sup>.

[٤٥٣٢] (قوله: وقيل إلخ) قال في "الذخيرة" معزياً إلى القاضي "علاء الدين" في "شرح مختلفاته"<sup>(٢)</sup>: ((الأصح عندي أن في بعض التصرفات يكفى بسماعه، وفي بعضها يشترط سماع غيره، مثلاً في البيع: لو أدنى المشتري صماخه إلى فم البائع وسمع يكفي، ولو سمع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي، وفيما إذا حلف لا يكلم فلاناً، فناداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث في عينه، نص عليه في كتاب الأيمان؛ لأن شرط البحث وجود الكلام معه ولم يوجد)) اهـ. قال في "النهر"<sup>(٣)</sup>: ((أقول: ينبغي أن يكون الحكم كذلك في [١/٤٢١] كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح)) اهـ.

ولم يعول "الشارح" على هذا القول، فعبر عنه بـ ((قيل)) تبعاً لـ "الفتح"<sup>(٤)</sup> حيث قال: ((قيل: الصحيح في البيع إلخ))، وكذا عبر عنه في "الكافي"<sup>(٥)</sup> إشارة إلى ضعفه كما

(١) المقولة [٤٥٢٩] قوله: ((وأدنى الجهر إسماع غيره إلخ)).

(٢) لم نقف في ترجمته إلا على ما في "الفتاوى الهندية" ١١٢/١، إذ قال: ((ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح مختلفاته)).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة باب صفة الصلاة فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٩/١.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١ ق ٣٠/ب.



مثلاً.....

في "الشرنبلالية"<sup>(١)</sup>، لكنَّ الأوَّل ارتضاه في "الحلبة"<sup>(٢)</sup> و"البحر"<sup>(٣)</sup>، وهو أوجهٌ بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الأيمان<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ الكلام من الكلِّم، وهو الجرحُ، سُمِّيَ به لأنَّه يؤثَّرُ في نفس السامع، فتكليمه فلاناً لا يحصلُ إلَّا بسماعه، وكذا اشتراطُ سماعِ الشهودِ كلامَ العقادين في النكاح، وسماعِ التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترطَ فيه سماعُ الغير، تأمل.

[٤٥٣٣] (قوله: مثلاً) زاده ليغمَّ ما لو تركها في ركعة واحدة، وهل يأتي بها في الثالثة والرابعة؟ يُحرَّرُ، أوليغمَّ غيرَ العشاء كالمغرب، فإنَّه لو تركها في إحدى أوليَّيها يأتي بها في الثالثة، ولو فيهما معاً أتى في الثالثة بفتح وسورة، وفات الأخرى، ويسجدُ للسهو لو ساهياً، وليغمَّ الرابعة السريَّة، فإنَّه يأتي بها في الأخيرين أيضاً، أفاده "ط"<sup>(٥)</sup>، وإنما خصَّ "المصنّف" العشاء

(قوله: لكنَّ الأوَّل ارتضاه في "الحلبة" و"البحر" إلخ) القصصُ الاستدراكُ على تضعيف ما ذكره في "الذخيرة": ((بأنَّه ارتضاه في "البحر" و"الحلبة"، وأنَّه أوجهٌ بدليل إلخ))، لكنَّ ليس في "البحر" ما يدلُّ على تصحيحه لهذا القول وإن كان مجرد نقله بدون تضعيف له يشيرُ إلى ارتضائه له، ولا يُتركُ صريحُ التصحيح مجرد ذلك، بل اللازمُ اتِّباعُ ما صرحوا بتصحيحه، وما ذكره من دليلٍ أوجهة هذا القيل لا يفيدُ تصحيحه، فإنَّ اشتراطَ سماعِ الغير فيما ذكره للدليل دلٌّ عليه، وذلك أنَّ الكلام مأخوذٌ من الكلِّم وهو الجرحُ، سُمِّيَ به لأنَّه يؤثَّرُ في نفس السامع، وذلك لا يحصلُ إلَّا بسماعه، ونحو ذلك يقال فيما اشترطَ فيه سماعُ الغير بخلاف الإيجاب من البائع مثلاً، فإنَّه ما أوجبَ للمشتري القبولَ، والموجبُ هو البائع، فالشرطُ وجودُ الفعل منه وهو نقطة، وذلك بتصحيح الحروف سواء سمع الثاني أو لا، من "الرحماني".

(قوله: وهل يأتي بها في الثالثة أو الرابعة؟ يُحرَّرُ) انطاهرُ أنَّه يأتي بها في الثالثة مبادرةً منه لقضائها.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل في الإمامة ٨٢/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/٦٣ أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٧/١.

(٤) المقولة [١٧٧٩٩] قوله: ((لو بحث بسمع)).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٤/١ بتصرف.



ولو عمداً (قرأها وجوباً) وقيل: ندباً.....

بالذكر لمكان قوله: ((جهراً في الآخرين))، لا للاحتراز عن غيره، فلذا أشار "الشارح" إلى التعميم، فافهم.

[٤٥٣٤] (قوله: ولو عمداً)<sup>(١)</sup> هذا ظاهر إطلاق المتون، وبه صرح في "النهر"<sup>(٢)</sup>، ولم يعزه إلى أحد، وكأنه أخذ من الإطلاق، وإلا فصنع الفتاوى والشروح يقتضي أن وضع المسألة في النسيان، تأمل، أفاده "الخبر الرملي".

[٤٥٣٥] (قوله: وجوباً، وقيل: ندباً) أشار إلى أن الأصح الوجوب، وذلك لأن "محمدًا" أشار إليه في "الجامع الصغير"<sup>(٣)</sup>، حيث عبر بقوله: ((قرأها)) بلفظ الخبر، وهو أكد من الأمر في الوجوب، وصرح في "الأصل"<sup>(٤)</sup> بالاستحباب، قال في "غاية البيان": ((والأصح ما في "الجامع الصغير"؛ لأنه آخر التصنيفين))، وردّه في "الفتح"<sup>(٥)</sup>: ((بأن ما في "الأصل" أصرح، فيجب التعويل عليه في الرواية))، وكون الإخبار أكد ردّه في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((بأنه في إخبار الشارع لا في غيره،

(قوله: ردّه في "البحر" بأنه في إخبار الشارع لا في غيره) قال "السندي": ((قال في "البحر": وقد يقال: إن الإخبار إنما يكون أكد من الأمر أن لو كان من الشارع، أمّا من الفقهاء فلا يدل على الوجوب،

(١) في "د" زيادة: قوله: ((ولم أر حكم الترك عمداً بخصوصه، والظاهر أنه لا يقرأ بها في الآخرين؛ لإساءة الترك عمداً، فاندمت الملاقاة بخلاف النسيان؛ لعدم الإساءة وإمكان الملاقاة، فتأمل وراجع لعلك تجد نقلاً صريحاً، ثم إنني رأيته في "النهر" قال: ولو ترك المصلي قراءة السورة في أولي العشاءين مثلاً عمداً كان أو سهواً، وخصهما وإن كان الظاهر كذلك لقوله بعد: (جهراً) [قرأها في الآخرين] انتهى. فهو صريح في أن الحكم فيهما سواء لكنه لم يعزه إلى أحد فالظاهر أنه أخذه من إطلاق المتون ويمكن الملاقاة بالعمد أيضاً تأمل، انتهى)).

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.

(٣) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في الصلاة ص ٩٦.

(٤) "الأصل": كتاب الصلاة - باب السهو في الصلاة ٢١٤/١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٧/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٨/١.



(مع الفاتحة جهراً في الآخرين) لأنَّ الجمع بين جهرٍ ومخافتةٍ في ركعةٍ شنيعٌ.....

٣٥٩/١ فكان المذهبُ الاستجابُ))، قال في "النهر"<sup>(١)</sup>: ((ولا يخفى أنَّ أمرَ المجتهد ناشئٌ عن أمرِ الشارع، فكذا إخبارُهُ، نعم قال [١/٤٢١/ب] في "الحواشي السعدية"<sup>(٢)</sup>: إنما يكونُ دليلاً إذا كان مُستعملاً في الأمر الإيجابي، وهو ممنوعٌ، وأقول: لِمَ لا يجوزُ أن يكون المرادُ الاستجابُ، وتكون القرينةُ عليه ما في "الأصل"؟ كما أُريدَ بما مرَّ من قوله: افترضَ رجلُه اليسرى ووضعَ يديه على فخذه وأمثال ذلك)) اهـ.

والحاصل: أنَّ اختيارَ صاحب "الفتح" و"البحر" و"النهر" النذب؛ لأنَّه صريحٌ بكلامِ "محمدٍ".  
[٤٥٣٦] (قوله: مع الفاتحة) أشارَ به إلى شيئين:

الأوَّل: أنَّه يقدِّمُ الفاتحةَ؛ لأنَّ ((مع)) تدخلُ على المتبوع، وهو أحدُ قولين، وينبغي ترجيحُهُ.  
والثاني: أنَّ الفاتحةَ واجبةٌ أيضاً، وفيه قولان أيضاً، وينبغي ترجيحُ عدم الوجوب كما هو الأصل فيها، أفاده في "البحر"<sup>(٣)</sup> و"النهر"<sup>(٤)</sup>.

[٤٥٣٧] (قوله: لأنَّ الجمع إلخ) أشارَ به إلى أنَّ قول "المصنِّف": ((جهراً)) راجعٌ إلى الفاتحة

بل الأمرُ منهم لا يدلُّ عليه، فكان المذهبُ الاستجاب (( اهـ. وقال في "المنح": ((وهذا لا يرُدُّ ما اصطَلَحَ على تصحيحه المشايخُ مع أنَّ صاحب "البحر" ناقضٌ كلامه، وصرَّحَ في آخر كتاب الحجِّ: بأنَّ الأمر من المجتهد يفيدُ الوجوب))، ونقل في "شرح الوهبائية" عن الإمام "الصفار": ((أنَّه يقولُ بوجوب الإمساك على نحوِ الحائض إذا طهرت في أثناءِ فطرها استدلالاً بأنَّ "محمدًا" ذكرَ ذلك بلفظِ الأمر في الموضعين))، قال: ((وهو الصحيحُ من المذهب، وهو يفيدُ أنَّ الأمر من المجتهد يفيدُ الوجوب)) اهـ.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.

(٢) "الحواشي السعدية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٧/١. (هامش "فتح القدير").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٨/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٠/ب.



ولو تذكَّرها في ركوعه قَرَأَهَا وأعادَ الركوع (ولو تركَ الفاتحة) في الأوليين (لا) يقضيها في الآخرين؛.....

والسورة معاً، وجعلهُ "الزيلي"<sup>(١)</sup> ظاهر الرواية، وصحَّحهُ في "الهداية"<sup>(٢)</sup> لما ذكرهُ "الشارح"، وصحَّح "التمرتاشي": ((أنَّهُ يجهرُ بالسورة فقط))، وجعلهُ "شيخ الإسلام" الظاهر من الجواب، و"فخر الإسلام" الصواب، ولا يلزمُ الجمعُ الشنيع؛ لأنَّ السورة تلتحقُ بموضعها تقديراً، "بحر"<sup>(٣)</sup>. ومُفاده: أنَّ الجمعَ بين الجهر والمخافتة في ركعةٍ مكروهٌ اتفاقاً إذا كانت القراءةُ في محلِّها غيرَ ملتحقةٍ بما قبلها، ويَرِدُ عليه ما قدَّمناه<sup>(٤)</sup> من الفروع أوَّلَ الفصل، فتأمل.

مطلبٌ: تحقيقُ مهمٍّ فيما لو تذكَّر في ركوعه أَنَّهُ لم يقرأ فعادَ تَعَقُّ القراءة فرضاً،

وفي معنى كونِ البقراءة فرضاً وواجباً وسنةً

[٤٥٣٨] (قوله: ولو تذكَّرها) أي: السورة.

[٤٥٣٩] (قوله: قَرَأَهَا) أي: بعد عَوْدِهِ إلى القيام.

[٤٥٤٠] (قوله: وأعادَ الركوعَ) لأنَّ ما يقعُ من القراءة في الصلاة يكون فرضاً، فيرتفعُ الركوعُ، ويلزمُهُ إعادته؛ لأنَّ الترتيبَ بين القراءة والركوع فرضٌ كما مرَّ<sup>(٥)</sup> بيانهُ في الواجبات، حتى لو لم يُعَدِّه تفسُدُ صلاته، بل لو قام لأجلِ القراءة، ثم بدا له فسجَدَ ولم يقرأ ولم يُعَدِّ الركوعَ قيل: نفسدُ، وقيل: لا.

والفرقُ بين القراءة وبين القنوت - حيث لا يعودُ لأجلِهِ لو تذكَّره في ركوعه، ولو عادَ

(قوله: مكروهٌ اتفاقاً) ما ذكرهُ في "البحر" إنما يفيدُ أصلَ شناعة الجمع لا الاتفاق عليها، فيُحتملُ ما مرَّ من الفروع على الرواية الأخرى كما تقدَّم.

(١) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/١٢٨.

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٥٤.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٨ بتصرف.

(٤) المقولة [٤٥١٢] قوله: ((أعادها جهراً)).

(٥) المقولة [٣٩٦٣] قوله: ((بين القراءة أو الركوع)).



للزوم تكرارها،.....

لا يرتفعُ - هو ما ذكرنا<sup>(١)</sup> من أنَّ القراءة تقع فرضاً، أمَّا القنوتُ إذا أُعيدَ يقعُ واجباً، وبيانُ ذلك: أنَّ القراءة وإن انقسمت إلى فرضٍ واجبٍ وسنةٍ إلاَّ أنَّه مهما أطلَّ يقعُ فرضاً، وكذا إذا أطلَّ الركوعُ والسجود على ما هو قولُ الأكثر والأصح؛ [١/٢٢٢/أ] لأنَّ قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ﴾ [الزمل- ٢٠] لوجوب أحد الأمرين: الآية فما فوقها مطلقاً لصديقٍ ما تيسَّرَ على كلِّ فردٍ<sup>(٢)</sup>، فمهما قرأ يكونُ الفرض، ومعنى الأقسام المذكورة أنَّ جعلَ الفرض مقدارَ كذا واجبٌ، وجعلُهُ دون ذلك مكروهٌ، وجعلُهُ فوق ذلك إلى حدٍّ كذا سنةٌ، لا أنَّه يقعُ أوَّلُ آيةٍ يقرؤها فرضاً، وما بعدها إلى حدٍّ كذا واجباً، وما بعد ذلك إلى حدٍّ كذا سنةٌ؛ لأنَّا إن اعتبرنا الواجبَ ما بعد الآية الأولى منضمّاً إليها انقلبَ الفرضُ واجباً، وإن اعتبرناه منفرداً كان الواجبُ بعضَ الفاتحة، وقالوا: الفاتحة واجبٌ، وكذا الكلامُ فيما بعد الواجب إلى حدِّ السنة، فليتأمل، كذا في "شرح المنية" من باب سجود السهو<sup>(٣)</sup>، ونحوه في "الفتح"<sup>(٤)</sup>، وهو تحقيقٌ دقيقٌ، فاعنتمه.

[٤٥٤١] (قوله: لِلزُّومِ تَكَرَّارِهَا) أي: وهو غيرُ مشروعٍ، وهذا لو قرأها مرتين، فلو مرَّةً لا تكونُ قضاءً كما في "النهاية"؛ لأنَّها في محلِّها، لكنْ كُتِبَ على ما في "النهاية" شيخُ الإسلام المفتي "أبو السعود": ((قلت: لا يخفى أنَّ قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست بواجبةٍ بل ذاك

(قوله: على كلِّ فرضٍ) نسخة الخط: ((فردٍ)).

(قوله: أنَّ جعلَ الفرض مقدارَ كذا إلخ) على ما يأتي له لا مانع أن يقال هنا: الواجب مقدارُ كذا وإن كان البعضُ فرضاً إلى آخر ما يأتي.

(١) في هذه المقولة.

(٢) في "م": ((فرض)) وهو تحريف.

(٣) "شرح المنية الكبير": ص ٤٦١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨٩/١.



ولو تذكَّرها قبل الركوع قرَّأها وأعادَ السورة.

(وفرضُ القراءة آيةً على المذهب) هي لغةُ العلامة،.....

على وجه الدعاء في ظاهر الرواية وإن كانت واجبةً على رواية "الحسن بن زياد"، فعلى هذا إذا قرَّأ الفاتحة مرةً لم يتعيَّن انصرافُها إلى تلك الركعة، وأنت خيرٌ بأنَّ بناء ظاهر الرواية - أي: الذي هو عدم إعادة الفاتحة في مسائلتنا - على رواية "الحسن" غيرُ حسنٍ)) اهـ. أي: بخلاف السورة، فإنَّ الشفع ليس بمحلٍّ لأداء السورة، فجاز أن يكون محلاً للقضاء، وتأمُّه في "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(١)</sup>.

[٤٥٤٣] (قوله: ولو تذكَّرها) أي: الفاتحة.

[٤٥٤٣] (قوله: قبل الركوع) الظاهرُ أنه ليس بقيدٍ، حتى لو تذكَّرها في الركوع فكذلك؛ لأنَّه قدَّم أنَّه لو تذكَّر السورة في الركوع أعادها وأعادَ الركوع، فالفاتحة أولى؛ لأنَّها أكَّد، "رحمتي".

[٤٥٤٤] (قوله: وأعادَ السورة) لأنَّها شرَّعت تابعةً للفاتحة، "رحمتي".

[٤٥٤٥] (قوله: على المذهب) أي: الذي هو ظاهرُ الرواية عن "الإمام"، وفي روايةٍ عنه: ما يُطلَقُ عليه اسمُ القرآن، ولم يُشبهه قصْدُ خطابٍ أحدٍ، وجَزَمَ "القُدوري"<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّه الصحيحُ من مذهب "الإمام"))، ورجَّحه "الزبيلي"<sup>(٣)</sup>: ((بأنَّه أقربُ إلى القواعد [١/ق/٤٢٢/ب] الشرعية؛ لأنَّ المطلق ينصرفُ إلى الأدنى))، وفي "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((فيه نظرٌ، بل ينصرفُ إلى الكامل)).

(قوله: لم يتعيَّن انصرافُها إلى تلك الركعة) قد يقال: يتعيَّن انصرافُها إلى الركعة التي هي فيها وإن كانت غيرَ واجبةٍ لتقويها بكونها في محلِّها؛ إذ الضعيفُ في محلِّه أقوى من القوي في غير محلِّه أو مساوٍ له، فلا وجهَ لانصرافها عن محلِّها، تأمَّل.

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٣٣٥ أ.

(٢) انظر "اللباب في شرح لكتاب": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٧٧.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/١٢٩.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٥٨ باختصار.



وعرفاً: طائفة من القرآن مترجمة، أقلها ستة أحرف ولو تقديرًا كـ ﴿لَمْ يَكُنْ﴾  
[الإخلاص - ٣]،.....

قلت: وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل، وإلا لزم فرضية الطمأنينة في الركوع والسجود، قال في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>: ((وعلى هذه الرواية لا يجوز عنده نحو ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المائدة - ٢١]، أي: لأنه يشبه قصد الخطاب والإخبار، تأمل. وفي رواية ثالثة عنه - وهي قولهما - ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة.

[٤٥٤٦] (قوله: وعرفاً: طائفة من القرآن مترجمة إلخ) أي: اعتبر لها مبدأ ومقطع، وهذا التعريف نقله في "الحلبة"<sup>(٢)</sup> عن "حاشية الكشاف" لـ "علاء الدين البهلواني"<sup>(٣)</sup>، ونقل في "النهر"<sup>(٤)</sup> عن "شرح الشاطبية"<sup>(٥)</sup> لـ "الجبيري" ما يرجع إليه، وهو: ((أنها قرآن مركب من جمل ولو تقديرًا، ذو مبدأ ومقطع، مندرج في سورة)).

[٤٥٤٧] (قوله: ولو تقديرًا إلخ) أشار إلى الرد على "البحر"<sup>(٦)</sup>، حيث اعترض التعريف المذكور:

(قول "الشارح": أقلها ستة أحرف) أي: أقل آية تصح بها الصلاة لا مطلق آية، فلا يرد أن مطلق آية يكون أقل من ستة أحرف.  
(قوله: مركب من جمل) أي: من الحروف.

(١) "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القراءة ص ٢٧٨ - بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/ ٦٥ ب.

(٣) علي بن محمد علاء الدين المعروف بيهلوان. ("كشف الظنون" ١/ ١٤٨٢، "طبقات المفسرين" للأذهبي ص ٤٣١ -، "الفهرس الشامل" ٨٤٤/ ٢).

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ أ.

(٥) المسمى "كنز المعاني" لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، برهان الدين وتقي الدين المعروف بابن السراج الجبيري السلفي (ت ٧٣٢ هـ) شرح منظومة "حز الأمانى ووجه التهاني" المشهورة بـ "الشاطبية" لأبي القاسم وأبي محمد القاسم بن فيره بن خلف الرعيني الأندلسي الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ). ("كشف الظنون" ١/ ٦٤٦، "غاية النهاية" ٢٠/ ٢، "الدرر الكامنة" ١/ ٥٠).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/ ٣٥٨.



إِلَّا إِذَا كَانَتْ كَلِمَةً فَالْأَصَحُّ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَإِنْ كَرَّرَهَا مِرَارًا، إِلَّا إِذَا حَكَّمَ حَاكِمٌ فِيَجُوزُ، ذَكَرَهُ "الْقَهْطَانِيُّ"<sup>(١)</sup>، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً طَوِيلَةً فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ اتِّفَاقًا؛

((بِأَنَّ «لَمْ يَكِلْهُ» [الإخلاص- ٣] آيَةً، وَلِذَا جَوَزَ "الإمام" بِهَا الصَّلَاةَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ))، وَوَجْهُ الرَّدِّ أَنَّ «لَمْ يَكِلْهُ» أَصْلُهُ: لَمْ يُولَدْ، فَهُوَ سِتَّةٌ تَقْدِيرًا، لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي "الْحَلْبَةِ"<sup>(٢)</sup> وَ"الْبَحْرِ"<sup>(٣)</sup> عَنِ الْخَوَاشِي لِلْمَذْهَبِ الْمَذْهَبِ الْمَذْهَبِ ((أَقْلَاهَا سِتَّةٌ أَحْرَفٍ صَوْرَةً))، فَالرَّدُّ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، نَعَمْ فِي "النَّهْرِ"<sup>(٤)</sup>: ((قِيلَ: إِنَّ الْآيَةَ هِيَ وَمَا بَعْدَهَا، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: إِنَّ الْإِخْلَاصَ أَرْبَعٌ، وَقِيلَ: خَمْسٌ))، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا فِي الْخَوَاشِي بِنَاءً عَلَى الْأَوَّلِ.

٣٦٠/١

[٤٥٤٨] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَتْ كَلِمَةً) اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْمَتْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: تَصَحُّ الصَّلَاةِ بِآيَةٍ. [٤٥٤٩] (قَوْلُهُ: فَالْأَصَحُّ عَدَمُ الصَّحَّةِ) كَذَا فِي "الْمَنِيَّةِ"<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ شَامِلٌ لِمِثْلِ «مُدَّهَا مَتَانِ» [الرحمن- ٦٤]، وَمِثْلِ «صَ» وَ «قَ» وَ «بَ»؛ لَكِنَّ ذَكَرَ فِي "الْحَلْبَةِ"<sup>(٦)</sup> وَ"الْبَحْرِ"<sup>(٧)</sup>: ((أَنَّ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ "الإِسْبِيحَانِيُّ"<sup>(٨)</sup>) فِي "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" وَ"شَرْحِ الطُّحَاوِيِّ" وَصَاحِبِ "الْبِدَائِعِ"<sup>(٩)</sup> الْجَوَازُ فِي «مُدَّهَا مَتَانِ» عِنْدَهُ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ)). [٤٥٥٠] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا حَكَّمَ حَاكِمٌ) صَوْرَتُهُ: عَلَّقَ عِتْقَ عَبْدِهِ بِصَلَاتِهِ صَلَاةً صَحِيحَةً، فَصَلَّى

(قَوْلُهُ: مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ خِلَافٍ) وَذَكَرَ "السَّنَدِيُّ" عَنِ "السَّرَاجِ" مَا نَصَّهُ: ((وَأِنْ كَانَتْ كَلِمَةً وَاحِدَةً مِثْلَ «مُدَّهَا مَتَانِ» [الرحمن- ٦٤]، أَوْ حَرْفًا فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايِخِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ)).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: فرائض الصلاة ٨٦/١.

(٢) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/٢ ق ٦٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٨/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٥١.

(٥) انظر "شرح المنية الكبير": فرائض الصلاة - القراءة ٢٧٩ ص - بتصرف.

(٦) "الحلبة": فرائض الصلاة - القراءة ٢/٢ ق ٦٦/أ.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٩/١.

(٨) الَّذِي شَرَّحَ "الْجَامِعِ الصَّغِيرِ" وَ"مُخْتَصَرِ الطُّحَاوِيِّ" هُوَ الْقَاضِي أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ التُّوفْسِي فِي حُلُودِ (٤٨٠ هـ). ("كشف الظنون" ١/٥٦٣، ٢/١٦٢٧، وانظر تعليقا المتقدم ٤٨٧/٤).

(٩) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في أركان الصلاة ١١٢/١.



لأنه يزيد على ثلاث آيات قصار، قاله "الحلي"<sup>(١)</sup>.....

بـ ﴿مُدَّاهَمَتَانِ﴾ غير مكررة أو مكررة، فترافعا إلى حاكم يرى صحة الصلاة بذلك، فقضى بعقته فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا، فتصح اتفاقا؛ لأن حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف، أفاده "ح"<sup>(٢)</sup>.

(٤٥٥١) (قوله): لأنه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمنهين؛ لأن نصف الآية الطويلة إذا كان يزيد على ثلاث آيات [١/٤٢٣] قصار يصح على قولهما، فعلى قول "أبي حنيفة" المكثفي بالآية أولى، "ح"<sup>(٣)</sup>. قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وعلم من تعليلهم أن كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط، بل أن يكون البعض يبلغ ما يُعَدُّ بقراءته قارئاً عرفاً)) اهـ.

أقول: وينبغي أن يكون الاكتفاء بما دون الآية مفرعاً على الرواية الثانية عن "الإمام"؛ لأن الرواية الأولى التي تقدم أنها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة، تأمل.

#### (تنبيه)

لم أرَ مَنْ قَدَّرَ أدنى ما يكفي بجملٍ مقلدٍ من الآية الطويلة، وظاهر كلام "البحر"<sup>(٥)</sup> كغيره: ((أنه موكول إلى العرف، لا إلى عدد حروف أقصر آية))، وعلى هذا لو أراد قراءة قدر ثلاث آيات

(قوله: وظاهر كلام "البحر" كغيره أنه موكول إلى العرف إلخ) الظاهر أن ما في "البحر" مفرع على أن الآية ما يُطْلَقُ عليه اسم القرآن، وعليه يخرج عن عهدة الواجب بقراءة ثلاثة أمثال مما يُسَمَّى بقراءته قارئاً عرفاً، وما في "التراخائية" مفرع على أنها جملة من القرآن مترجمة، وعليه يخرج عنها بقراءة ما يُعَدُّ ثلاث آيات قصار، وعلى هذا يكون الاكتفاء بما دون الآية مفرعاً على الروايتين لا على الرواية الثانية فقط، ففرض القراءة عليها الآية أو ما يُعَدُّ لها، وعلى الأولى ما يُطْلَقُ عليه اسم القرآن.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في القراءة ص ٢٧٩.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ٧٥/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ٧٥/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٩/١.



(وحفظها فرض عين) متعين على كل مكلف.....

التي هي واجبة عند "الإمام" لا بد أن يقرأ من الآية الطويلة مقدار ثلاثة أمثال مما يُسمى بقراءته قارئاً عرفاً، ولذا فرضوا المسألة بآية الكرسي وآية المداينة، وفي "التارخانية"<sup>(١)</sup> و"المعراج" وغيرهما: ((لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي أو المداينة، البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول "أبي حنيفة"، قيل: لا يجوز؛ لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة، وعامتهم على أنه يجوز<sup>(٢)</sup>)؛ لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصار أو يعدلها، فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات)) اهـ.

لكن التعليل الأخير ربما يفيد اعتبار العدد في الكلمات أو الحروف، ويفيده قولهم: لو قرأ آية تعدل أقصر سورة جاز، وفي بعض عبارات: تعدل ثلاثاً قصاراً، أي: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾<sup>(٣)</sup> ثم عَبَسَ وَبَسَّ<sup>(٤)</sup> ثُمَّ أَذْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ<sup>(٥)</sup> [المدر: ٢١، ٢٢، ٢٣]، وقدرها من حيث الكلمات عشر، ومن حيث الحروف ثلاثون، فلو قرأ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث، فعلى ما قلناه لو اقتصر على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب، ولم أر من تعرض لشيء من ذلك، فليتأمل.

### مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية

(٤٥٥٢) (قوله: وحفظها) أي: الآية ((فرض عين)) أي: فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار إليه في "شرح التحرير"<sup>(٣)</sup>، حيث فرق بينه وبين فرض الكفاية: ((بأنَّ

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني - فصل في القراءة ٤٤٦/١.

(٢) في "ز" زيادة: ((قال في "الفتح": وحيث كانت هذه الأقسام ثابتة في نفس الأمر، فما قيل: لو قرأ البقرة ونحوها وقع الكل فرضاً، وكذا إذا أطال في الركوع والسجود مشكلاً، إذ لو كان كذلك لم يتحقق قدر القراءة إلا فرضاً، فأين باقي الأقسام؟ انتهى. وجوابه: أن هذه الأقسام بالنظر لها ما قبل الإيقاع، كذا في "النهر". وثمرة ذلك تظهر في الترك فقط أي: أنه إذا قرأ آية مثلاً نقول بصحة صلاته لإتيانه بقدر الفرض وإن ترك الواجب (والسنة)). انظر "الفتح": ٢٨٩/١.

(٣) "التفريز والتحرير": المقالة الأولى - الباب الأول - الفصل الثالث - القسم الرابع - مسألة: الواجب على الكفاية واجب على الكل ١٣٥/٢.



(وحفظُ جميع القرآن فرضُ كفاية) وسنةٌ عينٌ أفضلٌ من التنفل، وتعلمُ الفقه أفضلُ منهما (وحفظُ فاتحة الكتاب وسورةٍ واجبٌ على كلِّ مسلمٍ) ويكرهه نقصُ شيءٍ من الواجب.

الثاني متحتمٌ مقصودٌ حصولُهُ من غيرِ نظرٍ بالذات إلى فاعله [١/٤٢٣/ب] بخلاف الأول، فإنه منظورٌ بالذات إلى فاعله، حيث قصد حصولُهُ من عينٍ مخصوصةٍ كالفروض على النبي ﷺ دون أمته، أو من كلِّ عينٍ عينٍ، أي: واحدٍ واحدٍ من المكلفين)) اهـ.

والظاهر: أنَّ الإضافةَ فيهما من إضافة الاسم إلى صفته كمسجدٍ الجامع وجة الحمقاء، أي: فرضٌ متعينٌ، أي: ثابتٌ على كلِّ مكلفٍ بعينه، وفرض الكفاية معناه: فرضٌ ذو كفاية، أي: يُكتفى بحصوله من أيِّ فاعلٍ كان، تأمل.

[٤٥٥٣] (قوله: وحفظُ جميع القرآن إلخ) أقول: لا مانعٌ من أن يقال: جميعُ القرآن من حيث هو يُسمى فرضَ كفايةٍ وإن كان بعضُهُ فرضَ عينٍ وبعضُهُ واجباً، كما أنَّ حفظَ الفاتحة يُسمى واجباً وإن كانت الآية منها فرضاً، أي: يسقطُ بها الفرض، فافهم.

#### مطلب: السنة تكون سنة عين وسنة كفاية

[٤٥٥٤] (قوله: وسنة عين) أي: يُسنُّ لكلِّ واحدٍ من المكلفين بعينه، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية، ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح: إنها سنة عين، وصلاتها بجماعةٍ في كلِّ محلَّةٍ سنة كفاية.

[٤٥٥٥] (قوله: وتعلمُ الفقه أفضلُ منهما) أي: من حفظِ باقي القرآن بعد قيام البعض به ومن التنفل، ومراؤه بالفقه ما زاد على ما يحتاج إليه في دينه، وإلاَّ فهو فرض عين، "ح" (١).

[٤٥٥٦] (قوله: وسورة) أي: أقصر سورةٍ أو ما يقوم مقامها من ثلاث آياتٍ قصارٍ.

[٤٥٥٧] (قوله: ويكرهه إلخ) أي: تحريماً، كما أنه يكرهه نقصُ شيءٍ من السنة تنزيهاً

(قول "الشارح": ويكرهه نقصُ شيءٍ من الواجب) أي: من حفظه أو في الصلاة.



(وَيُسَنُّ فِي السَّفَرِ مُطْلَقًا) أَي: حَالَةَ قَرَارٍ أَوْ فِرَارٍ، كَذَا أَطْلَقَ فِي "الجامع الصغير"، وَرَجَّحَهُ فِي "البحر"، وَرَدَّ مَا فِي "الهداية" وَغَيْرَهَا مِنَ التَّفْصِيلِ، وَرَدَّهُ فِي "النهر"، وَحَرَّرَ: ((أَنَّ مَا فِي "الهداية" هُوَ الْمُحَرَّرُ)) (الفاتحة).....

كما في "شرح الملتقى" <sup>(١)</sup>، "ط" <sup>(٢)</sup>.

[٤٥٥٨] (قوله: أَي: حَالَةَ قَرَارٍ أَوْ فِرَارٍ) أَي: حَالَةَ أَمْنَةٍ أَوْ عَجَلَةٍ، وَعَبَّرَ عَنِ الْعَجَلَةِ بِالْفِرَارِ بَالِغًا لِأَنَّهَا فِي السَّفَرِ تَكُونُ غَالِبًا مِنَ الْخَوْفِ كَمَا فِي "شرح الشيخ إسماعيل" <sup>(٣)</sup>.  
[٤٥٥٩] (قوله: كَذَا أَطْلَقَ الْإِخ) فِيهِ أَنَّ عِبَارَةَ "الجامع" <sup>(٤)</sup> لَمْ يَصْرَحْ فِيهَا بِقَوْلِهِ: ((مُطْلَقًا))، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِيهَا السَّفَرَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ، فَيُفْهَمُ مِنْهَا الْإِطْلَاقُ كَسَائِرِ عِبَارَاتِ الْمُتَوْنَ، وَإِلَّا لَمْ يَتَأْتِ ادِّعَاءُ تَقْيِيدِهَا بِمَا سَيَأْتِي <sup>(٥)</sup> مِنَ التَّفْصِيلِ، وَإِنَّمَا صَرَّحَ "المصنف" بِالْإِطْلَاقِ اخْتِيَارًا لِمَا رَجَّحَهُ شَيْخُهُ صَاحِبُ "البحر".

[٤٥٦٠] (قوله: وَرَجَّحَهُ فِي "البحر" <sup>(٦)</sup> الْإِخ) اعْلَمْ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي "الهداية" <sup>(٧)</sup>: ((أَنَّ الْمَسَافِرَ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَأَيَّ سُورَةٍ شَاءَ))، ثُمَّ قَالَ: [١/٤٢٤ق/أ] ((وَهَذَا إِذَا كَانَ عَلَى عَجَلَةٍ مِنَ السَّيْرِ، فَإِنْ كَانَ فِي أَمْنَةٍ وَقَرَارٍ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ نَحْوَ سُورَةِ الْبُرُوجِ وَانْشَقَّتْ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ مَرَاعَاةُ السَّنَةِ مَعَ التَّخْفِيفِ))، وَرَدَّهُ فِي "البحر" <sup>(٨)</sup>: ((بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ وَالِدِّرَايَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ

(قوله: مُطْلَقًا) أَي: فِي حَالَةِ قَرَارٍ أَوْ فِرَارٍ.

(١) "الدرالمتقى": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٩٦/١ (هامش "جمع الأنهر").

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٥/١.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٢٩٥ق/أ.

(٤) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في الصلاة ص ٩٥..

(٥) في المقولة الآتية.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٩/١.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٥٤/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٥٩/١ - ٣٦٠ يتصرف.



فلأنَّ إطلاق المتن تبعاً لـ "الجامع الصغير" يُعْم حالة الأمن أيضاً، وأمَّا الثاني فلأنَّه إذا كان على أمنٍ صار كالمقيم، فينبغي أن يُراعى السَّنة، والسفر وإن كان مؤثراً في التخفيف لكنَّ التحديد بقدر سورة البروج لا بدَّ له من دليل، ولم يُقلَّ) اهـ.

وهو ملخصُ من "الحلبة"<sup>(١)</sup>، وأجاب في "النهر"<sup>(٢)</sup> بما حاصله: ((أنَّ السَّنة للمقيم في قراءة الفجر أن تكون من طوال المفصل، وأن لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية في الركعتين، بل تكون من أربعين إلى مائة كما سيأتي<sup>(٣)</sup> مع ما لنا فيه من البحث، والمسافر إذا كان في أمانةٍ وقرار وإن كان مثل المقيم لكنَّ للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقاً، ولذا يجوز له الفطر وإن كان في أمانةٍ، فناسب أن يقرأ نحو سورة البروج والانشقاق مما هو من طوال المفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص، وهذا معنى قول "الهداية": لإمكان مراعاة السَّنة مع التخفيف، أي: التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سَنة القراءة من طوال المفصل، فليس مرادُه التحديد بعدد آيات السورتين، بل كونهما من طوال المفصل، أي: وسَنة القراءة في الفجر من طوال المفصل مسلَّماً لا تحتاج إلى دليل. ثم إنَّ ما في "الهداية" قد أقره عليه شُراحها<sup>(٤)</sup> و"الزيلعي"<sup>(٥)</sup> وغيره، وذلك دليلٌ على تقييد إطلاق ما في المتن و"الجامع") اهـ.

أقول: هذا إما يَمُّ إذا كان قولُ "الهداية": ((يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وانشقَّت))

(قوله: أقول: هذا إما يَمُّ إذا كان قولُ "الهداية" إلخ) قد يقال: مرادُ صاحب "الهداية" أنه في حالة الأمن يقرأ السورتين المذكورتين في الركعتين، والتخفيف بقراءة قصار الطوال، وعلى ما في "النية" بقراءة البروج فيها - حيث اكتفى بسورة واحدة من الطوال بناءً على أنها منها - وجعل الأوسط في الحضر طويلاً في السفر على أنها من الأوساط.

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/٩٩ ب/١٠٠/أ.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ب بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله تعالى.

(٣) المقولة [٤٥٦٨] قوله: (أي: في كل ركعة سورة مما ذكر).

(٤) انظر "الفتح" و"الغناية" و"الكفاية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩١/١، و"النباية" ٣٥٧/٢.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١٢٩/١.



وجوباً (وأي سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يُسنُّ (في الحضر) لإمام ومنفرد،

معناه أنه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما، وإلا لم يحصل تخفيف من حيث العدد؛ لأن الانشقاق خمس وعشرون آية، والبروج ثنتان وعشرون، ويؤيد ذلك قول "المنية"<sup>(١)</sup>: ((يقرأ سورة [١/٤٢٤/ب] البروج أو مثلها))، فإنه ظاهر في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين، لكن في كون سورة البروج من طوال المفصل كلامٌ ستعرفه، فلذا حمل التخفيف في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup> على جعل الأوسط في الحضر طويلاً في السفر، ومثله قول صاحب "المجمع" في "شرحه": ((يقرأ بأواسط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف))، وعليه مشى في "الشرنبلالية"<sup>(٣)</sup>، لكن هذا الحمل لا يناسب ما في "الهداية"؛ لأن الانشقاق من طوال المفصل، وقد يقال: إن التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام "المنية" المذكور؛ لأن السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي<sup>(٤)</sup>، تأمل.

[٤٥٦١] (قوله: وجوباً) أشار به إلى دفع ما أورده في "النهر"<sup>(٥)</sup>: ((بأنه لو قال بعد الفاتحة أي سورة شاء لكان أولى؛ لثلاثيهم أن قراءة الفاتحة سنة))، فصرح بقوله: ((وجوباً)) لدفع التوهم المذكور؛ لأن المعنى أن سنة القراءة في السفر أي سورة شاء مضمومة إلى الفاتحة الواجبة، فالمقصود بيان التخيير في السور بعد الفاتحة، وإلا ورد أن السورة واجبة أيضاً.

[٤٥٦٢] (قوله: وفي الضرورة بقدر الحال) أي: سواء كان في الحضر أو السفر، وإطلاقه

(قوله: فصرح بقوله: وجوباً لدفع التوهم المذكور إلخ) وعلى قياس ما سبق يقال: الفاتحة وأي سورة شاء سنة، بمعنى أنه لو أتى بهذا المجموع يكون مقيماً لسنة القراءة وإن كان كل من جزأيه واجباً، ويندفع إيراد "النهر".

(١) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٠.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٠.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٠/١ (هامش "الدرر والغرر").

(٤) المقلوة [٤٥٦٨] قوله: ((أي: في كل ركعة سورة مما ذكر)).

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ١/٥١ - ب.



يشملُ الفاتحة وغيرها، لكنَّ في "الكافي" <sup>(١)</sup>: ((فإنَّ كان في السفر في حالة الضُّرورة - بأنَّ كان على عجلةٍ من السير، أو خائفاً من عدوٍّ أو لصٍّ - يقرأُ الفاتحةَ وأَيَّ سورةٍ شاء، وفي الحضر في حالة الضُّرورة - بأنَّ خافَ فَوَتْ الوقت - يقرأُ ما لا <sup>(٢)</sup> يَفُوتُهُ الوقتُ)) اهـ.

ولقائل أن يقول: لا يختصُّ التخفيفُ للضرورة بالسورة فقط، بل كذلك الفاتحة، كما إذا اشتدَّ خوفُه من عدوٍّ فقرأَ آيةً مثلاً، ولا يكونُ مسيقاً، كذا في "الشرنبلالية" <sup>(٣)</sup>.

أقول: وقولُ "الكافي": ((بقدَرٍ ما لا يَفُوتُهُ الوقتُ)) يشملُ الفاتحة، فنه أن يقرأ في كلِّ ركعةٍ بآيةٍ إنَّ خافَ نوتَ الوقت بالزيادة، وهل هو في كلِّ صلاةٍ أو خاصٌّ بالفجر؟ فيه خلافٌ حكاه في "القنية" <sup>(٤)</sup>، وقال في آخر "شرح المنية" <sup>(٥)</sup>: ((وقيل: يراعي سنَّةُ القراءة في غير الفجر وإنَّ خرجَ [١/٤٢٥ق/أ] الوقت، والأظهر أن يراعي قَدْرَ الواجب في غيرها؛ لأنَّ الإخلالَ به مُفسِدٌ عند بعض الأئمَّة بخلاف خروج الوقت)) اهـ.

أي: فإنَّه في غير الفجر غيرُ مُفسِدٍ اتفاقاً، ثمَّ ذَكَرَ <sup>(٦)</sup>: ((أنَّ له الاقتصارَ على الفاتحة وتسييحَةِ واحدةٍ، وتركِ الثناء والتعوُّذ في سنَّةِ الفجر أو الظهر لو خافَ فَوَتْ الجماعة؛ لأنَّه إذا جاز تركُ السنَّة لإدراك الجماعة فتركُ سنَّةِ السنَّة أولى)) اهـ.

قوله: أقول: وقولُ "الكافي": بقدرٍ ما لا يَفُوتُهُ الوقتُ إلخ) لا يصلحُ جواباً عن إيرادِ "الشرنبلالي" على "الكافي".

قوله: فتركُ سنَّةِ السنَّةِ أولى) المناسب أن يقول: فتركُ سنَّةِ السنَّة أو واجِبها أولى حتَّى يتمَّ الاستدلالُ على جوازِ الاقتصار على الفاتحة.

(١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٠ ق/٣١ - ١/٣١ بتصرف.

(٢) ((لا)) ساقطة من "٣".

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٧٠ - ١/٧٠ بتصرف. (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القراءة ١/١٢ ق/أ.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص ٦١٨.

(٦) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص ٦١٩ - بتصرف.



ذَكَرَهُ "الحليُّ"، والناسُ عنه غافلون (طوالُ المِفْصَلِ) من الحِجَرَاتِ.....

[٤٥٦٣] (قوله: ذَكَرَهُ "الحليُّ"<sup>(١)</sup>) ونَقَلَهُ "الزاهديُّ" في "القنية"<sup>(٢)</sup> عن "المجرد" بقوله: ((قال "أبو حنيفة": والذي يَصَلِّي وحدهُ بمنزلة الإمام في جميع ما وصفنا من القراءة سوى الجهر))، قال "الزاهديُّ": ((وهذا نصٌّ على أنَّ القراءة المسنونة يستوي فيها الإمامُ والمفرد، والناسُ عنه غافلون)).

[٤٥٦٤] (قوله: طوالُ المِفْصَلِ) بكسر الطاء: جمعُ طويلٍ ككريمٍ وكِرامٍ، واقتصرَ عليه في "الصحيح"<sup>(٣)</sup>، وأما بالضمِّ فالرَّجُلُ الطويل كما صرَّحَ بِهِ "ابنُ مالكٍ" في "مثلته"<sup>(٤)</sup>. والمِفْصَلُ بفتح الصاد المهملة: هو السبعُ السابعُ من القرآن، سُمِّيَ به لكثرة فصله بالبسملة، أو لقلةِ النسخ منه، ولهذا يُسمَّى بالمحكم أيضاً، واختلَفَ في أوَّلِهِ، قال في "البحر"<sup>(٥)</sup>: ((والذي عليه أصحابنا أَنَّهُ من الحِجَرَاتِ)) اهـ. قال "الرمليُّ": ((ونظَّم "ابنُ أبي شريفٍ"<sup>(٦)</sup> الأَقْوَالَ فيه بقوله: [طويل]

مُفْصَلُ قُرْآنٍ بِأَوَّلِهِ أَتَى      خِلَافَ فِصَافَاتٍ وَقَافٍ وَسِيحٍ  
وَجَانِبُهُ مُلْكٌ وَصَفٌّ قِتَالُهَا      وَقَتَحَ ضَحَى حُجَرَاتِهَا ذَا الْمَصْحَحِ ((

(قوله: طوالُ المِفْصَلِ بكسر الطاء إلخ) في "شرح المنهج" لـ "شيخ الإسلام": ((طوالُ المِفْصَلِ بكسر الطاء وضمُّها)) اهـ "سندي".

(قوله: أو لقلةِ النسخ منه) وعليه يكونُ من الفصل بمعنى الكلام البين، فكان المنسوخُ غيرَ بَيِّنٍ.

(١) "شرح المنية الكبير": صفة الصلاة ص ٣١٠ وما بعدها.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القراءة ق ١٣/أ.

(٣) بل ذكر أيضاً: الطَّوَالُ بالضمِّ، والطَّوَالُ بالفتح، انظر "الصحيح": مادة ((طول)).

(٤) المسمى "إكمال الأعلام بتلخيص الكلام" ٢٩٧/٢ وعبارته: ((والطَّوَالُ مبالغة فيه)) أي: في الطويل، وهو لأبي عبد الله

عبد بن عبد الله جمال الدين المعروف بابن مالك الطائفي الحنَّائي الشافعي (ت ٦٧٢هـ) ("كشف الظنون" ١٤٤/١، ١٥٨٧/٢، "بغية الوعاة" ١٣٠/١).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦٠/١.

(٦) أبو المعالي محمد بن محمد، كمال الدين الشهير بابن أبي شريف المقدسي المصري الشافعي (ت ٩٠٦هـ).

("الكواكب السائرة" ١١/١، "الأعلام" ٥٣/٧).



إلى آخر التبروج.....

وزاد "السيوطي" في "الإتقان" <sup>(١)</sup> قولين فأوصلهما إلى اثني عشر قولاً: الرحمن والإنسان.

٤٥٩هـ (قوله: إلى آخر التبروج) عزاه في "الخرزائن" <sup>(٢)</sup> إلى "شرح الكنز" للشيخ "باكير" <sup>(٣)</sup>، وقال بعده: ((وفي "النهر" <sup>(٤)</sup>: لا يخفى دخول الغاية في المغيّا هنا)) اهـ.

فالتبروج من الطوال، وهو مفاد عبارة "الهداية" المذكورة <sup>(٥)</sup> آتفاءً، لكن مفاد ما نقلناه <sup>(٦)</sup> بعدها عن "شرح المنية" و"شرح المجموع": ((أنها من الأوساط))، ونقله في "الشربلالية" <sup>(٧)</sup> عن "الكافي" <sup>(٨)</sup>، بل نقل "الفهستاني" <sup>(٩)</sup> عن "الكافي" <sup>(١٠)</sup> خروج الغاية الأولى والثانية، وعليه فسورة ﴿لَمْ يَكُنْ﴾ [البينة - ١] من القصار، وتوقف في ذلك كله صاحب "الحلبة" <sup>(١١)</sup> وقال: ((العبارة لا تفي ذلك، بل يحتاج إلى [١/٤٢٥ب] ثبت في ذلك من خارج، والله أعلم))، أي: لأن الغاية تختمل الدخول والخروج، فافهم.

(قوله: خروج الغاية الأولى والثانية) أي: ما جعل غاية في الطوال وما جعل غاية في الأوساط، وعبارة "الفهستاني": ((وفي "النهاية": من الحجرات إلى عبس، ثم التكوير إلى الضحى، ثم ألم نشرح إلى الآخر، ولا شك أن الغاية الأخيرة داخلة في المغيّا، وينبغي أن يكون الأوليان كذلك، لكنهما خارجتان كما في "الكافي" وغيره)) اهـ.

(١) "الإتقان": النوع الثامن عشر ٢٠٠/١.

(٢) "الخرزائن": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ق ٩٨/ب.

(٣) انظر "الخرزائن": ق ٣/أ، و"بروكلمان" ١٩٦/٧.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ب.

(٥) المقولة [٤٥٦] قوله: ((وروجه في "البحر")).

(٦) "الشربلالية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٠/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣١/أ.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١٠٤/١.

(٩) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣١/أ. بتصرف.

(١٠) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٠٤/أ.



(في الفجرِ والظُّهرِ و) منها إلى آخرِ لم يَكُنْ (أوساطُهُ في العصر والعشاء و) باقيه (قصارُهُ في المغرب) أي: في كلِّ ركعةٍ سورةٌ مما ذُكِرَ، ذُكِرُهُ "الحليُّ"<sup>(١)</sup>،.....

[٤٥٦٦] (قوله: في الفجرِ والظُّهرِ) قال في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((هذا يخالفُ لِمَا في "منية المصلِّي"<sup>(٣)</sup> من أنَّ الظهر كالعصر، لكنَّ الأكثرَ على ما عليه "المصنّف"<sup>(٤)</sup>) اهـ.  
[٤٥٦٧] (قوله: وباقيه) أي: باقي المِفْصَلِ.

[٤٥٦٨] (قوله: أي: في كلِّ ركعةٍ سورةٌ مما ذُكِرَ) أي: من الطَّوَالِ والأوساطِ والقصارِ، ومقتضاهُ أَنَّهُ لا نَظَرَ إلى مقدارٍ معيَّنٍ من حيث عددُ الآياتِ، مع أَنَّهُ ذُكِرَ في "النهر"<sup>(٥)</sup>: ((أَنَّ القراءة من المِفْصَلِ سَنَّةً، والمقدَّارُ المعيَّنُ سَنَّةٌ أُخرى))، ثمَّ قال: ((وفي "الجامع الصغير"<sup>(٦)</sup>: يقرأ في الفجرِ في الركعتين سورةَ الفاتحةِ وقدرُ أربعين أو خمسين، واقتصرَ في "الأصل"<sup>(٧)</sup> على الأربعين، وفي "المجرَّد": ما بين السَّتين إلى المائة، والكلُّ ثابتٌ من فعله عليه الصلاة والسلام، ويقرأ في العصر والعشاء خمسَ عشرةَ في الركعتين في ظاهر الرواية، كذا في "شرح الجامع" لـ "قاضي خان"<sup>(٨)</sup>)، وجزَمَ به في "الخلاصة"<sup>(٩)</sup>، وفي "المحيط" وغيره: يقرأ عشرين، وفي المغرب خمسَ آياتٍ في كلِّ ركعةٍ)) اهـ.

أقول: كونُ المقروء من سور المِفْصَلِ على الوجه الذي ذُكِرَهُ "المصنّف" هو المذكورُ في المتن

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ب.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١١.

(٤) أي مصنف "كنز الدقائق".

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ب.

(٦) "الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في الصلاة ص ٩٥-٩٦.

(٧) "الأصل": كتاب الطهارة - باب ما جاء في القيام في الفريضة ١٥٩/١.

(٨) "شرح الجامع الصغير": كتاب الصلاة - باب القراءة في الصلاة في السفر ١/٢١/أ - ب.

(٩) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٨/٢ معرباً إلى "الأصل".



كـ "القدوري"<sup>(١)</sup>، و "الكنز"<sup>(٢)</sup>، و "المجمع"، و "الوقاية"<sup>(٣)</sup>، و "النقاية"<sup>(٤)</sup> وغيرها، وحَصُرَ المقروء بعددٍ على ما ذَكَرَهُ في "النهر"<sup>(٥)</sup> و "البحر"<sup>(٦)</sup> مما علَّمَتْهُ مخالَفُ لِمَا في المتون من بعض الوجوه كما بَيَّنَّه عليه في "الحلبة"<sup>(٧)</sup>، فَإِنَّهُ لو قرَأَ في الفجر أو الظهر سورتين من طوال المفصلَ تَزِيدَانِ عَلَى مائَةِ آيَةٍ كَالرَّحْمَنِ وَالْوَاقِعَةِ، أو قرَأَ في العصر أو العشاء سورتين من أوساطِ المفصلَ تَزِيدَانِ عَلَى عَشْرِينَ أو ثَلَاثِينَ آيَةً كَالْعَاشِيَةِ وَالْفَجْرِ يَكُونُ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِلسَّنَةِ عَلَى مَا فِي الْمُتُونِ لَا عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَا تَحْصُلُ الْمَوَافَقَةُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَتِ السُّورَتَانِ مُوَافِقَةً لِلْعَدَدِ الْمَذْكُورِ، وَيَلْزَمُ عَلَى مَا مَرَّ<sup>(٨)</sup> عَنْ "النهر": ((مَنْ أَنَّ الْمَقْدَارَ الْمَعِيْنَ سَنَةً أُخْرَى)) أَنْ تَكُونَ قِرَاءَةُ السُّورَتَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ خَارِجَةً عَنِ السَّنَةِ، إِلَّا أَنْ يَقْتَصِرَ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ مِنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ، مَعَ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْأَفْضَلَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْفَاتِحَةُ وَسُورَةُ تَائِمَّةٍ، فَالَّذِي يَنْبَغِي الْمَصِيرُ إِلَيْهِ أَنَّهُمَا رَوَايَتَانِ [١/٤٢٦ق/٤].

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ فِي مَتْنِ "الملتقى"<sup>(٩)</sup> ذَكَرَ أَوَّلًا: ((أَنَّ السَّنَةَ فِي الْفَجْرِ حَضْرًا أَرْبَعُونَ آيَةً أَوْ سِتُونَ))، ثُمَّ قَالَ: ((وَأَسْتَحْسِنُوا طَوَالَ الْمَفْصَلِ فِيهَا وَفِي الظُّهْرِ الْخ))، فَذَكَرَ أَنَّ الثَّانِيَّ اسْتَحْسَنًا فَيَتَرَجَّحُ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى لِتَأْيِيدِهِ بِالْأَثَرِ الْوَارِدِ عَنْ "عمر" رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ((أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى "أبي

(١) لم نجد المسألة في مطبوعة القدوري بأعلى "اللباب في شرح الكتاب" التي بين أيدينا.

(٢) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - فصل في بيان صفة الشروع في الصلاة ٤٤/١.

(٣) انظر "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل: إذا أراد الدخول في الصلاة كَبُرَ ٥٢/١ (هامش "كشف الحقائق").

(٤) انظر "شرح النقاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل: جهر القراءة وإخفاؤها وغيرهما ١٨٦/١ - ١٨٧.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥١/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦١/١.

(٧) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٠٢/ب ق ١٠٣/أ.

(٨) في هذه المقولة.

(٩) انظر "ملتقى الأجر": كتاب الصلاة - فصل بجهر الإمام بالقراءة ٩١/١، إِلَّا أَنْ الَّذِي فِيهِ: ((خُسُون)) بَدَلَ ((سِتُون)).



واختار في "البدائع" عدم التقدير، وأنه يَخْتَلِفُ بالوقت والقوم.....

موسى الأشعري<sup>(١)</sup> أن أقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل، وفي المغرب بقصار المفصل<sup>(٢)</sup>، قال في "الكافي"<sup>(٣)</sup>: ((وهو كالمروي عن النبي ﷺ؛ لأنَّ المقدار لا تُعرفُ إلاَّ سماعاً)) اهـ.

[٤٥٦٩]: قوله: واختار في "البدائع"<sup>(٤)</sup> عدم التقدير إلخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في "البدائع"، "رملي".

والظاهر: أن المراد عدم التقدير بمقدار معين لكل أحد وفي كل وقت كما يفيدُهُ تمام العبارة، بل تارة يقتصر على أدنى ما وردَ كأقصر سورة من طوال المفصل في الفجر، أو أقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت أو نحوه من الأعذار؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام: «قرأ في الفجر بالمعوذتين لَمَّا سَمِعَ بكَاءَ صَبِيٍّ خَشِيةً أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ»<sup>(٥)</sup>، وتارة يقرأ أكثر ما وردَ إذا لم يَمَلَّ القومُ، فليس المرادُ إلغاءُ الوارد ولو بلا عذر، ولذا قال في "البحر"<sup>(٦)</sup> عن "البدائع"<sup>(٧)</sup>: ((والجملة فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ بمقدار ما يخفُّ على القوم، ولا يُثْقَلُ عليهم بعد أن يكون على التمام، وهكذا في "الخلاصة"<sup>(٨)</sup>)) اهـ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٧٢) كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الصلاة، والترمذي (٣٠٦) كتاب الصلاة - باب ما جاء في القراءة في صلاة الصبح، والبيهقي في "معركة السنن والآثار" ٣/٣٣٧ كتاب الصلاة - باب طول القراءة وقصرها، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ١/٢١٥ كتاب الصلاة - باب القراءة في صلاة المغرب، وأورده الزيلعي في "نصب الراية" ١٢/١١-١٢.

(٢) انظر "كافي النسفي": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/٣١ ق ١/٢١ بتصرف.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٦/١ بتصرف.

(٤) أخرجه أحمد ١٤٤/٤، وأبو داود (١٤٦٢) و(١٤٦٣)، والنسائي ١٥٨/٢، وأبو يعلى (١٧٣٤) و(١٧٣٦)، وابن خزيمة برقم (٥٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢/٣٩٤ باب في المعوذتين، والحاكم في "المستدرک" ١/٢٤٠، والطبراني في "الكبير" ١٧/٣٣٥ (٩٢٦). كلهم من حديث عبة بن عامر الجهني رضي الله عنه مرفوعاً.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٦١.

(٦) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في سنن الصلاة ٢٠٦/١.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٨/١.



والإمام، وفي "الحجة": (( يقرأ في الفرض بالترسُّلِ حرفاً حرفاً، وفي التراويح بينَ بين، وفي النفل ليلاً له أن يُسرَّعَ بعد أن يقرأ كما يُفهم، ويجوزُ بالروايات السَّبع، لكنَّ الأولى أن لا يقرأ بالغريبة عند العوامِّ صيانةً لدينهم )).....

[٤٥٧٠] (قوله: والإمام) أي: من حيث حسنُ صورته وقيته.

[٤٥٧١] (قوله: وفي "الحجة") اسمُ كتابٍ من كتب الفتاوى.

[٤٥٧٢] (قوله: بينَ بين) أي: بأن تكون بينَ الترسُّلِ والإسراع.

[٤٥٧٣] (قوله: ليلاً) لعلَّ وجهَ التقيد به أنَّ عادةَ المتهجِّدين كثرةُ القراءة في تهجُّدهم، فلم يَسرَّعُوا ليُحصلوا ورُدَّهم من القراءة، تأمل.

[٤٥٧٤] (قوله: كما يُفهم) أي: بعد أن يمدَّ أفلَّ منْ قال به القراء، وإلاَّ حرُمَ الترتيل المأمور به شرعاً، "ط"<sup>(١)</sup>.

[٤٥٧٥] (قوله: ويجوزُ بالروايات السَّبع) بل يجوزُ بالعشر أيضاً كما نصَّ عليه أهلُ الأصول، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٥٧٦] (قوله: بالغريبة) أي: بالروايات الغريبة والإمالات؛ لأنَّ بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون، فيقعُّون [١/ق/٤٢٦ب/ في الإثم والشقاء، ولا ينبغي للأئمة أن يحملوا العوامَّ على ما فيه نقصانُ دينهم، ولا يُقرأ عندهم مثلُ قراءة "أبي جعفر"<sup>(٣)</sup>، و"ابن عامر"<sup>(٤)</sup>، و"علي بن حمزة الكسائي"<sup>(٥)</sup> صيانةً لدينهم، فلعلَّهم يستخفُّون أو يضحكون وإن كان كلُّ القراءات والروايات

(١) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٦/١.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٦/١.

(٣) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخرومي المدني التابعي (ت ١٣٠هـ، وقيل: غير ذلك) أحد القراء السبعة، وقيل في اسمه: جندب بن فيروز، وقيل: فيروز. ("وفيات الأعيان" ٢٧٤/٦، "غاية النهاية" ٣/٣٨٢).

(٤) أبو عَمْرٍو عبدالله بن عامر بن يزيد اليَحصبيّ الدمشقيّ (ت ١١٨هـ) أحد القراء السبعة. ("سير أعلام النبلاء" ٢٩٢/٥، "غاية النهاية" ٤٢٣/١، "شذرات الذهب" ٨٥/٢).

(٥) في النسخ جميعها: (( و الكسائي )) بواو العطف، والصواب ما أثبتناه، كما في "التاترخانية". وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأمدي الكوفي (ت ١٨٩هـ) أحد القراء السبعة. ("وفيات الأعيان" ٢٩٥/٣، "غاية النهاية" ٥٣٥/١).



(وَتُطَالُ أُولَى الْفَجْرِ عَلَى ثَانِيَتِهَا) بِقَدْرِ الثَّلَاثِ،.....

صَحِيحَةٌ فَصِيحَةٌ، وَمَشَاتِنًا اخْتَارُوا قِرَاءَةَ "أَبِي عَمْرٍو" <sup>(١)</sup> وَ"حَفْصٍ" <sup>(٢)</sup> عَنْ عَاصِمٍ <sup>(٣)</sup>. اهـ من "التَارِخَانِيَّة" <sup>(٤)</sup> عَنْ "فَتَاوَى الْحِجَّة".

[٤٥٧٧] (قَوْلُهُ: وَتُطَالُ الْإِخ) أَي: يُطِيلُهَا الْإِمَامُ، وَهِيَ مَسْنُونَةٌ إِجْمَاعًا إِعَانَةً عَلَى إِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْفَجْرِ وَقْتُ نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ، وَقَدْ عَلِمَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْإِمَامِ وَمِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ يُسَوِّي بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ فِي الْجَمِيعِ اتِّفَاقًا، "شرح المنية" <sup>(٥)</sup>.

أَقُولُ: وَبِمَا مَرَّ <sup>(٦)</sup> مِنْ أَنَّ الْإِطَالَةَ الْمَذْكُورَةَ مَسْنُونَةٌ إِجْمَاعًا - وَمَثْلُهُ فِي "التَارِخَانِيَّة" <sup>(٧)</sup> - عَلِمَ أَنَّ مَا فِي "شرح الملتقى" لـ "البهنسي": ((مِنْ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ إِجْمَاعًا)) غَرِيبٌ أَوْ سَرَقٌ قَلَمٍ، وَقَالَ تَلْمِيزُهُ "البِقَانِي" فِي "شرح الملتقى": ((لَمْ أَجِدْهُ فِي الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْمَذْهَبِ)) <sup>(٨)</sup>.

[٤٥٧٨] (قَوْلُهُ: بِقَدْرِ الثَّلَاثِ) بَأَنَّ تَكُونَ زِيَادَةً مَا فِي الْأُولَى عَلَى مَا فِي الثَّانِيَةِ بِقَدْرِ ثَلَاثٍ مَجْمُوعٍ مَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَمَا فِي "الكَافِي" <sup>(٩)</sup>، حَيْثُ قَالَ: ((الثَّلَاثَانِ فِي الْأُولَى، وَالثَّلَاثُ فِي الثَّانِيَةِ))، وَمَثْلُهُ

(قَوْلُهُ: وَقَدْ عَلِمَ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْإِمَامِ وَمِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ الْإِخ) وَفِي "المَجْرَدُ": ((الْمُنْفَرِدُ يَفْعَلُ كَالْإِمَامِ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ)) اِنْتَهَى. اهـ "سَنَدِي".

(١) أَبُو عَمْرٍو زَيْبَانُ بْنُ عَمَّارٍ التَّمِيمِيُّ الْمَازَنِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ١٥٤هـ) أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ. ("وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ" ٣/٤٦٦، "غَايَةُ النِّهَايَةِ" ١/٢٨٨).

(٢) أَبُو عَمْرٍو حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيُّ (ت ١٨٠هـ) ("الْعَبَرُ" ١/٢٧٦، "غَايَةُ النِّهَايَةِ" ١/٢٥٤، "الْأَعْلَامُ" ٢/٢٦٤).

(٣) أَبُو بَكْرٍ عَاصِمٌ بْنُ أَبِي النَّجْدِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الثَّابِعِيُّ (ت ١٢٧هـ) أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ ("وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ" ٣/٩، "سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ" ٥/٢٥٦، "غَايَةُ النِّهَايَةِ" ١/٣٤٦).

(٤) "التَارِخَانِيَّة": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الثَّانِي ٤٥٥/١ بِتَصَرُّفٍ. (٥) انْظُرْ "شرح المنية الكبير": فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ص ٣١٢-٣١٣ بِاخْتِصَارٍ. (٦) فِي هَذِهِ الْمَقُولَةِ.

(٧) "التَارِخَانِيَّة": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الثَّانِي ٤٥٦/١.

(٨) فِي "د" زِيَادَةٌ: ((أَقُولُ بَلْ ذَكَرَ الْحَلْبِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى سَنِيَّتِهَا)).

(٩) "كَافِي النَّسْفِي": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٣١ ق ١/٣١ أ.



وقيل: النصف ندباً، .....

في "الحلبة" <sup>(١)</sup> و"البحر" <sup>(٢)</sup> و"الدرر" <sup>(٣)</sup>.

[٤٥٧٩] (قوله: وقيل: النصف) كذا في "الحلبة" <sup>(٤)</sup> معزياً إلى "المحبوبي"، وحكاه في "البحر" <sup>(٥)</sup> عن "الخلاصة" <sup>(٦)</sup>، لكن عبارة "الخلاصة" لا تفيد؛ لأنَّ عبارتھا هكذا: ((وَحَدُّ الإِطَالَةِ فِي الْفَجْرِ أَنْ يقرأ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ عَشْرِينَ إِلَى ثَلَاثِينَ، وَفِي الْأَوَّلَى مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى سِتِّينَ)) اهـ. وأرجع "المحشي" القول بالنصف إلى القول الأول؛ لأنَّ المراد نصف المقرء في الأول، وهو ثلث المجموع، فلا وجه لعدِّه مقابلاً له، وأطال في ذلك، فراجع. لكن قد يقال: إنَّ مراد "الخلاصة" التخيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الأول أو نصف ما في الثانية، فإنه إذا قرأ في الأول ثلاثين وفي الثانية عشرين فالزيادة بقدر [١/٤٢٧ق/أ] نصف ما في الثانية <sup>(٧)</sup>، ولو قرأ في الأول ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الأول، وبهذا يُعَايِرُ القول الأول، فتأمل. [٤٥٨٠] (قوله: ندباً) راجع للقولين، يعني: أنَّ هذا التقدير في كلِّ بيانٍ للأول، فإنَّ لم يُراعِه فهو خلاف الأول، وهو معنى قوله: ((لا بأس به))، "ح" <sup>(٨)</sup>.

(قوله: فلا وجه لعدِّه مقابلاً له) يمكن جعله مقابلاً بالنسبة إلى إفادة التخيير في الزيادة إلى الستين على حسب المفاد من عبارة "الخلاصة"، وعليه فإقامة السنَّة لا تتوقَّفُ على زيادة ثلث المجموع بخلاف الأول، تأمل. وفي تسمية "البحر" والشرح: ((أنَّ ذلك قدرُ النصف لا يطردُّ في سائر الصور، بل فيما إذا قرأ في الأولى ستين وفي الثانية ثلاثين، ويصدقُّ عليه أنه قرأ في الثانية ثلث المجموع)).

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٠٥/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦١/١.

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٨٣/١.

(٤) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/ق ١٠٥/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦١/١.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ٢٨ق/أ.

(٧) من ((فإنه إذا)) إلى ((الثانية)) ساقط من "ت".

(٨) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٧٦ق/أ.



فلو فَحُشَّ لا بأس به (فقط) وقال "محمد": "أولى الكلّ حتى التراويح، قيل: وعليه الفتوى (وإطالة الثانية على الأولى يُكره) تنزيهاً (إجماعاً إنْ بثلاثِ آياتٍ).....

(٤٥٨١) (قوله: فلو فَحُشَّ) بأنْ قرأ في الأولى بأربعين آية<sup>(١)</sup> وفي الثانية بثلاثِ آياتٍ ((لا بأس به))، وبه وردَ الأثرُ، كذا في "الذخيرة" وغيرها.  
(٤٥٨٢) (قوله: فقط) لمّا احتملَ أن يكون الفجرُ مجردَ مثالٍ لا للتقييد أَرَدَفَهُ بقوله<sup>(٢)</sup>، كذا في "النهر"<sup>(٣)</sup>.

(٤٥٨٣) (قوله: حتى التراويح) عزاه في "الخرائن"<sup>(٤)</sup> إلى "الحائنية"<sup>(٥)</sup>، وظاهرُ هذا أنَّ الجمعة والعيدَين على الخلاف كما في "جامع المحبوبي"، لكنْ في "نظم الزندويستي" الاتفاقُ على تسوية القراءة فيهما، وأيدَهُ في "الحلبة"<sup>(٦)</sup> بالأحاديثِ الواردةِ المقتضية لعدم إطالة الأولى على الثانية فيهما.  
(٤٥٨٤) (قوله: قيل: وعليه الفتوى) قائلُهُ في "معراج الدراية"، ومثْلُهُ في "المجتبى"، وفي "التارخانية"<sup>(٧)</sup> عن "الحجة": ((وهو المأخوذُ للفتوى))، وفي "الخلاصة"<sup>(٨)</sup>: ((أنَّهُ أَحَبُّ))،

(قولُ "المصنّف": وإطالة الثانية على الأولى) ما قاله "المصنّف" إنما يظهرُ في غير الفجر على قولهما بالتسوية فيه لا على قول "محمد"؛ لأنَّهُ لو قيل بكرهية الزيادة - ولو قليلةً - لَزِمَ الحرج لتعسّر الاحتراز عن القليل منها، فلذا كان مناطُ الكراهة الزيادة الكثيرة، والفجرُ حيث كانت إطالة الأولى فيه مسنونةً كانت التسوية فيه أو زيادة الثانية - ولو دون ثلاثٍ - مكروهةً، تأمل.

(١) (آية) ليست في "أ" و"ب" و"م".

(٢) قوله: ((أَرَدَفَهُ بقوله)) أي: ((فقط))، ولعلها سقطت من قلمه وليراجع. اهـ مصححه، نقول: ((فقط)) ليست في نسخ الحاشية التي بين أيدينا أيضاً، وهي ثابتة في "النهر" والعبارة منقولة عنه.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٥١/ب.

(٤) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٩٩/أ.

(٥) "الحائنية": كتاب الصلاة - فصل في مقدار القراءة في التراويح ق ٢٣٩/١.

(٦) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٠٥.

(٧) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ١/٤٥٦.

(٨) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٨/١ معزياً إلى "البحر".



وَجَحَّحَ إِلَيْهِ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"<sup>(١)</sup>؛ لِمَا رَوَاهُ "الْبُخَارِيُّ"<sup>(٢)</sup>: «مَنْ أُنْذِرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ كَانَ يُطَوَّلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى - أَيْ: مِنَ الظُّهْرِ - مَا لَا يُطَوَّلُ فِي الثَّانِيَةِ؛ وَهَكَذَا فِي الْعَصْرِ، وَهَكَذَا فِي الصُّبْحِ»، وَنَازَعَهُ فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ"<sup>(٣)</sup>: «(بَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِطَالَةِ مِنْ حَيْثُ الثَّنَاءُ وَالتَّعَوُّدُ، وَبِمَا دُونَ ثَلَاثِ آيَاتٍ ضَرُورَةُ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا رَوَاهُ "مُسْلِمٌ"<sup>(٤)</sup> عَنْ "أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ"، حَيْثُ قَالَ:

(قَوْلُهُ: وَنَازَعَهُ فِي "شَرْحِ الْمُنْيَةِ" بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِطَالَةِ إلخ) بَحَثَ فِيهِ فِي "الْفَتْحِ": «بَأَنَّهُ الْحَمْلُ لَا يَتَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَكَذَا الصُّبْحُ وَإِنْ حَمَلَ التَّشْبِيهُ فِي أَصْلِ الْإِطَالَةِ لَا فِي قَدْرِهَا فَهُوَ غَيْرُ الْمُبَادَرِ، وَلِذَا قَالَ فِي "الْخِلَاصَةِ" فِي قَوْلِ "مَحْمَدٍ": (إِنَّهُ أَحَبُّ) أَهْدَ. وَتَعَقُّبُهُ تَمْدِيدُهُ "الْخَلْبِيُّ": «(بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ قَوْلُهُمَا بِاسْتِنَانِ تَطْوِيلِ الْأُولَى فِي الْفَجْرِ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ لَّهُمَا أَنْ يَبْتَهِمَا بِدَلِيلٍ آخَرَ، فَالْأَحَبُّ قَوْلُهُمَا لَا قَوْلُهُ)» إِلَى آخِرِ مَا فِي "السَّنَدِيِّ".

(١) "الْفَتْحِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي الْقِرَاءَةِ ٢٩٣/١.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٥٩) كِتَابُ الْأَذَانِ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ، وَ(٧٧٦) بَابُ يقرأ فِي الْآخِرِينَ بِفَاقَةِ الْكِتَابِ، وَ(٧٧٨) بَابُ إِذَا أَسْمَعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ، وَ(٧٧٩) بَابُ يَطْوِلُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَمُسْلِمٌ (١٥٤)(١٥٥) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٩٨)(٧٩٩)(٨٠٠) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ، وَالنَّسَائِيُّ ١٦٤/٢ كِتَابُ الْإِفْتِتَاحِ - بَابُ تَطْوِيلِ الْقِيَامِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَ(١٦٥/٢) بَابُ إِسْمَاعِ الْإِمَامِ الْآيَةَ فِي الظُّهْرِ، وَبَابُ تَقْصِيرِ الْقِيَامِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الظُّهْرِ، وَبَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٢٩) كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ - بَابُ الْجَهْرِ بِالْآيَةِ أحياناً فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ. كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

(٣) "شَرْحُ الْمُنْيَةِ الْكَبِيرِ": فَصْلُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ص ٣١٣ - بِإِخْتِصَارٍ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٢)(١٥٦)(١٥٧) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَأَحْمَدُ ٣/٢، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٩١/١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ قَدْرُ كَمْ؟، وَأَبُو دَاوُدَ (٨٠٤) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ تَخْفِيفِ الْآخِرِينَ، وَالنَّسَائِيُّ ٢٣٧/١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ عَدَدِ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ، وَالِدَارِمِيُّ ٣١٤/١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ، وَأَبُو يَحْيَى (١٢٩٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي "شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ" ٢٠٧/١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٣٣٧/١ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالصُّبْحِ، وَابْنُ خَرِزْمَةَ فِي "صَحِيحِهِ" (٥٠٩) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ إِبَاحَةِ الْقِرَاءَةِ فِي الْآخِرِينَ، وَابْنُ هَبَّانٍ فِي "الْكِبَرَى" ٣٩٠/٢ كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَابْنُ حَبَانَ (١٨٢٨) كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ.



إِنْ تَقَارَبَتْ طَوْلًا وَقِصْرًا، وَإِلَّا اعْتَبِرَ الْحُرُوفُ وَالْكَلِمَاتُ،.....

((فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الظُّهْرِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدَرًا ثَلَاثِينَ آيَةً))، فَإِنَّهُ أَفَادَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ)) اهـ.  
وقال في "الحلبة"<sup>(١)</sup> بعد أَنْ حَقَّقَ دَلِيلُهُمَا: ((فِيظْهَرُ عَلَى هَذَا أَنَّ قَوْلَهُمَا أَحَبُّ لَا قَوْلَهُ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى كَوْنُ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلَهُمَا لَا قَوْلَهُ))، وَأَقْرَهُ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٢)</sup> و"الشَّرْبِلَالِيَّةَ"<sup>(٣)</sup>، وَاعْتَمَدَ قَوْلَهُمَا فِي "الْكُتْرِ"<sup>(٤)</sup> و"الْمُلْتَقَى"<sup>(٥)</sup> و"الْمُخْتَارَ"<sup>(٦)</sup> و"الْهَدَايَةَ"<sup>(٧)</sup>، فَلِذَا اعْتَمَدَهُ "الْمُصَنِّفُ" أَيْضًا.  
[٤٥٨٥] (قَوْلُهُ: إِنْ تَقَارَبَتْ (لِخ) ذَكَرَ هَذَا فِي "الْكَاثِي"<sup>(٨)</sup> فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ، وَاعْتَبَرَهُ فِي "شرح المنية" فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضًا كَمَا يَأْتِي فِي عِبَارَتِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ سَنِيَّةَ إِطَالَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَكَرَاهِيَةَ الْعَكْسِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ مِنْ حَيْثُ عَدَدُ الْآيَاتِ إِنْ تَقَارَبَتْ [١/٢٧٢/ب] الْآيَاتُ طَوْلًا وَقِصْرًا، فَإِنْ تَفَاوَتَتْ تُعْتَبَرُ مِنْ حَيْثُ الْكَلِمَاتُ، فَإِذَا قُرِئَ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الْفَجْرِ عَشْرِينَ آيَةً طَوِيلَةً، وَفِي الثَّانِيَةِ مِنْهَا عَشْرِينَ آيَةً قَصِيرَةً تَبْلُغُ كَلِمَاتُهَا قَدْرَ نَصْفِ كَلِمَاتِ الْأَوَّلَى فَقَدْ حَصَلَ السَّنَةُ، وَلَوْ عَكَسَ يَكْرَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْحُرُوفَ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمَعْتَبِرَ مُقَابِلَةً كُلِّ كَلِمَةٍ بِمَنْحِلِهَا فِي عَدِّ الْحُرُوفِ، فَاَلْمَعْتَبَرُ عَدَدُ الْحُرُوفِ لَا الْكَلِمَاتُ، فَلَوْ اقْتَصَرَ "الشَّارِحُ" عَلَى الْحُرُوفِ، أَوْ عَطَفَهَا عَلَى الْكَلِمَاتِ كَمَا فَعَلَ فِي "الْكَاثِي"<sup>(٩)</sup> لَكَانَ أَوَّلَى.

\* قَوْلُهُ: ((فَحَزَرْنَا)) بِالْهَاءِ الْمُهْمَلَةِ ثُمَّ الرَّايِ ثُمَّ الرَّاءِ السَّاكِنَةِ مِنْ ((الْحَزَرَ)) وَهُوَ الظَّنُّ وَالتَّخْمِينُ. اهـ مِنْهُ.

(١) "الحلبة": صفة الصلاة ٢/١٠٤ ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٦٢.

(٣) "الشربلالية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ١/٨٣ (هامش "الذرر والغرر").

(٤) انظر "شرح العيني على الكثر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٤٤٤.

(٥) "ملتقى الأبحر": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام بالقراءة ١/٩١.

(٦) للمسألة ليست في "المختار" بل في شرحه "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة - فصل في القراءة في الصلاة ١/٥٧.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٥٥.

(٨) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/٣١ أ.

(٩) في المقولة الآتية.

(١٠) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/٣١ أ.



واعتبر "الحلي" <sup>١</sup> فحشَّ الطول لا عددَ الآيات، .....

[٤٥٨٦] (قوله: واعتبر "الحلي" <sup>(١)</sup> فحشَّ الطول إلخ) كما لو قرأ في الأولى ﴿وَالْعَصْرِ﴾ وفي الثانية الهَمْزَ، فرَمَزَ في "الفتية" <sup>(٢)</sup> أولاً: ((أنه لا يكره))، ثم رَمَزَ ثانياً: ((أنه يكره))، وقال: ((لأنَّ الأولى ثلاثُ آياتٍ، والثانية تسعٌ، وتكرهُ الزيادةُ الكثيرة، وأما ما رُوِيَ أنه عليه الصلاة والسلام: «قرأ في الأولى من الجمعة بـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْعُنَيْيَةِ﴾» <sup>(٣)</sup> فَرَادَ على الأولى بسبعٍ لكنَّ السبع في السور الطَّوَال يسيرٌ دونَ القصار؛ لأنَّ السَّتَّ هنا ضِعْفُ الأصلِ، والسبع نَمَّةٌ أَقْلُ من نصفه)) اهـ.

أي: أنَّ السَّتَّ الزائدة في الهَمْزَ ضِعْفُ سورة العصر، بخلاف السبع الزائدة في الغاشية، فإنَّها أَقْلُ من نصف سورة الأعلى، فكانت يسيرةً، قال "الحلي" في "شرح المنية" <sup>(٤)</sup>: ((وعُلِمَ من كلام "الفتية" أنَّ ثلاثِ آياتٍ إنما تكررُ في السُّورِ القصار لظهورِ الطول فيها بذلك ظهوراً يَبِيناً، وهو حَسَنٌ، إلَّا أَنَّهُ ربما يُتَوَهَّمُ منه أَنَّهُ متى كانت الزيادة بما دون النصف لا تكرر، وليس كذلك، بل الذي ينبغي أَنَّ الزيادة إذا كانت ظاهرةً ظهوراً تاماً تكرر، وإلَّا فلا لِلزُّومِ الحرج في التحرُّز عن الخفية، ولو رُوِيَ مثل هذا في الحديث، ولا تغفلُ عمَّا تقدَّم <sup>(٥)</sup> من أنَّ التقدير بالآيات إنما يُعتَبَرُ عند

٣٦٤/١

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٣.

(٢) "الفتية": كتاب الصلاة - باب في القراءة والسكرت ق ١٣/أ. ولم تَرَمَ ما رمز له ثانياً أَنَّهُ يكره.

(٣) أخرجه أحمد ١٣/٥-١٤، وأبو داود (١١٢٥) كتاب الصلاة - باب ما يقرأ به في الجمعة، والنسائي ١١٢-١١١/٣ كتاب الجمعة - باب القراءة في صلاة الجمعة بـ((سبح اسم ربك الأعلى))، و((هل أتاك حديث الغاشية))، وابن عزيمة (١٨٤٧) كتاب الجمعة - باب إباحة القراءة في صلاة الجمعة بـ((سبح اسم ربك الأعلى))، و((هل أتاك حديث الغاشية))، وابن حبان (٢٨٠٨) كتاب الصلاة - باب صلاة الجمعة، والطبراني في "الكبير" (٦٧٧٣) و(٦٧٧٤) و(٦٧٧٥) و(٦٧٧٦) و(٦٧٧٧) و(٦٧٧٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٩٤/٣ - ٢٩٥ كتاب صلاة العبدین - باب الجهر بالقراءة في العیدین. کلهم من حدیث سمره بن جندب رضی اللہ عنہ. وفي الباب

عن نعمان بن بشير رضی اللہ عنہ.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٣-٣١٤.

(٥) في المقولة السابقة.



واستثنى في "البحر" ما وردت به السنة، واستظهر في النفل عدم الكراهة.....

تقاربها، وأما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكلمات أو الحروف، وإلا فـ ﴿الْفَتْحُ﴾ ثمان آيات، و﴿لَمْ يَكُنْ﴾ ثمان آيات، ولا شك أنه لو قرأ الأولى في الأولى، والثانية في الثانية أنه يكره؛ لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وإن لم يكن من حيث الآي، [١/٤٢٨ق/أ] لكنه من حيث الكَلِم والحروف، وقس على هذا)) اهـ كلام "شرح المنية" لـ "الحلي".

والذي تحصل من مجموع كلامه وكلام "القنية": أن إطلاق كراهة إطالة الثانية بثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات؛ لظهور الإطالة حينئذ فيها، أما السور الطويلة أو القصيرة المتفاوتة فلا يُعتبر العدد فيهما، بل يُعتبر ظهور الإطالة من حيث الكلمات وإن اتحدت آيات السورتين عدداً، هذا ما فهمته، والله تعالى أعلم.

[٤٥٨٧] (قوله): واستثنى في "البحر" <sup>(١)</sup> ما وردت به السنة أي: كقراءته عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعديد في الأولى بالأعلى وفي الثانية بالغاشية، فإنه ثبت في "الصحيحين" <sup>(٢)</sup>، مع أن الأولى تسع عشرة آية والثانية ست وعشرون، وعلى ما مر <sup>(٣)</sup> عن "شرح المنية" لا حاجة إلى الاستثناء؛ لأن هاتين السورتين طويلتان، ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف، بل هما متقاربتان.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦٢/١.

(٢) أخرجه أحمد ٤/٢٧١ و٢٧٣ و٢٧٦، ومسلم (٨٧٨) و(٦٢) و(٦٣) في الجمعة - باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، وأبو داود (١١٢٢) كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الجمعة، والترمذي (٥٣٣) كتاب الصلاة - باب ما جاء في القراءة في العديدين، وقال: حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح، والنسائي ١١٢/٣ كتاب الجمعة - باب الاختلاف على النعمان في القراءة في صلاة الجمعة، و(١٨٤/٣) كتاب العديدين - باب القراءة في العديدين، وابن ماجه (١٢٨١) كتاب الإقامة - باب ما جاء في صلاة العديدين. كلهم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وفي الباب عن سمرة بن جندب، وابن عباس، وأبي واقد رضي الله عنه. ولم نجد في البخاري.

(٣) في المقالة السابقة.



مطلقاً (وإن بأقل لا) يكره؛ لأنه عليه الصلاة والسلام.....

[٥٨٨هـ] (قوله: مطلقاً) أي: وردت به السنة أو لا بقريئة ما قبله، ولأن عبارة "البحر"<sup>(١)</sup> هكذا: ((وقيد بالفرض لأنه يسوئ في السنن والنوافل بين ركعاتها في القراءة إلا فيما وردت به السنة أو الأثر، كذا في "منية المصلي"<sup>(٢)</sup>، وصرح في "المحيط" بكرهية تطويل ركعة من التطوع ونقص أخرى، وأطلق في "جامع المحبوبي" عدم كراهية إطالة الأولى على الثانية في السنن والنوافل؛ لأن أمرها سهل، واختاره "أبو اليسر"، ومشى عليه في "خزانة الفتاوى"، فكان الظاهر عدم الكراهة)) اهـ.

فقول "البحر": ((وأطلق في "جامع المحبوبي" إلخ)) واستظهاره له قريئة واضحة على أنه أراد خلاف ما في "المنية" من التقيد بما وردت به السنة، نعم كلامه في إطالة الأولى على الثانية فقط دون العكس، فكان على "الشارح" ذكر ذلك عند قوله: ((وتطال أولى الفجر))، قال في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>: ((والأصح كراهة إطالة الثانية على الأولى في النفل أيضاً لحاقاً له بالفرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كجوازه قاعداً بلا عذر ونحوه، وأما إطالة الثالثة على الثانية والأولى

(قوله: نعم كلامه في إطالة الأولى على الثانية فقط إلخ) ونقل "ابن فريشته" في "شرح المجمع" عن "جامع المحبوبي": ((أن إطالة الثانية إنما يكره في الفرائض، وأما في النوافل فغير مكروه، ولعل الوجه فيه أن النفل باب واسع، فيغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره؛ لأن المتطوع أمير نفسه، فلا يلزمه إلا ما التزمه باختياره وقصده بخلاف الفرض؛ لأنه مقدر معين أصلاً ووصفاً، فلا يتجاوز عن ذلك)) اهـ من "السندي". ولعل "الشارح" نظر أن العلة التي ذكرها في "البحر" لعدم كراهة إطالة الأولى على الثانية - وهي أن أمر النوافل سهل - تقيد أيضاً بعدم كراهة إطالة الثانية على الأولى، فعزا له أنه استظهر في النفل عدم الكراهة، فمراده أن ما ذكره من التعليل يفيد ذلك وإن كان كلامه في إطالة الأولى على الثانية لا العكس.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦٢/١ باختصار.

(٢) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٤.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في صفة الصلاة ص ٣١٣-٣١٤.



صَلَّى بِالْمُعَوِّذَيْنِ<sup>(١)</sup>.

((ولا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِصَلَاةٍ عَلَى طَرِيقِ الْفَرْضِيَّةِ)) بل تَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ  
(ويكرهُ التَّعْيِينَ) كالسجدةِ وهل أتى لفجرِ كُلِّ جُمُعَةٍ، بل يُنْدَبُ قِرَاءَتُهُمَا أحياناً.  
(والمؤْتَمُّ لَا يَقْرَأُ مُطْلَقاً).....

[١/٢٨٨ق/ب] فلا تَكْرَهُ؛ لِمَا أَنَّهُ شَفَعَ آخِرُ)) اهـ.

[٤٥٨٩ق] (قوله: صَلَّى بِالْمُعَوِّذَيْنِ) يعني: في صلاةِ الفجرِ، والسورةُ الثانيةُ أطولُ من الأولى  
بآيةٍ، وفي الاحترازِ عن هذا التفاوتِ حَرَجٌ، وهو مدفوعٌ شرعاً، فَتُجْعَلُ زِيَادَةُ مَا دُونَ ثَلَاثِ آيَاتٍ  
أَوْ نَقْصَانُهُ كَالْعَدَمِ، فلا يَكْرَهُ، "ح"<sup>(٢)</sup> عن "الحلية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٥٩٠ق] (قوله: عَلَى طَرِيقِ الْفَرْضِيَّةِ) أي: بحيث لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ كَمَا يَقُولُ  
"الشافعيُّ" فِي الْفَاتِحَةِ.

[٤٥٩١ق] (قوله: وَيَكْرَهُ التَّعْيِينَ الْخ) هذه المسألةُ مَفْرَعَةٌ عَلَى مَا قَبْلُهَا؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا لَمْ  
يُعَيِّنْ عَلَيْهِ شَيْئاً تيسيراً عَلَيْهِ كَرِهَ لَهُ أَنْ يُعَيَّنَ، وَعَلَّلَهُ فِي "الهداية"<sup>(٤)</sup> بقوله: ((لِمَا فِيهِ مِنْ هَجَرٍ  
الْبَاقِي وَإِيْهَامِ التَّفْضِيلِ)).

[٤٥٩٢ق] (قوله: بل يُنْدَبُ قِرَاءَتُهُمَا أحياناً) قال في "جامع الفتاوى"<sup>(٥)</sup>: ((وهذا إِذَا صَلَّى الْوَتَرَ  
بِجَمَاعَةٍ، وَإِنْ صَلَّى وَحْدَهُ يَقْرَأُ كَيْفَ يَشَاءُ)) اهـ.

وَفِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ"<sup>(٦)</sup>: ((لِأَنَّ مَقْتَضَى الدَّلِيلِ عَدَمُ الْمُدَاوِمَةِ لَا الْمُدَاوِمَةُ عَلَى الْعَدَمِ كَمَا يَفْعَلُهُ

(قوله: وهذا إِذَا صَلَّى الْوَتَرَ بِجَمَاعَةٍ) هذا إِنَّمَا يَنَاسِبُ كَرَاهَةَ تَعْيِينِ السُّورِ الثَّلَاثِ فِي الْوَتْرِ.

(١) سيأتي ترجمته في ص ٤٦٥ -.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ق ٧٦/أ.

(٣) "الحلية": صفة الصلاة ٢/ق ١٠٥/أ - ب.

(٤) "الهداية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٥٥/١.

(٥) "جامع الفتاوى": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ١٢/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٤/١ بتصرف يسير.



حنفية العصر، فيستحب أن يقرأ ذلك أحياناً تبرُّكاً بالمأثور، فإن لزوم الإيهام ينتفي بالتبرُّك أحياناً، ولذا قالوا: السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون والإخلاص، وظاهر هذا إفادة المواظبة؛ إذ الإيهام المذكور مُنتَفٍ بالنسبة إلى المصلي نفسه)) اهـ.

ومقتضاه اختصاص الكراهة بالإمام، ونازعُه في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((بأن هذا مبني على أن العلة إيهام التفضيل والتعيين، أمّا على ما علّل به المشايخ من حجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والإمام والسنة والفرص، فتكره المداومة مطلقاً؛ لما صرّح به في "غاية البيان" من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعم من كونه في رمضان إماماً أو لا)) اهـ.

وأجاب في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((بأنه قد علّل بهما المشايخ، والظاهر أنهما علة واحدة لا علتان، فيتحج ما في "الفتح")).

أقول: على أنه في "غاية البيان" لم يصرّح بالتعميم المذكور، وأيضاً فإن إيهام حجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى، وأيضاً ذكر في وتر "البحر"<sup>(٣)</sup> عن "النهاية": ((أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام؛ لئلا يظن بعض الناس أنه واجب)) اهـ. فهذا يؤيد ما في "الفتح" أيضاً.

هذا، وفي "الطحاوي" و"الإسبيجاني" [١/٤٢٩ق] الكراهة ب((ما إذا رأى ذلك حتماً لا يجوز غيره، أمّا لو قرأه للتيسير عليه أو تبرُّكاً بقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة، لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحياناً لئلا يظن الجاهل أن غيرها لا يجوز))، واعترضه في "الفتح"<sup>(٤)</sup>:

(قوله: حتماً لا يجوز غيره) عبارة "الفتح": ((حتماً يكره غيره (الخ)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٣٦٢/١ بتصرف.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ٥٢ق/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة ٤٦/٢ بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٤/١.



ولا الفاتحة في السرية اتفاقاً، وما نسب لـ "محمد" ضعيف كما بسطه "الكمال" (فإن قرأ كره تحريماً) وتصح في الأصح، وفي "درر البحار" عن "مبسوط خواهر زاده": .....

((بأنه لا تحريم فيه؛ لأن الكلام في المداومة)) اهـ.

٣٦٥/

وأقول: حاصل معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة، وهو أنه إن رأى ذلك حتماً يكره من حيث تغيير المشروع، وإلا يكره من حيث إيهام الجاهل، وبهذا الحمل يتأيد أيضاً كلام "الفتح" السابق، ويندفع اعتراضه اللاحق، فتدبر.

[٤٥٩٣] (قوله: ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره: لا غير الفاتحة ولا الفاتحة، وقوله: ((في السرية)) يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالأولى، والمراد التعريض بخلاف الإمام "الشافعي"، وبرّد ما نسب لـ "محمد".

[٤٥٩٤] (قوله: اتفاقاً) أي: بين أئمتنا الثلاثة.

[٤٥٩٥] (قوله: وما نسب لـ "محمد") أي: من استحباب قراءة الفاتحة في السرية احتياطاً.

[٤٥٩٦] (قوله: كما بسطه "الكمال")<sup>(١)</sup> حاصله: أن "محمدًا" قال في كتابه "الآثار"<sup>(٢)</sup>:

(قوله: لأن الكلام في المداومة) تمام عبارة "الفتح": ((والحق أن المداومة مكروهة سواء رآه حتماً يكره غيره أو لا؛ لأن دليل الكراهة لا يفضل، وهو إيهام التفضيل وهجر الباقي، لكن الهجران إنما يلزم لو لم يقرأ الباقي في صلاة أخرى، فالحق أنه إيهام التعيين)) اهـ. وبهذا تعلم أن اعتراضه عليهما من حيث تقييدهما الكراهة بما إذا رأى ذلك حتماً، والذي فهمه المحشّي من عبارتهما أن الكراهة تتحقق فيما إذا رأى ذلك حتماً، وأن العلة فيه تغيير المشروع، وفيما إذا دأب بدون أن يراه حتماً لعلّ إيهام الجاهل، لكن هذا بعيدٌ منها حيث قيّد الكراهة بما إذا رآه حتماً، ثم ذكرنا محترزة بقوله: ((أما إذا قرأ للتيسير إلخ)) ثم ذكرنا قوله: ((لكن بشرط أن يقرأ إلخ)) المفيد عدم المداومة مع أن موضوع الكلام فيها، فلو كانت الكراهة مقيّدة بما إذا رآه حتماً لا يكون هناك داعٍ لقوله: ((لكن بشرط إلخ)) نعم كلام المحشّي وجيه في ذاته.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٧/١.

(٢) "الآثار": ص ١٦١ - باب القراءة خلف الإمام وتلقينه.



((أَنَّهَا تَفْسُدُ وَيَكُونُ فَاسِقًا))، وهو مرويٌّ عن عدَّةٍ من الصحابة، فالمنعُ أحوطُ (بل يَسْتَمِعُ) إذا جَهَرَ (وَيُنْصِتُ) إذا أَسْرَّ؛ لقول "أبي هريرة" رضي الله عنه: ((كُنَّا نَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فَتَنَزَلَ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(١)</sup>) [الأعراف - ٢٠٤]) ((وإنَّ) وصليَّةً (قرأ الإمام آيةَ ترغيبٍ.....

((لا نرى القراءةَ خَلْفَ الْإِمَامِ في شيءٍ من الصلوات يُجَهَرُ فيه أو يُسْرُّ))، ودعوى الاحتياط متنوعة، بل الاحتياط تركُ القراءة؛ لأنَّه العملُ بأقوى الدليلين، وقد رُوِيَ الفسادُ بالقراءة عن عدَّةٍ من الصحابة، فأقواهما المنعُ.

[٤٥٩٧] (قوله: أَنَّهَا تَفْسُدُ) هذا مقابلُ الأصحِّ.

[٤٥٩٨] (قوله: وهو أي: الفسادُ المفهومُ من ((تفسدُ)).

[٤٥٩٩] (قوله: مرويٌّ عن عدَّةٍ من الصحابة) قال في "الخرائن"<sup>(٢)</sup>: ((وفي "الكافي"<sup>(٣)</sup>): وَمَنْعُ الْمُؤْتَمِّرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَا نُورٌ عَنْ ثَمَانِينَ نَفَرًا مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ "المرتضى" والعبادلة، وقد دَوَّنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَسَامِيَهُمْ)).

[٤٦٠٠] (قوله: وَيُنْصِتُ إِذَا أَسْرَّ) وكذا إذا جَهَرَ بالأوَّل، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وحاصلُ الآية أنَّ المطلوب بها أمران: الاستماعُ والسكوتُ، فَيُعْمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، والأوَّلُ يَخْصُ الْجَهْرِيَّةَ، والثاني لا، فيجري على إطلاقه، فيجبُ السكوتُ عند القراءة مطلقاً)) اهـ.

[٤٦٠١] (قوله: آيةَ ترغيبٍ) أي: في ثوابه تعالى، ((أو ترهيبٍ)) أي: تخويفٍ من عقابه تعالى، فلا يسألُ الأوَّل ولا يستعيذُ من الثاني، قال في "الفتح"<sup>(٥)</sup>: ((لأنَّ الله تعالى وعَدَهُ بِالرَّحْمَةِ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٣/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ بلفظ: ((كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾، قالوا: هذا في الصلاة))، والدارقطني ٣٢٦/١ كتاب الصلاة - باب ذكر قوله ﷺ: ((من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة))، وفيه: ((نزلت في رفع الأصوات وهم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة، وفي إسناده عبد الله بن عامر، ضعيف)).

(٢) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٩٩/ب.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - فصل في صفة الصلاة ١/ق ٣١/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ١/٣٦٤.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ١/٢٩٨ بتصرف.



أو ترهيب) وكذا الإمام لا يشتغلُ بغير القرآن، وما وردَ حُمِلَ على النفل منفرداً..

إذا استمع، ووعده [١/ق/٤٢٩/ب] حتم، وإجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها).

[٤٦٠٢] (قوله: وما وردَ) أي: عن "حذيفة" رضي الله عنه أنه قال: «صليتُ مع رسول الله ﷺ ذات ليلة» إلى أن قال: «وما مرَّ بآية رحمةٍ إلا وقَفَ عندها فسأل، ولا بآية عذابٍ إلا وقَفَ عندها وتعوذُ» أخرجه "أبو داود" <sup>(١)</sup>، وتماثله في "الحلية" <sup>(٢)</sup>.

[٤٦٠٣] (قوله: حُمِلَ على النفل منفرداً) أفادَ أنَّ كلاً من الإمام والمقتدي في الفرض أو النفل سواء، قال في "الحلية" <sup>(٣)</sup>: «أمَّا الإمام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه ﷺ لم يفعله فيها، وكذا الأئمة من بعده إلى يومنا هذا، فكان من المحدثات، ولأنه تثقيبٌ على القوم فيكره، وأمَّا في التطوع فإن كان في التراويح فذلك، وإن كان في غيرها من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحدٌ أو اثنان فلا يتمُّ ترجُّحُ الترك على الفعل لما روينا، أي: من حديث "حذيفة" السابق، اللهمَّ إلا إذا كان في ذلك تثقيبٌ على المقتدي، وفيه تأملٌ، وأمَّا المأموم فلائذٍ وظيفته الاستماع والإنصات، فلا يشتغلُ بما يُخِلُّه، لكن قد يقال: إنما يتمُّ ذلك في المقتدي في الفرائض والتراويح، أمَّا المقتدي في النافلة المذكورة إذا كان إمامه يفعله فلا لعدم الإخلال بما ذكر، فليحمل على ما عدا هذه الحالة» اهـ.

(قوله: وفيه تأملٌ) لعلَّ وجه التأمل أنه حيث ثبت ما ذكر من فعله عليه السلام لا يتركه الإمام فيما ذكر لكسلي من صلى معه، كما أنه لا يترك شيئاً من سنن الصلاة أو سنة القراءة أو نحو ذلك لما ذكر، تأمل، والله أعلم.

(١) أخرجه الطيالسي (٤١٥)، وأحمد ٥/٣٨٢ - ٣٨٤ - ٣٨٩ - ٣٩٤ - ٣٩٧، ومسلم (٧٧٢) كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، وأبو داود (٨٧١) كتاب الصلاة - باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، والترمذي (٢٦٢) كتاب الصلاة - باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، والنسائي ١٧٦/٢ - ١٧٧ كتاب الافتتاح - باب تعوذ القارئ إذا مرَّ بآية عذاب، و١٧٧/٢ باب مسألة القارئ إذا مرَّ بآية رحمة، و٢٢٤/٢ كتاب التطبيق - باب نوع آخر، و٢٢٥/٣ - ٢٢٦ كتاب قيام الليل - باب تسوية القيام والركوع، وابن ماجه (١٣٥١) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣٠٩/٢ - ٣١٠ كتاب الصلاة - باب الوقوف عند آية الرحمة وآية العذاب وآية التسبيح.

(٢) انظر "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق/١٧٢/أ.

(٣) "الحلية": كراهية الصلاة ٢/ق/١٧٢/أ بتصرف يسير.



كما مرَّ (كذا الخطبة) فلا يأتي بما يُفَوَّتُ الاستماعَ ولو كتابةً أو ردَّ سلامٍ (وإن صَلَّى الخطيبُ على النبي ﷺ، إلا إذا قرأ آية ﴿صَلُّوا عَلَيَّ﴾ [الأحزاب- ٥٦] فيصلِّي المستمعُ سرًّا) في نفسه<sup>(١)</sup>، ويُصَوِّتُ بلسانهُ عملاً بأمرِي ﴿صَلُّوا﴾ و﴿وَأَنْصِتُوا﴾ (والبعيدُ) عن الخطيب (والقريبُ سيَّان) في افتراضِ الإنصات.....

[٤٦٠٤] (قوله: كما مرَّ)<sup>(٢)</sup> أي: نظير ما مرَّ في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حَمَلٍ ما وردَّ من الأدعية في الركوع والرفع منه، وفي السجدين والجلسة بينهما على المتنفل، وأمَّا مسألتنا هذه فلم تَمُرَّ، فافهم.

[٤٦٠٥] (قوله: فلا يأتي بما يُفَوَّتُ الاستماعَ إلخ) سيأتي<sup>(٣)</sup> في باب الجمعة أنَّ كلَّ ما حرُمَ في الصلاة حرُمَ في الخطبة، فيحرُمُ أكلٌ، وشربٌ، وكلامٌ ولو تسييحاً أو ردَّ سلامٍ أو أمراً بمعروفٍ إلا من الخطيب؛ لأنَّ الأمر بالمعروف منها بلا فرق بين قريبٍ وبعيدٍ في الأصحَّ، ولا يَرُدُّ تحذيرُ مَنْ خِيفَ هلاكه؛ لأنَّه يجبُ لحقُّ آدميٍّ، وهو محتاجٌ إليه، والإنصاتُ لحقه تعالى، ومِنَابه على المسامحة، والأصحُّ أنه لا بأس بأنَّ يشيرَ برأسه أو يده عند رؤية منكرٍ، وكذا يجبُ الاستماعُ [١/ق/٤٣٠/أ] لسائر الخطب كخطبة نكاحٍ وختمٍ وعيدٍ على المعتمد)) اهـ.

[٤٦٠٦] (قوله: ويُصَوِّتُ بلسانهُ) عطِفُ تفسيرٍ لقوله: ((بنفسه))، وهذا مروى عن أبي يوسف، وفي جمعة "الفتح"<sup>(٤)</sup>: ((أنَّه الصواب)).

[٤٦٠٧] (قوله: في افتراضِ الإنصاتِ) عبَّرَ بالافتراض تبعاً لـ "الهداية"<sup>(٥)</sup>، وعبَّرَ في "النهر"<sup>(٦)</sup> بالوجوب، قال "ط"<sup>(٧)</sup>: ((وهو الأوَّلُ؛ لأنَّ تركه مكروهٌ تحريراً)).

(١) في "ب": ((بنفسه)).

(٢) ص. ٣٥٠ - "در".

(٣) ٧٥/٥ "در".

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - ٣٨/٢.

(٥) "الهداية": كتاب الصلاة - باب صلاة الجمعة ٨٥/١ بتصرف.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة ق ٥٢/ب.

(٧) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٨/١.



(فروع) يجب الاستماع للقراءة مطلقاً؛ لأن العبرة لعموم اللفظ.....

### فروع في القراءة خارج الصلاة

(٤٦٠٨) (قوله: يجب الاستماع للقراءة مطلقاً) أي: في الصلاة وخارجها؛ لأن الآية وإن كانت واردة في الصلاة على ما مر<sup>(١)</sup> فالعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، ثم هذا حيث لا عذر، ولذا قال في "القنية"<sup>(٢)</sup>: ((صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يُعذرون في ترك الاستماع إن افتتحوا العمل قبل القراءة، وإلا فلا، وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن))، وفي "الفتح"<sup>(٣)</sup> عن "الخلاصة"<sup>(٤)</sup>: ((رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فإلثم على القارئ، وعلى هذا لو قرأ على السطح والناس نيام يأثم)) اهـ. أي: لأنه يكون سبباً لإعراضهم عن استماعه، أو لأنه يؤذيهم بإيقاظهم، تأمل.

### مطلب: الاستماع للقرآن فرض كفاية

وفي "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>: ((والأصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية؛ لأنه لإقامة حقه بأن يكون ملتفتاً إليه غير مضيق، وذلك يحصل بإنصات البعض كما في رد السلام، حين كان لرعاية حق المسلم كفى فيه البعض عن الكل، إلا أنه يجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأه في الأسواق ومواضع الاشتغال، فإذا قرأه فيها كان هو المضيق لحرمته، فيكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال دفعاً للحرج))، وعامه في "ط"<sup>(٦)</sup>، ونقل "الحموي" عن أستاذه قاضي القضاة يحيى الشهير بـ "منقاري زاده": ((أن له رسالة<sup>(٧)</sup> حقق فيها أن الاستماع للقرآن فرض عين)).

(١) صـ ٤٧ - "در".

(٢) "القنية": كتاب الكراهية - باب القراءة والدعاء ق ٦٧/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٨/١.

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٩/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": تنمات فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة صـ ٤٩٧.

(٦) انظر "ط": كتاب الصلاة - فصل: بحجر الإمام ٢٣٧/١.

(٧) واسمها: "الاتباع في مسألة الاستماع"، ليحيى بن عمر بن علي المنقاري الرّومسي المعروف بمنقاري زاده

(ت ١٠٨٨هـ)، وقد ألفها في الكلام على قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾.

("خلاصة الأثر" ٤٧٧/٤، "هدية العارفين" ٥٣٣/٢، "الأعلام" ١٦١/٨).



لا بأس أن يقرأ سورةً ويُعيدُها في الثانية، وأن يقرأ في الأولى من محلٍّ، وفي الثانية من آخر.....

[٤٦٠٩] (قوله: لا بأس أن يقرأ سورةً إلخ) أفاد أنه يكره تنزيهاً، وعليه يُحملُ جزمُ "القنية"<sup>(١)</sup> بالكرهية، ويُحملُ فعله عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup> لذلك على بيان الجواز، هذا إذا لم يضطرَّ، فإن اضطرَّ - بأن قرأ في الأولى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ - أعادها في الثانية إن لم يختم، "نهر"<sup>(٣)</sup>. لأنَّ التكرار أهون من القراءة منكوساً، "بزازية"<sup>(٤)</sup>. وأما لو ختم القرآن في ركعة فيأتي<sup>(٥)</sup> قريباً [١/ق/٤٣٠ ب] أنه يقرأ من البقرة.

[٤٦١٠] (قوله: وأن يقرأ في الأولى من محلٍّ إلخ) قال في "النهر"<sup>(٦)</sup>: ((وينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورةٍ واحدةٍ لا آخر سورتين، فإنه مكروه عند الأكثر)) اهـ. لكن في "شرح المنية"<sup>(٧)</sup> عن "الحانية"<sup>(٨)</sup>: ((الصحيح أنه لا يكره))، وينبغي أن يُراد بالكرهية المنفعية التحريمية، فلا ينافي كلام الأكثر، ولا قول "الشارح": ((لا بأس))، تأمل. ويؤيده قول "شرح المنية" عقب ما مرَّ: ((وكذا لو قرأ في الأولى من وسط سورةٍ أو من سورةٍ أولها، ثم قرأ في الثانية من وسط سورةٍ أخرى أو من أولها أو سورةٍ قصيرةٍ الأصحُّ أنه لا يكره، لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورةٍ)) اهـ.

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القراءة والسكوت في ١٢/١.

(٢) أخرجه أبو داود (٨١٦) كتاب الصلاة - باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين، والبيهقي في "المنن الكبرى" ٣٩٠/٢ كتاب الصلاة - باب التحزب في القراءة في صلاة الصبح. ((عن معاذ بن عبد الله الجهني أن رجلاً من جهينة أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في صلاة الصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ في الركعتين، فلا أدري أنسب النبي ﷺ أم قرأ ذلك عمداً)). وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور. ورجال رجال الصحيح.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة في ٥٢/ب.

(٤) "البزازية": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٤٠/٤. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ص ٨١ - "در".

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - فصل إذا أراد الدخول في الصلاة في ٥٢/ب.

(٧) "شرح المنية الكبير": تمت في ما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص ٤٩٣..

(٨) "الحانية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب ١٦١/١. (هامش "الفتاوى الهندية").



ولو من سورةٍ إنَّ بينهما<sup>(١)</sup> آيتان فأكثرُ، ويكرهُ الفصلُ بسورةٍ قصيرةٍ، وأنَّ يقرأَ منكوساً،.....

[٤٦١١] (قوله: ولو من سورةٍ إلخ) واصل بما قبله، أي: لو قرأ من محلين - بأن انتقل من آيةٍ إلى أخرى من سورةٍ واحدةٍ - لا يكره إذا كان بينهما آيتان فأكثرُ، لكنَّ الأولى أن لا يفعل بلا ضرورةٍ؛ لأنَّه يُوهِمُ الإعراضَ والترجيحَ بلا مرجحٍ، "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>. وإنما فرضُ المسألة في الركعتين لأنَّه لو انتقل في الركعة الواحدة من آيةٍ إلى آيةٍ يكرهُ وإن كان بينهما آيات بلا ضرورةٍ، فإن سها ثم تذكرَ يعودُ لمراعاة ترتيب الآيات، "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٦١٢] (قوله: ويكرهُ الفصلُ بسورةٍ قصيرةٍ) أمَّا بسورةٍ طويلةٍ بحيث يلزم منه إطالة الركعة الثانية إطالة كثيرة فلا يكرهُ، "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>. كما إذا كانت سورتان قصيرتان، وهذا لو في ركعتين، أمَّا في ركعةٍ فيكرهُ الجمعُ بين سورتين بينهما سورٌ أو سورةٌ، "فتح"<sup>(٥)</sup>. وفي "التارخانية"<sup>(٦)</sup>: ((إذا جمع بين سورتين في ركعةٍ رأيتُ في موضعٍ أنه لا بأس به، وذكرَ شيخ الإسلام: لا ينبغي له أن يفعلَ على ما هو ظاهرُ الرواية)) اهـ.

وفي "شرح المنية"<sup>(٧)</sup>: ((الأولى أن لا يفعلَ في الفرض، ولو فعلَ لا يكره، إلَّا أن يتركَ بينهما سورةً أو أكثرَ)).

[٤٦١٣] (قوله: وأنَّ يقرأَ منكوساً) بأنَّ يقرأَ في الثانية سورةً أعلى مما قرأَ في الأولى؛ لأنَّ ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة، وإنما جَوِّزَ للصغار تسهياً لضرورة التعليم، "ط"<sup>(٨)</sup>.

(١) في "ب": ((وإن كان بينهما)).

(٢) "شرح المنية الكبير": تمتا فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص٤٩٣-٤٩٤. بتصرف.

(٣) "شرح المنية الكبير": تمتا فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص٤٩٤. بتصرف.

(٤) "شرح المنية الكبير": تمتا فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص٤٩٤. بتصرف.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٩/١.

(٦) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٤٥٢/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": تمتا فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص٤٩٤. بتصرف.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٨/١.



إِلَّا إِذَا خَتَمَ فَيَقْرَأُ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَفِي "الْقَنِية" <sup>(١)</sup>: ((قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّانِيَةِ أَلَسَّمْ تَرَأَوْ تَبَّتْ، ثُمَّ ذَكَرَ يَتِيمٌ))، وَقِيلَ: يَقْطَعُ وَيَبْدَأُ، وَلَا يَكْرَهُ فِي النِّفْلِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، ...

[٤٦١٤] (قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا خَتَمَ إلخ) قَالَ فِي "شرح المنية" <sup>(٢)</sup>: ((وَفِي "الْوَلُولِجِيَّة" <sup>(٣)</sup>: مَنْ يَخْتِمُ الْقُرْآنَ فِي الصَّلَاةِ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْمُعَوِّذَتَيْنِ فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ بِالْفَاتِحَةِ وَشَيْءٍ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ لِأَنَّ [١/٤٣١ق/أ] النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ الْحَالُ الْمُرْتَحِلُ»، أَيْ: الْخَاتِمُ الْمَفْتِيحُ)) <sup>(٤)</sup> اهـ.

[٤٦١٥] (قَوْلُهُ: وَفِي الثَّانِيَةِ) فِي بَعْضِ النُّسخ: ((وَيَبْدَأُ فِي الثَّانِيَةِ))، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِا.

[٤٦١٦] (قَوْلُهُ: ﴿أَلَسَّمْ تَرَأَوْ تَبَّتْ﴾) أَوْ ﴿تَبَّتْ﴾ أَيْ: نَكَسَ، أَوْ فَصَلَ بِسُورَةٍ قَصِيرَةٍ، "ط" <sup>(٥)</sup>.

[٤٦١٧] (قَوْلُهُ: ثُمَّ ذَكَرَ يَتِيمٌ) أَفَادَ أَنَّ التَّنْكِيسَ أَوْ الْفَصْلَ بِالْقَصِيرَةِ إِنَّمَا يَكْرَهُ إِذَا كَانَ عَنْ قَصْدٍ، فَلَوْ سَهَوَا فَلَا كَمَا فِي "شرح المنية" <sup>(٦)</sup>، وَإِذَا انْتَفَتَحَتِ الْكَرَاهَةُ فإِعْرَاضُهُ عَنِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا لَا يَنْبَغِي، وَفِي "الْخِلَاصَةِ" <sup>(٧)</sup>: ((اِفْتَتَحَ سُورَةَ وَقَصَدَهُ سُورَةٌ أُخْرَى، فَلَمَّا قَرَأَ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ أَرَادَ أَنْ يَتَرَكَ تِلْكَ السُّورَةَ، وَيَفْتَتِحَ الَّتِي أَرَادَهَا يَكْرَهُ)) اهـ. وَفِي "الْفَتْحِ" <sup>(٨)</sup>: ((وَلَوْ كَانَ - أَيْ: الْمَقْرُوءُ - حَرْفًا وَاحِدًا)).

[٤٦١٨] (قَوْلُهُ: وَلَا يَكْرَهُ فِي النِّفْلِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) عَزَاهُ فِي "الْفَتْحِ" <sup>(٩)</sup> إِلَى "الْخِلَاصَةِ" <sup>(١٠)</sup>،

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب في القراءة ق ١٢/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": تمتعت فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص ٤٩٤.

(٣) "الولولجية": كتاب الطهارة - الفصل الثامن في الأذان وقراءة القرآن ق ٩/أ.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٤٨) كتاب القراءات - باب (١٣)، وابن المبارك في "الزهد" (٢٧٦)، والدارمي ٤٦٩/٢

كتاب فضائل القرآن - باب في ختم القرآن، والطبراني في "الكبير" (١٢٧٨٣)، والحاكم ٥٦٨/١ - ٥٦٩، وأبو

نعيم في "الحلية" ٢/٢٦٠ وقال: غريب وإسناده ليس بالقوي، والبيهقي في "الشعب" (٢٠٠١) باب في تعظيم

القرآن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٨/١.

(٦) "شرح المنية الكبير": تمتعت فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص ٤٩٤ - بتصريف.

(٧) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٨/ب.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٩/١.

(٩) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٩٩/١.

(١٠) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الحادي عشر في القراءة ق ٢٨/ب.



وثلاثٌ تبلغُ قدرَ أقصرِ سورةٍ أفضلُ من آيةٍ طويلةٍ، وفي سورةٍ وبعضِ سورةٍ العبرةُ للأكثرِ،

ثم قال: ((وعندي في هذه الكيفية نظرٌ، فإنه ﷺ نهى "بلا" ﷺ عن الانتقالِ من سورةٍ إلى سورةٍ، وقال له: «إذا ابتدأتَ سورةً فأتَمِّمْها على نحوها»<sup>(١)</sup> حينَ سَمِعَهُ ينتقلُ من سورةٍ إلى سورةٍ في التهجُّد)) اهـ.

واعترضَ "ح"<sup>(٢)</sup> أيضاً: ((بأنهم نصُّوا بأنَّ القراءةَ على الترتيبِ من واجباتِ القراءة، فلو عكسَهُ خارجُ الصلاةِ يكرهُ، فكيف لا يكرهُ في النفل؟ تأملْ))، وأجاب "ط"<sup>(٣)</sup>: ((بأنَّ النفلَ لا تساعِ بابُهُ تَزَلُّ كُلُّ ركعةٍ منه فعلاً مستقلاً، فيكون كما لو قرأ إنسانُ سورةً ثم سَكَتَ، ثم قرأ ما فوقَها فلا كراهةَ فيه)).

[٤٦١٩] (قوله: وثلاثٌ) كذا في بعض النسخ على أنه مبتدأٌ بتقديرٍ مضافٍ وما بعده خبرٌ، أي: وقراءةُ ثلاثِ آياتٍ إلخ، وفي بعضها: ((وثلاثٌ)) بزيادةِ الباء، قال "ح"<sup>(٤)</sup>: ((أي: والصلاةُ بثلاثِ آياتٍ إلخ)).

[٤٦٢٠] (قوله: أفضلُ إلخ) لعلَّه لأنَّ التحديي والإعجازَ وَقَعَ بذلك القدر لا بالآية، والأفضليةُ ترجعُ إلى كثرةِ الثواب، "ط"<sup>(٥)</sup>.

[٤٦٢١] (قوله: وفي سورةٍ) خبرٌ مقدَّم، وقوله: ((العبرةُ للأكثرِ)) مبتدأٌ مؤخَّر، أي: الأكثرِ

(١) ذكره السيوطي في "الإتقان" ٣٤١/١ النوع الخامس والثلاثون في آداب تلاوته وتاليه، وعزاه إلى أبي عبيد، عن سعيد بن المسيب وهو مرسل صحيح. وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن عمر مولى غفرة أن النبي ﷺ قال: ((إذا قرأتَ السورةَ فانفذها)) وينحوه عند أبي داود (١٣٣٠) كتاب الصلاة - باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذكر فيه القصة عن أبي بكر وعمر وبلال رضي الله عنهم.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ٦٩/أ يتصرف.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٨/١ يتصرف.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ق ٧٧/أ.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - فصل: يجهر الإمام ٢٣٨/١ يتصرف.



وبسطناه في "الخزائن"، والله أعلم.

آياتٍ كما في "شرح المنية"<sup>(١)</sup> عن "الخاتية"<sup>(٢)</sup>.

[٤٦٢٢] (قوله): وبسطناه في "الخزائن"<sup>(٣)</sup> أي: بسطَ ما ذُكرَ من هذه الفروع مع زيادةٍ عليها ذكرناها في أثناء الكلام، وتعمُّمُ مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوطٌ في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>، وبعضُها في "فتح القدير"<sup>(٥)</sup>، والله تعالى أعلم<sup>(٦)</sup>.

(١) "شرح المنية الكبير": تمتات فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص ٤٩٣..

(٢) "الخاتية": كتاب الصلاة - مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب ١٦١/١ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ق ٩٩/ب وما بعدها.

(٤) "شرح المنية الكبير": تمتات فيما يكره من القرآن في الصلاة وفي القراءة خارج الصلاة ص ٤٩٣.. وما بعدها.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في القراءة ٢٨١/١ وما بعدها.

(٦) في "د" زيادة: ((تكميل: لا بأس بقراءة القرآن في الصلاة على التأليف، عرف ذلك بفعل الصحابة عليهم السلام، وفيه التحرز عن حجر البعض. المستحب قراءة المفضل تسيراً للأمر على الإمام وتحقیقاً على القوم. "خاتية". الأفضل أن يقرأ في كل ركعة سورة تامة، ولو قرأ بعض السورة في ركعة، وباقياها في ركعة قيل: يكره، والصحيح لا. إذا كرر آية واحدة مراراً في التطوع الذي يصليه وحده لا يكره، وفي الفريضة يكره لو مختاراً، وإلا فلا بأس "عيط"، هذا في الصلاة وفي خارجها. وأعلم أن قراءة القرآن من المصحف أفضل للجمع بين عبادتي القراءة والنظر، ويستحب أن يكون على طهارة، مُستقبلاً القبلة، لا بأساً أحسن ثيابه، ويستعيذ مرة ما لم يفصل بعمل دينوي، لا رد سلام، وإجابة مؤذن، وتسبيح وتهليل، ويسمي ولو في براءة إن ابتدأها، ولو لم يسم قال محمد بن مقاتل: أخطأ، قال السمرقندي: هو الصحيح؛ لأن ترك التسمية فيها إذا كتبها أو وصلها بالأنفال، أما إن ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية انتهى. وهذا يخالف للقراء السبعة وغيرهم؛ لأنه اختلف في سبب ترك كتابتها فقيل: لأنَّ بسم الله أمان، وبراءة نزلت لرفعه، وقيل: لاختلاف الصحابة عليهم السلام في أنها مع الأنفال سورة أو سورتان، وحينئذ فمن نظر إلى الأول لم يسلم مطلقاً، ومن نظر إلى الثاني بشمل عند الابتداء. قيل: الأولى أن يحتم القرآن في كل أربعين يوماً، وقيل: في السنة مرتين، وقيل: إذا أراد أن يقضي حقه ففي كل أسبوع، وقيل: في شهر، وبه أفنى أبو عصمة، ولا يستحب أن يحتم في أقل من ثلاثة أيام وقراءة الإخلاص ثلاثاً عند الحتم لم يستحسنها بعض المشايخ، وقال الفقيه أبو الليث: هذا شيء استحسنة القراء وأئمة الأمصار فلا بأس به إلا أن يكون الحتم في المكتوبة فلا يزيد على مرة. ولا بأس بالقراءة مضطجاً إذا ضمَّ رحليه لمراعاة التعظيم بحسب الإمكان لما ورد من الآثار في فضيلة قراءة بعض الآيات إذا أخذ المضجع، منها: ما رَوَى الترمذي عنه عليه السلام: ((مَنْ مِنْ مُسْلِمٍ يَأْتِي إِلَى فِرَاشِهِ فَقَرَأَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ إِلَّا وَكَلَّ اللَّهُمَّ لَكَ بِه مَلَكًا لَا يَدَعُ شَيْئًا يُؤْذِيهِ حَتَّى يَهْبُتَ مَتَى هَبَ)). الكلُّ من "شرح المنية الكبير" للحلي)).



## ﴿باب الإمامة﴾

هي صغرى وكبرى، فالكبرى: استحقاقُ تصرُّفٍ عامٍّ على الأنام، وتحقيقُهُ في علمِ الكلام،

## ﴿باب الإمامة﴾

٣٦٧/١

هي مصدرُ قولك: فلانٌ [١/٤٣١/ب] أمَّ الناسَ: صارَ لهم إماماً يتبعونه في صلاته فقط، أو فيها وفي أوامره ونواهيه، والأوَّلُ ذو الإمامة الصغرى، والثاني ذو الإمامة الكبرى، والبابُ هنا معقودٌ للأولى، ولَمَّا كانت الثانية من المباحثِ الفقهية حَقِيقَةً - لأنَّ القيامَ بها من فروضِ الكفاية - وكانت الأولى تابعة لها ومبنية عليها تعرَّضَ لشيءٍ من مباحثها هنا، وبُسيطت في علمِ الكلام وإن لم تكن منه بل من متمماتِهِ لظهور اعتقاداتٍ فاسدةٍ فيها من أهل البدع كالطعن في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك.

[٤٦٢٣]: قوله: فالكبرى استحقاقُ تصرُّفٍ عامٍّ على الأنام أي: على الخلق، وهو متعلِّقٌ بـ ((تصرُّفٍ)) لا بـ ((استحقاقٍ))؛ لأنَّ المستحقَّ عليهم طاعةُ الإمام لا تصرُّفه،

## ﴿باب الإمامة﴾

لَمَّا فرَغَ من ذكرِ أفعال الإمام من بيان وجوب الجهر والمخافة، ومن تقدير القراءة بما هو سنة قراءة الإمام، وذكرَ أفعال المقتدي من وجوب الاستماع والإنصات أتبعَهُ ذكرَ صفةٍ شرعية الإمامة، فإنَّها على أيِّ صفةٍ هي من المشروعات، فذكرَ ما يصلحُ لها وما يتلوهَا من خواصِّ الإمامة، كذا في "الغاية". اهـ "سندي". (قوله: هو مصدرُ قولك إلخ) في "النهر": ((الإمامة مصدرُ أَمَمْتُ القومَ، واتَّمتَّ به اقتدى، كذا في "الصحاح"، وفي "القاموس": الإمامة: الاتِّمامُ بالإمام)) انتهى "سندي".

(قوله: وهو متعلِّقٌ بـ ((تصرُّفٍ)) لا بـ ((استحقاقٍ)) إلخ) الظاهرُ صحَّةُ تعلُّقه بكلٍّ من ((استحقاقٍ)) و((عامٍّ)) أيضاً؛ إذ من ثبوت له صفةُ الإمامة استحقَّ على الأنام التصرُّفُ العامُّ بمعنى أنَّ له ولايةَ التصرُّفِ في كافَّةِ شؤونهم الدنيويَّة والأخرويَّة الثابتة له بهذه الرِّئاسة كوليِّ اليتيم الثابت له عليه استحقاقُ التصرُّفِ، وهم يجبُ عليهم عدمُ معارضته في هذا الاستحقاق كما يجبُ عليهم الانقياد له وطاعته فيما تصرَّفَ فيه عليهم، فالمتحقُّ له عليهم شيان: التصرُّفُ عليهم، والانقيادُ لهذا التصرُّفِ، فمن نازعَ في استحقاقِ التصرُّفِ أو لم ينقدْ أُنمَ بتركِ الواجب، والمعنى على تعلُّقه بـ ((عامٍّ)) أنَّ هذا الاستحقاقَ عامٌّ وشاملٌ لكافَّةِ أفرادِ الناس كما يقال: عَمَّ ظلمُ السلطان على الناس، وهو أبلغُ من عَمَّ بهم، تأمَّل.



ونصبه.....

ولا بد ((عام))؛ إذ المتعارف أن يقال: عامٌ بكذا لا عليه، وعرفها في "المقاصد"<sup>(١)</sup>: ((بأنها رئاسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ)) لتخرج النبوة، لكن النبوة في الحقيقة غير داخلية؛ لأنها بعثة بشرع كما يعلم من تعريف النبي، واستحقاق النبي التصرف العام إمامة مترتبة على النبوة، فهي داخلية في التعريف دون ما ترتبت عليه، أعني: النبوة، وخرج بقيد العموم مثل القضاء والإمارة، ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست إلا استحقاق التصرف - إذ معنى نصب أهل الحل والعقد للإمام ليس إلا إثبات هذا الاستحقاق - عبر بالاستحقاق، كذا أفاده العلامة "الكامل بن أبي شريف" في "شرحه"<sup>(٢)</sup> على كتاب "المسيرة" لشيخه المحقق "الكامل بن الهمام".

[٤٦٢٤] (قوله: ونصبه) أي: الإمام المفهوم من المقام.

(قوله: لكن النبوة في الحقيقة غير داخلية إلخ) فيه أن قصد المقاصد بذكر قوله: ((خلافة إلخ)) إخراج رئاسة النبوة؛ إذ هي الداخلة في صدر التعريف لا هي نفسها لعدم دخولها فيه، والقصد تعريف الإمامة الثابتة بالبيعة أو العهد لا ما يشمل الثابت بالبيعة.

(قوله: ولما كانت الرئاسة عند التحقيق ليست إلخ) الحق أن الرئاسة أمر اعتباري قائم بالرئيس من آثاره استحقاق التصرف، ومعنى نصب أهل الحل والعقد للإمام إثبات هذه الرئاسة، ومن لوازمها ثبوت هذا الاستحقاق.

(١) انظر "شرح المقاصد": الفصل الرابع في الإمامة ٢٣٢/٥. و"مقاصد الطالبين" وشرحه لمسعود بن عمر، سعد الدين الفتازاني (ت ٧٩٩هـ). ("كشف الظنون" ١٧٨٠/٢، "الدرر الكامنة" ٣٥٠/٤، "مفتاح السعادة" ١٩٠/١).

(٢) انظر "المسيرة" بشرح "المسيرة": الأصل السابع في الإمامة ص ٢٩٥-٢٩٦. و"المسيرة" لأبي المعالي محمد بن محمد، كمال الدين الشهر باين أبي شريف المقدسي الشافعي (ت ٩٠٦هـ). وشرح "المسيرة" لمحمد بن عبد الواحد المعروف بالكامل بن الهمام السيواسي السكندري (ت ٨٦٢هـ). ("كشف الظنون" ١٦٦٦/٢-١٦٦٧، "الكواكب السائرة" ١/١١، "الفوائد البهية" ص ١٨٠-).



أهم الواجبات، فلذا قَدَّمُوهُ على دفنِ صاحب المعجزات، ويُشترطُ كونه مسلماً، حرّاً، ذَكَراً، عاقلاً، بالغاً، قادراً.....

[٤٦٢٥] (قوله: أهم الواجبات) أي: من أهمها لتوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه، ولذا قال في "العقائد النسفية"<sup>(١)</sup>: ((والمسلمون لا بدّ لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسدّ ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صلقاتهم، وقهر المغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة [١/٤٣٢] الغنائم)) اهـ.

[٤٦٢٦] (قوله: فلذا قَدَّمُوهُ إلخ) فإنه ﷺ توفّي يوم الإثنين، ودُفِنَ يومَ الثلاثاء أو ليلة الأربعاء أو يومَ الأربعاء، "ح"<sup>(٢)</sup> عن "المواهب"<sup>(٣)</sup>. وهذه السنة باقية إلى الآن، لم يدفن خليفة حتى يؤلّى غيره، "ط"<sup>(٤)</sup>.

### مطلب: شروط الإمامة الكبرى

[٤٦٢٧] (قوله: ويُشترطُ كونه مسلماً إلخ) أي: لأنّ الكافر لا يلي على المسلم، ولأنّ العبد لا ولاية له على نفسه، فكيف تكون له الولاية على غيره، والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة، ومثله الصبيّ والمجنون، ولأنّ النساء أُمِرْنَ بالقرار في البيوت، فكان مبنی حالهنّ على السّتر، وإليه أشار النبي ﷺ حيث قال: ((كيف يفلح قوم تملّكهم امرأة؟!))<sup>(٥)</sup>.

(١) "شرح العقائد النسفية": ص ٢٣٣ - باختصار يسير.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٧/أ. لكن في "ح": "المواهب الهندية"، ولعله تحريف.

(٣) "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية": المقصد العاشر - الفصل الأول ٥٥٢/٤ معزياً إلى ابن سعد في "الطبقات".

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٣٨/١ تصرف.

(٥) أخرجه أحمد ٣٨/٥ ٤٣ و ٥١، والبخاري (٤٤٢٥) كتاب المغازي - باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر،

و (٧٠٩٩) كتاب الفتن - باب رقم (١٨) والترمذي (٢٢٦٢) كتاب الفتن - باب (٧٥) وقال: هذا حديث حسن

صحيح، والسائي ٢٢٧/٨ كتاب آداب القضاء - باب النهي عن استعمال النساء في الحكم، من حديث أبي بكرة

بلفظ: ((لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة)) أما باللفظ الذي أورده ابن عابدين فلم نجد.



قرشيًّا لا هاشميًّا علويًّا، معصوماً،.....

وقوله: ((قادرًا)) أي: على تنفيذ الأحكام، وإنصاف المظلوم من الظالم، وسد الثغور، وحماية البيضة، وحفظ حدود الإسلام، وجرّ العساكر، وقوله: ((قرشيًّا)) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «الأئمة من قريش»<sup>(١)</sup>، وقد سلّمت الأنصارُ الخلافةَ لقريش بهذا الحديث، وبه يبطل قول الضرارية<sup>(٢)</sup>: إنّ الإمامة تصلح في غير قريش، والكعبية<sup>(٣)</sup>: إنّ القرشيّ أولى بها. اهـ الكلُّ من "ح"<sup>(٤)</sup> عن "شرح عمدة النسفي"<sup>(٥)</sup>.

[٤٦٢٨] (قوله: لا هاشميًّا إلخ) أي: لا يشترط كونه هاشميًّا - أي: من أولاد "هاشم

(قول "الشارح: قرشيًّا لا هاشميًّا) ينظر ما قاله "الحموي" في آخر الفن الثالث من "الأشباه" عند التكلّم على شروط الإمامة، فإنّه نقلَ عن "الطرسوسي" في كتابه "تحفة الترك فيما يجب أن يُعملَ به في الملك": ((قال "الإمام" وأصحابه: لا يشترط في صحّة تولية السلطان أن يكون قرشيًّا ولا مجتهداً ولا عدلاً))، ثمّ قال بعد أن نقلَ عن الشافعية هذه الشروط: ((وهذا لا يوجد في الترك ولا في العجم، فلا تصحُّ سلطنة الترك، ولا يصحُّ تولية القضاء من الترك على مذهبهم، وفي هذا القول من الفساد ما

(١) أخرجه أحمد ١٢٩/٣ و١٨٣، والطيالسي (٢٥٩٦) وأبو يعلى (٣٦٤٤) و(٤٠٣٣)، والبخاري (١٥٧٨)، وابن أبي حاتم في "العلل" (٢٧٩٩)، والطبراني في "الكبير" (٧٢٥) وفي "الأوسط" (٦٦١٠)، والحاكم في "المستدرک" ٥٠١/٤ وصححه، ووافقه الذهبي، وأبو نعيم في "الحلية" ١٧١/٣، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٤/٨ كتاب

قتال أهل البغي - باب الأئمة من قريش من حديث أنس رضي الله عنه، وفي الباب عن علي وأبي برزة رضي الله عنهما.

(٢) "الضرارية": هم أتباع ضرار بن عمرو الغطفاني (ت ١٩٠هـ)، وبما انفرد به هؤلاء قولهم بأنّ الله تعالى يُرى يوم القيامة بجاسة سادسة تري المؤمنين ماهيته سبحانه، وإنكارهم حرف ابن مسعود، وحرف أبي بن كعب. ("الفرق بين الفرق": الفصل السادس ص ٢٠١).

(٣) "الكعبية": واحدة من الفرق العشرين التي انفردتها المعتزلة، وهم أتباع أبي القاسم، عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بالكعبيّ البلخي (ت ٣١٩هـ). ("الفرق بين الفرق": الفصل الثالث ص ١٦٠ وما بعدها).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٧/أ.

(٥) "عمدة العقائد" لعبد الله بن أحمد، حافظ الدين، النسفي (ت ٧١٠هـ)، وله عليه شرح سَمَاء: "الاعتماد" ولعله المراد هنا. ("كشف الظنون ١١٦٨/٢، "الجواهر المضية" ٢٩٤/١).



ابن عبد منافٍ" كما قالت الشيعة نفيًا لإمامة "أبي بكرٍ" و"عمر" و"عثمان" رضي الله تعالى عنهم - ولا علويًا - أي: من أولادٍ "عليٍّ بن أبي طالبٍ" كما قال به بعض الشيعة نفيًا لخلافة بني العباس - ولا معصومًا كما قالت الإسماعيلية والاثنا عشرية، أي: الإمامية، كذا في "شرح المقاصد"<sup>(١)</sup>، وكان الأولى أن يكرَّرَ ((لا)) ليُظهرَ أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الثلاثة قولٌ على حدِّهِ، فإنَّ عبارته توهِّمُ أنَّها قولٌ واحدٌ، "ح"<sup>(٢)</sup>.

لا يخفى، ولهذا قلنا: إنَّ مذهبنا أوفقٌ للترك من مذهب الشافعية (الخ) اهـ. ويؤيدُ ما قاله ما ذكره "ملا علي قاري" في "شرح الفقه الأكبر" عند التكلُّم على التفاضل بين الصحابة رضي الله عنهم: ((أنَّ خلافة النبوة ثلاثون سنة، فمن بعدها لم يكونوا خلفاء بل ملوكًا وأمراء، ولا يشكل بأنَّ أهل الحل والعقد من الأمة كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية، فإنَّ المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة، وبعدها قد تكون وقد لا تكون؛ إذ وردَ في حقِّ المهدي أنَّه خليفة رسول الله، والأظهر أنَّ إطلاق الخليفة على العباسيين كان على المعاني الغوية المجازية العرفية دون الحقيقة الشرعية)) اهـ. وسيأتي في صلاة العيد عند قوله: ((وهي ثلاث تكبيراتٍ في كلِّ ركعة)) عن "شرح المنية": ((أنَّه لا خليفة الآن، والذي يكون في مصرٍ فهو خليفة اسمًا لا معنىً لاتِّفاءٍ بعض الشروط فيه)) اهـ.

(١) انظر "شرح المقاصد": الفصل الرابع في الإمامة - المبحث الثاني: الشروط التي تجب في الإمام ٢٤٤/٥. (٢) "ح" - كتاب الصلاة - باب الإمامة في ٧٧/٧. وفي "د" زيادة: (فائدة): ذكر الأمدى أن شروط الإمامة المتفق عليها ثمانية: الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وأن يكون بصيرًا بأمر الحرب وتدبير الجيوش، وأن يكون له قوة بحيث لا تهوله إقامة الحدود وضرب الرقاب وإنصاف المظلوم من الظالم، وأن يكون غدلاً، ورعاً، بالغاً، ذكراً، حراً، نافذ الحكم، مُطاعاً، قادراً على مَنْ يخرج عن طاعته. وأما المختلف فيها فكونه قرشياً وهاشمياً ومعصوماً وأفضل أهل زمانه ذكره الأبي من كتاب الإمامة. اهـ "أشباه" آخر الفن الثالث. قال العلامة البيري بعد قوله: بالفاء ذكرًا: وأن يكون موثوقاً به في الدماء والفروج والأموال، زاهداً، متواضعاً، مُسايئاً في مواضع السياسة، ثم إذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد مع من صِفته ما ذُكر صار إماماً تُفترض إطاعته، كما في "خزانة الأكمال". وفي "شرح الجواهر" تجب إطاعته فيما أباحه الدين، وهو ما يعود تنفعه إلى العامة... إلخ، ثم ذكر البيري، أخذاً بما ذكر، أنه لو أمر بصوم أيام الشدة، كالولاء والغلاء يجب امتثاله، وتماه فيه فراجعه.

أقول: ظاهر ما في "خزانة الأكمال" أنه يجب إطاعته إذا كان متصفاً بالشروط المارة، بخلاف غيره فيتأمل. وذكر العيني في آخر مسائل شتى من "شرح الكنز" أن المراد من أولي الأمر في الآية الشريفة في أصح الأقوال العلماء، أقول: لا شك أن الإمام المتصف بالشروط المارة من العلماء)).



ويكرهه تقليدُ الفاسق،.....

[٤٦٢٩] (قوله: ويكرهه تقليدُ الفاسق) أشار إلى أنه لا تُشترطُ عدالته، وعدّها في "المسيرة"<sup>(١)</sup> من الشروط، وعبرَ عنها تبعاً للإمام "الغزالي" بالورع، وزاد في الشروط العلم والكفاءة، قال<sup>(٢)</sup>: ((والظاهر أنها - أي: الكفاءة - أعمُّ من الشجاعة، تتنظّم كونه ذا رأيٍ وشجاعةٍ كي لا يَجْبُنَ عن الاقتصاد وإقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش، وهذا الشرط - يعني: الشجاعة - مما شرطه الجمهور))، ثم قال<sup>(٣)</sup>: ((وزاد [١/ق ٤٣٢/ب] كثيرُ الاجتهاد في الأصول والفروع، وقيل: لا يشترطُ ولا الشجاعة؛ لندرة اجتماع هذه الأمور في واحدٍ، ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم إلى غيره أو بالاستفتاء للعلماء، وعند الحنفية ليست العدالة شرطاً للصحة، فيصحُّ تقليدُ الفاسق الإمامة مع الكراهة، وإذا قلّد عدلاً ثم جازَ وفسقَ لا ينعزلُ، ولكن يستحقُّ العزلَ إن لم يستلزم فتنةً، ويجبُ أن يُدعى له، ولا يجبُ الخروج عليه، كذا عن "أبي حنيفة"، وكلمتهم قاطبةً في توجيهه هو أنَّ الصحابة صلّوا خلفَ بعض بني أمية، وقبلوا الولايةَ عنهم،

(قوله: ولا يجبُ الخروجُ عليه) لأنَّ فساد الخروج أكثرُ من ظلمه وفسقه؛ لأنَّ الإمام وإن ظلمَ أو فسقَ فقد تكونُ فيه مصلحةٌ أمن الطريق ودفعُ مظالم الناس بينهم، فإذا قُتلَ أو عُزلَ تظالمَ الناسُ فيما بينهم وزالَ الأمنُ في الحضر والبادي، وربما لو عُزلَ تجمّعت قبيلته أو تجمّع جماعةٌ، ويهلكُ الحرث والنسل، وإن قتلوه ربما كان له عقبٌ يقوم مقامه فيتضرّر به الناس، ويقاؤه في إمامته أخفُّ من الفتن، وقد صبرَ الصحابة في إمامة بني أمية زمن "يزيد" و"الحجاج"، ولم يخرجوا عليه بالعزل ولا بالقتل وهم أصلبُ في الدّين، فثبت أنَّ الخروجَ خصوصاً مع حصول الفتنة لا يجوزُ، وفي الحديث: ((مَنْ رأى منكراً أصْلَبُ في الدّين، فليصبر عليه))، والله الهادي. اهـ "سندي".

(قوله: وكلمتهم قاطبةً في توجيهه هو أنَّ الصحابة إلخ) ذكرَ "السندي" توجيهه: ((بأنه قد ظهرَ الفسق وانتشرَ الفساد والجور من الأئمة بعد الخلفاء الراشدين، والسلف كانوا يثقون لهم ويقومون الجمع والأعياد بينهم، ولا يرون الخروجَ عليهم، والعصمة ليست شرطاً للإمامة ابتداءً فكذا بقاءً)) اهـ.

(١) انظر "المسيرة": الأصل التاسع في شروط الإمام ص ٣١٨.

(٢) انظر "المسيرة": الأصل التاسع في شروط الإمام ص ٣١٩.

(٣) انظر "المسيرة": الأصل التاسع في شروط الإمام ص ٣٢١. وما بعدها بتصرف.



وَيُعزَلُ بِهِ إِلَّا لِفَتْنَةٍ، وَيَجِبُ أَنْ يُدْعَى لَهُ بِالصَّلَاحِ، وَتَصَحُّ سُلْطَنَةُ مُتَغَلِّبٍ.....

وفي هذا نظر؛ إذ لا يخفى أَنَّ أولئك كانوا ملوكاً تغلبوا، والمتغلبُ تصحُّ منه هذه الأمور للضرورة، وليس من شرطِ صحَّةِ الصلاة خلف إمامٍ عدلته، وصار الحالُ عند التغلب كما لم يوجد، أو وجد ولم يُقدَّرْ على توليته لغلبة الجَوْرَةِ)) اهـ كلامُ "المسيرة" للمحقِّق "ابن الهمام".

[٤٦٣٠] (قوله: وَيُعزَلُ بِهِ) أي: بالفسق لو طرأ عليه، والمرادُ أَنَّهُ يستحقُّ العزلَ كما علمتْ آنفاً<sup>(١)</sup>، ولذا لم يقل: يعزل.

٣٦٨/١

[٤٦٣١] (قوله: وَتَصَحُّ سُلْطَنَةُ مُتَغَلِّبٍ) أي: مَنْ تولى بالقهر والغلبة بلا مبايعة أهل الحل والعقد وإن استوفى الشروط المارَّة، وأفادَ أَنَّ الأصل فيها أَن تكون بالتقليد، قال في "المسيرة"<sup>(٢)</sup>: ((ويثبتُ عقدُ الإمامة إماماً باستخلاف الخليفة إياه كما فعل "أبو بكر" رضي الله تعالى عنه، وإماماً ببيعة جماعةٍ من العلماء أو جماعةٍ من أهل الرأي والتدبير، وعند "الأشعري": يكفي الواحدُ من العلماء المشهورين من أولي الرأي بشرط كونه بمشهدٍ شهودٍ لدفع الإنكار إن وقع، وشرطُ المعتزلة خمسة، وذكرَ بعضُ الحنفية اشتراطَ جماعةٍ دونَ عددٍ مخصوصٍ)) اهـ.

(قولُ "الشارح": إِلَّا لِفَتْنَةٍ) أي: إذا خيف حصولُ فتنةٍ من عزله بسبب فسقه فلا يسعى في عزله؛ لأنَّ ضررَ الفتنة فوقَ ضررِ خلعه. اهـ "سندي".

(قوله: أمَّا باستخلاف الخليفة إياه إلخ) في "الخاتمة" من فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا: ((الخليفة إذا جعلَ رجلاً وليَّ عهده قال الفقيه "أبو بكرٍ البلخي": لا يصيرُ الثاني خليفةً، ولا يجب على الناس أن يعملوا بما أمَرَ الخليفة؛ لأنَّ الخليفة لو أراد أن يقيمَ غيره مُقامَ نفسه في حياته ويعزله لا يكون له ذلك، وكذلك بعد موته، وبعضُ المشايخ قالوا: يجوز أن ينقل الخلافُ إلى غيره في حياته وبعد موته، وهو كالوصيِّ له أن يوصيَ إلى غيره بعد موته، ولو أقامَ غيره مُقامَ نفسه في حياته واعتزلَ هو لا يصحُّ)) اهـ. ومقتضى هذا ضعفُ ما في "المسيرة".

(١) في المقولة السابقة.

(٢) انظر "المسيرة": الأصل التاسع في شروط الإمام ص ٣٢٦-٣٢٧.



للضرورة، وكذا صبيٌّ، وينبغي أن يُفوضَ أمورَ التقليد على والٍ تابعٍ له والسلطان....

[٤٦٣٢] (قوله: للضرورة) هي دفعُ الفتنة، ولقوله ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَلَوْ أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حِشْيٌ أَجْدَعُ»<sup>(١)</sup>، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٤٦٣٣] (قوله: وكذا صبيٌّ) أي: تصحُّ سلطنته للضرورة، لكن في الظاهر لا حقيقةً، قال في "الأشباه"<sup>(٣)</sup>: ((وتصحُّ سلطنته ظاهراً، قال في "البرازية"<sup>(٤)</sup>: مات السلطان وَاتَّفَقَتِ الرِّعْيَةُ عَلَى سُلْطَانَةِ ابْنِ صَغِيرٍ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ تُفَوَّضَ أُمُورُ التَّقْلِيدِ عَلَى الْوَالِ، وَيَعُدُّ هَذَا الْوَالِي نَفْسَهُ تَبْعاً لِابْنِ السُّلْطَانِ لَشَرْفِهِ، [١/٤٣٣ ق/أ] والسلطان في الرسم هو الابن، وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحَّة الإذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له)) اهـ.

أي: لأنَّ هذا الوالي لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصحَّ إذنه بالقضاء والجمعة، لكن ينبغي أن يقال: إنَّه سلطانٌ إلى غايةٍ، وهي بلوغُ الابن لئلاً يُحتاجَ إلى عزله عند تولية ابن السلطان<sup>(٥)</sup>، إذا بَلَغَ، تأمل.

[٤٦٣٤] (قوله: أَنْ يُفَوَّضَ) بالبناء للمجهول، والفاعلُ هم أهلُ الحلِّ والعقد على ما مرَّ<sup>(٦)</sup> بيانه

(قوله: ولقوله ﷺ: اسمعوا إلخ) لا يصحُّ الاستدلال بهذا الحديث على صحَّة سلطنة المتغلب؛ لأنَّه لا مبايعةَ له، ولأنَّه محمولٌ على ما إذا أُنْفَذَ الإمامُ سِرِّيَّةً أو جِشَاءً وَأُمِرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا يَجِبُ عَلَى الْعَسْكَرِ أَنْ يَطِيعُوهُ فِي أَمْرِ الْحَرْبِ، كَذَا حَمَلُ هَذَا الْحَدِيثِ "الإمام". اهـ من "السندي".

(١) أخرجه أحمد ١٦١/٥-١٧١، ومسلم (٦٦٤٨) كتاب الساجد - باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، (١٨٣٧) كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وابن ماجه (٢٨٦٢). كلهم من حديث أبي ذر رضى الله عنه. وفي الباب عن أنس رضى الله عنه.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق/٧٧ ب.

(٣) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام الصبيان ص ٣٦٥ - بتصرف يسير.

(٤) "البرازية": كتاب أدب القاضي ١٣٠/٥ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) من ((إلى غاية وهي)) إلى ((تولية ابن السلطان)) ساقط من "الأصل".

(٦) المقولة [٤٦٣١] قوله: ((وتصح سلطنة متغلب)).



في الرسم هو الولد، وفي الحقيقة هو الوالي؛ لعدم صحّة إذنيه بقضاء وجمعة كما في "الأشباه" عن "البرازية"، وفيها: ((لو بلغ السلطان أو الوالي يحتاج إلى تقليد جديد)). والصغرى ربط صلاة المؤتم بالإمام.....

لا الصبي؛ لما علمت من أنه لا ولاية له، وضمن ((يفوض)) معنى يُلقى، فعُدِّي بـ ((على))، وإلا فهو يتعدى إلى.

[٤٦٣٥] (قوله: في الرسم) أي: في الظاهر والصورة.

[٤٦٣٦] (قوله: كما في "الأشباه") أي: في أحكام الصبيان، وعلمت عبارته.

[٤٦٣٧] (قوله: وفيها) أي: في "الأشباه" <sup>(١)</sup> عن "البرازية" <sup>(٢)</sup> أيضاً، وذكر ذلك بعد ما مرّ بنحو ورقة، فافهم.

وذكر "الحموي" <sup>(٣)</sup>: ((أن تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون إلا إذا عزل ذلك الوالي نفسه؛ لأن السلطان لا يعزل إلا بعزل نفسه، وهذا غير واقع)) اهـ.

قلت: قد يقال: إن سلطنة ذلك الوالي ليست مطلقة، بل هي مقيدة بمدّة صغر ابن السلطان، فإذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالي كما قلناه آنفاً <sup>(٤)</sup>.

[٤٦٣٨] (قوله: ربط إلخ) هكذا نقله صاحب "النهر" عن أخيه صاحب "البحر" <sup>(٥)</sup>، ولا يظهر إلا تعريفاً للاقتداء، وذلك لأن الإمامة مصدر المبنى للمجهول؛ لأن الإمام هو المتبّع، ويدلُّ

(قول "الشارح": وفي الحقيقة هو الوالي) مقتضاه لزوم اجتماع الشُّروط فيه حتى تصح سلطنته.

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام الصبيان ص ٣٦٧.

(٢) "البرازية": كتاب أدب القاضي ١٣٥/٥ بتصرف يسير. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "عز عيون البصائر": الفن الثالث - أحكام الصبيان ٣١٣/٣ بتصرف يسير.

(٤) المقرلة [٤٦٣٣] قوله: ((وكذا صبي)).

(٥) نقله صاحب النهر عن أخيه صاحب البحر سماعاً منه، كما صرح بذلك في النهر، انظر "النهر" كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٢/ب.



بشروط عشرة:.....

على ذلك تعريفُ "ابن عرفة"<sup>(١)</sup> لها: ((بأنها أتباعُ الإمام في جزءٍ من صلاته))، أي: أن يُتَّبَعَ بفتح الموحدة، وأما الربطُ المذكورُ إن كان مصدرَ رَبَطَ المبني للمعلوم فهو صفةُ المؤتمِّم، فيكون بمعنى الائتمام، أي: الاقتداء، وإن كان مصدرَ المبني للمجهول فهو صفةُ صلاةِ المؤتمِّم، لأنها هي المربوطة، وعلى كلِّ حال لا يصلحُ تعريفاً للإمامة بل للاقتداء. اهـ "ط"<sup>(٢)</sup> عن "ح"<sup>(٣)</sup>.

وأقول: بقي للربط معنى ثالثٌ هو المراد، وبه يندفعُ الإيرادُ، وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر، وهو الارتباط، ويبان ذلك: أن الإمام لا يصيرُ إماماً إلا إذا رَبَطَ المقتدي صلاته بصلاته، فنفسُ هذا الارتباط هو حقيقةُ الإمامة، وهو غايةُ الاقتداء الذي هو الربطُ بمعنى الفاعل؛ لأنه إذا رَبَطَ صلاته بصلاةِ إمامه حصلَ له صفةُ الاقتداء والائتمام، وحصلَ لإمامه [١/٤٣٣ق/ب] صفةُ الإمامة التي هي الارتباط، هذا ما ظهرَ لفهمي القاصر، والله تعالى أعلم.

[٤٦٣٩] (قوله: بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروطُ الاقتداء، وأما شروطُ الإمامة

(قوله: بل للاقتداء) يصحُّ جعلُهُ تعريفاً للاقتداء على أنه مصدرُ المبني للمعلوم لا للمجهول، تأمل. (قوله: بقي للربط معنى ثالثٌ هو المراد إلخ) لا يصحُّ إرادته هنا؛ لما قدَّمَهُ أنها مصدرٌ: فلأنَّ أمَّ الناس، فكيف يصحُّ تفسيرها به؟! والأحسنُ ما قاله "الرحمني": ((من أن رَبَطَ مصدرُ المبني للمجهول، أي: أن يُرَبَطَ بالإمام صلاةَ المؤتمِّم، فهي صفةُ الإمام، وهو معنى ما نقلَهُ في "النهر" من أنها أتباعُ الإمام في جزءٍ من صلاته، أي: أن يُتَّبَعَ الإمام، فالأتباعُ مضافٌ إلى نائب فاعله، إلا أنه هنا أضافَهُ إلى الصلاة التي هي مفعولُ المصدر)) اهـ "سندي".

(١) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي (ت ٨٠٣هـ)، ("الضوء اللامع" ٩/٢٤٠، "شجرة النور

الزكية" ص ٢٧٧ - "الأعلام" ٤٣/٧).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٣٩/١ يتصرف.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٧٧/ب.



فقد عدّها في "نور الإيضاح"<sup>(١)</sup> على حدة فقال: ((وشروط الإمامة للرجال الأصحاء ستة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والذكورة، والقراءة، والسلامة من الأعذار كالرُعاف، والفأفة، والتّممة، واللّثغ، وفقد شرط كطهارة وستر عورة)) اهـ.

احتزّر بالرجال الأصحاء عن النساء الأصحاء، فلا يشترط في إمامهنّ الذكورة، وعن الصبيان، فلا يشترط في إمامهم البلوغ، وعن غير الأصحاء، فلا يشترط في إمامهم الصحة، لكن يشترط أن يكون حال الإمام أقوى من حال المؤتمّ أو مساوياً، "ح"<sup>(٢)</sup>.

أقول: قد علمت مما قدّمناه<sup>(٣)</sup> أن الإمامة غاية الاقتداء، فما لم يصحّ الاقتداء لم تثبت الإمامة، فتكون الشروط العشرة التي ذكرها "الشارح" شروطاً للإمامة أيضاً من حيث توقّف الإمامة عليها، كما أنّ الستة المذكورة تصلح شروطاً للاقتداء أيضاً؛ إذ لا يصحّ الاقتداء ببلونها، فالستة عشر كلّها شروط لكلّ من الإمامة والاقتداء، لكنّ لما كانت العشرة قائمةً بالمقتدي والستة قائمةً بالإمام حسن جعل العشرة شروطاً للاقتداء، والستة شروطاً للإمامة، فافهم وانعم تحرير هذا المقام.

وقد نظمت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت: [طويل]

شروط اقتداء عشرة قد نظمتها      بشعر كعقل الدرّ جاء منضداً  
تأخّر مؤتمّ وعلم انتقال من      به اتّم مع كون المكاتنين واحداً

(قوله: لكنّ لما كانت العشرة قائمةً بالمقتدي إلخ) فيه تأمل؛ إذ كلّ واحدٍ من العشرة ليس قائماً بالمقتدي، بل بعضها قائم به، وبعضها لا.

(١) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ص ١٣١.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٨/١.

(٣) في المقالة السابقة.



نَبِيَّةُ الْمُؤْتَمِّ الْاِقْتِدَاءُ، وَاتِّحَادِ مَكَانَهُمَا،.....

٣٦٩/١

وَكُونُ إِمَامٍ لَيْسَ دُونَ تَبِيعِهِ  
مُشَارَكَةٌ فِي كُلِّ رَكْنٍ وَعِلْمُهُ  
وَأَنْ لَا تَحَادِثِهِ الَّتِي مَعَهُ اقْتَدَتْ  
كَذَلِكَ اتِّحَادُ الْفَرْضِ هَذَا تَمَامُهَا  
بَلُوغُ وَإِسْلَامُ وَعَقْلُ ذُكُورَةٍ  
بَشَرِيٍّ وَأَرْكَانُ وَنَبِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ  
بِحَالِ إِمَامٍ حَلٍّ أَمْ سَارٍ مُبْعِدًا  
وَصَحَّةُ مَا صَلَّى الْإِمَامُ مِنْ اِتِّدَا  
وَسَتْ شُرُوطٍ لِلْإِمَامَةِ فِي الْمَدَا  
قِرَاءَةُ مُحَرَّرٍ فَقَدْ عُنِدَ بِهِ بَدَا

[٤٦٤٠] (قوله: نَبِيَّةُ الْمُؤْتَمِّ) أي: الاقتداء بالإمام، أو الاقتداء به في صلاته، أو الشروع فيها، أو الدخول فيها [١/ق/٤٣٤/أ] بخلاف نَبِيَّةِ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وشرطُ النَبِيَّةِ أَنْ تكونَ مَقَارِنَةً لِلتَّحَرُّعِ أَوْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّحَرُّعِ فَاصِلٌ أَحْبَبُنِي كَمَا تَقَدَّمَ فِي النَبِيَّةِ، "ح" (١).

[٤٦٤١] (قوله: وَاتِّحَادِ مَكَانَهُمَا) فلو اقتدى راجلٌ بِرَاكِبٍ أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ رَاكِبٌ بِرَاكِبٍ دَابَّةً أُخْرَى لَمْ يَصَحَّ لاختلافِ الْمَكَانِ، فلو كانا على دَابَّةٍ وَاحِدَةٍ صَحَّ لِاتِّحَادِهِ كَمَا فِي "الْإِمْدَاد" (٢)، وَسَيَأْتِي (٣)، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ فَسَيَأْتِي (٣) أَنَّ الْمُعْتَمِدَ اعْتِبَارُ الْاِشْتِبَاهِ لَا اتِّحَادِ الْمَكَانِ، فَيُخْرِجُ بِقَوْلِهِ: ((وَعِلْمُهُ بِاتِّفَاقَاتِهِ))، وَسَيَأْتِي (٣) تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

(قوله: أَوْ الشَّرُوعُ فِيهَا) تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَحْثِ النَبِيَّةِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى - وَهِيَ مَا لَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ - أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي "الْحَاثِيَةِ" وَقَالَ: ((لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ كَمَا يَكُونُ فِي الْفَرْضِ يَكُونُ فِي النَفْلِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ)) اهـ. قَالَ فِي "شَرْحِ الْمَنِيَّةِ": ((فَظْهَرَ أَنَّ الْجَوَازَ قَوْلُ الْبَعْضِ، وَعَدَمُهُ هُوَ الْمَخْتَارُ))، وَذَكَرَ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَقَالَ: ((وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ فَلَا تُخَالِفُ مَا فِي التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ فِيهَا التَّعْيِينَ مَعَ التَّابِعَةِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي "الْحَاثِيَةِ": لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى الشَّرُوعَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ صَارَ كَأَنَّهُ نَوَى فَرَضَ الْإِمَامِ مُقْتَدِيًا بِهِ اهـ. وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ صَحَّ شُرُوعُهُ وَصَارَ مُقْتَدِيًا وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِنَبِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ، لَكِنْ فِي "الْفَتْحِ": إِذَا نَوَى الشَّرُوعَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ قَالَ "ظَهِيرُ الدِّينِ": يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ عَلَى هَذَا: وَاقْتَدَيْتُ بِهِ)) إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ هُنَاكَ، تَأَمَّلْ.

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٧٨/أ.

(٢) "الْإِمْدَاد": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ١٦٣/ب.

(٣) (المقولة [٤٩٣٠] قوله: ((أَنَّ الصَّحِيحَ اعْتِبَارُ الْاِشْتِبَاهِ فَقَطْ)).



وصلايتهما، وصحّة صلاة إمامه، وعدم محاذاة امرأة، وعدم تقدّمه عليه بعقبه،.....

[٤٦٤٢] (قوله: وصلايتهما) أي: واتّخاذ صلاتيهما، قال في "البحر"<sup>(١)</sup>: ((والإتّخاذ أن يمكنه الدخول في صلاته بنّيّة صلاة الإمام، فتكون صلاة الإمام متضمّنة لصلاة المقتدي)) اهـ.  
فدخل اقتداء المتفعل بالمفترض؛ لأنّ مَنْ لا فرض عليه لو نوى صلاة الإمام المفترض صحّت نفلاً، ولأنّ النقل مطلق والفرض مقيّد، والمطلق جزء المقيّد، فلا يُغيّره كما في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>، وعبر في "نور الإيضاح"<sup>(٣)</sup> بقوله: ((وأن لا يكون مصلياً فرضاً غير فرضه)) اهـ. وهو أولى من عبارة "الشارح"، فافهم.

[٤٦٤٣] (قوله: وصحّة صلاة إماميه) فلو تبيّن فسادها فسقاً من الإمام، أو نسياناً لمضيّ مدّة المسح، أو لوجود الحدث أو غير ذلك لم تصحّ صلاة المقتدي لعدم صحّة البناء، وكذا لو كانت صحيحة في زعم الإمام فاسدة في زعم المقتدي<sup>(٤)</sup> لبنائه على الفاسد في زعمه، فلا يصحّ، وفيه خلاف، وصحّ كلّ، أمّا لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعلمه المقتدي صحّت في قول الأكثر، وهو الأصحّ؛ لأنّ المقتدي يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حقّه رأي نفسه، "رحمتي".

[٤٦٤٤] (قوله: وعدم محاذاة امرأة) أي: بشروطها الآتية<sup>(٥)</sup>.

[٤٦٤٥] (قوله: وعدم تقدّمه عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وإن تقدّمت أصابع المقتدي لكبير قدمه على قدم الإمام. ما لم يتقدّم أكثر القدم كما سيأتي<sup>(٦)</sup>، وفي "إمداد الفتاح"<sup>(٧)</sup>: ((وتقدّم الإمام

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ١٧٥.

(٣) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ص ١٣٢..

(٤) من ((لعدم صحّة)) إلى ((في زعم المقتدي)) ساقط من "الأصل".

(٥) ص ٦٨٥ - "در".

(٦) المقولة [٤٧٩٢] قوله: ((بل بالقدم)).

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٦٢/ب.



وعلمِهِ بانتقالاتِهِ وبحالِهِ من إقامةٍ وسفرٍ، ومشاركِتِهِ في الأركان، وكونِهِ مثلهُ أو  
دونهُ فيها.....

بعقبِهِ عن عقبِ المقتدي شرطٌ لصحِّه اقتدائه، حتى لو كان عقبُ المقتدي غيرَ متقدِّمٍ على عقبِ  
الإمام، لكنَّ قَدَمَهُ أطولُ، فتكونُ أصابعه قَدَامَ أصابعِ إمامه تجوزُ، كما لو كان المقتدي أطولَ من  
إمامه فيسجدُ أمامَهُ)) اهـ.

وقولُهُ: ((حتى)) [١/ق ٤٣٤/ب] إلى آخره يشملُ المساواةَ، فلفظُ التقدُّمِ الواقعُ في المتن غيرُ  
مقصودٍ، "رحمتي".

[٤٦٤٦٦] قولُهُ: وعلمِهِ بانتقالاتِهِ أي: بسماعٍ أو رؤيةٍ للإمام أو لبعضِ المقتدين، "رحمتي".  
وإنَّ لم يتَّحِدِ المكان، "ط"<sup>(١)</sup>.

[٤٦٤٧٧] قولُهُ: وبحالِهِ (الخ) أي: علمُهُ بحالِ إمامه من إقامةٍ أو سفرٍ قبل الفراغ أو بعده، وهذا  
فيما لو صلَّى الرباعيَّةَ ركعتين في مصر أو قريةٍ، فلو خارجَها لا تفسدُ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّه مسافرٌ، فلا  
يُحْمَلُ على السهو، وكذا لو أنَّم مطلقاً، وسيأتي<sup>(٢)</sup> تمامُهُ إن شاء الله تعالى في صلاةِ المسافر.

[٤٦٤٨١] قولُهُ: ومشاركِتِهِ في الأركان) أي: في أصلِ فعلِها، أعمُّ من أن يأتيَ بها معه أو بعده  
لا قبله، إلَّا إذا أدركَهُ إمامُهُ فيها، فالأوَّلُ ظاهرٌ، والثاني كما لو ركَّعَ إمامه ورفعَ ثم ركعَ هو  
فيصحُّ، والثالثُ عكسُهُ فلا يصحُّ، إلَّا إذا ركَّعَ وبقيَ راکعاً حتى أدركَهُ إمامه فيصحُّ لوجودِ المتابعةِ  
التي هي حقيقةُ الاقتداء، وقد حقَّقنا الكلامَ على المتابعةِ في أواخرِ واجباتِ الصلاة<sup>(٣)</sup>، فراجعهُ.

[٤٦٤٩١] قولُهُ: وكونِهِ مثلهُ أو دونهُ فيها) أي: في الأركان، مثلاً الأوَّلُ اقتداءُ الراكعِ  
والساجدِ بمثلهِ والمومي بهما بمثله، ومثلاً الثاني اقتداءُ المومي بالراكعِ والساجدِ، واحترَزَ به عن  
كونِهِ أقوى حالاً منه فيها كإقتداءِ الراكعِ والساجدِ بالمومي بهما، "ح"<sup>(٤)</sup>.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٤٠.

(٢) المَقُولَةُ [٦٤١٦] قولُهُ: ((لكنَّ (الخ))).

(٣) المَقُولَةُ [٤٠٢٣] قولُهُ: ((ومتابعةُ الإمام)).

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٨/أ وما بعدها.



وفي الشرائط كما بَسِطَ في "البحر"، قيل: وثبوتها بـ ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة-٤٣]، ومن حكمتها نظام الألفية، وتعلم الجاهل من العالم.  
(هي أفضل من الأذان) عندنا.....

[٤٦٥٠] قوله: (وفي الشرائط) عطف على ((فيها))، أي: وكون المؤتم مثل الإمام أو دونه في الشرائط، مثال الأول اقتداءً مستجمع الشرائط. بمثله والعاري بمثله، ومثال الثاني اقتداءً العاري بالمكسي، واحتراز به عن كونه أقوى حالاً منه فيها كإقتداء المكسي بالعاري، "ح" <sup>(١)</sup>.  
أقول: وفي "القنية" <sup>(٢)</sup> عن "تأسيس النظر" <sup>(٣)</sup>: ((وينبغي أن يجوز اقتداء الحرّة بالأمة الحاسرة الرأس)) اهـ. أي: لأنه غير عورة في حق الأمة، فهو كرأس الرجل <sup>(٤)</sup>، تأمل.  
[٤٦٥١] قوله: كما بَسِطَ في "البحر" المراد به ما ذكره من الشروط العشرة، لكن هذا ليس موجوداً في أصل نسخ "البحر"، وإنما يوجد بهامش بعض نسخِه معزياً إلى خط مؤلفه.  
[٤٦٥٢] قوله: قيل: وثبوتها إلخ) وقيل: معناه: اخضعوا مع الخاضعين كما في "البيضاوي" <sup>(٥)</sup>، "ح" <sup>(٦)</sup>.  
[٤٦٥٣] قوله: نظام الألفية) بتحصيل التعاهد باللقاء في أوقات الصلاة بين الجيران، "بحر" <sup>(٧)</sup>.  
والألفة بضمّ الهمزة: اسمُ الائتلاف، [١/٤٣٥/أ] "ح" <sup>(٨)</sup> عن "القاموس" <sup>(٩)</sup>.  
[٤٦٥٤] قوله: هي أفضل من الأذان) أي: على المعتمد، وقيل بالعكس، وقيل بالمساواة.

٣٧٠/١

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٨/ب.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمام ق ١٨/أ.

(٣) لم نثر على النقل فيه، وهو لأبي زيد، عبيد الله - وقيل: عبد الله - بن عمر بن عيسى الذبوسي (ت ٤٣٠ هـ).

("كشف الظنون" ٣٣٤/١، "الجواهر المضية" ٤٩٩/٢).

(٤) من ((أي لأنه)) إلى ((الرجل)) ساقط من "الأصل" و"٣".

(٥) في "أنوار التنزيل": سورة البقرة ص ٩.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٨/ب.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٧/١.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٨/ب.

(٩) "القاموس": مادة ((ألف)).



خلفاً لـ "الشافعي"، قاله "العيني"<sup>(١)</sup>، وقول "عمر": ((لولا الخلافة لأدّنتُ)) أي: مع الإمامة؛ إذ الجمع أفضل، وقال بعضهم: أخافُ إن تركتُ الفاتحة أن يعاتبني "الشافعي"، أو قرأتها يعاتبني "أبو حنيفة"، فاخترتُ الإمامة. (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال "الزاهدي": ((أرادوا بالتأكيد الوجوب إلا في جمعة وعيد.....))

[٤٦٥٥] (قوله: خلفاً لـ "الشافعي") قدّمنا<sup>(٢)</sup> في الأذان عن مذهبه قولين مصححين: الأول كقولنا، والثاني عكسه.

[٤٦٥٦] (قوله: وقول "عمر" إلخ) أي: لا دلالة فيه على أفضلية الأذان؛ لأن مراده الجمع بينهما، لكن اشتغال الخليفة بأمر العامة يمنعه عن مراقبة الأوقات، فلذا اقتصر على الإمامة. [٤٦٥٧] (قوله: وقال بعضهم إلخ) ذكره "الفخر الرازي"<sup>(٣)</sup> في تفسير سورة المؤمنين، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وقد كنت أختارها لهذا المعنى بعينه قبل الإطلاع على هذا النقل، والله الموفق)) اهـ. قلت: ومفاده أنها أفضل من الاقتداء.

[٤٦٥٨] (قوله: قال "الزاهدي" إلخ) توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب

(قوله: توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب إلخ) لكن في "القهستاني": ((الجماعة سنة مؤكدة قريبة من الواجب، فلو أن أهل مصر تركوها قوتلوا، وإذا ترك واحد ضرب وخيس كما في "الخلاصة"، فلا تكون واجبة لقوله عليه السلام: «الجماعة من سنن الهدى»، فتكون سنة مؤكدة كما في "الكرماني"، فكان صحته لم تبلغ "الزاهدي"، وإلا لم يقل: أرادوا بالتأكيد الوجوب)) اهـ.

(١) "رمز الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٤٥/١.

(٢) المقولة [٣٤١٦] قوله: ((لكن هي أفضل منه)).

(٣) "التفسير الكبير المسمى" "مفاتيح الغيب": ٧٩/٢٣. لأبي عبد الله محمد بن عمر، فخر الدين المعروف بابن الخطيب النيسابوري البكري الفرشي الطبرستاني الرازي، الشافعي (ت ٦٠٦هـ). ("كشف الظنون" ١٧٥٦/٢، "طبقات السبكي" ٨١/٨).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الأذان ٢٦٨/١.



الآتي<sup>(١)</sup>، وبيان أنَّ المراد بهما واحدٌ أخذاً من استدلالهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة، وفي "النهر"<sup>(٢)</sup> عن "المفيد": ((الجماعة واجبةٌ وسنةٌ لوجوبها بالسنة)) اهـ. وهذا كجوابهم عن رواية سنينة الوتر بأنَّ وجوبها ثبتَ بالسنة، قال في "النهر"<sup>(٣)</sup>: ((لأنَّ هذا يقتضي الاتفاق على أنَّ تركها مرةً بلا عذرٍ يوجبُ إثماً مع أنَّه قولُ العراقيين، والخراسانيون على أنَّه يائمه إذا اعتاد الترك كما في "القنية"<sup>(٤)</sup>) اهـ.

وقال في "شرح المنية"<sup>(٥)</sup>: ((والأحكام تدلُّ على الوجوب من أنَّ تاركها بلا عذرٍ يُعزَّر، وتُرَدُّ شهادته، ويائمه الجيران بالسكوت عنه، وقد يُوقَّفُ بأنَّ ذلك مقيَّدٌ بالمداومة على الترك كما هو ظاهرُ قوله ﷺ: «لا يشهدون الصلاة»<sup>(٦)</sup>)).

قلت: والحقُّ أنَّ العلماء اختلفوا فيها على خمسة أقوال: أحدها أنها مستحبةٌ كما في "جامع الفقه"، ثانيها: سنةٌ مؤكدةٌ، ثالثها: ما في "القنية": ((أنها فرضٌ عينٍ))، رابعها: فرضٌ كفايةٌ، خامسها: الوجوب. اهـ "سندي".

(١) ص ٥٠٩ - "در".

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/أ.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/أ.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ق ١٦/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٠٩ - بتصرف.

(٦) أخرجه أحمد ٤٢٤/٢، والبخاري (٢٤٢٠) كتاب الخصومات - باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، ومسلم (٦٥١/٢) كتاب المساجد - باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها، وأبو داود (٥٤٨) كتاب الصلاة - باب التشديد في ترك الجماعة، والترمذي (٢١٧) كتاب الصلاة - باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب، وقال: حديث أبي هريرة ؓ حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٧٩١) كتاب المساجد - باب التغليظ في التخلف عن الجماعة، وابن خزيمة (١٤٨٤) كتاب الإمامة في الصلاة - باب ذكر أثقل الصلاة على المناقذين، والبيهقي في "الكبرى" ٥٥/٣ كتاب الصلاة - باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٩٨) كتاب الصلاة - باب فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها. كلهم من حديث أبي هريرة ؓ، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء، وابن عباس، ومعاذ بن أنس، وجابر ؓ.



فشرط، وفي التراويح.....

وفي الحديث الآخر: «يصلُّون في بيوتهم»<sup>(١)</sup> كما يعطيه ظاهر إسناد المضارع نحو: بنو فلان يأكلون البر، أي: عادتُهم، فالواجبُ الحضورُ أحياناً، والسنةُ المؤكدةُ التي تقرُّبُ منه المواظبةُ)) اهـ.  
ويُرَدُّ عليه ما مرَّ<sup>(٢)</sup> عن "النهر"، إلّا أنَّ يجابَ بأنَّ قول العراقيين: يَأْتُمُّ بتركها مرَّةً مبنياً على القول بأنَّها فرضٌ عين عند بعض مشايخنا كما نقله "الزليعي"<sup>(٣)</sup> وغيره، أو على القول بأنَّها فرضٌ كفاية كما نقله في [١/٤٣٥ ق/ب] "الغنية"<sup>(٤)</sup> عن "الطحاوي" و"الكرخي" وجماعة، فإذا تركها الكلُّ مرَّةً بلا عذرٍ أتموا، فتأمَّل.

[٤٦٥٩] (قوله: فشرط) بناءً على القول بوجوب العيد، أمّا على القول بسنيتها فتسنُّ الجماعةُ

(قوله: والسنةُ المؤكدةُ التي تقرُّبُ منه المواظبة) عبارة "الخلبي": ((عليها)).

(قوله: ويُرَدُّ عليه ما مرَّ عن "النهر" إلخ) ما في "شرح المنية" إنّا أفادَ أنها سنةٌ، وأنَّ الأحكامَ دالةٌ على الوجوب، ووفقَ بينهما بالتقييد بالمداومة، ولا يُرَدُّ على هذا ما قدَّمه عن "النهر"، فإنَّه ليس فيه ما يقتضي الاتفاق على أنَّ الترك مرَّةً بلا عذرٍ يُرجِبُ إلّا بخلاف توفيق "الزاهدي".

(قوله: كما نقله "الزليعي") عبارته: ((وقال كثيرٌ من المشايخ: إنَّها فريضةٌ، ثُمَّ منهم مَنْ يقول: إنَّها فرضٌ كفاية، ومنهم من يقول: إنَّها فرضٌ عين))، وذكرَ دليلهم على ما قالوه، ثُمَّ قال: ((ولنا)) وذكرَ ما يدلُّ على عدم كونها فرضٌ عينٍ أو كفاية، وليس في عبارته ما يدلُّ على أنَّ القائل: ((إنَّها فرضٌ عين)) من أهل المذهب، وفي "البنية": ((وقيل: فرضٌ كفاية، وبه قال "الطحاوي"، وهو قول "الشافعي"، وقال "النووي": وهو الصحيح، نصَّ عليه "الشافعي"، وهو قول "ابن سريج" و"أبي إسحاق" وجمهور المتقدمين من الشافعية، وقال "النووي": وفي وجه سنة، وفي وجه فرض عين، لكنَّ ليست شرطاً لصحة الفرض، وهو الصحيح من مذهب "أحمد"، وقوله الآخر: لا تصحُّ الصلاة بتركها)) اهـ. فقد ذكَّرَ أنَّ القائل: ((إنَّها فرضٌ عين)) من غير مشايخنا.

(١) أخرجه أبو داود (٥٤٩) كتاب الصلاة - باب في التشديد في ترك الجماعة، والبيهقي ٥٦/٣ كتاب الصلاة - باب

ما جاء من التشديد في ترك الجماعة من غير عذر، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) في هذه المقالة.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٢/١.

(٤) "الغنية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ١/٦ ب.



سنة كفاية، وفي وتر رمضان مستحبة على قول، وفي وتر غيره وتطوع على سبيل  
التداعي مكروهة))، وسنحققه.....

فيها كما في "الحلبة"<sup>(١)</sup> و"البحر"<sup>(٢)</sup>، ثم قال في "البحر"<sup>(٣)</sup>: ((ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة  
على كلٍّ من القولين)) اهـ. أي: شرط لصحة وقوعها واجبة أو سنة، فافهم.

[٤٦٦٠] (قوله: سنة كفاية) أي: على كل أهل محبة؛ إما في "منية المصلي"<sup>(٤)</sup> من بحث  
التراويح: ((من أن إقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية، حتى لو ترك أهل محبة كلهم  
الجماعة فقد تركوا السنة وأساؤوا في ذلك، وإن تخلف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد  
ترك الفضيلة)) اهـ.

[٤٦٦١] (قوله: على قول) وغير مستحبة على قول آخر، بل يصلّيها وحده في بيته، وهما  
قولان مصححان، وسيأتي<sup>(٥)</sup> قبيل إدراك الفريضة ترجيح الثاني بأنه المذهب.

[٤٦٦٢] (قوله: وفي وتر غيره إلخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور، وذكره "القلوري" في  
"مختصره"<sup>(٦)</sup>، وذكر في غيره عدم الكراهة، ووفق في "الحلبة"<sup>(٧)</sup> بمحمل الأول على المواظبة، والثاني  
على الفعل أحياناً، وسيأتي<sup>(٨)</sup> تمامه إن شاء الله تعالى.

[٤٦٦٣] (قوله: على سبيل التداعي) بأن يقتدي أربعة فأكثر بواحد.

[٤٦٦٤] (قوله: وسنحققه) أي: قبيل إدراك الفريضة<sup>(٩)</sup>.

(١) "الحلبة": التكملة - الفصل الخامس في صلاة الجماعة ٢/٢٦٣ أ بتصرف يسير.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٦٦.

(٣) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في التراويح ص ٤٠١-٤٠٢.

(٤) ٣٧٩/٤ "در".

(٥) انظر "اللياب في شرح الكتاب": كتاب الصلاة - باب قيام شهر رمضان ١/١٢٢.

(٦) "الحلبة": صلاة الوتر ٢/٢١١ ب.

(٧) المقولة [٥٩٢٩] قوله: ((أي يكره ذلك)).

(٨) المقولة [٥٩٢٩] قوله: ((أي يكره ذلك)).



ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلّة، لا في مسجد طريق أو مسجد  
لا إمام له ولا مؤذن.....

### (تتمّة)

قال في "الحلبه"<sup>(١)</sup>: ((وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجهم الغفيري من أهل  
المنهـب كراهـتها، وفي "شرح الزاهدي": وقيل: جائزة عندنا، لكنّها ليست بسنة)) اهـ.

### مطلب في تكرار الجماعة في المسجد

[٤٦٦٥] قوله: ويكره أي: تحريماً نقول "الكافي"<sup>(٢)</sup>: ((لا يجوز))، و"المجمع": ((لا يباح))،  
و"شرح الجامع الصغير"<sup>(٣)</sup>: ((إنه بدعة)) كما في "رسالة السندي".

[٤٦٦٦] قوله: بأذان وإقامة إلخ عبارته في "الخرائن"<sup>(٤)</sup> أجمع مما هنا، ونصّها: ((يكره تكرار  
الجماعة في مسجد محلّة بأذان وإقامة، إلا إذا صلى بهما فيه أولاً غير أهله، أو أهله لكن بمخافتة  
الأذان، ولو كرّر أهله بدونهما، أو كان في مسجد طريق جاز إجماعاً كما في مسجد ليس له  
إمام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجاً فوجاً، فإن الأفضل أن يصلي كل فريق بأذان وإقامة على  
حدة كما في "أمالي القاضي خان"<sup>(٥)</sup>) اهـ. ونحوه في "الدرر"<sup>(٦)</sup>.

والمراد بمسجد المحلّة [١/٤٣٦ق/أ] ما له إمام وجماعة معلومون كما في "الدرر"<sup>(٨)</sup> وغيرها،

(١) "الحلبه": التكملة - الفصل الخامس في صلاة الجماعة ٢/٢٦٣ ب بتصرف يسير.

(٢) لم نعر عليها في "كافي النسفي".

(٣) "شرح الجامع الصغير" لقاضي خان: كتاب الصلاة باب الأذان ١٤/ب، وفيه: ((فيكون مكروهاً... والصحيح ما قلنا)).

(٤) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/١٠١.

(٥) ((في)) ليست في "ب" و"م".

(٦) "الأمالي" لأبي المحاسن، الحسن بن منصور، فخر الدين المعروف بقاضيخان الأوزجندی الفرغانّي (ت ٥٩٢هـ).

(7) "كشف الظنون" ١٦٥/١، "الفوائد البهية" ص ٦٤-.

(٧) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٨٥/١.

(٨) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٨٥/١.



قال في "المنيع": ((والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع، وبالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير أذان، حيث يباح إجماعاً)) اهـ.

ثم قال في الاستدلال على الإمام "الشافعي" النافي للكرهية ما نصه: ((ولنا أنه عليه الصلاة والسلام: «كان خرج ليصلح بين قوم، فعاد إلى المسجد وقد صلى أهل المسجد، فرجع إلى منزله، فجمع أهله وصلى بهم»<sup>(١)</sup>)، ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد، ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى، فإنهم لا يجتمعون إذا علموا أنها لا تقوتهم، وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء، لا اختصاص له بفريق دون فريق)) اهـ.

ومثله في "البدائع"<sup>(٢)</sup> وغيرها.

ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون أذان، ويؤيده ما في "الظهيرية"<sup>(٣)</sup>: ((ولو دخل جماعة المسجد بعدما صلى فيه أهله يصلون وحداناً، وهو ظاهر الرواية)) اهـ.

(قوله: ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم إلخ) الاستدلال بهذا الحديث للمذهب لا يتم إلا على إطلاق كراهة تكرار الجماعة في أي مسجد كما نقله "ط" عن "المتجني"، لا في خصوص مسجد المحلة كما مشى عليه "الشارح"، وإلا فمسجد المدينة مسجد شارع، إلا أن يقال: هو مسجد محلة، فإن له إماماً وجماعة معلومين حين ذاك، وأيضاً لا يتم الاستدلال به إلا إذا وجد جماعة يصلي بهم في المسجد ومع هذا اختار الصلاة في منزله بأهله، وأيضاً سيأتي أنه لو فاتته الصلاة نذّب طلبها في مسجد آخر إلا المسجد الحرام ونحوه، فكيف صلاحها في منزله مع أنه لا يصلّيها في مسجد آخر بل في المسجد الحرام ونحوه؟! تأمل.

(١) ((بهم)) ليست في "م" والحديث تقدم تخريجه ٦١٤/٢.

(٢) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان محل وجوب الأذان ١٥٣/١ - بتصرف.

(٣) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الأول - الفصل الأول في الأذان ق ١/١٢.



وهذا مخالفٌ لحكاية الإجماع المأرُة<sup>(١)</sup>، وعن هذا ذكر العلامة الشيخ "رحمة الله السندي" تلميذُ المحقق "ابن الهمام" في "رسالته": ((أَنَّ ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعدّدة وجماعاتٍ مترتبةٍ مكروهٌ اتفاقاً، ونُقِلَ عن بعض مشايخنا إنكارُهُ صريحاً حين حضرَ الموسمَ بمكة سنة ١٣٧١/٥٥١، منهم "الشريفُ الغزنويُّ"))، وذكر: ((أنّه أفتى بعضُ المالكيّة بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الأربعة، ونُقِلَ إنكارُ ذلك أيضاً عن جماعةٍ من الحنفيّة والشافعيّة والمالكيّة حضروا الموسمَ سنة ١٣٥١/٥٥١)) اهـ. وأقرّه الرملّيُّ في "حاشية البحر".

لكن يُشكّلُ عليه أنّ نحو المسجدِ المكيّ أو المدنيّ ليس له جماعةٌ معلومون، فلا يصدقُ عليه أنّه مسجدٌ محلّةٌ، بل هو كمسجدٍ شارعٍ، وقد مرَّ<sup>(٢)</sup> أنّه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه إجماعاً، فليتملّ.

هذا، وقدّمنا<sup>(٣)</sup> في باب الأذان عن آخر "شرح المنية" عن "أبي يوسف": ((أنّه إذا لم تكن الجماعةُ على الهيئة الأولى لا تكره، وإلاّ تكره، وهو الصحيح، وبالعُدولِ [١/٤٣٦/ب] عن المحرّاب تختلِفُ الهيئة، كذا في "البرازيّة")<sup>(٤)</sup> انتهى. وفي "التتارخانيّة"<sup>(٥)</sup>

(قوله): وعن هذا ذكر العلامة الشيخ "رحمة الله السندي" إلخ) لعلّه فرغ ما ذكره على القول بكَراهة تكرار الجماعة في أيّ مسجدٍ كان ولو بدون إعادة الأذان، لا على ما ذكره "الشارح"، وبهذا يتدفعُ الإشكال الآتي. (قوله): وذكر أنّه أفتى بعضُ المالكيّة بعدم جواز ذلك إلخ) وألفَ "البري" رسالةً في جواز ذلك - أي: ما يفعله أهل الحرمين - وقرّر كراهة الاقتداء بالمخالف، والشيخُ "علي القاري" أجاز كلّ ذلك. اهـ "سندي".

(١) في هذه المقولة.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) المقولة [٣٤٨٢] قوله: ((وتكرار الجماعة)).

(٤) "البرازيّة": كتاب الصلاة - فصل فيما يكره وما لا يكره ٥٦/٤. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) "التتارخانيّة": كتاب الصلاة - الفصل الثاني ٥٢٨/١.



(وأقلها اثنان) واحد مع الإمام ولو مميزاً أو ملكاً أو حنياً.....

عن "اللولولية" <sup>(١)</sup>: ((وبه نأخذ)).

[٤٦٦٧] (قوله: وأقلها اثنان) لحديث: «اثنان فما فوقهما جماعة» أخرجه "السيوطي" في "الجامع الصغير" <sup>(٢)</sup> ورمز لضعفه، قال في "البحر" <sup>(٣)</sup>: ((لأنها مأخوذة من الاجتماع، وهما أقل ما يتحقق به، وهذا في غير جمعة)) اهـ. أي: فإن أقلها فيها ثلاثة صالحون للإمامة سوى الإمام، ومثلهما العيد لقولهم: يشترط لها ما يشترط للجمعة صحة وأداء سوى الخطية، فافهم.

[٤٦٦٨] (قوله: ولو مميزاً) أي: ولو كان الواحد المقتدي صيباً مميزاً، قال في "السراج" <sup>(٤)</sup>: ((لو حلف لا يصلي جماعة، وأم صيباً يعقل حيث)) اهـ.

ولا عبرة بغير العاقل، "بحر" <sup>(٥)</sup>. قال "ط" <sup>(٦)</sup>: ((ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتنفل بالمفترض؛ لأن الصبي متنفل، ولم أر حكم اقتداء المتنفل بمثله، هل يزيد ثوابه على المنفرد؟ فليحرق)) اهـ.

قلت: الظاهر نعم إن لم يكن على سبيل التداعي لحديث "الصحيحين" <sup>(٧)</sup>: ((عن أنس رضي الله عنه)).

(قوله: وهذا في غير جمعة) وجه الفرق أن طلب الجمعة ورد بصيغة الجمع وهو الواو، فقد طلب الحضور مُعلقاً بلفظ الجمع إلى ذكرٍ، وهو يستلزم ذاكراً.

(١) لم نثر عليها في نسخة اللؤلؤية التي بين أيدينا.

(٢) ٣٠/١ برقم (١٦٦)، وأخرجه أحمد ٢٥٤/٥، وابن ماجه (٩٧٢) كتاب إقامة الصلاة - باب الاثنان فما فوقهما جماعة، والطبراني في "الكبير" (٧٨٥٧)، وابن عدي ١٨٩٠/٥ عن أبي أمامة، وأورده الهيثمي في "المجموع" ٤٥/٢ وقال: وله طرق كلها ضعيفة.

وفي الباب عن أبي موسى، وعبد الله بن عمر، والحكم بن عمار رضي الله عنهم، وانظر "فيض القدير" ١٤٩/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٦/١ بتصريف.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٨٦.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٦/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٠/١ باختصار.

(٧) أخرجه أحمد ٣/١٣١ - ١٤٩ - ١٦٤، والبخاري (٣٨٠) كتاب الصلاة - باب الصلاة على الحصى، ومسلم (٦٥٨) -



في مسجدٍ أو غيره، وتصحُّ إمامة الجنِّي،.....

أَنَّ جَدَّتَهُ "مليكة" دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: «(قَوْمُوا لأَصْلِي بِكُمْ»، فَقَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْثٌ، فَضَحَّتُهُ بَمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَنْصَرَفَ»، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْاِقْتِدَاءُ أَفْضَلَ لَمَا أَمَرَهُمْ بِهِ، تَأَمَّلْ.

[٤٦٦٩] (قوله: في مسجدٍ أو غيره) قال في "القنية"<sup>(١)</sup>: ((وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِقَامَتِهَا فِي الْبَيْتِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا كِإِقَامَتِهَا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْأَفْضَلِيَّةِ)) اهـ.

[٤٦٧٠] (قوله: وتصحُّ إمامة الجنِّي) لَأَنَّهُ مَكْلَفٌ بِخِلَافِ إِمَامَةِ الْمَلِكِ، فَإِنَّهُ مُتَنَفِّلٌ، وَإِمَامَةُ جَبْرِيلَ<sup>(٢)</sup> لَخُصُوصِ التَّعْلِيمِ مَعَ احْتِمَالِ الْإِعَادَةِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، "ط"<sup>(٣)</sup>.

- كتاب المساجد - باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخُتْمَةٌ وَثُوبٌ وَغَيْرُهَا مِنَ الطَّاهِرَاتِ، وَأَبُو دَاوُدَ (٦١٢) كتاب الصلاة - باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون؟ والترمذي (٢٣٤) كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء، والنسائي ٨٥/٢ - ٨٦ كتاب الإمامة - باب إذا كانوا ثلاثة وامرأة. (١) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ق ١٦ ب.

(٢) في هامش "ب" زيادة وهي: (قوله: وإمامة جبريل عليه السلام الخ) جواب عن سؤال مقدر، تقديره: ((إذا لم تصحَّ إمامة المَلَكِ فكيف صحت إمامة جبريل عليه السلام للنبي ﷺ)) فأجاب بجمل إمامة جبريل لخصوص التعليم، و"ح" استشعر سؤالاً آخر تقديره: ((فإذا كانت إمامة جبريل عليه السلام لخصوص التعليم فكيف صحت صلاته ﷺ بمتابعته؟))، فأجاب بأنه يحتمل أنَّ النبي ﷺ أعاد تلك الصلاة، أقول: وفيه نظر؛ لأنَّ كونَ إمامة جبريل عليه السلام مقصورةً على خصوص التعليم فقط غيرُ مسلمٍ، ولمَّ لا يجوز أن يكون إمامة جبريل عليه السلام لأداء ما في عهدته من الصلاة المفروضة عليه مع ترتيب فائدة التعليم عليها؟ كما في إمامة النبي ﷺ للصحابه عليه السلام، ولو سلم لكه لا شك في أن إمامة جبريل عليه السلام كانت بأمر الله ﷻ، وأنَّ الأمر للوجوب، فنكون تلك الصلاة واجبةً عليه بأمر الله تعالى، فحينئذ يصح إمامته للنبي ﷺ؛ لأنَّه حينئذ ليس من قبيل اقتداء المفترض بالمتنفل، بل اقتداء المفترض بالمفترض، وأما احتمال إعادة النبي ﷺ تلك الصلاة فاحتمال بعيد جداً في غاية البعد، يكاد يلحق بالتهومات الغير المعبرة، مع أنَّ أصول مذهبنا تقتضي عبادات عوام المؤمنين على الصحة مهما أمكن، فكيف تجيء صلاة النبي ﷺ على الفساد بمجرد توهم؟!)).

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٤٠ - ٢٤١.



"أشباه" (وقيل: واجبة وعليه العامة) أي: عامة مشايخنا، وبه جزم في "التحفة"<sup>(١)</sup> وغيرها،

[٤٦٧١] قوله: "أشباه"<sup>(٢)</sup> عبارتها في بحث أحكام الجان: ((ومنها انعقاد الجماعة بالجن، ذكره الأسيوطي<sup>(٣)</sup>) عن صاحب "آكام المرجان"<sup>(٤)</sup> من أصحابنا مستدلاً بحديث "أحمد"<sup>(٥)</sup> عن "ابن مسعود" في قصة الجن، وفيه: «فلما قام رسول الله ﷺ يصلي أدركه شخصان منهم فقالا: يا رسول الله، إنما نحب أن تؤمنا [١/٤٣٧/أ] في صلاتنا، قال: فصنعهما خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف»، ونظير ذلك ما ذكره "السبكي"<sup>(٦)</sup>: أن الجماعة تحصل بالملائكة، وفرع على ذلك: لو صلى في فضاء بأذان وإقامة منفرداً، ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يحنث، ومنها صحة الصلاة خلف الجنّي، ذكره في "آكام المرجان"<sup>(٦)</sup>) اهـ.

أقول: وما نقله عن "السبكي" مأخوذ من حديث: «أن المسافر إذا أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه» رواه "عبد الرزاق"<sup>(٧)</sup>، ومقتضاه وجوب الجهر عليه، لكن قدّمنا<sup>(٨)</sup> في باب الأذان التصريح عن "التاترخانية": ((بأن حكمه حكم المنفرد في الجهر والمخافة))، وبه يعلم أنه يحنث بخلفه أنه صلى بالجماعة عندنا، ولا سيما والأيمان مبنية على العرف عندنا،

(١) "التحفة": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٢٧/١.

(٢) "الأشباه والنظائر": الفن الثالث - أحكام الجان ص ٣٩٠.

(٣) في "لفظ المرجان": بيان انعقاد الجماعة بالجن ص ١٠٧.

(٤) "آكام المرجان" في أحكام الجان: الباب السابع والعشرون ص ٦٢. وهو لأبي عبد الله وأبي البقاء محمد بن عبد الله، بدر الدين الشبلي الشافعي الطرابلسي (ت ٧٦٩هـ). ("كشف الظنون" ١٤١/١، "الدرر الكامنة" ٤٨٧/٣، "التعليقات السنية على الفوائد البهية" ص ١٧، "الأعلام" ٢٣٤/٦).

(٥) أخرجه أحمد ٤٥٨/١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩/١ - ١٠ كتاب الطهارة - باب منع التطهر بالنبذ، والطبراني في "الكبير" (٩٩٦٢) و(٩٩٦٦)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٣١٣/٨ كتاب علامات النبوة - باب قدوم وقد الجن وطاعتهم له ﷺ. وأخرجه مختصراً أبو داود (٨٤) كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبذ، والترمذي (٨٨) كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء بالنبذ، وابن ماجه (٣٨٤) كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبذ.

(٦) "آكام المرجان": الباب السادس والعشرون ص ٦٢.

(٧) تقدم ترجمه ٦١٢/٢.

(٨) المقولة [٣٤٧٥] قوله: ((ولو منفرداً)).



قال في "البحر": ((وهو الراجحُ عند أهل المذهب)) (فُتْسِنُ أو تَجِبُ) ثمرتهُ تظهرُ في الإثْم.....

وهو منفردٌ عرفاً وشرعاً، وإلاً لأخذَ أحكامَ الإمام، على أنه مر<sup>(١)</sup> في الفصل السابق أنه لا يلزمه الجهر إلا إذا نوى الإمامة، وكذا مر<sup>(٢)</sup> في شروط الصلاة أنه لا يَحْتُ في لا يومٌ أحداً ما لم ينو الإمامة، وليس في الحديث التصريحُ بالاعتداء به وإن كان المراد ذلك، فعملُ انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة والجنِّ إنما يستلزمُ أحكامها إذا كانوا على صورةٍ ظاهرة، ولهذا لو جامعَ جَنِيَّ امرأةً ووجدتْ لذَّةً لا يلزمها الغتسالُ كما في "الخائِنة"<sup>(٣)</sup>، إلا إذا أنزلتْ كما في "الفتح"<sup>(٤)</sup>، أو جاءها على صورة آدميٍّ كما في "الحلبة"<sup>(٥)</sup>، وكذا يقالُ في إمامة الجنِّي، والله أعلم.

[٤٦٧٢] (قوله): قال في "البحر"<sup>(٦)</sup> (إلخ) وقال في "النهر"<sup>(٧)</sup>: ((هو أعدلُ الأقوال وأقواها، ولذا قال في "الأحسن": لا تُقبَلُ شهادته إذا تركها استخفافاً ومَحَانَةً، أمَّا سهواً أو بتأويلٍ - ككون الإمام من أهل الأهواء أو لا يُراعي مذهبَ المعتدي - فتُقبَلُ)) اهـ "ط"<sup>(٨)</sup>.  
[٤٦٧٣] (قوله): ثمرتهُ (إلخ) هذا بناءً على تحقيقِ الخلاف، أمَّا على ما مر<sup>(٩)</sup>

(قوله): وهو منفردٌ عرفاً وشرعاً (إلخ) نعم هو منفردٌ عرفاً لا شرعاً لورودِ الأثر، ولا يلزم من جعلِ حكمه حكماً المنفرد في الجهر والمخافة أن يكون كذلك في باقي الأحكام.  
(قوله): إذا تركها استخفافاً أي: تهاوناً وتكاسلاً، وليس المرادُ حقيقة الاستخفاف، فإنه كفرٌ. اهـ من "حاشية البحر".

(١) المقولة [٤٥١٤] قوله: ((إن قصد الإمامة إلخ)).

(٢) ص٨٦ - "در".

(٣) "الخائِنة": كتاب الطهارة - فصل فيما يوجب الغسل ٤٣/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "الفتح": كتاب الطهارة - فصل في الغسل ٥٥/١.

(٥) "الحلبة": الطهارة الكبرى ٢/٢٠٩٠.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٦/١.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/١.

(٨) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤١/١.

(٩) المقولة [٤٦٥٨] قوله: ((قال الزاهدي إلخ)).



بتركها مرةً (على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج).....

عن "الزاهدي" فلا خلاف.

[٤٦٧٤] (قوله: بتركها مرةً) أي: بلا عذر، وهذا عند العراقيين، وعند الخراسانيين إنما يأتي إذا اعتاده كما في "القنية"، وقد مر<sup>(١)</sup>.

[٤٦٧٥] (قوله: البالغين) قيد به لأن الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغاً أو غيره كما في قوله تعالى: [١/٤٣٧/ب] ﴿وَلَا يَكُونُ الْإِخْوَةُ رَجَالًا﴾ [النساء-١٧٦]، وكما في حديث: «الْحَقُّوا الفرائض بأهلها، فما أبقت فلا أولى رجل ذكر»<sup>(٢)</sup>، ولذا قيد بـ(ذكر) لدفع أن يراد به البالغ بناءً على ما كان في الجهلية من عدم توريتهم إلا من استعد للحرب دون الصغار، فافهم. ٣٧٢/١

[٤٦٧٦] (قوله: الأحرار) فلا تجب على القن، وسيأتي<sup>(٣)</sup> في الجمعة: لو أُذن له مولاه وجبت، وقيل: يُخير، ورجحه في "البحر"<sup>(٤)</sup> اهـ.

قلت: وينبغي جريان الخلاف هنا أيضاً، تأمل.

[٤٦٧٧] (قوله: من غير حرج) قيد لكونها سنة مؤكدة أو واجبة، فبالحرج يرتفع الإثم ويُرخّص في تركها، ولكنه يفوته الأفضل بدليل أنه عليه الصلاة والسلام قال لـ "ابن أم مكتوم"

(١) المقولة [٤٦٥٨] قوله: ((قال الزاهدي إلخ)).

(٢) أخرجه أحمد ٢٩٢/١-٣٢٥، والبحاري (٦٧٣٢) كتاب الفرائض - باب ميراث الولد من أبيه وأمه، و(٦٧٣٥) باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن، و(٦٧٣٧) باب ميراث الجد مع الأب والإخوة، و(٦٧٤٦) باب ابني عم أحدهما أخ الأم والآخر زوج، ومسلم (١٦١٥) كتاب الفرائض - باب ألحقوا الفرائض بأهلها، وأبو داود (٢٨٩٨) كتاب الفرائض - باب في ميراث العصبية، والترمذي (٢٠٩٨) كتاب الفرائض - باب ميراث العصبية، وقال: هذا حديث حسن، والنسائي في "الكبرى" (٦٣٣١) كتاب الفرائض - باب ابنة الأخ لأب مع أخت لأب وأم، وابن ماجه (٢٧٤٠) كتاب الفرائض - باب ميراث العصبية. كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) المقولة [٦٨٢٠] قوله: ((ورجح في البحر التخيير)).

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب صلاة الجمعة ١٦٣/٢.



ولو فاتته نَدَبَ طَلَبُهَا فِي مَسْجِدٍ آخَرَ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.....

الأعمى لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ فِي الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ: «مَا أَحَدُ لَكَ رُخْصَةً»<sup>(١)</sup>، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"<sup>(٢)</sup>: ((أَي: تُحْصَلُ لَكَ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِهَا، لَا الْإِجَابُ عَلَى الْأَعْمَى؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَخَّصَ لـ "عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ" فِي تَرْكِهَا<sup>(٣)</sup>)). اهـ.

لَكِنْ فِي "نُورِ الْإِيضَاحِ"<sup>(٤)</sup>: ((وَإِذَا انْقَطَعَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْعَذْرُ مِنْ أَعْدَارِهَا، وَكَانَتْ نِيَّتُهُ حُضُورَهَا لَوْلَا الْعَذْرُ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهَا)). اهـ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْعَذْرُ الْمَانِعُ كَالْمَرُضِ وَالشَّيْخُوخَةِ وَالْفَلَجِ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْمَطَرِ وَالطَّيْنِ وَالْبَرْدِ وَالْعَمَى، تَأْمَلْ.

[٤٦٧٨] (قَوْلُهُ: وَلَوْ فَاتَتْهُ نَدَبَ طَلَبُهَا) فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الطَّلَبُ فِي الْمَسَاجِدِ بِلَا خِلَافٍ

(قَوْلُهُ: رَخَّصَ لـ "عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ" فِي تَرْكِهَا) وَقَالَ "الرَّحْمَنِيُّ": ((إِنَّ "عَتَبَانَ" طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِهِ يَتَخَذُهُ مَسْجِدًا، فَلَعَلَّهُ كَانَ يَوْمُ عَشِيرَتِهِ فِيهِ بَعْدَ اتِّخَاذِهِ مَسْجِدًا، فَلَمْ يَكُنْ تَارِكًا لِلْجَمَاعَةِ وَلَا حَاضِرًا الْمَسْجِدَ، بَلْ تَرَكَ الْمَسْجِدَ الْأَبْعَدَ إِلَى مَسْجِدٍ قَرِيبٍ دَفْعًا لِلْحَرَجِ، وَهَذَا لَا كِرَاهَةَ فِيهِ كَمَا تَتَّخَذُ الْمَسَاجِدُ فِي الْحَالِ وَيُتْرَكُ الْمَسْجِدُ الْجَامِعُ، وَكَانَ كُلُّ قَبِيلَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ لَهُمْ مَسْجِدٌ يَصَلُّونَ فِيهِ إِذَا تَأَخَّرُوا عَنْ حُضُورِ الصَّلَاةِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)) انتهى. اهـ "سُنْدِي".

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٢٣/٣، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٥٢) كِتَابَ الصَّلَاةِ - بَابُ فِي التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٩٢) كِتَابَ الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ بَابُ التَّغْلِيظِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَابْنُ خَرِزْمَةَ (١٤٨٠) كِتَابَ الْإِمَامَةِ فِي الصَّلَاةِ - بَابُ أَمْرِ الْعِمَّانِ بِشُهُودِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَالْحَاكِمُ ٢٤٧/١ كِتَابَ الصَّلَاةِ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي "السَّنَنِ الْكَبِيرِ" ٥٨/٣ كِتَابَ الصَّلَاةِ - بَابُ مَا جَاءَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٠٠/١.

(٣) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٣٥/٤ وَ ٤٤٣/٤، وَ ٤٤٩/٥ - ٤٥٠، وَابْنُ خَرِزْمَةَ (٤٢٤) كِتَابَ الصَّلَاةِ - بَابُ إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يَصَلِّي حَيْثُ شَاءَ، أَوْ حَيْثُ أَمِيرٌ وَلَا يَتَحَسَّسُ، وَ (٤٢٥) بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ، وَاسْلَمَ (٣٣) (٥٤) (٥٥) كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعًا، وَ (٦٥٨) كِتَابُ الْمَسَاجِدِ - بَابُ الرُّخْصَةِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ، وَالنَّسَائِيُّ ٨٠/٢ كِتَابُ الْإِمَامَةِ - بَابُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى، وَ ١٠٥/٢ بَابُ الْجَمَاعَةِ لِلنَّافِلَةِ، وَ ٦٤٢/٣ - ٦٥ كِتَابُ السُّهُوِّ - بَابُ تَسْلِيمِ الْمَأْمُومِ حِينَ يَسْلَمُ الْإِمَامُ، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٥٤) كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَةِ - بَابُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٢٣) كِتَابُ الْإِيمَانِ - بَابُ فَرْضِ الْإِيمَانِ.

(٤) "نُورُ الْإِيضَاحِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي مَسْطَقَاتِ الْجَمَاعَةِ ص ١٣٥ - بِتَرْصُفِ.



بين أصحابنا، بل إن أتى مسجداً للجماعة آخرَ فحَسَنَ، وإن صَلَّى في مسجدٍ حَيْه منفرداً فحَسَنَ، وذكر "القُدوري": ((يُجمعُ بأهله ويصلي بهم))، يعني: وينالُ ثواب الجماعة، كذا في "الفتح"<sup>(١)</sup>، واعتَرَضَ "الشرنبلالي"<sup>(٢)</sup>: ((بأنَّ هذا ينافي وجوبَ الجماعة))، وأجاب "ح"<sup>(٣)</sup>: ((بأنَّ الوجوب عند عدمِ الحرج، وفي تَتَبُعِها في الأماكنِ القاصيةِ حرجٌ لا يخفى، مع ما في مجاوزةِ مسجدٍ حَيْه من مخالفةِ قوله ﷺ: «لا صلاةَ لِحَارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ»<sup>(٤)</sup>)) اهـ.

وفيه أنَّ ظاهر إطلاقه التَّدْبُّ ولو إلى مكانٍ قريبٍ، وقولُه: ((مع ما في مجاوزةِ إلخ)) قد يقالُ: محلُّه فيما إذا كان فيه جماعةٌ، ألا ترى أنَّ مسجدَ الحَيِّ إذا لم تُقَمْ فيه الجماعةُ وتُقَامُ في غيره لا يرتابُ أحدٌ أنَّ مسجدَ الجماعةِ أفضلُ؟ على أنَّهم اختلفوا في الأفضل، هل جماعةُ مسجدٍ [١/٤٣٨ق/أ] حَيْه أو جماعةُ المسجدِ الجامعِ؟ كما في "البحر"<sup>(٥)</sup>، "ط"<sup>(٦)</sup>.

قلت: لكنَّ في "الحائِية"<sup>(٧)</sup>: ((وإنَّ لم يكن لمسجدٍ منزله مؤذَّنٌ فَإِنَّه يذهبُ إليه ويؤذَّنُ فيه

(قوله: واعتَرَضَ "الشرنبلالي" بأنَّ هذا ينافي إلخ) أجابَ عن هذا "الرحمتي" بقوله: ((وكانه سقطَ الوجوبُ بسعيه مرَّةً فيقي التَّدْبُّ)) اهـ "سندي".

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٠/١.

(٢) في "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٨٤/١ معزياً إلى الحلواني. (هامش "الدرر والغرر").

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٧٨/ب.

(٤) أخرجه الدارقطني ٤١٩/١ كتاب الصلاة - باب الحث لِحَارِ المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر، والحاكم ٢٤٦/١ كتاب الصلاة، والبيهقي ٥٧/٣ كتاب الصلاة - باب ما جاء من التشديد من ترك الجماعة. كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي إسناده سليمان بن داود اليمامي وهو ضعيف، وفي الباب عن جابر وعائشة رضي الله عنهما بطرق ضعيفة يقوي بعضها بعضاً. وله شاهد صحيح من حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عند ابن أبي شيبة ٣٨٠/١ كتاب الصلاة - باب من قال: إذا سمع المنادي فليجب، والدارقطني ٤١٩/١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٥٧/٣.

وقال التهانوي في "إعلاء السنن" ١٧١/٤: الحديث حسن. اهـ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٧/١.

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤١/١.

(٧) "الحائِية": كتاب الصلاة - فصل في المسجد ٦٧/١ بتصرف يسير.



ونحوه (فلا تجبُ على مريضٍ ومُقْعَدٍ وزَمِينٍ ومَقْطُوعٍ يَدٍ ورجُلٍ مِنْ خِلافٍ) أو رجُلٍ فقط، ذَكَرَهُ "الحدَّادِيُّ"<sup>(١)</sup>.....

ويصلي وإن كان واحداً؛ لأنَّ لمسجد منزله حقاً عليه فيؤدِّي حَقَّهُ. مؤدُّن مسجد لا يحضُر مسجده أحدٌ قالوا: هو يؤدُّن ويقيمُ ويصلي وحده، وذلك أحبُّ من أن يصلي في مسجدٍ آخر)) اهـ.  
ثم ذَكَرَ ما مرَّ<sup>(٢)</sup> عن "الفتح"، ولعلَّ ما مرَّ فيما إذا صلَّى فيه النَّاسُ فيخِيرُ، بخلاف ما إذا لم يصل فيه أحدٌ؛ لأنَّ الحقَّ تَعَيَّنَ عليه، وعلى كلِّ فِقْهٍ قولُ "ط"<sup>(٣)</sup>: ((قد يقالُ إنَّ)) غيرُ مسلمٍ، والله أعلم.

[٤٦٧٩] (قوله: ونحوه) قال في "القنية"<sup>(٤)</sup>: ((إلا المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ))، وعزاه في آخر "شرح المنية"<sup>(٥)</sup> إلى "مختصر البحر"<sup>(٦)</sup>، ثم قال<sup>(٧)</sup>: ((وينبغي أن يُستثنى المسجد الأقصى أيضاً؛ لأنها في المسجد الحرام بمائة ألف، وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف، وفي المسجد الأقصى بخمسمائة)) اهـ. وينبغي استثناء مسجد الحَيِّ على ما قلناه آنفاً<sup>(٨)</sup>.

[٤٦٨٠] (قوله: ومُقْعَدٍ وزَمِينٍ) قال في "المغرب"<sup>(٩)</sup>: ((المقْعَدُ: الذي لا حَرَكَه به من داءٍ في جسده، كأنَّ الداء أَعْدَهُ، وعند الأطباء هو الزَّمْنُ، وبعضهم فرَّق وقال: المقْعَدُ المتشجِّعُ الأعضاء، والزَّمْنُ الذي طالَ مرضه))، وقال<sup>(١٠)</sup> في فصل الزَّاي: ((الزَّمْنُ: الذي طالَ مرضه زماناً))، وقيل:

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٨٦/أ.

(٢) في هذه المقولة.

(٣) أي: المار في هذه المقولة.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب الجماعة ق/١٦/ب.

(٥) "شرح المنية الكبير": أحكام المسجد ص ٦١٣..

(٦) لم نتهد إلى معرفته بعد طول بحث.

(٧) في "شرح المنية الكبير": أحكام المسجد ص ٦١٣..

(٨) في المقولة السابقة.

(٩) "المغرب": مادة ((قعد)).

(١٠) "المغرب": مادة ((زمن)).



(ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى) وإنَّ وَجَدَ قائداً (ولا على مَنْ حال بينه وبينها مطرٌ وطينٌ.....)

الزَّيْنُ عن "أبي حنيفة": المَقْعُدُ، والأَعْمَى، والمَقْطُوعُ اليدين أو إحداهما، والمفلوج، والأعرج الذي لا يستطيع المشي، والأَسْلُ أهـ.

[٤٦٨١] (قوله: ومفلوج) هو مَنْ به فالج، وهو استرخاء لأحد شِقَيِّ الإنسان لانصباب خِلْطٍ بَلْغَمِيٍّ تَنَسَّدُ منه مسالكُ الرُّوحِ، "قاموس"<sup>(١)</sup>.

[٤٦٨٢] (قوله: وإنَّ وَجَدَ قائداً) وكذا الزَّيْنُ لو كان غنياً له مركبٌ وخادمٌ فلا تجبُ عليهما عنده خلافاً لهما، "حلبه"<sup>(٢)</sup> عن "المحيط". وذكرَ في "الفتح"<sup>(٣)</sup>: ((أَنَّ الظاهر أَنَّهُ اتِّفَاقٌ، والخلاف في الجمعة لا في الجماعة)) أهـ. لكنَّ المسطور في الكتب المشهورة خلافاً، "حلبه"<sup>(٤)</sup>.

[٤٦٨٣] (قوله: ولا على مَنْ حال بينه وبينها مطرٌ وطينٌ) أشارَ بِالْحَيْلُولَةِ إلى أَنَّ المراد المطرُ الكثير كما قَيَّدَ به في صلاة الجمعة، وكذا الطينُ، وفي "الحلبه"<sup>(٥)</sup>: [١/٤٣٨ق] ب) ((وعن "أبي يوسف": سألتُ أبا حنيفة عن الجماعة في طينٍ وَرَدَّغَةً فقال: لا أَحَبُّ تركَها، وقال "محمد" في "الموطأ": الحديث رخصةٌ، يعني: قوله ﷺ: «إِذَا ابْتَلَّتِ النَّعَالُ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ»<sup>(٦)</sup>، والنعالُ هنا

(١) "القاموس": مادة: ((فلج)) بتصرف يسير.

(٢) "الحلبه": التكملة - الفصل الخامس في الجماعة ٢/٢٦٣ق/ب بتصرف يسير.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٠٠.

(٤) "الحلبه": التكملة - الفصل الخامس في صلاة الجماعة ٢/٢٦٤ق/أ.

(٥) "الحلبه": التكملة - الفصل الخامس في صلاة الجماعة ٢/٢٦٤ق/أ بتصرف يسير.

(٦) قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ٣١/٢: لم أره بهذا اللفظ، ولم أره في كتب الحديث، وقد ذكره ابن الأثير في "النهاية" ٨٢/٥. وله شاهد من حديث أبي المليلح عن أبيه عند أحمد ٧٤/٥، وأبو داود (١٠٥٧) و(١٠٥٩) كتاب الصلاة - باب الجمعة في اليوم المطير، والنسائي ١١١/٢ كتاب الإمامة - باب العذر في ترك الجماعة، وابن ماجه (٩٣٦) كتاب إقامة الصلاة - باب الجماعة في الليلة المطيرة، وابن حبان (٢٠٧٩) كتاب الصلاة - باب فرض الجماعة والأعذار التي تبيح تركها، وابن خزيمة (١٦٥٧) كتاب الإمامة في الصلاة - باب إباحة ترك الجماعة في السفر، و(١٨٦٣) باب الرخصة في التخلف عن الجمعة في المطر، وفي الباب عن ابن عمر. وابن عباس رضي الله عنه في "الصحيحين"، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عند مسلم، وعن سمرة بن جندب، ونعيم بن النحام، وعمرو بن أوس رضي الله عنه عند أحمد، وعبد الرحمن بن سمرّة رضي الله عنه عند الحاكم.



وبردٌ شديدٌ وظلمةٌ كذلك) وريحٌ ليلاً لا نهاراً، وخوفٌ على ماله.....

الأراضي الصَّلابُ، وفي "شرح الزاهدي" عن "شرح التمرناشي"<sup>(١)</sup>: واحتلِفَ في كون الأمطار والتلوج والأحوال والبرد الشديد عذراً، وعن "أبي حنيفة": إن اشتدَّ التأذي يُعذَّر، قال "الحسن": أفادت هذه الرواية أنَّ الجمعة والجماعة في ذلك سواء، ليس على ما ظنَّه البعض أنَّ ذلك عذرٌ في الجماعة - لأنها سنة - لا في الجمعة؛ لأنها من أكمل الفرائض)) اهـ.

وفي "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٢)</sup> عن "ابن الملقن"<sup>(٣)</sup> الشافعي: ((والمشهور أنَّ النعال جمع نعل، وهو ما غلظَ من الأرض في صلابةٍ، وإنما خصَّها بالذكر لأن أدنى بلبٍ يُنديها بخلاف الرِّحوة، فإنها تُنشفُ الماء، وقيل: النعالُ الأحذية)).

[٤٦٨٤] (قوله: وبردٌ شديد) لم يذكر الحرَّ الشديد أيضاً، ولم أرَ مَنْ ذكَّره من علمائنا، ولعلَّ وجهه أنَّ الحرَّ الشديد إنما يحصل غالباً في صلاة الظهر، وقد كُفينا مؤنته بسُنَّة الإبراد، نعم قد يقال: لو ترك الإمام هذه السنة وصلى في أوَّل الوقت كان الحرُّ الشديد عذراً، تأمل.

[٤٦٨٥] (قوله: وظلمةٌ كذلك) أي: شديدة، والظاهر أنه لا يُكلِّفُ إلى إيقاد نحو سراج وإن أمكنه ذلك، وأنَّ المراد بشدة الظلمة كونه لا يُصيرُ طريقه إلى المسجد، فيكون كالأعمى.

[٤٦٨٦] (قوله: وريحٌ) أي: شديدٌ أيضاً فيما يظهر، تأمل. وإنما كان عذراً ليلاً فقط لِعِظَمِ مشقَّتِهِ فيه دون النهار.

[٤٦٨٧] (قوله: وخوفٌ على ماله) أي: من لصٍّ ونحوه إذا لم يمكنه غلقُ الدُّكان أو البيت مثلاً، ومنه خوفه على تلفِ طعامٍ في قِلَرٍ، أو خبزٍ في تورٍ، تأمل.

وانظر هل التقيد بـ ((ماله)) للاحتراز عن مالٍ غيره؟ والظاهر عدمه؛ لأنَّ له قطع الصلاة له ولا سيما إنَّ كان أمانةً عنده كوديعةٍ أو عاريةٍ أو رهنٍ مما يجبُ عليه حفظه، تأمل.

(١) هو شرح التمرناشي على "الجامع الصغير"، وتقدَّمت ترجمته ٥١٦/١.

(٢) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ ٣٤٢ ب.

(٣) أبو حفص عمر بن علي بن أحمد، سراج الدين المعروف بابن الملقن الأنصاري الأندلسي المصري الشافعي (ت ٨٠٤هـ). ("الضوء اللامع" ١٠٠/٦، "الأعلام" ٥/ ٥٧).



أو من غريمٍ أو ظالمٍ، ومدافعةُ أحدِ الأخيثنِ، وإرادةُ سفرٍ، وقيامُهُ بِمريضٍ، وحضورُ طعامٍ تتوفُّهُ نفسهُ، ذَكَرَهُ "الحدَّادِي"<sup>(١)</sup>، وكذا اشتغالهُ بالفقه لا بغيره، كذا جَزَمَ بهُ "الباقاني"<sup>٢</sup> تبعاً لـ "البهنسي"<sup>٣</sup>، أي: إلَّا إذا واطَّبَ تكاسلاً.....

[٤٦٨٨] (قوله: أو من غريمٍ) أي: إذا كان مُعسراً ليس عنده ما يُوفي غريمه، [١/٤٣٩ق/أ] وإلَّا كان ظالماً.

[٤٦٨٩] (قوله: أو ظالمٍ) يخافُه على نفسه أو ماله.

[٤٦٩٠] (قوله: الأخيثنِ) وكذا الريحُ.

[٤٦٩١] (قوله: وإرادةُ سفرٍ) أي: وأقيمت الصلاةُ ويخشى أنْ تفوتهُ القافلةُ، "بحر"<sup>(٢)</sup>. وأمَّا السفرُ نفسهُ فليس بعذرٍ كما في "الفتية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٦٩٢] (قوله: وقيامُهُ بِمريضٍ) أي: يحصلُ له بغيته المشقةُ والوَخْشَةُ، كذا في "الإمداد"<sup>(٤)</sup>.

[٤٦٩٣] (قوله: تتوفُّهُ نفسهُ) أي: تشتاقُه وتُنازعُه إليه، "مصباح"<sup>(٥)</sup>. سواءً كان عشاءً أو غيره

لشغلٍ باله، "إمداد"<sup>(٦)</sup>. ومثله الشراب، وقربُ حضوره كحضوره فيما يظهرُ لوجود العلة، وبه صرَّحَ الشافعيةُ.

[٤٦٩٤] (قوله: وكذا اشتغالهُ بالفقه إلخ) عبارةُ "نور الإيضاح"<sup>(٧)</sup>: ((وتكرارُ فقهٍ بجماعةٍ

تفوتُه))، ولم أر هذا القيدَ لغيره، ورمَزَ في "الفتية"<sup>(٨)</sup> لـ "نجم الأئمة" فيمن لا يحضرُها لاستغراقِ أوقاته في تكريرِ الفقه: ((لا يُعذرُ، ولا تُقبلُ شهادتهُ))، ثم رمَزَ له ثانياً: ((أنَّهُ يُعذرُ بخلافٍ مكرَّرٍ

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٨٦ق/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٦٧.

(٣) "الفتية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ق ١/ب.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأعذار المسقطه لحضور الجماعة ق ١/٦٥ب.

(٥) "المصباح": مادة: ((توق)) بتصرف.

(٦) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأعذار المسقطه لحضور الجماعة ق ١/٦٥ب.

(٧) "نور الإيضاح": كتاب الصلاة - فصل في مسقطات الجماعة ص ١٣٥.

(٨) "الفتية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ق ١/ب.



فلا يُعْذَرُ ويُعْزَرُ ولو بأخذ المال، يعني: بحبسه عنه مدةً، ولا تُقْبَلُ شهادتهُ إلا بتأويل بدعة الإمام أو عدم مراعاته.  
(والأحقُّ بالإمامة) تقديمًا بل نصباً، "بجمع الأنهر" <sup>(١)</sup> (الأعلم.....)

اللغة))، ثم وفق بينهما بحمل الأول على المواظب على الترك تهاوناً، والثاني على غيره، وهذا ما مشى عليه "الشارح" في قوله: ((أي: إلا إلخ)).  
[٤٦٩٥] (قوله: فلا يُعْذَرُ ويُعْزَرُ الأول بالذال، والثاني بالزاي).

[٤٦٩٦] (قوله: يعني: بحبسه عنه إلخ) صرّح بذلك في "البحر" <sup>(٢)</sup> عن "البرزانية" <sup>(٣)</sup>، قال "الرحمّتي": ((قالوا: هذا مما يُعْلَمُ وَيُكْتَمُ؛ لأنَّ الظلمةَ صيادون لأخذ المال، متى وَقَعَ في شَرِكِهِمْ لا يُؤْخَذُ منهم، وربما يُحْلِثُونَ للإنسان ذنباً لم يفعلهُ توصلاً إلى ماله)) اهـ.  
(تتمّة)

بمجموع الأعداء التي مرّت متناً وشرحاً عشرون، وقد نظمتها بقولي:

أعداؤُ ترك جماعةٍ عشرون قد	أودعتها في عقد نظم كالدرر
مرضٌ وإعطاء عمى وزمانة	مطرٌ وطينٌ ثم بردٌ قد أضّر
قطّع لرجل مع يدٍ أو دونها	فلجّ وعجز الشيخ قصد للسفر
خوفٌ على مال كذا من ظالم	أو دائن وشهي أكل قد حَصَرَ
والريح ليلاً ظلمةً تمرّض ذي	ألم مُدافعةً لبول أو قنّز
ثمّ اشتغال لا بغير الفقه في	بعض من الأوقات عُذْرٌ مُعْتَبَر

[٤٦٩٧] (قوله: أو عدم مراعاته) أي: لمذهب المقتدي فيما يُوجِبُ بطلان الصلاة على ما

سيأتي <sup>(٤)</sup> بيانه.

[٤٦٩٨] (قوله: تقديمًا) أي: على مَنْ حضرَ معه.

[٤٦٩٩] (قوله: بل [١/٤٣٩ ب] نصباً) أي: للإمام الراتب.

(١) "بجمع الأنهر": كتاب الصلاة - فصل: الجماعة سنة مؤكدة ١٠٧/١ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٥/١.

(٣) "البرزانية": كتاب الحدود - القذف ٤٢٧/٦ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) المقولة [٤٧٦٦] قوله: ((إنّ يقين المراعاة لم يكره إلخ)).



بأحكام الصلاة) فقط صحةً وفساداً بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة، وحفظه قدر فرض، وقيل: واجب، وقيل: سنة.....

[٤٧٠٠] (قوله: بأحكام الصلاة فقط) أي: وإن كان غير متبحر في بقاء العلوم، وهو أول من المتبحر، كذا في "زاد الفقير" عن "شرح الإرشاد".

[٤٧٠١] (قوله: بشرط اجتنابه إلخ) كذا في "الدراية" عن "المجتبى"، وعبارة "الكافي" <sup>(١)</sup> وغيره: ((الأعلم بالسنة أولى، إلا أن يطعن عليه في دينه؛ لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به)).

[٤٧٠٢] (قوله: قدر فرض) أحذته تبعاً لـ "البحر" <sup>(٢)</sup> من قول "الكافي" <sup>(٣)</sup>: ((قدر ما تجوز به الصلاة)) بناءً على أن ((تجوز)) بمعنى تصح، لا بمعنى تحل.

[٤٧٠٣] (قوله: وقيل: واجب) ذكره في "البحر" <sup>(٤)</sup> بحثاً، لكن يمكن أخذه من كلام "الكافي" <sup>(٥)</sup>؛ لأن الجواز يطلق بمعنى الحل، بل قال الشيخ "إسماعيل" <sup>(٦)</sup>: ((ينبغي حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم الكراهة، وحينئذ يرجع إلى القول الثالث)).

[٤٧٠٤] (قوله: وقيل: سنة) قاله "الزليعي" <sup>(٧)</sup>، وهو ظاهر "المبسوط" <sup>(٨)</sup> كما في "النهر" <sup>(٩)</sup>، ومشى عليه في "الفتح" <sup>(١٠)</sup>، قال "ط" <sup>(١١)</sup>: ((وهو الأطهر؛ لأن هذا التقديس على سبيل الأولوية، فالأنسب له مراعاة السنة)).

(١) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ق ٣١/ب ٣٢/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٦٨.

(٣) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ق ٣١/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٦٨.

(٥) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ق ٣١/ب.

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٣٤٣/أ.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحديث في الصلاة ١/١٣٣.

(٨) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة ١/٤١.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٥٣/أ باختصار.

(١٠) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٠٢.

(١١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٤٢.



(ثُمَّ الْأَحْسَنُ تِلَاوَةً) وتجويداً (لِلْقِرَاءَةِ ثُمَّ الْأَوْرَعُ) أي: الأكثرُ اتِّقَاءً لِلشَّبَهَاتِ، وَالتَّقْوَى: اتِّقَاءُ الْمَحْرُمَاتِ (ثُمَّ الْأَسْنُّ) أي: الأقدمُ إسلاماً، فَيُقَدِّمُ شَابٌّ عَلَى شَيْخٍ أَسْلَمَ، وَقَالُوا: يُقَدِّمُ الْأَقْدَمُ وَرِعاً، وَفِي "النَّهْرِ" (١).....

[٤٧٠٥] (قَوْلُهُ: ثُمَّ الْأَحْسَنُ تِلَاوَةً وَتَجْوِيداً) أَفَادَ بِذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: ((أَقْرَأُ)) أَيْ: أُجَوِّدُ، لَا أَكْثَرُهُمْ حِفْظاً وَإِنْ جَعَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" (٢) مُتَبَادِراً، وَمَعْنَى الْحَسَنِ فِي التِّلَاوَةِ أَنَّ يَكُونُ عَالِماً بِكَيْفِيَّةِ الْحُرُوفِ وَالْوَقْفِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، "فَهُسْتَانِي" (٣)، "ط" (٤).

[٤٧٠٦] (قَوْلُهُ: أَيْ: الْأَكْثَرُ اتِّقَاءً لِلشَّبَهَاتِ) الشَّبَهَةُ: مَا اشْتَبَهَ حِلُّهُ وَحَرَمَتُهُ، وَيَلْزَمُ مِنَ الْوَرَعِ التَّقْوَى بِلَا عَكْسٍ، وَالزَّهْدُ: تَرَكُ شَيْءٍ مِنَ الْحَلَالِ خَوْفَ الْوُقُوعِ فِي الشَّبَهَةِ، فَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْوَرَعِ، وَلَيْسَ فِي السَّنَةِ ذِكْرُ الْوَرَعِ، بَلِ الْهَجْرَةُ عَنِ الْوَطَنِ، فَلَمَّا نَسِخَتْ أُرِيدَ بِهَا هَجْرَةُ الْمَعَاصِي بِالْوَرَعِ، فَلَا تَجِبُ هَجْرَةٌ إِلَّا عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَمَا فِي "الْمَعْرَاجِ"، "ط" (٥).

[٤٧٠٧] (قَوْلُهُ: أَيْ: الْأَقْدَمُ إِسْلَاماً) اسْتَنْبَطَهُ صَاحِبُ "الْبَحْرِ" (٦)، وَتَبِعَهُ فِي "النَّهْرِ" (٧) مِنْ تَعْلِيلِ "الْبِدَائِعِ" (٨): ((بِأَنَّ مَنْ امْتَدَّ عَمْرُهُ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ أَكْثَرَ طَاعَةً)).

أَقُولُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْنِّ الْأَكْبَرُ سَنّاً كَمَا هُوَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ: «فَأَكْبَرُهُمْ سَنّاً»، وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ أَكْثَرِ الْكُتُبِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ فِي الْمُسْلِمِ الْأَصْلِيِّ، نَعَمْ أَخْرَجَ الْجَمَاعَةُ (٩) ٣٧٤/١

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/ب بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٨/١.

(٣) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل: صلاة الجماعة ١٠٦/١ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٢/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٨/١.

(٧) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/ب.

(٨) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة ١٥٧/١.

(٩) أخرجه مسلم (٦٧٣) (٢٩٠) و (٢٩١) كتاب المساجد - باب من أحق بالإمامة؟ وأبو داود (٥٨٢) كتاب الصلاة -

باب من أحق بالإمامة؟ والترمذي (٣٣٥) كتاب الصلاة - باب ما جاء من أحق بالإمامة؟ زُفَال: حديث حسن

صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم، و (٢٧٧٢) كتاب الأدب - باب (٢٤) وقال: حديث حسن صحيح، -



عن "الزاد": ((وعليه يُقاسُ سائرُ الخصال فيقال: يُقدِّمُ أقدمُهم علماً ونحوهُ، وحينئذٍ فقلماً يُحتاجُ للقرعة)) (ثمَّ الأحسنُ خُلُقاً) بالضمِّ أَلَفَةً بالناس (ثمَّ الأحسنُ وجهاً) أي: أكثرُهم تهجُّداً،.....

إلاَّ "البخاريُّ": «فأقدمُهم [١/٤٤٠ ق/أ] إسلاماً»، وعليه فيكونُ ذلك سبباً آخرَ للترجيح فيمن عرَضَ إسلامه، فيُقدِّمُ شابٌ نشأ في الإسلام على شيخٍ أسلم، أمَّا لو كانا مسلمين من الأصل أو أسلما معاً يُقدِّمُ الأكبرُ سنّاً؛ إما في "الزيلي" <sup>(١)</sup>: ((من أنَّ الأكبرَ سنّاً يكونُ أخشعَ قلباً عادةً، وأعظمَ حرمةً، ورغبةً الناس في الاقتداء به أكثرُ، فيكونُ في تقديمه تكتيرُ الجماعة)) اهـ.

هنا، وما مشى عليه "المصنّف" من تقديم الأورع على الأسنَّ هو المذكورُ في المتن وكثير من الكتب، وعكسَ في "المحيط".

[٤٧٠٨] (قوله: عن "الزاد") أي: "زاد الفقير" لـ "ابن الهمام".

[٤٧٠٩] (قوله: بالضمِّ) أي: ضمَّ الخاء، أمَّا بفتحها فهو المراد بما بعده.

[٤٧١٠] (قوله: أكثرُهم تهجُّداً) تفسيرٌ بالملزوم، فإنَّه يلزمُ من كثرة التهجُّد حسنُ الوجهِ

لحديث: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسَنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ)) <sup>(٢)</sup> وإنَّ كان ضعيفاً عند المحدثين، قال

= والنسائي ٧٦/٢ كتاب الإمامة - باب من أحق بالإمامة؟ و٧٦-٧٧ باب تقديم ذوي السن، وابن ماجه (٩٨٠) كتاب إقامة الصلاة - باب من أحق بالإمامة؟ وأخرجه أحمد ٢٧٢/٥، وابن حبان في صحيحه (٢١٢٧) و(٢١٣٣) و(٢١٤٤) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام. كلهم من حديث أبي مسعود البصري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمْهُمْ أَقْدَمُهُمْ مَجْرَةً، وَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤَمِّمْهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا يُؤَمِّمَنَّ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَجْلِسْ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ أَوْ يَأْذَنَ» وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ومالك بن الحُوَيْرِث، وعمر بن سَلَمَةَ رضي الله عنه.

(١) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإقامة والحديث في الصلاة ١/١٣٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٣٣) كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في قيام الليل، والقُضَاعِي في "مسنده" ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" ١٠٩/٢ من عدة طرق، وضعَّفها كلها، وقال: هذا حديث باطل لا يصح عن رسول الله ﷺ.

وقال السُّنْدِيُّ في "شرحه" على ابن ماجه ١/١٢٦: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ =



زاد في "الزاد": ((ثُمَّ أَصْبَحُهُمْ.....

في "البدائع"<sup>(١)</sup>: ((لا حاجة إلى هذا التكلف، بل يبقى على ظاهره؛ لأنَّ صباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة)) كما في "البحر"<sup>(٢)</sup>، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٧١١] (قوله: زَادَ في "الزَّاد" إلخ) أقول: ليس فيه زيادة، ونصُّ عبارة "الزاد" بعد الخلق هكذا: ((فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا — وَفَيْدُهُ في "الكافي"<sup>(٤)</sup> بمن يَصْلِي بالليل — فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَشْرَفُهُمْ نَسَبًا إلخ)).

(قوله: أقول: ليس فيه زيادة، ونصُّ عبارة "الزاد" إلخ) الذي في "النهر" عن "الزاد" الجمع بين حُسْنِ الوجهِ وصباحته، ونصّه: ((واعلم أنه وَقَعَ في "زاد الفقير" بعد قوله: فَأَحْسَنُهُمْ خَلْقًا: فَإِنْ اسْتَوَوْا فَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا، وَفَسَّرَهُ في "الكافي" بمن يَصْلِي بالليل، فَإِنْ تَسَاوَوْا فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا اهـ. ولم أرَ مَنْ جَمَعَ بينهما غيرَهُ، وعليه فَأَحْسَنُهُمْ وَجْهًا أَي: أَكْثَرُهُمْ إِضَاءَةً لَهُ بِدَلِيلِ مَا في "الكافي"؛ إِذْ رُوِيَ: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ ضَاءَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ))، وَأَصْبَحُهُمْ هُوَ أَسْمَحُهُمْ)) اهـ "نهر". وَلَمَّا كَانَتِ الصَّبَاحَةُ هِيَ الْجَمَالَ وَلَا مَعْنَى لَزِيادَتِهَا في عبارة "الزاد" نَبَّهَ "الشارح" تبعاً لـ "النهر" على معناها.

= على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، وإنما هو من كلام شريك، قاله ثابت بن موسى لما دخل عليه، فظنَّ أنه متن الحديث، وقد تواردت أقوال الأئمة على عدِّ هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد، وخالفهم القضاعي في "مسند الشهاب" فقال في الحديث إلى بُرْهَةٍ.

وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٦٦٦: لا أصل له وإن روي من طرق عدة، عند ابن ماجه بعضها، وأورد الكثير منها القضاعي وغيره، ولكن قرأت بخط شيخنا في بعض أجوبته: إنه ضعيف، بل قواه بعضهم، والمعتمد الأول، وقد أظنَّ ابن عدي في ردِّه، ومثلوا به في الموضوع غير المقصود. قال ابن الطاهر: ظنَّ القضاعي أن الحديث صحيحٌ لكثرة طُرُقِهِ، وهو معنور؛ لأنه لم يكن حافظاً. واتفق أئمة الحديث: ابن عدي، والدَّارَقُطْنِي، والعُقَيْلِي، وابنُ حِبَّانَ، والحاكم على أنه من قول شريك اهـ.

(١) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة ٥٨/١ يتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٩/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٧٨ق/ب وما بعدها.

(٤) "كافي السفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١ق/٣٢أ.



- أي: أَسَمَحُهم وجهاً - ثم أَكثَرُهم حَسَباً<sup>(١)</sup>)) (ثُمَّ الْأَشْرَفُ نَسَباً) زاد في "البرهان":  
 ((ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتاً))، وفي "الأشباه"<sup>(٢)</sup> قَبِيلٌ ثَمَنٌ لِلثَّل: ((ثُمَّ الْأَحْسَنُ زَوْجَةً، ثُمَّ  
 الْأَكْثَرُ مَالاً،

[٤٧١٢] (قوله: أي: أَسَمَحُهم وجهاً) عبارة عن بشاشته في وجه مَنْ يلقاه وابتسامه له، وهذا يُغَايِرُ الْحَسَنَ الَّذِي هُوَ تَنَاسُبُ الْأَعْضَاءِ، أَفَادَهُ "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٧١٣] (قوله: ثم أَكثَرُهم حَسَباً) الظاهر أَنَّ الْحَسَبَ بِالْيَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لَا بِالنُّونِ، وَهُوَ الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ "ابن عبد الرزاق" في "شرحه"، قَالَ فِي "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وَقَدَّمَ فِي "الفتح"<sup>(٥)</sup> الْحَسَبَ عَلَى صِبَاحَةِ الْوَجْهِ)) اهـ.

وَفِي "الْقَامُوس"<sup>(٦)</sup>: ((الْحَسَبُ: مَا تَعْلَهُ مِنْ مَفَاخِرِ آبَائِكَ، أَوْ الْمَالُ، أَوْ الدِّينُ، أَوْ الْكَرَمُ، أَوْ الشَّرَفُ فِي الْفِعْلِ إلخ)).

[٤٧١٤] (قوله: ثم الْأَحْسَنُ زَوْجَةً) لِأَنَّهُ غَالِباً يَكُونُ أَحَبَّ لَهَا وَأَعَفَّ لِعَدَمِ تَعَلُّقِهَا بِغَيْرِهَا، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَوْ الْأَرْحَامِ أَوْ الْجِيرَانِ؛ إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ يَذْكُرُ كُلُّ مَنْهُمْ أَوْصَافَ زَوْجَتِهِ حَتَّى يُعْلَمَ مَنْ هُوَ أَحْسَنُ زَوْجَةً.

[٤٧١٥] (قوله: ثم الْأَكْثَرُ مَالاً) إِذْ بَكَثَرَتْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَوْصَافِ يَحْصُلُ لَهُ الْقَنَاعَةُ وَالْعَفَّةُ، [١/٤٤٠ ق/ب] فَيَرِغِبُ النَّاسُ فِيهِ أَكْثَرَ.

(١) فِي "د" وَ"و": ((حَسَنًا)).

(٢) "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ": الْفَنُ الثَّالِثُ - الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ - مَا يَفْقَدُ عَلَى الدِّينِ وَمَا يُؤَخِّرُ عَنْهُ ص ٤٣٠، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الْأَكْثَرَ مَالاً.

(٣) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٧٩/أ بِتَصْرِفٍ.

(٤) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٦٩/١.

(٥) قَدَّمَ فِي مَطْبُوعَةِ "الْفَتْحِ" النَّسَبَ عَلَى صِبَاحَةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، إِذْ الْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْحَسَبِ عَلَى صِبَاحَةِ الْوَجْهِ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ النَّسَبِ؛ إِذْ يُشْمَلُ الْمَفَاخِرُ وَالْدِّينُ وَالْمَالُ وَالْكَرَمُ وَالشَّرَفُ إلخ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي كِتَابِ اللَّفْظِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ فِي "الْبَحْرِ" وَ"الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةَ" عَنْ "الْفَتْحِ" مِنْ تَقْدِيمِ الْحَسَبِ عَلَى صِبَاحَةِ الْوَجْهِ.

انْظُرْ "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٠٣/١، وَ"الْبَحْرُ" ٣٦٩/١، وَ"الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةَ" ٨٣/١.

(٦) "الْقَامُوسُ" مَادَّةُ ((حَسَبَ)).



ثُمَّ الْأَكْثَرُ جَاهًا (ثُمَّ الْأَنْظَفُ ثَوْبًا) ثُمَّ الْأَكْبَرُ رَأْسًا وَالْأَصْغَرُ عَضْوًا، ثُمَّ الْمَقِيمُ عَلَى الْمَسَافِرِ، ثُمَّ الْحَرُّ الْأَصْلِيُّ عَلَى الْمُعْتَقِ، ثُمَّ الْمُتِمِّمُ عَنْ حَدَثٍ عَلَى الْمُتِمِّمِ عَنْ جَنَابَةٍ. (فائدة) لَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ فِي التَّرَاخُحِ إِلَّا بِمَرْجَحٍ، .....

[٤٧١٦] (قوله: ثُمَّ الْأَكْبَرُ رَأْسًا إلخ) لَأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كِبَرِ الْعَقْلِ، يَعْنِي: مَعَ مَنَاسِبَةِ الْأَعْضَاءِ لَهُ، وَإِلَّا فَلَوْ فَحُشَّ الرَّأْسُ كِبَرًا وَالْأَعْضَاءُ صِغَرًا كَانَ دَلَالَةً عَلَى اخْتِلَالِ تَرْكِيبِ مَزَاجِهِ الْمُسْتَلْزَمِ لِعَدَمِ اعْتِدَالِ عَقْلِهِ. اهـ "ح" (١).

وَفِي "حَاشِيَةِ أَبِي السُّعُود" (٢): ((وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا لَا يَلِيْقُ أَنْ يُذَكَّرَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُكْتَبَ)) اهـ. وَكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى مَا قِيلَ: إِنْ الْمُرَادُ بِالْعَضْوِ الذِّكْرُ.

[٤٧١٧] (قوله: ثُمَّ الْمَقِيمُ عَلَى الْمَسَافِرِ) وَقِيلَ: هُمَا سَوَاءٌ، "بِحَرْ" (٣). وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الْجَمَاعَةُ مَسَافِرِينَ، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَهَذَا مَا دَامَ الْوَقْتُ بَاقِيًا، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَسَافِرِ بِالْمَقِيمِ فِي الرَّبَاعِيَّةِ كَمَا يَأْتِي (٤).

[٤٧١٨] (قوله: ثُمَّ الْمُتِمِّمُ عَنْ حَدَثٍ عَلَى الْمُتِمِّمِ عَنْ جَنَابَةٍ) كَذَا أَحَبَّ بِهِ "الْحُلَوَانِيُّ" كَمَا فِي "النِّتْمَةِ"، وَجَزَمَ بِهِ فِي "الْفَيْضِ" وَ"جَامِعِ الْفَتَاوَى" (٥)، كَذَا فِي "الْإِحْكَامِ" لِلشَّيْخِ "إِسْمَاعِيلِ" (٦)، وَمِثْلُهُ فِي "التَّارِخَانِيَّةِ" (٧)، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الْحَدَثَ أَخْفَى مِنَ الْجَنَابَةِ، لَكِنْ فِي "مَنِيَةِ الْمُفْتِيِّ":

(قوله: وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْحَدَثَ أَخْفَى مِنَ الْجَنَابَةِ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّوْجِيهُ، فَإِنَّهُ بِالِتِّمِّمِ ارْتَفَعَ كُلُّ مَنَهُمَا، وَتَسَاوَى الْجَنْبُ وَالْمَحْدَثُ فِي الطَّهَارَةِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرَهُ "السَّنْدِيُّ" تَعْلِيلًا بِقَوْلِهِ: ((لِلْخِلَافِ فِي كَوْنِ التِّمِّمِ هَلْ يَرْفَعُ الْحَدَثَ أَمْ لَا؟ وَالْجَنَابَةُ أَغْلَظُ)) اهـ.

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٧٩/١.

(٢) "فَتْحُ الْمَعِينِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٢٠٧/١.

(٣) "الْبَحْرُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٦٩/١.

(٤) الْمَقُولَةُ [٤٨٨٤] قَوْلُهُ: ((وَلَا مَسَافِرَ بِمَقِيمٍ إلخ)).

(٥) "جَامِعُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي الْإِمَامَةِ ق ١/١.

(٦) "الْإِحْكَامُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ ١/٣٤٥ أ.

(٧) "التَّارِخَانِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ السَّادِسُ فِي بَيَانِ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ ٦٠٠/١.



ومنه السبقُ إلى الدُّرس والإفتاء والدَّعوى، فإن استَوَوْا في المجيءِ أُقْرِعَ بينهم (( اهـ  
كلامُ "الأشباه".

وفي الفصل الثاني والثلاثين من حَظَرِ "التاترخانية" <sup>(١)</sup>: ((وفي طلبَةِ العلمِ يُقدَّمُ  
السابق، فإن اختلفوا وثُمَّ بَيَّنَّةٌ فيها، وإلا أُقْرِعَ كمجيئهم معاً كما في الحرقى  
والغرقى إذا لم يُعرفِ الأوَّلُ، ويُجَعَلُ كأنَّهم ماتوا معاً)) اهـ.  
وفي "محاسن القراء" لـ "ابن وهبان" <sup>(٢)</sup>: ((وقيل: إنَّ لم يكن للشيخ معلومٌ جازَ أن  
يُقدَّمَ مَنْ شاء، وأكثرُ مشايخنا على تقديم الأسبق،.....

((المتيمُّ عن الجنبَةِ أَوْلَى بالإمامة من المتيمُّ عن حدث))، ونقلَه في "النهر" <sup>(٣)</sup> عنها مقتصراً عليه،  
ولعلَّ وجهه أنَّ طهارته أقوى؛ لأنَّها بمنزلة الغُسل لا يُطلُّها الحدث.

[٤٧١٩] (قوله: ومنه) أي: من المرجَّح.

[٤٧٢٠] (قوله: والإفتاء الأولي: و) <sup>(٤)</sup> الاستفتاء.

[٤٧٢١] (قوله: والدَّعوى) أي: بين يدي القاضي.

[٤٧٢٢] (قوله: أُقْرِعَ بينهم) أي: إذا تنازعوا، والظاهر أنَّ هذا على سبيل الأولوية.

[٤٧٢٣] (قوله: كما في الحرقى والغرقى) التشبيه في أنَّ الترتيب إذا لم يُعلمْ كان كالمعجزة،  
لا في القرعة أيضاً، فإنَّها لا تتأتَّى في الحرقى والغرقى، "ح" <sup>(٥)</sup>.

[٤٧٢٤] (قوله: معلومٌ) أي: وظيفةٌ من جهةِ الواقف أو من الطلبة، أفاده "ح" <sup>(٦)</sup>.

[٤٧٢٥] (قوله: جازَ أن يُقدَّمَ مَنْ شاء) لأنَّ له أن لا يُقرَّعهم أصلاً، "ح" <sup>(٧)</sup>.

(١) هذا الفصل من "التاترخانية" في القسم غير المطبوع منها.

(٢) المسمى "محاسن الأخبار" في محاسن الأخبار وأئمة الخمسة الأمصار: ص ٥٠، لابن وهبان (ت ٧٦٨هـ).

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/ب.

(٤) "الواو" ليست في "أ" و "ب" و "م".

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/أ.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/أ.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/أ.



وَأَوَّلُ مَنْ سَنَّهُ "ابن كثير" (( فَإِنْ اسْتَوَوْا يُقَرَّعُ )) بين المستويين (أو الخيارُ إلى القوم) فَإِنْ اختلفوا اعتَبِرَ أَكْثَرُهُمْ، وَلَوْ قَدَّمُوا غَيْرَ الْأَوَّلَى أَسَاؤُوا بِهَا إِيَّاهُ.  
(و) اعْلَمْ أَنَّ (صاحب البيت) ومثله إمامُ المسجد الراتبُ (أولى بالإمامة من غيره)..

[٤٧٢٦] ((قوله: وَأَوَّلُ مَنْ سَنَّهُ "ابن كثير" <sup>(١)</sup>)) قال "السمهودي" في "جوهر العقدين" <sup>(٢)</sup>: ((رَوِيَّ أَنَّ أَنْصَارِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُهُ، وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((بَا أَحَا ثَقِيفٍ، إِنَّ الْأَنْصَارِيَّ قَدْ سَبَقَكَ بِالسَّأَلَةِ، فَاجْلِسْ كَيْمَا نَبْدَأُ بِحَاجَةِ الْأَنْصَارِيِّ قَبْلَ حَاجَتِكَ)) <sup>(٣)</sup>)). اهـ.

فَعِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ سَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ و "ابن كثير" تابعٌ في ذلك، وأنه لا فرق بين من له معلومٌ وغيره، نعم يمكنُ الفرق بين ذي المعلوم [١/٤١٤ ق/١] وغيره فيما إذا حَضَرَ معاً، "رحمتي". أي: فَيُسْرَعُ لو له معلومٌ، وإِلَّا يُقَدَّمُ مَنْ شَاءَ، تَأَمَّلْ.

[٤٧٢٧] ((قوله: اعتَبِرَ أَكْثَرُهُمْ)) لا يظهرُ هذا إلَّا في النصب، وإِلَّا فَكُلُّ يَصْلِي خَلْفَ مَنْ يَخْتَارُهُ، "ط" <sup>(٤)</sup>. لَكِنْ فِيهِ تَكَرَّارُ الْجَمَاعَةِ، وَقَدْ مَرَّ <sup>(٥)</sup> مَا فِيهِ.

[٤٧٢٨] ((قوله: أَسَاؤُوا بِهَا إِيَّاهُ)) قال في "التتارخانية" <sup>(٦)</sup>: ((وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ فِي الْفَقْهِ وَالصَّلَاحِ

(١) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين القرشي البصري ثم الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ) ("الدرر الكامنة" ٣٧٣/١، "البدر الطالع" ١٥٣/١، "الأعلام" ٣٢٠/١).

(٢) "جوهر العقدين في فضل الشرفين، شرف العلم الجلي والنسب العلي": ص ٣٧٣-٣٧٤، لأبي الحسن علي ابن عبد الله، نور الدين السمهودي الشافعي (ت ٩١١هـ). ("كشف الظنون" ١/٦١٤، "النور السافر" ص ٥٩، "هدية العارفين" ١/٧٤٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٨٨٣٠)، والبخاري (٢٠٨٢) وقال: قد روي هذا الحديث من وجه، ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق، والطبراني في "الكبير" (١٣٠٦٦)، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٣/٢٧٥ وقال: رجال البزار موثوقون.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٣/١.

(٥) ص ٥٠٣ - "ذر".

(٦) "التتارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان من هو أحق بالإمامة ١/٦٠٠ متضمناً النقل عن كتابي "الحجة" و"البديعة".



مطلقاً (إلا أن يكون معه سلطان أو قاضٍ يُقدَّمُ عليه) لعموم ولايتهما، وصرَّحَ "الحُدَّاديُّ" بتقديم الوالي على الراتب (والمستعيرُ والمستأجرُ أحقُّ من المالك).....

سواءً إلا أن أحدهما أقرُّ، فقدَّم القومُ الآخرَ فقد أساووا وتركوا السنَّةَ، ولكن لا يأنمون؛ لأنَّهم قدَّموا رجلاً صالحاً، وكذا الحكمُ في الإمارة والحكومة، أمَّا الخلافة - وهي الإمامة الكبرى - فلا يجوز أن يتركوا الأفضلَ، وعليه إجماع الأمة)) اهـ، فافهم.

[٤٧٢٩] (قوله: مطلقاً) أي: وإن كان غيره من الحاضرين مَنْ هو أعلمُ وأقرُّ منه، وفي "التارخانية" <sup>(١)</sup>: ((جماعةٌ أضيافٍ في دارٍ، يريد أن يتقدَّم أحدهم ينبغي أن يتقدَّم المالك، فإنَّ قدَّم واحداً منهم لعلمه وكبره فهو أفضلُ، وإذا تقدَّم أحدهم جاز؛ لأنَّ الظاهر أن المالك يأذن لضيفه إكراماً له)) اهـ.

[٤٧٣٠] (قوله: وصرَّحَ "الحُدَّاديُّ" <sup>(٢)</sup>) (لخ) أفاد أن هذا غيرُ خاصٍّ بالسلطان العامِّ الولاية، ولا بالقاضي الخاصِّ الولاية بالأحكام الشرعية، بل مثلهما الوالي، وأنَّ الإمامَ الراتبَ كصاحب البيت في ذلك، قال في "الإمداد" <sup>(٣)</sup>: ((وأما إذا اجتمعوا فالسلطانُ مقدَّم، ثم الأميرُ، ثم القاضي، ثم صاحبُ المنزل ولو مستأجراً، وكذا يُقدَّم القاضي على إمام المسجد)).

[٤٧٣١] (قوله: والمستعيرُ والمستأجرُ أحقُّ) لأنَّ الإعارةَ تمليكُ المنافع، والمعيرُ وإن كان له أن يرجع بخلاف المؤجَّر لكنَّه ما لم يرجع يبقى المستعيرُ أحقُّ، والكلام في ذلك؛ لأنَّه إذا رجَّع لم تسقِ العاريةُ، وخرجت المسألة عن موضوعها، فافهم.

(قول "الشارح": لعموم ولايتهما) المقرَّر أنَّ الولاية الخاصةَ أولى من الولاية العامة، فالأولى أن يقول: لأنَّ في التقدُّم استطلاعةُ عليهما، وقد تبعَ في ذلك صاحبُ "البحر" ناقلاً عن "الإسبيجاني". اهـ "سندي".

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان من هو أحق بالإمامة ٦٠١/١ نقلاً عن "ح" و"الملفوظ".

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٨٧/١.

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف ق ١٦٦/١ باختصار.



لما مرَّ (ولو أمَّ قوماً وهم له كارهون إن الكراهة لفسادٍ فيه أو لأنهم أحقُّ بالإمامة منه كُره) له ذلك تجريباً؛ لحديث "أبي داود"<sup>(١)</sup>: ((لا يقبلُ الله صلاةَ مَنْ تقدَّم قوماً وهم له كارهون)) (وإن هو أحقُّ لا) والكراهة عليهم. (ويكرهه) تنزيهاً (إمامة عبدي).....

[٤٧٣٢] (قوله: لِمَا مرَّ<sup>(٢)</sup>) أي: من قوله: ((لعموم ولايتهما))، ولكنه غير مناسب؛ لأنَّ المراد بعموم الولاية عمومها للناس، وهذان ليسا كذلك، فكان عليه أن يقول: لأنَّ الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٧٣٣] (قوله: لحديث إلخ) هكنا رواه في "النهر"<sup>(٤)</sup> بالمعنى، وعزاه إلى "الخليبي" صاحب "الحلبة"<sup>(٥)</sup> مع أنه في "الحلبة" ذكره مطوَّلاً، ونقله في "البحر"<sup>(٦)</sup> عنها.

[٤٧٣٤] (قوله: والكراهة [١/ق ٤٤١/ب] عليهم، جزمَ في "الحلبة"<sup>(٧)</sup>): ((بأنَّ الكراهة الأولى تحريمية للحديث))، وتردَّد في هذه.

[٤٧٣٥] (قوله: ويكرهه تنزيهاً إلخ) لقوله في "الأصل"<sup>(٨)</sup>: ((إمامة غيرهم أحبُّ إليَّ))،

(قوله: مع أنه في "الحلبة" ذكره مطوَّلاً، ونقله في "البحر" عنها) لفظه على ما في "البحر": ((ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة: مَنْ تقدَّم قوماً وهم له كارهون، ورجلٌ أتى الصلاةَ دياراً - والدُّيارُ أن يأتها بعد أن تقوَّته - ورجلٌ اعتدَّ محرَّرةً)) اهـ. أي: مَنْ طلبَ من عبده العبوديةَ بعد ما حرَّره، أو باع مُحرَّراً وأكل ثمنه.

(١) أخرجه أبو داود (٥٩٣) كتاب الصلاة - باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون، وابن ماجه (٩٧٠) كتاب الصلاة - باب من أمَّ قوماً وهم له كارهون، كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٢) في الصحيفة السابقة.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/أ.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/ب.

(٥) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٨٣/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٩/١.

(٧) "الحلبة": كراهية الصلاة ٢/ق ١٨٣/أ.

(٨) "الأصل": كتاب الصلاة - باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام ٤٣/١. ينصرف.



ولو معتقاً، "فَهُستاني" <sup>(١)</sup> عن "الخلاصة" <sup>(٢)</sup>. ولعله لما قَدَّمناه من تقدُّم الحرِّ الأصلي؛ إذ الكراهة تنزيهية، فتنبه (وأعرابي) ومثله تركمان وأكراد وعامي.....

"بحر" <sup>(٣)</sup> عن "المجتبى" و"المعراج"، ثم قال: ((فيكره لهم التقدُّم، ويكره الاقتداء بهم تنزيهاً، فإن أمكن الصلاة خلف غيرهم فهو أفضل، وإلا فالاقتداء أولى من الانفراد)).

[٧٣٦] (قوله: ولو معتقاً) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه، فإنَّ المعتق عبدٌ باعتبار ما كان، اللهمَّ إلا أن يكون من قبيل عموم المجاز، بأن يُراد بالبعد من اتَّصف بالرقِّ وقتاً ما، سواء كان في الحال أو فيما مضى، "ح" <sup>(٤)</sup>.

[٧٣٧] (قوله: ولعله) أي: لعلَّ سبب كراهة المعتق ما قَدَّمناه <sup>(٥)</sup> إلخ، فإنَّ تقديم الحرِّ الأصلي مندوبٌ إليه، وتركه مكروهٌ تنزيهاً، فلذا قال: ((إذ الكراهةُ إلخ))، وفي نسخة: ((والعلةُ))، أي: والعلةُ في كراهة إمامة المعتق أن الحرَّ الأصليَّ أولى بالإمامة منه؛ لأنَّه نشأ في الرقِّ مشغولاً بخدمة المولى لم يتفرَّغ للتعلُّم، "رحمتي".

[٧٣٨] (قوله: وأعرابي) نسبةٌ إلى الأعراب، لا واحدَ له من لفظه، وليس جمعاً لَعَرَبٍ كما في "الصحيح" <sup>(٦)</sup>، لكنَّ في "الرضي" <sup>(٧)</sup>: ((الظاهرُ أنَّه جمعٌ))، "فَهُستاني" <sup>(٨)</sup>. وهو من يسكن البادية عربياً أو عجمياً، "بحر" <sup>(٩)</sup>. وخصَّه في "المصباح" <sup>(١٠)</sup> بأهل البدو من العرب.

[٧٣٩] (قوله: ومثله إلخ) مبنيٌّ على أنَّ الأعرابيَّ <sup>(١١)</sup> لا يشملُ الأعجميَّ، وإلاَّ فالمناسبُ:

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل صلاة الجماعة ١٠٦/١.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٣٦/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٠/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٧٩ق/أ.

(٥) في المقولة السابقة.

(٦) "الصحيح": مادة ((عرب)).

(٧) شرح الرضي على الشافعية لابن الحاجب: باب المنسوب - النسب إلى اللفظ الدال على الجمع ٧٨/٢.

(٨) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - صلاة الجماعة ١٠٦/١.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٠/١.

(١٠) "المصباح": مادة ((عرب)).

(١١) في "ب" و"ب": ((الأعراب)).



(وفاسقٍ وأعمى) ونحوه الأعشى، "نهر" (إلا أن يكون) أي: غيرُ الفاسق (أعلم القوم) فهو أولى (ومبتدع).....

ومنه، والعلّة في الكلّ غلبةُ الجهل.

[٤٧٤٠] (قوله: وفاسقٍ) من الفسق، وهو الخروجُ عن الاستقامة، ولعلّ المراد به مَنْ يرتكبُ الكبائرَ كشارب الخمر والزّاني وآكلِ الرّبا ونحو ذلك، كذا في "البرجندي"، "إسماعيل" <sup>(١)</sup>. وفي "المعراج": ((قال أصحابنا: لا ينبغي أن يقتلَ بالفاسق إلا في الجمعة؛ لأنّه في غيرها يجزئ إماماً غيره)) اهـ.

قال في "الفتح" <sup>(٢)</sup>: ((وعليه فكره في الجمعة إذا تعددت إقامتها في المصر على قول "محمد" المفتي به؛ لأنّه بسبيل إلى التحوّل)).

[٤٧٤١] (قوله: ونحوه الأعشى) هو سيءُ البصر ليلاً ونهاراً، "قاموس" <sup>(٣)</sup>. وهذا ذكره في "النهر" <sup>(٤)</sup> بحثاً أخذاً [١/٤٢٠ ق/أ] من تعليل الأعمى: ((بأنّه لا يتوقّى النجاسة)).

[٤٧٤٢] (قوله: أي: غيرُ الفاسق) تبع في ذلك صاحب "البحر" <sup>(٥)</sup> حيث قال: ((قيّد كراهة إمامة الأعمى في "المحيط" وغيره بأن لا يكون أفضلَ القوم، فإن كان أفضلهم فهو أولى)) اهـ.

ثمّ ذكر: ((أنّه ينبغي جريانُ هذا القيد في العبد والأعرابيّ وولد الزّنى))، ونازعَه في "النهر" <sup>(٦)</sup>: ((بأنّه في "الهداية" <sup>(٧)</sup> علّلَ للكراهة بغلبة الجهل فيهم، وبأنّ في تقديمهم تنفير الجماعة، ومقتضى الثانية ثبوتُ الكراهة مع انتفاء الجهل، لكنّ وردَ في الأعمى نصٌّ خاصٌّ هو استخلافه ﷺ

(١) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٣٤٥/١ ب.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٤/١.

(٣) "القاموس": مادة (عشرو).

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٤/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٦٩/١.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٤/أ.

(٧) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٦/١.



لـ "ابن أم مكتوم" و"عتبان" على المدينة وكانا أعمىين<sup>(١)</sup>؛ لأنه لم يبقَ من الرجال مَنْ هو أصلحُ منهما، وهذا هو المناسبُ لإطلاعهم واقتصارهم على استثناء الأعمى)) اهـ.  
وحاصله: أنَّ قوله: ((إلا أن يكون أعلمَ القوم)) خاصٌّ بالأعمى، أمَّا غيره فلا تنفي الكراهة بعلمه، لكنَّ ما بحثه في "البحر" صرَّح به في "الاختيار"<sup>(٢)</sup> حيث قال: ((ولو عُذِمَتْ -أي: علَّةُ الكراهة، بأن كان الأعرابيُّ أفضلَ من الحضريِّ، والعبدُ من الحرِّ، وولدُ الزني من ولد الرُّشدَةِ، والأعمى من البصير - فالحكمُ بالضدِّ)) اهـ. ونحوه في "شرح الملتقى" لـ "البيهقي" و"شرح درر البحار"<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ وجهه: أنَّ تنفير الجماعة بتقديمه يزولُ إذا كان أفضلَ من غيره، بل التنفير يكون في تقديم غيره، وأمَّا الفاسقُ فقد علَّلوا كراهة تقديمه بأنَّه لا يهتمُّ لأمر دينه، وبأنَّ في تقديمه للإمامة تعظيمه، وقد وجَبَ عليهم إهانتُه شرعاً، ولا يخفى أنَّه إذا كان أعلمَ من غيره لا نزولُ العلَّة، فإنَّه لا يُؤمنُ أن يصليَ بهم بغير طهارة، فهو كالمبتدع تكراهه إمامته بكلِّ حال، بل مشى في "شرح المنية"<sup>(٤)</sup> على: ((أنَّ كراهة تقديمه كراهة تحريم)) لما ذكرنا، قال: ((ولذا لم تجزُ الصلاة خلفه

(١) أخرجه أحمد ١٩٣/٣، وأبو داود (٥٩٥) كتاب الصلاة - باب إمامة الأعمى، و(٢٩٣١) كتاب الخراج والإمامة والفيء - باب في الضيرير يُركى، وأبو يعلى (٣١١٠) و(٣١٣٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٨/٣ كتاب الصلاة - باب إمامة الأعمى من حديث أنس بن مالك أنَّ رسول الله ﷺ استخلف ابن أم مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى. وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان (٢١٣٤) و(٢١٣٥) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام، وعن ابن عباس عند الطبراني في "الكبير". وأمَّا استخلاف عتبان بن مالك على المدينة فلم نجدُه، لكن أخرج ابن أبي شيبة ١١٨/٢ كتاب صلاة التطوع والإمامة - في إمامة الأعمى مَنْ رخص فيه، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٨٨/٣ كتاب الصلاة - باب إمامة الأعمى عن محمود بن الربيع الأنصاري، وقال: ورأيت عتبان بن مالك يؤم قومه بني سالم في مسجدهم وهو أعمى.

(٢) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة، فصل الجماعة سنة مؤكدة ٥٨/١.

(٣) "غرر الأذكار": كتاب الصلاة - ذكر الإمامة ق ٣٩/ب.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ١٣-٥١٤ - بتصرف.



أي: صاحب بدعة، وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول.....

أصلاً عند "مالك" ورواية عن "أحمد"، فلذا حاول "الشارح" في عبارة "المصنف"، وحمل الاستثناء على غير الفاسق، والله أعلم.

### مطلب: البدعة خمسة أقسام

[٤٧٤٣] (قوله: أي: صاحب بدعة) أي: محرمة، وإلا فقد تكون واجبة كنصب الأدلة للرد على أهل الفرق الضالة [١/ق ٤٤٢/ب] وتعلم النحو المفهم للكتاب والسنة، ومندوبة كإحداث نحو رباط ومدرسة وكل إحسان لم يكن في الصدر الأول، ومكرهة كزخرفة المساجد، ومباحة كال توسع بلذئذ المآكل والمشارب والثياب كما في "شرح الجامع الصغير" لـ "المنائوي"<sup>(١)</sup> عن "تهذيب النووي"<sup>(٢)</sup>، ومثله في "الطريقة المحمدية" لـ "البركلي"<sup>(٣)</sup>.

[٤٧٤٤] (قوله: وهي اعتقاد إلخ) عزا هذا التعريف في هامش "الخزائن"<sup>(٤)</sup> إلى الحافظ "ابن حجر" في "شرح النخبة"<sup>(٥)</sup>، ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل أو لا، فإن من تدبّر بعمل لا بد أن يعتقده كمسح الشيعة على الرجلين وإنكارهم المسح على الحفّين ونحو ذلك، وحينئذ فيساوي تعريف "الشمسي" لها: ((بأنها ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ

(١) "فيض القدير" شرح "الجامع الصغير": ٤٣٩/١ - ٤٤٠ رقم (٨٥٣).

(٢) "تهذيب الأسماء واللغات": ٢٢/٢ مادة (بدع). وهو للإمام أبي زكريا، يحمي بن شرف نحوي الدين النووي (ت ٦٧٦هـ). ("كشف الظنون" ٥١٤/١، "طبقات السبكي" ٣٩٥/٨).

(٣) "الطريقة المحمدية": الباب الأول - الفصل الثاني ص ١١٠. للمولى محمد بن بير علي، تقي الدين المعروف بالبركلي أو البركوي الرومي (ت ٩٨١هـ). ("كشف الظنون" ١١٢/٢، "العقد المنظوم" ص ٤٣٦ - (ذيل "الشقائق النعمانية")، "هدية العارفين" ٢/٢٥٢).

(٤) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٠٣/١.

(٥) "نزهة النظر في توضيح غيبة الفكر": أسباب الطعن في الراوي ص ٨٠. لأبي الفضل أحمد بن علي، شهاب الدين المعروف بابن حجر الكفائي العسقلاني المصري الشافعي (ت ٨٥٢هـ) ("كشف الظنون" ١٩٣٦/٢، "الضوء اللامع" ٣٦/٢).



لا بمعاندة، بل بنوع شبهة، وكلُّ مَنْ كان من قِبَلتنا (لا يُكْفَرُ بها) حتَّى الخوارجُ الذين يستحلُّون دماءنا وأموالنا وسبَّ الرسول<sup>(١)</sup>، ويُنكِّرون صفاتِه تعالى وجوازَ رؤيته؛.....

من عِلْمٍ أو عملٍ أو حالٍ بنوع شبهةٍ واستحسانٍ، وجُعِلَ ديناً قويمًا وصراطًا مستقيمًا)) اهـ، فافهم.  
[٤٧٤٥] (قوله: لا بمعاندة) أمّا لو كان مُعَانِدًا للأدلة القطعية التي لا شبهة له فيها أصلاً كإنكار الحشر أو حدوث العالم ونحو ذلك فهو كافراً قطعاً.  
[٤٧٤٦] (قوله: بل بنوع شبهة) أي: وإن كانت فاسدة كقول مُنكِرِ الرؤية بأنَّه تعالى لا يُرى للجلالة وعظمته.

[٤٧٤٧] (قوله: وكلُّ مَنْ كان من قِبَلتنا لا يُكْفَرُ بها) أي: بالبدعة المذكورة المبينة على شبهة؛ إذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريَّات الإسلام من حدوث العالم وحشر الأجساد ونفي العلم بالجزئيات وإن كان من أهل القبلة المواظِبِ طولَ عمره على الطاعات كما في "شرح التحرير"<sup>(٢)</sup>.

[٤٧٤٨] (قوله: حتَّى الخوارج) أرادَ بهم مَنْ خرَّجَ عن مُعتدِّ أهل الحقِّ، لا خصوصُ الفرقة الذين خرجوا على الإمام "عليّ" رضي الله تعالى عنه وكفَّروه، فيشملُ المعتزلةَ والشيعةَ وغيرهم.  
[٤٧٤٩] (قوله: وسبَّ الرسول) هكذا في غالب النسخ، ورأيتُه كذلك في "الخرائن"<sup>(٣)</sup> بخط "الشارح"، وفيه أنَّ سَابَّ الرسول ﷺ كافراً قطعاً، فالصواب: وسبَّ أصحابِ الرسول، وقِيَّهَم

(قوله: مَنْ عِلْمٍ أو عملٍ أو حالٍ إلخ) في "البحر" عن "المغرب": ((البدعة: اسمٌ من ابتدَعَ الأمرَ إذا ابتدأه وأحدثه كالرفعة من الارتفاع والخلفة من الاختلاف، ثمَّ غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصانٌ منه)) اهـ. والظاهر أنَّ المراد بالحال في تعريف "الشمي" النقصانُ من الدِّين.

(١) في "د" و "و": ((وسبَّ أصحاب الرسول)).

(٢) انظر "التقرير والتحرير": المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه - ٣١٨/٣.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة في ١٠٣/١.



لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم إلا الخطائية.....

"المحشي" <sup>(١)</sup> بغير الشيعين؛ لما سيأتي <sup>(٢)</sup> [١٦/٤٤٣ق/أ] في باب المرتد أن سائبهما أو أحدهما كافراً. أقول: ما سيأتي محمول على سبهما بلا شبهة؛ لما صرح به في "شرح النية" <sup>(٣)</sup>: ((من أن سائبهما أو منكراً خلافتهما إذا بناه على شبهة له لا يكفر وإن كان قوله كفراً في حد ذاته؛ لأنهم ينكرون حجية الإجماع باتهامهم الصحابة، فكان شبهة في الجملة وإن كانت باطلة، بخلاف من ادعى أن "علياً" إله، وأن جبريل غلط؛ لأنه ليس عن شبهة واستفراغ وسع في الاجتهاد، بل محض هوى، وتماؤه فيه فراحه، وقد أوضحت هذا المقام في كتابي "تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام" <sup>(٤)</sup>.

[٤٧٥٠] (قوله: لكونه عن تأويل إلخ) علة لقوله: ((لا يكفر بها))، قال المحقق "ابن الهمام" في أواخر "التحريز" <sup>(٥)</sup>: ((وجه المتبذع كالمعتزلة مانعي ثبوت الصفات زائدة، وعذاب القبر، والشفاعات، وخروج تركيب الكبيرة، والرؤية لا يصلح عنراً لوضوح الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة، لكن لا يكفر؛ إذ تمسكه بالقرآن أو الحديث أو العقل، ولنهي عن تكفير أهل القبلة، والإجماع على قبول شهادتهم، ولا شهادة لكافر على مسلم، وعدمه في الخطائية ليس لكفرهم، أي: بل لتدنيهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم أو حلف أنه مُحِقٌّ <sup>(٦)</sup>، وأورد أن استباحة المعصية كفر، وأجيب: إذا كان عن مكابرة وعدم دليل، بخلاف ما عن دليل شرعي، والمتبذع مخطئ

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/أ.

(٢) انظر المقولة [٢٠٣٤٣] قوله: ((وليكن الترفيق)).

(٣) "شرح النية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٤ وما بعدها باختصار.

(٤) "تنبيه الولاة والحكام": الباب الثاني: في حكم سائب أحد الصحابة عليه السلام ص ٣٣٥ وما بعدها، (ضمن مجموعة "رسائل ابن عابدين" رحمه الله).

(٥) "التحريز": الباب الخامس: - المقالة الثالثة: في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء، تنمة: قسم الخفية الجهل

المركب إلى ثلاثة أقسام ص ٣٧٧-٣٨٥.

(٦) من (أي: بل لتدنيهم)) إلى ((محقق)) مأخوذ من "شرح التحريز" لابن أمير حاج ٣/٣١٨.



وَمَنْ مَن كَفَرَهُمْ (وَإِنْ) أَنْكَرَ بَعْضُ مَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً (كُفِّرَ بِهَا) كَقَوْلِهِ: جِسْمٌ<sup>(١)</sup> كَالْأَجْسَامِ، وَإِنْكَارِهِ صَحْبَةَ "الصَّدِّيقِ" (فَلَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ:.....

فِي تَمَسُّكِهِ لَا مَكَابِرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِسِرَائِرِ عِبَادِهِ)) اهـ.

[٤٧٥١] (قَوْلُهُ: وَمَنْ مَن كَفَرَهُمْ) أَي: مَنَّا مَعْشَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَن كَفَرَ الْخَوَارِجَ، أَي: أَصْحَابَ الْبِدْعِ، أَوْ الْمَرَادُ: مَنَّا مَعْشَرَ الْحَنْفِيَّةِ، وَأَفَادَ أَنَّ الْمَعْتَمِدَ عِنْدَنَا خِلَافَهُ، فَقَدْ نَقَلَ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٢)</sup> عَنْ "الْخِلَاصَةِ"<sup>(٣)</sup> فُرُوعًا تَدُلُّ عَلَى كُفْرِ بَعْضِهِمْ، ثُمَّ قَالَ<sup>(٤)</sup>: ((وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ تَكْفِيرِ أَحَدٍ مِنَ الْمُخَالِفِينَ فِيمَا لَيْسَ مِنَ الْأَصُولِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً إلَخ))، فَافْهَم.

[٤٧٥٢] (قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ: جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ) وَكَذَا لَوْ لَمْ يَقُلْ: كَالْأَجْسَامِ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ: لَا كَالْأَجْسَامِ فَلَا يُكْفَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ [١/٤٤٣ق/ب] فِيهِ إِلَّا إِطْلَاقُ لَفْظِ الْجِسْمِ الْمَوْهَمِ لِلنَّقْصِ، فَرَفَعَهُ بِقَوْلِهِ: لَا كَالْأَجْسَامِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا بِحَرْدِ الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ مَعْصِيَةٌ، وَتَمَامُهُ فِي "الْبَحْرِ"<sup>(٥)</sup>.

[٤٧٥٣] (قَوْلُهُ: وَإِنْكَارِهِ صَحْبَةَ "الصَّدِّيقِ") لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْذِيبِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [التوبة-٤٠]، "ح"<sup>(٦)</sup>. وَفِي "الْفَتْحِ"<sup>(٧)</sup> عَنْ "الْخِلَاصَةِ"<sup>(٨)</sup>: ((وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ "الصَّدِّيقِ" أَوْ "عَمَرَ" فَهُوَ كَافِرٌ)) اهـ.

وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِنْكَارُ اسْتِحْقَاقِهِمَا الْخِلَافَةَ - فَهُوَ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ - لَا إِنْكَارُ وَجُودِهَا لِهَمَا، "بِحَرْ"<sup>(٩)</sup>. وَيَبْغِي تَقْيِيدَ الْكُفْرِ بِإِنْكَارِ الْخِلَافَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شِبْهَةِ كَمَا مَرَّ<sup>(١٠)</sup> عَنْ شَرْحِ "النِّبَةِ"،

(١) فِي "ب" وَ"و": ((كَقَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ)).

(٢) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٧٠/١.

(٣) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي الْإِمَامَةِ وَالْاِقْتِدَاءِ ٣٧/ب.

(٤) فِي "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٧١/١.

(٥) يُنَظَرُ "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٧٠/١.

(٦) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٧٩/ب.

(٧) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٠٤/١.

(٨) "خِلَاصَةُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي الْإِمَامَةِ وَالْاِقْتِدَاءِ ٣٧/ب. وَقَوْلُهُ (أَوْ عَمَرَ) لَيْسَ فِيهَا.

(٩) "الْبَحْرِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ٣٧٠/١ بِتَصْرِفٍ يَسِيرٍ.

(١٠) الْمَقُولَةُ [٤٧٤٩] قَوْلُهُ: ((وَسَبَّ الرُّسُولَ)).



أصلاً) فليحفظ (وولد الزنى) هذا إن وُجدَ غيرُهم، وإلا فلا كراهة، "بحر" بحثاً. وفي "النهر"<sup>(١)</sup> عن "المحيط": ((صلى خلف فاسقٍ أو مبتدعٍ نالَ فضل الجماعة))..

بخلاف إنكار صحبة "الصديق"، تأمل.

[٤٧٥٤] (قوله: أصلاً) تأكيد، وليس المرادُ به في حالة كذا، ولا في حالة كذا؛ إذ ليس هنا أحوال، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٤٧٥٥] (قوله: وولد الزنى) إذ ليس له أب يُربيه ويؤدبه ويعلمه، فيغلبُ عليه الجهل، "بحر"<sup>(٣)</sup>. أو لنفرة الناس عنه.

[٤٧٥٦] (قوله: هذا) أي: ما ذكر من كراهة إمامة المذكورين.

[٤٧٥٧] (قوله: إن وُجدَ غيرُهم) أي: من هو أحقُّ بالإمامة منه.

[٤٧٥٨] (قوله: "بحر"<sup>(٤)</sup>) بحثاً قد علمت أنه موافقٌ للمنقول عن "الاختيار"<sup>(٥)</sup> وغيره.

[٤٧٥٩] (قوله: نالَ فضل الجماعة) أفادَ أنَّ الصلاة خلفهما أولى من الانفراد، لكن لا ينالُ

كما ينالُ خلف تقيٍّ ورعٍ؛ لحديث: ((مَنْ صَلَّى خلفَ عالمٍ تقيٍّ فكأنما صَلَّى خلفَ نبيٍّ))<sup>(٦)</sup>، قال في "الحلية"<sup>(٧)</sup>: ((ولم يحمده المخرجون، نعم أخرَجَ "الحاكم" في "مستدركه"<sup>(٨)</sup> مرفوعاً: «إنَّ

(قوله: إذ ليس هنا أحوال) قد يقال: مراده لا يصحُّ في حالة كون اعتقاده ناشئاً عن شبهة وإن

كانت باطلة، وفي حالة كونه ليس عن شبهة.

(قوله: من كراهة إمامة المذكورين) حتى المبتدع ما عدا الفاسق لما تقدّم.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٣/ب بتصرف يسير.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٦٩.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٧٠.

(٥) "الاختيار": كتاب الصلاة - باب الأفعال في الصلاة - فصل الجماعة سنة مؤكدة ١/٥٨.

(٦) قال العيني في "البنية في شرح الهداية" ٢/٣٩٠: وهذا الحديث غريب ليس في كتب الحديث، وذكره السخاوي في "القاصد الحسنة" ص ٤٨٦ - وقال: وما وقع في "الهداية" للحنفية بلفظ: ((من صلى خلفَ عالمٍ تقيٍّ فكأنما صَلَّى خلفَ نبيٍّ)) فلم أفِ عليه بهذا اللفظ.

(٧) "الحلية": كراهية الصلاة ق ٢/١٨٥/أ.

(٨) "المستدرك" ٣/٢٢٢، والطبراني في "الكبير" ٢٠/٧٧٧ وفي إسناده يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف. -



وكذا تكره خلف أمرد، .....

٣٧٧/١

سَرَّكُمْ أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ صَلَاتَكُمْ فَلْيُؤَمِّكُمْ خِيَارُكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَفَدُكُمْ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ)) اهـ.

### مطلب في إمامة الأمر

[٤٧٦٠] (قوله: وكذا تكره خلف أمرد) الظاهر أنها تنزيهية أيضاً، والظاهر أيضاً - كما قال "الرحماني" -: ((أن المراد به الصبيح الوجه؛ لأنه محل الفتنة))، وهل يقال هنا أيضاً إذا كان أعلم القوم تنفي الكراهة؟ فإن كانت علّة الكراهة خشية الشهوة - وهو الأظهر - فلا، وإن كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلاة خلفه فنع، فتأمل.

والظاهر: أن ذا العذر الصبيح المشتبه كالأمرد، تأمل.

هذا، وفي "حاشية المدني" عن "الفتاوى العفيفية"<sup>(١)</sup>: ((سئل العلامة الشيخ "عبد الرحمن بن عيسى المرشدي"<sup>(٢)</sup> عن شخص بلغ من السنّ عشرين سنة، وتجاوز حدّ الإنبات ولم يَبْتَ عذاره، فهل يخرج بذلك عن حدّ [١/٤٤٤ق/١] الأمرديّة؟ وخصوصاً قد بَتَ له شعرات في ذقنه تؤذُنُ بأنه ليس من مُستدريّ اللحى، فهل حكمه في الإمامة كالرجال الكاملين أم لا؟ أجاب: سئل العلامة الشيخ "أحمد بن يونس" المعروف بـ "ابن الثلبي" من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسألة فأجاب بالجواب من غير كراهة، وناهيك به قنوة والله أعلم، وكذلك سئل عنها المفتي "محمد تاج الدين القلعي"<sup>(٣)</sup> فأجاب كذلك)) اهـ.

- وأورده الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٣٢ - وقال: لا يصح، وذكره السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٤٨٦، وقال: أخرجه الذيلعي عن جابر رضي الله عنه به مرفوعاً، والحاكم والطبراني بسند ضعيف عن مرثد بن أبي مرثد الغنوي. وأورده الهيثمي في "المجمع" ٦٤/٢، وقال: رواه الطبراني في "الكبير" وفيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو ضعيف. ورواه ابن عساكر عن أبي إمامة مرفوعاً، وقال الشيخ أشرف علي التهاتوي: حديث حسن لغیره، انظر "إعلاء السنن" ٢٠٠/٤ وفي الباب عن ابن عباس رضي الله عنه.

(١) هي - والله أعلم - فتاوى عبد الله بن حسن العفيف الكازروني المكي (ت بعد ١١٠٢هـ)، وهي ترتيب وتهذيب وزيادة على فتاوى الشمس الحانوتي (ت ١٠١٠هـ) المسماة "إجابة السائلين بفتوى المتأخرين". ("فهرس مخطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ١٥/٢، "الأعلام" ٧٩/٤).

(٢) أبو الوجاهة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد الغنوي المرشدي، مفتي الحرم المكي (ت ١٠٣٧هـ). ("خلاصة الأثر" ٣٦٩/٢، "الأعلام" ٣٢١/٣).

(٣) لعله أبو الفضل محمد بن عبد المحسن، تاج الدين القلعي (كان حياً سنة ١١٤٧هـ). ("معجم المؤلفين" ٤٦٢/٣).



وسفيه، ومفلوج، وأبرص شاع برصه، وشارب الخمر، وآكل الربا، ونمائم، ومُراءٍ، ومتصنع،.....

[٤٧١١] (قوله: وسفيه) هو الذي لا يُحسِن التصرف على مقتضى الشرع أو العقل كما سيذكره في الحُجَر، "ط" (١).

[٤٧١٢] (قوله: ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا أعرج يقوم ببعض قدمه، فالإقتداء بغيره أولى، "تاترخائية" (٢). وكذا أجنم، "برجندي". ومحبوب، وحاقن، ومن له يد واحدة، "فتاوى الصوفية" عن "التحفة" (٣).

والظاهر: أن العلة النفرة، ولذا قيّد الأبرص بالشيوع ليكون ظاهراً، ولعدم إمكان إكمال الطهارة أيضاً في المفلوج والأقطع والمحبوب، ولكراهة صلاة الحاقن، أي: بيول ونحوه.

[٤٧١٣] (قوله: وشارب الخمر إلى قوله: ومتصنع) تكرر مع قول المتن: ((فاسق))، "ح" (٤). والنمائم: من ينقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد، وهي من الكبائر، ويجرم على الإنسان

(قول "الشارح": وأبرص شاع) أي: عم أعضاءه، أو شاع بين الناس ولو في عضو واحد حتى تتحقق نفرة الناس عنه، كذا ظهر.

(قوله: أو لعدم إمكان إكمال الطهارة أيضاً في المفلوج والأقطع والمحبوب) انظر وجه عدم إمكان إكمال الطهارة في المحبوب، ولعله عدم تأني الاستبراء في الاستنجاء، فرمما كانت طهارة ناقصة، ووجهه في المفلوج والأقطع ظاهر.

(قوله: تكرر مع قول المتن: فاسق) قال "السندي": ((هؤلاء الأربع وإن دخلوا تحت الفاسق إلا أنه نص عليهم تهجيناً لهم وتقييحاً، ولأنهم أكثر من الناس وأتصفهم بهذه الأخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فسقاً)) اهـ.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٤/١ يتصرف بسير.

(٢) "التاترخائية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان من هو أحق بالإمامة ٦٠٢/١ معزياً إلى "الفتاوى العتائية".

(٣) لم نعر على النقل في "تحفة الفقهاء" للسمرقندي.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٧٩/ب.



وَمَنْ أَمَّ بِأَجْرَةٍ، "قهستاني"<sup>(١)</sup>. زاد "ابن ملكٍ": ((وَمُخَالَفٍ كَشَافِعِيٍّ))، لَكِنْ فِي وَتَرِ "الْبَحْرِ":

قَبُولُهَا<sup>(٢)</sup>، وَالرَّائِي: مَنْ يَقْصِدُ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ، سَوَاءً تَكَلَّفَ تَحْسِينَ الطَّاعَاتِ أَوْ لَا<sup>(٣)</sup>، وَالْمَتَصَنِّعُ: مَنْ يَتَكَلَّفُ تَحْسِينَهَا، فَهُوَ أَخْصَصُ مِمَّا قَبْلَهُ، "ط"<sup>(٤)</sup>.

[٤٧٦٤] (قَوْلُهُ: وَمَنْ أَمَّ بِأَجْرَةٍ) بَأَن اسْتَوْجَرَ لِيَصْلِيَ إِمَامًا سَنَةً أَوْ شَهْرًا بِكَذَا، وَلَيْسَ مِنْهُ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ صَدَقَةٌ وَمُعَوْنَةٌ لَهُ، "رَحْمَتِي". أَي: يَشْبَهُ الصَّدَقَةَ وَيَشْبَهُ الْأَجْرَةَ كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٥)</sup> إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْوَقْفِ، عَلَى أَنَّ الْمَفْتَى بِهِ مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ جَوَازِ الِاسْتِجَارِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالْإِمَامَةِ وَالْأَذَانَ لِلضَّرُورَةِ، بِخِلَافِ الِاسْتِجَارِ عَلَى التَّلَاوَةِ الْمُجَرَّدَةِ وَبَقِيَّةِ الطَّاعَاتِ مِمَّا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَصْلًا كَمَا سَنَحْقِّقُهُ<sup>(٦)</sup> فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَافْهَمْ.

[٤٧٦٥] (قَوْلُهُ: لَكِنْ فِي وَتَرِ "الْبَحْرِ")<sup>(٧)</sup> (إِلَخ) هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ؛ لِأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ جَنَحُوا إِلَيْهِ، وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ شَاهِدَةٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ كَثِيرٌ مِنْ [١/ق ٤٤٤/ب] الْمَشَائِخِ: إِنْ كَانَ عَادَتُهُ مِرَاعَاةَ

(قَوْلُهُ: عَلَى أَنَّ الْمَفْتَى بِهِ مَذْهَبُ الْمُتَأَخِّرِينَ (إِلَخ) فَعَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخِّرُونَ لَا تَكْرَهُ إِمَامَتَهُ، "سَنَدِي". (قَوْلُ "الشَّارِحِ": لَكِنْ فِي وَتَرِ "الْبَحْرِ" (إِلَخ) وَقَالَ فِي "الْبَحْرِ" هُنَا: ((وَأَمَّا الصَّلَاةُ خَلْفَ الشَّافِعِيِّ فَحَاصِلُ مَا فِي "الْمَجْتَبَى" أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُرَاعِيًا لِلشَّرَاطِ وَالْأَرْكَانِ عِنْدَنَا فَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ صَحِيحٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَكْرَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَصَحُّ أَصْلًا)) اِهْد. وَعِبَارَةُ "ابْنِ مَلِكٍ": ((وَكَذَا الْاِقْتِدَاءُ بِالشَّافِعِيِّ مَكْرُوهٌ، وَلَكِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ فَصْدِهِ وَنَحْوِهِ، أَوْ لَمْ يَغْسِلْ ثَوْبَهُ مِنَ الْمَنِيِّ وَلَمْ يَفْرَكْهُ، أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءِ الْقُلْتَيْنِ النَّجْسِ وَأَشْبَاهِهَا مِمَّا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الْمُقْتَدِي لَا يَجُوزُ اقْتِدَاؤُهُ)).

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل صلاة الجماعة ١٠٦/١.

(٢) أفاده العدوي في "حاشية الشيخ عبد السلام" كذا في "ط".

(٣) من ((والمرائي)) إلى ((أو لا)) نقله "ط" عن الحلبي.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٤/١ بتصرف.

(٥) المقولة [٢١٦٧٩] قوله: ((قلت: قد جزم في "البيغة")).

(٦) المقولة [٢٩٨٦٧] قوله: ((ولا لأجل الطاعات)) وما بعدها.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة ٥٠/٢ بتصرف.



(( إِنْ تَيَقَّنَ المِرَاعَةَ لَمْ يَكِرْهُ، أَوْ عَدَمَهَا لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ شَكَّ كَرِهَ )).....

مواضع الخلاف جازء - وإلا فلا، ذكره "السندي" المتقدم ذكره، "ح" (١).

قلت: وهذا بناء على أنَّ العبرة لرأي المقتدي، وهو الأصح، وقيل: لرأي الإمام، وعليه جماعة، قال في "النهاية": ((وهو أقيس، وعليه فيصحُّ الاقتداء وإن كان لا يحتاط كما يأتي (٢) في الوتر)).

### مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره أم لا ؟

[٤٧٦٦] (قوله: إِنْ تَيَقَّنَ المِرَاعَةَ لَمْ يَكِرْهُ إلخ) أي: المِرَاعَةُ في الفرائض من شروط وأركان

(قوله: أي: المِرَاعَةُ في الفرائض من شروط وأركان إلخ) عبارة "البحر" وسيأقلاها دلالة فيهما على ما قاله المحشّي، وذلك أنه قال أولاً نقلًا عن "الهداية": ((ودلت المسألة - أي: مسألة أتباع المؤمن قانت الوتر لا الفجر - على جواز الاقتداء بالشفعية، وإذا علم المقتدي منه ما يزعم به فساد صلاته كالقصد ونحوه لا يجزيه))، ثم قال: ((فحاصله أنَّ صاحب "الهداية" جوزَّ الاقتداء بالشافعي بشرط أن لا يعلم المقتدي منه ما يمنع صحة صلاته في رأي المقتدي))، ثم ذكرَ مواضع عدم صحة الاقتداء، ثم نقلَ عن "النهاية" كراهة الاقتداء بالشافعي إذا لم يعلم حاله، ثم قال: ((فصار الحاصل أنَّ الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام: الأول أن يعلم منه الاحتياط في مذهب الحنفي، فلا كراهة في الاقتداء به. الثاني: أن يعلم منه عدمه، فلا صحة. الثالث: أن لا يعلم شيئاً فالكراهة))، فأنت ترى أنه لا دلالة فيما قاله "البحر" على ما ذكره المحشّي، إذ المراد بالجواز في عبارة "الهداية" الصحة - إذ هي التي يدلُّ عليها مسألة الاقتداء - لا الحل بدون كراهة، وما في "شرح المنية" لا دلالة له على ما ذكره أيضاً؛ إذ تقييده بالمفسد دون غيره إنما هو للجواز بمعنى الصحة لا لنفي الكراهة، وعبارة "القاري" المذكورة لا تدلُّ على نفي الكراهة إذا راعى في الفرائض فقط، بل المتبادر عدم حصر المِرَاعَةِ فيها، نعم آخرها ربما يدلُّ على عدم لزوم المِرَاعَةِ في السنن لنفي الكراهة حيث قال: ((لا فيما هو سنة إلخ))، وحينئذٍ حيث أطلق في

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٧٩/ب.

(٢) المقولة [٥٦٣٢] قوله: ((كما بسط في البحر)).



في تلك الصلاة وإن لم يراعَ في الواجبات والسنن كما هو ظاهرُ سياقِ كلام "البحر"<sup>(١)</sup>، وظاهرُ كلام "شرح المنية"<sup>(٢)</sup> أيضاً، حيث قال: ((وَأَمَّا الْاِقْتِدَاءُ بِالْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ كَالشَّافِعِيِّ فَيَجُوزُ مَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ عَلَى اعْتِقَادِ الْمُقْتَدِي، عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، إِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي الْكِرَاهَةِ)) اهـ.

فَقَيَّدَ بِالْمُفْسِدِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا تَرَى، وَفِي رِسَالَةِ "الْاِهْتِدَاءِ فِي الْاِقْتِدَاءِ" لـ "مُتْلَا عَلِيِّ الْقَارِي": ((ذَهَبَ عَامَّةُ مُشَاجِنَا إِلَى الْجَوَازِ إِذَا كَانَ يَحْتَاطُ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ، وَإِلَّا فَلَا، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْمُرَاعَاةِ بِلَا كِرَاهَةٍ وَفِي غَيْرِهَا مَعَهَا، ثُمَّ الْمَوَاضِعُ الْمُهْمَّةُ لِلْمُرَاعَاةِ أَنْ يَتَوَضَّعَ مِنَ الْقَصْدِ وَالْحَاجِمَةِ وَالْقِيَّ وَالرُّعَافِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا فِيمَا هُوَ سَنَّةٌ عِنْدَهُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَنَا كَرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْاِتِّقَالَاتِ وَجَهْرِ الْبِسْمَلَةِ وَإِخْفَاتِهَا، فَهَذَا وَأَمثَالُهُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْخُرُوجُ عَنْ عَهْدَةِ الْخِلَافِ، فَكُلُّهُمْ يَتَّبِعُ مَذْهَبَهُ، وَلَا يُنْعَمُ مُشْرِبُهُ)) اهـ.

وَفِي "حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ" لـ "الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ": ((الَّذِي يُعِيلُ إِلَيْهِ خَاطِرِي الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهُ مُفْسِدٌ)) اهـ.

"البحر" المُرَاعَاةَ وَلَمْ يَقْيِدْهَا بِالْفَرَائِضِ بِيَقْيِ الْمَطْلُوقِ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَيَعْمُ الْجَمِيعُ حَتَّى السَّنَنِ، قَالَ "السَّنْدِيُّ": ((فَصَارَ الْخَاصِلُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنْ رَاعَى مَذْهَبَ الْمَأْمُومِ فِي الشَّرَاطِطِ وَالْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالسَّنَنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَتَصَحُّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ، وَهُوَ الَّذِي يُنْزَلُ عَلَيْهِ مَا فِي وَتَرِ "البحر"، وَنَقَلَ فِي "الْإِمْدَادِ" عَنْ "شَرْحِ الدِّيرِيِّ": أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ الْاِحْتِيَاطَ فِي مَذْهَبِ الْخَنَفِيِّ، وَإِنْ رَاعَى فِي الشَّرَاطِطِ وَالْفَرَائِضِ دُونَ الْوَاجِبَاتِ فَالْصَّلَاةُ مَكْرُوهَةٌ تَحْرِيمًا، وَعَلَيْهِ يُنْزَلُ مَا فِي "البحر" عَنْ "الْمَحْتَسَبِيِّ"، وَنَقَلَ "الْقَهْطَانِيُّ" عَنْ "الزَّاهِدِيِّ" أَنَّهُ يَكْرَهُ إِمَامَةَ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ "صَدْرُ الْإِسْلَامِ": الْأَحْوَطُ أَنْ لَا يَصْلِيَ خَلْفَهُ كَمَا فِي "الْجَوْهَرَةِ"، وَلَيْسَ إِلَّا فِيمَا إِذَا رَاعَى فِي الشَّرَاطِطِ وَالْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَرَاعَ فِيهِمَا لَا تَصَحُّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ فَضْلًا عَنِ الْكِرَاهَةِ، وَإِنْ رَاعَى فِي الشَّرَاطِطِ وَالْفَرَائِضِ دُونَ السَّنَنِ فَالْصَّلَاةُ مَكْرُوهَةٌ تَنْزِيهًا، هَذَا مَا أَدِينُ اللَّهَ بِهِ)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الوتر ٥٠/٢.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٦.



وبحث "المحتشي" <sup>(١)</sup>: «أنه إن عُلِمَ أنه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة، وإن عُلِمَ تركها في الثلاثة لم يصح، وإن لم يدر شيئاً كره؛ لأنَّ بعض ما يجب تركه عندنا يسرُّ فعله عنده، فالظاهر أنه يفعلُه، وإن عُلِمَ تركها في الآخرين فقط ينبغي أن يكره؛ لأنه إذا كره عند احتمال ترك الواجب فعند تحقُّقه بالأولى، وإن عُلِمَ تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدي به؛ لأنَّ الجماعة واجبة، فتقدَّم على ترك كراهة التنزيه» اهـ.

وسبقه إلى نحو ذلك العلامة "البيري" في "رسالته" <sup>(٢)</sup>، حتى ادَّعى: ((أنَّ الانفراد أفضل من الاقتداء به))، قال: ((إذ لا ريب أنه يأتي في صلاته بما تجبُ الإعادة [١/٤٤٥ق/أ] به عندنا أو تستحبُّ))، لكن ردَّ عليه ذلك غيره في رسالة أيضاً، وقد أسمعناك ما يؤيدُ الردَّ، نعم نقلَ الشيخ "خير الدين" <sup>(٣)</sup> عن "الرملي" الشافعي <sup>(٤)</sup>: ((أنه مشى على كراهة الاقتداء بالمخالف حيث أمكنه غيره، ومع ذلك هي أفضل من الانفراد، ويحصلُ له فضل الجماعة))، وبه أفنى "الرملي" الكبير <sup>(٥)</sup>، واعتمده "السبكي" و"الإسنوي" وغيرهما، قال الشيخ "خير الدين": ((والحاصل أنَّ عندهم في ذلك اختلافاً، وكلُّ ما كان لهم علةٌ في الاقتداء بنا صحةً وفساداً وأفضليَّةً كان لنا مثله عليهم، وقد سمعتَ ما اعتمدَه "الرملي" وأفتى به، والفقير أقولُ مثل قوله فيما يتعلَّقُ باقتداء الحنفي بالشافعي، والفقير المنصف يسلمُ ذلك، شعر: [رمل]

وأنا رَمَلِي فقه الحنفي لا مِرا بعدَ اتفاق العالمين ((

اهـ ملخصاً.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة في ٧٩/ب.

(٢) المسألة "الأقوال المَرْصُية" وتقدَّم ذكرها ٥٥١/٢.

(٣) لم نعتز عليها في "الفتاوى الخيرية"، ولعلها في حاشيته على "البحر".

(٤) نهاية المحتاج: كتاب صلاة الجماعة وأحكامها ١٤٢/٢-١٤٣.

(٥) في "فتاواه" ٢٤٩/١ (هامش "الفتاوى الكبرى الفقهية").



أي: لا جدالَ بعد اتفاق عالمي المذهبين، وهما رملي الحنفية - يعني به نفسه - ورملي الشافعية رحمهما الله تعالى، فتحصل أن الاقتداء بالمخالف المراعي في الفرائض أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره، وإلا فلا اقتداء بالموافق أفضل

### مطلب: إذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل الأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا ؟

بقي ما إذا تعددت الجماعات في المسجد، وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره، نقل "ط"<sup>(١)</sup> عن "رسالة لابن نجيم": ((أن الأفضل الاقتداء بالشافعي، بل يكره التأخير؛ لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد، إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد، أو أدت الجماعة على وجه مكروه، ولأنه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي: إما أن يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي، وذلك منهى عنه لقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(٢)</sup>، وإما أن يجلس، وهو مكروه أيضاً لإعراضه عن الجماعة من غير كراهية في جماعتهم على المختار)) اهـ.

ونحوه في "حاشية المدني" عن شيخ والده الشيخ "محمد أكرم"<sup>(٣)</sup>، وخاتمة المحققين السيد "محمد أمين مير بادشاه"<sup>(٤)</sup>، والشيخ "إسماعيل الشرواني"<sup>(٥)</sup>، فإنهم رجحوا أن الصلاة مع أول

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٤/١ تبصرف.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣١/٢ - ٥١٧، ومسلم (٧١٠)(٦٣)(٦٤) كتاب صلاة المسافرين - باب كراهية الشرور في نافلة بعد شروع المؤذن، وأبو داود (١٢٦٦) كتاب الصلاة - باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر، والترمذي (٤٢١) كتاب الصلاة - باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن، والنسائي ١١٦/٢ - ١١٧ كتاب الإمامة - باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، وابن ماجه (١١٥١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وابن حبان (٢١٩٣) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام.

(٣) لم نثر على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر.

(٤) محمد أمين بن محمود المعروف بأمير بادشاه البخاري (ت نحو ٩٧٢هـ) ("هدية العارفين" ٢/٢٤٩، "الأعلام" ١/٦٤١).

(٥) لم نثر على ترجمته فيما بين أيدينا من المصادر.



جماعة أفضل، قال: ((وقال الشيخ "عبد الله العفيف" في "فتاواه العفيفية" عن الشيخ "عبد الرحمن المرشدي": وقد كان شيخنا شيخ الإسلام مفتي بلد الله الحرام [١/ق ٤٤٥ ب] الشيخ "علي بن جابر" الله بن ظهيرة<sup>(١)</sup> الحنفي لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم، وكنت أفتدي به في الاقتداء بهم)) اهـ.

وخالفهم العلامة الشيخ "إبراهيم البيري" بناءً على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنن، وأن الانفراد أفضل لو لم يدرك إمام مذهب، وخالفهم أيضاً العلامة الشيخ "رحمة الله السندي" تلميذ "ابن الهمام" فقال: ((الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو مراعيًا))، وكذا العلامة "المثالا علي القاري" فقال بعد ما قدمناه<sup>(٢)</sup> عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم: ((ولو كان لكل مذهب إمام كما في زماننا فالأفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنته عامة المسلمين، وعيل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام، ولا عبرة بمن شذ منهم)) اهـ.

والذي يميل إليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالمخالف ما لم يكن غير مُراعٍ في الفرائض؛ لأن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا أئمة مجتهدين وهم يصلون خلف إمام واحد مع تباین مذاهبهم، وأنه لو انتظر إمام مذهب بعيداً عن الصفوف لم يكن إغراضاً عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة أكمل من هذه الجماعة، وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أول الباب<sup>(٣)</sup>، والله أعلم بالصواب.

(١) علي بن جابر الله بن محمد الشهير بابن ظهيرة القرشي المخزومي المكي (ت ١٠١٠ هـ). ("خلاصة الأثر" ٣/١٥٠، "هدية العارفين" ٧٥١/١، "معجم المؤلفين" ٤١٤/٢).

(٢) في هذه المقالة.

(٣) المقالة [٤٦٦٥] قوله: ((وبكره)) وما بعدها.



(و) يكره تحريماً (تطويل الصلاة) على القوم زائداً على قدر السنة في قراءةٍ وأذكارٍ رضي القوم أو لا؛ لإطلاق الأمر بالتخفيف، "نهر"<sup>(١)</sup>.....

[٤٧٦٧] (قوله: تحريماً) أخذَه في "البحر"<sup>(٢)</sup> من الأمر بالتخفيف في الحديث الآتي<sup>(٣)</sup>، قال: ((وهو للوجوب إلّا لصارِف، ولإدخال الضرر على الغير)) اهـ. وجزمَ به في "النهر"<sup>(٤)</sup>.

[٤٧٦٨] (قوله: زائداً على قدر السنة) عزاه في "البحر"<sup>(٥)</sup> إلى "السراج"<sup>(٦)</sup> و"المضمرات"، قال: ((ودكرَه في "الفتح"<sup>(٧)</sup> بحثاً، لا كما يتوهمه بعض الأئمة، فيقرأ يسيراً في الفجر كغيرها)) اهـ.

[٤٧٦٩] (قوله: لإطلاق الأمر بالتخفيف) وهو ما في "الصحيحين"<sup>(٨)</sup>: ((إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء))، وقد تبع "الشارح" في ذلك صاحب "البحر"<sup>(٩)</sup>، واعترضه الشيخ "إسماعيل"<sup>(١٠)</sup>: ((بأنَّ تعليل الأمر

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٤/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١.

(٣) المقولة [٤٧٦٩] قوله: ((لإطلاق الأمر بالتخفيف)).

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٤/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٨٨/أ.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٥/١.

(٨) أخرجه مالك في "الموطأ" ١/٢٩١ كتاب الصلاة - باب العمل في صلاة الجماعة، وأحمد في "المسند" ٢/٢٧١ و ٤٨٦ و

٥٠٢، والبخاري (٧٠٣) كتاب الأذان - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، ومسلم (٤٦٧) (١٨٣) (١٨٤)

(١٨٥) كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، وأبو داود (٧٩٤) و (٧٩٥) كتاب الصلاة - باب في

تخفيف الصلاة، والترمذي (٢٣٦) كتاب الصلاة - باب ما جساء إذا أم أحدكم الناس فليخفف، وقال: حديث أبي

هريرة رضي الله عنه حديث حسن صحيح، والنسائي ٩٤/٢ كتاب الإمامة - باب ما على الإمام من التخفيف، وابن حبان في

"صحيحه" (١٧٦٠) كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة، و (٢١٣٦) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام. كلهم من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن: عدي بن حاتم، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، ومالك بن عبد الله

الأنباري، وأبي واقد الليثي، وعثمان بن أبي العاص، وأبي مسعود الأنصاري، وجابر بن عبد الله، وابن عباس رضي الله عنهما.

(٩) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١.

(١٠) في "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ٣٤٨/ب.



وفي "الشرنبلالية": ((ظاهرُ حديث "معاذٍ" أنه لا يزيدُ على صلاةٍ أضعفهم مطلقاً، ولذا قال "الكمال": إلا لضرورةٍ، وصحَّ أنه عليه الصلاة والسلام قرأ بالمعوذتين في الفجر حين سَمِعَ بكاءً صبيٍّ)).

عما ذَكَرَ يفيدُ عدمَ الكراهة إذا رضيَ [١/٤٤٦ ق] القومُ))، أي: إذا كانوا محصورين، ويمكن حملُ كلام "البحر" على غيرِ المحصورين، تأمل.

[٤٧٧٠] قوله: وفي "الشرنبلالية"<sup>(١)</sup> (الخ) مقابلُ لقوله: ((زائداً على قدرِ السنَّة))، وحاصله: أنه يقرأ بقدرِ حالِ القومِ مطلقاً، أي: ولو دونَ القدرِ المسنون، وفيه نظرٌ، أمّا أولاً فلأنه مخالفٌ للمنقول عن "السراج" و"المضمرات" كما مرَّ<sup>(٢)</sup>، وأمّا ثانياً فلأنَّ القدرَ المسنون لا يزيدُ على صلاةٍ أضعفهم؛ لأنه كان يفعلُه ﷺ مع علمه بأنَّه يقتدي به الضعيفُ والسقيم، ولا يتركُه إلا وقتَ الضرورة، وأمّا ثالثاً فلأنَّ قراءة "معاذٍ" لَمَّا شكاه قومه إلى النبي ﷺ وقال: «أفتان أنت يا "معاذٍ"»<sup>(٣)</sup>، إنما كانت زائدةً على القدرِ المسنون، قال "الكمال" في "الفتح"<sup>(٤)</sup>: ((وقد بحثنا أنَّ التطويلَ هو الزيادة على القراءة المسنونة، فإنه ﷺ نهى عنه، وقراءته هي المسنونة، فلا بدَّ من كون ما نهى عنه غيرَ ما كان دأبه إلا لضرورةٍ، وقراءة "معاذٍ" لَمَّا قال له ﷺ ما قال كانت بالبقرة على ما في "مسلم"<sup>(٥)</sup>: «أنَّ "معاذاً" افتتحَ بالبقرة، فاحمَرَفَ رجلٌ فسلمَّ، ثم صَلَّى وحده وانصرف»)،

(قولُ "الشارح": ولذا قال "الكمال") أي: لمراعاة الأضعف.

(قوله: ويمكن حملُ كلام "البحر" (الخ) فيه أنه قد يتأتَّى الرضا من غيرِ المحصورين، بأنَّ أُمَّ جماعةٍ غيرَ معلومين لكنَّ عِلْمَ من حالهم الرضا بالإطالة.

(١) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٨٦/١ بتصرف (هامش "الدرر والغرر").

(٢) المقولة [٤٧٦٨] قوله: ((زائداً على قدرِ السنَّة)).

(٣) أخرجه أحمد ١٢٤/٣، والبخاري (٧٠٥) كتاب الأذان - باب من شكَا إمامه إذا طَوَّلَ، ومسلم (٤٦٥) (١٧٩) كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء، والنسائي ١٧٢/٢ كتاب الافتتاح - القراءة في العشاء الآخرة ب: سبع اسم ربك، وابن ماجه (٩٨٦) كتاب إقامة الصلاة - باب من أمَّ قوماً فليخفف، من حديث جابر رضي الله عنهما مرفوعاً.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٥/١.

(٥) مسلم (٤٦٥) كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء.



(و) يكره تحريماً (جماعة النساء) ولو في التراويح (في غير صلاة جنازة).....

وقوله ﷺ: «إِذَا أُمِّتَ بِالنَّاسِ فَأَقْرَأْ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا، وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»<sup>(١)</sup> لأنها كانت العشاء، وأنَّ قوم "معاذ" كان العذر متحققاً فيهم لا كسل منهم، فأمر فيهم بذلك لذلك، كما ذكر أنه ﷺ قرأ بالمعوذتين في الفجر، فلما فرغ قالوا له: أوجزت، قال: «سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ، فَخَشِيتُ أَنْ تُقْتَلَ أُمُّهُ»<sup>(٢)</sup> اهـ ملخصاً.

فقد ظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المسنون إلا للضرورة كقراءته بالمعوذتين لبكاء الصبي، وظهر من حديث "معاذ" أنه لا ينقص عن المسنون لضعف الجماعة؛ لأنه لم يُعَيَّنْ له دون المسنون في صلاة العشاء، بل نهاه عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه، فما استظهره "الشرنبلالي"<sup>(٣)</sup> من الحديث وحمل عليه كلام "الكمال" غير ظاهر، نعم ذكر في "البحر"<sup>(٤)</sup> في باب الوتر والنوافل عند الكلام على [١/٤٦٣/ب] التراويح معزياً إلى "المجتبى": «(أنَّ) "الحسن" رَوَى عَنْ "الإمام" أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يُسَيِّء» اهـ. لكنّه لا ينافي ما قلنا؛ لأنه أحسن بقراءة القدر الواجب، ولم يُسَيِّء، أي: لم يصل إلى كراهة شديدة، فتأمل.

[٤٧٧١] {قوله: ويكره تحريماً} صرح به في "الفتح"<sup>(٥)</sup> و"البحر"<sup>(٦)</sup>.

[٤٧٧٢] {قوله: ولو في التراويح} أفاد أنَّ الكراهة في كلِّ ما تُشرع فيه جماعة الرجال فرضاً أو نفلاً.

(١) تقدم ترجمته في الصحيفة السابقة من حديث معاذ.

(٢) أخرج أحمد ٢٥٧/٣ ينحوه عن أنس بن مالك، وله أصل عند البحاري (٧٠٩) كتاب الأذان - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي من حديث أبي قتادة، وعند مسلم (٤٧٠) كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة في تخفيف الصلاة في ثمام، عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة، فيقرأ بالسورة الخفيفة أو بالسورة القصيرة.

(٣) "الشرنبلالي": كتاب الصلاة - فصل الإمامة ٨٦/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة ٧٤/٢.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٦/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١.



لأنَّها لم تُشرَعْ مكرَّرةً، فلو انفردنْ تفوتهنَّ بفراغٍ إحداهنَّ، ولو أمتَ فيها رجالاً لا تُعادُ لسقوطِ الفرضِ بصلاتها، إلا إذا استخلفها الإمامُ وخلفه رجالٌ ونساء....

[٤٧٧٣] (قوله: لأنَّها لم تُشرَعْ مكرَّرةً إلخ) قال في "الفتح" <sup>(١)</sup>: ((واعلم أنَّ جماعتهم لا تكره في صلاة الجنائزة؛ لأنَّها فريضةٌ، وتركُ التقدُّمِ مكروهٌ، فدار الأمرُ بين فعلِ المكروهِ لفعلِ الفرضِ، أو تركِ الفرضِ لتركه، فوجبَ الأولُ بخلافِ جماعتهم في غيرها، ولو صلَّينِ فرادى فقد تسبَّقَ إحداهنَّ، فتكونُ صلاةُ الباقياتِ نفلاً، والتفُّلُ بها مكروهٌ، فيكونُ فراغُ تلك موجِباً لفسادِ الفريضةِ لصلاةِ الباقياتِ كتفريقِ الخامسةِ بالسجدةِ لمن تركَ القعدةَ الأخيرةَ)) اهـ. ومثلهُ في البحر <sup>(٢)</sup> وغيره.

ومفاده: أنَّ جماعتهم في صلاة الجنائزة واجبةٌ حيث لم يكن غيرهنَّ، ولعلَّ وجهه الاحترازُ عن فسادِ فريضةِ صلاةِ الباقياتِ إذا سبَّقتْ إحداهنَّ، وفيه أنَّ الرجالَ لو صلَّوا منفردين يلزمُ فيها مثلُ ذلك، فيلزمُ عليه وجوبُ جماعتهم فيها مع أنَّ المصريحَ به أنَّ الجماعةَ فيها غيرُ واجبةٍ، فتأمل.

[٤٧٧٤] (قوله: لا تُعادُ) لأنَّها لو أُعيدتْ لوقعتْ نفلاً مكروهاً، "ط" <sup>(٣)</sup>.

[٤٧٧٥] (قوله: بصلاتها) قيَّدَ به لأنَّ الرجالَ لم تنعقدْ صلاتهم، "ح" <sup>(٤)</sup>.

[٤٧٧٦] (قوله: إلا إذا استخلفها) استثناءٌ من قوله: ((لا تُعادُ))، وهذا ليس خاصاً بالجنائزة، بل غيرها مثلها.

(قوله: ومفاده أنَّ جماعتهم في صلاة الجنائزة واجبةٌ إلخ) إنما يَتمُّ بإرجاعِ ضميرِ ((لأنَّها فريضةٌ)) للجماعة كما فعلَ في "حاشية البحر"، وهو خلافُ الظاهر، بل هو راجعٌ لصلاة الجنائزة، فإنَّها فرضٌ كفايةٌ على كلِّ منهنَّ، قال "السندي" نقلاً عن "شرح المنية": ((ويستحبُّ أن يصلَّينِ منفرداتٍ، وتجوزُ جماعتهم)) اهـ. فمرادُ "الفتح" وغيره من الوجوبِ معناه اللغويُّ، أي: ثبتَ الأولُ ويكونُ مقدِّماً على الترك لا على الانفراد المستحبُّ.

(١) "الفتح" - كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٦/١.

(٢) "البحر" - كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١.

(٣) "ط" - كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٥/١.

(٤) "ح" - كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/١.



فتفسدُ صلاة الكلَّ (فإنَّ فعَلْنَ تَقِفُ الإمامُ وسَطَهُنَّ).....

[٤٧٧٧] (قوله: فتفسدُ صلاة الكلَّ) أمَّا الرجالُ والإمامُ فلعدم صحَّة اقتداء الرجال بالمرأة، وأمَّا النساءُ والمقدِّمة فلاَّتهنَّ دخلنَ في تحرمة كاملة، فإذا انتقلنَ إلى تحرمة ناقصة لم يحزْنَ كأنَّهنَّ انتقلنَ من فرضي إلى فرضي آخر كما في "البحر" (١)، "ح" (٢). وظاهرُ التعليل يقتضي الفسادَ ولو كُنَّ نساءً خلصاً، أفاده "أبو السُّعود" (٣)، "ط" (٤). والأظهرُ التعليل بأنَّ الإمامَ يصيرُ مقتدياً بخليفته، فتفسدُ صلاة مَنْ خلفه، [١/٤٧٧ق/٤] بل باستخلافه مَنْ لا يصلحُ للإمامة تفسدُ صلاته، فكذا مَنْ خلفه، "رحمتي".

[٤٧٧٨] (قوله: تَقِفُ الإمامُ) بالثَّناة الفوقية؛ لأنَّ فاعله ((الإمامُ))، وهو هنا مؤنَّث حقيقيٌّ اهـ. وقال "منلا علي القاري": ((يجوزُ التذكيرُ؛ لأنَّه مصدرٌ بمعنى المفعول، أي: المقتدى به)) اهـ. وفي "النهر" (٥): ((هو مَنْ يؤمُّ به ذكراً كان أو أنثى، وفي بعض النسخ: الإمامة، وتركُ الهاءِ هو الصواب؛ لأنَّه اسمٌ لا وصفٌ)) اهـ.

[٤٧٧٩] (قوله: وسَطَهُنَّ) في "المغرب" (٦): ((الوسطُ بالتحريك: اسمٌ لعينٍ ما بين طرفي الشيء كمركَز الدائرة، وبالسكون: اسمٌ مبهمٌ لداخلِ الدائرة مثلاً، ولذا كان ظرفاً، والأوَّلُ يُجَعَلُ مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً به (الخ))، وفي "ضياء الحلوم": ((الوسطُ بالسكون: ظرفٌ مكانٌ، وبالفَتْح: اسمٌ، تقول: وسطَ رأسيه دُهنٌ بالسكون وفتح الطاء، فهذا ظرفٌ، وإذا فتحت السينَ رفعتَ الطاءَ

(قوله: فلاَّتهنَّ دخلنَ في تحرمة كاملة) لا كراهة فيها بسبب اقتدائهنَّ برجلٍ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٢/١ نقلاً عن "السراج الوهاج".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/١.

(٣) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٠٩/١.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٥/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٤/١ وما بعدها.

(٦) "المغرب": مادة ((وسط)).



فلو تقدّمتْ أئِمتْ إلّا الخنثى فيتقدّمُهنَّ (كالعُراة) فيتوسّطُهنَّ الإمام، ويكرهُ جماعتُهم تحريماً، "فتح" <sup>(١)</sup> (ويكرهُ حضورُهنَّ الجماعة) ولو لجمعةٍ وعيدٍ ووعظٍ (مطلقاً) ولو عجزواً ليلاً (على المذهب) المفتى به لفسادِ الزمان، .....

وقلت: وسَطُ رأسِهِ دُهنٌ، فهذا اسمٌ)) اهـ.

قلت: وعليه فيعجزُ هنا الفتح والسكون؛ لأنّها إذا وقّعتْ في نصفِ الصفِّ صدّقَ أنّها في الوسطِ بالسكون، وأنّها عينُ الوسطِ بالتحريك، ويكونُ نصبُها في الأوّلِ على الظرفيّة، وفي الثاني على الحالّيّة؛ لأنّه بمعنى: متوسّطةٌ، فافهم.

[٤٧٨٠] (قوله: فلو تقدّمتْ أئِمتْ) أفادَ أنّ وقوفها وسَطَهنَّ واجبٌ كما صرّح به في "الفتح" <sup>(٢)</sup>، وأنّ الصلاةَ صحيحةٌ، وأنّها إذا توسّطتْ لا تزولُ الكراهة، وإنّما أرشدوا إلى التوسّطِ لأنّه أقلُّ كراهيةً من التقدّم كما في "السراج" <sup>(٣)</sup>، "بجر" <sup>(٤)</sup>.

[٤٧٨١] (قوله: فيتقدّمُهنَّ) إذ لو صلّى وسَطَهنَّ فسدتْ صلاته بمحاذاتهنَّ له على تقديرِ ذكوره، "ح" <sup>(٥)</sup>. أي: وتفسدُ صلاتهنَّ أيضاً.

[٤٧٨٢] (قوله: فيتوسّطُهنَّ إلخ) أشار به إلى أنّ التشبيه بين العُراة والنساء ليس من كلّ وجهٍ، بل في الانفرادِ وقيامِ الإمام في الوسط، وإلّا فالعُراة يصلّون قعوداً وهو أفضلُّ، والنساء قائماتٌ كما في "البحر" <sup>(٦)</sup>.

[٤٧٨٣] (قوله: ولو عجزواً ليلاً) بيانٌ للإطلاق، أي: شأبةً أو عجزواً، نهاراً أو ليلاً.

[٤٧٨٤] (قوله: على المذهب المفتى به) أي: مذهب المتأخّرين، قال في "البحر" <sup>(٧)</sup>: ((وقد

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٦/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٦/١.

(٣) "السراج الوهّاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٨٨ ق.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٣/١.

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٣/١ يتصرف نقلاً عن "معراج الدراية".

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١.



واستثنى "الكمال" بحثاً العجائز المتفانية (كما تكره إمامة الرجل لهنَّ في بيتٍ.....

يقال: هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفةً لمذهب [١/ق٤٧/ب] "الإمام" وصاحبيه، فإنهم نقلوا أنَّ الشَّابَّةَ تُمنَعُ مطلقاً اتِّفاقاً، وأمَّا العجوزُ فلها حضورُ الجماعة عند "الإمام" إلَّا في الظُّهر والعصر والجمعة، أي: وعندهما مطلقاً<sup>(١)</sup>، فالإفتاء بمنع العجائز في الكلِّ مخالفٌ للكلِّ، فالاعتمادُ على مذهب "الإمام" اهـ.

قال في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((وفيه نظرٌ، بل هو مأخوذٌ من قول "الإمام"، وذلك أنَّه إنَّما منَعها لقيام الحامل، وهو فرطُ الشهوة بناءً على أنَّ الفسقة لا ينتشرون في المغرب؛ لأنَّهم بالطعام مشغولون، وفي الفجر والعشاء نائمون، فإذا فُرِضَ انتشارُهم في هذه الأوقات لعلَّبة فسقهم كما في زماننا بل تحرَّيهم إياها كان المنع فيها أظهرَ من الظُّهر)) اهـ.

قلت: ولا يخفى ما فيه من التَّورية اللَّطيفة، وقال الشيخ "إسماعيل"<sup>(٣)</sup>: ((وهو كلامٌ

حسنٌ إلى الغاية)). ٣٨٠/١

[٤٧٨٥] (قوله: واستثنى "الكمال"<sup>(٤)</sup> إلخ) أي: مما أفتى به المتأخرون لعدم العلة السابقة، فيبقى الحكم فيه على قول "الإمام"، فافهم.

(قولُ "الشارح": واستثنى "الكمال" بحثاً العجائز) لكنَّ مَنْ أطلق قال: لكلِّ ساقطةٍ لافطةٍ، وإذا كانت الفُسْاقُ تتبعُ الهائم والموتى في القبور فلاذُنْ تتبعُ العجائز المتفانية أول، فكلُّ تكلُّمٍ على حسب حاله وما يشاهد في أهل عصره، ومَنْ اتَّسعَ اطلاعُه منَعُ الكلِّ، وهو الصواب، ويشهد له حديث "عائشة" رضي الله تعالى عنها حيث قالت: ((لو رأى رسولُ الله ﷺ ما أحدثَ النساءُ لمَنَعْنَهُنَّ المساجدَ)) ولم تُفصِّل. اهـ "رحمتي".

(١) كما في "الهداية" و"المجمع"، كذا في "البحر".

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق٥٦/أ.

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق٣٥٠/ب.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣١٧-٣١٨.



ليس معهنَّ رجلٌ غيره ولا محرَّمٌ منه) كأختيه (أو زوجته أو أمته أمّا إذا كان معهنَّ واحدٌ من ذكرٍ أو أمّهن في المسجد لا يكره، "بجر"<sup>(١)</sup>.  
(ويقفُ الواحدُ) ولو صبيّاً، أمّا الواحدة فتتأخّر (مُحاذياً) أي: مساوياً (ليمينِ إمامه) على المذهب، ولا عبرة بالرأس.....

[٤٧٨٦] (قوله: ليس معهنَّ رجلٌ غيره) ظاهره أنَّ الخلوة بالأجنبيّة لا تنفي بوجود امرأةٍ أجنبيّةٍ أخرى، وتنفي بوجود رجلٍ آخر، تأمل.

[٤٧٨٧] (قوله: كأختيه) من كلام "الشارح" كما رأيتُه في عدّة نسخ، وكذا بخطِّي في "الخزائن"<sup>(٢)</sup>، حيث كتبه بالأسود، وأفاد أنَّ المراد بالمحرّم ما كان من الرّجَم؛ لما قالوا من كراهية الخلوة بالأختِ رضاعاً والصّهر الشّابة، تأمل.

[٤٧٨٨] (قوله: أو زوجته أو أمته) بالرفع عطفاً على ((رجل)) أو ((محرّم))، لا بالجرّ عطفاً على ((أختيه))؛ لما علمتُ أنّه ليس من المتن، وحينئذٍ فلا حاجة إلى دعوى تغليب المحرم، فافهم.  
[٤٧٨٩] (قوله: في المسجد) لعدم تحقّق الخلوة فيه، ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يُعدُّ خلوةً كما يأتي، "رحمتي".

[٤٧٩٠] (قوله: أمّا الواحدة فتتأخّر) فلو كان معه رجلٌ أيضاً يقيمه عن يمينه والمرأة خلفهما، ولو رجلان يقيهما خلفه والمرأة خلفهما، "بجر"<sup>(٣)</sup>. وتأخّر الواحدة محلّه إذا اقتدت برجلٍ لا بامرأة مثليها، "ط"<sup>(٤)</sup> عن "البرجنديّ".

[٤٧٩١] (قوله: على المذهب) خلافاً لما عن "محمد" من أنّه يجعلُ أصابعه عند عقبي الإمام،

(قوله: ظاهره أنَّ الخلوة بالأجنبيّة لا تنفي (الخ) نقل ما استظهره هنا في فصل النظر من كتاب الكراهية عن "منية المفتي" حيث قال: ((وفي "منية المفتي": الخلوة بالأجنبيّة مكروهة وإن معها أخرى كراهة تحرّيم)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٣/١.

(٢) "خزائن الأسرار": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٠٣/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٤/١ بتصرف.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١.



بل بالقدم، فلو صغيراً فالأصح ما لم يتقدم أكثر قدم الموتى لا تفسد (فلو وقف عن يساره.....)

"بحر"<sup>(١)</sup>. ويأمره الإمام بذلك، أي: بالوقوف عن يمينه، ولو بعد الشروع أشار إليه بيده لحديث "ابن عباس": «أنه قام عن [١/٤٨ق/١] يسار النبي ﷺ، فأقامه عن يمينه»<sup>(٢)</sup>، "سراج"<sup>(٣)</sup>. [٤٧٩٢] (قوله: بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم، ووقع سجوده مقدماً عليه لكون المقتدي أطول من إمامه لا يضر، ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه، فلا يضر تقدم أصابع المقتدي على الإمام حيث حاذاه بالعقب ما لم يفتحش التفارث بين القدمين، حتى لو فتحش - بحيث تقدم أكثر قدم المقتدي لعظم قدمه - لا يصح كما أشار إليه بقوله: ((مالم يتقدم الخ))، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>:

(قوله: أشار إليه بيده لحديث "ابن عباس" الخ) ظاهر قوله: ((أشار)) أنه يأمره بالقيام عن يمينه بالإشارة فقط مع أنه روى "البخاري" عن "ابن عباس" كما في "السندي": ((أنه لما قام إلى يسار النبي ﷺ أخذ ﷺ بأذنه وأداره إلى يمينه)) اهـ. إلا أن يكون قبل شروعه في الصلاة، ولفظ الحديث على ما ذكره في "الهداية" يتبادر أنه أقامه وهو في الصلاة، حيث قال: ((عن "ابن عباس": بث عند خالتي "ميمونة"، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل، فقمته عن يساره فأخذ برأسي فأقامني عن يمينه))، وهو صريح ما في "مسلم".

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٣/١.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٨) كتاب العلم - باب السمر في العلم، و(٦٩٨) كتاب الأذان - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تصد صلاتهما، ومسلم (٧٦٣) (١٨١) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقامه، وأبو داود (٦١٠) كتاب الصلاة - باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان؟ والترمذي (٢٣٢) كتاب الصلاة - باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل، وقال: حديث ابن عباس عليه السلام حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، والنسائي ٢١٥/١ كتاب الغسل - باب الأمر بالوضوء من النوم، وابن ماجه (٩٧٣) كتاب إقامة الصلاة - باب الاثنان جماعة. وفي الباب عن: جابر بن عبد الله وأنس بن مالك.

(٣) "السراج الرواح": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٨٩ أ بصرف.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٤/١.



((وأشار "المصنّف" إلى أنّ العبرة إنّما هو للقدم لا للرأس، فلو كان الإمام أقصر من المقتدي، يقع رأس المقتدي قدّام الإمام يجوز بعد أن يكون محاذياً بقدمه أو متأخراً قليلاً، وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتي، وإن تفاوتت الأقدام صغراً وكبراً فالعبرة للساق والكعب، والأصح: ما لم يتقدّم أكثر قدم المقتدي لا تفسد صلاته كما في "المجتبى") انتهى.

فما ذكره "الشارح" ليس مخالفاً لما تقدّم<sup>(١)</sup> كما توهم، "رحمته"، فافهم.

وفي "الفهّستاني"<sup>(٢)</sup>: ((هذا في غير المومي، والعبرة في المومي للرأس، حتى لو كان رأسه خلف إمامه، ورجلاه قدّام رجله صح، وعلى العكس لا يصح كما في "الزاهدي" وغيره)) انتهى.

(قوله: ليس مخالفاً لما تقدّم كما توهم) قال "ط": ((في "الفهّستاني": العبرة للقدم، وقيل: إنّها جائزة ما بقي المحاذاة في شيء من القدم، والأصح أن العبرة لأكثرها، كذا في "المنية"، ولو اختلف قدمهما في الصغر والكبر فالعبرة للكعب في الأصحّ اهـ. فظاهره أن التصحيح الأوّل عند مساواة قدميهما، والتصحيح الثاني عند اختلافهما، وظاهر نقل "الحموي" كـ "البحر" أنّهما قولان في المسألة، وكلام "الشارح" لم يوافق أحدهما)) اهـ. فأتى ترى أنّ كلام "الشارح" لم يوافق ما في "الفهّستاني" كما قال "ط" وإن وافق ما في "المجتبى"، و"ط" لم يدّع مخالفتَهُ لما في "المجتبى" حتّى يُعترض عليه بل لما في "الفهّستاني"، وجرى "الشارح" على اعتبار المحاذاة بالقدم بمعنى العقب في المسألة الأولى خلاف الأصحّ، لأنّ الأصحّ أن العبرة لمحاذاة الأكثر فيها، فيكون جارياً على خلاف الأصحّ، إلّا أن يبقى القدم على ظاهره ويراد أكثره لا كلّهُ، فيكون موافقاً لما في "الفهّستاني" من تصحيح اعتبار الأكثر فيها، ويكون في المسألة الثانية جارياً على أحد تصحيحين، ولعلّه أشار بقوله: ((فافهم)) إلى الاعتراض على غير "ط" من محشّي هذا الكتاب، وإلّا فاعتراضه عليه غير وارد، تأمل.

(١) في هذه المقالة.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل بجهر الإمام ١/١١٠.



أقول: وينبغي أن لا يكون قوله: ((رأسه خلف إمامه)) قيداً، بل كذلك إذا ساواه على قياس ما تقدّم<sup>(١)</sup>، وينبغي أيضاً أن يكون هذا في المومي المقتدي بصحيح أو بمومٍ مثله، وكان كلُّ منهما قاعدةً أو مستقياً ورجلاه إلى القبلة، أمّا لو على جنبه فيشترط كون المومتّ مضطجعاً خلف ظهر إمامه، ولا عبرة للرأس أصلاً.

### (تنبيه)

إفراد القدم في كلام "الشارح" كغيره يفيد أن المحاذاة تُعتبر بوحدة، ولم أره صريحاً. والظاهر: أنه لو كان معتمداً على قدم واحدة فبالعبرة لها، ولو على القدمين فإن كانت إحدهما محاذيةً والأخرى متأخرةً فلا كلام في الصحة، وإن كانت الأخرى متقدمةً فهل يصحُّ نظراً للمحاذية أو لا نظراً للمتقدمة؟ محلُّ نظر، والظاهر الثاني ترجيحاً للحاضر على المبيح كما قالوا فيما لو كانت إحدى قوائم الصيد في الحلِّ والأخرى في الحرم، [١/ق/٤٤٨/ب] وقد رأيتُ فيه في كتب الشافعية اختلافٌ ترجيح.

### (فرع)

قال في "منية المفتي": ((اقتدى على سطح، وقام بمحذاء رأس الإمام ذكرَ "الحلواني"<sup>٢</sup>: أنه لا يجوز، و"السرخسي"<sup>(٢)</sup>: يجوز)).

(قوله: فيُشترط كونُ المومتّ مضطجعاً) إلخ لا يظهر اشتراط كونِ المومتّ مضطجعاً خلف ظهر إمامه، بل لو اضطجعَ محاذياً رأسه لقدمي إمامه أو بالعكس صحَّ؛ إذ المدارُّ في عدم صحّة الاقتداء على التقدّم، وفيما ذكر لم يحصل تقدّم عليه، تأمّل.

(قوله: اقتدى على سطح إلخ) هذا الخلاف متفرّع على أن العبرة للعقب أو لأكثر القدم، فإنَّ مَنْ حاذى رأس الإمام لم يُحاذِ عقبه، هكذا ظهر.

(١) في هذه المقالة.

(٢) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٢١٠/١.



كُرِهَ) اتِّفَاقاً (وكذا) يَكْرَهُ (خَلْفَهُ عَلَى الْأَصَحِّ) لمخالفته السُّنَّةَ (والزائد) يَقِفُ (خَلْفَهُ) فلو تَوَسَّطَ اثْنَيْنِ كُرِهَ تَنْزِيهًا، وتَحْرِيمًا لو أَكْثَرَ، ولو قام واحدٌ بِمَنْجَبِ الْإِمَامِ وخَلْفَهُ صَفًّا.....

### مطلب: هل الإساءة دون الكراهة أو أفحش منها ؟

[٤٧٩٣] (قوله: كره اتفاقاً) الظاهر أنَّ الكراهة تنزيهٌ لتعليقها في "الهداية"<sup>(١)</sup> وغيرها بمخالفة السُّنَّة، ولقوله في "الكافي"<sup>(٢)</sup>: ((جاز وأساء))، وكذا نقله "الريعي"<sup>(٣)</sup> عن "محمد"، لكن قدَّمنا<sup>(٤)</sup> في أوَّل بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أنَّ الإساءة دون الكراهة أو أفحش منها، ووفقنا بينها بأنَّها دون كراهة التحريم، وأفحش من كراهة التنزيه، فراجع.

[٤٧٩٤] (قوله: والزائد<sup>(٥)</sup> خلفه) عدلَ تبعاً لـ "الوقاية" عن قول "الكنز"<sup>(٦)</sup>: ((والاثنا خلفه)) لأنَّه غيرُ خاصٍّ بالاثنين، بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فأكثر، نعم يفهمُ حكمُ الأكثرِ بالأوَّل، وفي "القَهْستاني"<sup>(٧)</sup>: ((وكيفيته: أنَّ يَقِفَ أَحَدُهُمَا بِجَنَاحِهِ وَالْآخَرُ يَمِينُهُ إِذَا كَانَ الزَّائِدُ اثْنَيْنِ، وَلَوْ جَاءَ ثَالِثٌ وَقَفَ عَنْ يَسَارِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِعُ عَنْ يَمِينِ الثَّانِي، وَالْخَامِسُ عَنْ يَسَارِ الثَّالِثِ وَهَكَذَا)) اهـ. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الزائد لو جاء بعد الشُّروع يقومُ خلف الإمام، ويتأخَّرُ المقتدي الأوَّل، ويأتي<sup>(٨)</sup> تمامه قريباً.

[٤٧٩٥] (قوله: كره تنزيهاً) وفي رواية: لا يكرهه، والأوَّلُ أصحُّ كما في "الإمداد"<sup>(٩)</sup>.

[٤٧٩٦] (قوله: وتَحْرِيمًا لو أَكْثَرَ) أفاد أنَّ تقدُّمَ الإمام أمامَ الصَّفِّ واجبٌ كما أفاده

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٦/١.

(٢) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٢/ب. بتصرف.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٦/١.

(٤) المقولة [٤٠٣٧] قوله: ((وقالوا إلخ)).

(٥) في "م": ((والزائدة)) وهو تحريف.

(٦) انظر "شرح العيني على الكنز": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٤٦/١.

(٧) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل بغير الإمام ١١١/١.

(٨) المقولة [٤٧٩٧] قوله: ((كره إجماعاً)).

(٩) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٦٩/أ.



كُرِهَ إجماعاً.

(ويُصَفُّ) أي: يُصَفُّهُمُ الإمامُ، بأنَّ يأمرهم بذلك، قال "الشمسي": ((وينبغي أن يأمرهم بأن يترأصوا ويسلُّوا.....

في "الهداية" (١) و"الفتح" (٢).

[٤٧٩٧] (قوله: كره إجماعاً) أي: للمؤتمِّ، وليس على الإمام منها شيء، ويتخلَّصُ من الكراهة بالقهقري إلى خلقٍ إن لم يكن المحلُّ ضيقاً على الظاهر، وانظر هذا مع قولهم: لو كان مع الإمام واحدٌ على الدكان والباقي دونه لا يكره، وقد تزول المخالفة بأن تكون الثانية موضوعها إذا كان المؤتمُّ خلفه، "ط" (٣).

أقول: لم أر التصريح بالواحد، وإنما صرَّحوا بكراهة انفراد الإمام على الدكان، ولو كان معه بعضُ القوم لا يكره، فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم، فلا ينافي ما هنا، وأيضاً قد صرَّحوا بكراهة قيام الواحد وحده وإن لم يجذُ فرجةً، تأمل.

(تثمة)

إذا اقتدى بإمام، فجاء آخرُ يتقدَّم الإمام موضع سجوده، كذا في "مختارات النوازل" (٤)، [١/٤٤٩ق/أ] وفي "القهُستاني" (٥) عن "الجلابي": ((أنَّ المقتدي يتأخَّرُ عن اليمين إلى خلفٍ إذا جاء آخرُ)) اهـ.

وفي "الفتح" (٦): ((ولو اقتدى واحدٌ بآخر، فجاء ثالثٌ يجذبُ المقتدي بعد التكبير، ولو جذبهُ قبل التكبير لا يضرُّه، وقيل: يتقدَّم الإمام)) اهـ.

(١) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٦/١.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٦/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١.

(٤) لم نثر على النقل في "مختارات النوازل" للرمغاني.

(٥) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١١١/١.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٨/١.



الخلل، وَيُسَوُّوْا مَنَاكِهَهُمْ))، وَيَقِفُ وَسْطًا، .....

ومقتضاه: أنَّ الثالث يقتدي متأخراً، ومقتضى القول بتقديم الإمام أنه يقومُ بِجَنْبِ المقتدي الأول، والذي يظهرُ أنه ينبغي للمقتدي التأخرُ إذا جاء ثالث، فإن تأخر، وإلاَّ جذبهُ الثالث إن لم يخشَ إفساد صلاته، فإن اقتدى عن يسار الإمام يشيِّرُ إليهما بالتأخر، وهو أولى من تقدُّمه؛ لأنَّه متبوعٌ، ولأنَّ الاصطفاف خلفَ الإمام من فعل المقتدين لا الإمام، فالأولى ثباته في مكانه وتأخرُ المقتدي، ويؤيِّده ما في "الفتح" <sup>(١)</sup> عن "صحيح مسلم" <sup>(٢)</sup>: «قال "جابر": سِرْتُ مع النبي ﷺ في غزوة، فقام يصلي، فجنحتُ حتى قمتُ عن يساره، فأخذَ بيدي فأدارني عن يمينه، فجاء "ابن صخر" حتى قام عن يساره، فأخذَ يديه جميعاً فدفَعَنِي حتى أقامنا خلفه» اهـ.

وهذا كله عند الإمكان، وإلاَّ تعيَّن الممكن، والظاهرُ أيضاً أنَّ هذا إذا لم يكن في القعدة الأخيرة، وإلاَّ اقتدى الثالثُ عن يسار الإمام، ولا تقدُّم ولا تأخرُ.

[٤٧٩٨] (قوله: الخلل) هو انفراجُ ما بين الشيئين، "قاموس" <sup>(٣)</sup>. وهو على وزن جَلَل، "ط" <sup>(٤)</sup>.

[٤٧٩٩] (قوله: ويقفُ وسْطًا) قال في "المعراج": ((وفي "مبسوط بكر" <sup>(٥)</sup>: السَّنةُ أن يقوم

(قوله: ويؤيِّده ما في "الفتح" عن "صحيح مسلم" إلخ) وجهُ التأيد هو أنه عليه السلام كان يمكنه أن يتقدَّم ميمنةً أو ميسرةً لأجل إقامة سنةٍ مقامهما، ومع هذا لم يفعله، بل فعَلَ ما فعله لأنَّه المتبوع، فبقي في مكانه وأخذَ بيدَ كُلِّ منهما وحوَّلَهُ عن مكانه، فهذا يدلُّ لما نحن فيه، وأنَّه ينبغي للمقتدي التأخرُ إذا جاء ثالث، تأمَّل.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٨/١.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠١٠) كتاب الزهد والرقائق - باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، وأبو داود (٦٣٤) كتاب الصلاة - باب إذا كان الثوب ضيقاً يترَّر به، وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" ٣٥١/٣ مختصراً، والحاكم في "المستدرک" ٢٥٤/١ كتاب الصلاة، وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ولم يوافقه الذهبي، وقال: صحيح على شرط مسلم.

(٣) "القاموس": مادة (خلل).

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١.

(٥) أي: مبسوط شيخ الإسلام بكر خواهر زاده (ت ٤٨٣هـ) وتقدمت ترجمته ٣٥٥/١.



في المحراب ليعتدل الطرفان، ولو قام في أحد جانبي الصف يكره، ولو كان المسجد الصفيّ مُجَنَّبَ الشَتْوِيّ، وامْتَلَأَ المسجدُ يقوم الإمام في جانب الحائط ليستوي القوم من جانبيه، والأصحُّ ما رُوِيَ عن "أبي حنيفة" أنّه قال: أكرهُ أنْ يقوم بين الساريتين، أو في زاوية، أو في ناحية المسجد، أو إلى سارية؛ لأنّه خلافُ عملِ الأئمّة، قال عليه الصلاة والسلام: «توسّطوا الإمام، وسُتُوا الخَلَلَ»<sup>(١)</sup>، ومتى استوى جانبه يقوم عن يمين الإمام إنْ أمكنه، وإنْ جَدَّ في الصفُ فرجةً سلّها، وإلاّ انتظر حتى يجيء آخر، فيقفان خلفه، وإنْ لم يجيء حتى ركع الإمام [١٦/٤٩٩ ب] يختار أعلم الناس بهذه المسألة، فيجذبه ويقفان خلفه، وإنْ<sup>(٢)</sup> لم يجد عالماً يقف خلف الصفّ بجذاء الإمام للضرورة، ولو وقف مفرداً بغير عذرٍ تصحّ صلاته عندنا خلافاً لـ "أحمد" اهـ.

### مطلب في كراهية قيام الإمام في غير المحراب

(تنبيه)

يُفْهَمُ من قوله: ((أو إلى سارية)) كراهة قيام الإمام في غير المحراب، ويؤيّدُه قوله قبله: ((السنة أن يقوم في المحراب))، وكذا قوله في موضعٍ آخر: ((السنة أن يقوم الإمام إزاء وسطِ الصفّ، ألا ترى أن المحارب ما نصبت إلا وسط المساجد، وهي قد عيّنت لمقام الإمام)) اهـ. والظاهر أن هذا في الإمام الراتب لجماعة كثيرة؛ لئلا يلزم عدم قيامه في الوسط، فلو لم يلزم ذلك لا يكره، تأمل.

(فرع)

ذكرَ في "البدائع"<sup>(٣)</sup> في بحث الصلاة في الكعبة: ((أنّ الأفضل للإمام أن يقفَ في مقام إبراهيم)).

(١) أخرجه أبو داود (٦٨١) كتاب الصلاة - باب مقام الإمام من الصف، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠٤/٣ كتاب

الصلاة - باب مقام الإمام في الصف.

(٢) في "ب" و"م": ((ولو)).

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١٢٠/١.



وخيرُ صفوف الرجال أوَّلُها.....

[٤٨٠٠] (قوله: وخيرُ صفوف الرجال أوَّلُها) لأنه روي في الأخبار<sup>(١)</sup>: أن الله تعالى إذا أنزل الرحمة على الجماعة يُنزِّلُها أوَّلًا على الإمام، ثم تتجاوز عنه إلى مَنْ بحذائه في الصفِّ الأوَّل، ثم إلى الميامن، ثم إلى المياسر، ثم إلى الصف الثاني، وتأمُّه في "البحر"<sup>(٢)</sup>.

(تنبيه)

قال في "المعراج": ((الأفضلُ أن يقفَ في الصفِّ الأخير إذا خاف إيذاء أحدٍ، قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تركَ الصفَّ الأوَّلَ مخافةً أن يؤذي مسلماً أُضعِفَ له أجرُ الصفِّ الأوَّل»<sup>(٣)</sup>، وبه أخذَ "أبو حنيفة" و"محمد"، وفي كراهة ترك الصفِّ الأوَّل مع إمكانه خلاف)) اهـ.  
أي: لو تركه مع عدم خوف الإيذاء، وهذا لو قبل الشروع، فلو شرعوا في الصفِّ الأوَّل فرجةً له خرَّقُ الصفوف كما يأتي قريباً<sup>(٤)</sup>.

### مطلب في جواز الإيثار بالقرب

وفي "حاشية الأشباه" لـ "الحموي"<sup>(٥)</sup> عن "المضمرات" عن "النصاب": ((وإن سبقَ أحدٌ إلى الصفِّ الأوَّل فدخلَ رجلٌ أكبرُ منه سنًا أو أهلُ علمٍ ينبغي أن يتأخَّرَ ويُقدِّمه تعظيماً له)) اهـ.  
فهذا يفيدُ جواز الإيثار بالقرب بلا كراهةٍ خلافاً للشافعية، وقال في "الأشباه"<sup>(٦)</sup>: ((لم أره لأصحابنا))، ونقل العلامة "البيري" فروعاً تدلُّ على عدم الكراهة، ويدلُّ عليه قوله تعالى:

(١) لم نثر عليه فيما بين أيدينا من المصادر.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٥/١.

(٣) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٤١) وفي إسناده نوح بن أبي مريم، وهو ضعيف، وأورده الهيثمي في "المجمع" ٩٥/٢ كتاب الصلاة - باب من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذي غيره، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط".

(٤) المقولة [٤٨٠٤] قوله: ((كفيامه في صف إلخ)).

(٥) "غمز عيون البصائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة: هل يكره الإيثار في القرب ٣٥٨/١٤.

(٦) "الأشباه والنظائر": الفن الأول - القاعدة الثالثة: هل يكره الإيثار في القرب؟ ص ١٣٢.



﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر-٩]، وما في "صحيح مسلم" (١): من أنه عليه [١/٤٥٠ ق] الصلاة والسلام أتى بشراب، فشرب منه وعن يمينه أصغر القوم - وهو "ابن عباس" - وعن يساره أشياخ، فقال عليه الصلاة والسلام للغلام: «أتأذن لي في أن أعطي هؤلاء؟»، فقال الغلام: لا والله، فأعطاه الغلام؛ إذ لا ريب أن مقتضى طلب الإذن مشروعية ذلك بلا كراهة وإن جاز أن يكون غيره أفضل اهـ.

أقول: وينبغي تقييد المسألة بما إذا عارض تلك القرية ما هو أفضل منها كاحترام أهل العلم والأشياخ كما أفاده الفرع السابق والحديث، فإنهما يدلان على أنه أفضل من القيام في الصف الأول، ومن إعطاء الإناء لمن له الحق، وهو من على اليمين، فيكون الإتيان بالقرية انتقالاتاً من قرية إلى ما هو أفضل منها، وهو الاحترام المذكور، أما لو أثر على مكانه في الصف مثلاً من ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلا داع، وهو خلاف المطلوب شرعاً، وينبغي أن يحمل عليه ما في "النهر" (٢) من قوله: ((واعلم أن الشافعية ذكروا أن الإتيان بالقرية مكروه، كما لو كان في الصف الأول، فلما أقيمت أثر به، وقواعدنا لا تأباه)) اهـ.

### مطلب في الكلام على الصف الأول

#### (تنبيه آخر)

قال في "البحر" (٣) في آخر باب الجمعة: ((تكلموا في الصف الأول، قيل: هو خلف الإمام في المقصورة، وقيل: ما يلي المقصورة، وبه أخذ الفقيه "أبو الليث"؛ لأنه يمنع العامة عن الدخول

(١) أخرجه مالك في "الموطأ" ٧٠٦/٢. كتاب صفة النبي - باب السنة في الشرب ومناولته عن اليمين عليه السلام، وأحمد ٣٣٣/٥ - ٣٣٨، و البخاري (٢٣٥١) كتاب المساقاة - باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة، ومسلم (٢٠٣٠) كتاب الأشربة - باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما عن يمين المتبذل، والطبراني في "الكبير" (٥٧٦٩) والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٨٦/٧ كتاب الصداق - باب الأيمن فالأيمن في الشرب. كلهم من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٤٥/ب.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة ١٦٩/٢.



في غير جنازة، ثم وثم، ولو صلى على رفوف المسجد إن وجد في صحنه مكاناً كرهه كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة.  
قنن: وبالكراهة أيضاً صرح الشافعية، قال "السيوطي"<sup>(١)</sup> في "بسط الكف في إتمام الصف"<sup>(٢)</sup>:

في المقصورة، فلا تتوصل العامة إلى نيل فضيلة الصف الأول)) اهـ.

أقول: والظاهر أن المقصورة في زمانهم اسم لبني في داخل الجدار القبلي من المسجد، كان يصلي فيها الأمراء الجمعة، ويمنعون الناس من دخولها خوفاً من العدو، فعلى هذا اختلّف في الصف الأول، هل هو ما يلي الإمام من داخلها، أم ما يلي المقصورة من خارجها؟ فأخذ "الفقيه" بالثاني توسعة على العامة كيلا تفوتهم الفضيلة، ويعلم منه بالأولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الحائط القبلي يكون الصف الأول فيها ما يلي الإمام في داخلها، وما اتصل به من طرفها خارجاً عنها [١/ق/٤٥٠/ب] من أول الجدار إلى آخره، فلا يقطع الصف بيناتها كما لا يقطع بالمنبر الذي هو داخلها فيما يظهر، وصرح به الشافعية، وعليه فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الأول من خارجها يكون مكروهاً، ويؤخذ من تعريف الصف الأول بما هو خلف الإمام - أي: لا خلف مقتدي آخر - أن من قام في الصف الثاني بحذاء باب المنبر يكون من الصف الأول؛ لأنه ليس خلف مقتدي آخر، والله تعالى أعلم.

[٤٨٠١] (قوله: في غير جنازة) أمّا فيها فأجرها إظهاراً للتواضع؛ لأنهم شفعاء، فهو أحرى بقبول شفاعتهم، ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف، فلو فضل الأول امتنعوا عن التأخر عند قلتهم، "رحمتي".

[٤٨٠٢] (قوله: ثم وثم) أي: ثم الصف الثاني أفضل من الثالث، وفي الجنازة ما يلي الأخير أفضل مما تقدّمه، "رحمتي".

[٤٨٠٣] (قوله: كره) لأن فيه تركاً لإكمال الصفوف، والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة لأجل أن يصل صوته إلى أطراف المسجد لا يكره.

[٤٨٠٤] (قوله: كقيامه في صف إلخ) هل الكراهة فيه تنزيهية أو تحريمية؟ ويرشد إلى الثاني

(١) "بسط الكف في إتمام الصف" ص ١٧-٢٠. بتصرف، للسيوطي (ت ٩١١هـ).



قوله عليه الصلاة والسلام: «وَمَنْ قَطَعَهُ قَطَعَهُ اللَّهُ»<sup>(١)</sup>، "ط"<sup>(٢)</sup>.

بقيَ ما إذا رأى الفرجة بعدما أحرم هل يمشي إليها؟ لم أره صريحاً، وظاهر الإطلاق نعم، ويفيده مسألة مَنْ جَذَبَ غيره من الصفِّ كما قَدَّمناه<sup>(٣)</sup>، فإنه ينبغي له أن يجيئه لتنتفي الكراهة عن الجاذب، فمشيُه لنفي الكراهة عن نفسه أولى، فتأمل. ثم رأيتُ في مفسدات الصلاة من "الحلبة"<sup>(٤)</sup> عن "الذخيرة": ((إن كان في الصفِّ الثاني، فرأى فرجةً في الأوَّل، فمشى إليها لم تفسد صلاته؛ لأنه مأمورٌ بالمراصة، قال عليه الصلاة والسلام: «تراصُّوا في الصفوف»<sup>(٥)</sup>، ولو كان في الصفِّ الثالث تفسدُ)) اهـ. أي: لأنه عملٌ كثيرٌ.

(قوله: ولو كان في الصفِّ الثالث تفسدُ) سيأتي في الشرح في مفسدات الصلاة: ((مشى مُستقبلَ القبلة هل تفسدُ؟ إن قدرَ صفٍّ ثمَّ وقفَ قدرَ ركنٍ ثمَّ مشى ووقف كذلك وهكذا لا تفسدُ وإن كثر ما لم يختلف المكان)) اهـ. فعلى هذا عللُ الفسادِ لو كان في الصفِّ الثالث إذا لم يقف.

(١) أخرجه أبو داود (٦٦٦) كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف، والنسائي ٩٣/٢ كتاب الصلاة - باب من وصل صفًّا، وابن خزيمة (١٥٤٩) كتاب الإمامة - باب فضل وصل الصفوف، والحاكم ٢١٣/١ وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١ بتصرف.

(٣) المقولة [٤٧٩٩] قوله: ((ويقف وسطاً)).

(٤) "الحلبة": مفسدات الصلاة ٢/٢ ق ٢٢٨/٢ - ب.

(٥) أخرجه أحمد ٢٦٠/٣، وأبو داود (٦٦٧) كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف، والنسائي ٩٢/٢ كتاب الإمامة - باب حثَّ الإمام على رصِّ الصفوف والمقابلة بينها، والبيهقي في "شرح السنة" (٨١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١٠٠/٣ كتاب الصلاة - باب إقامة الصفوف وتسويتها، وابن خزيمة (١٥٤٥) كتاب جماع أبواب قيام المؤمنين خلف الإمام - باب الأمر بالمحاذاة بين المناكب والأعتاق في الصفِّ، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٦٦) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام. كلُّهم من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً، أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: ((رَاصُّوا صُفُوفَكُمْ وَقَارِبُوا بَيْنَهَا وَحَاذَرُوا بِالْأَعْتَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنِّي لأَرَى الشَّيَاطِينَ تَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الْحَذَفُ))، وفي الباب عن الثَّعْمَانِ بن بشير، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



((وهذا الفعل مفوّت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيفُ، لا لأصل بركة الجماعة، فتضعيفُها غيرُ بركتها، وبركتُها هي عَوْدُ بركةِ الكامل منهم على الناقص)) اهـ.  
ولو وجدَ فرجةٌ في الأوّلِ لا الثاني له خرَقُ الثاني.....

وظاهرُ التعليل بالأمر أنه يُطلَبُ منه المشيُ إليها، تأمّل.

(فائدة)

قال في "الأشباه"<sup>(١)</sup>: ((إذا أدركَ الإمامُ رакعاً فشرعهُ لتحصيل الركعة في الصفِّ الأخير أفضلُ من وصل الصفِّ)) اهـ.

أمّا لو لم يدرك الصفِّ الأخير فلا يقفُ [١/٤٥١ق/أ] وحده، بل يمشي إليه إن كان فيه فرجةٌ وإن فاتته الركعة كما في آخر "شرح المنية"<sup>(٢)</sup> معللاً: ((بأن ترك المكروه أولى من إدراك الفضيلة))، تأمّل. ويشهدُ له أن "أبا بكره" ﷺ ركَعَ دون الصفِّ، ثم دبَّ إليه، فقال له ﷺ: ((زادَكَ الله حرصاً، ولا تُعدَّ))<sup>(٣)</sup>.

[٤٨٠٥] (قوله: وهذا الفعل مفوّت إلخ) هذا مذهبُ الشافعية؛ لأنَّ شرط فضيلة الجماعة

(قوله: مُعللاً بأن ترك المكروه أولى إلخ) فيه أن هذه العلة متحقّقة في مسألة "الأشباه"؛ إذ تركُ وصل الصفِّ مكروه، نعم صلاتُهُ في المسألة الثانية وحده يلزمُهُ ارتكابُ مكروهين، وهو عدمُ سدِّ الفرجة وانفراذه عن الصفِّ بخلاف الأولى، فإنَّ صلاته في الصفِّ الأخير يلزمُهُ ارتكابُ مكروه واحد.

(قول "الشارح": وبركتُها هي عَوْدُ بركةِ الكامل منهم على الناقص) ظاهرُ كلام "الشارح" يقتضي أن عَوْدَ بركةِ الكامل على الناقص يبقى مع كراهة تركِ سدِّ الفرجة، وعبارة "السيوطي" تقتضي عدم حصولها حيث قال: ((فالإخلالُ بسدِّ الفرجة لا يحصلُ معه التضعيفُ المذكور، ثمَّ إنه يسقطُ بسببه خصالٌ أخرى))، وذكرَ منها - أي: من الخصالِ الساقطة - عَوْدُ بركةِ الكامل على الناقص، والسلامة من الشيطان، واحتفاف الملائكة، وصلاة الملائكة، وشهادتهم له لعدم مجامعتهم للشياطين، وقيام نظام الألفة الآمن من السُّهَر، وإرغام الشيطان، والختشوع إلى آخر ما ذكره "السندي".

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ٩٥ - بتصرف.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في مسائل شتى ص ٦١٩ -.

(٣) أخرجه أحمد ٣٩/٥ و ٤٢ و ٤٦، والبخاري (٧٨٣) كتاب الأذان - باب إذا ركع دون الصف، وأبو داود (٦٨٣٦) =



لتقصيرهم وفي الحديث<sup>(١)</sup>: «(مَنْ سَدَّ فُرْجَةً غُفِرَ لَهُ)»، وصح: «(خياركم ألينكم مناكب في الصلاة)»<sup>(٢)</sup>، وبهذا يُعلمُ جهلُ مَنْ يَستَمسِكُ عند دخول داخلٍ بمجنبه في الصفِّ، ويظنُّ أنه رياءٌ.....

عندهم أن تؤدي بلا كراهةٍ، وعندنا ينالُ التضعيفُ، ويلزمُه مقتضى الكراهة أو الحرمة كما لو صلاها في أرض مغصوبةٍ، "رحمتي". ونحوه في "ط"<sup>(٣)</sup>.

[٤٨٠٦] (قوله: لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما إذا شرعوا، وفي "القنية"<sup>(٤)</sup>: ((قام في آخر صفٍ وبينه وبين الصفوف مواضعٌ خاليةٌ فللدخول أن يمرَّ بين يديه ليصل الصفوف؛ لأنه أسقط حرمة نفسه، فلا تأثم المارُّ بين يديه، دلَّ عليه ما في "الفردوس": "عن "ابن عباسٍ" عنه ﷺ: ((مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجَةٍ فِي صَفٍّ فَلْيَسُدَّهَا بِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَرَّ مَرًّا فَلْيَتَخَطَّ عَلَى رَقَبَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا حَرَمَةَ لَهُ))<sup>(٥)</sup>، أي: فليخط المارُّ على رقبة مَنْ لم يسدَّ الفرجة)) اهـ.

[٤٨٠٧] (قوله: ألينكم مناكب في الصلاة) المعنى: إذا وضع مَنْ يريدُ الدخول في الصفِّ يده

(قوله: يفيد أن الكلام فيما إذا شرعوا) يظهر أن الحكم كذلك لو لم يشرعوا وعلم منهم عدم سدِّ الفرجة بالأولى، حيث كان له الخرقُ وهم في الصلاة، فيكون له الخرقُ وهم خارجها بالأولى.

- و(٦٨٤) كتاب الصلاة - باب الرجل يركع دون الصفِّ، والنسائي ١١٨/٢ كتاب الإمامة - باب الركوع دون الصفِّ، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩٠/٢ كتاب الصلاة - باب من ركع دون الصفِّ، و١٠٦/٣ باب من جاوز الصلاة دون الصفِّ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" ٣٩٥/١ كتاب الصلاة - باب من صلى خلف الصفِّ وحده، وابن حبان (٢١٩٤) و(٢١٩٥) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام.

(١) أخرجه البزار كما في "الترغيب والترهيب" ٣٢٢/١، و"مجمع الزوائد" ٩١/٢ من حديث أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣٤٩٤)، وفي "الأوسط" (٥٢١٧) و(٥٢٤٠)، وأورده المنذري في "الترغيب والترهيب" ٣٢٢/١، والهيتمي في "مجمع الزوائد" ٩٠/٢، وقال: رواه البزار بإسناد حسن.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب في السترة والمرور بين يدي المصلي ق ١٤/ب.

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١١١٨٤) وفي إسناده مسلمة بن علي وهو ضعيف، وأورده الهيتمي في "المجمع" ٩٥/٢ كتاب الصلاة - باب فيمن وجد فرجةً في صفٍّ فلم يسدّها.



كما بُسِطَ في "البحر"، لكنْ نُقِلَ "المصنّف" وغيرُهُ عن "القنية" وغيرها ما يخالفُهُ، ثُمَّ نُقِلَ تصحيحُ عدم الفساد في مسألة مَنْ جُذِبَ من الصّفِّ فتأخَّرَ.....

على مَنْكِبِ المصلي لآنْ له، "ط"<sup>(١)</sup> عن "الناوي"<sup>(٢)</sup>.

[٤٨٠٨] (قوله: كما بُسِطَ في "البحر"<sup>(٣)</sup>) أي: نقلاً عن "فتح القدير"<sup>(٤)</sup> حيث قال: ((ويظنُّ أنَّ فسحه له رياءٌ بسبب أنْ يتحرَّكَ لأجله، بل ذاك إعانةٌ على إدراك الفضيلة وإقامة لسدِّ الفرجات المأمورِ بها في الصّفِّ، والأحاديثُ في هذا شهيرةٌ كثيرةٌ)) اهـ.

[٤٨٠٩] (قوله: لكنْ نُقِلَ "المصنّف" وغيره إلخ) استدراكٌ على ما استنبطَهُ في "البحر" و"الفتح" من الحديث<sup>(٥)</sup>: ((بأنَّه يخالفُ للمنقول في المسألة))، وعبارة "المصنّف" في "المنح"<sup>(٦)</sup> بعد أنْ ذَكَرَ ((ولو جذِبَهُ آخرٌ فتأخَّرَ الأصحُّ لا تفسدُ صلاته)) : ((وفي "القنية"<sup>(٧)</sup>): قيل لمصليٍّ منفردٍ: تقدّم فتقدّم بأمره، أو دخلَ رجلٌ فرجة الصّفِّ فتقدّم المصليُّ حتى وسّع المكانَ عليه فسدتُ صلاته، وينبغي أنْ يمكثَ ساعة ثم يتقدّم برأي نفسه، وعللَهُ في "شرح القدوري": بأنَّه امتثالٌ لغير أمرِ الله تعالى. [١/٤٥١ ق/ب] أقول: ما تقدّم من تصحيح صلاة مَنْ تأخَّرَ ربما يفيدُ تصحيح عدم الفساد في مسألة "القنية"؛ لأنَّه مع تأخُّره بجذبه لا تفسدُ صلاته، ولم يُفصّلْ بين كون ذلك بأمره أم لا، إلّا أنْ يُحمَلْ على ما إذا تأخَّرَ لا بأمره، فتكونُ مسألة أخرى، فتأمل)) اهـ كلامُ "المصنّف".

٣٨٣/١

وحاصله: أنَّه لا فرقَ بين المسألتين، إلّا أنْ يُدْعَى حملُ الأولى على ما إذا تأخَّرَ بمجرّد الجذب بدون أمر، والثانية على ما إذا فسحَ له بأمره فتفسدُ في الثانية؛ لأنَّه امتثالٌ لأمر المخلوق، وهو فعلٌ مُنافٍ للصلاة بخلاف الأولى.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٦/١ نقلاً عن أبي السعود عن المناوي.

(٢) "فيض القدير": الحديث رقم (٣٩٨٨) ٤٦٦/٣ بتصرف.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٥/١.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١١/١.

(٥) أي: المار في "الدر" في الصحيفة السابقة.

(٦) "المنح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٤٣ ق/ب.

(٧) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يفسد الصلاة ق ١٥/ب، وعبارته تنتهي - وفقاً للنسخة التي بين أيدينا - عند قوله:

((تقدم المصلي)).



فهل ثم فرق؟ فليحرر (الرجال) ظاهره يعم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره تعددُهم،..

[٤٨١٠] (قوله: فهل ثم فرق؟) قد علمت من كلام "المصنف" أنه لو تأخرَ بلون أمرٍ فيهما فلا فرقَ بينهما، ويكونُ التصحيحُ وارداً فيهما، وإن تأخرَ بالأمر في إحداهما فهناك فرقٌ، وهو إيجابته أمرَ المخلوق، فيكونُ موضوعُ المسألتين مختلفاً.

هذا، وقد ذكرَ "الشرنبلالي" في "شرح الوهبانية" ما مرَّ<sup>(١)</sup> عن "القنية" و"شرح القدوري"، ثم ردَّه: ((بأنَّ امتهاله إنما هو لأمرِ رسول الله ﷺ، فلا يضُرُّ) اهـ.

لكن لا يخفى أنه تبقى المخالفةُ بين الفرعين ظاهرةً، وكأنَّ "الشارح" لم يجزِمْ بصحة الفرق الذي أبداه "المصنف"، فلذا قال: ((فليحررْ))، وجزَمَ في مكروهات الصلاة وفي مفسداتها<sup>(٢)</sup> بما في "القنية" تبعاً لـ "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>، وقال "ط"<sup>(٤)</sup>: ((لو قيل بالتفصيل بين كونه امثلاً لأمر الشارع فلا تنسُدُ، وبين كونه امثلاً لأمر الداخل مراعاةً لحاظه من غير نظرٍ لأمر الشارع فتفسدُ لكان حسناً)).

[٤٨١١] (قوله: ظاهره يعم العبيد) أشار به إلى أنَّ البلوغَ مقدَّمٌ على الحرية لقوله ﷺ: «(يَلْتَنِي مِنْكُمْ أَوَّلُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى)»<sup>(٥)</sup>،.....

(قوله: يَلْتَنِي مِنْكُمْ) قال "الرملي": ((يجوزُ إثبات الياء مع فتحها وتشديد النون، وحذف الياء مع كسر اللام وتحفيف النون)) اهـ.

(١) في المقولة السابقة.

(٢) ٧٧/٤ "در".

(٣) "شرح المنية الكبير": مفسدات الصلاة ص ٤٤٥..

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢/١٤٧.

(٥) أخرجه أحمد ١٢٢/٤، وعبد الرزاق (٢٤٣٠)، والحميدي (٤٥٦)، ومسلم (٤٣٢) كتاب الصلاة - باب تسوية الصفوف وإقامتها وتقديم الأول فالأول، وأبو داود (٦٧٤) كتاب الصلاة - باب مَنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْإِمَامَ فِي الصَّفِّ، والنسائي ٨٧/٢ - ٨٨ كتاب الإمامة باب مَنْ يَلِيَ الْإِمَامَ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، ٩٠/٢ باب ما يقول الإمام إذا تقدَّم في تسوية الصفوف، وابن ماجه (٩٧٦) كتاب إقامة الصلاة - باب مَنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَلِيَ الْإِمَامَ، والطبراني =



فلو واحداً دَخَلَ الصَّفَّ (ثُمَّ الْخَتَانَتِي ثُمَّ النِّسَاءَ) قالوا: الصفوفُ الممكنة.....

أي: البالغون خلافاً لما نقله "ابن أمير حاج"<sup>(١)</sup>، حيث قدّم الصبيانَ الأحرارَ على العبيد البالغين. اهـ "ح"<sup>(٢)</sup> عن "البحر"<sup>(٣)</sup>.

نعم يُقدّمُ البالغُ الحرُّ على البالغِ العبد، والصبيُّ الحرُّ على الصبيِّ العبد، والحرّةُ البالغةُ على الأُمّةِ البالغة، والصبيّةُ الحرّةُ على الصبيّةِ الأُمّة، "بحر"<sup>(٤)</sup>.

[٤٨١٢] (قوله: فلو واحداً دَخَلَ الصَّفَّ) ذكره في "البحر"<sup>(٥)</sup> بحثاً، قال: ((وكذا لو كان للمقتدي رجلاً وصبيّاً يصفّهما خلفه لحديث "أنس": «فصفتُ [١/ ق ٤٥٢/أ] أنا واليتيمُ وراءه، والعجوزُ من ورائنا»<sup>(٦)</sup>) وهذا بخلاف المرأة الواحدة، فإنّها تتأخّرُ مطلقاً كالمعتدّات

(قوله: خلافاً لما نقله "ابن أمير حاج" ظاهره أنّ "ابن أمير حاج" نقل ما قاله عن أهل المذهب، وحيث كان منقولاً فاللزامُ اتِّباعه وإن كان مخالفاً لظاهر عباراتهم تقدماً للنصِّ على الظاهر، كذا ظهر. (قوله: ذكره في "البحر" بحثاً) قال "الرحماني": ((ربّما يتعيّن في زماننا إدخالُ الصبيان في صفوف الرجال؛ لأنّ اليهود منهم إذا اجتمعَ صبيانٌ فأكثُرُ تبطلُ صلاة بعضهم ببعض، وربما تعدّى ضررهم إلى إفساد صلاة الرّجال)) انتهى. اهـ "سندي".

= في "الكبير" ١٧/ (٥٨٧) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٥) و(٥٩٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٩٧/٣ كتاب الصلاة - باب الرجال يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء، وابن حبان (٢١٧٢) و(٢١٧٨) كتاب الصلاة - باب فرض متابعة الإمام. كلّهم عن أبي مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأبي ابن كعب، وأبي سعيد، والبراء، وأنس رضي الله عنه.

(١) "الحلية": التكملة - الفصل الأول - صلاة الجماعة ٢/ ق ٢٦٤/ب.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/أ.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ ٣٧٤ باختصار.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ ٣٧٤.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/ ٣٧٤ وما بعدها.

(٦) تقدم تخريجه ص ٥٦٦.



اثنا عشر، لكن لا يلزم صحّة كلّها لمعاملة الخنثى بالأضرّ.

(وإذا حادثته) ولو بعضه واحداً.....

للحديث المذكور)).

[٤٨١٣] (قوله: اثنا عشر) لأنّ للمقتدي إمّا ذكر أو أنثى أو خنثى، وعلى كلّ إمّا بالغ أو لا، وعلى كلّ إمّا حرّاً أو لا. اهـ "ح" (١).

فيقدّم الأحرار البالغون، ثم صبيانهم، ثم العبيد البالغون، ثم صبيانهم، ثم الأحرار الخنثى الكبار، ثم صغارهم، ثم الأرقاء الخنثى الكبار، ثم صغارهم، ثم الحرائر الكبار، ثم صغارهنّ، ثم الإمام الكبار، ثم صغارهنّ كما في "الحلبة" (٢).

[٤٨١٤] (قوله: لكن لا يلزم إلخ) جواب عما نقلناه عن "الحلبة" (٣) من جعل الخنثى أربعة صفوف؛ لأنّ المراد بيان الصفوف الممكنة على الترتيب المذكور في المتن وإن لم يصحّ كلّها؛ لما في "الإمداد" (٤): ((من أنّه لا تصحّ محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال أنوثته المتقدّم وأحد المتحاذين))، ثم قال (٥): ((فيشترط أن تكون الخنثى صفّاً واحداً، بين كلّ اثنين فرجة أو حائل لينمّح المحاذاة، وهذا مما منّ الله بالنتيجه له)) اهـ. فما ذكره "الشارح" جواب لا اعتراض، فافهم.

وقد ظهر أنّ الصفوف الصحيحة تسعة، لكن ذكر "ح" (٦): ((أنّه سيأتي اشتراط التكليف في إفساد صلاة من حادثه امرأة، والخنثى كالمرأة كما في "الإمداد" (٧)، والتقدّم في حكم المحاذاة، بل هو من أفرادها كما في "البحر" (٨)، فحينئذ فلا يشترط جعل الخنثى صفّاً واحداً إلا إذا كانوا

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.

(٢) "الحلبة": التكملة - الفصل الأول - صلاة الجماعة ٢/ق ٢٦٤/ب.

(٣) في المقالة السابقة.

(٤) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف ق ١٧٠/ب.

(٥) أي: صاحب "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف ق ١٧٠/ب.

(٦) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - فصل في الأحق بالإمامة وترتيب الصفوف ق ١٧٠/ب.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٧٦.



وخصَّه "الزيلي" بالساق والكعب.....

بالعين، فيجعلهم صفًا واحدًا: الأحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة أو الحائل، أمَّا الصبيان منهم فيجعل أحرارهم صفًا آخر، ثم أرقأهم صفًا ثالثًا ترجيحًا للحرية؛ لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم بخلاف البالغين منهم، وعليه فتكون الصفوف أحد عشر<sup>(١)</sup>، هذا حاصل ما ذكره "المحشي"<sup>(٢)</sup>، فافهم.

أقول: وقد صرح في "الفتنة"<sup>(٣)</sup>: ((بأن اقتداء الخشي بمثله فيه روايتان، وأن رواية الجواز استحسان لا قياس)) اهـ. ويلزم من رواية الجواز أنه لا تفسد صلاته بمحاذاة لمثله ولا بتقلبه عليه بالغًا أو غيره، وعلى هذا فلا حاجة إلى [١/٤٥٢ ق/ب] ما مر<sup>(٤)</sup> عن "الإمداد"، نعم جزم "الشارح" فيما سيأتي<sup>(٥)</sup> تبعاً لـ "البحر"<sup>(٦)</sup> برواية عدم الجواز، فتأمل.

[٤٨١٥] (قوله: وخصَّه "الزيلي"<sup>(٧)</sup> إلخ) حيث قال: ((المعتبر في المحاذاة الساق والكعب في الأصح، وبعضهم اعتبر القدم)) اهـ. فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض القدم تفسد وإن كان ساقها وكعبها متأخرًا عن ساقه وكعبه، وعلى الأصح لا تفسد وإن كان بعض قدمها محاذياً لبعض قدمه، بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلاً، تأمل.

هذا، ومقتضى قوله: ((وخصَّه "الزيلي"<sup>(٨)</sup>)) أن قوله: ((ولو بعض واحد)) خارج عما ذكره "الزيلي"<sup>(٩)</sup>، فيكون قولاً ثالثاً في المسألة كما فهمت في "البحر"<sup>(١٠)</sup>، وظاهر كلام "الزيلي"<sup>(١١)</sup> أنه ليس في المسألة قول ثالث، وإلا لذكره، بل المراد بالعضو من المرأة قدمها، ومن الرجل أي عضو كان

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.

(٢) "الفتنة": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق ١٨/١.

(٣) في هذه المقولة.

(٤) ص ٥٨٥ - "در".

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨١/١.

(٦) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٦/١.



على ما صرح به في "النهاية"، ونصه: ((شرطنا المحاذاة مطلقاً لتناول كل الأعضاء أو بعضها، فإنه ذكر في "الخلاصة" <sup>(١)</sup> محالاً على "فوائد القاضي أبي علي النسفي" <sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى: المحاذاة أن يحاذي عضو منها عضواً من الرجل، حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجلٌ بجذائها أسفل منها إن كان يحاذي الرجل شيئاً منها تفسد صلاته، وإنما عيّن هذه الصورة لتكون قدم المرأة محاذية للرجل؛ لأنّ المراد بقوله: أن يحاذي عضو منها هو قدم المرأة لا غير، فإنّ محاذاة غير قدمها لشيء من الرجل لا يوجب فساد صلاته، نص على هذا في "فتاوى الإمام قاضي خان" <sup>(٣)</sup> في أواسط فصل من يصح الاقتداء به ومن لا يصح، وقال: المرأة إذا صلّت مع زوجها في البيت إن كان قدمها بجذاء قدم الزوج لا تجوز صلاتهما بالجماعة، وإن كان قدماها خلف قدم الزوج إلا أنها طويلة تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما؛ لأنّ العبرة للقدم، ألا ترى أن صيد الحرم إذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحلّ أخذه، وإن كان على العكس لا يحل؟)) انتهى كلام "النهاية"، ونقله في "السراج" <sup>(٤)</sup> وأقرّه.

(قوله: على ما صرح به في "النهاية"، ونصه: شرطنا إلخ) ما ذكره في "النهاية" - من حمل العضو من المرأة على قدمها، ومن الرجل على أي عضو كان - خلاف المتبادر من عبارة "النسفي"، فإنه أطلق في العضو منهما، ثم فرّع صورة جزئية على الأصل العام، وهذا لا يدلّ على التخصيص، فالظاهر أن الأقوال ثلاثة اقتصر "الزيلعي" على اثنين، ومشى "قاضيخان" على أحدهما، وهو اعتبار القدم منها.

(١) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر - فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ق ٣٥/أ يتصرف.

(٢) "الفوائد": للقاضي أبي علي الحسين بن المحضر بن محمد بن يوسف القشيريّ -تَرْجِي- بالراء، وقيل: بالزاي - النسفيّ

(ت ٤٢٤هـ). ("كشف الظنون ١٣٠١/٢"، "اللباب ٤٣٣/٢"، "الجواهر المضية ١٠٩/٢، ٣٦/٤"، "الفوائد البهية"

ص ٦٦ -، "هدية العارفين" ٣٠٩/١ وفيها أن وفاته ٤٢٨هـ).

(٣) "الخاتمة": كتاب الصلاة ١٣١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٩٤/أ.



وفي "القهستاني"<sup>(١)</sup>: ((المحاذاة أن تساوي قدم [١/ق/٤٥٣] المرأة شيئاً من أعضاء الرجل، فالقدم مأخوذة في مفهومه على ما نُقِلَ عن "المطرزي"<sup>(٢)</sup>، فمساواة غير قدمها لعضوه غير مفسدة)) اهـ.

فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسألة الظلة المذكورة خلافاً لما زعمه في "البحر"، وأنه لا فرق بين التعبير بالعضو والقدم خلافاً لما زعمه في "البحر" أيضاً، وأنه لو اقتدت به متأخرة عنه بقدمها صحّت صلاتها وإن لزم منه محاذاة بعض أعضائها لقدمه أو غيره في حالة الركوع أو السجود؛ لأنّ المانع ليس محاذاة أيّ عضوٍ منها لأيّ عضوٍ منه، ولا محاذاة قدمه لأيّ عضوٍ منها، بل المانع محاذاة قدمها فقط لأيّ عضوٍ منه.

(تنبيه)

اعتراض في "البحر"<sup>(٣)</sup> تفسير المحاذاة بما ذكره "الزيلعي"<sup>(٤)</sup>: ((بأنه قاصر؛ لأنه لا يشمل التقدّم، وقد صرّحوا بأن المرأة الواحدة تُفسد صلاة ثلاثة إذا وقفت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها، فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في "المجتبى": المحاذاة المفسدة أنّ تقوم بحجب الرجل من غير حائل أو قدامه)) اهـ.

وأجاب في "النهر"<sup>(٥)</sup>: ((بأن المرأة إنما تُفسد صلاة من خلفها إذا كان محاذياً لها كما قيده به "الزيلعي"<sup>(٦)</sup>، وذكره في "السراج"<sup>(٧)</sup> أيضاً، وصرّح به "الحاكم الشهيد" في "كافيه"<sup>(٨)</sup>)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١١١/١ بتصرف.

(٢) لم نجده في "المغرب"، ولعله في أصله "المغرب" والله أعلم.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٦/١.

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٥/٥.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٩٤/ب.

(٨) تقدّم الكلام على "كافي الحناكم" من ابن عابدين رحمه الله ٢٢٧/١ قوله: ((في الروايات الظاهرة)). وانظر

"المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٨٣/١.



(إمرأة) ولو أمةً (مُشتهاةً) حالاً كُنتِ تسعٍ مطلقاً وثمانٍ وسبعٍ لو ضحمةً، أو ماضياً كعجوزٍ (ولا حائل بينهما) - أقلُّه قدرُ ذراعٍ في غِلْظٍ أصبعٍ - أو فرجةٌ تسعُ رجلاً..

ويأتي تمامه قريباً<sup>(١)</sup>.

[٤٨١٦] (قوله: امرأة) مفهومه أنَّ محاذاة الخنثى المشكل لا تُفسدُ، وبه صرحَ في "التارخانية"<sup>(٢)</sup>.

[٤٨١٧] (قوله: ولو أمةً) ومثلها الخنثى كما قدَّمناه عن "الإمداد"، "ح"<sup>(٣)</sup>. ولا وجهٌ للمبالغة بالأمة، ولعلَّها ولو أمةً بهاء الضمير، "ط"<sup>(٤)</sup>. وعبارتهُ في "الخزائن"<sup>(٥)</sup>: ((ولو محرمةٌ أو زوجته، وخرجَ به الأمرُ)) اهـ.

[٤٨١٨] (قوله: كُنتِ تسعٍ مطلقاً) يفسِّرهُ لاحقُه، قال في "البحر"<sup>(٦)</sup>: ((واختلفوا في حدِّ المُشتهاة، وصحَّحَ الزَّيْلَعِيُّ<sup>(٧)</sup> وغيره أنَّه لا اعتبارُ بالسنِّ من السبعِ على ما قيل أو التسعِ، وإنَّما المعتبرُ أنَّ تصلُّحَ للجماع، بأنَّ تكونَ عبلَةً ضحمةً، والعبلةُ: المرأةُ التامةُ الخلقُ)) اهـ.

فكلامُ "الشارح" غيرُ معتمدٍ؛ لأنَّه قد يوجدُ خصوصاً في هذا الزَّمانَ بنتٌ تسعِ سنينَ<sup>(٨)</sup> لا تطيقُ الوطءَ، "ط"<sup>(٩)</sup>.

[٤٨١٩] (قوله: أو فرجةٌ تسعُ رجلاً) معطوفٌ على ((حائل))، لكنَّه منوَّنٌ لوَصِّفِهِ بالجملة. اهـ "ح"<sup>(١٠)</sup>.

(١) المقولة [٤٨١٩] قوله: ((أو فرجة تسع رجلاً)).

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان مَنْ هو أَحَقُّ بالإمامة ٦٢٦/١ معزياً إلى "جامع الجوامع".

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.

(٤) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٧/١.

(٥) "الخزائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٠٤/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٦/١.

(٧) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.

(٨) ((سنين)) ليست في "ب" و"م".

(٩) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٧/١ يتصرف.

(١٠) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.



وفي "معراج الدراية": ((لو كان بينهما [١/ق/٤٥٣/ب] فرجة تسع الرجل أو أسطوانة قيل: لا تفسد، وكذا إذا قامت أمامه وبينهما هذه الفرجة)) اهـ.

واستشكله في "البحر"<sup>(١)</sup> بما اتفقوا على نقله عن أصحابنا: ((من أن المرأة تُفسد صلاة رجلين من جانبيها، واحد عن يمينها، وواحد عن يسارها، وكذا المراتان والثلاث، وكذا تُفسد صلاة من خلفها، فالواحدة تُفسد من خلفها صلاة رجل، ولو كانتا اثنتين فصلاة رجلين، ولو ثلاثاً فصلاة ثلاثية ثلاثية إلى آخر الصفوف، ولو كنَّ صفّاً بين الرجال والإمام لا يصح اقتداء الرجال))، قال: ((ووجه إشكاله أن الرجل الذي هو خلفها، أو الصف الذي هو خلفهن بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل، وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن عن جانبيها أو خلفها، فتعين أن يُحمل على ما إذا كان خلفها من غير فرجة، محاذياً لها بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام رجل، ولهذا قال في "السراج"<sup>(٢)</sup>: ولو قامت وسط الصف تُفسد صلاة واحد عن يمينها، وواحد عن يسارها، وواحد خلفها محاذياً دون الباقيين، فقد شرط أن يكون من خلفها محاذياً لها للاحتراز عن وجود الفرجة، وكذا صرح به "الزيلعي"<sup>(٣)</sup> و"الحاكم الشهيد"<sup>(٤)</sup>) اهـ ملخصاً.

وقدّمنا<sup>(٥)</sup> نحوه قريباً عن "النهر"، وأفاد في "النهر"<sup>(٦)</sup> أيضاً: ((أن اشتراط المحاذاة للفساد ليس خاصاً بتقدم المرأة الواحدة، بل الصف من النساء كذلك))، أي: بحيث لم يحاذهن صفوف الرجال فلا فساد.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٨/١ - ٣٧٩.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق/١٩٤/ب.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.

(٤) انظر "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٨٣/١.

(٥) المقولة [٤٨١٥] قوله: ((وخصه الزيلعي إلخ)).

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥٥/ب.



والحاصل: أنَّ المراد من إفساد صلاة مَنْ خلفها أَنْ يكون محاذياً لها مِنْ خلفها، أي: بأنَّ يكون مُسايئاً لها غير منحرفٍ عنها يَمَنَةً أو يَسْرَةً قَدَرُ مقام الرجل، لا مطلقُ كونه خلفها، ومرادُ "البحر" من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا، وليس مرادُه بالمحاذاة ما فهمه "المحشي" <sup>(١)</sup>

(قوله: ومرادُ "البحر" من تعيين الحمل على المحاذاة ما ذكرنا إلخ) على أنَّ مراد صاحب "البحر" ما ذكره "ابن عابدين" لا يندفع الإشكال بخلافه على ما ذكره المحشي، والحاسمُ لمادَّة الإشكال أنَّ يقال: إنَّ التقدُّم مُفسدٌ آخر ولو مع وجود فرجة، ومنعُ صحَّة اقتداء الرجل كالنهر الفاصل والطريق، فكما أنَّهم لم يجعلوا الفرجة مُعتبرة في مسألة "النهر" مثلاً فكذلك في مسألة تقدُّم المرأة اهـ. ثم رأيت في "حاشيته" على "البحر" ذكر ما نصُّه: ((عن بعض الفضلاء: الحقُّ أنَّ تقدُّمها على مَنْ خلفها يَازائها مفسدٌ كيفما كان، وحيث اتَّفقا على نقله عن أصحابنا كما قدَّمه عن "غاية البيان" فلا يعارضه ما عن "معراج الدراية" و"البَيَّالِي"؛ لأنَّه محكيٌّ بقليل، وما عيَّنه وإن صحَّ في المرأة - بأنَّ يكون مَنْ خلفها قريباً منها بحيث لا يكون بينه وبينها قَدَرٌ ما يسعُ الرجل، وكذا المرأتان - لكنَّه لا يصحُّ في الثلاث حيث صرَّحوا ببطْلان صلاة ثلاثٍ إلى آخر الصفوف، فإنَّ مَنْ في الصفِّ الثاني ومن بعده بينه وبينهنَّ حائلٌ، ومع ذلك حكموا ببطْلان صلاته، وقوله: فقد شرط إلخ ممنوعٌ، فإنَّ المحاذاة صادقةٌ بالقرب والبعد، ولو كانت المحاذاة مُستلزمةً لعدم الفرجة لم يكن للتقييد بقولهم: ولا حائلٌ أو فرجةٌ تُسَعُّ رجلاً بعد قولهم: وإنَّ حاذته معنى)) اهـ.

أقول: قولُ هذا المعارض: ((لكنَّه لا يصحُّ في الثلاث إلخ)) يؤخِّدُ الجواب عنه من قول "الريعي": ((ولو كان صفٌّ تامٌّ من النساء خلفَ الإمام ووراءهنَّ صفوفٌ من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها، وفي القياس تفسدُ صلاةَ صفٍّ واحدٍ لا غير لوجود الحائل في حقِّ باقي الصفوف، وجَّه الاستحسان ما تقدَّم من أثر "عمر"، أي: قوله: ((مَنْ كان بينه وبين إمامه طريقٌ أو نهرٌ أو صفٌّ من نساء فليس هو مع الإمام))، وقد ذكر المؤلفُ عن "غاية البيان": ((أنَّ الثلاث كالصفِّ ولكن في حقِّ مَنْ حُلِّنَ بينه وبين الإمام))، فأفاد أنَّ مقتضى القياس ذلك، ولكنَّ عدل عنه لِمَا ذكر.



(في صلاة) وإن لم تتجدد كسيتها ظهراً بمصلي عصر.....

من قيام الرجل خلفها، بأن يكون وجهه إلى ظهرها قريباً منها، بحيث لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل؛ لأن مرادهم أنها تُفسد صلاة رجل من الصف الذي خلفها، ولا بد من وجود فرجة بين الصفتين أكثر من قدر مقام الرجل، وهذا منشأ الإشكال، [١/٤٥٤ق/أ] وقد استشهد صاحب "البحر" على جوابه بعبارة "السراج" وغيرها مما فيه التصريح بالصفوف، فعلم أن مراده اشتراط محاذاتها لمن خلفها في الصف المتأخر، فيتعين حملها على ما ذكرناه، وإلا لزم أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال، ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة رجال من الصف الذي خلفهن فقط دون باقي الصفوف، فافهم.

٣٨٥/١

[٤٨٢٠١] (قوله: في صلاة وإن لم تتجدد) أشار إلى تعميم الصلاة بما ذكره "الفهستاني"<sup>(١)</sup> بقوله: ((فريضة، أو نافلة، واجبة، أو سنة - أي: تطوع - أو فريضة في حق الإمام تطوع في المقتدين))، قال: ((وفيه إشارة إلى أن محاذة المحنونة لا تفسد؛ لأن صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة)).

والذي يظهر أن ما ذكره المؤلف من التوفيق بما ذكره ليس معناه أن يكون الرجل خلفها بمحاذاتها ملتصقاً بها، فإنه بعيد عن الفهم؛ لأن إطلاقهم الصف ينصرف إلى ما هو العادة فيه، والعادة في الصفوف أن يكون بين الصفتين فرجة يمكن سجود الصف المتأخر فيها، وهذه الفرجة أكثر مما يسع الرجل، بل المراد باشتراط فساد صلاة من خلفها - بأن يكون محاذياً لها - أن يكون مسامتها لها من خلفها احترازاً عن غير المسامات، بأن يكون خلفها من جهة اليمين أو اليسار، وقوله في "السراج": ((وسط الصف)) احتراز عما إذا قامت في طرفه، فإنه لا تفسد صلاة ثلاثة بل اثنين: من في جانبها ومن خلفها.

(قوله: بما ذكره "الفهستاني" بقوله: فريضة إلخ) نص عبارة "الفهستاني": ((فريضة، أو واجبة، أو سنة، أو تطوع، أو فريضة في حق الإمام تطوع في حق المقتدين)) اهـ.



على الصحيح، "سراج"<sup>(١)</sup>. فإنه يصحُّ نقلاً على المذهب، "بحر"<sup>(٢)</sup> وسيجيء (مطلقة)...

[٤٨٢١] (قوله: على الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره: فسدت صلاتهما. اهـ "ح"<sup>(٣)</sup>.

وهذا بناءً على قولهما: إنه لا يطلُّ أصلُ الصلاة بطلان وصفها، فإذا لم تصحَّ صلاتها ظهر أنَّ صحَّتْ نقلاً، فهي متحدة من حيث أصلُ الصلاة وإن زاد عليها الإمام بوصف الفرضية، فقوله: ((وإن لم تتحد)) يعني: صورة باعتبار نيتها، وأما على قول "محمد" بأنه يطلُّ الأصل بطلان الوصف فلا تفسيد صلاة من حاذنه؛ لأنها ليست بمصلية، وقد جعله في "البحر"<sup>(٤)</sup> خلاف المذهب، وسيأتي<sup>(٥)</sup> الكلام فيه، وأما ما في "المنح"<sup>(٦)</sup> من قوله: ((إنه مفرغ على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء)) فكأنه سبق قلم؛ لأن الاقتداء صحيح، وإنما فسدت نيتها الفرضية، وبقي اقتداؤها في أصل صلاة الإمام - وهو النفل - وإن زاد عليها الإمام بوصف الفرضية كما قلنا، أفاده "الرحمتي".

[٤٨٢٢] (قوله: وسيجيء)<sup>(٧)</sup> أي: في قوله: ((وإذا فسدت الاقتداء لا يصحُّ شروعه في صلاة نفسه)).

[٤٨٢٣] (قوله: مطلقة) وهي ما عهدت مناجاةً للرب سبحانه وتعالى، وهي ذات الركوع والسجود أو الإيماء للعذر، "بحر"<sup>(٨)</sup>.

(قوله: فكأنه سبق قلم الخ) يمكن أن يقال: مرادُه بفساد الاقتداء أي: بصلاة الإمام، لا فساد أصل الاقتداء بدليل تصريحه أولاً ببقاء أصل الصلاة، فما في "المنح" كقول "الشارح": ((وإذا فسدت الاقتداء لا يصحُّ شروعه في صلاة نفسه)).

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/١٩٩ ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٨٠.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٨٠ ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٨٠.

(٥) المقولة [٤٩٠٦] قوله: ((قلت: وقد ادعى)).

(٦) "المنح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٤٤٤ ب/ب تصرف يسير.

(٧) ص ٦٠-٦٠٥ - "در".

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٧٧.



حَرَجَ الْجَنَازَةُ (مَشْرُكَةً) فَمَحَاذَةُ الْمَصْلِيَةِ لِمَصْلٍ لَيْسَ فِي صَلَاتِهَا.....

[٤٨٢٤] (قوله: حَرَجَ الْجَنَازَةُ) وكذا سجدة التلاوة كما في "شرح المنية"<sup>(١)</sup> وغيره، وينبغي إخراجها بقوله: ((في صلاة)) وينبغي إلحاق سجدة الشكر بها، وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام، تأمل.

[٤٨٢٥] (قوله: فَمَحَاذَةُ الْإِخ) الأولى ذكره بعد [١/٤٥٤/ب] قوله: ((تحريم)) كما فعل في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>؛ لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريم - كما سنذكره<sup>(٣)</sup> - لا يعطّل الاشتراك، وإلا فلا اشتراك في اتحاد الصلاة مثلاً موجود فيها.

[٤٨٢٦] (قوله: لَيْسَ فِي صَلَاتِهَا) بأن صلياً منفردين، أو مقتدياً أحدهما بإمام لم يقتل به الآخر، "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>.

(قوله: وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه الإخ) أصل البحث لـ "ط"، فإنه قال: ((وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو، والظاهر عدم الفساد لاشتراطهم المحاذاة في القيام، ولعدم اتحاد الأداء في بعضها)) اهـ. وقد ذكر أولاً ما نصّه: ((ثم إما تقييد المحاذاة إذا كانت في القيام، حتى لو كانت قدمها خلف قدم الإمام إلا أنها طويلة يقع رأسها في السجود قبل رأس الإمام جازت صلاتهما)) اهـ. وذكر "السندي" ما ذكره "المحشي" هنا بلفظه بقوله: ((ويُلحَقُ به - أي: بسجود التلاوة - سجدة الشكر والسهو لعدم تحقق المحاذاة)) إلى آخره، لكن هذا غير صحيح مع ما نقله "السندي" وغيره عن "المحيط" عن "الجرجاني": ((من أنها لو كثرت في الصف الأول وركعت في الصف الثاني وسجدت في الثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها في كل صف؛ لأنها أدت في كل صف ركناً من الأركان، فصار كالمذفوع إلى صف النساء)) اهـ. على أن ما ذكره "ط" من مسألة الطويلة عدم الفساد فيه إنما هو لعدم محاذاتها له بالساق لا لكون المحاذاة في غير حالة القيام.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٢.

(٣) المقالة [٤٨٢٨] قوله: ((تحريم)).

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٢. بتصريف.



مكروهة لا مفسدة<sup>(١)</sup>، "فتح"<sup>(٢)</sup> (تحريمه) وإن سُبِقَتْ ببعضها (وأداءً) ولو حكماً...

[٤٨٢٧] (قوله: مكروهة) الظاهر أنها تحريمية؛ لأنها مظنة الشهوة، والكراهة على الطارئ، "ط"<sup>(٣)</sup>.

قلت: وفي "معراج الدراية": ((وذكر "شيخ الإسلام" مكان الكراهة الإساءة، والكراهة أفحش)) اهـ.

[٤٨٢٨] (قوله: تحريمه) الاشتراك في التحريم أن يبنى صلاتها على صلاة من حاذته، أو على صلاة إمام من حاذته، "بحر"<sup>(٤)</sup>. وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفاً<sup>(٥)</sup>.

[٤٨٢٩] (قوله: وإن سُبِقَتْ ببعضها) أي: الصلاة، فلا يشترط أن تُدرك أول الصلاة في الصحيح، بل لو سبقها بركة أو ركعتين، فحاذته فيما أدركت تُفسد عليه، "بحر"<sup>(٦)</sup>. وسواء كبرت قبل المحاذي، أو معه، أو بعده، "ح"<sup>(٧)</sup>.

[٤٨٣٠] (قوله: وأداءً) بأن يكون أحدهما إماماً للآخر، أو يكون لهما إمام فيما يؤديانه حقيقة كالمدرّك، أو حكماً كاللاحق، "ح"<sup>(٨)</sup>. والأولى أن يقول: وتأدية؛ لئلا يتوهم مقابلته للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة، "نهر"<sup>(٩)</sup>.

وأورد "صدر الشريعة"<sup>(١٠)</sup> هنا شيئين: ((أحدهما: أن ذكر الأداء يغني عن التحريم؛ إذ لا توجد الشركة في الأداء بدون الشركة في التحريم، ثانيهما: أن الشركة في التحريم غير شرط،

(١) في "ب" و "و": ((مفسدة)).

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٩/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٨/١.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٧/١ بنصرف يسير.

(٥) المقولة [٤٨٢٥] قوله: ((فمحاذاة إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٧/١ نقلًا عن "السراج الوهاج".

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٠/ب نقلًا عن "مجمع الأنهر".

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٥/أ.

(١٠) "شرح الوقاية": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٥٥/١. (هامش "كشف الحقائق").



كلاحقين بعد فراغ الإمام، بخلاف المسبوقين.....

فإنَّ الإمام إذا استخلفَ رجلاً، فاقتدت المرأة بالخليفة وحازت رجلاً ممن اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في التحريم)، وأجاب في "النهر"<sup>(١)</sup> عن الأول: ((بأنهم ذكروا الشركة في التحريم لأنَّ الشركة في الأداء توقُّفٌ عليها، وفرق بين التنصيص على الشيء وبين كونه لازماً لشيءٍ))، وأجاب عنه أيضاً في "شرح المنية"<sup>(٢)</sup>: ((بأنه احترازٌ عما لو اقتدى كلُّ منهما بإمامٍ غير الذي اقتدى به الآخرُ في صلاةٍ واحدةٍ؛ لأنَّهما اشتركا أداءً؛ لأنَّه صدَّقَ عليهما أنَّ لهما إماماً فيما يؤدِّيانه، لكنَّهما لم يشتركا تحريمه)) اهـ.

أقول: وفيه نظر؛ لأنَّ المراد أن يكون لهما إمامٌ واحدٌ، تأمل. وأجيب عن الثاني بأنَّ الشركة ثابتة بين الإمام [١/٤٥٥ق] والمأموم تقديراً، بناءً على أنَّ تحريم الخليفة مبنية على تحريم الإمام الأول، فتحصلُ المشاركة بينهما تحريمه.

[٤٨٣١] (قوله: كلاحقين) أي: أحلُّهما امرأة، فلو حازته في حالِ الأداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام؛ لاشتراكهما في الصلاة أداءً حكماً.

[٤٨٣٢] (قوله: بخلاف المسبوقين) يحتزُّ قوله: ((وأداء))، فإنَّهما وإن اشتركا تحريمه

(قوله: وأجاب في "النهر" عن الأول بأنَّهم ذكروا الشركة إلخ) وقال "الرحماني": ((يلزم من الاشتراك في الأداء الاشتراك في التحريم، فكان مغنياً، لكنَّهم قصدوا التصريح بسائر القيود للإيضاح، فإنَّ ما ذكره قد يستغنى ببعضه عن بعض، وحقيقة الاشتراك في الأداء أن يكونا مباشرين لأداء أفعال الصلاة مع كونهما مقتدين بإمامٍ واحدٍ أو أحدهما إماماً للآخر، والاشتراك في التحريم أعمُّ منه، وهو مجرد البناء المذكور؛ إذ يشملُه ويشمل ما إذا لم يكونا مؤدِّين كما في حال النهاب للوضوء أو العود منه بعد سبق الحدث؛ لأنَّهما غيرُ مباشرين لأداء الأفعال)) اهـ "سندي".

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥/أ.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٢.



والمحاذاة في الطريق (وَاتَّحَدَّتِ الْجِهَةُ) فلو اختلفت كما في جوف الكعبة.....

لم يشتركا أداء؛ لأنَّ المسبوق منفردٌ فيما يقضي إلَّا في مسائل ليست هذه منها كما سيأتي<sup>(١)</sup>، ومثله لو كان أحدهما مسبوقاً والآخر لاحقاً كما أفاد "ح"<sup>(٢)</sup>، وأمَّا لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في "الفتح"<sup>(٣)</sup>: ((فيه تفصيل، فإنهما لو اقتديا في الثالثة فأحدثا فذهباً فتوضَّآ، ثم حاذتُهُ في القضاء إن كان في الأولى أو الثانية - وهي الثالثة والرابعة للإمام - تفسد لوجود الشركة فيهما؛ لأنَّهما فيهما لاحقان، وإن حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدمها؛ لأنَّهما مسبوقان، وهذا بناءً على أنَّ اللاحق المسبوق يقضي وجوباً أولاً ما لحق به ثم ما سبق به، وباعتباره تفسد وإن صحَّ عكسه عندنا خلافاً لـ "زفر") اهـ.

قال في "النهر"<sup>(٤)</sup>: ((وينبغي أنَّهُ إن نوى قضاء ما سبق به أولاً ينعكس حكم المسألة)) اهـ. [٤٨٣٣] (قوله: (والمحاذاة في الطريق) معطوف على ((المسبوقين))، أي: لا تفسد أيضاً إذا حاذتُهُ في الطريق للطهارة فيما إذا سبقتهما الحدث في الأصح؛ لأنَّهما غيرُ مشغولين بالقضاء، بل بإصلاح الصلاة لا بحقيقتها وإن كانا في حرمتها؛ إذ حقيقتها قيامٌ وقراءةٌ إلخ، وليس شيءٌ من ذلك ثابتاً، فلم توجد الشركة أداءً، وتعامه في "الفتح"<sup>(٥)</sup>.

[٤٨٣٤] (قوله: (كما في جوف الكعبة) قيّد به إذ لا تمكّن المحاذاة مع اختلاف الجهة إلخ) بل تمكّن بأن توجه لأحد جوانبها من خارجها، فافهم.

(قوله: قيّد به إذ لا تمكّن المحاذاة مع اختلاف الجهة إلخ) بل تمكّن بأن توجه لأحد جوانبها من آخره وتوجه الآخر للجانب المحاذي له في أوّله بحيث تحصل المحاذاة بينهما، تأمّل. لكن رأيتُ ما في "الزليعي" مثل ما ذكره المحشي.

(١) ص ٦٤ - "در".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/أ.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٥/١ - ٣١٦ بتصرف يسير.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٥/ب.

(٥) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٥/١.



وليلة مظلمة فلا فسادَ (فسدتْ صلاتُهُ) لو مكلفاً، وإلا لا (إن نوى) الإمام وقتَ  
شروعِهِ.....

[٤٨٣٥] (قوله: وليلة مظلمة) بأن صلياً بالتحري، كل منهما إلى جهة.

[٤٨٣٦] (قوله: فسدتْ صلاتُهُ) جوابُ قوله: ((وإذا حادثهُ)) أي: فسدتْ صلاتُهُ دونها إن لم يكن إماماً، "نهر"<sup>(١)</sup>. فلو كان إماماً فسدت صلاة الجميع، إلا إذا أشار إليها بالتأخير كما يأتي<sup>(٢)</sup>، قال في "البحر"<sup>(٣)</sup>: ((وأشار<sup>(٤)</sup>) بقوله: فسدتْ صلاتُهُ إلى أنها لو اقتدت به مقارنةً لتكبيره [١/٤٥٥ب] محاذيةً له وقد نوى إمامتها لم تنعقد تحريمته، وهو الصحيح كما في "الخانية"<sup>(٥)</sup>؛ لأنَّ المفسد للصلاة إذا قارنَ الشروعَ منعَ من الانعقاد)).

[٤٨٣٧] (قوله: لو مكلفاً) لأنَّ فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها، فإذا لم يؤخرها فقد ترك فرض المقام، قال في "الفتح"<sup>(٦)</sup>: ((وفيه - أي: في هذا التعليل - إشارة إلى اشتراط العقل والبلوغ، فإنَّ الخطاب إنما يتعلّق بأفعال المكلفين، كذا في بعض شروح "الجامع"، فلا تُفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا)) اهـ.

[٤٨٣٨] (قوله: إن نوى إمامتها) قال في "البحر"<sup>(٧)</sup>: ((هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراك السابق)).

(قوله: بأن صلياً بالتحري) أي: ولم يعلم حال الإمام.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٥/ب.

(٢) المقولة [٤٨٤٣] قوله: ((كما لو أشار إليها بالتأخير إلخ)).

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١ بتصرف.

(٤) من (فعل) إلى (وأشار) ساقط من "ت".

(٥) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد الصلاة ١٣١/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٣/١ - ٣١٤ بتصرف يسير.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١ بتصرف.



لا بعده (إمامتها) وإن لم تكن حاضرةً على الظاهر، ولو نوى امرأةً معينةً أو النساءَ إلا هذه عَمِلَتْ نِيَّتَهُ (وإلا) ينوَّها (فَسَدَتْ صَلَاتُهَا).....

وأقول: غيرُ خافٍ أنه لا يُفهمُ منه اشتراطُ النيةِ وإن استلزمه بعدُ العلم بذلك، "نهر"<sup>(١)</sup>.

[٤٨٣٩] (قوله: لا بعده) ظاهره أنَّ صَلَاتَهَا مع المحاذي صحيحةٌ في هذه الصورة؛ لأنَّه يُغْفَرُ في البقاء ما لا يُغْفَرُ في الابتداء، "ط"<sup>(٢)</sup>.

أقول: وفي "القنية"<sup>(٣)</sup> رامزاً إلى "شرف الأئمة": ((وَيُتَى الإمام إمامة النساء تُعْتَبَرُ وقتَ الشروع لا بعده)) اهـ.

وظاهره أنَّ ذلك شرطٌ في صحَّة اقتدائهنَّ، فلو نوى إمامة المرأة بعد شروعه لم يصحَّ اقتداؤها، فلا تفسدُ صلاة مَنْ حاذته، تأمل.

[٤٨٤٠] (قوله: على الظاهر) هو استظهارٌ من صاحب "البحر"<sup>(٤)</sup> بعد حكايته روايتين في المسألة، ويؤيِّده أنَّ "الفارسي" في "شرحه" على "تلخيص الجامع" حكى الاشتراطَ بـ ((قيل)).

[٤٨٤١] (قوله: عَمِلَتْ نِيَّتَهُ) فلا تفسدُ المستثناة ولا غيرُ المعينة لعدم صحَّة اقتدائهما.

[٤٨٤٢] (قوله: فَسَدَتْ صَلَاتُهَا) ظاهره أنَّها لا تصيرُ شارعةً في القرض ولا في نقلٍ أيضاً،

وحكى في "القنية"<sup>(٥)</sup> في الثاني روايتين، أي: بناءً على ما سيأتي<sup>(٦)</sup> من أنَّه إذا فسَدَ الاقتداء هل يصحُّ شروعه في صلاة نفسه أم لا؟ وسيأتي<sup>(٧)</sup> الكلام عليه.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥٥/ب.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٨/١ بتصرف.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ١٧/ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١.

(٥) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ١٧/ب.

(٦) ص ٦٠ - "در".

(٧) الموقلة [٤٩٠١] قوله: ((بأي وجه كان)) وما بعدها.



كما لو أشار إليها بالتأخير فلم تتأخر؛ لتركها فرض المقام، "فتح".....

### (تنبيه)

ظاهر إطلاقه أنه لا تصح صلاتها بلا نية الإمام إمامتها في الجمعة والعيدن أيضاً، فالنية شرط فيهما أيضاً، قال في "النهر"<sup>(١)</sup>: ((وبه قال كثير، إلا أن الأكثر على عدمه فيهما، وهو الأصح كما في "الخلاصة"<sup>(٢)</sup>، وجعل "الزيلعي"<sup>(٣)</sup> الأكثر على الاشتراط، وأجمعوا على عدمه في الجنابة)) اهـ. وظاهر عود الضمير في ((صلاتها)) على المرأة المحاذية - أي: لإمام أو لمقتد - أنها لو اقتدت غير محاذية [١/٤٥٦/ق] لأحد صح اقتداؤها وإن لم ينوها، إلا إذا نفى إمامة النساء كما في "القهستاني"<sup>(٤)</sup>، وحيث فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الإمام إمامتها إلا إذا كانت محاذية، وإلا فلا يشترط، وقدّم "المصنف"<sup>(٥)</sup> في بحث النية أن فيه اختلافاً، وقدّمنا<sup>(٦)</sup> هناك عن "الحلبه": ((أنه يشترط أن لا تقدّم بعد وتحاذي أحداً من إمام أو مأموماً، فإن تقدّمت وحاذت لا يبقى اقتداؤها، ولا تتم صلاتها)) اهـ.

وذكر في "النهاية" هنا: ((أن هذا قول "أبي حنيفة" الأول))، وظاهره أن قوله الأخير اشتراط النية مطلقاً، والعمل على التأخر كما لا يخفى، ولهذا أطلق في متن "المختار"<sup>(٧)</sup> قوله: ((ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال إلا أن ينويها الإمام))، ومثله في متن "المجمع".

[٤٨٤٣] قوله: كما لو أشار إليها بالتأخير إلخ) قال في "الفتح"<sup>(٨)</sup>: ((وفي "الذخيرة"

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥/ب.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلاة وفيما لا يفسد ٣٥/أ.

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٨/١.

(٤) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١١٢/١ بتصرف نقلاً عن التمرناشي.

(٥) ٨٧ - "در".

(٦) المقولة [٣٧٥٦] قوله: ((وعليه)).

(٧) انظر "الاختيار": كتاب الصلاة - فصل في صلاة الجماعة ٥٨/١.

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٢/١ بتصرف يسير.



وَشَرَطُوا كَوْنَهَا عَاقِلَةً، وَكَوْنَهُمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.....

و"المحيط": إذا حادثته بعدما شرع ونوى إمامتها فلا يحكمه التأخير بالتقدم خطوة أو خطوتين للكرامة في ذلك، فتأخيرها بالإشارة وما أشبه ذلك، فإذا فعلَ فقد أحرَّ، فيلزمها التأخر، فإن لم تفعل فقد تركت حيثن فرض المقام، فتفسدُ صلاتها دونه)). اهـ.

واستفيدة من قوله: ((بعدما شرع)) أنها لو حضرت قبل شروعه، ونوى إمامتها محاذياً لها وقد أشار إليها بالتأخر تفسد صلاته، فالإشارة بالتأخر إنما تنفع إذا حضرت بعد الشروع ناوياً إمامتها، قال "ط" (١): ((والظاهر أنَّ الإمام ليس بقيد)) اهـ. أي: فلو حادثت المقتدي بعد الشروع وأشار إليها ولم تتأخر فسدت صلاتها دونه، وينبغي أن يُعدَّ هذا في الشروط، بأن يقال: ولم يُشِرْ إليها بالتأخر إذا حضرت بعد شروعه، وينبغي أن يكون هذا في المرأة البالغة، أمَّا غيرها فغير مكلَّفة بفرضية المقام، تأمل.

(٤٨٤٤) (قوله): وَشَرَطُوا كَوْنَهَا عَاقِلَةً مُسْتغْنَى عنه بقوله: ((في صلاة))؛ لأنَّ المجنونة لا تتعدَّد صلاتها، "نهر" (٢). وقُدَّمانه (٣) عن "القُهْستاني".

(٤٨٤٥) (قوله): وَكَوْنَهُمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ حتى لو كان أحدهما على دكانٍ علو قامته، والآخر على الأرض لا تفسدُ صلاته، "شرح المنية" (٤). [١/ق ٤٥٦/ب] وهذا وإن كان معلوماً من المحاذاة إلا أنَّ للمشايخ ذكره إيضاحاً، "نهر" (٥) عن "المعراج".

(قوله): أَمَّا غَيْرُهَا فغَيْرُ مَكْلَفَةٍ بِفَرْضِيَّةِ الْمَقَامِ أَي: فَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهَا كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَفْسُدَ صَلَاتُهُ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ فَرْضَ الْمَقَامِ حَيْثُ أَشَارَ إِلَيْهَا.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٨/١.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥/أ.

(٣) المقولة [٤٨٢٠] قوله: ((في صلاة وإن لم تتحد)).

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٢، لكن عبارته: ((تفسد صلاته)) دون ((لا)) ولعلها ساقطة؛ إذ سياق الكلام يقتضيها.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥/ب.



في ركنٍ كاملٍ، فالشروطُ عشرةٌ. (ومحاذاةُ الأمرِ الصبيح) المشتَهَى (لا يُفسدُها على المذهب) تضعيفٌ لما في "جامع المحبوبي" و"درر البحار"<sup>(١)</sup> من الفساد؛ لأنَّه في المرأةٍ غيرُ معلولٍ بالشهوة، بل بتركِ فرضِ المقامِ كما حقَّقه "ابن الهمام"<sup>(٢)</sup>.  
(ولا يصحُّ اقتداءُ رجلٍ بإمرأةٍ) وخُتني (وصبيٍّ مطلقاً).....

[٤٨٤٦] (قوله: في ركنٍ كاملٍ) أي: في أداءِ ركنٍ بالفعل عند "محمَّد"، وعند "أبي يوسف" مقدارَ الركن، والذي في "الخانية"<sup>(٣)</sup>: ((المحاذاةُ مفسدةٌ قلَّتْ أو كُثُرَتْ))، قال في "البحر"<sup>(٤)</sup>: ((وظاهرُ إطلاقِ "المصنّف" اختياره)).

[٤٨٤٧] (قوله: فالشروطُ عشرةٌ) بل أكثرُ بزيادةٍ ما قدَّمه<sup>(٥)</sup> من كونِ الذي حادثه مكلفاً، وبزيادةٍ ما قدَّمناه<sup>(٦)</sup> من عدمِ الإشارةِ إليها بالتأخُّرِ إذا حضُرَتْ بعد شروعه.

[٤٨٤٨] (قوله: الصبيح المشتَهَى) إنَّما قيَّدَ بذلك لأنَّه محلُّ الخلاف، وإلاَّ فغيرُهُ لا يُفسدُ بالاتِّفاق.

٣٨٧/١

[٤٨٤٩] (قوله: غيرُ معلولٍ بالشهوة) أي: ليستْ علَّةُ الفسادِ الشهوةُ، ولذا أفسدنا بالعجزِ الشهواءِ وبالحرَمِ كأمِّه وبنته، وأمَّا عدمُ الفسادِ فيمنَّ لم تبلغْ حدَّ الشهوةِ كبنْتِ سبيعٍ فليقصِّرها عن درجةِ النساءِ، فكان الأمرُ بتأخيرِهنَّ غيرَ شاملٍ لها ظاهراً، هذا ما ظهرَ لي، فتأمَّلْه.

[٤٨٥٠] (قوله: ولا يصحُّ اقتداءُ إلخ) المرادُ بالمرأةِ الأنثى الشاملُ للبالغةِ وغيرها، كما أنَّ المراد

(قوله: فليقصِّرها عن درجةِ النساءِ) بهذا إيجاباً عمَّا قاله "الرحمتي" إذا كان الفسادُ غيرَ معلولٍ بالشهوةِ لم يشترطوها.

(١) انظر "غرو الأذكار شرح درر البحار": كتاب الصلاة - ذكر الإمامة ٤١ ق ١/٤.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٠٢/١.

(٣) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل في ما يفسد الصلاة ١٣٠/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٠/١.

(٥) ص ٥٨١ - "در".

(٦) المَقُولَةُ [٤٨٤٣] قوله: ((كما لو أشار إليها بالتأخير إلخ)).



بالخنثى ما يشملهما أيضاً، وأما الرجل فإن أراد به البالغ اقتضى بمفهومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى، وإن أريد به الذكر أفاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي، وكلاهما غير واقع، فالصواب في العبارة أن يقال: ولا يصحُّ اقتداء ذكرٍ بأنثى وخنثى، ولا رجلٍ بصبي، "ح" <sup>(١)</sup> عن شيخه السيد "عليّ البصير" <sup>(٢)</sup>.

أقول: والحاصل أن كلاً من الإمام والمقتدي إما ذكرٌ أو أنثى أو خنثى، وكلٌّ منها إما بالغٌ أو غيره، فالذكرُ البالغُ تصحُّ إمامته للكلِّ، ولا يصحُّ اقتداؤه إلا بمثله، والأنثى البالغة تصحُّ إمامتها للأنثى مطلقاً فقط مع الكراهة، ويصحُّ اقتداؤها بالرجل وبمثليها وبالخنثى البالغ، ويكره لا احتمال أنوثته، والخنثى البالغ تصحُّ إمامته للأنثى مطلقاً فقط لا لرجلٍ ولا لمثليهِ لا احتمال أنوثته وذكورة المقتدي، ويصحُّ اقتداؤه بالرجل لا بمثليهِ ولا بأنثى مطلقاً لا احتمال ذكوريته. وأما غيرُ البالغ فإن كان ذكراً تصحُّ إمامته لمثليهِ من ذكرٍ وأنثى وخنثى، ويصحُّ اقتداؤه بالذكر مطلقاً، وإن [١/٤٥٧ق/أ] كان أنثى تصحُّ إمامتها لمثليها فقط، أما لصبيٍّ فمحمّل، ويصحُّ اقتداؤها بالكلِّ، وإن كان خنثى تصحُّ إمامته لأنثى مثليهِ لا لبالغةٍ ولا لذكرٍ أو خنثى مطلقاً، ويصحُّ اقتداؤه بالذكر مطلقاً فقط، هذا ما ظهر لي أخذاً من القواعد.

(قوله: ولا للذكر أو خنثى) مقتضى ما ذكره في اقتداء الصبي بالأنثى التي لم تبلغ من أنه محتمل الصحة أن يقال كذلك في اقتداء الصبي بالخنثى التي لم تبلغ، أي: أنه محتمل الصحة لا مجزوم بعدمها كما فعل.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/أ.

(٢) كذا في النسخ جميعها، وهو السيد علي الضير السيّامي، وتقدم الكلام عليه ١٧٩/٢، ولا يخفى أن ((البصير)) من الأضداد.



ولو في جنازة.....

### مطلب: الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده

[٤٨٥١] (قوله: ولو في جنازة) بيان للإطلاق الراجع إلى الاقتداء بالصبي، قال "الأستروشنى"<sup>(١)</sup>: ((الصبي إذا أم في صلاة الجنازة ينبغي أن لا يجوز، وهو الظاهر؛ لأنها من فروض الكفاية، وهو ليس من أهل أداء الفرض، ولكن يُشكّل بردّ السلام إذا سلم على قوم فردّ صبيّ جواب السلام)) اهـ.

أقول: مقتضى تعليقه أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته على الجنازة وحده فضلاً عن كونه إماماً، وقد ذكر في "شرح التحرير"<sup>(٢)</sup>: ((أنه لم يقف على هذا في كتب المذهب، وإنما ظاهر أصول المذهب عدم السقوط)) اهـ. أي: لقولهم: إن الصبي ليس من أهل الوجوب.

أقول: ويشكّل على ذلك ما مر<sup>(٣)</sup> من مسألة السلام، وتصريحهم بجواز أذان الصبي المراهق بلا كراهية مع أنه قيل بأن الأذان واجب، والمشهور أنه سنة مؤكدة قريبة من الواجب في حقوق الإنم، وتصريحهم بأنه لو خطب صبي له منشور يوم الجمعة، وصلى بالناس بالغ جاز، وتصريحهم بأنه محل ذبيحته إذا كان يعقل الذبح والتسمية، أي: يعلم أنها مأمور بها، وكذا ما صرح به "الأستروشنى"<sup>(٤)</sup>: ((من أن الصبي إذا غسل الميت جاز)) اهـ.

أي: يسقط به الوجوب، فسقوط الوجوب بصلاته على الميت أولى؛ لأنها دعاء، وهو أقرب للإجابة من المكلفين، ولعل معنى قولهم: إنه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف به، ولا ينافي ذلك وقوعه واجباً وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله، يؤيد ذلك ما صرح به في "الفتح"<sup>(٥)</sup>

(١) "جامع أحكام الصغار": مسائل الصلاة - المسألة الثامنة والثلاثون ٤٦/١.

(٢) "التقرير والتحيم": المقالة الثانية - الفصل الثالث - القسم الثالث - مسألة الواجب على الكفاية ١٣٦/٢.

(٣) في هذه الموقلة.

(٤) "جامع أحكام الصغار": مسائل الصلاة - المسألة الثالثة والثلاثون ٤٤/١، نقلاً عن "شرح الطحاوي".

(٥) "الفتح": كتاب السير ٣٣٠/٥.



من باب المرتد: ((من أنهم اتفقوا على أنَّ الصبيَّ لو أقرَّ بالشهادتين يقع فرضاً، ولا يلزمه تجديد إقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول مَنْ ينفي وجوب الإيمان على الصبيِّ، فصار كالمسافر لا تجب الجمعة عليه، ولو صلاها سقط فرضه)) اهـ.

ولا يقال: إنَّ ذلك في الإسلام؛ لأنَّه لا يتنفلُ به، فلا يقعُ إلا فرضاً؛ [١/٤٥٧ق/ب] لأنَّا نقول: المراد إثباتُ أنَّه من أهل أداء الفرض، وقد ثبتَ بذلك، فيقالُ مثلهُ في صلاة الجنائز؛ لأنَّه لا يتنفلُ بها أيضاً، والاكتفاء بأذانه وخطبته وتسميته وردِّه السلام دليلٌ على الاكتفاء بصلاته على الجنائز، نعم يُشكِّلُ ما لو صَلَّى في الوقت ثم بلغ فيه فإنه يعيدها لوقوع الأولى نفلاً، وقد يجابُ بأنَّه لمَّا كان المعتبر آخر الوقت - وهو فيه بالغ - لزمه إعادتها لوجود سبب الوجوب عليه، والوقت الذي صَلَّى فيه ليس سبباً للوجوب، فكانه صَلَّى قبل سبب الوجوب في حقه، فلم يمكن جعلها فرضاً، أمَّا صلاة الجنائز فإنَّ سببها حضورها، وهو موجودٌ قبل بلوغه، فأمكن وقوعها فرضاً منه، تأمل.

وهذا كله فيما لا يشترطُ فيه البلوغ، فلا يرَدُّ أنَّه لو حجَّ يلزمه الحجُّ ثانياً بعد البلوغ؛ لأنَّ حجة الإسلام من شرطها البلوغ والحرية بخلاف الحجِّ النقل، ومن هذا يظهر أنَّه لا تصحُّ إمامته في الجنائز أيضاً وإن قلنا بصحة صلاته وسقوط الواجب بها عن المكلفين؛ لأنَّ الإمامة للبالغين من شروط صحَّتها البلوغ، هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحلِّ، فاغتنمه فإنَّك لا تغفُّ به في غير هذا الكتاب، والحمد لله الملك الوهاب.

(قوله: فأمكن وقوعها فرضاً منه، تأمل) قال "السندي": ((الذي يترجَّح لي بحسب إعادة المكلفين الصلاة على الجنائز وعدم الاكتفاء بفعل الصبيِّ، وذلك أنَّ ذم المكلفين خوطبت بالوجوب من الشارع، ولا يتحصَّلُ الفراغ من الواجب إلا بفعلهم أو بدليلٍ محقِّ يسقط الوجوب، ولم توجد رواية السقوط محققة في كتب أصحابنا فضلاً عن حديث أو أثر دلَّ عليه، ويأتي في فصل البيع من الخطر: لو ردَّ السلام خلاف في السقوط عن غيره، فهل يجري هنا أيضاً)) اهـ. والظاهر جريانه هنا أيضاً.



ونفلي في الأصح (وكذا لا يصح الاقتداء بمجنون مطبق أو متقطع في غير حالة إفاقته أو سكران).....

[٤٨٥٢] (قوله: ونفلي في<sup>(١)</sup> الأصح) قال في "الهداية"<sup>(٢)</sup>: ((وفي التراويح والسنن المطلقة جوّز مشايخ بلخ<sup>(٣)</sup>، ولم يجوزّه مشايخنا، ومنهم من حقّق الخلاف في النفل المطلق بين "أبي يوسف" و"محمد"، والمختار أنّه لا يجوز في الصلوات كلّها)) اهـ.

والمراد بالسنن المطلقة السنن الرواتب، والعيّد في إحدى الروايتين، وكذا الوتر، والكسوفان، والاستسقاء عندهما، "فتح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٨٥٣] (قوله: مجنون مطبق) بكسر الباء، والنسبة مجازيّة؛ لأنّ المطبق هو الجنون لا المجنون، فهو كقولك: ضرب مؤلّم، فإنّ المؤلّم هو الضارب لا الضرب، وإنّما لم يصحّ الاقتداء به لأنّه لا صلاة له؛ لعدم تحقّق النيّة ولعدم الطهارة.

[٤٨٥٤] (قوله: في غير حالة إفاقته) وأمّا في حالة الإفاقة فيصحّ كما في "البحر"<sup>(٥)</sup> عن "الخلاصة"<sup>(٦)</sup>، وظاهره أنّه لا يصحّ ما لم يتحقّق إفاقته قبل الصلاة، حتى لو علّم منه جنون وإفاقة، ولم يُعلّم حاله وقت الصلاة لا يصحّ، وينبغي أنّه لو علّمت إفاقته بعد جنونه أن يصحّ، ولا عبرة باحتمال [١/٤٨٨ ق/٤] عود الجنون استصحاباً للأصل وهو الصحّة؛ لأنّ الجنون مرض عارض.

(قوله: بين "أبو يوسف" و"محمد") ف"أبو يوسف" قال بعدم الجواز، و"محمد" قال بالجواز. (قوله: عندهما) أي: "أبي يوسف" و"محمد"، فالخلاف بينهما على هذا في النفل المطلق فقط.

(١) في "م": ((على)).

(٢) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٦/١.

(٣) انظر تفصيل المسألة في "مشايخ بلخ من الحنفية" ٣١٨/١ للدكتور محمد محروس المدرس.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٠/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨١/١.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٣٧/أ.



أو معتوه، ذكَّره "الحلي" <sup>(١)</sup> (ولا طاهر بمعذور) هذا (إن قَارَنَ الوضوءَ الحدثُ أو طَرَأَ عليه) بعده (وصحَّ لو توضَّأَ على الانقطاع وصَلَّى كذلك) كافتداء بمقتصد أمين خروج الدم، وكافتداء امرأة بمثلها، وصبي بمثله، ومعذور بمثله، وذو عذرين بذی عذر، لا عكسه كذی انفلات <sup>(٢)</sup> بذی سلس؛ لأنَّ مع الإمام حدثاً ونجاسةً،.....

[٤٨٥٥] (قوله: أو معتوه) هو الناقص العقل، وقيل: المدهوش من غير جنون، كذا في "المغرب" <sup>(٣)</sup>، وقد جعلوه في حكم الصبي.

[٤٨٥٦] (قوله: ومعذور بمثله إلخ) أي: إن اتَّحَدَ عذرهما، وإن اختلفَ لم يَحْزُ كما في "الزيلعي" <sup>(٤)</sup> و"الفتح" <sup>(٥)</sup> وغيرهما، وفي "السراج" <sup>(٦)</sup> ما نصَّه: ((ويصلِّي مَنْ به سلس البول خلف مثله، وأمَّا إذا صَلَّى خلف مَنْ به السلس وانفلات ریح لا يجوز؛ لأنَّ الإمام صاحب عذرين، والمؤتمَّ صاحب عذر واحد)) اهـ. ومثله في "الجوهرة" <sup>(٧)</sup>.

وظاهر التعليل المذكور أنَّ المراد من اتَّحاد العذر اتَّحاد الأثر لا اتَّحاد العين، وإلَّا لكان يكفيه في التمثيل أن يقول: وأمَّا إذا صَلَّى خلف مَنْ به انفلات ریح، ولكن عليه أن يقول في التعليل: لا اختلاف عذرهما، ولهذا قال في "البحر" <sup>(٨)</sup>: ((وظاهره أنَّ سلس البول والجرح من قبيل المتَّحد، وكذا سلس البول واستطلاق البطن)) اهـ.

(قول "المصنّف": ولا طاهر بمعذور) الأولى: ولا صحيح بمعذور؛ لأنَّ المعذور طاهر شرعاً. اهـ "سندي".

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٦.

(٢) في "ب": ((انفلات ریح)).

(٣) "المغرب": مادة: ((عته)).

(٤) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٠/١ - ١٤١.

(٥) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٨/١.

(٦) "السراج الرعاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٩٥/ب.

(٧) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٢/١ بتصرف يسير.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١.



وما في "المجتبى": ((الاقتداء بالمماثل صحيحٌ إلا ثلاثة: الخنثى المشكل والضالة والمستحاضة)).

أي: لاتحادهما في الأثر من حيث إن كلاً منهما حدث ونجاسة وإن كان السلس ليس عين الجرح، لكن اعترض في "النهر"<sup>(١)</sup> ذلك: ((بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذي انفلات، وليس بالواقع لاختلاف عذرهما)) اهـ.

وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين، وهو ظاهر ما في "شرح النية الكبير"<sup>(٢)</sup>، وكذا صرح في "الحلبة"<sup>(٣)</sup>: ((بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذي جرح لا يرقى، أو بالعكس))، وقال: ((كما هو المذهب، فإنه يجوز اقتداء معذور بمثله إذا اتحد عذرهما<sup>(٤)</sup>، لا إن اختلف)) اهـ.

وبه عُلِمَ أنَّ الأحسن ما في "النهر"، وأنه كان ينبغي لـ "الشارح" متابعتُه على عادته، وأنَّ ما قاله هنا تابع فيه صاحب "البحر"، وكذا ما مشى عليه في "الخزان"<sup>(٥)</sup> حيث قال: ((اقتداء المعذور بمثله صحيحٌ إن اتحد عذرهما كذي سلس بمثله أو بذي جرح أو انطلاقاً، لا إن اختلف كذي انفلات بذي سلس؛ لأنَّ مع الإمام حدثاً ونجاسة)) اهـ. فإنه خلافاً للمذهب كما علمت.

[٤٨٥٧] (قوله: وما في "المجتبى") مبتدأ خبره قوله الآتي: ((أي: لاحتمال الحيض))، أي: ما في "المجتبى" مفسرٌ بكنا.

[٤٨٥٨] (قوله: الاقتداء بالمخالف<sup>(٦)</sup>) كذا في بعض [١/٤٥٨ق/ب] النسخ، وسقطَ من بعض النسخ لفظة ((الاقتداء)).

(قوله: مبتدأ خبره قوله الآتي إلخ) الأظهر ما قاله "السندي": ((حذف خبره تقديره: لا يُردُّ علينا)) اهـ. ويكون حينئذٍ قوله: ((أي إلخ)) دليل الخبر المحذوف.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٦/أ.

(٢) "شرح النية الكبير": فصل في الإمامة ص ١٢٥-١٣٠.

(٣) "الحلبة": فصل في التيمم ١/ق ١٧٥/أ.

(٤) (عذرهما) ساقطة من "أ".

(٥) "الخزان": كتاب الصلاة - باب الإمامة - فصل: ولا يصح اقتداء رجل بامرأة ق ١٠٥/أ.

(٦) قوله: ((بالمخالف)) هكذا بخطه، والذي في نسخ الشارح: ((بالمماثل))، ولعله الأصوب، فتأمل. اهـ مصححه.



أي: لاحتمال الحيض،.....

(٤٨٥٩: قوله: أي: لاحتمال الحيض) أي: واحتمال ذكورة المقتدية وأنوثة الإمام، ثم إنَّ هذا في الضالة ظاهر، وقد صرح به في "القنية"<sup>(١)</sup> بقوله: ((وَمَنْ جَوَزَ اقْتِدَاءَ الضَّالَّةِ بِالضَّالَّةِ فَقَدْ غَلِطَ غَلْطًا فَاحِشًا؛ لاحتمال اقتدائها بالخائض)) اهـ.

وأما في المستحاضة فمُشْكِلٌ؛ لأنَّ المستحاضة حقيقة لا تحتمل أن تكون حائضاً كمن تجاوزَ دُمُها على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس، إلَّا أن يَرادَ بها نحوُ المبتدأة قبل تمام ثلاثة أيام، فإنَّها تركت الصلاة بمجرد رؤيتها الدم، فإن تَمَّ ثلاثاً فيها وإلَّا قُضَتْ، فهي قبل الثلاث يَحْتَمِلُ حالُها الحيض والاستحاضة، وكذا المعتادة إذا تجاوزَ الدم على عاداتها فإنَّها يحتمل أن ينقطع لعشرة فتكون حائضاً، أو لأكثر فتكون مستحاضة، فلا يجوز لمثلها الاقتداء بها، وقال "الرحماني": ((الذي رأيته في "المجتبي": اقتداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز، والضالة بالضالة لا يجوز كالخثي المشكل بالمشكل اهـ. وهذه لا إشكال فيها، ولعل نسخة صاحب "البحر"<sup>(٢)</sup> محرقة، وتبعوه عليها،

(قول "الشارح": أي: لاحتمال الحيض) قال "السندي"<sup>(٣)</sup>: ((أي: في إمامها والطهارة فيها، وذلك لأنَّا حكمنا بالحيض بمجرد البروز؛ إذ هو دُمٌ صحيحة، والأصل الصحة، وبناءً عليه حكمنا أنَّ ما زاد على العشرة استحاضة، وهو تمسُّكُ بالأصل وحكم الظاهر، وهو مَظْنُونٌ لا قطعي، فجاز تركها للصلاة متمسكةً بالأصل، وجازت صلاتها بعد العشر مع سيلان الدم تمسكاً بالظاهر، وحقيقة الحيض ما يخرج من الرَّجَم، والاستحاضة ما يخرج من عرقٍ من الفرج، ويحتمل أن ما طرَّقها أوَّلَ المدة كان استحاضةً فيكون ما بعد العشرة حيضاً، فلو اقتدت المستحاضة بالمستحاضة احتمل حيض الإمام وطهارة المقتدية، فانتفت الماثلة كما انتفت في الخثي بالخثي لاحتمال أنوثة الإمام وذكورة المقتدي، وكذا في الضالة بالضالة، فاستثناء الثلاثة منقطع لعدم تحقُّق الماثلة بين الإمام والمقتدي)).

(قوله: وقال "الرحماني": الذي رأيته في "المجتبي" (الخ) وهكذا رأيته في "المجتبي".

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق ١٨/أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١. وعبارة "المجتبي" كما نقلها في "البحر": ((واقْتِدَاءُ الْمُسْتَحَاضَةِ بِالْمُسْتَحَاضَةِ، وَالضَّالَّةَ بِالضَّالَّةِ لَا يَجُوزُ، كَالْخَثِيِّ الْمُسْكَلِ بِالْمُسْكَلِ)).



فلو انتفى صحَّ.

(و) لا (حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الأمي، ولا أمي بأخرس؛ لقدرة الأمي على التحريم، فصَحَّ عكسه (و) (لا مستور عورة بعار) فلو أم العاري عريانا ولا بسين فصلاة الإمام ومماثلِه جائزة.....

تأمل) اهـ. لكن الذي في "القهستاني"<sup>(١)</sup> موافق لما هنا.

هذا، وقد ذَكَرَ في "القنية"<sup>(٢)</sup> روايتين في الخنثى المشكل.

[٤٨٦٠] (قوله: فلو انتفى) أي: الاحتمال، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٨٦١] (قوله: بغير حافظ لها) شمل مَنْ يحفظها أو أكثرَ منها لكن بلحن مفسدٍ للمعنى؛ لما في

"البحر"<sup>(٤)</sup>: ((الأمي عندنا مَنْ لا يُحسِنُ القراءةَ المفروضة، وعند "الشافعي" مَنْ لا يُحسِنُ الفاتحة)).

[٤٨٦٢] (قوله: ولا أمي بأخرس) أمّا اقتداءً بأخرس بأخرس أو أمي بأمي فصحيح، "ط"<sup>(٥)</sup>

عن "البي السعدي"<sup>(٦)</sup>.

[٤٨٦٣] (قوله: فصَحَّ عكسه) تفريع على التعليل بأنَّ قدرة الأمي على التحريم دليل على أنه

(قوله: لكن الذي في "القهستاني" موافق لما هنا) وعزاه "القهستاني" لـ "الزاهدي".

(قول "الشارح": فلو انتفى) أي: الاحتمال المانع عن تحقُّق المائلة، بأنَّ تحقُّق بالاستحاضة فيهما،

وذلك كما لو كانت امرأة تعتاد الحيض في أوَّلِ كلِّ شهرٍ خمسةَ أيَّامٍ مثلاً، ومَضَتْ على ذلك لها

سَنون، ثم بعد انقطاع الدم عنها عشرةَ أيَّامٍ رأت ثلاثةَ أيَّامٍ دماً فلا شكَّ في كون ذلك استحاضة؛ لأنها

لم تُستوفِ أَقْلَ مدَّة الطهر، فلو اقتَدَتْ بها مَنْ حالها كحالها في العادةِ والأيَّامِ والوقتِ ثم رأت هذا

الدمَّ في غير وقته صحَّ اقتداؤها؛ لأنَّه من قبيل المتَّحد. اهـ "سندي".

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١٠٨/١ - ١٠٩.

(٢) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق ١٨/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/أ.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١.

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٤٩/١.

(٦) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢١٦/١.



اتِّفَاقاً، وكذا ذو جرحٍ مَثَلِهِ وبصحيحٍ (و) لا (قادرٍ على ركوعٍ وسجودٍ بعاجزٍ عنهما) لبناءِ القويِّ على الضعيفِ.  
(و) لا (مفترضٍ بمُتَنَفِّلٍ ومفترضٍ فرضاً آخرَ).....

أقوى حالاً من الأخرس، فصَحَّ اقتداءُ الأخرسِ به دون عكسه، ومفهومه أنه إذا لم يقدرْ صحَّ اقتداءُ كلِّ منهما بالآخر، تأمل.

[٤٨٦٤] (قوله: اتِّفَاقاً) بخلاف الأُمِّيِّ إذا أَمَّ أُمِّيًّا وقارئاً فإنَّ صلاةَ الكلِّ فاسدةٌ عند "الإمام"؛ لأنَّ الأُمِّيَّ يمكن أن يجعلَ صلاتَهُ بقراءةٍ إذا اقتدى بقارئٍ؛ لأنَّ قراءةَ الإمام [١/٤٥٩ق/أ] له قراءةٌ، وليست طهارةُ الإمام وسترُهُ طهارةً وسترًا للمأموم حكماً فافترقا، "بجر" (١).

[٤٨٦٥] (قوله: وكذا ذو جرحٍ مَثَلِهِ وبصحيحٍ) تبع في هذا التعبير صاحب "البحر" (٢)، والأوَّلُ: مثلهُ وصحيحاً، فإنَّ التقدير: وكذا لو أَمَّ ذو جرحٍ مثلهُ وصحيحاً، وأَمَّ يتعدَّى بنفسه، "ح" (٣).

[٤٨٦٦] (قوله: بعاجزٍ عنهما) أي: عن يُومئِي بهما قائماً أو قاعداً، بخلاف ما لو أمَّكناه قاعداً فيصحُّ كما سيأتي (٤)، قال "ط" (٥): ((والعبارة للعجز عن السجود، حتى لو عجزَ عنه وقدَّرَ على الركوع أو ماً)).

[٤٨٦٧] (قوله: ومفترضٍ فرضاً آخرَ) سواءً تغيَّيرَ الفرضان اسماً أو صفةً كمصليٍّ ظهرَ أمسٍ مصليٍّ ظهرَ اليوم، بخلاف ما إذا فاتتهم صلاةٌ واحدةٌ من يومٍ واحدٍ فإنه يجوز، وكذا لو صلى ٣٨٩/١

(قوله: والأوَّلُ: مثلهُ وصحيحاً) فيه أنه يقال: صلى بالقوم كما يقال أمَّهم، فيُقدَّرُ الأوَّلُ هنا.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٢/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/أ توضيح من ابن عابدين رحمه الله.

(٤) المقرئ [٥١٣٩] قوله: ((زاد في "الحاوي" إلخ)).

(٥) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥٠/١.



لأنَّ اتِّحَادَ الصَّلَاتَيْنِ شَرْطٌ عِنْدَنَا، وَصَحَّ ((أَنَّ "مَعَاذًا" كَانَ يَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَفْلًا وَبِقَوْمِهِ فَرَضًا)).....

ركعتين من العصر فغربت الشمس، فاقتدى به آخرُ في الأخيرين؛ لأنَّ الصلاة واحدة وإنَّ كان هذا قضاءً للمقتدي، "جوهرة"<sup>(١)</sup>.

[٤٨٦٨] (قوله: لأنَّ اتِّحَادَ الصَّلَاتَيْنِ إلخ) قَدْ مَنَّا<sup>(٢)</sup> أَوَّلَ الْبَابِ مَعْنَى اتِّحَادِهِمَا.

[٤٨٦٩] (قوله: وَصَحَّ أَنَّ "مَعَاذًا" إلخ) أَي: صَحَّ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا وَتَرْجَحَ، وَهُوَ جَوَابٌ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ "الشَّافِعِيُّ" عَلَى جَوَازِ الْفَرْضِ بِالنَّفْلِ، وَهُوَ مَا فِي "الصَّحِيحَيْنِ"<sup>(٣)</sup>: ((أَنَّ "مَعَاذًا" كَانَ يَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِشَاءَ الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيَصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ))، وَالْجَوَابُ أَنَّ "مَعَاذًا" لَمَّا شَكَاهُ قَوْمُهُ قَالَ لَهُ ﷺ: ((يَا "مَعَاذُ"، لَا تَكُنْ فِتْنَانَا، إِمَّا أَنْ تَصَلِّيَ مَعِي، وَإِمَّا أَنْ تَخْفَافَ عَلَى قَوْمِكَ)) رَوَاهُ "أَحْمَدُ"<sup>(٤)</sup>، قَالَ الْخَافِضُ "ابْنُ تَيْمِيَّةٍ"<sup>(٥)</sup>: ((فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَنَعِ اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى صَلَّى مَعَهُ امْتَنَعَتْ إِمَامَتُهُ، وَبِالْإِجْمَاعِ لَا تَمْتَنِعُ إِمَامَتُهُ بِصَلَاةِ النَّفْلِ مَعَهُ، فَعَلِمَ أَنَّ الَّذِي كَانَ يَصَلِّيهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَفْلًا)) اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ "الْقُرْطُبِيُّ" فِي "الْمُفْهِمِ"<sup>(٦)</sup>: ((الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ "مَعَاذٍ" مَعَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ نَافِلَةً، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بِقَوْمِهِ هِيَ الْفَرِيضَةُ))، وَتَمَامُهُ فِي "حَاشِيَةِ نُوحِ أَفْنَدِي" وَ"فَتْحِ الْقَدِيرِ"<sup>(٧)</sup>.

(١) "الجوهرة النيرة": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ٧٣/١ - ٧٤ يتصرف.

(٢) الموقولة [٤٦٤٢] قوله: ((وصلاتهما)).

(٣) تقدّم تخريجه ص ٥٤٥.

(٤) تقدّم تخريجه ص ٥٤٥.

(٥) "المتقى من أخبار المصطفى": كتاب الصلاة - أبواب الإمامة وصفة الأئمة - باب هل يقتدي المفتري بالمتنفل أم لا ٦٣٣/١ يتصرف. وهو لأبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، شيخ الإسلام الحناني (ت ٦٢٥هـ)، وهو جدُّ ابن تيمية المشهور. ("سير أعلام النبلاء" ٢٩١/٢٣، "هدية العارفين" ٥٧٠/١).

(٦) "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم": كتاب الصلاة - باب القراءة في العشاء ٧٦/٢، وهو لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم المعروف بابن الزين الأنصاري القرطبي المالكي (ت ٦٥٦هـ)، ("كشف الظنون" ٥٥٧/١، "الأعلام" ١٨٦/١).

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٢٤/١.



(و) لا (ناذِرٍ). بمقتضى ولا بمقتضى ولا (بناذِرٍ) لأنَّ كلاَّ منهما كمقتضى فرضاً آخرَ، إلَّا إذا نذرَ أحدهما عينَ منذورٍ الآخرِ للاتِّحادِ (و) لا (ناذِرٍ بحالفٍ) لأنَّ المنذورةَ أقوى،.....

[٤٨٧٠] (قوله: ولا ناذِرٍ بمقتضى) لأنَّ النذر واجبٌ، فيلزمُ بناءُ القويِّ على الضَّعيفِ، "ح" (١).

[٤٨٧١] (قوله: لأنَّ كلاَّ إلخ) علةٌ للأخيرين، فإنَّ المنذور [١/٤٥٩ق/ب] فرضٌ أو واجبٌ، ورجَّحَ "الشربنالي" (٢) الأوَّلَ، فافهم.

[٤٨٧٢] (قوله: إلَّا إذا نذرَ أحدهما إلخ) بأنَّ قال بعد نذرٍ صاحبه: نذرتُ تلكَ المنذورةَ التي نذرَها فلانٌ، "شرح المنية" (٣).

[٤٨٧٣] (قوله: للاتِّحادِ) لأنَّه لَمَّا نذرَ منذورةَ صاحبه فكأنَّهما نذراً صلاةً بعينها، بخلاف ما إذا نذرَ كلُّ منهما صلاةً؛ لأنَّ ما أوجبهُ كلُّ منهما بنذره غيرُ ما أوجبهُ الآخرُ، وليس منذورُ أحدهما أقوى من الآخرِ.

[٤٨٧٤] (قوله: لأنَّ المنذورةَ أقوى) أي: من المحلوفِ عليها، فإنَّها لا تخرُجُ بالخلفِ عن كونها نافلةً، ألا ترى أنَّه باقٍ على التخيير، إن شاء صلَّى وإن شاء تركَ وكفَّرَ، ولذا

(قوله: فكأنَّهما نذراً صلاةً بعينها) مقتضاهُ جوازُ اقتداءِ كلٍِّ بصاحبه، وهو صريحٌ قول "البحر": ((فاقتدى أحدهما بالآخر مجوز)) اهـ. وأفاد "الرحمتي" أنَّ اقتداءَ الناذِرِ الأوَّلِ بالثاني غيرُ صحيحٍ بخلاف عكسه، واستوجَّههُ "السندي" فانظره.

(قوله: وليس منذورُ أحدهما أقوى من الآخرِ) يظهرُ أنَّه لا حاجةَ إليه، بل هو مضرٌّ؛ إذ يقتضي أنَّه لو كان أحدهما أقوى يصحُّ البناءُ عليه مع أنَّه لا يصحُّ ناذِرٌ بمقتضى.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة في ٨١/ب.

(٢) "الإمداد": كتاب الصوم - باب ما يلزم الوفاء به في ٣٦٦/ب.

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٧.



فصحَّ عكسُهُ، وبخالفٍ وبمتنفلٍ،.....

جاز اقتداءُ الخالف بالخالف وبالمتنفل، وما وَقَعَ في "المنح" <sup>(١)</sup> تبعاً لـ "البحر" <sup>(٢)</sup>: ((من أن الوجوب فيها عارضٌ)) غيرُ صحيحٍ، ولذا أَضْرَبَ عنه "الشارح"، "رحمتي".

أقول: يؤيِّدُ هذا ما صرَّحوا به في كتاب الأيمان من أنَّ المحلوف عليه إنَّ كان فرضاً وجَبَ البرُّ، أو معصيةٌ وجَبَ الحِثُّ، أو غيرهٌ خيراً ترجَّحَ الحِثُّ، وإنَّ تساويا ترجَّحَ البرُّ، تأمَّل. [٤٨٧٥] (قوله: فصَحَّ عكسُهُ) لأنَّ فيه بناءً الضعيف على القوي، وهو جائزٌ، "ط" <sup>(٣)</sup>.

[٤٨٧٦] (قوله: بخالفٍ) عطفٌ على الناذر الذي تضمَّنَه قوله: ((عكسُهُ))، والتقدير: فصَحَّ اقتداءُ خالفٍ بناذرٍ وبخالفٍ، "ح" <sup>(٤)</sup>. وصورةُ الحَلْفِ بها - كما في "الخلاصة" <sup>(٥)</sup> - ((أنَّ يقول: والله لأُصِلَّ رُكعتين))، "بحر" <sup>(٦)</sup>. وإِذَا صَحَّ اقتداءُ خالفٍ بخالفٍ لِمَا عَلِمْتُهُ مِنْ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ بالخلف عن كونها نافلةً، فكان اقتداءُ متنفلٍ بمثله، وَعَلَّلَهُ في "شرح المنية" <sup>(٧)</sup> بقوله: ((لأنَّ الواجب هو البرُّ، فبقيت الصلاتان نفلًا في نفسيهما)) اهـ، تأمَّل.

[٤٨٧٧] (قوله: وبمتنفلٍ) عطفٌ على قوله: ((بخالفٍ))، أي: صَحَّ اقتداءُ الخالف بالمتنفل؛ لأنَّ

(قوله: وما وَقَعَ في "المنح" تبعاً لـ "البحر" من أنَّ الوجوب فيها عارضٌ غيرُ صحيحٍ) لكن ما في "البحر" موافقٌ لقول "الزيلعي": ((يجوزُ اقتداءُ الخالف بالخالف؛ لأنَّ وجوبها عارضٌ)) اهـ. والظاهرُ قول "شرح المنية": ((لأنَّ الواجب هو البرُّ إلخ)).

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٤٥ أ.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٨٣.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٥٠.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٨١ ب.

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٣٧/ب.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٨٣.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٧..



وَمُصَلِّيًا رَكَعَتِي طَوَافٍ كَنَازِرَيْنِ، وَلَوْ اشْتَرَكَا فِي نَافِلَةٍ فَأُفْسِدَاَهَا صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ،  
لَا إِنْ أُفْسِدَاَهَا مُنْفَرَدَيْنِ، وَلَوْ صَلَّيَا الظُّهْرَ وَنَوَى كُلَّ إِمَامَةٍ الْآخِرِ صَحَّتْ، لَا إِنْ  
نَوَى الْاِقْتِدَاءَ،.....

المحلول ف عليها نفل، "ح" <sup>(١)</sup>. وقوله في "البحر" <sup>(٢)</sup>: ((وقد يقال: إنها واجبة لتحقيق البر، فينبغي أن لا تجوز خلف المتفعل)) اهد علمت جوابه.

[٤٨٧٨] (قوله: وَمُصَلِّيًا) تنبيه مُصَلٍّ، وهو مبتدأ خبره قوله: ((كنازرين))، يعني: فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لاختلاف السبب، فإن طواف أحدهما غير طواف الآخر كما في "البحر" <sup>(٣)</sup>، "ح" <sup>(٤)</sup>. وما في "الحانية" <sup>(٥)</sup>: ((من أنه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع)) الظاهر أنه مبني على القول بسنية [١/٤٦٠ ق/أ] ركعتي الطواف، ويؤيده ما بحثه في "البحر" <sup>(٦)</sup> بقوله: ((وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بسنيتهما)).

[٤٨٧٩] (قوله: صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ) أي: للاتحاد، فكان كنذر أحدهما عين ما نذر الآخر، "ح" <sup>(٧)</sup>.

[٤٨٨٠] (قوله: لَا إِنْ أُفْسِدَاَهَا مُنْفَرَدَيْنِ) لاختلاف السبب كالناذرين.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٣/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٣/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب.

(٥) عبارته في "الحانية": ((ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعاً، فاقتدى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه، بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر)) فظهر أن كلام "الحانية" موافق للمذهب، ولا حاجة إلى توجيهه.

كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٨٩/١ (هامش "الفتاوى الهندية")، وما نقله ابن عابدين عن "الحانية" ((يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع)) إنما هو لمسألة أخرى ونصها: ((ولو حلف رجلان كل واحد منهما أن يصلي ركعتين فاقتدى أحدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع)) فليأمل.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٣/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب.



والفرق لا يخفى.

(و) لا (لاحق و) لا (مسبوق بمثلهما) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الاقتداءَ في موضع الانفراد مُفسِدٌ كعكسِهِ (و) لا (مسافرٍ بمقيمٍ بعدَ الوقتِ فيما يتغيَّرُ بالسَّفرِ) كالظُّهرِ، سواءَ أحرَمَ المقيمُ بعدَ الوقتِ أو فيه.....

[٤٨٨١] (قوله: والفرق لا يخفى) هو أنَّ الإمامَ منفردٌ في حقِّ نفسه، ولا يصيرُ إماماً إلاَّ باقتداءٍ غيره به، فبَيَّنَّا منفردين، وأمَّا المقتدي فلا تصحُّ صلاته إلاَّ بِنِيَّةِ الاقتداء، والاقتداء لا يصحُّ بَعْدَ نَوَى بِنَاءِ صلاته على غيره.

[٤٨٨٢] (قوله: بمثلهما) وكذا لاحقٌ بمسبوقٍ وعكسُهُ، "ح" (١).

[٤٨٨٣] (قوله: الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداءِ المسبوقِ بمسبوقٍ أو لاحقٍ، وقوله: ((كعكسه)) يعني: الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداءِ اللاحقِ بلاحقٍ أو مسبوقٍ، فَإِنَّ اللاحقَ إذا قصَدَ الاقتداءَ بغيرِ إمامِهِ فكأنَّهُ انفردَ أوْلاً عن إمامِهِ ثُمَّ اقتدى، فصَحَّ أَنَّهُ انفردَ في موضع الاقتداء، "ح" (٢).

[٤٨٨٤] (قوله: ولا مسافرٍ بمقيمٍ إلخ) أي: ولا يصحُّ اقتداءُ مسافرٍ بمقيمٍ إلخ، وبيانُ ذلك أنَّ صلاةَ المسافرِ قابلةٌ للإتمام ما دام الوقتُ باقياً، بأنَّ ينوِي الإقامة، أو بأنَّ يقتدي بمقيمٍ، فيصيرُ تبعاً لإمامِهِ، ويُتِمُّ لبقاءِ السببِ وهو الوقت، أما إذا خَرَجَ الوقتُ فقد تَقَرَّرَتْ في ذِمَّتِهِ ركعتين، فلا يمكنُ إتمامها بإقامةٍ أو غيرها، حتى إنه يقضيها في بلديهِ ركعتين، فإذا اقتدى بعدَ الوقتِ بمقيمٍ أحرَمَ بعدَ الوقتِ أو فيه لا يصحُّ لِمَا قلنا ولِمَا يأتي (٣)، بخلاف ما إذا اقتدى به في الوقتِ فَإِنَّهُ يُتِمُّ لِمَا قلنا.

[٤٨٨٥] (قوله: فيما يتغيَّرُ بالسَّفرِ) احترازٌ عن الفجرِ والمغربِ، فَإِنَّهُ يصحُّ في الوقتِ وبعدهُ لعدمَ تغيُّره.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب بتوضيح من ابن عابدين رحمه الله.

(٣) ص ٦٠٠ - "در".



فخرَجَ، فاقتدى المسافرُ (بل) إنْ أحرَمَ (في الوقت) فخرَجَ صَحَّ (وَأَتَمَّ) تبعاً لإماميه،  
أما بعدَ الوقتِ فلا يتغيَّرُ فرضُهُ، فيكونُ اقتداءً بمتنفلٍ في حقِّ قعدَةٍ أو قراءَةٍ باقتدائه  
في شفعٍ أوَّلٍ أو ثانٍ.....

[٤٨٨٦] (قوله: فخرَجَ) معطوفٌ على قوله: ((أو فيه))؛ لأنَّ ((أو)) (العاطفة قائمة مقامَ

العامل وهو ((أحرَمَ))، وقوله: ((فاقتدى)) معطوفٌ على ((أحرَمَ)). ٣٩٠/١

[٤٨٨٧] (قوله: بل إنْ أحرَمَ) أي: المسافرُ المتقدي بالمقيم، وعَرَبَ - ((أحرَمَ)) بدلَ اقتدى لينبئة

على أنَّ مجردَ إدراكِ التحريمِ في الوقتِ كافٍ في صحَّةِ الاقتداءِ ولزومِ الإتمامِ، فافهم.

[٤٨٨٨] (قوله: فيكونُ) تفرُّيعٌ على عدمِ التغيُّرِ، "ح" (١).

[٤٨٨٩] (قوله: باقتدائه) الباءُ [١/٤٦٠ ق/ب] للتصوير.

[٤٨٩٠] (قوله: في شفعٍ أوَّلٍ أو ثانٍ) نشرَّ مرتَّبٌ، أي: أنه إذا اقتدى بالمقيم في الشفعِ الأوَّلِ

يكونُ اقتداءً مفترضٍ بمتنفلٍ في حقِّ القعدةِ الأولى، فإنها فرضٌ على المسافرِ - لأنها آخرُ صلاته -

نفلٌ في حقِّ المقيم؛ لأنها أوَّلُ في حقِّه، وأطلقوا النفلَ هنا على ما ليس بفرضٍ - وهو الواجبُ - لأنَّ

النفلَ الزيادةُ، والواجبُ زائدٌ على الفرضِ، وإذا اقتدى به في الشفعِ الثاني يكونُ اقتداءً مفترضٍ

بمتنفلٍ أيضاً في حقِّ القراءة؛ لأنها فرضٌ بالنسبةِ إلى صلاةِ المسافرِ نفلٌ للمقيم، سواءً قرأَ المقيمُ في

الأوليين - وهو ظاهرٌ - أو في الآخرين فقط؛ لأنَّ محلَّها الأوليان، فتلتحقُ بهما، فتخلو الأخريان

عنها حكماً، ولا يَرُدُّ اقتداءُ المتنفلِ بالمفترضِ لهما في "النهاية": ((من أنها أخذتْ حكمَ الفرضِ تبعاً

لصلاةِ الإمام، ولذا لو أفسدَها بعدَ الاقتداءِ يقضيها أربعاً)).

### ( تنبيه )

يُؤخَذُ من هذا أنه لو اقتدى مقيمون بمسافرٍ وأَتَمَّ بهم بلا نيَّةٍ إقامةٍ وتابعوه فسَدَتْ صلاتهم

لكونه متنفلًا في الآخرين، نَبَّهَ على ذلك العلامةُ "الشرنبلالي" في "رسالته" في المسائل الانثني

عشرية<sup>(٢)</sup>، وذكر: ((أنها وقعتْ له ولم يَرَهَا في كتاب)).

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/ب.

(٢) المسماة: "المسائل البهية الزكية على الانثني عشرية".



(و) لا (نازلٍ براكبٍ) ولا راکبٍ براكبٍ دابةً أخرى، فلو معه صحَّ (و) لا (غيرِ الأثنى به) أي: بالأثنى.....

قلت: وقد نقلها "الرملي" في باب المسافر عن "الظهيري"، وسدَّكرُها هناك أيضاً<sup>(١)</sup>.  
[٤٨٩١] (قوله: ولا نازلٍ براكبٍ إلخ) وكذا عكسه، والعلَّة في هذه المسائل اختلافُ المكان، وإنما صحَّ لو كان معه على دابةٍ واحدةٍ لاتِّحاده كما في "الإمداد"<sup>(٢)</sup>، وأيضاً ففي اقتداء النازل بالراكب مانعٌ آخر، وهو كونه اقتداءً مَنْ يركعُ ويسجدُ بمن يؤمِّي بهما، إلا إذا كان النازل مؤمياً أيضاً.

ثم إنَّ هذا دليلٌ على أنَّ اختلاف المكان مانعٌ من الاقتداء وإن لم يكن فيه اشتباهٌ حالِ الإمام؛ لأنَّ الاشتباه إنما يُعتبرُ في الحائل لا في اختلاف المكان كما سيأتي<sup>(٣)</sup> تحقيقه بعون الله تعالى، فافهم.

### مطلبٌ في الأثنى

[٤٨٩٢] (قوله: ولا غير الأثنى به) هو بالثناء المثلثة بعد اللام، من الأثنى بالتحريك، قال في "المغرب"<sup>(٤)</sup>: ((هو الذي يتحوَّل لسانُه من السَّين إلى الثاء، وقيل: من الراء إلى الغين أو اللام أو الياء))، زاد في "القاموس"<sup>(٥)</sup>: ((أو من حرفٍ إلى حرفٍ)).

(قوله: على أنَّ اختلاف المكان مانعٌ من الاقتداء) سيذكرُ فيما يأتي قريباً عن "الخائنة" و"البحر" وغيرهما: ((قومٌ على ظَهْرِ ظِلَّةٍ في المسجد وبجذائهم من تحتهم نساءٌ أجزأتهم صلاتهم لعدم اتِّحاد المكان)) إلى آخر ما يأتي، فقد صحَّت صلاتهم، ولم يمنع صحَّة الاقتداء اختلافُ مكانهم عن مكان الإمام ولا المحاذاة أيضاً لعدمه.

(١) المقولة [٦٦٢٥] قوله: ((لم يصر مقيماً)).

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٦٣/ب.

(٣) المقولة [٤٩٠٩] قوله: ((بلا حائل)).

(٤) "المغرب": مادة ((الأثنى)).

(٥) "القاموس": مادة ((الأثنى)).



(على الأصح) كما في "البحر"<sup>(١)</sup> عن "المجتبى"، وحرَّرَ "الحلي" و"ابن الشحنة"<sup>(٢)</sup>: ((أنه بعد بذل جهده دائماً.....

[٤٨٩٣] (قوله: على الأصح) أي: خلافاً لما في [١/٤٦١ ق/١] "الخلاصة"<sup>(٣)</sup> عن "الفضلي": ((من أنها جائزة؛ لأن ما يقوله صار لغة))، ومثله في "التاترخانية"<sup>(٤)</sup>، وفي "الظهيرية"<sup>(٥)</sup>: ((وإمامة الأئمة لغيره تجوز، وقيل: لا))، ونحوه في "الحانية"<sup>(٦)</sup> عن "الفضلي"، وظاهره اعتمادهم الصحة، وكذا اعتمادها صاحب "الحلة"<sup>(٧)</sup>، قال: ((لما أطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤم غيره، ولما في "خزانة الأكملة": وتكره إمامة الفقهاء)) اهـ.

ولكن الأحوط عدم الصحة كما مشى عليه "المصنف"، ونظمه في منظومته "تحفة الأقران"، وأفتى به "الخير الرملي"، وقال في "فتاواه"<sup>(٨)</sup>: ((الراجح للمفتي به عدم صحة إمامة الأئمة لغيره ممن ليس به ثقة))، وأجاب عنه بأبيات منها قوله:

إمامة الأئمة للمغاير  
وقد أباه أكثر الأصحاب  
تجوز عند البعض من أكابر  
لما لغيره من الصواب

وقال أيضاً:

إمامة الأئمة للصحيح  
فاسدة في الرّاجح الصحيح

[٤٨٩٤] (قوله: دائماً) أي: في آناء الليل وأطراف النهار، فما دام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاًته جائزة، وإن ترك جهده فصلاته فاسدة كما في "المحيط"<sup>(٩)</sup> وغيره،

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٩/١.

(٢) "تنصيل عقد الفرائد": كتاب الصلاة ٣٨/أ.

(٣) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ٣٧/ب.

(٤) "التاترخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان من هو أحق بالإمامة ٦٠٩/١.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع فيمن يصح الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ٢٠/ب.

(٦) "الحانية": كتاب الصلاة - إمامة الأئمة لغير الأئمة ٩٠/١ (هامش "الفتاوى الهندية").

(٧) "الحلة": فصل في زلة القارئ ٢/٢ ٢٥٣/أ.

(٨) "الفتاوى الخيرية": كتاب الصلاة ١٠/١.

(٩) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ١/١ ٥١/أ باختصار.



حتمًا كالأمي))، فلا يؤمُّ إلَّا مثله، ولا تصحُّ صلاته إذا أمكنه الاقتداء بمن يُحسِنُهُ، أو تركَ جهده،.....

قال في "الذخيرة": ((وإنه مشكلٌ عندي؛ لأنَّ ما كان حلقةً فالعبدُ لا يقدرُ على تغييره)) اهـ. وتأمُّه في "شرح المنية"<sup>(١)</sup>.

[٤٨٩٥] (قوله: حتمًا) أي: بذلاً حتمًا، فهو مفروضٌ عليه، "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٨٩٦] (قوله: فلا يؤمُّ إلَّا مثله) يحتملُ أن يرادَ المثليةُ في مطلق اللُّغ، فيصحُّ اقتداء مَنْ يُبدِلُ الرأء الملهمة غينًا معجمةً بمن يُبدِّلها لامًا، وأن يرادَ مثليةً في خصوص اللُّغ، فلا يقتدي مَنْ يُبدِّلها غينًا إلَّا بمن يُبدِّلها غينًا، وهذا هو الظاهرُ كاختلاف العذر، فليراجع، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٤٨٩٧] (قوله: إذا أمكنه الاقتداء بمن يُحسِنُهُ) أي: يُحسِنُ ما يُلغُّ هو به أو يُحسِنُ القرآن، وهذا مبنيٌّ على أنَّ الأميَّ إذا أمكنه الاقتداء يلزمه - وفيه كلامٌ ستعرفه<sup>(٤)</sup> - وعلى ما إذا تركَ جهده؛ لما علمتَ من أنه ما دام في التصحيح ولم يقدرْ عليه فصلاته جائزة، وإن تركَ جهده فصلاته فاسدة، ولا بدَّ أيضًا من تقييده بما إذا لم يقدرْ على قراءة قدرِ الفرض مما لا لُغ فيه، فإن قدرَ عليه وقرأه لا يلزمه الاقتداء ولا بذلُ الجهد كما لا يخفى.

[٤٨٩٨] (قوله: أو تركَ جهده) أي: وصلَّى غيرَ مؤتمٍّ، ولم يقدرْ على قراءة المفروض

(قوله: وإنه مشكلٌ عندي؛ لأنَّ ما كان إلخ) قد يُدفعُ الإشكالُ بأنَّ المقصود من بذلِ الجهد إلخ ظهورُ أنه حلقة، وقبله يحتملُ أنه حلقةٌ وأنه غيرها، فلا بدَّ له، تأمل.

(قوله: وعلى ما إذا تركَ جهده) لعلَّ الواو بمعنى أو؛ لأنَّ كلامه مبنيٌّ على أحدِ الشقيين لا عليهما، فإنه متى بنى على أنَّ الأميَّ إذا أمكنه الاقتداء إلخ لا يحتاجُ لبنائه على الثاني، بل يكون الكلامُ أعمَّ من أن يترك الجهد أو لا، تأمل.

(١) "شرح المنية الكبير": فصل في زلَّة القارئ ص ٤٨٢ - بتصرف يسير.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥١/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨١/٨١.

(٤) (المقولة [٤٩٧٣] قوله: ((وصحت إلخ)).



أو وَجَدَ قَدْرَ الْفَرْضِ مِمَّا لَا لَتَغُ فِيهِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ فِي حُكْمِ الْأَلْتِغِ، وَكَذَا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّلْفِظِ بِحَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ، أَوْ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِخْرَاجِ الْفَاءِ إِلَّا بِتَكَرُّرٍ. (و) اعْلَمْ أَنَّهُ (إِذَا فَسَدَ الْاِقْتِدَاءُ) بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ (لَا يَصِحُّ شُرُوعُهُ).....

[١/ق/٤٦١/ب] مِمَّا لَا لَتَغُ فِيهِ، أَمَّا لَوْ اقْتَدَى أَوْ قَرَأَ مَا لَا لَتَغُ فِيهِ فَإِنَّهَا تَصِحُّ وَإِنْ تَرَكَ جُهِدَهُ.

[٤٨٩٩] (قَوْلُهُ: أَوْ وَجَدَ قَدْرَ الْفَرْضِ (لِغ) أَي: وَصَلَى غَيْرَ مَوْتَمٍّ وَلَمْ يقرأه، وَإِلَّا صَحَّتْ، وَفِي "الْوَلَوَالِجِيَّةِ" <sup>(١)</sup>): ((إِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنَ الْقُرْآنِ آيَاتٍ لَيْسَ فِيهَا تِلْكَ الْحُرُوفُ يَتَّخِذُ إِلَّا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُ قِرَاءَتَهَا فِي الصَّلَاةِ)) اهـ.

٣٩١/١

[٤٩٠٠] (قَوْلُهُ: وَكَذَا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّلْفِظِ بِحَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ) عَطَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ اللَّتَغَ خَاصٌّ بِالسَّيْنِ وَالرَّاءِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ <sup>(٢)</sup> عَنْ "الْمَغْرِبِ"، وَذَلِكَ كَالرَّهْمَنِ الرَّهِيمِ، وَالشَّيْثَانِ الرَّجِيمِ، وَالْأَلَمِينَ، وَإِيَّاكَ نَابِئُ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، السَّرَّاتِ، أَنْأَمْتُ، فَكُلُّ ذَلِكَ حُكْمُهُ مَا مَرَّ <sup>(٣)</sup> مِنْ بَذْلِ الْجَهْدِ دَائِمًا، وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِهِ.

مطلب: إذا كانت اللُّغَةُ يَسِيرَةً

(تَمَثُّةٌ)

سُئِلَ "الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ" عَمَّا إِذَا كَانَتِ اللَّغَةُ يَسِيرَةً، فَأَجَابَ <sup>(٤)</sup>: ((بَأَنَّهُ لَمْ يَرَهَا لَأَكْمَثْنَا، وَصَرَّحَ بِهَا الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتِ يَسِيرَةً - بِأَنَّ يَأْتِي بِالْحَرْفِ غَيْرَ صَافٍ - لَمْ تُؤَثِّرْ))، قَالَ: ((وَقَوَاعِدُنَا لَا تَأْبَاهُ)) اهـ.

وَمِثْلُهُ أَفْتَى تَلْمِيزُ "الْمُشَارِحِ" الْمُرْحُومِ الشَّيْخِ "إِسْمَاعِيلُ الْحَائِثُ" <sup>(٥)</sup> مَفْتًى دِمَشْقَ الشَّامِ.

[٤٩٠١] (قَوْلُهُ: بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ) أَي: سَوَاءً كَانَ لَفَقْدِ أَهْلِيَّةِ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ كَالْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ،

(١) "الْوَلَوَالِجِيَّةُ": كِتَابُ الطَّهَارَةِ - الْفَصْلُ الثَّامِنُ فِي الْأُذَانِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ق/٩/أ.

(٢) الْمَقُولَةُ [٤٨٩٢] قَوْلُهُ: ((وَلَا غَيْرَ الْأَلْتِغِ بِهِ)).

(٣) ص-٦٠٢ - "دُرّ".

(٤) "الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ ١٠/١ بِاخْتِصَارٍ.

(٥) أَبُو سَعْدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَجَبٍ الْمَعْرُوفُ بِالْحَائِثِ الْعَيْنِيُّ الدِّمَشْقِيُّ (ت ١١١٣هـ). ("سَلَكُ الدَّرَرِ" ٢٥٦/١،

"هُدْيَةُ الْعَارِفِينَ" ٢١٩/١، "مَتَنُ خَبَرَاتِ التَّوَارِيخِ لِدِمَشْقٍ" ٦١٨/٢).



في صلاة نفسه) لأنه قصد المشاركة، وهي غير صلاة الانفراد (على) الصحيح، "محيط". وادّعى في "البحر": أنه (المذهب) قال "المصنف" <sup>(١)</sup>: ((لكنّ كلام الخلاصة" يفيد أنّ هذا قول "محمد" خاصة)).

قلت: وقد ادّعى فيما مرّ بعد تصحيح "السراج" <sup>(٢)</sup> بخلافه: ((أنّ المذهب انقلباً بها..

أو لفقْد شرط فيه بالنسبة إلى المقتدي كالمنذور والعاري، أو لفقْد ركن فيه كذلك كالمومي والأُمّي، أو لاختلاف الصّلاتين كالتنفل بالمفترض ونحو ذلك من المسائل المارّة.

[٤٩٠٢] (قوله: في صلاة نفسه) أي: في صلاة مستقلّ بها في حق نفسه، غير تابع فيها للإمام لا فرضاً ولا نفلاً كما يدلُّ عليه تفصيل "الزيلعي" <sup>(٣)</sup> كما أفاده "ح" <sup>(٤)</sup>، وكذا يدلُّ عليه تعليل "الشارح"، وحكايته للقول بانقلابها نفلاً.

[٤٩٠٣] (قوله: وهي غير صلاة الانفراد) لأنّ لها أحكاماً غير أحكام التي قصدها، وحاصله أنّها إذا لم يصحّ شرعاً فيما نوى لا يصحّ في غيره.

[٤٩٠٤] (قوله: وادّعى في "البحر" <sup>(٥)</sup> أنّه المذهب) أي: ما صحّحه في "المحيط"، ومشى عليه "المصنف" في متنه.

[٤٩٠٥] (قوله: لكنّ كلام "الخلاصة" <sup>(٦)</sup> (إلخ) عبارة "الخلاصة": ((وفي كلّ موضع لا يصحّ الاقتداء هل يصير شارعاً في صلاة نفسه؟ عند "محمد" لا، وعندهما يصير شارعاً)) اهـ.

[٤٩٠٦] (قوله: قلت: وقد ادّعى) أي: صاحب "البحر"، (فيما مرّ) <sup>(٧)</sup> أي: في مسألة

(قوله: كالتنفل بالمفترض) لعلّ الأولى القلب.

(١) "المنح": كتاب الصلاة - باب بيان أحكام الإمامة ق ٤٥/ب.

(٢) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة ١/ق ١٩٦/أ.

(٣) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١/٤٢٢.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٢/أ.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٨٤.

(٦) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاقتداء ق ٣٧/ب.

(٧) المقولة [٤٨٢١] قوله: ((على الصحيح)).



نفلاً))، فتأمل. وحينئذٍ فالأشبه ما في "الزيلي" : ((أنه متى فسَدَ لَفَقْدِ شرطٍ كطاهرٍ  
بمعذورٍ لم تَنَعِدْ أصلاً، وإنْ لاختلافِ الصلاتين تَنَعِدُ نفلاً غيرَ مضمونٍ، وثمرتُهُ  
الانتقاضُ بالقهقهة)).

(وَيَمْنَعُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ).....

المحاذاة عند قول [١٦/٤٦٢ق/أ] المتن: ((في صلاة))، وقوله: ((بعد تصحيح "السراج" بخلافه))  
أي: خلاف ما ادَّعى في "البحر" هنا أنه المذهب، والأولى حذفُ الباء أو إبدالها بلامِ التقوية؛ لأنَّه  
مفعولُ ((تصحیح))، وقوله: ((أنَّ المذهب)) مفعولُ ((ادَّعى)).

والحاصل: أنَّ صاحب "البحر" نقلَ فيما مرَّ<sup>(١)</sup> عن "السراج": ((أنَّه لو اقتدت به المرأة في  
الظهر وهو يصلي العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح))، وقال: ((لأنَّ اقتدائها وإن  
لم يصحَّ فرضاً يصحَّ نفلاً على المذهب، فكان بناء النفل على الفرض)) اهـ.

وهو صريحٌ في أنه إذا فسَدَ الاقتداء بالفرض لم يفسدَ الشروع، بل بقي الاقتداء بالنفل، وإلاَّ  
لم تفسد صلاته بمحاذاتها له، وتصريحه بأنَّ هذا هو المذهب منقَضٌ لما ادَّعاه: ((من أنَّ المذهب ما  
في "المحيط" من عدم صحَّة الشروع)).

[٤٩٠٧] (قوله: وحينئذٍ فالأشبه الخ) أي: حينَ إذ<sup>(٢)</sup> اختلفَ كلام "البحر" في نقلِ ما  
هو المذهب، ولا يمكنُ إهمال أحدِ الثقلين فالأشبه بالقواعد ما في "الزيلي"<sup>(٣)</sup> مما يناسبُ  
كلًّا منهما، ويحصل به التوفيقُ بينهما بحملِ ما صحَّحه في "المحيط" من عدم صحَّة الشروع  
أصلاً على ما إذا كان فسَادُ الاقتداء لَفَقْدِ شرطٍ - أي: أو نحوِه مما يلزمُ به فسَادُ صلاة  
المقتدي - وبحملِ ما صحَّحه في "السراج" من صحَّة الاقتداء بالنفل وفسادِ الوصف - أعني:

(١) ٥٧٦- "در".

(٢) في "آ" و"م": ((إذا)).

(٣) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١/٤٤٢.



الفرضية فقط - على ما إذا كان لاختلاف الصلاتين، فلو قهقهة في صلاته هذه لا ينتقض وضوءه في الوجه الأول، وينتقض في الثاني.

ثم اعلم أن ما ادعى "الشارح"<sup>(١)</sup> أنه الأشبه بقدردة في "البحر"<sup>(٢)</sup> حيث قال: ((ويرد هذا التفصيل ما ذكره "الحاكم" في "كافيه": من أن المرأة إذا نوت العصر خلف مصلي الظهر لم تجز صلاتها، ولم تفسد على الإمام صلاته انتهى. فهو صريح في عدم صحة شروعها لاختلاف الصلاتين، وقال - أي: "الحاكم" - في موضع آخر: رجل قارئ دخل في صلاة أمسي تطوعاً، أو في صلاة امرأة أوجنب، أو على غير وضوء ثم أفسدها فليس عليه قضاؤها؛ لأنه لم يدخل في صلاة تامة انتهى.

**مطلب:** "الكافي" لـ "الحاكم" جمع كلام "محمد" في كتبه التي هي ظاهر الرواية

فعلّم بهذا أن [١/٦٢٤ ب] المذهب تصحيح "المحيط" من عدم صحة الشرع؛ لأن "الكافي" جمع كلام "محمد" في كتبه التي هي ظاهر الرواية)) اه كلام "البحر".

أقول: نعم ظاهر الفرع الأول مؤيد لما في "المحيط"، ومخالف لما مر<sup>(٣)</sup> عن "السراج"، وأما الفرع الثاني فلا، بل الأمر فيه بالعكس؛ لأن قوله: ((ثم أفسدها)) صريح في صحة الشرع، وقوله: ((لأنه لم يدخل في صلاة تامة)) مؤيد لذلك؛ لأنه يفيد دخوله في صلاة ناقصة، أي: في نقلي غير مضمون، ولذا قال<sup>(٤)</sup>: ((ليس عليه قضاؤها))، وفي هذا الفرع رد على ما فصله "الزيلعي"<sup>(٥)</sup>؛ لأن الفساد فيه لفقد شرط مع أنه صح شرعاً كما علمت، ثم رأيت "الرحمتي" ذكر نحو ما ذكرته، والله الحمد.

والحاصل: أن في المسألة روايتين: إحداهما صحة الشرع في صلاة نفسه، وعليها ما في "السراج" والفرع الثاني من فرعي "الكافي"، والثانية عدم الصحة أصلاً، وعليها ما في "المحيط"

(١) أي: المحصفي موافقاً فيه للزيلعي.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٤/١.

(٣) ص ٥٧٦ - "در".

(٤) أي: الحاكم كما سبق.

(٥) "تبيين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٣٧/١.



صَفُّ مِنَ النِّسَاءِ بِلَا حَائِلٍ قَدَرٌ ذِرَاعٍ، أَوْ ارْتِفَاعُهُنَّ قَدَرُ قَامَةِ الرَّجُلِ، "مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ" ..

والفرغ الأول، وهي الأصح كما في "القَهْطَانِي"<sup>(١)</sup> عن "المضمرات"، وذكر في "النهر"<sup>(٢)</sup>: ((أَنَّ مَا فِي "السَّرَاجِ" جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِلٍ)).

٢٩٢/ آخر الصفوف، ولو كان صفٌّ من النساء بين الرجال والإمام لا يصحُّ اقتداء الرجال بالإمام، ويُجَعَلُ حَائِلًا. (قوله: ٢٤٩٠٨) (قوله: صفٌّ من النساء) المراد به ما زاد على ثلاثِ نسوةٍ، فإنه يمنعُ اقتداءَ جميع مَنْ خلفه، وإلا ففيه تفصيلٌ بدليلٍ ما قدَّمنا<sup>(٣)</sup> حاصله عن "البحر"، وهو ما اتَّفَقُوا على نقله عن أصحابنا من أَنَّ المرأةَ الواحدةَ تُفسدُ صلاةَ رجلين من جانبيها ورجلٍ خلفها، والثنتين صلاةَ اثنين من جانبيهما واثنين خلفهما، والثلاث صلاةَ اثنين من جانبيهنَّ وصلاةَ ثلاثةٍ ثلاثةٍ من خلفهنَّ إلى آخر الصفوف، ولو كان صفٌّ من النساء بين الرجال والإمام لا يصحُّ اقتداءُ الرجال بالإمام، ويُجَعَلُ حَائِلًا.

٢٤٩٠٩ (قوله: بلا حائلٍ) قيدٌ لل منع، وقوله: ((أَوْ ارْتِفَاعُهُنَّ)) بالجرِّ عطْفٌ على ((حَائِلٍ))، وعبارة "مِفْتَاحُ السَّعَادَةِ": ((وَفِي "الْبَيَانِيعِ": وَلَوْ كَانَ صَفُّ الرِّجَالِ عَلَى الْحَائِطِ وَصَفُّ النِّسَاءِ أَمَامَهُنَّ، أَوْ كَانَ صَفُّ النِّسَاءِ عَلَى الْحَائِطِ وَصَفُّ الرِّجَالِ خَلْفَهُنَّ إِنْ كَانَ الْحَائِطُ مَقْدَارَ قَامَةِ الرَّجُلِ جازتْ صَلَاتُهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ فَلَا، وَإِنْ كَانَ صَفٌّ تَامٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الصَّفِّينِ حَائِلٌ تَفْسُدُ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُنَّ وَلَوْ عَشْرِينَ صَفًّا، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَ الرِّجَالِ فَاصِلٌ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُمْ، وَذَلِكَ الْحَائِلُ مَقْدَارُ مُؤَخَّرِ الرَّجُلِ، أَوْ مَقْدَارُ خَشَبَةِ مَنْصُوبَةٍ، أَوْ حَائِطٍ قَدَرُ ذِرَاعٍ)) اهـ. وحاصله: أَنَّهُ إِذَا كَانَ صَفُّ النِّسَاءِ أَمَامَ صَفِّ الرِّجَالِ يَمْنَعُ إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُ الصَّفِّينِ عَلَى حَائِطٍ مَرْتَفِعٍ قَدَرُ قَامَةٍ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مَقْدَارُ مُؤَخَّرِ رَجُلٍ الْبَعِيرِ أَوْ خَشَبَةِ مَنْصُوبَةٍ أَوْ حَائِطٍ

(قوله: فإنه يمنعُ اقتداءَ جميع مَنْ خلفه إلخ) تقدَّم عن "النهر": ((أَنَّ اشْتِرَاطَ الْمُحَادَاةِ لِلْفَسَادِ لَيْسَ خَاصًّا بِتَقَدُّمِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ، بَلِ الصَّفُّ مِنَ النِّسَاءِ كَذَلِكَ، أَي: فَحَيْثُ لَمْ يُحَازِهُنَّ صُفُوفُ الرِّجَالِ فَلَا فَسَادَ)) اهـ.

(١) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١١٠/١.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٦/ب.

(٣) المقولة [٤٨١٩] قوله: ((أَوْ فَرَجَةٌ تَسَعُ رَجُلًا)).



قدّر ذراع<sup>(١)</sup>، وهذا يخالف لما في "الخانية"<sup>(٢)</sup> و"البحر"<sup>(٣)</sup> وغيرهما، وهو: ((قومٌ صلّوا على ظهر ظلّة في المسجد وبجذائهم من تحتهم نساءً أجزأتهم صلاتهم لعدم اتّحاد المكان، بخلاف ما إذا كان قدأمهم نساءً فإنّها فاسدة؛ لأنّه تخلّل بينهم وبين الإمام صفٌّ من النساء، وهو [١/٤٦٣ق/أ] مانع من الاقتداء)) اهـ.

وفي "الولوالجية"<sup>(٤)</sup>: ((قومٌ صلّوا على ظهر ظلّة المسجد وتحتهم قدأمهم نساءً لا تحزيهم صلاتهم؛ لأنّه تخلّل صفٌّ من النساء فمَنع اقتداءهم، وكذا الطريق)) اهـ.

فهذا بإطلاقه صريحٌ بأنّ الارتفاع غيرُ معتبرٍ في صفِّ النساء، وفي "المعراج" عن "المبسوط"<sup>(٥)</sup>: ((فإنّ كان صفٌّ تامٌّ من النساء، ووراءهنّ صفوفُ الرجال فسدتُ تلك الصفوفُ كلّها استحساناً، والقياسُ أنّ لا تفسدُ إلاّ صلاةُ صفٍّ واحدٍ، ولكن استُحسنَ لحديث "عمر" مرفوعاً وموقوفاً عليه: «مَنْ كان بينه وبين الإمام نهرٌ أو طريقٌ أو صفٌّ من النساء فلا صلاةَ له»<sup>(٦)</sup>)) اهـ.

فهذا صريحٌ في أنّ الحائل غيرُ معتبرٍ في صفِّ النساء، وإلاّ لفسدتُ صلاةُ الصفِّ الأوّل

(قوله: فهذا صريحٌ في أنّ الحائل غيرُ معتبرٍ إلخ) هو صريحٌ في أنّ الصفِّ الأوّل من الرجال لا يُعدُّ حائلاً، ولا يمكن أن يقال: غيره من الحوائل مثله لنقل أهل المذهب أنّ الحائل يمنع الفساد كعبارة "مفتاح السعادة" وما نقله "ط" عن "أبي السعود" في أوّل مسألة المحاذاة بقوله: ((ولو كان وراءهنّ حائطٌ خلفه صفوفٌ لا تفسدُ صلاتهم على الأصحّ، ولو كان وراءهنّ صفٌّ من الرجال ثمّ الحائط ثمّ الصفوفُ فسدتُ صلاة الكلِّ)) اهـ. وحينئذٍ يُقيّد إطلاق ما في "الخانية" وغيرها بما في "مفتاح السعادة".

(١) من ((عبارة "مفتاح السعادة")) إلى ((أو حائط قدر ذراع)) ساقط من "الأصل" و"أ".

(٢) "الخانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصحّ الاقتداء به وفيمن لا يصحّ ٩٥/١ تنصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٨/١ نقلاً عن "النوازل".

(٤) "الولوالجية": كتاب الطهارة - الفصل العاشر في المريض والإمام والمأموم إلخ ق ١٥/أ.

(٥) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١٨٤/١ باختصار.

(٦) لم نعر على تحريجه بهذا اللفظ فيما بين أيدينا من المصادر.



أو (طريقٌ تجري فيه عَجَلَةٌ) أَلَّةٌ يَحْرُثُهَا الثَّورُ (أو نَهْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ).....

من الرجال فقط لكونه صارَ حائلاً بين مَنْ خَلَفَهُ وبين صفِّ النساءِ كما هو القياسُ، فظهرَ أنَّ ما ذكره "الشارح" من اعتبارِ الحائِلِ أو الارتفاعِ إنما هو فيما دونَ الصفِّ التَّامِّ من النساءِ كالواحدةِ والثنتين، أمَّا الصفُّ فهو خارجٌ عن القياسِ اتباعاً للأثر، هذا ما ظهرَ لي فتدبَّرْ، والله أعلم.

[٤٩١٠] (قوله: أو طريقٌ) أي: نافِذٌ، "أبو السعود" <sup>(١)</sup> عن "شيخه"، "ط" <sup>(٢)</sup>.

قلت: ويُفهمُ ذلك من التعبيرِ عنه في عدَّةٍ كسبٍ بالطريقِ العامِّ، وفي "التاريخانية" <sup>(٣)</sup>:

((الطريقُ في مسجدِ الرِّباطِ والخانِ لا يمنعُ؛ لأنَّه ليس بطريقٍ عامٍّ)).

[٤٩١١] (قوله: تجري فيه عَجَلَةٌ) أي: تمرُّ، وبه عبَّرَ في بعض النسخ، والعَجَلَةُ بفتحِين، وفي "الدرر" <sup>(٤)</sup>:

((هو الذي تجري فيه العَجَلَةُ والأوقارُ)) اهـ.

وهو جمعُ وِقْرٍِ بالقاف، قال في "المغرب" <sup>(٥)</sup>: ((وأكثرُ استعماله في جِمَلِ البغلِ أو الحمارِ كالوَسْقِ في جِمَلِ البعير)).

[٤٩١٢] (قوله: أو نَهْرٌ تجري فيه السُّفُنُ) أي: يُمكنُ ذلك، ومثله يقال في قوله: ((تمرُّ فيه عَجَلَةٌ))، "ط" <sup>(٦)</sup>. وأمَّا البركةُ أو الخوضُ فإنَّ كانَ بحالٍ لو وقعت النجاسةُ في جانبٍ تنجَسَ الجانبُ الآخرُ لا يمنعُ، وإلَّا منعَ، كذا ذكره الصفَّارُ <sup>(٧)</sup>، "إسماعيل" <sup>(٨)</sup> عن "المحيط" <sup>(٩)</sup>.

(١) "فتح المعين": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢١٧/١، والمراد بشيخه هنا زينُ العابدين بن إبراهيم بن نجيم، كما صرح به أبو السعود رحمه الله.

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥١/١.

(٣) "التاريخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس في بيان من هو أحقُّ بالإمامة ٦١٦/١ بتصرف نقلاً عن "الحجة".

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٩٢/١.

(٥) "المغرب": مادة (وقر).

(٦) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥١/١ بتصرف.

(٧) هو أبو نصر الصفَّار، كما في "الإحكام".

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة، فصل في القراءة ١/٣٦٥.

(٩) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة ١/٦٦.



ولو زورقاً ولو في المسجد (أو خلاء) أي: فضاء (في الصحراء) أو في مسجد كبير جداً كمسجد القدس.....

وحاصله: أنَّ الحوض الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع، أي: ما لم تتصل الصفوف حوله كما يأتي<sup>(١)</sup>.

[٤٩١٣] (قوله: ولو زورقاً) بتقديم الرأْي: السفينة الصغيرة كما في "القاموس"<sup>(٢)</sup>، وفي "الملتقط": ((إذا كان كأضيض [١/٤٦٣ ق/ب] الطريق يمنع، وإن بحث لا يكون طريق مثله لا يمنع، سواء كان فيه ماء أو لا، وقال "أبو يوسف": النهر الذي يمشي في بطنه حمل وفيه ماء يمنع، وإن كان يابساً واتصلت به الصفوف جاز)) اهـ "إسماعيل"<sup>(٣)</sup>.

[٤٩١٤] (قوله: ولو في المسجد) صرح به في "الدرر"<sup>(٤)</sup> و"الحانية"<sup>(٥)</sup> وغيرهما.

[٤٩١٥] (قوله: أو خلاء) بالمد: المكان الذي لا شيء به، "قاموس"<sup>(٦)</sup>.

[٤٩١٦] (قوله: أو في مسجد كبير جداً إلخ) قال في "الإمداد"<sup>(٧)</sup>: ((والفاصل في مصلى العيد لا يمنع وإن كثّر، واختلف في المتخذ لصلاة الجنابة، وفي "النوازل" جعله كالمسجد، والمسجد وإن كبر لا يمنع الفاصل إلا في الجامع القديم بخوارزم - فإن ربعه كان على أربعة آلاف أسطوانة - وجامع القلنس الشريف، أعني: ما يشتمل على المساجد الثلاثة: الأقصى والصخرة والبيضاء، كذا في "البرازية"<sup>(٨)</sup>) اهـ. ومثله في "شرح المنية"<sup>(٩)</sup>.

(١) في المقولة الآتية.

(٢) "القاموس": مادة ((زرق)).

(٣) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة، فصل في القراءة ١/٣٦٤ ب.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٩٢.

(٥) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ١/٩٥. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) "القاموس": مادة ((خلو)).

(٧) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٦٣ ب.

(٨) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة والاقتداء ٤/٥٥. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٤.



وأما قوله في "الدرر"<sup>(١)</sup>: ((لا يمنع من الاقتداء الفضاء الواسع في المسجد، وقيل: يمنع)) اهـ فإنه وإن أفاد أن المعتمد عدم المنع لكنه محمول على غير المسجد الكبير جداً كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه، وكون الراجح عدم المنع مطلقاً يتوقف على نقل صريح، فافهم.

(تتمة)

في "القَهْستاني"<sup>(٢)</sup>: ((البيت كالصحراء، والأصح أنه كالمسجد، ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف<sup>(٣)</sup> كما في "المنية"<sup>(٤)</sup>)) اهـ.

ولم يذكر حكم الدار، فليراجع، لكن ظاهر التقيد بالصحراء والمسجد الكبير جداً أن الدار كالبيت، تأمل. ثم رأيت في "حاشية المدني" عن "جواهر الفتاوى": ((أن "قاضي خان"<sup>(٥)</sup> سئل عن ذلك فقال: اختلفوا فيه، فقدره بعضهم بستين ذراعاً، وبعضهم قال: إن كانت أربعين ذراعاً فهي كبيرة، وإلا فصغيرة، هذا هو المختار)) اهـ.

وحاصله: أن الدار الكبيرة كالصحراء والصغيرة كالمسجد، وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعاً، وذكر في "البحر"<sup>(٦)</sup> عن "المجتبى": ((أن فناء المسجد له حكم المسجد))، ثم قال: ((وبه عليم أن الاقتداء من صحن الخانقاه الشيخونية<sup>(٧)</sup> بالإمام في المحراب صحيح وإن لم تصل [١/٤٦٤ ق/٤] الصفوف؛ لأن الصحن فناء المسجد، وكذا اقتداء من بالخلاوي السفلية صحيح؛ لأن أبوابها في فناء المسجد إلخ))، ويأتي<sup>(٨)</sup> تمام عبارته، وفي "الخرائن"<sup>(٩)</sup>: ((فناء المسجد

٣٩٣/١

(١) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٩٢/١ بتصرف.

(٢) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل سبق الحدث للمصلي ١١٥/١ بتصرف.

(٣) في "ب": ((الصفوف)).

(٤) انظر "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢.

(٥) لم نثر على هذا النقل في "الخانبة" ولا في "شرح الجامع الصغير".

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٥/١.

(٧) انظر "الذارس في المدارس" ٣٦٧/١.

(٨) ٦١٣ - "در".

(٩) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٠٦/١.



(يَسْعُ صَفَيْنِ) فَأَكْثَرَ، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ فَيَصْحُ.....

هو ما اتَّصَلَ به وليس بينه وبينه طريق)) اهـ.

قلت: يظهر من هذا أنَّ مدرسة الكَلَّاسَةِ<sup>(١)</sup> والكامليَّة<sup>(٢)</sup> من فناء المسجد الأمويِّ في دمشق؛ لأنَّ بابهما في حائطه، وكذا المشاهدُ الثلاثة<sup>(٣)</sup> التي فيه بالأولى، وكذا ساحةُ بابِ البريد<sup>(٤)</sup> والخوانيتُ التي فيها.

[٤٩١٧] (قوله: يسعُ صفين) نعتٌ لقوله: ((خلاء))، والتقييدُ بالصفين صرَّحَ به في "الخلاصة"<sup>(٥)</sup> و"الفيض" و"المبتغي"، وفي "الواقعات الحسامية" و"خزانة الفتاوى": ((وبه يفتى))، "إسماعيل"<sup>(٦)</sup>. فما في "الدرر"<sup>(٧)</sup> من تقييده الخلاء بما يمكنُ الاصطفاف فيه غيرُ المفتي به، تأمل.

[٤٩١٨] (قوله: إلا إذا اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ) الاستثناءُ عائدٌ إلى الطريق والنَّهر دون الخلاء؛ لأنَّ الصَّفُوفَ إذا اتَّصَلَتِ في الصحراءِ لم يوجد الخلاء، تأمل. وكذا لو اصطَفَوْا على طُولِ الطريق صَحَّ إذا لم يكن بين الإمام والقوم مقدارٌ ما غرُّ فيه العَجَلَةُ، وكذا بين كلِّ صفٍّ وصفٍّ

(١) "مدرسة الكَلَّاسَةِ" ملاصقةٌ للجامع الأمويِّ من الجهة الشماليَّة، ولها باب ينفذُ إليه، بناها نور الدين الشهيد سنة ٥٥١هـ. وقد دُرِّسَتْ ولم يبقَ منها إلَّا الاسم. ("الدارس في المدارس" ٤٤٧/١، "مخطط المنجد" رقم [٣٢]، "مناداة الأطلال" ص ١٤٤-١).

(٢) المدرسة الكاملية: هي دار القرآن والحديث التكريَّة التي أوقفها الأمير سيف الدين تكرر سنة ٧٣٩هـ، وقد نسبت إلى الشيخ كامل القصاب الذي رَمَّها وجعلها مكتباً، عُرفَ باسم المدرسة العنمانيَّة ثم الكامليَّة. وهي شمالي الجامع الأثري، انظر ("مخطط دمشق" ص ٦١-٦٣، و"مناداة الأطلال" ص ٦٤-٦٥).

(٣) في الجامع الأموي أربعة مشاهد أحدها قرب منارة عيسى، والآخر شرقيَّ خارجِ الحرم، والثالث غربي، والرابع غربي وله شباكان مُطلَّان على حمام الجامع. انظر "مخطط دمشق" ص ٢٩٩-٢٩٠. نقلاً عن الشيخ مصطفی العلواني.

(٤) "باب البريد": هو المدخل الغربي لمعبد جوييتير الدمشقي، وكان له رواقٌ مُعَوَّد، لا زالت بقاياه ماثلة إلى اليوم بين النهاية الشرقية لسوق الحميدية والمسككية، وقد أطلقت تسميته أيضاً على الباب الغربي للجامع الأموي. ("أبواب دمشق" ص ٢٣٩-٢٤٠).

(٥) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والاعتداء ق ٣٨/١.

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل في القراءة ١/٣٦٥ ب.

(٧) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٩٢.



مطلقاً، كأن قام في الطريق ثلاثة،

كما في "الحائية"<sup>(١)</sup> وغيرها.

(فرغ)

لو أم في الصحراء وخلفه صفوف، فكبر الصف الثالث قبل الأول يجوز، "قنية"<sup>(٢)</sup> من باب مسائل متفرقة.

[٩١٩] (قوله: مطلقاً) أي: ولو كان هناك طريق أو نهر، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٩٢٠] (قوله: كأن قام في الطريق ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر: أن يقفوا على جسر موضوع فوقه، أو على سفن مبروطة فيه، "ح"<sup>(٤)</sup>.  
أقول: وهذا في حق من لم يكن محاذياً للجسر، أما لو كان محاذياً له، ولم يكن بينه وبين الصف الآخر فضاء كثير يصح الاقتداء، ثم ظاهر إطلاقهم أنه إذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع دنقر<sup>(٥)</sup> الذي في دمشق.

(قوله: وهذا في حق من لم يكن محاذياً للجسر إلخ) يعني: أن اشتراط اتصال الصفوف فوق الجسر المنسوب أو السفن إنما هو شرط لصحة صلاة من كان في ميمنة الجسر أو السفن، لا لصحة صلاة من كان محاذياً للجسر أو السفن، بل الشرط لصحة صلاته أن لا يكون بينه وبين الآخر من جهة الإمام فضاء كثير. وإن لم تتصل الصفوف فوق الجسر فلو كان الجسر يسع صفين فقام عليه صف واحد لا تصح صلاة أهل الميمنة والميسرة، وتصح صلاة من بجذائه لعدم تحقق القضاء الواسع بينه وبين الصف الآخر من جهة الإمام، لكن ما قاله خلاف إطلاق عباراتهم، وظاهر إطلاقهم اشتراط اتصال الصفوف حتى في حق المحاذي للجسر، فالتعيين لزوم العمل بإطلاقهم حتى يوجد نص صريح يدل لما قاله، وسيأتي أنه عند وجود النهر أو الطريق يختلف المكان، ويأتصل الصفوف فيصير المكان واحداً حكماً فيصح الاقتداء، فصحته موقوفة على اتصال الصفوف حتى بالنسبة لمحاذي الجسر ليصير المكان واحداً.

(١) "الحائية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٣/١ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٢) "القنية": كتاب الصلاة ق ٢٦/ب.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٢/ب.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٢/ب.

(٥) جامع دنقر: أنشأه الأمير دنقر نائب الشام سنة سبع وسبعماية، ظاهر باب النصر، تجاه حكر السمّاق. ("مناذمة

الأطلال" ص ٦٨ - و ص ٣٧).



وكذا اثنان عند "الثاني" لا واحد اتفاقاً؛ لأنه لكرَاهةِ صلاته صارَ وجودُهُ كعدمِهِ في حقِّ مَنْ خَلَفَهُ.

(والحائلُ لا يَمْنَعُ) الاقتداءَ (إنْ لم يَشْتَبِهْ حالُ إمامه) بسماعٍ أو رؤيةٍ ولو من بابِ مشبَّهٍ يَمْنَعُ الوصولَ في الأصحَّ (ولم يَخْتَلِفِ المكانُ) حقيقةً.....

[٤٩٢١] (قوله: وكذا اثنان عند "الثاني") والأصحُّ قولُهما كما في "السراج" (١)، وكذا الاثنان كالجمْع عند "الثاني" في الجمعة وفي المحاذاة، حتى لو كُنْ ثنيتان تُفسِّدان صلاةَ اثْنين خلفهما إلى آخر الصفوف، قال في "المنظومة النسفية" [١/٤٦٤ ب] في مقالات "أبي يوسف":  
واثنان في الجمعة جَمْعٌ وكذا سُدَّ الطريقُ ومحاذاةُ النَّسَا  
(تَمَثُّةٌ)

صلَّوا في الصحراءِ وفي وسطِ الصفوفِ فرجةٌ لم يَقُمْ فيها أحدٌ مقدارُ حوضٍ كبيرٍ عشرٍ في عشرٍ، إنْ كانت الصفوفُ متصلةً حوَالِي الفرجةِ تجوزُ صلاةُ مَنْ كان وراءَها، أمَّا لو كانت مقدارَ حوضٍ صغيرٍ لا تَمْنَعُ صحَّةُ الاقتداءِ، كذا في "الفيض"، ومثله في "التارخانية" (٢).

[٤٩٢٢] (قوله: بسماعٍ) أي: من الإمام أو المكبِّر، "تارخانية" (٣).  
[٤٩٢٣] (قوله: أو رؤيةٍ) ينبغي أن تكون الرؤيةُ كالسماعِ لا فرقَ فيها بين أن يَرَى انتقالاتِ الإمام أو أحدِ المقتدين، "ح" (٤).

[٤٩٢٤] (قوله: في الأصحَّ) بناءً على أنَّ للمعتبر الاشتباهَ وعدمه كما يأتي (٥)، لا إمكانُ الوصولِ إلى الإمام وعدمه.

[٤٩٢٥] (قوله: ولم يَخْتَلِفِ المكانُ) أي: مكانُ المقتدي والإمام، وحاصله: أنه اشترطَ عدمُ

(١) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة ١/١٩٤ ب.

(٢) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس فيمن هو أحقُّ بالإمامة ١/٦١٥.

(٣) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس فيمن هو أحقُّ بالإمامة ١/٦١٦ معزياً إلى "المحيط".

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٢ ب وما بعدها.

(٥) المقولة [٤٩٣٠] قوله: ((أنَّ الصحيح اعتبار الاشتباه فقط)).



كمسجدٍ وبيتٍ في الأصحَّ، "قنية"<sup>(١)</sup>. ولا حكماً عند اتصال الصفوف، ولو اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يحز باختلاف المكان.....

الاشتباه وعدم اختلاف المكان، ومفهومه أنه لو وجد كل من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء، لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي<sup>(٢)</sup>.

[٤٩٢٦] (قوله: كمسجدٍ وبيتٍ) فإن المسجد مكان واحد، ولذا لم يُعتبر فيه الفصل بالخلاء إلا إذا كان المسجد كبيراً جداً، وكذا البيت حكمه حكم المسجد في ذلك لا حكم الصحراء كما قدمناه<sup>(٣)</sup> عن "القهستاني"، وفي "التارخانية"<sup>(٤)</sup> عن "المحيط"<sup>(٥)</sup>: ((ذكر "السرخسي": إذا لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ففي رواية يمنع لاشتباه حال الإمام، وفي رواية لا يمنع، وعليه عمل الناس بمكة، فإن الإمام يقف في مقام إبراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الآخر، وبينهم وبين الإمام الكعبة ولم يمنعهم أحد من ذلك)) اهـ.

وبهذا يعلم أن المنبر إذا كان مسدوداً لا يمنع اقتداء من يصلي بجنبه عند عدم الاشتباه خلافاً لمن أفتى بالمنع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم.

[٤٩٢٧] (قوله: عند اتصال الصفوف) أي: في الطريق أو على جسر النهر، فإنه مع وجود

(قوله: وفي "التارخانية" عن "المحيط": ذكر "السرخسي" إلخ) ظاهر عبارة "المحيط" أن الاشتباه مانع على الرواية الأولى لا الثانية، والواقع بمكة عدم إمكان الوصول لا الاشتباه للعلم بحال الإمام من المبلغ، وحينئذ فقوله: ((وبهذا إلخ)) يناسب تفريعه على الأولى لا الثانية، لكن في كون الثانية عليها عمل الناس تأمل؛ لما علمت من العلم، تأمل.

(قول "الشارح": ولا حكماً عند اتصال الصفوف) تصوير لعدم الاختلاف في الحكم، وليس تصويراً للاختلاف الحكمي، فهو تصوير للنفي لا للمنع، فسقط ما قاله "السندي" من قوله: ((كان الصواب

(١) "القنية": كتاب الصلاة - باب في الجماعة ومسجد المحلة ق ١٧/أ.

(٢) المقولة [٤٩٢٩] قوله: ((ولكن تعقبه في "الشرنبلية" إلخ)).

(٣) المقولة [٤٩١٦] قوله: ((أو في مسجد كبير جداً إلخ)) تنمة.

(٤) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس فيمن هو أحق بالإمامة ٦١٢/١.

(٥) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٦٦/أ باختصار.



"درر" و "بجر"<sup>(١)</sup> وغيرهما، وأقره "المصنف"، لكن تعقبه في "الشرنبلالية"، ونقل عن "البرهان" وغيره: .....

النهر أو الطريق يختلف المكان، وعند [١/٤٦٥ق/أ] اتصال الصفوف يصير المكان واحداً حكماً، فلا يمنع كما مر<sup>(٢)</sup>، وكأنه أراد بالحائل في كلام "المصنف" ما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر؛ إذ لو أُريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا، تأمل.

[٤٩٢٨] (قوله: "درر"<sup>(٣)</sup>) عبارتها: ((الحائل بينهما لو بحيث يشتبه به حال الإمام يمنع، وإلاً فلا، إلا أن يختلف المكان، قال "قاضي خان"<sup>(٤)</sup>: إذا قام على الجدار الذي يكون<sup>(٥)</sup> بين داره وبين المسجد، ولا يشتبه حال الإمام يصح الاقتداء، وإن قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وإن كان لا يشتبه عليه حال الإمام؛ لأن بين المسجد وبين سطح داره كثير التحلل، فصار المكان مختلفاً، أمّا في البيت مع المسجد لم يتحلل إلا الحائط، ولم يختلف المكان، وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء إلا إذا اشتبه عليه حال الإمام)) اهـ.

أقول: حاصل كلام "الدرر" أن اختلاف المكان مانع مطلقاً، وأمّا إذا اتحد فإن حصل اشتباه منع، وإلاً فلا، وما نقله عن "قاضي خان" صريح في ذلك.

[٤٩٢٩] (قوله: لكن تعقبه في "الشرنبلالية"<sup>(٦)</sup> إلخ) حيث ذكر: ((أن ما نقله عن "الحانية"<sup>(٧)</sup>) من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح إلخ خلاف الصحيح؛ لما

٣٩٤/١

ل "الشارح" أن يقول: عند عدم اتصال الصفوف حتى يكون تمثيلاً لاختلاف المكان في مثل الصحراء؛ إذ اتصالها لا يصلح تصويراً لاختلاف الحكمي إلخ)).

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٥/١.

(٢) المقلوبة [٤٩١٨] قوله: ((إلا إذا اتصلت الصفوف)).

(٣) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٩٢/١ بتصرف يسير.

(٤) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٤/١ - ٩٥ بتصرف يسير. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٥) ((يكون)) ساقطة من "أ".

(٦) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٩٢/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٧) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٤/١. (هامش "الفتاوى الهندية").



في "الظهيرية"<sup>(١)</sup> من أنَّ الصحيح أنه يصحُّ، ولما في "البرهان" من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام، ولكن لا يشتبه حاله عليه بسماع أو رؤية لانتقاله لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح، وهو اختيار شمس الأئمة "الحلواني" اهـ.

وحاصل كلام "الشرنبلالي": أنَّ المعبر الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان، فإن حصل الاشتباه منع، سواء اتحد المكان أو لا، وإلا فلا، واعترضه العلامة "نوح أفندي": ((بأنَّ المشهور من مذهب "النعمان" أنَّ الاقتداء لا يجوز عند اختلاف المكان، والمكان في مسألة الظهيرية مختلف كما صرح به "قاضي خان"<sup>(٢)</sup>، فالصحيح أنه لا يصحُّ)) اهـ.

أقول: ويؤيده أنَّ "الشرنبلالي" نفسه صرح في "الإمداد"<sup>(٣)</sup>: ((بأنه [١/٦٥ق/ب] لا يصحُّ اقتداء الرجل بالراكب، وعكسه، ولا الراكب بالراكب لاختلاف المكان، إلا إذا كان راكباً دائماً إمامية))، وكذا ما ذكره من أنَّ مَنْ سبقه الحدث فاستخلف غيره ثم توجَّه يلزمه العود إلى مكانه ليتم مع خليفته إن كان بينهما ما يمنع الاقتداء لئلا يختلف المكان، وأما ما صحَّحه في "الظهيرية" في مسألة السطح فالظاهر أنه بناء على ما إذا كان السطح متصلاً بالمسجد، فحينئذٍ يصحُّ الاقتداء، ويكون ما في "الحانية" مبنياً على عدم الاتصال المذكور، بدليل أنه في "الحانية" علل للمنع بكثرة التخلُّل واختلاف المكان، أي: لكون صحن الدار فاصلاً بين السطح والمسجد، فبيد أنه لو لا ذلك لصحَّ الاقتداء، ويؤيده ما في "البدائع"<sup>(٤)</sup> حيث قال: ((لو كان على سطح يجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقتدى به صحَّ اقتداؤه عندنا؛ لأنه إذا كان متصلاً به صار تبعاً

(١) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثاني - الفصل الرابع فيمن يصح الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ق ٢١/ب، لكن عبارتها ((أنَّ الصحيح أنه لا يصحُّ)) والظاهر من السياق أنَّ زيادة ((لا)) تحريف.

(٢) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصحُّ الاقتداء به وفيمن لا يصحُّ ٩٤/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٦٣/ب.

(٤) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في شرائط أركان الصلاة ١٤٦/١ بتصرف.



((أَنَّ الصحيح اعتبارُ الاشتباه فقط)).

قلتُ: وفي "الأشباه" <sup>(١)</sup> و"زواهر الجواهر" <sup>(٢)</sup>.....

لسطح المسجد، وسطحُ المسجد له حكمُ المسجد، فهو كاقْدائِهِ في جوف المسجد إذا كان لا يشتبهُ عليه حالُ الإمام)) اهـ.

فأنت ترى كيف علَّلَ الصَّحَّةُ بالاتِّصال كما علَّلَ في "الخاتبة" لعدمها بعده، وقد جزمَ صاحب "الهداية" في "مختارات النوازل" <sup>(٣)</sup>: ((بأنَّ العبرة للاشتباه))، ثمَّ قال بعده: ((وإنَّ قام على سطح داره واقتدى بالإمام إن لم يكن بينهما حائلٌ ولا شارعٌ يصحُّ)) اهـ.

فيتعيَّنُ حملُ ما في "الظهيرية" على ما إذا لم يكن حائلٌ كما قلنا، فيصحُّ لاتِّحاد المكان، وأمَّا ما نقلَهُ "الشرنبلالي" عن "البرهان" فليس فيه تصحيحُ الاقتداء مع اختلاف المكان؛ لأنَّه بتخلُّلِ الحائِطِ لا يَخْتَلِفُ المكان كما قدَّمناه <sup>(٤)</sup> عن "قاضي خان"، وفي "التارخانية" <sup>(٥)</sup>: ((وإنَّ صَلَّى على سطح بيته المتَّصل بالمسجد ذَكَرَ شمس الأئمة "الخلواني" أَنَّهُ يجوزُ؛ لأنَّه إذا كان متَّصلاً بالمسجد لا يكون أشدَّ حالاً من منزل بينه وبين المسجد حائِطٌ، ولو صَلَّى رجلٌ في مثلِ هذا المنزل وهو يسمَعُ التكبير من الإمام أو المُكَبِّرِ يجوزُ، فكذلك القيامُ على السطح)) اهـ.

فقد تحرَّرَ بما تقرَّرَ أنَّ اختلاف المكان مانعٌ من صحَّةِ الاقتداء ولو بلا اشتباه، [١/٤٦٦ق/أ] وأنَّه عند الاشتباه لا يصحُّ الاقتداء وإن اتَّحدَ المكان، ثم رأيت "الرحمتمِّي" قرَّرَ كذلك، فلغنتم ذلك.

[٤٩٣٠] [قوله]: أَنَّ الصحيح اعتبارُ الاشتباه فقط) أي: ولا عبرة باختلاف المكان بناءً على ما فهمهُ "الشرنبلالي"، وليس ذلك بمرادٍ؛ لما علمتَ من أنَّ اختلاف المكان مانعٌ، وإنما المرادُ التوفيقُ بين رواية "الحسن" عن "الإمام" أنَّ الحائِطَ يمنعُ الاقتداء وروايةً <sup>(٦)</sup> "الأصل" <sup>(٧)</sup> أَنَّهُ لا يمنعُ، فقيل: إنَّه

(١) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ١٩٧.

(٢) هي حاشية على "الأشباه والنظائر"، لصالح بن محمد بن عبد الله التُّرُتَاشِي (ت ١٠٠٥هـ). ("كشف الظنون" ٩٩/١، "خلاصة الأثر" ٢٣٩/٢، "فهرس غطوطات الظاهرية" - الفقه الحنفي ٤٠٦/١).

(٣) "مختارات النوازل": كتاب الصلاة - باب الإمامة والاقتداء بالإمام وإدراكه ق ٢٢/أ.

(٤) في المقولة السابقة.

(٥) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس فيمن هو أحقُّ بالإمامة ٦١٦/١ تنصرف نقلاً عن "المحيط".

(٦) في "ب": ((رواية)) وهو تحريف.

(٧) "الأصل": كتاب الطهارة والصلاة - باب الرجل يحدث وهو راكع أو ساجد ١٨٧/١.



و"مفتاح السعادة": ((أَنَّهُ الْأَصْحُ))، وفي "النهر" <sup>(١)</sup> عن "الزاد" <sup>(٢)</sup>: ((أَنَّهُ اخْتِيَارُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ)).  
 (وصحَّ اقتداءً متوضيًّا).....

بإمكان الوصول منه وعذميه، واختار "شمس الأئمة" اعتبارَ الاشتباهِ وعذميه <sup>(٣)</sup>، وهذا هو الذي اختارَه جماعةٌ من المتأخِّرين، وقَدَّمناه <sup>(٤)</sup> أيضًا عن "مختارات النوازل" و"البدايع"، قال في "الحانية" <sup>(٥)</sup>: ((لأنَّ الاقتداءَ متابعةً، ومع الاشتباهِ لا يَمُكِّنُه المتابعةُ، والذي يُصَحِّحُ هذا الاختيارَ ما رَوينا أنَّ رسولَ الله ﷺ «كان يصلِّي في حجرة "عائشة" والناسُ يصلُّونَ بصلاته» <sup>(٦)</sup>، ونحن نعلمُ أَنَّهُمْ ما كانوا متمكِّنين من الوصولِ إليه في الحجرة)) اهـ.

[٤٩٣١] (قوله: "مفتاح السعادة") في بعض النسخ زيادة: ((و"مجمع الفتاوى" <sup>(٧)</sup>، و"النصاب"، و"الحانية" <sup>(٨)</sup>)).

[٤٩٣٢] (قوله: وصحَّ اقتداءً متوضيًّا بمُتِمِّمٍ أي: عندهما بناءً على أنَّ الخَلْفِيَّةَ <sup>(٩)</sup> عندهما بين الآلَيْنِ وهما الماء والتراب، والطهارتان سواء، وقال "محمد": لا يصحُّ في غير صلاة الجنائزة بناءً

(قوله: وقال "محمد": لا يصحُّ في غير صلاة الجنائزة) أي: فإنها يجوزُ فيها اقتداء المتوضيِّ بالمُتِمِّمِ اتفاقاً كما نقله في "البحر" عن "الخلاصة"، وانظر وجهَ الجوازِ على قول "محمد"، ولعلَّه أنَّها ليست بصلاة حقيقة بل هي دعاء.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٦/ب.

(٢) أي: "زاد الفقير" لابن الهمام، كما في "النهر".

(٣) من ((وإختر)) إلى ((وعذمه)) ساقط من "٣".

(٤) في المقالة السابقة.

(٥) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصحُّ الاقتداء به وفيمن لا يصحُّ ٩٤/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٦) أخرجه البخاري (٧٢٩) كتاب الأذان - باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط، والبيهقي في "السنن الكبرى" ١١٠/٣ كتاب الصلاة - باب صلاة المأموم في المسجد أو على ظهره، وأخرجه أبو داود، مختصراً (١١٦٦) كتاب الصلاة - باب الرجل يأتم بالإمام وبينهما حدار.

(٧) "مُتِمِّمُ الْفَتَاوَى": لأحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٥٢٢هـ)، ("كشف الظنون" ١٦٠٣/٢، "الأعلام" ٢١٥/١).

(٨) "الحانية": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصحُّ الاقتداء به وفيمن لا يصحُّ ٩٤/١. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٩) في "٣" و"م": ((والخليفة)).



لا ماء معه (بتميم).....

على أنَّ الحَلْفَةَ عنده بين الطهارتين، فيلزم بناء القويِّ على الضعيف، وتأمُّه في الأصول، "بحر"<sup>(١)</sup>.  
[٤٩٣٣] (قوله: لا ماء معه) أي: مع المقتدي، أمَّا لو كان معه ماءٌ فلا يصحُّ الاقتداء، وهذا القيدُ مبنيٌّ على فرع: إذا رأى المتوضيُّ المقتدي بتميم ماءً في الصلاة لم يره الإمامُ فسدت صلاتُهُ؛ لا اعتقاده فسَادَ صلاة إمامِهِ لوجود الماء، وعند "زفر" لا تفسدُ، وينبغي حملُ الفساد على ما إذا ظنَّ علِمَ إمامِهِ به؛ لأنَّ اعتقاده فسَادَ صلاة إمامِهِ بذلك، كذا في "الفتح"<sup>(٢)</sup>، وأقرَّه في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> و"البحر"<sup>(٤)</sup>، ونازعهُ في "النهر"<sup>(٥)</sup>، وتبعهُ الشيخ "إسماعيل"<sup>(٦)</sup>: ((بأنَّ "الزليعيَّ"<sup>(٧)</sup> علَّلَ البطْلانَ بأنَّ إمامَهُ [١/٤٦٦ق/ب] قادرٌ على الماء بإخباره)) اهـ. أي: فكان اعتقادهُ فسَادَ صلاة إمامِهِ مبنياً على القدرة المذكورة.

وينبغي - كما قال في "الحلبة"<sup>(٨)</sup> - ((تقييدُ المسألة بما إذا كان يَتِمُّهُ لِقَدْرِ الماء، أمَّا لو كان لعجزِهِ عن استعماله لمرضٍ ونحوه يصحُّ الاقتداء مطلقاً؛ لأنَّ وجود الماء حينئذٍ لا يُبْطِلُ تيمُّمَهُ)).

### ( تنبيه )

ذكرَ في "النهر"<sup>(٩)</sup> عن "المحيط": ((أَنَّ المراد بالفساد هنا فسَادُ الوصف، حتى لو فهِقَهُ المقتدي انتَقَضَ وضوؤه عندهما خلافاً لـ "مُحَمَّد"<sup>(١٠)</sup>))، قال: ((وينبغي على ما اختاره "الزليعي" ٣٩٥/١

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٥/١ بنصرف.

(٢) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣١٩/١-٣٢٠.

(٣) "الحلبة": فصل في التيمم ١/١٧٣ ب.

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٥/١.

(٥) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٧/أ.

(٦) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٣٥٢ ب وما بعدها.

(٧) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١/١٤٩.

(٨) "الحلبة": فصل في التيمم ١/١٧٤ أ.

(٩) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٧/أ.

(١٠) "النهر" في "النهر": خلافاً لمحمد وزفر.



ولو مع متوضئ بسؤر حمار، "مجتبى" (وغاسل بماسح) ولو على جبيرة (وقائم بقاعد) يركع ويسجد؛ لأنه ﷺ ((صلى آخر صلاته قاعداً وهم قياماً و"أبو بكر" يُبلغهم تكبيرة))، وبه عُلِمَ جوازُ رفع المؤذنين أصواتهم في جمعة وغيرها، يعني: أصل الرفع، أما ما تعارفوه في زماننا فلا يبعدُ أنه مُفسدٌ؛ .....

أنَّ يَظُلَّ الأصلُ أيضاً؛ إذ الفسادُ لَفَقْدِ شرطٍ وهو الطهارة)) اهـ. وتقدّم<sup>(١)</sup> الكلام على ذلك.

[٤٩٣٤] (قوله): ولو مع متوضئ بسؤر حمار أي: ولو كان المتيّم جامعاً بين التيمم والوضوء بسؤر مشكوك فيه، ولا وجه للمبالغة هنا، ومفهومُه أنه لو أدّاها بالوضوء أوّلاً لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانياً بالتيمم وحده لعدم تحقق أداء الفرض به، أفاده "ط"<sup>(٢)</sup>.

[٤٩٣٥] (قوله): ولو على جبيرة الأولى قوله في "الخرائن"<sup>(٣)</sup>: ((على خُفٍّ أو جبيرة))؛ إذ لا وجه للمبالغة هنا أيضاً؛ لأنَّ المسح على الجبيرة أولى بالجواز؛ لأنه كالغسل لما تحته، على أنه استبعد في "النهر"<sup>(٤)</sup> شمول ((ماسح)) له، فجعله مفهوماً بالأولى، أي: فيدخل دلالة لا منطوقاً، تأمل.

[٤٩٣٦] (قوله): وقائم بقاعد أي: قائم راكم ساجد أو مُؤمٍ، وهذا عندهما خلافاً لـ "محمد"، وقيد القاعد بكونه يركع ويسجد لأنه لو كان مُؤمياً لم يجز اتِّفاقاً، والخلاف أيضاً فيما عدا النقل، أمّا فيه فيجوز اتِّفاقاً ولو في التراويح في الأصح كما في "البحر"<sup>(٥)</sup>.

[٤٩٣٧] (قوله): لأنه ﷺ إلخ<sup>(٦)</sup> الكلام على ذلك مبسوط في "الفتح"<sup>(٧)</sup> و"حاشية نوح" وغيرهما، والغرض لنا معرفة الأحكام.

(١) المقولة [٤٩٠٧] قوله: ((وحينئذ فالأشبه إلخ)).

(٢) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥٢/١ بتصرف.

(٣) "الخرائن": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١٠٦/١ ب.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٧/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٧/١.

(٦) أخرجه مسلم (٤١٨) (٩٥) (٩٦) كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر، والبيهقي في "معرفة

السنن والآثار" (٥٦٨٢) كتاب الصلاة - باب صلاة الإمام قاعداً من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٧) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٢١/١.



إذ الصياح مُلَحَقٌ بالكلام، "فتح".....

### مطلب في رفع المبلغ صوته زيادةً على الحاجة

[٤٩٣٨] (قوله: إذ الصياح مُلَحَقٌ بالكلام) قال في "الفتح"<sup>(١)</sup> بعده: ((وسياتي أنه إذا ارتفع بكاؤه لمصيبة بلغتْه تفسد؛ لأنه تعرّض لإظهارها، ولو صرّح بها فقال: وأمّصيتهاء فسّد، فهو بمنزلة، وهنا معلوم [١/ق ٤٦٧/أ] أن قصده إعجاب الناس به، ولو قال: إعجبوا من حُسن صوتي وتحريري فيه أفسد، وحصول الحروف لازم من التلحين)) اهـ ملخصاً.

وأقرّه في "النهر"<sup>(٢)</sup>، واستحسنه في "الحلبة"<sup>(٣)</sup> فقال: ((وقد أجاد فيما أوضح وأفاد)) اهـ. ولم أر من تعقبه سوى السيّد أحمد الحمويّ في رسالته "القول البليغ في حكم التبليغ": ((بأنّه صرّح في "السراج"<sup>(٤)</sup> بأن الإمام إذا جهّر فوق الحاجة فقد أساء اهـ.

### مطلب: القياس بعد عصر الأربعمئة منقطع، فليس لأحد أن يقيس

والإساءة دون الكراهة، ولا توجب الإفساد، وقياسه على البكاء غير ظاهر؛ لأنّ هذا ذكر بصيغته، فلا يتغيّر بعزمته، والمفسد للصلاة الملقوف لا عزمة القلب، على أن القياس بعد الأربعمئة منقطع، فليس لأحد بعدها أن يقيس مسألة على مسألة كما ذكره "ابن نجيم" في رسائله<sup>(٥)</sup>) اهـ. أقول: فيه نظر؛ لأنّ "الكمال"<sup>(٦)</sup> لم يجعل الفساد مبنياً على مجرّد الرفع حتى يردّ عليه ما في "السراج"، بل بناه على زيادة الرفع الملحق بالصياح حيث قال: ((فإنهم يبالغون في الصياح زيادةً

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٢٢.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٧/أ.

(٣) "الحلبة": آداب الصلاة ٢/ق ١٨٩/أ.

(٤) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/ق ١٧٤/أ.

(٥) لم نثر على النقل بعد طول بحث ونظر، ولكن ثمة عبارة قريبة منه في رسالته "تحرير المقال في مسألة الاستبدال" حيث يقول: ((باب القياس مسدود في زماننا، إننا للعلماء النقل عن أهل مذهبه من الكتب المعتمدة، كما صرحوا به)) اهـ ص ٨٧ - والله أعلم، وهذا النقل - من العلامة ابن عابدين عن العلامة ابن نجيم المشتمل على سدّ باب القياس بعد عصر الأربع مئة - مبني على مزيد من الورع في الدين يشكر عليه أصحابه، ولا يُؤفّقون؛ ذلك لأنّ القياس من جملة الاجتهاد، وباب الاجتهاد مفتوح بشروطه، في محله، إذا صدر عن أهله، كما هو منصوص في كتب أصول الفقه، وإغلاقه تعطيل للشرعة، وحجّر لرحمة الله تعالى خلقه، والأمة الإسلامية اليوم بأشدّ الحاجة إلى الاجتهاد، لاسمياً فيما يجيّد من المسائل، ويحدّث من الوقائع مع تطور العلم والصناعات والمخترعات، والله أعلم.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٢٢.



(وقائم بأحدب) وإن بلغ حَدْبُهُ الرُّكُوعَ.....

على حاجة الإبلاغ، والاشتغال بتحريراتِ النعم إظهاراً للصناعة النعمية لا إقامة للعبادة، والصياحُ محققٌ بالكلام))، وقوله: ((وقياسُهُ إلخ)) كلامٌ ساقط؛ لأنَّ ما ذكره قولُ "أبي يوسف"، حيث بنى عليه عدمُ الفساد فيما لو فَتَحَ المصلِّي على غير إمامه، أو أجاب المؤذِّن، أو أُخْبِرَ بما يسُرُّه فقال: الحمد لله، أو بما يُعْجِبُهُ فقال: سبحان الله على قصدِ الجواب ونحو ذلك مما سيأتي في مفسدات الصلاة، والمذهبُ الفسادُ في الكلِّ، وهو قولُهُما؛ لأنَّه تعلِيمٌ وتعلُّمٌ في الأولى، وفيما بقي قد أُخْرِجَ الكلامُ مُخْرِجَ الجواب، وهو يحتمله، فإنَّ مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظاً أُفِيدَ به معنى ليس من أعمال الصلاة، لا كونه وُضِعَ لإفادة ذلك، وكونه لم يتغيَّرَ بعزمته ممنوعاً، ألا ترى أنَّ الجنبَ إذا قرأ على قصدِ الثناء جاز؟ وقد أوردوا على أصل "أبي يوسف" المذكورِ أشياء كما لو قال: يا يحيى خذ الكتاب لمن اسمُهُ يحيى وغير ذلك مما سيأتي في محله<sup>(١)</sup>، وحيث كان مناطُ الفساد [١/٤٦٧ق/ب] عندهما كونُ اللفظ أُفِيدَ به معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدةً كليةً يندرجُ تحتها أفرادٌ جزئيةٌ منها مسألتنا هذه؛ إذ لا شكَّ أنَّه إذا لم يقصدِ الذكرَ، بل بالغَ في الصياح لأجلِ تحويرِ النعم والإعجاب بذلك يكونُ قد أفاد به معنى ليس من أعمال الصلاة، ولا يكون ذلك من القياس، بل هو تصريحٌ بما تَضَمَّنَهُ كلامُ المجتهد، أو دلَّ عليه دلالةُ المساواة، فالحقُّ ما قاله المحققُ "ابن الهمام" ومَنْ تابعَهُ من الأعلام كما بسطتُ ذلك قديماً في رسالةٍ سَمَّيْتُها "تنبيه ذوي الأفهام على حكم التبليغ خلف الإمام"، فافهم، وقدَّمتنا<sup>(٢)</sup> مسائلَ متعلِّقةً بالتبليغ أيضاً في أوَّلِ بحث سنن الصلاة فراجعها.

[٤٩٣٩] (قوله: وقائم بأحدب) القائمُ هنا أيضاً صادقٌ بالرايع الساجد وبالومى، "ح"<sup>(٣)</sup>.

وفيه عن "القاموس"<sup>(٤)</sup>: ((والحدبُ: خروجُ الظاهر ودخولُ الصَّوِّ والبطن، من باب فَرَحَ)) اهـ.

(١) المَقُولَةُ [٥٢٥١] قوله: ((كل ما قصد به الجواب)).

(٢) المَقُولَةُ [٤٠٤] قوله: ((بقدر حاجته للإعلام إلخ)).

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٣/ب.

(٤) "القاموس": مادة ((حدب)).



على المعتمد، وكذا بأعرج، وغيره أولى (ومؤمٍ بمثله) إلا أن يؤمى الإمام مضطجعا، والمؤتم قاعداً أو قائماً، هو المختار (ومتنفلٍ بمفترضٍ.....

[٤٩٤٠] (قوله: على المعتمد) هو قولهما، وبه أخذ عامة العلماء خلافاً لـ "محمد"، وصحح في "الظهرية"<sup>(١)</sup> قوله، ولا يخفى ضعفه، فإنه ليس أدنى حالاً من القاعد، وتمامه في "البحر"<sup>(٢)</sup>.

[٤٩٤١] (قوله: وغيره أولى) مبتدأ وخبر، أي: غير الأعرج كما في "البحر"<sup>(٣)</sup>، وغير خاف أن هذا الحكم لا يخص الأعرج، بل غير كلٍ من المتيّم والقاعد والأحدب كذلك، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٩٤٢] (قوله: ومؤمٍ بمثله) سواء كان الإمام يومي قائماً أو قاعداً، "بحر"<sup>(٥)</sup>.

[٤٩٤٣] (قوله: إلا أن يؤمى الخ) فإنه لا يجوز لقوة حال المأموم، "بحر"<sup>(٦)</sup>.

[٤٩٤٤] (قوله: ومتنفلٍ بمفترضٍ) لا يقال: النفلُ بغير الفرض؛ لأن النفل مطلق والفرض مقيد، والمطلق جزء المقيّد فلا يغيّره، "شرح المنية"<sup>(٧)</sup>. والقراءة في الآخرين وإن كانت فرضاً في النفل ونفلاً في الفرض إلا أن صلاته بالافتداء أخذت حكم الفرض تبعاً لصلاة الإمام، ولذا لو أفسدّها بعد الافتداء يقضيها أربعاً كما قدّمناه<sup>(٨)</sup> عن "النهاية".

#### ( تنبيه )

قال "القُهْستاني"<sup>(٩)</sup>: ((وفي قوله: ومتنفلٍ بمفترضٍ إشارة إلى أنه لا تكره جماعة النفل إذا أدّى الإمام الفرض والمقتدي النفل، وإنما المكروه ما إذا [١/٤٦٨ق/أ] أدّى الكل نفلًا)) اهـ.

(١) "الظهرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الرابع فيمن يصحُّ الاقتداء به وما يتعلق بالإمامة ق ٢٠/ب.

(٢) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٧/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٧/١.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٣/ب.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٧/١.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٧/١.

(٧) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥١٧.

(٨) المقولة [٤٨٩٠] قوله: ((في شفع أول أو ثان)).

(٩) "جامع الرموز": كتاب الصلاة - فصل يجهر الإمام ١/١٠٨.



في غير التراويح) في الصحيح، "خائفة".....

قلت: ويدلُّ له ما مرَّ<sup>(١)</sup> في حديث "معاذ".

[٤٩٤٥] (قوله: في غير التراويح) أمَّا فيها فلا يصحُّ الاقتداء بالمفترض على أنها تراويح، بل يصحُّ على أنها نفلٌ مطلق، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٤٩٤٦] (قوله: في الصحيح، "خائفة") أقول: ذَكَرَ ذلك في "الخائفة"<sup>(٣)</sup> في باب صلاة التراويح فقال: ((إنَّ نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان حاز، وإنَّ نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلفَ المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات، قال بعضهم: يجوزُ أداء السنن بذلك، وقال بعضهم: لا يجوزُ، وهو الصحيح؛ لأنها صلاةٌ مخصوصة، فيجبُ مراعاة الصفة للخروج عن العهدة، وذلك بأنَّ نوى السنة أو متابعة النبي ﷺ كما في المكتوبة، فعلى هذا إذا صَلَّى التراويح مقتدياً بمن صَلَّى المكتوبة أو بمن صَلَّى نافلةً غير التراويح اختلفوا فيه، والصحيحُ أنَّه لا يجوزُ)) اهـ. ومثله في "الخلاصة"<sup>(٤)</sup> و"الظهيرية"<sup>(٥)</sup>.

واستشكلَ في "البحر"<sup>(٦)</sup> قوله: ((مقتدياً بمن صَلَّى المكتوبة)): ((بأنَّه بناءٌ الضعيف على القوي))، أي: ومقتضاه الجواز، وأجاب في "الشرنبلالية"<sup>(٧)</sup>: ((بأنَّ ذلك ليس في عبارة "الخائفة")).

قلت: وكأنَّه ليس في نسخته لإسقاط الكاتب، وإلَّا فقد رأيتُه فيها، وأجاب أيضاً: ((بأنَّ المراد من نفي الجواز نفي الكمال)).

(١) ص ٥٩٥ - "در".

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٣/ب بتصرف يسير.

(٣) "الخائفة": كتاب الصيام ٢٣٦/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الثالث في التراويح ق ٢١/ب، وعبر فيه بـ(الأصح) بدل(الصحيح)) والله أعلم.

(٥) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب السابع - الفصل الأول في التراويح ق ٤٣/أ.

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٨/١.

(٧) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٨٧/١ (هامش "الدرر والغرر").



وكانه لأنها سنة على هيئة مخصوصة، فبرأى وضعها الخاص للخروج عن العهدة. (فروع) صح اقتداءً متنفلاً بمتنفّلٍ، ومن يرى الوتر واجباً بمن يراه سنة، ومن اقتدى في العصر.....

أقول: ولا يخفى بعده، بل الجواب أنه بنى تصحيح عدم الجواز على القول باشتراط نيّة التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله: ((فعلى هذا إلخ))، ولا يخفى أن الإمام حيث كان مفترضاً أو متنفلاً نقلاً آخر لم توجد منه نيّة التراويح، فلا تأدّى نيّته وإن عيّنها المقتدي كما صرح به العلامة "قاسم" في "فتاواه"، وعلى هذا باقي سنن الرواتب، لا يصح الاقتداء بها بمفترض أو بمتنفّل نقلاً آخر، فالظاهر أن تخصيص التراويح بالذكر في غير محلّه، وإنما خصّصها في "الخانية" لكون الباب معقوداً لها، تأمل.

ثم أعلم أن ما ذكره "المصنّف" هنا مخالف لما قدّمه<sup>(١)</sup> في شروط الصلاة بقوله: [١/٤٦٨/ب] ((وكفى مطلق نيّة الصلاة لنفل وسنة وتراويح))، وذكر "الشارح" هناك: أنه المعتمد، ونقلنا هناك<sup>(٢)</sup> عن "البحر": ((أنّه ظاهر الرواية، وقول عامة المشايخ))، وصحّحه في "الهداية" وغيرها، ورجّحه في "الفتح"، ونسبه إلى المحققين.

قلت: فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيرها بمفترض وغيره، ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيده عبارة "الخانية"، تأمل.

[٤٩٤٧] (قوله: وكأنه لأنها سنة إلخ) تابع في ذلك "المصنّف" في "منحه"<sup>(٣)</sup>، وتقدّم<sup>(٤)</sup> هذا التعليل في كلام "الخانية" على أنه علّة لاشتراط نيّة التعيين في التراويح وغيرها من السنن، ومفهوم كلامه أنه أراد بمراجعة الصفة تعيينها لقوله: ((بأن ينوي السنة أو متابعة النبي ﷺ))، فافهم. [٤٩٤٨] (قوله: بمن يراه سنة) أي: بشرط أن يصلّي به سلام واحداً؛ لأن الصحيح اعتبار رأي

(١) ص ٦١ - "در".

(٢) المقولة [٤٢٥٣] قوله: ((على المعتمد)).

(٣) "المنح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٤٦ أ/ بتصرف يسير.

(٤) المقولة [٤٩٤٦] قوله: ((في الصحيح، "خانية")).



وهو مقيمٌ بعد الغروبِ بمنٍ أحرمَ قبله للاتحاد.

(وإذا ظهرَ حدثٌ إماميه).....

المقتدي، وعلى مقابله يصحُّ مطلقاً، وبقي قولُ ثالثٍ، وهو أنه لا يصحُّ مطلقاً، وتأمُّه في "ح" (١).  
[٤٩٤٩] (قوله: وهو مقيمٌ) لأنه لو كان مسافراً لا يصحُّ اقتداؤه بعد خروج الوقت بمقيمٍ في  
الرباعية، وقوله: ((بعد الغروب)) ظرفٌ لـ ((اقتدى))، وقوله: ((بمنٍ)) متعلّقٌ بـ ((اقتدى))، وقوله:  
((أحرمَ قبله)) أي: قبل الغروب مقيماً كان أو مسافراً. اهـ "ح" (٢).

ونظيرُ هذا مَنْ يقتدي في الظهر معتقداً قولَ الصّاحبين بمنٍ يصلّيه معتقداً قولَ الإمام،  
ولا يضرُّ التخالفُ بالأداء والقضاء، ط (٣).

[٤٩٥٠] (قوله: للاتحاد) أي: اتّحاد صلاة الإمام مع صلاة المقتدي في الصور الثلاث، أمّا في  
الأولى فظاهرٌ، وأمّا في الثانية فلأنّ ما أتى به كلّ واحدٍ منهما هو الوترُ في نفس الأمر، واعتقادُ  
أحدهما سنّيته والآخر وجوبه أمرٌ عارضٌ لا يوجبُ اختلافَ الصّلاتين، وأمّا الثالثة فلأنّ (٤) كلاً  
منهما عصرٌ يومٍ واحدٍ، نعم صلاة الإمام أداءً حيث أحرمَ قبل الغروب، وصلاة المقتدي قضاءً  
حيث أحرمَ بعده، وهذا القدرُ من الاختلاف لا يمنعُ الاقتداء، ألا ترى أنه يصحُّ الأداءُ بنية القضاء  
وبالعكس؟ "ح" (٥).

[٤٩٥١] (قوله: وإذا ظهرَ حدثٌ إماميه) أي: بشهادة [١/٤٦٩ق/٨] الشهود أنه أحدثَ  
وصلّى قبل أن يتوضّأ، أو بإخباره عن نفسه وكان عدلاً، وإلاّ ندبَ كما في "النهر" (٦) عن  
"السراج" (٧).

(١) انظر "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/٨.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/٨ بتصرف.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٢٥٣/١.

(٤) من ((ما أتى به)) إلى ((فلأن)) ساقط من "ب".

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/٨.

(٦) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٧/٨ بتصرف.

(٧) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة ١/٢٠٣ بتصرف.



وكذا كلُّ مُفسِدٍ في رأيٍ مقتدٍ (بطلتْ فليزِمُ إعادتها) لتضمينها صلاةَ المؤتمِّ صحَّةً وفساداً (كما يلزِمُ الإمامَ إخبارُ القومِ إذا أمَّهم.....

[٤٩٥٢] (قوله): وكذا كلُّ مُفسِدٍ في رأيٍ مقتدٍ أشار إلى أنَّ الحدث ليس بقيدٍ، فلو قال "المصنَّف" - كما في "النهر"<sup>(١)</sup> -: ((ولو ظهر أنَّ إماميه ما يمنعُ صحَّةَ الصلاة)) لكان أولى؛ ليشمل ما لو أخلَّ بشرطٍ أو ركنٍ، وإلى أنَّ العبرة برأيِ المقتدي، حتى لو علِمَ من إماميه ما يعتقد أنه مانعٌ والإمامُ خلافه أعاد، وفي عكسه لا إذا كان الإمامُ لا يعلمُ ذلك، ولو اقتدى بآخرٍ، فإذا قطرةٌ دمٍ وكلُّ منهما يزعمُ أنَّها من صاحبه أعاد المقتدي لفسادِ صلاته على كلِّ حالٍ كما في "النهر"<sup>(٢)</sup> عن "البرازية"<sup>(٣)</sup>.

[٤٩٥٣] (قوله): بطلتْ أي: تبينَ أنَّها لم تتعقد إن كان الحدثُ سابقاً على تكبيرة الإمام، أو مقارناً لتكبيرة المقتدي، أو سابقاً عليها بعد تكبيرة الإمام، وأمَّا إذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدي فإنَّها تنعقد أولاً، ثم تبطل عند وجود الحدث، "ح"<sup>(٤)</sup>.

[٤٩٥٤] (قوله): فليزِمُ إعادتها المرادُ بالإعادة الإتيانُ بالفرض بقريضةٍ قوله: ((بطلتْ))، لا المصطلحُ عليها، وهي الإتيانُ بمثل المؤدَّى لخللٍ غير الفساد.

[٤٩٥٥] (قوله): لتضمينها أي: تضمَّن صلاة الإمام، والأوَّلُ التصريحُ به، وأشار به إلى حديث: ((الإمامُ ضامنٌ))<sup>(٥)</sup>؛ إذ ليس المرادُ به الكفالة بل التضمُّن، بمعنى أنَّ صلاة الإمام متضمنةٌ

٣٩٧/١

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٧ق/ب.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٧ق/ب.

(٣) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل فيما يفسد وما لا يفسد ٤٨/٤ بتصرف. (هامش "الفتاوى الهندية").

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٨٤ق/أ.

(٥) أخرجه أحمد ٢٨٤/٢ و١٩٩ و٤٢٤ و٤٦١ و٤٦٤، وعبد الرزاق في "المصنَّف" (١٨٣٩)، والطحاوي (٢٤٠٤)، وأبو داود (٥١٧) كتاب الصلاة - باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت، والترمذي (٢٠٧) كتاب الصلاة - باب ما جاء أنَّ الإمامَ ضامنٌ والمؤذن مؤتمَّن، وابن خزيمة (١٥٢٨) كتاب الصلاة - باب ذكر دعاء النبي ﷺ للأئمة بالرُّشاد، والطبراني في "الصغير" ١٠٧/١ و١٣/٢، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٤٣٠/١ كتاب الصلاة - باب فضل التأذين على الإمامة ١٢٧/٣ باب المسافر يوم المقيمين، والزار (٣٥٧)، وابن حبان (١٦٧٢) كتاب الصلاة - باب الأذان. كلُّهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي الباب عن عائشة، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



وهو محدثٌ أو جُنُبٌ) أو فاقدٌ شرطٍ أو ركنٍ،.....

لصلاة المقتدي، ولذا اشترط عدم مغايرتهما، فإذا صحَّت صلاة الإمام صحَّت صلاة المقتدي إلا لمانعٍ آخر، وإذا فسدت صلاته فسدت صلاة المقتدي؛ لأنَّه متى فسَدَ الشيءُ فسد ما في ضمنه.

### مطلب: المواضع التي تفسد فيها صلاة الإمام دون المؤتمِّ

[٤٩٥٦هـ] (قوله: وهو محدثٌ إلخ) أي: في اعتقاده، أمَّا لو كان حدثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الإخبار، نعم في "التارخانية" <sup>(١)</sup> عن "الحجة": ((ينبغي للإمام أن يحترز عن ملامسة النساء ومواضع الاختلاف ما استطاع)) اهـ.

[٤٩٥٧هـ] (قوله: أو فاقد شرطٍ) عطفٌ عامٌّ على خاصٍّ، قال في "الإمداد" <sup>(٢)</sup>: ((ويُقَدَّر ظهورُ البطلانِ بفواتِ شرطٍ أو ركنٍ إشارةً إلى أنَّه لو طرأَ المفسدُ لا يعيد المقتدي صلاته، كما لو ارتدَّ الإمامُ، [١/٤٦٩ق/ب] أو سعى إلى الجمعة بعدما صلى الظهرَ بجماعةٍ وسعى هو دونهم فسدت صلاته فقط كما في "العناية" <sup>(٣)</sup>، وكذا لو عادَ إلى سجود التلاوة بعدما تفرَّقوا كما سنذكره)) اهـ.

قلت: ومثله ما سنذكره <sup>(٤)</sup> في المسائل الاثني عشرية: لو سلَّم القوم قبل الإمام بعدما قعدَ قَدْرَ التشهُد، ثم عَرَضَ له واحدٌ منها فإنَّها تبطل صلاته وحده، وكذا إذا سجدَ هو للسُّهو ولم يسجد القوم، ثم عَرَضَ له ذلك كما في "البحر" <sup>(٥)</sup>، فهذه جملةُ مسائلٍ تفسدُ فيها صلاة الإمام مع صحَّة صلاة المؤتمِّ، ولا تنقضُ القاعدة السابقة بذلك؛ لأنَّ هذا الفساد طارئٌ على صلاة الإمام بعد فراغ الإمامة، فلا إمام ولا مؤتمِّ في الحقيقة، والله أعلم.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل السادس فيمن هو أحقُّ بالإمامة ٦٠٤/١ بتصرف.

(٢) "الإمداد": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ١٦٥/أ.

(٣) لم نثر عليها في المطبوعة التي بين أيدينا من "العناية".

(٤) المَقُولَةُ [٥١٠٨] قوله: ((ولو بعده بطلت)).

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١ بتصرف يسير.



وهل عليهم إعادتها؟ إِنَّ عَدْلًا نعم، وَإِلَّا نَدِبْتُ، وقيل: لا؛ لفسقه باعترافه، ولو زعم أنه كافر لم يُقْبَل منه؛ لأن الصلاة دليل الإسلام، وأجبر عليه.....

[٤٩٥٨] (قوله: وهل عليهم إعادتها إلخ) أي: لو ظهر بطلانها بإخباره، وهذا تفصيل لقول "المصنف": ((فلزم إعادتها)).

[٤٩٥٩] (قوله: وقيل: لا لفسقه) أي: وخبر الفاسق غير مقبول في الدِّانَات، وهو محمول على ما إذا كان عامداً كما يشير إليه قوله: ((باعترافه))، وقوله في "النهر" <sup>(١)</sup> عن "البرازية" <sup>(٢)</sup>: ((وإن احتمل أنه قال ذلك تورعاً أعادوا)).

[٤٩٦٠] (قوله: لأن الصلاة دليل الإسلام) أي: دليل على أنه كان مسلماً، وأنه كذب بقوله: إنه صلى بهم وهو كافر، وكان ذلك الكلام منه ردةً، فيجبر على الإسلام، ولا ينافي ذلك ما مرَّ <sup>(٣)</sup> أوَّل كتاب الصلاة من أنه لا يُحكَّم بإسلامه بالصلاة إلا إذا صلاها في الوقت مقتدياً متمماً، بخلاف ما إذا صلاها إماماً أو منفرداً؛ لأنَّ ذاك في الكافر الأصلي المعلوم كفره، وما هنا ليس كذلك، فإنَّ مَنْ جهلنا حاله نشهد له بالإسلام إذا استقبل قِلَّتْنا كما في الحديث <sup>(٤)</sup>، بل بمجرد

(قوله: وهذا تفصيل لقول "المصنف": فلزم إعادتها) الظاهر أنه تقييد لكلامه لا تفصيل، إذ مقتضى اللزوم الوجوب حتى في خبر الفاسق، إلا أن يُحمَل اللزوم على ما يشمل طلب الندب، لكنه خلاف المتبادر.

(١) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٥٧/ب.

(٢) "البرازية": كتاب الصلاة - الإمامة والافتداء ٥٤/٤ ينصرف يسير (هامش "الفتاوى الهندية").

(٣) المقولة [٣١٣٥] قوله: ((ويحكم بإسلام فاعلها إلخ)).

(٤) أخرجه البخاري (٣٩١) كتاب الصلاة - باب فضل استقبال القبلة، والنسائي ١٠/٨ كتاب الإيمان - باب صفة المسلم، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣/٢ كتاب الصلاة - باب فرض القبلة وفرض استقبالها. من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ))، واللفظ للبخاري، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وجندب رضي الله عنهما.



(بالتقدير الممكن) بلسانه أو بكتاب أو رسول على الأصح لو معيّنين، وإلا لا يلزمه، "بحر"<sup>(١)</sup> عن "المعراج". وصحّح في "جمع الفتاوى" عدمه مطلقاً لكونه عن خطي مغفوّ عنه، لكنّ الشروح مرجّحة على الفتاوى.  
(وإذا اقتدى أمّي وقارئ أمّي).....

إلقاء السلام كما في الآية، ولذا قال: ((لأنّ الصلاة دليل الإسلام))، ولم يقل: لأنّه صار بها مسلماً، فافهم.

[٤٩٦١] قوله: بالتقدير الممكن متعلّق بـ ((إخبار))، وقوله: ((على الأصح)) متعلّق بـ ((يلزم)).

[٤٩٦٢] قوله: لو معيّنين أي: معلومين، وقال "ح"<sup>(٢)</sup>: ((وإنّ تعيّن بعضهم لزّمه إخباره)).

[٤٩٦٣] قوله: وإلا أي: وإن لم يكونوا معيّنين كلّهم أو بعضهم لا يلزمه.

[٤٩٦٤] قوله: وصحّح [١/ق ٤٧٠] في "جمع الفتاوى" وكذا صحّحه "الزاهدي" في

"القنية"<sup>(٣)</sup> و"الحاوي" وقال: ((وليه أشار "أبو يوسف")).

[٤٩٦٥] قوله: مطلقاً أي: سواء كان الفساد مختلفاً فيه أو متفقاً عليه كما في "القنية"<sup>(٤)</sup>

و"الحاوي"، فافهم.

[٤٩٦٦] قوله: لكونه عن خطي مغفوّ عنه أي: لأنّه لم يتعمّد ذلك، فصلاّته غير صحيحة

ويلزمه فعلها ثانياً لعلمه بالمفسد، وأمّا صلاتهم فإنّها وإن لم تصحّ أيضاً لكنّ لا يلزمهم إعادتها لعدم علمهم، ولا يلزمه إخبارهم لعدم تعمّده، فافهم.

[٤٩٦٧] قوله: لكنّ الشروح إلخ) أي: كـ "المعراج"، فإنّه شرح "الهداية"، ونقله

(قوله: أي: لأنّه لم يتعمّد ذلك، فصلاّته غير صحيحة إلخ) قال "السندي" ما ملخصه: ((أنّ "عمر"

لمّا رأى الاحتلام في ثوبه اغتسل وغسل الاحتلام، ولم يذكر أنّه أخبر الناس، وعزا الأثر لـ "الموطأ") اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٣٨٨/١ بتصرف.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/ب.

(٣) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق ١٧/ب.

(٤) "القنية": كتاب الصلاة - باب فيما يتعلق بالإمامة ق ١٧/ب.



تفسدُ صلاةَ الكلِّ؛ للقدرةِ على القراءةِ للاقتداءِ بالقارئ، سواءَ عَلِمَ به أو لا، نواه أو لا على المذهب (أو استخلفَ الإمامُ أُمِّيًّا في الآخرين) ولو في التشهُد، أمَّا بعدهُ فتصحُّ لخروجهِ بصنعه (تفسدُ صلاتهم) لأنَّ كلَّ ركعةٍ صلاةٌ، فلا تخلو عن القراءة

في "البحر" <sup>(١)</sup> أيضاً عن "المحتبى شرح القدوري" لـ "الزاهدي"، تأمل.

[٤٩٦٨] (قوله: تفسدُ صلاةَ الكلِّ) أي: عنده، وعندهما صلاةُ القارئ فقط؛ لأنَّه تاركُ فرضِ القراءة مع القدرة، وله: أنَّ الأُمِّيَّ أيضاً تركاها مع القدرة عليها؛ إذ كانا قادرين على تقديم القارئ حيث حصلَ الاتِّفاق في الصلاة والرغبة في الجماعة، "شرح المنية" <sup>(٢)</sup>. وأشار بقوله: ((تفسدُ)) إلى ما قيل: إنَّ القارئ صحَّ شروعه في صلاة الإمام، وإذا جاء أو أن القراءة تفسدُ، وصحَّ في "الذخيرة" عدمه، فلا تنتقض طهارته بالحققة، وغامه في "الزليعي" <sup>(٣)</sup> و"البحر" <sup>(٤)</sup>.

[٤٩٦٩] (قوله: على المذهب) وجهه أنَّ الفرائض لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل، "بحر" <sup>(٥)</sup>. وإذا لم يشترط العلم فالنية أولى، "زليعي" <sup>(٦)</sup>.

[٤٩٧٠] (قوله: في الآخرين) أي: سواء قرأ في الأوليين، أو في إحداهما، أو لا ولا، وفي الأولى خلاف "زفر" ورواية عن "أبي يوسف"، والأخيرتان اتفاقاً كما لو استخلفه في الأوليين، ذكره "ح" <sup>(٧)</sup> في الباب الآتي.

[٤٩٧١] (قوله: خروجه بصنعه) وهو الاستخلاف، وهو الصحيح، وقيل: تفسدُ عنده، وهي من الثاني عشرية، "ح" <sup>(٨)</sup> عن "العناية" <sup>(٩)</sup>.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٨/١.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٠. بتصرف يسير.

(٣) انظر "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٤/١.

(٤) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٨/١ وما بعدها.

(٥) انظر "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٩/١.

(٦) "تبين الحقائق": كتاب الصلاة - باب الإمامة والحدث في الصلاة ١٤٤/١.

(٧) "ح": كتاب الصلاة - باب الاستخلاف ق ٨٧/ب.

(٨) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/ب.

(٩) "العناية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٢٨/١. (هامش "فتح القدير").



ولو تقديرًا (وصحّت لو صَلَّى كلٌّ من الأُمِّيِّ والقارئ وحدهُ) في الصحيح (بخلافِ حضورِ الأُمِّيِّ بعد افتتاحِ القارئ إذا لم يَقْتَدِ به وصَلَّى منفردًا.....

[٤٩٧٢] (قوله: ولو تقديرًا) أي: ولا تقدير في حقِّ الأُمِّيِّ لانعدام الأهلِيَّة، فقد استخلفَ مَنْ لا يصلحُ للإمامة ففسدت صلاتهم، أمّا صلاة الإمام فلائنه عملٌ كثيرٌ، وصلاةُ القوم مبنيةٌ عليها، "بحر"<sup>(١)</sup>.

[٤٩٧٣] (قوله: وصحّت إلخ) محترزُ قوله: ((وإذا اقتدى إلخ))، واحترزَ بـ((الصحيح)) عن قول "أبي حازم"<sup>(٢)</sup>: لا تجوزُ صلاةُ الأُمِّيِّ قياساً على المسألة [١/٤٧٠ ق/ب] الأولى لقدرته على القراءة بالافتداء بالقارئ، وصحّح في "الهداية"<sup>(٣)</sup> الأوّل وقال: ((لأنّه لم يظهر منهما رغبة في الجماعة)) اهـ.

وحاصله: أنّه إذا تُعَبِّرُ قدرته على القراءة بالافتداء حيث ظهرت منهما رغبة في الجماعة كما أشار إليه في "الكفاية"<sup>(٤)</sup>، وظاهره أنّه لا بدّ من الرغبة من كلٍّ منهما، حتى لو حصلت من أحدهما لا تكفي، وبه اندفع ما في "ح"<sup>(٥)</sup>: ((من أنّ ما ذكرَ عن "الهداية" يقتضي أنّه لو اقتدى أُمِّيٌّ بمثله، وصَلَّى قارئٌ وحده لا تصحُّ صلاةُ الأُمِّيِّ لظهور رغبتهما في الجماعة)) اهـ. ٣٩٨/١

ويدفعه أيضاً ما في "الفتح"<sup>(٦)</sup> عن "الكافي"<sup>(٧)</sup>: ((إذا كان مجاوره قارئٌ ليس عليه طُلبُهُ وانتظاره؛ لأنّه لا ولاية له عليه لئلاّ يُلْزِمَهُ، وإنما تثبّت القدرة إذا صادفَهُ حاضراً مطاوعاً)) اهـ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٨٩/١.

(٢) كذا ((بالحاء)) في النسخ جميعها، وهو في أكثر كتب التراجم: أبو حازم - بالخاء - عبد الحميد بن عبد العزيز البصريّ البغداديّ (ت ٢٩٢ هـ). ("الجواهر المضية" ٣٦٦/٢، "الغواليد الهية" ص ٨٦).

(٣) "الهداية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٨/١.

(٤) "الكفاية": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٢٧/١. (هامش "فتح القدير").

(٥) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٤/ب.

(٦) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٢٨/١.

(٧) "كافي النسفي": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٣ ق/ب.



فإنها تفسد في الأصح) لما مر.....

وفي "شرح النية"<sup>(١)</sup> عن "المحيط"<sup>(٢)</sup>: ((إذا كان القارئ على باب المسجد أو بجوار المسجد، والأمي في المسجد يصلي وحده جازت بلا خلاف، وكذا إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة الأمي جازت، ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق، أما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلتهما متوافقة فذكر القاضي "أبو حازم": أنه لا يجوز، وفي رواية: يجوز؛ لأنه لم يظهر من القارئ<sup>(٣)</sup> رغبة في أداء الصلاة بالجماعة)) اهـ.

فإذا رغب الأمي في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبة، فيصلّي وحده، أو يقتدي بأمي آخر راغب؛ لأنه لا بد من رغبة القارئ أيضاً على هذه الرواية الثانية، وهي التي مر<sup>(٤)</sup> تصحيحها عن "الهداية"، فافهم.

واعلم أن ما صححه "الشارح" هنا مخالف لما مر<sup>(٥)</sup> له في الألف من أنه متى أمكنه الاقتداء لزمه، فتأمل.

[٤٩٧٤] (قوله: فإنها تفسد في الأصح لما مر<sup>(٦)</sup>) أي: من قوله: ((للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقارئ))، وتصحيح هذه المسألة ذكره في "النهاية"، وهو مخالف لما قبله الذي صححه في "الهداية"<sup>(٧)</sup>، فإن ما قبله شامل لما إذا شرعاً معاً، أو افتتح الأمي أولاً ثم القارئ أو بالعكس، ووفق في "الفتح"<sup>(٨)</sup> يحمل ما في "الهداية" على الصورة الأولى والثانية من هذه الثلاث، وفيه نظر،

(١) "شرح النية الكبير": فصل في الإمامة ص ٥٢٠ - باختصار.

(٢) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - بيان من هو أحق بالإمامة ١/ق ٦٥/أ بتصرف.

(٣) عبارة "المحيط": فقد ذكر أبو حازم أن على قياس قول أبي حنيفة لا يجوز، وهو قول مالك، ولئن سلمنا أنه يجوز فوجه تخريجهم أنه لم يظهر من القارئ إلخ).

(٤) في المقولة نفسها.

(٥) ص ٦٠٣ - "در".

(٦) ص ٦٣٣ - "در".

(٧) المقولة [٤٩٧٣] قوله: ((وصحت إلخ)).

(٨) "الفتح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٢٧ - ٣٢٨.



فإنَّ تعليل "الهداية" بعدم [١/٤٧١ق/أ] ظهور الرغبة في الجماعة يشملُ صورة العكس أيضاً، فيخالفُ ما في "النهاية" المبنيُّ على اعتبار القدرة على القراءة بالاعتداء وإنَّ لم تظهر منهما الرغبة في الجماعة.

ويظهرُ لي أنَّ هذا مبنيٌّ على قول القاضي "أبي حازم"، وذكرَ العلامة "نوح أفندي" بعد كلام: ((أقول: الذي تحصَّل لنا من هذا كُلُّه أنَّ بعض العلماء ذهبوا إلى أنَّ الموجِبَ لفساد صلاة الأميِّ تركُ القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة، وإليه جنَحَ صاحب "الهداية" ومنَ هذا حَذْوُهُ، وأنَّ بعضهم ذهبوا إلى أنَّ الموجِبَ لفسادها تركُ القراءة مع القدرة عليها بالاعتداء بالقارئ، سواءً ظهرت الرغبة في صلاة الجماعة أو لا، وإليه مالَ صاحب "النهاية" ومنَ هنا نحوه، والتحققُ الأوَّلُ الذي في "الهداية"، ولهذا انحطَّ كلامُ أكثر العلماء عليه)).

#### مطلب: الأخذ بالصحيح أولى من الأصح

ثمَّ أيَّدَهُ بما مرَّ<sup>(١)</sup> في صدر الكتاب عن "شرح النية": ((من أنَّ الأخذ بالصحيح أولى من الأصح؛ لأنَّ مقابل الأوَّل فاسدٌ، ومقابل الثاني صحيحٌ، فقائلُ الأصحِّ موافقٌ قائلُ الصحيح دون العكس، والأخذ بما اتَّفقا على أنه صحيحٌ أولى)).

#### (تَمَّة)

تقدَّم<sup>(٢)</sup> أنه لا يصحُّ اعتداءُ أميٍّ بأخرسَ لقدرة الأميِّ على الترخيم، ويصحُّ عكسه، فالأخرسُ أسوأُ حالاً من الأميِّ، فتجري فيه الأحكامُ المذكورة.

#### (فرع)

سُئل العلامة "قاسم" في "فتاواه" عن رجلٍ أخرسَ أدركَ بعض صلاة الإمام، وفاته البعضُ،

(قوله: من أنَّ الأخذ بالصحيح أولى من الأصحِّ إلخ) الأرجحُ في هذه المسألة تقديمُ الأصحِّ على الصحيح كما تقدَّم في رسم المفتي.



(و) اعلم أنَّ (المُدْرِكَ مَنْ صَلَّاهَا كَامِلَةً مَعَ الْإِمَامِ، وَاللَّاحِقَ مَنْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَاتُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا) لَكِنْ (بَعْدَ اقْتِدَائِهِ).....

فأجاب: ((بأنَّ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ عِنْدَ "الْإِمَامِ" جَائِزَةٌ عِنْدَ "أَبِي يُوسُفَ"، وَقَوْلُ "الْإِمَامِ" هُوَ الصَّحِيحُ)) اهـ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَسْأَلَةَ فِي "الذَّخِيرَةِ"، وَفَرَضَهَا فِي الْأُمِّيِّ.

### مطلب في أحكام المسبوق والمدرک واللاحق

[٤٩٧٥] (قوله: واعلم أنَّ المدرك إلخ) حاصله: أنَّ المقتدي أربعة أقسام: مُدْرِكٌ، وَلاحقٌ فقط، وَمَسْبُوقٌ فقط، وَلاحقٌ مسبوقٌ، فـالمدركُ لا يكون للاحقاً ولا مسبوقاً، وهذا بناءً على تعريفه المدركُ تبعاً لـ "البحر" <sup>(١)</sup> و"الدرر" <sup>(٢)</sup> ب: ((مَنْ صَلَّاهَا كَامِلَةً مَعَ الْإِمَامِ))، أَي: أَدْرَكَ جَمِيعَ رُكْعَاتِهَا مَعَهُ، سِوَاءِ أَدْرَكَ مَعَهُ التَّحَرُّعَ أَوْ أَدْرَكَهُ فِي جِزْءٍ مِنْ رُكُوعِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى إِلَى أَنْ قَعَدَ مَعَهُ الْقَعْدَةَ الْآخِرَةَ، سِوَاءِ سَلَّمَ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ، وَأَمَّا عَلَى مَا فِي "النَّهْرِ" <sup>(٣)</sup> مِنْ تَعْرِيفِهِ الْمُدْرِكُ [١/٤٧١ ق/ب] ب: ((مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ)) فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَاحِقاً، وَعَلَيْهِ يُقَالُ: الْمَقْتَدِي إِمَامٌ مُدْرِكٌ أَوْ مَسْبُوقٌ، وَكُلُّ مَنَهُمَا إِمَامٌ لَاحِقٌ أَوْ لَا.

واعلم أنَّ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْمُدْرِكِ وَاللَّاحِقِ اصْطِلَاحِيَّةٌ، وَفِي اللُّغَةِ يُصَدَّقُ كُلُّ مَنَهُمَا عَلَى الْآخَرِ. [٤٩٧٦] (قوله: مَنْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَاتُ إلخ) المراد بالقَوَات أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ جَمِيعَ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ، بَأَنَّ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُ شَيْئاً مِنْهَا أَوْ صَلَّى بَعْضُهَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَقِيمُ الْمَقْتَدِي بِمَسَافَرٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْتَضِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ صَلَّى مَعَهُ بَعْضَ صَلَاةِ نَفْسِهِ، فَيَكُونُ لَاحِقاً فِي بَاقِيهَا، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فَتَدَبَّرْهُ.

[٤٩٧٧] (قوله: بَعْدَ اقْتِدَائِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ((فَاتَتْهُ))، ثُمَّ إِنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ فَقَدْ يَفُوتُهُ كُلُّهَا، بَأَنَّ نَامَ عَقِبَ اقْتِدَائِهِ إِلَى آخِرِهَا، وَقَدْ يَفُوتُهُ بَعْضُهَا، وَإِنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلًا فَقَدْ فَاتَتْهُ بَعْضُهَا، وَيَكُونُ لَاحِقاً مَسْبُوقاً، وَالْأَوَّلُ لَاحِقٌ فَقَطْ، نَعَمْ عَلَى تَعْرِيفِ "النَّهْرِ" الْمَسَارِّ <sup>(٤)</sup> يَكُونُ مُدْرِكاً لَاحِقاً، فَافْهَمْ.

(١) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٣٧٧.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ١/٩٢.

(٣) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥٥ ق/أ.

(٤) في الصحيفة نفسها قوله: ((واعلم أنَّ المدرك إلخ)).



بعذر كغفلة، وزحمة، وسبق حدث، وصلاة خوف، ومقيم اثم مسافر، وكذا بلا عذر بأن سبق إمامه في ركوع وسجود، فإنه يقضي ركعة،.....

[٤٩٧٨] (قوله: بعذر متعلق بـ ((فاته)) أيضاً.

[٤٩٧٩] (قوله: وزحمة) بأن زحمة الناس في الجمعة مثلاً، فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام وقدر على الباقي، فيصليها ثم يتابعه.  
[٤٩٨٠] (قوله: وسبق حدث) أي: لمؤتم، وكذا لإمام إذا أدّى المستخلف بعضها حال الذهاب إلى الوضوء، "ط" (١).

[٤٩٨١] (قوله: وصلاة خوف) أي: في الطائفة الأولى، وأما الثانية فمسيبقة. إهـ "ح" (٢).

[٤٩٨٢] (قوله: ومقيم الخ) أي: فهو لاحق بالنظر للأخيرتين، وقد يكون مسبقاً أيضاً كما إذا فات أول صلاة إمامه المسافر، "ط" (٣).

**مطلب فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده**

[٤٩٨٣] (قوله: فإنه يقضي ركعة) لأن الركوع والسجود قبل الإمام لغو، فينتقل

٣٩٩/

(قوله: لأن الركوع والسجود قبل الإمام لغو الخ) فيما ذكره من توجيه إلزامه بركعة نظير، وذلك أنه في الأولى لم يعتبر ركوعها ولا سجودها لكونهما قبل الإمام، ويعتبر قيامها لكونه معه، فكأنه لم يأت بهما، فيلتحقان من الثانية بها، ويلغو قيام الثانية لكونه حصل قبل إتمام الأولى، فبقي عليه الثانية، ثم قيامه في الثالثة معتبر، لأنه مع الإمام، والركوع والسجود لا يعتبران، لأنهما قبله فينتقلان من الرابعة إليها، ويلغو قيام الرابعة لحصوله قبل تمام الثانية، فبقي عليه الرابعة أيضاً، فيلزمه ركعتان نظير ما قيل في الوجه الثالث، وأيضاً إذا لزمه ركعتان لو سجّد قبله فقط لزمته ركعة فيما لو سجّد وركع قبله بالأولى. وما ذكره من التوجيه هو المذكور في "الخاتمة"، ثم توجيه الوجه الرابع محل نظير وتأمل، وذلك أنه حيث لغا ركوع وسجود الأولى ينبغي أن يلتحقا من الثانية بها ويطلّ قيام الثانية لوقوع عقب قيام الأولى فتلزم الثانية، ثم إذا قام إلى الثالثة مع الإمام كان قيامه معتبراً ويلغو ركوعها وسجودها، ثم إذا أتى بالرابعة التحق ركوعها وسجودها بالثالثة ويطلّ قيامها، وحينئذ يلزمه الثانية والرابعة حسماً قيل في الوجه الثالث.

(١) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٥٤.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/١.

(٣) "ط": كتاب الصلاة - باب الإمامة ١/٢٥٤.



ما في الركعة الثانية إلى الأولى، وما في الثالثة إلى الثانية، وما في الرابعة إلى الثالثة، فبقيت عليه ركعة هو لاحق فيها.

هذا، وقد ذكر في "الخاتمة"<sup>(١)</sup> وغيرها المسألة على خمسة أوجه:

((الأول: أن يركع ويسجد قبل الإمام، وهو ما ذكرنا.

الثاني: أن يأتي بهما بعده، وهو ظاهر.

الثالث: أن يركع معه ويسجد قبله، فإنه يقضي ركعتين؛ لأنه يلتحق [١/٤٧٢ق/أ] سجده في الثانية بركوعه في الأولى؛ لأنه كان معتبراً، ويلغو ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود، بقي عليه ركعة، ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبر، يلتحق به سجوده في الرابعة الإمام، فيصير عليه الثانية والرابعة، فيقضيهما ركعتين؛ لأن سجوده في الأولى لغو، فينتقل سجود الثانية إلى الأولى، وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل؛ لأنها بقيت قياماً وركوعاً بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه وسجد قبله لغا سجودها، فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة، فقد صلى ركعتين، ويقضي ركعتين بلا قراءة.

الرابع: أن يركع قبله ويسجد معه، فإنه يقضي أربع ركعات بلا قراءة؛ لأن السجود مع الإمام إذا لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر.

الخامس: أن يأتي بهما قبله، ويذكره الإمام فيهما، وهو جائز، لكنه يكره) اهـ ملخصاً.

أقول: وإنما لم يُنقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق

(قوله: فينتقل ما في الركعة الخ) أي: من الركوع والسجود.

(١) "الخاتمة": كتاب الصلاة - فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح ٩٨/١ بتصرف (هامش "الفتاوى الهندية").  
 \* قوله: ((الأول أن يركع ويسجد قبل الإمام)) لا يقال: إن ذلك يفسد لصلاته؛ لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن إمامه فسدت صلاته؛ لأننا نقول: الركوع والسجود ليسا ركعة تامة؛ لأن من أركان الركعة القيام أيضاً، وقد تابع إمامه فيه، وإنما خالفه في مجرد الركوع والسجود اهـ منه.



وحكمه كمؤتم، فلا يأتي بقراءة ولا سهو، ولا يتغير فرضه بنية إقامة، ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس المسبوق، ثم يتابع إمامه إن أمكنه إدراكه، وإلا تابعه، ثم صلى ما نام فيه بلا قراءة،.....

فيها سوى قيام وركوع حصلاً قبل تمام الركعة الأولى، فلذا بطلت، ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع في "التارخانية"<sup>(١)</sup> عن "الحجة": ((لو ركع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام، فصلّى معه الثانية وسجد فيها أربعاً فإنه يكون سجدتان منهين للأولى، ويعيد الركعة الثانية؛ لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة؛ لأنهما حصلاً قبل تمام الركعة الأولى)).

[٤٩٨٤] (قوله: وحكمه) أي: اللاحق.

[٤٩٨٥] (قوله: عكس المسبوق) أي: في الفروع الأربعة المذكورة، فإنه إذا قضى ما فاتته يقرأ ويسجد للسهو إذا سها فيه، ويتغير فرضه لو كان مسافراً ونوى الإقامة، ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاتته، فافهم. وبخالف اللاحق في صور آخر مذكورة في "النهر"<sup>(٢)</sup>، وقال في "البدائع"<sup>(٣)</sup>: ((ولو توضع اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها موافقة للإمام فيما هو أعلى من القعدة وهو القيام؛ [١/٤٧٢ ب] لأنه خلفه تقديراً)).

[٤٩٨٦] (قوله: ثم يتابع) عطف على ((يبدأ)).

[٤٩٨٧] (قوله: إن أمكنه إدراكه) قيد لقوله: ((ويبدأ ثم يتابع))، وقوله: ((وإلا تابعه إلخ)) تصريح بمفهوم هذا الشرط، وليس بصحيح، والصواب إبدال قوله: ((إن أمكنه إدراكه)) بقوله: إن أدركه مع إسقاط ما بعده، وحق التعبير أن يقول: ويبدأ بقضاء ما فاتته بلا قراءة عكس المسبوق، ثم يتابع إمامه إن أدركه، ثم ما سبق به إلخ، ففي "شرح المنية"<sup>(٤)</sup>: ((وحكمه أنه يقضي ما فاتته أولاً، ثم يتابع الإمام إن لم يكن قد فرغ)) اهـ.

(١) "التارخانية": كتاب الصلاة - الفصل الثالث كيفية الصلاة ٥٤٢/١.

(٢) "النهر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٥٥ ب.

(٣) "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في الكلام في محل البناء وكيفيته ٢٢٣/١ بتصرف.

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٩..



ثم ما سُبِقَ به بها إن كان مسبوقاً أيضاً، .....

وفي "التنف" <sup>(١)</sup>: ((إذا توضأ ورجع يبدأ بما سَبَقَهُ الإمام به، ثم إن أدرك الإمام في شيء من الصلاة يصلِّيه معه)) اهـ.

وفي "البحر" <sup>(٢)</sup>: ((وحكمه أنه يبدأ بقضاء ما فاتته بالعذر، ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ، وهذا واجب لا شرط، حتى لو عكسَ يصحُّ، فلو نام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فإنه يأتي بالثالثة بلا قراءة، فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة، وإن فرغ منها الإمام صلاها وحده بلا قراءة أيضاً، فلو تابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام ضحَّ وأُثمَّ)) اهـ. ومثله في "الشرنبلالية" <sup>(٣)</sup> و"شرح الملتقى" لـ "الباقاني"، وهذا المحلُّ مما أغفلَ التنبيه عليه جميعُ محسِّي هذا الكتاب، والحمد لله ملهم الصواب.

[٤٩٨٨] (قوله: ثم ما سُبِقَ به بها إلخ) أي: ثم صلى اللاحق ما سُبِقَ به بقراءة إن كان مسبوقاً أيضاً، بأن اقتدى في أثناء صلاة الإمام ثم نام مثلاً، وهذا بيانٌ للقسم الرابع، وهو المسبوق اللاحق، وحكمه أنه يصلِّي إذا استيقظَ مثلاً ما نام فيه، ثم يتابع الإمام فيما أدرك، ثم يقضي ما فاتته اهـ.

بيانه - كما في "شرح المنية" <sup>(٤)</sup> و"شرح المجمع" - : ((أنه لو سُبِقَ بركعة من ذوات الأربع، ونام في ركعتين يصلِّي أولاً ما نام فيه، ثم ما أدركه مع الإمام، ثم ما سُبِقَ به، فيصلِّي ركعةً مما نام فيه مع الإمام، ويقعدُ متابعاً له؛ لأنها ثانية إمامه، ثم يصلِّي الأخرى مما نام فيه ويقعدُ؛ لأنها ثابته، ثم يصلِّي التي اتبته فيها ويقعدُ متابعاً لإمامه؛ لأنها رابعة، وكل ذلك بغير قراءة؛ لأنه مُقتدٍ،

(١) "التنف": كتاب الصلاة - مطلب الفرق بين السابق والمسبوق ٨٩/١ بتصرف.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الإمامة ٣٧٧/١ بتصرف.

(٣) "الشرنبلالية": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ٩٣/١. (هامش "الدرر والغرر").

(٤) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٩-.

❖ قوله: لأنها ثانية إمامه، أي: بالنظر إلى الركعة الأولى التي صلاها الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به، فلذا يقعد على رأسها كما فعل إمامه اهـ منه.



ولو عكسَ صَحَّ وأُثِمَ لتركِ الترتيب (والمسبوقَ مَنْ سَبَقَهُ الإمامُ بها أو ببعضها، وهو منفردٌ) حتَّى يُثْنِي ويتعوَّذُ ويقرأُ وإن قرأَ مع الإمام؛ لعدم الاعتدادِ بها لكراهتها، "مفتاح السعادة" (فيما يقضيه).....

ثم يصلي الركعة التي سُبِقَ بها بقراءة الفاتحة [١/٤٧٣ق/أ] وسورة، والأصلُ أنَّ اللاحقَ يصلي على ترتيب صلاة الإمام، والمسبوقُ يقضي ما سُبِقَ به بعد فراغ الإمام)) اهـ.

[٤٩٨٩] (قوله: ولو عكسَ) أي: بأنَّ يبتدئَ بما نامَ فيه ثم بما سُبِقَ ثم بما أدركَ، أو يبتدئَ بما سُبِقَ ثم بما أدركَ ثم بما نامَ، أو يبتدئَ بما سُبِقَ ثم بما نامَ ثم بما أدركَ<sup>(١)</sup> كما في "شرح المجمع". قلت: رُبِّي صورتان من صور العكس أيضاً: أن يبتدئَ بما أدركَ ثم بما نامَ ثم بما سُبِقَ، أو يبتدئَ بما أدركَ ثم بما سُبِقَ ثم بما نامَ.

[٤٩٩٠] (قوله: صَحَّ وأُثِمَ) أي: خلافاً لـ "زفر"، فعنده لا يصحُّ، وعندنا يصحُّ؛ لأنَّ الترتيب بين الركعات ليس بفرض؛ لأنها فعلٌ مكرَّرٌ في جميع الصلاة، وإنما هو واجبٌ.

[٤٩٩١] (قوله: والمسبوقُ مَنْ سَبَقَهُ الإمامُ بها) أي: بكلِّ الركعات، بأن اقتدى به بعد ركوع الأخيرة، وقوله: ((أو ببعضها)) أي: بعض الركعات. ٤٠٠/١

[٤٩٩٢] (قوله: حتَّى يُثْنِي إلخ) تفريعٌ على قوله: ((منفردٌ فيما يقضيه بعد فراغ إمامه))،

(١) ((أو يبتدئَ بما سبقَ ثم بما نامَ ثم بما أدركَ)) ساقط من "الأصل".

\* قوله: قلت. وبقي إلخ حاصله: أنَّه صور العكس خمسة فصار جملة الصور الممكنة ستة بهذه الصورة:

نام	أدرك	سبق
ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن



أي: بعد متابعتِهِ لإمامه، فلو قبلها فالأظهرُ الفسادُ.....

فيأتي بالثناء والتعويض؛ لأنه للقراءة، ويقرأ؛ لأنه يقضي أولَ صلاته في حقِّ القراءة كما يأتي<sup>(١)</sup>، حتى لو تركَّ القراءة فسدت، ومن أحكامِهِ أيضاً ما مرَّ<sup>(٢)</sup> من أنه لو حادثه مسبقةً معه في قضاء ما سبقَ به لا تفسدُ صلاته، وأنه يتغيَّر فرضُهُ بنية الإقامة، ويلزمه السجود إذا سها فيما يقضيه كما يأتي<sup>(٣)</sup> وغير ذلك مما يأتي متناً وشرحاً، وقد أوضح أحكامُهُ في "البحر"<sup>(٤)</sup> في الباب الآتي.

[٤٩٩٣] (قوله: أي: بعد متابعتِهِ لإمامه إلخ) متعلِّق بقوله: ((يقضيه))، أي: إنَّ محلَّ قضائه لما سبقَ به إنما هو بعد متابعتِهِ لإمامه فيما أدرَكه عكسَ اللاحق كما مرَّ<sup>(٥)</sup>، لكنْ هنا لو عكسَ - بأن قضى ما سبقَ به ثم تابعَ أمامه - ففيه قولان مصحَّحان، واستظهر في "البحر"<sup>(٦)</sup> - وتبعه "الشارح" - القول بالفساد، قال: ((لموافقتِهِ القاعدة))، أي: قولهم: الانفراد في موضع الاقتداء مُفسدٌ كعكسه، لكنْ في "حاشيته" - "الخير الرملي" عن "البرازية"<sup>(٧)</sup>: ((أَنَّ الأولَ - أي: عدم الفساد - أقوى لسقوط الترتيب))، وفي "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٨)</sup> عن "جامع الفتاوى": ((يجوزُ عند المتأخرين، وعليه الفتوى)) اهـ. وبه جزمَ في "الفيض".

(قوله: حتى لو تركَّ القراءة فسدت) أي: ولو قرأ الإمامُ في الآخرين، "سندي".  
(قوله: أقوى لسقوط الترتيب) أي: بين ما فاتَهُ وبين صلاة الإمام؛ إذ بنيت صلاة الإمام قد التزمَ صلاةً بعضها بصفة الاقتداء - وهو ما بقي - وبعضها بصفة الانفراد وهو ما فات، ولم يلتزم الترتيب فيكون ساقطاً، ولا يكون ذلك مخالفاً للقاعدة؛ لأنها فيما إذا تعيَّن الاقتداء أو الانفراد فخالف، تأمل.

(١) المقولة [٤٩٩٤] (ويقضي أول صلاته في حق القراءة إلخ)).

(٢) المقولة [٤٨٣٢] قوله: ((بخلاف المسبوقين)).

(٣) ص ٦٥٠ وما بعدها "در".

(٤) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٠/١ وما بعدها.

(٥) المقولة [٤٩٨٨] قوله: ((ثم ما سبق به بها إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٣/١.

(٧) "البرازية": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٦٠/٤. (هاشمي "الفتاوى الهندية").

(٨) "الإحكام": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٣٧٤ أ.



ويقضي أولَ صلاتِهِ في حقِّ قراءةٍ، وآخرها في حقِّ تشهدٍ، فمدركُ ركعةٍ من غيرِ فجرٍ يأتي بركتين بفاتحةٍ وسورةٍ وتشهدٍ بينهما، وبرابعةٍ الرباعيِّ بفاتحةٍ فقط،....

[٤٩٩٤] (قوله: ويقضي أولَ صلاتِهِ في حقِّ قراءةٍ إلخ) هذا قول "محمد" كما في "مبسوط السرخسي"<sup>(١)</sup>، وعليه اقتصر في "الخلاصة"<sup>(٢)</sup> و"شرح الطحاوي" و"الإسبيحاني" و"الفتح"<sup>(٣)</sup> و"الدرر"<sup>(٤)</sup> و"البحر"<sup>(٥)</sup> وغيرهم، وذكر الخلاف كذلك في "السراج"<sup>(٦)</sup>، لكن في صلاة "الجلابي": ((أن [١/٤٧٣ ب] هذا قولهما))، وعمامة في "شرح الشيخ إسماعيل"<sup>(٧)</sup>، وفي "الفيض" عن "المستصفي": ((لو أدركه في ركعة الرباعيِّ يقضي ركعتين بفاتحةٍ وسورةٍ، ثم يتشهد، ثم يأتي بالثالثة بفاتحةٍ خاصةٍ عند "أبي حنيفة"، وقالوا: ركعةً بفاتحةٍ وسورةٍ وتشهدٍ، ثم ركعتين أولاهما بفاتحةٍ وسورةٍ، وثانيتهما بفاتحةٍ خاصةٍ)) اهـ. وظاهر كلامهم اعتماد قول "محمد".

[٤٩٩٥] (قوله: وتشهد بينهما) قال في "شرح المنية"<sup>(٨)</sup>: ((ولو لم يقعد جازاً استحساناً

(قوله: لكن في صلاة "الجلابي" أن هذا قولهما) لا مخالفة بينه وبين ما قبله، فإنه في "المبسوط" لم يُغَيَّر أنه قول "أبي يوسف" أيضاً، فلماذا أنه قول "محمد" وقال به "أبو يوسف" أيضاً، وبدل لذلك ما ذكره عن "الفيض"، فضمير ((قولهما)) للصاحبين لا الشيخين، والخلاف إنما هو في التشهد لا القراءة، دلَّ عليه ما ذكره عن "الفيض".

(قوله: ولو لم يقعد جاز إلخ) المراد بالجواز الصحة بلا إثم نظراً لكون الركعة التي صلاها أولى من وجهٍ لا أصل للصحة - إذ هي قياسٌ أيضاً؛ إذ التشهد واجب - ولا الخلل بلا كراهةٍ أصلاً؛ إذ هي متحققة، ثم ظهر أن المراد أنه ترك القعود بينهما أصلاً لا التشهد فقط، فالقياسُ القصدُ عندهما؛ لأنه هو القعود الأخير.

(قول "الشارح": وبرابعةٍ الرباعيِّ إلخ) قال "السندي": ((أي: ويأتي برابعةٍ الرباعيِّ وهي ثالثة الإمام

(١) "المبسوط": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/١٩٠.

(٢) "خلاصة الفتاوى": كتاب الصلاة - الفصل الخامس عشر في الإمامة والافتداء ١/٤١.

(٣) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ١/٣٤٠.

(٤) "الدرر": كتاب الصلاة - فصل في الإمامة ١/٩٣.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٤٠٢.

(٦) "السراج الوهاج": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ١/٢٧٠ ب.

(٧) انظر "الإحكام": كتاب الصلاة - باب صفة الصلاة - فصل في القراءة ١/٣٦٩.

(٨) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٨ - بتصرف يسير.



ولا يقعدُ قبلها (إلا في أربع) فكمقتدٍ: أحدها (لا يجوزُ الاقتداءُ به) وإن صحَّ استخلافُهُ في حدِّ ذاته لا حالة القضاء، فلا استثناء أصلاً كما زعمَ في "الأشباه"،.....

لا قياساً، ولم يلزمه سجود السهو لكون الركعة أولى من وجهه)) اهـ.

[٤٩٩٦] (قوله: إلا في أربع) استثناء من قوله: ((وهو منفردٌ فيما يقضيه)).

[٤٩٩٧] (قوله: لا يجوزُ الاقتداءُ به) وكذا لا يجوزُ اقتداؤه بغيره كما في "الفتح" (١) وغيره،

ولا حاجة إلى زيادته؛ لأنَّ المنفرد كذلك.

[٤٩٩٨] (قوله: وإن صحَّ استخلافُهُ إلخ) أي: إذا سبقَ أمامه حدثٌ فاستخلفه يصحُّ، وذكرَ

هذه المسألة في "الدرر" (٢)، واعترضه في "البحر" (٣): ((بأنَّ الكلامَ في المسبوق حالة القضاء،

ولا يتصورُ استخلافُهُ فيها))، وأجاب عنه في "النهر" (٤) بما أشارَ إليه "الشارح" بقوله: ((في حدِّ

ذاته إلخ))، يعني: أنَّ الضمير في قوله: ((وإن صحَّ استخلافُهُ)) عائِدٌ إلى المسبوق من حيث هو، لا

بقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلامُ فيه؛ لأنَّه في حالة القضاء لا يمكنُ استخلافه.

[٤٩٩٩] (قوله: فلا استثناء أصلاً إلخ) يعني: أنَّ ما في "الأشباه" (٥): ((من أنَّ قولهم: لا يجوزُ

الاقتداء بالمسبوق يُستثنى منه أنه يصحُّ استخلافُهُ)) ليس في محله؛ لأنَّ صحَّةَ استخلافه إنما هي قبل

سلام إمامه، وعدمُ صحَّةِ الاقتداء به بعده، فلا استثناء، والعجبُ من صاحب "البحر"، حيث

اعتراضَ على "الدرر" بما مرَّ (٦) وقد جزمَ به في "أشباهه".

بفاتحة فقط؛ لأنَّها من الأخيرتين، ولا يقعدُ قبلها، أي: لا يقعد بين ثانيّة الإمام وثالثته، والمرادُ أنه لا يجعلُ

ما يقضيه كصلاة المغرب، بأنَّ يصلي الركعتين ثمَّ يقعد ثمَّ يصلي الثالثة، بل ركعةً بقراءة فاتحة وسورة

ثمَّ يقعد ثمَّ ركعةً بهما، ولا يقعد بعدها بل يقومُ إلى الثالثة يقرأ فيها الفاتحة فقط)) اهـ.

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٣٩/١.

(٢) "الدرر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٩٦/١.

(٣) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠١/١.

(٤) "النهر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٦٠/١.

(٥) "الأشباه والنظائر": الفن الثاني - كتاب الصلاة ص ١٩٤-١٩٥.

(٦) في المقالة السابقة.



نعم لو نسيَ أحدُ المسبوقين، فَقَضَى مَلَا حِظًّا لِلْآخِرِ بِلَا اقْتِدَاءٍ صَحَّ (و) ثَانِيهَا (يَأْتِي بِتَكْبِيرَاتِ التَّشْرِيقِ إِجْمَاعًا) (و) ثَالِثُهَا (لَوْ كَبَّرَ يَنْوِي اسْتِنْفَافَ صَلَاتِهِ وَقَطَعَهَا يَصِيرُ مُسْتَأْنَفًا وَقَاطِعًا) لِلأُولَى بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ كَمَا سَيَجِيءُ<sup>(١)</sup> (و) رَابِعُهَا (لَوْ قَامَ إِلَى قَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ وَعَلَى الْإِمَامِ سَجْدَتَا سَهْوٍ) وَلَوْ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ.....

[٥٠٠٠] (قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ نَسِيَ الْإِمَامُ) حَاصِلُهُ: أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى اثْنَانِ مَعًا بِإِمَامٍ قَدْ صَلَّى بَعْضُ صَلَاتِهِ، فَلَمَّا قَامَا إِلَى الْقَضَاءِ نَسِيَ أَحَدُهُمَا عَدَدَ مَا سَبَقَ بِهِ، فَقَضَى مَلَا حِظًّا لِلْآخِرِ بِلَا اقْتِدَاءٍ بِهِ صَحَّ كَمَا فِي "الْحَانِيَّةِ"<sup>(٢)</sup> وَ"الْفَتْحِ"<sup>(٣)</sup>، خِلَافًا لِمَا ظَاهَرَ "الْقَنِينَةَ"<sup>(٤)</sup> وَلَمَّا مَشَى عَلَيْهِ فِي "الْوَهْبَانِيَّةِ"<sup>(٥)</sup> مِنْ الْفُسَادِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي "جَامِعِ الْفَتَاوَى"<sup>(٦)</sup>، وَوَقَّفَ "ابْنَ الشَّحْنَةِ"<sup>(٧)</sup> بِحَمْلِ الثَّانِي عَلَى الْاقْتِدَاءِ، [١/٤٧٤ق] أَوْ يَكُونُهُ قَوْلًا شَادًّا لَا يُعْمَلُ بِهِ، فَافْهَم.

[٥٠٠١] (قَوْلُهُ: إِجْمَاعًا) أَي: مَعَ أَنَّ الْمُنْفَرِدَ لَا يَأْتِي بِهَا عِنْدَ "أَبِي حَنِيفَةَ" رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، "ح"<sup>(٨)</sup>.

[٥٠٠٢] (قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْمُنْفَرِدِ) فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ مُسْتَأْنَفًا؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ عَيْنَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَمَّا الْمَسْبُوقُ فَيَكُونُ قَدْ انْتَقَلَ عَنْ صَلَاةٍ هُوَ مُنْفَرِدٌ فِيهَا مِنْ وَجْهِ إِلَى صَلَاةٍ هُوَ مُنْفَرِدٌ فِيهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَغَايِرَتِ الْأُولَى.

[٥٠٠٣] (قَوْلُهُ: وَلَوْ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ) مُتَعَلِّقٌ بـ ((سَهْوٍ))، أَي: وَلَوْ كَانَ سَهْوُ إِمَامِهِ حَصَلَ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ السَّهْوَ أَوْرَثَ نَقْصَانًا فِي تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ، وَهُوَ قَدْ بَنَى تَحْرِيمَتَهُ عَلَيْهَا، فَدَخَلَ النِّقْصَانُ

(١) ٨٢/٤ (١) ٨٣ "در".

(٢) "الْحَانِيَّة": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الْمَسْبُوقِ ١٠٤/١ بِتَصْرِفِ (هَامِشِ "الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة").

(٣) "الْفَتْح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الْمَسْبُوقِ ٣٣٩/١.

(٤) "الْقَنِينَةُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ فِي السَّهْوِ وَالشُّكِّ فِي الصَّلَاةِ ق ٢٠/ب.

(٥) "الْوَهْبَانِيَّة": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ص ١٢ - (هَامِشِ "الْمَنْظُومَةُ الْمُحِبِّيَّة").

(٦) "جَامِعُ الْفَتَاوَى": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلٌ فِي الْإِمَامَةِ ق ١١/أ.

(٧) "تَفْصِيلُ عَقْدِ الْفَرَائِدِ": فَصْلٌ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ق ٤٢/ب.

(٨) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٨٥/أ.



(فعليه أن يعود) وينبغي أن يصبرَ حتى يفهمَ أنه لا سهوَ على الإمام، ولو قامَ قبل السلام هل يُعتدُّ بأدائه؟.....

في صلاته أيضاً، ولذا لو لم يسجدْ معه يجبُ عليه السجودُ في آخرِ صلاته كما يأتي<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ ذلك النقصان لا يرفعُه سواه.

[٥٠٠٤] (قوله: فعليه أن يعود) أي: ما لم يُقَيِّدِ الركعةَ بسجدةٍ كما يأتي<sup>(٢)</sup>، وإذا عادَ إلى المتابعة ارتفضَ ما فعله من قيامٍ وقراءةٍ وركوعٍ لوقوعه قبل صيرورته متفرداً، حتى لو بنى عليه من غيرِ إعادته فسدتْ صلاته كما في "شرح المنية"<sup>(٣)</sup>.

[٥٠٠٥] (قوله: وينبغي أن يصبرَ إلخ) أي: لا يقومَ بعد التسليمة أو التسليمتين، بل ينتظرَ فراغَ الإمام بعدهما كما في "الفيض" و"الفتح"<sup>(٤)</sup> و"البحر"<sup>(٥)</sup>، قال "الزندويستي" في "النظم": ((يكثرُ حتى يقومَ الإمامُ إلى تطوُّعه، أو يستندَ إلى المحراب إن كان لا تطوُّعَ بعدها)) اهـ.

قال في "الحلبة"<sup>(٦)</sup>: ((وليس هذا بلازم؛ بل المقصودُ ما يفهمُ أن لا سهوَ على الإمام، أو يوجد له ما يقطعُ حرمةَ الصلاة)) اهـ.

وقيَّدهُ في "الفتح"<sup>(٧)</sup> بختا: ((كما إذا اقتدى بمن يرى سجودَ السهو بعد السلام، أمّا إذا اقتدى بمن يراه قبلَه فلا))، واعترضه في "البحر"<sup>(٨)</sup>: ((بأنَّ الخلافَ بين الأئمة إنما هو في الأولوية، فربّما اختارَ الإمامُ "الشافعي" أن يسجدَ بعد السلام عملاً بالجائز، فلذا أطلقوا استنظاره)) اهـ.

وفيه بُعدٌ، فإنَّ الظاهرَ مراعاته للمستحبَّ في مذهبه.

(١) ص ٦٥٠ - "در".

(٢) ص ٦٥٠ - "در".

(٣) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٦ - بتصرف.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٣٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠١/١.

(٦) "الحلبة": فصل في سجود السهو ٢/٢٤٤ - بتصرف.

(٧) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٣٩/١.

(٨) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠١/١.



إِنْ قَبْلَ قَعُودِ الْإِمَامِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ لَا، وَإِنْ بَعْدَهُ نَعَمْ،.....

[٥٠٠٦] (قوله: إِنْ قَبْلَ قَعُودِ الْإِمَامِ إلخ) قَيَّدَ بِقَعُودِ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ<sup>(١)</sup> قَبْلَ إِمَامِهِ، وَقَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، وَقَامَ قَبْلَ أَنْ يَقْعُدَ إِمَامُهُ قَدْرَ التَّشَهُّدِ لَمْ يُعْتَبَرْ قَعُودُهُ، حَتَّى لَوْ كَانَ مَدْرَكًا وَسَلَّمًا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِقَدْرِ [١/٤٧٤ق/ب] التَّشَهُّدِ قَدْرُ قِرَاءَتِهِ إِلَى: عِبْدَهُ وَرَسُولُهُ بِأَسْرَعٍ مَا يَكُونُ، لَا قِرَاءَتُهُ بِالْفِعْلِ كَمَا مَرَّ<sup>(٢)</sup> فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ.

[٥٠٠٧] (قوله: لَا) أَيْ: لَا يُعْتَدُ بِمَا أَذَاهُ قَبْلَ قَعُودِ إِمَامِهِ مِنْ قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ، وَإِنَّمَا يُعْتَدُ بِمَا أَذَاهُ بَعْدَهُ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ"<sup>(٣)</sup>: ((وَلَوْ قَامَ قَبْلَهُ - أَيْ: قَبْلَ قَدْرِ التَّشَهُّدِ - قَالَ فِي "النَّوَاظِلِ": إِنْ قَرَأَ بَعْدَ

(قوله: قَالَ فِي "الْفَتْحِ": وَلَوْ قَامَ قَبْلَهُ، أَيْ: قَبْلَ قَدْرِ التَّشَهُّدِ إلخ) عَزَا هَذَا الْفَرْعَ "السَّنَدِيُّ" إِلَى "الْبَحْرِ"، ثُمَّ قَالَ: ((فَأَنَادَ أَنَّ قِيَامَهُ غَيْرُ مَفْسُودٍ، لَكِنْ مَا أَذَاهُ قَبْلَ إِمَامِهِ لَغَوٌّ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ أُخِّرَ الْمَتَابِعَةَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى، فَهُوَ فِيهِ مَعْزُولٌ لِلَّاحِقِ، وَلَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ بِقِيَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بِأَتْيِ بَفَرْضِ الْقَعُودِ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ، وَفِي "إِمْدَادِ الْفَتْحِ" فِي مَفْسَدَاتِ الصَّلَاةِ: قَيَّدْنَا قِيَامَ الْمَسْبُوقِ بِكَوْنِهِ بَعْدَ قَعُودِ الْإِمَامِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ بَقِيَ عَلَيْهِ فَرَضٌ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ الْمَسْبُوقُ عَنْهُ، فَتَفْسُدُ صَلَاتُهُ فَلْيَحْرَجْ) أَمَّا الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ، وَأَنَّ مَا فِي "النَّوَاظِلِ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْمَتَابِعَةِ فِي الْقَعْدَةِ لَا يُفْسِدُ، إِنَّمَا الْمَفْسُدُ الْأَدَاءُ قَبْلَ قَعُودِ الْإِمَامِ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، حَتَّى لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ تَفْسُدُ صَلَاتِهِ، وَهُوَ مِفَادُ قَوْلِ "الشَّارِحِ": ((لَوْ قَامَ قَبْلَ السَّلَامِ إلخ))، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ مَا أَذَاهُ لَا يُعْتَدُ بِهِ، وَأَنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ وَإِنْ تَرَكَ الْمَتَابِعَةَ، فَيَلْزِمُهُ إِعَادَتُهُ، وَأَنَّ مَا فِي "الْإِمْدَادِ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْمَتَابِعَةِ فِي الْقَعْدَةِ مَفْسُودٌ، وَهَذَا مَا يَقَادُ مِنْ قَوْلِ "الشَّارِحِ": ((وَقَيَّدَ بِالسَّهْوِ إلخ))، حَيْثُ جَعَلَ التَّلَاوِيَّةَ كَالصَّلِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ بَتَرَكَ الْمَتَابِعَةَ فِي التَّلَاوِيَّةِ يَلْزِمُ تَرْكَ الْمَتَابِعَةِ فِي الْقَعْدَةِ، فَيَفِيدُ أَنَّ الْمَتَابِعَةَ فِيهَا فَرَضٌ، فَيُؤَافِقُ مَا فِي "الْإِمْدَادِ"، وَعَلَى هَذَا فَعَدَمُ ذِكْرِ الصَّلِيَّةِ فِيمَا قَالَهُ فِي "الذَّخِيرَةِ" مِنَ التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْمَتَابِعَةَ فِيهَا مَفْسُودٌ قَوْلًا وَاحِدًا، وَلَا يَسْتَقِيمُ قَوْلُ الْحَاشِي: ((بِخِلَافِ التَّلَاوِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ))، تَأَمَّلْ، فَإِنَّ هَذَا الْمَقَامَ فِيهِ دَقَّةٌ.

(١) مِنْ ((قَبْلَ قَعُودِ)) إِلَى ((مِنْ السَّجْدَةِ)) سَاقَطَ مِنَ "الْأَصْلِ".

(٢) ص-١٦٤- "دَرْ".

(٣) "الْفَتْحِ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي الْمَسْبُوقِ ١/٣٣٩.



وكره تحريماً إلا لعذر كخوف حدث، وخروج وقت فجر، وجمعة، وعيد، ومعذور،  
وتمام مدة مسح، ومرور مارٍ بين يديه، فإن فرغ قبل سلام إمامه ثم تابعه فيه صحّت

فراغ الإمام من التشهد ما تجوز به الصلاة جاز، وإلا فلا. هذا في المسبوق بركعة أو ركعتين، فإن  
كان بثلاث فإن وجد منه قيام بعد تشهد الإمام جاز وإن لم يقرأ؛ لأنه سيقراً في الباقيتين، والقراءة  
فرض في ركعتين)) اهـ. وتأمّله في سهو "النية" و"شرحها"<sup>(١)</sup>.

ومبنى هذا على أنه لا يعتد بقيامه قبل فراغ إمامه، فكأنه لم يقم، وبعبارة أخرى، فإن  
وجد منه حينئذ القراءة والقيام جاز، وإلا فلا كما في "الرملي".

[٥٠٠٨] (قوله: وكره تحريماً) أي: قيامه بعد قعود إمامه قدر التشهد لوجوب متابعه

في السلام.

[٥٠٠٩] (قوله: كخوف حدث) أي: خوف سبق الحدث.

[٥٠١٠] (قوله: وخروج عطف على ((حدث)).

[٥٠١١] (قوله: وجمعة وعيد ومعذور) معطوفات على ((فجر))، "ح"<sup>(٢)</sup>.

[٥٠١٢] (قوله: وتام عطف على ((حدث))، وكذا ((مرور))، "ح"<sup>(٣)</sup>.

[٥٠١٣] (قوله: فإن فرغ إلخ) أي: إذا قام بعد قعود إمامه قدر التشهد، ف قضى ما سبق به  
وفرغ قبل سلام إمامه، ثم تابعه في السلام قيل: تفسد، وقيل: لا، وعليه الفتوى؛ لأنه وإن كان  
اقتداؤه بعد المفارقة مفسداً لكن هذا مفسد بعد الفراغ، فهو كتمسك الحدث في هذه الحالة،  
"فتح"<sup>(٤)</sup> و"بحر"<sup>(٥)</sup>.

(قوله: هذا في المسبوق بركعة) أي: من الثنائي، والله أعلم.

(١) انظر "شرح النية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٧-.

(٢) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/أ.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/أ.

(٤) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٣٩/١.

(٥) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠١/١.



(ولو لم يُعَدَّ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ) لِلسَّهْوِ (فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) اسْتِحْسَانًا، قَيَّدَ بِالسَّهْوِ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَوْ تَذَكَّرَ سَجْدَةً صَلَيبِيَّةً أَوْ تِلَاوِيَّةً فُرِضَتْ الْمَتَابَعَةُ، وَهَذَا كُلُّهُ قَبْلَ تَقْيِيدِ مَا قَامَ إِلَيْهِ بِسَجْدَةٍ، أَمَّا بَعْدَهُ فَتَفْسُدُ فِي صَلَيبِيَّةٍ مُطْلَقًا، وَكَذَا فِي تِلَاوِيَّةٍ وَسَهْوٍ.....

وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ: أَنَّ الْمَتَابَعَةَ إِنَّمَا كَانَتْ فِي السَّلَامِ فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ "الْشَارْحِ" أَيْضًا، فَلَوْ قَصِدَ مَتَابَعَتُهُ فِي الْقَعْدَةِ وَالتَّشَهُدِ تَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ اقْتِدَاءً قَبْلَ الْفَرَاغِ.

[٥٠١٤] (قَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يُعَدَّ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ: ((فَعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ)).

[٥٠١٥] (قَوْلُهُ: قَيَّدَ بِالسَّهْوِ) أَي: فِي قَوْلِهِ: ((وَعَلَى الْإِمَامِ سَجْدَتَا سَهْوٍ)).

[٥٠١٦] (قَوْلُهُ: فُرِضَتْ الْمَتَابَعَةُ) لِأَنَّ الْمَتَابَعَةَ فِي الْفَرَضِ فَرَضٌ، أَمَّا فِي الصَّلَيبِيَّةِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا فِي

التِّلَاوِيَّةِ فَلَأَنَّهَا تَرْفَعُ الْقَعْدَةَ، وَالْقَعْدَةُ فَرَضٌ، فَالْمَتَابَعَةُ فِيهَا فَرَضٌ. اهـ "ح" (١).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقَيَّدْ مَا قَامَ إِلَيْهِ [١/٤٧٥ ق] بِسَجْدَةٍ لَمْ يَصِرْ مُنْفَرِدًا وَيَرْتَفِضُ، فَلَوْ

لَمْ يُتَابِعْ إِمَامُهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ، وَقَدْ أُطْلِقَ الْفَسَادُ هُنَا فِي "الْفَتْحِ" (٢) وَغَيْرِهِ، لَكِنْ فَصَّلَ فِي "الذَّخِيرَةِ"

فِي تَذَكُّرِ (٣) التِّلَاوِيَّةِ: ((بَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَابِعِ الْإِمَامَ فِيهَا يُنْظَرُ: إِنْ وَجَدَ مِنْهُ قِيَامَ وَقَرَأَهُ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ

مِنَ الْقَعْدَةِ الثَّانِيَةِ مَقْدَارَ مَا تَجَوَّزَ بِهِ الصَّلَاةَ حَازَتْ صَلَاتُهُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ بَعُودَ إِمَامِهِ إِلَى التِّلَاوِيَّةِ

ارْتَفَعَتْ الْقَعْدَةُ، فَصَارَ كَأَنَّهُ قَامَ إِلَى قَضَاءِ مَا سَبَقَ بِهِ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ التَّشَهُدِ)) اهـ.

وَلَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَيبِيَّةِ لِأَنَّهَا رَكْنٌ، فَعُدَّ الْمَتَابَعَةُ فِيهَا مُفْسِدًا مُطْلَقًا بِخِلَافِ التِّلَاوِيَّةِ؛

لَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ، تَأْمَلْ.

[٥٠١٧] (قَوْلُهُ: وَهَذَا كُلُّهُ) أَي: عَوْدُ الْمَسْبُوقِ، وَمَتَابَعَتُهُ لِإِمَامِهِ فِي السَّهْوِيَّةِ وَالصَّلَيبِيَّةِ

وَالتِّلَاوِيَّةِ، "ح" (٤).

[٥٠١٨] (قَوْلُهُ: مُطْلَقًا) أَي: تَابِعَ أَوْ لَمْ يُتَابِعْ؛ لِأَنَّهُ انْفَرَدَ وَعَلَيْهِ رَكْنَانِ: السَّجْدَةُ وَالْقَعْدَةُ،

(١) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٨٥/ب.

(٢) "الْفَتْحُ": كِتَابُ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِي الْمَسْبُوقِ ٣٣٩/١.

(٣) ((يُتَذَكَّرُ)) سَاقِطَةٌ مِنْ "ت".

(٤) "ح": كِتَابُ الصَّلَاةِ - بَابُ الْإِمَامَةِ ق ٨٥/ب.



إِنْ تَابَعَ، وَإِلَّا لَا، وَلَوْ سَلَّمَ سَاهِيًا إِنَّ بَعْدَ إِمَامِهِ لَزِمَهُ السَّهْوُ، وَإِلَّا لَا، وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ  
لِخَامِسَةٍ فَتَابَعَهُ.....

وهو عاجز عن متابعتها بعد إكمال الركعة، "فتح" (١) و"بحر" (٢).

[٥٠١٩] (قوله: إِنْ تَابَعَ) لِمَا فِي الْمَتَابَعَةِ مِنْ رَفَضٍ مَا لَا يَقْبَلُ الرَّفْضَ، "ح" (٣).

[٥٠٢٠] (قوله: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَابَعَ فِيهِمَا لَا تَفْسُدُ، أَمَّا فِي السَّهْوَةِ فَلَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ،  
وَلَا تَرْفَعُ الْقَعْدَةَ، وَإِنَّمَا تَرْفَعُ الشَّهْدَ، وَهُوَ وَاجِبٌ أَيْضًا، وَتَرْكُ الْمَتَابَعَةِ فِي الْوَاجِبِ لَا يُوجِبُ  
الْفُسَادَ، وَأَمَّا فِي التَّلَاوِيَةِ فَلَأَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَرَفْعُهَا الْقَعْدَةَ كَانَ بَعْدَ اسْتِحْكَامِ انْفِرَادِ الْمَسْبُوقِ، فَلَا  
يَلْزِمُهُ. اهـ "ح" (٤).

أَي: لَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْإِمَامِ فِي رَفْعِ الْقَعْدَةِ، كَمَا لَوْ ارْتَدَّ إِمَامُهُ بَعْدَ إِتْمَامِهَا، أَوْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ  
بَعْدَمَا صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ بِجَمَاعَةٍ ارْتَفَضَ فِي حَقِّهِ لَا حَقَّهُمْ، وَتَمَامُهُ فِي "الفتح" (٥) وسهو "البدائع" (٦).  
[٥٠٢١] (قوله: وَلَوْ سَلَّمَ سَاهِيًا) فَيُذَكَّرُ بِهِ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَعَهُ  
فَهُوَ سَلَامٌ عَمْدٌ، فَتَفْسُدُ كَمَا فِي "البحر" (٧) عَنْ "الظهيرية" (٨).

[٥٠٢٢] (قوله: لَزِمَهُ السَّهْوُ) لِأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، "ح" (٩).

[٥٠٢٣] (قوله: وَإِلَّا لَا) أَي: وَإِنْ (١٠) سَلَّمَ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَدٍ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ،

(١) "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٤٠/١.

(٢) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠٢/١.

(٣) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/ب.

(٤) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/ب بتصرف.

(٥) انظر "الفتح": كتاب الصلاة - فصل في المسبوق ٣٣٩/١ - ٣٤٠.

(٦) انظر "البدائع": كتاب الصلاة - فصل في بيان من يجب عليه السهو ١٧٧/١.

(٧) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ٤٠١/١.

(٨) "الظهيرية": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الأول في الاستحلاف والبناء والحدث والمسبوق واللاحق ق ٢٤/أ.

(٩) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/ب.

(١٠) من ((سَلَّمَ سَاهِيًا)) إِلَى ((أَي وَإِنْ)) ساقط من "الأصل".



إن بعد القعود تفسد، وإلا لا حتى يُقَيَّد الخامسة بسجدة، فلو ظنَّ الإمام السهو فسجدَ له، فتابعه فبان أن لا سهوَ فالأشبه الفساد؛ لاقتدائه في موضع الانفراد، والله أعلم.

"ح" <sup>(١)</sup>. وفي "شرح المنية" <sup>(٢)</sup> عن "المحيط" <sup>(٣)</sup>: ((إن سَلَّمَ في الأولى مقارناً لسلامه فلا سهو عليه؛ لأنه مقتدٍ به، وبعده يلزم؛ لأنه منفرد)) اهـ. ثم قال <sup>(٤)</sup>: ((فعلى هذا يُرادُ بالمعِية حقيقتها، وهو نادر الوقوع)) اهـ.

قلت: يشير إلى أن الغالب لزوم السجود؛ لأنَّ الأغلب عدمُ المعِية، وهذا مما يغفلُ عنه كثير من الناس، فلينبه له.

[٥٠٢٤] (قوله: إن بعد القعود) [١/٤٧٥/ب] أي: قعود الإمام القعدة الأخيرة.

[٥٠٢٥] (قوله: تفسد) أي: صلاة المسبوق؛ لأنه اقتداء في موضع الانفراد، ولأنَّ اقتداء المسبوق بغيره مُفسدٌ كما مرَّ <sup>(٥)</sup>.

[٥٠٢٦] (قوله: وإلا) أي: وإن لم يقعد وتابعه المسبوق لا تفسد صلاته؛ لأنَّ ما قام إليه الإمام على شرف الرفض، ولعدم تمام الصلاة، فإنَّ قِيْدَها بسجدة انقلبت صلاته نقلاً، فإنَّ ضمَّ إليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقضي ما سبق به، وتكون له نافلة كالإمام، ولا قضاء عليه لو أفسده؛ لأنه لم يشرع فيه قضاءً، "رحمتي". ٤٠٢/

[٥٠٢٧] (قوله: فالأشبه الفساد) وفي "الفيض": ((وقيل: لا تفسد، وبه يفتى))، وفي "البحر" <sup>(٦)</sup> عن "الظهريَّة" <sup>(٧)</sup>: ((قال الفقيه "أبو الليث": في زماننا لا تفسد؛ لأنَّ الجهل في القراء غالب)) اهـ. والله تعالى أعلم.

(١) "ح": كتاب الصلاة - باب الإمامة ق ٨٥/ب.

(٢) "شرح المنية الكبير": فصل في سجود السهو ص ٤٦٥.

(٣) "المحيط البرهاني": كتاب الصلاة - سجود السهو ١/٨٥/أ بتصرف.

(٤) "شرح المنية الكبير": كتاب الصلاة - فصل في سجود السهو ص ٤٦٥.

(٥) المقولة [٤٩٩٩] قوله: ((فلا استثناء أصلاً إلخ)).

(٦) "البحر": كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة ١/٤٠١.

(٧) "الظهريَّة": كتاب الصلاة - الباب الثالث - الفصل الأول في الاستخلاف والبناء والحدث والمسبوق واللاحق ق ٢٤/أ.



## فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	رقم الصحيفة
وَلَا الضَّالِّينَ	٧	الفاتحة	٣٠٤-٢٤١
أَنصَتَ	٧	الفاتحة	٣١٧
يَا أَيُّهَا النَّاسُ	٢١	البقرة	٣٨٢
وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا	٣١	البقرة	٣٩٨
أَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	٤٣	البقرة	٤٩٨
عَوَّانَ بَيْتِكَ ذَٰلِكَ	٦٨	البقرة	٢٠٧
فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ نَسَمُ وَجْهَ اللَّهِ	١١٥	البقرة	١٢١
رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ	١٢٨	البقرة	٣٧٨
عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ	١٦١	البقرة	٤٠٨
كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ	١٨٣	البقرة	٣٨٠
دِينِكُمْ	٢١٧	البقرة	٣١٧
مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا	٢٤٥	البقرة	١٣٢
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ	٢٥٥	البقرة	٤٥٢
فَإِنْ آمَنَ	٢٨٣	البقرة	٣٠٣
رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا	٢٨٦	البقرة	٤٠١-٢٤١
إِنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٍ عَمِلْتُ مِنْكُمْ	١٩٥	آل عمران	٣٩٥
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ	٤٨	النساء	٤٠٣
وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ	١٢٤	النساء	١٣٢
إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ	١٦٣	النساء	٣٨٠
وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا	١٧٦	النساء	٥١٠
وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ	٢	المائدة	٣١٣
إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ	٢٧	المائدة	٣٩٥



الآية	رقمها	السورة	رقم الصحيفة
وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ	١١٤	المائدة	٤٠٧
الْشُّجُومِ لِيَهْدُوا بِهَا	٩٧	الأنعام	١٠٦
مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ	١٦٠	الأنعام	٤٢٧
أَدْعُوا رَبَّكُمْ نَضِرُّكُمْ وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ	٥٥	الأعراف	٤٠٢
وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا	٢٠٤	الأعراف	٤٧٥
اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ	٣٢	الأأنفال	٢٨١
إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ	٤٠	التوبة	٥٣٤
وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ	٤	إبراهيم	٣٩٨
رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ	٤١	إبراهيم	٤٠٣
أَنْ أَنْجِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَقِيقًا	١٢٣	النحل	٣٧٩
وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا	٧	الإسراء	٢٢٢
وَكَبِيرَةً تَأْخِذًا	١١١	الإسراء	٣٠٦
وَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ	٤٧	الحج	٤٠٣
أَرْكَعُوا	٧٧	الحج	١٥٨
بِلَّةِ أَيْبَكُمْ إِبْرَاهِيمَ	٧٨	الحج	٣٧٩
هُوَ سَمَّكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ	٧٨	الحج	٣٧٨
وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِمْ لِيُعَلِّمَ مَا يَخْفَى مِنْ زِينَتِهِمْ	٣١	النور	١٩
مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ	٣٥	النور	٣٨٠-٣٧٩
وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ	٨٤	الشعراء	٣٧٩
إِنَّمَا مِنْ سُلَيْمَانَ	٣٠	النمل	٢٩٨
وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ	٣١	النمل	٢٩٨
أَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ	٧٧	القصص	٣٨٠



الآية	رقمها	السورة	رقم الصحيفة
يَعْبَادِي	٥٦	العنكبوت	٣٨٢
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	٥٦	الأحزاب	٣٩٧
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ	٥٦	الأحزاب	٣٨٢
وَسَلِّمُوا	٥٦	الأحزاب	٣٨٣
صَلُّوا عَلَيْهِ	٥٦	الأحزاب	٤٧٧-٣٨٣
أَدْعُو فِي اسْتَجِبَ لَكُمْ	٦٠	غافر	٣٨٢
وَرَسُولًا لَهُ يَمُوتُ	٨٠	الرَّحُف	٤٢٠
إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	٢٩	الجاثية	٤٢٠
وَبَيْنَكَ مَاوِيْن	١٧	الأحقاف	٣٠٢
فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا	١٨	محمد	٥
وَأَسْعَفَ لَدِيْلُكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ	١٩	محمد	٤٠٣-٣٩٩
وَلَا تُطِلُّوا أَعْمَالَكُمْ	٣٣	محمد	١٧٠
قَ	١	ق	٤٥٠
وَقَدْ قَدَمْتُ إِلَيْكَ بِالْوَعْدِ ١٥ مَا يَدُلُّ الْقَوْلُ لَدِيْ	٢٩-٢٨	ق	٤٠٣
وَكُتِبَ مُسْطُورٍ ١٦ فِي رَقٍّ مُنْشُورٍ ١٧	٣-٢	الطور	٤٢٠
مُدَّاهِمَتَانِ	٦٤	الرحمن	٤٥٠
وَيُؤَثِّرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ	٩	الحشر	٥٦٠
نَ	١	القلم	٤٥٠
فَاقْرَءْ أَمَّا نَسِيْرُهُ	٢٠	المزمل	٤٤٧-١٧٣
وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ	٣	المدر	٢٦٨
وَيَا بَاكَ فَطَهِّرْ	٤	المدر	١٠
ثُمَّ نَظَرْ	٢١	المدر	٢٨٦-١٩٣
ثُمَّ نَظَرْ ١١ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَ ١٢ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ١٣	٢٣-٢٢-٢١	المدر	٤٥٢-١٩٢



الآية	رقمها	السورة	رقم الصحيفة
سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى	١	الأعلى	٤٦٩٠
هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ	١	الغاشية	٤٦٩
إِذَا مَا ابْلَغَ رُبُّهُ فَاكْرَمَهُ	١٥	الفجر	٤٠٧
وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ	١١	الضحى	٣٠٦
الرَّفْشِ	١	الشرح	٤٧٠
لَعَلَّكَ	١	البينة	٤٧٠-٤٥٩
وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ	٥	البينة	٥١-٥٠
الْمَنْفُوشِ	٥	القارعة	٣١٧
وَالْعَصْرِ	١	العصر	٤٦٩
الْفُتْرِ	١	الفيل	٤٨١
إِن شِئْنَا لَكُ هُوَ الْأَبْتَرُ	٣	الكوثر	٣٠٦
تَبَّتْ	١	المسد	٤٨١
لَمْ يَكِلِدْ	٣	الإخلاص	٤٥٠-١٩٢
قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ	١	الناس	٤٧٩



## فهرس الأحاديث

الحديث	الصحيفة
الأئمة من قريش.....	٤٨٧
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أني رسول الله.....	٣٦٦
أفتان أنت يا معاذ.....	٥٤٥
ألحقوا الفرائض بأهلها.....	٥١٠
أن أنصارياً جاء إلى رسول الله.....	٥٢٥
أن أهل قباء كانوا متوجهين إلى بيت المقدس.....	١١٥
أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الصبح إذا زلزلت.....	٤٧٩
أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى.....	٣١٢
أن النبي ﷺ كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى بني هاشم خمساً.....	٢٣١
أن رسول الله ﷺ صلى على قتلى أحد فكبر عليهم تسعاً تسعاً ثم سبعاً سبعاً.....	٢٣١
أن رسول الله ﷺ كان يصلي في حجرة عائشة والناس.....	٦٢٠
أن رسول الله ﷺ كان ينصرف من صلاته عن يمينه.....	٤٢٩
أن معاذاً افتتح بالبقرة.....	٥٤٥
أن معاذاً كان يصلي مع رسول الله ﷺ.....	٥٩٥
أنه ﷺ رخص لعثمان بن مالك في تركها (أي صلاة الجماعة).....	٥١١
أنه ﷺ سمع صريف الأقلام.....	٤٢٠
أنه ﷺ صلى آخر صلاته قاعداً وهم قيام.....	٦٢٢
أنه ﷺ قال: اللهم اغفر لعائشة ما تقدم.....	٤٠٣
أنه ﷺ قرأ بالمعوذتين في الفجر.....	٥٤٦
أنه ﷺ كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت.....	٣٥٠
أنه ﷺ كان إذا سجد قال: اللهم لك سجدت.....	٣٥٠
أنه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة كبر.....	٥٧
أنه ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله.....	٤٢٥



## الصحيفة

## الحديث

- أنه سمح رجلاً يقول: اللهم اغفر لي فقال له: ويحك لو عَمَّتَ لاستجيب لك..... ٣٩٩
- أنه عليه الصلاة والسلام أتى بشراب..... ٥٦٠
- أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الأولى من الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى..... ٤٦٩
- أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الأولى..... ٤٦٧
- أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض..... ٢٤٢
- أنه (أي: ابن عباس) قام عن يسار النبي ﷺ..... ٥٥٢
- أنه ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين..... ٣٧٣
- أنه ﷺ وضع يديه حذو منكبيه..... ٣٢٢
- أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم..... ٢٤٥
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة..... ٥٤٢
- إذا أَمَّنَ الإمام فأمّنوا فإنه مَنْ وافق تأمّنه..... ٣٠٤
- إذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها..... ٤٨٢
- إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال..... ٥١٤
- إذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي ﷺ..... ٣٩٦
- إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف..... ٥٤٤
- إذا قال العبد: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين..... ٤١٥
- الإمام ضامن..... ٦٢٩
- إن الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين..... ٤١٨
- إن جبريل عرض عليّ فقال بُعد من أدرك رمضان فلم يغفر له..... ٣٨٩
- إن لله ملائكة ينزلون بشيء يكتبون فيه..... ٤٢٠
- إنما الأعمال بالنيات..... ٥٠
- إن سرّكم أن يقبل الله صلاتكم..... ٥٣٦
- اثنان فما فوقهما جماعة..... ٥٠٦
- أحضروا المنبر..... ٣٨٩
- ارجع فصل فإنك لم تصل..... ١٧٢
- استمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجده..... ٤٩١



## الصحيفة

## الحديث

- ٣٩٠ ..... البخيل من ذُكِرَتْ عنده فلم يصل عليّ
- ٣٨٩ ..... بَعْدَ مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فلم يغفر له
- ٣٨٩ ..... بَعْدَ مَنْ ذُكِرَتْ عنده فلم يصلّ عليك
- ٥٦٢ ..... تراصوا في الصفوف
- ٥٥٨ ..... توسطوا الإمام وسدوا الخلل
- ٣٦٧ ..... ثُمَّ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ نَهَضَ
- ٣٦٦ ..... خَفَّتْ أَزْوَاجُ الْقَوْمِ
- ٥٦٤ ..... خِيَارَكُمْ أَلَيْكُمْ مَنَاقِبُ فِي الصَّلَاةِ
- ٤٨١ ..... خَيْرَ النَّاسِ الْحَالُ وَالْمُرْتَحِلُ
- ٥١١ ..... رَخِصْ لِعَتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ فِي تَرْكِهَا (أي: صلاة الجماعة)
- ٤٠١ ..... رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ
- ١٣ ..... الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ
- ٣٨٩ ..... رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ
- ٥٦٣ ..... زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدَّ
- ٣٣ ..... زَرَهُ عَلَيْكَ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ
- ٤١٣ ..... السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ
- ٤٢٠ ..... سَمِعَ صَرِيحَ الْأَقْلَامِ
- ٥٤٦ ..... سَمِعْتُ بَكَاءَ صَبِيٍّ فَخَشِيتُ
- ٤٠٢ ..... سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَلُونَ
- ٣٩٠ ..... شَقِي عَبْدٌ ذُكِرَتْ عَنْدهُ فَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْكَ
- ٤٢٩ ..... صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي مَسْجِدِي هَذَا إِلَّا لِلْمَكْتُوبَةِ
- ٩٤ ..... صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ
- ٦٢٢ ..... صَلَّى آخِرَ صَلَاتِهِ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَامٌ
- ٤٧٢ ..... صَلَّى بِالْمَعْرُودَيْنِ
- ٢٣١ ..... صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهِمْ تَسْعًا تَسْعًا ثُمَّ سَبْعًا سَبْعًا
- ٤١٣ ..... صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَسْلَمُ عَنْ عَيْنِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ



## الصحيفة

## الحديث

- ٢٩٧ ..... صليت وراء أبي هريرة فقرأ (( بسم الله الرحمن الرحيم )) ثم.....
- ١٠٧ ..... صوموا لرؤيته.....
- ٥١٩ ..... فأكبرهم سنًا.....
- ٣٠٥ ..... فإن الملائكة تقول: آمين.....
- ٤٦٧ ..... فحزرنّا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية.....
- ٥٠٨ ..... فلما قام رسول الله ﷺ يصلي أدركه شخصان.....
- ٣٠٥ ..... فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ.....
- ٣٠٥ ..... فوافق قوله قول أهل السماء.....
- ٥٥٧ ..... قال جابر: سرت مع النبي ﷺ.....
- ٤٧٠ ..... قرأ عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيد في الأولى.....
- ٤٦٩ ..... قرأ في الأولى من الجمعة بسم الله ربك الأعلى.....
- ٤٦٢ ..... قرأ في الفجر بالمعذتين لما سمع بكاء.....
- ٢٤٦ ..... فقد متوركاً على شقه الأيسر.....
- ٥٠٦ ..... قوموا لأصلي بكم.....
- ٣٥٥ ..... كان ﷺ يمسك يديه حذاء صدره.....
- ٤٣٥ ..... كان ﷺ يجهر في الكل ثم تركه في الظهر.....
- ٣٥٠ ..... كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت وبك أمنت.....
- ٣٥٠ ..... كان إذا سجد قال: اللهم لك سجدت.....
- ٥٧ ..... كان إذا قام إلى الصلاة كبر.....
- ٣٣٨ ..... كان تُحْمَلُ له الحُمْرَةُ فيسجد عليها.....
- ٤٢٤ ..... كان رسول الله ﷺ لا يقعد إلا بمقدار.....
- ٢٤٦ ..... كان رسول الله ﷺ يفرشُ رجله اليسرى.....
- ٢٨٨ ..... كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال: وجهت وجهي.....
- ٤٣٠ ..... كان رسول الله ﷺ يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعاً.....
- ٣٥٥ ..... كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء.....
- ٦٢٠ ..... كان يصلي في حجرة عائشة والناس.....



الحديث	الصحيفة
كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر.....	٣١٢
كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين.....	٣٧٣
كان يكبر على أهل بدر سبع تكبيرات وعلى بني هاشم خمساً.....	٢٣١
كان يكبر عند كل رفع وخفض.....	٢٤٢
كنا نقرأ خلف الإمام فنزل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾.....	٤٧٥
كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة.....	٤٨٦
لأنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين.....	٤٦٢
لا إله إلا الله وحده لا شريك له.....	٤٢٥
لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن.....	٣٥٣
لا تسيدوني في الصلاة.....	٣٧٧
لا تصلي حائض بغير قناع.....	٤٤
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد.....	٥١٢
لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت.....	٣٥٠
لا يشهدون الصلاة.....	٥٠٠
لا يصلي الرجل في الثوب الواحد.....	١٣
لا يقعد إلا بمقدار.....	٤٢٤
اللهم أنت السلام ومنك السلام.....	٤٢٤
اللهم أرحمني وعمدأ.....	٣٧٧
اللهم اغفر لعائشة ما تقدم.....	٤٠٣
اللهم اغفر لي وارحمني وعافني.....	٣٥٠
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت.....	٣٧٤
اللهم لك ركعت وبك أمنت.....	٣٥٠
اللهم لك سجدت.....	٣٥٠
لو مدُّ مسجدي هذا إلى صنعاء كان مسجدي.....	٩٥
ليلني منكم أولو الأحلام والنهي.....	٥٦٦
ما أجد لك رخصة.....	٥١١



الحديث الصفحة

٣٩٩	ما من دعاء أحب إلى الله من قول العبد.....
٤٢٢	ما منكم من أحد إلا وقد وكل.....
٥٣٠	ما ورد خصوصاً في استخلاف النبي ابن أم مكتوم وعتبان.....
٣٧١	المصلي بالخيار في الآخرين إن شاء الخ.....
٣٩٠	من الجفاء أن أذكر عند الرجل فلا يصلي علي.....
٢٤٢	من السنة وضعهما تحت السرة (أي: اليمنى على اليسرى في الصلاة).....
٥٥٩	من ترك الصف الأول مخافة أن يؤذي مسلماً.....
٥٦٤	من سد فرجة غفر له.....
٣٨٣	من شغله ذكرى عن مسألتي أعطينه.....
٥٣٥	من صلى خلف عالم بقي فكأنما صلى خلف نبي.....
٣٩٩	من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين.....
٥٣١	من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو مسلم.....
٤٣٥	من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته.....
٣٩٤	من صلى علي مرة واحدة فتقبلت منه.....
٣٧٩	من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشر صلوات.....
٦٠٩	من كان بينه وبين الإمام نهر أو طريق إلخ.....
١٥٧	من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.....
٥٢٠	من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.....
٥٦٤	من نظر إلى فرجة في صف وبينه وبين الصفوف مواضع.....
٤٨٢	نهى بطلاً عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له: إذا ابتدأت.....
٤٠٥	نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً.....
٣٧٥	وترحم على محمد.....
٢٨٨	وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض.....
٣٧٩	ولكن صاحبكم خليل الرحمن.....
٥٦٢	ومن قطعه قطعه الله.....
٣٩٩	ويحك لو عمت لاستحب لك.....



## الصحيفة

## الحديث

٥٩٥	..... يا معاذ لا تكن فتناً إنا أن تصلي
٤١٧	..... يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
٤٣٥	..... يجهر في الكل ثم تركه في الظهر
٣٥٤	..... يرفع يديه في الرمي نحو السماء
٥٠١	..... يصلون في بيوتهم
٤٣٠	..... ينصرف على جانبيه جميعاً
٢٤٦	..... يقرشُ رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى



## فهرس الأعلام المترجمة

الاسم	الصفحة
إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعري السلفي..	٤٤٩
إبراهيم بن محمد بن عَرَبْشَاه: عصام الدين الإسفرائيني.....	٣١٨
إبراهيم بن محمد: أبو القاسم السمرقندي الليثي.....	٣٥٥
إبراهيم بن موسى: أبو إسحاق الشاطبي الغرناطي.....	٣٩٥
أحمد بن الحسين: أبو سعيد البرْدَعِي.....	١٦٦
أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين: ابن العراقي الكردي الرّازياني....	٣٧٥
أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البعلبكي البغدادى.....	٣٨٨
أحمد بن علي: أبو بكر الحصص الرازي.....	٢٤٨
أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس جمال الدين: ابن المزين القرطبي.....	٢٠
أحمد بن محمد: أبو الفضل شهاب الدين: ابن حجر العسقلاني.....	٣٦٦
أحمد بن منصور: أبو نصر الأسيجاني القاضي.....	٤٥٠
الأخْشِيْكَى: محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله: حسام الدين.....	١٦٣
الأسيجاني: أحمد بن منصور: أبو نصر القاضي.....	٤٥٠
أبو إسحاق: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعري السلفي..	٤٤٩
إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه الخنظلي التميمي المروزي.....	٣١٢
أبو إسحاق: إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي.....	٣٩٥
الأسدي: حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الكوفي.....	٤٦٣
الأسدي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الكوفي التابعي.....	٤٦٣
الأسدي: علي بن حمزة بن عبد الله: أبو الحسن.....	٤٦٣
الإسفرائيني: إبراهيم بن محمد بن عَرَبْشَاه: عصام الدين.....	٣١٨
إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد السمان الرازي.....	٣٥٥
إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد الخايك العيني.....	٦٠٤
إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء: عماد الدين القرشي البصري.....	٥٢٥



الاسم	الصحيفة
الأشعوني: علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن: نور الدين.....	٢٧٠
الأعرج: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين القمي النيسابوري.....	٤٢٠
الأعمش: محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر البلخي.....	٤٣٩
أمير بادشاه: محمد أمين بن محمود البخاري.....	٥٤٢
ابن أميرويه: عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ركن الدين الكرمانى.....	٤٣٤
الأندلسي: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملقن الأنصاري.....	٥١٥
الأندلسي: القاسم بن فيّره بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الرعيني الشاطبي.....	٤٤٩
الأنصاري: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملقن الأندلسي.....	٥١٥
الأوزجندی: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين قاضیخان الفرغانى.....	٥٠٣
ابن آي طوغشمش: مصطفى بن زكريا: مصلح الدين القرماني.....	٣٨٤
البخاري: محمد أمين بن محمود: أمير بادشاه.....	٥٤٢
بدر الدين: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء الشبلي الدمشقي الطرابلسي.....	٥٠٨-٤٣٠
البرّدي: أحمد بن الحسين: أبو سعيد.....	١٦٦
أبو البركات: أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن محمد: تاج الدين: حاج هراس الكازروني..	٤٢١
البركلي: محمد بن بير علي: المولى تقي الدين البركوي.....	٢١٠
البركوي: محمد بن بير علي: المولى تقي الدين البركلي.....	٢١٠
برهان الدين: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: تقي الدين: ابن السراج الجعبري السلفي..	٤٤٩
البيزدي: صدر الإسلام: أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين.....	١٤٤
البيزدي: علي بن محمد بن الحسين: فخر الإسلام: أبو الحسين: أبو العسر.....	٣٣٤
أبو البشر: سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي: البصري.....	٢٨٠
البصري: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء عماد الدين القرشي.....	٥٢٥
البصري: زبان بن عمار: أبو عمرو التميمي المازني.....	٤٦٣
البصري: سيبويه: أبو البشر: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي.....	٢٨٠
البصري: عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو خازم البغدادى.....	٦٣٤



الاسم	الصحيفة
ابن بطة: عبید الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله العُكْبَرِي.....	٣٨٣
البلعكي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البغدادي.....	٣٨٨
البغدادي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين: ابن الساعاتي البعلبي.....	٣٨٨
البغدادي: عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو خازم البصري.....	٦٣٤
البيغوي: الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد ظهير الدين.....	٢٤٨
أبو البقاء: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: بدر الدين الشبلي الدمشقي الطرابلسي.....	٥٠٨-٤٣٠
أبو بكر: أحمد بن علي الحصاص الرازي.....	٢٤٨
أبو بكر بن أحمد بن علي: الظهير البلخي السمرقندي.....	١٠٨
بكر بن سهل بن إسماعيل: أبو محمد الديماطي.....	٤٢١
أبو بكر: عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي التابعي.....	٤٦٣
أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة القرشي المكي.....	٣٧٧
أبو بكر: محمد بن أبي سعيد بن محمد الأعمش البلخي.....	٤٣٩
البكري: محمد بن عمر: أبو عبد الله فخر الدين: ابن الخطيب التميمي القرشي الطبرستاني الرازي.....	٤٩٩
البلخي: أبو بكر بن أحمد بن علي الظهير السمرقندي.....	١٠٨
البلخي: الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع الخراساني.....	٣٠٨
البلخي: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي الخراساني.....	٤٢١
البلخي: محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر الأعمش.....	٤٣٩
البلقيني: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين الكيناني العسقلاني.....	١٦١
البهلواني: علي بن محمد: علاء الدين.....	٤٤٩
البهنسي: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين الدمشقي.....	٣٦١
البيضاوي: عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير ناصر الدين الشيرازي.....	٣١٨
التابعي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي الكوفي.....	٤٦٣
التابعي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي المكي.....	٤٢١
التابعي: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المخزومي المدني.....	٤٦٣



الاسم	الصفحة
تاج الدين: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: حاج هراس الكازروني..	٤٢١
تاج الدين: محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل القلعي.....	٥٣٦
تقي الدين: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: ابن السراج الجعيري السلفي..	٤٤٩
تقي الدين: محمد بن بير علي: المولى البركلي البركوي.....	٢١٠
التلمساني: محمد بن يوسف السيد الشريف: أبو عبد الله السنوسي.....	٣٨٥
التميمي: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه الحنظلي المروزي.....	٣١٢
التميمي: زبان بن عمار: أبو عمرو المازني البصري.....	٤٦٣
التميمي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب البكري القرشي	
الطبرستاني الرازي.....	٤٩٩
التونسي: محمد بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله.....	٤٩٣
الثلجي: محمد بن شجاع: أبو عبد الله.....	٢٢٥
الخصاص: أحمد بن علي: أبو بكر الرازي.....	٢٤٨
الجعيري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج السلفي..	٤٤٩
أبو جعفر: محمد بن جرير بن يزيد الطبري.....	٢٤٨
أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المنزومي المدني التابعي.....	٤٦٣
جمال الدين: أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس: ابن المزين القرطبي.....	٢٠
جمال الدين: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: ابن مالك الطائي الجياني.....	٤٥٨
الجياني: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله جمال الدين: ابن مالك الطائي.....	٤٥٨
الجليلي: عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم: قطب الدين.....	٣١٨
حاج هراس: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين الكازروني..	٤٢١
الحارثي: سبيوه: أبو البشر: عمرو بن عثمان بن قنبر البصري.....	٢٨٠
الحارثي: محمد بن علي بن عطية: أبو طالب المكي.....	٣٩٦
الحارثي: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين المروزي..	٤١١
حافظ الدين: عبد الله بن أحمد النسفي.....	٤٨٧



الاسم	الصفحة
الحايك: إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد العيني.....	٦٠٤
أبو الحجاج: مجاهد بن جبر المخزومي المكي التابعي.....	٤٢١
ابن حجر: أحمد بن محمد: أبو الفضل: شهاب الدين العسقلاني.....	٣٦٦
حسام الدين: علي بن أحمد بن مكي: أبو الحسن المكي الرازي.....	٢٢٠
حسام الدين: محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله الأخصيكي.....	١٦٣
أبو الحسن: علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري.....	٣٠٢
أبو الحسن: علي بن أحمد بن مكي: حسام الدين المكي الرازي.....	٢٢٠
أبو الحسن: علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي.....	١٣٦
أبو الحسن: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي.....	٤٦٣
أبو الحسن: علي بن محمد الربيعي اللخمي.....	٣٨٣
أبو الحسن: علي بن محمد بن عبد الملك: ابن القطان الفاسي.....	٢٤
أبو الحسن: علي بن محمد بن عيسى: نور الدين الأشموني.....	٢٧٠
الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين القمي النيسابوري الأعرج.....	٤٢٠
الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين: قاضيخان الأوزجندی الفرغاني.....	٥٠٣
الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي الفشيد يرجي.....	٥٧٠
أبو الحسين: علي بن محمد بن الحسين: فخر الإسلام: أبو العسر البزدوي.....	٣٣٤
الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد: ظهير الدين البغوي.....	٢٤٨
أبو الحسين: يحيى بن عبد المعطي: زين الدين الزواوي المغربي.....	٢٩١
حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الأسدي الكوفي.....	٤٦٣
أبو حفص: عمر بن رسلان بن نصير: سراج الدين الكِنَاني العسقلاني البلقيني.....	١٦١
أبو حفص: عمر بن علي بن أحمد: سراج الدين: ابن الملقن الأنصاري الأندلسي.....	٥١٥
أبو حفص: عمر بن محمد بن عبد الله: شهاب الدين السُّهَرَوَرِي.....	١٣٠
أبو حفص: عمر بن محمد: نجم الدين النسفي.....	٢٧٥
الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع البلخي الخراساني.....	٣٠٨



الاسم	الصفحة
حميد الدين: علي بن محمد بن علي الضرير الرامشي.....	٣١٨
الحنظلي: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه التميمي المروزي.....	٣١٢
أبو حازم: عبد الحميد بن عبد العزيز البصري البغدادي.....	٦٣٤
الخراساني: الحكم بن عبد الله بن مسلمة: أبو مطيع البلخي.....	٣٠٨
الخراساني: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي البلخي.....	٤٢١
ابن الخطيب: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي	٤٩٩
الخلائطي: محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله: صدر الدين.....	١٣٦
الخوارزمي: مختار بن عمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الغزميني.....	٣٦
أبو الخير: عبد الله بن عمر: أبو سعيد: ناصر الدين البيضاوي الشيرازي.....	٣١٨
الداراني: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان العنسي.....	٣٩٦
الدبوسي: عبيد الله: أبو عبد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد.....	٤٩٨
الدبوسي = أبو نصر.....	١٥٠
الدمشقي: عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران اليحصبي.....	٤٦٣
الدمشقي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الطرابلسي.....	٥٠٨-٤٣٠
الدمشقي: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين البهنسي.....	٣٦١
الدمشقي: يحيى بن شرف: أبو زكريا: يحيى الدين النووي.....	٣٧٥
الديمياطي: بكر بن سهل بن إسماعيل: أبو محمد.....	٤٢١
الرازي: أحمد بن علي: أبو بكر الجصاص.....	٢٤٨
الرازي: إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد السمان.....	٣٥٥
الرازي: علي بن أحمد بن مكى: أبو الحسن: حسام الدين المكي.....	٢٢٠
الرازي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي	
الطبرستاني.....	٤٩٩
الرازياني: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين: ابن العراقي الكردي...	٣٧٥
الرامشي: علي بن محمد بن علي: حميد الدين الضرير.....	٣١٨



الاسم	الصحيفة
ابن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب الحنظلي التميمي المروزي.....	٣١٢
أبو الرجاء: مختار بن محمود بن محمد: نجم الدين الزاهدي الغزيني الخوارزمي.....	٣٦
الربيعي: علي بن محمد: أبو الحسن اللخمي.....	٣٨٣
الربيعي: القاسم بن فيره بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الأندلسي الشاطبي.....	٤٤٩
ركن الدين: عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ابن أميرويه الكرمانى.....	٤٣٤
ركن الدين: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد المسعودي الكُشَّاني الكُشَّاني	
السغدّي السمرقندي.....	٤٤١
الرومي: يحيى بن عمر بن علي المتقاري: متقاري زاده.....	٤٧٨
الزاهدي: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الغزيني الخوارزمي.....	٣٦
زبان بن عمار: أبو عمرو التميمي المازني البصري.....	٤٦٣
أبو زركة: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: ولي الدين: ابن العراقي الكردي الرّازياني...	٣٧٥
أبو زكريا: يحيى بن شرف: محي الدين النوري الدمشقي.....	٣٧٥
أبو زيد: عبد الله: أو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي.....	٤٩٨
زين الدين الزواوي: يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين المغربي.....	٢٩١
ابن الساعاتي: أحمد بن علي بن تغلب: مظفر الدين البعلبكي البغدادي.....	٣٨٨
ابن السراج: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين الجعري السلفي..	٤٤٩
سراج الدين: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص الكيناني العسقلاني البُلُقَني .....	١٦١
سراج الدين: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: ابن الملقن الأنصاري الأندلسي.....	٥١٥
أبو سعد: إسماعيل بن علي بن الحسين السَّمان الرّازي.....	٣٥٥
أبو سعد: إسماعيل بن علي بن رجب الحايك العيني.....	٦٠٤
أبو سعد: مسعود بن الحسين بن الحسن: ركن الدين المسعودي الكُشَّاني الكُشَّاني	
السغدّي السمرقندي.....	٤٤١
أبو سعيد: أحمد بن الحسين البرُدعي.....	١٦٦
أبو سعيد: أبو الخير عبد الله بن عمر ناصر الدين البيضاوي الشيرازي.....	٣١٨



## الاسم

## الصحيفة

- السغدي: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكُشْثَانِي  
 ٤٤١ ..... الكُشْثَانِي السمرقندي.
- ٤٨٥ ..... السكندري: محمد بن عبد الواحد الكمال بن الهمام السيواسي.
- ٤٤٩ ..... السلفي: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم: أبو إسحاق: برهان الدين: تقي الدين: ابن السراج الجعيري.
- ١٦١ ..... السُّلَمي: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم: أبو محمد.
- ٣٩٦ ..... أبو سليمان: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العُتْسِي الداراني.
- ٣٥٥ ..... السُّنَّان: إسماعيل بن علي بن الحسين: أبو سعد الرازي.
- ٣٥٥ ..... السمرقندي: إبراهيم بن محمد: أبو القاسم اللثي.
- ١٠٨ ..... السمرقندي: أبو بكر بن أحمد بن علي الظهير البلخي.
- ٢٣ ..... السمرقندي: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم ابن القُطْن العلوي المدني.
- ..... السمرقندي: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكُشْثَانِي
- ٤٤١ ..... الكُشْثَانِي السغدي.
- ٣٨٤ ..... السمرقندي: نصر بن محمد: أبو الليث.
- ٣٨٥ ..... السنوسي: محمد بن يوسف السيد الشريف: أبو عبد الله التلمساني.
- ١٣٠ ..... السُّهُرُورِي: عمر بن محمد بن عبد الله: أبو حفص: شهاب الدين.
- ٢٨٠ ..... سيبويه: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي البصري.
- ٢٣ ..... السيد الإمام: أبو القاسم محمد بن يوسف بن محمد: ابن القُطْن العلوي المدني السمرقندي.
- ٣٨٥ ..... السيد الشريف: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني.
- ٢٥ ..... السيواسي: علي الضرير.
- ٤٨٥ ..... السيواسي: محمد بن عبد الواحد الكمال بن الهمام السكندري.
- ٣٩٥ ..... الشاطبي: إبراهيم بن موسى: أبو إسحاق الغرناطي.
- ٤٤٩ ..... الشاطبي: القاسم بن فيرّه بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد الرعيني الأندلسي.
- ٥٠٨-٤٣٠ ..... الشبلي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الدمشقي الطرابلسي.
- ٤٨٥-٤٥٨ ..... ابن أبي شريف: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين المقدسي المصري.



الاسم	الصحيفة
شمس الدين: محمد بن محمد بن رجب: نجم الدين البهنسي الدمشقي.....	٣٦١
شهاب الإمامي.....	٢٨٠
شهاب الدين: أحمد بن محمد: أبو الفضل: ابن حجر العسقلاني.....	٣٦٦
شهاب الدين: عمر بن محمد بن عبد الله: أبو حفص الشهروردي.....	١٣٠
شيخ الإسلام: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: علاء الدين الحارثي المروزي	٤١١
الشيرازي: عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير: ناصر الدين البيضاوي.....	٣١٨
ابن صاعد: محمود بن عبيد الله: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي.	٤١١
صدر الإسلام: أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين البزدوي.....	١٤٤
صدر الدين: محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله الخلاطي.....	١٣٦
الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي البلخي الخراساني.....	٤٢١
الضرير: علي السيواسي.....	٢٥
الضرير: علي بن محمد بن علي حميد الدين الرامشي.....	٣١٨
الطائي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الجياني.....	٤٥٨
أبو طالب: محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي.....	٣٩٦
الطبرستاني: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري	
القرشي الرازي.....	٤٩٩
الطبري: محمد بن جرير بن يزيد: أبو جعفر.....	٢٤٨
الطرابلسي: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الدمشقي.....	٥٠٨-٤٣٠
الطوسي.....	٣٧٧
الظهري: أبو بكر بن أحمد بن علي البلخي السمرقندي.....	١٠٨
ظهير الدين: الحسين بن مسعود بن محمد: أبو محمد البغوي.....	٢٤٨
ابن ظهيرة: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين القرشي المكي.....	٣٧٧
ابن ظهيرة: علي جار الله بن محمد القرشي المخزومي.....	٥٤٣
عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي الكوفي التابعي.....	٤٦٣



الاسم	الصفحة
أبو العباس: أحمد بن عمر بن إبراهيم: جمال الدين: ابن المزين القرطبي.....	٢٠
عبد الجبار: القاضي.....	٢٨٠
عبد الحميد بن عبد العزيز: أبو حازم البصري البغدادي.....	٦٣٤
عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان العنسي الداراني.....	٣٩٦
عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجيه العمري المرشدي.....	٥٣٦
أبو عبد الرحمن: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي.....	٣١٠
عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ركن الدين: ابن أميروه الكرمانى.....	٤٣٤
عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم: أبو محمد السلمي.....	١٦١
عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم: قطب الدين الجليلي.....	٣١٨
أبو عبد الله: أبو البقاء محمد بن عبد الله: بدر الدين الشيلي الدمشقي الطرابلسي.....	٥٠٨-٤٣٠
عبد الله بن أحمد: حافظ الدين النسفي.....	٤٨٧
عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران اليحصبي الدمشقي.....	٤٦٣
أبو عبد الله: عبيد الله بن محمد بن محمد: ابن بطة العكبري.....	٣٨٣
عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير: ناصر الدين البيضاوي الشيرازي.....	٣١٨
أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: تاج الدين: حاج هراس الكازروني..	٤٢١
أبو عبد الله: محمد بن شجاع الثلجي.....	٢٢٥
أبو عبد الله: محمد بن عباد بن ملك داد: صدر الدين الخياطي.....	١٣٦
عبد الله بن محمد بن عبد القادر: النحراوي النحريري.....	٣٨٢
أبو عبد الله: محمد بن عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجباني.....	٤٥٨
أبو عبد الله: محمد بن عمر: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي	٤٩٩
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن عرفة التونسي.....	٤٩٣
أبو عبد الله: محمد بن محمد بن عمر: حسام الدين الأحمسي.....	١٦٣
أبو عبد الله: محمد بن يوسف السيد الشريف السنوسي التلمساني.....	٣٨٥
عبيد الله أو عبد الله بن عمر بن عيسى: أبو زيد الدبوسي.....	٤٩٨



الاسم	الصفحة
عبيد الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله: ابن بطة العُكْبَرِي.....	٣٨٣
ابن العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين الكردي الرّازياني....	٣٧٥
ابن عربشاه: إبراهيم بن محمد: عصام الدين الإسفرايني.....	٣١٨
ابن عرفة: محمد بن محمد: أبو عبد الله التونسي.....	٤٩٣
أبو العسر: علي بن محمد بن الحسين: فخر الإسلام: أبو الحسين البزدوي.....	٣٣٤
العسقلاني: أحمد بن محمد: أبو الفضل: شهاب الدين: ابن حجر.....	٣٦٦
العسقلاني: عمر بن رسلان بن نصير أبو حفص: سراج الدين الكِنَانِي البُلْقِينِي.....	١٦١
عصام الدين: إبراهيم بن محمد بن عَرَبْشَاه الإسفرايني.....	٣١٨
العُكْبَرِي: عبيد الله بن محمد بن محمد: أبو عبد الله: ابن بطة.....	٣٨٣
علاء الدين: القاضي.....	٤٤٢
علاء الدين: علي بن محمد البهلواني.....	٤٤٩
علاء الدين: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام الحارثي المروزي	٤١١
العلوي: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القَطَن المدني السمرقندي	٢٣
علي بن أحمد بن محمد: الواحدي: أبو الحسن النيسابوري.....	٣٠٢
علي بن أحمد بن مكّي: أبو الحسن: حمام الدين المكّي الرازي.....	٢٢٠
علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن الفارسي.....	١٣٦
علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة القرشي المخزومي.....	٥٤٣
أبو علي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف القشيد يرحي.....	٥٧٠
علي بن حمزة بن عبد الله: أبو الحسن الأسدي.....	٤٦٣
علي: الضرير السيواسي.....	٢٥
علي بن محمد: أبو الحسن الربيعي اللخمي.....	٣٨٣
علي بن محمد بن الحسين: فخر الإسلام: أبو الحسين: أبو العسر البزدوي.....	٣٣٤
علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن: ابن القطان الفاسي.....	٢٤
علي بن محمد: علاء الدين البهلواني.....	٤٤٩



## الصحيفة

## الاسم

- ٣١٨ ..... علي بن محمد بن علي: حميد الدين الضرير الرامشي.
- ٢٧٠ ..... علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن: نور الدين الأشمونى.
- ٥٢٥ ..... عماد الدين: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء القرشي البصري.
- ٤٦٣ ..... أبو عمر: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي.
- ١٦١ ..... عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين الكِنَانِي العسقلاني البُلقيني.
- ٥١٥ ..... عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين: ابن الملحن الأنصاري الأندلسي.
- ٢٧٥ ..... عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين النسفي.
- ١٣٠ ..... عمر بن محمد بن عبد الله: أبو حفص: شهاب الدين السُّهُرُورِي.
- ٤٦٣ ..... أبو عمران: عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْضَبِيّ الدمشقي.
- ٤٦٣ ..... أبو عمرو: زيان بن عمار التميمي المازني البصري.
- ٢٨٠ ..... عمرو بن عثمان بن قنبر: سيبويه: أبو البشر الخارثي البصري.
- ٥٣٦ ..... العمري: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الوجهة المرشدي.
- ٣٩٦ ..... العنسي: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية: أبو سليمان الداراني.
- ٣١٨ ..... أبو عيسى: محمد المهدي بن أحمد بن علي القصري الفاسي الفهري.
- ٦٠٤ ..... العيني: إسماعيل بن علي بن رجب: أبو سعد الخايك.
- ٣٩٥ ..... الفرناطي: إبراهيم بن موسى: أبو إسحاق الشاطبي.
- ٣٦ ..... الغزمني: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الخوارزمي.
- ١٣٦ ..... الفارسي: علي بن بلبان بن عبد الله: أبو الحسن.
- ٢٤ ..... الفاسي: علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن: ابن القَطّان.
- ٣١٨ ..... الفاسي: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري الفهري.
- ٣٣٤ ..... فخر الإسلام: أبو الحسين علي بن محمد بن الحسين: أبو العسر البزدوي.
- ٣٧٧ ..... فخر الدين: أبو بكر بن علي بن محمد: ابن ظهيرة القرشي المكي.
- ٥٠٣ ..... فخر الدين: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: قاضيخان الأوزجندی الفرغاني.
- ٤٩٩ ..... فخر الدين: محمد بن عمر: أبو عبد الله: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي.



الاسم	الصحيفة
أبو الفداء: إسماعيل بن عمر بن كثير عماد الدين القرشي البصري.....	٥٢٥
الفرغاني: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين قاضيهان الأوزجندی.....	٥٠٣
الفشيد يرحي: الحسين بن الخضر بن محمد بن يوسف: أبو علي.....	٥٧٠
أبو الفضل: أحمد بن محمد: شهاب الدين: ابن حجر العسقلاني.....	٣٦٦
أبو الفضل: عبد الرحمن بن محمد: ركن الدين: ابن أميروه الكرمانی.....	٤٣٤
أبو الفضل: محمد بن عبد المحسن: تاج الدين القلعي.....	٥٣٦
الفهري: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري الفاسي.....	٣١٨
أبو القاسم: إبراهيم بن محمد السمرقندي الليثي.....	٣٥٥
أبو القاسم: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد الهلالي البلخي الخراساني.....	٤٢١
القاسم بن فيره بن خلف: أبو القاسم: أبو محمد: الرعيني الأندلسي الشاطبي.....	٤٤٩
أبو القاسم: أبو المجد محمود بن عبيد الله بن صاعد: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي.....	٤١١
أبو القاسم: أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف الرعيني الأندلسي الشاطبي.....	٤٤٩
أبو القاسم: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: ابن القطن العلوي المدني السمرقندي.....	٢٣
القاضي: أحمد بن منصور: أبو نصر الإسيحاي.....	٤٥٠
قاضيهان: الحسن بن منصور: أبو المحاسن: فخر الدين الأوزجندی الفرغاني.....	٥٠٣
قاضي زاده: محمد صالح بن عبد الله المدني.....	٢٨٣
القاضي الصدر.....	٢٠٩
القاضي: عبد الجبار.....	٢٨٠
القاضي: علاء الدين.....	٤٤٢
القرشي: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة المكي.....	٣٧٧
القرشي: إسماعيل بن عمر بن كثير: أبو الفداء: عماد الدين البصري.....	٥٢٥
القرشي: علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة المخزومي.....	٥٤٣
القرشي: محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري الطبرستاني الرازي.....	٤٩٩
القرطبي: أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس: جمال الدين ابن المزين.....	٢٠



الاسم	الصحيفة
القرماني: مصطفى بن زكريا بن آي طوغمش: مصلح الدين.....	٣٨٤
القصري: محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القاسي الفهري.....	٣١٨
ابن القطان: علي بن محمد بن عبد الملك: أبو الحسن القاسي.....	٢٤
قطب الدين: عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الجيلي.....	٣١٨
ابن القطن: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم العلوي المدني السمرقندي.	٢٣
القلعي: محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل: تاج الدين.....	٥٣٦
القمي: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين النيسابوري الأعرج.....	٤٢٠
الكاذروني: محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين: حاج هراس.	٤٢١
الكردي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرعة: ولي الدين: ابن العراقي الرزازي...	٣٧٥
الكرماني: عبد الرحمن بن محمد: أبو الفضل: ركن الدين: ابن أميرويه.....	٤٣٤
الكشاني: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكشاني	
السفدي السمرقندي.....	٤٤١
الكشاني: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكشاني	
السفدي السمرقندي.....	٤٤١
كمال الدين: محمد بن محمد: أبو المعالي: ابن أبي شريف المقدسي المصري.....	٤٨٥-٤٥٨
الكمال بن الهمام: محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري.....	٤٨٥
الكناني: عمر بن رسلان بن نصير: أبو حفص: سراج الدين العسقلاني البلقيني.....	١٦١
الكوفي: حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الأسدي.....	٤٦٣
الكوفي: عاصم بن أبي النجود: أبو بكر الأسدي التابعي.....	٤٦٣
الكوفي: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أبو عبد الرحمن.....	٣١٠
اللاخمي: علي بن محمد: أبو الحسن الربيعي.....	٣٨٣
أبو الليث: نصر بن محمد السمرقندي.....	٣٨٤
الليثي: إبراهيم بن محمد: أبو القاسم السمرقندي.....	٣٥٥
ابن أبي ليلى: محمد بن عبد الرحمن: أبو عبد الرحمن الكوفي.....	٣١٠



الاسم	الصحيفة
المالزي: زيان بن عمار: أبو عمرو التميمي البصري.....	٤٦٣
ابن مالك: محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين الطائي الجياني.....	٤٥٨
بجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي المكي التابعي.....	٤٢١
أبو المجد: محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: شيخ الإسلام: علاء الدين الحارثي المروزي	٤١١
أبو المحاسن: الحسن بن منصور: فخر الدين: قاضيخان الأوزجدي الفرغاني.....	٥٠٣
محمد بن أحمد بن محمد: أبو البركات: أبو عبد الله: تاج الدين: حاج هراس الكازروني..	٤٢١
محمد أمين بن محمود: أمير بادشاه البخاري.....	٥٤٢
أبو محمد: بكر بن سهل بن إسماعيل الدمياطي.....	٤٢١
محمد بن بير علي: المولى تقي الدين البركلي البركوي.....	٢١٠
محمد بن جرير بن يزيد: أبو جعفر الطبري.....	٢٤٨
أبو محمد: الحسين بن مسعود بن محمد: ظهير الدين البغري.....	٢٤٨
محمد بن أبي سعيد بن محمد: أبو بكر الأعمش البلخي.....	٤٣٩
محمد بن شجاع: أبو عبد الله الثلجي.....	٢٢٥
محمد صالح بن عبد الله: قاضي زاده المدني.....	٢٨٣
محمد بن عباد بن ملك داد: أبو عبد الله صدر الدين الخِلاطي.....	١٣٦
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أبو عبد الرحمن الكوفي.....	٣١٠
أبو محمد: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي.....	١٦١
محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: أبو البقاء: بدر الدين الشبلي الدمشقي الطرابلسي.....	٥٠٨-٤٣٠
محمد بن عبد الله: أبو عبد الله: جمال الدين: ابن مالك الطائي الجياني.....	٤٥٨
محمد بن عبد المحسن: أبو الفضل: تاج الدين القلعي.....	٥٣٦
محمد بن عبد الواحد: الكمال بن الهمام السيواسي السكندري.....	٤٨٥
محمد بن عمر: أبو عبد الله: فخر الدين: ابن الخطيب التميمي البكري القرشي الطبرستاني الرازي	٤٩٩
محمد بن علي بن عطية: أبو طالب الحارثي المكي.....	٣٩٦
أبو محمد: أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي البلخي الخراساني.....	٤٢١



الاسم	الصفحة
أبو محمد: القاسم بن فيثرة بن خلف: أبو القاسم الرعيثي الأندلسي الشاطبي.....	٤٤٩
محمد بن محمد بن الحسين: صدر الإسلام: أبو اليمر البزدوي.....	١٤٤
محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين: نجم الدين البهنسي الدمشقي.....	٣٦١
محمد بن محمد بن عرفة: أبو عبد الله التونسي.....	٤٩٣
محمد بن محمد بن عمر: أبو عبد الله حسام الدين الأخشيكي.....	١٦٣
محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي المصري.....	٤٥٨-٤٨٥
محمد المهدي بن أحمد بن علي: أبو عيسى القصري القاسي الفهري.....	٣١٨
محمد بن يوسف: السيد الشريف: أبو عبد الله السنوسي التلمساني.....	٣٨٥
محمد بن يوسف بن محمد: السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القطن العلوي المدني السمرقندي	٢٣
محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين الخارثي المروزي	٤١١
محيي الدين: يحيى بن شرف: أبو زكريا النووي الدمشقي.....	٣٧٥
مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء: نجم الدين الزاهدي الغزمني الخوارزمي.....	٣٦
المخزومي: علي جار الله بن محمد: ابن ظهيرة القرشي.....	٥٤٣
المخزومي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج الملكي التابعي.....	٤٢١
المخزومي: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المدني التابعي.....	٤٦٣
المدني: محمد صالح بن عبد الله: قاضي زاده.....	٢٨٣
المدني: محمد بن يوسف بن محمد السيد الإمام: أبو القاسم: ابن القطن العلوي السمرقندي	٢٣
المدني: يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المخزومي التابعي.....	٤٦٣
المرشدي: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد: أبو الواجهة العمري.....	٥٣٦
المروزي: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: أبو يعقوب: ابن راهويه الخنظلي التميمي.....	٣١٢
محمود بن عبيد الله بن صاعد: أبو القاسم: أبو المجد: شيخ الإسلام: علاء الدين الخارثي المروزي	٤١١
ابن مزاحم: الضحاك: أبو محمد: أبو القاسم الهلالي البلخي الخراساني.....	٤٢١
ابن المزين: أحمد بن عمر بن إبراهيم: أبو العباس: جمال الدين القرطبي.....	٢٠
ابن الملقن: عمر بن علي بن أحمد: أبو حفص: سراج الدين الأنصاري الأندلسي.....	٥١٥



## الصحيفة

## الاسم

	مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين المسعودي الكُشْثَانِي الكُشْثَانِي
٤٤١	السفدي السمرقندي.....
	المسعودي: مسعود بن الحسين بن الحسن: أبو سعد: ركن الدين الكُشْثَانِي الكُشْثَانِي
٤٤١	السفدي السمرقندي.....
٤٥٨	المصري: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي.....
٣٨٤	مصطفى بن زكريا بن أي طوغشم: مصلح الدين القُرْمَانِي.....
٣٨٤	مصلح الدين: مصطفى بن زكريا بن أي طوغشم القُرْمَانِي.....
٣٠٨	أبو مطيع: الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخي الخراساني.....
٣٥٢	أبو مطيع: مكحول بن الفضل النسفي.....
٣٧٤	أبو المظفر: يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير.....
٣٨٨	مظفر الدين: أحمد بن علي بن تغلب: ابن الساعاتي البعلبكي البغدادي.....
٤٨٥-٤٥٨	أبو المعالي: محمد بن محمد: كمال الدين: ابن أبي شريف المقدسي المصري.....
٢٩١	المغربي: يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين: زين الدين الزواوي.....
٤٨٥-٤٥٨	المقدسي: محمد بن محمد: أبو المعالي: كمال الدين ابن أبي شريف.....
٣٥٢	مكحول بن الفضل: أبو مطيع النسفي.....
٣٧٧	المكي: أبو بكر بن علي بن محمد: فخر الدين: ابن ظهيرة القرشي.....
٢٢٠	المكي: علي بن أحمد بن مكي: أبو الحسن: حسام الدين الرازي.....
٤٢١	المكي: مجاهد بن جبر: أبو الحجاج المخزومي التابعي.....
٣٩٦	المكي: محمد بن علي بن عطية: أبو طالب الحارثي.....
٤٧٨	منقاري زاده: يحيى بن عمر بن علي المنقاري الرومي.....
٤٧٨	المنقاري: يحيى بن عمر بن علي الرومي: منقاري زاده.....
٢١٠	المولى: محمد بن بير علي: تقي الدين البركلي البركوي.....
٣١٨	ناصر الدين: عبد الله بن عمر: أبو سعيد: أبو الخير البيضاوي الشيرازي.....
٢٧٥	نجم الدين: عمر بن محمد: أبو حفص النسفي.....



الاسم	الصفحة
نجم الدين: محمد بن محمد بن رجب: شمس الدين البهنسي الدمشقي.....	٣٦١
نجم الدين: مختار بن محمود بن محمد: أبو الرجاء الزاهدي الغزيني الخوارزمي.....	٣٦
النحراوي: عبد الله بن محمد بن عبد القادر النحري.....	٣٨٢
النحري: عبد الله بن محمد بن عبد القادر النحراوي.....	٣٨٢
النسفي: عبد الله بن أحمد: حافظ الدين.....	٤٨٧
النسفي: عمر بن محمد: أبو حفص: نجم الدين.....	٢٧٥
النسفي: مكحول بن الفضل: أبو مطيع.....	٣٥٢
أبو نصر = الدبوسي.....	١٥٠
أبو نصر: أحمد بن منصور الإسيحاني القاضي.....	٤٥٠
نصر بن محمد: أبو الليث السمرقندي.....	٣٨٤
نظام الدين: الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري الأعرج.....	٤٢٠
نور الدين: علي بن محمد بن عيسى: أبو الحسن الأشموني.....	٢٧٠
النووي: يحيى بن شرف: أبو زكريا: يحيى الدين الدمشقي.....	٣٧٥
النيسابوري: الحسن بن محمد بن الحسين: نظام الدين القمي الأعرج.....	٤٢٠
النيسابوري: علي بن أحمد بن محمد الواحدي: أبو الحسن.....	٣٠٢
ابن هيرة: يحيى بن محمد: أبو المظفر الوزير.....	٣٧٤
الهلائي: الضحاك بن مزاحم: أبو محمد: أبو القاسم البلخي الخراساني.....	٤٢١
ابن الهمام: محمد بن عبد الواحد الكمال السيواسي السكندري.....	٤٨٥
الواحدى: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد النيسابوري.....	٣٠٢
أبو الرواحة: عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المرشدي.....	٥٣٦
الوزير: يحيى بن محمد بن هبيرة: أبو المظفر.....	٣٧٤
ولي الدين: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين: أبو زرة: ابن العراقي الكردي الرأزياني.....	٣٧٥
اليحصي: عبد الله بن عامر بن يزيد: أبو عمران الدمشقي.....	٤٦٣
يحيى بن شرف: أبو زكريا: يحيى الدين النووي الدمشقي.....	٣٧٥



الاسم	الصفحة
يحيى بن عبد المعطي: أبو الحسين: زين الدين الزواوي المغربي.....	٢٩١
يحيى بن عمر بن علي: المنقاري الرومي: منقاري زاده.....	٤٧٨
يحيى بن محمد بن هبيرة: أبو المظفر الوزير.....	٣٧٤
يزيد بن القعقاع: أبو جعفر المنزومي المدني التابعي.....	٤٦٣
أبو اليسر: محمد بن محمد بن الحسين: صدر الإسلام البزدوي.....	١٤٤
أبو يعقوب: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد: ابن راهويه الحنظلي التميمي المروزي.....	٣١٢



## فهرس الكتب المترجمة

الكتاب	الصحيفة
آكام المرجان في أحكام الجان: لمحمد بن عبد الله الشَّيْلِي .....	٥٠٨
أحسن الأخبار في محاسن الأخيار وأئمة الخمسة الأمصار: لابن وهبان .....	٥٢٤
الأختري: لمصطفى بن أحمد الأختري .....	١٣٣
الأذكار = حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار: للنووي .....	٣٧٥
أصول فخر الإسلام = كنز الوصول إلى معرفة الأصول: لفخر الإسلام البيزدوي .....	٣٣٤
الألفية = خلاصة الكافية: لأبي عبد الله بن مالك الطائي .....	٣٩٥
أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي: للبيضاوي .....	٣١٨
الإفصاح عن شرح معاني الصحاح: لابن هبيرة .....	٣٧٤
إكمال الأعلام بتلخيص الكلام = المثافة: لابن مالك .....	٤٥٨
إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون = السيرة الحلبية: لعلي بن إبراهيم الحلبي .....	٢٤١
الاتباع في مسألة الاستماع: لمنقاري زاده .....	٤٧٨
الاعتماد = شرح عمدة النسفي: لعبد الله بن أحمد النسفي .....	٤٨٧
البدر المنير = تلخيص الحبير في تخريج الراغب الكبير = مختصر شرح ابن الملقن: لابن حجر العسقلاني .....	٣٦٦
البدستان في تفسير القرآن = تفسير السمان: لأبي سعيد السمان .....	٣٥٥
البنية: للعيني .....	٧٥
تأسيس النظر: الدبوسي .....	٤٩٨
التحجير في علم التذكير: للقشيري .....	١٣٣
تحفة الحريص = شرح تلخيص الجامع الكبير: لأبي الحسن الفارسي .....	١٣٦
تحفة الملوك: لمحمد بن أبي بكر الرازي .....	٢٥٣
التحقيق = شرح المنتخب في أصول المذهب: لعبد العزيز بن أحمد البخاري .....	١٦٣
تفسير أسامي الرب ﷻ = تفسير البستي: لحَمْدُ بن محمد البستي .....	٣١٧
تفسير البستي = تفسير أسامي الرب عز وجل: لحَمْدُ بن محمد البستي .....	٣١٧



## الصحيفة

## الكتاب

- ٣١٨ ..... تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للبيضاوي
- ٤٢١ ..... تفسير الدمياطي: لأبي محمد الدمياطي
- ٣٥٥ ..... تفسير السمان = البستان في تفسير القرآن: لأبي سعيد السمان
- ٤٢١ ..... تفسير الكازروني: لأبي البركات الكازروني
- ٤٩٩ ..... التفسير الكبير = مفاتيح الغيب: للفتح الرازي
- ٢٢٠ ..... التكملة: لعلي بن أحمد الرازي
- ١٣٦ ..... تلخيص الجامع الكبير: للخلاطي
- ..... تلخيص الحبير في تخريج الرافي الكبير = مختصر شرح ابن الملحق = البدر المنير: لابن
- ٣٦٦ ..... حجر العسقلاني
- ٣١٨ ..... تنبيه من يلهو على صحة الذكر بالاسم هو: لعبد الغني التابلسي
- ٣٨٠ ..... تهذيب الآثار: لابن جرير الطبري
- ٥٣١ ..... تهذيب الأسماء واللغات: للنووي
- ٣٨٤ ..... التوضيح = شرح مقدمة أبي الليث: لمصلح الدين القرماني
- ٣١٣ ..... الجامع الصغير: لمحمد بن الوليد السمرقندي
- ٣٨٤ ..... الجامع الكبير: للإمام محمد بن الحسن
- ٥٢٥ ..... جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي: للمسهودي
- ٤٣٠ ..... حاشية البدرية: لبدر الدين الشبلي
- ٤٤٩ ..... حاشية الكشف: لعلاء الدين البهلواني
- ٢٨٣ ..... حاشية المدني = نخب الأفكار: لقاضي زاده
- ٦١٩ ..... حاشية على الأشباه والنظائر: للتمرتاشي
- ٣١٨ ..... حاشية على البيضاوي: لعصام الدين الإسفرايني
- ٢١١ ..... حاشية على الدرر والغرر = العزيمة: لعزمي زاده
- ٣٦ ..... الحاوي: لأبي الرجاء الزاهدي
- ٣٧٥ ..... حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار = الأذكار: للنووي



## الصحيفة

## الكتاب

- ٣٩٥ ..... خلاصة الكافية = الألفية: لأبي عبد الله بن مالك الطائي
- ١٧٤ ..... در الكنوز للعبد الراحي أن يفوز: للشرنبلالي
- ٢١١ ..... الدرر والغرر: لملا خسرو
- ٣١٨ ..... دلائل الخيرات: لمحمد بن سليمان الجزولي
- ١٩ ..... زاد الفقير: لابن الهمام
- ٢٤١ ..... السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون: لعلي بن إبراهيم الحلبي
- ٢٧٠ ..... شرح ألفية ابن مالك: لعلي بن أحمد الأشموني
- ٣٩٥ ..... شرح الألفية = شرح خلاصة الكافية = المقاصد الشافية: لأبي إسحاق الشاطبي
- ٢٢٠ ..... شرح التكملة: لعلي بن أحمد الرازي
- ٤٤١ ..... شرح الجامع الصغير: لأبي سعيد الكشاني
- ٤٥٠ ..... شرح الجامع الصغير: للإسبيجاني
- ٣١٨ ..... شرح الدلائل = مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات: لأبي عيسى الفاسي
- ٤٤٩ ..... شرح الشاطبية = كنز المعاني: لابن السراج
- ٤٥٠ ..... شرح مختصر الطحاوي: للإسبيجاني
- ٣٨٥ ..... شرح العقيدة الوسطى: لأبي عبد الله السنوسي
- ٣٣٤ ..... شرح القدوري: لأبي الحسين القدوري
- ٢٢ ..... شرح الكرخي على الجامع الصغير: لعبيد الله الكرخي
- ١٠١ ..... شرح الكشاف: لسعد الدين التفتازاني
- ٧٧ ..... شرح المختار = فيض الغفار: للسَّمْدَيْسي
- ٤٨٥ ..... شرح المقاصد: للتفتازاني
- ٣٦١ ..... شرح الملتقى: لشمس الدين البهنسي
- ١٦٣ ..... شرح المنتخب في أصول المذهب = التحقيق: لعبيد العزيز بن أحمد البخاري
- ٢٩٦ ..... شرح المنظومة النسفية = مختصر المستصفى = المصفى: لأبي البركات النسفي
- ٣٠٨ ..... شرح الوجيز



## الصحيفة

## الكتاب

- ١٣٦ ..... شرح تلخيص الجامع الكبير = تحفة الحريص: لأبي الحسن الفارسي
- ٣٩٥ ..... شرح خلاصة الكافية = المقاصد الشافية = شرح الألفية: لأبي إسحاق الشاطبي
- ٢٩٦ ..... شرح عمدة المصلي
- ٤٨٧ ..... شرح عمدة النسفي = الاعتماد: لعبد الله بن أحمد النسفي
- ٣٨٤ ..... شرح فخر الإسلام على الجامع الكبير: لليزدي
- ٣٨٤ ..... شرح مقدمة أبي الليث = التوضيح: لمصلح الدين القرماني
- ٣٧ ..... شرح ملتقى الأبحر = مجمع الأنهر: لشيخه زاده
- ٥٣١ ..... الطريقة المحمدية: للبركوي
- ١١٠ ..... عدة الفتاوى والمفتين
- ٢١١ ..... العزيمة = حاشية على الدرر والغرر: لعزمي زاده
- ٣٨٥ ..... العقيدة الوسطى: لأبي عبد الله السنوسي
- ٤٨٧ ..... عمدة العقائد: لعبد الله بن أحمد النسفي
- ٢٢٩ ..... عمدة المصلي = مقدمة الصلاة = المقدمة الكيدانية: للطف الله الكيداني
- ٤١١ ..... العون: لأبي القاسم المروزي
- ٤٢٠ ..... غرائب القرآن ورغائب الفرقان: للحسن بن محمد النيسابوري
- ٣٨٦ ..... غرائب المسائل: لأحمد بن محمد بن أبي بكر
- ١١ ..... غريب الرواية: لمحمد بن عبد الله
- ١٦٠ ..... فتاوى التمرتاشي: للتمرتاشي
- ٥٣٦ ..... الفتاوى العفيفة: للكارزوني
- ٢٣٩ ..... فتاوى الغزي: لمحمد بن محمد الغزي
- ٤٣٤ ..... فتاوى الكرمانلي: لأبي الفضل الكرمانلي
- ١١٦ ..... الفتاوى النسفية: لعمر بن محمد النسفي
- ١٥٠ ..... فتاوى سمرقند: لمحمد بن الوليد السمرقندي
- ٣١٨ ..... الفوائد الحميدية: لحمد الدين الرأشي



## الصحيفة

## الكتاب

- ٥٧٠ ..... الفوائد: للفشيدريجي
- ٧٧ ..... فيض الغفار = شرح المختار: للسَّمْدِيسي
- ٣٩٦ ..... قوت القلوب: لأبي طالب المكي
- ٢٣٩ ..... القول البليغ في حكم التبليغ: لأحمد الحموي
- ٢٨٠ ..... الكتاب: لسيبويه
- ٢٠ ..... كشف القناع عن الوجد والسماع: لأحمد بن عمر القرطبي
- ٣٩٤ ..... كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة: لأبي إسحاق الناجي
- ٤٤٩ ..... كنز المعاني = شرح الشاطبية: لابن السَّراج
- ٣٣٤ ..... كنز الوصول إلى معرفة الأصول = أصول فخر الإسلام: لفخر الإسلام البيروني
- ١٠٤ ..... مآل الفتاوى = الملتقط: لمحمد بن يوسف السمرقندي
- ٤٥٨ ..... المثلة = إكمال الأعلام بتلخيص الكلام: لابن مالك
- ٣٧ ..... مجمع الأنهر = شرح ملتقى الأبحر: لشيخه زاده
- ٦٢٠ ..... مجمع الفتاوى: لأحمد بن محمد بن أبي بكر
- ٧٧ ..... المختار: لمجد الدين الموصلي
- ٣١٧ ..... مختصر الفتاوى الصوفية: للحصكفي
- ٣٣٤ ..... مختصر الكرخي: لأبي الحسن الكرخي
- ٢٩٦ ..... مختصر المستصفى = المصفى = شرح المنظومة النسفية: لأبي البركات النسفي
- ٤٤١ ..... مختصر المسعودي = المسعودية: لأبي سعيد الكُشَّاني
- ..... مختصر شرح ابن الملقن = تلخيص الخبر في تخريج الرافعي الكبير = البدر المنير: لابن
- ٣٦٦ ..... حجر العسقلاني
- ٤٤٢ ..... مختلفات القاضي علاء الدين: للقاضي علاء الدين النسفي
- ١٥٢ ..... مراقي الفلاح: للشرنبلالي
- ٤٨٥ ..... المسامرة بشرح المسامرة: لأبي المعالي المقدسي
- ٤٨٥ ..... المسامرة: للسيواسي



الكتاب	الصحيفة
مستخلص الحقائق: لأبي القاسم السمرقندي .....	٣٥٥
المستصفى: لأبي البركات النسفي .....	٢٩٦
المسعودية = مختصر المسعودي: لأبي سعيد الكُشَنَاني .....	٤٤١
مشايخ بلغ من الحنفية: لمحمد محروس المدرس .....	٥٨٩
المصطفى = مختصر المستصفى = شرح المنظومة النسفية: لأبي البركات النسفي .....	٢٩٦
مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات = شرح الدلائل: لأبي عيسى القاسمي .....	٣١٨
معدل الصلاة: للبركلي أو البركوي .....	٢١٠
مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: للفخر الرازي .....	٤٩٩
الفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: لأبي العباس القرطبي .....	٥٩٥
المقاصد الشافية = شرح الألفية = شرح خلاصة الكافية: لأبي إسحاق الشاطبي .....	٣٩٥
مقاصد الطالبين: للفتازاني .....	٤٨٥
مقدمة أبي الليث: لأبي الليث السمرقندي .....	٣٨٤
مقدمة الصلاة = المقدمة الكيدانية = عمدة المصلي: للطف الله الكيداني .....	٢٢٩
مقدمة الصلاة: لأبي الليث السمرقندي .....	٤٣٠
المقدمة الكيدانية = مقدمة الصلاة = عمدة المصلي: للطف الله الكيداني .....	٢٢٩
الملتقط = مآل الفتاوى: لمحمد بن يوسف السمرقندي .....	١٠٤
ملتقى الأبحر: لإبراهيم الحلبي القسطنطيني .....	٣٦١-٣٧
ملتقى البحار من ملتقى الأخبار: لمحمد بن محمود السديدي .....	٣٨
ملتقى البحار: للقونوي .....	٣٨
منار الأنوار: لأبي البركات النسفي .....	٣٣٤
المنافع = النافع: لعبد الله بن أحمد النسفي .....	٧٧
المنتخب في أصول المذهب: للأخميني .....	١٦٣
المنتقى من أخبار المصطفى: لعبد الله بن تيمية .....	٥٩٥
المنظومة النسفية: لعمر بن محمد النسفي .....	٢٩٦



## الكتاب

## الصحيفة

- ٤٤٩ ..... منظومة حرز المعاني ووجه التهاني: للقاسم بن فيره الشاطبي.
- ٧٧ ..... النافع = المنافع: لعبد الله بن أحمد النسفي.
- ٢٨٣ ..... نخبة الأفكار = حاشية المدني: لقاضي زاده.
- ٥٣١ ..... نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للعسقلاني.
- ٢٩٢ ..... النوادر الفقهية: لأبي جعفر الطحاوي.
- ٢٢٥ ..... النوادر: للثلجي.
- ١٥٣ ..... هدية الصعلوك = شرح تحفة الملوك: لأبي الليث القسطنطوني.
- ٢٩١ ..... همع الهوامع على جمع الجوامع: للسيوطي.



## فهرس الموضوعات

رقم الصحيفة

الموضوع

## باب شروط الصلاة

٣	..... باب شروط الصلاة.
١١	..... مطلب في ستر العورة.
١٣	..... مبحث: حدُّ عورة الرجل.
١٦	..... مبحث: حدُّ عورة المرأة.
١٩	..... مطلب في حكم صوت المرأة.
٢٣	..... مطلب في النظر إلى وجه الأمرد.
٢٦	..... تمة: الذمية كالرجل الأجنبي.
٢٩	..... حد العورة الغليظة والعورة الخفيفة.
٢٩	..... تمة: أعضاء عورة الرجل ثمانية.
٥١	..... مبحث النية.
٥٤	..... حكم التلفظ بالنية.
٦٠	..... مطلب في حضور القلب والخشوع.
٧١	..... تمة: يجب نية السجدة الصليية إذا فصلَ بينها وبين محلها بركعة.
٧٩	..... مطلب: يصحُّ القضاء بنية الأداء وعكسه.
٨٠	..... مطلب: مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها.
٩٠	..... مطلب: إذا اجتمعت الإشارة والتسمية.
٩٤	..... مطلب: ما زِيدَ في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه؟
٩٦	..... مبحث في استقبال القبلة.
١١٠	..... مطلب: كرامات الأولياء ثابتة.
١١٤	..... مطلب: مسائل التحري في القبلة.
١٢١	..... مطلب: إذا ذُكر في المسألة ثلاثة أقوال فالأرجح الأول أو الثالث لا الوسط.
١٢٦	..... فروع في النية.



الموضوع	رقم الصحيفة
باب صفة الصلاة.....	١٣٩
فرائض الصلاة	
فرائض الصلاة.....	١٤٢
مطلب: قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن وعلى ما ليس بركن ولا شرط	١٤٢
بحث القيام.....	١٥٠
بحث القراءة.....	١٥٥
فرع: قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي.....	١٥٦
مبحث في الركن الأصلي والركن الزائد.....	١٥٦
بحث الركوع والسجود.....	١٥٧
مطلب: هل الأمر التعديُّ أفضلُ أم المعقولُ المعنى؟.....	١٦٠
بحث القعود الأخير.....	١٦١
بحث الخروج بصنعه.....	١٦٥
مطلب: قصدهم بإطلاق العبارات أن لا يدَّعي علمهم إلا من زاحمهم عليه.	١٧١
مطلب: يحمل الكتاب إذا بُيِّنَ بالظنِّ فالحكم بعده مضاف إلى الكتاب....	١٧٣
بحث: شروط التحريم.....	١٧٤
واجبات الصلاة	
واجبات الصلاة.....	١٨٥
مطلب: واجبات الصلاة.....	١٨٥
مطلب: المكروه تحريماً من الصغائر، ولا تسقط به العدالة إلا بالإدمان.....	١٨٧
مطلب: كل صلاة أدَّت مع كراهة التحريم تحبُّ إعادتها.....	١٨٧
تنبيه: فيد في البحر وجوب الإعادة في أداء الصلاة مع كراهة التحريم. إلخ.	١٨٩
مطلب: كل شفع من النفل صلاة.....	١٩٥
مطلب: قد يشار إلى المثني باسم الإشارة الموضوع للمفرد.....	٢٠٧
مطلب: لا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية.....	٢٠٩



## رقم الصحيفة

## الموضوع

- ٢٢٦ ..... مطلب مهم في تحقيق متابعة الإمام.
- ٢٢٩ ..... مطلب: المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنياً على دليلٍ معتبرٍ شرعاً.
- سنن الصلاة**
- ٢٣٥ ..... سنن الصلاة.
- ٢٣٥ ..... مطلب: سنن الصلاة.
- ٢٣٥ ..... مطلب في قولهم: الإساءة دون الكراهة.
- ٢٣٩ ..... مطلب في التبليغ خلف الإمام.
- آداب الصلاة**
- ٢٥٠ ..... آداب الصلاة.
- ٢٥١ ..... تنبيه: المنقول في ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصره... إلخ.
- ٢٥٣ ..... فائدة لدفع التثاؤب بحجة.
- ترتيب أفعال الصلاة**
- ٢٥٧ ..... فصل: ترتيب أفعال الصلاة.
- ٢٦٢ ..... مطلب في حديث: ((الأذان جزم)).
- ٢٧٠ ..... مطلب: الفارسية خمس لغات.
- ٢٧٥ ..... مطلب في حكم القراءة بالفارسية أو التوراة أو الإنجيل.
- ٢٧٦ ..... مطلب في حكم القراءة بالشاذ.
- ٢٧٧ ..... مطلب في بيان المتواتر والشاذ.
- ٢٩٦ ..... مطلب: لفظ الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار.
- ٢٩٧ ..... مطلب: قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة حسن.
- ٣١٠ ..... مطلب في إطالة الركوع للجائي.
- ٣٢٦ ..... حكم وضع أصابع القدم على الأرض في السجود.
- ٣٤٤ ..... تنبيه: هل يسنُّ إصباغ الكعابين في السجود؟
- ٣٥٦ ..... مبحث: الدعاء أربعة.



الموضوع	رقم الصفحة
مطلب مهم في عقد الأصابع عند التشهد.....	٣٥٩
تنبيه: ظاهر كلام المتن وغيرها أن الفاتحة مقروءة على وجه القرآن.....	٣٧٣
مطلب في جواز الترجم على النبي ﷺ ابتداءً.....	٣٧٦
مطلب في الكلام على التشبيه في (كما صليت على إبراهيم عليه السلام)...	٣٧٨
مطلب: لا يجب عليه أن يصلي على نفسه ﷺ.....	٣٨٢
مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام.....	٣٨٣
مطلب: هل نفع الصلاة عائد للمصلي أم له وللمصلى عليه؟.....	٣٨٥
مطلب: نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي ﷺ في مواضع....	٣٩١
مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي ﷺ.....	٣٩٢
مطلب في أن الصلاة على النبي ﷺ هل ترد أم لا؟.....	٣٩٤
مطلب في الدعاء بغير العربية.....	٣٩٨
مطلب في الدعاء المحرم.....	٤٠٠
مطلب في خلف الوعيد، وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين....	٤٠٢
تممة: ينبغي أن يدعو في صلاته بدعاء محفوظ.....	٤٠٥
تنبيه: لو قال: اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته... إلخ.....	٤٠٨
مطلب في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح.....	٤١٢
مطلب في عدد الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.....	٤١٦
مطلب في تفضيل البشر على الملائكة.....	٤١٦
مطلب: هل تتغير الحفظة؟.....	٤١٧
مطلب: هل يفارقه الملكان؟.....	٤١٨
مطلب فيما لو زاد على عدد الوارد في التسييح عقب الصلاة.....	٤٢٧
<b>فصل في القراءة</b>	
فصل في القراءة.....	٤٣١



الموضوع	رقم الصحيفة
مطلب في الكلام على الجهر والمخافتة.....	٤٣٩
مطلب: تحقيق مهم فيما لو تذكر في ركوعه أنه لم يقرأ فعاد تقع القراءة	
فرضاً، وفي معنى كون القراءة فرضاً وواجباً وسنة.....	٤٤٦
فرض القراءة.....	٤٤٨
تنبيه: أدنى ما يكفي بمقدّر من الآية الطويلة.....	٤٥١
مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية.....	٤٥٢
مطلب: السنة تكون سنة عين وسنة كفاية.....	٤٥٣
فروع في القراءة خارج الصلاة.....	٤٧٨
مطلب: الاستماع للقرآن فرض كفاية.....	٤٧٨
<b>باب الإمامة</b>	
باب الإمامة.....	٤٨٤
مطلب: شروط الإمامة الكبرى.....	٤٨٦
شروط الإمامة.....	٤٩٤
شروط الاقتداء.....	٤٩٥
حكم صلاة الجماعة.....	٤٩٩
تتمة: حكم الجماعة في صلاة الخسوف.....	٥٠٣
مطلب في تكرار الجماعة في المسجد.....	٥٠٣
تتمة: مجموع أعمار ترك الجماعة.....	٥١٧
الأحق بالإمامة.....	٥١٧
من تكره إمامته.....	٥٢٧
مطلب: البدعة خمسة أقسام.....	٥٣١
مطلب في إمامة الأمرد.....	٥٣٦
مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره أم لا؟.....	٥٣٩
مطلب: إذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل الأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا؟.....	٥٤٢



الموضوع	رقم الصفحة
حكم جماعة النساء.....	٥٤٦
تنبيه: المحاذاة هل تعتبر يقدم واحدة؟.....	٥٥٤
مطلب: هل الإساءة دون الكراهة أم أفحش منها؟.....	٥٥٥
تمة: إذا اقتدى بإمام فجاء آخر يتقدم الإمام موضع سجوده.....	٥٥٦
مطلب في كراهية قيام الإمام في غير المحراب.....	٥٥٨
مطلب في جواز الإتيان بالقرَّب.....	٥٥٩
مطلب في الكلام على الصفِّ الأول.....	٥٦٠
حكم محاذاة المرأة للرجل في الصلاة.....	٥٦٨
تنبيه: اعترض في "البحر" تفسير المحاذاة... إلخ.....	٥٧١
تنبيه: حكم صلاة المرأة المحاذية بلا نية الإمام إمامتها... إلخ.....	٥٨٣
مطلب: الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده.....	٥٨٧
تنبيه: لو اقتدى مقيمون بمسافر وأنهم بهم بلا نية إقامة... إلخ.....	٦٠٠
مطلب في الألتغ.....	٦٠١
مطلب: إذا كانت اللتغة يسيرة.....	٦٠٤
مطلب: "الكافي" لـ "الحاكم" جمْعُ كلامٍ "محمد" في كتبه التي هي ظاهر الرواية	٦٠٧
تمة: الأصحُّ أن البيت كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف إلخ	٦١٢
تمة: صلُّوا في الصحراء وفي وسط الصفوف فرجة.....	٦١٥
تنبيه: أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف... إلخ.....	٦٢١
مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة.....	٦٢٣
مطلب: القياس بعد الأربعمائة منقطع فليس لأحد أن يقيس.....	٦٢٣
تنبيه: لا تكره جماعة النفل إذا أدى الإمام الفرض والمقتدي النفل.....	٦٢٥
مطلب: المواضع التي تفسد فيها صلاة الإمام دون المؤتم.....	٦٣٠
مطلب: الأخذ بالصحيح أولى من الأصح.....	٦٣٦
تمة: لا يصح اقتداء أُمِّي بأخرس، ويصح عكسه.....	٦٣٦



رقم الصحيفة

الموضوع

- ٦٣٧ ..... مطلب في أحكام المنيق والمدرك واللاحق.
- ٦٣٨ ..... مطلب فيما لو أتى بالركوع أو السجود أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده.



## فهرس الفهارس

الفهرس	الصحففة
فهرس الآفات القرآنية	٦٥٣
فهرس الأحافف الشرففة	٦٥٧
فهرس الأعلام المترجمة	٦٦٤
فهرس الكفب المترجمة	٦٨٣
فهرس الموضوعات	٦٩٠